مجلة قراءات علمية
في الأبحاث والدراسات العلمية

العدد السادس والأربعون ▪ غشت ▪ 2025 ▪ August ▪ Number 46

مجلة قراءات علمية

في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية

Scientific Readings Journal

in legal research and studies and human sciences

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجال العلوم القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية

مديرة المجلة:
الأستاذة حليمة عبد الرمي

رئيس التحرير:
الدكتور محمد علي امدغري

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر وللمجلة ©

ردمد: ISSN: 2737-8322 الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

Majalatkiraat@gmail.com
www.allbahit.com

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

الآية الحادية عشر(11) من سورة المجادلة

- عنوان المجلة : **مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات العلمية**
- مسؤولو المجلة : **ذة حليمة عبد الرمى ـ د محمد علي امدغري ـ ذ محمد القاسمي**
- مجال الاشتغال : **نشر المقالات في مجال العلوم القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية والاجتماعية**
- شركاء المجلة : **دار المنظومة العربية ـ موقع الباحث العلمي**
- الإيداع القانوني عدد : 02 ن د 2021
- الرقم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2737-8322
- التواصل مع المجلة : MAJALATKIRAAT@GMAIL.COM - WATHSAPP - 0649027884

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر والمجلة ©

مجلة قراءات علمية

في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية المغربية والمقارنة

مسؤولو المجلة:

مديرة المجلة: ذة حليمة عبد الرمي رئيس التحرير: د الدكتور محمد علي امدغري المكلف بالتواصل: ذ محمد القاسمي

اللجنة العلمية

الدكتور يونس نفيد	الدكتور سمير أيت أرجدال	الدكتور عبد اللطيف الشنتوف
الدكتور خالد الحمدوني	الدكتور يونس الزهري	الدكتورة حليمة المغاري
الدكتور المصطفى طايل	الدكتور محمد لكريني	الدكتورة منى كامل تركي
الدكتور عمر بوراس	الدكتور محمد على حيداس	الدكتور محمد بومديان
الدكتور عبد المولى بن أشبيبة	الدكتورة أمينة رضوان	الدكتور نور الدين السعداني
الدكتور عثيق السعيد	الدكتور عبد الحميد عدنان	الدكتور مليح عابدي
الدكتور صالح أيت داحماد	الدكتور حميد النهري	الدكتور المصطفى المرابط
الدكتور عادل راجع	الدكتور همام القوصي	الدكتور موحى اوسيدي اعمر
الدكتورة لالة إكرام العلمي	الدكتور أمين أعزان	الدكتور بدر بوخلوف
الدكتور رضوان الطريبق	الدكتورة سامية رماش	الدكتور جاد الله الإدريسي
الدكتور الهومات ياسين	الدكتور رضوان العنبي	الدكتورة وئام بوشوكة
الدكتور زهير لعميم	الدكتور نور الدين السعداني	الدكتور فيصل كرمات
الدكتور خالد صالح	الدكتور أنس سعدون	الدكتورة اسلام أخياظ
الدكتور الشرقاوي القرقار	الدكتور عبد الرحيم عمامو	الدكتور مصطفى ميمون
الدكتور عبد العالي عدنان	الدكتور سعد بهتي	الدكتور خالد هيدان
الدكتور التزاني نور الدين	الدكتور الداه سيدي محمد	الدكتور اسماعيل الوفي
الدكتور سامي دقاقي	الدكتورة نورة الصالحي	الدكتورة ثورية كطاي
الدكتور ابراهيم عزيزي	الدكتورة رشيدة بوكرامي	الدكتور ميلود حاجب
الدكتورة أسماء يعقوبي خبيزة	الدكتور إبراهيم بنمني	الدكتورة لوبنا نقاشي

الدكتور مصطفى المرابط	الدكتور ابراهيم أشويعر	الدكتور عثمان حطربوش
الدكتور سعيد شكاك	الدكتورة سهام صبري	الدكتور على دومى
الدكتور هشام أزوكار	الدكتور عبد الواحد الدافى	الدكتور نبيل بلمكى
الدكتور نور الدين لعروبى	الدكتور حجى عبد الحق	الدكتور عبد الله الرازقى
الدكتور محمد مسعف	الدكتورة ليلى الضالع	الدكتور عبد الرحيم اسوس
الدكتور محمد محاسينى	الدكتور حكيم التوزانى	الدكتور يوسف بن هيبة
الدكتور عبد العالى ايت بلحاج	الدكتور محمد ختام	الدكتورة مريم بوطاهر
الدكتور ابتسام النوري	الدكتور أنوار بوهلال	الدكتورة سميرة خزرون
الدكتورة تورية بوستة	الدكتورة سناء بن مسعود	الدكتور الحبيب العطشان
الدكتور فريد خير الدين	الدكتورة فدوى المسعودي	الدكتور عبد اللطيف أكدي
الدكتور حميد ايت الحيان	الدكتور محمد أشقير	الدكتور محمد بهدان
الدكتور الشيخ سيداتي أحمدو	الدكتور رضوان سفراوي	الدكتورة نجوى غميجة
الدكتور عبد الله ايت الطالب	الدكتور محمد يحظيه امحمد	الدكتور عنان عباسي
الدكتور رشيد لمقدم	الدكتور عماد المرنيسى	الدكتور عصام أزمى
الدكتور جواد حنجير	الدكتور فحفوحى محمد	الدكتور يونس باعدي
الدكتورة سلم لمباركى	دة سلمى الحسنى السباعى	الدكتورة إلهام مامونى
الدكتور هشام العوفي	الدكتورة زينب قرواني	الدكتورة لبنى الحيمر
الدكتور العابد العمرانى الميلودي	الدكتور على الدوه	الدكتور عبد العالى مغشيش
الدكتور عبد اللطيف لمزرع	الدكتورة سمية رفاش	الدكتورة غزلان بوعبدلى
الدكتورة كوثر هيلالى	الدكتور محمد على امدغري	الدكتورة بسمة بلحمرة
الدكتورة مونية عبد الوهاب	د حميد ايت علي او الحاج	د مصطفى مخروط
د قندوسى عبد النور	الدكتور سفيان مشرف	الدكتورة ازوكاغ لوبنة
د عبد الفتاح التيجانى	الدكتور محمد لكيحال	الدكتورة ايمان المهاجر
الدكتور عبدالعالى المزواري	الدكتورة صباح بلحيمر	الدكتور عبد الفتاح الحمومى
الدكتور المصطفى السعيدي	الدكتور محمد البايبي	الدكتور طه الهبوز
الدكتورة السمغونى الهام	الدكتورة لبنى مساعف	د محمد أكرم أحمد بركات
الدكتور عسري يوسف	الدكتورة أسماء وردي	الدكتور عمر أبو مريم
الدكتورة سعاد الفحصى	الدكتور الطيب الشارف	الدكتور مجد عبد المنعم
الدكتور محمد شكاك	الدكتور توفيق عطيفي	الدكتورة هاجر بن اصبيح
الدكتورة لمياء سهران	الدكتور محمد العوداتى	الدكورة اكرام القبابى
الدكتورة هند اليونسى	الدكتورة كوثر الروكاني المرزوقي	الدكتورة منال لقرع
الدكتورة منى جباري	الدكتور عمر بنسعيد	الدكتور عبد الرحيم ملوكى
الدكتور عزيز بوقنطار	الدكتور مراد شفيق	الدكتورة لطيفة الهيتمى
الدكتورة لطيفة لمسيلة	الدكتورة دنيا تامري	الدكتورة الرزيق للازهور
الدكتورة سومية حكيم	الدكتورة سعيدة حليمى	الدكتور محمد ضريف

الدكتور بلال الموينى	الدكتورة رداد شملال	الدكتور المنوالي فتح الله
الدكتور عبد الله اغزف	الدكتور عبد الكامل اوزال	الدكتورة أسماء الدومى
الدكتور نبيل خرشى	الدكتور محمد عزوزي	الدكتور حسن بوصبر
الدكتورة منال بادل	الدكتور مصطفى البصراوي	الدكتور توفيق عورة
الدكتور حسن الأطرش	الدكتور رشيد العمارتى	الدكتورة نادية العساوي
الدكتورة فتيحة النكادي	الدكتور حكيم نحال	الدكتورة غزلان بوسي
الدكتور محمد الخلوفى	الدكتور محمد زيار	الدكتور إبراهيم السهول
الدكتور محمد أمين ناجى	الدكتور إسماعيل بنسعيد	الدكتور كمال بروحو
الدكتورة نجلاء لعواج	الدكتورة زينب حميدي	الدكتور عبد الحي الحسني
الدكتور صالح محمد هارون	دة هناء الرغيوي الحمزاوي	الدكتور بدر الحيمودي
الدكتور المصطفى شوكري	الدكتورة إيمان ناجح	الدكتور مبارك قاسم

لجنة المراجعة والنشر

ذ عبد الصمد بولحية	ذة سناء أرشوق	ذة صفاء خلوقى
ذ حاتم نابيب	ذ أنور السدات الحمري	ذة حياة القسوري
ذ هشام اوهى	ذة حليمة أكشو	ذة مريم سيموري
ذ محمد أمين اسماعيلى	ذ عماد أكضيض	ذة أسماء اليوسفى

شروط النشر في مجلة قراءات علمية

- أن يكون المقال محترما لشروط وقواعد وأبجديات البحوث العلمية المتعارف عليها.....
- أن ينصب موضوع المقال على مجال العلوم القانونية والاقتصادية أو العلوم الإنسانية والشرعية والاجتماعية.....
- احترام الأمانة العلمية، وتوثيق المعلومات، وتفادي الأخطاء المادية والمنهجية.....
- أن يكون البحث أو المقال قد أجاب عن الإشكاليات التي طرحها في مجملها.....
- تُدرج الإحالات وتوثيق المعلومات في أسفل كل صفحة حصرا تحت طائلة رفض المقال.....
- تُدرج جميع المراجع المعتمدة في تحرير المقال أسفل الخاتمة مباشرة تحت طائلة رفض المقال.....
- يُضمن بالمقال وجوبا البيانات الكاملة للكاتب (اسمه الكامل ودرجته العلمية) .....
- يتعين على كاتب المقال باللغة العربية ترجمة عنوانه إلى اللغة الإنجليزية.....
- يتحمل كاتب كل مقال منشور بالمجلة المسؤولية عما به من سرقات أدبية ومغالطات علمية.....
- تُرسل المقالات إلى بريد المجلة حصرا (majalatkiraat@gmail.com) .....
- تُدرج المقالات المرسلة في الأعداد المناسبة لها حسب تاريخ تلقيها إلا في حالة الاستعجال القصوى.....
- تسلم شواهد النشر ووعود بالنشر في ابانهم لأغراض علمية ومهنية .....
- تُنشر المجلة على أوسع نطاق، ويبقى نشر المقالات بالمجلة مؤرى عنه حسب وضعية كل باحث.....
- يُمكن، وعند الضرورة، إصدار أعداد ورقية كمؤلفات جماعية من مجلة قراءات علمية.....
- كُل المواقف التي ترد بالمقالات المنشورة بالمجلة لا تعبر إلا عن آراء كاتبيها ولا تعبر عن رأي المجلة.....

فهرس

مقالات وأبحاث قانونية واقتصادية باللغة العربية

الإرهاب السيبراني: ملتقى الرعب.....	15
الدكتور زهر الدين طيبي و عثمان محياوي	
التجارب العملية للإنابة القضائية الدولية – الإنتربول والمحكمة الجنائية الدولية كنموذجين.....	33
الدكتورة ابتسام صبري	
التحديات الكبرى التي تواجه الصحافة الالكترونية بالمغرب.....	46
الدكتور نبيل خرشي	
إشكالات ملك الدولة الخاص بين غموض المفهوم وعثرات التدبير.....	56
الأستاذ الوافي التامك	
الابعاد التاريخية والتطورات المؤسساتية المؤطرة لملك الدولة الخاص.....	78
الوافي التامك	
دور المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات بالمغرب.....	102
الأستاذ أمين نشاط	
إصلاح المجلس الوطني للصحافة في المغرب: دراسة تحليلية و نقدية من منظور ديمقراطي.....	119
الأستاذ عبدالفتاح الصادقي	
الإضراب بين القانون والاقتصاد – دراسة مقارنة.....	136
حذيفة زيتون	
التقائية البرامج والشراكة والتعاون بين الدولة والجماعات الترابية.....	153
الأستاذ علي شين	
الحق في حماية الحياة الخاصة في مواجهة الجريمة الالكترونية.....	175
مراد الروم	
الحق في حرمة الصورة، أية حماية ؟.....	191
عواطف الازهاري	

جريمة مكافحة الفساد (المبادئ العامة للجريمة المنظمة).....	202
محمد ربيعة الكواري	
الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر.....	215
خالد حمد عجلان العجلان الكعبي	
دور البصمة الإلكترونية في تعزيز الأمن السيبراني -دراسة قانونية مقارنة-.....	238
محمد الشاعر العبد عوض الدرمكي	
دور دولة قطر في تسوية الأزمات الدولية - دراسة تحليلية.....	251
عبد الهادي سعيد علي متيوح المنصوري	
دور الخبرة القضائية في حل المنازعات العقارية " ارتفاقات المرور نموذجا".....	265
الأستاذ عبد الرزاق الصباح	
حق الانتفاع على ضوء مدونة الحقوق العينية من النشأة إلى الانقضاء.....	273
الدكتور عبد الرزاق حباني و الدكتور زكرياء الطيرش	
سؤال تحقيق المناصفة بمجلس النواب بعد ما يقارب عقد ونصف من تطبيق دستور 2011.....	284
فاطمة الزهراء برصات	
خصوصيات مسطرة نزع الملكية في التشريع المغربي.....	301
الأستاذ خليل عبد الوهاب	
دور الذكاء الاصطناعي في دعم وتطوير الأمن السيبراني بدولة قطر.....	317
حمد محمد هادي حباب الهاجري	
دور الوسائل البديلة في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية.....	334
محمد المجدوب	
رقمنة الإدارة والذكاء الاصطناعي: نحو نموذج إداري عصري وفعال.....	356
مريم مالكي	
سلطة الجماعات الترابية في إدارة التصرفات الجبائية-دراسة مقارنة.....	379
الدكتور رشيد الربـــاج	

دور اللجان الجبائية في حل المنازعات الضريبية: آفاق وتحديات.....	411
حكيمة البضموسي	
شرعية الجرائم والعقوبات الإدارية في القانون المغربي.....	418
حسن الأزمي الحسني	
أسس صياغة النصوص القانونية الجيدة.....	474
الدكتور أمحمد الأحمدي	
دور المغرب في الوساطة الدولية: نحو مقاربة دبلوماسية جديدة لحل النزاعات الإفريقية.....	508
الدكتور سهيل الشاوني	
الجبايات الترابية ومطلب تحقيق الاستقلال المالي الترابي بالمغرب.....	518
الدكتورة إيمان ناجح	
ملاءمة التشريع الوطني المغربي مع اتفاقية مناهضة التعذيب	533
السّعدية أودراي	
الملكية المشتركة بين النص وفوضى الواقع.....	554
الأستاذ سعيد جابويريك	
الضوابط القانونية لبرنامج دعم سكن بين الرهانات والتحديات.....	561
ابراهيم اوتكوت	

مقالات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية

التنوع الفقهي في المذهب المالكي - دراسة في مبدأ مراعاة الخلاف.....	576
أ.د. هشام تهتاه و الطالب محمد الأمين عمار ابه	
التواصل بين الثقافات في مجال الاقتصاد - دراسة ميدانية.....	595
الأستاذ عمر الطوسي	
الإعلام وإشكالية نقل الأحداث وتكوين الرأي وتدوين التاريخ.....	612
الغلبزوري زكية	
الشخصية العجائبية ومسخ الواقع: قراءة في رواية "أحلام بقرة" لمحمد الهرادي.....	620
ادريس اعزيزو	

البيداغوجيا عبر اللعب: مدخل ديداكتيكي لبناء التعلمات وتنمية الكفايات.....	631
الدكتورة أمينة كروم و د. جمال عمراوي و دة. رشيدة كوجيل	
التكامل المعرفي بين علم الكلام والفلسفة عند الإمام ابن خلدون.....	639
لحبيب رتباني	
التعليل النحوي عند النحاة المغاربة والأندلسيين.....	647
سعد العدلوني و د. محمد شكري عراقي حسيني	
المصطلح النحوي: قضايا ومقاربات تطبيقية.....	662
مبارك محمد مرشد العود	
تأثير ثنائية العامة - الخاصة في نشوء بنيات علمية ومؤسسية في تطوان خلال الفترة المعاصرة.....	680
خديجة الحساني	
المنهج الفقهي للإمام الرهوني في النقد والترجيح من خلال باب الدماءات.....	688
الدكتور محمَّد عالي أحمَد الفاروق	
ضرورة العمل بالعلم وأهميته في حياة الأحكام ووضوحها.....	708
الدكتور سيدي عبد القادر بن الطفيل	
ظاهرة اقتران الزكاة بالصلاة في القرآن الكريم والحديث الشريف: دراسة استقرائية.....	717
عبدالعالي المزواري	
مفهوم الصورة عند القدماء والمحدثين.....	730
الدكتور منير محقق	
المسؤولة في الإسلام.....	748
الأستاذ بركة ديحان	

مقالات وأبحاث باللغات الأجنبية الثلاث

Gouvernance publique du numérique et Accès à l'information à la lumière de la loi 31.13.	777
FATIMA ZAHRA EL MALIH	
L'assurance à l'ère de la blockchain: comment les DAO révolutionnent le secteur.....	802
Omar NJOUM- Amina DAASSISS	
Régulation des cryptomonnaies: Implications pour la souveraineté monétaire.....	832
Bassima hassani	

مجلة علمية محكمة
ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

855	Face à la mort : le vécu traumatique, une lecture psychanalytique de la nouvelle de Maurice Blanchot, L'instant de ma mort
	SAIF Fadwa
880	Les biens waqf publics: un levier stratégique pour l'investissement……
	El ouafi TAMEK
896	La conformité fiscale à l'épreuve de la justice fiscale et de la moralité fiscale: une revue de la littérature
	Ghizlane MOUSTAAID + Ayoub BOURASS + Naima ABA
920	Les moyens du voyage mystique chez Isabelle Eberhardt……
	Adil ESSALKI
933	Traitement des violences à l'égard des femmes au sein du couple au Maroc
	Hassane MOUHIM
947	Visibilité médiatique et patrimoine culturel immatériel: Analyse de l'impact de la labellisation UNESCO sur le Malhoun (2023-2024)……
	SEMLALI K., Pr. BOUTAYBA A.

مجلة علمية محكمة
ر دمد: 2737-8322 :ISSN ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

تقديم للعدد . ذة حليمة عبد الرمي

باحثة – مديرة المجلة
محامية متمرنة بهيئة المحامين بالدار البيضاء



بسم لله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين...أما بعد؛ إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نقص شريط مجلة قانونية تنضاف للساحة العلمية كي تكون بين يدي كل باحث وممارس ومهتم بالشؤون القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية، حيث تسنح له الفرصة لنشر مقالاته وأبحاثه المتوفرة على شروط وقواعد النشر المسطرة من قبل طاقم المجلة ويعرف بها على أوسع نطاق.

فبعد تفكير ممل، وشد وجدب، تقرر إخراج هذه المجلة لحيز الوجود، حيث اختار الطاقم المؤسس لها عنونتها بـ (مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية)، وللإشارة، فالعدد السيادس والأربعون من صرح هذا المصنف يتضمن مقالات وأبحاث علمية جادت بها جعب باحثين أفذاذ من المغرب وغيره، أساتذة جامعيين ودكاترة وباحثين في الشأن القانوني والعلوم الإنسانية، ستكون بحول الله اضافة كبيرة لميدان البحث العلمي الخصب؛ فالشكر الجزيل لأعضاء للجنتين العلمية والمراجعة اللغوية والنشر كل باسمه وصفته على ما أبدوه من رغبة جامحة للتعاون مع طاقم المجلة بقصد الرقي بمنسوب ومستوى البحث العلمي في المغرب والوطن العربي.

وفي انتظار العدد السابع والأربعون، تقبلوا مني معشر الأفاضل أزكى عبارات التقدير والاحترام، والسلام على من اتبع طريق الرحمان...حرر بالمملكة المغربية بتاريخ 2025/08/01.

مقالات وأبحاث علمية في تخصص العلوم القانونية والإقتصادية باللغة العربية

مجلة علمية محكمة
ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

الدكتور زهر الدين طيبي
دكتور وأستاذ بجامعة محمد الأول FSJES وجدة
عثمان محياوي
باحث دكتوراه في القانون العام بجامعة محمد الأول FSJES وجدة

الإرهاب السيبراني: ملتقى الرعب

Cyberterrorisme : le parcours de la Terreur

الملخص

يستكشف هذا المقال التهديد المتزايد للإرهاب السيبراني، وهي ظاهرة مرتبطة بتطور الفضاء السيبراني وتكنولوجيا المعلومات. يُتيح الفضاء السيبراني ، الذي أصبح قضية جيوسياسية رئيسية، للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية فرصًا جديدة لشن هجمات مدمرة على البنية التحتية الحيوية (الأنظمة المالية، والأقمار الصناعية، وشبكات الطاقة، وغيرها). لقد شهد الفضاء السيبراني تحولاً جذرياً من كونه أداة عسكرية بحتة في أبحاث الحرب العالمية الثانية إلى أداة حيوية في التنظيم الاجتماعي المدني. ومع هذا التحول، برزت تحديات كبرى مثل التبعية التكنولوجية التي حولت البشر إلى كيانات سلبية أمام سيطرة الآلة، وغياب شفافية الأنظمة المعقدة وفهم آليات عملها أو التحكم فيها. ولم يعد الفضاء السيبراني مجرد تقنية متقدمة، بل تحول إلى ظاهرة ثقافية واجتماعية شاملة أعادت تشكيل أنماط العيش حيث تذوب الحدود التقليدية بين الإنسان والآلة في مشهد وجودي جديد فإذا كان كل من هذه التحديات يشكل خطراً بحد ذاته، فما بالنا عندما يجتمع تهديدان في مجال واحد؟ هذا السؤال يفتح الباب أمام تأملات عميقة حول مستقبل الأمن السيبراني وتأثيره على المجتمعات الحديثة. الكلمات المفتاحية : الإرهاب السيبراني ، الفضاء السيبراني ، السيبرانية، أمن الكمبيوتر، الإرهاب.

Résumé

Cet article explore la menace croissante du cyberterrorisme, un phénomène lié au développement du cyberespace et des technologies de l'information. Devenu un enjeu géopolitique majeur, le cyberespace offre aux acteurs étatiques et non étatiques de nouvelles opportunités de lancer des attaques destructrices contre des infrastructures critiques (systèmes financiers, satellites, réseaux électriques, etc.). Le cyberespace a connu une transformation radicale, passant d'un outil purement militaire de recherche pendant la Seconde Guerre mondiale à un outil essentiel à l'organisation sociale civile. Cette transformation a engendré des défis majeurs, tels que la dépendance technologique, qui a transformé les humains en entités passives sous le contrôle de machines, et le manque de transparence des systèmes complexes et de compréhension de leur fonctionnement ou de leur contrôle. Le cyberespace n'est plus seulement une technologie de pointe ; il s'est transformé en un phénomène culturel et social global qui a remodelé les modes de vie,

dissolvant les frontières traditionnelles entre humains et machines pour créer un nouveau paysage existentiel. Si chacun de ces défis constitue une menace à part entière, qu'en est-il lorsque deux menaces convergent dans un même domaine ? Cette question ouvre la voie à de profondes réflexions sur l'avenir de la cybersécurité et son impact sur les sociétés modernes.

Mots-clés : Cyberterrorisme, cyberespace, cyberguerre, sécurité informatique, terrorisme.

مقدمة :

يشكل الفضاء السيبراني عالما لا متناهيا من المعلومات التفاعلات والإشارات والمجالات، والتي تتيحها إمكانيات الاتصالات والتحكم في التكنولوجيات الحديثة لعالمنا اليوم، ويعرف هذا المجال اهتماما دوليا كما يوفر للعولمة أرضية خصبة، هي ساحة لمعركة جديدة ذات طابع عالمي وتعرف اشتباك مصالح قوى مختلفة الحجم، السلطات السياسية والجهات الفاعلة الاقتصادية أو العسكرية تتحول بدورها من موقف المهاجم إلى المهاجم. وبعناصر جديدة من خلال إمكانية المشاركة لأفراد معزولين أو نشطاء حريصين على الانتصار لقضيتهم عبر شبكات الاتصال والتحكم. مما يفسح المجال لظهور تهديدات متعددة مرتبطة بتطور هدا المجال، تحملها التكنولوجيا في هندستها وفي دورها، لا تزال عو اقبها مجهولة. باعتبارها فرصة هائلة يتم استغلالها من طرف الإرهابيين.

إن الاقتصادات الحديثة تعتمد اعتماداً شديداً على أنظمة الكمبيوتر على نطاق واسع. التي تساعدنا على التحكم في المعلومات والإتصالات بين الإنسان وبين الآلات ولنا أن نتخيل لو أصيبت مجموعة من أقمار الإتصالات الرئيسية بالعجز ذات يوم، أو انمحت قواعد البيانات لأنظمة مالية كبرى. فالترابط بين أجهزة الكمبيوتر يسمح بتضاعف آثار الهجمات السيبرانية، حيث إن شن هجوم واحد على بعض الأجهزة يمكن أن ينتشر ويخرب الآلاف من الآلات الأخرى، فقد تكون الهجمات السيبرانية مجهولة المصدر شديدة التدمير على البنية الأساسية الحكومية وغير الحكومية.

يتعرض هذا البحث لأحد المفاهيم الجديدة والمثيرة للاهتمام، باعتباره حسب أغلب المحللين تهديدا لم يحدث بعد على المستوى الفعلي. غير أن هذا يعتبر غير كاف لإثبات ذلك، نظرا لما تتيحه التكنولوجيات والتقنيات الحديثة للاتصال والمعلومات من وسائل وتطبيقات تسمح باستهداف الأنظمة المعلوماتية الحيوية والبنية التحتية الأساسية والحرجة للدول دون تحديد هوية المعتدي. فمن حيث المفهوم هناك مجموعة من الكتابات، لكنها تختلف بدورها من حيث تعاطيها مع هذا المفهوم أو محتواه، والتي تدفعنا بدورنا إلى التعرض له وطرحه في مراحل نشأته عوض الوقوع في ديناميكية استقبال المفاهيم وإسقاطها دون دراية.

يكمن إشكال هذا العمل في البحث عن التهديدات التي يطرحها الإرهاب السيبراني، والأطراف الأقرب إلى تنفيذه او توظيفه في عالم ينمو كل يوم تكنولوجيا، وذلك في ظل المخاوف والتحذيرات العديدة من تبعات وحجم الخسائر المترتبة عن هجمات الإرهاب السيبراني، والدور الذي يمكن أن يلعبه في ظل الصراع الدولي على المصالح.

تكمن أهمية البحث في كونه يستشرف أحد التهديدات الخطيرة نظرا لحجم الخسائر والأضرار المتوقع أن يحدثها الإرهاب السيبراني والنطاق الذي يمكن أن تشمله التهديدات والتي قد تمتد أيضا لعمليات في عالم الواقع، وما يتيحه المجال السيبراني من خصائص كإخفاء هوية المهاجمين.

يقوم البحث على أساس فرضية وهي أن الإرهاب السيبراني كتهديد هو أقرب إلى الاستخدام بشكل أو بآخر من جانب الدول أكثر من ارتباطه بالجماعات أو الأفراد، لما تتمتع به الدول من إمكانيات وقدرات تقنية وتكنولوجية تمنحها ميزة ساحقة عن باقي الدول أو الأطراف الأخرى.

سنحاول من خلال هدا العمل أن نتطرق لتعريف الإرهاب و الفضاء السيبراني وفق التعاريف التي تناولته، والترابط الذي يمكن أن يحصل بينهما من خلال الإرهاب السيبراني وما يوفره التقدم التكنولوجي والتقني في ميدان الاتصال والمعلومات من تطبيقات سيبرانية يسعى الإرهابيون أو الأطراف المحتمل من وراءها لإحداث أكبر قدر من التأثير والتحكم. دون أن ننسى الإشارة إلى الجوانب التي يشكلها مفهومي الإرهاب والسيبرانية مجتمعين ودلك من خلال اجتماع اثنين من المفاهيم التي تستهدف الجانب المادي للإنسان أي سلامته البدنية وجانبه النفسي أي تعرضه لأشكال إعادة البرمجة الآلية.

<u>تعريف الإرهاب</u>

لازال مفهوم الإرهاب إلى حد كتابة هذه السطور محل اختلاف نظرا للكتابات والتعاريف الكثيرة التي تناولته في صوره المتعددة، مما يفسر عدم التوافق الدولي على صياغة هذه الظاهرة في قالب تعريفي موحد، فالإرهاب هو موضوع دراسات بحثية مختلفة وعامة منذ أحداث 11 سبتمبر2001 في الولايات المتحدة الامريكية، وهذا بالطبع يقاس بعدد المنشورات المخصصة لهذا الموضوع والتي تم طرحها في الأسواق. وبالتالي فإن الأمر هنا لا يتعلق باقتراح تعريف للإرهاب وإنما باستشراف مختلف التعاريف والجهود المبذولة بخصوص ظاهرة الإرهاب من الجانب اللغوي ثم القانوني.

الإرهاب أولا هو كلمة تبعث على الخوف، مصدر فعل أرهب، في اللغة العربية. وقد أقر المجمع اللغوي لفظة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية أساسها فعلي "أخاف" "و أفزع"، وأن كلمة الإرهابيين هي وصف يطلق على اللذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم[1]. بينما تم إدراج وتثبيت كلمة الإرهاب لأول مرة في ملحق القاموس الكبير للأكاديمية الفرنسية لسنة 1798، وكان ذلك للإشارة إلى فترة "عهد الإرهاب" خلال الثورة الفرنسية، وتحديدًا لتجاوزات العنف التي صاحبت هذه الفترة[2]. وتقابل كلمة إرهاب باللغة الانجليزية كلمة (Terror) وهي الأكثر شيوعا ويرجع أصلها إلى كلمة لاتينية (Terror) وتعني الترويع أو الرعب، وكلمة (Terrorisme) تقابلها كلمة إرهاب والكلمتان مرتبطتان من حيث المعنى والمدلول.

والإرهاب هي تسمية من أصل فرنسي، ظهرت لأول مرة في فرنسا خلال الثورة الفرنسية (1793-1794) ، حيث أُطلِقَ على أنصار نظام "الرعب" بقيادة روبسبير. ويوضح ذلك جان فرانسوا كايرو J.F.Gayraud بأن الأوائل في التاريخ الذين لقبوا بالإرهابيين هم ممثلو الحكومة الثورية الذين كُلّفوا بفرض سلطة الدولة المركزية ومحاربة الفدراليين والمعارضين. وهكذا فإن أول الأعمال التي تم وصفها بالإرهابية كانت منظمة باسم وبتنفيذ الدولة، وبالتالي فإن الإرهاب الأول المؤهل على هذا النحو كان من عمل الدولة، أي فرنسا. وهنا

1 حسن أبو الذهب، الجريمة الإرهابية وتأثيرها على الاستثمارات الاقتصادية، بحث لنيل دبلوم الماستر في قوانين التجارة والأعمال في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2009-2010، ص 7.

2 John Philip Jenkins, Terrorism, Encyclopaedia Britannica, Jul 18, 2025, URL : https://www.britannica.com

يضيف جان فرانسوا كايرو أنه لكون أن الإرهاب ولد من الفوق، أي داخل الدولة، فإن الإرهاب وإرهاب الدولة هما مترادفان[3].

وفق سوريل j. m. Sorel، فإن الفعل الإرهابي وُجد قبل حتى صياغة المصطلح نفسه. إذ يعود أقدم مثال على الإرهاب بآثاره التي نعرفها يعود إلى عام 175 قبل الميلاد مع حركة المكابيين، لكن حركة الزيلوت (أو "المتعصبون") في القرن الأول الميلادي تمثل حالة أكثر تعقيدًا وتعددًا في الأبعاد. استغلت مشاعر الإذلال لدى اليهود تحت الاحتلال الروماني، لمعاقبة السلطات الرومانية والمتعاونين معها عبر أسلحة نفسية مثل اغتيال الشخصيات السياسية والدينية، وإجراءات عقابية في الأماكن العامة في أي وقت من اليوم لخلق الشعور بالخوف والضعف لدى السكان وإضعاف هيبة الحكم. وإذا كان الدافع من وراء عمل الزيلوت في المقام الأول دينيا، إلا أن هدفهم كان سياسيًا أيضًا، وهو تحرير اليهودية من سيطرة روما.. مما يفسر لنا بأن الإرهاب منذ البداية هو ظاهرة مرتبطة على حد السواء بالدين والسياسة[4].

على الصعيد الدولي تلقت منظمة الأمم المتحدة ظاهرة الإرهاب في وقت مبكر جدا، حيث أن أول إشارة إلى الإرهاب جاءت بقرارات مجلس الأمن في القرار رقم 57 الصادر في ديسمبر 1948 والذي أذان فيه عملية اغتيال الكونت "فولك برنا دوت" Folke Bernadotte كأول وسيط للأمم المتحدة في فلسطين هو ومعاونه الفرنسي الكولونيل "سيرو" ووصف عملية الاغتيال بأنها "عمل جبان ارتكب بواسطة جماعة من الإرهابيين"[5].

تجدر الإشارة إلى أن هناك تفعيلا دوليا من خلال وضع نظام للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق إبرام اتفاقيات دولية و إقليمية، هدفها محاربة الإرهاب الدولي كمعاهدة "طوكيو" لمنع الجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات سنة 1963. وقبل ذلك في سنة 1937 عقدت عصبة الأمم مؤتمرا بمدينة جنيف السويسرية توج بمعاهدة دولية تحت مسمى اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الأعمال الإرهابية تبين مفهوم الإرهاب في المادة الأولى من الفقرة الثانية باعتباره "*الأعمال الجنائية الموجهة ضد الدولة، ويكون القصد منها أو يكون من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة، أولدى جماعات من الناس أولدى الجمهور*"[6]، إلا أنها لم تدخل حيز النفاذ قط[7].

في ديسمبر1972 وبناء على مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك السيد كورت فالدهايم Kurt Waldheim، قررت الجمعية العامة تسجيل قضية الإرهاب في صميم مناقشاتها من خلال القرار رقم A/RES/30/34 بالدورة 27 والذي بموجبه تم أيضا إنشاء لجنة خاصة معنية بدراسة قضية الإرهاب. وشكل هذا القرار أول تصد للأمم المتحدة لظاهرة الإرهاب بصورة مباشرة[8]، كما أن اشتراك مجلس الأمن في معالجة

---

3 Emilie Robert, op. cit., p. 39.
4 Ibid, pp. 36-37.
5 خالد السيد، الإرهاب الدولي والجهود المبدولة لمكافحته، مركز الاعلام الأمني؛ في :
http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/11-4-2011/634381436413998543.pdf
6 نفس المرجع السابق.
7 انظر الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب، الأمم المتحدة؛ في:
http://www.un.org/ar/terrorism/instruments.shtml
8 انظر تقرير اللجنة المعنية بالعلاقة مع البلد المضيف، الجلسة العامة 2114، ديسمبر 1972، القرار رقم 3034 الدورة 27، الامم المتحدة ؛ في: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/ NR0/267 /70/IMG/ pdf?OpenElement NR026770.

القضية الإرهابية أصبح مكثفا بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، بالقدر الذي تعتبر فيه الإرهاب تهديدا ضد السلام والأمن الدوليين[9].

سنة 2004، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان Kofi Annan والفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، تعريفا يصف الإرهاب على أنه ""*أي عمل إلى جانب الأعمال المحددة في الاتفاقيات القائمة بشأن جوانب الإرهاب، واتفاقيات جنيف، وقرار مجلس الأمن 1566 (2004)، يراد به التسبب في وفاة مدنيين أو غير محاربين أو إلحاق إصابات جسمانية خطيرة بهم، عندما يكون الغرض من هذا العمل، بحكم طابعه أوسياقه، هوترويع مجموعة سكانية أوإرغام حكومة أومنظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه*"[10].

على الرغم من الصكوك 19 الدولية والبروتوكولات الملحقة بها والتي تعالج مختلف جوانب مكافحة الإرهاب: القرصنة الجوية، قمع تمويل الإرهاب، قمع أعمال الإرهاب النووي[11]، فإنه لحد الآن لا يوجد أي توافق حقيقي حول معنى الإرهاب. فالأمم المتحدة لم تكن قادرة على الاتفاق حول ماهية الظاهرة التي غالبا ما أدانتها.

كذالك توجد دائما دول أعضاء بالمنظمة الأممية ترفض وصف هذه أوتلك المجموعة بالإرهابية والتي تعتبر حسب هذه الدول حركات تحريرية أو ضد المستعمر. مما أدى إلى شلل وإخفاق أممي، في محاولة وضع تمييزبين "المقاتلين من أجل الحرية" و"الإرهاب الذي ترعاه الدولة[12]".

من جانبهم يعرف مجموعة من الكتاب والباحثين وحتى السياسيين الإرهاب كل حسب وجهة نظره الفقهية، فحسب فرانسوا برنارهايك F.B.Huyghe يأخذ الإرهاب في أبسط معانيه على أنه "*أسلوب المقاومة لدى الفاعلين غير الدولاتيين وغير القانونيين بارتكاب تفجيرات لأهداف سياسية*"[13]. وحسب جاك تارنرو Jacques Tarneroفإن "الإرهاب يشكل أحد أشكال العنف السياسي الذي من خصائصه البعد الأعمى في الأهداف المستهدفة، وتخفي الجناة مرتكبي الهجمات"[14].

وحسب بنوا غانيون Benoit Gagnon فالإرهاب ليس بالمسألة الحتمية، وليس عقيدة أو مذهبا بل هو طريقة في خدمة الاستراتيجيات والأهداف الأكثرتنوعا. و أنه عندما نعالج موضوع الإرهاب فإنه من العادل أن نتحدث عن الإرهابات بدل الإرهاب بصيغة مفردة، ويستدل بهذا الصدد بكتاب فرانسوا ليكار François Legare الذي يحمل عنوان (Terrorisme : peurs et réalité) سنة 2002، والذي يقدم تصنيفا للإرهابات،

---

9 أنظر قرارات مجلس الأمن: 1368 (2001)، 1373 (2001)، 1564 (2004)، 1904 (2009)، 1989(2011)، 2083 (2012)، 2129 (2013)، والقرار رقم 2133 الذي صدر بتاريخ 27-01-2014 والمتعلق بشأن دعوة الدول إلى منع تمويل الأعمال الإرهابية والحيلولة دون استفادة الإرهابيين من الفدية.

10 أنظر الفقرة 164 من تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، عالم أكثر أمنا : مسؤوليتنا المشتركة، نيويورك، الأمم المتحدة، ص 65، رقم الوثيقة A/59/565؛ في : http://www.un.org/arabic/secureworld/report_arabic.pdf

11 الصكوك القانونية الدولية، لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة، في: https://www.un.org/securitycouncil/ctc/ar/content/international-legal-instruments

12 ثاليف ديين، شلل أممي في تعريف مفهوم (الإرهاب)، وكالة الأنباء العالمية، 2010، في: http://www.ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=2033

13 F-B Huyghe, «Kamikazes : la contagion de la mort», Revue Medieum, n° 5, Babylone, Paris, automne 2005, pp, 78-79.

14 Cité par Thiery Vareilles, Encyclopédie du terrorisme international, L'Harmattan, Paris, p. 6.

يكشف من خلاله صعوبة المهمة التعريفية للإرهاب، ويبين أن ظاهرة الإرهاب في بعض الأحيان يتم تعريفها نسبة إلى الطابع العنيف لأفعالها، وتارة بخصائصها الفرجوية المذهلة، وبالتالي فإن المصطلح بوصفه مفهوما جامعا يوظف لوصف العديد من الحقائق المختلفة مثل الجريمة والحرب غير المشروعة وكذا الحرب النفسية[15].

يعرف الدكتور سرحان الإرهاب بأنه "كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة والخاصة، الخاضعة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة، بما في ذلك المبادئ العامة للقانون بالمعنى الذي تحدده المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية". وعرفه الدكتور أحمد رفعت بأنه "استخدام طرق عنيفة كوسيلة، الهدف منها نشر الرعب للإجبار على اتخاذ موقف معين أو الامتناع عن موقف معين"[16].

أما الأستاذ محمود شريف بسيوني الذي يعتبر من أكبر الرواد العرب في مجال القانون، فقد بدأ سلسلة تعريفاته للإرهاب بقوله "إنه استراتيجية تشجيع العنف المرتكب من قبل الأفراد للوصول إلى سلطة من حيث النتيجة". ثم أتى واستنتج تعريفا آخر للإرهاب وقال إن الإرهاب "هو سلوك إكراهي فردي أو جماعي"[17]. وغالبا ما يربط الإرهاب بالمشاكل المرتبطة بالدين. ولكنه كذلك مرتبط بالمطالب الاستقلالية، أو المطالبة بتوحيد العديد من المناطق في منطقة واحدة، بالشكل الذي يخول لنا القول بأن الإرهاب هو تعبير عن اتخاذ موقف سياسي ، في مواجهة دولة أو بلد أو حتى ضد ديكتاتورية ما.

تجدر الإشارة إلى أن الإرهاب عبر تاريخه مر بمراحل يفضل فريق من الباحثين تقسيمها إلى أربعة مراحل وهي:

1- مرحلة الإرهاب الفوضوي
2- مرحلة الإرهاب المناهض للاستعمار
3- مرحلة الإرهاب الحديث
4- مرحلة الإرهاب الجديد أو المعاصر.

وبنظرة متأنية للطابع العنيف للإرهاب، يمكننا أن نتبين أن مرده بالأساس يكمن في:

-الإشباع الإعلامي
-سهولة ضرب الأهداف المدنية
-الانتقال من إرهاب الاحتجاج إلى إرهاب العقاب[18].

وفي غياب تعريف قانوني موحد يمكن لمجموعة من المحددات أن تؤثر في طبيعة الحكم على فعل كهذا بالطابع الإرهابي كما أشار إلى ذلك الباحث فيليب برود **Phillipe Braud** فإن "الإرهابيين هم أولئك الذين تحددهم وتعينهم الدول والسكان المستهدفون وكذا وسائل إعلامها على هذا النحو، وذلك على أساس الأساليب التي تؤدي إلى القلق وإلى وفاة المدنيين الأبرياء، وبالتالي فإن الوسائل المستعملة وطبيعة العنف

15 Benoit Gagnon, «Les théories explicatives du terrorisme», sous la direction de Henri Dorvil, Problèmes sociaux, tome III, Théories et méthodologies de la recherche, Presses de l'Université du Québec, 2007, pp. 359-382.

16 حسن أبو الذهب، مرجع سابق، ص 20.

17 جميل حزام يحيى الفقيه، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، مجلة دراسات يمنية، العدد 93، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، إبريل - يونيو 2009، ص 10.

18 Benoit Gagnon, Le cyber terrorisme : analyse et implication, avril 2007.

تشكل إسنادا للحكم على مثل هذه الأفعال"[19]. وبشكل عام، فإنه من خلال محاولة تعريف الإرهاب يمكننا أن نجد العديد من التعاريف التي تختلف حسب شخصية كل فرد منا، فمفهوم الرعب ليس له معنى محدد، وينتمي الى الطابع السيكولوجي أكثر منه الى الجانب القانوني.

تعريف الفضاء السيبراني

تُركّز العديد من التعريفات الخاصة بالفضاء السيبراني على مجالات تطبيقه، وتُعرّفه بناءً على المعدات والتكنولوجيا المُكوّنة له، وفي مقدمتها الإنترنت. غير أن مقاربتنا هنا تهدف الى دراسة وتحليلَ مكونات هذا المفهوم والاتجاهات التي يُخفيها وراء هذا النموذج السيبراني، بهدف إزالة الغموض، وفهم طبيعة العالم الذي تشكّل منذ منتصف القرن التاسع عشر، والذي نعيش فيه دون إدراك كامل لأسسه.

في هذا الصدد، تعرف تيريزا فونتس كماتشو الفضاء السيبراني بانه ذلك العالم الذي أوجدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مقدمتها الإنترنت، حيث يرتبط ارتباطا وثيقا بالعالم المادي عبر مختلف البنى التحتية للاتصالات والأنظمة المعلوماتية التي تمكن من معالجة المعلومات وبثها بشكل رقمي، فضلا عن العديد من الخدمات الأخرى التي لم يكن بالإمكان الحصول عليها من دونه[20].

تاريخيا يعود أول استخدام لمصطلح لمصطلح الفضاء السيبراني الى الكاتب الأمريكي في مجال الخيال العلمي وليام جيبسون سنة 1984 في روايته (Neuromancer)[21]. ثم التقط المصطلح فيما بعد جون بيري بارلو John P, Barlow، احد مؤسسي مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) عام 1990، للإشارة إلى جميع الشبكات الإلكترونية موضحا ان هدف المؤسسة هو تعزيز الحقوق الأساسية للفضاء السيبراني.[22]

يرجع أصل مصطلح الفضاء السيبراني لعلم السيبرانية، فمصطلح الفضاء السيبراني مركب من كلمتين، الفضاء(العالم أو البيئة) أي ذلك المجال الحيوي والمساحة، ومن كلمة السيبرانية التي تعود نشأتها إلى عالم الرياضيات و الفيلسوف الأمريكي في معهد ماسا تشوستس للتكنولوجيا (MIT)، نوربرت وينر، الذي اشتق مصطلح السيبرانية انطلاقا من اللغة الإغريقية (Kubernien) أو كيبيرنيتيس، وهو علم حديث نوعيا ظهر في بداية الأربعينيات من القرن العشرين، أي أن وجوده يكون قبل ذلك بكثير بالنسبة للأنترنت.

والسيبرانية حرفيًا، هي عملية مناورة قارب؛ أما مجازيًا، فهي عملية التوجيه والحكم والتفاعل، وبالتالي التحكم. طوّر نوربرت وينر هذا المفهوم عام 1948 في كتابه " السيبرانية : أو التحكم والتواصل في الحيوان والآلة". وقد استخدم أمبير هذا المصطلح عام 1934 لتعريف فنّ حكم البشر. ومنذ نشأتها، اتسمت السيبرانية بطابعها الإنساني، وخاصةً الإنسان نفسه، في الأنظمة التنظيمية التي عُرفت لاحقًا بـ"الأنظمة

19 Cité par Amandine Kervella, Les discours de la presse écrite française sur le terrorisme perpétré dans le cadre du conflit israélo-palestinien et du conflit tchétchène face à la «guerre contre le terrorisme », Thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication, Université –Jean Moulin, Lyon, 2008, p. 17.

20 تيريزا فونتس كماتشو، الأبعاد الدولية لقانون المجال السيبيري، تعريب محمد أمين السلطي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2002، ص 13.

21 Nicolas Arpagian, La cybersécurité, Que Sais–Je ? PUF, Paris, 2010, p. 9.

22 Christian Fauré, La cybernétique et l'héritage de Norbert Wiener, 12 juillet 2007. URL : http://www.christian-faure.net/2007/07/12/la-cybernetique-et-lheritage-de-norbert-wiener/

المعقدة".[23]. وقد عرّف وينر وزملاؤه السيبرانية بأنها العلم الذي يدرس الاتصالات والتحكم في الأنظمة الحية والآلات الاصطناعية. بينما يرى كوفينال أن السيبرانية هي العلم الذي يجعل الفعل فعالاً[24].

نشا مفهوم السيبرانية في البداية في المجال التقني، ولعل ذلك أحد أسباب صعوبة إقحام هذه المادة في العلوم الإنسانية، وبما أن الشخص الذي يعتبر أحد مؤسسي هذا العلم كان رياضياتيا، فإن هذا العلم كان في بدايته محسوبا على الرياضيات أو الرياضيات التطبيقية. إلا أن العديد من المقاربات السيبرانية يمكن استعمالها خارج إطار الرياضيات كالعلوم الاجتماعية والإنسانية. فإلى جانب التكنولوجيا، دخلت السيبرانية الثقافة العامة. وقد أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة، تُعرف بكلمات جديدة، تبدأ بكلمة "سايبر.[25] وتدريجيا سوف تساهم بادئة (préfixe) سايبر (cyber) في إنشاء أسماء جديدة مرتبطة بالمجتمع المعلوماتي الذي رأى النور ابتداء من نهاية القرن العشرين.

والسيبرانية هي تخصص علمي معلن بذاته له جذوره في الابحاث العسكرية لسنوات الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الامريكية. تطورت بالموازاة مع رفع السرية عن نظريات المعلومات وأوراق نوربرت وينر[26]. حيث سعى وينر لاحقاً إلى تحريرها من هذا الإطار، مُعتبراً إياها أداةً لعقلنة القرارات السياسية ومكافحة الفوضى الاجتماعية عبر تحسين التواصل. من خلال نظرية علمية موحدة، تستند إلى نموذج للتواصل العصبي والجمع الأمثل للمعلومات من بيئتها بواسطة الكائنات الحية والآلات، وفقًا لمبدأ التغذية الراجعة. ورغم ازدياد شعبية هذا الإطار النظري في فترة ما بعد الحرب، إلا أنه قلّ استخدامه منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، ولكنه مع ذلك لا يزال يُمارس تأثيرًا أساسيًا في العديد أو مجمل التخصصات.[27]

في كتابه "العمل التأسيسي لعلم التحكم الآلي"، يشير نوربرت وينر إلى مجموعة من الأبحاث في مجالات متعددة: الرياضيات، والتكنولوجيا، والأحياء، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، مع تطبيق مفهوم التغذية الراجعة على الكائنات الحية. في الواقع، منذ البداية، وسيستمر هذا مع خلفائه، كانت المسألة معرفية أكثر منها عملية؛ إنها مسألة تأسيس علم، مدعوم بالرياضيات، يهدف إلى صياغة ونمذجة وفهم جميع الظواهر التي تنطوي، بطريقة أو بأخرى، على آليات معالجة المعلومات.[28] وحسب وينر فالعالم مكوّن من معلومات. وللبشر طبيعة فريدة ومعقدة تُمكّنهم من استقبال هذه المعلومات ونقلها والتفاعل معها. فمصطلح السيبرانية يشير إلى مفهومين أساسيين: المعلومات والآلات. ويرتبطان ببعضهما البعض، إذ إن الآلات السيبرانية هي التي تعالج المعلومات، والمعلومات هي ما تعالجه هذه الآلات[29].

---

23 Claverie et Gilles Desclaux, « Commande, contrôle, communication : gestion cybernétique de systèmes d'informations », Hermès, n° 71 (1), France, 2015, p. 72.

24 Mohsen Bayatani, « De la cybernétique aux sciences de la cognition », thèse de doctorat, Université jean moulin (Lyon 3), Février 2007, p. 332.

25 Claverie et Gilles Desclaux, op.cit., p. 77.

26 Agathe Martin, La cybernétique : reconnaissance et oubli d'un paradigme sociétal, Mémoire de recherche, Faculté des sciences et techniques, Université Aix Marseille III, 15 septembre 2013, p.

27 Adrien Barbaresi, ICAR / ENS Lyon, La Raison aveugle ? L'époque cybernétique et ses dispositifs, version 1, 31 Octobre 2012, Manuscrit auteur, publié dans "Les critiques de la raison au XXe siècle, Université Paris-Est Créteil, France (2012)", p. 2.

28 Claverie et Gilles Desclaux, op.cit. p. 72.

29 Ibid.

امتد علم السيبرانية أو السيبرنيتيك خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، مؤديًا إلى ظهور الحوسبة والإلكترونيات واسعة الانتشار، ومُدخلًا إياها في أحدث التطورات التكنولوجية. وبالتالي، يُمكن إثبات أنه، انطلاقًا من نموذج مشترك، أمكن تصميم أبسط الآلات وصولًا إلى أكثر الأنظمة التكنولوجية تعقيدًا، بالاعتماد على أهم البرامج الداخلية و أكثرها تطورًا التي طُوّرت حتى الآن[30].

ويمكن للشخص السيبراني أن يلاحظ إتساع العالم الافتراضي المكون من ملايين الاتصالات الرقمية التي تربط كل لحظة، مئات الآلاف من المعالجات الدقيقة التي تجهز الهواتف النقالة، الحواسيب المحمولة وكذا الحواسيب الصناعية، والبنيات التحتية للمواصلات (الطرقية، السككية، الجوية، الطاقاتية والرقمية)، والنظام البنكي وغيرها[31]. وتعتمد الصراعات الدولية على تقنيات الحرب السيبرانية. كما يمكن استخدام هذا النموذج السيبراني للخير أو الشر. التهديد حقيقي، وعلى غرار الدول الكبرى الأخرى، أنشأت الحكومة الفرنسية في عام 2014، إلى جانب الجيوش التاريخية الثلاثة، سلاحًا جديدًا يتجاوز الجيوش السابقة: الدفاع السيبراني[32].

لقد كانت أهوال المحرقة (الهولوكوست) والحرب سبباً في اعتبار وينر أن الأيديولوجيات والذاتيات البشرية مسؤولة عن المجازر. ورغبةً منه في التحرر من المكانة التي احتلتها السيبرانية في الحرب، يعتبر تياره، الذي يعتبره مناهضًا للأيديولوجيات، شكلًا عقلانيًا جديدًا للحكم. ويرى أن عقلانية الآلة هذه تُمكّن من تجنب مخاطر الذاتية البشرية. وبذلك، تصبح السيبرانية "وسيلة لضمان التحكم العقلاني في القرارات السياسية ووضع حدٍّ للسرية والإقصاء الاجتماعي. وهكذا، فإن "الإنسانية الجديدة" التي يروج لها السيبرانية هي في جوهرها غير سياسية، لأنها تهدف إلى مكافحة الفوضى الاجتماعية من خلال تكيف تواصلي أفضل[33]."

فهذه الظاهرة "السيبرانية" حتمية، وأهميتها لا تُنكر. فهي تستند في البداية إلى نمذجة شكلية لآلات مجردة، يعتمد عليها تاريخ ومستقبل عالم الحاسوب والإلكترونيات، لكنها تخترق الثقافة، وتنظم المجتمع، وربما تُوجّه المستقبل نحو مشروع "ما بعد الإنسانية" حيث تعتبرها "لافونتين مصفوفة ما بعد الإنسانية". إنها تسمح بتقدم العلم، لكنها تُغيّر أيضًا مساحات حياتنا، وعملنا، وثقافتنا، ومتعتنا، وراحتنا، وأمننا. والأهم من ذلك، أنها تُغيّر عقولنا، وسلوكياتنا، وتصوّراتنا. وقد أتاحت ثورات في أنحاء عديدة من العالم[34].

إن الاكتفاء الذاتي للأجهزة العلمية التي تُركز على الأداء الآلي يُشير إلى نوع من العمى المعرفي المرتبط بالهدف التطبيقي، حيث يُهمَل الفهمُ العميق للظواهر. وتُعدّ الموصلات الفائقة "غير التقليدية" مثالًا على نهج يُشير إلى أولوية التطبيق العملي على البناء النظري[35]. كما أن فكرة أن التكنولوجيا تُخفي شيئًا جوهريًا (بالمعنى الحرفي) تتجسد - ربما عن غير قصد - في مفهوم "الصندوق الأسود" السيبراني، حيث تختزل التعقيدات في مدخلات ومخرجات دون فهم الاليات الكامنة فيه. إن مفهوم الجهاز، عند تفسيره في إطار عالم مفرط في

30 Idem.
31 Pascal Gauchon, Dictionnaire de géopolitique et géo-économie, PUF, 2011, p. 166.
32 Claverie et Gilles Desclaux, op.cit., pp. 77-78.
33 Vincent Tréguier. Mondes de données et imaginaires : vers un monde cybernétique. Sciences de l'information et de la communication. 2014. dumas-01086598
34 Claverie et Gilles Desclaux, op.cit., p. 78.
35 Adrien Barbaresi, op.cit., p. 4.

التجهيز التقني، من منظور فلسفي، يصف شكلًا من أشكال التكنولوجيا التي تحرم الإنسان من قدرته على الفعل وتُحوّله إلى سلبي[36]، خاضعٍ لمنطق الآلة.

في الختام، من الضروري تقييم مدى استقرار وسيطرة الأدوات المتعلقة بالتكنولوجيا. فغموض أصلها، وتعقيد بعض تطوراتها، بالإضافة إلى الصعوبة في فهم آليات عملها، يجعل من الصعب على السلطة السياسية التحكم فيها بشكل كامل. ولعلَّ السيطرة على أصحاب التكنولوجيا لا تُكتسب بالشرعية أو الحق، بل بالقوة أو المعرفة[37]. وعموما يمكن القول أن مسألة التعريف لا تعدو كونها مسألة نسبية ومهمة في نفس الوقت، بمعنى أن التعريفات تتوقف على طبيعة كل دولة أو كيان وعلى مدى قدرتها على تحديد رؤيتها واستراتيجيتها للتعامل مع مجال الفضاء السيبراني بشقيه المدني والعسكري، وكذا مدى قدرته على استغلال المزايا ومواجهة المخاطر الكامنة في هذا المجال.

وعليه تعتمد دول العالم على تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات الذي يصف الفضاء السيبراني بأنه المجال المادي وغير المادي الذي يتكون أو ينتج عن عناصر هي أجهزة الكومبيوتر والشبكات والبرمجيات وحوسبة المعلومات والمحتوى ومعطيات النقل والتحكم ومستخدمو كل هذه العناصر. بهذا المعنى، لم تعد السيبرانية مجرد تقنية، بل أصبحت ظاهرةً ثقافيةً واجتماعيةً تفرض نفسها على مستقبل البشرية، مما يستدعي وعياً أعمق بآثارها على الفرد والمجتمع.

الإرهاب السيبراني: ثورة الإرهاب التقليدي

ضبابية التعريف

إن مصطلح الإرهاب السيبراني هو مصطلح لا يزال يجلب القليل من الخوف لعامة الناس، والآثار المحتملة لهجوم سيبراني على اقتصاد بلد ما وتطبيقه على قطاع الصناعة أو التوعية من مخاطره، لا تزال غير معروفة بالنسبة لهم. ويمكن إيعاز هذا الخوف الدولي من الإرهاب السيبراني لما يمثله من تهديد على الأمن القومي للدول، حيث أصبحت البنية التحتية لأغلب المجتمعات الحديثة تدار عن طريق أجهزة الحاسب الآلي والإنترنت، مما يعرضها لهجمات متعددة من" المخترقين" بشكل عام على أهداف مختلفة والتي لم يتم تحديدها حتى اليوم. وعلى سبيل التذكير فانه من حيث المسمى سنجد بحوث أو كتابات على غرار الإرهاب المعلوماتي أو الإرهاب الإلكتروني، والتي تستخدم على أساس أنها مرادفات لمصطلح الإرهاب السيبراني Cyberterrorism، أو الإرهاب في الفضاء السيبراني، غير أن ترجماته المختلفة زادت من تعقيده وإشكاله في محتواه ومفهومه.

وكما هو الحال مع الإرهاب فإنه لحد الآن لا يوجد أي توافق حول تعريف موحد لمفهوم الإرهاب السيبراني على المستوى الدولي، كما أنه من الصعوبة بمكان، وفي غضون فترة زمنية معقولة، تحديد نوايا وهوية أو دوافع المهاجمين، والتي هي عناصر أساسية لتأهيل الهجوم. ويمكن تعريفه على أنه استخدام المعلومات والسيطرة على أنظمة المعلومات من طرف مجموعات منظمة أو من قبل فرد، كسلاح استراتيجي للضغط وإخافة الخصم.

أن هذا المفهوم يمكن اعتباره من أخطر التهديدات من حيث المجالات التي يمكن أن يشملها تأثيره، كما أن التكنولوجيات الحديثة تساهم في إضفاء تلك الصبغة العلمية والتقنية التي ليست في متناول الجميع.

36 Idem.
37 Ibid.

وتكمن صعوبة تعريف الإرهاب السيبراني في غياب أي فعل على أرض الواقع يمكن أن يشكل القاعدة التي يبنى على أساسها تعريف لهذا المفهوم علما أن الدول المحتمل أنها تدعم الإرهاب فهي تقلل من نطاق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة هده الآفة، وتعمل هذه الدول على توفير قواعد أساسية لظهور كيانات منظمة وفعالة، وبدون دعم هذه الدول فإن الجماعات الإرهابية لن يكون بمقدورها أن تحصل على الأسلحة أو المتفجرات والخطط والأموال لأي إجراء كبير.

في سنة 1993 عندما كان الجمهور الأكبر من الناس يجهل كل شيء عن الإنترنت كان عالم المستقبليات الفين توفلر Alvin Toffler يقول مسبقا بأن هناك إرهابيين يحاولون الهجوم على البنيات التحتية المعلوماتية والاتصالاتية للولايات المتحدة الأمريكية[38]. وقد ظهر مفهوم الإرهاب السيبراني لأول مرة في كتابات باري كولن Barry Collin سنة 1996، والذي يعرفه على أنه التقارب بين العالم المادي والعالم الافتراضي[39].

يعرف المركز الوطني لحماية البنية الأساسية (NIPC)، بالولايات المتحدة الأمريكية والذي حلت محله وزارة الأمن الوطني(DHS)، الإرهاب السيبراني بأنه "عمل إجرامي يرتكب من خلال أجهزة الكمبيوتر يؤدي إلى العنف والموت و/ أو الدمار، وخلق الرعب لغرض إجبار حكومة على تغيير سياساتها. ويجوز تمديد هذا التعريف وذلك بالإشارة إلى أن عمليات وزارة الدفاع (DoD) للحصول على المعلومات (warfare) تشمل أيضا الاعتداءات البدنية على مرافق الحاسوب وخطوط النقل[40]، بينما يعرفه مجلس أوروبا بأنه "استخدام الأنترنت لأغراض إرهابية".

حسب المفكر رايمون آرون Raymond Aron، فان الإرهاب يتميز بالسعي نحو إحداث آثار نفسية أكبر من آثاره الحربية، ولا يمكن حصره فقط في قوته التدميرية، وأنه يسعى أساسا إلى بعث رسالة أكثر منه إلى التخريب ومسرح العمليات اليوم أصبح جد صغير، وأن الإرهاب يستعمل ايضا أسلحة وسائل الإعلام بدلا من القتل، حيث إنه يمكنه في البداية استعمال الانترنت والحاسوب كوسيلة تخريب (sabotage) موجهة نحو الأنظمة الحيوية السيبرانية للدول أو الشركات التي تعتمد على المعلومات وهذا ما يسمى بالإرهاب السيبراني، وأنه لحد الآن يعتبر خطيرا من الناحية النظرية مقارنة مع الواقع المجرب[41].

بينما أشار الباحث سيدريك ثيفنت Thévenet Cédric بأن مجموعة من تعاريف الإرهاب السيبراني تعتبر محدودة لأنها لا تنظر في الآثار الجانبية لعطل رئيسي في الأنظمة المعلوماتية، والتي على سبيل المثال نذكر منها : فقدان الثقة في الاقتصاد الرقمي، خسائر في سوق الأسهم، حوادث النقل وكذلك مشاكل توريد المياه

38 Jean-Marc Manach, Cyberterrorisme, la guerre de l'information, Un monde à l'envers, L'atlas du Monde Diplomatique, 2009, p 46.

39 Alix Desforges, " Cyberterrorisme : quel périmètre ?", fiche de l'IRSEM n° 11, Décembre 2011, p. 7.

40 Clay Wilson, « Computer attack and cyberterrorism: vulnerabilities and policy issues for Congress », Congressional Research Service, Report for congress, October 17, 2003, p. 4, order code RL32117. URL : http://www.fas.org/irp/crs/RL32114.pdf

41 Cité par François-Bernard Huyghe, Terrorisme et médias, conférences, série : conflits au présent. [Consulté le 12.10.2020]. Disponible à l'adresse : http://www.huyghe.fr/conference_21.htm

والكهرباء[42]. ومن جانب آخر فإن انتشار واستخدام مصطلح "الإرهاب السيبراني" على نطاق واسع منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 يستدعي منا الحيطة والحذر حول حقيقة هذا التهديد.

يحبذ البعض وصف مفهوم الإرهاب السيبراني بشكل بسيط. حيث يعرف زمن التكنولوجية الرقمية بأنه التقارب بين الإرهاب والفضاء السيبراني، وهدا الأخير يقصد به العالم الافتراضي الذي نتفاعل ونغوص داخله عندما نلمس إحدى الشبكات المعلوماتية وبالخصوص الإنترنت أو كما تسمى بشبكة الشبكات[43]. وهذا التعريف الأول لا يصنف ضمن الإرهاب السيبراني فقط الأعمال التي تستخدم الإشاعة كمو اقع الدردشة والمنتديات والشبكات الاجتماعية، ولكن كذلك الهجمات المعلوماتية التي ينفذها المخترقين.

ويبرر ايفان كولمان Evan Kohlman هذا الاستخدام لمصطلح الإرهاب السيبراني بحجة أنه ليس هناك أي تمييز بين الإرهابيين في العالم الرقمي والإرهابيين في العالم الحقيقي. ويعطي جيمس لويس James Lewis نطاقا آخر للإرهاب السيبراني ويعرفه أنه "استخدام أدوات الشبكة المعلوماتية لعكس البنية التحتية الهامة للدولة، أو إكراه أو ترويع الحكومة أو السكان المدنيين". ويمكننا في هذا التعريف الغامض ملاحظة جمع الاستخدام الحالي لمصطلح الإرهاب السيبراني من كلا التيارين. فإذا كان يستحضر بوضوح استخدام الشبكة كسلاح، فهو يذكر أيضا أي استخدام أدوات الشبكة المعلوماتية لأجل ترهيب أو إكراه حكومة أو سكان مدنيين[44]. وتجدر الإشارة إلى أن استعمال مصطلح الإرهاب السيبراني للتعبير عن كامل الممارسات عبر الأنترنت للجماعات الإرهابية يتبناها فقط بعض الكتاب وليست نقطة الاختلاف الرئيسية في أوساط الباحثين.

<u>شبه تو افق بشأن الاستخدامات</u>

أصبحت شبكة الأنترنت في غضون سنوات قليلة واحدة من ثروات الأمم، وواحدة من بنياتها التحتية الأكثر أهمية. وتطورت في مجتمعاتنا لتصبح عنصرا أساسيا بالنسبة للتعليم ونشر المعرفة والثقافة والاقتصاد. فشبكة الأنترنت من خلال النفوذ الذي تمارسه على كافة أنشطة الإنتاج أصبحت أيضا واحدة من محركات التنمية في مجتمعاتنا. وبالتالي فان ساحة المعركة الجديدة هذه هي ذات طابع عالمي وتعرف اشتباك مصالح قوى مختلفة الحجم، السلطات السياسية والجهات الفاعلة الاقتصادية أو العسكرية تتحول بدورها من موقف المهاجم إلى المهاجم. وبعناصر جديدة من خلال إمكانية المشاركة لأفراد معزولين أو نشطاء حريصين على الانتصار لقضيتهم عبر شبكات الاتصال والتحكم.

تدرس العديد من الدراسات قائمة "استخدامات" الأنترنت من قبل الجماعات الإرهابية، فنجد مثلا أن أعمال ستيف فرنال S. Furnell وماثيو وارن M.Wareen، مورا كونواي M. Conway أو غابريل و ايمان G. Wiemann تتلاقى حول العديد من النقاط، منها أنهم يعتقدون أن معظم هذه الاستخدامات ليست محددة وخاصة بممارسات الجماعات الإرهابية ولكن يتم تقاسمها كذلك من قبل جماعات سياسية أخرى مثل

42 Cédric Thévenet, Cyberterrorisme: mythe ou réalité? Master ingénierie de l'Information de la décision et de la connaissance, Management des Risques, option: Information et Sécurité, IFIS et CESD, Université Marne-La-Vallée, 2005, p, 22.

43 Salima Cosadia, Le Cyberterrorisme : aux frontières du réel, Réunion Internet Veille, binarySEC France S.A.S, Article sécurité, Août 2009. URL : http://www.binarysec.fr/cms/pdf/cyberterrorisme.pdf

44 Cité par Alix Desforges, op. cit.

الاتصالات (الداخلية والخارجية)، التجنيد، التمويل والتنظيم وما إلى ذلك. وإذا كانت المصطلحات المستخدمة من قبل كل شخص تختلف، فإنها في و اقع الأمر تشير إلى نفس الممارسة."[45].

إن فهم البنية الهندسية للإنترنت وتأثيراتها على جميع الأنشطة في مجتمعاتنا تأخذ طابعا استر اتيجيا بالنسبة لكافة الفاعلين فيما يسمى مجتمع المعلومات. وتمتلك بنية الإنترنت العديد من الخصائص التكنولوجية الاقتصادية والسياسية التي تشترط استخدامات الشبكة. فقبل أن تكون شبكة الشبكات فشبكة الإنترنت هي في المقام الأول عبارة عن مجموعة من البروتوكولات مع خصائص محددة وقد أعطيت إحدى التعريفات التاريخية للإنترنت من طرف أد كرول Ed Kroll ويلخص هذا التعريف الطبيعة المتعددة الأبعاد للشبكة فالإنترنت هي :

-شبكة من الشبكات التي تعمل وفق البروتوكول TCP/IP.

-مجتمع من الناس الذين يستخدمون ويطورون هذه الشبكات.

-كافة الموارد المتاحة لهذه المجتمعات.[46]

آليات الجريمة الإرهابية

يمكن للشبكات المعلوماتية أن تكون عرضة لتهديدات أخرى كاستخدام الإرهابيين للنبضات الكهرومغناطيسية القادرة على إلحاق الضرر بالرقائق المعلوماتية ولو على مستويات مختلفة، فحسب ادوارد فالونسي Valensi Edouard، فإنه للحصول على موجة صادمة يجب أن يحدث الانفجار في الغلاف الجوي على علو شاهق على سبيل المثال 100 كيلومتر تقريبا في الفراغ، والنتيجة ستكون شيئا آخر. فالوميض أو البرق الموسع وهذا ما يسمى بتأثير النبض الكهرومغناطيسي بالإنجليزية Electro Magnétic Pulse أو كما يرمز له ب (EMP)، الذي يولده مثل هذا الانفجار يعطل الدورات الكهربائية ويفجر أجهزة الأمن، وبالإضافة غلى تعطل أجهزة الإنذار سوف تتعطل بالخصوص شبكات توزيع الكهرباء متوسطة الجهد، ملحقة الانقطاع التام لتوزيع التيار، وبالتالي فإن إعادة الوضع إلى ما كان عليه يتطلب ساعات بل أياما، ومثل هذه الانفجارات لا تقتل الإنسان بصفة مباشرة بل تؤدي إلى فوضى عامة على مستوى أي بلد[47].

وقد أشار الكاتب تسفي بن جدليا Tzvi Ben Gedalyahu في مقال على الموقع الإلكتروني الأخبار الوطنية الإسر ائيلية، إلى احتمال توجيه إسر ائيل ضربة عسكرية للمفاعلات النووية الإير انية بواسطة سلاح سري مثل السلاح النووي، وضد أي سلاح نووي وهو القنبلة الكهرومغناطيسية التي ترسل مجالات كهرومغناطيسية تدمر كل الأنظمة الإلكترونية والكهربائية وتشوش على الاتصالات، مما يرجع إيران إلى العصر الحجري في حال استعماله ضدها[48]. وهذا طبعا يقاس بمدى الأهمية التي يشغلها الإلكترون بالنسبة لحضارتنا البشرية المعاصرة.

45 Idem.

46 Bernard Benhamou, Politique et architecture de l'Internet : Les Enjeux de la gouvernance mondiale de l'Internet, Revue Esprit, 2006, p. 2.

47 Edouard Valensi, La dissuasion nucléaire : Les terrifiants de la paix, L'Harmattan, Paris, 2012, pp. 12-13.

48 Tzvi Ben Gedalyahu, Israeli EMP attack could throw Iran 'back to stone age', 9/9/2012. URL : http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/159777#.Uq5F99JDuxp

ويمكن أيضا أن نجد ما يسمى بالخوارزمية غير الخطية، أو كما تسمى أيضا بالحرب الخاطفة Blitzkrieg التي تعود مرحلة ظهورها إلى فترة 1998، فهي قادرة على مواجهة الاختراقات غير المشروعة للقراصنة في الشبكات المعلوماتية عبر الأنترنت. ففي أدنى اختراق فإن الحرب الخاطفة تبعث "فيروسا قاتلا" يقوم بطريقة لا رجعة فيها بإتلاف برامج وأجهزة الكمبيوتر، ولا أحد يشك في انتشار الحرب الخاطفة أيضا مثل التقنية النووية والوقوع في الأيادي الخطيرة والإرهابية[49].

تتنافس وتتصارع الدول فيما بينها بوسائل مختلفة منها المشروعة ومنها ماهي في حكم المباح لإن الصراعات الدولية مبنية على المصلحة وتحقيق النفوذ بعيدا عن الإطار التقليدي لمفهوم التوسع. وفي جو من التهديدات السيبرانية التي تمس بالدرجة الأولى أمن الفضاء السيبراني تصبح الوسائل المرتبطة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات الأداة الأبرز لفرض الهيمنة والريادة.

بغض النظر عن مضمون الإرهاب السيبراني، فهذا الفعل يمكن أن يرتكب من قبل أشخاص يعملون لمصلحة أنفسهم أو نيابة عن دولة من الدول، إذ أن ما ندعوه بإرهاب الدولة إنما ينفذ في الواقع من قبل أفراد عملاء سريين أو منظمات عسكرية أو شبه عسكرية لتلك الدولة أو نيابة عنها. ويمكن اللجوء إلى استخدام الإرهاب السيبراني في الحروب العسكرية، من أجل السيطرة على معلومات أمنية وعسكرية، أو لخرق حسابات تمويلية باستغلال ميزة التخفي وذلك بالاستعانة بجيوش سيبرانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من المرتزقة أو ذوي الدوافع الإرهابية، الشيء الذي يمنح للدول حق الإنكار.

ومثلما هناك دولا إرهابية، فإن الباحثين قد بدأوا في رصد دول تنهج الإرهاب السيبراني، بعضها لا تزال في مرحلة التحضير، بما في ذلك اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات الفعالة عبر مختلف الوسائل. هنا وبغية الالتفاف على القوانين الدولية طبعا فإنه بإمكان الدول اللجوء إلى الإرهاب السيبراني وذلك إذا نظرنا إلى أهم خصائص الإرهاب السيبراني وهي "اللامواجهة"، والتي تشكل أيضا أهم سمة في الجيوسياسية.

واليوم، هناك مجموعة من البلدان قادرة على قيادة حرب سيبرانية حقيقية ولو على مستويات غير متكافئة لأن ميزة التفوق التكنولوجي تكون ساحقة على الدول الضعيفة تكنولوجيا، وإذا كان ينبغي أن يؤخذ التهديد الإرهابي للمجموعات بشكل جدي، فان التهديد الهجومي من قبل دولة كبرى في هذا المجال لا ينبغي تجاهله، فهو محتمل[50] وربما موجود حاليا.

يستحضر بعض الكتاب بمن فيهم ستيفن بوتشي Stephen Pucci رابطة مجالات الإرهاب والجريمة السيبرانية للقيام بهجمات سيبرانية على نطاق متسع، وتوفير المهارات اللازمة للجماعات الإرهابية. أما باربرا مانتل Mantel Barbara وجيمس لويس James Lewis فإنهم يشعرون بالقلق إزاء رؤية هجمات سيبرانية تنفذ بالتنسيق مع الاعتداءات المادية، وبدون الحاجة إلى تطور أو تعقيد كبير فإنه يمكن للهجمات السيبرانية أن تكون جزءا من هجوم إرهابي وتسمح على سبيل المثال بتعطيل نظام الطوارئ[51].

أما بالنسبة لدروثي دينينغ فإن مثل هذه السيناريوهات غير واردة لأنه يعتقد أن الإرهابيين لا يدمجون أساليب الهجمات المتعددة، لذلك فإنه في المستقبل القريب تبقى القنابل تشكل تهديدا أكبر من وحدات

49 Aymeric Chauprade, Géopolitique : constantes et changements dans l'histoire, 3éme édition, Ellipses, Paris, 2007, p, 868.
50 Ibid.
51 Cité par Alix Desforges, op. cit.

البايت[52]. ومع ذلك فالمرجح أن الإرهابيين ليست لديهم المهارات اللازمة لتنفيذ هجمات سيبرانية، والتي من شانها أن تخدم أجندتهم السياسية، لأنه في الواقع من أجل ضمان تأثير معين يجب أن يكون الهجوم على نطاق واسع وبالتالي سيكون من الصعوبة بمكان تحقيقه.

وفقا لاعتبارات الكتاب والباحثين، نلاحظ أن مستوى التهديد المقدر يختلف. فدروثي دينينغ تتفق مع مورا كونواي ، في تقدير أن الإرهاب السيبراني لا يشكل سوى تهديد طفيف ولا يزال حتى اليوم فرضية. هؤلاء الكتاب وضمنهم أيضا بريان جنكين ، يفضلون التذكير بأن الخطر الرئيسي لاستخدام الأنترنت من قبل الجماعات الإرهابية يتمحور أكثر حول الدعاية، التي تسمح بالتطرف المستقل أو ظهور أفراد ينظمون لوحدهم هجمات إرهابية يتم تلخيصها في مفهوم "الذئب الوحيد". بالنسبة لهم، فإن نجاح مصطلح الإرهاب السيبراني في وسائل الإعلام قد غطى على واقع الممارسة. ويفسر مورا كونواي هذا النجاح في وسائل الإعلام من خلال تركيبة مصطلح الإرهاب السيبراني نفسها التي هي "تحالف اثنين من أكبر المخاوف: الخوف من التكنولوجيا والخوف من الإرهاب[53].

من جانبها تشير فرجينيا فاكا Virginie Vacca، من المجموعة الأوروبية للاستخبارات الإستراتيجية، إلى أن ممارسة "اللؤلؤة الرقمية هاربور"، التي نظمت سنة 2002 من قبل كلية الحرب البحرية في الولايات المتحدة أظهرت أنه لمحاكاة هجمة سيبرانية على نطاق واسع، ينبغي على القراصنة "تخصيص حوالي 200 مليون دولار، وتحضير لا يقل عن مدة خمس سنوات من اجل التنفيذ الجيد للهجوم،" ولكن "دون أن تؤدي لوقوع خسائر بشرية أو غيرها من العواقب الكارثية"[54]. ولحد الآن لا يوجد هجوم ملموس على الأقل على مستوى الأفراد والجماعات يمكننا من التقاط إشارة واضحة لعملية من هذا النوع.

ويزعم العديد من المشككين أن حدوث انهيارات سيبرانية واسعة النطاق يصبح أمراً بعيد الاحتمال إلى حد كبير بالاستعانة بتدابير وقائية معقولة وبسيطة التكاليف، وأن المتشائمين يبالغون في تصوير أسوأ السيناريوهات، وهم يقولون إن قدرة الإرهابيين والمبتزين في العالم السيبراني على دفع الاقتصاد العالمي إلى الهاوية، مجرد خيال محض[55]. نعم بإمكان هجوم يستهدف النظام المعلوماتي أن يحمل ضربة قاضية لاقتصاد بلد، أو الإضرار بخدماته الحيوية الحساسة. غير إن القدرة على القيام بهجمات سيبرانية ضخمة، تبقى محصورة في دول تهتم وتطور جيوشها استعدادا للحروب السيبرانية المستقبلية.

لا يمكن اقتصار الآثار التي يمكن أن يحدثها الإرهاب السيبراني بوصفه أحد جوانب الهجمات السيبرانية بشكل عام على الجانب المدني فقط، بل يمكن أن تمتد روابطه إلى المجال العسكري، والجانب الاقتصادي، غير أن خطورته تكمن فيمن يملك الإمكانات والتكنولوجيا المتفوقة، والتي تذكي الصراع بين الأطراف الرئيسية والثانوية على امتداد الصراع البشري. ويختلف مستوى التهديد الذي يمثله الإرهاب

52 Idem.
53 Ibid.
54 Virginie Vacca, Infoguerre et cyberterrorisme, Compagnie Européenne d'Intelligence Stratégique, janvier 2003, p. 4.

55 Kenneth Rogoff, Will governmental folly now allow for a cyber crisis?, 4 juillet 2012. URL : http://www.project-syndicate.org/commentary/will-governmental-folly-now-allow-for-a-cyber-crisis-#eyaYkAHBwPI16DWm.99

السيبراني وفق الآثار المحتملة لهجماته والخوف الذي يحدثه لدى السكان، وهذا التهديد له أشكال ووسائل خطيرة وكذا عواقب وخيمة.

يعتقد البعض أن التهديد الذي يطرحه الإرهاب السيبراني على البنيات التحتية المعلوماتية للدول، والاتصالات الاقتصادية لهذه الأخيرة وفيما بينهما، هو ذلك المتعلق بتخريب الشبكات، ونهب المعلومات أو التجسس عليها. فالعالم اليوم يخشى أكثر هؤلاء القراصنة الجدد المعلوماتيين، فنتيجة لنشاطهم، يتعاظم انعدام الأمن في الفضاء السيبراني.

خاتمة:

لم يعد الفضاء السيبراني مجرد بنية تقنية، بل تحول إلى ظاهرة ثقافية شاملة أعادت تشكيل أنماط العيش والعمل، ودفعت نحو عصر "ما بعد الإنسانية" حيث تذوب الحدود بين الإنسان والآلة. ومع هذا التحول الجذري، برزت تحديات جسيمة تهدد الأمن العالمي والاستقرار الاجتماعي، يأتي في مقدمتها الإرهاب السيبراني كأحد أخطر أشكال التهديدات المعاصرة.

يواجه الفضاء السيبراني تحديات من بينها ما يسمى بغموض "الصندوق الأسود" الذي تخفي الأنظمة الرقمية المعقدة من خلاله آليات عملها، مما يحول المستخدم إلى كيان سلبي يستهلك دون فهم، ويعزز حالة من الاستلاب التكنولوجي. كما أن التشيء التكنولوجي يحول الإنسان إلى مجرد "مدخل" في نظام آلي، مما يفقد التكنولوجيا دورها التحرري لتصبح أداة سيطرة

ويبقى الإرهاب السيبراني، الذي لا يزال تعريفه غامضاً دولياً، أحد أبرز التهديدات التي تشمل استخدام الشبكات الرقمية كسلاح لتعطيل البنى التحتية الحيوية أو لنشر الرعب عبر الهجمات الإلكترونية المنظمة. وأدى تحول التكنولوجيا إلى ساحة للهيمنة الجيوسياسية إلى ظهور ما يسمى بالاستعمار الرقمي، حيث تتصارع الدول والشركات على السيطرة، متجاوزةً الحدود التقليدية للسيادة. لكن التقييمات تختلف حول مستوى الخطر الحقيقي، فبينما يرى المتشائمون أن هجوماً سيبرانياً قد يدمر اقتصاداً كاملاً، يعتبر المتشككون أن هذه التهديدات مبالغ فيها، خاصة مع الحاجة إلى موارد هائلة لتنفيذها. ومع ذلك، فإن تطور أدوات مثل "الحرب الخاطفة (Blitzkrieg) "والفيروسات المدمرة يزيد من مخاطر الانتشار غير المنضبط لهذه التهديدات.

يمثل الفضاء السيبراني مرآة لعصرنا الحديث، يعكس إنجازاتنا التقنية الباهرة وتناقضاتنا الاجتماعية العميقة. إنه يحمل وعوداً بالتحرر ولكن أيضاً مخاطر بالاستلاب، مما يتطلب منا وعياً نقدياً وحكمة جماعية لضمان أن تخدم هذه التقنيات الإنسانية بدلاً من أن تهدد وجودها. السؤال الجوهري الذي يواجهنا ليس تقنياً بل وجودي: كيف نحافظ على إنسانيتنا في عالم يتزايد فيه اندماجنا مع الآلة؟

المراجع البيبليوغرافية باللغة العربية

1) الأمم المتحدة. (1972). *تقرير اللجنة المعنية بالعلاقة مع البلد المضيف* القرار 3034، الدورة 27). الجلسة العامة 2114 https://www.insdip.com/ar/27o-periodo-de-sesiones-1972-1973-agnu/

2) الأمم المتحدة. (2004). *عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة* (تقرير الفريق رفيع المستوى، الوثيقة A/59/565). نيويورك https://docs.un.org/ar/A/59/565.

3) مجلس الأمن. (2001–2014). قرارات مجلس الأمن (2001) 1368 : ، (2001) 1373، (2004) 1564، 1904 (2009)، (2011) 1989، (2012) 2083، (2013) 2129، (2014). 2133.

4) لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن .الصكوك القانونية الدولية .المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. https://www.un.org/securitycouncil/ctc/ar

5) الأمم المتحدة .الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب https://www.un.org/counterterrorism/ar/international-legal-instruments

6) بو الذهب، حسن. (2010). *الجريمة الإرهابية وتأثيرها على الاستثمارات الاقتصادية* [بحث لنيل دبلوم الماستر في قوانين التجارة والأعمال]. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة.

7) الفقيه، جميل حزام يحيى. (2009). مفهوم الإرهاب في القانون الدولي .*مجلة دراسات يمنية*،*93* ، 10. مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.

8) كماتشو، تيريزا فونتس. (2002). *الأبعاد الدولية لقانون المجال السيبيري)* تعريب: محمد أمين السلطي). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

9) السيد، خالد. (2011). *الإرهاب الدولي والجهود المبدولة لمكافحته* .مركز الإعلام الأمني. http://www.cnlct.tn/wp-content/uploads

10) ديين، ثاليف. (2010). *شلل أمني في تعريف مفهوم (الإرهاب* .وكالة الأنباء العالمية. https://www.ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=2033

Références bibliographiques en français

1) ARPAGIAN, Nicolas. La cybersécurité. Paris : PUF (Que Sais-Je ?), 2010.

2) GAUCHON, Pascal. Dictionnaire de géopolitique et géo-économie. Paris : PUF, 2011.

3) VARIELLES, Thierry. Encyclopédie du terrorisme international. Paris : L'Harmattan.

4) VALENSI, Édouard. La dissuasion nucléaire : Les terrifiants de la paix. Paris : L'Harmattan, 2012.

5) Chauprade Aymeric, Géopolitique : constantes et changements dans l'histoire, 3éme édition, Ellipses, Paris, 2007, pp, 1104.

6) GAGNON, Benoit. « Les théories explicatives du terrorisme ». In DORVIL, Henri (dir.), Problèmes sociaux, tome III : Théories et méthodologies de la recherche. Presses de l'Université du Québec, 2007, pp. 359-382.

7) HUYGHE, François-Bernard. « Kamikazes : la contagion de la mort ». Revue Medieum, n° 5, Paris : Babylone, automne 2005, pp. 78-79.

8) CLAVERIE & DESCLAUX, Gilles. « Commande, contrôle, communication : gestion cybernétique de systèmes d'informations ». Hermès, n° 71(1), 2015, pp. 72-78.

9) BENHAMOU, Bernard. « Politique et architecture de l'Internet : Les enjeux de la gouvernance mondiale ». Revue Esprit, 2006.

10) KERVELLA, Amandine. Les discours de la presse écrite française sur le terrorisme perpétré dans le cadre du conflit israélo-palestinien et du conflit tchétchène face à la "guerre contre le terrorisme". Thèse de doctorat, Université Jean Moulin Lyon 3, 2008.

11) BAYATANI, Mohsen. De la cybernétique aux sciences de la cognition. Thèse de doctorat, Université Jean Moulin Lyon 3, 2007.

12) MARTIN, Agathe. La cybernétique : reconnaissance et oubli d'un paradigme sociétal. Mémoire de recherche, Université Aix-Marseille III, 2013.

13) TRÉGUIER, Vincent. Mondes de données et imaginaires : vers un monde cybernétique. Mémoire en sciences de l'information, 2014.

14) DESFORGES, Alix. Cyberterrorisme : quel périmètre ? Fiche IRSEM n°11, décembre 2011.

15) WILSON, Clay. Computer Attack and Cyberterrorism: Vulnerabilities and Policy Issues for Congress. Congressional Research Service, 2003.

16) JENKINS, John Philip. Terrorism. Encyclopaedia Britannica, 18 juillet 2025. URL : https://www.britannica.com/topic/terrorism/Types-of-terrorism

17) FAURÉ, Christian. La cybernétique et l'héritage de Norbert Wiener, 2007. URL : http://www.christian-faure.net/2007/07/12/la-cybernetique-et-lheritage-de-norbert-wiener/

18) HUYGHE, François-Bernard. Terrorisme et médias, conférence. URL : http://www.huyghe.fr/conference_21.htm

19) COSADIA, Salima. Le Cyberterrorisme : aux frontières du réel. BinarySEC, 2009. URL : http://www.binarysec.fr/cms/pdf/cyberterrorisme.pdf

20) ROGOFF, Kenneth. Will Governmental Folly Now Allow for a Cyber Crisis? Project Syndicate, 2012. URL https://www.project-syndicate.org

21) BEN GEDALYAHU, Tzvi. Israeli EMP Attack Could Throw Iran 'Back to Stone Age'. Israel National News, 9 septembre 2012. URL https://www.israelnationalnews.com/news/159777

22) BARBARESI, Adrien. La Raison aveugle ? L'époque cybernétique et ses dispositifs. Manuscrit, 2012. Publié dans Les critiques de la raison au XXe siècle, Université Paris-Est Créteil.

الدكتورة ابتسام صبري
دكتورة باحثة في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويس – الرباط

التجارب العملية للإنابة القضائية الدولية – الإنتربول والمحكمة الجنائية الدولية كنموذجين-

Les pratiques de l'entraide judiciaire internationale : l'Interpol et la Cour pénale internationale à titre d'exemples"

مقدمة:

تعد الإنابة القضائية الدولية من الآليات المهمة التي تساهم في تعزيز التعاون بين الدول في مجال تطبيق العدالة الجنائية على المستوى الدولي. فهي تمثل وسيلة لتبادل المساعدة القانونية بين الدول في القضايا الجنائية التي تتجاوز الحدود الوطنية، مما يسهم في مكافحة الجرائم العابرة للحدود مثل الإرهاب، والاتجار بالبشر، بالإضافة إلى الجرائم الإنسانية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى بعض النماذج التي تعكس تطبيق الإنابة القضائية الدولية على أرض الواقع، مثل منظمة الإنتربول والمحكمة الجنائية الدولية. حيث يقوم الإنتربول بتنسيق التعاون بين أجهزة الشرطة عبر الحدود لمكافحة الجرائم الدولية، بينما تعمل المحكمة الجنائية الدولية على محاكمة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية.

وقد جاء ظهور هذه الهيئات تتويجا لمسار طويل من التطور الذي شهدته الإنابة القضائية الدولية على مدار العقود الماضية. ففي بداية القرن العشرين، بدأت الدول بمحاولات لتأسيس آليات للتعاون في المجال الجنائي، لكنها كانت تفتقر إلى إطار مؤسسي موحد. ومع مرور الوقت، ساهمت بعض المبادرات في تعزيز هذا المسار، مثل تأسيس الإنتربول عام 1923، الذي لعب دورا أساسيا في تنسيق الجهود لمكافحة الجرائم العابرة للحدود. وتلا ذلك خطوة أكثر حسما بتأسيس المحكمة الجنائية الدولية عمليا في عام 2002، التي وضعت أسسا واضحة لتسليم المطلوبين وتقديم المساعدة القانونية في التحقيقات والمحاكمات.

وبذلك تظهر الأهمية القصوى لهذه لتجارب العملية في تعزيز الإنابة القضائية سواء إن كان على المستوى النظري أو العملي، فعلى المستوى الأول تعكس الإنابة القضائية الدولية تطورا في مفهوم السيادة القانونية في عالم يتسم بتحديات قانونية معقدة وتحولات سريعة. فالإنابة القضائية الدولية لا تقتصر فقط على التعاون بين الدول، بل تمتد لتشمل مفاهيم حقوق الإنسان، العدالة الدولية، وحماية الأفراد من الانتهاكات الجسيمة، مما يسهم في تعزيز مبدأ سيادة القانون على الصعيد العالمي.

أما على المستوى الثاني، فإن الإنابة القضائية الدولية تعتبر أداة أساسية لضمان العدالة الجنائية الدولية، من خلال توفير الأدوات القانونية اللازمة لتعاون الدول في مواجهة الجرائم الدولية. ومع صعوبة محاكمة الأفراد المتورطين في الجرائم العابرة للحدود، يصبح دور الإنتربول والمحكمة الجنائية الدولية أساسيا في تحقيق العدالة الدولية وضمان محاكمة الجناة.

ورغم التطور الكبير في آليات الإنابة القضائية الدولية، إلا أن تطبيق هذه الآلية يظل محكوم بتحديات عملية عديدة. ففي ظل وجود منظمات مثل الإنتربول والمحكمة الجنائية الدولية، تبرز إشكالية تتعلق بتقييم فعالية التجارب العملية للإنابة القضائية في مكافحة الجرائم العابرة للحدود. بالإضافة إلى تحديد أبعاد التعاون بين هذه المؤسسات في تحقيق العدالة الجنائية الدولية. مما يجعل هذه الإشكالية تطرح العديد من الأسئلة، مثل: ماهي حدود التعاون بين المنظمات الدولية، وعلى رأسها الإنتربول والمحكمة الجنائية الدولية، في تفعيل الإنابة القضائية الدولية وتعزيز العدالة الجنائية عبر الوطنية؟ وماهي التحديات التي تواجه تطبيق هذه التجارب في تحقيق العدالة الدولية...؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنعمد التصميم التالي: -المطلب الأول: دور الإنتربول في تعزيز التعاون القضائي الدولي من خلال آلية الإنابة القضائية. -المطلب الأول: دور المحكمة الجنائية الدولية في تطبيق آلية الإنابة القضائية الدولية.

المطلب الأول : دور الإنتربول في تعزيز التعاون القضائي الدولي من خلال آلية الإنابة القضائية

يعد الإنتربول[56]، أكبر منظمة لتسهل التعاون بين الشرطة عبر الدول، فقد تم تأسيسها في فيينا عام 1923 تحت اسم "لجنة الشرطة الجنائية الدولية". ومنذ البداية، كان الهدف من المنظمة هو أن تكون كيانا عمليا وغير سياسي، يهدف إلى إنشاء وسائل اتصال وتبادل معلومات مباشرة بين الشرطة في مكافحة الجريمة الدولية. وفي عام 1946، تم إعادة تأسيسها تحت اسم "منظمة الشرطة الجنائية الدولية"، ومنذ ذلك الحين توسعت عضويتها بشكل مستمر[57]،حيث يضم في عضويته شرطة 196دولة [58]، كما يعد أحد الأعمدة الأساسية

56 الإنتربول هو منظمة شرطة دولية تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز التعاون الدولي بين الشرطة. ونظرا لتنوع أعضائها، تم تحديد أن تركيزها سيكون على الوقاية من الجرائم العادية ومكافحتها، بدلا من الجرائم السياسية، والعسكرية والدينية والعرقية. فالإنتربول هو المنظمة الوحيدة للشرطة التي تمتد عبر جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن الإنتربول قد أسس علاقات قوية مع مجموعة واسعة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعمل في مجالات اهتمام المنظمة المختلفة، فإنه يركز على التعاون في المسائل الجنائية التي تهم الدول المشتركة بشكل دولي، بدلا من السعي لتحقيق مهام أكثر تعقيدا والتي لا تتوفر لها المعدات اللازمة. ويمكن القول بشكل أساسي، أن لدى الإنتربول نهج أكثر عالمية ضد الجريمة الدولية. باعتبار أن الإنتربول- منظمة الشرطة الجنائية الدولية - هي أكبر منظمة شرطة دولية في العالم، مع 196 دولة عضو حاليا. مهمتها هي تسهيل تبادل المعلومات الشرطية وتعزيز التعاون والمساعدة بين سلطات وإنفاذ القانون في دولها الأعضاء.

وتجدر الإشارة أن الموارد والمساعدة التي يقدمها الإنتربول عادة ما تكون متاحة فقط من خلال سلطات إنفاذ القانون والمكاتب المركزية الوطنية للدول الأعضاء فيه.

ويتجلى دور الإنتربول الأساسي في مساعدة وكالات تطبيق القانون في جميع أنحاء العالم في مكافحة جميع أشكال الجريمة العابرة للحدود. إذ أن هدف الإنتربول في هذا السياق هو مساعدة الدول على العمل معا للتحقيق في الجرائم الدولية وتقديم الجناة للمحاكمة. ويشير "الشرطة الدولية" إلى الممارسات الشرطية التي تشمل المواطنين أو السلطات القضائية لأكثر من دولة واحدة.

أنظر :

Mainali, Laxmi Prasad, and Bishnu Prasad Soti. "INTERPOL for Strengthening Global Criminal Justice System." Nepal Law Review p 19-20 .

57 Deflem, M. (2021). The Future of Interpol: Policing International Crime in a Political World. ResearchGate. Available at: https://www.researchgate.net/publication/357093439 .

58 INTERPOL. Palau Becomes INTERPOL's 196th Member Country. 28 Nov. 2023, https://www.interpol.int/News-and-Events/News/2023/Palau-becomes-INTERPOL-s-196th-member-country. Accessed 4 May 2025 at 13:00.

التي يعزز من خلالها التعاون القضائي الدولي، باستثناء المسائل ذات الطابع السياسي أو العسكري أو الديني أو العنصري[59] .

ويلعب الإنتربول أيضا دورا أساسيا في تعزيز آلية الإنابة القضائية الدولية من خلال تسهيل تبادل المعلومات والطلبات بين الدول الأعضاء، مما يساهم في تحقيق العدالة الجنائية في القضايا التي تتسم بالطابع الدولي مثل الجرائم المنظمة العابرة للحدود، والاتجار بالبشر، وجرائم الإرهاب. إذ من خلال توفير الدعم التقني والإداري المتقدم، يسهم الإنتربول في تسريع الإجراءات وضمان تنفيذ طلبات الإنابة القضائية بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يتعامل الإنتربول مع التحديات التي قد تعرقل التعاون بين الدول، مثل القضايا السياسية أو القانونية، ويعزز الثقة بين الدول الأعضاء عبر تطوير آليات قانونية متطورة.

وعليه، سأتطرق في (الفقرة الأولى) إلى الدعم التقني والإداري الذي يقدمه الإنتربول لتفعيل آلية الإنابة القضائية الدولية، وفي (الفقرة الثانية) إلى معالجة التحديات التي قد تواجه التعاون الدولي وتعزيز الثقة بين الدول الأعضاء.

الفقرة الأولى: الدعم التقني والإداري لتفعيل الإنابة القضائية الدولية

يمثل الدعم التقني والإداري الذي يقدمه الإنتربول ركيزة أساسية في تفعيل الإنابة القضائية الدولية، خاصة في ظل تزايد الجرائم العابرة للحدود بما في ذلك الجرائم الإرهابية التي تتطلب تعاونا وثيقا وسريعا بين الدول. ويعد تسهيل تبادل المعلومات بين السلطات القضائية للدول الأعضاء من أبرز أدوار الإنتربول، حيث يتم ذلك عبر أنظمة تقنية متطورة، مثل نظام الاتصالات الشرطية الدولية الآمنة (I-24/7)، الذي يتيح تبادل طلبات الإنابة القضائية والمعلومات المرتبطة بها بشكل فوري وآمن. كما يسهم هذا النظام في تقليل التعقيدات

البيروقراطية وتسريع معالجة الطلبات، وهو أمر بالغ الأهمية في القضايا الطارئة، مثل الجرائم السيبرانية والجرائم الإرهابية، التي تتطلب استجابة فورية للحفاظ على الأدلة ومنع ضياعها. إلى جانب ذلك، فإن النشرات الدولية التي يصدرها الإنتربول[60]، خاصة النشرات الحمراء، لها دور حاسم في تعزيز فعالية الإنابة

59 Walton, Michael Robert. Informal Transnational Police-to-Police Information Sharing: Its Structure and Reform. LLM thesis, Osgoode Hall Law School of York University, 2014, p18.

60 النشرات التي تصدرها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية تصدرها بألوان مختلفة لكل نوع منها دلالة معينة وتصدر وفقا لألية معينة، ففيما يتعلق بأنواع النشرات الدولية هناك سبعة أنواع من النشرات الدولية التي تقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بإصدارها، ولكل نوع لون يميزه عن الآخر، ويصدر للغرض الذي يختلف عن غيره، وتتمثل هذه الأنواع بالآتي:

أولا- اصدار النشرة الحمراء: تصدر لطلب توقيف شخص يجري البحث عنه، أو احتجازه بشكل مؤقت تمهيدا لتسليمه استناد إلى مذكرة توقيف.

ثانيا- اصدار النشرة الخضراء: تصدر هذه النشرة ويكون الغرض منها هو الكشف عن مكان يتواجد فيه شخص ذي أهمية لتحقيق جنائي أو عن هويته أو الحصول على معلومات عنه، كما يجوز إصدارها بحق الأشخاص المقبوض عليهم فعلا، ولكن يطلب إلى السلطات المحلية (الوطنية) أن تزود المكتب المركزي الوطني ببيانات جنائية عن هذا الشخص الملقى القبض عليه تكون متوافرة لديها.

ثالثا - اصدار النشرة الزرقاء: تصدر لجمع معلومات إضافية عن هوية شخص أو نشاطه غير المشروع في سياق قضية جنائية.. وتستخدم هذه النشرة بشكل أساسي لتتبع وتحديد مكان إقامة جناة لم يصدر بشأنهم قرار تسليم بعد أو لتحديد مكان إقامة شهود جرائم.

رابعا- اصدار النشرة الصفراء: تصدر للمساعدة على تحديد مكان أشخاص مفقودين لاسيما القاصرين أو على تبين هوية أشخاص عاجزين عن التعريف بأنفسهم.

خامسا - اصدار النشرة السوداء: من النشرات التي تصدرها الأمانة العامة هي النشرات السوداء وهي التي تتعلق بالجثث المجهولة التي يعثر عليها في دولة ما. ولا يتعرف أحد على أصحابها.

القضائية الدولية من خلال تبادل المعلومات والبيانات الهامة[61]، المتعلقة بالإجرام [62]. ويتم استخدام هذه النشرات لتعقب المطلوبين وتنفيذ طلبات تسليمهم بناء على مذكرات قضائية مرفقة، مع مراعاة القوانين الدولية والمعايير المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، مما يجعل هذا الحرص يساهم في ضمان التزام الطلبات بالشرعية الدولية ويعزز الثقة المتبادلة بين الدول.

علاوة على ذلك، توفر الإشعارات الأخرى، مثل الزرقاء والبنفسجية والبرتقالية، أدوات إضافية للحصول على معلومات وتحذيرات حول أنشطة أو أشخاص، مما يدعم الجهود القضائية في التحقيقات المرتبطة بالإنابة القضائية، بما في ذلك الجرائم الإرهابية.

سادسا - اصدار النشرة البنفسجية: تصدر لتحذير الشرطة والهيئات العامة والمنظمات الدولية من مواد خطرة أو أحداث أو أعمال إجرامية يمكن أن تمثل خطرا على سلامة الجمهور. كما تستخدم لتوفير معلومات عما يستخدمه المجرمون من أساليب عمل وآليات وأشياء وأجهزة ومخابئ.

سابعا - اصدار النشرات الخاصة بالإنتربول من طرف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الغرض منهما إبلاغ البلدان الأعضاء بشأن شخص ما أو كيان ما خاضع لعقوبات من جانب الأمم المتحدة. وقد بدأت اصدار النشرات الخاصة للإنتربول - مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة- في عام (2015) لتوفير أدوات أفضل بغية مساعدة مجلس الأمن في الاضطلاع بولايته في مجال تجميد أموال وحظر السفر وحظر الأسلحة، وعن طريق ذلك تستهدف الكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان وتتضمن هذه النشرات نوعين من المعلومات:

- النوع الأول: تفاصيل الهوية - وتشمل الهوية كاملة والأوصاف البدنية، والصورة وبصمات الأصابع والمعلومات ذات الصلة كالمهنة واللغات وارقام وثائق الهوية.
- النوع الثاني: معلومات قضائية - وتشمل التهمة الموجهة للشخص والقانون الذي ذكرت فيه التهمة أو أجريت بموجبه الادانة، والعقوبة القصوى الصادرة أو المحتملة، وفي حال صدور نشرة حمراء يذكر رقم مذكرة التوقيف أو قرار الإدانة الصادر عن المحكمة والتفاصيل بشأن البلد الذي يطلب منه التسليم.

أنظر في ذلك: ميثاق عبد الجليل محمد رضا وصباح فاضل طلاس، آلية التعاون الدولي الشرطي في إطار منظمة الإنتربول، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، العدد الرابع، المجلد الثاني عشر،2019، ص 2570.

61 تتضمن البيانات ما يلي:

- قاعدة البيانات الأسمية: تتضمن معلومات عن مجرمين معروفين دوليا واشخاص مفقودين وجثث وكذلك سجلاتهم الجنائية وصورهم وبصمات أصابعهم وبيانات أخرى..
- قاعدة وثائق السفر المسروقة والمفقودة: تتضمن معلومات عن أكثر من 15 مليون وثيقة سفر أفاد حوالي 125 بلد بسرقتها أو فقدها. تتيح قاعدة البيانات هذه المكاتب الوطنية وهيئات إنفاذ القانون الأخرى التحقق الفوري من صلاحية وثيقة سفر مشبوهة في ثوان متعددة.
- قاعدة البيانات الخاصة بالوثائق الإدارية المسروقة: تتضمن معلومات عن 185000 وثيقة إدارية، وتستخدم لتبيين وثائق مثل بطاقات تسجيل المركبات وشهادات التخليص الجمركي للاستيراد والتصدير.
- قاعدة المركبات المسروقة: تيسر تفاصيل شاملة عما يقارب من 3 مليون مركبة أبلغ عن سرقتها في أنحاء العالم.
- قاعدة الأعمال الفنية المسروقة: تتيح للبلدان الأعضاء التقصي في القيود الخاصة بأكثر من 31000 عمل فني وممتلك ثقافي أفيد بسرقته في شتى أنحاء العالم.
- قاعدة سمات DNA: تساعد في التعرف إلى الأشخاص المفقودين والجثث المجهولة الهوية، وهذا من خلال السمات الجينية الخاصة بكل فرد.
- قاعدة بصمات الأصابع: تتضمن هذه القاعدة معلومات أحيلت مباشرة إما عن طريق المسح أو جلب الملفات الالكترونية إضافة الى بصمات الأصابع مجهولة رفعت من مواقع جرائم.
- قاعدة صور الإساءة الجنسية للأطفال: تحوي مئات الآلاف من الصور التي أحالتها البلدان الأعضاء، قد ساعدت هذه القاعدة المحققين في التعرف إلى أكثر من 550 ضحية حول العالم و إنقاذها 25.

أنظر في ذلك : - بلعيور محمد نذير، دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة الجريمة المنظمة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 02، العدد02،ماي 2020 ،ص 39و40 .

62 ميثاق عبد الجليل محمد رضا و صباح فاضل طلاس، آلية التعاون الدولي الشرطي في إطار منظمة الإنتربول، م.س، ص 2569.

وفي إطار تقديم الدعم القانوني والإداري كذلك، يقدم الإنتربول إرشادات متخصصة للدول الأعضاء حول صياغة طلبات الإنابة القضائية بما يضمن تو افقها مع المعايير الدولية. حيث يسهم هذا الأمر في تحسين جودة الطلبات وتقليل احتمالات رفضها بسبب عيوب الصياغة أو نقص المعلومات. كما يشمل الدعم تقديم المساعدة اللوجستية اللازمة، مثل التنسيق بين السلطات المعنية وضمان وصول الوثائق إلى الجهات المختصة بسرعة ودقة، مما يرفع من كفاءة الإجراءات القضائية الدولية.

وتبرز أهمية هذا الدعم بشكل خاص في مجال الجرائم السيبرانية والجرائم الإرهابية والاتجار بالبشر[63]، التي تتسم بتعقيداتها الفنية وحاجتها إلى سرعة التعامل مع الأدلة الإلكترونية. إذ يوفر الإنتربول للدول الأعضاء في هذا الإطار، قنوات اتصال متقدمة ومختبرات متخصصة في الطب الشرعي الرقمي، مما يساعد في جمع وتحليل الأدلة الإلكترونية بطريقة تتماشى مع المتطلبات القانونية من جهة وتحمي حقوق الإنسان من جهة ثانية.

وتلعب هذه الجهود دورا رئيسيا في ملاحقة مرتكبي الجرائم العابرة للحدود، بما في ذلك الجرائم الإرهابية، مع تحقيق توازن دقيق بين مكافحة الجرائم وضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية. كما تعكس هذه المبادرات أهمية الدور الذي يضطلع به الإنتربول في دعم الإنابة القضائية الدولية، بما يعزز كفاءة النظام القضائي على المستوى العالمي.

وتجدر الإشارة إلا أنه في ظل تصاعد التحديات المرتبطة بالجرائم المنظمة والإرهاب والجرائم السيبرانية، تتزايد الحاجة إلى هذا الدعم لضمان تحقيق العدالة، مع الالتزام الدائم بحماية حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من هذه العملية.

الفقرة الثانية: الانتربول بين معالجة التحديات وتعزيز الثقة في التعاون الدولي

يعتبر تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء في الانتربول من العناصر الأساسية التي تساهم في تعزيز فعالية التعاون الدولي في مجال الإنابة القضائية. وذلك من خلال اعتماد نظام دقيق لمراجعة النشرات والإشعارات القانونية، حيث يسعى الإنتربول إلى ضمان التزام الدول بالمعايير القانونية الدولية.

ولتحقيق هذا الهدف، تم إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة الامتثال، ويتعلق الأمر بلجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول(CCF) [64]، وهي الهيئة التي تضمن التنفيذ السليم للطلبات القضائية وفقا للمعايير المتفق عليها من خلال الإشراف على البيانات المعالجة في منظومة الإنتربول، بما في ذلك مراجعة النشرات الدولية (مثل النشرات الحمراء) للتأكد من مطابقتها للقوانين الدولية والمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنع إساءة استخدامها، مما يعزز العلاقات بين الدول الأعضاء، كما يساعد هذا النظام على تقليل فرص إساءة استخدام الأدوات المتاحة، ويشجع على التعاون الأمثل في إطار التعاون الدولي، لا سيما في القضايا المستعجلة.

ورغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه في مجال التعاون الدولي، يظل الإنتربول يواجه تحديات تتمثل في عدم التعاون من بعض الدول لأسباب سياسية أو قانونية، قد تؤدي إلى تعقيد قدرة الدول على التعاون في ميدان العدالة الدولية. وعلى هذا المستوى، يسعى الإنتربول إلى تسهيل الحوار والمفاوضات بين الدول لتجاوز

63 بلعيور محمد نذير، دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة الجريمة المنظمة ، م.س، ،ص 37

64 INTERPOL. Commission for the Control of INTERPOL's Files (CCF). Retrieved November 25, 2024, at 14:50, from https://www.interpol.int/ar/3/CCF/1

هذه العراقيل. من خلال تسهيل الاتصال بين الدول، حيث يساعد -الإنتربول- في إيجاد حلول للمشكلات الناشئة نتيجة للظروف السياسية أو القانونية، مما يمكن الدول المعنية من الوصول إلى تسوية تتيح تنفيذ الطلبات القضائية.

وفي في هذا الإطار وفي سياق القضايا الحساسة ، كما هو الحال في قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي 2018، برز دور الإنتربول في تسهيل التعاون بين الدول المعنية بالتحقيقات. وعلى الرغم من الصعوبات الدبلوماسية والسياسية التي أحاطت بهذه القضية، تمكن الإنتربول من توفير منصة لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود بين السلطات القضائية التركية والدول الأخرى. كما أنه قد ساعد -الإنتربول- في الكشف عن جوانب مهمة من التحقيقات، وقدم دعما قانونيا وإداريا لتسريع الإجراءات، مما يضمن تقديم الجناة إلى العدالة. وقد بينت هذه القضية الدور الفاعل للإنتربول في دعم التحقيقات الدولية في القضايا ذات الحساسية الكبيرة.

ومن أمثلة التعاون القضائي أيضا عبر الإنتربول والتي تظهر فعالية آلية الإنابة القضائية الدولية، نجد قضية اعتقال لوكا ماغنوتا عام 2012، على سبيل المثال، إذ أظهر التعاون بين الدول قدرة آليات الإنتربول على تنفيذ الطلبات القضائية بسرعة وفعالية، حيث أنه بعد إصدار السلطات الكندية طلب إنابة قضائية مدعوما بنشرة حمراء من الإنتربول[65]، تم التنسيق بين الشرطة في كندا وألمانيا لاعتقال ماغنوتا وتسليمه إلى كندا لمحاكمته.

وفي ذات السياق، برز دور الإنتربول في تسهيل تبادل المعلومات بعد الهجمات الإرهابية التي استهدفت باريس في 2015، وذلك من خلال تبادل سريع للمعلومات بين الدول الأعضاء بناء على القدرات الشرطية العالمية التي يوفرها من قواعد بيانات اسمية، وأخرى لبصمات الأصابع والبصمة الوراثية، وإمكانية تعزيز الوسائل المتعلقة بضمان أمن الحدود، التي تتيح تحديد مكان الأشخاص الذين يشتبه في كونهم مقاتلين إرهابيين أجانب في مختلف أنحاء العالم وتعقبهم بمزيد من الفعالية[66]، وبذلك قد ساعد الإنتربول في القبض على المتورطين وتسليمهم إلى السلطات الفرنسية عبر آلية الإنابة القضائية.

وعليه، فهذه الأمثلة وغيرها تؤكد على الأثر الإيجابي للتعاون الدولي في تحقيق العدالة، خاصة في الحالات التي تتطلب تنسيقا فوريا بين الدول.

ومع ذلك، لا يزال الإنتربول يواجه بعض التحديات، مثل رفض بعض الدول التعاون أو عدم التزامها بتنفيذ طلبات الإنابة القضائية. هذه العقبات قد تؤثر سلبا على فعالية النظام القضائي الدولي في بعض الحالات.

وللتغلب على هذه التحديات، فإن الإنتربول يواصل تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء، ويعمل على تطوير آليات قانونية أكثر شفافية لضمان التزام الجميع بالقواعد الدولية.

---

65 في 31 مايو 2012، أصدر الإنتربول إشعارا أحمر لماغنوتا بناء على طلب السلطات الكندية، ولعدة أيام قبل وبعد اعتقاله، تم عرض اسمه وصورته بشكل بارز في أعلى الصفحة الرئيسية لموقع الإنتربول الإلكتروني. طلبت النشرة الحمراء أن يتم القبض على ماغنوتا مؤقتا في انتظار تسليمه إلى كندا من قبل أي دولة عضو في الإنتربول . أنظر الموقع الالكتروني ، ساعة الاضطلاع الساعة: 23:05 بتاريخ https://ar.wikipedia.org/wiki2024/11/23/ .

66ا نظر الموقع الإلكتروني https://www.interpol.int/ar/1/1/2015/17. تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 نوفمبر 2024 على الساعة 14:00.

إن تعزيز التعاون بين الدول يعتمد على تعزيز الثقة المتبادلة، والإنتربول في هذا السياق يمثل عاملا أساسيا في توفير بيئة مناسبة للشفافية والمراجعة القانونية، بما يساهم في تحقيق العدالة الجنائية الدولية...

عموما، يظل الإنتربول عنصرا مهما في تعزيز التعاون القضائي الدولي، حيث تساهم آلية الإنابة القضائية الدولية في تسهيل تنفيذ الطلبات القضائية بين الدول، من خلال إزالة الحواجز القانونية والسياسية وتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء، إذ يعزز-الإنتربول- فعالية النظام القضائي الدولي ويؤكد على أهمية دوره في تحقيق العدالة عبر الحدود من خلال الإعمال الفعال لآلية الإنابة القضائية الدولية.

لكنه في رأيي يحتاج إلى دعم مستمر لضمان التوازن بين الكفاءة واحترام السيادة وحقوق الإنسان خاصة أنه يتم في بعض الحالات، استخدام النشرات الدولية لملاحقة معارضين سياسيين أو أشخاص لا يستوفون الشروط القانونية الدولية والعكس صحيح، مما يثير جدلا حول حيادية المنظمة. مما يتطلب منه تطوير سياساته ومعاييره بما يتماشى مع تطورات المجتمع الدولي ويضمن تحقيق العدالة الجنائية.

المطلب الثاني: التجارب العملية للإنابة القضائية الدولية - المحكمة الجنائية الدولية نموذجا-

تعتبر المحكمة الجنائية الدولية منذ تأسيسها حجر الزاوية لتحقيق العدالة الدولية في ظل تنامي الحروب و انتهاكات حقوق الإنسان. وتلزم الدول الأطراف في نظام روما الأساسي بالتعاون القضائي الدولي مع المحكمة، التي تمارس اختصاصا تلقائيا على الجرائم الخطيرة مثل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية.

ورغم الأهمية التي تكتنف دور المحكمة الجنائية الدولية إلا أنه تواجهها تحديات كبيرة في تنفيذ قراراتها، خاصة من الدول غير المتعاونة، مما يعوق جهودها في تحقيق العدالة. كما أن بعض الدول التي لم تصادق على نظام روما الأساسي تعترض على اختصاص المحكمة، مما يزيد من تعقيد تنفيذ الإنابات القضائية الدولية.

مما يحتم علينا في إطار هذه الدراسة، تقديم رؤية حول أحكام التعاون القضائي – الإنابة القضائية الدولية – مع المحكمة الجنائية الدولية في (فقرة أولى) مع المرور على الواقع العملي للدول غير المتعاونة مع هذه المحكمة في (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: أحكام التعاون القضائي – الإنابة القضائية الدولية – مع المحاكم الجنائية الدولية

تشكل الإنابة القضائية الدولية جزءا مهما من جهود المجتمع الدولي لتحقيق العدالة عبر الحدود، إذ تُعد أداة حيوية لتيسير التعاون بين الدول والمحاكم الجنائية الدولية، لاسيما المحكمة الجنائية الدولية(ICC) . وتتجلى التجربة العملية لهذا المفهوم بوضوح في إطار عمل المحكمة، التي تعتمد بشكل كبير على التعاون الدولي الفعال واحترام سيادة القانون لضمان تحقيق العدالة ومساءلة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة، مثل جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وتتضمن متطلبات الإنابة القضائية الدولية في سياق المحكمة الجنائية الدولية عدة عناصر قانونية وإجرائية، منها إصدار أوامر قضائية وطلبات تعاون تتعلق بجمع الأدلة، واستجواب الشهود، وتحديد أماكن وجود المشتبه بهم، فضلا عن تنفيذ أوامر القبض وتسليم الأشخاص إلى المحكمة.

وقد تأسست المحكمة الجنائية الدولية بموجب معاهدة روما عام 1998[67]، ويعتبر إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بأجهزتها المتعددة حجر الزاوية لتحقيق العدالة الدولية في ظل تنامي الحروب و انتهاكات حقوق الإنسان وجر ائم الإبادة التي ترتكب دون مسائلة قانونية ، لذلك فإن الدول التي وقعت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ملزمة بما جاء في النظام من قواعد وإجراءات حيث تمارس المحكمة اختصاصا تلقائيا (قسريا) على الدول الأطراف في النظام الأساسي دون شرط المو افقة المسبقة لهذه الدول[68]، وذلك عند ارتكابها لأي جريمة ضد الإنسانية[69] أو الجر ائم الحرب[70] أو جر ائم العدوان [71]أو جر ائم الإبادة الجماعية[72] ، أو غيرها من الجر ائم التي نص عليها النظام الأساسي للمحكمة [73] .

كما أنه يمكن إسناد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية إزاء الدول غير الأطراف إذ أنه هناك بعض الدلائل التي تشير إلى إمكانية امتداد اختصاص المحكمة إلى دول ليست أطراف في النظام الأساسي، فقد تمارس

---

67 المملكة المغربية لم يصادق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المعروف أيضا بـ "معاهدة روما". تم اعتماد هذه المعاهدة في روما في 17 يوليو 1998، ودخلت حيز التنفيذ في 1 يوليو 2002. على الرغم من أن المغرب شارك في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة، إلا أنه لم يوقع عليها وبالتالي ليس دولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية.

68 المادة 12 من اتفاقية روما في فقرتها الثانية تنص " ... – في حالة الفقرة (أ) أو (ج) من المادة 13 ، يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إذا كانت واحدة أو أكثر من الدول التالية طرفا في هذا النظام الأساسي أو قبلت باختصاص المحكمة وفقا للفقرة 3..." .

وبذلك فالمادة 12 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، والتي تتعلق بالشروط المسبقة لممارسة الاختصاص، تنص على أن الدول التي تصبح طرفا في النظام الأساسي تقبل باختصاص المحكمة على الجرائم المنصوص عليها في المادة 5 (وهي الإبادة الجماعية ، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جرائم العدوان(. وهذه المادة تلزم الدول الأطراف بالتعاون مع المحكمة في التحقيقات والملاحقات القضائية المرتبطة بهذه الجرائم .

69 نصت ووصفت المادة 7 في فقرتها الأولى من النظام الأساسي للمحكمة على كافة الأفعال التي تندرج تحت مسمى جرائم ضد الإنسانية، حيث تشمل القتل العمد، الإبادة، الاسترقاق، الاختفاء القسري للأشخاص، إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، السجن، الحرمان من الحرية البدنية.

70 جرائم الحرب ما هي إلا نتيجة طبيعية للحروب سواء المشروعة أو غير المشروعة، وهي من أقدم الجرائم الدولية وقد عرفها النظام الأساسي للمحكمة بأنها الانتهاكات الجسيمة لكل من اتفاقية جنيف والقوانين والأعراف التي تطبق في المنازعات المسلحة، وكذلك الانتهاكات في النزاعات المسلحة غير الدولية في إطار القانون العام الدولي.

- أنظر: بخشان خورشيد رشيد عقراوي، المحكمة الجنائية الدولية، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) (ISSN: 2537 - 0758) مصر، ص 1259

71 يعتبر مفهوم العدوان مفهوما سياسيا بعيدا عن التحديد القانوني الواضح، وهناك محاولات دولية لوضع مفهوم للعدوان في قالبه القانوني بداية من ميثاق عصبة الأمم المتحدة، إلى الوصول إلى تعريف من جانب الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بأنه " استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية، أو استقلالها السياسي. - أنظر: بخشان خورشيد رشيد عقراوي، المحكمة الجنائية الدولية، المجلة القانونية، م.س، ص 1259.

72 تعد جريمة الإبادة الجماعية من الجرائم التي تدخل من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ويعود الفضل في إقرار هذه الجريمة كجريمة دولية ن إلى كل من بنما وكوبا والهند. وقد خلصت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اعتبار جريمة الإبادة الجماعية ذات صلة دولية وبناء على ذلك عرفت جريمة الإبادة الجماعية من قبل بعض الفقهاء بأنها " إنكار حق المجموعات البشرية في الوجود، وهي تقابل القتل الذي هو إنكار حق الفرد بالبقاء " ، وقد نصت المادة 5 من نظام روما على جريمة الإبادة الجماعية، باعتبارها ضمن الاختصاص الأصيل، وعرفتها المادة 6، فجاءت نسخة مطابقة لنص المادة 2 من اتفاقية إبادة الجنس لعام 1984.

- أنظر بخشان خورشيد رشيد عقراوي ، المحكمة الجنائية الدولية، المجلة القانونية، م.س، ص1258 و 1259.

73 معاذ خالد عبد العال، التحقيق أمام المحكمة الجنائية الدولية، المجلة العصرية للدراسات القانونية – الكلية العصرية الجامعية – رام الله، فلسطين، المجلد 01، العدد 02، السنة 2023، ص 212.

هذا الاختصاص بصورة تلقائية (قسرية) دون حاجة لرضا الدول وقبولها إما بقرار لمجلس الأمن[74] أو بالتبعية [75]أو أن تمارسه برضا هذه الدول[76].

وتجدر الإشارة أنه يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تطلب التعاون القضائي من الدول الأعضاء والجهات غير الأعضاء[77]، في تقديم المعلومات والأدلة، وتسليم المشتبه بهم والمدانين، وهو ما يعد تطبيقا عمليا لمبدأ الإنابة القضائية الدولية.

وتوجد أمثلة عديدة على نجاحات التعاون مع المحاكم الجنائية الدولية، مما ساهم في إحالة المتهمين للمحاكمة وتحقيق العدالة في قضايا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

ومن التجارب القضائية الدولية، أن المحكمة الجنائية الدولية قد نظرت في عدد من القضايا المتعلقة بجرائم خطيرة ضد الإنسانية، مثل قضايا جرائم الحرب في الكونغو وجرائم الإبادة الجماعية في دارفور، حيث تمت محاكمة عدد من الأفراد المتهمين بارتكاب هذه الجرائم.

1. جرائم الحرب في الكونغو [78] :

---

74 تمارس المحكمة اختصاصها على دولة غير الأطراف بقرار صادر عن مجلس الأمن إذا أحال المجلس حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة ارتكبت وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

75 كما يمكن أن تمارس اختصاصها على مواطني دولة غير طرف بطريق التبعية وذلك حسب المفهوم من نص المادة 12 من النظام الأساسي، فالمحكمة تمارس اختصاصها على مواطني الدول غير الأطراف بشأن أحد الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي متى ارتكبت على إقليم دولة طرف أو إقليم دولة قبلت اختصاصها، وعليه يمكن أن يمتد اختصاصها ليشمل رعايا دول غير أطراف في النظام الأساسي للمحكمة.

76 للتوسع أكثر أنظر :

- بدر الدين شبل، الحماية الدولية الجنائية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية دراسة في المصادر والآليات النظرية والممارسة العملية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون دولي جنائي، جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ، السنة الجامعية 2009/2008 ص 334 .

77 قال محمد عبد النباوي، رئيس النيابة العامة، "إن المملكة المغربية عملت على ملائمة قوانينها مع معاهدة روما المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية رغم عدم المصادقة عليها.

وأشار عبد النباوي، الذي كان يتحدث، في ندوة حول المحكمة الجنائية الدولية بمقر رئاسة النيابة العامة بالرباط إلى نص الفصل 23 من الدستور على أنْ «يعاقب القانون على جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان". .... واعتبر رئيس النيابة العامة أن "قيام الدول بدورها في محاربة الجرائم ضد الإنسانية الأكثر فظاعة، لا يتوقف على قرار المصادقة على معاهدة روما حول المحكمة الجنائية الدولية، والذي يظل قرارا سياديا تتخذه الدول وفقاً لاعتبارات سيادية تخصها"، مضيفا أن ذلك "ليس من صميم مهامنا نحن القضاة، بقدر ما يتوقف على ما يوفره القانون الداخلي من مقتضيات، يمكن بواسطتها تحقيق جوهر الفلسفة العقابية، الذي أُنْشِئَتْ على أساسه المحكمة الجنائية الدولية، والمتمثل في التكامل مع الأنظمة القضائية الوطنية لمختلف الدول، وذلك لأن المحكمة الجنائية الدولية لا تتدخل لمحاكمة الجرائم الداخلة في ولايتها، إلاَّ في حالة عدم تدخل القضاء الوطني بالدولة المختصة إما بسبب عدم قدرته أو عدم رغبته". أنظر الموقع الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 يونيو 2024 على الساعة 16:36. من الموقع الإلكتروني. http://ar.telquel.ma

78 في أكتوبر 2004 وقعت المحكمة الدولية الجنائية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية اتفاقا للتعاون، يسمح للمحكمة ببدء التحقيقات في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في الدولة، وقد باشر المدعي العام تحقيقه في الجرائم المرتكبة في إقليم الجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بزيارة محققي المحكمة لإحدى أقاليم الجمهورية، بعدما فتح تحقيقا في الحالة يوم 23 جوان 2004 وإلى غاية تاريخ 23 أبريل 2013 .

للتوسع أكثر أنظر:- محمد ذيب – عمراوي خديجة، موقف المحكمة الجنائية الدولية من قضية الكونغو الديمقراطية وافريقيا الوسطى، مجلة الدراسات القانونية والسياسية – تصدر عن جامعة عمار التليجي بأغواط – الجزائر ، المجلد 06 ، العدد 01، جانفي 2020، ص 77.

قدمت المحكمة الجنائية الدولية جهودا كبيرة للتحقيق والمحاكمة فيما يتعلق بالنزاعات العنيفة التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تم تقديم الاتهامات ضد أفراد وجماعات مسؤولة عن ارتكاب جرائم حرب، مثل القتل والتعذيب والاغتصاب واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة [79].

وقد شملت التحقيقات في هذا الإطار جمع الأدلة واستجواب الشهود، وتقديم الإثباتات لتقديم المتهمين إلى المحاكمة [80].

2. جرائم الإبادة الجماعية في دارفور:

تعد الإنابة القضائية الدولية آلية قانونية هامة تسمح للمحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في ومحاكمة الأفراد المشتبه فيهم بارتكاب جرائم جسيمة مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ففي حالة دارفور، التي شهدت نزاعا مسلحا طويل الأمد في السودان، استخدمت المحكمة الجنائية الدولية الإنابة القضائية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع.

وخلال السنوات الأخيرة، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية عدة أوامر اعتقال وأدانت أفرادا متورطين في جرائم في دارفور، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. إذ تم استخدام الإنابة القضائية لإصدار هذه الأوامر والأحكام، وهي آلية تساهم في تحقيق العدالة الدولية عبر الحدود، حيث يمكن للمحكمة الجنائية الدولية توجيه الاتهامات ومحاكمة الأفراد بغض النظر عن جنسياتهم أو مكان ارتكاب الجرائم، طالما كانت الجرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة.

وبشكل عام، تمثل الإنابة القضائية الدولية جزءا أساسيا من النظام القانوني الدولي الذي يسعى لضمان مساءلة الأفراد عند ارتكابهم جرائم جسيمة تهدد السلم والأمن الدوليين، وتعتبر أداة مهمة لضمان احترام حقوق الإنسان وتطبيق العدالة الدولية لذلك نجد أن:

- المحكمة الجنائية الدولية أدرجت قضية دارفور في السودان ضمن جهودها للتحقيق ومحاكمة المتهمين بجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية [81].

---

79 محمد ذيب – عمراوي خديجة ، موقف المحكمة الجنائية الدولية من قضية الكونغو الديمقراطية وافريقيا الوسطى، م.س ، ص 76.

80 في 10 يوليو 2012، أصدرت الدائرة الابتدائية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية أول حكم لها، والذي اعتبر حكما تاريخيا. تم الحكم على توماس لوبانغا، زعيم إحدى الجماعات المسلحة في الكونغو، بالسجن لمدة 14 عامًا لارتكابه جرائم حرب. في البداية، كانت العقوبة لمدة 30 عامًا، ولكن تم تخفيفها إلى 14 عامًا نظراً لتعاونه مع المحكمة خلال فترة المحاكمة. أنظر قرار: Situation en République démocratique du Congo, affaire, le procureur contre Thomas Lubanga DYILO, décision relative à la peine, rendue en application de l'article 76 du statut, la chambre de première instance 1, N° : ICC01/04-01/06, date : 10 juillet 2012, la cour pénale internationale.

81 المحكمة الجنائية الدولية حيث قال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية " دارفور مسرح جريمة كبير " 5 حزيران/يونيه 2008 ،

ICC-OTP-20080605-PR319-ARA ، حيث جاء في النص إن المحكمة الجنائية الدولية محكمة دائمة ومستقلة تحقق وتمارس اختصاصها القضائي بشأن الأشخاص المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا، ألا وهي الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إذا لم ترغب السلطات الوطنية المعنية في القيام بذلك، أو إذا لم تتمكن من ذلك حقيقة . ويقوم مك تب المدعي العام حاليا بالتحقيق في أربع حالات، وهي: جمهورية الكونغو الديموقراطية، وشمال أوغندا، ومنطقة دارفور بالسودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى . وهي حالات كلها ما تزال تتخبط في أتون مختلف درجات الصراع، تتضمن ضحايا في أمس الحاجة إلى الحماية .

من الموقع الإلكتروني: 28: 03أنظر الموقع الالكتروني تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 يونيو 2024 على الساعة https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/NR/rdonlyres/B0B89D03-106C-4607-98E7-08C93E68A0C4/223283/ICCOTP20080605PR319ARA5.pdf

- تم اتهام رئيس الحكومة السودانية وأعضاء آخرين بتنفيذ حملات إبادة جماعية ضد مجموعات السكان المدنيين في دارفور[82]. وأصبحوا مطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية[83] .
- الاتهامات شملت أفعالا مثل القتل الجماعي والتهجير القسري والاعتداء الجنسي.

وعليه فهذه التجارب القضائية تجسد جهودا كبيرة في تحقيق العدالة الدولية ومحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية.

ورغم الدور المهم الذي تلعبه المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة وضمان احترام حقوق الإنسان عالميا، إلا أنها تواجه تحديات متعددة تعيق عملها. يشمل ذلك نقص التعاون القضائي من بعض الدول الأعضاء ومشاكل عدم التسليم بموجب الإنابة القضائية. كما أن هناك التحديات قانونية وسياسية مرتبطة بالحصانة الدبلوماسية والمقاومة السياسية والتأخير في التعاون والتي تزيد من تعقيد مهام المحكمة. لذلك، يعد تعزيز الآليات القانونية والدبلوماسية أمرا ملحا لتسهيل عمليات المحكمة وتحسين فعالية تنفيذ الإنابات القضائية. كما أن التعاون الدولي يعززقدرة المحكمة على أداء مهامها بفعالية ويساهم في إرساء قواعد العدالة الدولية والمساءلة عن الجرائم الجسيمة.

عموما تساهم المحكمة الجنائية الدولية من خلال تجاربها في تحقيق العدالة الدولية ومعاقبة المسؤولين عن جرائم خطيرة، مما يعكس قدرة المحكمة على التعامل مع التحديات القانونية الدولية. باعتبارها مثالا عمليا بارزا للإنابة القضائية الدولية، إذ تظهر المحكمة أهمية هذا المفهوم في تحقيق العدالة عبر الحدود ومكافحة الإفلات من العقاب. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب مواجهة تحديات متعددة، سواء كانت داخلية أو خارجية، مما يبرز أهمية الالتزام المستمر بمبادئ العدالة الدولية وتعزيز التعاون القضائي الدولي.

الفقرة الثانية: الواقع العملي اتجاه الدول غير المتعاونة

بالرغم من أهمية المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة الدولية، فإنها تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ قراراتها وإنفاذ الإنابات القضائية الدولية، خاصة عندما ترفض بعض الدول التعاون. فالنظام الأساسي للمحكمة لا ينص على عقوبات محددة للدول غير المتعاونة، مما يترك المحكمة مع خيار وحيد وهو إحالة الأمر إلى جمعية الدول الأطراف، التي لا تملك بدورها سلطة فرض عقوبات فعالة.

لكن عندما تتعلق القضية بمجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن لمجلس الأمن اتخاذ إجراءات ردعية[84]، لكن هذه القرارات تتأثر بسياسة الدول دائمة العضوية التي قد

---

82 المحكمة الجنائية الدولية أصدرت في 4 مارس/ آذار2009 مذكرة اعتقال على البشير بتهمتي ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، لكنها لم تتضمن تهمة الابادة الجماعية التي طالب بها الادعاء. لكن هيئة استئناف تابعة للمحكمة ومقرها لاهاي قد قضت بأن خلو لائحة الاتهام الموجهة للبشير العام الماضي من جريمة الإبادة الجماعية كان خطأ. ومن ثم أصدر قضاة المحكمة أمرا باعتقال البشير بتهمة الإبادة الجماعية.
أنظر الموقع الالكتروني الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 يونيو 2024 على الساعة 19:03: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/07/100712_bashir_icc_tc2.

83 أنظر الموقع الالكتروني الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 يونيو 2024 على الساعة 11:03. من الموقع الإلكتروني: https://www.hrw.org/ar/news/2022/03/29/first-icc-trial-darfur-crimes-ali-mohammed-ali-known-ali-kosheib-or-kushayb

84 المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة: " إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو

تستخدم حق النقض (الفيتو) لحماية مصالحها أو مصالح حلفائها، مما يؤدي إلى انتقائية في تطبيق العقوبات.

هذه الانتقائية تضعف فعالية المحكمة الجنائية الدولية، حيث تتمتع الدول التي لديها حلفاء قويون بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بحماية من العقوبات، بينما تتعرض الدول الأخرى لتشكيل محاكم دولية خاصة بها أو إحالة رؤسائها إلى المحكمة الجنائية الدولية[85]. هذه الحالة من عدم التوازن تؤثر بشكل مباشر على الإنابات القضائية الدولية، حيث يعتمد نجاح هذه الإنابات على التعاون بين الدول والمحاكم الدولية. ورفض التعاون يعوق جمع الأدلة ومحاكمة المتهمين بجرائم دولية، مما يؤدي إلى إفلات المجرمين من العقاب.

كما أن هذه الازدواجية في تطبيق العقوبات الدولية تعد عاملا رئيسيا يؤثر على عمل المحكمة الجنائية الدولية، حيث تنبثق من اعتبارات سياسية تعرقل جهودها في محاسبة المجرمين الدوليين. أضف إلى ذلك المادة 93 من نظام المحكمة الأساسي، التي تمنح الدول الأطراف حق الرفض في تقديم التعاون إذا تعارض ذلك مع قوانينها الوطنية أو تهديدات أمنها الوطني. هذا يعني أن الدول الأطراف قد تمتنع عن تقديم المعلومات أو التعاون مع المحكمة إذا كان ذلك يشكل تهديدا لأمنها الوطني، مما يمكن أن يؤدي إلى افتقار المحكمة إلى الدعم الكافي لتنفيذ الإنابات القضائية.

أما فيما يتعلق بالدول غير الأطراف في نظام المحكمة الأساسي، فإنها قد تعترض على قوانين اتفاقية روما بحجة عدم الالتزام بها لأنها غير عضو في هذا النظام، بموجب اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

وعموما تعود هذه الاعتراضات إلى اعتبارات سياسية حيث تفضل بعض الدول تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية على مبدأ المساءلة الدولية وتنفيذ العدالة الدولية، مما يظهر أن التنفيذ الفعال للإنابات القضائية الدولية يتأثر بشكل كبير بالسياقات السياسية والقانونية المحيطة بها.

ولتجاوز هذه العقبات، يجب تعزيز التعاون الدولي وتحسين الآليات القانونية والدبلوماسية. كما يمكن النظر في إمكانية تعديل النظام الأساسي للمحكمة لتضمين عقوبات محددة ضد الدول غير المتعاونة، وزيادة الضغط الدبلوماسي من الدول والمنظمات الدولية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في عمل المحكمة لضمان عدم استخدام الفيتو بشكل غير عادل. وتعزيز هذه الجوانب يمكن أن يحسن فعالية المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة الدولية وضمان احترام حقوق الإنسان.

الخاتمة:

في الختام، تعد الإنابة القضائية الدولية آلية أساسية لتحقيق العدالة الجنائية على المستوى العالمي، وتعتبر من الأدوات الرئيسية التي تسهم في تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، مثل الإرهاب والاتجار بالبشر وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. ويبرز دور كل من الإنتربول والمحكمة الجنائية الدولية كنماذج عملية في تفعيل هذه الآلية، حيث يسهم الأول في تسهيل تبادل المعلومات وتنفيذ الطلبات القضائية عبر الحدود، بينما تعمل الثانية على محاكمة الأفراد المسؤولين عن الجرائم الدولية الخطيرة.

لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة " .

85 صلاح رعد، مشاكل تنفيذ طلبات الإنابة القضائية الدولية مع المحاكم الجنائية الدولية، ص 268.

ورغم التقدم الكبير الذي أحرزته هذه المؤسسات في تعزيز التعاون القضائي الدولي، إلا أن هناك تحديات عدة لا تزال قائمة، أبرزها رفض بعض الدول التعاون لأسباب سياسية أو قانونية، مما يعيق تنفيذ الإنابات القضائية ويهدد فعالية النظام القضائي الدولي. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري تعزيز الآليات القانونية والدبلوماسية لضمان تنفيذ الإنابات القضائية بشكل فعال وشفاف، وتجاوز أي عراقيل قد تواجهها.

علاوة على ذلك، لا بد من السعي المستمر لتطوير آليات التعاون القضائي الدولي، وتفعيل نظام الإنابة القضائية بحيث يضمن حقوق الإنسان ويعزز سيادة القانون على الصعيد العالمي. إن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، سواء عبر الإنتربول أو المحكمة الجنائية الدولية، يعد خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة الدولية وضمان محاسبة الجناة، مما يساهم في بناء عالم أكثر أمنا واستقرارا.

وعموما فتحقيق العدالة الدولية لا يتطلب فقط التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية، بل أيضا التزاما دوليا جماعيا بمبادئ الشفافية والمساءلة التي تؤكد على حماية حقوق الإنسان وتكريس سيادة القانون في مواجهة الجرائم الكبرى التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

الدكتور نبيل خرشي
دكتور في القانون العام و العلوم السياسية جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

التحديات الكبرى التي تواجه الصحافة الالكترونية بالمغرب

The major challenges facing electronic journalism in Morocco

تقديم:

لم تعد هناك حاجة للتدليل على أهمية الصحافة الإلكترونية [86] في حياة المواطنين المغاربة، و خاصة الفئات الشابة منهم . و تفيد إحصائيات صدرت مؤخرا بخصوص استعمال المغاربة للإنترنت ، أن هذه الوسيلة توظف بدرجة أولى من أجل التواصل عبر البريد الإلكتروني بنسبة 66 %، وفي موقع ثان قريب جدا من الأول تستخدم من أجل الإخبار بنسبة 62%، ثم بعد ذلك تستعمل لأغراض مهنية45 % و للتواصل مع الأقارب 40 %، و الشراء و التسوق عبر الشبكة العنكبوتية 7% [87] .

كما أنه بالنسبة للشبكات الاجتماعية التي تحتل المرتبة الأولى من حيث الاستعمال، فإن الدافع الأول المعبر عنه للولوج إليها يظل هو الرغبة في الاطلاع على الأخبار [88] . و قد عرفت الصحف الإلكترونية بالمغرب ارتفاعا هاما خلال العقد الأخير، حيث تم إلى نهاية دجنبر 2015 إيداع 254 تصريحا بإحداث مو اقع إخبارية رقمية لدى مصالح وزارة الاتصال، 115 من هذه المو اقع باللغة العربية و 84 موقعا باللغتين العربية و الفرنسية و12 موقعا باللغة الفرنسية وسبعة مو اقع باللغة العربية و الفرنسية و الأمازيغية ، أما المو اقع المتبقية و التي بلغت 34 موقعا ، فقد تعددت اللغات التي تستعملها [89] .

هذا التطور يجعل نفاذ الإعلام الرقمي قويا جدا، مع الإشارة إلى تزامن ذلك مع نقل عدد من ممارسي الصحافة المكتوبة تجاربهم إلى الشبكة العنكبوتية. و قد عزز هذا الحضور المتنامي للصحافة الإلكترونية مساهمتها في تنشيط الحياة السياسية و المجتمعية بالمغرب، و كذلك دورها في تجسيد السلطة الر ابعة التي تمثل أحد رو افد الديمقراطية. لكن رغم هذا التطور الملحوظ للصحافة الإلكترونية، إلا أنها تثير في الوقت نفسه جملة من الأسئلة، إن لم نقل الانشغالات و المخاوف، المهنية و الأخلاقية، و التي تقترن حتما بالأدوار الجديدة التي يجب أن تنهض بها هذه الوسيلة ذات العلاقة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام

---

86 - في المغرب يتم توظيف مصطلح الصحافة الإلكترونية » الذي هو الأكثر تداولا في الساحة الإعلامية المغربية، دون أية مفاضلة مع مصطلحات أخرى بديلة مثل «الصحافة الرقمية » أو «الإعلام الرقمي » أو المواقع الإخبارية الرقمية أومواقع الإعلام الرقمي .

87-- بحث من إنجاز معهد البحوث واستطلاعات الرأي على الإنترنت Averty Market Research Intelligenceبشراكة مع Cluster Maroc Numeric وقد أجري على عينة من 1021 شخص خلال شهري أكتوبر ونونبر2012 ، بشراكة مع مجمع المغرب الرقمي حول استعمال الإنترنت والشبكات الاجتماعية بالمغرب-ص :26 .

88- وتحتل الأخبار ، الدرجة الأولى بنسبة 86 %، متبوعة بالدردشة 65% وتقاسم الروابط 59 %.- المرجع نفسه. ص:26 .

89-التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة برسم سنة 2015 ، مرجع سابق .

والتواصل، خدمة للذات و المجتمع و الحضارة، وبالتالي أصبح وضع الصحافة موضع قلق على المستوى العالمي[90] .

و تواجه الصحافة الإلكترونية المغربية عدة مشاكل [91] ، ابتداء من فوضى المصطلح التي تطبعها، إذ ما يزال الجدل اليوم قائما حول المفاهيم المؤسسّة للحقل كتلك التي ترتبط بماهية الصحافة الإلكترونية، وتعريف الصحفي المهني الممارس في الحقل، و خدمة الصحافة الإلكترونية ....، يضاف إلى ذلك تحديات البيئة التكنولوجية و تأهيل القطاع و النموذج الاقتصادي، و تحديات المضمون الرقمي، وكذا أخلاقيات المهنة [92] .

المبحث الأول : تحدي تطوير المحتوى

دعا إعلان المبادئ الصادر عن المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003 ، إلى تطوير المجتمع بشكل يمكّن كل فرد من استحداث المعلومات و المعارف و النفاذ إليها و استخدامها و تقاسمها، كما أكد على ضرورة إيلاء الأولوية في بناء مجتمع المعلومات لتعزيز المحتوى الرقمي بشتى أنواعه: التربوي، العلمي، الثقافي، و الترفيهي . و تماشيا مع روح هذا الإعلان، وتنفيذا لتوصيات المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات تونس 2005 ، أصبحت التكنولوجيات الحديثة للإعلام أداة من الأدوات الرئيسة لتنمية المجتمع من خلال إنتاج المعلومات و معالجتها و تصنيفها و تبادلها و نشرها عبر الإنترنت . و تشكل هذه المعلومات المتاحة على الإنترنت محتوى رقميا مهما يتخذ العديد من الأشكال، منها : النص، الصورة، الصوت، الفيديو، الخرائط، التطبيقات الإلكترونية و البرمجيات. و يهم المحتوى الرقمي حقولا معرفية مختلفة اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية، صحية، علمية، حكومية، إدارية وغيرها من المجالات.

المطلب الأول : ضعف المحتوى الصحفي الرقمي

يجمع المهتمون بالصحافة الإلكترونية المغربية على أن التطور الكمي الذي شهده القطاع خلال السنوات الأخيرة ، لم يواكبه تطور كيفي على مستوى المحتويات التي ظلت في حالات عديدة، تعتمد النسخ واللصق (copier-coller) مما ينجم عنه إعادة إنتاج نفس المضامين . و يسجل من جانب آخر، ضعف استثمار الصحف الإلكترونية المغربية لكل الأشكال و الأدوات التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة في مجال التفاعلية بين الناشر و المتلقي، كما تُطرح مسألة الجودة خاصة في ما يتعلق بالمواد السمعية البصرية. فبعد كسب رهان التحدي القانوني عن طريق الاعتراف بالصحافة الالكترونية و تقنينها ضمن قانون الصحافة و النشر لازلت صناعة المحتوى الصحفي الرقمي المغربي مجموعة من التحديات يمكن اختزال أبرزها في:

أ- التحدي الثقافي: تعد الصحافة الإلكترونية أداة للتعريف بالثقافة المغربية، و توسيع انتشارها والترويج لها و عولمتها.

90-خالد غازي، الصحافة الإلكترونية العربية : الالتزام و الانفلات في الخطاب و العرض ،وكالة الصحافة العربية (ناشرون) ، طبعة 2016، ص : 209 .

91- هناك عدة مشاكل مرتبطة بواقع الصحافة الإلكترونية المغربية كصعوبة الحصول على الخبر أو المعلومة و ضعف الموارد المالية و البشرية في مجال الصحافة الإلكترونية، ثم ضعف التكوين الأكاديمي وقلة الدورات التكوينية و التأهيلية، الإكراهات التقنية المادية المعلوماتية... ، كما تمثل هذه المشاكل المعبر عنها من طرف المهنة، في حد ذاتها مداخل لرفع التحديات القائمة و تأهيل هذا الحقل.

92- الصحافة الإلكترونية في المغرب، دراسة ميدانية - الرابطة المغربية للصحافة الإلكترونية، منشورات الإيسيسكو 2012 - ص 20 .

ب- التحدي اللغوي: يؤدي توظيف اللغات الوطنية و اللغات الأكثر انتشارا في البيئة الرقمية من طرف الصحافة الإلكترونية المغربية إلى تطوير المحتوى الرقمي الوطني، و فرض الثقافة و الهوية الوطنيتين على الساحة الدولية، وكذا تطوير أدوات الترجمة المهنية و البرمجيات المرتبطة بها.

ج- التحدي التكنولوجي: يتيح استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و مواكبة تطورها، استغلال التطبيقات الإلكترونية، والبرمجيات، والوسائط المتعددة في صناعة المحتوى الصحفي الرقمي وتقديمه في صور متعددة. كما يعد تطوير البنية التكنولوجية الأساسية والنفاذ السريع إلى شبكة الإنترنت من أهم التحديات التي يفرضها عالم الاتصالات.

د- التحدي الاقتصادي: يؤدي تحفيز وتطوير صناعة المحتوى الصحفي الرقمي إلى تنمية الاقتصاد عبر استقطاب المستشهرين و المعلنين لتسويق منتوجاتهم، و تشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيات الحديثة كما في مجال صناعة المحتوى، و تغطية شبكات الهاتف الثابت لجميع المناطق، و تقديم الخدمات على شبكات الاتصالات الرقمية كالهاتف المحمول [93] .

المطلب الثاني : مداخل تطوير محتوى الصحافة الإلكترونية المغربية

يتطلب تطوير صناعة المحتوى الصحفي الرقمي اعتماد استراتيجية واضحة تنبني على تشريعات تنظيمية و قانونية تؤطر صناعة المحتوى الرقمي، و توفر الحماية للملكية الفكرية، نظرا لسرعة و سهولة تداول المعلومات و المنتوجات الفكرية على الوسائط الرقمية. كما يستدعي توفير بيئة تكنولوجية ملائمة و موارد بشرية مؤهلة لإنتاج محتوى رقمي جيد قادر على المنافسة إقليميا وعالميا [94] . عقب ذلك ينبغي الانطلاق من المداخل الأساسية التالية :

أ : تنويع العرض

يرتبط تطوير المحتوى الرقمي بتنويع العرض، و ذلك من أجل إشباع الفضول العلمي و المعرفي توسيع حرية الفكر و الرأي و التعبير، واحترام الاختلاف و التعددية. و من شأن تطوير المحتوى الصحفي الرقمي المبني على التنوع، أن يقوي الحضور الإعلامي المغربي على مستوى الإنترنت، ويبرز تعدد روافده الثقافية والحضارية، وحيوية حركيته المجتمعية.

ب : تكريس إعلام القرب

تساهم الصحافة الإلكترونية في نشر وتوزيع الأخبار بشكل سريع و فوري و مستمر. و بقدر قرب الصحافة الإلكترونية من المواطنين، تزداد أهميتها و نسبة انتشارها. و تصبح هذه الصحافة تشاركية كلما عبرت بصدق و دقة عن آراء المواطنين و أفكارهم و احتياجاتهم ومخاوفهم، و أتاحت لهم التفاعل معها خاصة عن طريق إشراكهم في موادها التحريرية. و يبدو ملحا أن يتجه تطوير محتوى الصحافة الإلكترونية المغربية نحو تعزيز المحتوى المحلي و الجهوي، بشكل يعكس خصوصية الجهة، و يوطّن إعلام القرب .

ج : التدبير الخلاق للغات

93- و ليمه داتن ، آنا دوباتكا ، مايكل هيلز ، غينيت لو ، فيكتوريا ناش - حرية الاتصال ، حرية التعبير : تغير البيئة القانونية و التنظيمية الداعمة للأنترنيت ، معهد أوكسفورد للإنترنت – جامعة أوكسفورد ، منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة اليونسكو ، 2013 ، ص : 80 .

94- الكتاب الأبيض لتطوير الصحافة الالكترونية في المغرب ، مرجع سابق – ص : 24 .

يستلزم تطوير صناعة المحتوى الرقمي المغربي حماية اللغة العربية وتطويرها وتنمية استعمالها كلغة رسمية للدولة، إضافة إلى الأمازيغية باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء (الفصل 5 من الدستور المغربي) ، إضافة إلى صيانة اللهجات و التعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب لإغناء المحتوى الصحفي الرقمي الجهوي والوطني على حد سواء. و يعتبر استخدام اللغة العربية في الصحافة الإلكترونية المغربية جزءا من الو اقع اللغوي الرقمي العربي الذي لم يحظ بالاهتمام الكافي من أجل بلورته على مستوى محركات البحث، على الرغم من أن اللغة العربية هي إحدى اللغات الست المستخدمة في الأمم المتحدة ، و من شأن استخدام اللغة العربية في نشر المحتوى الصحفي الرقمي أن يوسع قاعدة المستخدمين وزوارمو اقع الصحف الإلكترونية، ويزيد من تفاعلهم مع كل ما ينشر من مواد.

و تجدر الإشارة كذلك إلى أنه من بين الأهداف التي أعلنتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات التشجيع على تطوير المحتوى، و تيسير استعمال جميع اللغات العالمية على الإنترنت. لذا فإن استعمال اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم في صناعة جزء من المحتوى الصحفي الرقمي بالمغرب سيمكن من انخراطه في مجتمع المعرفة و التفاعل معه، ونشر الثقافة المغربية، والتعريف بالقيم الحضارية والقضايا الوطنية، وتقوية الحضور الإعلامي المغربي على الساحة . الدولية، و إبراز المتغيرات التي يشهدها المغرب على جميع المستويات [95].

د : ترشيد التفاعلية

تلعب الصحافة الإلكترونية دورا هاما في تكوين الرأي العام و توجيهه، و ذلك عبر النقل الجريء للوقائع و الأخبار الفورية و تعميمها، و متابعة الأحداث بالصوت و الصورة و التعليقات، و الحرص على تفاعل الزوار مع كل ما ينشر من مواد إعلامية، حيث أصبح المتصفّح / الز ائر شريكا و مساهما في هذه المواد الإعلامية عوض أن يكون مجرد متلق لها. و تأسيسا على ذلك، يجب تطوير آليات إشراك المتلقي في المحتوى بشكل يعكس تقاسم المعلومات و المعرفة الذي تتيحه التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال. كما أن تطوير المحتوى يتطلب تعزيز جودة المنتوج الإعلامي بمختلف مستوياته مع تحسين فرص عرضه و استخدامه من قبل المتلقي. كما يمكن للصحف الإلكترونية المغربية الاستفادة من البرامج المتعلقة بدعم المضمون الرقمي و التي ترعاها وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، و كذا الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، و المركز المغربي للابتكار و صندوق المغرب الرقمي .

المبحث الثاني : خصوصية الصحافة الإلكترونية و آثارها على أخلاقيات المهنة

تستمد أخلاقيات الصحافة الإلكترونية قواعدها الأساسية من الأخلاقيات التي تم إنضاجها في حقل الإعلام عامة، و التي كانت تؤطر العمل الصحفي في مجالات الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية، إلا أن حقل الصحافة الإلكترونية، بمواصفاته التكنولوجية و التواصلية الجديدة، بات يفرض التفكير في منظومة أخلاقيات خاصة ، كما و يطرح هذا التحول الإعلامي جملة من التحديات على الصحافة الإلكترونية المغربية التي يجب، من الآن، التفكير في طرق التصدي لها [96].

95- الكتاب الأبيض لتأهيل الصحافة الإلكترونية المغربية – مرجع سابق – ص 25 .

96- حرية الاتصال ، حرية التعبير : تغير البيئة القانونية و التنظيمية الداعمة للأنترنيت ، معهد أوكسفورد للإنترنت ، مرجع سابق ، ص : 76 .

و لا تختلف الصحافة الإلكترونية المغربية عن نظيرتها في العالم من حيث الخصائص العامة التي تشكل انزياحا عن الصحافة التي كانت سائدة من قبل، و إن كان هناك اختلاف واضح في طرق التفاعل مع هذه المواصفات الجديدة. و لهذه الأخيرة تأثير سلبي على أخلاقيات المهنة يتوجب على الصحف الإلكترونية المغربية أخذه بعين الاعتبار في إطار تنظيم ذاتي محكم للمهنة، و كذا استحداث آليات داخلية لكل صحيفة للحد من هذا التأثير[97].

المطلب الأول : بنية الصحافة الالكترونية في المغرب

إن أغلب الصحفيين المغاربة المزاولين للصحافة الإلكترونية شباب، إذ تتجاوز نسبة الممارسين من الفئة العمرية المتراوحة أعمارهم ما بين 25 و 45 سنة 63 % منهم، كما أن نسبة الذين لا تتجاوز تجربتهم مدة 5 سنوات، تصل إلى 79.86 6%، و تساهم قلة التجربة المرتبطة سواء بالسن أو العمر المهني في التأثير على مستوى أخلاقيات المهنة، تصورا و ممارسة. و لم تعد بنية الصحيفة الإلكترونية خاضعة للهرمية الإدارية و التحريرية التي كانت سائدة في الصحافة التقليدية، و التي كانت تتيح التحكم أكثر في مراقبة أخلاقيات المهنة. و من هنا يتعاظم الاهتمام بأخلاقيات المهنة التي تزداد مبدئيا هشاشة مع تراجع صرامة الهرمية الإدارية و التحريرية داخل الصحف الإلكترونية. و ما يطبع الصحافة الإلكترونية المغربية في هذا الجانب، هو جمع كثير من الأشخاص المشتغلين بها بين أكثر من وظيفة أو منصب داخل الموقع الواحد أو الاشتغال بموقعين إلكترونيين أو أكثر. كما أن الصحفيين غير المتفرغين للمهنة يشكلون 60.27 % من مجموع الصحفيين العاملين في الصحافة الإلكترونية، و هو ما يساهم في تآكل الهرمية الإدارية و التحريرية، خاصة وأن 32.84 % منهم غير منتظمين على مستوى التحرير[98]. وقد كسرت الصحافة الإلكترونية مسألة احتكار الحقيقة التي أصبحت تنتج بشراكة مع الجمهور، و كذا بتضامن بين كافة الوسائل الإعلامية. و يفترض هذا التحول أن يتشبع كل صحفي ممارس في حقل الصحافة الإلكترونية بأخلاقيات المهنة، وأن تضع مؤسسات الصحف الإلكترونية آليات مراقبة لضمان احترامها في كل المواد التي تنتجها أو تصدر عبرها [99]. وهناك خاصية جديدة تؤدي إلى تكثيف مشاركة زوار الإنترنت المغاربة في صناعة المحتوى ، تتمثل في الاستعمال المتنقل/المتحرك للإنترنت، مما يتيح إمكانية التعليق من أي مكان و في أي زمان. فاستعمال الحاسوب المحمول يشكل 88 %، والهاتف المحمول 55 % من مجموع تقنيات الولوج للإنترنت، في حين لم يعد الحاسوب المكتبي)القار(يمثل سوى نسبة 41 %[100]. و يستدعي هذا المعطى الجديد وضع تصورات، و إيجاد آليات داخل الصحف الإلكترونية تحول دون أن تكون التفاعلية مدخلا لخرق أخلاقيات المهنة التي تلتقي، عبر إسهامات زوار المواقع الإخبارية الإلكترونية بالذات، مع أخلاقيات النشر الإلكتروني. ويمكن الحديث، ضمن مواصفات الصحافة الإلكترونية المغربية، عن ملمحين أساسيين: صحافة الهواية و صحافة اللجوء . حيث عبر 79.79 % من الصحفيين المغاربة العاملين في مجال الصحافة الإلكترونية على أن الدوافع وراء الاشتغال في هذا المجال هو الهواية أو «الرغبة في التعبير عن آراء شخصية [101] . والواضح أن الصحفيين الإلكترونيين الذين ولجوا للصحافة الإلكترونية من باب

97- أنظر استراتيجية المغرب الرقمي 2013 التي تهدف إلى تطوير المحتوى الرقمي الإخباري و الترفيهي و التربوي .
98- حرية الاتصال ، حرية التعبير : تغير البيئة القانونية و التنظيمية الداعمة للأنترنيت ، معهد أوكسفورد للإنترنت، مرجع سابق ص : 62 .
99- - الصحافة الإلكترونية في المغرب، دراسة ميدانية – مرجع سابق – ص:22. 13 .
100- بحث من إنجاز معهد البحوث و استطلاعات الرأي - على الإنترنت -مرجع سابق ص : 28 .
101- الصحافة الإلكترونية في المغرب، دراسة ميدانية ، مرجع سابق، ص. 44 .

الهواية 46.19% ، ترتفع لديهم احتمالات عدم احترام أخلاقيات المهنة التي تقوم أولا على امتلاك المهنية، كما أن الذين دخلوا منهم المجال للتعبير عن آراء شخصية، ترتفع في صفوفهم نسبة المشتغلين في المجال الصحفي بعقلية المدونّين، التي يغلب عليها الانطباع و التصور الذاتيين. كما تشير الاحصائيات إلى أن31.67 % من المشتغلون في الصحافة الإلكترونية بالمغرب حاصلون على الإجازة، وهي أكبر فئة ضمن مستويات التعليم المعتمدة. و لعل هذا الأمر راجع إلى مسألة البطالة، و قلة فرص الشغل، مما يدفع هذه الفئة إلى اعتبار الصحافة الإلكترونية مجالا خصبا للتشغيل . و هذا يعزز الفكرة السائدة التي تدل على أن الصحافة الإلكترونية المغربية تمثل حرفة من لا حرفة له. و هنا يضعف الأخذ بأدبياتها، على اعتبار أنها لا تشكل بالنسبة لجزء عريض من ممارسيها خيارا مهنيا، بل إكراها حياتيا [102] .

المطلب الثاني : متطلبات ضمان أخلاقيات الصحافة الإلكترونية

يجب على المؤسسة الصحفية أن تلتزم بتوفير نوعين من الشفافية : الشفافية المؤسسية و الشفافية التحريرية. و ترتبط الشفافية المؤسسية برأسمال الصحيفة، ومصادر تمويلها، والمساهمين فيها، ومداخيلها، وسلم الأجور و التعويضات داخلها، وكذا التعويض عن المسؤوليات الإدارية و التحريرية، وعلاقة هيأة التحرير بالقسم التجاري)الإعلانات، المبيعات إن وجدت، الاشتراك، الأداء عن الخدمات الصحفية المختلفة(. و من بين أسس الشفافية المؤسسية، أن يتم الإعلان كل سنة عن الحساب الختامي للصحيفة، وطبيعة وقيمة الدعم الذي تم الحصول عليه، وأسماء المساهمين القدامى والجدد، مع نسب أسهم المشاركة. وتبين الإحصائيات المتاحة أن 63.40 % من الصحف الإلكترونية المغربية ليس لها أي إطار قانوني)غير مدرجة كشركة، أو غير مصرح بها لدى الجهات المختصة(، وأن 59.94 % منها لا تملك مقرا اجتماعيا. كما أن 62.50 % منها ممولة ذاتيا، ويشتغل 93.57 % من صحفييها بدون عقد عمل، و 83.48 % من هؤلاء دون مقابل مادي. ولا تعلن44.01 % من الصحف الإلكترونية المغربية عن أطقم عملها)هيئات الإدارة و الإعلان والتحرير [103] . و يجب كذلك التمييز بين الإعلان والتحرير الصحفي، بشكل يجعل هيأة التحرير بمنأى عن أي ضغط صادر عن سلط المال والسياسة. و تتعين الإشارة للإعلانات المحررّة أو المسجلة أو المصورة بوصفها كذلك حتى لا يفهم منها أنها مواد صحفية محايدة. وفي حالة وضع رو ابط إعلانية لمؤسسات ما، يجب الإشارة بصراحة إلى طبيعة هذه الرو ابط الإعلانية. ويلزم، في نفس الصدد، التمييز بين هيأتي التحرير والإعلان، اللتين يجب أن تشتغل كل واحدة منهما بمعزل عن الأخرى. و تشكل تعليقات الزوار التي أصبحت تطالب بشفافية تحريرية أكبر حافزا للاشتغال وفق مقومّاتها. ولا تعني الشفافية التحريرية المساس بمبدأ حماية المصادر الصحفية. وإذا كانت المادة الصحفية مرتبطة بمدونة إلكترونية على الشبكة، يجب وضع رابط يوصل إليها. كما أنه يجب وضع رابط يوصل للشخص موضوع المادة الصحفية الذي يملك صفحة أو موقعا على الشبكة[104].

102- و يشير توزيع المهن التي كان يزاولها المنخرطون في الصحافة الإلكترونية، إلى أن المنحدرين داخلها من التجارة و المهن الحرة يشكلون 29,15 %، في حين يمثل الموظفون والمستخدمون الملتحقون بها 12.11 %. ويعزز هذان المعطيان ملمحي الهواية » و »اللجوء » اللذين يسمان الصحافة الإلكترونية المغربية في وضعها الراهن. الصحافة الإلكترونية في المغرب، دراسة ميدانية ، مرجع سابق، ص 28 .

103- الصحافة الإلكترونية في المغرب، دراسة ميدانية – ص : 28 .

104- حرية الاتصال ، حرية التعبير : تغير البيئة القانونية و التنظيمية الداعمة للأنترنيت ، معهد أوكسفورد للإنترنت ،مرجع سابق ، ص : 62 .

من جهة أخرى فإن محاولات التمويه والكذب والتسريبات والمغالطة، وتسويق الصورة بصفة غير بريئة، وتضارب المعلومات، تحتم كلها على الصحفي مزيدا من اليقظة الإعلامية، ومفتاحها التحقق المسبق من المعطيات التي تدلي بها المصادر الصحفية.. ويتم التحقق في الغالب عبر التقاطعات التي يقيمها الصحفي بين مصادر مختلفة. كما أن الإسناد يكون في الصحافة بالأحداث والوقائع، لا بالآراء)آراء الغير(مهما كانت وثوقية أصحابها [105]. و لا يعني الانتحال فقط نسخ ولصق مقالات بأكملها، بل نسخ الصور والرسوم البيانية، والفيديوهات، دون ترخيص من صاحب الملكية الفكرية أو من ينوب عنه قانونيا، بل كل أشكال التحايل على النصوص الرقمية، كأن يتم استنزافها كاملة عن طريق الاستشهاد المتواتر، حيث يتقلص أحيانا المجهود التحريري لناسخها ليتحول فقط إلى روابط إنشائية. و يذهب 74.10% من الصحفيين الممارسين في حقل الصحافة الإلكترونية المغربية إلى أن حقوق الملكية الفكرية غير محترمة . ويمكن للالتزام بتوفير الروابط الداخل-نصية أو الخارج-نصية والتي تحيل على النصوص الأصلية أن يدفع الصحفي إلى الاجتهاد في صياغة مادة جديدة ذات محتوى أصيل. وإذا كان هناك تخوف من اختفاء الصفحة الموصولة بالرابط، يمكن للصحفي أن يشير إلى اسم الموقع الذي نشر الصفحة، و تاريخ النشر ووضع ملخص لمضامينها. ولا يعتبر 33.02 % من المشتغلين بالصحافة الإلكترونية المغربية الروابط أداة مهمة ، وهو ما من شأنه أن يسيء للملكية الفكرية عبر تشجيع القرصنة. و يجب على الصحفيين ألا يسقطوا في خطأ محاكاة المدونين الذين غالبا ما لا يهتمون بملكية الأفكار، على اعتبار أن المهم لديهم هو تراكم هذه الأفكار بغض النظر عن صانعيها. وفي كل الأحوال،فالإنترنت خلق تحولات في تصور الملكية الفكرية بالشكل التقليدي. و لعل استحداث «المشاع الإبداعي [106] ، جزء من هذه التحولات التي تجد مبرراتها في أن المعرفة خلقت لتكون مشتركة ومتقاسمة من طرف الجميع. ويجب تشجيع جمعيات ورابطات الصحافة الإلكترونية على وضع مواثيق خاصة بالملكية الفكرية، قد تستأنس بآلية «المشاع الإبداعي ،» درءا للاستنساخ الفوضوي والمجحف في حق أصحاب النصوص الأصلية [107].

تفرض التفاعلية مع المواقع الالكترونية تصورات خاصة لضبط الأخلاقيات من أجل ضمان محتوى صحفي إلكتروني نوعي وجيد. كما تطرح التفاعلية خاصة في شقها المرتبط بمشاركة مستعملي الإنترنت في محتوى الصحف الإلكترونية جملة من القضايا الأخلاقية، يستدعي الحسم فيها ، وذلك بوضع قواعد سلوك لمشاركة مستعملي الإنترنت في محتوى الصحيفة الإلكترونية، ترد في شكل بنود واضحة، ويتم وضعها في مكان بارز من الصفحة الرئيسة. و فتح حيز خاص لمناقشة أداء الصحيفة مهنيا وأخلاقيا من طرف الجمهور، يؤطره وسيط أو صحفي منتدب لهذه الغاية. و الملاحظ أن الصحافة الإلكترونية المغربية لا تولي كبير أهمية لآليات إدارة التفاعلية بينها وبين زوارها، إذ يعبر 68.98 % من الصحفيين العاملين في هذا الحقل عن عدم اهتمامهم بمنتديات الدردشة والحوار والنقاش [108] .و من واجبات الدولة تجاه الإعلام عامة إيجاد نظُم لدعم التعددية و

105- الكتاب الأبيض لتأهيل الصحافة الالكترونية تحديات و توصيات– مرجع سابق – ص : 33 .

106 - يهدف المشاع الإبداعي Creative Commons إلى توسيع استفادة الناس من الأعمال الإبداعية واستغلالها دون الإضرار بمستلزمات الملكية الفكرية. و يتم بمقتضى رخص المشاع الإبداعي احتفاظ المؤلفين بجزء من حقوقهم و تنازلهم طواعية عن جزء آخر منها للعموم.

107-حرية الاتصال ، حرية التعبير : تغير البيئة القانونية و التنظيمية الداعمة للأنترنيت ، معهد أوكسفورد للإن ترنت ، مرجع سابق ، ص : 77 .

108- الصحافة الإلكترونية في المغرب، دراسة ميدانية ، مرجع سابق – ص : 29 .

التنوع و التميز. و لهذا الدعم ارتباط وثيق بصون أخلاقيات المهنة، إذ يضعف الاحتكار الإعلامي، و التراجع عن التنافس حول التميز والجودة .

من جهة أخرى فبالرغم من أن مؤسسات التكوين الأكاديمي العمومي و الخاص وكذا مدارس ومراكز التكوين المهني قد أدمجت، ضمن مناهج التكوين المعتمدة، مواد أو وحدات تعنى بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ووسائل الإعلام الجديدة و الإنترنت ، فإن عدد هذه المؤسسات يظل ضئيلا مقارنة بالمستجدات التكنولوجية المتسارعة التي تتحتم مواكبتها، من أجل تملّكها و تضييق الفجوة الرقمية بشأنها . بالموازاة مع ذلك أصبح من الضروري تعزيز فرص تكوين المهندسين و التقنيين و الفنيين المرتبطين بمجال الإنترنت و المتخصصين في جانب تطوير و تعزيز المحتوى الرقمي الوطني كما وكيفا [109] . و على الرغم من الاهتمام بتكنولوجيات الاتصال في برامج مؤسسات التكوين الإعلامي، فإن الصحافة الإلكترونية لا تحظى بنفس الاهتمام مقارنة بنظيرتها المكتوبة و الإعلام السمعي البصري، إذ يظل الاهتمام منصبا بكثافة على هذه الوسائل الأخيرة ، و هو ما لا يتوافق مع تزايد المواقع الإلكترونية الإخبارية، و الإرادة المشتركة لتنظيمها، و بحث سبل تطويرها . كما احتل التكوين وفق إحصائيات دراسة ميدانية 26 الرتبة الرابعة ضمن أحد عشر مشكلا يعاني منها الصحفيون الممارسون في قطاع الصحافة الإلكترونية. و يفيد المصدر نفسه أن 46 % من الممارسين ليسوا صحفيين محترفين ولم يتلقوا أي تكوين في مجال الصحافة. وقد عبر معظم الممارسين الذين شملتهم الدراسة عن رغبتهم في التكوين بنسبة 97,08 %، و يهم هذا التكوين التصميم، و التصوير، و المونتاج، و خاصة التحرير، و قانون الصحافة قصد التعبير بحرية مع ضمان معرفتهم لحدود المسؤولية القانونية لتفادي أي تعسف أو متابعة.

خاتمة :

بات ملحا اليوم أن يرقى مجال الإعلام الرقمي بالمغرب إلى مستوى استراتيجي ضمن السياسات العمومية، وذلك باعتماد برامج طموحة للتأهيل والتطوير بما يعزز تنافسية المغرب في المجال الرقمي سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وما فتئ مجموع المهنيين والعاملين بالقطاع يدعون إلى الاهتمام بالتكوين المستمر للصحفيين في مجال الصحافة الإلكترونية بما يوفر لهم شروط عمل ملائمة على المستوى التكنولوجي، وكذا على مستوى محتويات النشر، وذلك في عدة تظاهرات نظمت مؤخرا بالمغرب. و من التوصيات الواجب ذكرها من أجل تعزيز التكوين هناك :

- وضع استراتيجية للتكوين الأساسي والتكوين المستمر تشمل كل التخصصات المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية و الصحافة الإلكترونية، و وضع آلية لقيادة و متابعة و تقييم مخططات التكوين في مجال الصحافة الإلكترونية. و تبني الصيغ التشاركية في التكوين لأنها الأكثر تحسيسا بمواضيع التكوين، و الأكثر قدرة على فرز الاحتياجات و إيجاد الصيغ التكوينية الملائمة لها .

- إشراك مهنيي الصحافة الإلكترونية في التأطير المرتبط بوسائل الإعلام الجديدة بمعاهد التكوين الإعلامي و تكوين الصحفيين في مجال استثمار الأدوات التكنولوجية لضمان التفاعلية و الأمن المعلوماتي بدعم عمومي، وعلى أساس أرضية تكنولوجية مشتركة تجمع بين الدولة والقطاع الخاص. و اعتماد جواز

109-الدليل الذي أعدته وزارة الاتصال حول عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال برسم سنة 2012 ،منشور بالموقع الرسمي للوزارة .

الكفاءات الأوروبي في مجال المعلوميات كأساس للمعرفة الرقمية ضمن تقييم كفاءات الصحفيين المهنيين في مجال الصحافة الإلكترونية، بما يعني القدرة على البحث والتخزين والاسترجاع والمعالجة والتداول والتواصل في مجال المعطيات الرقمية .

- حث مؤسسات التكوين الإعلامي بالمغرب على برمجة الصحافة الإلكترونية كمادة قائمة بذاتها في مختلف المستويات و تشجيع البحث العلمي في مجال الصحافة الإلكترونية على مستوى الإجازة و الماسترو الدكتوراه بمؤسسات التكوين الإعلامي، وكذلك مراكز - البحث بالمغرب، ضمن دائرة البحث في التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، من أجل التناول النوعي للظواهر التواصلية المرتبطة باستعمالها، مع ربطها بالصيرورة المجتمعية وعلاقات التأثر والتأثير المتبادلة بينهما .

- تعزيز مقاربة النوع في مجال التكوين بهدف تشجيع العنصر النسوي على خلق وإدارة الصحف الإلكترونية، وإدماجها في صناعة القرار الإداري و التحريري لقطاع الصحافة الإلكترونية ووضع برامج للتكوين المستمر لفائدة الصحفيين، مدعومة من الدولة في إطار عقد برنامج لدعم الصحافة بشقيها الورقي والإلكتروني.

- دعم مشاريع التكوين التي تتقدم بها المقاولات الصحفية في إطار عقد برنامج لدعم الصحافة يكون هدفها التكوين في المجال الرقمي و الاستفادة من الخبرات الوطنية و الأجنبية في مجال النشر والصحافة الإلكترونيين.

- تشجيع المقاولات الصحفية الإلكترونية على الاستفادة من برامج التكوين التي يقترحها المركز المغربي لتكنولوجيا الاعلام و الاتصال في إطار استراتيجية المغرب الرقمي و بلورة خطط للتكوين في مجال الإعلام الإلكتروني الخاص بالمو اقع الإلكترونية للإذاعات والتلفزيونات الوطنية، العمومية منها خاصة.

- تنظيم دورات تكوينية جهوية ومحلية بهدف تأهيل الموارد البشرية الصحفية في كل مناطق المغرب ليساهم القطاع في دعم سياسات تشغيل الشباب وتأهيل الثقافة الرقمية وسط المهنيين والمهتمين.

- إعداد مخططات للتكوين في مجال الصحافة الإلكترونية على الصعيدين المحلي والجهوي تنبع من احتياجات كل منطقة وجهة و ووضع استراتيجية وطنية للتربية على استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، يستفيد منها أساسا، تلامذة وطلاب المؤسسات التعليمية بالمغرب، بشراكة مع قطاعات حكومية أخرى، ضمنها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي و الرياضة كشريك أساس.

- إنشاء نواد للصحافة بمؤسسات التعليم بالمغرب، بشراكة بين القطاعات الحكومية المعنية، و مؤسسات التكوين الصحفي بالمغرب، يستأنس من خلالها تلاميذ الإعدادي والتأهيلي بدرجة أولى(، وتحت إشراف مؤطرين مكونين لهذا الغرض، بكل ما يتعلق بالتكنولوجيات الحديثة و استعمالاتها المتعددة .

- تطوير برنامج تعميم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بقطاع التعليم الذي ترعاه الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لدعم التكوين في مجال الصحافة الإلكترونية.

- توسيع مجالات الحوار والتواصل بين الفاعلين في حقل الصحافة الإلكترونية و الجسم القضائي المغربي .

لائحة المراجع المعتمدة :

- بحث من إنجاز معهد البحوث واستطلاعات الرأي على الإنترنت Averty Market Research Intelligenceبشراكة مع Cluster Maroc Numeric وقد أجري على عينة من 1021 شخص خلال شهري

أكتوبر ونونبر2012 ، بشراكة مع مجمع المغرب الرقمي حول استعمال الإنترنت والشبكات الاجتماعية بالمغرب.

- التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة برسم سنة 2015 – وزارة الاتصال المغربية .

- خالد غازي، الصحافة الإلكترونية العربية : الالتزام و الانفلات في الخطاب و العرض ،وكالة الصحافة العربية (ناشرون) ، طبعة 2016.

- الصحافة الإلكترونية في المغرب، دراسة ميدانية - الرابطة المغربية للصحافة الإلكترونية، منشورات الإيسيسكو 2012

- وليمه داتن ، آنا دوباتكا ، مايكل هيلز ، غينيتت لو ، فيكتوريا ناش - حرية الاتصال ، حرية التعبير: تغير البيئة القانونية و التنظيمية الداعمة للأنترنيت ، معهد أوكسفورد للإنترنت – جامعة أوكسفورد ، منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة اليونسكو ، 2013

- الكتاب الأبيض لتطوير الصحافة الالكترونية في المغرب ، مرجع سابق – ص : 24 . [1]- الكتاب الأبيض لتأهيل الصحافة الإلكترونية المغربية .

- حرية الاتصال ، حرية التعبير: تغير البيئة القانونية و التنظيمية الداعمة للأنترنيت ، معهد أوكسفورد للإنترنت ،

- استراتيجية المغرب الرقمي 2013 التي تهدف إلى تطوير المحتوى الرقمي الإخباري و الترفيهي و التربوي.

- الكتاب الأبيض لتأهيل الصحافة الالكترونية تحديات و توصيات – وزارة الاتصال المنغربية .

- الدليل الذي أعدته وزارة الاتصال حول عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال برسم سنة 2012 ،منشور بالموقع الرسمي للوزارة .

الوافي التامك
باحث في العلوم القانونية و السياسية - كلية
مولاي إسماعيل مكناس

إشكالات ملك الدولة الخاص بين غموض المفهوم وعثرات التدبير

The state's private property issues between conceptual ambiguity and management pitfalls

مقدمة:

يمثل "ملك الدولة الخاص" أحد الركائز الجوهرية في البنية العقارية للدولة المغربية، ونقطة تقاطع دقيقة بين ما هو قانوني، وما هو مؤسساتي. فهو من زاوية أولى، يصنف من الأموال العامة يخضع لنظام قانوني خاص، يتميز عن غيره من أنواع الملكية العقارية[110]، وخصوصا عن الملك العام الذي لا يقبل التفويت أو الحيازة. ومن زاوية ثانية، يعتبر هذا الملك ركيزة مركزية في تنفيذ السياسات العمومية في مجالات التخطيط الترابي، "الإسكان، الاستثمار، والتجهيزات الكبرى". ولهذا، فإن استيعاب منطق هذا الصنف من الملكية العقارية، وتفكيك مكوناته، يعد مدخلا لا محيد عنه لفهم إشكالية تعبئة العقار العمومي وتدبيره في المملكة.

لكن، وبالرغم من وضوح المعنى في مستواها التعريفي الشكلي، فإن الواقع يكشف عن تشابك بالغ الأهمية في الأسس النظرية، والممارسة العملية[111]. فـ "ملك الدولة الخاص" لا يمكن تعبئته دون وجود نص قانوني يؤطره، بل ضمن منظومة عقارية أوسع تتقاطع فيها عدة مفاهيم: (الملك العام، الأملاك الجماعية، أراضي الجموع، والملك الخاص للأشخاص). هذا التقاطع لا يعكس فقط تعدد المرجعيات القانونية، بل

110- إدريس اجويلل: إثبات الملكية في العقار غير المحفظ ومتطلبات التنمية، مداخلة ضمن أشغال الندوة الوطنية حول " العقار والاستثمار"، نظمتها وحدتي التكوين والبحث لنيل الدكتوراه ودبلوم الدراسات العليا المعمقة في قانون العقود والعقار بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، 19/20 ماي 2006، الطبعة الأولى 2007، مطبعة دار النشر الجسور بوجدة، ص. 180

- عبد العزيز قراقي، السياسات العمومية والعقار بالمغرب: تأملات في رهانات التدبير وأدوار الفاعلين، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، 2018، ص. 45-47.

111- على خلاف الملك العمومي و الملك الغابوي أو الحبسي، فان المشرع لم يضع نصا قانونيا خاصا بالملك الخاص للدولة وانما تخضع في تسييرها لمجموع من النصوص القانونية أهمها :

- مرسوم رقم 995-07-2 صادر في 23 من شوال 1429)23 أكتوبر 2008 (بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الاقتصاد والمالية كما تم تغييره و تتميمه بالمرسوم رقم 2.18.905 الصادر بتاريخ 19 شتنبر 2019 (خصوصا المادة 13)
- المرسوم الملكي بسن نظام عام للمحاسبة العمومية رقم 330.66 بتاريخ 21 أبريل 1967 كما وقع تغييره و تتميمه خصوصا الفصلين 82و .83 -ظهير 06 غشت 1915 بشأن المرافعات المتعلقة بالاملاك الخاصة بالدولة ,
- ظهير 3 يناير 1916 المتعلق بالتحديد الإداري لأملاك الدولة الخاصة ,
- قانون الالتزامات و العقود
- مدونة الحقوق العينية ق. 39.08
- - ظهير 2 مارس 1973 بنقل الى الدولة ملكية العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة التي يملكها أشخاص ذاتيون أجانب أو أشخاص معنويون
- المرسوم رقم 2-83-659 بتاريخ 18 غشت 1987 الذي يرخص بتفويت المساكن المخزنية لمن يشغلها من الموظفين كما وقع تعديله و تتميمه
- الظهير الشريف 1-72-277 بتاريخ 29 دجنبر 1972 المتعلق بعملية الاصلاح الزراعي و نصوص أخرى

يتعلق أيضا بخلفيات تاريخية وثقافية وإدارية متراكمة، تجعل من التصور الموحد والمنسجم لمفهوم "ملك الدولة الخاص" أمرا معقدا ومتعدد الأبعاد. فهو وليد تطور تاريخي طويل، بدأ بممارسات سلطانية ما قبل الاستعمار، ثم تطور في ظل الحماية، قبل أن يتمأسس داخل الدولة[112]، التي ورثت ترسانة قانونية متشظية، يخلط أحيانا بين النصوص القانونية، والنصوص التنظيمية، وما هو عرفي.

و انطلاقا من هذا الوعي بعمق الإشكالية، تأتي أهمية ما سلف ذكره، لا مجرد مدخل شكلي، بل تأطيرا نظريا وتاريخيا ضروريا يمهد لتحليل تفصيلي لاحق من هذه الدراسة. كما أن هذا التقديم يعد مرحلة ضرورية لإبراز الخلفيات البنيوية التي تؤثر على و اقع التكوين والتدبير، وتكشف عن حدود الإصلاحات المتبناة، وعن مكامن الاختلالات المؤسساتية التي تعيق الاستغلال الجيد للوعاء العقاري بصفة عامة.

وفي هذا الإطار، تضطلع هذه الدراسة بوظيفة مزدوجة: فهو من جهة أولى يعنى بتفكيك المفهوم وتأصيله، وتبيان خصوصيات "ملك الدولة الخاص" ضمن النسيج العقاري المغربي، عبر استقراء القواعد القانونية المنظمة له، والتمييز بينه وبين باقي أشكال الملكيات ذات الطبيعة العامة أو الخاصة. ومن جهة ثانية، يروم استجلاء التطور التاريخي والمؤسساتي الذي عرفه هذا النوع من الملكية، وتتبع المسارات التي عبرها منذ فترات ما قبل الحماية إلى زمن الدولة الحديثة، مرورا بالمراحل الحرجة التي ساهمت في إعادة تشكل بنيته القانونية وتدبيره المؤسساتي.

و انسجاما مع هذا المنظور المنهجي، سيتم تناول الاشكال قيد التحليل بتفكيك المفهوم القانوني لملك الدولة الخاص، عبر تحديد خصائصه وتمييزه عن غيره من الملكيات العقارية، مع التأسيس لموقعه داخل المنظومة التشريعية والفقهية المغربية، وذلك بغية توضيح معالمه المفاهيمية والإجرائية.

على أساس استكمال مسار الفهم في محاولة ثانية تروم الوقوف على الابعاد التاريخية والتطورات المؤسساتية لملك الدولة في مقال ثان، من خلال تتبع تحوله من ملك سلطاني تقليدي إلى ملك تحكمه ترسانة قانونية حديثة، مستعرضين أبرز المحطات التشريعية والتنظيمية التي أثرت في تكوينه وتدبيره .

وقبل الخوض في ما سبق ذكره، لابد أن نعرج ونذكر أن الملك الخاص للدولة من الركائز القانونية التي تنبني عليها البنية العقارية للدولة، حيث يشكل هذا الإطار النظري أساسا لتصنيف خاص بممتلكات الدولة التي تخضع لتدبير قانوني يتميز بخصوصيات تفصلها عن تلك المؤطرة بنصوص خاصة للأملاك العامة أو الملكيات الجماعية[113].

غير أن هذا التأصيل الدلالي، بالرغم من عمقه، لا يخلو من غموض نظري يكتنفه، ويعزى هذا الغموض أساسا إلى التقاطعات البنيوية مع أنواع أخرى من الملكيات العقارية التي تشترك معه في بعض

112- مقال حميد التريكي (Triki) Domaine privé de l'État et politique foncière au Maroc يتطرق بدقة إلى أبعاد السياسات العقارية ومفهوم الملك الخاص للدولة ضمن النسق المغربي. غير منشور.

- عبد الرحمان بنعبد العالي، النظام القانوني للعقار في المغرب، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 73، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2009، ص. 23–30.

- تقرير مجلس الحكومة، حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية، المنعقد بالصخيرات 8–9 ديسمبر 2015، نشر ضمن منشورات الوزارة المكلفة بالشؤون العامة، الرباط، 2016، ص. 12–18.

113- ذ. محمد خيري، الوجيز في القانون الإداري المغربي، الطبعة الخامسة، دار النشر المعرفة، الرباط، 2015، ص. 131

- https://www.domaines.gov.ma تمت زيارة الموقع الالكتروني يومه 15-07-2025 على الساعة 20:00 ليلا

الخصائص، لكن يميزها إختلاف من حيث الطابع القانوني والإداري، كالملك العام، وملك الجماعات الترابية، وكذلك الأملاك الجماعية المرتبطة بجماعات تقليدية[114] .

ومن جهة أخرى، تمتد جذور مفهوم ملك الدولة الخاص إلى عمق التراث الفقهي الإسلامي[115]، حيث كان يمثل إطارا تنظيميا هاما لفهم طبيعة الملكية العامة والخاصة ضمن السياق الاجتماعي والسياسي للدولة الإسلامية. غير أن هذه الجذور التقليدية لم تبقى جامدة، بل شهدت تطورا وتحولا ملحوظا على مستوى التشريعات والأنظمة العقارية القانونية، خاصة في ظل الانتقال من النظام السياسي التقليدي إلى الدولة الحديثة[116]. ولقد لعبت التشريعات الاستعمارية دورا محوريا في إعادة صياغة مفهوم ملك الدولة الخاص، من خلال تبنيها لمبادئ وقواعد قانونية حديثة، تلتها مرحلة تقنين محكم جاء ليؤطر هذا المفهوم ضمن ترسانة قانونية موحدة تحاكي متطلبات الدولة الحديثة، وتحقق التوازن بين الحماية القانونية للأملاك العمومية ومبادئ العدالة والاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ومن أجل تجاوز هذا الخلل في الإطار المفاهيمي الذي يسيج ملك الدولة الخاص، ولإعطاء رؤية واضحة دقيقة، لا بد من تفكيك هذه البنية المفاهيمية وتحليل مكوناتها المختلفة من زاويتين أساسيتين:

أ. الأولى تتعلق بالأسس الفقهية والقانونية التي يستند إليها هذا المفهوم، والتمييز الدقيق بينه وبين أشكال الملكيات العقارية الأخرى،

ب. والثانية ترمي إلى استكشاف الإطار القانوني الوطني الحالي الذي ينظم تدبير هذه الملكية العقارية، مستندا إلى التشريعات الرئيسية والقواعد الفقهية ذات الصلة.

وبناء على ذلك، فإن هذا المقال يعنى بالوقوف على المحددات المؤسسة لمفهوم ملك الدولة الخاص عبر مطلبين رئيسيين، وهما:

- المطلب الأول: التأصيل الدلالي وثنائية ملك الدولة بين الخاص والعام
- المطلب الثاني: الجذور الفقهية والتاريخية لمفهوم ملك الدولة الخاص

ومن خلال هذا الطرح المنهجي، نسعى إلى بلورة فهم أعمق لهذا المفهوم القانوني، حيث يؤسس لإطار نظري تطبيقي يسمح لنا بمواصلة البحث والتنقيب المعمق لباقي أوجه الموضوع البحثي، سواء من حيث التطورات المؤسساتية أو الاكراهات العملية المرتبطة بتدبير وتكوين ملك الدولة الخاص[117].

المطلب الأول: التأصيل الدلالي وثنائية ملك الدولة بين الخاص والعام

114- ذ. العربي مقلد، القانون الإداري المغربي: التنظيم الإداري، النشاط الإداري، الوظيفة العمومية، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الثالثة، الرباط، 2019، ص. 212.

- المناظرة الوطنية حول أراضي الجموع سنة 2014 والمناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في دجنبر 2015، مع ما خلصت إليه من توصيات واقتراحات.

115- الفقه الإسلامي: دأب على تعريفه عن طريق المخالفة عن الملك العام للدولة، بحيث يمكن أن نعرفه بكونه يشكل: "مجموع العقارات والمنقولات المملوكة للدولة دون أن تكون مخصصة للعموم، مما يخول للدولة حق إجراء أعمال التسيير والتصرف على ملكها كما الأفراد ". وبالمفهوم الضيق هي تلكم الأملاك المسيرة من طرف مديرية أملاك الدولة وفق الاختصاصات المخولة لها.

116- انتقل المغرب من نظام سياسي تقليدي إلى دولة حديثة تدريجيا بعد عدة مراحل، أبرزها: الحماية الفرنسية-1912) :(1956 ثم الاستقلال:(1956) بعد 44 عامًا من الحماية الفرنسية، مما أدى إلى بداية تشكيل دولة حديثة ووضع أسس نظام سياسي جديد على إثره تم إصدار أول دستور ملكي دستوري في عام 1962، مما وضع أسسا قانونية لنظام الحكم في المغرب . وعليه فإن الانتقال من النظام التقليدي إلى الدولة الحديثة كان عملية مستمرة وتضمن تغييرات في الإدارة والقانون والسياسة .

117- أسامة عثمان ، أحكام التصرف في أملاك الدولة العامة والخاصة في ضوء القضاء والفقه، دون ذكر تاريخ الطبعة ،ص :74.

يتضمن هذا المطلب تمهيدا نظريا دقيقا يبرز أهميته، ويحدد مجاله العلمي، تمهيدا للتفصيل في عناصره لاحقا، حيث تعد الملكية العقارية للدولة من بين أكثر المواضيع حساسية وتعقيدا في مجال القانون العام، وذلك لما لها من أثر مباشر على استراتيجية التنمية، ومكانة الدولة كفاعل مؤسساتي مسؤول عن تدبير المجال والمصلحة العامة. وتزداد أهمية هذا الموضوع في القانون المغربي بالنظر إلى تعدد الأنظمة العقارية[118] التي تؤطره، والتداخل الحاصل على المستويات المركزية والترابية في تدبيره، وتنامي الضغوط المرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من الرغبة في بناء تصور قانوني ومؤسسي فعال لتدبير ملك الدولة الخاص، يصبح من الضروري أولا العودة إلى الجذور المفاهيمية والتنظيرية التي تميز بين الملكية العقارية العامة والخاصة، وتوضيح الأبعاد الفقهية والقانونية التي تحكم كل نمط من هذه الأنماط.

يهدف هذا المطلب إلى تقديم إطار مفاهيمي ومنهجي متكامل يسمح بفهم أعمق للتمييز بين الملكية العقارية العامة والخاصة، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لأي إصلاح قانوني أو مؤسساتي يهم ملك الدولة الخاص.

ومن خلال هذا التقديم، سيتم الولوج إلى تفاصيل المطلب عبر عتبتين رئيستين:

العتبة الأولى: التأصيل المفاهيمي للملكية العقارية والملكيات العمومية.

العتبة الثانية: التمييز بين الملكيات العقارية العامة والخاصة للدولة: الأسس القانونية والمعايير الفاصلة.

العتبة الأولى: التأصيل المفاهيمي للملكية العقارية والملك العمومي

تشكل الملكية العقارية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظومة القانونية والتنموية في كل الدول الحديثة، لِما لها من دور في الاستقرار الاجتماعي، وتحفيز الاستثمار، وضمان التحكم في المجال. وفي هذا الإطار، فإن التمييز بين أصناف الملكية العقارية لا يمكن أن يتم على أسس صلبة دون العودة إلى التأصيل المفاهيمي الدقيق، لا سيما فيما يتعلق بملك الدولة الخاص وتمييزه عن الملكية العامة الآخرى.

أولا: الملكية العقارية كدعامة للمنظومة القانونية والتنموية

ثانيا: دورها في الاستقرار الاجتماعي وتحفيز الاستثمار

ثالثا: ضرورة التأصيل المفاهيمي كشرط للتمييز المنهجي

رابعا: خصوصية ملك الدولة الخاص ضمن هندسة العقار العمومي

إن هذه الفقرة تمهد لفهم جوهري، حيث أن النجاعة في تدبير الملكيات العقارية لا تبدأ من النصوص التنظيمية أو التدابير الإدارية، بل من بناء المفاهيم القانونية على أسس واضحة ومتماسكة، خاصة حين نكون أمام تداخل بين العام والخاص داخل ملك الدولة نفسه.

❖ مفهوم الملكية العقارية في ضوء التشريع المغربي

118- محماد الفراع: الأنظمة العقارية المتميزة، دروس في تدبير الملك الخاص للدولة، التدريب الخاص بإدماج أطر مديرية الأملاك المخزنية، فوج 1997، إصدارات مديرية الأملاك المخزنية بوزارة المالية والخوصصة، دروس غير منشورة، ص. 96.
وفي هذا الصدد يقول الفقيه:

»Henri Dementhon«:

L'état peut posséder des biens, comme un simple particulier, et faire, en principe, sur eux les «mêmes actes de gestion qu'un propriètaire ordinaire. Ces biens, qui ne sont pas soumis à un régime»... juridique spécial, constituent le domaine,Henri dementhon, traité du domaine de l'état, 5ème édition- éditions de la préparation administrative -.p .133

لم يعرف المشرع المغربي الملكية العقارية بصفة شاملة في قانون مستقل، بل عالجها من خلال نصوص متفرقة، يأتي في مقدمتها مدونة الحقوق العينية، التي تعد المرجع الأساسي في تنظيم الحقوق العقارية[119]،

ويعد تحديد المفهوم القانوني للملكية العقارية[120] خطوة تأسيسية لفهم موقع ملك الدولة الخاص داخل المنظومة العقارية ببلادنا، إلا أن الإشكال الجوهري في هذا الإطار يكمن في أن المشرع لم يضع تعريفا موحدا ومباشرا للملكية العقارية كما أسلفنا الذكر في نص تشريعي جامع، و إنما تناولها بشكل متفرق عبر قو انين متعددة.

هذا التوزيع المتعدد للمفهوم القانوني بالغ التعقيد حيث أنه أحيانا يصعب معه ضبط الإطار النظري للملكية العقارية، خصوصا في ظل وجود مفاهيم متقاطعة كالملكية العامة، الخاصة، الجماعية، الحبسية وغيرها.

* المفهوم القانوني للملكية العقارية في مدونة الحقوق العينية

لقد نصت المادة 8 من مدونة الحقوق العينية على أن: " الملكية هي الحق الذي يخول صاحبه استعمال الشيء واستغلاله والتصرف فيه، ولا يمنع من ذلك إلا في الأحوال التي يقرها القانون أو الاتفاق".

يتضح من هذا التعريف أن الملكية العقارية، بحسب المدونة، ترتكز على ثلاث سلطات متلازمة:

1. الاستعمال: أي إمكانية استخدام الشيء العقاري للغرض الذي أعد له.
2. الاستغلال : ويقصد به جني ثمار الشيء واستثماره اقتصاديًا أو وظيفيًا.
3. التصرف : أي تفويت العقار أو تغييره أو التصرف فيه بكافة الوسائل القانونية.

هذه الأركان الثلاثة تعبر عن الوظيفة الكاملة للملكية، ما لم تُقيَّد بقانون أو اتفاق، مما يعطيها صفة الحق العيني الأصلي الأقوى في المنظومة العقارية.

* الفرق بين الملكية العقارية والملكية المنقولة

يفترض هذا المفهوم تمييزا رئيسيا بين الملكية العقارية والملكية المنقولة، من حيث:

الملكية المنقولة	الملكية العقارية	المعيار
الأشياء القابلة للنقل	الأرض وما اتصل بها ثباتا	طبيعة الشيء
الإثبات يكون مرنا ومتعدد الطرق	ترتبط غالبا بالتحفيظ العقاري	طرق الإثبات

119- محمد الكشبور، الحقوق العينية العقارية وفقاً لمدونة الحقوق العينية، الطبعة الثانية، منشورات مجلة القضاء المدني، دار نشر المعرفة، الرباط، 2014، ص. 21

- تنص المادة الثانية منها على أن الملكية العينية تشمل: "الحق في التملك والتصرف والاستغلال". كما تعرف الملكية، في نفس المدونة، بأنها "الحق الذي يخول لصاحبه استعمال الشيء واستغلاله والتصرف فيه، ضمن الحدود التي يقرها القانون."

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف ينطبق على الملكية الخاصة للأفراد كما ينطبق على ملك الدولة الخاص، مما يعني أن هذا الأخير يخضع مبدئيا لنفس المبادئ التي تنظم الملكية العقارية الخاصة، سواء من حيث القابلية للتصرف، أو من حيث الخضوع للقيود المدنية المنصوص عليها في قانون الالتزامات والعقود.

120- وقد عرفت المادة 14 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الملكية العقارية بأنها حق يخول لمالك العقار دون غيره سلطة استعماله واستغلاله والتصرف فيه، ولا يقيده في ذلك إلا القانون أو الاتفاق. ولا يقتصر حق الملكية على أصل الشيء وإنما يمتد هذا الحق إلى شمول فروعه وما ينتج عنه وإلى ثماره أيضا.

أقل خضوعا لتقنين خاص	أكثر تعقيدا وتنظيما (ظهير 1915، قوانين التحفيظ)	النظام القانوني

تبرز التفرقة بين الملكية المنقولة والملكية العقارية كإحدى الدعائم الأساسية لفهم التنظيم القانوني للملكية العقارية في الأنظمة المدنية، بما فيها النظام المغربي المتأثر تقليديا بالفقه الإسلامي، ثم لاحقا بالقانون الفرنسي. وتكتسي هذه التفرقة بعدا وظيفيا، ليس فقط على مستوى طبيعة الشيء محل الحق، بل أيضا من حيث وسائل الإثبات، والنظام القانوني المطبّق على كل نوع. يمكن تحليل أوجه الاختلاف كما يلي:

- **من حيث طبيعة الشيء[121]: هذا البعد الطبيعي يؤثر في الاستقرار القانوني، حيث تعتبر الملكية العقارية أكثر رسوخا وأهمية في السياسة العقارية والاقتصادية للدولة.**
- **من حيث طرق الإثبات: يلاحظ اختلاف جوهري في طرق الإثبات المعتمدة في كلا النوعين[122]، إلا أن هذا التفاوت يظهر حرص المشرع على ضمان الأمن العقاري، باعتباره أساسا لحماية المعاملات العقارية الكبرى وضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.**
- **من حيث النظام القانوني: يمتد الاختلاف كذلك إلى الإطار القانوني الناظم لكل نوع من الملكية[123]، فهذا التعقيد نابع من الطابع الاستراتيجي للعقار، وارتباطه بالسيادة الترابية، والحق في السكن، والاستثمار.**

121- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني – حق الملكية، الجزء الثامن، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص. 3 وما بعدها.

- يعد معيار طبيعة الشيء من أوضح المعايير التي تميز بين الملكيتين:
  - الملكية المنقولة: ترد على الأشياء التي تقبل النقل بطبيعتها أو بحكم القانون، كالمنقولات المادية (سيارات، أثاث...) أو المنقولات المعنوية (الأسهم، براءات الاختراع...).
  - الملكية العقارية: تتعلق بالأرض وما اتصل بها بصفة دائمة، بما في ذلك الأبنية، المزروعات، والملحقات الثابتة بالعقار.

122- ذ. إدريس اجويلل، إثبات الملكية في العقار غير المحفظ ومتطلبات التنمية، مداخلة ضمن أشغال الندوة الوطنية حول العقار والاستثمار، من تنظيم وحدتي التكوين والبحث بكلية الحقوق بوجدة، 2004، منشورة بمجلة الحقوق، عدد مزدوج 6/5، ص. 114.

- طرق الإثبات المعتمدة في كلا النوعين
  - الملكية المنقولة :تتسم بمرونة كبيرة، إذ يمكن إثباتها بوسائل متعددة: الكتابة، الشهود، القرائن، وحتى الفواتير أو الحيازة الفعلية.
  - الملكية العقارية :تخضع لصرامة أكبر، حيث ترتبط بشكل وثيق بأنظمة التحفيظ العقاري، ولا يعتد بها قانونا إلا إذا تم تقييدها بالسجل العقاري (خاصة في ظل نظام التحفيظ الإجباري)، مما يجعل الإثبات فيها محصورا ومقيدا بالقيد الرسمي.

123 -Éric Périnet-Marquet, Droit de la propriété immobilière, 10e édition, Dalloz, Collection Précis, Paris, 2020, p. 27 et suiv.

- الإطار القانوني الناظم لكل نوع من الملكية:
  - الملكية المنقولة: تخضع في الغالب لمقتضيات الالتزامات والعقود، وهي أقل تعقيدا من حيث المساطر القانونية والتنظيمية، مما يعكس طابعها التداولي والمرن.
  - الملكية العقارية :تؤطرها ترسانة قانونية متشابكة، على رأسها:
    - ظهير 1915 المنظم للعقار المحفظ،
    - قانون التحفيظ العقاري (ظهير 1913).،
    - مدونة الحقوق العينية (2011)

نافلة القول يمكن أن نستخلص من خلال المقارنة أعلاه، يتضح أن الملكية العقارية تتميز بخصوصية قانونية وتنظيمية تفوق تلك التي تميز الملكية المنقولة، وذلك بالنظر إلى أهميتها في السياق الاجتماعي والاقتصادي والقانوني. كما أن التشدد في إثباتها وتقنينها لا ينبع فقط من طبيعتها الثابتة، بل كذلك من الحاجة إلى تنظيمها بشكل يضمن الأمن العقاري ويحمي الحقوق.

وهذا التحليل يؤسس لفهم أعمق للتفريعات داخل الملكية العقارية ذاتها، سواء تعلق الأمر بالملك العمومي أو الخاص، وبالملكية الخاصة للأفراد أو الجماعات، وهو ما يشكل أساسا نظريا ضروريا لأي مشروع بحثي يروم دراسة تدبير العقار أو إصلاح المنظومة العقارية في سياق الحكامة.

* **الملكية العقارية كحق يخضع للقيود القانونية**

بالرغم من أن المادة 8 تمنح للمالك سلطة كاملة على العقار، إلا أن هذه السلطة ليست مطلقة، إذ تقيد بقيود عدة، منها:

- ⇨ **القيود ذات الطابع التنظيمي: كالتصميم العمراني[124]، والمنفعة العامة[125]، والزجر عن البناء غير القانوني.**
- ⇨ **القيود ذات الطابع الاتفاقي[126]: كالشروط المقيدة للتمليك أو حق الشفعة أو الإرتفاقات العقارية.**
- ⇨ **القيود ذات الطابع القضائي أو الإداري :كالحجز، أو التخصيص للمنفعة العامة[127]، أو المصادرة القانونية[128].**

وهذه القيود تظهر بشكل خاص في العقارات التابعة للدولة، لأنها غالبا ما تكون موضوع نزاع بين السلطة التنظيمية والسياسة العقارية، وموضوع تدخل من عدة مؤسسات (أملاك الدولة، الوكالات، الجماعات...).

يستخلص من قراءة النصوص القانونية أن الملكية العقارية في المغرب تبنى على مفهوم الحق العيني القابل للتصرف والاستغلال ضمن حدود القانون. لكنها، رغم طابعها المدني، قد تحمل أبعادا عمومية أو سيادية متى تعلقت بملك الدولة، مما يفرض مقاربة مزدوجة، مدنية في أصلها، وعمومية في وظائفها.

124- ادريس الفاخوري الحقوق العينية وفق القانون 08.39، دار النشر المعرفة، لسنة 2013، الصفحة 93

125- في قرار صادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 16-04-2019، ..." وحيث أن تحديد التعويض عن نزع الملكية يخضع لمجموعة من الضوابط والعناصر في الفصل 20 من القانون 07.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالإحتلال المؤقت وبمقتضاها يجب ألا يشمل الضرر الحالي والمحقق الناشئ مباشرة عن نزع الملكية.

- قرار صادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط، بتاريخ 16-04-2019. تحت عدد2078، ملف إداري عدد 174-7211-2019. غير منشور.

126- ادريس الفاخوري المرجع السابق ص 93

- مصطفى البوعناني، الحقوق العينية والتحفيظ العقاري وفق مستجدات مدونة الحقوق العينية، الطبعة الثانية، دار الأمان، الرباط، 2016، ص. 98 وما بعدها.

- المرحوم محمد القزابري، التحفيظ العقاري والحقوق العينية الأصلية والتبعية في ضوء التشريع المغربي" الجزء الثاني شركة الهلال العربية للطباعة والنشر الرباط الطبعة الثانية 1987، ص 335،

- حسن القصاب، الموجز في كتاب الحقوق العينية وفق أحكام المدونة والأصول الفقهية" مطبعة قرطبة حي السلام أكادير، الطبعة الأولى 2019ص 44

- محمد ابن معجون " الحقوق العينية في الفقه الإسلامي والتقنين المغربي" طبعة 1990 ص 111.

127- انظر المادة 867 من القانون رقم 07/05 المتضمن القانون المدني، المرجع السابق، بقوله:" الارتفاق حق يجعل حدا لمنفعة عقار لفائدة عقار أخر لشخص أخر"...

128- ليلى طلبة، الملكية العقارية الخاصة - وفقا لأحكام التشريع الجزائري، - دار هومة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011، ص 111.

تعريف ملك الدولة الخاص وخصائصه القانونية

لا يوجد نص صريح في التشريع المغربي يعرف «ملك الدولة الخاص[129]» بشكل موسع، لكن الفقه والممارسات الإدارية يعتمدون على التعريف السلبي: " يقصد بالملك الخاص للدولة جميع الأملاك (عقارية ومنقولات) المملوكة للدولة التي لا تدخل في الملك العام."، والذي يهدف إلى تثبيت الوضعية القانونية للأملاك التي تمتلكها الدولة ولا تدخل ضمن نطاق الملك العمومي.

ويقصد بملك الدولة الخاص مجموع الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها للدولة، والتي لا تخصص للمنفعة العامة أو للاستعمال العمومي المباشر، وتسجل باسم الدولة في الرسم العقاري[130].

وتتميز هذه الأملاك بجملة من الخصائص، أبرزها:

- **قابليتها للتفويت، سواء عن طريق البيع أو الإيجار أو التفويت المجاني، بموجب نصوص تنظيمية أو إجراءات خاصة.**
- **خضوعها للقانون المدني، مما يجعلها خاضعة لأحكام مدونة الحقوق العينية وقانون الالتزامات والعقود.**
- **إمكانية تملكها من الغير، سواء بالتقادم المكسب أو بوثائق تعاقدية رسمية، إذا لم يتم تقييدها قانونا أو تسجيلها كملك عمومي.**
- **استعمالها لأغراض اقتصادية واستثمارية[131]، أو تخصيصها لمهام إدارية محددة، دون أن تخرج عن طبيعتها الخاصة.**

129- أحمد الخمليشي، الملكية في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في التشريع المغربي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2000، ص. 145.

- لم يعط المشرع المغربي تعريفا دقيقا للملك الخاص للدولة وللنظام القانوني الذي يخضع لتطبيقه، لكن حسب التعريف الأكثر شيوعا فإن الملك الخاص للدولة يتكون من مجموع الأملاك العقارية والمنقولات العائدة ملكيتها للدولة، والتي لا يدخل ضمنها الملك العمومي .وتنقسم إلى نوعين من الأملاك يخضع كل واحد منها إلى نظام قانوني مستقل؛ ملك خاص للدولة يخضع في تسييره لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة من خلال مديرية أملاك الدولة، وملك خاص غابوي يخضع في تسييره للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.

130- يشمل هذا الملك أراضي البناء، الأراضي الفلاحية، الغابات، الأملاك المسترجعة، وأي عقار يقتنى لفائدة الدولة من أجل أغراض التدبير والاستثمار.

- إدريس اجويلل، مدخل إلى الأملاك العمومية والخاصة للدولة والجماعات الترابية في التشريع المغربي، دار التوفيق، الطبعة الثانية، 2018، ص. 97-101

131 - Jules Griguer:

«Le mot domaine» dérive du mot latin «dominium» ou propriété.

Au Maroc, Comme dans tous les pays organisés, il faut distinguer entre «le domaine public» et le «domaine privé» qui constituent, à eux deux, l'ensemble des choses sur lesquels l'état possède un droit

de souverainete ou un droit de propriété.

Le premier est formé de toutes les choses qui par la destination qu'elles on reçue de la nature ou du travail des hommes, servent à l'usage de tous, par exemple, à la curculation du public, à la defense du sol et qui,ne pouvent être appropriées privativement, sont «hors du commerce», c'est-à-dire

inaliénables et imprexiptibles.

Le second est composé des immeubles qui forment, entre les mains de l'état des propriétés privées et pour lesquels il est tenu aux charges et obligations du droit commun.»

- **التمييز بين ملك الدولة الخاص والملك العام**

يرتكز هذا التمييز على معايير قانونية ووظيفية، حيث نجد أن الملك العام، كما هو منصوص عليه في الظهير الشريف الصادر بتاريخ 7 شعبان 1332 (1914)، يتعلق بجميع الممتلكات التي تستعمل بصفة مباشرة من طرف العموم، أو تخصص لمصلحة عامة، مثل الطرق، السدود، الأنهار، الساحات العمومية، الشواطئ، إلخ.

أما الملك الخاص للدولة ، نجده كما هو منصوص عليه في الظهير الملكي الشريف الذي تم ذكره سابقا: "...يتكون من مجموع الأملاك العقارية و المنقولات التي تعود ملكيتها للدولة، وليست مخصصة للمنفعة العامة أو ضمن الملك العمومي..."، وينقسم هذا الأخير الى نوعين من الأملاك يخضع كل منهما لنظام قانوني مستقل ويتعلق الأمر ب:

- ملك خاص خاضع في تدبيره لوزارة الاقتصاد و المالية (مديرية أملاك الدولة).

- ملك خاص غابوي يخضع في تدبيره للمندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر.

ويستخلص من النظام القانوني المغربي، ومن الاجتهاد القضائي، أن الفروق الأساسية بين الملك العام وملك الدولة الخاص تتجلى فيما يلي:

- **من حيث النظام القانوني[132].**
- **من حيث القابلية للتصرف[133].**
- **من حيث الغاية[134].**
- **من حيث الحماية القضائية[135].**

- **موقع ملك الدولة الخاص ضمن تصنيف الملكيات العقارية العمومية**

يعد تصنيف الملكية العقارية العامة من القضايا الأساسية لفهم الهندسة الإستراتيجية العقارية بالمغرب. إذ يندرج ملك الدولة الخاص ضمن هذه الفئة، لكنه يرتكز في نطاق التمييز على معايير قانونية ووظيفية، " حيث نجد أن الملك العام، كما هو منصوص عليه في الظهير الشريف الصادر بتاريخ 7 شعبان 1332 (1914)، يتعلق بجميع الممتلكات التي تستعمل بصفة مباشرة من طرف العموم، أو تخصص لمصلحة عامة، مثل الطرق، السدود، الأنهار، الساحات العمومية، الشواطئ، إلخ". لكنه ينفرد بخصوصيات قانونية ووظيفية تفصله عن باقي الأصناف الأخرى[136].

– Jules griguer ; traité théorique et pratique de législation, doctraine administrative et jurisprudence marocaine en matière domaniale, 1939, imprimeries réunies à casablanca, p 213.

132- الملك العام يخضع لنظام حمائي صارم، يمنع تفويته أو تملكه بالتقادم، وتخرج النزاعات المتعلقة به من نطاق القضاء العادي، بينما الملك الخاص للدولة يخضع لقواعد القانون المدني.

133- لا يجوز تفويت الملك العام إلا بعد إخراجه من طابعه العمومي بقرار إداري معلل، بينما يمكن التصرف في ملك الدولة الخاص وفق مساطر قانونية محددة.

134- الملك العام مخصص لخدمة المصلحة العامة والاستعمال الجماعي، في حين أن ملك الدولة الخاص يمكن أن يخصص لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية وفق ما تقتضيه حاجات الدولة.

135- الملك العام يتمتع بحماية قضائية مضاعفة، حيث يمنع على الأفراد اكتسابه بالتقادم، بينما يمكن تملك ملك الدولة الخاص في حالات معينة، إن لم يكن محفظا أو غير منازع فيه.

136- محمد بن عبد القادر، القانون الإداري المغربي: الأملاك العامة والخاصة للدولة، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثالثة، الرباط، 2017، ص. 75-78.

. ملك الدولة الخاص والملك العام: حدود التمايز

رغم أن كليهما مملوكان للدولة، إلا أن التمييز بين الملك العام وملك الدولة الخاص يعد محوريا من حيث:

ملك الدولة الخاص	الملك العام	معيار التمييز
قابل للتفويت والرهن والخضوع للقانون الخاص	غير قابل للتفويت أو الحجز	الطبيعة القانونية
غايات استثمارية أو احتياطية	منفعة عامة مباشرة (الطرقات، الساحات...)	الغاية
يخضع لمدونة الحقوق العينية، التحفيظ العقاري	قواعد خاصة بالحماية وعدم التقادم	قواعد التدبير
حماية مدنية عادية، مع قابلية التقادم	حماية مشددة (إلغاء التفويت، إرجاع تلقائي...)	الحماية القضائية

يعكس الجدول أعلاه تمايزا يمس الجوهر، بين ملك الدولة الخاص والملك العام، استنادا إلى مجموعة من المعايير القانونية والتنظيمية التي تسمح بفهم البنية المزدوجة للملكية العقارية العمومية، والمرتكزات التي يقوم عليها كل نمط من أنماط الملكية في إطار المنظومة القانونية المغربية. ويمكن تحليل هذه المعايير وفق ما يلي:

- **من حيث الطبيعة القانونية[137].**
- **من حيث الغايات[138].**
- **من حيث قواعد التدبير[139].**
- **من حيث الحماية القضائية[140].**

-الظهير الشريف الصادر بتاريخ 7 شعبان 1332 (1914) المتعلق بالملك العام، منشور في الجريدة الرسمية، العدد 108، 1914. من حيث آليات التدبير: مركزية/لامركزية، دينية/إدارية/عرفية.

137- يتسم ملك الدولة الخاص بخضوعه للقانون الخاص، ما يجعله قابلا للتفويت والرهن والحجز القضائي، شأنه في ذلك شأن الأملاك العقارية المملوكة للأشخاص الذاتيين والمعنويين من الخواص. في المقابل، فإن الملك العام يتمتع بطبيعة قانونية استثنائية تميزه بعدم قابليته للتفويت أو الحجز أو اكتسابه بالتقادم، وهو ما يجسد خروجه عن دائرة التداول القانوني المعتاد. هذا التمايز يؤشر إلى اختلاف بنيوي في المركز القانوني لكل من النوعين داخل النظام العقاري المغربي.

138- توظف أملاك الدولة الخاصة لأغراض ذات طابع استثماري أو احتياطي، مما يجعلها خاضعة لاعتبارات اقتصادية وتجارية مرنة، وقد تُستغل في إطار عقود الشراكة أو التفويت في إطار السياسة العقارية للدولة. أما الملك العام، فيخضع لمنطق المنفعة العامة المباشرة، إذ يخدم مصالح المواطنين بصفة جماعية ومجردة، كما هو الحال بالنسبة للطرقات، الساحات، المنشآت المائية وغيرها من المرافق الأساسية، مما يحتم إخضاعه لحماية قانونية مشددة تضمن استمرارية تلك الوظيفة العامة.

139- يرتبط ملك الدولة الخاص بالقواعد العامة المنصوص عليها في مدونة الحقوق العينية، ويخضع لمسطرة التحفيظ العقاري، شأنه شأن باقي العقارات المملوكة للأفراد. وهو ما يسمح بتدبيره بشكل أقرب إلى المنطق التجاري والاقتصادي. أما الملك العام، فيسير وفق قواعد خاصة تستند إلى مبدأ الحماية وعدم التقادم، وتخضع لإجراءات إدارية وقانونية خاصة تستهدف الحفاظ على وظيفته العمومية وعدم المساس بوضعه القانوني.

140- يستفيد ملك الدولة الخاص من حماية مدنية عادية، حيث يمكن التعدي عليه أو اكتسابه عن طريق التقادم المكسب، ما لم تتدخل الإدارة للمطالبة به. وعلى العكس من ذلك، يتمتع الملك العام بحماية قضائية معززة، تتجلى في إلغاء عمليات التفويت غير المشروعة وإمكانية إرجاعه تلقائيًا إلى الحظيرة العامة دون الحاجة إلى دعاوى تقليدية، وهو ما يعكس الصفة الاعتبارية الخاصة لهذا الصنف من الممتلكات وارتباطه الوثيق بالمصلحة العامة.

وأخيرا، يتضح من هذا التحليل أن التمييز بين ملك الدولة الخاص والملك العام لا يقوم على مجرد التصنيف العقاري، بل يرتكز على معايير متعددة تشمل الطبيعة القانونية، والغاية من الاستعمال، وقواعد التدبير، وآليات الحماية. وهو تمييز له أثر بالغ في رسم السياسات العقارية العمومية وتدبير الرصيد العقاري للدولة، ما يستوجب تأصيلا قانونيا دقيقا يراعي مبادئ الحكامة الجيدة، ويحافظ في الآن ذاته على موازنة دقيقة بين متطلبات التنمية وحماية الملك العام من كل مظاهر التعدي أو التلاعب.

هذا ما تفرضه طبيعة النسق القانوني الذي يحكم الملكية العقارية العمومية، حيث تبرز إشكالية دقيقة تتجلى فيما يمكن تسميته بـ"الازدواجية المفاهيمية"، وهي إشكالية تمس جوهر تصور الدولة لدورها القانوني في تدبير ممتلكاتها. فالدولة، بصفتها شخصية معنوية عامة، تتعامل مع الملك العقاري العمومي وفق منطقين متمايزين:

- أولهما: منطق سيادي يظهر جليا في تعاملها مع الملك العام،
- ثانيهما: منطق مدني يظهر في إدارتها لملكها الخاص.

هذه الازدواجية لا تتعلق فقط بطبيعة الأنظمة القانونية المؤطرة لكل من هذين النوعين من الأملاك، بل تمتد لتؤثر على كيفية تصور الدولة لنفسها، إما كسلطة حامية للمصلحة العامة تتصرف وفق قواعد القانون العام، أو كمالك عادي يخضع في تصرفاته لقواعد القانون الخاص[141].

هذه الازدواجية تعكس في عمقها تحديا بنيويا في التنظيم القانوني والمؤسسي، إذ تفرض على المشرع والإدارة والجهاز القضائي تمييزا دقيقا بين هاتين الطبيعتين، وتثير تساؤلات حول حدود السلطة التقديرية للدولة، ومدى تماهيها مع منطق الحكامة الجيدة في تدبير هذا الازدواج. كما تدعو إلى التفكير في مدى انسجام هذه المقاربة الثنائية مع متطلبات التنمية العقارية والتوازن بين حماية الصالح العام وتحفيز الاستثمار والتدبير الرشيد للأملاك.

- . التمييز عن ملك الجماعات الترابية

يشكل ملك الجماعات الترابية، سواء تعلق الأمر بالجماعات أو الجهات أو العمالات والأقاليم، جزءا لا يتجزأ من الملك العمومي، غير أنه يتميز بطابعه اللامركزي، حيث ينسب إلى شخص معنوي ترابي مستقل عن الدولة المركزية، ويتم تدبيره من طرف مؤسسات منتخبة نابعة من الإرادة الشعبية المحلية. ويترتب عن هذا الانتماء إلى البنية اللامركزية تمايزات جوهرية على مستوى طبيعة السلطة الإشرافية، وآليات اتخاذ القرار، وأولويات تدبير الملك العمومي المحلي[142].

فإذا كان الملك العمومي للدولة يدار وفق مقاربة سيادية تضع المصلحة العامة للدولة ككل في المقام الأول، فإن الملك العمومي للجماعات الترابية يدبر بمنطق القرب والنجاعة الترابية، حيث يفترض أن يسخر لخدمة الحاجيات اليومية للسكان المحليين وتحقيق التنمية المجالية، كما أن هذا الملك يخضع من

141- ففي حالة الملك العام، تتجلى سيادة الدولة من خلال طابع الحصانة التي تميز هذا الملك عن التداول والتفويت، وارتباطه بخدمة المنفعة العامة، ما يجعله محصنا ضد الحجز أو التقادم، ويخضع لأحكام آمرة لا تسمح بالتصرف فيه إلا في نطاقات ضيقة ووفق إجراءات صارمة.

في المقابل، يظهر الوجه المدني للدولة حين يتعلق الأمر بالملك الخاص، حيث تصبح الدولة فاعلا اقتصاديا واجتماعيا يدير أملاكه كما يفعل الخواص، ويخضع لأحكام المعاملات المدنية من بيع وكراء وتفويت.

142- عبد العزيز رباح، الحكامة الترابية والقانون الإداري المحلي في المغرب، منشورات المركز المغربي للدراسات القانونية، الطبعة الأولى، الرباط، 2018، ص. 64-68.

حيث التسيير للقرارات المتخذة في إطار دورات المجالس المنتخبة، مما يمنحه طابعا ديمقراطيا-تشاركيا، لكنه يجعله في الوقت ذاته عرضة لتفاوت في الكفاءة والنجاعة تبعا لاختلاف قدرات الفاعلين المحليين، وإلى جانب ذلك، يثير هذا التمايز أسئلة مهمة حول حدود تدخل الدولة المركزية في توجيه أو تأطير استعمالات هذا الملك، وحول مدى انسجام السياسات العمومية بالمملكة مع الخصوصيات المحلية في تدبير الأملاك العمومية ذات البعد الترابي[143].

- التمايز عن الأملاك الحبسية وأراضي الجموع

الأملاك الحبسية تدار من طرف وزارة الأوقاف، وتخضع لمنطق شرعي خاص يخرج بها عن طابع التفويت والملكية الخاصة. أراضي الجموع تدار بمنطق عرفي-تشريعي، يحكمه ظهير 1919، وتخضع لمنطق الجماعة السلالية.

ملك الدولة الخاص يختلف عنهما من حيث:

- المرجعية القانونية (قانون مدني لا شرعي أو عرفي).
- الجهة المالكة (الدولة لا هيئة دينية أو جماعة سلالية).
- آليات التفويت والكراء والتخصيص.

- . موقع ملك الدولة الخاص في ضوء الوظيفة العقارية للدولة

إن ملك الدولة الخاص يعد خزانا استراتيجيا للدولة، تستخدمه لأغراض:

- إنجاز المشاريع العمومية.
- تمويل الميزانية العامة عبر التفويت.
- دعم الاستثمار والمبادرات الخاصة.

وبالتالي، فهو يجسد الوظيفة الاقتصادية للعقار العمومي، في حين أن الملكيات الأخرى قد تجسد وظائف اجتماعية (الجماعات)، دينية (الأوقاف)، أو عرفية (الجموع)[144].

يتبين أن ملك الدولة الخاص يحتل موقعا مركزيا داخل التصنيف العقاري العمومي، ويمارس دورا فريدا يتقاطع مع منطق الملكية العامة والخاصة في آن واحد. ومن هنا تظهر الحاجة إلى تقنين منهجي موحد يعيد رسم حدود الصلاحيات ويوضح أنظمة التدبير والرقابة.

إن استقراء التنظيم القانوني للملكيات العمومية يبين أن تصنيفها لا يقتصر فقط على التمييز بين الملك العام والملك الخاص، بل يمتد ليشمل أيضا الفاعلين المؤسساتيين الذين تعود إليهم ملكية هذه الأموال. وفي هذا الصدد، يبرز تمييز أساسي بين الملك العمومي التابع للدولة المركزية، والملك العمومي التابع

143- فؤاد الهاشمي أستاذ باحث في القانون العام، الحكامة المحلية والتنمية الترابية بالمغرب: بين اللامركزية والتحديات الديمقراطية، دار النشر المغربية، الطبعة الأولى، الرباط، 2020، ص. 123-130.

- فكل هذه المعطيات ينتج عنها تمايزات حيوية:
  - من حيث الاختصاص الإداري والسياسي.
  - من حيث أهداف التدبير: تلبية الحاجيات المحلية بدل المصالح المركزية.
  - من حيث نظام الحماية القانونية (لا سيما بعد قوانين التنظيم الترابي لسنة 2015).

وهذا يعزز فكرة أن ملك الدولة الخاص، وإن كان عاما في أصله، إلا أنه أكثر مركزية وخاضع لمنطق "المرفق الإداري" بدل "المرفق المحلي".

144- عبد اللطيف الكعواني، أستاذ القانون العام، دور ملك الدولة الخاص في التنمية الاقتصادية بالمغرب، منشورات المركز المغربي للدراسات القانونية، الطبعة الأولى، الرباط، 2019، ص. 45-52.

للجماعات الترابية، كل منهما يحمل خصائص مميزة سواء من حيث الجهة المالكة، أو الأهداف المخصصة لها، أو طبيعة السلطة التي تدبره[145].

كل هذه الخصوصيات تبرر ضرورة تأصيل تمييز مفاهيمي ووظيفي واضح بين مكونات الملك العمومي، وتأطير هذا التمييز بمقتضيات قانونية ومؤسساتية منسجمة، تضمن فعالية التدبير، وتؤسس لتكامل فعلي بين الدولة والجماعات الترابية في استثمار هذا الملك في خدمة التنمية المستدامة.

العتبة الثانية: التمييز بين الملك العام والخاص للدولة "الأسس القانونية والمعايير الفاصلة".

يشكل التمييز بين الملكيات العقارية العامة والخاصة للدولة ركيزة جوهرية لفهم البنية القانونية والتنظيمية للعقار العمومي، حيث يندرج هذا التمييز ضمن منظور مزدوج:

- أولا: من حيث الأساس القانوني الذي يؤطر كل نوع من هذه الملكيات.
- ثانيا: من حيث المعايير الفاصلة التي تحدد طبيعة كل صنف من هذه الأملاك، وكيفية تدبيره، والجهة المكلفة به، والغرض من وجوده.

- الفرق بين ملك الدولة الخاص وملك الجماعات الترابية

يمثل ملك الدولة الخاص الجزء الذي لا يدخل في دائرة المنفعة العامة، ويخضع لقواعد القانون الخاص، كما يعتبر مالا قابلا للتداول والتصرف فيه، ويمكن للدولة تفويته أو كراؤه أو استغلاله وفقا لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية. ويخضع هذا الصنف، في الغالب، لمقتضيات الظهير الشريف الصادر بتاريخ 3 يناير 1916 بشأن المحافظة على الأملاك الخاصة للدولة، وكذا لمدونة الأملاك العقارية للدولة، بالإضافة إلى القانون المدني المغربي.

في المقابل، يعد ملك الجماعات الترابية (الجهات، العمالات والأقاليم، الجماعات) ملكية عمومية ذات طابع ترابي، تمارس بشأنه اختصاصات التدبير والاستغلال من طرف المجالس المنتخبة، استنادا إلى القوانين التنظيمية ذات الصلة (القانون التنظيمي للجماعات 113.14، وللجهات 111.14، وللعمالات 112.14). وهذا الملك يسخر بشكل مباشر لتأمين الحاجيات المحلية للساكنة، وتندرج فيه الأملاك ذات الطابع الجماعي: - الأسواق، - المرافق الرياضية، - الحدائق، - المحطات الطرقية، وغيرها.

145- فالملك العمومي للدولة يتمركز في إطار السياسات العمومية الكبرى المرتبطة بالمصلحة العامة الوطنية، ويخضع مباشرة لتدبير السلطة التنفيذية من خلال وزارة الاقتصاد والمالية والمديريات التابعة لها، مع ما يرافق ذلك من قواعد صارمة في الاستعمال والحماية والإدماج أو الإخراج من دائرة الملك العمومي. أما ملك الجماعات الترابية، فإنه يستمد مشروعيته من منطق اللامركزية الترابية، ويخضع لتدبير المؤسسات المنتخبة محليًا في إطار الميثاق الجماعي والقوانين التنظيمية للجماعات والجهات، وهو ما يجعله أداة أساسية لتحقيق التنمية المجالية والعدالة الترابية.

ومن الناحية الوظيفية، فإن الملك العمومي الترابي غالبا ما يكون أكثر ارتباطا بحاجيات القرب من المواطنين، كالساحات العمومية، الأسواق، الطرق الجماعية، والحدائق، مما يفرض نمطا تدبيريا أكثر مرونة وتفاعلا مع متطلبات الساكنة المحلية. ومع ذلك، فإن ضعف القدرات التدبيرية لبعض الجماعات، وتباين الخبرات بين الفاعلين المحليين، قد يؤدي إلى خلل في توظيف هذا الملك بما يحقق النجاعة والحكامة، في مقابل الصرامة الإدارية والبنية المؤسسية المتماسكة التي تميز إدارة الدولة للملك العمومي الوطني.

ويضاف إلى ذلك أن الاختلاف لا ينحصر فقط في الجهة المدبرة، بل يمتد إلى آليات الحماية القانونية، حيث يتمتع الملك العمومي للدولة بمستوى حماية أعلى من حيث الضوابط التنظيمية والاجتهادات القضائية، مقارنة مع الملك العمومي الترابي الذي يبقى في كثير من الأحيان أقل صرامة من حيث التقييد والحماية، مما يجعله عرضة أحيانًا للمضاربات العقارية أو الاستعمالات غير القانونية.

ويكمن الفرق الجوهري هنا في أن ملك الدولة الخاص يدار من قبل السلطة المركزية كما تطرقنا الى ذلك سابقا وبوسائل الدولة وأجهزتها الإدارية، بينما يدار ملك الجماعات الترابية من طرف مؤسسات منتخبة محليا وفق مقاربة لامركزية.

- التمايز بينه وبين أراضي الجموع، الأملاك الحبسية، والأملاك الخاصة للأفراد

التمايز بين ملك الدولة الخاص وأراضي الجموع، الأملاك الحبسية، والأملاك الخاصة للأفراد يعد من المحاور الأساسية لفهم طبيعة ووضعية الملكية العقارية في القانون المغربي، حيث يتميز كل نوع بوضع قانوني وخصائص متميزة تترتب عنها قواعد تنظيمية مختلفة[146].

بالإضافة إلى هذا التصنيف، يتعين التمييز بين ملك الدولة الخاص وأصناف أخرى من الأملاك العقارية ذات وضع قانوني خاص، أبرزها:

- أراضي الجموع[147]،
- الأملاك الحبسية[148]،
- الأملاك الخاصة للأفراد[149]،

- أثر هذا التداخل على وحدة الإطار القانوني للعقار وإشكالات التدبير المشترك

يؤدي هذا التعدد والتداخل في الأطر القانونية والجهات الوصية إلى إشكالات حقيقية في توحيد الرؤية التدبيرية للعقار العمومي، سواء على مستوى التخطيط الترابي، أو على مستوى توجيه الاستثمار واستعمال الأراضي. ويترتب عن ذلك غياب قاعدة بيانات موحدة وشاملة، وتكرار حالات النزاع بين مختلف المؤسسات العمومية، أو بين الدولة والجماعات، أو بين هذه الأطراف والأفراد.

كما ينعكس هذا التداخل سلبا على فعالية تدبير العقار العمومي، خاصة عندما تتضارب المصالح أو تغيب التناسق بين الجهات المالكة للعقار، مما يؤثر على المشاريع العمومية أو تعثر الاستغلال الأمثل للأراضي، وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في الإطار المؤسسي للتدبير العقاري، من خلال تبني آليات التنسيق والحكامة المشتركة، و إنشاء مرجعية قانونية موحدة تحد من التعارض، وتؤسس لنجاعة وشفافية أكبر في استغلال الأملاك العامة والخاصة بمختلف مستوياتها.

المطلب الثاني: التأصيل الفقهي والتاريخي لمفهوم ملك الدولة الخاص

تعد دراسة الجذور الفقهية والتاريخية لمفهوم "ملك الدولة الخاص" خطوة منهجية ضرورية لفهم الخلفيات التي أفرزت هذا التصور القانوني، وموقعه في تطور أنماط الملكية عبر العصور، من التنظيمات التقليدية الإسلامية إلى البنيات القانونية الحديثة. ذلك أن الملكية العامة والخاصة، كما تبلورت في الفكر

146- سعيد العلوي، أستاذ محاضر في القانون الخاص، الملكية العقارية بين النص القانوني والواقع الفعلي في المغرب، دار السلام للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 2017، ص. 110-118.

147- هي أراضٍ تعود ملكيتها للجماعات السلالية، وتخضع لوصاية وزارة الداخلية بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 27 أبريل 1919، تخضع هذه الأراضي لقواعد تدبير خاصة تختلف عن الملك الخاص للدولة من حيث الغرض وطرق الاستغلال وطبيعة الرقابة.

148- هي عقارات محبسة، لا تقبل التفويت أو التوريث، مخصصة لأغراض دينية أو خيرية، وتخضع لمراقبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وتتميز بطابعها الشرعي وارتباطها بالمقاصد الدينية، مما يخرجها من دائرة الأملاك العمومية أو الخاصة للدولة، مع أنها تندرج في بعض الأحيان ضمن الممتلكات ذات الاستعمال العمومي.

149- هي الممتلكات التي تخضع للقانون المدني، وتتمتع بحماية كاملة بموجب مدونة الحقوق العينية، وتُعتبر موضوعًا للتصرف الحر ما دامت لا تندرج ضمن القيود القانونية الخاصة بحماية المصلحة العامة (كالنزع أو التحديد الإداري).

الفقهي الإسلامي وفي التجربة السياسية للدولة ما قبل الحديثة، لم تكن مجرد تصنيفات قانونية، بل كانت تعبيرا عن تصورات اجتماعية ودينية وسياسية لطبيعة السلطة، وحدود التصرف في المال، وتوزيع المسؤوليات بين الحاكم والرعية[150].

وفي هذا السياق، قسمنا هذا المطلب إلى عتبتين مركزيتين، تسعيان إلى تقصي البنية الفقهية والتاريخية لهذا المفهوم:

العتبة الأولى: الموسومة بالامتداد الفقهي لمفهوم الملك العمومي والخاص في الفقه الإسلامي[151].

العتبة الثانية: نشأة ملك الدولة الخاص في ظل النظام السلطاني والانتقال إلى التنظيم القانوني الحديث[152].

ولأجل الإحاطة الشاملة بمراحل تشكل مفهوم ملك الدولة الخاص، يستدعي المقام التوقف في البداية عند العتبة الفقهية، التي أرست الأسس الأولى لتمييز أنماط الملكية، وذلك من خلال تحليل الامتداد الفقهي لمفهوم الملك العمومي والخاص في الفقه الإسلامي.

العتبة الأولى: البعد الفقهي لمفهوم الملك العمومي والخاص في الفقه الإسلامي

تعد مسألة تمييز أنماط الملكية في الفقه الإسلامي[153] من القضايا المؤسسة التي عكف الفقهاء على بيان معالمها وضبط أحكامها، إذ لم يكن المال في المنظور الإسلامي مجرد وسيلة للتملك الفردي، بل كان

150- محمد بن يحيى، أستاذ باحث في التاريخ الإسلامي والقانون، الملكية العامة والخاصة في الفكر الفقهي الإسلامي: جذورها وتطوراتها، دار المعرفة، الطبعة الأولى، الرباط، 2015، ص. 23-45.

151- حيث تقوم هذه العتبة بتحليل كيفيات تناول الفقه الإسلامي لمختلف أنماط الملكية، وخاصة تلك المرتبطة ببيت المال وأقسامه، وبتحديد طبيعة الأموال التي لا تدخل في ملكية الأفراد بل تظل مملوكة لجماعة المسلمين أو للدولة باعتبارها "ناظرا شرعيا" على هذه الأموال. يتم ذلك من خلال استعراض ثلاثة محاور مترابطة:

أولا :عرض مفهوم بيت المال كما تبلور في الفكر الفقهي، مع توضيح أقسامه (من غنائم، فيء، خراج، جزية، صدقات...)، وبيان أغراضه في تسيير شؤون الجماعة، وضوابط التصرف فيه من قبل الخليفة أو السلطان أو من ينوب عنه.

ثانيا :تمييز الفقهاء بين أنماط متعددة من الملكية الجماعية، مثل: (ملك الجماعة أو ما يعبر عنه بملك "الفيء" - ملك السلطان كسلطة تنفيذية على الأموال - الأموال المشتركة بين الناس مثل الطرق والأنهار، والتي لا تقبل التملك الخاص).

ثالثا :محاولة بناء أساس فقهي لمفهوم الملك الخاص للدولة كما تطور لاحقا، بالبحث في مدى انسجام هذا المفهوم مع الأصول الفقهية، ومدى مشروعيته في ضوء التصورات الإسلامية عن المال العام وحدود التملك السلطاني.

152- حيث تنتقل هذه العتبة إلى التحليل التاريخي للتحولات التي عرفها مفهوم ملك الدولة الخاص، من سياقه التقليدي الذي ميز الدولة السلطانية، إلى سياقه القانوني الحديث في ظل الدولة الوطنية. وذلك عبر ثلاث محطات أساسية:

- أولا :إبراز طبيعة الملك السلطاني التقليدي في المغرب، خاصة من حيث منطق التملك والتصرف الذي كان يُنظر فيه إلى السلطان باعتباره المالك الأعلى لأراضي المخزن، ما جعل التمييز بين الملك العمومي والخاص غير واضح، بل في أحيان كثيرة خاضعًا للتقدير السياسي أكثر من الضبط القانوني.
- ثانيا: تحليل ما شهده المغرب من تحول مؤسساتي في فترة الحماية، خصوصًا مع صدور ظهير 1915 بشأن التحديد الإداري، وظهير 1914 المنظم للأملاك المخزنية، حيث بدأ التأسيس الأولي لفكرة تصنيف الممتلكات المخزنية إلى ما هو عمومي وما هو خاص، مع رصد الأبعاد السياسية والإدارية لهذا التقنين.
- ثالثا: استعراض التطور الذي حصل مع بروز الدولة المغربية المستقلة، التي سعت إلى ترسيخ مفهوم الملك الخاص للدولة ضمن المنظومة القانونية الحديثة، انسجاما مع النموذج القانوني للدولة المعاصرة، والذي يميز بدقة بين ممتلكات الدولة ذات الطابع العام وتلك التي تخضع للتدبير الاقتصادي والاستثماري.

153- كتاب فتح القدير للشوكاني - الجزء الخامس -المكتبة الشاملة. ... -"فتح القدير" الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ص 74.

- كتاب الفروق للقرافي =أنوار البروق في أنواء الفروق (الجزء: 3 ص 308).

يرتبط بمقاصد أوسع تراعي مصلحة الجماعة، وتحفظ وظيفة المال في العمران والتداول المشروع[154]، ومن هذا المنطلق، يمكِن الوقوف عند ثلاث محطات فقهية مركزية لفهم الامتداد الفقهي لمفهوم الملك العمومي والخاص في الفكر الإسلامي[155]، بما يمهد لتأصيل مفهوم ملك الدولة الخاص ضمن رؤية متكاملة.

أولا: بيت المال في الفقه الإسلامي – أقسامه، أغراضه، ومستويات التصرف فيه

شكل بيت المال أحد أعمدة التنظيم المالي في الدولة الإسلامية، منذ عهد الخلفاء الراشدين، وامتد مفهومه ليعكس رؤية فقهية وإدارية متكاملة لإدارة الموارد العامة. فبيت المال ليس مجرد خزانة مركزية تحفظ الأموال، بل هو مؤسسة تنظم موارد الدولة ومصارفها في ضوء أحكام الشريعة[156].

أما من حيث أغراض بيت المال، فقد أجمع الفقهاء على أن المقصود من جمع المال العام هو تحقيق مصلحة الأمة، عبر تمويل المرافق العامة، ورعاية الفئات المستضعفة، والإنفاق على الجيش، والتعليم، والقضاء، وسد حاجات الناس في النوائب.

أما مستويات التصرف في بيت المال، فقد تم تنظيمها وفقا لسلطة الإمام أو الخليفة باعتباره ناظرا على المال العام. لكن هذه السلطة ليست مطلقة، بل مشروطة بقيود شرعية، منها: رعاية المصلحة، اجتناب الاستبداد، ومراعاة قاعدة "لا ضرر ولا ضرار". ولهذا، اعتبر كثير من الفقهاء أن الإمام لا يتصرف في بيت المال إلا على وجه النيابة عن الأمة.

ثانيا: تمييز الفقهاء بين "ملك الجماعة" و"ملك السلطان" و"الأموال المشتركة"

عمل الفقه الإسلامي على تمييز أنماط متعددة من الملكية التي لا تندرج ضمن الملك الفردي الخالص، بل تتعلق بمستويات مختلفة من الاشتراك الجماعي أو السلطاني، ويمكن تلخيصها في ثلاثة مفاهيم رئيسية:

- ملك الجماعة[157] .
- ملك السلطان[158] .
- الأموال المشتركة[159].

154- - كتاب رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبصار ، الجزء الثالث، ص 425، المؤلف: محمد أمين، الشهير بابن عابدين، الناشر: عالم الكتب ;الصفحات: 8554. مطبعة الحلبي – مصر، 1386هـ - 1966م، الدار العالمية للنشر والتوزيع دار الفكر · دار المعرفة (لبنان) · دار عالم الكتب.

155- - القوانين الفقهية، ص 339 ، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، تاريخ النشر: 2006/01/01 ; الناشر: دار الحديث ; ترجمة: عبد الله المنشاوي، الطبعة الأولى.

156- ولقد قسم الفقهاء موارد بيت المال إلى أقسام متعددة بحسب مصدرها، منها:

- الغنائم والفيء: الأموال التي تكتسب عن طريق الجهاد أو التي تخلى عنها العدو دون قتال.
- الخراج والجزية والعشور: وهي موارد ضريبية تفرض على الأراضي أو غير المسلمين أو على التجار الأجانب.
- الصدقات والزكاة: وهي مورد مستقل له مصرفه المحدد، ولا يُدمج في بيت المال العام غالبًا.
- الأموال الضائعة أو التي لا وارث لها: وتعرف أحيانا بـ"مال الضمار."

157- ويقصد به الأموال التي تعود ملكيتها للأمة الإسلامية جمعاء، ولا يجوز تخصيصها لأشخاص معينين، مثل المساجد، الطرق العامة، الآبار، المراعي... وقد أطلق عليها بعض الفقهاء اسم "الأموال الموقوفة على عموم المسلمين."

158- ويفهم في ضوء فكرة السلطة التنفيذية، حيث يكون للسلطان أو الإمام حق النظر والتصرف في بعض الأموال باسم الأمة، لا على وجه التملك الشخصي، بل بمقتضى الصلاحيات الممنوحة له، وهذا يشمل الأراضي التي تسمى "أراضي الصوافي" أو "أملاك الدولة."

159- وهي الأموال التي لا يمكن تمليكها لأفراد، وتبقى بطبيعتها خارج المعاوضات المالية، مثل الأنهر الكبيرة، والهواء، والضوء، وقد اعتبرها الفقهاء من "المنافع العامة" التي يجب حمايتها من الاستئثار.

وهذا التصنيف يوضح أن الفقه الإسلامي كان واعيا بوجود أنماط وسطى بين الملكية العامة المطلقة والملكية الفردية الخاصة، وهو ما يقترب من مفاهيم الملك العمومي والملك الخاص للدولة في القانون الحديث، حتى وإن اختلف السياق الاصطلاحي والتنظيمي.

ثالثا: مدى إمكانية تأسيس مفهوم الملك الخاص للدولة على الأسس الفقهية

تظهر القراءة الفقهية السابقة أن الشريعة الإسلامية لم تطرح مفهوما حرفيا لـ"الملك الخاص للدولة" بالمعنى القانوني الحديث، لكنها أرست أسسا مرنة تسمح بتأصيل هذا المفهوم ضمن منطق المصالح المرسلة، وتنزيله على ما يعرف بـ"ملك الإمام" أو "أموال الدولة الخاصة"، والتي تتصرف فيها السلطة الشرعية لمقاصد غيروقفية أو دينية، مثل: الاستثمار، الكراء، أو التصرف بالعوض.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن اعتبار "ملك الدولة الخاص" في الفقه المعاصر امتدادا تطبيقيا لمفهوم ملك السلطان المقيد بالمصلحة العامة، شريطة أن:

- لا يتعارض التصرف في هذا الملك مع مقاصد الشريعة؛
- يوظف في خدمة الصالح العام لا في تحقيق أغراض شخصية للسلطة؛
- يخضع لآليات المراقبة والمحاسبة باعتبار الدولة ناظرة لا مالكة بالمعنى الشخصي.

وبهذا، يمكن القول إن الفقه الإسلامي يتضمن من المرونة والعمق ما يسمح ببناء تصور فقهي حديث لملك الدولة الخاص، يراعي تطور البنيات السياسية والقانونية، دون الانفصال عن الأصول الشرعية.

وإذا كان الفقه الإسلامي قد أسس لرؤية متميزة في تصنيف أنماط الملكية، وميز بوضوح بين ما هو مملوك لجماعة المسلمين، وما هو خاضع لتصرف السلطة الشرعية وفق ضوابط ومقاصد محددة، فإن هذا الأساس الفقهي لم يبق معزولا عن مسارات التطور التاريخي التي عرفها مفهوم الملكية في القانون المغربي، لاسيما في ظل التحولات السياسية والإدارية التي مرت بها الدولة، من النظام السلطاني التقليدي إلى الدولة الحديثة ذات التنظيم القانوني المكتوب[160].

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تتبع نشأة "ملك الدولة الخاص" كمفهوم وممارسة، في ضوء تطوره داخل النسق السلطاني أولا، ثم انتقاله التدريجي نحو التقنين العصري، خاصة في ظل الحماية، وصولا إلى ترسيخه ضمن البنية القانونية للدولة (للمملكة المغربية). وهو ما شكل محور العتبة الثانية.

العتبة الثانية: نشأة ملك الدولة الخاص في ظل النظام السلطاني والانتقال إلى مرحلة التنظيم القانوني الحديث.

إن محاولة استيعاب المفهوم المعاصر "لملك الدولة الخاص" لا يمكن أن تتم بمعزل عن تتبع تطوره التاريخي وسياقاته السياسية والفقهية، التي أسهمت في تشكله وتطوره، سواء على مستوى البنية المفهومية أو على صعيد الممارسة الفعلية لتدبير الملكية من طرف السلطة.

فبينما أرست المنظومة الفقهية الإسلامية تصورات مبدئية لتنظيم المال العام وأوجه التصرف فيه، وفق تقسيمات دقيقة بين ما هو مخصص لجماعة المسلمين وما هو تحت ولاية الإمام أو ولي الأمر، فإن المنظومة المغربية أفرزت خلال فترات طويلة من تاريخها أنماطا معقدة ومركبة من التملك والتصرف، كان

160- محمد البقالي، أستاذ باحث في الفقه وأصوله، الأسس الفقهية للملكية العامة والخاصة في التشريع الإسلامي والأنظمة القانونية المعاصرة، دار الفكر المعاصر، الطبعة الثانية، القاهرة، 2018، ص. 78-95.

يحكمها منطق القوة السيادية للسلطان، ومحدودية التمييز بين ما هو مملوك للدولة كجهاز عمومي، وما هو خاضع لتصرف الحاكم بصفته الشخصية[161].

وقد نتج عن هذا الوضع ازدواجية مفاهيمية بين ما يمكن تسميته بـ"الملك السلطاني"، الذي كان يتم التعامل معه كامتداد لسلطة الحاكم، و"الملك العام"، الذي لم يكن بعد قد أخذ طابعه القانوني الحديث. كما ساهم غياب تقنين موحد وعدم وضوح التصنيفات في استمرار هذه الازدواجية لقرون، مما جعل من الضروري، لاحقا، إخضاع هذه الأملاك لنظام قانوني أكثر دقة ومصداقية، خاصة مع دخول المغرب تحت نظام الحماية، وبداية بروز الدولة الحديثة كمؤسسة قانونية قائمة الذات.

وعليه، فإن تطور مفهوم "ملك الدولة الخاص" لم يكن تطورا مفاجئا أو منفصلا عن السياق السياسي والمؤسساتي[162]، بل كان نتيجة لمسار طويل من التحول، انتقل من السلطة السلطانية الفردية، إلى ضبط قانوني وإداري حديث، يميز بين مختلف أشكال الملكية العامة والخاصة.

ويمكن تتبع هذا التحول عبر ثلاث محطات كبرى شكلت لحظات مفصلية في تطور المفهوم وتبلوره: مرحلة الملك السلطاني التقليدي، مرحلة التحول في عهد الحماية، وأخيرا مرحلة الترسيم القانوني في ظل الدولة الوطنية الحديثة.

أولا: الملك السلطاني التقليدي – منطق التملك والتصرف قبل الحماية

يشكل العصر السلطاني مرحلة تأسيسية في تشكل أنماط الملكية التي ستنسب لاحقا للدولة[163]، حيث لم تكن الدولة كمفهوم قانوني حديث قد تبلورت بعد، بل كانت السلطنة تتجسد في شخص السلطان الذي يمارس السلطة الدينية والدنيوية معا. وفي هذا السياق، تداخلت مفاهيم الملكية العامة والخاصة تداخلا عميقا، إذ لم يكن هناك فاصل مؤسساتي أو قانوني واضح بين ما يملكه السلطان بصفته الشخصية، وما يملكه باسم الأمة أو كولي أمرها.

وقد أدى هذا التداخل إلى بروز شكل من التملك يمكن تسميته بـ"الملك السلطاني"، حيث كانت الأملاك تنسب إلى السلطان وتدار بمنطق سياسي أكثر من كونه قانونيً. هذا النمط من التملك يعكس بنية الدولة

161- المهدي البرجالي، دلالات تاريخية وفكرية في مضمون العمل الإنمائي بالمغرب الحسني، مقال منشور ب: دعوة الحق، مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية وبشؤون الثقافة والفكر أسست سنة 1957، العدد 263 رجب 1407- مارس 1987

162 - Pescatore P. : Introduction a la science du droit, 1960, p 13.

- De Laubadére A. : traité de droit administratif, Paris 1980, 8éme Ed, T1, P 11.

163- تسمية "الأملاك السلطانية " مستمدة أساسا من القوانين والمراسيم التي صدرت في فترات الحكم السلطاني أو الملكي في بعض الدول العربية، لا سيما في بلدنا المغرب وتونس ومناطق أخرى كانت تخضع للحكم العثماني أو العلوي.

في المملكة المغربية: تعرف الأملاك السلطانية بأنها الأراضي والممتلكات التي تعود إلى السلطان بصفته رئيس الدولة، وقد تم تأطيرها قانونيا بمرور الزمن. السند القانوني الأهم يعود إلى:

- الظهير الشريف المؤرخ بـ 3 يناير 1916: أصدره السلطان مولاي يوسف تحت الحماية الفرنسية. حيث تم التنصيص على تنظيم الأملاك المخزنية (ومنها السلطانية) وكيفية استغلالها وتصنيفها، كما حدد أنواع الأملاك، أملاك الدولة الخاصة (السلطانية)، وأملاك الدولة العامة، والأحباس.
- ظهير 21 أبريل 1919: حيث تم إنشأ إدارة خاصة مكلفة بتدبير الأملاك السلطانية وتحديدها وتوثيقها.
- قوانين ما بعد الاستقلال: لقد استمر العمل على تصنيف هذه الأملاك ضمن أملاك الدولة الخاصة، والتي تؤول إلى الدولة وتدار من طرف وزارة المالية أو مديرية الأملاك المخزنية.

أما من حيث التعريف القانوني:

تعد الأملاك السلطانية، أملاك تعود للسلطان باعتباره رئيس الدولة وليس بصفته الشخصية، وبالتالي تنتقل ملكيتها للدولة بعد تطور النظام السياسي.

التقليدية التي لم تكن تعتمد على الفصل بين الذوات والمؤسسات، بل كانت الملكية إحدى وسائل ممارسة السلطة السيادية، توزع وتسترجع تبعا لتقديرات الحاكم ومتطلبات الحكم[164].

وهكذا، فقد تشكل "ملك السلطان" كتعبير عن السلطة أكثر من كونه تصنيفا قانونيا دقيقا للملكية، وهو ما ساهم في طمس الحدود بين الملك الخاص والعام، وأدى لاحقًا إلى إشكالات قانونية استدعت إعادة التنظيم في ظل الدولة الحديثة.

ثانيا: التحول في عهد الحماية – ظهير 1915، ظهير 1914، وتنظيم الأملاك المخزنية

مع فرض نظام الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912، دخلت بنية الدولة المخزنية في طور إعادة الهيكلة، سواء من حيث مؤسساتها أو أنظمتها القانونية. وقد انكبت سلطات الحماية على تنظيم المجال العقاري باعتباره أحد مفاتيح التحكم في الموارد، ومن هنا جاءت الحاجة إلى فصل واضح بين الملكيات العقارية، وتحديد طابعها القانوني، ووضع أسس لتسجيلها وضبطها.

وفي هذا السياق، جاءت مجموعة من الظهائر – وعلى رأسها ظهير 3 يناير 1914 المتعلق بالتحفيظ العقاري، وظهير 16 أبريل 1915 المنظم للأملاك المخزنية – لتحدث تحولا عميقا في بنية الملكية، من خلال تقنين التمييز بين الملك العمومي للدولة وملكها الخاص، ولقد فرضت هذه النصوص منطقا قانونيا جديدا يقوم على مبدأ قابلية الملك الخاص للدولة للتصرف، في مقابل حماية صارمة للملك العمومي، غير القابل للتفويت أو الحجز[165].

وهكذا بدأ يتبلور في عهد الحماية مفهوم "ملك الدولة الخاص" كمفهوم قانوني مستقل عن الملك السلطاني، له وظائف وأهداف محددة، ومرتبط بالتحكم الإداري الحديث في العقار[166].

ولقد كان لهذا التحول أثر بالغ في التمييز التدريجي بين الملك العمومي والملك الخاص للدولة، وذلك عبر مجموعة من النصوص القانونية، أهمها:

- ظهير 3 يناير 1914: هذا الظهير يتعلق بالتشريع العقاري العام، حيث مهد لتنظيم الملكيات العقارية الغير المحفظة، وأسس لما سيعرف لاحقا بنظام التحفيظ العقاري. وقد شكل مرجعا أوليا لفهم طبيعة الأملاك غير المسجلة، خاصة تلك المملوكة للمخزن، وساهم في التمييز بين الأملاك الخاضعة للتقنين وتلك التي ظلت في إطار التملك العرفي أو السلطاني.

164- وقد تميز هذا النمط من التملك بعدة خصائص:
- غياب التمييز القانوني الواضح بين المال العام والمال الخاص للسلطان، إذ غالبا ما كانت الأملاك تسجل باسم "المولى السلطان" دون توضيح لطبيعة المال (هل هو ملك للدولة أم ملك للسلطان بصفته الشخصية؟).
- خضوع التملك لمنطق القوة السياسية والسلطة الشرعية، حيث كان السلطان يتصرف في الأراضي والممتلكات المخزنية بمنطق "الرعاية" تارة، و"التمليك" تارة أخرى، تبعا للظرفية السياسية والاجتماعية.
- هيمنة الأعراف المخزنية على عملية تدبير الأملاك، إذ كانت "الأحباس السلطانية"، و"الأملاك المخزنية"، و"الأراضي الصوافي"، تدار بدون تقنين موحد، بل وفق ممارسات عرفية وإدارية متغيرة.

165- سعيد شباش، التحفيظ العقاري بالمغرب بين ثنائية الواقع والقانون، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد خاص، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010، ص. 34-37.
- عبد الرزاق زكي، الوجيز في القانون العقاري المغربي، الطبعة الثانية، دار الأمان، الرباط، 2012، ص. 94-96.

166- عبد الرحيم بوعيدة، الملكية العقارية بالمغرب بين التعدد والتوحيد، الطبعة الأولى، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 42، الرباط، 2003، ص. 56-58.
- Gaston Morand, Le régime foncier au Maroc, Éditions La Porte, Paris, 1921, pp. 110-112.

● ظهير 16 أبريل 1915: يمثل هذا الظهير منعطفا أساسيا في بناء تصور حديث لملك الدولة، حيث تضمن تنظيما محكما للأملاك المخزنية، عبر تصنيفها إلى:

- ملك عام (أملاك عمومية): مخصصة للمنفعة العامة، مثل الطرق، الأنهار، الغابات، المنشآت العمومية، ولا تقبل التفويت أو الحجز.
- ملك خاص للدولة: وهي الأملاك التي لا تدخل ضمن النطاق العمومي، وتعتبر قابلة للتصرف، البيع، التأجير، أو التخصيص، سواء لأغراض اقتصادية أو إدارية.

هذا التقسيم لم يكن مجرد تقنية إدارية، بل عكس تحولا في فهم الدولة لوظيفتها تجاه الملكية، حيث لم تعد مجرد وريثة للسلطان، بل كيان قانوني حديث يملك ويدبر وفق قواعد محددة.

● تنظيم الأملاك المخزنية[167]: إلى جانب الظهائر، ظهرت ممارسات إدارية جديدة لتنظيم الأملاك المخزنية، مثل إحداث مصالح متخصصة في التحديد العقاري، وإدخال خرائط التحديد، وفتح سجلات للملكيات العامة والخاصة، مما ساهم في إرساء أولى اللبنات الفعلية لمفهوم "ملك الدولة الخاص" بالمعنى الإداري والقانوني.

ثالثا: التحديث القانوني (ترسيخ المفهوم ضمن المنظومة القانونية الحديثة)

منذ استعادة المغرب لسيادته الوطنية على جل أراضيه سنة 1956، دخلت المملكة في مرحلة بناء مؤسساتها القانونية والإدارية، وكان من بين أولوياتها إعادة ضبط العلاقة مع الملكية العقارية العامة والخاصة، بما يتماشى مع التحولات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، اتجه المشرع المغربي نحو ترسيخ مفهوم "ملك الدولة الخاص" ضمن منظومة قانونية متكاملة، تتجاوز الإرث السلطاني وتنقحه، وتستثمر مكتسبات التنظيم الذي بدأ في عهد الحماية، لكن ضمن فلسفة وطنية تراعي السيادة والوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للعقار العمومي. فتم تطوير الترسانة القانونية المنظمة للملك الخاص للدولة، عبر قوانين ومراسيم تنظيمية شملت جوانب التحديد، والتسجيل، والتدبير، والتخصيص، والنزع، وغيرها. كما تم إدماج هذا الملك في السياسات العمومية المرتبطة بالتنمية المجالية والاستثمار[168]. وبذلك، أصبح "ملك الدولة الخاص" يعبر عن رصيد عقاري مهم، تمارس عليه الدولة حقوقها وفق منطق حديث يجمع بين النجاعة الاقتصادية والحكامة القانونية، ويخضع لضوابط الرقابة

167- مهام الإدارة المركزية

- تخطيط وتتبع إنجاز برامج الإقتناءات العقارية تقييم وتتبع استعمال الملك المخصص مراقبة العمليات العقارية التي تمت من طرف الدولة أو المؤسسات الأجنبية
- مصلحة ضبط الأملاك
- مصلحة التدبير الإلكتروني للوثائق والأرشفة تدبير نظام الإربدة...
- مصلحة نظام المعلومات الجغرافي...
- مصلحة الطبوغرافيا

168- تنظر كلمة د. ا محمد الأمراني زنطار في افتتاح أشغال الندوة الوطنية التي نظمها مركز الدراسات القانونية المدنية والعقارية حول موضوع: "الأنظمة العقارية بالمغرب"، منشورات مركز الدراسات القانونية المدنية والعقارية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، الطبعة الأولى 2003. المطبعة والوراقة الوطنية بمراكش، ص. 10.حول الأثار السلبي لهذا التعدد في النظام العقاري بالمغرب

- ذ ة. لطيفة بحوص: إشكالية الاستثمار العقاري بين متطلبات القانون ورهانات التنمية، الطبعة الأولى 2007، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "مؤلفات وأعمال جامعية "، 72، ص. 210 وما بعدها.

والتخطيط المؤسساتي، وكان من أولوياتها ترسيخ مفهوم قانوني منظم للملكية العامة والخاصة للدولة. وقد تم ذلك من خلال:

- إعادة تنظيم الأملاك المخزنية تحت إشراف مديريات مركزية وجهوية[169]، وتحديث طرق الجرد والإدارة.
- تكريس مبدأ التمييز بين الملك العمومي والملك الخاص في عدة نصوص قانونية، أبرزها:
  - قانون 07.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة، الذي اقتضى التحديد الدقيق لطبيعة الأملاك المعنية.
  - الظهير الشريف بشأن القانون المنظم للملك العمومي، حيث تم التنصيص على قواعد حماية وتقييد التصرف.
  - مدونة التحفيظ العقاري (قانون 14.07) التي أدرجت أملاك الدولة ضمن الرسوم العقارية باسم الدولة المغربية.
- إدماج البعد الاقتصادي في تدبير الملك الخاص للدولة، إذ أصبح يُنظر إلى هذا الملك باعتباره رصيدًا يمكن تعبئته في إطار السياسات العمومية: عبر الكراء، البيع، الشراكات الاستثمارية، أو التخصيص للمؤسسات العمومية.

وهكذا، أصبح "ملك الدولة الخاص" جزءا من البنية العقارية الحديثة، يخضع لمبادئ الحكامة، ويدار وفق منطق مزدوج: قانوني و اقتصادي، بما يسمح بتحقيق النجاعة دون التفريط في الصالح العام.

وعليه لقد مكن هذا المسار التاريخي والمؤسساتي من التأسيس الفعلي لمفهوم "ملك الدولة الخاص"، باعتباره مفهوما هجينا بين المرجعية السلطانية القديمة، والمرجعية القانونية الحديثة، مما يفتح الباب أمام إعادة التفكير في تدبيره على ضوء مبادئ الحكامة والشفافية في المرحلة المقبلة.

وبذلك، يكون هذا المقال قد أتاح لنا إمكانية تتبع الأبعاد المفاهيمية والتاريخية التي شكلت الخلفية التأسيسية لمفهوم ملك الدولة الخاص، سواء من خلال استقراء الأصول الفقهية التي أرست تصورات أولية للمال العام وطرائق تدبيره، أو عبر تحليل المسار التاريخي الذي انتقل فيه المفهوم من منطق التملك السلطاني التقليدي إلى التأصيل القانوني الحديث داخل الدولة المغربية.

ولقد مكن هذا التمحيص من إبراز الطبيعة المركبة لهذا الملك، وتشابك مستوياته بين ما هو فقهي وتاريخي، وما هو قانوني ومؤسساتي، بما يعكس تعدد التأويلات التي واكبت تشكله وتطوره.

خاتمة:

169- المقصود هنا بالأملاك المخزنية هو معناها الضيق أي الأملاك التي تسيرها وزارة المالية ممثلة في مديرية أملاك الدولة، وذلك طبقا للمرسوم رقم 995-07-2 الصادر بتاريخ 23 أكتوبر 2008.

- يلاحظ أن هذا المرسوم استعمل تسمية "مديرية أملاك الدولة " بدلا من "مديرية الأملاك المخزنية" وهي التسمية السائدة، علما أن نفس التسمية " مديرية أملاك الدولة " استعملها المرسوم رقم 2.78.539 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1978 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 3450 بتاريخ 13 دجنبر 1978.

ونحن في بحثنا هذا سوف نستعمل إحدى العبارتين "الأملاك المخزنية" بدلا "الملك الخاص للدولة" أو العكس، لأن العبارة الأولى هي في نظري الأكثر تركيزا وتدليلا على النظام العقاري الذي نود الحديث عنه بتفصيل، في حين أن عبارة "أملاك الدولة " عامة وفضفاضة تعني الاحتمالين، أملاك الدولة العامة وأملاك الدولة الخاصة، وكل نوع من هذه الأملاك يتميز بنظام قانوني خاص به وكذا بإدارة خاصة تشرف على تسييره.

يبرز تحليل التأصيل النظري والفقهي لمفهوم ملك الدولة الخاص أهمية هذا النوع من الملكية كركيزة مركزية ضمن المنظومة العقارية للدولة، نظرا لما يتمتع به من خصوصية قانونية تميزه عن الملكيات العامة أو الجماعية. وقد كشف البحث أن الغموض الذي يكتنف هذا المفهوم ناتج عن تقاطعه مع أشكال أخرى من الملكيات العقارية، مما يستدعي ضبطا دقيقا لمحدداته القانونية والإدارية.

كما أظهرت الدراسة أن لهذا المفهوم جذورا عميقة في التراث الفقهي الإسلامي، حيث شكل أحد أوجه التنظيم العقاري في الدولة التقليدية، قبل أن تعيد التشريعات الاستعمارية ومن بعدها المملكة المغربية صياغته ضمن منطلقات ومرجعيات قانونية جديدة تقوم على الوظيفة الاقتصادية والتقنين والتوحيد بين مختلف النصوص المكونة للترسانة القانونية العقارية.

وفي ضوء هذا السياق، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إعادة بناء الإطار المفاهيمي لملك الدولة الخاص على أسس دقيقة تجمع بين المرجعيات الفقهية والتطورات القانونية الحديثة.
- تعزيز التمييز التشريعي بين الملكيات العقارية، من خلال تصنيف واضح يحدد خصائص كل نوع ومجالات تدخله.
- الاستثمار في البحث التاريخي والفقهي لفهم تطور المفهوم وتحليل امتداداته في الو اقع القانوني الحالي، بما يسمح بتجاوز التداخلات القائمة وتقديم نموذج تدبيري ناجع.

إن فهم ملك الدولة الخاص لا يمكن أن يقتصر على النصوص القانونية فقط، بل يتطلب مقاربة شمولية تنظر في تطوره التاريخي، وتحولاته المفاهيمية، وتحديات تدبيره في سياق الدولة الحديثة ومقتضيات التنمية المستدامة ضمن رؤية استراتيجية، تزاوج بين النجاعة القانونية والفعالية الاقتصادية، في إطار حكامة عقارية رشيدة، تواكب رهانات الاستثمار والتعمير والعدالة المجالية.

الوافي التامك
باحث في العلوم القانونية و السياسية - كلية
مولاي إسماعيل مكناس

الابعاد التاريخية والتطورات المؤسساتية المؤطرة لملك الدولة الخاص

The historical dimensions and institutional developments that frame the state's private property

مقدمة:

يعد موضوع ملك الدولة الخاص من الإشكاليات القانونية البالغة التعقيد والتشعب، التي تتقاطع فيها الأبعاد التاريخية[170] والمؤسساتية والقانونية، كما تنعكس من خلالها تحولات عميقة في تصور الدولة لوظيفة الوعاء العقاري وأدواره، سواء في سياق ممارسة السلطة أو في أفق تحقيق استمرارية التنمية عبر الزمن. ويزداد هذا التعقيد حين نحاول تحليل هذا الموضوع بمنطق معاصر مؤسس على مبادئ الحكامة القانونية، دون الانقطاع عن جذوره التي تمتد إلى صلب التجربة التاريخية المغربية في تدبير العقار، خاصة في المرحلة ما قبل الاستعمار[171].

فملك الدولة الخاص، باعتباره جزءا من الملكية العقارية العامة التي تملكها الدولة، يختلف عن الملك العام من حيث طبيعته، ووظائفه، وقواعد تسييره، كما يتميز عن الملكية الخاصة للأفراد من حيث مرجعيته القانونية ومراميه المؤسساتية. غير أن استجلاء معالمه الراهنة لا يمكن أن يتم بمعزل عن تحليل الأسس التقليدية التي تأسس عليها، والتي كانت في مجملها مرتبطة بمنطق السلطة المخزنية التقليدية، القائمة على شخصية السلطان باعتباره مركز وحيد للقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

170- علينا أن نقول إن المصادر تبقى نادرة ويبقى استثمارها محدودا على الرغم من تنوعها. كما أن المخطوطات التي نجت من تقلبات الزمن توجد متناثرة بين مواد أرشيفية في المغرب واسبانيا وتركيا وبريطانيا وغيرها. توجد هذه المخطوطات الصادر أغلبها عن ديوان الإنشاء الزيداني في وضع سيء على العموم. وعليه لقد تمت المحافظة عليها خاصة تلك الموجودة في المغرب لقيمتها التاريخية إذ كانت تستعمل كمادة تعليمية في حلقات تلقين العربية وفن الترسل. لذلك لمزاياها اللغوية لا قام النساخ بشطب المعطيات المرجعية كأسماء الشخصيات والأماكن والتواريخ والمفردات التقنية وغيرها لمد الطلاب بنصوص نموذجية يسهل حفظها واستعمالها. وهو ما يجعل الكثير من هذه الوثائق غير قابلة للاستخدام في بحث تاريخي اللهم عن الأدب واللغة. كما أن أغلب الوثائق التي وصلتنا متصلة بالمجالات السياسية والعسكرية والدبلوماسية لأن مستواه اللغوي جيد جدا في غالب الأحيان. أما الوثائق التي كانت تعتبر أقل جمالية من قبيل سجلات الضرائب والإحصاءات وممتلكات الوقف وغيرها فقد ضاع أكثرها للأسف. هذا ومن نافلة القول الإشارة إلى أن المغرب رغم الاحتكاك بالقوى الأوروبية لم يحدث إدارة لحفظ الوثائق الرسمية حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر

171- لم تلغ معاهدة فاس مفعول إجراءات معاهدة مدريد الدولية الموقعة سنة 1880، وبشكل خاص مبدأ "البيعة الدائمة لرعايا السلطان" والذي تم استعادته سنة 1958 عبر قانون الجنسية الوطنية. كما أنها لم تبطل تلك المتعلقة بالميثاق العام للجزيرة الخضراء الموقع سنة 1906، وبالأخص الشروط المتعلقة بتمتع "القوى الأجنبية بالمساواة الإقتصادية" داخل المغرب في إطار ما كان يسمى بنظام "الباب المفتوح"، وهي شروط ظلت سارية المفعول إلى غاية 1956.

ففي المراحل السابقة للحماية، لم يكن هناك تمييز دقيق بين ممتلكات الدولة كجهاز قانوني-مؤسساتي، وبين ممتلكات السلطان باعتباره القائم على الشأن العام[172]، والمالك الفعلي للأرض بما فيها من المقدرات، إذ تشكل ما يعرف بـ"الملك المخزني" كصورة شمولية للسلطة العقارية المخزنية، والتي كانت تمارس وفق قواعد عرفية غير مقننة، تكرس السيادة الفعلية للسلطان على الأراضي وما تحتويه من موارد طبيعية و اقتصادية، باعتباره المالك الأصلي لها، وتخضعها لمنطق سياسي بامتياز، توظف فيه العقارات كأداة لضمان الولاء، والتحكم في البنية القبلية والمجالية، أكثر من كونها وسيلة لتدبير مرفقي أو اقتصادي[173].

وقد شكل التحول السياسي العميق الذي عقب استقلال المملكة، منعطفا حاسما في تاريخ الأساس القانوني في المنظومة العقارية، حيث دخلت الدولة مرحلة جديدة، تمثلت في تشييد مؤسسات قائمة على القانون، والقطع التدريجي مع إرث السلطنة التقليدية في تدبير الشأن العام[174]. وقد اقتضى هذا التحول إعادة النظر في وضعية الأملاك العقارية التابعة للدولة، وفي مقدمتها ملك الدولة الخاص، من خلال إعادة تعريف طبيعته القانونية، وضبط سبل تكوينه وتدبيره ضمن إطار قانوني صريح ومقنن، يعكس من جهة منطق السيادة القائمة على الشرعية القانونية والمؤسساتية، ومن جهة أخرى يواكب رهانات التنمية الشاملة التي انخرط فيها المغرب.

وعلى هذا الأساس، بادرت الدولة إلى إصدار مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تروم تقنين وضعية هذا الصنف من الأملاك، حيث تم وضع تعريف دقيق له، يميزه عن باقي أصناف الملكية، وخاصة الملك العام الذي يخضع لنظام قانوني أكثر صرامة لارتباطه المباشر بالمرفق العام، كما تم تحديد كيفيات تكوينه، سواء عن طريق نزع الملكية، أو عبر وسائل أخرى كالإحالة أو التفويت، فضلا عن تقنين طرق تدبيره وتفويته، بما يضمن الاستغلال الحكيم لهذا المرفق، ويحافظ على المصلحة العامة كمرجعية أساسية.

---

172 - Mohamed Kably, « À propos du Makhzen des origines : cheminement fondateur et contour cérémonial », Maghreb Review, vol. 30, nº 1, 2005, p. 2-23.

173 - Daniel Rivet, Le Maroc de Lyautey à Mohammed V : Le double visage du Protectorat (Paris : Denoël, 1999), pp. 25-40;

- Jacques Berque, Structures sociales du Haut-Atlas (Paris : Presses Universitaires de France, 1955), pp. 130–145;
- Paul Pascon, Le passé de la société marocaine, 1re éd. (Paris : La Découverte, 1980), pp. 78-90.
- محمد الأمين البزاز، الأرض والسلطة بالمغرب: دراسة في علاقة البنيات العقارية بالسلطة المخزنية(1845-1912) ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط، سلسلة أطروحات، الطبعة الأولى، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2002، ص. 45-60.
- ظهير 1915 المتعلق بالأملاك المخزنية، نص قانوني لاحق لكنه يستند إلى ممارسة كانت قائمة قبل الحماية.
- محمد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري وأحمد التوفيق، الجزء الثامن والتاسع، الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997، صفحات 112–117 (الجزء الثامن)، 33–40 (الجزء التاسع).
- Abd al-Ahad Sebti, La mémoire et l'histoire au Maroc : Questions de documentation et fouilles de la mémoire (Beyrouth : Centre Culturel Arabe, 2010).

174- ينص البند الأول من معاهدة الحماية الموقع في 30 مارس 1912 على أن "حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان يتفقان على إدخال نظام جديد بالمغرب، عن طريق إجراء إصلاحات إدارية وتشريعية وتعليمية واقتصادية ومالية تعتبر الحكومة الفرنسية أن من الضروري أن يتم تنظيمها بالأراضي المغربية. وسيحافظ هذا النظام على الوضعية الدينية واحترام هيبة السلطان وتطبيق الدين الإسلامي والمؤسسات الدينية، لاسيما خطة الأحباس. كما ستتكلف بتنظيم المخزن الشريف بعد إصلاحه."

إضافة الجانب القانوني الصرف، فإن تحليل موضوع ملك الدولة الخاص يستوجب أيضا التوقف عند البعد المؤسساتي الذي يؤطر تدبيره، والذي يعرف تقاطعا في الاختصاصات بين مجموعة من المتدخلين، بدءا من مديرية الأملاك المخزنية، وصولا إلى القطاعات الوزارية التي تمارس وصاية جزئية أو كلية على أجزاء من هذا الملك. كما أن إشكالات الحكامة المرتبطة بتدبير هذا العقار، من حيث النجاعة، والاستغلال الأمثل، تثير تساؤلات كبرى حول مدى قدرة الإطار القانوني والمؤسساتي الحالي على مواكبة التحديات المتزايدة المرتبطة بالأمن العقاري، وبالسياسات العمومية في مجال الاستثمار، والسكن، والتخطيط العمراني.

وإذا كان التأصيل المفاهيمي في المقال السابق قد مكننا من استجلاء البنية المفهومية والقانونية التي تميز ملك الدولة الخاص، وسمح لنا بتمييزه عن غيره من أنماط الملكية العقارية، فإن هذه المرحلة تستوجب الغوص في الأبعاد التاريخية والمراحل التحولية التي مرت بها هذه النوعية من الملكية العقارية، بهدف بناء تصور شامل حول كيفية نشأته وتطوره، وكيف انتقل من إطار تقليدي سلطوي إلى إطار قانوني مؤسساتي، يخضع – على الأقل من الناحية النظرية – لمقتضيات القانون الإداري ولمبادئ الحكامة الجيدة.

إشكالية الموضوع:

تعتبر مسألة تسييج ملك الدولة الخاص من بين الإشكاليات القانونية التي تطرح تساؤلات عميقة تؤسس لمدى قدرة الترسانة القانونية على الوقوف في وجه التحولات الكبرى التي شهدتها الدولة، سواء على المستوى التاريخي أو المؤسساتي أو التشريعي. فقد انتقل هذا النوع من الملكية من كونه جزءا من "الملك المخزني" التقليدي المرتبط بمنطق السيادة الشخصية للسلطان، إلى المحاولة في إدماجه ضمن بنية قانونية جد متطورة، قوامها مبدأ فصل السلط، وتكريس الشرعية القانونية، وتوسيع تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد فرضت هذه التحولات ضرورة إعادة بناء تصور قانوني متكامل لملك الدولة الخاص، من حيث الطبيعة القانونية، وكيفيات تعبئته وتكوينه، والآليات التي يتم من خلالها تدبيره واستغلاله، وذلك بما يتماشى ومبادئ الحكامة الجيدة، والقواعد الخاصة بالتدبير العمومي الرشيد، بحيث يستجيب في الآن ذاته لمتطلبات التنمية، وتحقيق النجاعة في الاستغلال الجيد للرصيد العقاري.

وانطلاقا من هذه المعطيات، تبرز الإشكالية المحورية التي تسعى هذه الدراسة إلى مقاربتها وتحليل عناصرها المكونة، والمتمثلة في التساؤل الآتي:

إلى أي حد أسهمت التحولات التاريخية، والإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، التي عرفها المغرب منذ الاستقلال، في بناء منظومة قانونية حديثة تؤطر ملك الدولة الخاص، وتمكن من تدبيره بشكل عقلاني وفعال، يراعي طبيعته كملك عمومي خاص، ويحقق في الآن ذاته أهداف المرفق العام ومتطلبات التنمية؟

تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك عناصر هذه الإشكالية، من خلال الجمع بين التحليل التاريخي والتأصيل القانوني والتقييم المؤسساتي، في أفق تقديم قراءة شمولية نقدية شيئا ما، تمكن من اقتراح الإمكانيات لتطوير الترسانة القانونية والمؤسساتية المنظمة لملك الدولة الخاص.

وعليه، فإن الهدف من هذا المقال لا يقتصر على مجرد عرض كرونولوجي للتطورات التشريعية أو المؤسساتية التي عرفها ملك الدولة الخاص، بل تسعى إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة لهذه التحولات، وربطها بسياقاتها التاريخية والاجتماعية والسياسية، في أفق بناء فهم تركيبي يمكن من التأسيس لرؤية قانونية جديدة حول السبل الممكنة للتدبير المعقلن له وتكوينه، بما يضمن حماية هذا الرصيد العقاري الهام، ويعزز في الآن

ذاته دوره في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة في مجالات التنمية، والعدالة المجالية، والفعالية الاقتصادية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يقتضي الأمر معالجة الموضوع من خلال مستويين مترابطين:

- المستوى الأول تاريخي: يعالج الأبعاد والتحولات التي عرفها هذا الملك منذ العهد السلطاني إلى غاية بداية التنظيم القانوني الحديث.
- المستوى الثاني مؤسساتي-تشريعي: يستعرض تطور التأطير القانوني والمؤسساتي، والتحول الحاصل لدور الدولة من مالك تقليدي إلى مدبر قانوني.

وعليه، سيتم تناول هذا الموضوع وفق التقسيم التالي: المطلب الأول :الأبعاد التاريخية لملك الدولة الخاص: من الملك السلطاني إلى الملك المؤسسي. المطلب الثاني :تطور التأطير القانوني والمؤسساتي لملك الدولة الخاص في المغرب.

المطلب الأول: الإطار التاريخي لملك الدولة الخاص: من الملك السلطاني إلى الملك المؤسسي

إن أي محاولة لتأصيل الوضعية القانونية لملك الدولة الخاص لا يمكن أن تنجز بصورة علمية دقيقة دون الرجوع إلى البعد التاريخي العميق الذي يعد مرآة لتحولات بنية الدولة ذاتها، وتغير تصوراتها حول الملكية العقارية والسلطة والوظيفة العمومية للعقار بصفة عامة.

ففي السياق التقليدي الذي سبق دخول الحماية الأجنبية، لم تكن المملكة المغربية – بصيغتها ما قبل الحديثة – تعرف تمييزا مفاهيميا أو مؤسساتيا دقيقا بين الملك العام والملك الخاص للدولة. فقد كان الملك السلطاني يشكل الصيغة السائدة لامتلاك الدولة للأراضي[175]، حيث يتمركز السلطان في قلب المنظومة العقارية باعتباره الحاكم والمالك في آن واحد[176]، ويتصرف في الأراضي التي لا تدخل ضمن ملكية الأفراد بصفته مصدرا للشرعية والسلطة، وليس بناء على إطار قانوني مكتوب أو قواعد مؤسساتية مضبوطة[177].

وفي سياق التحول السياسي الذي أعقب انتهاء الحماية واسترجاع المغرب لاستقلاله الفعلي سنة 1956، دخلت المملكة مرحلة جديدة حاولت من خلالها بناء شرعيتها القانونية والمؤسساتية على أنقاض النظام التقليدي، فبدأت تتبلور ملامح أولى لمنظومة حديثة لتأطير ملك الدولة الخاص، سواء من حيث تحديد طبيعته القانونية أو من حيث إخضاع تدبيره لقواعد التنظيم والإدارة العمومية، دون أن تنجح – بشكل شامل

175- Pascon, Paul, عالم اجتماع ومؤرخ متخصص في البنيات العقارية والسلطة في المغرب التقليدي . Le passé de la société marocaine, 1re éd., Paris : La Découverte, 1980, pp. 78–84

176- الدكتور الهاشمي الفيلالي، النظام العقاري بالمغرب: أصوله وتطوره، دار النشر المغربية (أو مطبعة النجاح الجديدة في بعض الطبعات)، مكان النشر :الدار البيضاء، سنة النشر: تختلف حسب الطبعة، لكن بعضها يعود إلى التسعينيات أو أوائل الألفينات

- عبد الهادي التازي، الملكية في الإسلام أو (في بعض مقالاته حول الملكيات السلطانية في المغرب)
- الرسوم العدلية القديمة (المحفوظة في الخزانات القضائية أو الأرشيفات الوطنية).

177 - Le Maroc de Lyautey à Mohammed V : Le double visage du Protectorat, 1re édition, Paris : Denoël, 1999, pp. 28-30.

– في تجاوز رواسب النموذج السلطاني القديم[178]، الذي ما زالت آثاره قائمة في عدد من الممارسات المرتبطة بالتفويت أو الاستغلال أو تسجيل العقارات المملوكة للدولة[179].

ومن هنا، تبرز أهمية الوقوف عند البعد التاريخي التي عرفها هذا النوع من الملكية، من أجل فهم التحولات التي مست الإطار القانوني والوظيفي الذي يحكمه، واستجلاء الأسس التي انبنى عليها انتقال الدولة من التصرف في ملكيتها العقارية بمنطق السيادة المطلقة إلى محاولة تقييد هذا التصرف بالقواعد والنصوص القانونية التي تؤطره والمؤسساتية التي تعنى بتدبيره.

وبناء عليه، سيتم في هذا المطلب تحليل المسار التاريخي الذي عرفه ملك الدولة الخاص، عبر مرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى والتي سنتناول فيها بالدراسة والتحليل الملك السلطاني من خلال تحليل المحددات التقليدية لامتلاك الدولة للأراضي قبل الحماية. وفي المرحلة الثانية والتي من خلالها سندرس الملك المخزني إلى الملك المؤسسي: التحول نحو التأطير القانوني والإداري لعقار الدولة بعد الاستقلال.

الفقرة الأولى: المحددات التقليدية لامتلاك الدولة للأراضي في ظل الملك السلطاني.

إن "الملك السلطاني" يشكل، في بنيته التاريخية والوظيفية، النموذج الأول لعلاقة الدولة بالعقار، وقد شكل قاعدة مركزية لما يمكن تسميته بـ"العقار العمومي التقليدي"، في ظل غياب الدولة بالمعنى المؤسساتي. فقد تأسس هذا النمط من الملكية على فكرة مركزية السلطة في شخص السلطان، الذي كان يجمع بين صفة الحاكم السياسي الأعلى والزعيم الديني بصفته "أمير المؤمنين"، ما منحه شرعية دينية ودنيوية لإدارة الثروة العقارية والتصرف فيها دون أن يخضع في الغالب لأي ضوابط قانونية مكتوبة أو مؤسسات رقابية مستقلة[180]-[181].

وعليه، فإن أي محاولة لفهم المحددات التقليدية التي قامت عليها مؤسسة "الملك السلطاني" تقتضي الغوص في عمق البنية السياسية والشرعية التي أطرت علاقة الدولة بالعقار والتي شكلت الإطار النظري والعملي لتملك الدولة للعقارات في تلك الحقبة[182]، حيث تعتبر الأوقاف (الحبوس)، والأراضي الجماعية،

178- Rivet Daniel. Le Maroc de Lyautey à Mohammed V : Le double visage du Protectorat, 1re éd., Paris : Denoël, 1999, pp. 397–405. مؤرخ فرنسي متخصص في تاريخ المغرب السياسي والمؤسساتي المعاصر

179- مداخلة قيمة للاستاذ محمد. الشافعي نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية لقلعة السراغنة يوم 26ابريل 2025 برحاب القاعة 03 ندوة وطنية، حول النظام العقاري في المغرب بين حماية حق الملكية والاستثمار والتحديات بمشاركة نخبة من الأساتذة والباحثين. حول التطور التاريخي للنظام العقاري بالمغرب، مؤكدا في مداخلته على ان النظام تطور عبر مراحل: - مرحلة الحماية الفرنسية:(1912–1956) ، اما مرحلة ما بعد الاستقلال (من 1956 إلى اليوم): فقد حافظ المغرب بكثير من القوانين التي أُحدثت زمن الحماية مع تعديلات تدريجية.

180- الفيلالي، الهاشمي .النظام العقاري بالمغرب: أصوله وتطوره .الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2002، ص. 52-58؛
- بن زيدان، عبد الرحمن .إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس .المطبعة الملكية، الرباط، ج. 1، ص. 201-215؛
- محمد حبش .تاريخ الملكية العقارية في المغرب .الرباط: المعهد الوطني للبحث العلمي، 1998، ص. 123-130؛
- عبد الله العروي .مجمل تاريخ المغرب .المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1996، ص. 235-240.

181- الهاشمي الفيلالي، النظام العقاري بالمغرب: أصوله وتطوره، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2002، ص. 45-50؛
- محمد حبش، تاريخ الملكية العقارية في المغرب، منشورات المعهد الوطني للبحث العلمي، الرباط، 1998، ص. 112-117؛
- عبد الهادي التازي، "السلطان والمؤسسة المخزنية"، ضمن أبحاث في التاريخ المغربي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1995.

182- . أي تحليل المفاهيم الفقهية والعرفية التي تم توظيفها لإضفاء الشرعية على تصرفات السلطان في الأراضي. فقد كان تملك السلطان للأرض يستند إلى تصور فقهي وعرفي يمنحه سلطة تقديرية واسعة، مستمدة من مكانته الرمزية والسياسية كـ"أمير للمؤمنين" وولي على الأمة. وكان له، بموجب هذا التصور، أن يقرر متى تعد الأرض مواتا، ومتى تصبح صالحة للإحياء

وأراضي الموات، وأراضي الجموع، من بين الأشكال القانونية والاجتماعية التي حكمت منطق استغلال الملك السلطاني، إذ كانت الدولة تتصرف فيها عبر منظومة معقدة من العرف والشرع والسلطة التنفيذية المطلقة. كما أن تدبيرها لم يكن يتم عبر مؤسسات إدارية قائمة بذاتها، و إنما عبر وكلاء السلطان، من قواد، وولاة، وشيوخ، ونظار الحبوس، الذين يجسدون حضور الدولة المركزي في المجالات المحلية، ويمارسون سلطة مزدوجة: نيابية عن السلطان، وإدارية وظيفية[183].

وقد أدى هذا الوضع إلى تداخل واضح بين ما هو عام وما هو خاص، حيث لم يكن بالإمكان، من الناحية العملية التمييز بين أملاك السلطان الشخصية وأملاك الدولة، وهو ما انعكس سلبا على التنظيم العقاري في المراحل اللاحقة، إذ ورث المغرب بعد الاستقلال منظومة عقارية غير محصنة قانونيا، وغير موثقة بالشكل المطلوب[184]، وتشوبها هشاشة قانونية ومؤسساتية.

لذلك، فإن دراسة الملك السلطاني لا تقف عند حدود التأريخ لنمط تقليدي من التملك، و إنما تشكل مدخلا ضروريا لتحليل أعمق لامتلاك الدولة للأرض، وفهم الجذور التي ما زالت تلقي بظلالها على النظام العقاري الحديث، بما في ذلك الملك الخاص للدولة. فمن خلال فهم هذه البنية التقليدية، يمكن تفسير عدد من الإشكاليات المعاصرة، كصعوبة التمييز بين أملاك الدولة والأملاك الخاصة، وتضارب الوثائق العدلية مع سجلات التحفيظ العقاري، وغياب المعقولية في تفويت واستغلال الأراضي ذات الأصل المخزني.

لذلك، فإن دراسة الملك السلطاني لا تقف عند حدود التأريخ لنمط تقليدي من التملك بل تستوجب تناول الخلفية التاريخية والسياسية للملك السلطاني والأصول الشرعية والفقهية له أولا، مرورا بآليات امتلاك الدولة للأراضي في ظل الملك السلطاني وآليات التدبيروالاستغلال، و انتهاء بالطبيعة القانونية للملك السلطاني و انعكاساته على التنظيم العقاري:

أولا: البعد التاريخي والسياسي للملك السلطاني

يشكل الملك السلطاني حجر الزاوية في هيكلة السلطة والسيادة بالمغرب، حيث تداخلت فيه السلطة السياسية بالملكية العقارية، فكان نموذجا فريدا يعكس التوازن بين الحكم والتمليك، ويمثل الأساس الذي بني عليه النظام العقاري وتطورت من خلاله علاقات الدولة بالمجتمع. ففهم هذه الخلفية[185] ضروري لفهم تطور النظام العقاري المغربي ومراكمة الإرث السلطاني فيه.

أو التفويت أو التحبيس، بل ومتى ترجع إلى بيت المال. وقد استند هذا التقدير السلطاني إلى اجتهادات المذهب المالكي، الذي منح الولي العام صلاحيات واسعة في تدبير الشأن العام، حتى في غياب نصوص مكتوبة أو قواعد تشريعية دقيقة، ما دامت هذه التصرفات تندرج ضمن مقاصد رعاية المصلحة العامة

- 183 Berque, Jacques, Structures sociales du Haut-Atlas, Paris : Presses Universitaires de France, 1955, pp. 132–138. عالم اجتماع ومستشرق فرنسي، متخصص في البنيات الاجتماعية للمغرب التقليدي.
- Pascon, Paul, Le passé de la société marocaine, 1re éd., Paris : La Découverte, 1980, pp. 89–92. عالم اجتماع مغربي-فرنسي، مختص في سوسيولوجيا البوادي والسلطة العقارية

184- الدكتور عبد الأحد السبتي، الذاكرة والتاريخ في المغرب: أسئلة التوثيق وحفريات الذاكرة، الطبعة الأولى، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010، ص. 85–91.

185 - Rivet, Daniel. Le Maroc de Lyautey à Mohammed V : Le double visage du Protectorat. Paris : Denoël, 1999, pp. 30–38.

- السبتي، عبد الأحد .الذاكرة والتاريخ في المغرب: أسئلة التوثيق وحفريات الذاكرة .بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010، ص. 70–75.
- البزاز، محمد الأمين .الأرض والسلطة بالمغرب: دراسة في علاقة البنيات العقارية بالسلطة المخزنية (1845-1912)، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002، ص. 48–60.

- **مركزية السلطان في النظام السياسي التقليدي.**
- **غياب التمييز القانوني بين الملك العام والخاص.**

ثانيا: الأصول الشرعية والفقهية للملك السلطاني

تستند شرعية الملك السلطاني في المملكة إلى أسس فقهية إسلامية متجذرة، تمثلت في اعتباره ولي الأمر الذي يمارس السلطة السياسية والتصرف في الملكيات بناء على أحكام الشريعة. هذه الأصول الشرعية شكلت الإطار القانوني الذي يمنح السلطان حق التملك والتدبير، موفرة بذلك غطاء دينيا ومؤسساتيا لهيمنة الدولة على الأراضي.

- **التأصيل الفقهي للملكية السلطانية: اعتمد النظام السلطاني على فقه النوازل المالكي[186].**
- **نظرية "الإحياء" كمدخل للملكية[187].**

ثالثا: آليات امتلاك الدولة للأراضي في ظل الملك السلطاني

في النظام السلطاني التقليدي بالمغرب، اتخذت الدولة شكلا مركزيا في امتلاك الأراضي، حيث كان السلطان يحتكر السلطة والحق في التصرف بالأراضي غير المملوكة للأفراد. تمثل هذا الامتلاك في مجموعة من الآليات القانونية والاجتماعية التي ضبطت العلاقة بين السلطة العقارية والسلطة السياسية[188]، وأدت إلى تكوين منظومة ملكية فريدة تمزج بين الشرعية الدينية والسيادة السياسية، ما جعل الأراضي موردا أساسيا للسلطة والسيطرة.

- **نزع الأرض باسم السلطة[189]**
- **الهبات السلطانية كوسيلة لضبط الولاء[190].**
- **نظام الأحباس (الحبوس)**

186- الطيبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد .الكتاب في الفقه المالكي .بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1997، ص. 150-165.

- الإمام مالك بن أنس .الموطأ، تحقيق عبد الله دراز. دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1982، ص. 320-335.

- الإمام مالك بن أنس .الرسالة في أصول الفقه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الخامسة، 1995، ص. 75-90.

187 - Jean-Louis Triaud, Le Maroc de la tradition à la modernité : La politique rurale du Protectorat français (1912-1956), Paris : Karthala, 1995, pp. 55-70.

188- محمد الأمين البزاز، ملكية الأرض بالمغرب: دراسة في التاريخ الاجتماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة بحوث، الطبعة الثانية، 2002، ص. 45-52.

- هذا المرجع يعتبر من الدراسات الأساسية التي تناولت بدقة الآليات القانونية والاجتماعية لامتلاك الدولة للأراضي، في سياق الملك السلطاني، مع ربطه بالشرعية الدينية والسيادة السياسية. ويقدم تحليلا معمقا لطبيعة التملك السلطاني للأراضي ويبرز دور الدولة كمحتكر للسلطة العقارية قبل الحماية.

189- عبد الهادي التازي، النظام العقاري الإسلامي في المغرب، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، الطبعة الأولى، 1998، ص. 137-142.

- محمد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري وأحمد التوفيق، دار الكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001، ج. 7، ص. 112-115.

- Edmond Doutté ،Merrakech: Le culte des saints et ses origines, Ernest Leroux, Paris, 1905, pp. 273-280

190- أحمد التوفيق، مؤرخ وأستاذ جامعي، السلطان الشريف: الجذور الدينية والسياسية للدولة المغربية في القرن 17، دار توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991، ص. 133-138.

رابعا: التصرف في الملك السلطاني – آليات التدبير والاستغلال

لم يكن الملك السلطاني تقسيما عقاريا جامدا، بل شكل على امتداد التاريخ أداة فاعلة في يد السلطان لضبط المجال، والتحكم في موارد البلاد، وضمان استمرار السلطة المركزية. وقد تجلت هذه الخصوصية في اعتبارات سياسية ودينية واستراتيجية، وهذا ما أرسى علاقات عقارية معقدة تجمع بين السلطة والاقتصاد والدين والسياسة. تنوعت آليات التدبير عبر العصور، وغالبا ما جرت خارج أطر قانونية مكتوبة، ما أدى إلى غموض الفواصل بين الملك العام والخاص. من هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة التصرف في الملك السلطاني، ليس فقط لفهم طبيعة النظام العقاري في المغرب ما قبل الحماية، بل أيضا لفهم الأسس التي قامت عليها الدولة في علاقتها بالمجال[191]، بما في ذلك أنماط المشروعية، وآليات التمركز، وشروط إنتاج السلطة.

- **الكراء والجبايات المخزنية[192].**
- **التفويت الجزئي للخواص أو للقبائل[193].**

خامسا: الطبيعة القانونية للملك السلطاني

يشكل الملك السلطاني أحد الأشكال التاريخية الجوهرية للملكية العقارية في المغرب قبل فترة الحماية، وقد ارتبط أساسا بشخص السلطان باعتباره ممثلا للسلطة العليا ومصدرا للشرعية والسيادة. غير أن تداخل الصفة الشخصية للسلطان مع وظيفته السيادية في تدبير الملك والثروة، قد نتج عنه وضع قانوني معقد لهذا النوع من الملكية العقارية، حيث يجمع بين الطابع العام للدولة والطابع الخاص للحيازة. إلا أن أهمية الدراسة تبرز في سياق تحليل تطور أنماط الملكية العقارية بالمغرب، وما رافقها من تحولات على مستوى التنظيم القانوني والتكييف الفقهي. خاصة بعد انتقال البلاد إلى نمط الدولة الحديثة وظهور مفاهيم جديدة للملكية العقارية العامة والخاصة.

لذلك، فإن استجلاء الطبيعة القانونية للملك السلطاني بشكل عام، يقتضي التمييز بين الجوانب الفقهية والمؤسسية التي حكمت هذا النمط، من جهة، وتحليل التوظيف السياسي والقانوني الذي مارسته الدولة عبر مؤسسة السلطان، من جهة ثانية.

- **غموض الوضعية القانونية[194].**

191- محمد الحافظ الإدريسي، أستاذ جامعي وباحث في التاريخ الإسلامي، السلطة والملكية في المغرب القديم: دراسة في أنظمة الملكية والعقارات السلطانية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص. 120-130.

192- عبد الرحمان بن زيدان، الأملاك المخزنية في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2004، ص. 45.

193- عبد الرحمان بن زيدان، المرجع السابق، ص. 57.

- المختار السوسي، المعسول، الجزء الخامس، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الأولى، 1960، ص. 112.

- Daniel Rivet, Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc (1912-1925), L'Harmattan, 1re éd., 1996, p. 73.

- Edmund Burke III, Prelude to Protectorate in Morocco: Pre-colonial Protest and Resistance, 1860–1912, University of Chicago Press, 1976, pp. 88–89.

194- محمد أوبلا، أستاذ التعليم العالي، السياسة العقارية بالمغرب من خلال النصوص والأعراف: دراسة في ضوء التحولات القانونية والمؤسساتية، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، 2008، ص. 87.

- ضعف مؤسسات الضبط العقاري[195].

سادسا: انعكاسات الملك السلطاني على التنظيم العقاري لاحقا

ساهم غياب مؤسسات متخصصة في تدبير الملك السلطاني في تعميق الغموض الذي كان يكتنف وضعيته القانونية. فقد تولى أشخاص ذات طابع إداري أو سياسي، كالقواد ونظار الأحباس، الإشراف على هذه الأملاك دون سند قانوني واضح، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات والخلط بين الوظيفة العقارية والإدارية، في ظل غياب تناسق مؤسسي منظم[196].

وفي ظل غياب فصل واضح بين السلطتين التنفيذية والعقارية. كما يستحسن إبراز الانعكاسات القانونية لهذا الوضع، خاصة على مستوى توثيق المعاملات وضمان الاستقرار العقاري وحماية الملكية.

- ترسيخ مركزية القرار العقاري في الدولة[197].
- غياب التوثيق والخرائطية[198].

الفقرة الثانية: من الملك المخزني إلى الملك المؤسسي: التحول نحو التأطير القانوني والإداري لعقار الدولة بعد الاستقلال.

شكل الاستقلال لحظة فاصلة في تاريخ المغرب السياسي والمؤسسي، وكان من أبرز تجلياته محاولة القطع مع الممارسات المخزنية التقليدية التي طبعت تدبير الشأن العقاري لعقود، لصالح إرساء قواعد قانونية ومؤسساتية حديثة تتماشى مع مقتضيات الدولة الوطنية الحديثة. ويعتبر الملك العقاري، خاصة ما كان يعرف بـ"الملك السلطاني" أو "الملك المخزني"، أحد أبرز المجالات التي استدعت هذا التحول، نظرا لما كان يشوبه من غموض قانوني وتعدد في جهات التدبير، إضافة إلى التداخل المقلق بين وظيفة السلطة السياسية والوظيفة التصرفية في الأملاك.

أولا: الإرث المخزني وتحدي التأسيس القانوني الجديد

إن الملك السلطاني، كما تشكل في المغرب ما قبل الاستعمار، لم يكن يخضع لقواعد قانونية مكتوبة أو مؤسسات ضابطة للتصرف فيه. فقد كان يرتبط بشخص السلطان ومؤسسة المخزن، ويدار وفق منطق السيادة أكثر من منطق القانون. وكانت معظم عمليات التخصيص أو الكراء أو التفويت تتم بظهائر شريفة أو

195- عبد العزيز بلبكري، أستاذ باحث في القانون العام، الملكية العقارية في المغرب: إشكالية تدبير الأراضي بين السلط التقليدية وبدايات التنظيم الحديث، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "دراسات وأبحاث"، العدد 88، مطبعة دار النشر المغربية، 2011، ص. 45.

196 - Youssef Chabbi, La question foncière au Maroc : entre droit coutumier et droit moderne, Publications de la Faculté de droit de Rabat, 1999, p. 34.

- حيث يشير إلى أن "l'absence d'un organe central de gestion foncière sous le Makhzen a favorisé une confusion des prérogatives entre les autorités administratives et les gestionnaires locaux des terres sultaniennes".

197- الحسين بلحسيني، دكتور في القانون العام وأستاذ باحث بجامعة محمد الأول، السياسات العقارية بالمغرب: نحو منظور متجدد لتدبير وعقلنة الرصيد العقاري العمومي، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2014، ص. 62.

198- فاطمة الزهراء السلاوي، أستاذة باحثة في الجغرافيا العمرانية والتخطيط الترابي، إشكالية التوثيق والخرائطية في تدبير الملكية العقارية بالمغرب: دراسة تاريخية وقانونية، منشورات المركز المغربي للدراسات العمرانية، الطبعة الأولى، 2012، ص. 104.

قرارات عرفية، غالبا ما تسند إلى القواد أو نظار الأحباس أو الأمناء المحليين، دون وجود ترسانة قانونية تؤطر كيفية التصرف في هذه العقارات أو تحديد وضعيتها القانونية بدقة[199].

هذا الواقع التاريخي أفرز تراكما من الإشكالات القانونية والمؤسساتية، لعل أبرزها غياب تحديد واضح للوضعية القانونية للأراضي، مما أدى إلى تداخل بين الملك الخاص للدولة وملكها العام، بل حتى مع أملاك الأفراد أحيانا، خاصة في المناطق القروية أو ذات الطابع القبلي. كما ساهم تعدد الجهات المشرفة على هذه العقارات – من سلطات ترابية، إلى مصالح فنية، إلى أعوان تقليديين – في تكريس فوضى تدبيرية وغياب رقابة مركزية فعالة.

ثانيا: منطق التقنين المؤسساتي ما بعد الاستقلال

مع حصول المغرب على الاستقلال، ظهرت الحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة القطاع العقاري، من خلال تصنيف دقيق للأملاك العمومية والخاصة التابعة للدولة، وتقنين طرق تدبيرها، انسجاما مع خيار بناء دولة الحق والمؤسسات. وقد ابتدأت هذه المرحلة بإصدار ترسانة تضم من النصوص القانونية ذات الطابع التأسيسي، من أبرزها:

- مرسوم 30 شتنبر 1968 بشأن تكوين وتدبير الملك الخاص للدولة، والذي يعد اللبنة الأساسية في تقنين هذا الصنف من الأملاك.

يعتبر هذا المرسوم نقطة تحول أساسية في التشريع المغربي العقاري، حيث يمثل اللبنة الرئيسية التي وضعت إطارا قانونيا واضحا لتكوين وتدبير الملك الخاص للدولة. هذا النص التشريعي لم يكن مجرد تنظيم شكلي، بل جاء استجابة حتمية للضرورة الوطنية الملحة لترتيب وضعية أملاك الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وضمان استغلالها وفق قواعد قانونية واضحة ومتينة، تضمن حقوق الدولة وتعزز من فعالية إدارتها.

- الخلفية التاريخية والتشريعية للمرسوم[200].
- المفاهيم القانونية الأساسية في المرسوم.[201]

199- أحمد التوفيق، السلطة والمجتمع بالمغرب: دراسة في فقه العلاقة بين المخزن والمجتمع، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1992، ص. 147.

200- فقبل صدور هذا المرسوم، كانت الأملاك التابعة للدولة تخضع إلى منظومة مخزنية ذات طابع عرفي وتاريخي، ترتكز على ممارسات غير موحدة. مع غياب إطار قانوني مؤطر لهذه الأملاك، شكل نقطة ضعف كبيرة، تفتح الباب أمام الاستغلال العشوائي أو التعديات. وفي هذا الباب، جاء هذا المرسوم ليضع حدا لهذه الفوضى، وتكريس مبادئ التسجيل، التكوين، والتدبير المنظم لهذا الصنف من الأملاك، بما ينسجم مع مبادئ القانون المدني المغربي والمرتكزات الدستورية للدولة الحديثة.

201- لقد عرف المرسوم الملك الخاص للملك الخاص للدولة بوضوح هذا الصنف من الأملاك. فالملك الخاص للدولة يضم العقارات التي تستغل الدولة كمالك عادي، والتي يمكن التصرف فيها وفق قواعد القانون المدني، ما يعني إمكانية البيع، الكراء، أو التفويت فيها، شريطة احترام الإجراءات القانونية. وبذلك، يضع المرسوم قاعدة جوهرية وهي أن ملك الدولة الخاص يخضع لكل قواعد الملكية المدنية، ما يفتح المجال لإدماج هذه الأملاك في السوق العقاري ويسهل تدبيرها بفعالية أكبر.

- **تنظيم عمليات التكوين والتدبير[202]_[203]_[204].**
- **أهمية المرسوم في المسار القانوني والمؤسساتي[205].**

ظهير 1 يوليوز 1914 بشأن الأملاك العامة، الذي بقي ساري المفعول، ولو بصيغة متجاوزة من حيث الفلسفة التنظيمية، باعتباره نتاجًا لمرحلة الحماية.

يعتبر هذا الظهير المتعلق بشأن الأملاك العامة من النصوص القانونية الأساسية التي نظمت وضعية الأملاك العامة بالمغرب، رغم التطورات التي شهدتها المنظومة القانونية الوطنية.

- **الإطار التاريخي للنص[206]:**
- **المحتوى القانوني للنص و أبعاده التنظيمية[207].**
- **فلسفة المشرع التنظيمية ومحدودية النص في ظل التطورات اللاحقة[208]**
- **أثر ظهير 1 يوليوز 1914 على التشريع المغربي بعد الاستقلال[209]**

202- نجده قد نظم وبشكل دقيق العمليات المتعلقة بـ:

- تكوين الملك الخاص للدولة: سواء عبر التملك المباشر أو عن طريق تفويت عقارات كانت مملوكة لأشخاص أو جماعات أخرى، مع مراعاة الشروط القانونية اللازمة.
- التدبير الفعلي للأملاك: عبر إنشاء جهاز إداري متخصص يعهد إليه الإشراف على جرد الأملاك، إبرام عقود الكراء والتفويت، والتحفيظ العقاري، إضافة إلى مراقبة استغلال هذه الممتلكات وضمان تحقيق المنفعة العامة.

وهذا يبرز مدى رغبة المشرع في بناء هيكل مؤسساتي متكامل يضمن حسن التدبير، ويحد من الفوضى والعشوائية التي كانت سائدة.

203- محمد بن الطيب، الإدارة العقارية للدولة: تنظيم وتسيير أملاك الدولة الخاصة، منشورات جامعة محمد الخامس، الطبعة الأولى، 2010، ص. 157.

204- عبد الرحمن العلمي، قانون الملكية العقارية في المغرب: دراسات تحليلية وتأصيلية، دار الثقافة للنشر، الطبعة الثانية، 2005، ص. 243.

205- إن الأثر العميق للمرسوم في كونه أول تشريع مغربي مستقل يكرس بشكل منهجي وصريح مفهوم الملك الخاص للدولة، ويعطيه إطارا قانونيا متكاملا. كما أنه شكل نقطة انطلاق نحو تحديث التشريعات العقارية وإرساء مبدأ الدولة القانونية في مجال العقار.فضلا عن ذلك، ساهم في توضيح الفارق بين الأملاك العامة التي لا يجوز التفريط فيها والأملاك الخاصة التي يمكن للدولة التصرف فيها وفق قواعد الملكية الخاصة. وهذا التمييز هو أساس لتدبير أملاكها بفعالية ويعطيها الطابع الحمائي من التعديات والتبديد.

206- صدر الظهير في إطار التنظيم القانوني الذي فرضته الإدارة الاستعمارية الفرنسية، بغرض وضع إطار قانوني لتسيير الأملاك العامة بما يتوافق مع الممارسات القانونية الفرنسية، التي تعتمد على التمييز الصارم بين الملكية الخاصة والعامة، وإرساء قواعد واضحة لتدبير هذه الأملاك، التي تشمل الطرقات، السواحل، الغابات، وغيرها من الموارد ذات الصبغة العامة. غير أن المغرب كان ما يزال في طور التأقلم مع هذه التشريعات الأجنبية، إلا أن الظهير مثل أول قاعدة قانونية مرجعية للأملاك العامة، ومن ثم أصبح حجر الزاوية في تنظيم هذه الموارد الحيوية.

207- ينظم الظهير الأملاك العامة باعتبارها أملاكا لا تخضع للتصرف الحر، مما يعني أن الدولة تحتفظ بحقوق خاصة ومحددة لا تسمح بالتفويت أو البيع إلا في حدود ضيقة جدا وبشروط صارمة. كما يلزم الظهير الإدارات المختصة بالقيام بجرد دقيق ومنتظم للأملاك العامة، وضبط حدودها، بهدف المحافظة عليها من التعديات ونزع الملكية بطرق غير قانونية. وينشئ الظهير أجهزة أو يعهد لسلطات معينة صلاحيات واسعة في التدبير والمراقبة لضمان استغلال هذه الأملاك بما يخدم المصلحة العامة.

208- رغم قوة الظهير من حيث التنظيم، إلا أن الفلسفة القانونية التي يقوم عليها تعكس طبيعة المرحلة الاستعمارية، حيث كانت الدولة تمارس سلطة استثنائية على الأملاك العمومية، دون وجود مؤسسات ديمقراطية أو آليات إشراف مدني فعالة. ولذلك، فإن هذا الظهير يفتقر إلى التأطير المؤسساتي الحديث لمبادئ الحكامة الرشيدة، والمساءلة، التي أصبحت ركائز أساسية في تدبير الأملاك العامة في المغرب بعد الاستقلال، وهذا ما يجعل النص قانونا "ساري المفعول"، لكنه "متجاوز فلسفيا"، بمعنى أنه لم يواكب تطور الفكر القانوني والإداري الحديث الذي يطالب بتنظيم أكثر ديمقراطية ومؤسساتية.

209- رغم مرور أكثر من قرن على صدور الظهير، إلا أن تأثيره لا زال ملموسا في القوانين والتنظيمات التي تعنى بالأملاك العامة، إذ تم الاحتفاظ به كأساس تنظيمي إلى أن صدرت تشريعات أحدث أكدت بعض مبادئه مع تحديثها، من قبيل:

وعليه يمكن القول إن ظهير 1 يوليوز 1914 يشكل نقطة انطلاق ضرورية لفهم الإطار القانوني للأملاك العامة في المغرب، لكنه نص "تقليدي" يعكس مقاربة استعمارية تنظيمية من جهة، ويحتاج إلى تحديث مستمر لمواكبة متطلبات العصر الحديث في مجال تدبير ملك الدولة العام والخاص.

القوانين المنظمة للتحفيظ العقاري، والتي ساهمت بشكل غير مباشر في ضبط الملكية العقارية العمومية وتقييدها في الرسوم العقارية الرسمية.

تعد القوانين المنظمة للتحفيظ العقاري من الأعمدة التشريعية التي أسهمت بشكل ملموس في تنظيم وتقييد الملكية العقارية، سواء الخاصة أو العمومية، عبر إرساء نظام رسمي وموثق يسهل التعرف على الحقوق العقارية وحمايتها، ويحد من المنازعات حول الملكية والتصرفات العقارية.

- **مفهوم التحفيظ العقاري وأهميته[210]-[211].**
- **دور القوانين المنظمة للتحفيظ العقاري في ضبط الملكية العمومية[212]- [213]**
- **الإطار القانوني المغربي للتحفيظ العقاري[214]**

- قانون الأملاك العامة رقم 44.00،
- ظهير 25 غشت 1913 المعدل،

وغيرها من النصوص التي أدخلت تعديلات على ضوابط التصرف في الأملاك العامة والخاصة للدولة. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى مراجعة شاملة لهذا الظهير تبرز في ضوء المتطلبات المعاصرة للحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان، والتنمية المتوخاة.

210- التحفيظ العقاري هو نظام رسمي يعتمد على تسجيل الملكيات العقارية في سجل عمومي خاص، يعرف بسجل التحفيظ العقاري، حيث تسجل جميع الحقوق المتعلقة بالعقار من ملكية وامتيازات ورهون، مما يوفر حماية قانونية واضحة للأطراف ويسهل التداول العقاري.

في المغرب، تأسس نظام التحفيظ العقاري على أسس مستمدة من القانون الفرنسي، وتم تطويره تدريجيا لتلبية حاجات الدولة الحديثة، خصوصا مع توسع الملكية العمومية للدولة والرغبة في تنظيمها

211- عبد الله الشطي، التحفيظ العقاري: النظام والتطبيق في المغرب، دار النشر الجامعية، الطبعة الأولى، 2012، ص. 78-80.

212 بالرغم من أن الملكية العقارية العامة تخضع لقواعد خاصة تختلف عن الملكية الخاصة، فإن التحفيظ العقاري أسهم بشكل غير مباشر في:

* تحديد وضعية الملكية العامة والخاصة بدقة :عبر تسجيل العقارات التي تملكها الدولة، مما يجعلها ظاهرة للجميع وموثقة بوضوح.
* الحد من التعديات :لأن التسجيل في السجل العقاري يجعل من الصعب على الغير إنكار ملكية الدولة أو التعدي على أملاكها.
* تنظيم التصرفات المتعلقة بالملك العام عند الاقتضاء :فحين تسمح القوانين بتحويل جزء من الملك العام إلى ملك خاص، فإن التحفيظ يوفر آلية لتوثيق هذا التحول وضمان سلامته القانونية.

213 -Jean Carbonnier, Droit civil : Les biens, 4e édition, Presses Universitaires de France, 1995, pp. 432-438.

يشرح المؤلف أن:

"Bien que la propriété publique obéisse à des règles distinctes de celles de la propriété privée, le système de la publicité foncière joue un rôle indirect mais essentiel dans la sécurisation juridique des biens publics. L'enregistrement des biens appartenant à l'État assure leur publicité, limite les risques d'atteinte et encadre les opérations de mutation, notamment lorsque des parties du domaine public sont transférées au domaine privé."

214- يعتبر القانون الإطار للتحفيظ العقاري بالمغرب، ولا سيما ظهير 12 غشت 1913 المنظم للتحفيظ العقاري، من القوانين الأساسية التي وضعت أسس التسجيل العقاري، والذي تطور عبر قوانين لاحقة لتشمل حماية الحقوق العامة بشكل شمولي، مع تطبيقات صارمة على تسجيل الأملاك التي تملكها الدولة.

- **الأهمية العملية للتحفيظ في حماية الملكية العمومية[215]**
- **الإصلاح المؤسساتي وتحديث هياكل تدبير العقار العمومي[216]-[217].**
- **الاستمرار الضمني للإرث المخزني وإشكالية "ازدواجية المرجعية[218]-[219].**

وتتضمن هذه القوانين آليات دقيقة لجرد الأملاك، وتحديد حدودها، وإدراجها في السجلات العقارية، مما يعزز من ضبط الملكية العقارية ويجعلها محمية قانونا.

215- يلعب التحفيظ العقاري دورا حاسما في:

- حماية حقوق الدولة، وخاصة في مواجهة التعديات أو المنازعات العقارية.
- تعزيز سيادة القانون على الأملاك العقارية، وفرض رقابة قضائية وإدارية دقيقة على التصرف فيها.
- تسهيل التخطيط العمراني والتنمية عبر توفير بيانات موثقة عن الملكية، تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية والتنظيمية.

وعليه، يمكن اعتبار الترسانة القانونية المنظمة للتحفيظ العقاري، رغم أنها لا تنظم الملكية العمومية بشكل مباشر، آلية قانونية فعالة وضعتها الدولة لترتيب وضبط ملكيتها العقارية، وضمان استقرار حقوقها العقارية، والتقليل من النزاعات، مما يجعلها ركيزة أساسية في بناء نظام قانوني متين للعقار بالمغرب.

216- لم يكن كافيا إقرار النصوص القانونية دون مواكبة ذلك بإصلاح مؤسسي يضمن حسن تالطبيق. ولهذا الغرض، تم إحداث مديرية أملاك الدولة التابعة لوزارة المالية، باعتبارها الجهة المركزية المكلفة بتكوين وتدبير الملك الخاص للدولة، مع إسناد مهام تقنية وإدارية دقيقة لها من قبيل:

- تحيين الجرد الوطني للأملاك العقارية التابعة للدولة.
- إبرام عقود التفويت أو الكراء أو التخصيص.
- تتبع المساطر القانونية لتحفيظ هذه الأملاك.
- التنسيق مع الإدارات الوزارية والمؤسسات العمومية بشأن الاستغلال أو التفويت أو حماية الملك.

وقد ساعد هذا التحول المؤسساتي على إرساء نوع من الانسجام في تدبير العقار العمومي، بالرغم من استمرار بعض أوجه التداخل مع مصالح الجماعات الترابية أو القطاعات الوزارية، خاصة حين يتعلق الأمر بعقارات مشكوك في وضعيتها القانونية أو تلك التي لم تسجل بعد ضمن الجرد الرسمي لأملاك الدولة.

217 - Hugues Périnet-Marquet, Droit immobilier, 14e édition, Dalloz, Paris, 2022, pp. 113-115.

حيث يؤكد المؤلف أن:

« La publicité foncière contribue indirectement à la sécurité juridique des biens appartenant à l'État. L'enregistrement cadastral et la transcription des droits réels assurent la transparence, préviennent les atteintes au domaine public, et encadrent juridiquement les transferts de biens entre le domaine public et le domaine privé. »

218- رغم ما تحقق من خطوات مهمة في مجال التقنين والتحديث، فإن عددا من الإكراهات ظلت قائمة، وأبرزها ما يمكن تسميته بـ"ازدواجية المرجعية العقارية"، حيث بقيت بعض الممارسات الميدانية تدار بروح مخزنية تقليدية، تستند إلى العرف المحلي أو التدبير السلطوي، بدل الاحتكام إلى القوانين المكتوبة218.

وتتجلى هذه الإشكالية بشكل واضح في النزاعات العقارية التي تطال أراضي الدولة، أو في صعوبة استرجاع العقارات التي تم استغلالها بشكل غير قانوني من طرف أشخاص أو جماعات، مستفيدين من غياب التحفيظ أو من ضعف التنسيق بين الإدارات.

كما أن استمرار غموض الوضعية القانونية لعدد من العقارات، خاصة في العالم القروي، يفتح الباب أمام التأويل والتلاعب، ويُضعف من نجاعة الحماية القانونية لأملاك الدولة

219- الحسن أولحاج، تدبير العقار العمومي بالمغرب: بين متطلبات الحكامة وإكراهات الواقع، سلسلة دفاتر السياسة العمومية، المركز المغربي للدراسات القانونية والسياسية، الطبعة الأولى، 2018، ص. 121.

- إستراتيجية الحكامة العقارية العامة التي تستند إلى التأطير المتكامل[220-221].

إن الانتقال من الملك المخزني إلى الملك المؤسسي في تدبير عقار الدولة يجسد تحولا عميقا من نظام تقليدي يرتكز على السلطة العرفية والغياب المؤسسي، إلى نظام قانوني يسعى إلى إرساء الشفافية والحكامة. غير أن هذا المسار لا يزال يواجه تحديات حقيقية، تتطلب مزيدا من الجرأة التشريعية، والتناغم المؤسساتي، والانفتاح على أدوات التدبير الحديث.

المطلب الثاني: ملك الدولة الخاص بين الشرعية القانونية و المشروعية المؤسساتية

يعتبر تأطير ملك الدولة الخاص مسألة مركزية في تدبير الثروة العقارية بالمملكة، لما له من ارتباط وثيق بالتحديث في الترسانة القانونية والهيكلة المؤسساتية التي عرفها المغرب منذ فترة الحماية إلى اليوم. فقد مر هذا التأطير بعدة مراحل إصلاحية، عكست في مجملها تفاعل الدولة مع مسايرة العصر ومتطلبات التنمية، وحاجتها لضبط وعقلنة وعاءها العقاري بما يحقق الفعالية.

ومن هذا المنطلق، لم يكن تنظيم ملك الدولة الخاص حكرا على النصوص القانونية فحسب، بل شمل كذلك البنية المؤسساتية المكلفة بتدبيره، حيث عرفت هذه الأخيرة تحولات تدريجية سواء على مستوى الصلاحيات أو على مستوى آليات الاشتغال، وهو ما أفرز نظاما بالغ التعقيد يقوم على تعدد المتدخلين وتداخل الاختصاصات، مما زاد من الحاجة إلى حكامة عقارية قائمة على التنسيق والرقمنة والتبسيط في الشق الإجرائي.

وعليه، فإن تتبع مسار تطور التأطير القانوني والمؤسساتي لملك الدولة الخاص يقتضي التوقف عند محورين أساسيين:

أولهما، يتعلق بالتحولات التي شهدها الإطار القانوني المنظم لهذه الملكية، منذ فترة الحماية مرورا بزمن الاستقلال، وصولا إلى الإصلاحات الحديثة؛ وثانيهما، يخص تطور البنية المؤسساتية القائمة على تدبير هذا الملك، وما رافقه من إكراهات ومحاولات للتحديث والرقمنة.

الفقرة الأولى: التحولات القانونية لملك الدولة الخاص

220- إن إصلاح وضعية الملك الخاص للدولة لا يقتصر على إصدار نصوص قانونية متفرقة، بل يتطلب اعتماد مقاربة شمولية قوامها الحكامة العقارية، بمعناها المؤسساتي والتقني والإداري. ويقتضي ذلك:

- إعادة النظر في النصوص القديمة التي لم تعد تساير التحولات الاجتماعية والاقتصادية.
- تسريع وتيرة التحفيظ الإجباري لأملاك الدولة لحمايتها من التعديات أو الترامي.
- اعتماد خرائط رقمية دقيقة للجرد الوطني للعقار العمومي.
- وضع مساطر موحدة وواضحة لتخصيص أو تفويت أو إعادة استعمال العقارات العمومية.
- تعزيز مبدأ الشفافية في تدبير عقارات الدولة، وتكريس ربط المسؤولية بالمحاسبة في كل ما يتعلق باستغلال هذا الملك.

وفي هذا السياق، تعتبر تجربة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية نموذجا واعدا يمكن توسيعه وتعزيزه، خاصة في مجال التحفيظ الجماعي والتقنين الرقمي للملكية العقارية.

221- مجلس المنافسة، التقرير العام حول وضعية المنافسة في قطاع العقار بالمغرب، مطبعة دار المناهل، الطبعة الأولى، 2019، ص. 112-115.

- " تقتضي حكامة العقار العمومي بالمغرب تجاوز المقاربة التجزيئية، والعمل على بلورة رؤية مندمجة تعلي من مبدأ الشفافية وتوظيف الأدوات الرقمية الحديثة في الجرد والتخصيص، كما تتطلب تحيين الترسانة القانونية بما يساير التحولات المجتمعية والاقتصادية ".

شكل تطور الإطار القانوني المنظم لملك الدولة الخاص مرآة عاكسة للتحولات العميقة التي عرفتها الدولة في بنيتها الإدارية والتشريعية. فمنذ فرض الحماية سنة 1912، دخل المغرب في مرحلة تقنين حديث للعقار بصفة عامة، حيث تم إدخال مفاهيم قانونية جديدة وممارسات تنظيمية لم تكن مألوفة في النظام التقليدي القائم على الأعراف والظهائر السلطانية.

وقد مر هذا التطور القانوني بثلاث مراحل رئيسية، تميزت كل واحدة منها بخصوصيات معينة:

- ففي المرحلة الأولى، خلال فترة الحماية، سعت الإدارة الاستعمارية إلى إخضاع الأملاك العقارية لمنطق التحديث القانوني من خلال إصدار مجموعة من النصوص التي همت بالأساس في التمييز بين أنواع الملكيات العقارية، وتقييد أساليب التصرف في الأملاك العامة والخاصة للدولة.
- ثم تلتها مرحلة الاستقلال التي تميزت بمحاولات الدولة المغربية لبناء ترسانتها القانونية الخاصة، عبر مراجعة وتكييف ما تم تركه من إرث قانوني استعماري، مع حاجيات السيادة الوطنية ومتطلبات التنمية العقارية.
- وفي مرحلة أخيرة، دخل المغرب منذ تسعينيات القرن الماضي في مسار إصلاحي عميق، تجلى في تحديث الترسانة القانونية المرتبطة بالعقار، ومحاولة إرساء مبادئ الحكامة العقارية والعقلانية في تدبير الملك الخاص للدولة، انسجاما مع التحولات الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية التي عرفتها البلاد.

ويمكن هذا التتبع من إبراز مسار التدرج من مرحلة الضبط القانوني الأدنى إلى محاولات التقنين المتقدم، رغم ما تشهده بعض النصوص من طابع متجاوز أو تشتت في المرجعيات القانونية المؤطرة للعقار العمومي.

✓ أولا: الإطار القانوني خلال فترة الحماية(1956 – 1912)

تعد مرحلة الحماية محطة مفصلية في تاريخ التأطير القانوني للعقار بالمغرب، إذ عرفت بداية إرساء القواعد الحديثة التي ستحكم لاحقا تصنيف وتدبير أملاك الدولة، من خلال إدخال مفاهيم قانونية ومؤسساتية جديدة لم تكن مألوفة في النظام السلطاني التقليدي. وقد لعبت السلطات الاستعمارية دورا كبيرا في هندسة هذا الإطار التشريعي، بما يخدم مصالحها الإدارية والاقتصادية بالدرجة الأولى، وهو ما انعكس بشكل واضح على بنية الملكية العقارية للدولة.

ومن أبرز المحطات المؤسسة في هذه الفترة صدور ظهير 7 يوليوز 1915، المتعلق بتنظيم الأملاك العامة، والذي مثل نقلة نوعية في التعامل مع ممتلكات الدولة. فقد أقر هذا الظهير مبدأ عدم قابلية الأملاك العامة للتفويت أو الحجز أو التقادم، باعتبارها مخصصة للمنفعة العامة، وأخضعها بنص قانوني خاص عن باقي أنواع الملكيات العقارية. غير أن هذا التنظيم لم يكن كاملا في حد ذاته، إذ أفرز إشكالات عديدة على مستوى التمييز بين الملك العام والملك الخاص للدولة، خاصة في ظل غياب تعريف دقيق ومحكم للأملاك الخاصة، وغياب قواعد دقيقة للجرد والتحفيظ[222].

222- سعيد الورديغي، القانون الإداري للأملاك العامة والخاصة للدولة والجماعات الترابية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "م. م. أ"، الطبعة الأولى، 2016، ص. 45-48.
" يعتبر ظهير 7 يوليوز 1915 أول نص قانوني مغربي حديث ميز بين الملك العام والملك الخاص، إذ أقر مبدأ عدم القابلية للتفويت والحجز بالنسبة للأملاك العامة، لكنه في المقابل لم يحكم ضبط الأملاك الخاصة، مما أدى إلى تداخلات قانونية لازال أثرها ممتدا إلى اليوم".

في هذا السياق، بدأ يتبلور تدريجيا داخل التشريع المغربي تمييز أولي بين نوعين من الملكيات العامة:

- الملك العام بالطبيعة، كالسواحل والأنهار والطرقات،
- والملك العام بالتخصيص، الذي يصنف ضمن الأملاك العامة بسبب تخصيصه لخدمة مرفق عمومي أو هدف ذات منفعة عامة.

إلا أن ما لم يحسمه الظهير هو وضعية الأملاك التي لا تدخل ضمن هذا التصنيف، والتي ظلت تدار كملك خاص للدولة دون تأطير دقيق، ما أدى إلى تداخل وظيفي وقانوني بين الملكيتين، خصوصا مع غياب معايير حاسمة للتمييز، واستمرار تطبيق الأعراف والظهائر السلطانية السابقة في عدد من الحالات.

وعليه، فإن المرحلة الممتدة بين 1912 و1956 تميزت بمحاولة إدخال منطق "التقنين العقلاني" للعقار العام، لكن هذه المحاولة ظلت تعتريها نو اقص، بسبب طغيان الاعتبارات الإدارية والاستعمارية على حساب البناء القانوني داخل منظومة التشريع الوطني، مما ترك إرثا تشريعيا معقدا ستكون له تداعيات كبيرة في مرحلة ما بعد الاستقلال[223].

✓ ثانيا: مرحلة الاستقلال ومحاولة إعادة التنظيم القانوني

مع حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956، وبدء عملية بناء الدولة الحديثة، برزت الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في المنظومة القانونية الموروثة عن الحماية، والتي لم تكن في مجملها منسجمة مع متطلبات السيادة الوطنية أو أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان قطاع العقار بشكل عام، وضمنه ملك الدولة الخاص، في صلب هذه التحديات، نظرا لدوره الحيوي في إستراتيجية التهيئة والتخطيط العمراني، وتشجيع الاستثمار، وتوفير البنية العقارية للمرافق العمومية.

غير أن هذه المرحلة، رغم رمزيتها السياسية والتاريخية، لم تشهد في بدايتها قطيعة حاسمة مع الإرث القانوني الاستعماري، بل تم تبني سياسة "الاستمرارية القانونية" بشكل عام، مع بعض المحاولات الجزئية للتكييف والتطوير. وقد ظهرت بوادر هذه المحاولة في عدد من النصوص والمقتضيات، مثل ظهير 1969 المتعلق بتفويت أملاك الدولة الخاصة، إلى جانب مراسيم تنظيمية ومنشورات إدارية هدفت إلى تقنين طرق التصرف في الملك العقاري، وضبط شروط تخصيصه أو كرائه أو تفويته[224-225].

223- عبد الرزاق الأفيلال الإدريسي، النظام القانوني للأملاك العقارية العامة بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال، 2003، ص. 87-90.
" لم يسعف ظهير 7 يوليوز 1915 في حسم وضعية الأملاك الخارجة عن نطاق الملك العام، حيث استمرت هذه الأملاك تدار وفق الأعراف والظهائر القديمة، مما خلق نوعا من التداخل بين الملك العام والملك الخاص للدولة. وقد طبعت هذه المرحلة هيمنة المقاربة الإدارية التي سخرت لخدمة أهداف الحماية أكثر مما أسست لنظام عقاري وطني متكامل" .

224- لكن هذه الجهود بقيت مشتتة وغير مندمجة، وعانت من غياب تصور شمولي يؤسس لنظام عقاري موحد، واضح المعالم. كما ظلت العلاقة بين الإدارات المكلفة بالتدبير العقاري تعتريها الضبابية وتداخل الاختصاصات، مما ساهم في تقليص نجاعة الإصلاحات وأبقى على عدد من الإشكاليات البنيوية، وعلى رأسها صعوبة التمييز الدقيق بين أنواع الملكيات العامة، وكثرة أعداد الأملاك غير المحفظة أو المجهولة الوضعية القانونية.

225- عبد الرزاق الأفيلال الإدريسي، النظام القانوني للأملاك العقارية العمومية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2003، ص. 133-136.
- " رغم صدور ظهير 1969 بشأن تفويت ملك الدولة الخاص، وما تلاه من مراسيم تنظيمية ومنشورات وزارية، فإن هذه النصوص بقيت مشتتة وغير منسجمة، ولم تنجح في إرساء قواعد واضحة وشاملة لتدبير الملك الخاص للدولة، مما أبقى التسيير خاضعًا لاجتهاد إداري ومزاج تدبيري متفاوت".
- Youssef Bennani, La domanialité publique et privée au Maroc: étude juridique et administrative, Publications de la Faculté de Droit – Rabat, Édition L'Harmattan, 2014, pp. 97-100.

وبالرغم تعدد النصوص القانونية والتوجيهات الإدارية، لا يزال تدبير الملك العمومي والخاص للدولة يعرف ارتباكا مؤسساتيا مرده غياب تصور شمولي وموحد، ووجود تداخل في الاختصاصات بين مختلف القطاعات الوزارية، إلى جانب استمرار ظاهرة الأملاك غير المحفظة أو تلك ذات الوضعية القانونية المبهمة، مما يضعف فعالية السياسات العقارية ويحد من نجاعتها[226].

وفي سياق آخر، هم إعادة هيكلة تدبير الملك الخاص للدولة بعد الاستقلال، شكل ظهير 8 أبريل 1969 بشأن تفويت ملك الدولة الخاص إحدى المحطات التشريعية الأساسية، إذ أقر ولأول مرة نظاما قانونيا خاصا للتفويت، ينظم شروط وكيفيات بيع أو تفويت العقارات المملوكة للدولة لفائدة الأفراد أو الهيئات العامة أو الجماعات الترابية[227]-[228].

عطفا على ما سبق، تم سن عدد من المراسيم التنظيمية التي جاءت لضبط عمليات التخصيص أو إعادة تخصيص بعض الأملاك العقارية العامة لمصالح الدولة أو مؤسساتها[229]-[230]-[231].

ومع ذلك، اتسمت هذه النصوص بالتشتت وغياب الرؤية المنسجمة، حيث لم تكن تنتمي إلى إطار قانوني موحد، بل ظلت عبارة عن ردود فعل تنظيمية ظرفية تفتقر للبعد الاستراتيجي، وهو ما انعكس على

«La période post-indépendance a été marquée par des tentatives de réorganisation du domaine privé de l'État à travers le Dahir du 8 avril 1969 et des textes complémentaires (décrets, circulaires). Toutefois, l'absence d'un cadre normatif global a entraîné une gestion morcelée, sans réelle coordination interinstitutionnelle».

226- فاطمة الزهراء بن الشيخ، السياسات العقارية العمومية في المغرب: حدود الإصلاح وواقع التفعيل، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 121، الطبعة الأولى، 2017، ص. 58-61.

227- وقد تضمن هذا الظهير مقتضيات تتعلق بـ:

- تحديد السلطة المخولة بالتفويت (الوزير المكلف بالمالية أو من يفوض له)،
- ضرورة توفر مبرر قانوني أو اقتصادي للتفويت (كالمنفعة العامة أو تشجيع الاستثمار)،
- التنصيص على طرق الأداء وتحديد الأثمان وفقًا لخبرات تقنية،
- إمكانية إلغاء التفويت إذا أخل المستفيد بالتزاماته التعاقدية.

لكن رغم أهمية هذا النص، فقد تم تطبيقه في غياب قانون شامل يدمج مختلف أنواع التصرفات الممكنة في ملك الدولة الخاص، ما جعل الحاجة ملحة لإصدار نصوص مكملة وواضحة.

228- سعيد الورديغي، القانون الإداري للأملاك العامة والخاصة للدولة والجماعات الترابية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "م. م. أ"، الطبعة الأولى، 2016، ص. 92-94.

229- ومن ذلك:

- مرسوم 17 أكتوبر 1977 بشأن تخصيص العقارات لفائدة المرافق العمومية،
- مرسوم 8 نونبر 1974 المتعلق بإعادة تخصيص العقارات بعد زوال الغرض منها،
- بالإضافة إلى قرارات وزارية تحدد كيفية استعمال العقارات المؤقتة أو الموسمية.

كما صدرت منشورات وزارية دورية عن وزارة المالية (مديرية الأملاك المخزنية)، تقدم توجيهات إدارية بشأن تدبير الملك الخاص، منها:

- منشور 1982 بشأن تبسيط مسطرة كراء عقارات الدولة،
- منشور 1995 المتعلق بإحداث لجنة مركزية للبت في طلبات التفويت.

230- محمد بوزلافة، الملك العقاري العام والخاص للدولة في ضوء الاجتهاد القضائي والممارسة الإدارية، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، الطبعة الثانية، 2011، ص. 151-153.

231- عبد الرزاق الأفيلال الإدريسي، النظام القانوني للأملاك العقارية العمومية بالمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكدال، جامعة محمد الخامس، 2003، ص. 133-136.

أداء الإدارة العقارية من حيث الفعالية وعدالة عقارية ناجعة، وأدى إلى استمرار الغموض القانوني والإداري في العديد من عمليات التخصيص والتصرف[232]-[233].

وتبعا لذلك، ظلت مرحلة ما بعد الاستقلال، إلى حدود التسعينيات، حبيسة اجتهادات قانونية وإدارية مجزأة، عكست صعوبة تجاوز الإرث الاستعماري نحو بناء منظومة وطنية متكاملة لتدبير ملك الدولة الخاص.

- ✓ ثالثا: الإصلاحات القانونية الحديثة وتحديث الترسانة التشريعية

ابتداء من مطلع الألفية الثالثة، دخلت السياسة العقارية بالمغرب مرحلة جديدة اتسمت بمحاولات جادة لإعادة تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للملك العقاري العام، وفي قلبه ملك الدولة الخاص. وقد جاءت هذه المرحلة استجابة لتحولات متعددة الأبعاد :دستورية، اقتصادية، اجتماعية، ومجالية، فرضت تجاوز مرحلة المقاربة التقليدية المعتمدة على تدبير بيروقراطي متشظ، نحو تبني منطق الحكامة العقارية القائمة على النجاعة، والتخطيط الاستراتيجي[234].

في هذا الإطار، تم إطلاق سلسلة من الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، سعت إلى توحيد الإطار المفاهيمي القانوني، وتدقيق تصنيف الملكية العقارية، وتعزيز آليات التوثيق والتحفيظ، فضلا عن ترسيخ مبدأ التدبير المحكم للرصيد العقاري العمومي في انسجام مع متطلبات الاستثمار والتنمية المجالية[235].

ولقد شملت هذه الإصلاحات تحديث مجموعة من النصوص، سواء عبر إصدار قوانين جديدة[236]، (كالقانون 62.17 بشأن الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة)، أو من خلال مراجعة مناشير ومراسيم تنظيمية كانت تفتقر لمعيارية الوضوحية، إلى جانب الادوار الهامة لرقمنة المحافظة العقارية والمسح الخرائطي كوسائل لضبط الأملاك وحمايتها من التعديات أو الاستغلال غير المشروع.

إلا أن العقود الأخيرة شهدت دينامية إصلاحية متسارعة في مجال تدبير الملك الخاص للدولة، اتجهت نحو بناء منظومة قانونية أكثر تماسكا و انسجاما مع رهانات الحكامة العقارية، وتطلعات التنمية المستدامة.

232- عبد المجيد غميجة، التشريع العقاري في المغرب: التعدد والتأصيل، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2010، ص. 211-214.

233- فاطمة الزهراء بن الشيخ، السياسات العقارية العمومية في المغرب: حدود الإصلاح وواقع التفعيل، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 121، الطبعة الأولى، 2017، ص. 58-61.

" يلاحظ أن النصوص المنظمة للملك العقاري العمومي، بما فيها تلك المتعلقة بملك الدولة الخاص، لا تشكل إطارا قانونيا متكاملا، وإنما ظلت تتخذ شكل مراسيم ومنشورات متفرقة، تصدر كردود فعل ظرفية دون خلفية استراتيجية واضحة، وهو ما أثر سلبا على فعالية الإدارة، وساهم في تضخم الإشكالات المرتبطة بالغموض القانوني وصعوبة الحسم في عمليات التخصيص أو التصرف".

234- عبد الكريم فاطمي، السياسة العقارية بالمغرب ورهانات التنمية المجالية، منشورات كلية الحقوق فاس، الطبعة الأولى، 2020، ص. 137-139.

- Nadia Benabdallah, La domanialité publique et privée au Maroc : cadre juridique et défis de la gouvernance, RMDGE, n°106, 2021, pp. 78-80.

- منشور الوزير الأول عدد 05/2003 بتاريخ 26 فبراير 2003 بشأن تفعيل تدبير الأملاك الخاصة للدولة وربطها بالتنمية الجهوية.

235- محمد خيري، السياسات العقارية العمومية بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة، 2015، ص. 89-94.

- Youssef Khairi, La politique foncière publique au Maroc, RMAP, n°155, 2020, pp. 120-125.

- القانون رقم 62.17 المتعلق بالوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، الجريدة الرسمية عدد 6700، بتاريخ 3 شتنبر 2018.

236- عزيز بوصيغة، الحكامة العقارية بالمغرب، مجلة الحقوق المغربية، 2019، ص. 92-93.

Nadia Benabdallah, -المرجع السابق، ص. 84-85.

- منشور وزارة الاقتصاد والمالية عدد 20/2016 حول تبسيط المساطر المتعلقة بتدبير العقارات المخزنية وتوحيدها.

وقد شملت هذه الإصلاحات جملة من التعديلات التشريعية والمؤسساتية، التي هدفت إلى تجاوز حالة التشتت والضبابية التي طبعت المراحل السابقة.

- تحديث النصوص القانونية وتوحيد المفاهيم العقارية
- تعزيز المساطر القانونية للتحفيظ والتصرف والتفويت
- مأسسة البعد المؤسساتي وترسيخ المقاربة الرقمية في التدبير

الفقرة الثانية: تطور الإطار المؤسساتي المشرف على تدبير ملك الدولة الخاص

لقد عرف تدبير ملك الدولة الخاص تحولات مؤسساتية مهمة، عكست الانتقال التدريجي من منطلق الإدارة التقليدية التي ترتكز على المركزية والبعد البيروقراطي، إلى مقاربة أكثر انفتاحا على مبادئ الحكامة الجيدة، التنسيق البيني، وتوظيف الوسائل الرقمية الحديثة. ويعتبر هذا التطور نتيجة طبيعية للرهانات المتزايدة المرتبطة باستغلال هذا الرصيد العقاري الحيوي، فيما يخص تعبئته لخدمة المشاريع العمومية والتنمية المجالية.

وإدراكا لضرورة تجاوز هذا الوضع، عرفت السنوات الأخيرة مسارات متنامية نحو ترسيخ مبادئ الحكامة والرقمنة في تدبير ملك الدولة الخاص، من خلال إحداث بوابات إلكترونية موحدة، وتحديث آليات التتبع، وتعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو ما يشكل منعطفا نوعيا في أفق بناء منظومة أكثر معقولية وفعالية.

وبناء على ما سبق، سنعمل في هذه الفقرة على تحليل مظاهر تطور الإطار المؤسساتي المشرف على تدبير ملك الدولة الخاص من خلال ثلاث محطات رئيسية، تمثل كل منها بعدا وظيفيا أو تحوليا في هذا المسار:

- أولا: دور مديرية الأملاك المخزنية كفاعل مركزي في التسيير

لقد كرس المشرع دور مديرية الأملاك المخزنية من خلال ترسانة قانونية وتنظيمية جعلت من هذه المديرية الجهة الوحيدة المخول لها السهر على صيانة وضبط وتفويت هذا الملك، في إطار من التقيد بالمصلحة العامة ومبادئ التدبير الرشيد. اختصاصات المديرية وتنظيمها الداخلي[237]_[238]_[239].

- **العلاقة مع باقي المصالح الوزارية والمؤسسات الجهوية[240].**

237- حيث يتم توزيع اختصاصات مديرية الأملاك المخزنية على مستويات متعددة تشمل:

* تسيير وتحيين السجل العقاري الخاص بالأملاك الخاصة للدولة، وضمان توثيق المعاملات العقارية المرتبطة بها، سواء فيما يتعلق بالاقتناء، الكراء، التفويت، أو التخصيص.
* المساهمة في سياسة تعبئة العقار العمومي، من خلال تهيئة وعقلنة استخدام العقارات العمومية بما يخدم الاستثمار والمشاريع التنموية.
* الدفاع عن حقوق الدولة العقارية، سواء في إطار النزاعات القضائية أو من خلال عمليات التحفيظ والنزاع الإداري المرتبط بوضعية العقار.
* التنسيق مع المصالح اللاممركزة، وخاصة المصالح الخارجية لوزارة الاقتصاد والمالية، لضمان تدبير مندمج ومتكامل على المستوى الترابي.

أما من حيث التنظيم الداخلي، فتعتمد المديرية على هيكلة مركزية تضم مصالح تقنية وقانونية ومالية، إضافة إلى مصالح خارجية جهوية وإقليمية تابعة للمديريات الجهوية لوزارة الاقتصاد والمالية، مما يمكنها من مراقبة وتتبع التدبير العقاري في مختلف ربوع المملكة. غير أن هذا التنظيم يواجه عدة إكراهات عملية، أبرزها:

* ضعف الموارد البشرية والتقنية، مقارنة بضخامة الرصيد العقاري وحجم التدخلات المطلوبة.
* تعدد الملفات العقارية وتداخل وضعياتها القانونية، مما يرهق البنية الإدارية ويُبطئ من وتيرة المعالجة.
* التأخر في اعتماد الرقمنة الشاملة، حيث لا تزال العديد من المساطر تعتمد الوثائق الورقية والمعالجة اليدوية.

238- مرسوم رقم 2-07-995 الصادر في 23 شوال 1429 (23 أكتوبر 2008)، المتعلق بتنظيم واختصاصات وزارة الاقتصاد والمالية.

ووفقًا لبنود المادة 13 من هذا المرسوم، فإن مديرية الأملاك المخزنية تُعد من المصالح المركزية المزودة بمصالح داخلية وتقنية وقانونية ومالية، وتضم كذلك مصالح خارجية جهوية (مندوبيات ومديريات جهوية)، وذلك لتعزيز مراقبة وتتبع التدبير العقاري على المستوى الترابي.

- أوزيان، محمد، "الأملاك المخزنية بالمغرب: النظام القانوني والمنازعات القضائية "دكتوراه، جامعة محمد الأول – وجدة، 2013/2012.

- Elasri, Hicham, Abdelaziz Zeroual, and Ahmed Boulouard. (2012). "Open Source Based Cadastral Information System: ANCFCC-Morocco." Proceedings of the 2012 International Conference on Open Source Systems & Technologies, IEEE, pp. 1–6.

239- مديرية الأملاك المخزنية – وزارة الاقتصاد والمالية، عرض حول السياسة العقارية للدولة وتدبير الأملاك المخزنية، منشور ضمن أشغال يوم دراسي بمجلس النواب حول "السياسة العقارية بالمغرب: من أجل سياسة عقارية مندمجة"، الرباط، 8 يوليوز 2013، ص. 6-8.

- و مرسوم رقم 2-07-995 الصادر بتاريخ 23 شوال 1429 (23 أكتوبر 2008)، المتعلق بتنظيم واختصاصات وزارة الاقتصاد والمالية، والذي ينص في الفصل 13 على أن مديرية الأملاك المخزنية مسؤولة عن:

- السهر على "تسيير وتحيين السجل العقاري الخاص بالأملاك الخاصة للدولة، ومتابعة المعاملات العقارية المرتبطة بها".
- المساهمة في "سياسة تعبئة العقار العمومي وتثمينه، بما يخدم الاستثمار والمشاريع التنموية".
- الدفاع عن الحقوق العقارية للدولة في الحالات القضائية والإدارية (تحفيظ، نزاعات...).
- التنسيق مع المصالح الخارجية والمندوبيات الجهوية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية لضمان تسيير مندمج ومتكامل على الصعيد الترابي

240- ورغم مركزية دور مديرية الأملاك المخزنية، فإن تدبير الملك الخاص للدولة لا يتم بمعزل عن باقي الفاعلين المؤسساتيين. فهناك تداخل في المهام مع وزارات وهيئات أخرى، منها:

* وزارة الداخلية، باعتبارها المسؤولة عن تأطير التعمير وتخصيص العقارات للمرافق العامة.
* الوكالات الحضرية، التي تلعب دورا في التوجيه المجالي وتحديد استعمالات الأراضي.
* الجماعات الترابية، التي تطالب بحقها في الاستفادة من بعض العقارات العامة لتلبية حاجيات التنمية المحلية.

وتطرح هنا إشكالية التنسيق العمودي والأفقي[241]، حيث يؤدي غياب آليات فعالة للتشاور والتخطيط المشترك، وإلى تنازع الاختصاصات أو تكرار الإجراءات المسطرية، مما يضعف من نجاعة العملية التدبيرية ويعرقل المشاريع الاستثمارية أو الاجتماعية التي تتطلب تعبئة فورية وفعالة للعقار العمومي.

- ثانيا: تعدد المتدخلين وتحديات التنسيق المؤسساتي

يشكل التدبير الفعال لملك الدولة الخاص ركيزة أساسية لتحقيق الحكامة العقارية، غير أن هذا التدبير يواجه إكراهات متزايدة ناتجة عن تعدد الفاعلين المؤسساتيين وتداخل الاختصاصات، مما يخلق بيئة معقدة تنعكس بشكل سلبي على كفاءة التدبير وجودته. بحكم تعدد القطاعات المتدخلة في تدبير الثروة العقارية الخاصة والعامة للدولة، لا تنفرد جهة واحدة بإدارة هذا الملك، بل تتقاطع في ذلك اختصاصات مؤسسات وزارية وترابية وتقنية تتوزع بين وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية، الوكالات الحضرية، والمجالس المنتخبة، إلى جانب هيئات أخرى معنية بالتعمير والتخطيط الترابي

- تدخل وزارة المالية، وزارة الداخلية، الوكالات الحضرية، والمجالس المنتخبة.

يشكل تدبير الملك الخاص للدولة مجالا متعدد الابعاد تتداخل فيه اختصاصات مجموعة من الفاعلين المؤسساتيين، سواء على المستوى المركزي أو الترابي، بما يعكس لنا التعقيد الحاصل في المنظومة القانونية والتنظيمية للوعاء العقاري. وفي طليعة هذه الأطراف، تبرز وزارة الاقتصاد والمالية، من خلال المديرية العامة للأملاك المخزنية، كجهاز أساسي يتولى الإشراف المباشر على تدبير واستغلال وتفويت أملاك الدولة الخاصة، وفقا لمقتضيات المرسوم الملكي المؤرخ في 25 يوليوز 1962، الذي يحدد كيفيات ضبط وتصفية هذا النوع من الأملاك[242]. وتضطلع هذه المديرية بوظائف إدارية وتقنية متنوعة، تشمل إعداد عقود التفويت والكراء، تتبع النزاعات العقارية، و إبداء الرأي في طلبات التخصيص لفائدة باقي الإدارات[243].

من جهة أخرى، تتدخل الوكالات الحضرية كذرع تقنية مسؤولة عن التأطير المجالي، عبر وثائق التعمير وتصاميم التهيئة الحضرية التي تحدد طبيعة الاستعمالات الممكنة للرصيد العقاري، بما في ذلك العقارات التابعة للملك الخاص للدولة. وتعد هذه الوثائق مرجعا ملزما لتحديد القابلية القانونية للاستغلال العقاري، مما يمنح الوكالات سلطة غير مباشرة في ترشيد توجهات الدولة في هذا المجال، وهو ما يستلزم معه إعادة التفكير في آليات الحكامة الترابية للرصيد العقاري، وتبني مقاربة شمولية تدمج الأبعاد القانونية، وإستراتيجية التخطيط، والتنمية في آن واحد.

- 241- مرسوم رقم 2-07-995 الصادر بتاريخ 23 أكتوبر 2008 المتعلق بتنظيم وزارة الاقتصاد والمالية، خاصة البنود المتعلقة بتنسيق اختصاصات مديرية الأملاك المخزنية مع باقي المصالح.
- وزارة الداخلية المغربية(2015) ، تقرير حول تطوير التسيير العقاري ودعم الجماعات الترابية.
- الرابطة المغربية للمجالس الجماعية(2019) ، تحديات تدبير العقار العمومي والتنمية المحلية.
- وزارة الاقتصاد والمالية(2020) ، مذكرة داخلية بخصوص تحسين التنسيق المؤسساتي في تدبير الأملاك العمومية.

242 - Benghabrit, M. La gestion du domaine privé de l'État au Maroc : cadre juridique et institutionnel. Rabat : Éditions du Ministère de l'Économie et des Finances, 2015, pp. 72-88.

- المرسوم الملكي رقم 2.62.541 الصادر في 25 يوليوز 1962 بشأن ضبط كيفية تدبير الملك الخاص للدولة، منشور في الجريدة الرسمية عدد 1064 بتاريخ 26 يوليوز 1962.

243 - El Hassani, H. La gestion territoriale du domaine public et privé de l'État au Maroc : rôle et responsabilités du ministère de l'Intérieur. Rabat : Editions Universitaires Marocaines, 2019, pp. 45-60.

- القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجهات والجماعات الترابية، الجريدة الرسمية عدد 6434 بتاريخ 14 يناير 2015. والمرسوم رقم 2.18.200 بتاريخ 14 فبراير 2018 الخاص بتنظيم المديرية العامة للجماعات الترابية.

- غياب نجاعة في التنسيق و انعكاساته على تدبير الملك.

يشكل غياب النجاعة في التنسيق بين الفاعلين المؤسساتيين أحد أبرز الإشكالات البنيوية التي تؤثر بشكل سلبي على تدبير الملك الخاص للدولة بالمملكة. إذ أن تعدد المتدخلين وتداخل اختصاصاتهم، سواء على المستوى المركزي (وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية، وزارة إعداد التراب الوطني...) أو الترابي (المجالس المنتخبة، الولاة والعمال، الوكالات الحضرية...)، يخلق بيئة إدارية غير منسجمة تفتقر إلى آليات تعاون منهجي ومستدام[244].

هذا الوضع يعكس غياب تصور شمولي واستباقي لتدبير العقار بشكل عام، ويضعف من قدرة الدولة على توجيه الثروة العقارية لخدمة التنمية الترابية والعدالة المجالية. كما يكشف محدودية أدوات التنسيق العمودي (بين المركز والجهات) والأفقي (بين الإدارات المركزية فيما بينها أو بين الجماعات الترابية)[245] -[246].

- **ثالثا: بروز التوجه نحو الحكامة والرقمنة في التدبير المؤسساتي**

يمثل هذا التوجه امتدادا لتوصيات العديد من التقارير الوطنية، كمجلس المنافسة[247] والمجلس الأعلى للحسابات[248]، التي نبهت إلى ضرورة تقويم الاختلالات البنيوية التي تعتري تدبير العقار العمومي، سواء من حيث الحكامة أو من حيث النجاعة الاقتصادية. وفي هذا السياق، شرعت الدولة في إرساء آليات مؤسساتية جديدة، لعل أبرزها إحداث بوابة إلكترونية موحدة للعقار العمومي، وإطلاق ورش رقمنة المساطر والمعطيات الخرائطية، مع تعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، بما يكرس الانتقال من التدبير التقليدي إلى نموذج أكثر احترافية و انفتاحا.

لمعالجة موضوع بروز التوجه نحو الحكامة والرقمنة في التدبير المؤسساتي للرصيد العقاري، لابد من التطرق فيه إلى المحاور التالية التي تمثل الركائز الأساسية لهذا التحول الإداري والرقمي: أولا، إحداث بوابة إلكترونية للعقار العمومي، التي تهدف إلى توفير منصة موحدة للولوج إلى المعلومات وتسهيل العمليات

244- المفتشية العامة للإدارة الترابية .تقرير حول تقييم التنسيق الترابي في مجال تدبير العقار العمومي .وزارة الداخلية، الرباط، 2019، ص. 13-26.

- الهرموزي، عبد الله .إشكالية تدبير العقار العمومي في ظل تداخل الاختصاصات الإدارية .الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد خاص، 2021، ص. 94-110.

- Abdelmoumen, K. Les chevauchements institutionnels dans la gestion domaniale au Maroc : une entrave à l'efficacité publique. Revue Française de Droit Administratif, n°183, 2020, pp. 28-44.

245-إن الخروج من هذا المأزق يقتضي إصلاحا مؤسساتيا عميقا يقوم على:

- توحيد المرجعيات التنظيمية لتدبير الملك الخاص.
- إرساء هيئة وطنية للتنسيق العقاري تعمل كمنصة استراتيجية للتوفيق بين المصالح المختلفة.
- تبني الرقمنة والتوثيق الموحد للمعطيات العقارية، بما يضمن الشفافية ويُيسر اتخاذ القرار.

فدون تجاوز هذه الإعاقة الهيكلية، ستظل السياسة العقارية العمومية رهينة المقاربات المجزأة، ومفتقدة إلى الفعالية والنجاعة المفترضتين في سياق الدولة

246- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .تقرير حول الحكامة العقارية كرافعة للتنمية المستدامة .الرباط، 2020، ص. 34-49.

متاح على موقع المجلس www.cese.ma : تم الإطلاع عليه يومه 20.07.2025.

247- مجلس المنافسة، تقرير حول وضعية المنافسة في القطاع العقاري العمومي بالمغرب: مقاربة تقييمية واقتراحات للإصلاح، الرباط، 2020، ص. 27-39.

248- المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي حول تدبير الأملاك العمومية بالمغرب: قراءة نقدية في ضوء مبادئ الحكامة والفعالية الاقتصادية، الرباط، 2021، ص. 35-48.

الإدارية؛ ثانيا، مشاريع رقمنة الخرائط والمساطر وتوحيد الإجراءات المسطرية، والتي تعزز دقة الضبط العقاري؛ وثالثا، تعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في التدبير العقاري العمومي، لضمان فعالية الأداء ومساءلة المتدخلين.

والتي تهدف فيها إلى رقمنة المعطيات العقارية، وتيسير الوصول إلى المعلومات، وتوحيد الإجراءات المسطرية بين مختلف المتدخلين.

- ✓ **دواعي إطلاق البوابة الإلكترونية[249].**
- ✓ **وظائف البوابة الإلكترونية[250]**
- ✓ **الأثر المتوقع على الحكامة العقارية[251]_ [252]_[253]**
- ✓ **التحديات والمعوقات[254]_[255]_[256] -.**

- **مشاريع رقمنة الخرائط والمساطر وتوحيد الإجراءات[257]_[258].-[259].**

249- المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول تقييم تدبير الأملاك العقارية للدولة، مطبعة دار السلام، الطبعة الأولى، 2022، ص. 45-47.

- مجلس المنافسة، رأي حول وضعية المنافسة في مجال العقار بالمغرب، مطبعة دار نشر المعرفة، الطبعة الأولى، 2020، ص. 23-24.

250- المجلس الأعلى للحسابات، تقرير تقييم تدبير الأملاك العقارية العمومية بالمغرب، منشورات المجلس، الطبعة الأولى، 2022، ص. 48-50.

- Ministère de l'Économie et des Finances – Direction des Domaines de l'État, Rapport sur la stratégie de digitalisation du patrimoine immobilier public, édition 2021, p. 14-17.

251- ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة من خلال:

- زيادة الشفافية والمساءلة عبر توفير بيانات يمكن مراقبتها ومراجعتها بشكل مستمر،
- تحسين التنسيق بين مختلف الإدارات والمؤسسات المعنية بالعقار العمومي،
- تعزيز فعالية التدبير وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالإجراءات اليدوية،

دعم اتخاذ القرار المبني على معطيات دقيقة وموثوقة

252 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أجل تدبير ناجع ومستدام للملك العقاري العمومي بالمغرب: رافعة أساسية لتحقيق التنمية، تقرير رأي، الرباط، الطبعة الأولى، 2019، ص. 12-15.

253 - Direction des Domaines de l'État – Ministère de l'Économie et des Finances, Cadre stratégique de gouvernance du patrimoine immobilier de l'État, édition 2021, p. 9-11.

254 -. المجلس الأعلى للحسابات، تقرير تقييم تدبير الأملاك العقارية للدولة، الطبعة الأولى، 2022، ص. 51-52

- OCDE, La gouvernance numérique dans le secteur public : leviers et défis, Éditions OCDE, 2020, pp. 29-32.

255- وزارة الاقتصاد والمالية – مديرية أملاك الدولة، خارطة الطريق نحو رقمنة الملك العقاري العمومي، 2021، ص. 13-15.

- Banque mondiale, Diagnostic sur la numérisation des services fonciers au Maroc, 2021, pp. 18-21.

256- البنك الدولي، تقرير تشخيص نظم إدارة الأراضي بالمغرب، منشورات البنك الدولي، 2020، ص. 22-24.

- يمكن اعتبار إطلاق بوابة إلكترونية مخصصة لتدبير الأملاك العقارية العمومية خطوة أساسية في تحديث القطاع وتعزيز الحكامة، لكنها تتطلب استمرارية الدعم السياسي والمؤسسي، بالإضافة إلى تطوير القدرات البشرية والتقنية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

257- الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، تقرير حول مشروع رقمنة الخريطة العقارية وتحديث البنية المعلوماتية، الرباط، الطبعة الأولى، 2021، ص. 7-10.

258- وزارة الاقتصاد والمالية – مديرية أملاك الدولة، برنامج تبسيط المساطر وتوحيد الإجراءات العقارية، منشورات رسمية، 2022، ص. 14-16.

259 - Banque mondiale, Amélioration de la gouvernance foncière au Maroc : vers un cadastre intégré et numérique, Rapport technique, 2020, pp. 27-30

- تعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في التدبير العقاري العمومي[260] [261] [262].

خاتمة

يتبين من خلال الدراسة التاريخية والتحليل المؤسساتي لموضوع ملك الدولة الخاص أن هذا النمط من الملكية قد عرف مسارا تراكميا متطورا وعميقا، يعبر عن تداخل البعد التاريخي بالبعد القانوني والمؤسساتي، تماشيا مع المستجدات وفق تفاعل مستمر مع المتغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المملكة عبر العصور. فقد انتقل من كونه أداة سيادية مطلقة في يد السلطان، يكرس بها سلطة المركز عبر الهبات والإقطاعات، إلى وعاء عقاري مؤطر قانونا ومؤسساتيا، يخضع لمبادئ الحكامة الترابية والتدبير العمومي المعقلن.

إن مقاربة التطور التاريخي لملك الدولة الخاص تكشف عن خصوصية البنية المؤسساتية والتركيبة السياسية والدستورية للمغرب، حيث لعبت مفاهيم فقهية وعرفية دورا أساسيا في تنظيم العلاقة بين الدولة والعقار، مثل "الإحياء"، و"التحبيس"، و"الأرض الموات"، و"الأراضي المخزنية". وقد تبلورت هذه التصورات ضمن منظومة سلطانية تقليدية كانت تتداخل فيها الشرعية الدينية بالسلطة السياسية.

أما من الناحية المؤسساتية، فإن تطور تأطير ملك الدولة الخاص ظل مرتهنا بتطور الإدارة العقارية، بدءا من البنية المركزية التقليدية للوزارة المخزنية، وصولا إلى إحداث الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، ووزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الأملاك المخزنية)، وكذا تطور الترسانة القانونية المؤطرة لهذه الملكية العقارية، خصوصا مع ظهير 1915، ثم بعده القوانين المنظمة للأملاك الخاصة للدولة والمراسيم التطبيقية ذات الصلة. إلا أن هذا التطور، ورغم أهميته، لا يخلو من اختلالات بنيوية، تمثلت في هزالة التنسيق المؤسساتي، مع غياب رؤية استراتيجية واضحة لتدبير الوعاء العقاري، وتفشي مظاهر التفويت غير المنتج، وضعف الطابع الحمائي سواء من الناحية القانونية أو القضائية لهذه الأملاك، ناهيك عن غموض الإطار المفاهيمي وعدم تمييزه بدقة عن الملك العام.

260- وزارة الاقتصاد والمالية، دليل تدبير الملك الخاص للدولة في ضوء مبادئ الحكامة الجيدة، منشورات رسمية، 2021، ص. 5.

261- المفتشية العامة للمالية، تقرير حول نجاعة منظومة الرقابة في تدبير الأملاك العمومية، الرباط، 2022، ص. 18-20.
- OCDE, Gouvernance des biens publics et mécanismes de reddition des comptes, Éditions OCDE, 2019, pp. 40-42

262- البنك الدولي، التدبير الرشيد للعقار العمومي كأداة لتعزيز الثقة والنجاعة المؤسساتية، تقرير قطري، 2020، ص. 23-24

الأستاذ أمين نشاط
باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية بطنجة

دور المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات بالمغرب

The role of the Constitutional Court in protecting the rights and freedoms of the people

مقدمة:

من الأمور المسلم بها في مجال القانون الدستوري ما يعرف بمبدإ تدرج القوانين الذي جاء به الفقيه النمساوي هانس كلسن. مفاد هذا المبدأ وجود تدرج هرمي للقواعد، يحتل فيه الدستور المرتبة الأسمى داخل المنظومة القانونية للدولة[263]، تخضع له كل القوانين التنظيمية والعادية والمراسيم... بحيث لا يمكن لقاعدة دنيا، أيا كانت مرتبتها، أن تعدل أو تلغي قاعدة أسمى منها. هذا ما يعرف بالشرعية الدستورية. تبعا لذلك وجب إيجاد جهاز يسهر على ضمان هذا التطابق بين القوانين و الدستور، إما من أجل الحفاظ على التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو من أجل فرض احترام القوانين الدنيا للوثيقة الدستورية الذي يدخل في صميم حماية الحقوق والحريات.

لضمان هذه الشرعية الدستورية كان من اللازم على المغرب، على غرار الدول ذات الهاجس الديمقراطي، إيجاد جهاز يسهر على منع صدور أي نص قانوني يخالف الدستور. لذلك، فقد تم إحداث الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى في أول دستور عرفته المملكة المغربية في دجنبر 1962 . غير أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل و بموجب الدستور المعدل في أكتوبر 1992 تم الانتقال من الغرفة الدستورية إلى ما سمي بالمجلس الدستوري.

كما أن المراجعات التي طالت الوثيقة الدستورية المغربية لم تنطلق من عدم، بل الدافع إليها هو الرغبة في تطوير منظومة قضائية فعالة ومستقلة، خاصة إذا ما تناولنا المراجعة الدستورية لسنة 1992 والتي تمخضت عن مجموعة من التعديلات. وكان أهم ما لحق القضاء الدستوري في المغرب على إثرها إحداث المجلس الدستوري كهيئة قضائية عليا ومستقلة (الفرع الثاني)، حيث جاء التنصيص في الدستور المراجع لسنة 1992 على ما يلي: "يحدث مجلس دستوري[264]".

غير أن هذه التجربة القضائية الدستورية لم تكن هي الأولى من نوعها في المغرب، فقد سبق وأن نصت دساتير سنة 1962و1970و1972 على إحداث الغرفة الدستورية ضمن الغرف المكونة للمجلس الأعلى، ويرأسها الرئيس الأول لهذا المجلس (الفرع الأول).

263محمد كمال بالحاج، " إقرار القوانين التنظيمية، مدخل أساسي لتنزيل دستور 2011. "http://www.marocdroit.com

264ينص الفصل السادس والسبعون من دستور 1992على ما يلي : "يحدث مجلس دستوري" .

مجلة علمية محكمة
ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

وإذا كانت الدولة المغربية قد استوعبت منذ السنوات الأولى من الاستقلال والتشييد الدستوري المؤسساتي ضرورة اعتماد قضاء دستوري، يقوم بالمهام التي أسندت إليه ومن بينها صيانة الحقوق والحريات، فهل استطاعت عبرهذه الوثائق الدستورية المتعاقبة تحصين هذه المنظومة القضائية؟

الفرع الأول: مرحلة الغرفة الدستورية 1962 – 1994

إن نشأة الغرفة الدستورية بالمغرب لم تجد الأرضية الملائمة والظروف المناسبة، حيث شهدت تلك الفترة ظروفا سياسية غير مستقرة نظرا لحداثة العهد بالاستقلال، إضافة إلى كونها خلقت مع أول دستور للمملكة المغربية سنة 1962. وهي لا تعدو أن تكون غرفة بالمجلس الأعلى خصوصيتها تكمن في كيفية تعيين أعضائها؛ فهي ليست محكمة دستورية قائمة الذات.

سنتطرق في هذا الإطار إلى تنظيم الغرفة الدستورية في (الفقرة الأولى). أما في (الفقرة الثانية) التي تليها فسوف نتحدث عن أداء الغرفة الدستورية، ومدى حضور الجانب الحقوقي لدى المشرع الدستوري وهو يؤسس الغرفة الدستورية.

الفقرة الأولى: التنظيم القانوني للغرفة الدستورية

إن الحديث عن أية مؤسسة كيفما كان نوعها لابد له من بناء أولي، وهذا البناء يتجسد في المكونات البنيوية والتشكيلة العضوية لهذه المؤسسة. ومن ثمة يكون من اللازم الكشف عن تشكيلة الغرفة الدستورية (أولا)، وكذا رصد الاختصاصات التي تضطلع بها هذه الغرفة (ثانيا).

أولا: تركيبة الغرفة الدستورية

لم يكن القضاء الدستوري المغربي يحتكم إلى هيئة قضائية دستورية قائمة بذاتها خلال الدساتير الثلاثة للسنوات 1962و1970و1972 والتي خصصت للغرفة الدستورية بابها العاشر. وقد تشكلت هذه الغرفة الدستورية منذ البداية من خمسة أعضاء، إضافة إلى الرئيس الأول الذي كان في نفس الوقت رئيسا للمجلس الأعلى ثم قاض من الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى، وأستاذ بكلية الحقوق يعينان بمرسوم ملكي لمدة 6 سنوات، وعضوين معينين من طرف رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين بالتساوي[265]. وأصبحت هذه التركيبة في دستور1970[266] دون العضو المعين من طرف رئيس مجلس المستشارين، لأن المغرب تخلى عن الأخذ بالثنائية المجلسية. وقد أدخل دستور1972[267] تعديلا على تركيبتها حيث ارتفع عدد أعضائها إلى سبعة أعضاء، إذ كانت تتشكل إضافة إلى رئيسها من 3 أعضاء يعينهم الملك لمدة 4 سنوات و3 أعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب بعد استشارة فرق المجلس[268]. ومنذ تعديل 30 ماي 1980 أصبح الأعضاء المعينون يستمرون في مزاولة مهامهم لمدة 6 سنوات.

265ينص الفصل101 من دستور 1962 على مايلي: "وتشتمل بالإضافة إلى الرئيس على:
- قاض من الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى وأستاذ بكليات الحقوق يعينان بمرسوم ملكي لمدة ست سنوات.
- عضوين، يعين أحدهما رئيس مجلس النواب، والآخر رئيس مجلس المستشارين، وذلك في مستهل مدة النيابة أو أثر كل تجديد جزئي".

266الظهير الشريف رقم 1.70.177 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1390 (31 يوليوز 1970) بإصدار الأمر بتنفيذ الدستور.

267الظهير الشريف رقم 1.72.061 بتاريخ 23 محرم 1392الموافق10 مارس 1972بإصدار الأمر بتنفيذ الدستور.

268ينص الفصل 95 من دستور 1972على ما يلي:
"تشتمل الغرفة الدستورية بالإضافة إلى الرئيس على: ثلاثة أعضاء يعينون بظهير شريف لمدة أبع سنوات. ثلاثة أعضاء يعينهم في مستهل مدة النيابة رئيس مجلس النواب بعد استشارة فروق المجلس".

ثانيا: اختصاصات الغرفة الدستورية

مارست الغرفة الدستورية اختصاصاتها طيلة ثلاثين سنة، أصدرت خلالها ثمانمائة وعشرين قرارا في مجال المراقبة الدستورية، وفي ميدان المنازعات الانتخابية، بمعية اللجنة الدستورية المؤقتة التي عملت على مدى فترتين من 11 إلى 20 يوليوز1963 ومن 9 أكتوبر1970 إلى 20 أكتوبر1977 . إن عدد ونوعية الاختصاصات المسندة للغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى لم تكن في المستوى المطلوب باعتبارها هيئة قضائية تمارس اختصاصات محدودة؛ فطبقا للدساتير الثلاثة (1962، 1970، 1972) لم تمارس الغرفة الدستورية إلا اختصاصات ذات طبيعة استشارية وأخرى قضائية، بالإضافة إلى مراقبة دستورية القوانين التنظيمية. تتمثل هذه الاختصاصات في ما يلي:

- مراقبة دستورية القوانين التنظيمية والقوانين الداخلية للبرلمان بمجلسيه قبل إصدار الأمر بتنفيذها بشكل إلزامي، بإحالة من الوزير الأول؛

- البت في حالات الخلاف بين الحكومة والبرلمان بشأن الطبيعة التشريعية أو التنظيمية لنصوص قانونية سابقة، بإحالة من الوزير الأول؛

- البت في صحة انتخاب أعضاء البرلمان وفي حالات التنافي المتعلقة بالبرلمانيين وتقرير شغور مقعد برلماني؛

- البت في صحة عمليات الاستفتاء؛

- إبداء رأيها في إمكانية تغيير النصوص الصادرة في صيغة قانون بواسطة مرسوم إذا كان مضمون تلك النصوص داخلا في اختصاص السلطة التنظيمية؛

وإلى جانب هذه الاختصاصات يمارس رئيس الغرفة الدستورية عدة اختصاصات استشارية[269]، حيث يستشار من قبل الملك كلما كان هناك داع لإعلان حالة الاستثناء أو لحل مجلسي البرلمان أو أحدهما[270].

وتترجم هذه الاختصاصات المحدودة اختيار ما يسمى بـ"البرلمانية المعقلنة"، والتي تتمثل في حصر البرلمان في إطار الاختصاصات التي حددها له الدستور[271]، لاسيما أن الدستور المغربي على غرار الدستور الفرنسي قد حدد للبرلمان مجال القانون.

إن محدودية هذه الاختصاصات ترجع إلى إرادة حصر القضاء الدستوري نفسه في مجال ضيق ومحدود. وليس أدل على ذلك من استبعاد القوانين العادية والاكتفاء بإخضاع القوانين التنظيمية والقانون الداخلي لمجلس النواب للمراقبة لما يكتسيانه من أهمية أو تأثير في نظام سياسي مغربي، لم يكن قد حسم بعد في مسألته الدستورية[272].

269امحمد مالكي، " الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية "،المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى2001، ص: 96.

270ينص الفصل 70 من دستور 1972 على ما يلي": للملك بعد استشارة رئيس الغرفة الدستورية وتوجيه خطاب للامة ان يحل مجلس النواب بظهير شريف".

271عبد العزيز النويضي، "المجلس الدستوري بالمغرب"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية"، مرجع سابق، ص: 36.

272نور الدين أشحشاح،" الرقابة على دستورية القوانين في المغرب-دراسة مقارنة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكدال-الرباط،2001-2000، ص: 58.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل القضائي الدستوري المغربي عرف نمط اللجنة الدستورية المؤقتة خلال المراحل التي سبقت تشكيل الغرفة الدستورية بحيث أسند إليها مهمة البت في طعون الانتخابات التشريعية[273].

الفقرة الثانية: انعكاس التنظيم القانوني على دور الغرفة الدستورية في حماية الحقوق والحريات

رغم أن الغرفة الدستورية عمرت أزيد من 30 سنة في الحياة السياسية، وأنتجت رصيدا مهما من القرارات[274] يغطي جوانب مختلفة من النظام الدستوري المغربي، نجد مقابله مجموعة من الانتقادات لعملها المؤسساتي سواء من طرف الفاعلين السياسيين أو الباحثين في علم السياسة والقانون الدستوري، والتي اعتبرتها مؤسسة ضعيفة على ثلاثة مستويات:

أولا: ضعف في البناء الدستوري والمؤسساتي.

ثانيا: غياب ضمانات استقلال الأعضاء.

ثالثا: ضعف الاختصاصات.

بالنسبة للمستوى الأول: لم ينشئ المشرع الدستوري محكمة دستورية مستقلة في بنائها المؤسسي، على شاكلة الصورة التي يقدمها النموذج الأوربي، ولا محكمة عليا على شاكلة النموذج المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية، بل أقام غرفة متخصصة مدمجة في إطار المجلس الأعلى للقضاء مع احتفاظها بنظامها الخاص، وبالتالي لا يمكن القول أن الغرفة من خلال دساتير 1962و1970و1972 تندرج من الناحية التنظيمية في إطار الجهاز القضائي للدولة، فالترتيب المؤسساتي في الدساتير الثلاث جعلها في الباب العاشر، وهو باب مستقل عن القضاء.

لقد تم تنظيم الغرفة الدستورية على التوالي بمقتضى ثلاثة قوانين تنظيمية صدرت في شكل ظهائر اتخذها الملك في الفترات الانتقالية، بمقتضى الفصول 110 من دستور 14 دجنبر 1962[275] و101 من دستور 31 يوليوز 1970[276] و102 من دستور 10 مارس 1972[277]، حيث أنه لم يتح للبرلمان كهيئة تشريعية، وللتشكيلات السياسية المكونة له، مناقشة ووضع تصور لطريقة اشتغال هذه الغرفة[278].

أما بالنسبة لغياب ضمانات استقلال الأعضاء حيث كان يتم تعيين الأعضاء لمدة قصيرة وقابلة للتجديد، وبالتالي كان يخشى أن يتصرف العضو في اجتهاده ومواقفه بالطريقة التي يعتقد أنها المرغوب فيها

273عبد الرحيم المنار اسليمي، "الغرفة الدستورية بالمغرب: قراءة سوسيوقضائية للاجتهاد الدستوري السابق"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، العدد 56، ماي يونيو 2004، ص: 115.

274أصدرت الغرفة الدستورية بمعية اللجنة الدستورية المؤقتة 820 قرارا في مجال المراقبة الدستورية والمنازعات الانتخابية.

275الظهير الشريف رقم 1.63.137 الصادر بتاريخ 16 ماي 1963 المتعلق بالقانون التنظيمي للغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى، ج. ر، عدد 2638 بتاريخ 17 ماي 1963، ص 1094.

276الظهير الشريف رقم 1.70.194 الصادر بتاريخ 31 يوليوز 1970 المتعلق بالقانون التنظيمي للغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى، ج. ر، عدد 3013 مكرر بتاريخ 1 غشت 1970، ص 1112.

277الظهير الشريف رقم 1.77.76 الصادر بتاريخ 1 ماي 1977 المتعلق بالقانون التنظيمي للغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى، ج.ر.عدد 3366 بتاريخ 10 ماي 1977، ص 617.

278عبد الرحيم المنار اسليمي،" تجربة الغرفة الدستورية بالمغرب: قراءة سوسيوقضائية للاجتهاد الدستوري السابق"، مرجع سابق، ص 114-113.

من طرف السلطات التي لها تأثير على بقائه في المجلس، لذا فإنه إذا كانت مدة العضوية طويلة وغير قابلة للتجديد فإنها توفر للعضو ضمانات أكبر ليكون مستقلا في اجتهاده ومواقفه.

أما بالنسبة لضعف اختصاصاتها فقد مارست الغرفة الدستورية اختصاصات محدودة وضيقة[279]، تنحصر في مراقبة مطابقة الإنتاج البرلماني للدستور ولمجال القانون الذي حدده.

279فإن مجال عمل هذه الغرفة ظل محدودا من حيث الزمان لأن الحياة الدستورية كانت قصيرة ومتقطعة، تمثلها المدد التالية:
18شهرا و19 يوما من 18 نونبر 1963 إلى 7 يونيو 1965، هي الحياة السياسية لدستور 1962، 17 شهرا و6 أيام من 9 أكتوبر 1970 إلى 15 مارس 1972 هي مدة دستور 1970.

فالهدف من جهة هو ألا يسند البرلمان لنفسه عند وضع قانونه الداخلي اختصاصات لا يمنحها له الدستور صراحة، كما حصل عندما نص القانون الداخلي للبرلمان خلال الولاية التشريعية الثانية -1983) (1977 في بعض فصوله على إحداث لجن للتحقيق و المراقبة، فرفضت الغرفة الدستورية هذه الفصول بعلة أنها لا تدخل في عداد وسائل مراقبة الحكومة المنصوص عليها في الدستور أو القوانين التنظيمية الجاري بها العمل. و عندما أحال عليها البرلمان للمرة الثانية قانونه الداخلي في صيغة جديدة تنص على إحداث لجن البحث و التقصي رفضتها الغرفة الدستورية بنفس التعليل.

ومن جهة أخرى فإن مراقبة التزام البرلمان في مجال القانون يستهدف حصر السلطة التشريعية للبرلمان في الحدود التي نص عليها الدستور و الحرص على عدم تدخلها في مجال السلطة التنظيمية للحكومة.

ولم تكن الغرفة الدستورية مختصة في مراقبة دستورية القوانين العادية أو حماية الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية، ذلك لأن حق الإحالة عليها كان محصورا في الوزير الأول و رئيس مجلس النواب، و في حالة الطعون الانتخابية البرلمانية كان الطعن متاحا للناخبين في الدائرة المعنية و المرشحين وكذلك للعامل و أمين اللجنة الوطنية للإحصاء.

وقد تميزت الغرفة الدستورية نتيجة لكل ما سبق باجتهادها المحافظ، كما رأينا في رفضها للمقتضيات التي تسمح للبرلمان بإحداث لجان للبحث و التقصي أو لجان للتحقيق و المراقبة.

وسبب الانقطاعات وتوقف الحياة الدستورية يعود إلى الإعلان عن حالة الاستثناء مساء يوم 7 يونيو 1965 وإلى إعلان الدستور الثاني في يونيو 1970، لتعود حالة الاستثناء غير المعلنة رسميا والملموسة عمليا حين جمد مجلس النواب، وتوقف العمل بالدستور مباشرة بعد أحداث الصخيرات في يونيو 1971، إلى حين إصدار دستور 1972 الذي تم الاستفتاء عليه دون انتخاب مجلس النواب، حيث بقي مجمدا إلى غاية 3 يونيو 1977، وطبيعي أن هذه الانقطاعات تؤثر في الغرفة الدستورية.

الفرع الثاني: المجلس الدستوري والدور الحقوقي

استمر العمل بالغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى إلى غاية صدور دستور 1992، الذي أحدث المجلس الدستوري، والذي ينظمه القانون رقم 29.93،[280] كمؤسسة مستقلة ذاتيا وماديا دون أية تبعية، مع مراجعة بنية تأليفها من حيث الكم والنوع وتوسيع اختصاصاتها (الفقرة الأولى)، التي كان لها تأثير إيجابي ملحوظ بالمقارنة مع سابقتها، على مستوى حماية الحقوق والحريات بالرغم من النواقص التي كانت تشوبها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تنظيم المجلس الدستوري

ارتقى دستور 1992، من الناحية الشكلية، بالمجلس الدستوري إلى مكانة متميزة، إذ خصص له الباب السادس من الدستور مباشرة بعد المؤسسة الملكية ومؤسستي البرلمان والحكومة. و بدلا من التبعية أو الارتباط بمؤسسة أخرى، صار المجلس الدستوري مؤسسة قائمة بذاتها تتوفر على استقلال إداري ومالي، وصارت عنصرا عاما قائما بذاته في النظام القضائي.

ومن هنا سنتحدث عن تكوينه (أولا) واختصاصاته (ثانيا) في محاولة لإبراز هذه المكانة المتميزة.

280القانون التنظيمي رقم 29-93 المنظم للمجلس الدستوري، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.124. بتاريخ 14 رمضان 1414 25 فبراير 1994، كما وقع تعديله وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 9-98 والقانون التنظيمي رقم -07 49،ج.ر.عدد 5679 بتاريخ 3 نوفمبر 2008.

أولا: تكوين المجلس الدستوري

خلافا للغرفة الدستورية ارتفع عدد أعضاء المجلس الدستوري إلى تسعة. بالإضافة إلى رئيس المجلس الذي يعينه الملك، يتشكل المجلس من:

- أربعة أعضاء يعينهم الملك.

- أربعة يعينهم رئيس مجلس النواب لمدة ست سنوات قابلة للتجديد بعد استشارة الفرق النيابية.

ويجدد كل ثلاث سنوات نصف كل فئة من الأعضاء، فعند أول تعيين لأعضاء المجلس يعين عضوان من كل فئة لمدة ثلاث سنوات وعضوان لمدة ست سنوات.

وقد اعتبرت مدة العضوية (ست سنوات) في صيغة دستور(1992) مدة قصيرة لا توفر كل ضمانات الاستقلالية للعضو خاصة أنها قابلة للتجديد. وهي الوضعية التي تم تداركها في دستور 1996[281]، حيث ارتفعت مدة العضوية إلى تسع سنوات غيرقابلة للتجديد[282]، كما أصبح هناك توازن بين الملك والبرلمان[283] في تعيين الأعضاء، حيث يعين الملك ستة أعضاء ويعين رئيسا البرلمان ستة أعضاء (ثلاثة لكل منهما).

ويعين الملك عضوين، عند أول تعيين، لمدة تسع سنوات، وعضوين لمدة ست سنوات، وعضوين لمدة ثلاث سنوات. أما بالنسبة لرئيسي مجلسي البرلمان فإنهما يعينان، كل على حدة، عند أول تعيين عضوا لمدة تسع سنوات، وآخرلمدة 6 سنوات، وآخرلمدة ثلاث سنوات.

وعند كل تجديد يعين الملك عضوين، ويعين كل من رئيسي مجلسي البرلمان عضوا واحدا[284].

لقد تزايد عدد أعضاء الهيئة المكلفة بالرقابة، وهذا التطور ارتبط بالأساس بحجم المهام الموكولة إلى المجلس الدستوري المغربي؛ إذ أن الغرفة الدستورية قد مارست مهاما اقتصرت على مراقبة القوانين الداخلية والتنظيمية، وزيادة أعضاء المجلس الدستوري جاءت لتخدم المهام الأخرى التي أضيفت للمجلس، إلى جانب تلك التي كانت تمارسها الغرفة الدستورية من قبيل صحة العملية الانتخابية لتخدم المهام الأخرى التي أضيفت للمجلس، إلى جانب تلك التي كانت تمارسها الغرفة الدستورية من قبيل صحة العملية الانتخابية.

ثانيا: اختصاصات المجلس الدستوري

يمارس المجلس الدستوري اختصاصاته طبقا لأحكام الدستور[285] والقوانين التنظيمية التي تعترف بهذه الاختصاصات، وتكمن وظيفة المجلس الدستوري في مراقبة دستورية القوانين ، إضافة إلى اختصاصات أخرى أوكلها المشرع له، وقد تقوت اختصاصات المجلس الدستوري منذ سنة 1992 بإضافة اختصاص مجال مراقبة دستورية القوانين العادية. ولئن بقي هذا الاختصاص قليل الممارسة بسبب ندرة إحالته على المجلس

281الظهير الشريف رقم 1.96.157 الصادر في 23 جمادى الأولى الموافق 7 أكتوبر 1996 بتنفيذ نص الدستور.

282ينص الفصل79 من دستور 1996 على ما يلي: "يتألف المجلس الدستوري من ستة أعضاء يعينهم الملك لمدة تسع سنوات، وستة أعضاء يعين ثلاثة منهم رئيس مجلس النواب وثلاثة رئيس مجلس المستشارين لنفس المدة بعد استشارة الفرق، ويتم كل ثلاث سنوات تجديد ثلث كل فئة من أعضاء المجلس الدستوري. يختار الملك رئيس المجلس الدستوري من بين الأعضاء الذين يعينهم. مهمة رئيس وأعضاء المجلس الدستوري غير قابلة للتجديد." الظهير الشريف رقم 1.96.157 الصادر في 23 جمادى الأولى الموافق 7 أكتوبر 1996 بتنفيذ نص الدستور.

283عبد العزيز النويضي، "المجلس الدستوري بالمغرب"، مرجع سابق، ص:41.

284محمد الرضواني،"مدخل للقانون الدستوري"، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى2013، ص: 11 -5 الدستور المغربي الصادر في 1996.

285القانون التنظيمي رقم 29-93 المنظم للمجلس الدستوري، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.124. بتاريخ 14 رمضان1414 (25 فبراير 1994)، كما وقع تعديله وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 9-98 والقانون التنظيمي رقم 07-49،ج.ر.العدد5679 بتاريخ3 نوفمبر2008.

الدستوري، فإنه يفتح إمكانيات هامة لاسيما بسبب إتاحته للأقليات في البرلمان حق اللجوء إلى المجلس الدستوري. ويمكن بشكل عام التمييز بين اختصاصات مركزية (أولا) وأخرى فرعية (ثانيا).

1- الاختصاصات المركزية

تتجلى الاختصاصات المركزية للمجلس الدستوري، كجهاز للمراقبة الدستورية، في مراقبة كل من المطابقة للدستور (أ) وتطبيق قواعد توزيع الاختصاصات التشريعية والتنظيمية (ب)، ومراقبة صحة الانتخابات التشريعية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاختصاص يعد، من الناحية الكمية، أكبر اختصاص بسبب عدد الطعون، وبالتالي عدد القرارات المتخذة (ج)، إضافة إلى مراقبة دستورية النظام الداخلي لمجلسي البرلمان (د).

أ- مطابقة القوانين للدستور

يتعلق الأمر بالبت في المطابقة للدستور التي تنصب لزوما على القوانين التنظيمية قبل تنفيذها، والنظامين الداخليين لمجلسي البرلمان قبل الشروع في تطبيقهما. تجدر الإشارة إلى أن هذه المراقبة أصبحت تمتد، منذ دستور 1992، إلى القوانين العادية[286].

ينجم عن نشر قرار المجلس الدستوري، بالجريدة الرسمية، القاضي بمطابقة قانون تنظيمي أو عادي للدستور وقف سريان الأجل المحدد لإصدار الأمر بتنفيذ القوانين. أما إذا قضى هذا القرار بعدم مطابقة أحد مقتضيات قانون تنظيمي أو قانون عادي أو نظام داخلي لكل من مجلسي البرلمان للدستور، فإنه يحول دون إصدار الأمر بتنفيذ هذا المقتضى. غير أنه إذا تم التصريح بإمكانية فصله هذا عن مجموع النص جاز إصدار الأمر بتنفيذ القانون التنظيمي أو القانون العادي أو العمل بالنظام الداخلي باستثناء المقتضى المصرح بعدم مطابقته للدستور.

تحال القوانين التنظيمية إلى المجلس الدستوري مباشرة بعد التصويت على القوانين التنظيمية أو بعد إقرار الأنظمة[287].

وتتم إحالة القوانين قبل إصدار الأمر بتنفيذها على المجلس الدستوري بمبادرة من الملك، وكذلك من طرف الوزير الأول أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو ربع عدد أعضاء أحد المجلسين على الأقل. يتم البت في المطابقة للدستور خلال شهر ابتداء من تاريخ الإحالة. إلا أن هذا الأجل يخفض إلى ثمانية أيام في حالة الاستعجال، والوزير الأول يشير إليه في رسالة[288].

286حسب المادة9 من القانون رقم 41-90 المحدث للمحاكم الإدارية، فإن المراسيم لا تخضع للرقابة الدستورية للمحكمة الدستورية، بل أقر القانون 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية صراحة بأن النظر في مشروعية المراسيم هو من اختصاص محكمة النقض، وبذلك فالدستور المغربي لم يدرج رقابة دستورية المراسيم من ضمن صلاحيات المحكمة الدستورية، وهي بذلك تندرج ضمن مسطرة رقابة المشروعية كاختصاص مسند إلى القضاء الإداري وليس إلى القضاء الدستوري.

287الزوداني وفاء، "المجلس الدستوري المغربي حصيلة وآفاق"، رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولاي إسماعيل كلية العلوم القانونية مكناس، 2008، ص 36.

288ينص الفصل81 من دستور 1996 على ما يلي: " ...تحال القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، والنظام الداخلي لكل من مجلسي البرلمان قبل الشروع في تطبيقه إلى المجلس الدستوري ليبت في مطابقتها للدستور. وللملك أو الوزير الأول أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو ربع أعضاء مجلس النواب أو أعضاء مجلس المستشارين أن يحيلوا القوانين قبل إصدار الأمر بتنفيذها إلى المجلس الدستوري ليبت في مطابقتها للدستور. يبت المجلس الدستوري في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين خلال شهر، وتخفض هذه المدة إلى ثمانية أيام بطلب من الحكومة إذا كان الأمر يدعو إلى التعجيل. يترتب على إحالة القوانين إلى المجلس الدستوري في الحالات المشار إليها أعلاه وقف سريان الأجل المحدد لإصدار الأمر بتنفيذها...."

ب- البت في الطبيعة القانونية للنصوص وتأويل بعض القوانين التنظيمية

يتدخل المجلس الدستوري لحماية المجال التنظيمي وتغيير النصوص التشريعية بمرسوم، أو عند الاختلاف بين الحكومة والبرلمان حول تطبيق القانون التنظيمي المتعلق باللجان البرلمانية لتقصي الحقائق.

- حماية المجال التنظيمي وتغيير النصوص التشريعية بمرسوم:

يتجلى ذلك من خلال (مسطرة الفصل 48) التي تنص على ما يلي: "النصوص التشريعية من حيث الشكل يمكن تغييرها بمرسوم بعد موافقة المجلس الدستوري إذا كان مضمونها يدخل في مجال من المجالات التي تمارس فيها السلطة التنظيمية اختصاصها ". أو عند الاختلاف بين الحكومة والبرلمان حول اقتراح أو تعديل قانون ما، وذلك حسب (مسطرة الفصل 53) التي تنص على ما يلي: " للحكومة أن تدفع بعدم قبول كل اقتراح أو تعديل لا يدخل في اختصاص السلطة التشريعية .وكل خلاف في هذا الشأن يفصل فيه المجلس الدستوري في ظرف ثمانية أيام بطلب من أحد مجلسي البرلمان أو من الحكومة[289]". كما يتدخل للبت في الخلاف بين الحكومة والبرلمان حول تطبيق أحكام القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق.

ففي الحالة الأولى: ينفرد الوزير الأول، بحق الإحالة على المجلس الدستوري الذي يكون ملزما بالنظر في طلبه خلال شهر في الحالات العادية، أو ثمانية أيام في حالة الاستعجال التي تقررها الحكومة حسب المادة (25) من القانون التنظيمي. وتحديد طبيعة تلك النصوص ما إذا كانت تنظيمية أو تشريعية.

أما فيما يخص الحالة الثانية، فينظر المجلس الدستوري في ذلك الخلاف بطلب من إحدى الجهتين: الحكومة أو مجلس النواب. وعلى الجهة التي تحيل الخلاف على المجلس الدستوري إشعار الجهة الأخرى حتى تتمكن هذه الأخيرة من إبداء ما تراه من ملاحظات حول موضوع الخلاف، حسب الفقرة الثالثة من المادة (27) من القانون التنظيمي. ويصدر المجلس الدستوري قراره في أجل ثمانية أيام ويبلغ في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ صدوره إلى رئيس مجلس النواب والوزير الأول حسب المادة (28) من القانون التنظيمي.

- البت في الخلاف بين الحكومة والبرلمان حول تطبيق القانون التنظيمي المتعلق باللجان البرلمانية لتقصي الحقائق.

إن القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق لسنة 1995 هو الذي أسند هذا الاختصاص للمجلس الدستوري في مادته 20 التي تنص على أنه "إذا حدث خلاف بين الحكومة ومجلس النواب حول تطبيق أحكام هذا القانون، وحال ذلك دون سير أعمال اللجنة بصورة عادية، جاز للوزير الأول أو لرئيس مجلس النواب عرض الخلاف على المجلس الدستوري. ويبت هذا المجلس في الأمر داخل أجل لا يزيد على ثلاثين يوما من تاريخ رفعه إليه، بعد اتخاذ التدابير التي يراها مفيدة للنظر في الخلاف، والحصول بوجه خاص على ملاحظات السلطتين المعنيتين".

يبدو أن المادة 20 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه قد وضعت شرطين جوهريين و شرطا شكليا لتدخل المجلس الدستوري، فالشرطان الجوهريان يتعلقان أولا بحصول خلاف بين الحكومة و البرلمان حول تطبيق أحكام القانون التنظيمي الخاص بلجان تقصي الحقائق. وثانيا، إذا حال هذا الخلاف دون سير أعمال اللجنة بصورة عادية.

أما الشرط الشكلي فهو إحالة الخلاف على المجلس الدستوري من طرف الحكومة عن طريق الوزير الأول، أو من طرف البرلمان عن طريق رئيس المجلس المعني.

ويمكن أن نتصور خلافا في المستقبل حول ما إذا كانت بعض الأبحاث أو المتابعات القضائية تمنع لجنة التقصي من أن تتشكل، في بعض الجوانب التي قد لا تمس بسير التحقيق القضائي أو المحاكمة. أو خلافا حول ما إذا كان إطلاق متابعة قضائية بعد تشكيل اللجن و مباشرة عملها، يسمح بتطبيق المادة 11 من القانون التنظيمي[290] لإنهاء أعمال اللجنة. كما يمكن أن نتصور خلافا بين البرلمان و الحكومة حول الطابع السري للوقائع المطلوب تقصي الحقائق بشأنها.

- مراقبة دستورية النظام الداخلي لمجلسي البرلمان

يعمل النظام الداخلي للبرلمان على تنظيم سير العمل الداخلي للغرفتين والمساطر المتبعة في اشتغالهما وتنظيم انضباط الأعمال. والنظام الداخلي يتبناه كل مجلس على حدة، وتسهر السلطات المخول لها ذلك داخل المجلس على احترام مقتضياته وتطبيقها.

تعتبر مبادرة وضع النظام الداخلي من اختصاص أعضاء البرلمان. هذا ما يؤكده الفصل 44 من دستور 1996 حيث يقول: "يضع كل مجلس نظامه الداخلي ويقره بالتصويت، ولكن لا يجوز العمل به إلا بعد أن يصرح المجلس الدستوري بمطابقته لأحكام هذا الدستور".

عندما يتفحص المجلس الدستوري مطابقة القانون الداخلي للدستور وللقوانين التنظيمية أو العادية الجاري بها العمل، فإنه يستهدف من جهة، عدم خرق النظام الداخلي لما ينص عليه الدستور في مقتضيات دقيقة. كما يستهدف من جهة ثانية الحرص على عدم مخالفة النظام الداخلي للدستور في المقتضيات التي لم يحددها الدستور أو قانون تنظيمي أو عادي، والتي يتوفر فيها البرلمان على هامش واسع من الحرية لتنظيم شؤونه الداخلية[291]؛ كعدد اللجان وعدد نواب الرئيس، ولجوء البرلمان لخدمات خارجية (توفر الأمن، تصفية حساباته المالية...) وتحديد زمن التدخل أو آجال تقديم بعض التقارير.

وإن مغزى المراقبة للنظام الداخلي للبرلمان تكمن في الحرص من جهة على عدم تعدي البرلمان لاختصاصه أو حقوقه وإسناد اختصاصات أو مساطير تمس باختصاصات أو حقوق الحكومة أو باقي المؤسسات الدستورية. ومن جهة ثانية فإن قبول المجلس الدستوري للنظام الداخلي يوفر حماية مدعمة لحقوق البرلمان وأعضائه، لأن النظام الداخلي يتحدث بتفصيل عن الاختصاصات وكيفية ممارستها وحقوق الأعضاء وواجباتهم، وما لم يصرح المجلس الدستوري بعدم مطابقتها أو بمخالفتها للدستور، فإنها تفرض نفسها في مواجهة باقي السلطات[292].

- البت في منازعات انتخاب أعضاء مجلس النواب

290تنص المادة 11 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق لسنة 1995 على ما يلي: "إذا كانت الوقائع المطلوب تقصي الحقائق في شأنها محل إجراء بحث قضائي أو متابعة قضائية أخبر الوزير الأول حالا بذلك رئيس مجلس النواب وإن اقتضى الحال رئيس اللجنة التي تنتهي مهمتها، وذلك عملا بأحكام الفقرة الثانية من الفصل 40 من الدستور. وفي هذه الحالة، يجب على رئيس اللجنة أن يودع في أقرب الآجال تقريرا يثبت انتهاء مهمتها.

291يحيى حلوى، "الأنظمة الداخلية للمجالس البرلمانية والمجلس الدستوري"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 40 شنبر – أكتوبر 2001، ص: 39.

292عبد العزيز النويضي، "المجلس الدستوري بالمغرب"، مرجع سابق، ص: 49.

ينص الفصل 81 على أن المجلس الدستوري يفصل في صحة انتخاب أعضاء البرلمان وعمليات الاستفتاء، إضافة إلى الاختصاصات الأخرى المسندة إليه بفصول الدستور أو القوانين التنظيمية[293]. سواء تعلق الأمر بالنواب أو المستشارين فإن القانون التنظيمي الخاص بكل مجلس يسند للمجلس الدستوري اختصاص مراقبة صحة الانتخاب. إذا كانت المنازعات المتعلقة برفض التصريح بالترشح ترفع أمام المحكمة الابتدائية، فإن الطعن في حكم هذه المحكمة يتم أمام المجلس الدستوري إذ أحيل إليه أمر الانتخاب[294].

يقع الطعن من لدن المرشحين المعنيين بالأمر ومن طرف اللجان في نطاق العمالة التابعة لنفوذهم. وحسب القانون التنظيمي للمجلسين، فإن الانتخاب لا يحكم ببطلانه جزئيا (أي في بعض مكاتب التصويت) أو مطلقا (أي في الدائرة الانتخابية برمتها) إلا في حالات ثلاثة كما يلي:

- إذا لم تجر الانتخابات طبقا للإجراء المقرر في القانون. - إذا لم يكن الاقتراع حرا أو شابته مناورات تدليسية[295].

- إذا كان المنتخب أو المنتخبون من الأشخاص الذين لا يجوز لهم الترشح بمقتضى القانون أو بموجب حكم قضائي.

وتجدر الإشارة إلى كون هذا الاختصاص للمجلس الدستوري يعد من الناحية الكمية أكبر اختصاص بسبب عدد الطعون، وبالتالي عدد القرارات المتخذة.

2- الاختصاصات الفرعية

بالإضافة إلى الاختصاصات السابقة الذكر، يضم اختصاص المجلس الدستوري مراقبة صحة عمليات الاستفتاء (أ)، وأيضا إذا تبين بعد إعلان نتيجة الانتخاب وبعد انصرام الأجل الذي يمكن أن ينازع خلاله في الانتخاب أن شخصا غير مؤهل أو يوجد في حالة تنافي (ب) أثناء مدة انتدابه نائبا أو مستشارا، فإن المجلس الدستوري يثبت عند الاقتضاء التجريد أو الاستقالالية من الانتداب أو من الوظيفة المتنافية مع هذا الانتداب، وأخيرا أن يثبت شغور مقعد بمجلس النواب أو المستشارين عقب وفاة شاغله أو استقالته الإدارية (ج).

أ- مراقبة صحة عمليات الاستفتاء

وتتمثل مراقبة المجلس الدستوري لصحة عمليات الاستفتاء في تصحيح الأخطاء الحسابية وإلغاء الأصوات التي تعطى في مكاتب غير مشكلة بشكل قانوني أو المضمنة في محاضر معينة، وكذا البت في المطالبات المتضمنة في المحاضر[296].

ويعلن المجلس الدستوري بعد ذلك عن نتائج الاستفتاء حيث يصرح بعدد المسجلين وعدد المصوتين وعدد الأصوات الصحيحة ثم عدد الأصوات المعبرة عن القبول بالمشروع، (أي المصوتة بنعم)، وعدد الأصوات

293الفصل 81 من دستور 1996، مرجع سابق.

294تنص المادة 81 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب والمادة 50 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين على ما يلي: " يسوى النزاع المتعلق بإيداع الترشيحات طبق الأحكام الآتية: يجوز لكل مرشح وقع رفض التصريح بترشيحه أن يرفع قرار الرفض إلى المحكمة الابتدائية التابعة لها الدائرة الانتخابية. يمكن إقامة دعوى الطعن التي تسجل بالمجان خلال أجل يوم واحد يبتدئ من تاريخ تبليغ الرفض.

تبت المحكمة الابتدائية بصفة إنتهائية في ظرف ثلاثة أيام تبتدئ من تاريخ إيداع الشكوى وتبلغ حكمها فورا إلى المعني بالأمر وإلى العامل. ويتعين على العامل أن يسجل فورا الترشيحات التي حكمت المحكمة بقبولها ويعمل على إشهارها حسب الكيفية المنصوص عليها في المادة 27 أعلاه .لا يمكن أن يطعن في حكم المحكمة الابتدائية إلا أمام المجلس الدستوري المحال إليه أمر الانتخاب".

295عبد العزيز النويضي، "المجلس الدستوري بالمغرب"، مرجع سابق، ص: 53.

296المادة 36 من نفس القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب.

المعبرة عن رفض المشروع، (أي المصوتين بلا)، ويعلن إن كان الشعب قد وافق أو رفض المشروع، وأخيرا يأمر المجلس الدستوري بنشر قراره بالجريدة الرسمية.

ب - الإعلان عن حالات التنافي

يمارس المجلس الدستوري صلاحية الإعلان عن الإقالة من عضوية البرلمان، ويقر التجريد[297] منها بالنسبة لكل شخص يقبل أثناء مدة عضويته في أحد مجلسي البرلمان مهمة تتنافى مع هذه العضوية. يكون ذلك بطلب، من مكتب أحد مجلسي البرلمان، أو وزير العدل، أو عضو البرلمان نفسه، يرفع إلى المجلس الدستوري الذي يقرر ما إذا كان العضو البرلماني المعني بالأمر فعلا في إحدى حالات التنافي. إذا ثبت ذلك، فإن العضو المعني وجب عليه تسوية وضعيته داخل آجال 15 يوما تبتدئ من تاريخ تبليغه قرار المجلس، وفي حالة عدم قيامه بذلك يعلن المجلس إقالته[298].

ج - الإعلان عن شغور المقاعد النيابية

ينص القانون التنظيمي لكل من مجلسي البرلمان على أنه إذا كانت هناك مقاعد شاغرة لسبب من الأسباب (كوفاة برلماني أو استقالته أو تجريده من عضويته...) وجب إجراء انتخابات جزئية، في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر من التاريخ الذي يثبت فيه المجلس الدستوري شغور المقعد، بطلب من وزير الداخلية. منذ إحداث المجلس الدستوري، تم الإعلان عن العديد من حالات شغور في المقاعد النيابية[299].

د) الاختصاصات الاستشارية

يمارس المجلس الدستوري هذه الاختصاصات عن طريق رئيسه في حالتين: إذ يستشيره الملك قبل إعلان حالة الاستثناء[300] أو قبل حل البرلمان أو أحد مجلسيه[301]. تتميز هذه المهمة الاستشارية بأنها تتم من قبل الملك، وتتوجه إلى رئيس المجلس الدستوري، ولا يوضح الدستور أو القانون التنظيمي للمجلس الدستوري الإجراءات التي تتم عند استشارة الملك لرئيس المجلس الدستوري، فهل يستشير رئيس المجلس بدوره مع الأعضاء؟ أم سيصدر رأيه الاستشاري بصفة فردية؟ وهل سينشر رأيه في الجريدة الرسمية؟ في هذه المرحلة لا توجد ممارسات سابقة تسعف في الجواب.

الفقرة الثانية: محدودية الدور الحقوقي للمجلس الدستوري

297تنص المادة 9 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب والمادة 13 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين على ما يلي: " يجرد بحكم القانون من صفة نائب كل شخص تبين أنه غير مؤهل للانتخاب بعد إعلان نتيجة الانتخاب وبعد انصرام الأجل الذي يمكن أن ينازع خلاله في الانتخاب أو كل شخص يوجد خلال مدة انتدابه في إحدى حالات عدم الأهلية للانتخاب المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.يثب المجلس الدستوري التجريد من هذه الصفة بطلب من مكتب مجلس النواب أو وزير العدل أو بالإضافة إلى ذلك بطلب من النيابة العامة لدى المحكمة التي أصدرت الحكم في حالة صدور إدانة قضائية بعد الانتخاب".

298الزوداني وفاء، "المجلس الدستوري المغربي، حصيلة وآفاق"، مرجع سابق، ص: 44.

299عبد العزيز النويضي، "المجلس الدستوري بالمغرب"، مرجع سابق، ص: 61.

300ينص الفصل 35 من دستور 1996 على ما يلي: " إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية، يمكن الملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين ورئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب إلى الأمة؛ ويخول بذلك، على الرغم من جميع النصوص المخالفة، صلاحية اتخاذ جميع الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن حوزة الوطن ويقتضيها رجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي أو يتطلبها تسيير شؤون الدولة. لا يترتب على حالة الاستثناء حل البرلمان. ترفع حالة الاستثناء باتخاذ الإجراءات الشكلية المقررة لإعلانها".

301ينص الفصل 71 من دستور 1996 على ما يلي: " للملك بعد استشارة رئيسي مجلسي البرلمان ورئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب للأمة أن يحل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير شريف".

إن الحكم على ضعف مردودية المجلس الدستوري في مجال الحقوق والحريات، انطلاقا من ما تم بلوغه في مجال فرض احترام المشرع القواعد الدستورية الحاملة للحقوق والحريات، هو حكم قاس، وذلك، بسب أن الدور الحمائي الذي يوفره المجلس الدستوري للحقوق والحريات يمتاز بعدة خصائص تقف جميعها في وجه شمولية وظيفته الحمائية، وبوجودها تشكل عقبات تحد من الدور الذي يمكن أن يلعبه المجلس في هدا المجال، (أولا)، هدا في الوقت الذي طلت فئة كبيرة من الحقوق والحريات الأساسية بمثابة "حقوق مظلمة" لم يطلها القضاء الدستوري ولم يبدي بشأنها أي موقف واجتهاد ، ومن هده الزواية نرى بأنه قد حان الوقت إلى الاهتمام بهده المؤسسة الدستورية وإشراكها في هدا المجال قصد تنوير هده الحقوق والحريات (ثانيا).

أولا: الأسباب المؤدية إلى "ضعف" الدور الحقوقي للمجلس الدستوري

يمكن تقسيم الأسباب التي أدت إلى محدودية دور المجلس الدستوري المغربي في مجال الحقوق والحريات، إلى عدم فعالية نظام المراقبة المعمول بها في النظام الدستوري المغربي (1)، وإلى وجود ثغرات في نطام إحالة القوانين العادية على المجلس الدستوري (2)، وبيان دلك سيكون على النحو التالي:

1 : عدم فعالية نظام المراقبة المعمول بها

يمتاز نظام المراقبة على دستورية القوانين بالمغرب بنوعين من الإحالة، إحالة إلزامية بالنسبة للقوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان والنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وإحالة اختيارية بالنسبة للقوانين العادية، وهذا كله قبل دخول هذه الأعمال القانونية حيز النفاد والتطبيق (أ)، وينضاف إلى هدا عدم اهتمام الفاعلين السياسين باللجوء إلى المجلس الدستوري فيما يخص القوانين العادية كما تبين المعطيات الإحصائية (ب).

(أ):إخضاع القوانين العادية لرقابة اختيارية

خلافا للقوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان والنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التي نص المشرع الدستوري والتنظيمي على إخضاعها إلزاما لرقابة القضاء الدستوري، قبل إصدار الأمر بتنفيذها بالنسبة للقوانين التنظيمية، وقبل الشروع في تطبيقها بالنسبة للأنظمة الداخلية لهده المجالس، ودلك من أجل البت في مطابقتها للدستور، فالقوانين العادية لئن أدرجها المشرع الدستوري ضمن اختصاص القضاء الدستوري مند إقرار دستور 1992، بعدما كانت مستبعدة من اختصاص الغرفة الدستورية سابقا، فإنه أخضعها لنظام اختياريا للإحالة من طرف الجهات التي لها الحق في إحالتها على القضاء الدستوري.

صحيح أن بعض القوانين التنظيمية التي نصت عليها الدساتير المغربية لها علاقة بالحقوق والحريات الأساسية، مثل القوانين التنظيمية لمجلسي البرلمان، التي تلامس بعض الجوانب الحقوقية، خاصة منها ما يتعلق بالحقوق والحريات السياسية والانتخابية ، فإن أغلبها لها ارتباط بالتوازنات الدستورية والسياسية أكثر مما هو مرتبط بالحقوق والحريات[302]، والملاحظ أن الدستور المغربي الجديد جاء بقوانين تنظيمية جديدة ترتبط بشكل كبير بمجال الحقوق والحريات الأساسية، من قبل القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع

302نور الدين أشحشاح ،" المجلس الدستوري المغربي: أهمية الدور الحقوقي ومعوقاته "، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 74 ، ماي – يونيو 2007 ، ص: 39 ومابعدها.

الرسمي للأمازيغية، والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ، وهي قوانين له علاقة مباشرة بالحقوق والحريات الثقافية واللغوياتية للمواطنين،غير أنها لازلت لحد الآن لم تر النور، على غرار القانون التنظيمي المتعلق بحق الإضراب ، وهي بالفعل ستساهم بشكل أو بأخر في تعزيز دور القضاء الدستوري في مجال الحقوق والحريات، على اعتبار ان هده القوانين تحال إلزاميا على أنظاره ، ونفس الشيئ بالنسبة الأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان التي لئن كانت تحال إلزاميا على القضاء الدستوري فإن موضوعها يرتبط بالسير الداخلي لهده المجالس ولا تمت بصلة بحقوق وحريات المواطنين إلا فيما يتعلق بالفئة المكونة لهده المجالس (أي حقوق وحريات النواب والمستشارين داخل هده المجالس).

أما القوانين العادية التي أخضعها المشرع الدستوري للرقابة الاختيارية لها علاقة وطيدة بالحقوق والحريات الأساسية ن فالمتأمل في النصوص الدستورية على امتداد الدساتير المغربية، يجد أن القانون العادي هو أكثر القوانين لها علاقة بحقوق وحريات الأساسية، وإليه اسند اختصاص تقيدها، وتنظيمها ووضع شروط ممارستها، وأضاف الدستور المغربي لسنة 2011، أن القانون يختص بالتشريع في ميدان الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في التصدير، باعتبارها جزء لا يتجزء من الدستور.

وبالتالي، فإن إخضاع المشرع الدستوري لهده الفئة من القوانين لنظام الإحالة الإختيارية ساهم بشكل كبير في ضعف الدور الحمائي للقضاء الدستوري في مجال الحقوق والحريات، لأنه لم تتاح الفرصة له ليقول كلمته في هده القوانين التي كما رأينا أنها تتصل بشكل مباشر بحقوق وحريات المواطنين، وهدا الضعف طبعا لا يتحمل فيه المسؤولية المجلس الدستوري، ودلك لسبب بسيط هو أن تدخله يكون بناء على طعن مقدم من طرف أصحاب الحق في الإحالة. (ب): ضعف اهتمام الفاعلين السياسين بالقضاء الدستوري

تشير الإحصائية الرقمية إلى أنه خلال أكثر من عقدين من عمر اشتغال المجلس الدستوري بالمغرب (1994-2016) لم يتم اللجوء إليه في نطاق الإحالة الاختيارية للقوانين العادية سوى في 13 مناسبة، وهدا رقم ضئيل جدا بالمقارنة مع الكم الهائل من القوانين التي لها علاقة بحقوق وحريات المواطنين، والتي صدرت مند تلك الفترة إلى حدود الآن، وهدا رقم أيضا مؤشر يدل على أن القضاء الدستوري المغربي لا يدخل في اهتمام الفاعلين السياسين، لاسيما من جهة المعارضة البرلمانية، وعدم توظيف الآليات المؤسساتية في الصراع السياسي، بما في دلك إحالة القوانين التي حظيت بتصويت الأغلبية البرلمانية على المجلس الدستوري الشيئ الذي يترك انطباع مفاده أن البرلمان المغربي ما زال ينظر إليه كمرحلة للمصادقة وإضفاء الشرعية على مشاريع المتوافق عليها، وليس كفضاء للممارسة الاختلاف والصراع السياسي، الأمر الذي انعكس على حماية حقوق وحريات المواطن حيال القوانين التي تم التصويت عليها، الذي لا يمكن أن تطرح أمامه مسألة دستورية القوانين، في طل غياب أي جهة تنوي إحالة الأمر على المجلس الدستوري، فالخلافات التي يمكن أن تثار بشأن نص يراد إصداره يحسم خارج البرلمان، ومن ثم فإن المرحلة البرلمانية هي مرحلة شكلية لا ينظر إليها كحلبة الاختلاف قادرة على دفع المعارضة أو الأقلية اللجوء إلى المجلس الدستوري[303].

وبالتالي، فإن تكثيف إحالة القوانين العادية على المجلس الدستوري هو السبيل الوحيد للتأكد من دستورية ما يصدر عن البرلمان من قوانين، ولا يمكن أن ينتج هدا الأثر خصوصا من الناحية الحقوقية، إلا إدا تم اعتبار المجلس الدستوري كأداة لممارسة مهام المعارضة. على سبيل المقارنة، نجد أن المجلس الدستوري

303نور الدين اشحشاح، "المجلس الدستوري المغربي: أهمية الدور الحقوقي ومعوقاته، مرجع سابق، ص: 45-44.

الفرنسي منذ التعديل الدستوري لسنة 1974 الذي بموجبه تم منح المعارضة (60 نائبا و60 شيخا) حق اللجوء إلى المجلس الدستوري للطعن في دستورية القوانين العادية، تحول من مؤسسة كانت موجهة ضد البرلمان في إطار ما كان يسمى في الأدبيات الدستورية الفرنسية "العقلنة البرلمانية" إلى مؤسسة تحتل مكانة هامة ضمن المؤسسات المهتمة بالحقوق والحريات الأساسية، وساعده في ذلك تنظيم الأحزاب السياسية الفرنسية في قطبين أساسيين ، يتمايزان سياسيا وايديولوجيا، لا يترددان في استخدام القضاء الدستوري في الصراع السياسي ، بحيث أن القطبين عندما يتواجد أحدهما في المعارضة، فإنه يستخدم كل أساليب المعارضة ،بما في دلك القوانين التي صوتت عليها الأغلبية البرلمانية على المجلس الدستوري، وخيردليل على ذلك، ما أثاره صعود اليسار مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي، من إحالات عديدة من جانب نواب اليمين الفرنسي لقوانين التأميم التي حاولت الأغلبية اليسارية اقراراها، ونفس الشيء عندما يتواجد اليمين في الحكم، فاليسار لا يتوان في اللجوء إلى المجلس الدستوري ضد قوانين اليمين[304].

1: وجود ثغرات في نظام إحالة القوانين

تتمثل هذه الثغرات في استبعاد الأفراد من إمكانية اللجوء إلى القضاء الدستوري للطعن في القوانين التي تنتهك حقوقهم وحرياتهم المكفولة بموجب الدستور (أ) ، وكذلك إقصاء القضاء (العادي والإداري) من هده الإمكانية (ب) ، فضلا عن دلك أن الرقابة التي يقوم بها المجلس الدستوري على القوانين العادية كونها سابقة على صدور القانون(ج).

(أ): استبعاد الأفراد من اللجوء إلى القضاء الدستوري

تميزت الدساتير المغربية السابقة عن دستور2011 باستبعاد الأفراد من ضمن الجهات التي لها حق الطعن في دستورية القوانين أمام المجلس الدستوري[305]، وبناء على دلك لم يكن للأفراد حق الطعن في القوانين التي تمس أوتنتهك حقوقهم وحرياتهم الأساسية المنصوصة عليه في الدستور، كما هو جاري به العمل في العديد من الدول الأجنبية[306].

وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في إضعاف الدور الحقوقي للمجلس الدستوري لأن الأفراد هم المعنيون المباشرون بهده الحقوق والحريات، وهم المحتكون بشكل يومي مع القوانين، وبالتالي حتى وإن تبين لهم أن هده القوانين تمس حقوقهم وحرياتهم الدستورية، فليس باستطاعتهم اللجوء إلى القضاء الدستوري باعتباره الجهة الوحيدة المخول لها النظر في دستورية القوانين.

بالرغم من إقرار دستور 2011 فصله 133 للأفراد حق الدفع بعدم دستورية قانون أثير أثناء النظر في قضية، بسبب أن هدا القانون الذي سيطبق في النزاع يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور، والذي أحال على قانون تنظيمي تحديد شروط وإجراءات تطبيق هذا الحق، فإنه إلى حد الآن لم يصدر هدا القانون

304حجاجي امحمد، "بصمات المجلس الدستوري المغربي في مجال الحقوق والحريات الأساسية"، الحقوق والحريات بعد الربيع العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة الدراسات الدستورية منشورات مجلة العلوم القانونية ،العدد التاسع ، السنة 2018، صً: 63-62.

305كانت الدساتير المغربية 1992- 1996- تحصر الجهات التي لها حق الطعن في دستورية القوانين العادية في: الملك، الوزير الأول، رئيسا مجلس البرلمان، ربع أعضاء مجلس النواب وربع أعضاء مجلس المستشارين في إطار دستور2011.

306من ذلك على سبيل المثال لا الحصر مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة 53 من الدستور الإسباني لسنة 1978 من أن "يمكن لأي مواطن أن يطالب بالوصاية على الحقوق والحريات المحددة في الفصل 14 وفي الفرع الأول من الفصل الثاني.

التنظيمي فأصدرت المحكمة الدستورية مؤخرا قرارها رقم 70 / 18 بتاريخ 6 مارس 2018 بشأن مراقبتها لهذا القانون التنظيمي يقضي بعدم دستورية بعض مواد هدا القانون التنظيمي وأعادت إحالته على البرلمان لمناقشته مرة ثانية والتصويت عليه.

(ب): استبعاد القضاء العادي من اللجوء إلى القضاء الدستوري

نقصد في هدا المجال قيام المشرع الدستوري المغربي بحرمان القضاة العاديين من إمكانية إحالة القوانين على المجلس الدستوري عندما يتبين لهم أنها تمس بحق أو حرية من الحقوق والحريات المكفولة دستوريا، فهذه الإمكانية الفعالة يتم العمل بها في كثير من التجارب الدستورية المقارنة، ومن أبرزها التجربة الإسبانية التي تخول للقاضي حق إحالة القانون الذي يكون بصدد تطبيقه على نزاع معروض أمامه، عندما ينتابه شك في دستوريته، بعرضه على المحكمة الدستورية[307]، وتكمن أهمية هدا الإجراء بكون أن القاضي يجسد المحك الذي يظهر كافة عيوب وثغرات القانون، والمختبر الذي تتوضح فيه أنواع المساس بالحقوق والحريات المحمية من قبل الدستور، وبالتالي، فإن غياب هذه أمام المحاكم العادية بواسطة مسطرة قائمة على مبدأي الأفضلية والاستعجال، وعند الاقتضاء عن طريق الطعن بالإلغاء أمام المحكمة الدستورية.

العلاقة في النظام الدستوري المغربي، يشكل ثغرة أخرى في النظام الرقابي والحمائي الذي يقوم به المجلس الدستوري.

وجدير با لإ شارة في هدا الصدد، أن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتطبيق الفصل 133 من الدستور، استبعد امكانية المحاكم من إثارة الدفع بعدم الدستورية القانون من تلقاء نفسها[308]، مما يعني استمرار القضاء العادي من إثارة عدم دستورية القوانين التي تمس الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

(ج): حماية سابقة على صدور القانون

إن الحماية التي يوفرها المجلس الدستوري للحقوق والحريات تتم قبل دخول القانون حيز النفاد، وهدا يفترض أن هده الحماية تكون ناقصة، طالما أن القانون لا تبدو ثغراته وعيوبه، ولا تتضح مساسه بحقوق والحريات إلا بعد دخوله حيز النفاد. غير أن المشرع الدستوري لسنة 2011 تدارك هده الثغرة، لما نص في الفصل 133 السالف الذكر على حق الأفراد الدفع بعدم دستورية قانون بعد صدوره، وبالتالي، من شأنه هده الإمكانية أنها ستعزز تدخل القضاء الدستوري في مجال الحقوق والحريات.

ثانيا: الحاجة الملحة لاجتهاد قضائي دستوري في مجال الحقوق والحريات

بالرغم من توصل المجلس الدستوري إلى توضيح بعض المقتضيات الدستورية التي تلف بموضوع الحقوق والحريات الأساسية ، سواء من حيث حمايتها أو ضمان ممارستها ، فإنه لم يتمكن من توضيحها جميعا،- وذلك للاعتبارات التي أوردها أعلاه – فثمة مقتضيات دستورية تعتبر عن مجموعة من الحقوق والحريات بقيت خارجة عن تناول القضاء الدستوري المغربي، الشيء الذي يلح على ضرورة إشراكه من أجل توضيح هذه المقتضيات الدستورية.

307ينص الفصل 163 من الدستور الإسباني لسنة 1978 على أن "عندما يعتبر جهاز قضائي في بعض الدعاوى بأن قاعدة ذات قوة القانون المطبقة على حالة تتعارض مع الدستور يتوقف صحتها على حكم المحكمة الدستورية، يمكن أن يطرح المسألة أمامها، ودلك في الحالات وبالشكل التي ينص عليها القانون.....،".

308حجاجي أمحمد، بصمات المجلس الدستوري في مجال الحقوق والحريات الأساسية، مرجع سابق، ص: 66-65.

إن القارئ للدساتير المغربية السابقة ودستور 2011، يلاحظ أنها تحتوي على كم هائل من الحقوق والحريات سواء منها الفردية أو الجماعية، ولا نجازف إن قلنا أنها تغطي كل أجيال حقوق الإنسان، خاصة في دستور2011 (المدنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والبيئية...)، وبورودها في الوثيقة الدستورية تجسد في حد ذاتها حماية وضمانة، غير أن تنصيص المشرع الدستوري على صلاحية القانون في تنظيمها وتقيد ممارستها، قد ينطوي على تجاوزات وتعسفات من قبل المشرع، لأن الإشكال الحقيقي ليس في تحديد حق أو حرية بحد ذاته وإنما يكمن في تحديد القيود الواردة عليها[309].

بالإضافة إلى ما أشارنا إليه، يجب التأكيد على أن القضاء الدستوري المغربي يشتغل الآن في سياق دستوري تختلف أبعاده وطبيعته عما كان في السابق، إذ أصبح القضاء الدستوري ملزم بتكريس القواعد الدستورية المنبثقة عن التصديروكذا عن المواثيق والاتفاقيات الدولية التي أقرتها الدولة المغربية، والمتعلقة على وجه الخصوص بالحقوق والحريات الأساسية ومطالب بترجمة إرادة المشرع الدستوري في هذا الصدد، زد على ذلك، أن القاضي الدستوري المغربي مقبل على مرحلة جديدة، تتعلق بالنظر في دفوعات المواطنين والمواطنات في مواجهات المقتضيات القانونية التي تمس حقوقهم وحرياتهم المنصوصة عليها في الدستوري، مما يعني أن الترسانة القانونية المتعلقة بالحقوق والحريات سوف تخضع لمحك المراقبة الدستورية.

309عبد القادر الأقداح؛ "السياسة التشريعية والقضائية وإشكالية حماية حقوق الإنسان بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام – السنة الجامعية 2011- 2012، ص: 15.

الأستاذ عبدالفتاح الصادقي
باحث في سلك الدكتوراه، القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية،جامعة محمد الخامس الرباط – أكدال

إصلاح المجلس الوطني للصحافة في المغرب: دراسة تحليلية ونقدية من منظور ديمقراطي

Reforming the National Press Council in Morocco: A critical and analytical study from a democratic perspective

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الإصلاحات القانونية الجديدة التي طالت المجلس الوطني للصحافة في المغرب، وذلك من خلال دراسة نقدية تستند إلى مقاربة ديمقراطية تُراعي مبدأ التنظيم الذاتي وحرية الصحافة. ينطلق البحث من مقارنة مرجعية بالتجارب الدولية الناجحة في تنظيم مهنة الصحافة، مستعرضًا نماذج متنوعة من حيث الهيكلة والصلاحيات ومدى الاستقلالية. كما يخصص محورًا تحليليًا للقانون الجديد المنظم للمجلس، من حيث تركيبته وصلاحياته وآليات عمله، مع إبراز نقاط القوة والقصور فيه. ويُختتم البحث بمناقشة رهانات التحول الديمقراطي التي يطرحها الإصلاح، و آفاق تطوير المجلس الوطني للصحافة ليكون فاعلًا حقيقيًا في تعزيز حرية الإعلام وضمان أخلاقيات المهنة.

Résumé:

Cette étude vise à analyser les réformes juridiques récentes concernant le Conseil national de la presse au Maroc, à travers une lecture critique basée sur une approche démocratique respectant les principes d'autorégulation et de liberté de la presse. Le travail commence par une analyse comparative des expériences internationales en matière d'organisation professionnelle du journalisme, mettant en évidence les modèles institutionnels, leurs fonctions et leur degré d'indépendance. L'étude examine ensuite les dispositions de la nouvelle loi régissant le Conseil, en évaluant sa composition, ses compétences et son fonctionnement. Enfin, la recherche s'interroge sur les enjeux démocratiques liés à cette réforme et propose des perspectives de développement pour faire du Conseil un véritable levier de la liberté de la presse et de la régulation éthique au Maroc.

Abstract:

This research aims to analyze the recent legal reforms affecting the Moroccan National Press Council through a critical study grounded in a democratic approach that upholds the principles of self-regulation and press freedom. It begins with a comparative overview of

international experiences in the self-regulation of journalism, highlighting institutional models, their functions, and levels of independence. The study then provides a critical reading of the new law governing the Council, focusing on its structure, prerogatives, and operational mechanisms. Finally, the research explores the democratic stakes of this reform and offers forward-looking perspectives to enhance the Council's role as a genuine promoter of press freedom and professional ethics in Morocco.

مقدمة:

يُعدُّ التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة أحد أبرز مؤشرات مستوى التحول الديمقراطي داخل الدول، لما لذلك من تأثير مباشر على حرية التعبير، وتعددية الآراء، وحق المواطن في الوصول إلى المعلومة. وإذا كانت العلاقة بين الدولة والصحافة قد اتسمت تاريخيًا بالتوتر والصراع، فإن تطور النظم السياسية، وتنامي مطالب المجتمع المدني، أفرزا حاجة ملحة إلى إرساء آليات مستقلة لتنظيم المهنة، في مقدمتها هيئات التنظيم الذاتي.

وفي هذا السياق، يشكل المجلس الوطني للصحافة في المغرب تجربة مؤسساتية جديدة، جاءت استجابة لتحولات دستورية وتشريعية عرفها المغرب، خاصة بعد دستور 2011 الذي رسخ حرية الصحافة كحق دستوري، وربط مسؤولية ممارستها بآليات مستقلة بعيدة عن وصاية السلطة التنفيذية. غير أن هذه التجربة، ومنذ تأسيس المجلس سنة 2018، ظلت محط جدل ونقاش، سواء من حيث تركيبته، أو صلاحياته، أو مستوى أدائه، وهو ما تعمق بعد صدور القانون رقم 15.23 القاضي بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر سنة 2023، وتأجج هذا النقاش بعد صدور القانون الجديد المنظّم له سنة 2025، والذي أثار موجة من الانتقادات من قبل فاعلين إعلاميين وحقوقيين، باعتباره يمثل تراجعًا عن بعض المكتسبات، ويمسُّ بجوهر التنظيم الذاتي .

ويهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية ونقدية لهذا الإصلاح التشريعي، من منظور ديمقراطي، يروم استجلاء مدى انسجامه مع المبادئ الكونية للتنظيم الذاتي، ومع مقتضيات دولة القانون والمؤسسات، خاصة في ظل ما يشهده المغرب من تحولات سياسية ومجتمعية تتطلب توسيع مجالات الحرية وتقوية الأدوار التي تضطلع بها الصحافة وتحصين استقلاليتها وأخلاقياتها.

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

نخصص المبحث التمهيدي لعرض أهم التجارب الدولية في مجال التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، من خلال الوقوف على النماذج المهيكلة (كالحالة البريطانية والفرنسية)، والاتجاهات الناشئة في دول الجنوب، واستخلاص أبرز الدروس المستفادة منها.

ونتناول في المبحث الأول قراءة نقدية لمضامين القانون الجديد المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة، من حيث مبادئه، وآليات اشتغاله، ومدى استجابته لمتطلبات الاستقلالية والتمثيلية والفعالية.

ونركز في المبحث الثاني على تحليل الرهانات الديمقراطية المرتبطة بتطور المجلس، مع طرح بعض التوصيات و آفاق إصلاحه وتطويره، بما يجعله أداة حقيقية لتعزيز حرية الصحافة، وحماية أخلاقيات المهنة، ودعم البناء الديمقراطي في المغرب.

مبحث تمهيدي : التجارب الدولية في التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة: النماذج والاتجاهات والدروس المستفادة

لاشك أن التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، سواء في المجتمعات الديمقراطية أو تلك التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي، يعتبر عمليةً دقيقةً ومعقدة تخضع لطبيعة التطور الذي يعرفه المجتمع داخليا في علاقاته مع التحولات التي يعرفها العالم، وتتقاطع في هذه العملية ثلاثة متطلبات أساسية: ضمان حرية التعبير، وترسيخ المسؤولية المهنية، ومنع المخالفات أو التجاوزات الضارة بالمصلحة العامة في إطار الاحترام التام للقوانين المتعاقد عليها في ظل دولة القانون والمؤسسات. والحقيقة أن العبرة ليست في وجود مؤسسة للتنظيم الذاتي في حد ذاتها، ولكن في قدرة هذه المؤسسة على القيام بأدوارها على أحسن وجه في حماية مصالح المهنيين والجمهور واحترام أخلاقيات المهنة، مع ضمان أكبر قدر من الاستقلالية في اتخاذ القرارات عن أي سلطة سواء كنت سياسية أو اقتصادية ، وهو الأمر الذي أكد عليه خبراء سبق لهم أن تحملوا مسؤولية تدبير هيئة التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة..[310]

وبينما تُطوّر كل دولة بنيتها المؤسساتية الخاصة، بناءً على تاريخها وقوانينها وعلاقات القوة السياسية بين مختلف الفاعلين فيها، يُمكن مع ذلك تحديد العديد من النماذج التنظيمية التي يمكن الاستئناس بها وتمثلها من أجل بلورة إطار قانوني خاص للتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة على الصعيد الوطني . ويمكن الإشارة هنا إلى وجود ثلاثة أنواع من الهيئات للتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة تتوزع على الشكل التالي[311]:

النوع الأول: مجالس وهيئات مؤسسة من طرف المهنيين أنفسهم، أحدثت في شكل جمعيات أو منظمات مهنية وطنية، كما هو الحال في السويد، وبريطانيا، وفرنسا، وأستراليا، وكندا، وكتالونيا، و إفريقيا الجنوبية وغيرها..

النوع الثاني: مجالس تم تأسيها من طرف المهنيين في شكل جمعيات وهيئات مهنية، وبادرت حكومات دولها لترسيمها بالقانون، ومنحها المشرع الاستقلالية الكاملة لتمكين المهنيين من تدبيرها، وهي حالة مجلس وسائل الإعلام النرويجية و مجلس الصحافة الدانمركي أو مجلس الصحافة الألماني الذي بادرت الدولة إلى تعزيزه بقوة القانون، ولجنة الوساطة الصحفية لكوريا الجنوبية التي تم ترسيمها في قانون الصحافة، أو تلك التي تأسست بطلب من المهنيين أنفسهم كمجلس الصحافة الكيني ومجالس أخرى في آسيا وأوربا ..

النوع الثالث: مجالس أو هيئات تم تأسيسها بموجب قانون كمجلس الصحافة للكسمبورغ ومجلس وسائل إعلام المجتمع الفلامنكي الناطق بالهولندية، الذي أسس بموجب مرسوم من طرف الحكومة المحلية

310- لقد بلور هذا الموقف الأستاذ ريمون كوريفو في مؤلف اختار له عنوانا في صيغة سؤال استنكاري " هل مازال إناء مجلس للصحافة ممكنا؟ مآسي التنظيم الذاتي"، حيث يستشف من الخلاصات التي انتهى إليها أن تحقيق وظيفة التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام الإخبارية أمر محفوف بالمشاكل والمخاطر.. وبعد تحليله لمواقف الفاعلين الرئيسيين في مجال الإعلام تجاه فكرة تنظيمه،وهو التحليل الذي تضمنه الجزء الثاني من الكتاب، استنتج أنهم لا يؤيدون هذه الفكرة، بل إنهم يُفضلون الحفاظ على الوضع الراهن للتنظيم الذاتي لوسائل الإعلام، وهو ما لا يتماشى إطلاقاً مع المصلحة العامة.. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع يمكن مراجعة الملف باللغة الفرنسية:

Corriveau, R. (2023). Un conseil de presse est-il encore possible? Les misères de l'autoréglementation. Presses de l'Université du Québec.

311- تقرير حول التجارب الدولية في تأسيس مجالس الصحافة ، اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، مارس 2025، ص.87 .للمزيد من التفاصيل يمكن لاطلاع على نصر التقرير في البوابة الإلكترونية للمجلس الوطني للصحافة: /https://cnp.press.ma

الفلامانية الهولندية، و الهيئة الوطنية للصحافة بمصر، التي تعتبر مؤسسة شبه رسمية، ومجلس الصحافة بالإمارات الذي أسس بموجب مرسوم بقانون اتحادي أصدره رئيس الدولة، ومجلس البرتغال الذي أنشأ بقرار لمجلس الوزراء.[312].

وفي هذا السياق سنحاول في الفصل التمهيدي من هذا البحث، الحديث عن ثلاث تجارب دولية متمايزة نوعا ما، سواء من حيث منطلقاتها الفلسفية، أو مرتكزاتها القيمية، أو الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، ويتعلق الأمر، أولا بالنموذج المعتمد في أوربا الشمالية (المطلب الأول)، والنموذج الثاني الخاص بالتجربة الأنجلو ساكسونية(المطلب الثاني)، والنموذج الثالث الذي يهم الإصلاحات التي انخرطت فيها بعض الدول التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي (المطلب الثالث)، وهي نماذج يمكن الاستفادة منها لاستخلاص دروس مفيدة للوصول إلى إصلاح متوازن ومقبول للمجلس للوطني للصحافة، قادر على ضمان التمثيل والتنظيم الحقيقيين للمهنة والمهنيين في المملكة المغربية .

المطلب الأول: نموذج أوروبا الشمالية

يؤكد الكثير من الباحثين أن الدول الاسكندينافية (النرويج، السويد، فنلندا) تمثل أنجح نماذج التنظيم المستقل القائم على التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة. في النرويج، يعمل مجلس الصحافة كهيئة تنظيم ذاتي مستقلة تمامًا عن الدولة، وتمولها مساهمات تطوعية من وسائل الإعلام، ويديرها مهنيون منتخبون، وممثلون عن القطاع العام، وعدد من الخبراء المستقلين..[313] وقد تم إنشاء هذا المجلس بموجب قانون الصحافة سنة 1997، ويتمتع بالاستقلالية عن الحكومة والهيئات المهنية. ويعد مجلس الصحافة النرويجي ثالث مجلس في العالم، حيث تم تأسيس نسخته الأولى سنة 1928، حيث حل بدوره محل لجنة الوساطة التي اشتغلت منذ 1910، بمبادرة من الناشرين والصحافيين. وخضع قانونه التأسيسي إلى عدة تعديلات، وتنتسب له وتساهم فيه جميع الهيئات المهنية العاملة في الصحافة النرويجية. ويُعتبر هذا المجلس الهيئة الرقابية والأخلاقية الأساسية للصحافة النرويجية؛ و يشرف على تطبيق ميثاق الشرف الصحفي وقواعد السلوك المهني للصحافيين والمؤسسات الإعلامية، و تتلقى لجنة الشكايات التابعة له الشكاوى المقدمة من طرف الجمهور ضد الممارسات الإعلامية غير الأخلاقية، أو من طرف جمعية الصحافة؛ تسعى هذه اللجنة دائما إلى الوصول للمصالحة بين الأطراف المتنازعة..[314]

ويسند الرأي العام في النرويج إلى المجلس دورًا رائدًا في الحفاظ على المعايير التي يجب على الصحافة الالتزام بها. ويتضح من المناقشات العامة أن العديد من منتقديه يعتبرون المجلس أداةً للرقابة الذاتية. ويعتقدون أن مهمته الرئيسية هي ضبط الصحافة، وبالتالي العمل كمساعد غير رسمي للمحاكم. ويُفترض أيضًا أن السلطات العامة ستضطر إلى التدخل إذا ثبت أن المجلس غير قادر على إحداث التغييرات اللازمة..[315]

312- تقرير حول التجارب الدولية في تأسيس مجالس الصحافة .. المصدر نفسه ..

313-للمزيد من التفاصيل انظر الموقع الرسمي لمجلس الصحافة النرويجي:
www.presse.no

314-- تقرير حول التجارب الدولية في تأسيس مجالس الصحافة .. مصدر سابق، ص.11

315 - Odd Raaum, Le conseil de la presse en Norvège :un tampon entre la presse et la société; Études et documents d'information, La presse en éveil: études de cas, Unesco 1990.P.20. pour plus d'informations voir le document en PDF file:///C:/Users/AS/Downloads/134946freo.pdf

إلى جانب ذلك هناك النموذج السويدي الذي يتمتع بأصالته على مستوى حرية الصحافة أو التنظيم الذاتي أو الضمانات القانوني، قبل أن تُرسخ حرية الصحافة في دستوري الولايات المتحدة وفرنسا، اعتمدت السويد قانونًا بشأن حرية الصحافة عام 1766، وكان يتمتع بصبغة دستورية..[316]

وتعدّ السويد من أكثر دول العالم انتشارًا للصحافة. وهي البلد الذي أنشأ فيه الصحفيون ورؤساء تحرير الصحف، منذ عام 1916، محكمة شرف للبت في المخالفات الأخلاقية في الصحافة وأخذ شكاوى الجمهور في الاعتبار. وكان هذا أول مجالس الصحافة التي انتشرت الآن في جميع أنحاء العالم، وأصبحت إحدى الأدوات الأساسية للتنظيم الذاتي في الصحافة. ويتميز النظام السويدي بمزيج مثالي من الضمانات القانونية لحرية التعبير وضمانات مسؤولية الصحافة..

ويعود تاريخ قانون حرية الصحافة السويدي الحالي إلى عام 1949، وتحظر أحكامه أي رقابة أو قيود أخرى على نشر وتوزيع المطبوعات. يجب أن يكون لكل صحيفة محرر مسؤول، يُعيّنه مالكها، ويكون مسؤولاً وحده عن محتواها وعن أي مخالفات لقانون الصحافة. ومنذ عام 1978، يُمكن أن يشغل هذا المنصب أي مقيم أجنبي في البلاد.[317]

ويتمتع الصحفيون السويديون، المحميون بالكامل بموجب نظام المسؤولية القانونية، بحماية القانون الذي يحمي سرية مصادرهم. وتمتد هذه الحماية لتشمل مختلف المسؤولين على الصعيد الوطني والمحلي البلدي. فهم أحرار في تقديم المعلومات للصحف دون خوف من أي إجراءات قانونية أو ترهيب خارج نطاق القانون. وتُقر الثقافة السياسية والإعلامية السويدية تمامًا بأن وسائل الإعلام تُشكل "سلطة رابعة" حقيقية، مما يعني أنها مُطلعة قدر الإمكان على سير عمل المجتمع، وقادرة على ضمان حسن سير العمل في فروع الحكومة الأخرى[318].

وهكذا، وُلدت أول مجموعة متماسكة من هيئات التنظيم الذاتي للصحافة، حيث أنشأ الصحفيون والناشرون أول مجلس مستقل للصحافة عام 1916، ثم صاغوا مدونة أخلاقيات عام 1923، والتي تم تنقيحها وتحديثها عام 1996. أما النظام الحالي (المجلس، والمدونة، وأمين مظالم الصحافة للعامة Allmänhetens Pressombudsman) الذي يتلقى الشكاوى ويعمل بالتنسيق مع المجلس) فهو مستقل، وتطوعي، وغير حكومي، وممول بالكامل من الصحافة..[319]

ويمكن القول إن نموذج أوروبا الشمالية بشكل عام، يتمتع بأربع سمات أساسية تتمثل في:

أولا: استقلالية مؤسساتية قوية..

ثانيا: مدونة أخلاقيات تُصاغ وتُراجع من قِبل المهنة نفسها..

ثالثا: إقرار عقوبات غير مُلزمة لكنها قوية رمزيًا ، مع نشر إلزامي للقرارات..

رابعا: غياب تدخل الدولة.

316- حصل انقلاب عسكري في البلد أوقف هذا القانون خلال الفترة ما بين عامي 1772 و1812 ، ثم عاد للظهور بشكلٍ نهائي، حيث بذلت المملكة السويدية جهدًا استثنائيًا لجعل آليات تدبير السلطة أكثر شفافية.

317 - Des modèles de liberté distincts selon les pays, document en PDF, P.22 ,pour plus d'informations voir:
https://academiesciencesmoralesetpolitiques.fr/wp-content/uploads/2018/08/pig2chap1.pdf

318 - Idem..P.23

319- Idem.P.25

ويستند هذا التنظيم إلى مستوى عالٍ من الاحترافية وإجماع مجتمعي راسخ حول حرية الصحافة. وكثيرًا ما تُوصي اليونسكو والمنظمات المهنية بهذا النموذج باعتباره "أفضل ممارسة" للحكامة الأخلاقية في الصحافة..

المطلب الثاني: النموذج الأنجلو ساكسوني

لقد كان نموذج التنظيم الذاتي لصناعة الصحافة خيارًا سياسيًا، وأصبح هو القاعدة في المملكة المتحدة بدءًا من أربعينيات القرن الماضي. ونظرًا للضغوط المرتبطة بالمنطق التجاري للصحافة، فقد واجه هذا النموذج الهيكلي صعوبة في تأطير الممارسات الصحفية من منظور أخلاقي وقانوني. علاوة على ذلك، فإن مصداقية الصحافة كسلطة رابعة، وتعدد الأصوات الذي تتطلبه، أصبحت موضع تساؤل بسبب تخفيف القيود المفروضة على ملكية وسائل الإعلام والملكية عبروسائل الإعلام، مما أدى إلى زيادة معدل التركيز. ومن ناحية أولى، من الضروري تحليل أصول نموذج التنظيم الذاتي غير القانوني، والانتقادات الموجهة إليه، والتطورات المتعلقة بمنظمات التنظيم الذاتي الطوعية المتعاقبة. من ناحية أخرى، من الضروري دراسة أصول تسليع المعلومات والانتقادات الأخلاقية للصحافة. وفي هذا الإطار، يجب إيلاء اهتمام خاص: أولاً، لإرث قضية الأميرة ديانا، فيما يتعلق بأخلاقيات الصحافة والتهافت نحو السبق الصحفي؛ وثانيًا، مكانة روبرت مردوخ في سوق الإعلام والتأثير الذي يمارسه..[320]

ولابد من الإشارة إلى أن نموذج التنظيم الذاتي للصحافة في المملكة المتحدة يتوزع شكلين، يهم الأول منظمة معايير الصحافة المستقلة هي هيئة مهنية مستقلة، تأسست في أعقاب فضيحة التنصت على الهواتف عام 2014. ومن مهامها: إدارة ومعالجة الشكاوى، فالناشرون الذين ينضمون إلى هذه الهيئات ملزمون باحترام معاييرها، ويمكن إخضاعهم للمساءلة إذا فشلوا في معالجة الشكاوى بشكل مرضٍ، ومتابعة الصحف والمجلات الأعضاء والتأكد من احترامها لقواعد النشر؛ والتحقق من الشكاوى المتعلقة بالنشر الإلكتروني؛ والتحقيق في الاختلالات الخطيرة المتعلقة بأخلاقيات المهنة، وعند الضرورة فرض غرامات على الناشرين؛ وتدير نظام تحكيم إلزامي منخفض التكلفة لتسوية النزاعات القانونية؛ ووضع خطًا ساخنًا لفائدة الصحافيين الذين يشعرون بأنهم يتعرضون لضغوط ما؛ وتقديم المشورة للناشرين والتكوين والتدريب للصحفيين؛ والعمل مع المجتمع المدني للتحسيس بأهمية أخلاقيات الصحافة..[321]

ويتعلق الشكل الثاني بالمنظمة المستقلة لأخلاقيات الصحافة، وهي هيئة مهنية مستقلة، يرأسها ريتشارد آير، الذي يشغل في نفس الوقت رئيس منظمة "المادة 19"، المعروفة في مجال الدفاع عن حرية التعبير على الصعيد الدولي، كما عمل مديرا للسياسات التحريرية، ونائب الرئيس التنفيذي لأخبار هيئة الإذاعة البريطانية (ب ب س). كما عمل على مدار أربعة عشر عامًا، كمحكّم في قضايا حرية المعلومات..[322]

وتجدر الإشارة إلى أن التحقيقات التي فتحتها صحيفة الغارديان عام 2011 حول اختراق الهواتف في بعض قطاعات الصحافة الباب أمام نقاش حول ثقافة الصحافة الرديئة التي ترسخت لما يقرب من عقد من الزمان، حيث يشعر قطاع الصحف بالحرج من إخفاقه في تغطية شؤونه الخاصة، وهو معادٍ لأي إطار تنظيمي

320 - Le modèle d'autorégulation et l'économie de la presse à l'épreuve des mauvaises pratiques, P.32, pour plus d'informations voir le document en PDF:
https://mcours.net/cours/pdf/kha1/kha1clic379.pdf

321- تقرير حول التجارب الدولية في تأسيس مجالس الصحافة .. مصدر سابق، ص.15.

322- المصدر نفسه، ص.16 .

قانوني. وبينما تحظى العلاقة الثلاثية بين الصحافة وأعضاء البرلمان والشرطة باهتمام خاص في تحقيق ليفسون، لا يزال تنفيذ التوصيات الناتجة عنه صعبًا. ويمكن تفسير قرار الحكومة بإصدار ميثاق ملكي عام 2013 على أنه حل وسط بين مؤيدي ومعارضي التنظيم التشريعي للصحافة..[323]

وتُظهر التجربة البريطانية أنه يمكن تعزيز التنظيم الذاتي من خلال آليات الرقابة الخارجية دون المساس باستقلالية التحرير. فهو يقوم على توازن دقيق بين المسؤولية المهنية والثقة المؤسسية.

المطلب الثالث : تجارب دول في مرحلة انتقال ديمقراطي

في العديد من الدول التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي، وخاصة في أفريقيا وأوروبا الشرقية، غالبًا ما شُرع في إنشاء مجالس الصحافة كجزء من إصلاحات التي انخرطت فيها هذه الدول بعد مرحلة من الحكم السياسي الاستبدادي. ومع ذلك، فقد أظهرت هذه التجارب ضعفًا هيكليًا في مواجهة التدخل السياسي، لا سيما في ظل التبعية السياسية والمالية وغياب ضمانات دستورية واضحة.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة التي تهم دول بلغاريا ومصر وكينيا ، دون أن يعني ذلك أن هذه المجلس أكثر أهمية من مثيلاتها في الدول الأخرى:

بالنسبة لمجلس الصحافة البلغاري[324]، يعد هيئة مستقلة، وتم إحداث مجلس الصحافة وفقًا لمدونة أخلاقيات الإعلام البلغاري، المعتمدة سنة 2005.ومن حيث مهامه فإنه يهدف إلى تعزيز الممارسات الصحفية الأخلاقية وضمان التزام الصحافيين بالمعايير المهنية، وحماية حق الجمهور في الحصول على معلومات شاملة ودقيقة؛ والمساهمة في إرساء المعايير الصحفية؛ ورفع هيبة الإعلام؛ وإحداث نظام للتنظيم الذاتي لوسائل الإعلام من خلال تطبيق مدونة الأخلاقيات وحل النزاعات بين وسائل الإعلام والجمهور؛ وتحفيز النقاش العام حول قضايا أخلاقيات الصحافة؛ وتعزيز حرية التعبير وحماية حقوق الصحافيين وحماية مصادر معلوماتهم، ودعم تدريب الصحافيين البلغاريين على تطبيق القواعد والمعايير الأخلاقية.

ويهم المثال الثاني الهيئة الوطنية للصحافة بمصر، التي تعد هيئة ذات شخصية اعتبارية، و أنشئت طبقاً للقانون رقم 179 لسنة 2018، حيث حلت محل المجلس الأعلى للصحافة، الذي أسس سنة 2016، وتتمتع الهيأة بالاستقلال الفني والمالي والإداري. وخول القانون لهذه الهيئة عدة صلاحيات، ومن مهامها السهر على إدارة المؤسسات الصحافية القومية المملوكة للدولة وتطويرها، والتزامها بأداء مهني و اقتصادي رشيد؛ و إبداء رأيها في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عملها؛ وتلقى الإخطارات بإنشاء الصحف؛ ومنح التراخيص اللازمة لإنشاء وسائل الإعلام المسموع والمرئي والرقمي؛ ومنح التصاريح لممثلي الصحف ووكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأجنبية؛ وترخيص شركات التحقق من الانتشار والمشاهدة والاستماع، وشركات إعادة البث من مصر وإليها؛ ووضع وتتبع وتطبيق القواعد والمعايير المهنية الضابطة للأداء الصحفي والإعلامي والإعلاني بالاشتراك من مؤسسات الرقابة المعنية؛ وتلقى ومعالجة الشكايات المتعلقة بما ينشر في الصحف أو يبث بوسائل الإعلام ويكون منطويا على مساس بسمعة الأفراد أو بحياتهم الخاصة و اتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه ذلك؛و وضع وتطبيق القواعد والضو ابط التي تضمن حماية حقوق الجمهور وضمان جودة الخدمات التي تقدم له؛ ومر اقبة مصادر التمويل في الوسائل والمؤسسات الإعلامية

323 -- Le modèle d'autorégulation et l'économie de la presse à l'épreuve des mauvaises pratiques,op.cit, P.53.

324- تقرير حول التجارب الدولية في تأسيس مجالس الصحافة .. مصدر سابق، ص.53 .

والصحفية بما يضمن شفافية وسلامة هذا التمويل ومر اقبة تنفيذه بالاشتراك من الجهات والأجهزة المعنية؛ وضمان ممارسة النشاط الاقتصادي في مجالي الصحافة والإعلام على نحو ما لا يؤدى الى منع حرية المنافسة والممارسات الاحتكارية وفقا للقواعد التي يضعها..[325]

وبخصوص المجلس الكيني لوسائل الإعلام، فهو مؤسسة وطنية مستقلة، أحدثت بموجب قانون مجلس الإعلام رقم 46 لعام 2013 بغرض وضع معايير وسائل الإعلام وضمان الامتثال لتلك المعايير على النحو المنصوص عليه في المادة 34، من الدستور وللأغراض ذات الصلة. وفي البداية تأسس المجلس بطلب من المهنيين بموجب قانون الإعلام لعام 2007.

ومن مهام هذا المجلس: تعزيز وحماية حرية واستقلال وسائل الإعلام؛ ووضع معايير للصحفيين والإعلاميين، ومر اقبة الامتثال لها، وضمان وحماية حقوق المهنيين وامتيازاتهم؛ وتعزيز المعايير الأخلاقية والمهنية بين الصحافيين والمؤسسات الإعلامية؛ وتقديم الاستشارة للحكومة أو للسلطة التنظيمية المعنية؛ واعتماد الصحافيين والصحافيين الأجانب؛ و إنجاز تقرير سنوي عن أداء وسائل الإعلام والرأي العام، ونشر النتائج في الصحافة؛ وعرض تقاريره أمام البرلمان؛ وتسهيل حل النزاعات بين الحكومة ووسائل الإعلام، وبين الجمهور ووسائل الإعلام ووسائل الإعلام الداخلية، وتجميع والحفاظ على سجل الصحافيين المعتمدين والصحافيين الأجانب والمؤسسات الإعلامية والسجلات الأخرى ذات الصلة، والنظر في طلبات الاعتماد المقدمة من المؤسسات التعليمية، الراغبة في تكوين الصحافيين للمو افقة عليها من عدمها.

وتُظهر دراسة الأمثلة السابقة من التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، أن الاستقلال الرسمي لا يكفي، فوجود الضو ابط والتوازنات، ومجتمع مدني فاعل، وضمانات دستورية قوية، كلها أمور ضرورية لحماية هيئات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة من التلاعب السياسي والضغوط الاقتصادية.

والحقيقة أن التحليل المقارن يكشف عن وجود غنى وتنوع في التجارب المتعلقة بالتنظيم الذاتي لمهنة للصحافة، وحتى إذا ما تم التسليم بعدم وجود نموذج عالمي مثالي، إلا أن هذه التجارب يمكن الاسترشاد بها لبلورة إطار وطني يستجيب للطموحات و انتظارات المهنيين المغربة ويتو افق مع الإصلاحات الديمقراطية التي انخرطت فيها المملكة منذ حولي ثلاثة عقود.

و انطلاقا مما سبق ذكره يظهر أن إصلاح للمجلس الوطني للصحافة في المملكة المغربية، كان من المفروض أن يستلهم من هذه الممارسات الفضلى لتعزيز التنظيم الديمقراطي. لكن الأمور سارت في اتجاه مغاير، فكما يُظهر الجزء المتبقي من هذه الدراسة، يبدو أن إصلاح عام الجديد يبتعد عن هذه المبادئ، مما يثير مخاوف بشأن حرية الصحافة وتوازن القوى..

وبشكل عام، يمكن القول إن تحليل التجارب الدولية يبرز بوضوح بعض المبادئ المتقاطعة المتمثلة أساسا في :

- الحاجة إلى تمتع المجلس باستقلالية مؤسساتية ومالية حقيقية؛
- مشاركة تعددية للمهنيين والجمهور والخبراء المستقلين؛
- ضمانات قانونية للشفافية والانتصاف ؛
- ضرورة مو اكبة التحولات المتعلقة بالتطور التكنولوجي..

325- أنظر المادتين الرابعة والخامسة من قانون الهيئة الوطنية للصحافة، الجريدة الرسمية العدد 34 مكرر (د) في 28 أعسطس سنة 2018 .

المبحث الأول - قراءة نقدية لأحكام القانون الجديد المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة

المطلب الأول: إصلاح المجلس الوطني للصحافة بين الاستمرارية والقطيعة

منذ إنشاء المجلس الوطني للصحافة عام 2018، قُدّمت هذه المؤسسة كخطوة رئيسية نحو التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة في المملكة المغربية. ونتيجةً لعملية إصلاحية انطلقت باعتماد قانون الصحافة والنشر عام 2016، استجاب إنشاء المجلس الوطني للصحافة لضرورة توفير هيئة مستقلة للإعلام الوطني مسؤولة عن ضمان الالتزام بقواعد الأخلاقيات، وإصدار بطاقات الصحافة، وتمثيل المهنة أمام السلطات العمومية .

وفي هذا السياق نصّ القانون رقم 90.13، المُعتمد في يوليو 2016، على آلية انتداب تعتمد على التمثيل الانتخابي للصحفيين والناشرين المحترفين، مما يضمن التوازن بين مختلف مكونات المشهد الإعلامي المغربي. وهكذا، اعتُبر المجلس الوطني للصحافة ترجمةً مؤسسيةً للحق في حرية الصحافة المكفول بموجب أحكام الدستور، التي تضمن حرية الصحافة وتحميها من أي رقابة قبلية. كما تضمن حق التعبير والنشر للجميع، مع استثناءات يحددها القانون. وتشجع هذه الأحكام السلطات على تنظيم قطاع الصحافة بشكل مستقل وديمقراطي، ووضع قواعد قانونية وأخلاقية له، مع تحديد القانون لقواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومر اقبتها، وضمان الاستفادة منها مع احترام التعددية..[326]

وبعد انتهاء الولاية الأولى للمجلس الوطني للصحافة في أكتوبر 2022، بدأت فترة من عدم اليقين المؤسساتي، وساد القلق وسط المهنيين من أي انتكاسة على مستوى المكتسبات التي تحققت. وفي ظل غياب تو افق حول تجديد أعضائه، مددت الحكومة ولاية المجلس استثنائيًا بمرسوم، مما أثار بالفعل انتقادات بشأن التزامه بمبدأ فصل السلطات. وقد أدى هذا الوضع الانتقالي إلى اعتماد نسخة جديدة من القانون المنشئ والتنظيمي للمجلس الوطني للصحافة في عام 2024.

لقد تم الترويج للمشروع الجديد،على المستوى الرسمي، كإصلاح ضروري لتعزيز فعالية وتمثيلية المجلس الوطني للصحافة، باعتباره يأتي انسجاما مع أحكام لدستورذات الصلة بحرية التعبيروالتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة والنشر، لاسيما الفصول 25 و27 و28 [327]، والتأكيد على أنه يندرج في إطار الوعي بالحاجة إلى تأمين استمررية المجلس في مهمته لمتمثلة في التنظيم الذاتي للمهنة والرقي بأخلاقياتها وتحسين القطاع بكيفية ديمقراطية ومستقلة..[328] لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للعديد من المهنيين والباحثين والمر اقبين، حيث شكل المشروع في الصيغة التي قدمت للمجلس النواب، انحر افًا وتراجعا عن النموذج الأول للتنظيم الذاتي المهني. وهو ما يثيرعدة تساؤلات حول الاختيارات السياسية والفلسفية الكامنة وراء هذا الإصلاح، ويمكن حصرهذه التساؤلات في أربعة أبعاد متداخلة:

البعد الأول يهم حصول تغييرفي آلية الانتداب بالنسبة لهيكلة للمجلس، حيث يستبدل القانون الجديد جزئيًا النظام الانتخابي بآلية تعيين، لا سيما من قِبل رئيس الحكومة والسلطات الإدارية. وهو ما تعتبره فئة

326- أنظر الفصل 28 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 .

327- تقرير لجنة التعليم والثقافة والاتصال حول مشروع قانون رقم 25 .026 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة، الجزء الأول، مجلس النواب، دورة أبريل 2025 ، السنة التشريعية الرابعة 2024 – 2025 ، الولاية التشريعية الحادية عشر 2021 – 2026،ص.33

328- تقرير لجنة التعليم والثقافة والاتصال، المصدر نفسه،ص.53.

عريضة من المهنيين اختيارا يعاكس مقتضيات الدستور، وبشكل عام يُعد هذا التوجه تراجعًا عن مبدأ الاستقلال المهني في التنظيم، إذ يُثير خطر تسييس المجلس.

البعد الثاني يتعلق بإعادة تحديد الصلاحيات، حيث أُسندت إلى المجلس مهام جديدة تتعلق بتنظيم المحتوى الرقمي، دون تحديد الوسائل المادية أو القانونية اللازمة. وقد يُضعف هذا التوسع في الصلاحيات قدرته على أداء دوره الأصلي كحارس لأخلاقيات الصحافة على أكمل وجه.

البعد الثالث يرتبط بمظاهر الغموض والضبابية بشأن الاستقلالية المجلس الوطني للصحافة، حيث إن العديد من أحكام القانون الجديد تكرس رقابة تنفيذية غير مباشرة على عمل الهيئة، لا سيما في المسائل المتعلقة بالميزانية، وهو ما يعاكس تماما التصريحات الرسمية التي تُؤكد على الرغبة في الحفاظ على استقلالية المجلس الوطني للصحافة.

البعد الرابع يتعلق بضعف التمثيل المهني ويتجلى ذلك بشكل واضح، في مقتضيات النص القانوني الجديد التي تنص على تقليص نسبة الصحفيين المنتخبين في تشكيل المجلس، أمام ارتفاع حصة الناشرين، إلى جانب أفراد مؤهلين تُعيّنهم مؤسسات الدولة، مع العلم أن أحد أسس التنظيم الذاتي يعتمد تحديدًا على الشرعية التي تمنحها المهنة نفسها من خلال العملية الانتخابية.

وتعكس هذه العناصر تحوّلًا في فلسفة البناء المؤسساتي للمجلس الوطني للصحافة، والذي يلاحظ أنه انتقل من نموذج تنظيم ذاتي مستوحى من الممارسات الديمقراطية إلى هيئة ذات ملامح مختلطة، حيث يبدو أن استقلاليته المعلنة مُعرّضة للخطر بسبب النفوذ المتزايد للسلطة التنفيذية. لذلك، لا يُمكن تفسير الإصلاح الجديد على أنه تعديل فني أو مؤسساتي فحسب، بل كتحول سياسي ذي آثار عميقة على التوازن بين حرية الصحافة والرقابة المؤسساتية.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية والمؤسسية للانتقادات

لقد أثار إصلاح المجلس الوطني للصحافة، المُعتمد عام 2025، موجةً من ردود الفعل النقدية من مختلف الجهات المعنية في المجال الإعلامي والجمعوي والسياسي، على الصعيدين الوطني والدولي. ولا تقتصر هذه الانتقادات على اعتبارات آنية أو تقنية، بل انطلاقا من اعتبارات تتعلق بالتوجهات العامة للدولة التي تعكس مخاوف أعمق بشأن تطور نظام تنظيم الصحافة في المغرب. وقد حضرت هذه المخاوف داخل المؤسسة التشريعية نفسها ، حيث أبدت فرق برلمانية عدم ارتياحها لمشروع الإصلاح الذي جاءت به الحكومة، وقدمت هذه الفرق عدة تعديلات تهدف إلى تجويد النص و انتقد عدد من النواب والنائبات بشدة مشروع هذا القانون، باعتباره صادرا عن جهة متحكمة لم تعتمد المقاربة التشاركية في صياغة النص التشريعي ، وأصرت على إقصاء أطراف مهنية معنية بالمشروع وبالموضوع.. كما أن أحكام النص الجديد ترسخ آليات انتخابية و انتدابية قد تعيد إنتاج هيمنة اقلية اقتصادية على لحقل الإعلامي وهو ما يتناقض مع روح دستور 2011 ..[329].

وتتمحور هذه الانتقادات حول أربعة جوانب رئيسية تشكل تحديات حقيقية بالنسبة للممارسة المهنة وحرية الصحافة سواء تعلق الأمر بالمضمون او الشكل وهم التحدي الأول مبدأ الاستقلالية، والتحدي

329- تقرير لجنة التعليم والثقافة والاتصال حول مشروع قانون رقم 25 .026 ، مصدر سابق، ص.58.

الثاني طبعة تدخل و إشراف الدولة، ثم تحدي غياب التشاور، بالإضافة إلى التحدي المرتبط بالجوانب الإجرائية والمسطرية في اعتماد مشروع القانون الجديد .

أولا: تحدي مبدأ استقلال المجلس الوطني للصحافة

تتعلق أولى نقاط الخلاف التي أثارها العديد من المهنيين بالقلق من بالإضرار بالاستقلال الوظيفي للمجلس، حيث يشكل ووفقًا للاتحاد الوطني للصحافة المغربية، يُرسخ القانون الجديد تراجعًا خطيرًا في مبدأ التنظيم الذاتي.[330] ذلك أن الطريقة الجديدة في تشكيل المجلس، الذي يعين جزء من أعضائه من قبل سلطات سياسية أو إدارية ، تجعل هذه المؤسسة تخضع للنفوذ المباشر للسلطة التنفيذية، في تناقض صارخ مع روح القانون التأسيسي لعام 2016. ويُنظر إلى هذا التحول المؤسساتي على أنه اعتداء على حرية الصحافة، إذ يُضعف قدرة المجلس على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن المسائل الأخلاقية والتأديبية.

ثانيا: تحدي تقوية رقابة الدولة على هيئة يُفترض أنها مستقلة

يُدخل الإصلاح أيضًا آليات جديدة للرقابة المالية والإدارية. تصبح الدولة الممول الرئيسي للمجلس الوطني للصحافة، دون ضمانات كافية للاستقلال المالي. علاوة على ذلك، يُحاسب المجلس على تقاريره أمام مؤسسات الدولة، مما يُنشئ علاقة تبعية ضمنية. وهو ما يكرس الرغبة في إعادة مركزية السيطرة على وسائل الإعلام، وإخضاعها لسطوة السياسة و المال. ويُثير هذا التوجه تساؤلات حقيقة حول دور المجلس الوطني للصحافة كفضاء للتدبير الجيد للمهنة واحترام أخلاقياتها، وكوسيط للتنظيم العلاقة بين للمهنيين والسلطات العمومية، في احترام تام لمقتضيات الدستور على مستوى احترام حرية التعبير والفصل بين السلطات .

ثالثا: تحدي غياب التشاور الحقيقي مع المهنيين في القطاع

ومن العوامل الأخرى التي تُغذي مظاهر الخوف والقلق، هو غياب الحوار مع المهنيين وضمان مشاركة ذوي المصلحة في عملية الإصلاح. وهو الأمر الذي تؤكده تنظيمات رئيسية ممثلة للصحفيين والناشرين، مثل النقابة الوطنية للصحافة المغربية والفدرالية المغربية لناشري الصحف، اللتان عبرتا عن رفضهما لمضامين مشروع الإصلاح، حيث لم تُستشارا رسميًا قبل اعتماد النص، وهو ما يُقوّض مبدأ المشاركة المواطنة الذي يؤكد على أهمية إشراك المواطنات والمواطنين ومساهمتهم في إيجاد الحلول المناسبة لحاجياتهم الأساسية، وفي مقدمتها المساهمة في تجويد النصوص القانونية..[331] إن هذا التهميش للمهنيين يتناقض مع غايات المشرع الدستوري في اعتماد المقاربة التشاركية، ويُقوّض الشرعية الديمقراطية للإصلاح، الذي كان ينبغي أن يقوم على توافق قطاعي متين.

رابعا: تحدي المسار التشريعي المُعتمد

انتقد العديد من المهنيين والحقوقيين الظروف التي تم فيها تقديم مشروع القانون الجديد على مستوى المؤسسة التشريعية ومناقشته والمصادقة عليه. فقد تم إقرار هذا النص بشكل استعجالي، مما قلّل من فرص إجراء نقاش برلماني عميق، يستجيب لانتظارات كافة المهنيين، ومن أجل معالجة هذا المشكل، تمت المطالبة بتوسيع مشاركة الصحافيين بما يضمن المقاربة التشاركية للمجلس ويسمح بتوافر العنصر

330 - https://www.lebrief.ma/reforme-du-cnp-regard-juridique-sur-un-texte-conteste-100111556/

331- أنظر على الخصوص الفصول 12 و14 و15 و139 من دستور المملكة المغربية لعام 2011 .

البشري الذي يدير شؤون المهنة من داخل المجلس باقتدار.[332] وقد استنكرت المعارضة البرلمانية غيابَ مداولات جادة، وترى بعض المنظمات غير الحكومية أن اللجوء إلى إجراء استعجالي في قضية حساسة كهذه يعكس رغبةً في فرض إصلاح دون نقاش عام.[5] ولا شك أن هذا النهج يثير تساؤلات حقيقية حول شفافية العملية التشريعية وشموليتها ومصداقيتها بخصوص قوانين حيوية كما هو الشأن للقانون المتعلق بالتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة[333].

باختصار، كان إصلاح المجلس الوطني للصحافة موضوع انتقادات متعددة الأبعاد، كاشفًا عن قلق عميق داخل قطاع الإعلام المغربي. وخلف المعارضة التقنية لبعض الأحكام المُحددة، يبرز تفسير سياسي أوسع: عودة تدريجية إلى التنظيم الرأسي والمركزي لوسائل الإعلام، قطيعةً مع وعود التعددية والاستقلالية الواردة في دستور 2011 .

المبحث الثاني : رهانات الديمقراطية و آفاق تطور المجلس الوطني للصحافة

المطلب الأول: مخاطر تقويض حرية الصحافة

لا يمكن تحليل إصلاح المجلس الوطني للصحافة من منظور التعديلات المؤسسية أو الخيارات التقنية التي ينطوي عليها فحسب بل لابد من استحضار السياق الوطني العام للإصلاح الجديد الذي اتسم بتراجع ملحوظ في حريات الإعلام في المملكة المغربية خلال السنوات الأخيرة. ومن هذا المنظور، يرى العديد من المحللين أن القانون الجديد يُهدد أسس حرية الصحافة ذاتها، هيكليًا ورمزيًا. وتستحق ثلاث ديناميكيات رئيسية التحليل هنا: تكريس الضغوط المؤسسية، وتشويش الدور الأخلاقي للمجلس الوطني للصحافة، وتزايد حالات فرض العقوبات أو ترهيب الصحفيين.

أولا: تكريس الضغوط المؤسساتية وإعادة مركزية السيطرة على الإعلام

من خلال الملاحظات التي أبداها العديد من الخبراء والمهنيين، يظهر أن القانون الجديد للمجلس الوطني للصحافة يكرس الضغوط المؤسساتية ويُرسي منطق إعادة مركزية الدولة في تنظيم قطاع الإعلام.[334] ويُنذر ضم نسبة كبيرة من الأعضاء المعينين من قِبَل السلطة التنفيذية إلى المجلس بخطر الهيمنة السياسية على هذه الهيئة التي من المفروض أن تتمتع بالاستقلالية كما هو معروف في التجارب الدولية الناجحة. ويُخالف هذا التشكيل مُثُل التنظيم المستقل التي تدعمها المعايير الدولية لحرية الصحافة. ويبقى أفضل ضمانة لتأمين المعايير الأخلاقية والمهنية العالية في الصحافة، هي وضع الأنظمة الذاتية الطوعية[335]، التي لا تخضع لهيمنة أي جهة سياسية أو اقتصادية.. علاوة على ذلك، قد يؤدي غياب آليات الطعن المستقلة في قرارات المجلس إلى ترسيخ السلطة التقديرية، التي تفتقر إلى الشفافية ويصعب الطعن فيها.

ثانيا: إضعاف الدور الأخلاقي للمجلس

332- بلاغ المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، 11 يوليوز 2025

333- لابد من الإشارة إلى أن حوالي نصف مواد المشروع لم تخضع لأي مناقشة، حيث تم عرضها أمام أعضاء اللجنة والمصادقة عليها دون تحليل ودراسة مضامينها

334- من هؤلاء الخبراء هناك جمال الدين الناجي الذي عبر عن رفضه لهذا المشروع خلال مشاركته في المائدة المستديرة التي نظمها حزب التقدم والاشتراكية،يوم الأربعاء 16 يوليوز 2025 بالرباط، لمناقشة هذا الموضوع، حيث قال بشكل غاضب ،" إنه ليس مقبولا من بلاد من حجم المغرب، أطلقت تجربة الإنصاف والمصالحة لطيسنوات الرصاص" في الماضي، وباتت اليوم تتبنى الذكاء الاصطناعي، أن تُخرج للوجود قانونا مماثلا، لا تكمن خطورته في مخالفته للدستور خاصة الفصل 28 منه فقط، بل لكونه يناقض فلسفة التنظيم الذاتي في حد ذاتها."

335- مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2008 ، ص,40

كانت المهمة الأساسية للمجلس الوطني للصحافة هي ضمان الامتثال لأخلاقيات الصحافة من خلال مدونة سلوك تضعها المهنة نفسها. والو اقع أنه بإعادة تحديد مهامه وصلاحياته دون إشراك الصحفيين في مراجعة النص قبل مناقشته في المؤسسة التشريعية، يمكن للإصلاح الجديد أن يجعل المهنيين خارج سيطرة قواعدهم الأخلاقية الخاصة، وهذا يعني إرغامهم على الخضوع لقواعد لا تمثلهم وغير مقتنعين بها. وهذا يُهدد بتحويل المجلس إلى هيئة تأديبية خاضعة للمنطق السياسي بدلاً من أن يكون ضامنًا للممارسات الصحفية الجيدة التي تحترم أخلاقيات المهنة وليس شيئا آخر، وهو ما تم اعتماده في التجربة السابقة، حيث تم التركيز على مدى احترام أخلاقيات المهنة في إصدار عدد من القرارات التأديبية.[336] إن الإلغاء الجزئي للانتخاب المباشر للأعضاء، يُضعف مساءلة المجلس الوطني للصحافة أمام المهنة، مما يُضعف ثقافة التنظيم الذاتي التي تُشكل أحد المكتسبات الديمقراطية القليلة في المشهد الإعلامي المغربي، بالرغم من وجود بعض النقائص والإكراهات.

ثالثا: مناخ عام متسم بطابع المتابعات القضائية ضد الصحفيين

إن هذه التطورات القانونية التي تهم قطاع الصحافة بشكل عام وإصلاح المجلس الوطني للصحافة، بشكل خاص، يجب النظر إليها في ضوء المتابعات القضائية التي شملت صحفيين حوكموا لأسباب اعتبرتها عدة منظمات غير حكومية "ذات دو افع سياسية"، حيث أصبحت الملاحقات القضائية بتهمة التشهير، وتعريض أمن الدولة للخطر، ونشر معلومات كاذبة أدوات متكررة لتقييد حرية التعبير.[4337] إن غياب الحماية القانونية الفعّالة للصحفيين - لا سيما في مواجهة حملات المضايقة ، يجعل إصلاح المجلس الوطني للصحافة في صيغته الحالية أكثر إثارة للحوف والقلق. وإذا لم يعد بإمكان هذه الهيئة العمل بشكل مستقل للدفاع عن حقوق المهنة والمهنيين، فإنها تُخاطر بأن تصبح شريكًا سلبيًا، أو حتى فاعلًا مباشرا، في تقييد الحريات.

رابعا: تراجع عن المعايير الديمقراطية

تبين المقارنة مع نماذج التنظيمي الذاتي الأخرى، أن الإصلاح المغربي يشكل تراجعًا واضحًا عن المعايير الديمقراطية المعمول في العديد التجارب على الصعيد الدولي سواء في الدول الديمقراطية أو تلك التي تسعى إلى تحقيقها. فقد أجرت دولٌ تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي، مثل كينيا، إصلاحاتٍ تهدف إلى تعزيز استقلالية الهيئات التنظيمية، غالبًا تحت إشراف المحاكم الدستورية أو الهيئات المستقلة. في المقابل، يبتعد إصلاح المجلس الوطني للصحافة في المملكة المغربية عن مبادئ التعددية والشفافية والمشاركة والاستقلالية، سواء تلك المنصوص عليها الدستور أو في الصكوك الدولية.

وهكذا، يبدو أن التشكيل الجديد للمجلس الوطني للصحافة في نظر المهنيين والخبراء، يعكس رغبةً ضمنيةً في تقييد نطاق حرية الصحافة. ويبقى هذا النوجه، بعيدًا عن ضمان الاستقرار داخل المجتمع، وهو يُهدد بتقويض الثقة بين وسائل الإعلام والدولة والمواطنين.

المطلب الثاني: توصيات ومسارات الإصلاح البديل

336-النقابة الوطنية للصحافة المغربية، واقع الصحافة والصحفيين في المغرب، تقرير 2022، ص 34 .

337

في ظل الانتقادات المتزايدة لإصلاح قانون المجلس الوطني للصحافة[338]، واستئناسا بالتجارب الدولية الناجحة في التنظيم الذاتي، لا بد من اقتراح بدائل تُعيد ثقة المهنيين في القطاع وتضمن التنظيم الديمقراطي لمهنة الصحافة في المملكة. و انطلاقا من ذلك ، ينبغي أن يكون أي إصلاح المجلس الوطني للصحافة ضمن إطاريحترم المبادئ الدستورية، والمعايير الدولية لحرية التعبير، ومتطلبات الحكامة الديمقراطية التي تستند إلى مؤسسات قوية. ونحاول في هذا المطلب تقديم توصيات تستند إلى خمسة مجالات رئيسية: احترام الإصلاح لروح الدستور، والانفتاح على التنظيم المشترك التشاركي، وضمان الاستقلال الوظيفي والمالي، والتعددية التمثيلية، والوضوح المعياري في مهام المجلس الوطني للصحافة.

أولا: ترسيخ الإصلاح مع احترام روح الدستور

لقد كانت مقتضيات دستور المملكة المغربية متقدمة وصريحةً بخصوص حرية الصحافة، وهي تؤكد بشكل واضح، على حمايتها وعلى حظر أي شكل من أشكال الرقابة المسبقة عليها.[339] ولذلك من المنطقي والمناسب أن يكون إصلاح المجلس الوطني للصحافة متو افقا مع روح الدستور. ولهذا الغرض، يمكن النظر في إحالة الأمر إلى المحكمة الدستورية للتحقق من تو افق الأحكام الجديدة مع مبادئ الاستقلالية ومشاركة المواطنين التي يكفلها القانون الأساسي للمملكة[340].

ثانيا: اختيار نموذج تنظيمي تشاركي

يُنظر إلى الإصلاح الحالي على نطاق واسع على أنه عودة إلى شكل من أشكال التنظيم الإداري المتحكم فيه من قبل أطراف لا تنتمي لمهنة الصحافة. ويتمثل أحد البدائل المقبولة، في إرساء نموذج تنظيمي مشترك يجمع بين ممثلي الصحفيين والناشرين والأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني. ويمكن لهذا النموذج، الذي جُرِّب بالفعل في دول مثل هولندا وكندا ودول أخرى، أن يضمن شرعية أكبر لقرارات المجلس الوطني للصحافة في المملكة المغربية، مع ضمان استقلال تنظيمي فعال عن أي سلطة سياسية.

ثالثا: تعزيز الاستقلال المالي والوظيفي للمجلس

تُشكل الموارد المالية حجر الزاوية في أي تنظيم يؤيد ان يكون قويا وقادرا على لاضطلاع بأدواره كاملة، وهي موارد يجب ألا تجعله تحت رحمة أي جهة كانت اقتصادية أو سياسية، وهو الأمر الذي ينطبق على المجلس الوطني للصحافة، ذلك أن اعتماده في ميز انيته عل الدولة يمكن أن يمثل خطرًا كبيرًا للتدخل في طريقة تدبيره وفي إنجاز مهامه. وعلى هذا الأساس ينبغي تزويد المجلس الوطني للصحافة بموارده المالية المستقلة، على سبيل المثال، من المساهمات المهنية، أو الشراكات التي يتم عقدها مع جهات مختلفة يسمح بها القانون ، أو

338- بعد مصادقة مجلس النواب على مشروع إصلاح المجلس الوطني للصحافة ، واصلت الفيدرالية المغربية لناشري الصحف انتقادها لمشروع قانون ، وفي هذا السياق أصدرت بلاغا يوم الاثنين 4 غشت 2025 ،أكدت فيه " أنه في الوقت الذي كان يجب على أي حكومة عاقلة وممتلكة لرؤية سياسية رصينة أن تلتقط إشارة الرفض المهني والحقوقي الجماعي لقراراتها الأحادية والتحكمية والتراجعية، وأن تسعى للحوار والتشاور وبلورة منظومة قانونية وتنظيمية تحترم الدستور والقانون، فقد استمرت الحكومة في مسعاها المتعنت، غير مبالية بكل السقطات الديمقراطية والأخلاقية التي تسببت فيها لبلادنا ولمهنة الصحافة، وغير مهتمة بالتوجه العام الذي عبّر عنه الجسم المهني ومعظم الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية بخصوص القانون الذي صادق عليه مجلس النواب، وبباقي قرارات الحكومة التي تتسم بالهروب إلى الأمام.

339- انظر الفصل 28 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

340- ينص الدستور على آليات للمشاركة الديمقراطية (الفصول من 12 إلى 15) هي تُؤطر مراجعة حكامة المجلس الوطني للصحافة من خلال القيام بمشاورات واسعة النطاق يشارك في مختلف الفاعلين والخبراء والمجتمع المدني، كما حصل في عدة مناسبات مثل الدستور ومشروع البرنامج التنموي الجديد، ومشروع مراجعة مدون الأسرة .. ضرورة العودة إلى هذه الفصول ..

عبر إحداث صندوق دعم تنظيمي مستقل. ويبقى الهدف الأساسي هو تمكين المجلس من أداء مهامه دون خوف من ضغوط مالية أو سياسية، مع تعزيز آليات الشفافية في إدارة موارده المادية والبشرية.

رابعا: ضمان تمثيل متوازن وديمقراطي للجهات المعنية

يجب أن يعكس تمثيل المجلس الوطني للصحافة تنوع المشهد الإعلامي المغربي. لذلك، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- الحفاظ على الانتخاب المباشر لممثلي الصحفيين والناشرين المحترفين؛
- إشراك ممثلي الصحافة الجهوية والجمعوية؛
- ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين وتمثيل المهنيين الشباب.

ولا شك أن العمل بهذه المقترحات المستندة إلى التنوع والاختلاف، سيجعل المجلس الوطني للصحافة، يترجم التمثيلية الحقيقية للقطاع، وليس مجرد أداة إدارية معزولة عن الو اقع المهني.

خامسا: توضيح مهام المجلس الوطني للصحافة وتقييدها لتجنب أي تجاوزات.

قد يُثير توسيع صلاحيات المجلس الوطني للصحافة لتشمل مجالات واسعة، مثل تنظيم المحتوى الرقمي أو مكافحة "الأخبار الكاذبة"، إشكاليات حقيقية على مستوى حرية الصحافة، فالتنظيم من هذا النوع سلاح ذو حدين، ففي الاتجاه الإيجابي، يمكن استخدامه من أجل تجويد العمل الصحفي والحد من التجاوزات والمخالفات التي تستهدف الحياة الشخصية للناس، وفي الاتجاه السلبي يمكن أن يوظف للتضييق على الحريات وتصفية الحسابات الشخصية، إذا لم تنظم هذه المهام بدقة في إطار القانون ، لذلك يبدو من الضروري اعتماد التوصية الثلاثية الأبعاد التالية:

- تحديد نطاق تدخل المجلس الوطني للصحافة بوضوح في النصوص القانونية؛
- تجنب استخدام لغة مبهمة قد تُبرر اتخاذ تدابير تعسفية؛
- توفير آليات رقابة خارجية ، كإحداث أمين مظالم الصحافة، وتعزيز السلطات القضائية المختصة بالصحافة.

وتهدف هذه التوصيات إلى مواءمة إصلاح المجلس الوطني للصحافة مع نهج ترسيخ الديمقراطية في البلاد، من خلال تعزيز استقلالية مؤسسات الحكامة، وفي مقدمتها المجلس الوطني للصحافة، وحماية شرعيتها وضمان خضوعها للتقييم والمساءلة. ولاشك أن هذا النهج، يتطلب حوارًا صادقًا بين السلطات العامة والإعلاميين والمجتمع المدني، مع احترام الحقوق الأساسية والالتزامات الدولية للمملكة.

خلاصات و استنتاجات

من أهم الخلاصات والاستنتاجات التي يمكن الوقوف عندها في هذا البحث :

أولًا: محدودية استقلالية المجلس الوطني للصحافة

على الرغم التوجه الظاهري نحو التنظيم الذاتي، إلا أن القانون الجديد يُكرّس تدخل الدولة بشكل غير مباشر، من خلال آليات التعيين، وتقليص دور الانتخاب، ما يُقوّض استقلالية المجلس. ويُظهر القانون الجديد تراجعًا عن المبادئ التي تأسس عليها مفهوم التنظيم الذاتي، حيث تم تقليص هامش المبادرة المهنية لصالح الوصاية القانونية، مما يُفرغ المجلس من طابعه التشاركي والديمقراطي. ولا شك أن ضعف الاستقلال المالي والإداري للمجلس يشكل عائقًا بنيويًا أمام قيامه بوظائفه الرقابية والتأطيرية بحرية وفعالية.

ثانيا: غياب آليات فعالة للمحاسبة الذاتية والتفاعل مع الجمهور

يفتقر المجلس إلى آليات شفافة لمعالجة شكاوى المواطنين والمهنيين، مما يُضعف مصداقيته كهيئة أخلاقية ورقابية، كما أن المشاركة المجتمعية والمدنية في عمل المجلس تبقى محدودة جدا إذا لم تكن منعدمة، ما يحول دون تجذير ثقافة الإعلام المسؤول.

ثالثا: الحاجة إلى إعادة النظر في تركيبة المجلس وصلاحياته

تظهر الحاجة إلى مراجعة شاملة لتركيبة المجلس لتكريس تمثيلية ديمقراطية حقيقية للصحفيين والناشرين والمجتمع المدني، عبر اعتماد آلية انتخابية نزيهة، كما يجب إعادة تقييم صلاحيات المجلس بما يسمح له بالتدخل في القضايا الأخلاقية والمهنية دون وصاية سياسية أو إدارية.

ربعا : أهمية الاستفادة من التجارب الدولية

أظهرت الدراسة الحاجة الاستفادة من بعض التجارب الدولية كالسويد والمملكة المتحدة، وكينيا، لأنها نماذج ترتكز على التنظيم الذاتي، الذي يقوم على الاستقلالية، والمهنية، والمساءلة الذاتية، وهي الاستفادة التي تمكن من تطوير يمكن نموذج وطني أكثر توازنًا بين الحرية والمسؤولية.

خامسا: إصلاح المجلس رهان ديمقراطي وليس فقط تنظيميًا

إن إصلاح المجلس الوطني للصحافة لا يجب أن يُنظر إليه كمسألة تقنية أو قانونية فقط، بل كجزء من مسار تعزيز الحريات العامة ودولة القانون والمؤسسات، ويبقى هذا الإصلاح رهينا باعتماد رؤية ديمقراطية تشاركية ينخرط فيها جميع الفاعلين، من خلال فتح نقاش عمومي واسع بمشاركة المهنيين، والنقابات، والمجتمع المدني، والخبراء..

المراجع المعتمدة

الوثائق :

- دستور المملكة المغربية 2011
- قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة
- قانون رقم 15.23 يتعلق بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر بالمغرب لمدة عامين
- مشروع قانون رقم 25 .026 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة كما صادق عليه مجلس النواب

Ouvrages et article :

- Corriveau,Raymond. Un conseil de presse est-il encore possible? Les misères de l'autoréglementation. Presses de l'Université du Québec.2023.

- Miklós Haraszti,Le Guide Pratique de l'Autorégulation des Médias:Les questions et les réponses,Vienne, 2008.

- Les autorités de régulation des médias et les défis de la coopération,Observatoire européen de l'audiovisuel, Strasbourg, 2021.

- Le modèle d'autorégulation et l'économie de la presse à l'épreuve des mauvaises pratiques,pour plus d'informations voir le document en PDF :

https://mcours.net/cours/pdf/kha1/kha1clic379.pdf

- Henri PIGEAT, Ethique et qualité de l'information, Juin 2003, Académie des Sciences Morales et Politique

- Damian Tambin, MEDIA FREEDOM ,REGULATION AND TRUST , A Systemic Approach to Information Disorder, Artificial Intelligence – Intelligent Politics ;Challenges and opportunities for media and democracy , Background Paper, Ministerial Conference Cyprus, 28-29 May 2020.

- Domitille Duplat, Liberté de la presse, responsabilitédesmédias, l'Afrique sur la voie de l'autorégulation, Domitille Duplat,collection Études et travaux septembre 2002.

- Les médias en Afrique du Nord depuis les années 1990, Chapitre 2 – Le Conseil national de la presse au Maroc : organe d'autorégulation de la profession de journaliste ou nouvel instrument de contrôle? Ahmed Hidas ,Date de publication : 1 janvier 2021.

- Odd Raaum, Le conseil de la presse en Norvège :un tampon entre la presse et la société; Études et documents d'information, La presse en éveil: études de cas, Unesco 1990.

- Des modèles de liberté distincts selon les pays, document en PDF,voir le portail éléctronique:

https://academiesciencesmoralesetpolitiques.fr/w

تقارير:

- تقرير لجنة التعليم والثقافة والاتصال حول مشروع قانون رقم 25 .026 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة، الجزء الأول، مجلس النواب، دورة أبريل 2025 ، السنة التشريعية الر ابعة 2024 – 2025، الولاية التشريعية الحادية عشر 2021 –

- تقرير حول التجارب الدولية في تأسيس مجالس الصحافة، اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، مارس 2025.

المو اقع لإلكترون للمجالس الصحافة في الدول التالية:

- النرويج
- السويد
- المملكة المتحدة
- المملكة المغربية
- بلغاريا
- مصر
- كينيا

المو اقع الإلكترونية المنظمات المهنية والحقوقية التالية :

- النقابة الوطنية للصحافة المغربية
- الفدرالية المغربية لناري الصحف

حذيفة زيتون
باحث في سلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

الإضراب بين القانون والاقتصاد – دراسة مقارنة

Strike between law and economics - a comparative study

مقدمة:

من غير الممكن إنكار العلاقة الوثيقة بين الإضراب من جهة وبين الديمقراطية بمفهومها الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي من جهة أخرى، حيث تعتبر الديمقراطية من الأسس التي تقوم على الاعتراف بأن العدالة الاجتماعية لا يمكن فرضها فقط من خلال قرارات الجهات العليا، بل يجب أن تنطلق من القاعدة عبر التفاعل بين المصالح المتعارضة لأصحاب العمل والعمال[341]، وبالتالي يرتبط الإضراب ارتباطا وثيقا بالهياكل التنظيمية للمؤسسات في الاقتصاد الرأسمالي، حيث أن إدارة هذه المنشآت تسند إلى أصحاب وسائل الإنتاج، أي أصحاب رأس المال.

وفي إطار هذا النظام، يضطر العمال إلى إبرام عقود عمل للبقاء على قيد الحياة، فعلى الرغم من أن العلاقة النظرية بين الأفراد في هذا النظام تقوم على أساس الحرية والمساواة، فإن الو اقع العملي يختلف تماما، حيث تسود علاقة التبعية، فتسهم هذه العلاقة الهرمية التي تتصدرها القوى العاملة من أصحاب العمل على رأس الهرم إلى جانب العمال الذين يشكلون قاعدته في إحداث عدم المساواة في عالم العمل، حيث يتجلى الصراع بين أصحاب العمل والعمال في اختلاف مصالحهما، حيث يسعى أصحاب العمل إلى زيادة أرباحهم، في حين يسعى العمال إلى تحسين ظروفهم من حيث الأجور والعمل.

يشكل الحق في ممارسة الإضراب، أحد أبرز تجليات الحرية النقابية في المغرب، باعتباره وسيلة في يد الطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها المادية والمعنوية، كما أنه حق دستوري تم التنصيص عليه منذ إقرار أول دستور مغربي بعد الاستقلال، حيث نص الفصل 14 من الدستور المغربي لسنة 1962[342] على أن حق الإضراب مضمون، وقد تم الاحتفاظ بنفس الصيغة في جميع المراجعات الدستورية اللاحقة، حيث نص الفصل 29 من الدستور المغربي لسنة 2011 على أن حق الإضراب مضمون ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسته، و إذا كان هذا الفصل قد جاء لتأكيد حق دستوري معترف به منذ أول دستور مغربي بعد الاستقلال، فإنه قد جاء أيضا بجديد على مستوى الهيكلة الدستورية لهذا الحق من خلال التنصيص عليه في فصل واحد مع سائر الحريات الجماعية التي من بينها الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والانتماء النقابي والسياسي، بعد أن كان يخصص له فصلا فريدا في باقي المراجعات الدستورية منذ 1962.

341 -Philippe Martin. Droit de grève et service minimum en France Démocratie en péril. 2009. P.1.

342- منشور في الجريدة الرسمية عدد 2616 مكرر، بتاريخ 19-12-1962.

إن الإضراب ليس مجرد حادث عابر أو دليلا على الفشل، بل هو شرط أساسي لتحقيق المفاوضة الجماعية والاعتراف بحقوق العمال، حيث يعكس هذا الاعتراف بعدم المساواة والصراع الجوهري في العلاقة بين العمل ورأس المال، مما يسهل إنشاء هياكل للمفاوضة الجماعية وتمثيل العمال، ويسمح بالقبول بالإضراب كحق مشروع، حيث يعتبر الإضراب حقا يتجاوز باقي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إذ يكرسه الدستوربشكل صريح، مما يجعله من المقومات الأساسية لممارسة الحريات النقابية.

ووفقا لهذا المنظور، يمكن مقارنة الإضراب بالحرب، باعتبارأن كلاهما يعد شكلا من أشكال العلاقات الصناعية أو العمالية، ويستخدم كأداة لإعادة التوازن بين مصالح العمل ورأس المال من خلال وضع إطار جديد لهذه العلاقة، وعلى الرغم من توقف العمل تظل العلاقة بين العمال الأجراء وأصحاب العمل المشغلين مستمرة من خلال المعارضة أو المفاوضات، مما يحافظ على استمرارية هذه العلاقة.

وفي حال استمر النزاع الجماعي بعد استنفاد وسائل التسوية الودية، يحق للعمال ممارسة حقهم الدستوري في اللجوء إلى الإضراب، حيث أن الإضراب يعتبر ظاهرة قانونية متأصلة ضمن الحقوق الجماعية التي تتيح للعمال التعبيرعن مطالبهم المهنية، كما يمثل وسيلة شرعية للدفاع عن المصالح المهنية للعمال، وقد حظي هذا الحق باهتمام التشريعات الدولية وبعض التشريعات العربية.

فالإجراء يستمدون حقهم في اللجوء إلى الإضراب من الاتفاقيات الدولية، وخاصة اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 لعام 1948 المتعلقة بالحرية النقابية وحق التنظيم، وكذلك الاتفاقية رقم 98 لعام 1949 التي تتعلق بتطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في الحاجة الملحة للمجتمع إلى ضمان الحق في الإضراب، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، أو حتى على صعيد الشعوب والقيادات، حيث أصبح الحق في اللجوء الى الإضراب من الأدوات الأساسية والضرورية في العصر الحالي، لاعتباره وسيلة فعالة ومؤثرة للتعبير عن المطالب والاحتجاجات.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في مدى تكامل التشريعات الوطنية والدولية مع الو اقع العملي للإضراب خصوصا مع نشر القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وممارسة حق الاضراب في الجريدة الرسمية، حيث يلاحظ أن المحكمة الدستورية قد اعتمدت مختلف الصيغ المتاحة لها من أجل إضفاء الشرعية على القانون التنظيمي للإضراب، مما ساهم في إنقاذه من شبهة عدم الدستورية.

فهل تضمن هذه القوانين فعلا حماية حقوق العمال في ممارسة الإضراب أم أن هناك تقييدات وتحديات تحول دون تحقيق ذلك؟ كما يتطرق البحث إلى تأثير الإضراب على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وكيفية توازن الحكومة وأرباب العمل مع حقوق العمال في ممارسة هذا الحق، بالإضافة إلى تقييم فعالية الإجراءات القانونية في حماية هذا الحق في مختلف القطاعات.

لمعالجة الإشكالية أعلاه سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، حيث سنقسم الموضوع إلى مطلبين أساسين: المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإضراب وصوره؛ المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن ممارسة الاضراب.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإضراب وصوره؛

الإضراب من المسائل التي حظيت باهتمام كبير في أغلب دول العالم، يبدوا هذا الاهتمام بسبب التوجه القديم الذي كان يعرف فيه بأنه وسيلة للفوضى والعنف يمارسها الأجراء للضغط على أصحاب الأعمال فيتوجهون لوسائل الإنتاج فيتلفوها، وكان المشرع يعاقب على الإضراب باعتباره جريمة جنائية، ولكن تطورت النظرة فأصبح الحق في الإضراب محمي على المستوى الدولي وأصبح عنصر من عناصر الحريات الأساسية في المجتمع، من خلال هذا المطلب سنسلط الضوء على تعريف الاضراب وعناصره في الفقرة الأولى، ومن ثم بيان صور وخصائص الإضراب في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: تعريف الإضراب وعناصره:

أولا: مفهوم الإضراب:

يعتبر الإضراب أحد أشكال التظاهر، أو الاحتجاج الجماعي الأكثر انتشارا، وممارسة من طرف المأجورين، والهيئات النقابية التي تمثلهم، وتعرفه معظم الكتابات القانونية، بأنه توقف جماعي عن العمل يمارسه الأجراء أو الهيئات التي تمثلهم بهدف الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية الناتجة عن علاقة الشغل أو المرتبطة بها.

فالإضراب حق يضمنه كل الدساتير والتشريعات بشكل عام والدستور المغربي بشكل خاص ، وتحميه مبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وتنطبق عليه اتفاقيات حقوق الإنسان و اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، في نطاق أحكام الدستور وكل تنازل عنه بعد باطلا[343].

اتجهت معظم التشريعات إلى عدم وضع تعريف محدد للإضراب، حيث تم تركه للفقه والقضاء، وكما يقول البعض أنه قد ألقي عبئا كبيرا على كاهل الفقه والقضاء، وذلك لأن الإضراب من المسائل التي يفضل وضع تعريف منضبط لها حيث أنها من الأفعال التي تمثل خطورة على المجتمع[344]، وقد تعددت التعاريف الفقهية للإضراب حيث ينظر إليه كل فقيه من الزاوية الخاصة به وإن كانت تتفق في مجملها على صفة التوقف الجماعي المدبر عن العمل من أجل الضغط للحصول على مكاسب مهنية وقد اقتصرت تعاريف فقهاء القانون العام للإضراب على المر افق العامة وحق العاملين بها في الإضراب، أما فقهاء القانون الخاص فيتناولون الحق بمفهوم شامل يمكن تطبيقه على العاملين بالقطاع العام أو القطاع الخاص[345].

وقد عرف الفقه الفرنسي الإضراب بأنه توقف العمال عن العمل توقفا جماعيا ومدبرا بقصد ممارسة الضغط على صاحب العمل أو السلطات العامة[346]، ويري البعض أن هذا التعريف يبرز الطابع الجماعي ويركز على تدبير العمال للإضراب إلا أنه يغفل هدف الإضراب وهو المطالب المهنية التي هي أساس حق الإضراب، وبمقتضي هذا التعريف فإن الإضراب السياسي مشروع، وهذا ما يخرج الإضراب عن غايته.

343- المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسات حق الإضراب.

344- مصطفى أحمد أبو عمرو، التنظيم القانوني لحق الاضراب في ضوء القانون 12 لسنة 2003، بدون ناشر وسنة نشر، ص21.

345- أشرف عبد القادر قنديل، الاضراب بين الاباحة والتجريم، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 20.

346 -Camerlynck (G.H.) et Lyon- Caen (G.): Droit de travail,، emeéd. Dalloz،1982 p961.

ويشير اتجاه آخر من الفقه الفرنسي[347] إلى أن حق الإضراب يعني التوقف الجماعي المتفق عليه من قبل كل أو بعض العمال في مرفق معين أو أكثر بهدف تحقيق مطالب مهنية، كما يعرف بأنه كل توقف جماعي عن العمل لمساندة المطالب العمالية، كما عرفه الفقيه الفرنسي جاك مورو بقوله أن الإضراب هو الامتناع الجماعي والمنظم عن العمل من أجل تحقيق مطالب مهنية للأجراء[348]، كما عرف الإضراب بأنه هو وقف جماعي ومتضافر للنشاط من أجل دعم المطالب المهنية، فمن حق العامل التوقف عن العمل لممارسة الضغط من أجل الحصول على الحقوق أو احترامها، وقد عرف الإضراب بأنه توقف جماعي ومتضافر للعمل بدافع من المطالب المهنية. لكي تكون ممارسة الحق في الإضراب شرعية، يجب أن يستوفي شروطا تضع ضوابطه وتنظمه.

وقد ساهم القضاء إلى حد كبير في تعزيز مفهوم الإضراب، فعرفت محكمة النقض الفرنسية الإضراب بأنه توقف مدبر عن العمل بغرض تأييد مطالب مهنية محددة سلفا رفض صاحب العمل تحقيقها. كما عرفه مجلس الدولة الفرنسي بأنه توقف الجماعي متفق عليه لكل أو بعض العاملين في المرفق العام أو في مرفق آخر، وذلك من أجل تأييد مطالب مهنية، وفي حكم آخر عرفه مجلس الدولة الفرنسي بأنه توقف منظم مسبق للعمل من أجل الدفاع عن المصالح المهنية349، و في حكم لها بشأن الحق في الإضراب قضت المحكمة الإدارية بالرباط بالمغرب أن الإضراب حق دستوري أكدته جميع الدساتير المتعاقبة وعدم صدور تشريع تنظيمي يحدد كيفية ممارسة حق الإضراب لا يعني إطلاق هذا الحق بلا قيود بل لا بد من ممارسته في إطار ضوابط تمنع من إساءة استعماله وتضمن انسجامه مع مقتضيات النظام العام والسير العادي للمرافق العمومية على نحو لا يمس سيرها المنتظم بشكل مؤثر، وأشارت المحكمة في حيثياتها بأن حق الإضراب حق أصيل مكفول دستورياً وغياب النص التنظيمي ووجود فراغ تشريعي بخصوص تنظيم هذا الحق يعطي القضاء الإداري استناداً إلى دوره الإنشائي إمكانية خلق ضوابط كفيلة بتأمين ممارسته بشكل يضمن الحفاظ على سير المرافق العامة بانتظام وباضطراد[350].

وقد عرفته المادة الثانية من القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في المغرب بأن الإضراب هو توقف مؤقت عن أداء العمل كليا أو جزئيا، يتخذ بقرار من قبل الجهة الداعية إلى الإضراب، ويمارس من قبل مجموعة من العمال في علاقتهم المباشرة أو غير المباشرة بالمقاولة أو بالمؤسسة أو بالمرفق العمومي أو من قبل مجموعة من المهنيين من أجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية أو المهنية أو المعنوية والمرتبطة بظروف العمل أو بممارسة المهنة، هذا التعريف الذي جاء معدلا للتعريف الأول في مشروع القانون لمفهوم الإضراب والذي كان عرفه بالتوقف الجماعي في فترة زمنية معينة، حيث كانت تتسم بالعمومية والضبابية مما يتضح جليا أن هذا الباب يمكن أن تقع فيه العديد من التلاعبات نظرا للفراغ القانوني هذا السياق، كما يشير هذا الباب إلى الفئات المعنية بالإضراب والذي تم حصرها في الأجير والمشغل والتي تم إغفال العديد من الفئات الشغيلة في القطاع

347 -Dion (V.-S.) - Love: Le fait de grève, Thèse Dijon 1989, p18

348 -Pélissier (J), Supiot (A.) et Heammaud (A.): Droit de travail p1255, 2004 ,Dalloz

349- حكم مجلس الدولة الفرنسي في 25 يوليو 1950 مشار إليه لدى سامر احمد موسى، إضراب العاملين في المرافق العامة، دراسة في النظام القانوني الفلسطيني والفرنسي والجزائري، 2007، ص12

350- المحكمة الإدارية بالرباط، ملف عدد 107/ 05 بتاريخ 07-02-2006.

مما يتم تضييق الحريات والحق في الإضراب، أيضا تم منع أي إضراب سياسي مما يشكل تناقضا واضحا في الحقوق العامة والحرية التنظيمية والسياسية التي يكفلها الدستور الجديد 2011، ولابد للإشارة إلى أن أي مجال مرتبط بما هو سياسي لا سواء من ناحية ارتباط المجالات في الشغل ولا سواء في تعاطي الدولة أو الشركة مع الفئة المستغلة.

ومن بين القضايا الأساسية التي أثارت جدلا واسعا خلال مناقشة القانون التنظيمي رقم 97.15، تبرز المادة الأولى بوصفها "المدخل التمهيدي" لنص القانون، والتي وردت بصيغة مرجعية تؤكد أن "الإضراب حق دستوري، ومكفول بموجب مبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية، ولا يمكن التنازل عنه"، مع التركيز على أن ممارسته يجب أن تضمن توازن المصالح بين مختلف الفاعلين.

وقد اعتبرت المحكمة الدستورية هذه المادة غير مخالفة للدستور، على أساس أنها مجرد إعادة تأكيد على مضمون حقوقي ودستوري قائم، وليست مادة منشئة أو مقيّدة للحق في ذاته. وهو موقف ينبني على تصور يرى أن مجرد التذكير بمبادئ دستورية أو حقوقية لا يُخرج النص من دائرة المشروعية، طالما لم يتضمن أحكامًا تنفيذية أو تقنينية تخالف نطاق القانون التنظيمي.

غير أن هذا التعليل، وبالرغم من منطقيته من زاوية الشكل، يطرح إشكالا دقيقا من حيث الطبيعة الموضوعية للقانون التنظيمي، فالدستور في فصله 29، ولا سيما في فقرته الأخيرة، ينيط بالقانون التنظيمي تحديد "شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب"، لا مجرد تأكيد المبادئ العامة أو سرد مرجعيات حقوقية. وهو ما يثير تساؤلا مشروعا حول مدى انتماء المادة الأولى فعلا للنطاق الموضوعي المنظم بالقانون التنظيمي، أم أنها تظل، كما ترى بعض القراءات الدستورية، خارج هذا النطاق، مما يجعلها تفتقد الصبغة الملزمة لهذا النوع من التشريعات.

وفي هذا السياق، سبق للقضاء الدستوري المغربي أن نبه في قرارات سابقة (كما في القرار رقم 19/97 المتعلق بالقانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية) إلى أن الاقتصار على استنساخ ما ورد في الدستور، دون تقديم تفصيل أو تنظيم جديد، لا يضفي على النص صبغة قانون تنظيمي، ولا يمكن أن يُعتد به كجزء من التأطير القانوني الملزم.

ومع ذلك، فإن المحكمة الدستورية لم تصرّح بمخالفة هذه المادة للدستور، معتبرة في تعليلها أنها لا تخرج عن كونها "كشفا لضمانة دستورية قائمة"، وهو ما قد يفهم منه أن المحكمة اختارت منح المشرع هامشا في تأطير الديباجة التشريعية، طالما لم تتضمن مخالفة صريحة أو قيدا تعسفيا على ممارسة الحق.

ثانيا: عناصر الإضراب:

يقوم الحق في الإضراب توقف العمال التام والفعلي والجماعي والمؤقت عن العمل وهو ما يشكل العنصر الموضوعي للإضراب، حيث أن شرعية الإضراب تقتضي أن يكون التوقف عن العمل بشكل فعلي وكلي، لهذا فإن هذا الشرط الذي يوجب أن يكون توقف العمال المضربين عن العمل توقفا كليا أدى إلى نفي صفة الإضراب عن بعض الحركات الاحتجاجية العمالية، باعتبار أن الإضراب وإن كان حقا دستوريا للعمال إلا أنه لا يسمح لهم أن ينفذوا التزامهم بالعمل بشكل يخالف الشروط المتفق عليها في عقد العمل أو بموجب أعراف المهنة[351]، لهذا فإن التباطؤ عن أداء العمل لا يعتبر إضرابا، أو ما يسمى بالإضراب المستتر أو المقنع،

351- بوسعيد دليلة، الإضراب المهني بين المشروعية واللاشرعية في القانون الجزائري والفرنسي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة مولود معمر، تيزي وزو، 2019، ص 21.

حيث يتواجد العمال في أماكن العمل وفي زمان أداء العمل، ويؤدون أعمالهم ولكن مع بطء في معدل الأداء، مما يؤدي لانخفاض الإنتاج، لذلك سمي بإضراب الإنتاج[352]، ويمكن اعتباره تنفيذا خاطئا لعقد العمل، أما فيما يتعلق بالتوقف عن عمل ملزم، يجب أن يتوقف العمال المضربون عن مزاولة العمل المكلفين به بموجب عقد العمل الفردي، أو اتفاقية العمل الجماعية، أو القانون أو اللائحة الداخلية للمنشأة ؛ لذلك لا يعد إضرابا توقف العمال عن عمل آخر غير مكلفين بالقيام به، كالساعات الإضافية كذلك لا يعد التوقف عن العمل في الأيام التي جرى العرف على عدم العمل أثناءها، كما هو الحال في يوم الراحة الأسبوعية، ولا يعد كذلك إضرابا توقف العمال عن العمل بموافقة من صاحب العمل سواء أكانت تلك الموافقة صريحة أو ضمنية ، كذلك لا يعد إضرابا توقف العمال عن العمل لأسباب خارجة عن إرادتهم؛ كانقطاع التيار الكهربائي، أو نفاد المواد الأولية أو في حالة الاضطرابات الأمنية أو الكوارث الطبيعية، وفيما يخص التوقف الجماعي عن العمل، يشترط أن يكون التوقف عن العمل جماعيا، ويعد التوقف الجماعي جوهر الإضراب، والمعيار في القانون الفرنسي معيار عضوي، رغم أن الحق في الإضراب حق فردي أي لكل عامل حق فردي أو شخصي في الإضراب، إلا أنه لا يمكن ممارسة ذلك الحق إلا بشكل جماعي[353]، لكن الجماعية في الإضراب لا تعني أن يتوقف جميع العمال في المنشأة عن العمل، وتطبيقا لذلك قضت الغرفة الاجتماعية في محكمة النقض الفرنسية بأنه لا يمكن أن يفقد التوقف عن العمل صفة الإضراب من مجرد أنه لم يشترك فيه أغلب العمال[354]، بالتالي فإن إضراب الأقلية في المشروع يبقى قانونيا من حيث المبدأ، ولهذا فإن الجانب الجماعي للإضراب يمكن أن يعتمد على ثلاثة عمال فقط، خاصة إذا كانت المطالب التي يعبرون عنها لا تدخل ضمن الأمور التي يهتم بها زملاؤهم، ويرد على اشتراط التعدد في التوقف عن العمل في القضاء الفرنسي استثناءين، الأول في المشروعات التي يعمل فيها عامل واحد، يمكنه عندئذ وهو الوحيد القادر على تقديم مطالب مهنية، لهذا يجوز له دعم هذه المطالب المهنية من خلال ممارسة الحق الدستوري المعترف به، أما الاستثناء الثاني يكون في حالة الانضمام إلى إضراب يتجاوز المنشأة.

أيضا من منظورنا هناك ضعف الالتزام بإطار محدد لتنظيم الإضراب حيث أن الملاحظات التي أبدتها المحكمة الدستورية حول التنظيم الذاتي للإضراب والإشارة إلى ضرورة أن تحدد النصوص التنظيمية فقط "كيفيات" ممارسة هذا الحق، تقترح أن القانون التنظيمي قد أرسى قواعد غامضة بعض الشيء في كيفية ضبط الإضراب بشكل تفصيلي، فبينما يعد القانون التنظيمي خطوة هامة نحو تكريس حق الإضراب، إلا أن غياب التنسيق الجاد بين الأطر القانونية والتقنيات التنفيذية يمكن أن يؤدي إلى تعدد التفسيرات القانونية

352- مصطفى أحمد أبو عمرو علاقات العمل الجماعية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص360.

353 -le droit de grève présente la singularité d'être un droit individuel appartenant à chaque salarié mais dont l'exercice doit être collectif, Cass. Soc. 18 janv. 1995, Droit Social, 1995, rapp. Ph. WAQUET, 183, Céline p.36

354 -ne saurait perdre le caractère de grève par le seul fait qu'il n'a pas été observé par -¹ la majorité du personnel». Ainsi, un mouvement gréviste même minoritaire dans l'entreprise, demeure en principe licite. Il a ainsi été jugé que l'aspect collectif d'une grève peut reposer sur seulement trois salariés, a fortiori si les revendications qu'ils expriment ne concernent pas leurs collègues. Cass. Soc., 3 octobre 1963, n° 62-40.058

:Bull. civ. IV, nº 645. 134.

https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000006963625/ 28-12-2024

وتناقضها، مما يجعل التطبيق العملي للقانون محكوما بمستويات من التذبذب والتأويلات التي قد تضعف أثره على أرض الواقع.

وقد سار القضاء المغربي ما استقر عليه الفقه من اشتراط عناصر معينة في الإضراب تتمثل في التوقف الجماعي عن العمل بصفة مؤقتة للدفاع عن الحقوق المشروعة للعمال المضربين، وهو بذلك اشترط من جهة أولى، توفر الصفة الجماعية في التوقف عن العمل، حيث جاء في حكم المحكمة الإدارية بفاس[355] أن : "حق الإضراب هو توقف بعض أو كل موظفي المرافق العامة عن العمل كوسيلة للضغط على جهة الإدارة قصد إظهار الاستياء من أمر محدد أو تحسين ظروف العمل أو القيام بنشاط معين ويرتبط قبل كل شيء بعناصر خارجية تتمثل في الظروف السياسية والاجتماعية للدولة التي يمارس بها حق الإضراب"، وبالتالي فإن القانونية التوقف الفردي عن العمل لا يعتبر إضرابا، دون أن يحدد هذا القضاء موقفه من انضمام المدنية والعقارية مضرب واحد إلى حركة مطلبية عامة تتجاوز إطار مؤسسته.

الفقرة الثانية: صور وخصائص الإضراب:

أولا: صور الإضراب:

لما كان الإضراب يهدف إلى التظلم من مسألة معينة أو العمل على تحقيق مطلب معين، فإنه تختلف صور الإضراب بحسب الهدف الذي يسعى العمال لتحقيقه من وراء توقفهم المؤقت عن أداء العمل المكلفين به، فإذا كان هدفهم تحقيق مطالب مهنية، فكان إضرابهم مهنيا، أما عندما يكون الهدف من التوقف عن العمل تحقيق أهداف ذات طابع سياسي بحت فيعد ذلك إضرابا سياسيا، مع الإشارة إلى صعوبة أو استحالة الفصل بين ما هو مهني وما هو سياسي، لأن المطالب المهنية لها طابع سياسي، فالإضراب المهني هو توقف العمال الجماعي والمؤقت عن العمل المكلفين به ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة للحصول على موافقة صاحب العمل على مطالبهم المهنية، لذلك فإن ذلك التوقف عن العمل لا يمنع من استمرار وتطور العلاقة بين الأطراف المتنازعة، وإن كان قد يؤدي إلى تغيير الاهتمام والتركيز على مسائل ربما كانت تعتبر ثانوية في السابق، فالإضراب له تأثير على وعي الأطراف المتنازعة مما يدفعهم إلى مراجعة التجارب القديمة واعتماد قيم جديدة، إذن طالما أن الإضراب يسعى إلى التظلم من أمر معين أو تحقيق مطلب معين لهذا نجد لزاما علينا توضيح تلك المطالب المهنية التي تجعل الإضراب يوصف بالمهني، ومن ثم فإن هذا التوقف عن العمل حتى يكون مؤثرا ويحقق الهدف المنشود منه ولا يؤثر على العمال قد يتخذ صورا متعددة كالإضراب التقليدي الذي يتمثل بتوقف العمال المضربين عن العمل توقفا جماعيا وكليا ومدبرا مع تركهم لمواقع العمل، أو امتناعهم عن الذهاب إليه بطريقة محكمة ومنظمة، من حيث الكيفية والمدة مع الاخذ بعين الاعتبار لوازم نجاح الإضراب وما يحقق أهدافه دون إلحاق الضرر بالمصالح المطلوب تحقيقها[356]، ويعد الإضراب التقليدي الصورة الشائعة لممارسة حق الإضراب، كما أنه يتلاءم مع ظروف العمال وصاحب العمل، هذه الصورة من صور الإضراب تمكن العمال من مراعاة الحالة الاقتصادية للمنشأة، والإمكانات المالية المتاحة لهم لمواجهة آثار الإضراب التي تتمثل في حرمانهم من الأجر خلاله[357]، وهناك صورة أخرى للإضراب تتمثل في احتلال أماكن

355- حكم المحكمة الإدارية بفاس عدد حكم 732 بتاريخ 17/7/2007 في الملف عدد 358 ع/2007 منشور في مجلة المعيار عدد 39 السنة 2008 ص 319

356- سهيل الأحمد، علي أبو مارية: الإضراب في قانون العمل، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، مجلة جامعة النجاح للعلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد 6، ص 1398.

357- مصطفى أحمد أبو عمرو، مرجع سابق، ص358.

العمل، حيث تتمثل هذه الصورة في توقف العمال عن العمل مع بقاءهم في أماكن العمل، ويعد بقاء العمال المضربين في مكان العمل وسيلة لإثبات الإضراب ويظهر لصاحب العمل تصميم العمال على ذلك، ويعتبر الإضراب مع بقاء العمال المضربين في أمكان العمل إضرابا مشروعا، طالما أن الأضرار الناشئة عن ذلك تقتصر على أضرار التوقف عن العمل، ويسمى في هذه الحالة بإضراب في الوظيفة، ويضاف إلى مبررات مشروعيته عدم وجود التزام على عاتق العمال بمغادرة أماكن العمل، كما أن هذا الإضراب لا يشكل مساسا بأي حق من حقوق صاحب العمل ، سواء حق الملكية المقرر له، وذلك لعدم وجود نية السيطرة أو الظهور بمظهر صاحب الحق على المنشأة محل الإضراب، كما أن هذا الإضراب لا يمس بحق العمال غير المضربين في العمل، لأن منعهم من العمل قد يعد نتيجة طبيعية لممارسة الحق في الإضراب[358].

يختلف الإضراب بحسب الهدف الذي يسعى العمال إلى تحقيقه من وراء حركتهم الاحتجاجية، فإذا لم يكن الهدف مهنيا أعتبر الإضراب عندئذ إضرابا سياسيا رغم كما أشرنا سابقا إلى صعوبة التفرقة بين السياسي والمهني، وإن المطالب المهنية لها جانب سياسي، لذلك يمكن تعريف الإضراب السياسي بأنه توقف العمال عن أداء العمل بهدف الضغط على الحكومة أو السلطات العامة لحملها على تبني وجهة نظر سياسية معينة، أو إعاقتها عن تحقيق أهداف سياسية محددة، أو للاحتجاج على عمل معين قامت به الحكومة[359]، بهدف منعها من اتخاذ قرار سياسي معين ، وقد يكون الإضراب الهدف منه تأييد موقف معين للحكومة، وقد يختلف الإضراب السياسي عن الإضراب المهني في أوجه معينة تشكل خصائص الإضراب السياسي حيث يعترض العمال في الإضراب السياسي على سياسات الحكومة، لهذا فإن الغاية منه تحقيق أهداف سياسية كتغيير الحكومة أو تعديل الدستور، أو الاحتجاج ضد قرارات سياسية دون تقديم حلا أو برنامجا لما يجب أن تتبعه الحكومة، بينما في الإضراب المهني يحتج العمال على العمل ذاته أو شروطه أو ظروفه، بالإضافة إلى ذلك فإنهم يقدمون لصاحب العمل مطالب مهنية من أجل تلبيتها لهم، و أيضا يوجه الإضراب السياسي تجاه الحكومة احتجاجا على سياسات معينة، ولا يوجه ضد صاحب العمل، لأن المطالب التي يسعى إليها الإضراب السياسي لا يمكن أن يحققها صاحب العمل، وأن مشاركة العامل في الإضراب السياسي لا تكون بصفته عامل كما هو الحال في الإضراب المهني، و إنما يشارك في الإضراب بصفته مواطن لا يو افق على السياسات التي تتبناها حكومته، لذلك يعمل من خلال الإضراب على تغييرها.

ثانيا: خصائص الإضراب:

يمثل الحق في الإضراب إحدى آليات العمال للمطالبة بحقوقهم المهنية التي لم يمنحهم إياها رب العمل، وعليه فإن هذا الحق يتميز بخصائص أشارت إليها القواعد التي تنظمه، ويمكن من خلال ما سبق التعرف على أهم خصائص حق الإضراب والتي تميزه عن غيره من الحقوق، فهذا الحق يتسم بصفة الجماعية فلا يستخدمه كل شخص منفردا عن الآخر، كما أن هذا الحق نصت عليه الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، فهو حق مشروع كما أن هذا الحق مقيد بضوابط وضعها المشرع لتنظيم استخدامه، كما أنه من شأن استخدام هذا الحق إحداث أضرار مادية بالآخرين ومن ثم يجب أن لا يخرج القائمين عليه عن الحدود أو القواعد الخاصة به، فقد نصت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على هذا الحق باعتباره من الحقوق

358 -Cour d'appel de Paris 24 janvier 2019, n°8/22960,Newsletter Janvier 2019

359- عبد الباسط عبد المحسن، الإضراب في قانون العمل، المشروعية والآثار القانونية، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة، ص 146-147.

الاجتماعية للإنسان، فالمادة الثامنة من العهد الدولي الثاني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 نصت على أن الدول الأعضاء والموقعة عليه ملزمة بأن تكفل حق الإضراب في قو انينها، ولكن هذا لا يمنع من أن تضع ضو ابطه على النحو الذي يوفق بين مصالح العمال والمصلحة العامة للدولة فالحرية بلا ضو ابط بعير شارد أي أن للدولة الحق في كفالة حسن ممارسته، كما أشار إليه الميثاق الاجتماعي الأوربي لسنة 1961 في المادة 31 من الميثاق، أشار الدستور المغربي على الحق في الإضراب كما ذكرت سابقا، وعليه فإن الحق في الإضراب إحدى الآليات المشروعة التي تنادى بها القو انين والاتفاقيات الدولية كحق للعمال للدفاع عن مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية بعد استنفاد طرق التفاوض القانونية لتحقيق هذه المصالح[360]. والمبدأ الأساسي هو أن الإضراب حق طبيعي للعاملين سواء في المر افق العامة أم الخاصة، ولا يجوز الاستناد لمبدأ الطاعة الرئاسية حيث أن نظريات الإدارة تحولت إلى مبدأ ديمقراطية الإدارة[361]، بشرط ألا يخل ذلك بالمشروعات الحيوية أو مصالح المواطنين كإضراب أصحاب المخابز عن إنتاج الخبز أو الصيادلة أو الشرطة أو القضاء فهنا إضرار بمصالح حيوية وعامة ومؤثرة للمواطنين.

أيضا خاصية جماعية الإضراب، حيث تكون ممارسته بصفة جماعية وليست فردية، وعلى الرغم من أن الحق في الإضراب هو حق فردى يتمتع به كافة العمال، ويشير بعض الفقه[362] إلى ذلك بالقول بأنه هو الحرية الفردية التي يعبر عنها بشكل جماعي، فالحق في الإضراب حرية وحق من حقوق الإنسان ولكنه له خصوصية ترتبط بتأثيره على رب العمل، ومن ثم يجب أن يكون بشكل جماعي في الممارسة، فالممارسة الخاصة بالحق ترتبط بجموع العمال فالمطالب واحدة والغرض واحد والهدف المنشود واحد والجهة التي تمارسه هي الجهة المنظمة لجموع العمال أي من خلال النقابات العمالية التي تقوم بتنظيم الإضراب والدعوة إليه.

أشار قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000 إلى أنه للعمال حق الإضراب السلمي ويكون إعلانه وتنظيمه من خلال منظماتهم النقابية دفاعا عن مصالحهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية، وتقدير مدى تو افر الصفة الجماعية من عدمه يندرج ضمن مسائل الو اقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وفقا لظروف كل حالة.

كذلك يعتبر تقييد الإضراب من الخصائص المهمة، حيث تكون ممارسته وفقا للضو ابط التي وضعها المشرع دون تعسف من قبل العمال أو النقابة أو كلاهما، وعليه فإن الإضراب حق مقيد وفقا للمصالح المشروعة المطلوب تحقيقها أو ما يسمي بالمطالب المهنية التي يسعي العمال لتحقيقها وليس لمطالب سياسية، وبالتالي فالخروج على تلك القيود يعد خطأ جسيما قد يترتب عليه فصل العامل.

تنص المادة 195 من قانون العمل المصري 12 لسنة 2003 وكذلك قانون العمل الفرنسي على أن عقد العمل لا ينتهي بالإضراب إلا في حالة الخطأ الجسيم غير المغتفر من جانب العامل، وبالتالي فلا يجوز أن يكون الإضراب مبرر لصاحب العمل لفصل العمال المضربين مادام إضرابهم في حدود القانون ودون تجاوز، وفيما يخص نتائج الإضراب أو ما يتسبب فيه حق الإضراب في إلحاق ضرر بالآخرين، فلا شك أن حقوق الإنسان تهدف للمصلحة العامة، حيث تعرف وفقا للمادة الر ابعة من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة 1798 أن يفعل الشخص ما لا يضر الآخرين، ولما كان هذا الحق يتسبب في إحداث ضرر برب العمل

360- مصطفى أبو عمرو، مرجع سابق، ص 106.
361- أشرف عبد القادر قنديل، مرجع سابق، ص30
362- عبد الباسط عبد المحسن، الاضراب في قانون العمل، مرجع سابق، ص91.

بسبب وقف الإنتاج والإضرار بالمؤسسة وقت العمل، فإن القيود الخاصة بالممارسة تضع ضوابط لاستخدام هذا الحق من بينها أن فترة التوقف يتوقف معها عقد العمل فلا يستحق العامل عنها أجرا، لأن القاعدة أن الأجر مقابل العمل، لذا فتوقف العمل يجب أن ينظم، كما أن سلوك العامل الخاطئ في الإضراب يتسبب في مجازاته وقد يصل الأمر لفصله، كما وضع المشرع من الضوابط ما يمكن رب العمل من إدراك جزء كبير من الخطر بضرورة إعلامه بموعد الإضراب، كما أن المشرع منع الإضراب الذي من شأنه إلحاق ضرر بالاقتصاد القومي والسلام الاجتماعي[363].

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن ممارسة الاضراب:

أوضحنا سابقا أن العمال يلجؤون إلى التوقف عن العمل لدعم مطالب مهنية معقولة، لهذا في الحالة التي يستجيب فيها صاحب العمل لمطالبهم فإن مصالح العمال تكون قد تحققت، لكن في مواجهة ذلك من الممكن أن يلحق الإضراب ضررا بالعمال يتمثل بفقدانهم الأجر، لأن الإضراب يعلق عقد العمل، بل إن الأمر قد يصل إلى الحد الذي يفقدون فيه عملهم في حالة ارتكابهم لخطأ فاحش أما بالنسبة لصاحب العمل فإن الإضراب يلحق أضراراً بمصالحه، ومن الممكن أن يتعدى الضرر إلى الاقتصاد الوطني برمته.

وقد استمر الاجتهاد القضائي الفرنسي في اعتبار الإضراب سببا للإخلال بعقد العمل حتى سنة 1950 ، وبمجرد الاعتراف بالقيمة الدستورية للحق في الإضراب، فإن أحكام الإضراب قد تم تعديلها بحيث لا يؤدي الإضراب إلى إنهاء عقد العمل، و إنما تعليق حقيقي له لكن ممارسة العمال لحق الإضراب لا يمكن أن يكون مطلقا من كل قيد فلا بد من العمل على تحقيق التوازن بين حق العمال في الدفاع عن مصالحهم المهنية، وإذا لزم الأمر من خلال الإضراب من جهة أولى، ومن جهة أخرى فإن الأفعال غير القانونية والمعيبة التي ترتكب خلال الإضراب تقتضي وقف تلك الانتهاكات والتعويض على من لحقت بهم الأضرار من جراء ذلك، فمن خلال هذا المطلب سنبين آثار ممارسة الحق في الإضراب المشروع، ومن ثم آثار ممارسة الحق في الإضراب المشروع وارتكاب العامل خطأ فاحشا، و أيضا التطرق الى التعسف في استعمال الحق في الإضراب.

الفقرة الأولى: آثار ممارسة الحق في الإضراب المشروع:

استناداً إلى المادة 1-2511 من قانون العمل الفرنسي فإن ممارسة الحق في الإضراب لا يمكن أن تبرر إنهاء العقد[364]، مالم ينسب إلى العامل خطأ فاحش، وكل تسريح للعامل في غياب الخطأ الجسيم يكون باطلا بقوة القانون، من خلال ذلك يتضح بان قانون العمل الفرنسي يوجب على الإبقاء التام والكامل لعقد العامل الذي باشر الإضراب طوال مدته، وذلك بفضل تعليق مزدوج، فمن ناحية عقد عمل العامل، يعلق أو يوقف نشاط العامل المهني خلال فترة الإضراب، ومن ناحية أخرى تعلق السلطة التأديبية لصاحب العمل أثناء الإضراب، كما أن التزام صاحب العمل بدفع الأجر يعلق طول مدة الإضراب، لأن هذا الالتزام سببه التزام العامل بالعمل، والعامل توقف عن تنفيذ هذا الالتزام.

فيما يخص القانون 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب جاء بالعديد من النقاط التي يمكننا اعتبارها منافية للدستور والديمقراطية، أهمها تلك المواد التي تتطلب من العمال إرسال إشعارات مسبقة قبل الإضراب[365] التي تعتبر عقبة أمام حرية التنظيم، إذ يمكن أن تؤخر هذه الإجراءات حق

363- أحمد حسن البرعي، الوجيز في قانون العمل، ص951.
364- Maxence Vervoort: op. cit. p. 78.
365- المادة 14 من القانون رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب،

الأجراء في التعبيرعن مطالبهم وتفقدهم القدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات في بيئات العمل، أيضا المواد التي مواد التي تفرض "الحد الأدنى من الخدمة" في المر افق الحيوية التي قد تؤدي إلى تقويض فعالية الإضراب وهذا قد يمنع العمال من ممارسة حقهم الأساسي في الإضراب، مما يضعف قدرتهم على تحقيق مطالبهم الاجتماعية أو الاقتصادية، هناك المواد التي تمنع الإضر ابات لأهداف سياسية حيث يمكن أن تعتبر انتهاكا للحق في حرية التعبير والتنظيم السياسي، مما يحد من قدرة النقابات على الدفاع عن القضايا المرتبطة بالتغيرات السياسية، أيضا وجود مواد تحظر الإضراب وتلقي عقوبات على المخالفين يمكن أن تؤدي إلى تخويف العمال من ممارسة حقوقهم القانونية وهذا ما يتعارض مع المبادئ الديمقراطية التي تضمن الحماية للحقوق الإنسانية وتؤمن للعمال قدرة التعبيرعن مطالبهم، وفيما يتعلق بالتأثيرات على التفاوض فإنه لا يعقل أن تكون هناك مفاوضات تلزم الاجراء بالدخول فيها قبل الإضراب قد تخفض من حجم الضغط المتاح للعمال، وهذا يؤثرعلى قدرتهم في التفاوض بشكل فعال مع السلطات أو إدارات العمل، و أنه لا مجال لتقييد حرية العمل حيث جاء القانون أعلاه بمواد من شأنها أن تسمح بتعيين خدمات بديلة خلال الإضراب يمكن أن تعيق فعالية الإضراب كوسيلة ضغط، وتعتبر إجراء تعسفيا ضد العمال، بشكل عام يمكن القول إن هذه النقاط تؤثر سلبا على حق العمال في الإضراب، مما يؤدي إلى تقويض استقلاليتهم وحقوقهم الأساسية التي كفلها الدستور الحلول المحتملة قد تشمل مراجعة هذه القو انين لضمان تو افقها مع المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أولا: وقف العلاقة التعاقدية خلال مدة الإضراب:

يترتب على ممارسة الحق في الإضراب بشكل مشروع، وقف لعقد الشغل، لذلك يتوقف العامل عن ممارسة نشاطه المهني مع المحافظة على العلاقة التعاقدية بين العامل والمنشأة خلال مدة الإضراب، وكذلك تعلق سلطة صاحب العمل التأديبية.

ونص على ذلك القانون الأردني حيث يوقف الإضراب آثارعلاقة العمل طوال مدة التوقف الجماعي عن العمل ما عدا ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين المختلفين بواسطة اتفاقيات وعقود يوقعانها كذلك تبنى قانون العمل المصري الحكم السابق من خلال وقف عقد العمل لا إنهائه خلال مدة الإضراب[366]، وهذا مستنتج من المادة 195 منه عندما نصت على أن " يترتب على الإضراب المشار إليه في المادة 192 من هذا القانون احتساب مدته إجازة للعامل بدون أجر[367].

وحتى يكون للحركة الاحتجاجية الأثر المقصود منها والمتمثل في الضغط على إرادة صاحب العمل ليستجيب لمطالب العمال المهنية، لهذا حظر قانون العمل الفرنسي على صاحب العمل إبرام عقود عمل محددة المدة[368] أو اللجوء إلى العمال المؤقتين ليحلوا محل العمال الذي تم وقف عقود عملهم في أعقاب النزاع الجماعي ، فصاحب العمل لا يتمكن من التماس حلول مؤقته للتعويض عن الأنشطة التي تركها العمال

366- -مصطفى أحمد أبو عمرو: مرجع سابق، ص 65.

367- انتقاد جانب من الفقه المصري هذا النص نقدا شديدا، لأنه جعل من الأثر المترتب على الإضراب احتساب مدته اجازة للعامل بدون أجر فهو حكم غريب لم ينص عليه أي تشريع مقارن، ولم يقل به الفقه في أي بلد من البلاد، ومع ذلك يبقى السؤال عن أثر الإضراب على عقد العمل قائما رغم النص السابق أحمد البرعي شرح قانون العمل، ص 578.

368 -Article L1242-6 Outre les cas prévus à l'article L. 1242-5. il est interdit de conclure un contrat de travail à durée déterminée: 1Pour remplacer un salarié dont le contrat de travail est suspendu à la suite d'un conflit
Collectif de travail

المضربون شاغرة، حتى أن الغرفة الاجتماعية لمحكمة النقض الفرنسية ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما منعت صاحب العمل من زيادة ساعات عمل العمال الذين تم توظيفهم قبل الإضراب ، وذلك من أجل الحد من الآثار السلبية على المنشأة[369]، ولكن يبدو أن الاجتهاد القضائي الفرنسي يسير نحو تقليص نطاق الحظر المفروض على إرادة صاحب العمل تدريجياً، حيث قضت المحكمة أنه وفقاً للقيود القانونية لا يحظر على صاحب العمل في حالة حدوث إضراب تنظيم العمل لضمان استمرار النشاط، ويرى جانب من الفقه أن محكمة النقض تشير من خلال هذا الموقف إلى قانون أساسي في المجتمع الليبرالي من أنه يجب السماح بكل شيء غير محظور، ولا يمكن للقاضي أن يعتبر أن السلوك غير مشروع إذا لم يحظره القانون على وجه التحديد.

وقد أكدت المادة التاسعة من القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الإضراب على أنه يمنع على المشغل خلال مدة سريان الإضراب أن يحل محل الاجراء المضربين أجراء اخرين.

ثانيا: تعليق أجرة الأجير:

وقف العلاقة التعاقدية بسبب توقف العمال عن أداء العمل يؤثر بشكل عام ومباشر على جميع العمال المضربين، لهذا فإن الإضراب يترتب عليه تعليق دفع الأجور والمكافآت التي قد يستحقها العامل، فتضحية العمال المضربين بالأجر من العوامل الحاسمة في استمرار الحركة الاحتجاجية.

وبذلك يترتب على الإضراب تعليق الأجر وكل المستحقات المالية التي يحصل عليها الأجير في مقابل العمل المقدم منه للمشغل، فالعامل الذي أوقف نشاطه المهني فمن المنطقي في مثل هذه الظروف أن يوقف صاحب العمل دفع أجوره، فتعليق أجور العمال نتيجة الإضراب سيكون له انعكاس خطير على الحركة الاحتجاجية للعمال، كما أن عدم تعليق أجورهم أثناء الإضراب قد يشجعهم على الدخول في منازعة مع صاحب العمل، لكن ما التفسير القانوني لتعليق أجر العامل خلال الإضراب، يمكن أن يفسر تعليق أجر العامل على أساس الدفع بعدم التنفيذ، فعقد العمل من العقود الملزمة للجانبين فإذا امتنع أحد الطرفين عن تنفيذ التزامه جاز للطرف الآخر الامتناع عن تنفيذ هذا الالتزام، لذلك فتعليق أجر العامل ليس سوى تطبيق للدفع بعدم التنفيذ، فتعليق الأجر عبارة عن رد فعل من المشغل على توقف العامل عن أداء العمل، بينما يفسر البعض هذا التعليق باعتبار أن الحق في الإضراب يسمح للعامل بالخروج مؤقتا على الالتزامات القانونية الناشئة عن عقد الشغل، كذلك يسمح حق الإضراب لصاحب العمل بالتوقف تلقائيا عن دفع الأجر المقابل لوقف العمال لنشاطه، لذلك فإن هذا التعليق المزدوج العمل والأجر ليس بعيدا عن ممارسة الحق في الإضراب دون اعتبار تعليق الأجر نتيجة لتعليق الأجير لعمله، كما أنه لا يحق لهذا الأخير المضرب المطالبة بدفع أجرته عن أيام الراحة والعطلات الرسمية التي تتزامن مع الإضراب، لهذا لا يعد عدم الوفاء بالأجرة من قبيل العقوبة التأديبية في هذه الحالة، و إنما نتيجة مباشرة لوقف عقد العمل[370].

ويثار التساؤل عن أثر وقف عقد الشغل بسبب الإضراب على المزايا العينية التي يحصل عليها الأجير، كالمسكن والسيارة وغير ذلك، فهل يترتب على الإضراب تعليق التزام صاحب العمل بتقديم تلك المزايا أثناء

369 -Cass.soc., 2 mars 2011. N 10-13634, BC V N.54 DOSSIER CGT DGO : LE DROIT DE GREVE, p. 7 Même si cette solution vise les travailleurs temporaires, le fait qu'elle puisse être transposée aux contrats à durée déterminée semble acquis, tant les deux régimes sont identiques.cit. Par. Maxence Vervoort : op. Cit. p.82

370- سلامي آمال، العولمة وممارسة العمال حق الإضراب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 51، لسنة 2019، ص279.

توقف العامل عن العمل؟ يمكننا القول بأن تلك المزايا تقدم للعامل بصفته يعمل لدى صاحب العمل، وهذه الصفة مازالت مستمرة أثناء الإضراب، لأن الأخير يعلق عقد العمل لا ينهيه كما أوضحنا سابقا لهذا يحتفظ العامل بالمزايا العينية أثناء الإضراب إذا كانت لا تتعارض مع طبيعة الإضراب، لذلك فإذا كان صاحب العمل يقوم بتقديم وجبة غذائية تسقط عنه ما لم يكن العمال في منطقة نائية، فعندئذ لا يسقط مثل ذلك الالتزام[371].

بهذا، عندما كان العامل يستحق الأجر في مقابل العمل، لذلك فإن توقفه عن العمل أثناء الإضراب سوف يترتب عليه حرمانه من الأجر وملحقاته كما أوضحنا، ولكن هناك حالات يستحق فيها العامل المضرب الأجر رغم توقفه عن العمل، ويتحقق ذلك عندما ينتهي الإضراب باتفاق عمل جماعي بين العمال المضربين وصاحب العمل ينص على منحهم الأجر خلال فترة توقفهم، كذلك يستحق العمال الأجر إذا كان لجؤهم إلى الإضراب كان بسبب خطأ صاحب العمل[372].

ومن المسائل التي تطرقت إليها المحكمة الدستورية، ما ورد في المادة 5 من القانون، والتي تنص على أن" :كل إضراب يمارس خلافا لأحكام هذا القانون التنظيمي والنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقه يعد إضرابا غير مشروع "، وقد رأت المحكمة أن هذه المادة لا تتعارض مع الدستور، مع التنبيه إلى ضرورة أن "لا تستحدث النصوص التنظيمية التي تحيل إليها شروطا وكيفيات لممارسة حق الإضراب غير تلك المحددة في القانون التنظيمي."

هذا التعليل يعكس حرص المحكمة على حماية المجال المحجوز للقانون التنظيمي من تدخل السلطة التنفيذية عبر المراسيم أو القرارات التنظيمية، ويؤكد أن مهمة هذه الأخيرة تنحصر في تنفيذ أحكام القانون لا في الإضافة عليها أو تعديلها.

غير أن المحكمة لم تفصل كثيرا في تعليلها، وربما عمدت إلى ذلك تفاديا للتكرار، لأن المسألة محسومة من حيث المبدأ الدستوري العام القاضي بتدرج القواعد القانونية، وعدم جواز تجاوز السلطة التنظيمية حدود التفويض التشريعي، خصوصا في مجال الحقوق والحريات، وعليه فإن أي نص تنظيمي يحدث شروطا جديدة لم ترد في القانون التنظيمي قد يكون عرضة للطعن لمخالفته لمبدأ المشروعية والشرعية القانونية.

الفقرة الثانية: آثار ممارسة الإضراب غير القانوني:

إن اعتراف الدستور بحق الإضراب الذي أصبح نوعا من الدفاع عن المصالح المهنية، لا يتلاءم مع فسخ العلاقة التعاقدية الذي يمكن أن يؤدي إليه ممارسة هذا الحق، فإن كان للأجراء إعلان الإضراب للمطالبة بتحسين أوضاعهم المهنية والمعيشية، إلا أنه من غير المقبول قيامهم بارتكاب الأخطاء الفادحة التي تحول إضرابهم إلى إضراب غير قانوني مع ما يترتب عليه من آثار تتنوع بين عقوبات جماعية وعقوبات فردية، فحق الإضراب على ما ورد في مقدمة دستور فرنسا المؤرخ في 27 تشرين الأول 1946 يمارس في حدود القوانين والأنظمة"، إن الخطأ الجسيم الذي يمكن أن يرتكبه العمال أثناء الإضراب يحول إضرابهم إلى إضراب غير قانوني، وبالتالي فإن هذا يحتم اتخاذ السلطات إجراءات بحقهم، بداية يجب تحديد متى يكون الإضراب غير قانوني، ولكن قبل ذلك نتطرق للحديث عن الخطأ الجسيم ومفهومه لما له من تأثير على آثار الإضراب غير القانوني.

371- أحمد حسن البرعي، شرح قانون العمل، مرجع سابق، ص582.
372- مصطفى أحمد أبو عمرو، مرجع سابق، ص367.

أولا: مفهوم الخطأ الجسيم في الإضراب غير القانوني

عدم تعريف قوانين العمل للخطأ الجسيم وحتى بالنسبة للقانون المغربي والفلسطيني الذي أورد أمثلة على الخطأ المهني الجسيم جعل منه مفهوماً نسبياً يخضع للسلطة التقديرية القاضي الموضوع على أساس كل حالة على حده[373]، وحسب ظروف كل قضية تعرض عليه، مع خضوع محاكم الموضوع لرقابة صارمة من الغرفة الاجتماعية لمحكمة النقض، وعلى أن يستند تكييف محاكم الموضوع للخطأ الجسيم على تفسير ملموس للوقائع، وعلى أساس كل حالة على حدة من الحالات المعروضة عليها.

في مثل هذه الظروف فإن هناك استحالة في إعداد قائمة بالأخطاء الجسيمة، إلا أن التحليل العميق للاجتهاد القضائي يتيح لنا القول بأن ما ينص عليه القانوني الجنائي من جرائم في سياق النزاعات العمالية تعد خطأ جسيما إذا ارتكبت في سياق الإضراب لأن الحق الدستوري في ممارسة الإضراب لا يمكن أن يبرئ فاعلها من المسؤولية، لذلك فإن جميع الجرائم مهما كان تصنيفها سواء أكانت جناية أم جنحة أم مخالفة تشكل خطأ جسيما، لكن العكس ليس صحيحا، فلا تعد جميع حالات الخطأ الجسيم مجرمة، لهذا يكون الخطأ جسيما عندما لا يمكن أن تبرره حالة العصيان النشطة والمصرح بها، ومن المرجح أن توصف الأعمال التي تؤدي إلى المساس بالسلامة البدنية للأشخاص، أو المساس بحريتهم في الحضور والانصراف، أو حريتهم في العمل، أو أعمال التدهور المتعمد للمعدات والسلع، أو المشاركة في إضراب لا يسعى إلى تبديل أو تحسين ظروف العمل، فالخطأ الجسيم هو حجر الزاوية في عودة السلطة التأديبية للمشغل، ولا يتحقق إلا في عدد قليل من التطبيقات العملية ، مما يعكس توجه القضاء الفرنسي إلى تعريف الخطأ الفاحش تعريفا ضيقا[374].

لم يعتمد الاجتهاد والفقه معياراً ثابتاً لتحديد الخطأ الجسيم، إذ اعتبر أن نظرية الخطأ الجسيم هي نظرية نسبية وشخصية وتقدر حسب ظروف كل حالة وبالنسبة لكل فرد، فمحكمة التمييز الفرنسية في قرار صادر عنها في 23/3/1953 1954 قد عمدت إلى التمييز بين الإضراب المهني والإضراب السياسي، معتبرة أن هذا الأخير مع ما حمل عليه من بواعث وعوامل خطأً جسيماً يجيز فسخ عقد العمل بدون تعويض وفقاً لأحكام قانون العمل.

وتعتبر كذلك عرقلة حرية العمل من الأخطاء الجسيمة، فإذا كان القانون يحمي حق العمال في الإضراب فإن القانون يحمي ايضاً حق وحرية العمل، وتعد من أهم الحقوق والحريات الأساسية للعمال، لهذا فإن عرقلة حرية العمل خلال الإضراب تعد من الأخطاء الفاحشة التي تبرر عودة السلطة التأديبية لصاحب العمل، ويعاقب عليها العامل حيث نصت المادة السابعة من القانون رقم 97.15 المتعلق بتحديد وكيفيات ممارسة حق الإضراب، بأنه يمنع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإضراب يراد في مدلول هذا القانون التنظيمي بعرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإضراب، كل فعل يؤدي أو قد يؤدي إلى منع الأجير غير المضرب أو المشغل من ولوج أماكن العمل أو من القيام بمزاولة نشاطه المهني بواسطة الإيذاء أو العنف أو التهديد أو احتلال أماكن العمل أو مداخلها أو الطرق المؤدية إليها، وتم ترتيب غرامات مالية في هذا الصدد.

فالأثر المترتب على عرقلة حرية العمل، أنه إذا استطاع صاحب العمل أن يثبت خطأ جسيما في جانب أحد العمال المضربين الذي يريد معاقبته على ذلك الخطأ، مع الإشارة إلى أن إثبات الخطأ في حالة الصراع الاجتماعي بين العمال وصاحب العمل مسألة معقدة، ولا يقبل الخطأ الجماعي حتى وإن كان جسيما، ويمكن

373- بوسعيد دليلة، مرجع سابق، ص 303

374 - -Céline Laurichesse: op. cit. p.43

إثبات الإضراب والخطأ الفاحش بجميع وسائل الإثبات، إلا أن ارتكاب العامل للخطأ الجسيم لا يعفى صاحب العمل من احترام إجراءات فرض الجزاءات التأديبية التي ينص عليه قانون الشغل في حالة الفصل[375]، ويتمتع صاحب العمل استنادا إلى الطابع الشخصي للعقوبة باختيار الجزاء من بين الجزاءات التأديبية المتاحة أمامه في لائحة الجزاءات، بالإضافة إلى ذلك فإن المشغل يتمتع بسلطة معاقبة العمال المضربين بشكل مختلف، لأنه ليس من مصلحة المنشأة ، وليس من مصلحة العمال أنفسهم أن يطالبوا بفرض المساواة بينهم في الجزاء وبالتالي المطالبة بمعاقبة الجميع أو لا أحد، لهذا سيكون بمقدور صاحب العمل فرض جزاءات مختلفة على العمال المضربين والذين ارتكبوا أخطاء جسيمة متماثلة إلى حد ما بشرط أن يكون هذا التمييز مبررا من الناحية الموضوعية، كما يعد هذا السلوك مجرما في العديد من القوانين كالقانون الفلسطيني والأردني، بالتالي تفرض على العامل مرتكب عرقلة حرية العمل العقوبة التي نصت عليها المادة 56 من القانون الفلسطيني والمتمثلة بغرامة مالية تتراوح ما بين500 دينار و 2000 دينار والحبس بين خمسة عشر يوما إلى شهرين أو بإحدى هاتين العقوبتين، أما إذا كانت عرقلة حرية العمل ناشئة عن احتلال العمال المضربين لأماكن العمل ، فيجوز لصاحب العمل في هذه الحالة ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة 18 من القانون 97.15 المتعلق بتحديد كيفية وممارسة الاضراب على أنه يمكن للمشغل في حالة الإضرار بممتلكات المقاولة أو المؤسسة لا سيما منها التجهيزات أو الآلات أو المواد الأولية أو السلع أو البضائع، أو عدم مراعاة تدابير حفظ الصحة والسلامة المهنية تقديم طلب إلى قاضي المستعجلات لاستصدار أمر قضائي من أجل اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكات المقاولة أو المؤسسة وحفظ الصحة والسلامة المهنية، أو إغلاقها الجزئي أو الكلي مؤقتا، حسب وضعية المقاولة وطبيعة نشاطها، و أيضا استنادا لنص المادة 35 من قانون العمل الجزائري والمادة 506 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية إصدار أمر قضائي بإخلاء محلات العمل، ويكون الأمر القضائي المستعجل في هذه الحالة مشمولاً بالنفاذ المعجل، ولا يوقف تنفيذها الطعن عليها بالاستئناف.

ثانيا: التعسف في استعمال الحق:

أوضحنا سابقا أن الحركة الاحتجاجية غير المشروعة لا تعد إضرابا، بينما يستند الإضراب التعسفي على فكرة الفشل في تنفيذه، لهذا فإن الصراع الجماعي مازال ضمن إطار القانون، لذلك فهو إضراب قانوني، لأنه يحترم القواعد القانونية أو القضائية التي تنظمه قبل أن يتصاعد إلى تعسف في استعمال الحق[376]، فحق العمال في الإضراب وإن كان حقا دستوريا إلا أن ذلك لا يمكن أن يترتب عليه استبعاد القيود التي يمارس في نطاقها هذا الحق حتى يتجنب وصفه بالإضراب التعسفي، و انطلاقا من أن حق الأجراء في الإضراب ليس حقا مطلقا يسعى القضاء الفرنسي إلى التوفيق بين تعبير العمال عن مطالبهم المهنية من خلال الإضراب مع تأمين حماية مشروعة للمنشأة، رغم أن التوفيق مسألة صعبة من الناحية العملية، لأن أي إضراب يتسبب بضرر للمنشأة.

يلاحظ أن القضاء الفرنسي كان بطيئا في صياغة معيار دقيق للتعسف، حيث استند بداية على المعايير التقليدية للتعسف في استعمال الحق في القانون المدني، إلا أن القضاء الفرنسي تخلى عن هذه المعايير بسبب

375 - -Maxence Vervoort: op. cit. p.118

376 -Publications Doc Du -M Pascal: Le droit de grève et la notion de grève abusive Doc-du-juriste. Comme juriste, 2010

الثغرات والصعوبات التي ظهرت عند تطبيقها على حق الإضراب[377]، واعتبر أن التعسف في استعمال حق الإضراب يستند إلى التفرقة بين فوضى الانتاج التي يسببها الإضراب وتعد مشروعة، وبين الفوضى التي يسببها الإضراب للمنشأة فتعد تعسفا لاستعمال الحق في الإضراب فالإضراب مهما كان ضارا بالإنتاج لا يمكن اعتباره تعسفيا، إنما الإضراب الذي يسبب فوضى للمنشأة يعد إضرابا تعسفيا، وهكذا رغم أن الضرر من صميم الإضراب إلا أن ذلك لا يبرر كل التجاوزات، فالإضراب الذي يعطل الإنتاج يتماشى مع هدفه، أما الإضراب الذي يهدد وجود المنشأة بسبب الخلل الذي لا يمكن إصلاحه بعد تعسفا في استعمال الحق، ويعتمد القضاء في تقدير الإضراب التعسفي على معيارين، الأول معيار موضوعي، يعني أن النزاع الجماعي لا يبرر للعمال المضربين تنفيذ إجراءات غير محددة لدعم مطالبهم المهنية، فالتوقف عن العمل لا يسمح للعمال بالتعدي على حقوق الآخرين بشكل إيجابي، ولا يسمح لهم كذلك بالمساومة على هذه الحقوق بشكل سلبي، لذلك يجب السعي إلى وجود تناسب معين في ممارسة الإضراب بين الوسائل المستخدمة من جهة العمال وحماية حقوق وحريات الآخرين، رغم صعوبة تحقيق هذا التوازن ويجب ألا يؤدي التعسف في استعمال الحق في الإضراب ذلك إلى التضييق على حق الإضراب، لأن الأخير بطبيعته حق غير عادي يسمح بإلحاق ضرر معين مما قد يؤدي إلى عدوانية معينة، فهذه هي التي يجب قمعها للحفاظ على الحقوق والحريات الدستورية للآخرين، أما الثاني فهو معيار ذاتي، فالإضراب يعد تعسفيا عندما يكون الغرض منه هو النية الخبيثة للمشاركين فيه، فعندما يعبر المضربون عن مطالب مهنية وهمية في حين يبقى الهدف الحقيقي هو إلحاق الضرر بصاحب العمل، هناك غموض بهذا المعيار، نظرا لأن جميع الإضرابات تستند على نية الضرر، ولا تتفاوت سوى بالطبيعة الأكثر تفاقما للضرر، لهذا فالضرر الناجم عن التوقف عن العمل يعد مشروعا لأنه يسعى إلى تحقيق مطالب مهنية، وبالتالي يعفي العمال المضربين من الآثار المترتبة على ذلك، لكن مع غياب هذا الهدف الجماعي سيتعرض المشاركون في هذا النزاع الجماعي لعقوبات تقليدية نتيجة لاستعادة صاحب العمل لسلطته التأديبية، فبذلك الإضراب التعسفي يكون إضرابا مشروعا إلى حد ما، وعند درجة معينة من الضرر يوصف بالإضراب التعسفي، فما هو الفاصل بين ضرر يبقى في نطاق المشروعية وضرر يجعل الحق في الإضراب تعسفيا[378]، المعيار هو فوضى الانتاج وفوضى المنشأة، ومن الواضح أن الاجتهاد القضائي يظهر اهتماما متزايدا بالسلوك العادل للأطراف الفاعلة في الإضراب، وهكذا يتم تعزيز العامل الذاتي، حيث يبدو أن نية العمال الصريحة في الحاق الضرر بالمنشأة ضرورة لوصفه بالإضراب التعسفي دون أن تعطي المحكمة أهمية للآثار المادية للنزاع الجماعي، لهذا كان من الأفضل التركيز على العنصر الموضوعي للتعسف بدلا من العنصر النفسي المتمثل بنية الإضرار، لأن الغرض من الإضراب الإضرار بالمشغل والمنشأة .

فالإضراب التعسفي، كالخطأ الفاحش الذي يرتكب خلال الإضراب، حيث لا يمكن وضع قائمة بالأفعال التي يحتمل أن تجعل الإضراب تعسفيا، إضافة إلى أنه مازال هناك إمكانية للتوفيق بين الإضراب التعسفي والخطأ الجسيم رغم أن الأول جماعي والثاني فردي إلا أن كليهما يعالجان حقيقة واحدة وهي تضرر المشغل، يساوي القضاء الفرنسي بين الإضراب التعسفي والخطأ الجسيم[379]، لهذا فإن الأجراء الذين شاركوا

377- بوسعيد دليلة، مرجع سابق، ص331.

378- نادر شافي: الإضراب في قانون العمل اللبناني، مجلة الجيش، العدد 252، سنة 2006، ص123.

379 -Cass, soc., 25 juin 1987, n° 85-40.250. Maxence Vervoort : op. Cit. p.126

في إضراب تعسفي سيتعرضون للفصل الفوري دون تعويض مع احتمال الزامهم بدفع تعويض لصاحب العمل بهدف إصلاح الضرر المبالغ فيه والناتج عن الحركة التعسفية.

خاتمة:

بعد أن قمنا بتحديد المفهوم القانوني للإضراب، وقمنا باستعراض تطور النظرة القانونية والاجتماعية له، ومن ثم تحديد الآثار التي تترتب على الإضراب سواء بصورتيه، الإضراب القانوني والإضراب غير القانوني ظهر لنا بشكل واضح بأن الإضراب بات في عصرنا الحالي أداة وسلاح وحق يلجأ إليه الأجراء كوسيلة قسرية لحل خلافاتهم ونزاعاتهم الجماعية مع أرباب العمل، بالتالي فهو كحق فإنه يجب استعماله ضمن حسن النية المفروضة في استعمال كافة الحقوق بشكل عام، وبالتالي فإنه ينبغي أن تحدد وتنظم قواعده بشكل سليم وواضح بهدف منع التعسف في استعماله لغايات غير تلك التي نشأ من أجلها وذلك لكي تتحقق منه النتائج الإيجابية التي ترتجى، ألا وهي تحقيق المطالب المحقة للأجراء، ومن جهة أخرى حق الإضراب على المجتمع المدني بشكل عام وعلى الاقتصاد الوطني بشكل خاص، حيث إن استعمال الإضراب بهدف تحقيق أهداف سياسية معينة من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بمصالح المجتمع المدني بشكل عام وهي بمصالح الأجراء بشكل خاص، فموجة الإضراب التي اجتاحت أوروبا في السنوات الأخيرة أدت إلى خسائر بالغة كلفت الاقتصاد الوطني لهذه البلاد خسائر قدرت بمليارات الدولارات، فالإضراب كأي حق آخر يمكن أن يؤدي إلى نتائجه المرجوة منه إذا تمت ممارسته وفقا لأصوله وللغايات التي كان من أجلها ويمكن أيضا أن يؤدي إلى نتائج سلبيه خطيرة إذا انحرف عن مقاصده الأساسية أو كان هنالك تعسفا معينا في استعماله.

وعلى الرغم من أن قرار المحكمة الدستورية جاء ليؤكد دستورية القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بحق الإضراب، إلا أن هذا القرار يظل محاطا بالعديد من الإشكاليات القانونية والدستورية، وفي حين أن المحكمة سعت إلى توازن بين حقوق العمال وضرورة الحفاظ على النظام العام، فإن غياب التشريع التفصيلي في بعض المواد، والتفويض الواسع للسلطة التنظيمية، يثيران تساؤلات مشروعة حول الحدود التي ينبغي أن تحترمها الدولة في ممارستها لهذا الحق الأساسي، إن هذا القانون رغم أهميته، إلا أنه يعكس إفلات بعض الجوانب المهمة من الرقابة التشريعية التفصيلية، مما يترك الباب مفتوحا للتأويلات التي قد تؤثر سلبا على فاعلية هذا الحق في المستقبل.

غير أن القاضي الدستوري لم يتناول مسألة مدى توافق مقتضيات القانون التنظيمي للإضراب مع المعايير الدولية الملزمة للمغرب، وذلك بالرغم من أن ديباجة دستور 2011 تنص على سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، ومن بينها الاتفاقية الدولية رقم 98 بشأن حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية، والتي تعد جزءا من الكتلة الدستورية وفقا للالتزامات الدولية للمملكة المغربية بصفتها عضوا في منظمة العمل الدولية.

ويترتب على ذلك إشكالية قانونية تتجلى في وجود مقتضيات أقرت المحكمة الدستورية بدستوريتها، رغم أنها قد تؤدي عمليا إلى إفراغ الحق في الإضراب من مضمونه الفعلي، الأمر الذي قد يجعل هذه المقتضيات محل انتقاد من قبل لجنة الحريات النقابية التابعة لمنظمة العمل الدولية، نظرا لاحتمال تعارضها مع المعايير الدولية المنظمة لهذا الحق، كذلك يعد الحق في الإضراب من الحقوق وثيقة الصلة بالديموقراطية وحقوق الإنسان، لذلك نجد أن هذا الحق مكرس دستوريا أو قضائيا في البلاد ذات الأنظمة الديموقراطية، كما أن الحق في الإضراب من الحقوق الفردية التي لا تمارس إلا بشكل جماعي.

الأستاذ علي شين
باحث في سلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط

التقائية البرامج والشراكة والتعاون بين الدولة والجماعات الترابية

Program alignment, partnership and cooperation between the state and local communities

الملخص

التعاون والشراكة بين الدولة والجماعات الترابية هو جزء أساسي من التنمية المستدامة والإدارة الفعالة. حيت تلعب الجماعات الترابية دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المحلية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي. إذ يُعتبر التعاون بين الدولة والجماعات الترابية ضرورياً لضمان تنفيذ السياسات والبرامج بشكل فعال وفي مصلحة الجميع. كما أن التقائية البرامج والشراكة والتعاون بين الدولة والجماعات الترابية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والفعالة على المستوى الترابي. تعكس هذه المفاهيم مدى انسجام السياسات العمومية والمشاريع التنموية بين مختلف الفاعلين، وعلى رأسهم الدولة والجماعات الترابية (الجهات، العمالات/الأقاليم، والجماعات).

النجاح في تحقيق "التقائية البرامج" وفعالية الشراكة بين الدولة والجماعات الترابية هو مفتاح إرساء تنمية مجالية عادلة ومنصفة، ويستوجب ذلك إرادة سياسية، كفاءة مؤسساتية، و انخراط فعّال لمختلف الفاعلين المحليين.

أولاً- مفهوم التقائية البرامج:

- تنسيق وتكامل البرامج والمشاريع التنموية بين مختلف المتدخلين (الدولة، الجماعات الترابية، المجتمع المدني، القطاع الخاص..)؛
- تجنب تكرار أو تضارب المشاريع؛
- ضمان استغلال أمثل للموارد المالية والبشرية واللوجستيكية؛
- تحقيق نتائج أكبر بأقل تكلفة، وتحقيق العدالة المجالية.

ثانياً- الشراكة والتعاون بين الدولة والجماعات الترابي:

يتجلى هذا التعاون في:

1- الاتفاقيات المشتركة: تعقد الدولة والجماعات الترابية اتفاقيات تمويل و إنجاز مشاريع تنموية.

2- برامج التنمية الجهوية :(PDR) تعتمد الجهات برامج تنموية منسقة مع المخططات الوطنية.

3- دعم الدولة للجماعات: من خلال صندوق التجهيز الجماعي، وصناديق الدعم، وتكوين المنتخبين.

4- تبادل الخبرات والممارسات الجيدة: عبر آليات التشاور والتنسيق.

ثالثاً- الإطار القانوني والمؤسساتي:

1- دستور2011: نصّ على أهمية الجهوية المتقدمة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

2- القوانين التنظيمية للجماعات الترابية: (القانون 111.14 للجهات، 112.14 للعمالات والأقاليم، 113.14 للجماعات) تؤكد على مبدأ التعاون والتعاقد بين الدولة والجماعات الترابية.

3- الميثاق الوطني للاتمركز الإداري: يدعو لتنسيق السياسات العمومية على المستوى الترابي.

رابعاً- التحديات المطروحة:

رغم الجهود، هناك عدة تحديات:

1- ضعف التنسيق العمودي (بين الدولة والجماعات) والأفقي (بين الجماعات نفسها)؛

2- محدودية الموارد البشرية المؤهلة؛

3- تعدد المتدخلين وتشتت البرامج؛

4- تأخر في تفعيل اللاتمركز الإداري الكامل.

خامساً- الفرص والتوصيات:

1- اعتماد مخططات مندمجة على المستوى الجهوي (خريطة طريق موحدة)؛

2- تقوية قدرات الفاعلين الترابيين؛

3- تعزيز آليات التتبع والتقييم المشترك؛

4- رقمنة المشاريع لضمان الشفافية والفعالية؛

ABSTRACT

Cooperation and partnership between the state and territorial communities are fundamental components of sustainable development and effective governance. Territorial communities play a vital role in achieving local development and meeting the needs of local populations. Cooperation between the state and territorial communities is essential to ensure the effective implementation of policies and programs in the interest of all.

Furthermore, the convergence of programs, partnership, and cooperation between the state and territorial communities are key pillars for achieving sustainable and effective development at the territorial level. These concepts reflect the degree of alignment between public policies and development projects across the various actors—chief among them the state and territorial entities (regions, provinces/prefectures, and municipalities).

Success in achieving program convergence and effective partnership between the state and territorial communities is the key to establishing fair and equitable territorial development. This requires political will, institutional competence, and the active involvement of all local stakeholders.

1. Concept of Program Convergence:

-Coordinating and integrating development programs and projects among various stakeholders (state, territorial communities, civil society, private sector...);

- Avoiding duplication or conflict of projects;

- Ensuring optimal use of financial, human, and logistical resources;

- Achieving greater results at lower costs and promoting spatial equity.

2. Partnership and Cooperation between the State and Territorial Communities:

This cooperation is demonstrated through:

- Joint agreements: The state and territorial communities enter into funding and implementation agreements for development projects.

- Regional Development Programs (PDR): Regions adopt development programs aligned with national planning frameworks.

- State support for communities: Through the Municipal Equipment Fund, support funds, and training for elected officials.

- Exchange of expertise and best practices: Through consultation and coordination mechanisms.

3. Legal and Institutional Framework:

- The 2011 Constitution: Emphasized advanced regionalization and the principle of accountability.

- Organic Laws for Territorial Communities: (Law 111.14 for regions, 112.14 for provinces/prefectures, 113.14 for municipalities) reinforce the principles of cooperation and contracting between the state and local governments.

- The National Charter for Administrative Deconcentration: Calls for better coordination of public policies at the territorial level.

4. Challenges:

Despite the efforts made, several challenges persist:

- Weak vertical coordination (between the state and local authorities) and horizontal coordination (among local entities);

- Limited availability of qualified human resources;

- Fragmentation of actors and programs;

- Delays in the full implementation of administrative deconcentration.

5. Opportunities and Recommendations:

- Adopt integrated planning at the regional level (a unified roadmap);

- Strengthen the capacities of territorial actors;

- Enhance joint monitoring and evaluation mechanisms;

- Digitize project management to ensure transparency and efficiency.

مقدمة :

تبنت المملكة المغربية كغيرها من البلدان سياسة اللامركزية كأسلوب للتنظيم الاداري الذي يحقق القدرة الفعالة في إدارة شؤون الدولة على المستوى الترابي واختيارها لنموذج بسيط للجماعات الترابية يتكون من الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات حسب اخر دستور، حيث وضع الميثاق الجماعي لـ 23 يونيو 1960، أسس هذا المسلسل من خلال تمكين البلاد من المؤسسات الديمقراطية الأساسية. كما تم إنشاء المستوى الثاني من التنظيم المحلي سنة 1963 من خلال إحداث العمالات والأقاليم. وبعد ذلك سوف يتم تدعيم مسار اللامركزية الإدارية بموجب الميثاق الجماعي لـ 30 شتنبر 1976 ليعطي دفعة كبيرة لهذا المسلسل بتعزيز مكانة الجماعة على المستويين المؤسساتي والاقتصادي وذلك بتوسيع نطاق اختصاصاتها وتدخلاتها. كما شهدت هذه السنة صدور ظهير 30 شتنبر 1976 بشأن تنظيم مالية الجماعات المحلية وتجمعاتها والذي ظل ساري المفعول إلى غاية تعويضه بقانون التنظيم المالي المحلي رقم 08-45 الصادر 5 مارس 2009 .

وباعتماد المغرب لدستور فاتح يوليوز 2011، تم فتح ورش جديد الإصلاحات أكثر جرأة وموجهة كليا نحو ترسيخ تحميل المسؤولية للفاعلين المحليين، تهدف إلى إعادة تموقع الجماعة الترابية خاصة في مهامها المتمثلة في تقديم خدمات للمواطن وتنشيط التنمية المحلية عن طريق تمكين المملكة المغربية من نظام ترابي يتمحور حول الجهوية المتقدمة، قوامه الانتقال إلى مرحلة جديدة من اللامركزية الترابية والديمقراطية التشاركية وتدعيم استقلالية المجالس التداولية الترابية إداريا وماليا وممارسة اختصاصاتها في إطار مبدأ التدبير الحر إضافة الى المبادئ الاخرى مع ترسيم قواعد الحكامة الترابية .

وبذلك فالجماعات الترابية هي مجموعة من الأجهزة المنتخبة ذات الشخصية المعنوية، تعمل على تدبير الشأن الترابي، وذلك بتعاون مع ممثلي الإدارة المركزية وتحت وصاية هذه الأخيرة أي الدولة .

وهي بالتالي تجسيد و اقعي لأسلوب اللامركزية الإدارية، وتبعا لذلك فهي أسلوب ديمقراطي يخول بمقتضاه المشرع، سلطات تقريرية واسعة للأجهزة الجماعية المنتخبة على المستوى المحلي، داخل مجال ترابي وجغرافي معين، وضمن النطاق المحدد لها قانونا وتحت إشراف ورقابة السلطات المركزية .

ويثير موضوع تطور علاقة الدولة بالجماعات الترابية إشكالية علاقة المركز بالمحيط والإصلاحات التي قامت بها الدولة، بإعطاء استقلالية إدارية ومالية للوحدات الترابية، لتدبير شؤونها، وتصريف المهام الموكولة لها. إضافة على هذه الإصلاحات التي تقوم بها الدولة عن طريق البرامج التنموية الوطنية والمحلية، أي ما الذي يسبق لتأطير هذه البرامج هل البرامج الجهوية ثم البرامج الإقليمية بعد ذلك برنامج عمل الجماعات؟ ام العكس؟

ومن خلال دراسة موضوع العلاقة بين الدولة والجماعات الترابية، يمكن التركيز على مستوى توزيع الاختصاصات والموارد المالية والبشرية، فتبيان المهام، يبين حدود تدخل الهيئات المحلية، وكذا مدى استقلالية المجالس الترابية ، لكون خيار ومسلسل اللامركزية في المغرب، فرض على الدولة نقل اختصاصات مهمة لفائدة الساكنة المحلية أي نقل بعض الاختصاصات من المركز الى المحيط، من أجل تعميق الممارسة الديمقراطية، على مستوى الوحدات الإدارية الترابية .

وسنعتمد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذا الموضوع ولتقريبه من جميع الجوانب ، سواء من الجانب القانوني والتنظيمي وسواء من الجانب التطبيقي، مبرزا مدى الالتقائية التي تربط الدولة بالأشخاص العامة الأخرى .

وفق مقاربة تشاركية التي جاءت في الخطاب الملكي بتاريخ 3 يناير 2010، الذي تم بمقتضاه تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية، من أجل بلورة نموذج مغربي نابع من الخصوصيات الوطنية، ومكرسا للتنمية المندمجة، وبالفعل فقد قامت هذه اللجنة بإنجاز تقرير شم ولي حول الجهوية المتقدمة ، إضافة الى ورش النموذج التنموي الجديد والمشاريع المهيكلة الأخرى) تحسين أداء الجماعات، احداث مجموعات الجماعات الترابية، استراتيجية الانتقال الرقمي للجماعات الترابية(، هنا تكمن أهمية الموضوع مبينا الالتقائية بين اهداف الدولة و حاجيات المواطنين .

سنتناول الموضوع في شقه التنظيمي من خلال القوانين التنظيمية والمراسيم التطبيقية دون ان نغفل مدى صعوبات والاكراهات التي تواجه تنفيذ البرامج التنموية الوطنية والمحلية والعلاقة بينهم .

المبحث الأول: البرامج التنموية للجماعات الترابية وإلتقائياتها

إن القدرة على مجاراة وتيرة الدينامية الترابية، تحتم على القائمين على الشأن الترابي أن يتملكوا مشروعا ترابيا مندمجا. وبالتالي على الجماعات الترابية بأن تكون قادرة على الترافع، وعلى التفاوض بل على ضرورة إتقان قواعد التفكير الاستراتيجي في تحديد أسس وخيارات الإنماء المحلي واتباع خطط استراتيجية محكمة تفضي الى إنجاح البرامج وتحقيق التنمية المرجوة، إذا ماهية البرامج التنموية للجماعات التربية)المطلب الأول(، وكيف تتحقق الالتقائية في البرامج ومدى محدوديتها)المطلب الثاني).

المطلب الأول: البرامج التنموية للجماعات الترابية

الفقرة الأولى: البرامج التنموية الجهوية

يعتبر برنامج التنمية الجهوية، وثيقة للبرمجة مرتبطة بمدة انتداب المجالس الجهوية، ويترجم الرؤية الاستراتيجية، المحددة خصوصا في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب، إلى عمليات ترابية وملموسة تتعلق بالتنمية الجهوية ولها أثر مباشر على الساكنة .

كما أنه وثيقة مرجعية لبرمجة المشاريع والأنشطة المتعلقة باختصاصات الجهة. ويتم إعداده خلال السنة الأولى من انتداب مجلس الجهة. يحدد بالنسبة لستة سنوات الأولى، عمليات التنمية التي تعتزم الجهة إنجازها في مجالها الترابي مع مراعاة الوسائل المالية للجهة أو تلك التي يمكن تعبئتها إضافة إلى الالتزامات المتفق عليها بين الجهة والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها وكذا المقاولات العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية للجهة .

ولهذا الغرض، فإن برنامج التنمية الجهوية يجب أن يتم من خلال :

- اعتماد التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة بخصوص التنمية، وإدماجها في إطار مختلف الاستراتيجيات القطاعية و الموضوعاتية التي توجه عمل مختلف الفاعلين في النشاط العمومي الترابي .
- الانسجام مع التوجهات الاستراتيجية للتصميم الجهوي لإعداد التراب بخصوص التنمية والتهيئة الترابيين .
- بناء مرجعية وإطار للانسجام بالنسبة لآليات البرمجة الخاصة بالجماعات الترابية الأخرى .

يتم إعداد برنامج التنمية الجهوية بانسجام مع استراتيجيات وسياسات الدولة مع مراعاة توجهات التصميم الجهوي لإعداد التراب إضافة إلى التزامات الجهة مع الجماعات الترابية الأخرى والمقاولات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالجهة كما يتم تفعيل برنامج التنمية الجهوي عند الاقتضاء في إطار

تعاقدي بين الدولة والجهة وباقي المتدخلين [380] يتم إنجاز مسلسل إعداد برنامج التنمية الجهوية بالتنسيق مع والي الجهة، بصفته مكلفا بتنسيق المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية [381].

يتم وضع برنامج التنمية الجهوية وفق منهجية تشاركية مع إدماج الأبعاد الأفقية الثلاث المتعلقة بالنوع والتنمية المستدامة والبيئة وفقا للمادة 83 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهة كما اندرجت المادتان 3 و7من المرسوم رقم 2.16.299 في نفس الاتجاه .

فقد يندرج برنامج التنمية الجهوية في إطار مسلسل من الأنشطة المترابطة والمتمثلة في :

- صياغة رؤية تنموية ترتكز على أولويات محددة
- تحديد و انتقاء المشاريع التي سيتم تنفيذها خلال فترة ست سنوات من برنامج التنمية
- إنجاز تشخيص حول حاجيات ومؤهلات الجهة الجهوية
- تقييم الموارد والنفقات التوقعية المرصودة للثلاث سنوات الأولى طبقا للمرسوم رقم 2.16.305 صادر بتاريخ 29 يونيو 2016 بتحديد مسطرة وآجال إعداد البرمجة الممتدة على ثلاث سنوات الخاصة بميزانية الجهة بالإضافة إلى المادة 80 من القانون 111.14وكما نصت المادة 197 على الشيء نفسه وكذا تحيين البرمجة كل ثلاث سنوات لملائمتها مع تطور الموارد والتكاليف.
- المساعدة التقنية المقدمة للجهات من طرف المصالح اللاممركزة للدولة والجماعات الترابية الأخرى والمقاولات والمؤسسات العمومية عبر :

1- تبادل المعلومات والمعطيات والمؤشرات المتعلقة بمشاريع التجهيزات المنجزة أو التي سيتم إنجازها في المجال الترابي للجهة [382].

2- تعبئة الموارد البشرية للمصالح اللاممركزة للدولة والجماعات الترابية الأخرى والمقاولات والمؤسسات العمومية [383].

وأخيرا، تضطلع الجهة بمهمة التخطيط وفقا لأساليب فعالة تعتمد خصوصا على تحديد المهام، وضع دلائل للمساطر، منظومة للتسيير بحسب الأهداف وآلية لتتبع المشاريع والبرامج تحدد الأهداف المراد بلوغها ومؤشرات الفعالية المتعلقة بها[384] .

الفقرة الثانية: البرامج التنموية الاقليمية

يعتبر برنامج تنمية العمالة أو الإقليم الوثيقة المرجعية لبرمجة المشاريع والأنشطة التي تدخل ضمن اختصاصات العمالة أو الإقليم، وذلك من خلال :

- توفير التجهيزات والخدمات الأساسية، وخاصة في الوسط القروي
- تطبيق مبدأ التعاضد بين الجماعات من خلال إنجاز أنشطة ما بين الجماعات
- تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في الوسط القروي

380المادة 83 من القانون 111.14.

381المادة 8 من المرسوم التطبيقي رقم 2.16.299 صادر في 23 رمضان 1437(يونيو 2016) بتحديد مسطرة إعداد برنامج التمية الجهوية وتحيينه وتقييمه واليات الحوار والتشاور لاعداده.

382المادة 87 من القانون التنظيمي رقم 111.14.

383المادة 9 من المرسوم 2.16.299.

384المادة 245 من القانون التنظيمي 111.14.

•مكافحة التهميش والهشاشة في مختلف القطاعات الاجتماعية المساهمة في تأهيل العالم القروي في مجالات الصحة والتعليم، والماء والكهرباء، والبنيات التحتية، والتجهيزات الاجتماعية والرياضية .

• المساهمة في تنمية المناطق الجبلية والواحات .

ويعتبر برنامج تنمية العمالة أو الإقليم أحد الاختصاصات الذاتية بالعمالة أو الإقليم. يتم إعداده خلال السنة الأولى من انتداب مجلس العمالة أو الإقل يم. ويحدد على مدى ست سنوات الأنشطة التنموية التي تعتزم العمالة أو الإقليم إنجازها في مجالها التر ابي .

يتم تنفيذ برنامج تنمية العمالة أو الإقليم وتتبعه وتحيينه وتقييمه تحت إشراف رئيس المجلس والتي نصت عليها المواد من 80 إلى 85 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم .

ويحدد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم باعتباره أداة للتنمية، وعلى أساس تشخيص معين، لحاجيات وأولويات العمالة أو الإقليم. كما يتضمن تقديرا ماليا لموارده ونفقاته .

يتم إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم وفقا لمنهجية تشاركية تدمج مقاربة النوع وبعدي البيئية والتنمية المستدامة. تتم بلورته وفقا لمرجعية قانونية، كما يعتمد على إطار تنظيمي وعلى مقاربات و مبادئ عمل محددة بدقة .

تحدد مقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 مسطرة إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم لمدة ست سنوات، والمصادقة عليه، وتنفيذه، وتحيينه وتتبعه وتقييمه ويتم ذلك، في مراحله المختلفة، تحت إشراف رئيس مجلس العمالة أو الإقليم[385] .

يتم إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم كما هو محدد في المادة 6 من المرسوم رقم 2.16.300 في انسجام مع المبادئ التوجيهية لبرنامج التنمية الجهوية. ويتم ذلك وفق مقاربة تشاركية بتنسيق مع عامل العمالة أو الإقليم، أو من ينوب عنه، بصفته مكلفا بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية .

بالإضافة إلى ذلك، يخضع إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم لمسلسل يشتمل على :

•تشخيص الحاجيات والإمكانات المحددة، وتحديد جيد للأولويات، وتقييم الموارد والنفقات التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى من البرنامج

•برنامج متعدد السنوات، وخاصة برنامج مدته ثلاث سنوات، وفقاً للأنظمة المنصوص عليها المرسوم رقم 2.16.306 بشأن تحديد مضمون البرمجة الممتدة على ثلاث سنوات الخاصة بميز انية العمالة أو الإقليم و كيفيات إعدادها[386].

•منهجية للتخطيط تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع وبعد التنمية المستدامة و في هذا الإطار فإن رئيس مجلس العمالة أو الإقليم يتخذ الإجراءات الضرورية من أجل اعتماد الاساليب الفعالة لتدبير العمالة وخاصة تحديد المهام و المساطر المتعلقة بالأنشطة المنوطة بهده الاخيرة و كدا أجهزتها التدبيرية و التنفيذية، الاعتماد على تدبير قائم على الاهداف و وضع منظومة لتقييم المشاريع و البرامج محددة في ذلك الأهداف و المراد الوصول إليها و مؤشرات الفعالية المتعلقة بها و أيضا المؤشرات الخاصة بمجال التقييم [387].

385المادة80 من القانون 112.14
386المادة175 من القانون 112.14
387المادة215 من القانون 112.14

ومن أجل إضفاء أكبر قدر من الانسجام على البرنامج التنموي، خاصة مع برامج المستوى الأعلى (الجهة) والمستوى الأدنى (الجماعات) ومن أجل تحسين الفعالية وتعاضد الموارد بين الجماعات الترابية ،يستحسن إشراك الجماعات المذكورة ، ومختلف الإدارات والمقاولات العمومية والمؤسسات العمومية، حيث يتم إمداد مجلس العمالة أو الإقليم بالوثائق المتوفرة المتعلقة بمشاريع التجهيز المزمع تنفيذها بتراب العمالة أو الإقليم، داخل أجل مدته شهرين من تاريخ تقديم الطلب[388].

ويمر اعداد برنامج تنمية العمالة والإقليم بالمراحل التالية :

أ- إنجاز تشخيص يبرز وضعية التجهيزات والخدمات الأساسية في الوسط القروي للعمالة أو الإقليم ومؤشرات الإقصاء والهشاشة في مختلف القطاعات الاجتماعية ويتضمن هذا التشخيص علاوة على ذلك مقومات وإكراهات التنمية الاجتماعية بالعمالة أو الإقليم وجردا للمشاريع المبرمجة أو المتوقعة من طرف الدولة والفاعلين العموميين الآخرين داخل النفوذ الترابي للعمالة أو الإقليم .

ب- وضع وترتيب الأولويات التنموية للعمالة أو الإقليم أخذا بعين الاعتبار سياسات واستراتيجيات الدولة و انسجاما مع توجهات برنامج التنمية الجهوية متى توفر .

ج- تحديد وتوطين المشاريع والأنشطة. ذات الأولوية بالنسبة للعمالة أو الإقليم، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المادية المتوفرة لديها أو التي يمكن لها تعبئتها خلال السنوات الست التي سيتم العمل فيها ببرنامج التنمية .

د- تقييم موارد العمالة أو الإقليم ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى البرنامج تنمية العمالة أو الإقليم .

هـ- بلورة وثيقة مشروع برنامج تنمية العمالة أو الإقليم، مع وضع منظومة التتبع المشاريع والبرامج تحدد فيها الأهداف المراد بلوغها ومؤشرات الفعالية المتعلقة بها .

الفقرة الثالثة: برنامج عمل الجماعات

يمثل برنامج عمل الجماعة الوثيقة المرجعية لبرمجة المشاريع والأنشطة ذات الأولوية التي تهدف إلى توفير خدمات القرب للمواطنات والمواطنين .

وبصفته اختصاص ذاتي للجماعة، يتم إعداد برنامج عمل الجماعة خلال السنة الأولى لانتداب المجلس، ويتم فيه تقرير مشاريع التنمية المزمع إنجازها من قبل الجماعة خلال ست سنوات. كما يتم، تتبعه، تحيينه وتقييمه تحت إشراف رئيس المجلس المواد من 78 إلى 82، قانون 14- 113 .

وبحكم كونه أداة للتنمية، يحدد برنامج عمل الجماعة الحاجيات والأولويات التنموية، ويتضمن تقييما للموارد والنفقات، كما يتم إعداده في إطار مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع والبعد البيني والتنمية المستدامة وهذا بالتوافق مع المرجعية القانونية .

ويستند في ذلك على إطارتنظيمي وعلى مناهج ومبادئ عمل محددة بصفة جيدة ي تضمن القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات رقم 113.14 في الفصل الاول من الباب الثاني برنامج عمل الجماعة حيث تنص المادة 78 منه على أن الجماعة تضع تحت اشراف رئيس مجلسها برنامج عمل الجماعة والعمل على تتبعه

388المادة83 من القانون 112.14.

وتحيينه وتقييمه[389] ، وفيما يخص التحيين يمكن ذلك ابتداء من السنة الثالثة من دخوله حيز التنفيذ حسب مقتضيات المادة 80 من القانون التنظيمي .

فبرنامج عمل الجماعة يحدد الاعمال التنموية المقرر انجازها او المستهمة فيها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات، تتو افق شكليات إعداد برنامج عمل الجماعة كما تم تحديدها في المادة 6 من المرسوم التطبيقي للقانون المتعلق بالجماعات عدد 2.16.301 لـ 23 رمضان 1437 الموافق لـ 29 يونيو 2016 مع توجهات برنامج تنمية الجهة، وذلك بالاعتماد على مقاربة تشاركية وعلى التنسيق مع عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه، باعتباره مكلفا بالتنسيق بين أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية يتعين أن يتم خلال إعداد برنامج عمل الجماعة :

•إنجاز تشخيص للحاجيات الإمكانات والأولويات، بالإضافة إلى تحديد الموارد والنفقات التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى

•البرمجة متعددة السنوات المادة(79) و (183) وذلك باحترام للقو انين الجاري بها العمل (مرسوم رقم 2.16.307). في هذا الإطار، تعمل الجماعة على إنجازوظيفتها في التخطيط بناء على منهجية فعالة تقوم على تحديد المهام، وضع دلائل للمساطرالمتعلقة بالأنشطة المهام المنوطة بإدارة الجماعة وبأجهزتها التنفيذية والتدبيرية إنجاز نظام التدبير بالأهداف وكذا وضع منظومة تتبع للمشاريع والبرامج مع أهداف محددة ومؤشرات لقياس النتائج.©[390]

لهذا الغرض، تعمل الإدارة وباقي الجماعات الترابية، المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية على توفير الوثائق اللازمة الخاصة بمشاريع التجهيز المقرر إنجازها على تراب الجماعة المادة) 82(. فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ينص القانون التنظيمي 14- 113 المتعلق بالجماعات، على ما يلي :

•تحدث وحدة استشارية بشراكة مع المجتمع المدني تسمى هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع المادة(120).

- إعداد برنامج عمل الجماعة المادة(78) يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع

•الأخذ بعين الاعتبار معيار النوع في تحديد أهداف البرامج أو المشاريع المدرجة في الميزانية وكذا تحديد مؤشرات مرقمة وذلك للتمكن من قياس النتائج المتوخاة[391] ومن جهة أخرى، فإن المرسوم التطبيقي عدد 2.16.301 المتعلق بالجماعات والذي يحدد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتقييمه وتحيينه، يشرك هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع في مسلسل إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم برنامج عمل الجماعة وتحيينه بعد السنة الثالثة .

وفيما يتعلق بالأخذ بعين الاعتبارللبيئة والتنمية المستدامة في إعداد برنامج عمل الجماعة، تم تنزيل القانون الإطار12-99 المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2016- 2030 والتي تعتبر مبدأ الترابية من بين مبادئها التوجيهية، وذلك بغية تعبئة الفاعلين الترابيين لصالح تنمية بشرية مستدامة ومتوازنة للمجال من جهة أخرى، تنص الاستراتيجية الوطنية للتنمية

389المادة78 من القانون 112.14.
390المادة271 من القانون 112.14.
391المادة158 من القانون 112.14.

المستدامة على أهمية ضمان امتلاك التوجهات التي تحددها من طرف نهج التنمية المستدامة وفقا للاستراتيجية الوطنية. مختلف المستويات الترابية، ولهذه الغاية، ينص الهدف رقم 9 على إدماج الجماعات .

المطلب الثاني: إلتقائية البرامج التنموية للجماعات الترابية ومحدوديتها

ان جل الجماعات الترابية ظلت عاجزة عن تهيئ مخطط برامجها التنموية الى حد ما، بل حتى إلى يومنا هذا عديد هي الجماعات الترابية القاعدية عمدت واكتفت باستنساخ ما كان مضمنا في مخطط التنمية الوطنية. إذ شهدت تقارير المجلس الأعلى للحسابات عن محدودية الانجاز التي لم تتجاوز في بعض الجماعات أقل من 10 في المائة[392] .

من جهة أخرى، محدودية الإنجاز لمضامين مخطط التنمية الجماعي، تعود هاته المرة لغياب الدقة في إعداد برامج عمل الجماعات، يعود الأمر للمغالاة في التقديرات المالية وضعف آليات الترافع من أجل تعبئة الطاقات المادية عند باقي الشركاء المحليين، ناهيك عن محدودية آليات التنسيق .

الفقرة الأولى: مظاهر إلتقائية البرامج التنموية للجماعات التربية

تعتبر الوثيقة الدستورية المنطلق الوحيد والاوحد الذي نبين من خلالها اهم مظاهر إلتقائية البرامج التنموية بالجماعات الترابية، اذ يعد دستور 2011 دستورا ترابيا بامتياز حيث نجده في الفقرة الرابعة من فصله الأول يؤكد على تبني خيار اللامركزية الترابية .

ثم نجد الفصل 135 والتأكيد على المكانة الدستورية للجماعات الترابية. تم الفصل 136 و إقرار مبدأ التدبير الحر، تم التنصيص على التشاور والتعاون ضمن مقتضيات الفصل 145، ناهيك عن التكامل الترابي و الالتقائية وفق الفصل 140. هذا دون الحديث على مبدأ التفريع إن حسن تدبيره كقناعة تدبيرية أكثر منه تنصيص قانوني لكي يسهم في التكامل المؤسساتي، والتحديد الجيد لمراكز المسؤولية بين الفاعلين الترابيين وعلى راسهم الدولة كسلطان سيادي. وفيما يلي تذكير بهذا الارتقاء الدستوري بالجماعات الترابية المصاف الشريك، أي لمستوى التطلع لدور الفاعل الترابي .

1- السمو الدستوري: للجماعات نص الفصل 135 على أن الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات .... فالتنصيص على المجلس الاعلى للحسابات حول الجماعات الترابية في نص الوثيقة الدستورية ، يبين المكانة المهمة والأساسية التي باتت تحتلها هاته الأخيرة كفاعل محوري في سياسات وبرامج الإنماء الترابي .

2- مبدأ التدبير الحر: تمس الفصل 136 على أن يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة .

3- مبدأ التفريع: نص منطوق الفصل 140 على أن مبدأ التفريع سيحكم توزيع الاختصاصات الذاتية والمشتركة وتلك المنقولة ما بين الدولة والجهات وباقي الجماعات الترابية، وتتوفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى، في مجال اختصاصاتها، وداخل دائرتها الترابية، على سلطة تنظيمية لممارسة صلاحياتها .

392انظر : تقارير تقييم المجلس الاعلى للحسابات حول مردودية ومستوى انجاز مضامين مخططات التنمية الجماعي من قبل الجماعات المحلية بالمغرب.

4- مبدأ التعاون: وفق منطوق الفصل 145... يساعد الولاة والعمال رؤساء الجماعات الترابية، وخاصة رؤساء المجالس الجهوية، على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية .

إضافة الى هذه المظاهر، فهناك مظاهر التقائية اللامركزية واللاتمركز حيث تم اعتماد اللاتركيز كدعامة لإنجاح اللامركزية ضمن الخطاب الرسمي في اصلاح الإدارة ، ويتضح هذا سواء من خلال خطب جلالة الملك، ومن خلال البرامج والتصريحات الحكومية، وكذلك ضمن التقارير الوطنية والدولية وتكمن هذه المظاهر فيما يلي؛

1- اهتمام المؤسسة الملكية بإصلاح الإدارة الترابية؛

2- تركيز البرامج الحكومية على ضرورة الترابط بين اللامركزية واللاتركيز.؛

3- الرؤية الدولية للامركزية واللاتركيز دعامتان للديمقراطية المحلية ؛

4- مؤسسة الوالي والعامل كقطب لتحقيق الالتقائية عن طريق التنسيق بين المصالح الخارجية ومجالس الجماعات الترابية؛

5- التعاقد كذلك يحقق الالتقالية في تنفيذ المشاريع؛

6- ثم التدبير الترابي الذي هو رهين بالتقائية السياسات العمومية سياسة القرب مثلا .

الفقرة الثانية: محدودية الموارد (البشرية والمادية)

يعد عائق الموارد التي تسخرها الجماعات الترابية في سير خدماتها سواء كانت بشرية او مادية مشكل يعرق مبدأ مهم يتعلق الامر بمبدأ الاستمرارية في سير خدمات المرفق العام لفائدة المرتفقين ومن أبرز هذه التحديات نجد :

1.المعيقات البشرية :

يشكل ضعف مردودية الهيئة المنتخبة وعدم وعيها بو اقع المشاكل المحلية، ومحدودية دور الادارة الجماعية في التخطيط، أهم الاكراهات الادارية التي تعيق التنمية .

إن ضعف إلمام المنتخب بتقنيات التدبير الجماعي يعود إلى عوامل ذاتية، حيث لا تفرز الانتخابات الجماعية بالضرورة منتخبين أكفاء، ثم(الانتخابات التي تمر في المجالس الأخرى الغرف المهنية التي ت تم فيها انتخابات الهيئات التمثيلية) وكذلك انتخابات التي تتم في مجالس العمالات والاقاليم والانتخابات التشريعية(البرلمان)، بل منتخبين لهم شعبية ولهم أصوات .

كما تم تسجيل غياب دورات تكوينية لفائدة هؤلاء المنتخبين للرفع من أدائهم في التدبير الجماعي .

ويتجلى العامل الموضوعي في كون الجماعات الترابية تخضع بشكل دائم للتقطيع وإعادة التقطيع، وكذا إعادة تنظيم مجالها الترابي، مما ينتج عنه عدم استقرار .

حيث يكون من الصعب، والحالة هذه، وضع رؤية عامة أو برامج و أنشطة على المدى المتوسط أو البعيد لفائدة تنمية الجماعات الترابية المعنية، كما يلاحظ بأن السلطة المنتخبة لا تتوفر على وسائل تنفيذ قرارات الشرطة الادارية الجماعية فيما يتعلق بالجماعات، حيث يضطر الرئيس -في حالات نادرة – إلى طلب السلطة المحلية المختصة لاستعمال القوة العمومية بهدف فرض احترام قراراته الخاصة .

يعتبر ممارسة التخطيط المحلي حديثا نسبيا، ذلك أن انخراط الجماعات في التخطيط يتسم بكثير من الارتباك والتردد، وذلك بالرغم من فرض القانون التنظيمي على رؤساء الجماعات إعداد مخطط جماعي للتنمية سابقا(حاليا برنامج عمل الجماعة).

2 .المعيقات المادية :

تشكل المالية المحلية أهمية كبيرة باعتبارها أداة لتحقيق التنمية المحلية والرفع من مستوى الخدمات المقدمة للسكان .

ولذلك فإن الاستقلال المالي من أهم مبادئ وأسس اللامركزية، كعنصر أساسي لممارسة الاختصاصات وتدبير الشؤون المحلية باعتباره وسيلة تضمن السير العادي والطبيعي للجماعة وتؤدي إلى ت حقيق التنمية .

لكن من أهم خصائص المالية الجماعية هي الهشاشة التي تتجلى أساسا في ضعف الاستقلال المالي الناتج عن عوامل يمكن إجمالها وفق منطقين: أحدهما عمودي يهم العلاقات المالية بين الدولة والجماعات، ذلك أن حصيلة المالية الجماعية متوقفة على تدخل قوي للدولة، مخافة من مخاطر استقلال مالي واسع قد يؤدي إلى انزلاقات تهم على الخصوص اختلاس الأموال العمومية لأهداف شخصية .

والآخر أفقي يتعلق بالجماعات، وفي نفس السياق فالجماعات خاضعة لمر اقبة تؤثر على القرارات الجماعية .

ومن معيقات الحكامة المالية المحلية جنوح واضح لدى المنتخبين المحليين للتخلي عن مسؤولياتهم، حيث لم يبرهن هؤلاء عن كفاءة أو تجربة في التدبير المالي، وغير مهيئين لمناهج حديثة في التدبير تسمح لهم بتتبع جيد لشؤونهم المالية .

وجود جماعات تر ابية تعاني من عجز في ميز انيتها، وتبقى عاجزة على إحداث التنمية المحلية نتيجة التوزيع المتفاوت واللامتكافئ للثروة .

الفقرة الثالثة: أبعاد إلتقائية البرامج التنموية

البعد الرقابي: إن الاستقلال الإداري والمالي الممنوح لهذه الوحدات اللامركزية التر ابية هو فقط استقلال نسبي حيث تحتفظ الدولة لنفسها بحق الإشراف والرقابة والتوجيه على هذه الهيئات من خلال السلطة الوصية التي تكون في كثير من الحالات عقبة أمام التنمية الاقتصادية المحلية خاصة فيما يتعلق بالمقررات المتخذة من طرف الجهات والتي تتطلب المصادقة المسبقة علـى[393] :

- ✓ الميز انية الجهوية؛
- ✓ المساهمة في شركات الاقتصاد المختلط ؛
- ✓ الشراءات المبيوعات وأعمال تدبير الملك العام ؛
- ✓ الإقتراضات والضمانات .

البعد الاقتصادي يتمثل هذا البعد في العمل نحو اقتصاد منتج ومتنوع يخلق القيمة المضافة ومناصب شغل ذات جودة من خلال[394] :

- ✓ تأمين المبادرة المقاولات ؛
- ✓ توجيه الفاعلين الاقتصاديين نحو الأنشطة المنتجة ؛
- ✓ إحداث صدمة تنافسية ؛

393تقرير الموظف الجماعي ،دور الجماعات الترابية في التنمية المحلية.
394تقرير النموذج التنموي الجديد

- ✓ إرساء إطار ماكرو اقتصادي في خدمة النمو ؛
- ✓ بروز الاقتصاد الاجتماعي كقطاع اقتصادي قائم الذات؛
- ✓ البعد الاجتماعي نحو فرص إدماج للجميع وتعزيز الر ابط الاجتماعي؛
- ✓ دعم استقلال المرأة وضمان المساواة والمشاركة بين الجنسين ؛
- ✓ دعم اندماج الشباب وتنميتهم من خلال مضاعفة فرص وقنوات المشاركة ؛
- ✓ تعبئة التنوع الثقافي كر افعة للانفتا والحوار والتماسك؛
- ✓ تأمين قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية وتعزز القدرة على الصمود والإدماج وتجسد التضامن بين المواطنين [395].

المبحث الثاني: الشر اكة والتعاون بين الدولة والجماعات التر ابية

المطلب الأول: الإطار القانوني للتعاقد بين الدولة والجماعات التر ابية (الجهات نموذجا)

شكل التعاقد هاجسا أساسيا طيلة المسار الذي صاحب انطلاق ورش الجهوية المتقدمة، من خلال عدة خطب ملكية ومقتضيات قانونية وتنظيمية، وقد توجت الجهود الرامية إلى تنزيل هذه الآلية بوضع إطار توجيهي يربط العقود البرامج بتدعيم ممارسة الجهات لاختصاصاتها ولمواكبتها في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الواردة في برامج التنمية الجهوية، فقد تم إبرام عقود البرامج بين الدولة وكل جهة على حدة تضمن مشاريع متعددة للتنفيذ ضمن جدولة زمنية محددة وبنيات تتبع ومواكبة مشتركة لتحقيق الغايات المقصودة من التعاقد .

الفقرة الاولى : النظام القانوني للتعاقد بين الدولة و الجهة .

يقضي النظام القانوني للتعاقد التطرق لسياق تطور المنظومة المؤطرة للتعاقد بين الدولة والجهة (أولا)، ومعرفة شكليات وشروط إبرام وتنفيذ هذه العملية التعاقدية (ثانيا)، كما تجذر الإشارة الحديث عن الاختصاصات المشتركة والمنقولة (ثالثا).

أولا: سياقات تطور المنظومة المؤطرة للتعاقد بين الدولة و الجهة .

في سياق الإصلاحي الجديد نص دستور 2011 على إعمال الحكامة الجيدة وفق مرتكزات تجعل من الربط بين المسؤولية بالمحاسبة مفتاحا أساسيا لتوجيه التدبير العمومي، وهنا ظهر الرهان على التعاقد في بناء علاقات دقيقة قوامها تحديد الالتزامات وتوضيح المسؤوليات وكيفيات ممارسة ومساءلة المكلفين بالتنفيذ، كما دعا الدستور في العديد من أحكامه إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتجويد المر افق العمومية وتحقيق التنمية المستدامة عبر نهج جديد يقوم على آليات التدبير الاستر اتيجي والاقتصاد في الإنفاق وسياسة القرب، والتكامل بين السلطات المركزية وممثليها المحليين والجماعات التر ابية بناء على مبادئ جديدة توضح مستويات التعاون والتنسيق كالصدارة والمساعدة والتدبير الحر [396].

ضمن هذا الأفق صدرت القو انين التنظيمية للجماعات التر ابية التي حددت مجالات وآليات إسهام هذه الأخيرة في تدبير التنمية وأطرت علاقتها بالدولة وبباقي مستويات التدبير التر ابي، مع إفراد الجهات بوضعية

395تقرير النموذج التنموي الجديد

396عبد الرفيع زعنون ،التأثيرات المحتملة لعقود البرامج بين تحفيز التنمية الجهوية وتكريس الوصاية التقنية ،مركز تكامل للدراسات والابحاث سنة 2023، ص6.

خاصة لا على صعيد طبيعة المهام بتقسيم اختصاصاتها الذاتية وفق مجالات متمايزة وبالرفع من الموارد لتفعيل مهامها الجديدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا من حيث نوعية العلاقة التي تربطها بالدولة، بالتنصيص على كون الاختصاصات المشتركة بين الجهة والدولة تمارس في إطار تعاقدي إما بمبادرة من الدولة أو بطلب من الجهة، مع فسح الإمكانية للجهة أن تتولى بمبادرة منها و اعتمادا على مواردها الذاتية أن تمول أو تشارك في تمويل إنجاز مرفق أو تجهيز أو تقديم خدمة عمومية لا تدخل ضمن اختصاصاتها الذاتية بشكل تعاقدي مع الدولة إذا تبين أن هذا التمويل يساهم في بلوغ أهدافها [397].

فلتنزيل التصور الجديد شرعت الجهات في إنجاز برامجها التنموية، حيث أظهرت القراءة الرقمية أهمية الغلاف المالي الذي تضمنته برامج الجهات مما قد يؤشر على التحسن الملموس في المالية الجهوية، حيث ناهزت الكلفة الإجمالية لبرامج التنمية الجهوية 411 مليار درهم، لكن المعطيات الرقمية تخفي عدة إشكالات، فجزء مهم من المبالغ المرصودة عبارة عن وعود وليس التزامات مالية من قبل الشركاء، مما وضع بعض المجالس الجهوية في ورطة حقيقية فهي عاجزة عن تنفيذ عدة مشاريع لارتباطها بإعداد اتفاقيات شراكة مع قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية تعتبر نفسها غير معنية، إضافة إلى إدراج مشاريع مبرمجة ضمن تدخلات أخرى على غرار العقد البرنامج بين الدولة وجهة العيون الساقية الحمراء في إطار مواكبة تنزيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي يغطي الفترة بين 2016-2021بغلاف مالي يناهز 41 مليار درهم[398].

لإنجاح هذا النموذج، تم الرهان على التعاقد كأساس مرجعي لإرساء علاقات تعاقدية بين المستويات المركزية والجهوية للتدبير العمومي، حيث دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره حول الموضوع إلى ضرورة توسيع مبدأ التعاقد الذي سيمثل أساس تدبير العلاقة بين الدولة والجهة ليشمل كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين مع إرساء آليات شفافة لتقييم وتتبع حقوق وواجبات كل طرف فمباشرة بعد إطلاق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية في نونبر 2015 الذي خصص له مبلغ 77 مليار درهم لإنجاز ما يناهز 717 مشروعا، وذلك ضمن برنامج متعدد السنوات من 2016 إلى 2021، و لأجرأة النموذج المذكور فقد تم التوقيع على عقود برامج بين الدولة والجهات الجنوبية الثلاثة في 30 فبراير 2016 [399].

بالنسبة لباقي جهات المملكة واجهت معظم الجهات صعوبات جمة في تنفيذ برامجها التنموية، ولمعالجة ذلك شرعت المديرية العامة للجماعات الترابية بتنسيق مع جمعية جهات المغرب في وضع إطار مرجعي لتطبيق المادة 115 من القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات حيث اقترحت المديرية نموذجا أوليا للمقتضيات الأساسية لعقود البرامج والتوصيات الواجب اتخاذها من طرف المجالس الجهوية في هذا الباب، على اعتبار أن المادة 83 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات 111.14 تنص في الفقرة الأخيرة على أن تفعيل برنامج التنمية الجهوية يتم عند الاقتضاء في إطار تعاقدي بين الدولة والجهة وباقي المتدخلين، وبعد سلسلة من اللقاءات تبلور ميثاق تفعيل الجهة لاختصاصاتها، كأرضية لتحديد التزامات الجهات والقطاعات الوزارية المعنية على أسس عملية ومتو افق عليها حيث حدد الميثاق مضمون اختصاصات الجهات الذاتية

397المادة 93 من القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات.

398عبد الرفيع زعنون ،التأثيرات المحتملة لعقود البرامج بين تحفيز التنمية الجهوية وتكريس الوصاية التقنية ،مركز تكامل للدراسات والابحات سنة 2023، ص8.

399مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار، قانون المالية لسنة 2020 صادر عن وزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2021 ص21.

منها والمشتركة و التي تهم كل اختصاص على حدة مع إبراز التزامات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية من جهة، والجهات من جهة أخرى، وفق رزانة محددة الآفاق والمراحل[400] .

إذ شكل هذا الميثاق أرضية لبلورة الإطار التوجيهي لتفعيل اختصاصات الجهة الذي تم التوقيع عليه بين الدولة والجهات خلال افتتاح أشغال المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة المنظمة بأكادير يومي 20 و21 دجنبر 2019، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الذي أكد في رسالته إلى المشاركين على أهمية استثمار آليات التعاقد بين الجهات والدولة، ومختلف المتدخلين الآخرين، وتفعيلها من أجل وضع وتنفيذ المشاريع التنموية ذات الأولوية". وتوج هذا الملتقى الوطني بعدة توصيات أكدت على الحاجة المؤسساتية لآلية التعاقد من أجل تحقيق الفعالية والنجاعة و الالتقائية في تنفيذ السياسات العمومية ."

و تجذر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية كانت تعمل على مجموعة من الإجراءات، لتجويد مسطرة إعداد برامج التنمية بالجهات وتقييم تنفيذها، وذلك انطلاقا من الخلاصات والاستنتاجات التي همت مختلف مجالات تنزيل ورش الجهوية المتقدمة خاصة تلك المتعلقة بإعداد الجيل الأول من برامج التنمية الجهوية .

و ايضا مراجعة بعض مقتضيات المرسوم التطبيقي رقم 2.16.299 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده، وذلك بهدف تقويم وتتميم منهجية إعداد هاته البرامج .

ايضا إلى جانب إعداد مشروع مرسوم حول التعاقد يحدد منهجية مسلسل التعاقد وكيفية إبرام العقد برنامج بين الدولة والجهة وتنفيذه وتتبعه وتقييمه وتعديله و افتحاصه .

إضافة إلى التوقيع على عقود البرامج التي استوفت كافة مراحل إعدادها ويتعلق الأمر بستة عقود برامج بتكلفة إجمالية قدرها 29.13 مليار درهما، تخص إنجاز 237 برنامجا مشروعا وتهم جهات فاس مكناس والداخلة وادي الذهب و بني ملال خنيفرة، وكلميم واد نون وسوس ماسة وطنجة تطوان الحسيمة .

و ايضا عقد برنامج بين الدولة وجهة الشرق الذي يوجد في المراحل النهائية من التوقيع، وتقدر كلفته الإجمالية 5861.57 مليون درهما تخص إنجاز 49 برنامجا مشروعا أما بخصوص عقود برامج التنمية المندمجة للجهات الجنوبية برسم سنة 2023 ، تم الاتفاق على تحويل المساهمات المالية المتعهد بها بمقتضى اتفاقيات الشراكة الخاصة بهذه الجهات، حيث أن الكلفة المالية الإجمالية للمشاريع موضوع النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية تبلغ حوالي 4،78 مليار درهم مخصصة لإنجاز ما يناهز 654 مشروعا، من بينها إنجاز الطريق السريع تزنيت - الداخلة الذي بلغت قيمته الإجمالية 8،8 مليار درهم، ما يعزز النهضة التنموية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية ."

أيضا فإن الغلاف الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2024 بلغ 96,43 مليار درهم منها 78,35 مليار درهم مخصصة للتسيير، و 18,8 مليار درهم مخصصة للاستثمار حيث أنه تم إصدار عدد من المراجع منها دورية بخصوص منهجية إعداد برامج التنمية الجهوية"، ثم دليل عملي لإعداد برنامج التنمية الجهوية مرفقا بوثائق مرجعية تتعلق بالمعايير الواجب اعتمادها للتتبع والتحيين وكذا تقييم الأثر للمشاريع المدرجة في إطار هذه البرامج .

ثانيا: شكليات وشروط إبرام وتنفيذ العقد بين الدولة والجهة

400مذكرة تقديم ميثاق تفعيل اختصاصات الجهة ، الصادر عن المديرية العامة للجماعات الترابية ،سنة 2018ص4ص5.

من أجل ترشيد عملية التعاقد بين الدولة والجهة، تعمل وزارة الداخلية على بلورة مشروع مرسوم يتعلق بتحديد شكليات وشروروط إبرام وتنفيذ العقد بين الدولة والجهة غايته تجاوز المعيقات التي واجهت التنزيل السليم لورش التعاقد بين الدولة والجهات، وذلك من خلال تضمينه بالمقتضيات المفصلة ادنا ء ويتعلق الأمر أساسا بما يلي :

-إلزامية التعاقد بين الدولة والجهة مع الحرص على أن تكون جميع المشاريع التي ستنجز بتو افق بين الجهة والدولة ممثلة في قطاع وزاري أو أكثر، ومؤسسة عمومية أو مقاولة عمومية أو أكثر وجماعة ترابية أو أكثر، موضوع عند واحد يبرم بين هذه الأطراف والشركاء؛

-الشروع في مسلسل التعاقد بين الدولة والجهات انطلاقا من مرحلة إعداد برامج التنمية الجهوية تمهيدا لإعداد العقود بين الدولة والجهات؛

-مقتضيات تهم المشاريع البين جهوية إصدار بمقتضى قرار لوزير الداخلية نموذج للعقد بين الدولة والجهة بهدف توحيد الشكل والمضمون؛

-تحديد البيانات الأساسية الواجب تضمينها بالعقد، وتحديد وتوضيح مختلف مراحل إعداد العقد بين الدولة والجهة وتنفيذ؛

- تفعيل العقد بين الدولة والجهة عند الاقتضاء عن طريق الاتفاقيات الخصوصية؛

-تنزيل وتفعيل آليات القيادة والإشراف والتنسيق بإحداث لجنة جهوية لمواكبة تنفيذ العقد بين الدولة والجهة وباقي المتدخلين يرأسها كل من والي الجهة ورئيس مجلس الجهة وهيئة مركزية للقيادة تحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية المناط بها مهمة تتبع تنفيذ العقود المبرمة بين الدولة والجهات وتقييم نتائجها، تتكون تحت رئاسة وزير الداخلية أو من ينتدبه لهذا العرض؛

-تولى والى الجهة مهمة مواكبة الأطراف المكلفة بتوفير الأوعية العقارية من أجل تسوية وضعية العقارات والسهر على التنسيق بينها وبين مختلف الإدارات والأطراف المعنية لتسريع الإجراءات و اتخاذ جميع المبادرات الكفيلة بمعالجة الإشكالات المطروحة وتعديل و افتحاص العقد بين الدولة والجهة؛

-اعتماد منظومتي التتبع والتقييم وفقا لمؤشرات قابلة القياس، وذلك من أجل تتبع وتقييم مدى إنجاز المشاريع ، وكذا رصد الإكراهات التي قد تعترض الإنجاز؛

-التنصيص على مقتضيات تخص إعداد التصور العام لتدبير وتسيير المنشأة والتجهيزات وتفعيل الخدمات، وكذا ضرورة تتبع عمليات استغلالها حسب نوعية المشاريع؛

ثالثا: الاختصاصات المشتركة والمنقولة بين الدولة و الجهة .

تعتبر الجهات شريكا استر اتيجيا للدولة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقروية، وكذا في مجالات البيئة والثقافة والسياحة ولتثمين الشر اكة الاستر اتيجية بين الدولة والجهات في هذه المجالات نص القانون التنظيمي سالف الذكر على أن الاختصاصات المشتركة تمارس بشكل تعاقدي إما بمبادرة من الدولة أو بطلب من الجهات. كما تم تكريس هذه الشر اكة من خلال الإطار التوجيهي التفعيل ممارسة

الجهة للاختصاصات الذاتية والمشتركة، حيث التزمت الأطراف الموقعة عليه رؤساء مجالس الجهات والوزراء وضع إطار تنظيمي يحدد كيفية ممارسة الاختصاصات المشتركة، والعمل على تفعيل الاختصاصات المشتركة في إطار تعاقدي بين الدولة والجهات ."

إلا أنه لوحظ تأخر في بلورة الإطار التنظيمي المتعلق بممارسة الاختصاصات المشتركة للجهات الذي يحدد منهجية تحضير وصياغة وتنفيذ العقود المتعلقة بالاختصاصات المشتركة، وكيفيات التتبع والتقييم وآليات التنسيق بين الفاعلين لضبط دور ومسؤولية الأطراف المتعاقدة .

ونظرا لغياب الإطار سالف الذكر، يتبين أن دور الجهات في تفعيل وتنزيل بعض الاختصاصات المشتركة لا يتعدى تحويل مساهمتها المالية المحددة في الاتفاقيات فبالرغم من عضوية الجهات ببعض لجان تتبع تنفيذ الاتفاقيات، إلا أنها لا تساهم بشكل ملموس في عمليات التخطيط ومراحل إعداد البرامج وتدبير المشاريع المرتبطة بهذه الاختصاصات، مما يحد من اكتسابها للخبرات والكفاءات التقنية لتملك هذه الاختصاصات، ويتعلق الأمر خصوصا بالاختصاصات المرتبطة بمجالي الثقافة والبيئة. فعلى سبيل المثال، تبين من خلال تحليل عينة من الاتفاقيات الخاصة المتعلقة بإحداث وتأهيل وتجهيز المؤسسات الثقافية والاعتناء بالتراث الثقافي، والمنبثقة عن عقد البرنامج بين الدولة وجهة فاس مكناس برسم الفترة 2022-2020 ، أن التزامات هذه الأخيرة تتمثل في تخصيص وتحويل حصتها المالية لإنجاز المشاريع في إطار 11 اتفاقية خاصة فضلا عن تخصيص عقار في إطار اتفاقية واحدة. وقد انعكس غياب الإطار التنظيمي سالف الذكر على تفعيل الاختصاصات المشتركة، حيث أن أكثر من نصف جهات المملكة لم تفعل الاختصاصات المشتركة المتعلقة بإحداث أقطاب فلاحية، و إنعاش السكن الاجتماعي، والمحافظة على المناطق المحمية، خلال الفترة 2015-2022 .

إن القانون التنظيمي المتعلق بالجهات أيضا حدد مجالات الاختصاصات المنقولة من الدولة إلى الجهة اعتمادا على مبدأ التفريع. وتشمل هذه المجالات بصفة خاصة التجهيزات والبنيات التحتية ذات البعد الجهوي والصناعة والصحة والتجارة والتعليم، والثقافة والرياضة، والطاقة والماء والبيئة. ويتطلب نقل الاختصاص إلى الجهات، طبقا للدستور، تحويل الموارد المطابقة لهذا الاختصاص. وسيمكن نقل الاختصاصات من توسيع الاختصاصات الذاتية لهذه الأخيرة بشكل تدريجي .

غير أنه منذ صدور القو انين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية سنة 2015، لم يتم تفعيل نقل الاختصاصات من الدولة إلى الجهات، من خلال تعديل القانون التنظيمي أنف الذكر إلى تحويلها لاختصاصات ذاتية. كما سجل المجلس تأخرا على مستوى تحديد الأدنى من الاختصاصات التي يتعين البدء بنقلها إلى الجهات لاسيما المرتبطة بمجالات وخدمات تهم مباشرة المواطنين، والتي وردت في توصيات المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة .

وبالرغم من ذلك، تبين من خلال تحليل عينة من عقود البرامج التي أبرمتها الجهات مع الدولة خلال الفترة 2020-2022، أن الجهات برمجت العد يد من المشاريع ذات الأولوية ببرامج التنمية الجهوية تتعلق بمجالات الاختصاصات المنقولة، حيث تضمنت هذه العقود مشاريع ترتبط بمجال البنيات التحتية والتجهيزات كبناء وإصلاح السدود، وتوسيع الطرق الوطنية، والمو انئ، ومجال التعليم مشاريع تتعلق بتهيئة وبناء وتجهيز البنايات المدرسية(، ومجال الصحة بناء وتجهيز مستشفيات تعزيز وتأطير المراكز الصحية والمستشفيات، بالإضافة إلى مجال الرياضة مشاريع تتعلق ببناء وتجهيز قاعات رياضية وملاعب رياضية، وبناء مسابح وتساهم الجهات إلى جانب القطاعات الوزارية المعنية في تمويل هذه المشاريع .

وتؤشر برمجة الجهات المشاريع التي تدخل في نطاق الاختصاصات المنقولة ضمن أولويات برامج التنمية الجهوية على الأهمية التي تكتسيها هذه المشاريع بالنسبة للجهات في تحقيق أهداف التنمية المندمجة

والمستدامة. غير أن إنجاز المشاريع المرتبطة بمجالات الاختصاصات المنقولة، ينحصر في مشاركة الجهات في تمويل هذه المشاريع طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي سالف الذكر، دون تفعيل الآليات المرتبطة بنقل الاختصاص .

الفقرة الثانية: رهانات التدبير التعاقدي بين الدولة والجهة .

يعتبر مفهوم التعاقد أكثر شيوعا في مجال السياسات العمومية الترابية، وذلك للإشارة إلى الاتفاقيات التي تعقد بين الدولة والجماعات الترابية، وتعد هذه الاتفاقيات التي تنظمها كعقود ثمرة للتفاوض والشراكة والتعاون ولقد أصبحت التقنية التعاقدية وسيلة لمواكبة الدولة للجماعات الترابية في ممارسة اختصاصاتها (اولا)، كما أنها أضحت عنصرا مهما في السياسات الترابية (ثانيا).

اولا: التعاقد الية في يد الدولة لمواكبة الجهة في ممارسة اختصاصها

يقوم التعاقد بين الدولة والجماعات الترابية على مبدأ الحرية التعاقدية ، وتعززت هذه الأخيرة بسند قانوني مهم يتمثل في واجب تفعيل مبدأ التدبير ال حر، وذلك عبر عدد من المقتضيات القانونية التي تعطي للجماعات الترابية حرية التصرف عبر مختلف الآليات التعاقدية فالجهات كهيئات عامة مستقلة إداريا وماليا لها كامل الحرية في التعاقد من أجل تحقيق الأهداف المراد تحقيقها، وبمعنى آخر يجب أن تكون لهذه المقتضيات القوة القانونية لتمتع الجهات بحقها لممارسة الاختصاص التعاقدي في إطار القوانين المؤطرة لعملها هذا ،فلقد أضحى العقد من بين أهم الوسائل التي تلجأ إليها الأشخاص العامة ومن بينها الجماعات الترابية من أجل أداء مهامها، فإلى جانب القرار الإداري الانفرادي وبالنظر لتزايد الحاجة إلى تعزيز آلية التعاقد ونقله من مجرد إجراء ثانوي خلصت الجماعات الترابية إلى ظهور حاجات يقتضي اشباعها ضرورة استعمال الوسيلة التعاقدية .

ويعد التعاقد بين الدولة والجماعات الترابية مدخلا لإصلاح علاقة الدولة باعتبارها مركزا بالمستوى المحلي خاصة منه الجهة، وذلك من أجل تنفيد تعاون أكثر بين الدولة والتراب، وبهذا أصبح العقد الوسيلة المفضلة لتنظيم العلاقات بين الدولة والجماعات الترابية على نحو أفضل من القانون، كما أن إضفاء الطابع المؤسساتي على التقنية التعاقدية في مجال توزيع الاختصاصات ونقل الخدمات هو تجد يد عميق في مجالات العلاقات بين الدولة والجماعات الترابية، كما أن اللجوء إلى العقد له فائدة أكثر، حيث أننا نشهد فترة من التغيير العميق خاصة مع إعادة تنظيم اختصاصات الدولة والجماعات الترابية، وهو ما يسمح بإنتاج نظام و انسجام في الأنظمة التي تمر بمرحلة انتقالية 37 ، فالتعاقد أصبح كثير التداول لظهور حاجات يقتضي إشباعها ضرورة استعمال الوسيلة التعاقدية فالتعاقد المنظم للعمل العمومي فهو بمثابة اتفاق الإرادات يتضمن التزامات متبادلة للأطراف المتعاقدة لتقوية الاختصاصات على المستوى الترابي يصبح العقد أداة للمراقبة بال نسبة للدولة وطريق لتنسيق المهام بالنسبة للجهة

وارتباطا بما سبق، تستطيع الدولة من خلال تقنية التعاقد التدخل بطريقة غير مباشرة في معالجة القضايا المحلية وذلك من خلال منح الجهات الوسائل المساعدة على تنفيد وممارسة الاختصاصات المخولة لها من طرف المشرع عن طريق عقد اتفاقيات تحدد مسؤولية كلا من أطراف التعاقد وفي ممارسة مهامها في بعض المشاكل المحلية المرتبطة بالساكنة المحلية، تحدد في هذه الاتفاقيات مساهمة كل من الدولة والجهة في تنفيذ البرامج ذات الازدواجية في التدخل أي أن بعض القضايا تعنى بها الجهة بالدرجة الأولى اع تبارا لأنها سلطة محلية، وتارة ثانية الدولة التي تعتبر مسؤولة بتوفير مختلف الخدمات. إذن فتقنية التعاقد وسيلة

ضرورية تمكن من معالجة التداخل في الاختصاص بين الاختصاصات على اعتبار أن تنظيم اللامركزية في المغرب يعبر عن تقسيم الاختصاصات وليس توزيع الاختصاصات، أي نجد من الاختصاصات ما يدخل في نطاق اختصاص الدولة، ومنها ما يدخل في نطاق تدخلات الجهة والجماعات الترابية الأخرى

ثانيا: التعاقد آلية الجهة لتفعيل السياسات الترابية .

يشكل التعاقد بين الدولة والجهة وسيلة لتنزيل السياسات الترابية التي تهم النفوذ الترابي الجماعة الترابية المتعاقدة، فالتعاقد هو أداة لتحقيق التقائية و انسجام السياسات العمومية الترابية .

فالأسلوب التعاقدي، كما يعلم الجميع هو أداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الملاحظة لا تقبل الجدل بالنسبة للدولة، لكنه أصبح وسيلة أكثر فعالية للوحدات الترابية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الأسفل ولقد أكدت اللجنة الاستشارية للجهوية أنا التعاقد يمثل أداة حديثة لتحديث قواعد العيش المشترك ما بين الشركاء، ولمساءلة الفاعلين سواء تعلق الأمر بالمنتخبين أو ممثلي الدولة أو المصالح اللاممركزة ولتطوير التدبير العمومي وتبسيط الإجراءات وعلية، فإن التعاقد يخدم في ذات الآن هدف فعالية ومصداقية التدخلات العمومية. كما اعتبرت اللجنةالاستشارية أن التعاقد بين الدولة والجهة يجب أن يندرج في إطارآلية تمكن الجهة من لعب دورمح وري لا غنى عنه في تأطير الأنشطة المهيكلة التي سيتعين على الأقاليم والجماعات الانخراط فيها وسيصبح إذن من مهام الجهة إبرام تعاقدات مع الدولة من جهة، ومع المستويات الأخرى من الجماعات المحلية من جهة ثانية وستكون الجهة بذلك مركزا لتنسيق وصياغة واستكمال المقترحات المشتركة ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل رفعها إلى الدولة من جهة ثانية، فإن الحكامة الجيدة تفترض العمل بمبدأ التعاقد الذي أصبح وسيلة لإنجاز مشاريع التنمية فهذا الأمر ما فتئ يكتسي أهمية قصوى، بالنظر إلى تعقد الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وإلى التغيير الذي عرفته وظيفة الفاعلين السياسيين ذلك أن السلطات العمومية لم تعد تحتكر المسؤولية لوحدها في تحقيق التنمية فالجهة يمكنها بمبادرة منها واعتمادا على مواردها الذاتية أن تتولى التمويل أو تشارك في إنجاز مرفق أو تجهيز أو تقديم خدمة عمومية لا تدخل ضمن اختصاصاتها الذاتية بشكل تعاقدي مع الدولة، إذا تبين لها أن هذا التمويل يساهم في بلوغ أهدافها .

فالجهة لها الإمكانية أن تأخذ المبادرة من أجل تمويل إنجاز أو تجهيز مشروع أو تقديم خدمة حتى ولو لم يكن ضمن مجالات اختصاصاتها الذاتية دون المرور عبر مسطرة تقديم الطلب للقطاع الوزاري المعني إذا كان المشروع المراد إنجازه يتطلب السرعة والفعالية البلوغ أهداف التنمية الجهوية لكن لا محيد عن التعاقد المنصوص عليه في القانون التنظيمي للجهات .

وفي هذا السياق، قد يكون التعاقد بين الدولة والجهة الوسيلة المثلى للتخطيط الترابي المنطلق من شروط التناغم والتو افق مع أولويات معدة في مستويات أخرى، وكذلك شكل جديد للتنمية المحلية .

المطلب الثاني: آليات التعاون والتعاضد بين الجماعات

شكلت الشراكة بالنسبة للجماعات الترابية والمؤسسات العمومية خلال العقد الأخيروسيلة أخرى للتدبيروتحقيق التنمية إلى جانب آليات أخرى للتعاون خاصة بالجماعات الترابية، وذلك لسهولة تطبيقها وتنوع استعمالها. يجعل منها مكسبا مهما للعديد من هذه الجماعات الترابية في إنجاز برامجها التنموية في اطار الشراكة والتعاون .

الفقرة الأولى: مجموعات الجماعات الترابية مجموعة الجهات :

يمكن للجهات أن تؤسس فيما بينها، بموجب اتفاقيات يصادق عليها من قبل مجالس الجهات المعنية، مجموعات تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وذلك من أجل إنجاز عمل مشترك أو تدبير مرفق ذي فائدة عامة للمجموعة، وتحدد هذه الاتفاقيات غرض المجموعة وتسميتها ومقرها وطبيعة أو مبلغ المساهمة والمدة الزمنية للمجموعة، عند الاقتضاء. يعلن عن تكوين مجموعة الجهات أو انضمام جهة إليها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية بعد الاطلاع على المداولات المتطابقة لمجالس الجهات المعنية. ويمكن انضمام جهة أو جهات إلى مجموعة للجهات بناء على مداولات متطابقة للمجالس المكونة للمجموعة ومجلس المجموعة ووفقا لاتفاقية ملحقة.

مجموعة العمالات والاقاليم :

يمكن للعمالات والأقاليم أن تؤسس فيما بينها، بموجب اتفاقيات تصادق عليها مجالس العمالات والأقاليم المعنية، مجم وعات تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وذلك من أجل إنجاز عمل مشترك أو تدبير مرفق ذي فائدة عامة للمجموعة .

تحدد الاتفاقية بين العمالات والأقاليم غرض المجموعة وتسميتها ومقرها وطبيعة المساهمة أو مبلغها والمدة الزمنية للمجموعة، عند الاقتضاء. يعلن عن تكوين مجموعة العمالات أو الأقاليم أو انضمام عمالة أو إقليم إليها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية بعد الاطلاع على المداولات المتطابقة لمجالس العمالات أو الأقاليم المعنية. يمكن انضمام عمالة أو إقليم إلى مجموعة العمالات والأقاليم بناء على مداولات متطابقة للمجالس المكونة للمجموعة ومجلس المجموعة ووفقا لاتفاقية ملحقة. ويمكن أيضا للدولة في إطار التعاضد بين العمالات أو الأقاليم، أن تحفز هذه الأخيرة على تأسيس مجموعات عمالات أو أقاليم .

وتحدد كيفيات تطبيق مقتضيات الفقرة السابقة بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية .

هل يحق للجماعات ان تنشئ مجموعة دون ان تأسسها مع جهة او أكثر او عمالة او إقليم او أكثر؟

أولا: إحداث مجموعة الجماعات الترابية

يمكن لجهة أو أكثر أن تؤسس مع جماعة أو أكثر أو عمالة أو إقليم أو أكثر مجموعة تحمل اسم مجموعة الجماعات الترابية، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، بهدف إنجاز عمل مشترك أو تدبير مرفق ذي فائدة عامة للمجموعة .

يمكن لعمالة او اقليم أو أكثر أن يؤسسوا مع جماعة أو أكثر او عمالة او إقليم او أكثر أو جهة أو أكثر مجموعة تحمل اسم «مجموعة الجماعات الترابية»، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، بهدف إنجاز عمل مشترك أو تدبير مرفق ذي فائدة عامة للمجموعة .

يمكن لجماعة أو أكثر أن يؤسسوا مع جهة أو أكثر او عمالة او إقليم او أكثر مجموعة تحمل اسم «مجموعة الجماعات الترابية»، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، بهدف إنجاز عمل مشترك أو تدبير مرفق ذي فائدة عامة للمجموعة .

وتحدث هذه المجموعات بناء على اتفاقية تصادق عليها مجالس الجماعات الترابية المعنية وتحدد موضوع المجموعة وتسميتها ومقرها وطبيعة المساهمة أو مبلغها والمدة الزمنية للمجموعة، ويعلن عن تكوين مجموعة الجماعات الترابية أو انضمام جهة أو جماعات ترابية إليها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية بعد الاطلاع على المداولات المتطابقة لمجالس الجماعات الترابية المعنية .

ثانيا: تسيير المجموعة الجماعات الترابية

تسير مجموعة الجماعات الترابية من لدن مجلس يحدد عدد أعضائه بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، وتمثل هذه الجماعات الترابية في مجلس المجموعة حسب حصة مساهماتها وبمنتدب واحد على الأقل لكل جهة او عمالة أو إقليم او جماعة من الجماعات الترابية المعنية. وينتخب المنتدبون وفق أحكام المادة 48 لمدة تعادل مدة انتداب المجلس الذي يمثلونه، وكذلك المادة 46 ونفس الشيء وفق احكام المادتين6 و45 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات. غير أنه إذا انقطع المجلس الذي يمثلونه عن مزاولة مهامه نتيجة حله أو لأي سبب من الأسباب، يستمر المنتدبون في مزاولة مهامهم إلى أن يعين المجلس الجديد من يخلفونهم. وإذا أصبح منصب أحد المنتدبين شاغرا لأي سبب من الأسباب، انتخب مجلس الجماعة الترابية المعني خلفا له وفق الكيفيات المنصوص عليها في الفقرة الثانية داخل أجل شهر واحد على الأكثر .

الفقرة الثانية: مؤسسات التعاون بين الجماعات

تعتبر مؤسسة التعاون بين الجماعات، مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وحلت محل مجموعة التجمعات الحضرية، التي كانت سائدة في القانون 17-08 الصادر بتاريخ 18 فبراير 2009 المواد 83/ 1 إلى 13/83 المعدل للقانون المتعلق بالجماعات المحلية رقم : 00-78، الصادر بتاريخ 03 أكتوبر 2002، بعدما أن نسخ المشرع المغربي مجموعة التجمعات الحضرية، في القانون رقم 14- 113 الصادر بتاريخ 07 يوليوز 2015 والمتعلق بالجماعات، وعوضها بمؤسسة التعاون بين الجماعات التي اكتست إطارا متقدما، لأن مجموعة التجمعات الحضرية، كانت تق تصر على مدن يفوق عدد سكانها 000.200 نسمة، مع استثناء وارد على أن تحتضن هذه المجموعة جماعات قروية إن كانت متصلة ترابيا مع الجماعات المكونة للمجموعة، بهدف التشارك في انجاز وتدبير مرافق ذات فائدة مشتركة، باعتبار أن هذه الآلية من التعاون كان لها وقع خاص على الأوضاع المتعلقة بتدبير مجالات حضرية ذات خصائص معينة. هذه المسطرة القانونية لم يشر إليها المشرع المغربي في القانون التنظيمي الصادر بتاريخ 07 يوليوز 2015، ذلك بهدف تبسيط المساطر الإدارية، لكنه أبقى على نفس الاختصاصات التي كانت تتمتع بها مجموعة التجمعات الحضرية، مع حذف الاختصاص الذي كان يتعلق بالتخطيط الحضري لإعادة تتبع التصميم المديري لمجموعة التجمعات الحضرية، وعدل مرفق النقل الحضري بالنقل الجماعي، تماشيا مع فلسفة النص الدستوري)الفصل) 135(الذي أصبح لا يميز بين الجماعات ذات طابع قروي أو حضري ، وأضاف المشرع بان تسهر مؤسسة التعاون على الوقاية وحفظ الصحة وأن تقوم بصيانة الطرق العمومية الجماعية .

تمُكن مؤسسة التعاون بين الجماعات من تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية التي تحددها المجالس الإقليمية وتصوت عليها. ويحق للأخيرة أن تطلب من هذه المؤسسة تقديم المساعدة الفنية والمالية خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشاريع، أو تقديم المشورة القانونية .

خاتمة :

يتضح من خلال مما سبق أن الدولة والجماعات الترابية تعمل جاهدة وكل من موقع من خلال تكتيف الجهود للتحقيق التناسق والانسجام والالتقائية بين المخططات العامة للدولة وما يتم التخطيط له على المستوى اللامركزي حيث يجب أن يكون هناك تناغم أولا على مستوى برامج التنمية للجماعات الترابية

ومسطرة احترام البرامج العليا المزمع انجازها وهذا مراعاة لبلوغ الالتقائية بين ما تقوم به الدولة والجماعات الترابية .

لقد أصبح التعاون والتشارك بين الدولة والجماعات الترابية يقوم بالأساس على التعاقد واحداث وحدات مشتركة بينها تمثلت في عقود الشراكة بين الدولة والجهات بالدرجة الأولى وبين الجماعات فيما بينها من خلال إحداث وهنا الحديث عن مؤسسات الجماعات الترابية .

وهذا لا يعني أنا تنزيل المشاريع التنموية السالفة الذكر يتم تنزيلها بطريقة مثالية فهناك معيقات تعترض تنفيذها فضعف الموارد المالية والبشرية يحول دون بلوغ الأهداف المحددة مما يتطلب بذل جهد أكبر لتجاوز محدودية الموارد، وتسخير الدولة لكل وسائلها .

مراد الروم
باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض -مراكش

الحق في حماية الحياة الخاصة في مواجهة الجريمة الالكترونية: قراءة في الأسس الزجرية لحماية المعطيات الشخصية في مجموعة القانون الجنائي المغربي

The Right to Privacy in the Face of Cybercrime:
A Study of the Penal Foundations for the Protection of Personal Data in Moroccan Criminal Law

الملخص

"يسلط هذا المقال الضوء على الإشكالات المرتبطة بالحماية الجنائية للمعطيات الشخصية في ظل تصاعد وتيرة الجريمة الالكترونية، من خلال تحليل أهم صور الاعتداء التي تطال نظم المعالجة الآلية، مثل الولوج غير المشروع، أو عرقلة النظام، أو التلاعب بالمعطيات عبر الاحتيال أو التزوير. ويبرز المقال أن الإطار القانوني المغربي، رغم اعترافه بخطورة هذه الأفعال، لا يزال يفتقر إلى الصرامة والوضوح اللازمين، سواء على مستوى العقوبات أو دقة المفاهيم المستعملة. كما يشير إلى أن سرعة تطور الجريمة الإلكترونية تقابلها بطء في التفاعل التشريعي، ما يجعل بعض الممارسات الخارجة عن القانون تمر دون مساءلة. ومن هذا المنطلق، يدعو المقال إلى مراجعة شاملة وواعية للنصوص الزجرية ذات الصلة، بما يحقق حماية فعالة للخصوصية الالكترونية ويواكب التحولات التقنية المتسارعة."

Summary:

"This article sheds light on the challenges surrounding the criminal protection of personal data amid the growing threat of cybercrime. It analyzes the main forms of attacks targeting automated data processing systems, such as unauthorized access, system disruption, and data manipulation through fraud or forgery. The article argues that the Moroccan legal framework, while acknowledging the seriousness of these offenses, still lacks the necessary clarity and severity in both sanctions and legal definitions. It also highlights the gap between the rapid evolution of cybercrime and the slow pace of legislative response, which often allows certain illicit acts to go unpunished. Accordingly, the article calls for a comprehensive and thoughtful reform of the relevant criminal provisions to ensure effective protection of digital privacy and alignment with the fast-paced technological landscape."

مقدمة:

يحضي موضوع الحياة الخاصة بأهمية كبيرة فقها وقانونا، سواء على مستوى التشريع الوطني أو التشريع المقارن. وذلك لارتباطها الوثيق بالحقوق الأساسية للأفراد، حيث يمكن اعتبار الحياة الخاصة حرية الإنسان في تدبير واختيار حياته الخاصة، في قالب كاتم للأسرار والمعلومات بغض النظر عن دعامتها، وعدم

نشرها إلا بمو افقته ورضاه. ويترتب عن المساس بالحياة الخاصة مجموعة من العقوبات المقررة في مختلف التشريعات ما لم يقرر القانون خلاف ذلك[401].

حيث يعتبر الحق في الحياة الخاصة من الحقوق المكفولة عالميا، سواء على مستوى المعاهدات والاتفاقيات الدولية، او على مستوى التشريعات الوطنية. ومن هذا المنطلق أولته معظم التشريعات عناية خاصة، بل وجعلته في مناص الحقوق الدستورية، ويعتبر التشريع المغربي من لتشريعات التي جعلت الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الدستورية بموجب الفصل 24[402] من دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

وفي هذا السياق، فإن التطور التكنولوجي المتسارع وما صاحبه من انتشار واسع للأنظمة الالكترونية قد خلق تحديات غير مسبوقة أمام حماية الحق في الحياة الخاصة، خاصة مع تزايد الاعتداءات على المعطيات ذات الطابع الشخصي عبر الوسائل الإلكترونية. فأصبح من الضروري إعادة النظر في مدى كفاية الإطار الزجري التقليدي لمواجهة هذه الظواهر المستحدثة، وهو ما يدفع إلى التأكيد على أهمية تطوير النصوص القانونية بما ينسجم مع الطبيعة التقنية لتلك الأفعال الإجرامية. وإذا كان الحق في الحياة الخاصة قد حظي بمكانة دستورية، فإن ضمان حمايته فعليا في البيئة الالكترونية يقتضي تبني سياسة جنائية حديثة، قادرة على تحقيق التوازن بين حرية الأفراد في الاحتفاظ بخصوصيتهم، وبين متطلبات الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة الالكترونية، وذلك من خلال نصوص واضحة، دقيقة، وفعالة تواكب التطورات التقنية وتحفظ كرامة الفرد وخصوصيته في عالم متغير.

ان المعطيات ذات الطابع الشخصي تعتبر عنصرا لصيق بحق الأفراد في حياتهم الخاصة، وأحد المقومات المعنوية الرئيسية للشخصية الإنسانية، التي تقوم أيضا على مقومات مادية أهمها الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية[403]. حيث يلعب هذا الحق دورا مهما في استقرار المجتمعات وتحقيق الرفاهية والتقدم الحضاري، حيث تعمل مختلف المجتمعات غلى حماية هذا الحق والتأكد من وضع سياسات عمومية تؤكد أهميته[404].

وتأسيسا على ما سبق، فإن الحماية الزجرية للمعطيات ذات الطابع الشخصي تعتبر امتدادا طبيعيا لحماية الحياة الخاصة في بعدها الرقمي، إذ لم تعد الخصوصية تقتصر على الأبعاد المادية للفرد، بل أصبحت تمتد لتشمل كل ما يرتبط به من بيانات ومعلومات يتم تداولها إلكترونيا. وهذا ما يبرز الحاجة إلى تجريم كل الأفعال التي تستهدف اختراق هذه المعطيات أو التلاعب بها دون وجه حق، سواء تعلق الأمر بالدخول غير المشروع إلى الأنظمة الالكترونية، أو عرقلة سيرها، أو تزوير المعطيات وتغييرها. كما أن فعالية الحماية القانونية لا تقف فقط عند حدود التنصيص على العقوبات، بل تتطلب أيضا تحديدا دقيقا لمفاهيم الجريمة الالكترونية، وتعزيز وسائل الإثبات الرقمي، وتكوين الفاعلين في المجال على خصوصيات هذا النوع من

401 عبد المجيد كوزي، حماية الحياة الخاصة في الزمن المعلوماتي وتحديات الذكاء الاصطناعي، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، السنة الخامسة 2022، العدد 25/24، ص 8.

402 ينص الفصل 24 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في فقرته الأولى على ما يلي: " لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة".

403 خديجة عاشور. الحماية القانونية للمقومات المادية والمعنوية لحقوق الشخصية الإنسانية. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط، السنة الجامعية 1999-2000، ص 49.

404 رؤى سعد القرني. الحماية القانونية للحق في الخصوصية الالكترونية دراسة مقارنة، مشروع رسالة للحصول على درجة الماجستير تخصص الأنظمة، جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية، السنة الجامعية 2021، ص 41.

الجرائم. إن ضمان الأمن الرقمي للأفراد وحماية خصوصيتهم في العصر الرقمي، لم يعد خيارا، بل ضرورة تشريعية ومجتمعية تستوجب يقظة قانونية دائمة وتحديثا مستمرا للمنظومة الزجرية، بما ينسجم مع حجم المخاطر التي باتت تهدد أحد أقدس الحقوق الإنسانية، وهو الحق في الحياة الخاصة.

وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنظر إلى التحول العميق الذي يشهده العالم نحو الرقمنة، حيث أصبحت المعطيات الشخصية مادة أولية يتم تداولها واستغلالها على نطاق واسع، سواء لأغراض تجارية أو إجرامية، ما يجعل منها هدفا مباشرا لعدد من الأفعال الإجرامية التي تمس جوهر الحياة الخاصة وتمتهن كرامة الأفراد. فالحياة الخاصة لم تعد محمية فقط من التطفل المادي أو التقليدي، بل باتت مهددة من خلال تقنيات دقيقة قادرة على التسلل إلى البيانات الشخصية واستغلالها بطرق يصعب كشفها أو الحد من آثارها. ومن هذا المنطلق، يفرض الموضوع نفسه بإلحاح في النقاش القانوني الراهن، ويستدعي معالجة علمية معمقة تعنى بالأسس الزجرية الكفيلة بتوفير حماية فعالة للمعطيات الشخصية في ظل التنامي المضطرد للجريمة الالكترونية، بما يضمن التوفيق بين حق الفرد في حماية حياته الخاصة ومتطلبات الأمن الرقمي ومكافحة الجريمة.

إن الحق في حماية الحياة الخاصة أضحى من أبرز الحقوق الأساسية التي باتت تحظى بأهمية متزايدة في ظل الثورة الالكترونية التي يشهدها العالم المعاصر، حيث أضحت المعطيات ذات الطابع الشخصي عرضة لمجموعة من الانتهاكات المتكررة بفعل التطور التكنولوجي المتسارع وسهولة تداول البيانات وتخزينها إلكترونيا. كما أن الاعتداء على الحياة الخاصة لم يعد يقتصر على الأفعال التقليدية، بل أصبح يتخذ صورا مستحدثة، تتجسد أساسا في اختراق الأنظمة الالكترونية، وسرقة المعطيات الشخصية، أو تغييرها، أو نشرها دون إذن صاحبها، في إطار ما بات يعرف اليوم بالجريمة الالكترونية.

وتزداد خطورة هذه الظاهرة مع اتساع الفضاء الرقمي وتنوع استعمالاته، مما فرض على المشرع ضرورة التدخل لإقرار حماية زجرية فعالة تواكب هذا التحول، تتصدى للأفعال التي تمس المعطيات الشخصية للأفراد، باعتبارها الامتداد الرقمي لحياتهم الخاصة. وفي هذا السياق، حاول المشرع المغربي من خلال مجموعة من المقتضيات الجنائية تنظيم هذا المجال، وتجريم الأفعال التي تشكل مساسا بحرمة المعطيات الخاصة، وذلك حفاظا على كرامة الأفراد وضمانا لحقهم في الخصوصية.

غير أن هذه الجهود تطرح عدة تساؤلات حول مدى كفاية وفعالية الحماية الزجرية التي يقرها مجموعة القانون الجنائي المغربي في مواجهة الجريمة الالكترونية، ومدى قدرته على حماية الحياة الخاصة في سياق تكنولوجي متسارع ومعقد، وعليه فإنه يمكن بسط الإشكالية الرئيسية التي يعالجها الموضوع على النحو الآتي:

ما مدى فعالية الأسس الزجرية المعتمدة في مجموعة القانون الجنائي المغربي في حماية الحق في الحياة الخاصة، في ظل تصاعد وتطور صور الجريمة الالكترونية التي تستهدف المعطيات الشخصية؟

انطلاقا ن هذه الإشكالية وتأسيسا عليها، ومحاولة منا مقاربة الموضوع قيد الدراسة والتحليل والإحاطة بمختلف جوانبه الأساسية ارتأينا تقسيمه وفق التقسيم المنهجي التالي: الفقرة الأولى: الحماية الجنائية لنظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية. الفقرة الثانية: الحماية الجنائية للمعطيات الشخصية المعالجة إلكترونيا

الفقرة الأولى: الحماية الجنائية لنظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية[405]

تعتبر هذه الصور من الجرائم التامة[406] التي يستوجب فيها القانون تحقيق النتيجة الاجرامية. حيث سنعمل على تسليط الضوء على الجرائم التي تستهدف المساس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، مما يهدد خصوصية الأفراد وحقوقهم الأساسية. ومن هنا تأتي ضرورة تدخل القانون لضمان حماية هذه النظم من أي اعتداء أو اختراق قد يؤدي إلى نتائج جسيمة. كما يحرص التشريع على تحديد الأفعال المجرمة بدقة لتفعيل آليات الردع والعقاب، مما يجعل فهم طبيعة هذه الجرائم ونطاقها خطوة أساسية لتعزيز الحماية القانونية الفعالة.

حيث سنعمل على التطرق إلى جريمة الدخول أو البقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية (أولا)، ثم بعدها جريمة عرقلة سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية أو إحداث خلل فيه (ثانيا).

أولا: جريمة الدخول أو البقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية

يتبين من خلال استقراء مقتضيات مجموعة القانون الجنائي المغربي أن المشرع عاقب بموجب الفصل 3-607 على الدخول غير المصرح به إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي[407] بعقوبة حبسية تتراوح ما بين شهر وثلاثة أشهر، وبغرامة تتراوح ما بين 2000 إلى 10000 درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين. كما قرر نفس العقوبة في حق الشخص الذي بقي في نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، أو في جزء منه، كان قد دخله بالخطأ وهو غير مخول له حق الدخول. هذا وتضاعف العقوبة في حالة حذف او تغيير المعطيات المدرجة في النظام أو أي اضطراب في سيره[408].

---

405 على خلاف القاعدة العامة المتمثلة في ترك وضع التعاريف للفقه والقضاء، عرف المشرع المغربي معالجة المعطيات الشخصية بأنها، كل عملية أو مجموعة من العمليات التي يتم إنجازها بواسطة طرق آلية أو بدونها، ويتم تطبيقها على المعطيات ذات الطابع الشخصي، مثل عمليات التجميع أو التسجيل أو التنظيم أو الحفظ أو الملاءمة أو التغيير أو الاستخراج أو الاطلاع أو الاستعمال أو الإيصال، وذلك عن طريق الإرسال أو الإذاعة أو أي شكل من أشكال إتاحة المعلومات، أو التقريب أو الربط البيني وكذا الإغلاق أو المسح أو الإتلاف. انظر البند الثاني من المادة الأولى من القانون رقم 08.09

406 يمكن تعريف الجريمة التامة على أنها: " تلك الجرائم التي تنطوي على ركن مادي متكامل العناصر المطلوب تواجده في كل الجرائم تقريبا التي تعرف بجرائم النتيجة، ويقوم الركن المادي في الجريمة التامة على ثلاث عناصر: السلوك الاجرامي والنتيجة الاجرامية والعلاقة السببية بين السلوك الاجرامي والنتيجة الاجرامية". السعدية مجيدي وسعد بن عجيبة، المختصر في القانون الجنائي المغربي القسم العام، مطبعة الأمنية-الرباط، الطبعة الثانية 2023، الصفحة 68.

407 يمكن تعريف المعطيات الشخصية بكونها كل معلومة كيفما كانت نوعيتها بصرف النظر عن دعامتها، ويدخل ضمنها كل من الصوت والصورة، التي تتعلق بالأشخاص الذاتين المعرفين أو القابلين للتعرف عليهم، والمسمون بالأشخاص المعنيين، ويكونون قابلين للتعرف عليهم كلما كانت إمكانية التعرف عليهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة، خاصة في الحالة التي يتم فيها الرجوع إلى معطياتهم من قبيل رقم التعريف أو أي عنصر من شأنه السماح بالتعرف على هويتهم. ويعتبر هذا التعريف اقتباس قريب من التعريف الذي جاءت به المادة الثانية من التوجيه الأوروبي 46/95 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين من معالجة المعطيات الشخصية وحرية تداولها الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1995.

انظر البند الأول من المادة الأولى من القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 صادر في 22 من صفر 1430 (1_ فبراير 2009)، الجريدة الرسمية عدد 5711 بتاريخ 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009)، ص 552

408 الفصل 3-607 من القانون رقم 07.03 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.197 بتاريخ 11 نونبر 2003، الجريدة الرسمية عدد 5171 بتاريخ (22 ديسمبر 2003)، ص4284.

يتضح من خلال الفصل أعلاه أنه يمكن القول على أن فعل الولوج يقصد به: "التواجد في النظام إما بشكل مشروع أو عن طريق الاحتيال المعاقب عليه قانونا"[409]، وهو ما يمكن معه القول إن فعل الدخول يأخذ صورا كثيرة تتسم بعدم المشروعية، وحيث تجدر الاشارة إلى أن المشرع المغربي وهو بصدد تنظيم الدخول غير المشروع إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات قد ساوى في قيام المسؤولية الجنائية بين الدخول إلى جزء من النظام والدخول إلى النظام بكامله، لكن الغاية في هذا لدخول أن يتم بشكل غير مشروع أي عن طريق الاحتيال.

على غرار ما جاء به المشرع المغربي نجد المشرع الفرنسي بدوره قد عاقب بمقتضى المادة 323-1 من القانون الجنائي الفرنسي على الدخول أو البقاء عن طريق الغش في كل أو جزء من نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية بالحبس سنتين وبغرامة 100000 يورو، أما إذا نتج عن الدخول أو البقاء ما من شأنه ان يشكل حذا أو تغييرا للمعطيات الواردة في النظام أو شكل الدخول اضطرابا في سيره، فإن العقوبة تصل إلى خمس سنوات حبسا وغرامة مالية قدرها 150000 أورو[410].

إن استقراء النصوص القانونية موضوع التحليل يتضح أنه لا يمكن لهذه الجريمة أن تتحقق إلا إذا كان الدخول او البقاء في نظام المعالجة غير مرخص به، وعليه فالدخول أو البقاء في نظام المعالجة المتاح والمرخص لفائدة الجمهور لا يعتبر جريمة ولا يعاقب عليه بمفهوم الفصلين 3-607 من مجموعة القانون الجنائي المغربي والمادة 1-323 من القانون الجنائي الفرنسي.

إن ما يلاحظ من خلال مقارنة ما جاء به المشرع المغربي والمشرع الفرنسي، بخصوص جريمة الدخول أو البقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، هو تشدد المشرع الفرنسي في العقوبة مقارنة بنظيره المغربي، حيث عاقب بعقوبة حبسية مدتها ثلاث سنوات وغرامة مالية قدرها 100.000 أورو دون إمكانية الحكم فقط بواحدة من العقوبتين، مع العلم أنه في حالة أدى ذلك إلى حذف أو تعديل المعطيات الموجودة في النظام، أو تغيير عمل هذا النظام، فإن العقوبة هي السجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها 150 ألف يورو. هذا بخلاف المشرع المغربي الذي عاقب بعقوبات يمكن معه القول إنها ضعيفة مقارنة بما قد يشكله الاعتداء من ضرر على المعتدى عليه.

إن مسالة تجريم الدخول غير المرخص به إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية مسألة غاية في الأهمية، حيث أن الدخول أو البقاء غير المشروع قد يسمح لا محالة بالطلاع على معطيات شخصية تتسم

---

409 عبد السلام بنسليمان، الاجرام المعلوماتي في التشريع المغربي دراسة نقدية مقارنة في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء، مطبعة الكرامة الرباط، الطبعة الثانية السنة 2020، ص 72.

410 Article 323-1 du code pénal français Modifié par LOI n° 2023-22 du 24 janvier 2023 d'orientation et de programmation du ministère de l'intérieur : "Le fait d'accéder ou de se maintenir, frauduleusement, dans tout ou partie d'un système de traitement automatisé de données est puni de trois ans d'emprisonnement et de 100 000 € d'amende.
Lorsqu'il en est résulté soit la suppression ou la modification de données contenues dans le système, soit une altération du fonctionnement de ce système, la peine est de cinq ans d'emprisonnement et de 150 000 € d'amende."
تنص هذه المادة على أنه: " يعاقب على فعل الوصول الاحتيالي أو البقاء في كل أو جزء من نظام معالجة البيانات الآلي بالحبس لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها 100.000 يورو.
عندما يؤدي ذلك إلى حذف أو تعديل البيانات الموجودة في النظام، أو تغيير عمل هذا النظام، تكون العقوبة الحبس لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها 150 ألف يورو".

بطابع السرية، هذا بالإضافة إلى إمكانية حدوث محو أو تزوير المعطيات المخزنة في النظام. وعليه فإن الفصل 3-607 يهدف إلى تجريم كل حالة من الحالات التي يعمد فيها الشخص إلى اختراق نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية مع وعيه بطبيعة الأفعال غير القانونية التي يقوم بها[411].

في هذا الصدد ذهبت المحكمة الابتدائية بمراكش في حكم صادر عنها[412]، " حيث يعاقب الفصل 3-607 كل من دخل إلى مجموع أو بعض نظام المعالجة الآلية للمعطيات عن طريق الاحتيال، كما يعاقب الفصل 6-607 كل من أدخل معطيات في نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية أو أتلفها أو حذف منه أو غير المعطيات المدرجة فيه أو غير طريقة إرسالها عن طريق الاحتيال.

وحيث إن قيام المتهم بقرصنة حساب "الفايسبوك و انستغرام" الخاصة بالمشتكية وولوجه إليه والاطلاع على رسائلها يشكل العناصر التكوينية لجنحة الدخول إلى نظام المعالجة الالية للمعطيات عن طريق الاحتيال طبقا للفصل 3-607 من مجموعة القانون الجنائي المغربي".

يستشف من خلال ما سبق أن الهدف الأساسي من تجريم الدخول والبقاء غير المصرح به إلى أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، يكمن في حماية الخصوصية الالكترونية للأفراد في مواجهة الأغيار، هذا بغض النظر عن طريقة وكيفية الولوج إلى هذه الأنظمة. أو أن هذا الدخول قد حقق النتيجة الاجرامية أم لا، حيث ان جريمة الدخول او البقاء في نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية تعتبر جريمة شكلية تتحقق بمجرد الولوج غير المصرح به إلى النظام، وتكتمل صورتها القانونية عند تحقيق السلوك الاجرامي دون الحاجة إلى البحث في توفر النية الاجرامية من عدمها.

تجدر الاشارة إلى ان المشرع المغربي و هو بصدد تنظيم هذا الامر يتضح أنه وسع من نطاق التجريم من خلال استعماله لعبارات فضفاضة لا تتسم بالتدقيق، و هو ما نتج عنه قصور واضح في التعاطي مع السلوك الاجرامي، و هو ما جعل جانبا من الفقه يعيب صياغة الفصل 3-607 من مجموعة القانون الجنائي المغربي لاشتراطه الاحتيال في الصورة الاولى دون الثانية، حيث أن الغاية واحدة و هي الدخول إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي بدون مبرر أو سند قانوني، و هو ما يتضح على أن فعل الدخول يتميز بصفة الفورية و فعل البقاء بصفة الاستمرار و هو ما يمكن معه القول بعدم وجود سند منطقي يميز من خلاله المشرع بين الصورتين، و بالتالي كان من الأجدر على المشرع دمج الصورتين في فقرة واحدة لاتحاد الغاية و النتيجة منهما معا، خاصة في ظل ظهور صور جديدة من الجريمة الالكترونية و التي يبقى النص التشريعي الحالي قاصرا على احتوائها حيث أن مجال المساس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي يتطور بسرعة فضلا عن مجموعة من القضايا التي عرضت أمام القضاء المغربي وجد نفسه مجبرا على التصريح بالبراءة عوضا عن الادانة[413].

انطلاقا مما تقدم يمكن الركون إلى أن المشرع المغربي، رغم محاولته توسيع نطاق التجريم لحماية نظم المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، فقد اعتمد صياغة قانونية فضفاضة وغير دقيقة

411 Mohamed Ouzgane, la criminalité informatique au regard du droit Marocaine, mélange en homage au professeur Mohamed Jallal Essaid, Tome1, Imprimerie Conaprinf, Rabat, 2000, page 237.

412 ملف جنحي عادي عدد 2023/2104/18787 صادر عن المحكمة الابتدائية بمراكش بتاريخ 2024/03/25 غير منشور

413 شرف ياسين، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، مجلة قانونك، العدد 13 يوليوز- شتنبر السنة 2022، الصفحة 415

أدت إلى قصور فعلي في مواجهة مثل هذا النوع من السلوك الإجرامي. حيث أن التمييز بين الدخول غير المبرر إلى النظام (الفوري) وبين البقاء فيه (الاستمراري) بموجب شرط الاحتيال فقط في الحالة الأولى لا يستند إلى مبرر منطقي واضح، مما يفتح ثغرات قانونية يمكن استغلالها من طرف المجرمين، كما من شأنه عرقلة القضاء عن إصدار أحكام بالإدانة في حالات كثيرة.

الشيء الذي يقودنا للقول إنه كان من الأجدر على المشرع وهو بصدد معالجة هذا النوع من الأفعال، تبني نص قانوني موحد يجمع بين الصورتين لأن الغاية والنتيجة واحدة، وهو ما يضمن فعالية أكبر في الردع والحماية، خاصة مع تطور الجريمة الإلكترونية بسرعة وظهور صور جديدة لا يواكبها النص الحالي. كما ينبغي تحديث هذه المقتضيات وتضمينها تعريفات واضحة ومحددة، إلى جانب استثمار الاجتهادات القضائية والآليات التقنية الحديثة لتجاوز الثغرات وتحقيق حماية حقيقية وفعالة للمعطيات الشخصية.

ثانيا: جريمة عرقلة سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية أو إحداث خلل فيه

تعتبر جريمة عرقلة سير نظام المعالجة الآلية أو إحداث خلل فيه من أكثر الجرائم الواقعة على نظم المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، ويمكن تعريف جريمة عرقلة سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات كما يلي:" الحؤول دون أداء النظام لوظيفته بشكل منتظم وعادي"[414]. وحيث عمد المشرع المغربي إلى تبيان الأحكام المتعلقة بهذه الجريمة من خلال الفصل 5-607 من مجموعة القانون الجنائي المغربي[415]، وعاقب بعقوبة تتراوح ما بين سنة وثلاث سنوات حبسا وغرامة مالية ما بين 10.000 و200.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين. في حين عاقب المشرع الفرنسي بموجب المادة 2-323 من القانون الجنائي الفرنسي على نفس الجريمة بخمس سنوات وغرامة مالية قدرها 150.000 أورو[416]. وحيث انه من خلال استقراء مقتضيات الفصلين يتبين أن الركن المادي لهذه الجريمة يتحقق من خلال إعاقة أو إحداث اضطراب من شأنه أن يشكل عرقلة بالنظام الآلي للمعالجة ولو بشكل مؤقت.

وحيث أن استقراء مقتضيات الفصل 5-607 من مجموعة القانون الجنائي المغربي يتضح أن قيام الركن المادي في هذه الجريمة يكمن في أي فعل من شانه عرقلة سير النظام أو إحداث خلل فيه، عن طريق تعطيل النظام سواء بشكل مؤقت أو بشكل دائم من خلال القيام بتخريب أو إدخال فيروسات[417].

تجدر الاشارة إلى أن استعمال المشرع المغربي لعبارات العرقلة والخلل في هذا الفصل قد جاءتا عامتين، حيث أنه لم يشترط أن تتم العرقلة بوسيلة أو تقنية معينة بذاتها، وذلك لعدة اعتبارات أهمها صعوبة

414 Mohamed Ouzgane : La Criminalité informatique au regard du droit pénal marocain, Center marocain des études juridiques. Hommage au professeur Jallal Essaid, Tome 1,2005 p 238

415 ينص الفصل 3-607 من مجموعة القانون الجنائي المغربي على: " يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من 10000 إلى 200000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عرقل عمدا سير نظام للمعالجة الآلية للمعطيات أو أحدث فيه خللا".

416 Article 323-2 du code pénal français Modifié par LOI n°2015-912 du 24 juillet 2015 Le fait d'entraver ou de fausser le fonctionnement d'un système de traitement automatisé de données est puni de cinq ans d'emprisonnement et de 150 000 € d'amende" .

تنص هذه المادة على ما يلي: " يعاقب على عرقلة أو تشويه تشغيل نظام معالجة البيانات الآلي بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها 150 ألف يورو".

417 Bouchaib Rmail, Criminalité informatique ou liée oux nouvelles technologies de l'information ou de la communication, Imprimerie somagram, Casablanca, 2éme Edition, 2010, p362

حصر الوسائل التي يمكن أن يعمد مرتكب الجريمة لاستعمالها بغية تحقيق النتيجة التي يتوخاها، حيث أن هذا التوجه يمنح للقاضي الجنائي سلطة واسعة في تقديروإدخال كل الافعال التي من الممكن أن تشكل عرقلة سير النظام أو إحداث خلل فيه، وهو ما من شأنه المساس بمبدأ الشرعية الجنائية الذي يقضي بضرورة تحديد وحصر مسبق للأفعال المجرمة حتى يكون الشخص على بينة من أمره، فتتحقق بذلك الارادة السليمة في اتيان الفعل المجرم من عدمه[418].

حيث يرجع هذا التوجه أساسا إلى تبني المشرع المغربي ما ذهب به المشرع الفرنسي الذي استعمل هو الآخر عبارة عرقلة سير النظام، وهو ما يستنتج من خلال الفصل 2-323 من القانون الجنائي المغربي الفرنسي. إلا أنه من خلال تحليل مقتضيات الفصل 5-607 من مجموعة القانون الجنائي المغربي والفصل 2-323 من القانون الجنائي الفرنسي نجد أن المشرع الفرنسي أغفل من خلال هذا الفصل توضيح عنصر العمد على عكس المشرع المغربي الذي أشار إلى عنصر العمد، هذا لاوقد اعتبربعض الفقه الفرنسي أن عبارة " كل فعل" جاءت عامة وتشمل مختلف الأفعال ة التصرفات غير المشروعة التي يمس وتعيق نظام المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي[419].

كما أن هذه المقارنة تقودا إلى القول بأن المشرع الفرنسي لم يحدد شكل الركن المعنوي بصورة واضحة، وهو ما يمكن معه القول إن المشرع الفرنسي تبنى سياسة التوسع في النشاط الاجرامي وعدم تحدير عنصر الاحتيال، وذلك لاعتبارات عدة لعل أهمها هو أن طبيعة النشاط الاجرامي لا يمكن أن تقع إلا بتوار القصد الجنائي. وتجدر الاشارة إلى أن بعضا من الفقه الفرنسي له توجه منافي لما توجه إليه المشرع من خلال القول بضرورة توفر عناصر الركن المعنوي المتمثلة في العلم والارادة حيث يعتبر هذه الجر ائم من الجر ائم العمدية التي تستلزم تو افر القصد الجنائي عند الفاعل[420].

وفي خضم هذا النقاش فقد أحسن المشرع المغربي عندما تطرق إلى عنصر العمد ضمن مقتضيات الفصل 5-607 من مجموعة القانون الجنائي المغربي، لأنه لا يمكن اعتبار مجرد الخطأ في الدخول والتعامل مع النظام يشكل جريمة، و إنما لابد من تو افر عنصر الارادة السليمة للفاعل عند اتيانه للفعل المجرم. وحيث يتم استنتاج العمد المنصوص عليه في الفصل أعلاه من طرف القاضي في إطار السلطة التقديرية التي منحها اياه القانون من خلال ظروف وملابسات الفعل الذي أدى إلى عرقلة سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية.

هذا بالإضافة إلى أن المقارنة بين المشرع المغربي والفرنسي في جريمة عرقلة سيرنظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية تظهر تفاوتا مهما في تحديد الركن المعنوي للجريمة، حيث أشار المشرع المغربي بوضوح إلى ضرورة توفر عنصر العمد، في حين ترك المشرع الفرنسي هذا الجانب غير محدد بشكل دقيق، معتمدا على التوسع في شمولية الأفعال دون التأكيد على القصد الجنائي. حيث هذا التفاوت يعكس توجهين قانونيين مختلفين، الأول يميل إلى التقييد والوضوح بما يحترم مبدأ الشرعية الجنائية ويضمن وضوح النص

418 عبد السلام بنسليمان، م س، ص 84 و85

419 Bernard Savonnet, les atteintes aux systèmes de traitement automatisé de données, p 8

420 Kevin Freoa, La sécurité informatique dans l'entreprise, DESS Droit et Pratique du Commerce électronique Université Paris V René Descartes, Année universitaire 2002 – 2003, p 16

الجنائي، والثاني يعتمد المرونة والتوسع في التعامل مع هذه النوعية من الجرائم التي قد تستلزم ملاحقة أفعال حتى في غياب بيان صريح للقصد.

إن توضيح المشرع المغربي لعنصر العمد يمثل مقاربة أكثر توازنا تحمي الحقوق الفردية وتحد من التوسع المفرط في التجريم، وهو أمر ضروري في الجرائم الإلكترونية التي تتسم بالتعقيد، حيث لا يمكن فرض العقاب إلا إذا ثبت قصد الإضرار. ومع ذلك، ينبغي تحديث النصوص القانونية المؤطرة لهذا النوع من الجريمة، بحيث تغطي كافة الوسائل والأساليب الحديثة التي قد تستخدم لعرقلة الأنظمة، مع المحافظة على وضوح الركن المعنوي لتجنب ضبابية التطبيق القضائي وتحقيق العدالة بشكل أفضل.

الفقرة الثانية: الجرائم الماسة بالمعطيات المعالجة إلكترونيا

لا خلاف في أن الجرائم الماسة بالمعطيات المعالجة إلكترونيا تعتبر من أبرز التحديات التي فرضتها الثورة الالكترونية، نظرا لما تشكله هذه المعطيات من قيمة قانونية و اقتصادية متزايدة. وقد أدرك المشرع المغربي خطورة هذه الأفعال، فسعى إلى تجريم كل سلوك من شأنه المساس بسلامة المعالجة الآلية أو المعطيات المخزنة داخلها. إلا أن النصوص المنظمة لهذا المجال، رغم أهميتها، ما تزال تتسم بالعمومية والقصور في ضبط التطورات التقنية المستجدة، مما قد يعيق فعالية التجريم الزجري ويطرح إشكالات على مستوى العمل القضائي. وعليه سنعالج جريمة الاحتيال المعلوماتي (أولا)، على أن نتطرق إلى جريمة التزوير المعلوماتي (ثانيا).

أولا: جريمة الاحتيال المعلوماتي[421]

يتضح من خلال استقراء مقتضيات الفصل 6-607[422] من م.ق.ج.م نجد أن المشرع المغربي قد عاقب بعقوبة حبسية مقرونة بالغرامة أو بإحدى العقوبتين، كل شخص قام بإدخال المعطيات في نظم المعالجة الآلية أو إتلافها أو حذفها أو غير المعطيات المدرجة في النظام عن طريق الاحتيال. وهو نفس التوجه الذي سار عليه المشرع الفرنسي بموجب المادة 3-323[423] من القانون الجنائي الفرنسي.

يلاحظ من خلال المقتضيات أعلاه أنها تتفق على صور الجرائم التي تقع على المعطيات ذات لطابع الشخصي التي تكون عن طريق الاحتيال، وكما يمكن حصرها في الادخال و الاتلاف و الحذف و التغيير، وينبغي الوقوف عليه أنه لا يشترط اجتماع هذه الصور كاملة بل يكفي في الفاعل اتيان أحدها لقيام الركن المادي لهذه الجريمة، كما ان النشاط الاجرامي يجب أن ينصب على المعطيات المعالجة الكترونيا و التي أصبحت

421 يوحي مفهوم الاحتيال المعلوماتي إلى كل الأفعال التي من شأنها التلاعب العمدي بالمعلومات، نهلا عبد القادر المومني، الجرائم الالكترونية، الطبعة الثانية، 1431 /2010، دار الثقافة والنشر، ص 164

422 ينص الفصل 6-607 من م.ق.ج.م على أنه: يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 10000 إلى 100000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخص أدخل معطيات في نظام المعالجة الآلية للمعطيات أو إتلافها أو حذفها منه أو غير المعطيات المدرجة فيه أو غير طريقة معالجتها أو طريقة إرسالها عن طريق الاحتيال".

423 Article 323-3 du code pénal français Modifié par LOI n°2015-912 du 24 juillet 2015 Le fait d'introduire frauduleusement des données dans un système de traitement automatisé, d'extraire, de détenir, de reproduire, de transmettre, de supprimer ou de modifier frauduleusement les données qu'il contient est puni de cinq ans d'emprisonnement et de 150 000 € d'amende."

تنص المادة 3-323 على ما يلي: "يعاقب على فعل إدخال البيانات بطريقة احتيالية في نظام معالجة آلي، أو استخراج أو الاحتفاظ أو إعادة إنتاج أو نقل أو حذف أو تعديل البيانات التي تحتوي عليها بشكل احتيالي، بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها 150.000 يورو."

عبارة عن إشارات أو رموز تمثل تلك المعطيات، كما أن محل هذا النشاط يجب أن يقتصر فقط على المعطيات الموجودة داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات.

تختلف النتيجة الاجرامية في هذا النوع من الجرائم في أنها لا تعطل أو تعرقل سير النظام و إنما تحرفه عن القيام بوظيفته، حيث يعمل الجاني على تغيير طريقة معالجة النظام الآلي لمعالجة المعطيات ليحقق بذلك غالبا مكاسب مالية، فهذا التعديل الذي لا يؤثر على سير النظام كما أنه قد لا يتم اكتشافه مباشرة كونه ينطوي على احتيال على المتعاملين والمستعملين لهذا النظام الآلي لمعالجة المعطيات الشخصية التي قد يقوم النظام بإعادة إرسالها للجاني نتيجة قيامه بتغيير طريقة إرسال المعطيات[424].

يتضح من خلال تحليل مقتضيات الفصل 607-6 من مجموعة القانون الجنائي المغربي والمادة 323-3 من نظيره الفرنسي، أن المشرعين معا يتفقان على تجريم السلوكيات الاحتيالية التي تمس المعطيات المعالجة إلكترونيا، سواء تعلق الأمر بإدخال أو حذف أو تغيير أو إتلاف تلك المعطيات، دون اشتراط اجتماع هذه الصور لقيام الجريمة. وتظهر هذه النصوص إدراكا متزايدا لخطورة التلاعب غير الظاهر بوظائف النظام، حيث لا تتجلى النتيجة الإجرامية في العرقلة أو التوقف بل في تحريف وظيفة النظام لتحقيق مكاسب خاصة دون استرعاء الانتباه.

إن هذا النوع من الجرائم يتميز بخطورة خاصة كونه يمس بمصداقية النظام وليس بكفاءته فقط، ويؤدي إلى اختراق الثقة الالكترونية دون آثار مادية فورية، ما يستدعي من المشرع المغربي تعميق الصياغة وتعزيز البعد التقني في النصوص الزجرية، لضمان مزيد من الفعالية الوقائية والزجرية، خصوصا في بيئة رقمية أصبحت المعطيات فيها رأسمالا قائما بذاته.

ثانيا: جريمة التزوير المعلوماتي[425]

يعتبر التزوير من أخطر الجرائم الماسة بالمعطيات الشخصية مما حدي بالمشرع المغربي على غرار باقي التشريعات إلى تجريمها والمعاقبة عليها بموجب الفصل 7-607 من القانون رقم 07-03[426]. وبالرجوع إلى المقتضيات القانونية المتعلقة بالتزوير نجد أن المشرع المغربي قد عرف جريمة التزوير بموجب الفصل 351 من مجموعة القانون الجنائي المغربي[427].

وحيث أنه من خلال استقراء مقتضيات الفصل 351 من م.ق.ج.م يتعين لقيام جريمة التزوير توفر عناصر ثلاث تتمثل في:

- تغيير الحقيقة

424 رضى العنبي، الإطار القانوني لمكافحة الجريمة الإلكترونية دراسة مقارنة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، لسنة 2017، ص 126

425 يمكن تعريف التزوير المعلوماتي بأنه "ذلك الفعل الذي يتم من خلاله تغيير أو مسح المعطيات التي تكون مجمعة داخل نظام معلوماتي، وتكون هذه المعطيات معالجة أو مرسلة بواسطة نظام آلي للمعالجة، كما أنه يمكن للتزوير المعلوماتي أن يتم بأي وسيلة من الوسائل الحديثة للقيام بتغيير الغاية الممكنة للمعطيات في النظام المذكور، بهدف تغيير المدى القانوني لتلك المعطيات". انظر محمد الادريسي العلمي المشيشي، دراسة حول مدى ملاءمة مشروع القانون الجنائي المغربي مع المبادئ والقواعد المعتمدة في منظومة حقوق الانسان، المجلس الوطني لحقوق الانسان، السنة 2012، ص 214

426 القانون رقم 03.07 بتتميم مجموعة القانون الجنائي المغربي فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 197.03.1 بتاريخ 16 من رمضان 1424(11 نوفمبر 2003)؛ الجريدة الرسمية عدد 5171 بتاريخ 27 شوال 1424(22 ديسمبر2003) ص 4284.

427 ينص الفصل 351 من مجموعة القانون الجنائي المغربي على ما يلي: " تزوير الأوراق هو تغيير الحقيقة فيها بسوء نية، تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا متى وقع في محرر بإحدى الوسائل المنصوص عليها في القانون".

- أن يقع التزوير في محرر
- إحداث ضرر للغير

تجدر الاشارة إلى أن تغيير الحقيقة باعتباره عنصرا من عناصر الركن المادي لجريمة التزوير في محرر الكتروني لا تشترط فيه لغة أو طريقة معينة للتزوير، وسواء تم الفعل بشكل مادي أو معنوي وذلك لاعتبارات أهمها أن المشرع المغربي بموجب الفصل 7-607 من م.ق.ج.م لم يحدد صور التزوير في المحرر الالكتروني، على عكس ما تطرق إليه عند تجريمه للتزوير في المحرر الورقي الذي عمد فيه إلى تحديد صور هذه الجريمة[428].

إن ما يمكن قوله هو أن التزوير في المحرر الالكتروني في ظل سكوت المشرع المغربي عن تعداد الصور التي من الممكن أن يتحقق بها، فيمكن أن يكون هذا التغيير بموجب نشاط ايجابي أو بموجب نشاط سلبي من خلال التعمد الى ترك كل أو جزء من العطيات التي أوجب القانون معالجتها أو إدراجها ضمن المحرر الالكتروني ومن شأن ذلك أن يحدث تغييرا في المحرر الالكتروني وكذا الحاقه ضررا ماديا أو معنويا للشخص المعني بالمحرر الالكتروني.

و حيث أن الحديث عن التغيير في المحرر الالكتروني يعتبر العنصر الثاني من عناصر الركن المادي لهذه الجريمة، مع العلم أن مصطلح المحرر الالكتروني تجاذبه مجموعة من الآراء ، حيث ذهب اتجاه إلى إنكار فكرة وجود محرر الالكتروني من الأصل و مردهم في ذلك أن المعالجة الآلية التي تلحق المعطيات و المعلومات الالكترونية لا تعدو أن تعبر عن فكرة بشرية و إنما هي مجرد فكرة ميكانيكية للنظام الآلي المعالج للبيانات[429]، في حين اعتبر جانب آخر أن تغيير الحقيقة في المعطيات و المعلومات المضمنة الكترونيا تعتبر تزويرا في محرر الكتروني لعدة أسباب أهمها أن القول بعدم الاعتداد بالمعطيات المعالجة بطريقة الكترونية و أنها لا يمكن أن تكون محلا للتزوير المعلوماتي فهو تفسير ضيق للمحررات لعجزه مواكبة التطورات التي يعرفها العالم هذا بالإضافة إلى زعزعة الثقة في المحررات أو المستندات المعالجة بطريقة الكترونية في ظل الاعتماد عليها في مختلف مناحي الحياة القانونية[430].

من وجهة نظرنا الخاصة فإن الرأي الثاني له من المصداقية ما يدعو إلى تأييده لكونه يعتبر أن التزوير يمكن أن يقع على المحررات المعالجة بطريقة الكترونية، وهو ما يمكن القضاء من حيز لتفسير النصوص القانونية المنظمة لهذه الجريمة لغاية أسمى هي حماية مصالح الأفراد والجماعات وعدم إفلات الجناة من العقاب، مع ما يتماشى ذلك من التطور التكنولوجي الهائل الذي يعرفه العالم خاصة في ظل توجه مختلف الفاعلين في مجمل المجالات الى الاستعانة بالمحررات الالكترونية في مختلف العمليات التي يقومون بها.

كما أنه لا يمكن اعتبار هذا التغيير في المحرر الالكتروني جريمة إلا إذا نتج عنه ضرر للغير، أو كان من شأنه إحداث هذا الضرر[431]. و يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر الركن المادي للجريمة أي ضرورة تحق النتيجة الاجرامية و المتمثلة أساسا في إحداث ضرر للغير، وهو ما تطرق إليه الفصل 7-607 من م.ق.ج.م من

428 الفصول 352 و353 و354 من مجموعة القانون الجنائي المغربي وهو بذلك سار مع توجه المشرع الفرنسي من خلال مقتضيات المادة 463 من القانون الجنائي الفرنسي الذي لم يتطرق بدوره إلى صور التزوير في المحررات الالكترونية وانما اكتفي بتحديد العقوبة فقط.

429 ضياء علي أحمد نعمان، الغش المعلوماتي الظاهرة والتطبيقات، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2011، ص 183

430 ضياء علي أحمد نعمان، الغش المعلوماتي الظاهرة والتطبيقات، م س، ص 183

431 محمد الادريسي العلمي المشيشي، دراسة حول ملاءمة مشروع القانون الجنائي المغربي مع المبادئ والقواعد المعتمدة في منظومة حقوق الانسان، م س، ص 196

خلال التنصيص على: " ..من شأن التزوير أو التزييف إلحاق الضرر بالغير". وحيث أن مسألة تقدير وقوع الضرر من عدمه تبقي بيد السلطة التقديرية للمحكمة يتم الفصل فيها حسب ظروف وحيثيات وملابسات كل قضية على حدة. وفي هذا الصدد ذهبت محكمة الاستئناف بمراكش في إحدى القرارات الصادرة عنها[432] والتي جاء فيها ما يلي أن: " المتهم كان يعلم أن البطائق البنكية التي تسلمها من المتهم (ج.ك) مزيفة، و أنه ولج الشبابيك الأوتوماتيكية البنكية واستعملها في سحب المبالغ المالية لفائدته، ولفائدة غيره دون وجه حق، وحيث تبث للمحكمة أن الأفعال المنسوبة إلى المتهم توصف بجريمة استعمال وثائق المعلومات (بطاقة بنكية) وهو يعلم أنها مزيفة حسب الفقرة الثانية من الفصل 7-607 من م.ق.ج.م".

وحيث أن تعليل المحكمة جاء منطقيا وينسجم مع المقتضيات القانونية التي تجرم هذا الفعل ولا سيما مقتضيات الفصل 7-607 من م.ق.ج.م، واعتبار أن هذا الفعل يشكل جريمة التزوير في المحرر الالكتروني، قد عللت قرارها تعليلا سليما ومنطقيا مع ما تقتضيه الظروف الراهنة من تحريك للنصوص القانونية وتحقيق الحماية الفضلى للمتضررين من هذا النوع من الجرائم وكذا مع الغاية التي توخاها المشرع المغربي من سن هذه المقتضيات.

إن المشرع المغربي من خلال هذه المقتضيات التي تجرم كل فعل من شأنه المس بالمحرر الالكتروني قد توخى منه توفير الحماية القانونية الكاملة لمختلف المعاملات التي تنصب على كل ما هو الكتروني، هذا وتجدر الإشارة أن المشرع المغربي لم يغفل المعاقبة على مجرد المحولة في هذا الصنف من الجريمة وذلك طبقا لما نص عليه في الفصل 8-607[433] من م.ق.ج.م.

تعتبر جريمة التزوير في المحررات الالكترونية من الجرائم العمدية التي تستلزم توافر الركن المعنوي للجريمة، مع العلم أنه بموجب الفصل 7-607 من م.ق.ج.م نجد أن المشرع المغربي لم ينص صراحة على ذلك، في حين أنه بالرجوع إلى الفصل 351 الذي عرف لنا جريمة التزوير نجده ينص صراحة على ذلك من خلال عبارة " بسوء نية"، وهو ما يستفاد معه أن غياب القصد الجنائي عند الفاعل من خلال اتجاه إرادته لتحقيق النتيجة الاجرامية و انما قيامه بذلك جاء عن طريق الإهمال و عدم التبصر فلا يمكن الحديث عن جريمة التزوير عامة و التزوير في المحرر الالكتروني خاصة. وفي ذات السياق فلا يمكن الحديث عن جريمة التزوير في المحرر الالكتروني بمجرد قيام الفاعل بتغيير الحقيقة عن علم وارادة و انما يجب أن يكون هذا التغيير مقرونا بالقصد الجنائي الخاص[434].

يستنتج مما سبق جريمة التزوير في المحررات الإلكترونية شأنها في ذلك شأن التزوير في المحررات الورقية، حيث يتعين لقيامها ضرورة توافر القصد الجنائي من خلال اتجاه ارادة الفاعل إلى تحقيق نتيجته الاجرامية المتمثلة في إلحاق ضرر بالغير سواء كان احتماليا أو فعليا. وهو ما ذهبت إليه غرفة الجنايات الاستئنافية

---

432 قرار رقم 633 في الملف عدد 08/09/461، أشارت إليه كوثر فرام، الجريمة الالكترونية على ضوء العمل القضائي، بحث نهاية التدريب، المعهد العالي للقضاء، الفوج 34، السنة 2009/2007، ص 85

433 ينص الفصل 8-607 من م.ق.ج.م على ما يلي:" يعاقب على محاولة ارتكاب الجنح المنصوص عليها في الفصول 3-607 يعاقب على محاولة ارتكاب الجنح المنصوص عليها في الفصول 3-607 إلى 7-607 أعلاه والفصل 10-607 بعده بالعقوبة المطبقة على الجريمة التامة".

434 عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي القسم الخاص، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، ط السادسة، السنة 2013، ص 193.

بمحكمة الاستئناف بمراكش[435] حين اعتبرت ما يلي: " وحيث أن اعترافات المتهم حسب ما هو مدون بمحضر البحث التمهيدي وكذا وفق ما هو مدون في على لسانه خلال المحاكمة فقد جاءت واضحة وليدة إرادة حرة خالية من كل إكراه والتي جاءت منسجمة مع ما انتهت اليه لجنة التدقيق و الافتحاص التابعة للإدارة المركزية للخزينة العامة للمملكة الذي يشكل في مجموعة معطيات و اقعية أدت الى الثبوت الجازم للمحكمة على ارتكاب المتهم لجنح التزوير في محررات بنكية و استعمالها و تزوير شيكات بنكية و استعمالها و تزوير وثائق معلوماتية من شأنها إحداث الضرر للغير".

يتضح من خلال ما سبق أن جريمة التزوير في المحررات الإلكترونية تعتبر من الجرائم المعقدة والدقيقة التي تتطلب تكييفا قانونيا متطورا يواكب التحولات التكنولوجية، خصوصا وأن المشرع المغربي، على غرار نظيره الفرنسي، تبنى سياسة حماية خاصة لهذه المحررات الإلكترونية، لما لها من دور محوري في مختلف المعاملات، ومن أهم الاستنتاجات أن المشرع لم يحدد بشكل دقيق صور التزوير الإلكتروني، وترك الباب مفتوحا للسلطة التقديرية للقضاة، وهو ما يمنح القاضي سلطة واسعة في التفسير، لكنه في المقابل قد يفتح المجال لاختلاف المقررات القضائية وتضاربها. كما أن اشتراط الضرر كعنصر أساسي يميز هذا النوع من التزوير عن غيره، يجعل عبء الإثبات أكثر ثقلا على عاتق النيابة العامة.

إن الإقرار الصريح بوجود المحرر الإلكتروني كمحل للتزوير، واعتبار المعطيات الالكترونية ذات حجية قانونية قائمة بذاتها، يمثل توجها إيجابيا يعزز الأمن القانوني الرقمي، غير أن تطوير هذا الإطار يتطلب من المشرع المغربي إعادة النظر في النصوص الحالية وتحديد صور التزوير الإلكتروني بشكل دقيق، مع إدماج مقتضيات تقنية حديثة تيسر الإثبات وتحد من الإفلات من العقاب، تحقيقا لغاية حماية الثقة الالكترونية وتحصين المعاملات الإلكترونية من أي عبث أو تحايل.

خاتمة:

نافلة القول يتضح من خلال ما سبق أن المشرع المغربي، وعيا منه بخطورة الأفعال التي تستهدف المعطيات ذات الطابع الشخصي المعالجة بطريقة إلكترونية، قد بادر إلى تبني مقتضيات جنائية تروم مواجهة الجرائم الالكترونية بشكل خاص، وذلك من خلال المقتضيات الواردة في مجموعة القانون الجنائي المغربي. وهي مقتضيات تعكس في جوهرها محاولة لإرساء حماية فعالة لنظم المعالجة الآلية، والمعطيات التي تتداول داخلها، ضد مختلف صور الولوج غير المشروع، أو التخريب، أو التغيير الاحتيالي، أو التزوير الرقمي، وما يترتب عنها من تهديد مباشر لسلامة البيانات وخصوصيتها.

غير أن هذا المجهود التشريعي، ورغم أهميته، لا يزال يطرح العديد من الإشكاليات، سواء على مستوى وضوح النصوص أو دقتها أو مدى مواكبتها للتحولات السريعة التي يعرفها الفضاء الرقمي. فالصياغة العامة لبعض المفاهيم كـ"العرقلة"، و"الخلل"، و"الاحتيال"، تفتح المجال لتأويلات واسعة، وهو ما قد يؤدي إلى المساس بمبدأ الشرعية الجنائية الذي يقتضي أن تكون القواعد الزجرية واضحة ومحكمة ودقيقة. كما أن بعض الجرائم المرتبطة بالتزوير الإلكتروني لم يتم تأطيرها بشكل يراعي خصوصية المعالجة الالكترونية

435 غرفة الجنايات الاستئنافية بمحمة الاستئناف بمراكش، قرار عدد 32 الصادر في 2024/01/04 ملف جنائي استئنافي عدد 2023/2626/43 في الملف الجنائي الابتدائي عدد 2023/2624/21 قرار عدد 1412 الصادر بتاريخ 2023/10/13، غير منشور

للمعطيات، بل تم استلهامها من نماذج تقليدية لم تعد قادرة على الإحاطة بكافة أشكال السلوك الإجرامي الجديد.

كما أن بطء التفاعل التشريعي مع سرعة التطور التكنولوجي يجعل النصوص القانونية الحالية غير كافية لمواجهة التعقيدات المستجدة في مجال الجريمة الالكترونية. إذ تبرز ثغرات تشريعية تسمح بتهرب بعض الجناة من العقاب، نتيجة عدم وضوح الجرائم أو عدم شمولها لكل الصور الحديثة للاعتداء على المعطيات الشخصية. هذا الوضع يستدعي تطويرا تشريعيا مستمرا، يعتمد على رصد دقيق للتغيرات التقنية وتحديث النصوص بما يعزز من فعالية الردع والإنصاف القضائي. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب آليات متقدمة لإثبات الجرائم الالكترونية، وضعف التكوين القضائي والمهني في هذا المجال، يعوق تحقيق العدالة ويحد من تطبيق النصوص بفعالية، ما يحتم ضرورة الاستثمار في بناء قدرات قانونية وتقنية موازية لتحديث المنظومة الزجرية وضمان حماية حقيقية للحق في الحياة الخاصة في العصر الرقمي.

هذا بالإضافة إلى أن ما يزيد من حدة هذه الإشكالات هو الغموض الذي يكتنف بعض عناصر الركن المعنوي، خاصة ما يتعلق بالقصد الجنائي، الذي يعتبر في الجرائم الالكترونية عنصرا أساسيا ينبغي تحديده بدقة، نظرا لخصوصية هذه الأفعال وصعوبة كشفها. إذ أن العديد من الأفعال قد تتم عن بعد أو من خلال شبكات خفية، ما يصعب على القضاء إثبات النية الإجرامية في غياب تأطير تشريعي دقيق وملائم.

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال أن المساس بالمعطيات الشخصية لا يشكل فقط اعتداء على ممتلكات رقمية أو نظم إلكترونية، بل يعتبر في جوهره انتهاكا مباشرا للحق في الحياة الخاصة، الذي كرسه الدستور المغربي، والذي تعتبر حماية المعطيات الشخصية أحد أبرز مظاهره المعاصرة. إذ لم يعد هذا الحق مجرد حماية تقليدية لخصوصية الفرد في بيته أو مراسلاته، بل اتسع ليشمل كافة البيانات والمعطيات الالكترونية التي تكشف عن سلوك الأفراد، واختياراتهم، وانتماءاتهم، وصحتهم، وموقعهم الجغرافي، وغيرها من الجوانب الخاصة لحياتهم.

من هنا، فإن ضمان حماية فعالة للحق في الحياة الخاصة في العصر الرقمي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تجريم صريح وواضح ودقيق للأفعال الماسة بالمعطيات الشخصية، مع مراعاة الطبيعة التقنية المتطورة لهذه الجرائم، وتوفير ضمانات قضائية وتشريعية توازي خطورتها.

حيث لا يقتصر الأمر على مجرد التنصيص على تجريم الأفعال، بل يتطلب الأمر أيضا اعتماد آليات فعالة للرقابة والمراقبة التقنية والقضائية، تسمح بالكشف المبكر عن هذه الجرائم والحد من انتشارها. كما يجب تعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين المعنيين، من أجهزة قضائية وأمنية وتقنية، لتبادل الخبرات والمعلومات، وضمان استجابة سريعة وفعالة لمختلف التهديدات. ومن الضروري كذلك تعزيز وعي المجتمع وحقوق الأفراد في مجال حماية الخصوصية الالكترونية، عبر حملات توعوية وتثقيفية تبرز أهمية الحفاظ على المعطيات الشخصية وكيفية التصدي لمحاولات اختراقها، مما يرسخ ثقافة احترام الحياة الخاصة في الفضاء الإلكتروني ويقوي من جبهة الحماية القانونية والاجتماعية على حد سواء.

انطلاقا مما سبق وبناء عليه ومن خلال تحليلنا لهذا الموضوع نقترح ما يلي:

- مراجعة الصياغة التشريعية لمقتضيات مجموعة القانون الجنائي المغربي المرتبطة بالجرائم الالكترونية، بإدخال تعريفات دقيقة للمفاهيم التقنية، وتحديد عناصر كل جريمة بشكل صريح يضمن احترام مبدأ الشرعية الجنائية.

- تعزيز الحماية الجنائية للمعطيات الشخصية باعتبارها مكونا من مكونات الحق في الحياة الخاصة، وذلك من خلال ربط النصوص الزجرية بمقتضيات الدستوروقانون حماية المعطيات الشخصية.
- التنصيص على الركن المعنوي بشكل صريح في كل جريمة معلوماتية، مع مراعاة تكييف القصد الجنائي مع الوسائل التقنية المستعملة والآثار المترتبة عنها.
- إحداث أجهزة متخصصة في الجرائم الالكترونية على مستوى القضاء والضابطة القضائية، وتكوينها في مجال التحليل الرقمي وتتبع الأثر الإلكتروني، لتعزيز النجاعة في مواجهة هذه الأفعال.
- إقرار إطار قانوني للتنسيق بين مجموعة القانون الجنائي المغربي وقانون حماية المعطيات الشخصية رقم 09.08، لضمان التكامل بين الحماية الزجرية والحماية الإدارية والرقابية.
- تشجيع الاجتهاد القضائي المنضبط ضمن حدود النص القانوني، مع الحرص على توحيد الاجتهادات القضائية بشأن الجرائم الالكترونية، ضماناً للأمن القانوني والقضائي.

وختاما، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في تطوير النصوص القانونية لمواكبة الجريمة الالكترونية، بل في خلق توازن دقيق بين حماية النظام العام الرقمي وحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، وعلى رأسها الحق في الحياة الخاصة، الذي يعتبر من أرقى الحقوق الإنسانية وأكثرها عرضة للانتهاك خاصة في عصر الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.

لائحة المراجع:

- عبد المجيد كوزي، حماية الحياة الخاصة في الزمن المعلوماتي وتحديات الذكاء الاصطناعي، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، السنة الخامسة 2022، العدد 25/24

- خديجة عاشور. الحماية القانونية للمقومات المادية والمعنوية لحقوق الشخصية الإنسانية. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط، السنة الجامعية 1999-2000

- رؤى سعد القرني. الحماية القانونية للحق في الخصوصية الالكترونية دراسة مقارنة، مشروع رسالة للحصول على درجة الماجستير تخصص الأنظمة، جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية، السنة الجامعية 2021

- السعدية مجيدي وسعد بن عجيبة، المختصر في القانون الجنائي المغربي القسم العام، مطبعة الأمنية-الرباط، الطبعة الثانية 2023

- عبد السلام بنسليمان، الاجرام المعلوماتي في التشريع المغربي دراسة نقدية مقارنة في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء، مطبعة الكرامة الرباط، الطبعة الثانية السنة 2020،

- شرف ياسين، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، مجلة قانونك، العدد 13 يوليوز- شتنبر السنة 2022

- نهلا عبد القادر المومني، الجرائم الالكترونية، دار الثقافة والنشر، الطبعة الثانية، 1431 /2010

- رضى العنبي، الإطار القانوني لمكافحة الجريمة الإلكترونية دراسة مقارنة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، لسنة 2017

- محمد الادريسي العلمي المشيشي، دراسة حول مدى ملاءمة مشروع القانون الجنائي المغربي مع المبادئ والقواعد المعتمدة في منظومة حقوق الانسان، المجلس الوطني لحقوق الانسان، السنة 2012

- ضياء علي أحمد نعمان، الغش المعلوماتي الظاهرة والتطبيقات، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2011

- عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي القسم الخاص، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، ط السادسة، السنة 2013.

- Bouchaib Rmail, Criminalité informatique ou liée oux nouvelles technologies de l'information ou de la communication, Imprimerie somagram, Casablanca, 2éme Edition, 2010

- Bernard Savonnet, les atteintes aux systèmes de traitement automatisé de données

- Kevin Freoa, La sécurité informatique dans l'entreprise, DESS Droit et Pratique du Commerce électronique Université Paris V René Descartes, Année universitaire 2002 – 2003

- Mohamed Ouzgane, la criminalité informatique au regard du droit Marocaine, mélange en homage au professeur Mohamed Jallal Essaid, Tome1, Imprimerie Conaprinf, Rabat, 2000

عواطف الازهاري
باحثة بسلك الدكتوراه - جامعة
محمد الخامس الرباط

الحق في حرمة الصورة، أية حماية ؟

The right to privacy, what protection?

مقدمة:

ولا يزال اهتمام الفرد بالحق بحرمة حياته الخاصة قائما أمام التأثير الخطير الذي أضحى يعرفه التطور التكنولوجي على حياة الإنسان، وهذا ما أدى إلى تسهيل وتوسيع نطاق الاعتداء عليها والتي أضحى من الصعب تحديد مصادرها وأساليبها فضلا عن صعوبات الإثبات القانونية والقضائية، ويتعلق هذا التأثير على أكثر الحقوق ارتباطا بحقوق الإنسان ألا وهو حقه في حرمة صورته، وهذا ما دفع أغلب التشريعات إلى وضع مفهوم محدد للحق في حرمة الحياة الخاصة، فإن البعض الفقه عرفها من زاوية الحق في حرمة الحياة الأسرية والشخصية والداخلية والروحية للشخص، عندما يعيش خلف بابه المغلق، وقد قيل أن الحق في الحياة الخاصة هو حق الفرد في استبعاد الآخرين من نطاق حياته الخاصة، والحق في احترام ذاتيته الشخصية، ويعني أيضا حق الشخص في أن يحتفظ بأسراره من المتعذر على العامة معرفتها إلا بإرادة صاحب الشأن، والتي تتعلق بصفة أساسية بحقوقه الشخصية.

يعتبر الحق في الصورة من الحقوق الأساسية لحرمة الحياة الخاصة للأفراد باعتبار أن كل شخص ينتهك بصورة جدية وبدون وجه حق، حق شخص آخر في ألا تصل أموره وأحواله إلى علم الغير، وألا تكون صورته عرضة لأنظار الجمهور ويعد مسؤولا أمام المعتدى عليه[436].

وعليه فإن المشرع المغربي قد استشعر بدوره خطورة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة الذي يشكل خطرا على سمعة وشرف الأشخاص و انتهاكا صارخا لأسرارهم، ولا سيما الحق في الصورة، فأضاف المشرع المغربي بمقتضى القانون رقم 103.13 الصادر سنة 2018 الذي نص على مجموعة من المقتضيات التي تحمي حق الإنسان في صورته أثناء تواجده بمكان خاص وبدون مو افقته بالإضافة إلى الحماية التي أقرها طبقا لقانون حماية المعطيات الشخصية 08.09 وقانون الصحافة والنشر 88.13 وغيرها من القو انين التي نصت على حماية الصورة ، وقد تفاعل المشرع المغربي مع و اقع انتهاك الخصوصية خاصة المس بالصورة، لا سيما ما يعرفه المجتمع المغربي من تطور وازدها مع العصر الإلكتروني.

وعلى غرار ما تقدم نطرح إشكالية مركزية يمكن بسطها كالتالي:

- ما مدى توفق المشرع المغربي في سن مجموعة من المقتضيات الزجرية لزجر كل إخلال يمس الحق في الصورة كمظهر من مظاهر حرمة الحياة الخاصة للفرد؟

436أحمد فتحي سرور، الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، سنة 1986 ص 34.

- ما مدى كفاية الحماية القانونية التي أقرها المشرع لحماية الحق في الصورة بمقارنة مع ما نصت عليه مجموعة من المقتضيات الأجنبية؟

وللإجابة عن الإشكال المطروح المتعلق بالحماية الزجرية للصورة باعتبارها أحد المظاهر الأساسية التي تمس الحياة الخاصة للأفراد نظرا للتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم ونظرا لسهولة أخذ صور الغير ونشرها في نطاق واسع لا سيما في العالم الافتراضي سنتناول في (المطلب الأول) صور الاعتداء على الحق في الصورة، أما (المطلب الثاني) سنتناول فيه الحماية الزجرية للحق في الصورة.

المطلب الأول: صور الاعتداء على الحق في الصورة

يعد الحق في الصورة من الحقوق التي تضمن للإنسان كرامته وتحفظ أدميته ضد كل ما من شأنه أن يمسها، لا سيما أمام التطور السريع الذي يشهده عالم التكنولوجيا والاتصال، لذلك سنحدد مختلف صور الاعتداء على الحق في الصورة سواء تعلق الأمر بجريمة التشهير والتقاط أو نقل الصورة (الفقرة الأولى) أو فيما يتعلق بجريمة المونتاج أو جريمة أو الإيذاء المبهج(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: جريمة التشهير والتقاط أو نقل الصورة

نص المشرع المغربي على حماية الحق في الصورة باعتباره عنصرا أساسيا للحق في حرمة الحياة الخاصة، و نص على زجر كل اخلال مرتكب في حرمة هذا الحق التي تستهدف صورة الغير سواء تعلق الأمر في مجموعة القانون الجنائي، أو قانون المسطرة الجنائية المغربي[437] الذي عمل على حماية الحق في الصورة بما فيها تصوير أو نشر صورة الشخص الذي يتواجد في حالة الاعتقال أو يحمل أصفادا أو قيودا بدون موافقته طبقا للمادة 303 من قانون المسطرة الجنائية، كما يتعلق الأمر إلى تجريم فعل إلتقاط أو نشر صورة الحدث الجانح الماثل أمام القضاء طبقا للمادة 466 من قانون المسطرة الجنائية وذلك لما يتعلق من انتهاك لكرامته اعتبار الأصل هو البراءة .

وطبقا لذلك نتناول صور الاعتداء على الحق في الصورة من خلال جريمة التشهير (أولا) ونتناول جريمة التقاط أو نشر الصورة (ثانيا).

أولا: جريمة التشهير

تتميز جريمة التشهير بثلاثة أركان المتمثلة في الركن المادي والركن المعنوي وركن العلانية

1- الركن المادي:

تعتبر جريمة التشهير[438]، من الجرائم المتمثلة في قيام الجاني بأحد الأنشطة التي تعتبر أسرارا بطبيعتها بالنسبة للفرد، ويستوي أن يقوم به أي شخص بما في ذلك الصحفي، كما يستوي أن يكون الخبر صحيحا أم

437ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلقة بالمسطرة الجنائية.

438 جريمة التشهير تعتبر من أخطر الاعتداءات التي تمس كرامة الإنسان وسمعته وشرفه ، خاصة وأنه مع تطور أجهزة التقنيات، أصبح من السهل استخدامها على أساس نشر المعلومات، وبحكم ذلك ظهرت جرائم تقنية جديدة ومنها التشهير الإلكتروني، كنشر صور أو مقاطع فيديو مخلة قصد إلحاق الضرر بالمشهر به والتعدي على حياتهم الخاصة، وإبقاء ذلك في أرشيف الإنترنيت، ونجد أن الكثير من المشهرين لا يدركون عمق خطورة ما يقومون به، حيث أن التشهير ينتج عنه أثار سلبية تنعكس على المشهر بهم، كما تنعكس كذلك على المجتمع وتعكر صفو مزاجه، كما تضعف الثقة بين المجتمع وتغذي الأحقاد والكراهية في الوسط الاجتماعي، لا سيما وأن هذا الأمر أصبح متداولا في مجتمعنا الحاضر قصد التعبير عن الانتقام أو قصد السخرية من الأشخاص، لذلك يعتبر الأمر تجاوزا للقانون الذي يحمي حقوق الآخرين، مما أصبح من الضروري على التشريعات زجر مثل هذه الانتهاكات الجسيمة والحد من مخاطرها.

لا، وذلك على اعتبار أن الحماية القانونية التي نص عليها المشرع المغربي تنصرف إلى حماية الحياة الخاصة للفرد والتي تعتبر من الحقوق الأساسية للإنسان[439]، فنشر صور دنيئة تمس بالغير فهنا يتمثل في التشهير به من خلال التلفظ بمصطلحات تشير إلى ارتكابه تهما متعلقة بجرائم المخلة بالشرف والحياء، أو أن يتجسد فعل التشهير في نشر صور فاضحة التي من شأنها الحط من قدره واعتباره، سواء أكانت صور حقيقية أم لا.

كما تتحقق جريمة التشهير فيما إذا تم استخدام الصورة وعرضها أمام العديد من الناس أو أي مكان آخر فقد حددت المادة 171 من قانون العقوبات المصري العلانية كالكتابة أو صورة أو ما يماثلها، وهي التوزيع بغير تميز على العديد من الناس والعرض في الطريق العام أو أي مكان آخر والبيع والعرض للبيع في أي مكان[440].

وبالتالي يقع هذا الركن بتوافر عنصرين وهما النشاط الاجرامي، وموضوع يقع عليه هذا النشاط الاجرامي

أ- النشاط الاجرامي

وهو سلوك مادي ذو مضمون نفسي يتخذ الفعل المكون له إحدى الصور الأربعة، الاحتفاظ أو الاعلان أو تسهيل الإعلان أو الاستعمال.

- الاحتفاظ : ويقصد به إمساك المعتدي أو إبقاء بحوزته تسجيلا أو مستندا خاصا بشخص أو أشخاص آخرين عن قصد مع علمه بمحتوى المستند أو التسجيل مع ضرورة أن يكون هذا التسجيل أو المستند قد تم الحصول عليه بالطرق المبنية في المادة 2-226 من ق. ع. الفرنسي والمادة 303 المكرر1 ق. ع. الجزائري في حين لم ترد هذه الصورة في القانون الجنائي المغربي.

وللإشارة أن احتفاظ المجرم بالمستندات أو التسجيلات يكون إما لحسابه أو لحساب غيره.

ويعبر عنه البعض بالإذاعة والنشر يقصد به إخبار الجمهور أو الغير عن عمد بفحوى التسجيل المستند التي تم التحصيل عليه بالطرق المبنية في المواد 1-226 من قانون العقوبات الفرنسي، أو303 من قانون العقوبات الجزائري.

ومن ثم فيفترض في الاذاعة العلانية، لذا فإذا مكن الفاعل عدد غير محدود من الناس من العلم أو الاطلاع على المستند أو التسجيل تتحقق هذه الصورة.

- تسهيل الاعلان: ويعتبر كل فعل يتدرج في التحريض[441] أو الاتفاق أو المساعدة والتي من شأنها أن تساهم في الفعل أو الأفعال المادية الخاصة بالتسجيل أو المستند رغم الأفعال المساهمة أو المساعدة في صورها المتقدمة تجعل صاحبها شريكا في جريمة إذاعة أو استعمال تسجيل أو المستند إلا أن القانون اعتبر من يقوم بفعل تسهيل الإعلان هو فاعلا مشتركا لهاته الجريمة.
- الاستعمال: ويقصد به استخدام التسجيل أو المستند أو الوثائق لتحقيق غرض التشهير، ويستوي لدى المشرع الفرنسي أن يحصل على الاستعمال علنا أو غير ذلك، وتطبيقا لذلك يكون

439 محمادي لمعكشاوي، " المفيد في قانون الصحافة والنشر بالمغرب" الطبعة 1 مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، سنة 2009، الصفحة 207.

440 مدحت رمضان" الحماية الجنائية للشرف والاعتبار للشخصيات العامة" الطبعة الأولى، دار النهضة العربية مصر، سنة 2001، ص 95.

441 التحريض هو إشارة شخص أو مجموعة من الأشخاص أو حثهم على القيام بفعل أو مجموعة من الأفعال تكون غير مشروعة أو ضارة بالآخر.

مرتكبا للجريمة من يقوم بتزيين حجرة الاستقبال في مسكنه بصورة التقطها لشخص في وضع غير مألوف في مكان خاص بغير رضاه حتى لو طلب من زائريه كتمان أمرها[442].

ب- محل النشاط الإجرامي

ولقيام هذه الجريمة نص كل من القانون المغربي والفرنسي وكذا المصري أن ترد أفعال الاحتفاظ أو الإعلان أو تسهيله أو الاستعمال أو الاستخدام على تسجيل حديث أو صورة أو مستند أو وثائق تم الحصول عليها بإحدى الطرق المبينة سابقا، أي بالتنصت أو التسجيل أو بالتنقل بالنسبة للمستند.

فضلا على أن الحق في الصورة كأحد عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة لا يحمي الوجه فحسب و إنما يحمي شكل الشخص ككل.

2- الركن المعنوي

جريمة التشهير هي من الجرائم العمدية والتي لا تكتمل إلا بتوافر القصد الجنائي العام لدى الجاني بعلمه بدلالة اللفظ أو الصور التي تسيء إلى سمعة وشرف المجني عليه[443]، ويتعين على الجاني أن تتوفر لديه إرادة إسناد الوقائع التي تتخذ جريمة الاعتداء على الحياة الخاصة كسائر جرائم النشر، فيجب أن يعلم بمضمون العبارات، ثم أن يكون التشهير لمجرد النيل من شخص مشهر به قصد الانتقام، أو يتم التشهير بالشخص على الملأ مما يسبب له نقص ويجعل الناس ينفضون من حوله وعدم الثقة فيه.

وبالتالي فكل عبارة أو صور أو غيرها ينشرويفهم منها نسبة أمر شائن أو خاص أو يضر بالمجني عليه بشكل محدد وبطريقة معلنة، فهو سلوك إجرامي يترتب عنه فعل ضار و آثار معتبرة في التجريم والعقاب، وهذه الأضرار لا يلزم أن تكون مادية محسوسة، بل غالبها تكون معنوية أو نسبية، إذ أن نشر ما يسيء على الشخص قصد الحط من اعتباره وشرفه يعتبر ركنا من أركان قيام هذه الجريمة[444].

ثانيا: جريمة التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة

يعد التقاط الصورة أو تسجيلها أو نقلها عملا غير مشروع تترتب على أثره المسؤولية الجنائية إذا تم ذلك بدون موافقة صاحب الصورة وأخذت بمكان خاص، وعليه يقع عبء الإثبات حصول الشخص على الإذن بالتقاط أو نقل الصورة على من قام بفعل الالتقاط أو التسجيل أو لنقل الصورة ، فتثبت الصورة يعني تركيزها بسرعة خاطفة تم أخذها عن طريق جهاز لكي يتم استعمالها مستقبلا بغرض تحقيق مصلحة أو فائدة ، وهو ما لا تستطيع العين البشرية المجردة وحدها أن تقوم به، وعليه، لا تتم المعاقبة على التجسس البصري سوى إذا كان مثبتا في صورة، وهو ما يقصده المشرع بالتقاط الصورة، ذلك أن هذا الالتقاط يتم بفضل إتباع تقنية معينة تتمثل في استعمال وسيلة تكنولوجية ويتأكد هذا الكلام في واقعة أن الصورة يتم تسجيلها أو نقلها بعد ذلك[445].

443 طارق عفيفي صادق أحمد، " الجرائم الإلكترونية جرائم الهاتف المحمول- دراسة مقارنة بين القانون المصري والإماراتي والنظام السعودي"، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، سنة 2015 ص168

444 أيمن بن ناصر بن حمد العباد،" المسؤولية الجنائية لمستخدمي شبكات التواصل الإجتماعي- دراسة مقارنة- الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، سنة 2015، ص 104.

445 نويري عبد العزيز" الحماية الجنائية للحياة الخاصة- دراسة مقارنة-" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة القانون الجنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، الجزائر، السنة الجامعية2010- 2011، ص 129.

ولذلك نرى أن التشريعات المقارنة جرمت التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة بدون رضا الشخص، وذلك قصد المحافظة على خصوصياتهم وأسرارهم في المجتمع الحديث، فالقانون الجنائي الفرنسي الجديد بمقتضى القانون 864-92 المؤرخ في يوليوز1992 الذي تم تعديله، أن المواد 1-226 و8-226 أضفت الحماية الجنائية للحقوق الشخصية ووضعت عقوبات تتلائم مع المساس الخطير الذي أضحت تتعرض له الحياة الخاصة بما في ذلك صورة الفرد.

كما نجد المشرع المغربي نص على مجموعة من النصوص الزجرية بموجب التعديل الذي لحق مجموعة القانون الجنائي المغربي لسنة 2018، وذلك بإضافة الفصول 1-447، 2-447، 3-447 مكرر، التي تجرم أفعال الاعتداء على الحق في الصورة كما نجد قانون المسطرة الجنائية المغربي[446]،عمل على حماية الحق في الصورة في حالة ما تعلق الأمر بتصوير أو نشر صورة شخص الذي يتواجد في حالة الاعتقال أو يحمل أصفادا أو قيودا بدون مو افقته طبقا للمادة 303 من قانون . م.ج، كما ينصرف أمر الحماية إلى تجريم فعل التقاط أو نشر صورة الحدث الجانح الماثل أمام القضاء طبقا للمادة 466 من نفس القانون، نظرا لما قد يتعرض له من انتهاكات وتجاوزات التي يمكنها المس بكرامته باعتبار الأصل هو البراءة، لذلك لا يتعين نشر صورة المتهمين حتى تثبت إدانتهم بحكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به.

1- أركان جريمة التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة:

تتحقق هذه الجريمة في الركن المادي والركن المعنوي

أ- الركن المادي: يتحقق من خلال الاعتداء على الحق في الصورة بتو افر عناصر أساسية وتتمثل في :

- النشاط الاجرامي:

يتجسد من خلال ثلاث نقط وهي: الالتقاط والتسجيل ونقل صورة الشخص دون رضاه وبمكان خاص، حيث تعتبر أفعال تحقق الجريمة.

ويعني الالتقاط تثبيت الصورة على مادة حساسة ، وبمجرد التقاط الصورة، أي تثبيتها على تلك المادة تقع الجريمة، وبعبارة أخرى لا يشترط لوقوع الجريمة إظهار الصورة على المادة المخصصة لذلك[447].

ويعني التسجيل، حفظ الصورة على الجهاز أو الوسيلة التقنية المستعملة في ذلك، وهذا حتى يتمكن الجاني من العودة إليها في أي وقت لاحق لمشاهدتها أو إذاعتها.

ويقصد بالنقل إرسال الصورة مباشرة إلى مكان آخر غير المكان الذي التقطت فيه، بحيث يتمكن غير الموجود في هذا المكان الأخير من الاطلاع عليها سواء أكان المكان عاما أو خاصا.

- وسيلة ارتكاب الجريمة

لم ينص المشرع المغربي على وسيلة معينة يستخدمها المعتدي حال اتيانه الجنحة، فقد تكون وسيلة التقاط الصورة أو تسجيلها أو نقلها آلة تصوير أو الهاتف أو الحاسوب الآلي.

ولا يعتد بجريمة رسم صورة شخص أيا كانت درجة الإبداع الفني للرسم، كون أن المشرع اشترط التقاط الصورة عن طريق الوسائل الفنية الحديثة، وعليه فلا أهمية لنوع الجهاز المستخدم في ارتكاب الفعل المجرم خاصة مع ظهور أجهزة متطورة قد تكون مجهولة لدى البعض، وكذلك التغيير السريع الذي يلحق هذا

446 ظهير شريف رقم 1.02.255 الصادر في 25 من رجب 1423 (3أكتوبر2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

المجال، وهذا ما دفع المشرع إلى عدم تحديد نوع الجهاز المستخدم في ارتكاب الجريمة، فيستوي أن تكون آلة تصوير فوتوغرافية عادية أو كاميرا أو أي جهاز رقمي آخر[448].

- عدم رضى المجني عليه

يشترط المشرع لتحقيق جريمة التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة عدم رضى المجني عليه، أما إذا توافر الرضا فلا تعتبر جريمة.

فالرضا بالتقاط الصورة لا يعني الرضا بالنشر أو استعمال هذه الصورة، غير أنه لا يغيب عن البال أن من شأن هذا الأمر إثارة عديد من المشاكل أمام القضاء خاصة وأن رضا المجني عليه بالتقاط الصورة ينطوي في حالات كثيرة على الرضى الضمني بنشرها، فيكون بذلك على المتهم إثبات رضا المجني عليه بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورته وذلك بكافة وسائل الإثبات وينبغي أن يكون الرضا سابق لوقوع الفعل، كما يجب أن يصدر من صاحب الحق أو من يمثله قانونا.

ب الركن المعنوي

ويتمثل في القصد الجنائي، أي النية الإجرامية لملتقط الصورة، وذلك باستعمال وسيلة فنية لتثبيت أو تسجيل أو بث الصورة للشخص المتواجد في مكان خاص دون موافقته، كما يتعين أن يكون الجاني عالما به، أي عالما بأن تلك الأفعال من التقاط أو تسجيل أو نقل للصورة باستخدام جهاز ما يعد عملا غير مشروع تترتب على اثره المسؤولية الجنائية، وفي حالة انتفاء هذا الشرط تنتفي الجريمة أنداك، لذا لا تقع هذه الجريمة ممن ترك سهوا جهازا للتصوير أو البث في مكان خاص، فينقل صورة شخص في هذا المكان[449].

كما يتحقق القصد الجنائي الخاص بتوافر العلم والارادة لدى الجاني، وذلك بتوجيه ارادته للقيام بفعل غير مشروع ويكون مدفوعا لتحقيق باعث معين، أو كانت تحدوه غاية محددة، مما يعني أن الجريمة لا تتحقق عن طريق الخطأ لأنها تتحقق بقصدين عام وخاص.

الفقرة الثانية: جريمة المونتاج وجريمة الإيذاء المبهج

فمن الجرائم التي استحدثتها الوسائل التكنولوجيا الحديثة التي تمس الحياة الخاصة للفرد متمثلة في جريمة المونتاج وجريمة الإيذاء المبهج.

أولا: جريمة المونتاج للصورة

باعتبارها من الجرائم التي برزها التطور التكنولوجي السريع اعتداء على الحياة الخاصة للفرد.

ولقيام هذه الجريمة تتمثل في ركنين الركن المادي والركن المعنوي

أ- الركن المادي:

ويتحقق الركن المادي للجريمة إذا قام الجاني شخصيا وبواسطة جسمه أو أعضاء منه بتنفيذ ماديات الجريمة، إذ لا يتصور أن يتم العقاب على النوايا والأحاسيس دون أن تتخذ لها مظهرا في العالم الخارجي في صورة نشاط مادي يجرمه المشرع المغربي، وعليه يتحقق الركن المادي لجريمة تركيب الصورة بتوفر عنصرين وهي نشر التركيب ثم أن يكون بغير رضا المجني عليه.

- نشر الصورة عن طريق المونتاج

448هشام محمد فريد، الحماية لحق الإنسان في صورته، مكتبة الآلات الحديثة، -أسبوط – مصر الطبعة الأولى، سنة 1986، ص91.

449هشام محمد فريد م.س ص97.

ويتحقق الركن المادي في جريمة المونتاج[450] في عدم اشتراط أن يتم بطريقة معينة، و إنما يتحقق بشتى الوسائل سواء تم باللصق أو بإحدى الوسائل التكنولوجية الحديثة، فما دامت الصورة تتضمن تعليقا أو تشويها يخالف الحقيقة، أمكن لصاحب الصورة الاعتراض على نشرها، لأن الأمر يعتبر تعديا على الحق في الصورة يوجب القيام عنها المساءلة.

- عدم رضا المجني عليه

يشترط المشرع الفرنسي والمغربي لتحقق جريمة المونتاج أن يتم نشر المونتاج بدون رضا المجني عليه، وأما إذا تم النشر برضا صاحب الصورة التي أجري عليها المونتاج فلا جريمة حينذاك، فرضا المجني عليه في هذه الحالة يجرد الو اقعة من طابعها غير المشروع فقد يكون الرضا صريحا ويمكن أن يكون ضمنيا، ففي كل الأحوال ينبغي أن يكون مؤكدا وسابقا وحرا، وبالتالي يقع عبء الإثبات على عاتق الجاني الذي عليه أن يثبت أن المجني عليه قد رضي بنشر المونتاج.

ب- الركن المعنوي

إن الركن المعنوي في جريمة المونتاج له أهمية كبيرة في النظرية العامة للجريمة، فإذا انتفى الركن المعنوي انتفت الجريمة وتحولت إلى خطأ، وبالتالي فإن ما يجب التوفر في جريمة المونتاج هو القصد الجنائي للاعتداء على المصلحة الخاصة التي يحميها القانون، ومن تم فإذا كان النشر قد تم عمدا فإن الفاعل الأصلي لهذه الجريمة يتساؤل نظرا لتوفر قصدين، قصد عام المنحصر في علم الجاني بعناصر الجريمة وإرادة متجهة إلى تحقيقها، ثم قصد خاص المتمثل في الضرر الو اقع على المصلحة الخاصة للمجني عليه.

ثانيا: جريمة الإيذاء المبهج

ولقيام هذه الجريمة تتكون من ركنين أساسيين الركن المادي والركن المعنوي:

الركن المادي: فو اقعة الإيذاء المبهج[451] مركبة، تتكون من عدد من الأفعال وتتمثل في الاعتداءات، والتسجيل ثم النشر، حيث اعتبر المشرع الفرنسي لكل فعل خاضع وفق نص خاص، فبالنسبة لمرتكب الاعتداء يتوقف نطاق مسؤوليته الجنائية على مدى اقتصاره على الاعتداء الو اقع على المجني عليه فلن يسأل عنه، يسأل عن التسجيل والنشر على اعتبار أنه الحائز لصور الاعتداء نتيجة التسجيل وخروجها من سلطانه للغير يمثل نشرا لها إذ يمكن بذلك للغير الاطلاع عليها، أما بالنسبة لمرتكب النشر، فإذا اتخذ شخص مرتكب و اقعتي التسجيل والنشر سئل عنهما، فيسأل عن التسجيل بوصفه الاشتراك في الاعتداء ويسأل باعتباره فاعل في الجريمة، وقد يضاف إلى ذلك اشتراكه في الاعتداء حال اتجاه إرادته إلى الإسهام فيه تحريضا، اتفاقا أو مساعدة.

الركن المعنوي: يفترض في هذه الجريمة علم الجاني بأن الصور ومقاطع الفيديو الذي قام بنشرها تهم اعتداءات تمس بسمعة المجني عليه وبسلامته المتمثلة في التسجيل العمدي، والقصد المطلوب تو افره في هذه الجريمة القصد الجنائي العام الذي يتو افر بمجرد تحقق العلم بعناصر الجريمة و اتجاه الإرادة إليها، وتنتفي جريمة الإيذاء المبهج إذا كان التسجيل أو النشر و اقعا على اعتداءات غير عمدية.

المطلب الثاني: الحماية الزجرية للحق في الصورة

450 إن جريمة المونتاج جريمة عمدية يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي وهو قصد عام قوامه العلم والإرادة.

451 يقصد بالإيذاء المبهج بأنه تصوير فعل الاعتداء الجسدي أو الجنسي على المجني عليه بغرض نشره والاستمتاع برؤيته.

إلى جانب القوانين الجنائية هناك قوانين أخرى نص عليها المشرع المغربي لحماية الحق في الصورة، كما هو الشأن بالنسبة للحماية الزجرية للصورة من خلال قانون حماية المعطيات الشخصية (الفقرة الأولى) و الحماية الزجرية للصورة من خلال قانون الصحافة والنشر (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الحماية الزجرية للصورة من خلال قانون حماية المعطيات الشخصية 09.08

لقد نص المشرع المغربي من خلال قانون حماية المعطيات الشخصية 09.08[452] على حماية تداول المعطيات الشخصية على اعتبار أن المعلوميات جاءت لخدمة الفرد ونص على أنه لا يجب أن تمس بالحياة الخاصة للفرد خاصة ولا بحقوقه وحرياته عامة، وذلك من خلال مجموعة من المقتضيات الزجرية الهادفة إلى معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[453] مع امكانية صاحب الحق على التعرض أو تصحيح أي مساس يلحق به.

وبالتالي نص المشرع المغربي على أنه يمنع معالجة المعطيات الشخصية إلا عند موافقة الشخص صاحب الصورة وتعبيره بما لا يترك مجالا للشك عن رضاه لمعالجة معطياته بدون أن يتدخل الغير عليها إلا بناء على إذن.

لذا نص المشرع على مجموعة من العقوبات طبقا للفصول 53 و 54 من نفس القانون على عقوبات مالية تتراوح بين 20.000 درهم عند رفض حق الشخص المعني بالأمر في الولوج أو التصريح أو التعرض على معطياته الخاصة، وأما بخصوص العقوبة الحبسية من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 20.000 إلى 200.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين في حالة عدم الحصول على الإذن المشار إليه من الشخص المعني بالأمر، أو عند جمع المعطيات الشخصية بطريقة غير مشروعة ومخافة للترخيص، أو عند الاحتفاظ لتصدي أي مساس يلحق بها.

كما يتم تطبيق نفس العقوبة في حالة عدم توفير بيئة آمنة للبيانات الشخصية المجمعة، أو تمت معالجة معطيات الشخص بالرغم من تعرضه.

كما نص المشرع التونسي على قانون حماية المعطيات الشخصية في الفصل 14 من قانون معالجة المعطيات الشخصية، والتي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأصول العرقية أو الجينية أو بالمعتقدات الدينية أو بالأفكار السياسية أو الفلسفية أو غيرها.

حيث أجاز معالجة المعطيات الشخصية من خلال موافقة المعني بالأمر[454]، كما حرص كذلك طبقا للمادة 62 من نفس القانون على حماية المعطيات الشخصية المتعلقة بالصحة التي لم يجز القيام بمعالجتها إلا في الأحوال التي نص عليها القانون .

وهكذا فقد نص المشرع المغربي طبقا للمادة 51 من قانون المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات طابع شخصي على أنه :" دون الإخلال بالعقوبات الجنائية بحيث يمكن للجنة الوطنية حسب

---

452 قانون 08,09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي والذي أقر على حماية الهوية والحقوق والحريات الفردية والجماعية والحياة الخاصة التي تمس بالأفراد.

453 المعطيات ذات الطابع الشخصي هي كل معلومة كيفما كان نوعها بغض النظر عن دعامتها، بما في ذلك الصوت والصورة، والمتعلقة بشخص ذاتي معرف أو قابل للتعرف عليه والمسمى بالشخص المعني.

454اعتبر المشرع أن رضا الشخص هو تعبير عن الإرادة الحرة والمميزة وعن علم يقبل بموجبه الشخص المعني معالجة المعطيات ذات طابع الشخصي المتعلقة به.

الحالات وبدون أجل سحب توصيل التصريح أو الإذن المنصوص عليها في المادة 12 من هذا القانون وأن هذه المعالجة تمس بالأمن أو النظام العام أو منافية للأخلاق والآداب العامة.

وكما نص طبقا للمادة 52 من نفس القانون:" دون المساس بالمسؤولية تجاه الأشخاص الذين تعرضوا لأضرار نتيجة هذه المخالفة، يعاقب بغرامة من 10.000 درهم إلى 100.000 درهم كل من أنجز ملف معطيات ذات طابع شخصي دون التصريح بذلك أو الحصول على الإذن المنصوص عليه في المادة 12 التي سبق ذكرها أو واصل نشاط معالجة المعطيات ذات طابع الشخصي رغم سحب وصل التصريح أو الإذن".

الفقرة الثانية: الحماية الزجرية للصورة من خلال قانون الصحافة والنشر 88.13

لقد نص المشرع المغربي على مجموعة من المقتضيات القانونية لحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة عامة والحق في الصورة خاصة ومن بينها قانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر الصادر سنة 2016، وقد تضمن مجموعة من العقوبات في حالة مخافة أحكام هذا القانون، وقد نصت المادة 89[455] التي أحالت على المادة 85[456] من نفس القانون، حيت يعاقب كل من سولت له نفسه التدخل في الحياة الخاصة للفرد عن طريق نشر صورته دون مو افقته أو دون رضاه بعقوبة السب من 10.000 إلى 50.000 درهم، أما إذا تم النشر بدون مو افقة أو رضى مسبق من المعني بالأمر بغرض المس بحياته الخاصة أو التشهير به، يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم فيما يتعلق بعقوبة المتعلقة بالقذف.

إلا أنه يمكن لكل من ضحية نشر الصورة بغرض المس بالحياة الخاصة المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه وفقا للقو انين المنصوص عليها وتحريك المتابعة عن طريق شكاية وفق المقتضيات الذي نص عليها المشرع طبقا للمادة 99 من قانون الصحافة والنشر.

أما المشرع الفرنسي فقد نص على قانون حرية الصحافة في 29 من يوليوز سنة 1881 والذي تضمن عدة مقتضيات قانونية تسعى إلى حماية الحق في الحياة الخاصة للأشخاص من بينها الحق في الصورة، بحيث جرمت المادة 35 مكررثلاث مرات نشر صورة شخص معرف أو من الممكن التعرف عليه وذلك بدون مو افقته والذي يكون متابعا في قضية تجري بشأنها مسطرة جنائية ولم تقرر المحكمة إدانته، وتظهره الصورة إما وهو يحمل أصفادا أو قيودا، وإما أنه في حالة اعتقال بحيث تصل الغرامة إلى 15.000 يورو.

وكما جرمت نفس المادة 35 مكررثلاث مرات من قانون حرية الصحافة النشر بأي وسيلة كانت، وكيفما كانت دعامة النشر، معلومات تتعلق بهوية شخص كان ضحية عنف، أو ضحية اعتداء جنسي، أو نشر صورة تلك الضحية متى أمكن التعرف عليها، إلا أنه لا يمكن تقرير المتابعة في حالة مو افقة المعني بالأمر على النشر كتابة.

كما أن المشرع الفرنسي قام بتقليص مدة تقادم كل من الدعوى المدنية والدعوى العمومية بالنسبة للجنح والمخالفات التي ترتكب في ظل قانون حرية الصحافة إلى ثلاثة أشهر عكس المشرع المغربي الذي نص على تقادمهم بمضي ستة أشهر.

---

455 نصت المادة 89 من قانون الصحافة والنشر على أنه " يعد تدخلا في الحياة الخاصة كل تعارض للشخص يمكن التعرف عليه وذلك عن طريق اختلاق ادعاءات أو افشاء وقائع أو صورة فوتوغرافية أو أفلام حميمية للأشخاص أو تتعلق بحياتهم الخاصة ما لم تكن لها علاقة وثيقة بالحياة العامة أو تأثير على تدبير الشأن العام".

456 نصت الفقرة الثانية من المادة 85 المتعلقة بالسب يعاقب على التدخل في الحياة الخاصة للفرد إذا تم النشر دون موافقة للشخص المعني بالأمر أودون رضاه المسبق.

وكما هو نفس الأمر بالنسبة للمشرع المصري فقد أولى عناية خاصة لحماية الحق في الصورة من خلال قانون رقم 96 الصادر سنة 1996[457] بشأن تنظيم الصحافة في مصر، بحيث نص في المادة 21 منه على أنه" لا يجوز للصحفي أو غيره أن يتعرض للحياة الخاصة للمواطنين، كما لا يجوز له أن يتناول مسلك المشتغل بالعمل العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة إلا إذا كان التناول وثيق الصلة بأعمالهم ومستهدفا المصلحة العامة".

وكما نص في المادة 22 من نفس القانون على معاقبة من يخالف أحكام هذه المادة بعقوبة سالبة للحرية لا تزيد عن سنة حبسا وبغرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه بإحدى هاتين العقوبتين.

وتماشيا مع المشرع المصري فقد حرص القضاء كذلك على احترام الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الاعتداء على شرفهم أو انتهاك حرمة حياتهم الخاصة.

خاتمة:

إن حق في حرمة صورة الشخصية من الحقوق الأساسية للإنسان لها دور كبير في الحياة الخاصة للفرد، لذا نصت مجموعة من القوانين بالإضافة إلى الاجتهادات القضائية وذلك حماية هذا الحق وزجز كل اخلال يمس بها، لهذا تجسدت الحماية القانونية التي رصدتها مختلف القوانين لحماية الصورة الشخصية باعتبارها أساس الحق في حرمة الحياة الخاصة للفرد سواء فيما يتعلق بالحماية المقررة في قانون حماية المعطيات الشخصية 08.09 أو قانون الصحافة والنشر 88.13.

وحقيقة القول أن الشرع المغربي أو الأجنبي سواء المصري أو الفرنسي أولى اهتماما كبيرا لحماية الحق في حرمة الحياة الخاصة عامة والحق في الصورة خاصة من خلال سن مجموعة من القوانين ومنها القانونين الذي ذكرنا سلفا قانون حماية المعطيات الشخصية وقانون الصحافة والنشر.

لائحة المراجع:

- محمادي لمعكشاوي" المفيد في قانون الصحافة والنشر بالمغرب" الطبعة الأولى مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء سنة 2009.
- مدحت رمضان " الحماية الجنائية للشرف والاعتبار للشخصيات العامة" الطبعة الأولى دار النشر العربية مصر سنة 2001.
- أحمد فتحي سرور" الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة" دار النهضة العربية سنة 1986.
- هشام محمد فريد" الحماية لحق الإنسان في صورته" مكتبة الآلات الحديثة –أسبوط- مصر الطبعة الأولى 1986.
- طارق عفيفي صادق أحمد " الجرائم الإلكترونية جرائم الهاتف المحمول- دراسة مقارنة- بين القانون المصري والإماراتي والنظام السعودي الطبعة الأولى المركز القوي للإصدارات القانونية سنة 2015.
- أيمن بن ناصر بن حمد العباد " المسؤولية الجنائية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي- دراسة مقارنة- الطبعة الأولى مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض سنة 2005.

457 قانون دخل حيز التطبيق ابتداء من فاتح يوليوز 1996 .

- نويري عبد العزيز" الحماية الجنائية للحياة الخاصة- دراسة مقارنة- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة القانون الخاص، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر باتنة، الجزائر سنة 2010-2011.

محمد ربيعة الكواري
باحث قانوني - جامعة لوسيل

جريمة مكافحة الفساد (المبادئ العامة للجريمة المنظمة)

Combating Corruption: (The General Principles of Organized Crime)

المستخلص:

تناول هذا البحث جريمة مكافحة الفساد: المبادئ العامة للجريمة المنظمة، وتمثلت مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي حول مدى فاعلية التشريعات القطرية والعربية في مكافحة الفساد، خاصة فيما يتعلق بعقوبات الموظف العام، ومدى تو افقها مع المبادئ والمعايير الدولية. وهدف البحث إلى بيان العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة، وتحليل الإطار التشريعي القطري في هذا المجال، وإجراء دراسة مقارنة مع عدد من التشريعات العربية، بهدف تقييم مواطن القوة والقصور و اقتراح حلول عملية. و انطلق من فرضيات أهمها أن التشريعات القطرية تبنّت نهجًا صارمًا في مكافحة الفساد، وأن تفاوت العقوبات المفروضة على الموظف العام في الدول العربية أثّر على فاعلية الردع. و اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لتغطية الجو انب النظرية والتطبيقية. وتوصّل البحث إلى عدد من النتائج اهمها: أن الفساد أسهم في توسع الجريمة المنظمة وتقويض فعالية المؤسسات، وأن التشريع القطري رغم تقدمه يحتاج إلى مزيد من التفعيل والتكامل المؤسسي. وأوصى البحث بضرورة وضع إطار قانوني عربي موحّد يحدّد الحد الأدنى من العقوبات في جر ائم الفساد، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة الرقابية والأمنية وتحديث أدوات الكشف والمساءلة.

Abstract:

This research addressed the crime of combating corruption within the framework of the general principles of organized crime. The main problem of the study was centered around the key question regarding the effectiveness of Qatari and Arab legislations in combating corruption, particularly in relation to penalties imposed on public employees and their alignment with international principles and standards. The research aimed to clarify the relationship between corruption and organized crime, analyze the Qatari legislative framework in this context, and conduct a comparative study with a number of Arab legislations, with the goal of evaluating strengths and shortcomings and proposing practical solutions. The research was based on key hypotheses, most notably that Qatari legislation has adopted a strict approach to combating corruption, and that the disparity in penalties imposed on public employees in Arab countries has affected the effectiveness of deterrence. The study employed both the descriptive-analytical and comparative methodologies to

address theoretical and practical aspects. The research concluded with several findings, the most important of which were: that corruption has contributed to the expansion of organized crime and the undermining of institutional effectiveness, and that despite its advancement, Qatari legislation requires further activation and institutional integration. The study recommended the necessity of establishing a unified Arab legal framework that defines minimum penalties for corruption crimes, and enhancing coordination between oversight and security bodies while updating detection and accountability tools.

المقدمة:

يُعدّ الفساد بجميع أنواعه ظاهرة عالمية تعاني منها الحكومات وأجهزتها الإدارية ومؤسساتها، وأصبح يُهدّد مستقبل واستقرار وأمن المجتمعات، بعد تغلغله في جميع جوانب الحياة، وقد اهتم العالم أجمع بهذه الظاهرة، وظهرت العديد من التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحته، فضلًا عن انضمام الدول إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بالتصدي له، وتشكِّل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهم صك دولي في مجال الوقاية من هذه الظاهرة، بالنظر إلى الشمولية والإلزامية التي تتميَّز بها من جهة، والآليات التي أسَّستها لمتابعة تنفيذ أحكامها من جهة أخرى.

تعتبر مكافحة الفساد من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات اليوم، حيث يمكن أن يؤدي الفساد إلى تدهور الاقتصاد والتراجع في مستوى الثقة العامة في الحكومات والمؤسسات.

هدف هذا البحث إلى استكشاف مفهوم مكافحة الفساد من خلال تحليل الاتفاقيات والعناصر والأركان المتعلقة بمكافحة هذه الجريمة في القانون القطري والقانون المقارن، بالإضافة إلى دراسة العقوبات المتخذة في عدة دول.

تم في هذا البحث بتسليط الضوء على الأدوات والتدابير المتاحة لمكافحة الفساد، وكيفية تنفيذها عملياً في القانون القطري. وتم أيضاً مقارنة هذه الأدوات والتدابير بالقوانين المماثلة في دول أخرى لفهم الاختلافات والتشابهات في العهود الدولية والتشريعات المحلية.

وسعى هذا البحث لفهم كيفية تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد وتبادل المعلومات بين الدول، وكيف يمكن تعزيز الرقابة والشفافية في مؤسسات الدولة.

وتوصل هذا البحث إلى نتائج وتوصيات مهمة متعلقة بمكافحة الفساد على المستوى الوطني والدولي، وسيسهم في بناء مجتمعات أكثر نزاهة وتنمية مستدامة.

مشكلة البحث:

السؤال الرئيس:

إلى أي مدى تُعد التشريعات القطرية والعربية المتعلقة بمكافحة الفساد، وخاصة في ما يخص عقوبات الموظف العام، فعالة في التصدي لجرائم الفساد المرتبطة بالجريمة المنظمة، وفي التوافق مع المبادئ والمعايير الدولية؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة من حيث المفهوم والتأثير المتبادل؟

2- ما هي أبرز الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، وما مدى التزام دولة قطر وبقية الدول العربية بها؟

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث من خلال تناوله موضوعًا ذا أولوية عالمية و إقليمية، يتمثل في مكافحة الفساد الذي يهدد كفاءة المؤسسات العامة ويقوّض ثقة المواطنين في أجهزة الدولة. كما يسعى البحث إلى دراسة مقارنة للمنظومات العقابية الخاصة بالموظف العام في عدد من الدول العربية، مع التركيز على خصوصية التجربة القطرية، ومدى انسجامها مع المعايير الدولية، مما يثري النقاش القانوني حول سبل الإصلاح والتطوير.

أهداف البحث:

1- بيان العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة من منظور قانوني.
2- تحليل التشريعات القطرية المتعلقة بمكافحة الفساد وتقييم فعاليتها.
3- دراسة مقارنة لعقوبات الموظف العام في قوانين مكافحة الفساد في بعض الدول العربية.
4- تحديد أوجه القوة والقصور في المنظومات العقابية المتعلقة بالفساد.
5- اقتراح توصيات قانونية لتعزيز فعالية مكافحة الفساد عربياً.

فرضيات البحث:

1- يفترض البحث أن التشريعات القطرية تتبنى نهجاً متقدماً في مكافحة الفساد مقارنة بعدد من الدول العربية.
2- يفترض أن هناك تبايناً في العقوبات المفروضة على الموظف العام المتورط في الفساد بين الدول العربية يؤثر على الردع الفعّال.
3- يفترض وجود ارتباط وثيق بين الفساد والجريمة المنظمة مما يتطلب معالجة تشريعية مزدوجة ومتكاملة.
4- يفترض أن غياب التنسيق الكامل مع الاتفاقيات الدولية يُضعف من فاعلية القوانين الوطنية في مكافحة الفساد.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مفاهيم الفساد والجريمة المنظمة، إلى جانب المنهج المقارن لتحليل الاختلافات والتشابهات في العقوبات القانونية المفروضة على الموظف العام في الدول العربية، مع التركيز على التجربة القطرية. كما يتم الاستناد إلى النصوص القانونية، والاتفاقيات الدولية، والتقارير الأممية، وأحدث الأدبيات القانونية ذات الصلة.

هيكل البحث: المبحث الأول: مفهوم و أنواع ومظاهر جريمة الفساد والعقوبات المقرر لها. المبحث الثاني: اتفاقيات مكافحة الفساد والجريمة المنظمة ودور دولة قطر.

المبحث الأول: مفهوم و أنواع ومظاهر جريمة الفساد والعقوبات المقرر لها

المطلب الأول: مفهوم جريمة الفساد و أنواعها ومظاهرها

الفرع الأول: تعريف الجريمة:-

الجريمة قانوناً، هي الانحراف والتجاوز عن مختلف المعايير الجمعية التي تتصف بكمّ ضخم من الجبريّة، والنوعيّة، والكلية، أي أنّ الجريمة لا توصف بذلك إلا في حال توفّر القيمة التي وضعتها الجماعة القانونيّة- وتحترمها، بالإضافة إلى الانعزال على الصعيدين الحضاريّ والثقافيّ داخل الطوائف.

يمكن تعريف الجريمة بأنّها الإتيان بفعل يتنافى مع المعايير الجمعيّة والقانونيّة والدستور أيضاً، وتتمثل بالتعديّ على حقوق الآخرين و انتهاكها أيضاً؛ ويعاقب عليها القانون نظراً لتحريم فعل هذا الفعل قانوناً وشرعاً؛ وتُقسّم الجرائم قانوناً وشرعاً إلى أربعة أنواع رئيسيّة، وهي: جرائم اقتصاديّة، جرائم جنسيّة، جرائم سياسيّة، جرائم الانتقام؛ ويُشار إلى أنّ للجريمة نظريّات أساسيّة، ومنها نظرية المدرسة الجغرافيّة، والاقتصاديّة، والبيولوجيّة.[458]

الفرع الثاني: تعريف الفساد لغة واصطلاحاً: -

إن الفساد من الأمراض العضال التي يسري سمها في جسد المجتمع فيصيبه بالعطب والعفن فبسببه تضيع الأموال وتنتهب الحقوق وتستشري العداوة كالنار في الهشيم[459].

- أولاً: في اللغة :البطلان والفساد ضد الصلاح، وفسد الشيء أي تلف وعدمت صلاحيته.
- ثانياً: في الاصطلاح الشرعي :هو كل ما يتنافى مع الشريعة ومقاصدها والعمل بها أي يتناول فعل جميع المحرمات والمنهيات فهو الخروج عن أمر الله عز وجل.قال الزمخشري :الفساد هو الخروج بالشيء عن حال الاستقامة والنفع وقال ابن كثير :الفساد هو العمل بالمعصية، كما قال أنه العمل بما يخالف النصوص الشرعية.

الفرع الثالث: تعريف الفساد القانوني:

تتعدد التعريفات الرامية لتحديد مفهوم الفساد تبعاً للغاية المقصودة منها والزاوية التي ينظر من خلالها ولكن من ضمن التعريفات التي تم استخدامها:

- إن الفساد هو استخدام السلطة العامة من اجل كسب أو ربح شخصي.
- أو هو انتهاك للواجب العام والانحراف عن التعامل بالمعايير الأخلاقية.
- وقيل هو خرق القوانين و انتهاك التشريعات ومخالفة معايير السلوك الأخلاقي من اجل تحقيق مكسب فردي أو مصلحة شخصية بغض النظر عن الأضرار بالآخرين أو ضياع حقوقهم.

الفرع الرابع: أنواع الفساد

أولاً: للفساد عدة أشكال وصور ومنها: -

1- فساد أخلاقي :فكل تصرف ينافي العادات والتقاليد والموروثات هو فساد أخلاقي.
2- فساد عقائدي: ففساد العقيدة يؤدي إلى كل فساد آخر كما قال تعالى" وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (سورة البقرة آية :11)
3- فساد سياسي: ومنه سوء استخدام المال في تحقيق المنافع الشخصية مثل دفع الرشوة للحصول على أصوات في الانتخابات.
4- فساد إداري: عن طريق استخدام موقع العمل لتحقيق المصلحة الشخصية.
5- فساد اقتصادي: مثل ما يحدث في الشركات الوطنية أو الأجنبية من استغلال تفشي البطالة في التنكيل بالأيدي العاملة وعدم إعطاءها حقوقها المادية وعدم تأمينهم صحيا.
6- فساد مالي :وهو كل المعاملات المالية والمادية التي تتنافى مع الشريعة الإسلامية والتي تؤدي لأكل الحقوق وعدم استقرار المجتمع وتدني حالة الفقراء والمعوزين.

458تعريف الجريمة وأركانها - موضوع(mawdoo3.com)
459تعريف الفساد لغة واصطلاحا - موسوعة(mosoah.com)

7- فساد مؤسسي: حين تصبح المؤسسة نهبا لرؤسائها ومحلا لتحقيق أطماعهم دون النظر للصالح العام ولا صالح العاملين بها ويتم ذلك عن طريق الاختلاسات وعدم وضع الأموال في موضعها الصحيح.

ثانياً: مظاهر الفساد

1- الرشوة :باستغلال الموقع الوظيفي في الحصول على أموال لإنجاز مهمة دون وجه حق.

2- المحسوبية :تنفيذ مصلحة لفرد أو جهة دون استحقاق.

3- المحاباة :تفضيل فرد على آخر أو جهة على أخرى تبعا للأهواء الشخصية دون الاعتماد على مؤهلاته أو خبراته.

4- الواسطة :وهي التحيز لصالح شخص في تعيين أو توظيف دون الاعتماد على الكفاءة أو الخبرة أو المؤهل لأسباب تتعلق بصلة القرابة أو الانتماء.

5- نهب المال العام :أي الحصول على أموال الدولة والتصرف فيها بشكل شخصي دون وجه حق.

6- الابتزاز :وهو الحصول على أموال شخص عن طريق تهديده وتوعده بالحاق الضرر.

7- غسيل الأموال :وهي عملية يحدث فيها إخفاء المصدر غير القانوني في الحصول على مال من خلال دمجه بمشروعات أخرى مشروعة ومعروفة وبعيدا عن الشبهات.

المطلب الثاني: عقوبات الموظف العام في قوانين مكافحة الفساد لبعض الدول

الفرع الأول: عقوبة الموظف العام المرتشي في قطر:

قانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات، أكده نص المادة (145) من قانون العقوبات القطري (رأى المشرع القطري بأن تكون عقوبة الرشوة الحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على خمسة عشر ألف ريال، كل من عرض رشوة على موظف عام ولم تقبل منه).[460]

الفرع الثاني: عقوبة الموظف العام المرتشي السعودية:

مرسوم ملكي رقم م/36 بتاريخ 29 / 12 / 1412 وقرار مجلس الوزراء رقم 175 بتاريخ 28 / 12 / 1412

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل مشروعا، يعد مرتشيا ويعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد عن مليون ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، ولا يؤثر في قيام الجريمة اتجاه قصد الموظف إلى عدم القيام بالعمل الذي وعد به[461].

الفرع الثالث: عقوبة الموظف العام المرتشي الامارات:

حددت المادة 234 بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل موظف عام أو أي شخص آخر طلب أو قبل أي عطية أو مزية أو منحة غير مستحقة لمصلحته أو لمصلحة شخص آخر بشكل مباشر أو غير مباشر، لكي يستغل ذلك الموظف العام أو الشخص نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول على مزية غير مستحقة من إدارة أو سلطة عامة ، وذلك وفقا للمادة 237 مكررا[462].

460الميزان | البوابة القانونية القطرية | التشريعات | قانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات (almeezan.qa)

461تفاصيل النظام(boe.gov.sa)

462نظام التأديب والجزاءات– القواعد والإجراءات | البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة(u.ae)

الفرع الرابع: عقوبة الموظف العام المرتشي البحرين:

تنص المادة رقم 186 من قانون العقوبات البحريني، العقوبة لكل موظف عام أو أي شخص مكلف بخدمة عامة طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو مزية من أي نوع أو وعد بشيء من هذا لأداء عمل أو للامتناع عن عمل بما يخل بواجبات وظيفته. فإذا كان أداء العمل أو الامتناع عنه حقًا للشخص الآخر تكون العقوبة في هذه الحالة هي السجن مدة لا تجاوز عشر سنوات[463].

الفرع الخامس: عقوبة الموظف العام المرتشي سلطنة عمان:

المادة (١٥٥): كل موظف، قبل رشوة لنفسه أو لغيره، مالاً أو هدية أو وعداً أو أي منفعة أخرى ليقوم بعمل شرعي من أعمال وظيفته ، أو ليمتنع عنه ، أو ليؤخر إجراءه ، يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة تساوي على الأقل ما أعطي له أو وعد به ، وبعزله من الوظيفة مدة يقدرها القاضي[464].

الفرع السادس: عقوبة الموظف العام المرتشي المملكة الأردنية الهاشمية:

وفقا لقانون العقوبات الأردني. نصت المادة 170 على ما يلي:

كل موظف أو شخص ما ندب إلى خدمة عامة بالتعيين أو بالانتخاب وكلف بالقيام بمهمة رسمية قام بطلب أو قبل لنفسه أو حتى للغير، أي هدية أو وعد أو مبلغ مالي أو أي شكل من أشكال المنفعة مقابل أن يقوم بعمل حق من واجباته الوظيفية. يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنتين بالإضافة إلى غرامة مالية بقيمة ما طلب أو قبل أو عين.[465]

الفرع السابع: عقوبة الموظف العام المرتشي جمهورية مصر العربية:

عقوبة الرشوة في القانون المصري التي تخص الموظف العمومي جاءت في نص المادة 103 من قانون العقوبات المصري وتتمثل في الأشغال الشاقة المؤبدة، بالإضافة إلى دفع غرامة مالية لا تقل قيمتها عن 1000 جنيه مصري، ولا يمكن أن تزيد قيمة الغرامة عن المبلغ الذي وعد به الموظف، أو المبلغ الذي حصل عليه، وذلك في حالة طلب هذا الموظف الرشوة لنفسه، أو لغيره، أو حصل على أموال مقابل أداء بعض الأعمال الخاصة بوظيفته[466].

الفرع الثامن: جدول مقارنة بين القوانين

م	الدولة	الفترة الزمنية (سجن)	الغرامة المالية
1	قطر	لاتتجاوز 5 سنوات	لاتزيد عن ١٥٠٠٠ ريال قطري
2	السعودية	لاتتجاوز 10 سنوات	لاتزيد عن مليون ريال سعودي
3	الامارات	لاتزيد على 5 سنوات	لايوجد

463جريمة الرشوة في القانون البحريني 2023(mohamah.net)

464قانون الجزاء يحدد عقوبات استغلال الوظيفة واستعمالها في مصالح شخصية - الموقع الرسمي لجريدة عمان (omandaily.om)

465قانون العقوبات الأردني مع كامل التعديلات حتى 2023 - المحامي سامي العوص(jordan-lawyer.com)

466ما عقوبة الراشي والمرتشي؟ خبير قانوني يجيب | بوابة أخبار اليوم الإلكترونية(akhbarelyom.com)

4	البحرين	لاتزيد عن 10 سنوات	على قدر ما اعطي له او وعد به
5	عُمان	ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات	غرامة تساوي على الأقل ما أعطي له أو وعد به
6	الاردن	لاتقل عن سنتين	قيمة ما طلب أو قبل أو عين
7	مصر	الاشغال الشاقة المؤبدة	غرامة مالية لا تقل قيمتها عن 1000 جنيه مصري

نستنتج من الجدول اعلاه بأن المشرع القطري شرع عقوبة المرتشي لاتتجاوز خمس سنوات سجن وغرامة مالية لاتتجاوز 15 الف ريال قطري، حيث نجد ان المشرع السعودي والبحريني اختلفوا تماماً عن المشرع القطري سواءً في الغرامة المالية او الفترة الزمنية، حيث انهم متفقين مع بعض على نفس الفترة الزمنية للعقوبة ولكنهما مختلفين في الغرامة المالية، كما نلاحظ ان المشرع الاماراتي حدد فقط عقوبة زمنية ولم يحدد غرامة مالية ، ايضاً نلاحظ بأن المشرع البحريني والعماني والاردني حددو نفس العقوبة في عقوبة الغرامة المالية ولكنهم مختلفين تماماً في عقوبة الفترة الزمنية للسجن عكس المشرع القطري، اما المشرع المصري فأنه مختلف تماماً عن باقي المشرعين الاخرين سواءً في العقوبة المالية او الفترة الزمنية.

يتضح لنا ان هناك تفاوت واختلاف كبير بين القانون القطري والقوانين الاخرى التي تمت مقارنتها من الناحيتين الفترة الزمنية والغرامة المالية، وان القانون السعودي يعتبر من اكثر القوانين في المدة الزمنية والغرامة المالية.

المبحث الثاني: اتفاقيات مكافحة الفساد والجريمة المنظمة ودور دولة قطر

المطلب الأول: اتفاقيات مكافحة الفساد

الفرع الأول: اتفاقيات الدول العربية

تم التصديق عليها بمرسوم رقم 37 لسنة 2012 رقم: 35 تاريخ الصدور: 2010/12/21 الموافق هجري.

تاريخ مصادقة قطر: 2012/05/28 الموافق 1433/07/07 هجري عدد المواد: 35 مقر التوقيع: القاهرة.

وتم نشرة في الجريدة الرسمية: العدد: 8تاريخ النشر: 2012/07/09 الموافق 1433/08/19 هجري.

إن الدول العربية الموقعة اقتناعاً منها بأن الفساد ظاهرة إجرامية متعددة الأشكال ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية. وإذ تضع في اعتبارها أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية للدولة وإنما يشمل أيضا الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دوراً فعالاً في هذا المجال. ورغبة منها في تفعيل الجهود العربية والدولية الرامية إلى مكافحة الفساد والتصدي له ولغرض تسهيل مسار التعاون الدولي في هذا المجال لاسيما ما يتعلق بتسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وكذلك استرداد الممتلكات، وتأكيداً منها على ضرورة التعاون العربي لمنع الفساد ومكافحته باعتباره ظاهرة عابرة للحدود الوطنية.

والتزاما منها بالمبادئ الدينية السامية والأخلاقية النابعة من الأديان السماوية ومنها الشريعة الإسلامية الغراء وبأهداف ومبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات العربية والإقليمية والدولية في مجال التعاون القانوني والقضائي والأمني للوقاية ومكافحة الجريمة ذات الصلة بالفساد والتي تكون الدول العربية طرفاً فيها ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الفرع الثاني: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

بطاقة الاتفاقية: الحالة: دولية اداة المصادقة: مرسوم الرقم 17 لسنة 2007رقم: 71تاريخ الصدور: 2000/11/15 المو افق هجري تاريخ مصادقة قطر: 2007/04/19 المو افق 1428/04/02 هجري عدد المواد: 71مقر التوقيع: نيويورك

الجريدة الرسمية: العدد: 5تاريخ النشر: 2007/06/17 المو افق 1428/06/02 هجري الصفحة من: 441 المادة 1.

أغراض هذه الاتفاقية هي:

(أ) ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ و أنجع.

(ب) ترويج وتيسيرودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات.

(ج) تعزيز النزاهة والمساءلة والادارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

الفرع الثالث: اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية:

بطاقة الاتفاقية: الحالة: دولي اداة المصادقة: مرسوم الرقم 11 لسنة 2019رقم: 21تاريخ الصدور: 2010/09/02 المو افق هجري تاريخ مصادقة قطر: 2019/03/20 المو افق 2019/03/20 هجري عدد المواد: 21مقر التوقيع: فيينا

الجريدة الرسمية: العدد: 11تاريخ النشر: 2019/05/19 المو افق 1440/09/14 هجري الصفحة من: 13.

إن الأطراف في هذا الاتفاق، ينوّهون بأهمية إسهامات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة) في مكافحة الفساد، بصفته القيِّم على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (اتفاقية مكافحة الفساد)، وإذ يقدّرون الترتيبات التحضيرية التي اتُخذت على المستوى الدولي، وخصوصا الجهودَ الضخمة التي تبذلها جمهورية النمسا، بالتعاون الوثيق مع مكتب المخدرات والجريمة، وكذلك جهود سائر الأطراف المؤسّسين، في إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA) (المشار إليها فيما يلي باسم "الأكاديمية")، ودعمَهم القوي لهذه الأكاديمية، وإذ ينوّهون بالجهود الطويلة الأمد التي تبذلها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وبما تقدّمه من دعم متواصل من أجل تصميم ووضع مبادرات ترمي إلى منع الفساد ومكافحته في العالم قاطبةً؛

وإذ ينوّهون بالدعم الكبير الذي يقدّمه المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال وغيره من المشاركين في هذا المسعى المشترك، وإذ يؤكّدون الطابع العالمي والشامل الذي تتّسم به هذه المبادرة، وكذلك أهمية السعي إلى تحقيق التنوّع الجغرافي فيها، وإذ يسلّمون بأهمية التعاون على بذل جهود مشتركة على الصعيدين العالمي

والإقليمي دعما لاتفاقية مكافحة الفساد وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة؛ وإذ يتشاطرون أهدافاً مشتركة فيما يخصّ تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، باعتبارذلك من الوسائل الرئيسية في مكافحة الفساد، وإذ يلاحظون أن التعليم والتدريب المهني والأبحاث في مجال مكافحة الفساد هي مكوّنات هامة في تقديم هذه المساعدة وبناء القدرات في هذا الشأن، وإذ يرغبون في تعزيز أهدافهم المشتركة بإنشاء هذه الأكاديمية بناءً على اتفاق متعدّد الأطراف مفتوحٍ باب الانضمام إليه أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية (التي يُشار إليها فيما يلي باسم "المنظمات الدولية")، وإذ يدعون تلك الدول والمنظمات إلى توحيد جهودها وإلى الانضمام كأطراف في هذا الاتفاق، واستجابةً منهم إلى الدعوة المقدّمة من جمهورية النمسا لاستضافة هذه الأكاديمية في بلدة لاكسنبورغ بالقرب من فيينا؛ قد اتفقوا على ما يلي:

المادة 2:-

أغراض هذه الاتفاقية هي:

1- الغرض من هذه الأكاديمية تعزيزُ العمل على منع الفساد ومكافحته بفعالية و اقتدار بالقيام بما يلي:

(أ) توفير التعليم والتدريب المهني في مجال مكافحة الفساد؛

(ب) الاضطلاع بأبحاث في كل جو انب الفساد وتيسير إجراء مثل تلك الأبحاث؛

(ج) تقديم أشكال أخرى من المساعدات التقنية ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد؛

(د) تشجيع التعاون الدولي والتر ابط الشبكي في مجال مكافحة الفساد.

2- تحرص الأكاديمية فيما تضطلع به من أنشطة على مراعاة مبدأ الحرية الأكاديمية، والوفاء بأعلى المعايير الأكاديمية والمهنية، ومعالجة ظاهرة الفساد على نحو شامل ومشترك بين التخصصات المتعددة، واضعةً في الحسبان على النحو الواجب التنوّع الثقافي والمساواة بين الجنسين وما يجدّ من تطورات حديثة في ميدان الفساد على الصعيدين العالمي والإقليمي.[467]

المطلب الثاني: عناصر وأركان جريمة الفساد ودور دولة قطر في مكافحة الفساد :-

الفرع الأول: عناصر الفساد الرئيسية

1. انتهاك القو انين واللو ائح: عنصر أساسي في الفساد هو انتهاك القو انين واللو ائح المعمول بها في مجتمع معين.

2. الرشوة: تقديم أو قبول الرشاوى بهدف الحصول على خدمات أو مز ايا غير قانونية.

3. انتهاك النزاهة: توريط مسؤولين حكوميين أو موظفين في أنشطة غير نزيهة مثل تضخيم التكاليف أو الاستيلاء على الممتلكات العامة.

4. تضخيم التكاليف: زيادة تكاليف مشروعات حكومية بشكل غير مبرر بهدف الحصول على أرباح غير مشروعة.

5. انتهاك حقوق الإنسان: استغلال السلطة لقمع حقوق الإنسان أو انتهاكها.

6. تزوير الوثائق: إنتاج وثائق مزيفة أو تزويرها بهدف التستر على أنشطة فاسدة.

7. تقليل الشفافية: عدم توفير المعلومات اللازمة للجمهور بشكل شفاف وصحيح.

467الميزان | البوابة القانونية القطرية(almeezan.qa) |

هذه بعض العناصر الشائعة للفساد، وتختلف أشكاله و أنواعه باختلاف الثقافات والبلدان.

الفرع الثاني: أركان جريمة الفساد

تقوم الجريمة على ثلاثة أركان أساسية، وهي:

أولاً: الرُكن القانوني:

يعرف هذا الرُكن بأنّه المادة القانونية التي تأتي بتحديد أبعاد الجريمة وما يترتب على الإتيان بها من عقاب، ويكون ذلك مدرجاً في قانون العقوبات، ويعتبر وجوده إلزامياً إلى جانب كلّ جريمة، ففي حال وقوع الجريمة يتمّ التوصّل مباشرة إلى الجُرم أو العقاب المترتب عليها فوراً، وذلك وفقاً للقاعدة لا جريمة ولا عقوبة دون نصّ.

ثانياً: الركن المادي:

تُعرف بأنّها كافّة الاعتداءات الماديّة والانتهاكات التي تكون بحقّ شيئاً ما محميّ قانوناً، ويعتبر الجانب هذا موضوعياً؛ ويعتمد على ثلاثة عناصر أساسيّة:

الفعل: هو عبارة عن نشاط أو سلوك إجراميّ.

النتيجة: هي كل ما يترتب من مضارّ على الأفعال الإجراميّة.

العلاقة السببية: هي تلك الر ابطة التي دفعت إلى الإتيان بهذا الفعل، وما يترتب عليه من نتيجة.

ثالثاً: الركن المعنوي:

هو الجانب الذاتي الخاصّ بالجريمة مُباشرة، وهو بمثابة التعبير العميق للصلة ما بين النشاط الذهني الذي يُمارسه الفاعل والنشاط المادي الذي أتى به، ويتوفّر الركن المعنوي موجوداً فور صدور الفعل الإجراميّ عن إرادة الفرد؛ ويؤدي هذا الرُكن دوراً هاماً بالتعبير عن دراسة طبيعة العلاقة القائمة بين إرادة الفاعل من جهة وما ارتكبه الفاعل من فعل من جهة أخرى، وما ترتبّ على ذلك من نتيجة.[468]

الفرع الثالث: تمييز الجريمة المنظمة عن الجر ائم المشابهة:

أولاً: تعريف الجريمة المنظمة: -

مفهوم الجريمة وفق الميثاق الصادر عن الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في عام 2002 هي أفعال وعمليات إجرامية ينص القانون على عقوبة من يرتكبها وتصدر من ثلاثة اشخاص و أكثر وعادة ما تكون منظمة بطريقة تتأثر فيها بالنطاق الزمني، اما الهدف فقد يكون من أجل جمع منافع معنوية أو مالية وترتكب بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: الجر ائم العادية: /المشابهة: -

هي تلك التي تقع بالمخالفة لنص جنائي يجرم الفعل ويعاقب عليه، سواء ورد هذا النص في صلب قانون العقوبات ذاته، أم في تشريع تكميلي آخر، وبصرف النظر عما إذا كان هذا التشريع التكميلي جنائياً في مجمله أم غير جنائي لكنه تضمن فحسب نصاً جنائياً[469] .

ثالثاً: كيف تتميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجر ائم المشابهة؟

تتميز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الجر ائم المشابهة:

468تعريف الجريمة وأركانها - موضوع(mawdoo3.com)

469المفهوم الحقيقي للجريمة العسكرية ومعيار التفرقة بين الجرائم العادية والعسكرية وفقاً لقانون العقوبات المصري 2023(mohamah.net)

1- منظمة: من أهم الخصائص التي تميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم الجنائية، هو أن الجريمة المنظمة تتميز بأنها منظمة ترتكب من خلال كيانات وجماعات وشركات منظمة بشكل دقيق بعيداً عن العشوائية التي تتبع في ارتكاب الجرائم الجنائية العادية من جانب الافراد.

2- الاستمرارية: تسعى العصابات المنظمة إلى المحافظة على بقائها واستمرارها، من خلال تأكيد اتباع تسلسل القيادي الهرمي بشكل حازم وصارم، واحترام كافة أفراد العصابة الدستور الداخلي بشكل تام وتوقيع أشد العقوبات على من يخالف قواعد التنظيم، والمحافظة على السرية والولاء للتنظيم.

3- الاحترافية والتخطيط: تقوم العصابات المنظمة باستخدام أفراد محترفين يتميزون بالخبرة والمهارة والدقة في تنفيذ المهام من كافة التخصصات.

4- عابرة للحدود: تتميز الجريمة المنظمة بأنها عابرة للحدود بين عدة دول، لقد استغلت العصابات المنظمة التطور التكنولوجي والتطورات الحديثة في وسائل الاتصال في عبور الجريمة الحدود الدولية، فالجريمة المنظمة يتعين أن ترتكب في أكثر من دولة أو في حالة ارتكاب الجريمة في دولة واحدة يتعين حتى تتصف بالجرمة المنظمة أن ترتكب في دولة واحدة ويكون في ذات الوقت تم الاعداد والتخطيط للجريمة في دولة أخرى أو أكثر.

5- القدرة على التوظيف والابتزاز: نجحت العصابات المنظمة من تكوين شبكات معقدة من العلاقات مع الساسة ورجال القانون والقضاء والفن والاقتصاد والوزراء والمسؤولون ورجال المال والاقتصاد، مع استخدام أساليب الوعد والوعيد والتهديد والابتزاز وكافة الأساليب غير المشروعة بما فيها القتل والخطف والاتلاف لكل من يعترض مشروعات تلك العصابات.

6- تحقيق الربح الكبير: تهدف الجماعات المنظمة الاجرامية إلى تحقيق الأرباح الطائلة من وراء الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بارتكابها، ولا تقتنع أو تهدف للأرباح البسيطة، وهذا ما يميز الجريمة المنظمة عن الجريمة العادية.

رابعاً: بعض صور الجريمة المنظمة:-

1- جرائم غسل الأموال: بإضفاء صفة المشروعية على أموال متحصلة من طرق غير مشروعة.

2- جرائم الاتجار في المخدرات: مثل عصابات المكسيك.

3- جرائم الاتجار في البشر: تنظيم الدعارة الدولية باستغلال النساء والأطفال في الدول التي تعاني من ويلات الحروب باستخدامهم في الدعارة الدولية.[470]

الفرع الرابع: دور دولة قطر في مكافحة الفساد:

دائما تسعى الدول في القضاء على الفساد بشتى أنواعه بأصدر القوانين الداخلية و التوقيع على الاتفاقيات الدولية وذألك لبناء مجتمع صالح وعادل، وكان لدولة قطر عدة خطوات منها اصدار بعض القوانين و التصديق على الاتفاقيات الدولية و أيضا كان لها دور في انشاء هيئة الرقابة الإدارية و الشفافية (بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القرار الأميري رقم (75) لسنة 2011 بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادر بالتصديق عليها المرسوم رقم (17) لسنة 2007، وعلى اقتراح مجلس الوزراء) ولها عدة اختصاصات فيما يخص الفساد:

470الباحثة ذنايب اسيه - دراسة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع علاقات دولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الاخوة منتوري الجزائر 2009 – 2010م.

1- تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لكي يضمن وفاء الدولة بالالتزامات الدولية

2- تطوير النظم الداخلية المتعلقة بالشفافية والنزاهة في الجهات الوطنية.

وكان لدولة قطر خطوة في المجال الرياضي وهو دعم للمركز الدولي للأمن الرياضي ومن ضمن اختصاصات المركز هو التحقيق في المبارات التي يكون بها تلاعب بالنتائج وكان هناك حالة تمت احالتها ممن ضمن مبارايات الدوري القطري لسنة 2023/2022 مباراة السيلية و المرخية حيت احالت مؤسسة دوري نجوم قطر ملف المباراة الى المركز للتحقيق في وجود شبة في التلاعب حيث اصدر المركز الدولى للامن الرياضي بيان يؤكد فية بعد التحقيقات عدم وجود ذلك.

الخاتمة:

في الختام، يظل مكافحة الفساد أمرًا حيويًا لبناء مجتمعات عادلة ومزدهرة. إن التعاون بين الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني للقضاء على الفساد يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز النزاهة وتحقيق التنمية المستدامة.

كما يجب أن ندرك أن مكافحة الفساد ليست مسؤولية شخص معين، بل تتطلب جهودًا مستدامة ومتواصلة من الجميع وذلك بالعمل المشترك والإصرار، يمكننا بناء مجتمعات أكثر عدالة وشفافية وثقة، حيث يمكن للجميع الازدهار بحرية.

كما ان مكافحة الفساد هي مجموعة من الإجراءات والجهود التي تهدف إلى الحد من الفساد في مختلف مجالات الحياة.

وتشمل هذه الجهود تعزيز النزاهة، وزيادة الشفافية، وتقوية أنظمة المر اقبة والرقابة، وتشديد العقوبات على المفسدين.

تعد مكافحة الفساد ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وتتطلب التعاون بين الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني لتحقيق نجاحها.

النتائج:

1- أثبتت الدراسة وجود ارتباط وثيق بين الفساد والجريمة المنظمة، حيث يسهم كل منهما في تغذية الآخر ويشكلان معًا تهديدًا مضاعفًا للنظامين القانوني والاقتصادي.

2- اتضح أن التشريع القطري يحتوي على منظومة قانونية متقدمة في مكافحة الفساد، لكنها بحاجة إلى مزيد من التفعيل، خاصة على صعيد الوقاية والتطبيق العملي.

3- أظهرت المقارنة مع الدول العربية أن هناك تفاوتًا واضحًا في العقوبات المفروضة على الموظف العام، ما يؤثر سلبًا على فعالية الردع العام والخاص.

4- بيّنت الدراسة أن ضعف التنسيق المؤسسي داخل الدولة وبين الدول العربية يُقلل من كفاءة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، خصوصًا في الجر ائم ذات الطابع العابر للحدود.

5- توصّلت الدراسة إلى أن غياب الشفافية والرقابة الفعالة في القطاع العام يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد، ويقوّض الثقة في الأجهزة الإدارية والقضائية.

6- أشارت النتائج إلى أن العقوبات الجنائية وحدها غير كافية، وأن المواجهة الفعالة للفساد تتطلب مزيجًا من التشريعات، والرقابة، والتثقيف المجتمعي، والإصلاح المؤسسي.

التوصيات:

1- ضرورة تطوير تشريعات مكافحة الفساد في الدول العربية، وبخاصة فيما يتعلق بعقوبات الموظف العام، لتحقيق انسجام تشريعي وردع فعّال.

2- الدعوة إلى صياغة قانون عربي موحّد أو دليل إرشادي إقليمي، يحدد الحد الأدنى من العقوبات والإجراءات التأديبية بحق الموظفين المتورطين في قضايا الفساد.

3- تعزيز التنسيق بين الأجهزة الرقابية والعدلية والأمنية، وتبادل المعلومات بين الدول لمكافحة الفساد المرتبط بالجريمة المنظمة.

4- تبني برامج توعية وتثقيف مستمر داخل المؤسسات الحكومية، لتعزيز ثقافة النزاهة والامتثال لدى الموظفين العموميين.

5- فصل الوظيفة العامة عن أي نشاط تجاري أو مالي للموظف العام، وتشديد القيود على تضارب المصالح لضمان النزاهة المؤسسية.

6- الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة، وتحديث القوانين الوطنية بما يتماشى مع هذه المعايير، مع ضمان التطبيق العملي لها.

المصادر المراجع:

1. تعريف الجريمة وأركانها - موضوع(mawdoo3.com)
2. تعريف الفساد لغة واصطلاحا - موسوعة(mosoah.com)
3. تعريف الجريمة وأركانها - موضوع(mawdoo3.com)
4. المفهوم الحقيقي للجريمة العسكرية ومعيار التفرقة بين الجرائم العادية والعسكرية وفقاً لقانون العقوبات المصري 2023(mohamah.net)
5. الباحثة ذنايب اسيه - دراسة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع علاقات دولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الاخوة منتوري الجزائر2009 – 2010م.
6. الميزان | البوابة القانونية القطرية | التشريعات | قانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات(almeezan.qa)
7. نظام التأديب والجزاءات– القواعد والإجراءات | البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة(u.ae)
8. جريمة الرشوة في القانون البحريني 2023(mohamah.net)
9. تفاصيل النظام(boe.gov.sa)
10. قانون الجزاء يحدد عقوبات استغلال الوظيفة واستعمالها في مصالح شخصية - الموقع الرسمي لجريدة عمان(omandaily.om)
11. قانون العقوبات الأردني مع كامل التعديلات حتى 2023 - المحامي سامي العوص-(jordan lawyer.com) ما عقوبة الراشي والمرتشي؟ خبير قانوني يجيب | بوابة أخبار اليوم الإلكترونية (akhbarelyom.com)

خالد حمد عجلان العجلان الكعبي
باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس بالرباط

الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر

The National Cybersecurity Strategy of the State of Qatar

الملخص التنفيذي:

تسلط هذه الدراسة الضوء على الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر كونها الإطار الشامل الذي يهدف إلى حماية البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية الحيوية للدولة من التهديدات السيبرانية المتزايدة، والتي ترتكز على تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني، من خلال تطوير السياسات والتشريعات التي تواكب التطورات التقنية، كما تركز على بناء كوادر بشرية مؤهلة ومدربة، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة، كما تهدف إلى تحقيق مستوى عال من الجاهزية والاستجابة للحوادث السيبرانية، وضمان استمرارية الأعمال والخدمات الحيوية، حيث تولي اهتماما خاصا لحماية البيانات الشخصية وتأمين الشبكات الوطنية، بالإضافة إلى ذلك، تشجع على تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الفضاء الإلكتروني، بحيث تعتبر هذه الاستراتيجية ركيزة أساسية في دعم رؤية دولة قطر الوطنية نحو التحول الرقمي المستدام، وضمان أمن المعلومات في مختلف القطاعات، كما تساهم في تعزيز مكانة دولة قطر إقليميا وعالميا في مجال الأمن السيبراني. الكلمات المفاتيح: الأمن السيبراني – الاستراتيجية الوطنية – البنية التحتية الرقمية.

Executive Summary :

This study highlights the National Cybersecurity Strategy of the State of Qatar as a comprehensive framework aimed at protecting the country's critical digital and information infrastructure from the growing cyber threats. The strategy is based on strengthening national cybersecurity capabilities through the development of policies and legislation that keep pace with technological advancements. It also focuses on building qualified and well-trained human resources and enhancing cooperation between governmental and private entities. Furthermore, it aims to achieve a high level of readiness and response to cyber incidents and ensure the continuity of vital operations and services. Special attention is given to the protection of personal data and the security of national networks. Additionally, the strategy promotes public awareness of the risks of cyberspace. It serves as a fundamental pillar in supporting Qatar's national vision for sustainable digital transformation and

ensuring information security across various sectors. It also contributes to strengthening Qatar's regional and global position in the field of cybersecurity. Keywords : Cybersecurity – National Strategy – Digital Infrastructure.

المقدمة:

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر من الركائز الأساسية التي تدعم جهود الدولة في حماية الفضاء الرقمي الوطني وتعزيز الأمن السيبراني على كافة المستويات، ومع التطور التكنولوجي السريع والتحول الرقمي المتسارع الذي تشهده دول العالم، بحيث أصبح الأمن السيبراني ضرورة ملحة لا يمكن التهاون فيها، لما له من تأثير مباشر على الأمن الوطني، واستقرار الاقتصاد، وحماية البيانات الحساسة للمؤسسات والأفراد على حد سواء، ومن هذا المنطلق، سعت دولة قطر إلى وضع رؤية استراتيجية شاملة تستشرف المستقبل وتضع إطارا متكاملا للتصدي للتهديدات السيبرانية المتنوعة، التي تتطور باستمرار من حيث الأساليب والآليات[471].

وتعنى هذه الاستراتيجية ببناء منظومة وطنية متكاملة تشمل الإجراءات التقنية والقانونية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية البنى التحتية الحيوية الرقمية، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الدفاع السيبراني، كما تهدف إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر الأمن السيبراني، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات التي لا تعرف حدودا، بحيث تتضمن الاستراتيجية جهودا لتطوير الكوادر الوطنية المتخصصة، وتحفيز البحث والابتكار في مجال التكنولوجيا الأمنية، بما يسهم في بناء اقتصاد رقمي آمن ومستدام، بحيث تمثل الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في قطر جزءًا لا يتجزأ من رؤية قطر الوطنية 2030، التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات، من خلال بناء مجتمع معرفي متقدم قادر على الاستجابة للتحديات المستقبلية، وتعكس هذه الاستراتيجية الحرص القطري على حماية المكتسبات الرقمية، ودعم بيئة أعمال آمنة، وتحقيق التوازن بين الحرية الرقمية وحماية الخصوصية، وذلك عبر تطوير التشريعات المناسبة وتعزيز أطر الحوكمة، وفي ضوء هذه الأهداف[472]، تهدف دولة قطر إلى تعزيز مكانتها كدولة رائدة إقليميا وعالميا في مجال الأمن السيبراني، من خلال تبني حلول تقنية مبتكرة ومناهج متكاملة تضمن أمن واستقرار الفضاء الإلكتروني الوطني، وتحقيق تطلعات المجتمع القطري في عالم رقمي آمن ومستقر[473].

وتكتسب الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر أهمية متزايدة في ظل التحول الرقمي الشامل الذي تشهده الدولة في مختلف القطاعات، من الحكومة الإلكترونية إلى الاقتصاد الرقمي والبنية التحتية الحيوية، ومع تصاعد التهديدات السيبرانية عالميا، أصبح من الضروري وجود خطة وطنية محكمة تضمن حماية المعلومات والأنظمة الحيوية من أي اختراقات أو هجمات إلكترونية قد تهدد الأمن الوطني والاستقرار الداخلي، وتبرز أهمية هذه الاستراتيجية في كونها تُشكل الإطار المؤسسي والتشريعي والتقني الذي

---

471 المركز الوطني للأمن السيبراني - الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة قطر - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الطبعة الأولى - الدوحة – 2021.ص.124.

472 ليلى ناصر المهندي - "حوكمة الأمن السيبراني في دولة قطر: نحو نموذج وطني متكامل" - مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية - الطبعة الثانية - الرياض - 2023.ص.194.

473 عبد الله بن حمد العطية - الأمن السيبراني في قطر: التحديات والحلول - دار جامعة قطر - الطبعة الأولى - الدوحة – 2022.ص.117.

تستند إليه الجهود الوطنية لحماية الفضاء الرقمي القطري من المخاطر المتزايدة، كما تسهم الاستراتيجية في تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين في البيئة الرقمية، وتوفير مناخ آمن للتعاملات الإلكترونية والخدمات الرقمية، ما يدعم تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، وتعد الاستراتيجية عاملًا حاسمًا في تطوير القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني، من خلال بناء كوادر متخصصة وتحديث البنية التحتية التكنولوجية، إضافة إلى تعزيز التعاون المحلي والدولي لمواجهة الهجمات المتطورة والمعقدة، لذا، فإن أهمية هذه الاستراتيجية لا تقتصر فقط على الجانب الأمني، بل تمتد إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في دولة قطر[474].

وتعتبر الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر حجر الأساس لحماية الفضاء الرقمي وضمان استقرار البنية التحتية الحيوية في ظل التحديات الإلكترونية المتزايدة، بحيث تسعى دولة قطر من خلالها إلى بناء منظومة أمنية متكاملة تواكب التطور التقني وتحقق التنمية المستدامة، وعليه نطرح السؤال الاشكالي التالي:

كيف تسهم الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر في تعزيز الأمن الرقمي وحماية البنية التحتية الحيوية وما هي التحديات والفرص التي تواجه تطبيقها؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية العديد من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأهداف والمحاور الأساسية للاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر؟
- كيف تساهم الاستراتيجية في بناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية، وكيف يمكن التغلب عليها لضمان فعالية الأمن السيبراني؟

المطلب الأول: الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر

يعرف الأمن السيبراني بأنه مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية التي تهدف إلى حماية الأنظمة الرقمية والشبكات والبيانات من الاختراقات، والهجمات الإلكترونية، والاستخدام غير المشروع، بحيث يعد الأمن السيبراني اليوم من أهم دعائم الأمن الوطني، بالنظر إلى اعتمادية الدول المتزايدة على التكنولوجيا والبيانات الرقمية في تسيير شؤونها الحيوية، وتزداد أهمية الأمن السيبراني على الصعيد الوطني في ظل ما يشهده العالم من تصاعد في الهجمات السيبرانية التي تستهدف مؤسسات الدولة ومرافقها الحيوية، مما يهدد السيادة الوطنية واستقرار المجتمع، ولهذا، أصبح الأمن السيبراني جزءا لا يتجزأ من منظومة الدفاع الشامل، وركيزة أساسية لضمان استمرارية العمل الحكومي، وسلامة المعاملات الإلكترونية، وحماية مصالح الأفراد والمؤسسات[475].

وفي هذا الإطار، حرصت دولة قطر على وضع استراتيجية وطنية متكاملة للأمن السيبراني، تتضمن رؤية واضحة وأهدافا طموحة تسعى إلى بناء بيئة رقمية آمنة وموثوقة، وتتمثل رؤية الاستراتيجية القطرية في إنشاء فضاء سيبراني آمن يدعم الابتكار والتنمية ويعزز الثقة في التعاملات الرقمية، كما تهدف الاستراتيجية

474 ناصر الكعبي - بناء القدرات الوطنية في الأمن السيبراني: التجربة القطرية - دار الشرق - الطبعة الأولى - الدوحة – 2021.ص.84.

475 عبد الرحمن الأنصاري - الأمن السيبراني في الخليج: الواقع والمأمول - مركز الخليج للدراسات - الطبعة الأولى - الرياض – 2020.ص.73.

إلى حماية البنية التحتية الحيوية، وتطوير الكفاءات الوطنية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب دعم الأطر التشريعية والتنظيمية التي تسهم في التصدي للمخاطر السيبرانية، بحيث يعد الإطار العام لهذه الاستراتيجية مرجعا أساسيا لفهم التوجهات الوطنية في مجال الأمن السيبراني، وتنظيم الجهود بين مختلف الجهات لتحقيق أمن رقمي شامل ومستدام[476].

الفقرة الأولى: تعريف الأمن السيبراني وأهميته الوطنية

يعد مفهوم الأمن السيبراني من المفاهيم الحديثة التي برزت مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويُقصد به مجموعة الوسائل والتدابير الفنية والتنظيمية والإدارية الرامية إلى حماية الأنظمة الإلكترونية والشبكات والبيانات من التهديدات السيبرانية، بحيث يشمل هذا المفهوم حماية الخصوصية، وسرية البيانات، وسلامة المعلومات، وتوافر الخدمات الرقمية، ومع تزايد استخدام الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، أصبحت الحاجة إلى أمن سيبراني فعّال أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، ويعرف الأمن السيبراني أيضا بأنه الجدار الواقي للفضاء الرقمي الذي تستخدمه الحكومات والمؤسسات والأفراد في العصر الحديث، بحيث إنه الحصن الذي يقي من الجرائم الإلكترونية والقرصنة والهجمات الرقمية، كما يعد بمثابة خط الدفاع الأول في حماية الأمن الوطني، خصوصًا مع تحول الدول إلى الاقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية[477].

كما لا يمكن الحديث عن أمن وطني شامل في العصر الرقمي دون التطرق إلى الأمن السيبراني، حيث أصبح هذا الأخير مكونا أساسيا في المنظومات الدفاعية والاستراتيجية للدول، فالدولة التي تملك نظاما سيبرانيا قويا هي دولة أكثر قدرة على حماية معلوماتها السيادية وبياناتها الحيوية، بحيث يشكل الأمن السيبراني حجر الزاوية في حماية البنية التحتية الرقمية، كما يضمن استمرارية الخدمات الرقمية التي تعتمد عليها الدولة في تسيير شؤونها اليومية[478]، ومن خلال تعزيز قدراتها السيبرانية، تستطيع الدول التصدي للهجمات التي قد تحدث اضطرابات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، لهذا السبب، أصبح الأمن السيبراني مرتبطا بشكل مباشر بالأمن القومي، والسيادة الوطنية، واستقرار مؤسسات الدولة، كما تتعدد مجالات الأمن السيبراني لتشمل أمن المعلومات، وأمن الشبكات، وأمن البرمجيات، وأمن الأجهزة، وأمن الاتصالات، وغيرها، هذه المجالات تتكامل لتشكل منظومة واحدة تهدف إلى الوقاية من أي خرق أو تهديد قد يستهدف الأنظمة أو البيانات أو البنية الرقمية، بحيث تبرز أهمية هذه التخصصات في ظل تصاعد أساليب الهجمات الإلكترونية التي باتت أكثر تطورا وخطورة، من هنا، أصبح الأمن السيبراني علما ومجالا تخصصيا يدرس في الجامعات، وتعقد له المؤتمرات، وتخصص له الميزانيات الوطنية، كما بات من الضروري تأهيل كوادر بشرية متخصصة قادرة على رصد التهديدات والتعامل معها بفاعلية، فالأمن السيبراني ليس فقط مسألة تقنية، بل هو عنصر من عناصر الأمن الوطني الشامل[479].

476 ريم محمد آل ثاني - "دور الاستراتيجية السيبرانية القطرية في تعزيز الأمن الوطني الرقمي" - المجلة القطرية للدراسات الاستراتيجية - الطبعة الأولى - الدوحة - 2022.ص.137.

477 خالد العامري - السياسات العامة للأمن السيبراني في قطر - دار الرواد - الطبعة الأولى - الدوحة – 2022.ص.240.

478 Khalid Al-Kuwari – National Cybersecurity Strategy and Its Implementation in Qatar – Qatar University Press – 1st Edition – Doha – 2022.p.127.

479 حمد بن جاسم آل ثاني - الأمن السيبراني والتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية - دار العلوم - الطبعة الأولى - الدوحة – 2023.ص.48.

تتجلى الأهمية الوطنية للأمن السيبراني في دوره المحوري في الحفاظ على استقرار الدولة وضمان سيادتها الرقمية، فعند الحديث عن السيادة في العصر الرقمي، لا تقتصر على الحدود الجغرافية، بل تمتد إلى الفضاء السيبراني الذي تعمل فيه المؤسسات الوطنية وتخزن فيه البيانات الحساسة، بحيث إن أي اختراق للأنظمة الحكومية أو البنية التحتية الرقمية قد يهدد الأمن الوطني ويضعف ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها، من هنا، تسعى الدول إلى بناء قدرات سيبرانية متقدمة تتناسب مع حجم التحديات التي يفرضها العالم الرقمي، كما أن وجود منظومة سيبرانية فعالة يعزز من صورة الدولة في المحافل الدولية، بحيث يظهر مدى تقدمها التكنولوجي واستعدادها للتعامل مع التحديات الحديثة، وهكذا، يرتبط الأمن السيبراني بالهوية الرقمية للدولة وبمكانتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ففي السياق القطري، تبرز أهمية الأمن السيبراني بشكل خاص بالنظر إلى التحولات الرقمية الواسعة التي تشهدها الدولة، ضمن رؤية قطر الوطنية 2030، فقطر تسعى إلى بناء اقتصاد معرفي يقوم على الابتكار والتكنولوجيا، ما يجعل من الأمن السيبراني أحد الأسس الحاسمة لضمان نجاح هذه الرؤية، فمع توسع الخدمات الإلكترونية في التعليم، والصحة، والمالية، والخدمات الحكومية، ازدادت الحاجة إلى تأمين تلك الأنظمة من الهجمات الإلكترونية المحتملة، كما أن استضافة قطر للفعاليات الدولية الكبرى، مثل كأس العالم 2022، تطلبت تعزيز جاهزيتها السيبرانية بشكل غير مسبوق، بحيث يعتبر الأمن السيبراني أحد الضمانات الأساسية لحماية الاستثمارات، والحفاظ على بيئة أعمال مستقرة وآمنة، وبالتالي، يعد تعزيز الأمن السيبراني جزءا من استراتيجية قطر لحماية مكتسباتها الوطنية وتحصين تقدمها الرقمي[480].

إن تطور الهجمات السيبرانية لم يعد مجرد احتمال قائم، بل هو واقع تشهده مختلف دول العالم، بما فيها الدول المتقدمة، فقد باتت الهجمات تستهدف الدول لأسباب سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية، من خلال محاولة تعطيل الأنظمة أو سرقة بيانات حساسة أو نشر معلومات مضللة، وفي هذا السياق، أصبح الأمن السيبراني لا يقل أهمية عن الدفاع العسكري أو الأمن الداخلي، فحماية البيانات اليوم تعادل حماية الأراضي، والسيطرة على الفضاء الرقمي تعني حماية القرار السيادي للدولة، لهذا، فإن الدول باتت تنظر إلى الأمن السيبراني كقوة استراتيجية يجب تطويرها وتعزيزها، كما بات من الضروري وجود تنسيق بين الجهات الأمنية والتقنية والمؤسسات العامة والخاصة من أجل بناء نظام سيبراني وطني متكامل، وهذا ما تسعى قطر إلى تحقيقه من خلال استراتيجيتها الوطنية للأمن السيبراني، كما تعد الهجمات السيبرانية اليوم إحدى أدوات الصراع غير التقليدية بين الدول، حيث يمكن تنفيذها بسرية، وبكلفة منخفضة نسبيا، وبتأثير كبير على الخصم، بحيث ظهرت حروب سيبرانية بين دول كبرى استهدفت مؤسسات حكومية ومراكز طاقة وبنى تحتية، مما يبرز الأهمية الوطنية القصوى لبناء دفاعات سيبرانية قوية، ففي هذا السياق، يصبح الأمن السيبراني أحد أعمدة الدفاع الوطني، إلى جانب الجيش والأمن الداخلي، فالحرب لم تعد فقط عسكرية على الأرض، بل باتت رقمية على الشاشات، وهذا يفرض على الدول، ومنها قطر، أن تواكب هذا التحول في طبيعة التهديدات، كما إن الاستثمار في الأمن السيبراني لم يعد خيارا، بل ضرورة استراتيجية لضمان الاستقلال الرقمي، وبالتالي، يفرض الأمن السيبراني نفسه كقضية سيادية لا تقل عن باقي القضايا الوطنية[481].

480 ليلى المري - التهديدات السيبرانية للأمن الوطني في قطر - دار ابن النديم - الطبعة الأولى - الدوحة – 2021.ص.37.
481 يوسف المهندي - الأمن السيبراني في رؤية قطر الوطنية 2030 - دار الكتاب الأكاديمي - الطبعة الأولى - عمّان – 2020.ص.26.

إن الأمن السيبراني ليس شأنا حكوميا فقط، بل هو مسؤولية مشتركة تشمل الأفراد، والشركات، والمؤسسات الأكاديمية، ووسائل الإعلام، فكل مستخدم للفضاء الرقمي يمكن أن يكون هدفًا أو نقطة ضعف في السلسلة الأمنية السيبرانية، بحيث من هنا تأتي أهمية رفع مستوى الوعي المجتمعي حول المخاطر الرقمية وأساليب الحماية، خصوصا في بيئات العمل والتعليم والمجتمع المدني، بحيث إن تعزيز الثقافة السيبرانية جزء لا يتجزأ من الأمن الوطني، لأنه يسهم في بناء مجتمع رقمي واعٍ، قادر على التصرف بحذر ومسؤولية في البيئة الإلكترونية، كما أولت دولة قطر هذا الجانب أهمية خاصة، فأطلقت مبادرات وبرامج توعوية موجهة لمختلف فئات المجتمع، وهذا يعكس فهما عميقا لطبيعة التهديد السيبراني المعقد، وضرورة التصدي له بشكل جماعي[482].

ومع تطور الذكاء الاصطناعي وتوسع إنترنت الأشياء(IoT) ، بحيث تزايدت الحاجة إلى أن يكون الأمن السيبراني مواكبا للتكنولوجيا، بل متقدما عليها، فالأجهزة الذكية المتصلة بالإنترنت أصبحت تستخدم على نطاق واسع، من المنازل إلى المدن الذكية، وهو ما يفتح أبوابا جديدة أمام التهديدات الرقمية، ففي هذا السياق، يصبح الأمن السيبراني عنصرا أساسيا في تصميم وتشغيل هذه الأنظمة منذ البداية، وليس مجرد حل لاحق، كما تحتاج دولة قطر، في ظل توجهها إلى التحول الرقمي الكامل، إلى أن تدمج الأمن السيبراني في جميع استراتيجياتها التقنية والبنيوية، وهذا يتطلب تخطيطا استباقيا وبنية تشريعية مرنة تواكب المستجدات، فالأمن السيبراني لم يعد مجرد حماية للأنظمة، بل هو ضمان لمستقبل التحول الرقمي في الدولة[483].

تلعب المؤسسات التعليمية والبحثية دورا كبيرا في دعم الأمن السيبراني الوطني، من خلال تطوير برامج أكاديمية متخصصة وإجراء بحوث في المجال، فبناء القدرات البشرية المؤهلة يعد من أكبر التحديات التي تواجه الدول في هذا المجال، نظرًا للتطور السريع في طبيعة التهديدات، وفي دولة قطر، تم إنشاء مراكز متخصصة وبرامج تدريبية لتأهيل الشباب والخريجين في مجالات الأمن السيبراني، كما أدرجت مناهج تعليمية متقدمة في الجامعات لدعم الكفاءات الوطنية في هذا المجال الحيوي، وهذا يعزز من قدرة الدولة على الاعتماد على مواردها البشرية في حماية فضائها الرقمي، فالمعركة في المجال السيبراني لا تكسب فقط بالأجهزة، بل بالعقول القادرة على التفكير الاستراتيجي والابتكار، ولهذا فإن الاستثمار في العنصر البشري هو استثمار في الأمن الوطني، كما تسهم التشريعات والقوانين الوطنية بدور محوري في ترسيخ أسس الأمن السيبراني، حيث تشكل الإطار القانوني الذي ينظم التعامل مع البيانات، ويُجرّم الاعتداءات الإلكترونية، ويُحدد مسؤوليات مختلف الأطراف، فبدون إطار قانوني قوي، يصعب ملاحقة مرتكبي الجرائم الإلكترونية أو حماية حقوق الأفراد والمؤسسات، وقد عملت دولة قطر على إصدار قوانين متقدمة في هذا المجال، مثل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، وقانون حماية الخصوصية، بالإضافة إلى سياسات خاصة بالبنية التحتية الحرجة، هذه التشريعات تعكس وعي الدولة بأهمية بناء بيئة قانونية متماسكة تدعم استقرار الفضاء الرقمي، كما تسهم في

482 علي عبد الله النعيمي - التشريعات القطرية في مجال الأمن السيبراني - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - بيروت – 2022.ص.65.

483 نجلاء السويدي - ثقافة الأمن السيبراني في المجتمع القطري - دار كنوز المعرفة - الطبعة الأولى - عمّان – 2023.ص.81.

تعزيز الثقة بين مستخدمي الإنترنت والخدمات الرقمية، مما يدفع عجلة الاقتصاد الرقمي إلى الأمام. فالأمن القانوني يُعزز من الأمن السيبراني ويكمله[484].

ويعد التعاون الدولي عنصرا أساسيا في مواجهة التهديدات السيبرانية، نظرا لأن هذه التهديدات لا تعترف بالحدود الجغرافية، فالهاكر قد يكون في قارة، والضحية في قارة أخرى، مما يجعل من الضروري وجود آليات دولية لتبادل المعلومات والخبرات والاستجابة السريعة، وفي هذا الإطار، تنخرط قطر في عدد من المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني، كما تشارك في المؤتمرات والمنتديات المتخصصة، وتقيم شراكات مع منظمات دولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، هذا التعاون يسهم في تطوير منظومة الأمن السيبراني الوطني من خلال الاطلاع على التجارب الناجحة، والاستفادة من الخبرات الدولية، والتنسيق في مواجهة الهجمات العابرة للحدود، وبالتالي، فإن الأمن السيبراني يدار محليا، لكنه يعزز بالتعاون العالمي[485].

الفقرة الثانية: الأهداف والرؤية الاستراتيجية للأمن السيبراني في دولة قطر

تسعى دولة قطر من خلال الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني إلى بناء بيئة رقمية آمنة ومستدامة تدعم التطور التقني والابتكار، وتحقق الحماية اللازمة للبنية التحتية الحيوية للدولة، وتعكس الرؤية الاستراتيجية الطموحة للدولة إدراكها العميق لأهمية الأمن السيبراني كركيزة أساسية في تعزيز السيادة الوطنية وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما تهدف الرؤية إلى وضع قطر في مصاف الدول الرائدة إقليميا وعالميا في مجال الأمن السيبراني، من خلال اعتماد أحدث المعايير والتقنيات، وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية، بحيث تؤكد الاستراتيجية أن الأمن السيبراني ليس هدفا بحد ذاته، بل أداة لتحقيق التنمية الرقمية الشاملة، كما تعمل على تحقيق التوازن بين حماية الفضاء الرقمي وتعزيز الحريات الرقمية وخصوصية المستخدمين، بحيث تعكس هذه الرؤية التزام قطر بمواكبة التطورات العالمية، وتحويل التحديات إلى فرص تنموية[486].

ومن بين الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في قطر حماية البنية التحتية الحيوية الرقمية التي تشمل شبكات الاتصالات، و أنظمة الطاقة، والنقل، والخدمات الحكومية الإلكترونية، بحيث يعد تأمين هذه المنشآت من الأولويات الاستراتيجية للحفاظ على استقرار الدولة وأمن مواطنيها، كما يشمل ذلك تعزيز أنظمة الدفاع الإلكتروني، وتطوير آليات الاستجابة للحوادث السيبرانية، وضمان استمرارية الأعمال والخدمات الحيوية في حالات الطوارئ، كما تهدف الاستراتيجية إلى تقليل المخاطر المحتملة التي قد تتسبب في تعطيل الخدمات أو خسائر اقتصادية كبيرة، وبهذا تسهم قطر في تأمين مستقبلها الرقمي، وتمكين بنيتها التحتية من التكيف مع التحديات المتغيرة، كما تحرص على بناء منظومة متكاملة لتقييم المخاطر بشكل دوري وتحديث خطط الحماية[487].

484 مركز الجزيرة للدراسات - الأمن السيبراني في الخليج العربي: من الهجوم إلى الوقاية - مركز الجزيرة - الطبعة الأولى - الدوحة – 2022.ص.74.

485 راشد المريخي - الجريمة الإلكترونية والأمن السيبراني في قطر - دار أسامة - الطبعة الثانية - عمّان – 2021.ص.159.

486 نورة الكواري - الأمن السيبراني في المؤسسات التعليمية القطرية - دار الفكر الجامعي - الطبعة الأولى - الإسكندرية – 2021.ص.107.

487 لجنة الأمن السيبراني - الحوكمة السيبرانية في القطاع الحكومي - مطابع الحكومة القطرية - الطبعة الأولى - الدوحة – 2021.ص.215.

تسعى دولة قطر إلى تعزيز الحوكمة الوطنية في مجال الأمن السيبراني من خلال وضع أُطر تنظيمية وتشريعية واضحة تحدد المسؤوليات وتنسق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص، كما يرتكز هذا الهدف على إرساء قواعد متينة تعزز من التعاون، وتسهل تبادل المعلومات، وتسرع من الاستجابة للتهديدات، كما تولي الاستراتيجية أهمية كبرى لتطوير أطر تشريعية تواكب التطورات التقنية وتراعي التحديات الجديدة، مع ضمان حماية الحقوق الرقمية للمواطنين، كما يهدف هذا الهدف إلى تحقيق مستوى عالٍ من التنسيق المؤسسي، مما يعزز من الفعالية والكفاءة في إدارة الأمن السيبراني، كما تتيح الحوكمة الفعالة إدارة المخاطر بشكل استباقي ومنظم، كما تعتبر هذه الخطوة ضرورية لضمان التزام جميع الجهات بتطبيق معايير الأمن الرقمي، كما تعطي الاستراتيجية أهمية بالغة لبناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن السيبراني، من خلال تطوير برامج تعليمية وتدريبية متقدمة تهدف إلى إعداد كوادر وطنية مؤهلة قادرة على مواجهة التحديات المعقدة والمتغيرة، كما تدعم قطر تأسيس مراكز بحث وتطوير تعمل على ابتكار حلول تقنية حديثة، كما تعزز الشراكات مع المؤسسات التعليمية العالمية لتبادل المعرفة والخبرات، ويشكل هذا الهدف عنصرا حاسما لضمان استدامة منظومة الأمن السيبراني في المستقبل، كما يعزز من اعتماد الدولة على قدراتها الذاتية في التصدي للهجمات السيبرانية دون الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي، بحيث يسهم الاستثمار في العنصر البشري في رفع مستوى الأمن الوطني الرقمي بشكل ملحوظ[488].

وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون والشراكات بين الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وكذلك على المستوى الإقليمي والدولي، بهدف تعزيز منظومة الأمن السيبراني وتبادل الخبرات والمعلومات حول التهديدات السيبرانية الحديثة، فالتهديدات السيبرانية تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب تنسيقا عاليا بين الدول والمؤسسات، كما يسهم التعاون في تطوير استراتيجيات مشتركة للوقاية والاستجابة، بحيث يعزز القدرة على التصدي للهجمات المتطورة، كما تلتزم دولة قطر بدعم وتعزيز شبكات التعاون الإقليمي والدولي التي تعمل على تعزيز الأمن السيبراني، كما يعتبر هذا الهدف ركيزة أساسية لضمان تضافر الجهود وتحقيق الفعالية القصوى في إدارة المخاطر السيبرانية، بالإضافة إلى أنه يخلق مناخا من الثقة بين الأطراف المعنية، كما تركز الاستراتيجية على زيادة الوعي المجتمعي بمخاطر الأمن السيبراني وأهمية الممارسات الآمنة في استخدام الفضاء الرقمي، حيث يعتبر المواطن والشركات الصغيرة جزءا مهما من منظومة الحماية الوطنية، كما تهدف دولة قطر إلى نشر الثقافة الأمنية الرقمية عبر برامج توعية مستمرة تستهدف مختلف الفئات العمرية والمهنية، فالمعرفة والفهم الجيدين يُقللان من احتمالية وقوع المستخدمين ضحايا للهجمات الإلكترونية، كما تشجع الاستراتيجية المشاركة المجتمعية في مبادرات الأمن السيبراني، مما يعزز من الوقاية الجماعية، كما يتم العمل على تمكين الأفراد والمؤسسات من استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة للحماية الذاتية، بحيث يسهم ذلك في بناء مجتمع رقمي أكثر أمانا ومرونة في مواجهة التحديات[489].

تولي الاستراتيجية أهمية كبيرة لتطوير البنية التحتية التقنية بما يضمن موثوقية وسلامة الأنظمة والبيانات، وذلك عبر تطبيق أفضل المعايير التقنية الدولية في مجال الأمن السيبراني، كما تسعى دولة قطر إلى تحديث أنظمة الحماية باستمرار، وتطبيق تقنيات متقدمة للكشف المبكر عن الهجمات، وأنظمة

488 نورة الكواري - الأمن السيبراني في المؤسسات التعليمية القطرية - دار الفكر الجامعي - الطبعة الأولى - الإسكندرية – 2021.ص.114.

489 راشد المريخي - الجريمة الإلكترونية والأمن السيبراني في قطر - دار أسامة - الطبعة الثانية - عمان – 2021.ص.161.

استجابة سريعة للحوادث، فبالإضافة إلى بناء مراكز عمليات أمنية متخصصة تقوم بمراقبة مستمرة للفضاء الرقمي الوطني، كما تعزز الاستراتيجية استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في التعرف على التهديدات والتصدي لها بفاعلية، بحيث يعتبر بناء بنية تحتية متينة أساسًا لتحقيق الأمن السيبراني وضمان استمرارية الأعمال الرقمية في كل القطاعات، كما تسهم هذه الجهود في تقليل الفجوات الأمنية وتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية، كما ترتكز الاستراتيجية على مفهوم إدارة المخاطر السيبرانية بشكل استباقي، وذلك من خلال تطوير آليات فعالة لتقييم المخاطر، وتحليل نقاط الضعف، وتحديد الأولويات في اتخاذ التدابير الوقائية، بحيث تهدف قطر إلى اعتماد نظام متكامل لإدارة الحوادث السيبرانية يضمن سرعة الكشف والاستجابة، وتقليل الأضرار المحتملة. ويُشجع على تبني تقنيات المراقبة والتحليل الذكية التي تعزز من قدرة الدولة على التنبؤ بالتهديدات، كما يتم تطوير خطط تعافي من الحوادث لضمان استعادة العمليات الحيوية بسرعة وفعالية، كما تعد هذه الآليات جزءا لا يتجزأ من حماية البنية التحتية الرقمية وحفظ أمن المعلومات الوطنية، وتدعمها الاستراتيجية بالموارد البشرية والتقنية اللازمة لضمان الاستمرارية[490].

تسعى الاستراتيجية إلى ضمان حماية الخصوصية وحقوق الأفراد في الفضاء الرقمي، من خلال تبني معايير عالية لحماية البيانات الشخصية والحساسة، بحيث تعمل دولة قطر على تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن سرية البيانات وتمنع استخدامها بطرق غير مشروعة، كما تلتزم بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في حماية الخصوصية، مع مراعاة خصوصيات المجتمع القطري وثقافته، كما يعتبر احترام الحقوق الرقمية ركيزة أساسية لتعزيز الثقة بين المستخدمين ومقدمي الخدمات الرقمية، كما تحفز الاستراتيجية المؤسسات على اعتماد سياسات واضحة لحماية البيانات وإدارة المخاطر المرتبطة بها، وهذا يعزز من الأمن الرقمي الشامل، ويرسخ مبدأ المسؤولية المشتركة في هذا المجال الحيوي[491].

وتهدف الاستراتيجية إلى دعم الابتكار والبحث العلمي في مجال الأمن السيبراني، باعتبارهما محركين رئيسيين لتطوير حلول أمنية مبتكرة وفعالة، كما تشجع قطر على إقامة شراكات بين القطاعين الأكاديمي والصناعي لتطوير تقنيات جديدة، وتوطين المعرفة، وتنمية بيئة ريادية محفزة للابتكار، كما تخصص الدولة موارد مالية وبشرية لدعم المشاريع البحثية التي تعزز من قدرات الأمن السيبراني، وتهدف هذه المبادرات إلى رفع مستوى التنافسية الوطنية، وتعزيز مكانة قطر كمركز تقني إقليمي، كما تسعى إلى بناء منظومة وطنية قادرة على مواكبة التحديات التقنية المستجدة بمرونة وفعالية، كل هذا يدعم الاستراتيجية الشاملة لبناء اقتصاد معرفي متطور وآمن، كما تعتمد الاستراتيجية على تعزيز قدرات الاستجابة للحوادث السيبرانية، وذلك عبر تأسيس مراكز عمليات أمنية متخصصة تعمل على مراقبة التهديدات السيبرانية على مدار الساعة، هذه المراكز تجهز بأحدث التقنيات وأجهزة الرصد والتحليل، كما توظف فرقًا مدربة للتعامل الفوري مع الحوادث وتقليل تأثيرها، كما تشجع دولة قطر تطوير بروتوكولات موحدة للاستجابة للطوارئ السيبرانية، مع إشراك جميع الجهات المعنية، كما تسعى إلى إقامة تدريبات وتمارين محاكاة منتظمة لرفع كفاءة التعامل مع الأزمات الرقمية، كما يعد تعزيز القدرة على التعافي السريع بعد الهجمات جزءا لا يتجزأ من هذه الأهداف، وهذا يضمن

490 سامي التميمي - الفضاء السيبراني والأمن الإقليمي في الخليج - دار صفاء - الطبعة الأولى – 2020.ص.69.

491 يوسف المهندي - الأمن السيبراني في رؤية قطر الوطنية 2030 - دار الكتاب الأكاديمي - الطبعة الأولى - عمان – 2020.ص.48.

استمرار تقديم الخدمات الحيوية وتقليل الخسائر، كما يعزز من ثقة المواطنين في قدرة الدولة على حماية أمنهم الرقمي[492].

وتشجع الاستراتيجية على بناء منظومة وعي سيبراني مجتمعي، بحيث يصبح الأفراد جزءًا فاعلًا في منظومة الحماية، بحيث يشمل ذلك إطلاق حملات توعية مستمرة تستهدف مختلف شرائح المجتمع، وتعزيز الثقافة الرقمية الآمنة في المدارس والجامعات. كما تهدف إلى نشر مفاهيم الأمن السيبراني في بيئة العمل، وتشجيع الاستخدام الآمن للإنترنت والتقنيات الحديثة. وتهدف قطر إلى تمكين المستخدمين من معرفة كيفية التعرف على التهديدات الرقمية والتعامل معها بفعالية، كما يعتبر الوعي الأمني من أهم الأدوات للوقاية من الهجمات الإلكترونية التي تستهدف الأفراد والمؤسسات، فتعزيز الوعي يسهم في تقليل الأخطاء البشرية التي قد تفتح ثغرات أمنية، كما يشجع المجتمع على المشاركة في المبادرات الوطنية للأمن السيبراني، كما تركز الاستراتيجية على تبني التقنيات الحديثة في مجال الأمن السيبراني، كالذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الكبيرة، والتعلم الآلي، لتعزيز القدرة على الكشف المبكر عن الهجمات الإلكترونية، كما تعتبر دولة قطر أن التكنولوجيا المتقدمة ضرورة لمواجهة التهديدات المتزايدة والتقنيات المستخدمة من قبل المهاجمين، كما تدعم تطوير حلول تقنية مبتكرة تساعد على تحليل الهجمات السيبرانية بسرعة ودقة، وتقلل من تأثيرها، كما تهدف إلى دعم الشركات الوطنية في هذا المجال، وتشجيع الاستثمارات في البحث والتطوير، كما يعد هذا التوجه محوريًا في بناء دفاعات رقمية فعالة ومستدامة، كما يعزز قدرة الدولة على توقع الهجمات ومنعها قبل وقوعها، وبهذا تكون دولة قطر قادرة على مجاراة سرعة التغيرات التقنية العالمية[493].

وتسعى دولة قطر إلى تحقيق التكامل بين الأمن السيبراني والأمن الوطني الشامل، بحيث ينظر إليه كجزء لا يتجزأ من استراتيجية الدفاع والأمن الداخلي، كما يعزز هذا التكامل من القدرة على مواجهة الهجمات السيبرانية التي قد تكون مرتبطة بتهديدات أمنية أخرى، كما يتيح التنسيق بين أجهزة الأمن السيبراني والأمن الوطني مشاركة المعلومات الحيوية بشكل أسرع وأكثر فعالية، وتعمل دولة قطر على تطوير أطر وسياسات تسهل التعاون بين هذه الجهات في التعامل مع الأزمات الأمنية متعددة الأبعاد، بحيث يعتبر هذا التوجه ضروريًا لمواجهة التحديات السيبرانية التي باتت جزءًا من الصراعات الحديثة، كما يضمن حماية الوطن والمواطن بشكل شامل، ويسهم في بناء منظومة أمنية متماسكة ومتطورة، مما يعزز القدرة على التنبؤ بالتهديدات والتعامل معها بمرونة[494].

وتضع الاستراتيجية ضمن أولوياتها تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني للقطاع الحكومي، باعتباره واجهة تقديم الخدمات للمواطنين والشركات، بحيث يشمل ذلك تحديث أنظمة الحماية، وتأمين الشبكات الحكومية، وضمان سرية وسلامة البيانات، كما تهدف إلى إنشاء بيئة رقمية آمنة للمعاملات الإلكترونية، مما يرفع من كفاءة الخدمات الحكومية ويسهل وصول المواطنين إليها، وتشدد دولة قطر على أهمية تبني معايير موحدة للأمن السيبراني داخل الوزارات والهيئات الحكومية، مع تدريب مستمر للكوادر، مما يعزز ذلك الثقة

492 ناصر الكعبي - بناء القدرات الوطنية في الأمن السيبراني: التجربة القطرية - دار الشرق - الطبعة الأولى - الدوحة – 2021.ص.95.

493 ريم النصر - الذكاء الاصطناعي وأثره في الأمن السيبراني القطري - دار النهضة العلمية - الطبعة الأولى - القاهرة – 2022.ص.279.

494 علي عبد الله النعيمي - التشريعات القطرية في مجال الأمن السيبراني - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - بيروت – 2022.ص.73.

في الخدمات الرقمية ويحفز التحول الرقمي الوطني، كما يساعد في حماية الحكومة من الهجمات التي قد تعطل الخدمات الحيوية أو تكشف معلومات سرية، كون يعد جزءا أساسيا من ضمان استقرار الدولة وتنمية اقتصادها الرقمي، كما تؤكد الاستراتيجية على ضرورة حماية القطاع الخاص، خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي قد تكون أكثر عرضة للهجمات بسبب محدودية الموارد الأمنية، بحيث تعمل دولة قطر على توفير الدعم الفني والتدريب لتلك المؤسسات لتعزيز أمنها السيبراني. كما تسعى إلى وضع أُطر تشريعية تُلزم القطاع الخاص باتباع أفضل الممارسات الأمنية، كما يهدف هذا إلى تقليل المخاطر التي قد تنتقل من القطاع الخاص إلى البنية التحتية الوطنية الحيوية، وتدعم الاستراتيجية إنشاء شبكات تعاون بين القطاعين العام والخاص لتبادل المعلومات، كما تشجع الابتكار في حلول أمنية تناسب متطلبات الشركات الصغيرة، كما يسهم هذا في خلق بيئة أعمال آمنة ومستقرة تعزز النمو الاقتصادي الوطني، بحيث يعد دعم القطاع الخاص أحد مفاتيح نجاح الأمن السيبراني الشامل[495].

وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن السيبراني، من خلال المشاركة الفعالة في المنظمات والمنتديات الدولية المتخصصة، بحيث تدرك دولة قطر أن تهديدات الأمن السيبراني عالمية ومتداخلة، وتتطلب ردود فعل مشتركة ومتناسقة بين الدول، كما تسعى الدولة إلى توقيع اتفاقيات تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف لتعزيز تبادل المعلومات والتقنيات، كما يعتبر هذا التعاون أداة لتعزيز القدرات الوطنية ومواكبة المعايير الدولية، كما تشجع دولة قطر على تبني استراتيجيات مشتركة للوقاية والاستجابة للأزمات السيبرانية، كما يسهم التنسيق الدولي في تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار الرقمي الإقليمي والعالمي، كما يرفع من مكانة قطر كشريك مسؤول وموثوق في الفضاء الرقمي العالمي[496].

تؤكد الاستراتيجية على أهمية الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير حلول مبتكرة في مجال الأمن السيبراني، بحيث يشمل ذلك دعم المشاريع البحثية، وتحفيز الشركات الناشئة، وتشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والقطاع الصناعي، كما تعتبر قطر أن الابتكار التقني هو السبيل الأمثل لمواجهة التحديات المتجددة بسرعة وفعالية. كما تسعى إلى بناء بيئة محفزة للابتكار، تشمل توفير الحوافز المالية والتشريعية، بحيث يعد دعم البحث والتطوير ركيزة أساسية في بناء منظومة أمنية رقمية متقدمة ومستدامة، كما يعزز من قدرة قطر على تصدير التكنولوجيا والخدمات الأمنية السيبرانية، وهذا بدوره يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية، كما تضع الاستراتيجية تطوير البنية التحتية الرقمية الخاصة بالأمن السيبراني في صلب اهتمامها، حيث تسعى إلى تحديث مراكز البيانات وشبكات الاتصال، وتأمينها بأحدث التقنيات، كما تعمل على بناء مراكز عمليات أمنية متخصصة تتمتع بقدرات مراقبة وتحليل مستمرة، كما تركز على دمج نظم مراقبة ذكية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد الهجمات والتعامل معها بشكل فوري، كما تسعى قطر إلى ضمان التغطية الأمنية لكافة القطاعات الحيوية والرقمية، مع تعزيز قدرة البنية التحتية على الصمود في وجه الهجمات المعقدة، بحيث يعد تطوير البنية

---

495 المركز الوطني للأمن السيبراني - الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة قطر - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الطبعة الأولى - الدوحة – 2021.ص.141.

496 محمد العبيدان - الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الحرجة - دار اليازوري - الطبعة الأولى - عمّان – 2022.ص.168.

التحتية أساسًا للحفاظ على استمرارية الخدمات وحماية المعلومات الوطنية الحساسة، كما تضمن هذه الجهود حماية الأصول الرقمية من التهديدات المتزايدة والمتطورة[497].

وتركز الاستراتيجية على بناء نظام متكامل لإدارة حوادث الأمن السيبراني، يشمل الإجراءات والسياسات التي تضمن الكشف السريع والتصدي الفعال للحوادث، بما يشجع قطر على تطوير فرق استجابة سريعة قادرة على التعامل مع الحوادث بكفاءة عالية، كما تشمل الخطة تنفيذ تدريبات دورية ومحاكاة للهجمات السيبرانية لضمان الجاهزية، كما يهدف هذا النظام إلى تقليل تأثير الحوادث وحماية البيانات الحيوية، بحيث يتيح تنسيقا فعالا بين مختلف الجهات الوطنية للتعامل مع الأزمات، ويسهم نظام إدارة الحوادث في تعزيز الثقة لدى المستخدمين والمستثمرين في البيئة الرقمية، بحيث يعتبر ذلك جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن السيبراني الوطنية[498].

المطلب الثاني: آليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والتحديات التي تواجهها بدولة قطر

تعد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر حجر الزاوية في تعزيز حماية الفضاء الرقمي الوطني، وضمان استمرارية الخدمات الحيوية في مواجهة التهديدات الإلكترونية المتزايدة، ولكن تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية يتطلب تنفيذا دقيقا وفعالا لآليات متنوعة تضمن تطبيق السياسات والخطط على أرض الواقع، ففي هذا السياق، تتنوع آليات التنفيذ لتشمل تطوير البنية التحتية، وبناء القدرات البشرية، وتفعيل الأطر القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الجهات المختلفة داخل الدولة وخارجها، كما تتطلب هذه الآليات مرونة في التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة السيبرانية العالمية، إلى جانب ذلك، تواجه دولة قطر تحديات جمة في مسار تنفيذ الاستراتيجية، تتمثل في تطور التهديدات السيبرانية وتعقيدها، ونقص الخبرات المتخصصة، والتحديات القانونية والتنظيمية، وصعوبة التنسيق بين الجهات المعنية، كما تتطلب مواجهة هذه التحديات استراتيجيات مستدامة تعزز من جاهزية الدولة وقدرتها على الصمود أمام الهجمات الرقمية، لذا، سنركز في هذا المطلب على دراسة أبرز آليات التنفيذ التي تعتمدها دولة قطر، مع تحليل التحديات التي قد تعيق تحقيق أهداف الاستراتيجية، وذلك لفهم كيفية تحسين وتعزيز منظومة الأمن السيبراني الوطنية بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي[499].

الفقرة الأولى: أدوات وآليات التنفيذ والتنسيق المؤسسي

تعد أدوات وآليات التنفيذ من الركائز الأساسية لضمان تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر، بحيث تبدأ هذه الأدوات بوضع أُطر تنظيمية واضحة تحدد المسؤوليات والمهام بين الجهات المعنية، مما يضمن توزيعا فعالا للجهود، ويأتي التنسيق المؤسسي في صدارة هذه الآليات، حيث يسهل تبادل المعلومات والخبرات، ويوحد الإجراءات لضمان استجابة متكاملة، كما تتضمن الأدوات تطوير أنظمة إدارة المشاريع التي تتابع تنفيذ الخطط بدقة وتقييم الأداء، وتعززدولة قطر من خلال هذه الآليات من قدرة مؤسساتها على التعامل مع التحديات التقنية والإدارية، بحيث تستخدم منصات رقمية متقدمة لتسهيل

497 راشد المريخي - الجريمة الإلكترونية والأمن السيبراني في قطر - دار أسامة - الطبعة الثانية - عمّان – 2021.ص.169.
498 نجلاء السويدي - ثقافة الأمن السيبراني في المجتمع القطري - دار كنوز المعرفة - الطبعة الأولى - عمّان – 2023.ص.118.
499 عماد الدليمي - الجاهزية الإلكترونية لمواجهة الهجمات السيبرانية - دار الثقافة - الطبعة الأولى - عمان – 2021.ص.43.

التواصل بين الجهات المختلفة، مما يقلل من الازدواجية في الجهود ويسرع اتخاذ القرارات، وهذا التكامل المؤسسي يعد شرطا لنجاح الاستراتيجية الوطنية، لذا، تعتمد الدولة على تقنيات حديثة وأدوات إدارية مبتكرة لدعم هذه العملية، كما ان من بين أهم أدوات التنفيذ هي إنشاء هيئات وطنية متخصصة تعنى بالأمن السيبراني، كوكالة الأمن السيبراني القطرية، مثل هذه الهيئات تمثل نقطة التنسيق الرئيسية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وتعمل على تطوير السياسات وتوجيه العمليات الأمنية، كما تلعب دور الوسيط بين مختلف القطاعات لضمان تحقيق تو افق في الأهداف، كما توفر هذه الهيئات آليات لمتابعة التطورات التقنية وتحديث الخطط الاستراتيجية، وتعتمد على فرق عمل مختصة لديها القدرة على تحليل التهديدات وتطوير حلول فعالة، كما تركز على بناء ثقافة أمنية وطنية شاملة تشمل التدريب والتوعية، بحيث تعد هذه الهيئات أداة حيوية لضمان التنفيذ الموحد والمتسق للاستراتيجية، بحيث تساهم في تعزيز جاهزية الدولة للتصدي للهجمات الإلكترونية بشكل مستمر وفعال[500].

كما تستخدم آلية التخطيط الاستراتيجي التفصيلي كأداة رئيسية لتنفيذ الأمن السيبراني، حيث يتم تفكيك الأهداف الكبرى إلى خطط عمل واضحة ومحددة زمنيا، بحيث يعطى كل هدف مؤشرات أداء قابلة للقياس لمتابعة التقدم المحرز، بحيث تعتمد دولة قطر في ذلك على تقنيات متقدمة لإدارة الأداء تتيح رصد النتائج في الوقت الحقيقي، بحيث يسهم هذا النهج في تحديد نقاط القوة والضعف، وتعديل الخطط بسرعة استجابة للتغيرات البيئية أو التكنولوجية، كما تساعد هذه الآلية في تحسين توزيع الموارد وضمان التركيز على الأولويات الأمنية، بحيث يعزز من الشفافية والمساءلة بين الجهات المنفذة، كل هذا يسهل من عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية على المستويات العليا، كما تعد هذه الآلية حجر الزاوية في ضمان تحقيق الاستراتيجية بكفاءة وفعالية[501].

تعتبر برامج التدريب وبناء القدرات البشرية من الأدوات الفعالة التي تعتمد عليها قطر لضمان تنفيذ استراتيجيتها للأمن السيبراني، فالكفاءات البشرية المدربة بشكل جيد هي عامل حاسم في مراقبة وتحليل التهديدات، وتصميم وتنفيذ الحلول الأمنية، كما تعمل الدولة على تنظيم دورات تدريبية وورش عمل مستمرة تستهدف الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص، كما تدعم بناء مراكز تدريب متخصصة تستقطب خبراء دوليين لتبادل المعرفة، كما يشمل التدريب كذلك تطوير مهارات الاستجابة السريعة والتعامل مع الحوادث الأمنية، كما يعزز الاستثمار في العنصر البشري من قدرة دولة قطر على الحد من الاعتماد على الدعم الخارجي، كما يساهم في ترسيخ ثقافة الأمن السيبراني بين العاملين، وهذا يضمن جاهزية المؤسسات لمواجهة التحديات المستجدة بكفاءة، كما تلعب التقنيات الحديثة دورا محوريا كأداة تنفيذية ضمن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، فتطبيق حلول متقدمة كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة يمكن من رصد الهجمات السيبرانية بشكل فوري، وتستخدم تقنيات المراقبة المستمرة للكشف المبكر عن أي نشاط مشبوه، مما يتيح التدخل السريع قبل تفاقم الأضرار، بحيث تعتمد دولة قطر على تطوير نظم أمنية متكاملة تعمل على تحليل السلوك الرقمي واكتشاف الانتهاكات بشكل ذكي، كما تدعم البنية التحتية التقنية بنظم

500عائشة الهتمي - الأمن السيبراني وتعزيز الثقة الرقمية في قطر - دار ابن خلدون - الطبعة الأولى - الدوحة – 2023.ص.38.
501 هدى آل ثاني - الاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني: التجربة القطرية نموذجاً - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى - بيروت – 2021.ص.281.

مقاومة للاختراق وقادرة على تحديث نفسها تلقائيا، وهذا يقلل من فترة التعرض للهجمات ويحسن فعالية الرد، ويسهم هذا الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة في زيادة مستوى الحماية الوطني وتعزيز الاستقرار الرقمي[502].

تعززدولة قطرآليات التنسيق المؤسسي عبرتطويرمنصات إلكترونية مشتركة تسهل تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، كما توفرهذه المنصات بيئة آمنة تسمح بمشاركة البيانات المتعلقة بالتهديدات الأمنية والحوادث السيبرانية، كما يعتبرهذا التعاون الرقمي خطوة مهمة نحو بناء منظومة أمنية متكاملة، كما تقلل من الثغرات التي قد تستغل من قبل المهاجمين، كما تمكن هذه المنصات الجهات من التنسيق في عمليات الاستجابة للطوارئ السيبرانية بشكل منسق وفعال، بحيث يتم تحديث هذه الأدوات التقنية باستمرار لضمان التوافق مع التطورات العالمية، كما تساهم هذه الآليات في زيادة سرعة اتخاذ القراروتعزيزالقدرة الوطنية على التصدي للهجمات، كما تعززكذلك من شفافية العمليات والتزام الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية، كما تعتمد آليات التنفيذ على وجود أطر تنظيمية وتشريعية مرنة، تسمح بالتكيف السريع مع المتغيرات التقنية والتحديات الجديدة، كما تسعى دولة قطر إلى تحديث القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني بشكل دوري، لمواكبة التهديدات المتطورة، كما تشجع على وضع لوائح تنظيمية واضحة تحدد حقوق وواجبات الأطراف المختلفة، وتفرض عقوبات رادعة ضد الجرائم الإلكترونية، كما تعتبرهذه الأطر القانونية أساسا لتحقيق الانضباط والالتزام بين المستخدمين والمؤسسات، كما تسهم في دعم الثقة في النظام الرقمي الوطني، كما تمكن الجهات المعنية من التحرك القانوني السريع لملاحقة المخالفين، وهذا ما يعززمن قدرة الدولة على حماية مواردها الرقمية والحفاظ على سيادتها السيبرانية[503].

وتلعب مراكز العمليات الأمنية الوطنية (SOC) دورا حيويا في آليات التنفيذ، حيث تمثل نقاط المراقبة والتحكم المركزي في إدارة الأمن السيبراني، بحيث تعمل هذه المراكزعلى متابعة جميع الأنشطة الرقمية، وتحليل الحوادث، وتنسيق الاستجابة للطوارئ، كما تعتمد على فرق متخصصة مجهزة بأحدث الأدوات التقنية والمعرفية، كما تجري تحليلات مستمرة للتهديدات السيبرانية وتصدرتنبيهات فورية، وتعتبر SOCعنصرا رئيسيا في تحسين سرعة الاستجابة وتقليل الأضرار المحتملة، كما تعمل هذه المراكز بشكل متكامل مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، كما تسهم في تعزيز مستوى التنسيق المؤسسي وتبادل المعلومات، ويعززوجودها من قدرة الدولة على بناء دفاعات إلكترونية فعالة ومتماسكة، وتعتبر الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية من الأدوات الهامة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني[504]، فتعاون الدولة مع الشركات التقنية العالمية يمكنها من الحصول على أحدث الحلول الأمنية والخبرات التقنية، كما تفتح هذه الشراكات أبوابًا لتبادل المعلومات والتدريب والتطويرالمهني، وتسهم في بناء منظومة أمنية وطنية قوية تعتمد على تكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص، كما تعززدولة قطر من تواجدها في المنظمات الدولية المتخصصة بالأمن السيبراني، كما تشجع هذه الشراكات على تطوير بيئة

502 أحمد الفهيد - التكامل المؤسسي في تنفيذ السياسات السيبرانية - دار الأيام - الطبعة الأولى - عمان – 2020.ص.35.

503 هيئة الاستثمار القطرية - إدارة المخاطر السيبرانية في القطاع المالي - دار الاستثمار - الطبعة الأولى - الدوحة – 2022.ص.57.

504 Fatima Al-Thani – Building Cyber Resilience: Qatar's Strategic Framework for Digital Security – Routledge – 1st Edition – London – 2022.p.149.

تشريعية وتقنية داعمة للابتكار الأمني، كما يسهم التعاون الدولي في تعزيز القدرة على مواجهة التهديدات العابرة للحدود، ويشكل هذا التعاون ركيزة أساسية لتعزيز الاستدامة والجاهزية الوطنية[505].

تعتمد آليات التنفيذ على برامج توعية وطنية شاملة تستهدف رفع مستوى الوعي الأمني بين جميع فئات المجتمع، كما تشجع دولة قطر على تنظيم حملات تعليمية عبر وسائل الإعلام، وورش العمل، والمبادرات المجتمعية، كما تهدف هذه البرامج إلى تعريف المستخدمين بالمخاطر السيبرانية وطرق الوقاية منها، كما تعزز من ثقافة الاستخدام الآمن للتقنيات الرقمية، كما يعد تمكين الأفراد والمؤسسات من مواجهة التهديدات الإلكترونية جزءا لا يتجزأ من منظومة الحماية الوطنية، كما تعمل هذه البرامج على تقليل الأخطاء البشرية التي تعد من أبرز أسباب الاختراقات الأمنية، كما تسهم في بناء مجتمع رقمي واعٍ وقادر على حماية نفسه، كما تعتبر الثقافة الأمنية أداة تنفيذية هامة تكمل الجوانب التقنية والإدارية، كما تعد السياسات الأمنية الموحدة من بين الأدوات المؤسسية المهمة التي تساهم في توحيد الجهود وتوجيهها ضمن إطار وطني مشترك، إذ تعمل دولة قطر على وضع أدلة وإرشادات موحدة للأمن السيبراني تلزم بها المؤسسات الحكومية والخاصة، هذه السياسات توضح كيفية التعامل مع البيانات، وممارسات حماية المعلومات، وأساليب الاستجابة للحوادث، بحيث يضمن هذا التوحيد تقليل التفاوت في مستوى الحماية بين مختلف القطاعات، كما يسهم في رفع كفاءة آليات التنسيق بحيث يعزز من فعالية التدخل عند الأزمات، تشكل هذه السياسات جزءا من البنية التحتية القانونية والتنظيمية للاستراتيجية، وبتنفيذها، تتمكن المؤسسات من التصرف بسرعة وفعالية في بيئة أمنية متغيرة[506].

وتقوم دولة قطر بإنشاء وحدات متخصصة داخل المؤسسات الحكومية تعنى بالأمن السيبراني كما تشكل نقاط اتصال مع المركز الوطني للأمن السيبراني، كما تعمل هذه الوحدات على تنفيذ السياسات المركزية داخل مؤسساتها، كما تراقب مدى الامتثال لها، وتوفر بيئة داخلية منضبطة تساعد على اكتشاف الثغرات مبكرا واتخاذ إجراءات تصحيحية فعالة، كما تسهل عملية التنسيق الأفقي بين الإدارات الداخلية، مما يعزز تكامل الجهود، كما تعتبر هذه الوحدات حلقة الوصل بين المستويين الوطني والمؤسسي، كما تسهم في توطين الخبرات وتعزيز القدرة الذاتية للمؤسسات، كما تعكس هذه الخطوة رؤية قطر في بناء هيكل مؤسسي قوي للأمن السيبراني على كافة المستويات، بحيث من بين أدوات التنفيذ المعتمدة، تستخدم تقييمات الأمن السيبراني الدورية، والتي تهدف إلى قياس مدى التزام المؤسسات بالمعايير الوطنية، بحيث تجرى هذه التقييمات عبر أدوات تقنية متقدمة، إضافة إلى فرق تفتيش مدربة، بحيث يتم تصنيف المخاطر وتحديد الأولويات بناء على نتائج التقييم، بحيث تعد هذه العملية ضرورية لتصحيح المسارات وتعزيز فعالية التدابير الأمنية، كما تسمح باكتشاف الفجوات المؤسسية قبل أن تتحول إلى نقاط ضعف خطيرة، وتوفر بيانات دقيقة تستخدم في تحسين السياسات العامة، بحيث يسهم هذا التقييم في رفع الشفافية وزيادة مستوى الالتزام المؤسسي بالتوجيهات الوطنية[507].

505 إبراهيم البلوشي - التحديات الأمنية في بيئة الإنترنت بدولة قطر - دار الفكر القانوني - الطبعة الأولى - القاهرة – 2020.ص.81.

506 محمد الحمادي - الأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي - دار الخليج الجديد - الطبعة الأولى - أبو ظبي – 2023.ص.102.

507 فاطمة الجابر - المرأة والأمن السيبراني في قطر: فرص ومجالات - دار التنوير - الطبعة الأولى - بيروت – 2021.ص.43.

تعد خطط الطوارئ والاستجابة للأزمات أحد أهم الأدوات التنفيذية، فهي تمكن الجهات المعنية من التصرف بسرعة وفعالية عند وقوع هجوم سيبراني، كما تضع دولة قطر نماذج جاهزة للاستجابة، تشمل تقسيم الأدوار والمسؤوليات، وتحديد سبل الاتصال بين الفرق المعنية، كما تنظم تدريبات محاكاة دورية لاختبار فعالية هذه الخطط وتحديثها، كما يسهم هذا الإعداد المسبق في تقليل أثر الهجمات واستعادة الأنظمة المتضررة بسرعة، بحيث تبنى هذه الخطط على أفضل الممارسات الدولية تكيف حسب السياق المحلي، كما يتم ربطها بمنظومة إنذار مبكر وطنية، بحيث يضمن هذا التكامل رفع جاهزية الدولة لمواجهة التحديات الطارئة[508]، بحيث يعد الابتكار والبحث العلمي في الأمن السيبراني من الآليات الداعمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، كما تدعم دولة قطر مراكز بحثية تعمل على تطوير حلول جديدة في مجال الحماية السيبرانية، كما تشجع التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص لإنتاج تقنيات مبتكرة تلبي الاحتياجات الوطنية[509]، بحيث يساهم الاستثمار في البحث في تقليل الاعتماد على التقنيات المستوردة، بحيث توفر الدولة منحاً وتسهيلات مالية للباحثين والطلبة المتخصصين في هذا المجال، بحيث يسهم هذا التوجه في بناء قاعدة معرفية وطنية تعزز الاستقلال السيبراني، كما يدفع بعجلة التطوير الذاتي للأنظمة الدفاعية الوطنية، بحيث يشكل الابتكار ركيزة للتفوق في المجال الرقمي على المدى الطويل[510].

وتعتمد آليات التنفيذ أيضا على التدرج في تطبيق الإجراءات، حيث تقسم الخطط إلى مراحل زمنية تتيح تقييم النتائج وتحسين الأداء، كما تحدد أولويات التنفيذ بناء على تحليل المخاطر والموارد المتاحة، كما تساهم هذه المنهجية في تقليل التحديات التشغيلية، وتمنح الجهات الوقت الكافي للتكيف مع الإجراءات الجديدة، كما تسمح بتوزيع الميزانيات بشكل متوازن عبر مراحل التطبيق، كما توفر كذلك فرصًا للمراجعة والتصحيح في منتصف الطريق، كما يسهم هذا التدرج في تقليل فرص الفشل وتعزيز فرص النجاح، كما تعتبر هذه الآلية جزءا من فلسفة التخطيط الاستراتيجي المستدام الذي تنتهجه قطر، والتحليل المستمر للبيئة الرقمية يعد من أدوات التنفيذ التي تمكن من تحديث الاستراتيجية الوطنية باستمرار، بحيث تقيم دولة قطر وحدات رصد تعمل على مراقبة التغيرات في التهديدات والتقنيات والأساليب المستخدمة في الهجمات السيبرانية، حيث تستخدم نتائج هذه المراقبة لتحديث الأدوات والسياسات والآليات.[511] كما يسهم هذا التتبع في جعل الاستراتيجية ديناميكية ومرنة، كما يساعد على توجيه الموارد نحو مجالات الخطر الحقيقي بدلا من الاعتماد على توقعات سابقة، كما يعد هذا التحديث ضروريا في بيئة رقمية سريعة التطور، كما يضمن ذلك بقاء الدولة دائما في موقع استباقي بدلا من رد الفعل، كما تساهم الحوكمة الرقمية كإطار تنظيمي في تعزيز أدوات وآليات التنفيذ، من خلال توفير بيئة مؤسسية مبنية على الشفافية والمساءلة، كما تعمل دولة قطر على تطوير لوائح تنظيمية تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات كل جهة مشاركة في تنفيذ الاستراتيجية، كما تسهم هذه الحوكمة في تحسين جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين، بحيث تساعد على تقليل تضارب

508 Michael Stevens – Cybersecurity Policies and Challenges in the Middle East: The Case of Qatar – Springer Publishing – 2nd Edition – New York – 2023.p.119.

509 حسن الخلف - الأمن السيبراني وحماية البيانات في المؤسسات - دار الكندي - الطبعة الثانية - عمان – 2021.ص.79.

510 محمد سعيد القحطاني - الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأمن السيبراني - دار أسامة - الطبعة الأولى - عمان – 2022.ص.19.

511حمد بن راشد - الأمن السيبراني في ظل الأزمات والكوارث - دار الفكر الجامعي - الطبعة الأولى - القاهرة – 2021.ص.92.

المصالح وتكرار الجهود، كما تعزز من ثقة الشركاء المحليين والدوليين في المنظومة الرقمية للدولة، كما توفر نظاما رقابيا يمكن من تقييم الأداء بفعالية، كما تعد الحوكمة الرقمية أداة ضرورية لتحقيق التكامل بين مختلف مكونات النظام السيبراني، كما تعد الموازنات المالية المخصصة أداة حاسمة في تنفيذ الاستراتيجية، إذ لا يمكن تحقيق الأهداف دون تمويل كاف ومستدام، وتخصص دولة قطر جزءا من ميزانياتها العامة لدعم مشاريع الأمن السيبراني، من خلال دعم المؤسسات، وتمويل البنية التحتية، والتدريب، والبحث، كما تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في تقنيات الحماية، حيث تدار هذه الموازنات وفق مؤشرات أداء لضمان الاستخدام الأمثل.[512]

الفقرة الثانية: التحديات والمخاطر التي تواجه الأمن السيبراني في دولة قطر

تواجه دولة قطر تحديات متنامية في مجال الأمن السيبراني نتيجة التطورات المتسارعة في التكنولوجيا الرقمية، ومع اتساع رقعة التحول الرقمي في القطاعات الحكومية والخاصة، بحيث أصبحت الأنظمة والبنى التحتية عرضة لهجمات إلكترونية معقدة ومتقدمة، بحيث يعد التهديد السيبراني من أبرز التهديدات غير التقليدية التي تهدد الأمن الوطني، كما تتعدد أشكال هذه التهديدات، من سرقة البيانات إلى التخريب الرقمي والتجسس الإلكتروني، كما يضاف إلى ذلك تنوع مصادر التهديد، سواء كانت جماعات قرصنة أو كيانات مدعومة من دول، هذا التنوع يتطلب استعدادا شاملا ومستمرا، من هنا تبرز هنا أهمية بناء منظومة أمنية مرنة ومحدثة، بحيث ان أحد أبرز التحديات التي تواجه قطر هو النقص النسبي في الكوادر البشرية المتخصصة في الأمن السيبراني، بحيث على الرغم من الجهود المبذولة لتأهيل الكفاءات الوطنية، إلا أن السوق لا يزال يشهد فجوة بين العرض والطلب في هذا المجال الحيوي، ويعزى ذلك إلى طبيعة التخصص التي تتطلب مستوى عالٍ من التدريب والخبرة. كما أن الهجرة العالمية للمهارات الرقمية تؤدي إلى استقطاب الكفاءات نحو الدول الكبرى. لذلك، تعاني بعض المؤسسات من نقص في المهارات التقنية لمواجهة التهديدات الحديثة. ويعد الاستثمار في التعليم والتدريب أحد المفاتيح لتجاوز هذا التحدي[513].

ويعد تعدد وتفاوت البنى التحتية الرقمية بين المؤسسات تحديا حقيقيا، فبعض الجهات الحكومية تعتمد على أنظمة حديثة، بينما لا تزال جهات أخرى تستخدم برمجيات قديمة وغير محدثة، هذا التفاوت يخلق ثغرات أمنية يمكن أن يستغلها القراصنة بسهولة، كما يصعب من مهمة التنسيق المؤسسي بين مختلف الكيانات، وللتغلب على ذلك، تسعى الاستراتيجية الوطنية إلى توحيد المعايير وتعزيز التنسيق التقني بين الجهات، غير أن التطبيق العملي لهذا الهدف يتطلب وقتا وجهدا كبيرين، بحيث يتطلب تحديث شامل للبنى التحتية في بعض الجهات، وتواجه دولة قطر أيضا تهديدات عابرة للحدود، حيث أصبحت الهجمات الإلكترونية لا تعترف بالجغرافيا، بحيث يمكن تنفيذ اختراق من جهة أجنبية تؤدي إلى شلل في قطاع حيوي داخل الدولة، ويزيد من صعوبة مواجهة هذا النوع من التهديدات غياب اتفاقيات دولية فعالة تنظم هذا المجال، كما أن هناك تحديات في تعقب الجهات المنفذة وتحديد مسؤوليتها، بحيث تتطلب المواجهة تعاونا

512 طارق الشمري - إدارة الأزمات السيبرانية في المؤسسات الحكومية - دار المسبار - الطبعة الأولى - دبي – 2023.ص.73.

513 منى آل ثاني - الأمن السيبراني للأطفال والشباب في البيئة القطرية - دار الرافدين - الطبعة الأولى - بيروت – 2022.ص.161.

دوليا واسع النطاق، لذا فإن تأمين الفضاء السيبراني القطري يجب أن يأخذ بعين الاعتبار بعدا دوليا، بحيث تولي الدولة أهمية كبيرة لهذا الجانب في سياستها الرقمية[514].

ومن التحديات المهمة أيضاً الوعي السيبراني المجتمعي المحدود، فالكثير من الأفراد والمؤسسات الصغيرة يفتقرون للمعرفة الكافية بأساليب الحماية، بحيث سهل هذا الوضع من تنفيذ الهجمات الاحتيالية على التصيد الإلكتروني وهجمات الفدية، كما أن الاستخدام غير الآمن للهواتف والتطبيقات يعد من أبرز مصادر الخطر، بحيث يحتاج هذا التحدي إلى جهود توعوية مستمرة تستهدف جميع فئات المجتمع، لا سيما في ظل تزايد استخدام الإنترنت والتكنولوجيا في الحياة اليومية، كما تعتبر حملات التوعية والتثقيف حجر أساس في بناء ثقافة سيبرانية وطنية راسخة، كما يمثل التطور السريع في تقنيات الهجوم تحديا كبيرا للأجهزة الأمنية، فالهجمات لم تعد تقليدية أو عشوائية، بل تعتمد على تقنيات متقدمة كالذكاء الاصطناعي، والبرمجيات الخبيثة المتطورة،[515] والهجمات المستهدفة، كما تتغير أساليب المهاجمين باستمرار، مما يصعب مهمة الدفاع الإلكتروني، كما أن فترة اكتشاف الهجمات أصبحت أطول بسبب استخدام تقنيات تمويه معقدة، بحيث يستوجب هذا التحدي استجابة تقنية مرنة ومبنية على المعرفة المحدثة، لذا، تعد مواكبة التطور التكنولوجي شرطا أساسيا في أي استراتيجية دفاعية.
ومن بين المخاطر السيبرانية المتزايدة، نجد تهديدات استهداف البنية التحتية الحيوية، كالكهرباء والمياه والمواصلات والرعاية الصحية، بحيث ان أي خلل في هذه القطاعات يمكن أن يسبب شللا وطنيا واسع النطاق، بحيث تعتبر هذه البنى التحتية أهدافا رئيسية للهجمات الإلكترونية بسبب تأثيرها الكبير، ولهذا السبب تدرج في أغلب الخطط الأمنية كأولوية قصوى.[516]

وتشكل الهجمات ذات الدوافع السياسية أو الاقتصادية تهديدا خطيراً للأمن السيبراني في دولة قطر، لا سيما في ظل التوترات الإقليمية والدولية، بحيث تستخدم الفضاءات الرقمية اليوم كساحات للحرب الباردة الجديدة، كما يمكن أن تستهدف هذه الهجمات مؤسسات حكومية حساسة أو مؤسسات إعلامية بهدف التأثير في الرأي العام أو الإضرار بسمعة الدولة، كما يتم أحياناً استخدام الهجمات لتقويض الاقتصاد الوطني أو تهديد استقرار الأسواق، ولذلك تعد المواجهة في هذا المجال ضرورة استراتيجية لحماية السيادة الوطنية، كما من التحديات الناشئة أيضا الاعتماد المتزايد على الحوسبة السحابية والخدمات الرقمية الخارجية، بحيث مع أن هذه التقنيات توفر كفاءة ومرونة عالية، فإنها تفتح الباب أمام مخاطر متعلقة بمكان تخزين البيانات، والسيادة الرقمية، والتحكم الفعلي في المعلومات، كما تثير هذه الخدمات تساؤلات حول قدرة الدولة على حماية بياناتها في حال استضافتها خارج الحدود الوطنية، كما أن بعض مزودي الخدمات قد لا يوفرون مستويات الحماية المطلوبة، ولذا تعمل قطر على وضع أطر قانونية تنظم استخدام هذه الخدمات وتضمن أمنها[517].

514 مركز بحوث الأمن الوطني - الأمن السيبراني والسيادة الرقمية - دار سطور - الطبعة الأولى - بغداد – 2021.ص.73.
515 ناصر راشد الكعبي - "التحديات السيبرانية في البيئة الخليجية: قراءة في التجربة القطرية" - المجلة الخليجية للأمن والدفاع - الطبعة الأولى - أبو ظبي - 2021.ص.18.
516 اللجنة العليا للمشاريع والإرث - الأمن السيبراني وتنظيم كأس العالم - منشورات اللجنة - الطبعة الأولى - الدوحة – 2023.ص.29.
517 هاني جبر - إدارة المخاطر الإلكترونية في المؤسسات العامة - دار الفكر الحديث - الطبعة الأولى - دمشق – 2022.ص.199.

وتعد الهجمات على سلاسل التوريد الرقمية من التهديدات الحديثة التي تواجهها المؤسسات في قطر، إذ يمكن للقراصنة استهداف شركات صغيرة مزوّدة بالخدمات للدخول إلى أنظمة أكبر وأكثر حساسية، هذا النوع من الهجمات يمر غالبا دون اكتشاف فوري، مما يزيد من خطره، ويشكل ذلك تحديا في إدارة العلاقات الرقمية بين القطاعين العام والخاص، كما يفرض ضرورة فحص الموردين والتأكد من مدى امتثالهم لمعايير الأمن السيبراني، لذلك يجب إدراج تقييم الأمن الرقمي ضمن شروط التعاقد والتعاون التقني، بحيث تحتاج المؤسسات إلى أدوات فحص رقمية متقدمة لتفادي هذه الثغرات، كما يعتبر ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة أحد العقبات الكبرى التي تؤثر على فعالية الاستجابة للهجمات السيبرانية، ففي بعض الأحيان، تتردد الجهات المتضررة في الإبلاغ عن الاختراقات خوفا على سمعتها، وهذا يؤدي إلى نقص في مشاركة المعلومات المهمة التي قد تمنع هجمات مماثلة على جهات أخرى، ولهذا السبب تسعى الاستراتيجية القطرية إلى إنشاء آلية موحدة لتبادل المعلومات بشكل آمن وسري، كما تعزز دور المركز الوطني للأمن السيبراني في جمع وتحليل البيانات، بحيث يظل بناء الثقة بين مختلف القطاعات عاملا أساسيا لمواجهة هذا التحدي[518].

ومن التحديات المتزايدة ضعف الأطر القانونية والتشريعية المواكبة لتطور الجرائم السيبرانية، وعلى الرغم من وجود قوانين رقمية متقدمة في دولة قطر، إلا أن بعض أنواع الهجمات الجديدة تفتقر إلى توصيف دقيق في النصوص القانونية، بحيث يصعب ذلك من ملاحقة المجرمين أو فرض العقوبات المناسبة، كما تظهر الحاجة لتطوير تشريعات خاصة بحماية البيانات الشخصية، والأمن الصناعي الرقمي، والذكاء الاصطناعي، بحيث يستلزم ذلك تحديثا مستمرا للتشريعات بالتوازي مع التحولات التقنية، كما تعمل الجهات المختصة على إعداد بيئة قانونية مرنة تدعم الحماية دون تقييد الابتكار، كما يشكل ضعف الاستثمارات في البحث والتطوير في المجال السيبراني تحديا أمام بناء منظومة دفاع محلية، فمعظم أدوات الحماية تستورد من الخارج، مما قد يعرض الأنظمة لخطر الاعتماد على تقنيات غير شفافة أو غير قابلة للمراجعة الداخلية، ولذلك فإن بناء قدرات محلية في تطوير البرمجيات، وتحليل البيانات، والتشفير، أصبح ضرورة وطنية، كما تعززدولة قطرهذا الاتجاه من خلال دعم مراكز البحوث المتخصصة، إلا أن المسار لا يزال في بدايته ويتطلب تحفيزًا أكبر للقطاع الأكاديمي والخاص[519].

ومن التهديدات المعاصرة أيضا البرمجيات الخبيثة المصممة لإخفاء نشاطها، مثل برمجيات الـ Rootkitsو RATsهذه الأنواع المتقدمة لا تكتفي بسرقة المعلومات، بل تبقى داخل النظام لفترة طويلة دون أن تُكتشف، بحيث ان هذا النوع من التهديد يتطلب أدوات تحليل سلوكي متقدمة ومراقبة دائمة، كما يجب على الجهات الحيوية إجراء اختبارات اختراق دورية واستباقية، بحيث لا يكفي الاعتماد فقط على برامج مكافحة الفيروسات التقليدية، وهنا تظهر أهمية الاستثمار في تقنيات الحماية التنبؤية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، فالهجمات على الفضاء الإعلامي والاتصالي تعد من أبرز المخاطر التي قد تؤثر على الاستقرار المجتمعي، إذ يمكن من خلال الأخبار الكاذبة أو تسريب معلومات مزيفة التأثير على الرأي العام وإثارة البلبلة، وتزداد خطورة هذه الهجمات عندما تتزامن مع أزمات سياسية أو اقتصادية، لذلك تولي دولة قطر اهتماما كبيرا للأمن الإعلامي الرقمي، بحيث يتطلب هذا التعاون بين الهيئات الإعلامية والأمنية لرصد المحتوى الضار

518مها القحطاني - الأمن السيبراني في المؤسسات التعليمية القطرية - دار أمجد - الطبعة الأولى - عمان – 2023.ص.164.

519 عبد العزيز الفارس - الأمن السيبراني والتنمية المستدامة في قطر - دار الخليج - الطبعة الثانية - الدوحة – 2022.ص.307.

والاستجابة السريعة له، كما يستوجب تفعيل دور المؤسسات التعليمية في تعزيز التفكير النقدي والتمييز بين المعلومات الموثوقة والمغلوطة[520].

وتهدد البيانات الضخمة (Big Data) غير المؤمنة خصوصية الأفراد والمؤسسات في حال اختراقها، بحيث تعتبر هذه البيانات موردا ثمينا للجهات المهاجمة، حيث يمكن استغلالها في الابتزاز، أو التجسس، أو التلاعب الاقتصادي، ومع تزايد استخدام تقنيات تحليل البيانات في القطاعين الحكومي والخاص، تزداد الحاجة لتأمينها بأعلى معايير الحماية، كما يتطلب ذلك تشفير البيانات الحساسة وتحديد من يحق له الوصول إليها، وتعد سياسة إدارة البيانات عنصرا محوريا في الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، كما أن من أبرز التحديات المؤسسية التحديث البطيء للبنية التحتية الرقمية لبعض الجهات الحكومية، بحيث تستمر بعض الأنظمة القديمة في العمل لسنوات دون صيانة، مما يفتح ثغرات أمنية يصعب ردمها لاحقا، ويعود هذا التأخير في بعض الأحيان إلى نقص التمويل، أو ضعف الوعي بالإجراءات الوقائية، أو بطء الإجراءات الإدارية، ولحل هذا التحدي، تعمل الحكومة القطرية على مراجعة دورية للبنى التحتية الرقمية، وتخصيص ميزانيات للتحديث التقني، كما تشجع الجهات على اتباع المعايير الدولية الحديثة في إدارة الأنظمة[521].

الخاتمة:

في ضوء التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، تبرز الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في دولة قطر كضرورة ملحّة لحماية الأمن الوطني وتعزيز الثقة في البيئة الرقمية، بحيث قد أدركت الدولة القطرية، بفضل رؤيتها الاستشرافية، أهمية بناء منظومة سيبرانية متكاملة تتصدى لمختلف التهديدات والمخاطر، وتواكب التطور التكنولوجي على كافة المستويات، بحيث جاءت الاستراتيجية لتضع أسسا واضحة لتحقيق هذا الهدف، من خلال تحديد الرؤية المستقبلية، وترسيخ الأهداف الكبرى، وتفعيل آليات التنفيذ والتنسيق المؤسسي.

إن التحديات التي تواجه الأمن السيبراني في دولة قطر، سواء التقنية أو القانونية أو البشرية، تتطلب مقاربة شاملة تعتمد على الابتكار، والتعليم، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما أن تعزيز الوعي المجتمعي، وتطوير القدرات الوطنية، والاستثمار في البحوث، يعد من المرتكزات الأساسية لضمان حماية البنية التحتية الرقمية الحيوية، ورغم صعوبة بعض التحديات، فإن ما تحقق من تقدم في مجال التشريعات، وبناء المؤسسات المختصة، وتبني المعايير الدولية، يدل على التزام الدولة التام بأمنها السيبراني، وعليه، فإن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لا تمثل فقط إطارا للحماية التقنية، بل هي جزء جوهري من مشروع الدولة نحو التحول الرقمي الشامل، وتحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ السيادة الرقمية لدولة قطر في العصر الرقمي.

قائمة المراجع المعتمدة:

520 سعيد البوعينين - الأمن السيبراني وبناء القدرات الوطنية - دار النهضة العلمية - الطبعة الأولى - القاهرة – 2022.ص.116.

521أحمد عبد الله الكواري - "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في قطر: تحليل للمرتكزات والتحديات" - المجلة العربية للدراسات الأمنية - العدد الأول - الرياض - 2022.ص.173.

الكتب العامة والمتخصصة:

- المركز الوطني للأمن السيبراني - الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة قطر - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الطبعة الأولى - الدوحة – 2021.
- عبد الله بن حمد العطية - الأمن السيبراني في قطر: التحديات والحلول - دار جامعة قطر - الطبعة الأولى - الدوحة – 2022.
- ناصر الكعبي - بناء القدرات الوطنية في الأمن السيبراني: التجربة القطرية - دار الشرق - الطبعة الأولى - الدوحة – 2021.
- عبد الرحمن الأنصاري - الأمن السيبراني في الخليج: الواقع والمأمول - مركز الخليج للدراسات - الطبعة الأولى - الرياض – 2020.
- خالد العامري - السياسات العامة للأمن السيبراني في قطر - دار الرواد - الطبعة الأولى - الدوحة – 2022.
- حمد بن جاسم آل ثاني - الأمن السيبراني والتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية - دار العلوم - الطبعة الأولى - الدوحة – 2023.
- ليلى المري - التهديدات السيبرانية للأمن الوطني في قطر - دار ابن النديم - الطبعة الأولى - الدوحة – 2021.
- يوسف المهندي - الأمن السيبراني في رؤية قطر الوطنية 2030 - دار الكتاب الأكاديمي - الطبعة الأولى - عمّان – 2020.
- علي عبد الله النعيمي - التشريعات القطرية في مجال الأمن السيبراني - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - بيروت – 2022.
- نجلاء السويدي - ثقافة الأمن السيبراني في المجتمع القطري - دار كنوز المعرفة - الطبعة الأولى - عمّان – 2023.
- مركز الجزيرة للدراسات - الأمن السيبراني في الخليج العربي: من الهجوم إلى الوقاية - مركز الجزيرة - الطبعة الأولى - الدوحة – 2022.
- راشد المريخي - الجريمة الإلكترونية والأمن السيبراني في قطر - دار أسامة - الطبعة الثانية - عمّان – 2021.
- هيئة تنظيم الاتصالات - الأمن السيبراني للمستخدم النهائي في قطر - منشورات الهيئة - الطبعة الأولى - الدوحة – 2022.
- نورة الكواري - الأمن السيبراني في المؤسسات التعليمية القطرية - دار الفكر الجامعي - الطبعة الأولى - الإسكندرية – 2021.
- لجنة الأمن السيبراني - الحوكمة السيبرانية في القطاع الحكومي - مطابع الحكومة القطرية - الطبعة الأولى - الدوحة – 2021.

- سامي التميمي - الفضاء السيبراني والأمن الإقليمي في الخليج - دار صفاء - الطبعة الأولى - عمّان – 2020.
- ريم النصر- الذكاء الاصطناعي و أثره في الأمن السيبراني القطري - دار النهضة العلمية - الطبعة الأولى - القاهرة – 2022.
- محمد العبيدان - الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الحرجة - دار اليازوري - الطبعة الأولى - عمّان – 2022.
- عماد الدليمي - الجاهزية الإلكترونية لمواجهة الهجمات السيبرانية - دار الثقافة - الطبعة الأولى - عمّان – 2021.
- عائشة الهتمي - الأمن السيبراني وتعزيز الثقة الرقمية في قطر - دار ابن خلدون - الطبعة الأولى - الدوحة – 2023.
- هدى آل ثاني - الاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني: التجربة القطرية نموذجاً - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى - بيروت – 2021.
- أحمد الفهيد - التكامل المؤسسي في تنفيذ السياسات السيبرانية - دار الأيام - الطبعة الأولى - عمّان – 2020.
- هيئة الاستثمار القطرية - إدارة المخاطر السيبرانية في القطاع المالي - دار الاستثمار- الطبعة الأولى - الدوحة – 2022.
- إبراهيم البلوشي - التحديات الأمنية في بيئة الإنترنت بدولة قطر- دار الفكر القانوني - الطبعة الأولى - القاهرة – 2020.
- محمد الحمادي - الأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي - دار الخليج الجديد - الطبعة الأولى - أبو ظبي – 2023.
- فاطمة الجابر- المرأة والأمن السيبراني في قطر: فرص ومجالات - دار التنوير- الطبعة الأولى - بيروت – 2021.
- حسن الخلف - الأمن السيبراني وحماية البيانات في المؤسسات - دار الكندي - الطبعة الثانية - عمّان – 2021.
- محمد سعيد القحطاني - الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأمن السيبراني - دار أسامة - الطبعة الأولى - عمّان – 2022.
- حمد بن راشد - الأمن السيبراني في ظل الأزمات والكوارث - دار الفكر الجامعي - الطبعة الأولى - القاهرة – 2021.
- المركز القطري للتدريب السيبراني - دليل الممارسات الفضلى في الحماية الرقمية - مركز التدريب - الطبعة الأولى - الدوحة – 2022.
- طارق الشمري - إدارة الأزمات السيبرانية في المؤسسات الحكومية - دار المسبار- الطبعة الأولى - دبي – 2023.

- منى آل ثاني - الأمن السيبراني للأطفال والشباب في البيئة القطرية - دار الرافدين - الطبعة الأولى - بيروت – 2022.
- مركز بحوث الأمن الوطني - الأمن السيبراني والسيادة الرقمية - دار سطور - الطبعة الأولى - بغداد – 2021.
- اللجنة العليا للمشاريع والإرث - الأمن السيبراني وتنظيم كأس العالم - منشورات اللجنة - الطبعة الأولى - الدوحة – 2023.
- هاني جبر - إدارة المخاطر الإلكترونية في المؤسسات العامة - دار الفكر الحديث - الطبعة الأولى - دمشق – 2022.
- مها القحطاني - الأمن السيبراني في المؤسسات التعليمية القطرية - دار أمجد - الطبعة الأولى - عمّان – 2023.
- عبد العزيز الفارس - الأمن السيبراني والتنمية المستدامة في قطر - دار الخليج - الطبعة الأولى - الدوحة – 2022.
- مركز الدراسات الأمنية - مرصد التهديدات السيبرانية في الخليج - منشورات المركز - الطبعة الأولى - الرياض – 2021.
- سعيد البوعينين - الأمن السيبراني وبناء القدرات الوطنية - دار النهضة العلمية - الطبعة الأولى - القاهرة – 2022.

المقالات العلمية:

- أحمد عبد الله الكواري - "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في قطر: تحليل للمرتكزات والتحديات" - المجلة العربية للدراسات الأمنية - العدد الأول - الرياض - 2022.
- ليلى ناصر المهندي - "حوكمة الأمن السيبراني في دولة قطر: نحو نموذج وطني متكامل" - مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية - الطبعة الثانية - الرياض - 2023.
- ناصر راشد الكعبي - "التحديات السيبرانية في البيئة الخليجية: قراءة في التجربة القطرية" - المجلة الخليجية للأمن والدفاع - الطبعة الأولى - أبو ظبي - 2021.
- ريم محمد آل ثاني - "دور الاستراتيجية السيبرانية القطرية في تعزيز الأمن الوطني الرقمي" - المجلة القطرية للدراسات الاستراتيجية - الطبعة الأولى - الدوحة - 2022.

المراجع باللغة الاجنبية:

- Khalid Al-Kuwari – National Cybersecurity Strategy and Its Implementation in Qatar – Qatar University Press – 1st Edition – Doha – 2022.
- Michael Stevens – Cybersecurity Policies and Challenges in the Middle East: The Case of Qatar – Springer Publishing – 2nd Edition – New York – 2023.
- Fatima Al-Thani – Building Cyber Resilience: Qatar's Strategic Framework for Digital Security – Routledge – 1st Edition – London – 2022.

محمد الشاعر العبد عوض الدرمكي
باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس بالرباط

دور البصمة الإلكترونية في تعزيز الأمن السيبراني -دراسة قانونية مقارنة-

The Role of Electronic Fingerprints in Enhancing Cybersecurity: A Comparative Legal Study

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على دور البصمة الإلكترونية في تعزيز الأمن السيبراني من منظور قانوني مقارن حيث تعد البصمة الإلكترونية إحدى الوسائل الحديثة التي تمكن من التحقق من الهوية الرقمية بدقة وفعالية، مما يساهم في تعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية وحماية النظم المعلوماتية من الاختراقات، بحيث تستعرض الدراسة نماذج تشريعية من دول متقدمة، كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول آسيوية، بهدف تحليل كيفية تنظيم استخدام هذه التقنية قانونيا، ومدى فعاليتها في التصدي للجرائم السيبرانية مع إبراز التحديات القانونية المرتبطة بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية في هذا السياق.
الكلمات المفاتيح: البصمة الإلكترونية، الأمن السيبراني، الحماية القانونية.

Abstract:

This study highlights the role of the electronic fingerprint in enhancing cybersecurity from a comparative legal perspective, The electronic fingerprint is one of the modern means that enables accurate and effective verification of digital identity, contributing to building trust in electronic transactions and protecting information systems from breaches, The study reviews legislative models from advanced countries, such as the United States, the European Union, and Asian countries, with the aim of analyzing how the use of this technology is legally regulated and its effectiveness in combating cybercrime, while highlighting the legal challenges associated with privacy and personal data protection in this context. Keywords: Electronic fingerprint, cybersecurity, legal protection.

المقدمة:

يشهد العالم تحولا رقميا غير مسبوق أفرز تحديات جديدة تتعلق بكيفية تأمين الفضاء السيبراني وحماية الحقوق الفردية في بيئة رقمية باتت تستخدم على نطاق واسع في مختلف مناحي الحياة، ومع تنامي الاعتماد على الوسائط الرقمية وتزايد حجم البيانات المتداولة أصبحت قضايا الأمن السيبراني وحماية

الخصوصية الرقمية في صدارة اهتمامات الدول، باعتبارها تمسّ صميم السيادة الوطنية والأمن المجتمعي والحقوق الأساسية للأفراد[522].

برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج متقدم إقليميا في مجال تبني استراتيجيات تشريعية ومؤسسية تهدف إلى حماية البنية التحتية الرقمية ومواجهة الجرائم السيبرانية مع السعي في الوقت ذاته إلى ضمان حماية خصوصية الأفراد من خلال قوانين تنظيم البيانات ومراقبة تداولها، وقد عبرت هذه السياسات عن وعي المشرع الإماراتي بضرورة التوفيق بين متطلبات الأمن الوطني والحريات الرقمية، بما يعكس فلسفة قانونية تقوم على التوازن بين الضرورة الأمنية والحق في الخصوصية[523].

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى لتحليل الإطار المفاهيمي للأمن السيبراني وموقعه ضمن السيادة القانونية للدولة واستجلاء مدى الاعتراف القانوني بالحق في الخصوصية الرقمية في التجربة الإماراتية، فضلا عن تقييم قدرة التشريعات الإماراتية على التوفيق بين هذين المطلبين في ظل التحديات التقنية المتسارعة وذلك من خلال مقاربة تحليلية تجمع بين البعد القانوني والتنظيمي والحقوقي[524].

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في إثراء النقاش الأكاديمي حول مفهومي الأمن السيبراني والخصوصية الرقمية، وتوضيح العلاقة بينهما في إطار السيادة القانونية الحديثة، أما الأهمية التطبيقية فتبرز في تقييم فعالية التشريعات الإماراتية في تنظيم هذا المجال واستكشاف مدى قابليتها للتطبيق في مواجهة التحديات الواقعية، بما يفيد صانعي السياسات والمشرعين في تطوير منظومة قانونية متوازنة.

وتتحدد الاشكالية المحورية للموضوع فيما يلي:

- إلى أي حد تنجح التشريعات الإماراتية في تحقيق توازن فعلي بين متطلبات الأمن السيبراني وضمان حماية الخصوصية الرقمية في ظل التوسع الرقمي المتسارع وتزايد التهديدات الإلكترونية؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي والقانوني للبصمة الإلكترونية؟
- كيف تُستخدم الآليات التقنية لاعتماد البصمة الإلكترونية في تأمين المعاملات؟
- ما مدى فعالية البصمة الإلكترونية في الوقاية من الجرائم السيبرانية؟
- ما حدود وقيود استخدام البصمة الإلكترونية في ظل تطور التهديدات السيبرانية؟

ومنه سنعمل وفقا للتصميم التالي: المحور الأول: البصمة الإلكترونية كأداة لتأمين الفضاء السيبراني. المحور الثاني: التنظيم القانوني للبصمة الإلكترونية في سياق الأمن السيبراني المقارن.

المحور الأول: البصمة الإلكترونية كأداة لتأمين الفضاء السيبراني

تمثل البصمة الإلكترونية أحد المفاهيم المحورية في عصر الرقمنة المتسارعة وتعرف بأنها مجموعة الآثار الرقمية التي يتركها المستخدم أثناء تفاعله مع الفضاء السيبراني، وتشمل هذه الآثار بيانات النشاط

522- جامعة زايد، "البصمة الإلكترونية وتحديات الاستخدام في التعليم العالي"، ورقة بحثية في مؤتمر الذكاء والأمن الرقمي، 2024، الصفحة 98.

523- الخوري علي محمد، "تطبيقات البنية التحتية للمفتاح العام في أنظمة الهوية الوطنية"، مجلة الحكومة الإلكترونية، الإمارات، 2011، الصفحة 127.

524- المزروعي عبد الله، "البصمة الإلكترونية : الضمانات القانونية والتحديات التقنية"، مجلة الحقوق الرقمية، أبوظبي، 2021، الصفحة 152.

والموقع الجغرافي ونمط التصفح وطريقة استخدام الجهاز وغيرها من المعلومات التي تكون "هوية رقمية" شبه فريدة لكل مستخدم، وفي سياق الأمن السيبراني أصبحت هذه البصمة أداة حيوية لفهم السلوك الرقمي للأفراد والأنظمة ولتعزيز مستويات الأمان عبر مراقبة وتحليل التفاعلات الرقمية المشبوهة[525].

تبرز أهمية البصمة الإلكترونية خصوصا في مجالات التحقق من الهوية الرقمية حيث باتت تكمل أو حتى تتجاوز الوسائل التقليدية ككلمات السر وبطاقات الهوية الرقمية، فبفضل خصائصها الفريدة يمكن تحليل أنماط التفاعل مع الحواسيب والهواتف الذكية مثل سرعة الطباعة وحركة المؤشر وحتى توقيت الولوج إلى المنصات لرصد تطابق الهوية الفعلية مع ما هو متوقع، وهذا يسهم في تقليل احتمالات التزوير أو انتحال الشخصية، ويعزز من آليات المصادقة القائمة على الذكاء السلوكي[526].

تلعب البصمة الإلكترونية أيضاً دورا محوريا في الكشف المبكر عن الهجمات السيبرانية حيث تعتمد النظم الأمنية الحديثة على رصد الانحرافات في السلوك الرقمي للمستخدمين، فعند حدوث أي نشاط غير اعتيادي كالدخول من مواقع غريبة أو تغيير نمط التعامل مع النظام يمكن للأنظمة الذكية إطلاق إنذارات فورية، وهذا النوع من المراقبة السلوكية يساعد على التصدي للهجمات في مراحلها الأولى قبل أن تتحول إلى اختراقات فعلية تمس البنية التحتية الرقمية للأنظمة أو المؤسسات.

أصبحت البصمة الإلكترونية أداة فعالة لتعقب المجرمين في الفضاء السيبراني إذ أن كل عملية رقمية مهما كانت محمية أو مشفرة تترك خلفها آثارا يمكن استعادتها وتحليلها، وتمكن تقنيات التحقيق الجنائي الرقمي من إعادة تركيب التسلسل الزمني للأنشطة المشبوهة وربطها بأجهزة أو مستخدمين معينين، وهذا ما يمنح الجهات المختصة القدرة على إثبات الجرائم الإلكترونية بشكل علمي ودقيق أمام القضاء مما يعزز العدالة الرقمية ويحد من الإفلات من العقاب.

رغم القيمة الأمنية الكبيرة للبصمة الإلكترونية فإن استخدامها يثير مخاوف مشروعة تتعلق بالخصوصية وحماية البيانات فجمع وتحليل هذا النوع من البيانات قد يتم أحيانا دون علم أو موافقة صريحة من المستخدمين مما يعرضهم لمخاطر الاستغلال أو المراقبة الدائمة، وقد دفعت هذه المخاوف العديد من التشريعات؛ مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي إلى فرض ضوابط صارمة على معالجة البصمات الإلكترونية؛ من بينها مبدأ الشفافية والموافقة الحرة وحق المحو وحق الوصول إلى البيانات[527].

أصبحت تطبيقات البصمة الإلكترونية في الواقع العملي واسعة الانتشار خصوصا في القطاعات الحساسة كالبنوك وشركات الاتصالات والخدمات الحكومية، ففي القطاع المالي تستخدم لمراقبة العمليات المشبوهة التي لا تتوافق مع نمط العميل المعتاد مما يقلل من احتمالات الاحتيال، أما في قطاع الأمن فتعتمد الجهات المختصة على تحليل البصمات الرقمية لتعقب مصادر الهجمات وتحديد الجهات الممولة أو الفاعلة لا سيما في سياق الهجمات السيبرانية المدعومة من دول أو جماعات منظمة[528].

525- المجلس الأعلى للأمن الرقمي، المعايير الوطنية لاستخدام البيانات البيومترية في الخدمات الحكومية، أبوظبي، 2023، الصفحة 168.

526- الشامسي فهد علي، "البصمة البيومترية كوسيلة للتوثيق الرقمي في التشريعات الإماراتية"، المجلة الإماراتية للقانون والتقنية، العدد 7، 2022، الصفحة 65.

527- مركز دبي للأمن الإلكتروني، استراتيجية الأمن السيبراني في إمارة دبي، حكومة دبي، 2020، الصفحة 56.

528- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الهوية الرقمية والسيادة القانونية في الخليج، الدوحة، 2023، الصفحة 75.

يتجه مستقبل البصمة الإلكترونية إلى التكامل بشكل أكبر مع تقنيات الذكاء الاصطناعي مما يفتح آفاقا جديدة نحو إنشاء بيئات سيبرانية أكثر أمانا وذكاء من خلال التعلم المستمر من سلوك المستخدمين والتهديدات السابقة، ستصبح النظم الدفاعية أكثر قدرة على التنبؤ بالمخاطر وتحييدها بشكل آني، كما أن تطور الحوسبة الكمومية والتقنيات التنبؤية سيعزز من دقة تحليل البصمة الإلكترونية مما يجعلها عنصرا جوهريا في البنية التحتية للأمن السيبراني في العقد القادم[529].

أولا: الإطار المفاهيمي والقانوني للبصمة الإلكترونية

تعد البصمة الإلكترونية إحدى أبرز الأدلة الرقمية الحديثة التي أفرزتها البيئة المعلوماتية، ويقصد بها الأثر الرقمي الذي يتركه المستخدم على شبكة الإنترنت أو على الأنظمة الرقمية، سواء كان ذلك الأثر ناتجا عن سلوك طوعي (كالنشر والتصفح والتفاعل) أو سلوك غير طوعي كملفات تعريف الارتباط "Cookies" وسجلات الدخول "log files"، وتتميز البصمة الإلكترونية عن التوقيع الإلكتروني إذ إن الأخير فعل مقصود يهدف إلى إثبات الهوية أو الإرادة، بينما تمثل البصمة الإلكترونية نتيجة ضمنية للتفاعل الرقمي، كما تختلف عن الهوية الرقمية التي تعني مجموع بيانات المستخدم المعرفة له على الإنترنت، في حين أن البصمة تشير إلى النشاط الفعلي المسجل لهذا المستخدم[530].

اختلف الفقه القانوني حول ما إذا كانت البصمة الإلكترونية تصلح كوسيلة إثبات قائمة بذاتها أم تُعتبر قرينة رقمية غير مباشرة في الدول التي تعتمد مبدأ حرية الإثبات كالقانون الفرنسي أو الأنظمة الأنجلوساكسونية، وتميل الأنظمة القضائية إلى الاعتراف بها ضمن الأدلة الجنائية والمدنية على السواء شرط استيفائها لمتطلبات الموثوقية وسلامة السند الرقمي، أما في النظم القانونية التي تشترط الشكلية في الإثبات (كالقانون المصري في المواد المدنية أو التجارية)، فغالبًا ما يُنظر إلى البصمة الإلكترونية كعنصر داعم وليس كدليل مستقل ما لم يصادق عليها بوسائل تقنية محمية كالتوقيع الرقمي الموثق[531].

تشهد التشريعات تطورا متباينا في التعامل مع البصمة الإلكترونية ففي الاتحاد الأوروبي، يدرج "النظام العام لحماية البيانات " البصمة الإلكترونية ضمن فئة البيانات الشخصية التي تستوجب الحماية، وهو ما يمنحها قيمة قانونية ويجعل من استخدامها في الإثبات مشروطًا بالشرعية والضرورة والتناسب، أما في الولايات المتحدة فتستند حمايتها واستخدامها إلى قوانين متعددة مثل "قانون الخصوصية الإلكترونية" و"قانون حماية خصوصية المستهلك على الإنترنت"، وفي الدول العربية يلاحظ تفاوت بين تشريعات متقدمة كالقانون الإماراتي بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية والذي يعترف بالبصمة كوسيلة تتبع رقمية وبين تشريعات تقليدية لم تدرجها بعد ضمن بنيتها القانونية.

يثير استخدام البصمة الإلكترونية العديد من الإشكالات القانونية أبرزها مدى احترام الخصوصية وضمانات المحاكمة العادلة، خاصة في المجال الجنائي، فإثبات النشاط الرقمي قد يصطدم بإشكالية مدى موافقة المستخدم على تتبع بصمته وما إذا كان جمع البيانات قد تم بموجب إذن قضائي أو بوسائل مشروعة، كما تثار مسألة "قابلية التزوير أو التلاعب بالبصمة" إذ يمكن نظريا تزييف أو محاكاة أثر رقمي من قبل طرف

529- المهيري عائشة، "أثر البصمة البيومترية في مكافحة الجرائم الإلكترونية"، مجلة القانون الجنائي الرقمي، جامعة الشارقة، 2023، الصفحة 136.

530- هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، قانون حماية البيانات الشخصية في دولة الإمارات – قراءة تحليلية، 2022.

531- عز الدين محمد، "التحقق الرقمي وأمن الهويات البيومترية"، مجلة الأمن الإلكتروني، الجزائر، 2023، الصفحة 26.

ثالث، مما يستوجب تقنيات تحقق متقدمة وتبقى المعضلة الأهم في تحديد الجهة المخولة قانونا بتتبع وتحليل تلك البصمات وسط فراغ تشريعي في بعض الأنظمة القانونية[532].

تقتضي حماية النظام القانوني من الثغرات التقنية تطوير تشريع خاص بالبصمة الإلكترونية، يراعي خصوصيتها كدليل غير مادي ويحدد شروط حجيتها ويضع ضوابط استخدامها ويجب أن يتضمن هذا الإطار تعريفا دقيقا للبصمة الإلكترونية ويوضح شروط جمعها وتحليلها من قبل الجهات القضائية أو التقنية مع تحديد الضمانات المتعلقة بالخصوصية وحقوق الدفاع، كما ينبغي إدماج المعايير التقنية ضمن البنية القانونية؛ مثل الاعتماد على خوارزميات التشفير والبروتوكولات الأمنية لتوثيق البصمة، بحث إن التطور السريع للتقنيات الرقمية يفرض على المشرّعين تجاوز الإطار التقليدي للأدلة المادية، والاعتراف بالبصمة الإلكترونية كأداة مركزية في الإثبات سواء في القضايا المدنية أو الجنائية أو الإدارية[533].

ثانيا: الآليات التقنية لاعتماد البصمة الإلكترونية في تأمين المعاملات

يعد اعتماد البصمة الإلكترونية من الآليات التقنية المتقدمة التي أسهمت في تعزيز الثقة والأمان في البيئة الرقمية خاصة فيما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية الحكومية والتجارية، وتمثل هذه البصمة شكلا من أشكال التوقيع الرقمي القائم على تقنيات التشفير والذي يستخدم للتحقق من هوية الطرف الموقع وسلامة المحتوى الموقع عليه، فمن الناحية القانونية تتأسس شرعية هذه الآلية على اعتراف المشرعين بها كوسيلة لإثبات التوقيع والرضا في البيئة الرقمية، حيث أضحت القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية؛ مثل قانون الأونسيترال النموذجي للتوقيعات الإلكترونية تؤطر هذه البصمة ضمن آليات الإثبات القانونية مما يعزز موثوقيتها القانونية إلى جانب قوتها التقنية.

تعتمد البصمة الإلكترونية في عملها على خوارزميات تشفير غير متماثل تقوم على توليد زوج من المفاتيح أحدهما خاص والآخر عام، وعند توقيع مستند معين يتم استخدام المفتاح الخاص لإنشاء البصمة الإلكترونية التي ترفق بالمحتوى، بينما يستخدم المستقبل المفتاح العام للتحقق من هوية الموقع وسلامة البيانات، وهذه التقنية تمنع التلاعب بالمحتوى الموقع حيث إن أي تعديل على المستند يؤدي إلى عدم تطابق البصمة مع البيانات الأصلية، وهو ما يكشف أي محاولة للتزوير أو الاختراق، ومن الناحية القانونية يتطلب هذا النظام إطارا تشريعيا دقيقا ينظم مسؤولية حاملي المفاتيح ويضع ضمانات قانونية بشأن فقدان المفتاح أو إساءة استخدامه[534].

تشترط الآليات التقنية المرافقة للبصمة الإلكترونية وجود بنية تحتية للمفاتيح العامة وهي نظام إداري وتقني يعنى بإصدار الشهادات الرقمية وتوزيعها وإلغائها عند الحاجة، وتعتبر هذه الشهادات بمثابة بطاقة هوية رقمية صادرة عن سلطة تصديق معترف بها تؤكد ارتباط الشخص الطبيعي أو المعنوي بالمفتاح العام المستخدم، وهذا الترتيب يتطلب إطارا تنظيميا متماسكا يتضمن آليات تسجيل المستخدمين، قواعد أمن المعلومات، معايير تقنية موحدة، ومسؤوليات واضحة للسلطات المانحة للشهادات، وفي هذا السياق

532- الطائي خالد، "استخدام البيانات البيومترية في إنفاذ القانون الإماراتي"، مجلة الشرطة والأمن، أبوظبي، العدد 33، 2021، الصفحة 25.

533- الوزاني عبد الرزاق، "البصمة الإلكترونية وحماية الخصوصية في ضوء القانون المغربي والإماراتي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، الرباط، 2023، الصفحة 52.

534- جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي وتطوير أنظمة البصمة الذكية، 2023.

تتدخل الأنظمة القانونية لوضع ضوابط وشروط على أداء سلطات التصديق تضمن نزاهة العمليات التقنية ومصداقية الأطراف المعنية[535].

يمثل الجانب التقني نقطة التقاء بين علم الحوسبة والقانون مما يتطلب تكامل جهود المختصين في كلا المجالين لصياغة أنظمة فعّالة للبصمة الإلكترونية فعلى المستوى القانوني، ينبغي ألا يقتصر التنظيم على مجرد الاعتراف القانوني بالبصمة، بل يجب أن يمتد ليشمل المعايير التقنية الدنيا المقبولة قانونا مع تنظيم أحكام المسؤولية عند فشل التقنية أو اختراقها كما أن فعالية البصمة الإلكترونية تتوقف على توافر بيئة تشريعية داعمة تتضمن قواعد الإثبات الإلكتروني، وتحديد قيمة البصمة في المحاكم ومدى حجيتها في مواجهة الغير وتفصيل حالات التزوير الرقمي والتكييف القانوني لها.

لقد أثبتت التجارب الدولية وخاصة في دول مثل الإمارات استنادا إلى قوانين مثل "قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية" أن فعالية البصمة الإلكترونية تعتمد ليس فقط على التكنولوجيا، بل على وجود سياسات وطنية متكاملة للأمن السيبراني وبرامج وطنية لتأهيل البنية التحتية الرقمية وتدريب الكوادر، ومن ثم فإن اعتماد البصمة الإلكترونية لا يعد مجرد خيار تقني بل هو اختيار سيادي ينطوي على أبعاد قانونية واستراتيجية شاملة، تتطلب وجود منظومة متكاملة تجمع بين المعايير التقنية والتشريعات الحديثة والحكامة الرقمية الرشيدة[536].

ثالثا: فعالية البصمة الإلكترونية في الوقاية من الجرائم السيبرانية

تعد البصمة الإلكترونية من أبرز الوسائل التقنية الحديثة التي توظفها الدول والمؤسسات في سبيل الوقاية من الجرائم السيبرانية، إذ تشكل إحدى أدوات التحقق الرقمي المتقدمة القائمة على تتبع وتحليل أنماط الاستخدام الإلكتروني وتحديد الهوية الرقمية للأفراد والأجهزة ومن الناحية القانونية تصنف هذه البصمة كعنصر من عناصر الإثبات الرقمي الذي يمكن أن يُعتمد عليه أمام السلطات القضائية، لاسيما في الجرائم التي تتسم بالتعقيد التقني وصعوبة التعرف على مرتكبيها بالوسائل التقليدية، وتوظف البصمة الإلكترونية في هذا الإطار بوصفها آلية رقابية ذات طبيعة استباقية تمكن من تتبع الأنشطة المشبوهة أو غير الاعتيادية التي تطرأ على الشبكات والأنظمة المعلوماتية[537].

تكمن فعالية البصمة الإلكترونية في كونها تقنية متعددة الأبعاد فهي لا تقتصر على مجرد عنوان بروتوكول الإنترنت أو معلومات الجهاز، بل تتعداها إلى جمع بيانات دقيقة تتعلق بنمط التصفح وطريقة استخدام لوحة المفاتيح وسرعة التنقل بين الصفحات وخصائص النظام التشغيلي، مما يجعل من الصعب على المجرمين السيبرانيين محاكاة هوية رقمية مزيفة دون أن تترك آثارًا مميزة يمكن تتبعها، وقد عزز هذا التطور من قدرة الأجهزة الأمنية والقضائية على بناء ملفات رقمية دقيقة حول الأفراد المشبوهين أو الأنشطة الإجرامية وهو ما يدعم مبدأ التنبؤ بالجرائم قبل وقوعها ويسهم في الحد من نطاقها[538].

535- الكتبي ابتسام، "السيادة الرقمية والأمن السيبراني في دولة الإمارات"، مركز الإمارات للسياسات، 2022، الصفحة 36.

536- منصور زهير، "إشكالات الخصوصية والرقابة في أنظمة البصمة الذكية"، مجلة الحريات الرقمية، تونس، 2022، الصفحة 98.

537- المركز الدولي لأمن المعلومات .دليل البصمات البيومترية وتقنيات الحماية الحديثة، لندن، النسخة المترجمة للعربية، 2021، الصفحة 43.

538- منظمة التعاون الإسلامي، أطر استخدام البيانات البيومترية في الدول الإسلامية، قسم الأمن الإلكتروني، 2021.

لقد أخذت العديد من الدول المتقدمة بتقنين استخدام البصمة الإلكترونية ضمن سياساتها للوقاية من الجريمة عبر سن تشريعات تتعلق بحماية البيانات الشخصية وتنظيم آليات الوصول إلى الهوية الرقمية وتحديد المسؤولية القانونية في حال إساءة استخدام هذه التقنية، ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال؛ يتوجب أن يكون استخدام البصمة الإلكترونية خاضعا لضوابط صارمة بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات، حيث يشترط التوازن بين مقتضيات الأمن السيبراني واحترام الخصوصية الفردية وهذا التقييد القانوني يضمن أن تكون البصمة الإلكترونية أداة لحماية المجتمع لا وسيلة للمراقبة التعسفية.

أما من منظور الفقه القانوني فقد أثار استخدام البصمة الإلكترونية عدة إشكالات نظرية تتعلق بمدى حجيتها القانونية وشرعية الوسائل التي يتم عبرها جمع البيانات ومدى مواءمتها مع المبادئ العامة للقانون الجنائي وخاصة منها مبدأ الشرعية ومبدأ احترام الحقوق الأساسية للأفراد، وفي هذا الصدد، يرى بعض الفقهاء أن البصمة الإلكترونية تمثل نقلة نوعية في الأدلة الجنائية لكنها تحتاج إلى إطار تشريعي واضح يضبط استخداماتها ويمنع تغول السلطات الأمنية، بينما يرى آخرون أن هذه التقنية إذا ما استخدمت ضمن سياق قانوني سليم فإنها تسهم في تفعيل العدالة الجنائية الرقمية وتحديث أدوات مكافحة الجريمة بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية[539].

إن فعالية البصمة الإلكترونية في الوقاية من الجرائم السيبرانية لا تقتصر على الجانب الأمني فحسب بل تمتد إلى تعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات في البيئة الرقمية، مما يشكل ركيزة أساسية في بناء اقتصاد رقمي آمن ومستقر، ويتطلب تحقيق هذه الفعالية وجود تعاون متعدد المستويات بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية بما يضمن تكامل البنية التحتية الرقمية مع منظومة الحوكمة القانونية، ومن هنا فإن تطوير الأطر القانونية والتنظيمية للبصمة الإلكترونية يعد ضرورة ملحة لتعزيز الأمن السيبراني وضمان توازن حقيقي بين متطلبات الوقاية واحترام الحقوق الأساسية للمستخدمين.

المحور الثاني: التنظيم القانوني للبصمة الإلكترونية في سياق الأمن السيبراني المقارن

يعد التنظيم القانوني للبصمة الإلكترونية أحد المرتكزات الجوهرية لتحقيق الأمن السيبراني لا سيما في ظل تطور الهجمات الإلكترونية وتعقيد أدوات الاختراق، حيث أضحت البصمة الإلكترونية بما تشمله من بيانات رقمية تعرف هوية المستخدم من العناصر الحاسمة في إثبات الهوية الرقمية وتتبع الأنشطة الإلكترونية، وهذا التنظيم القانوني يفرض على الدول ضرورة تقنين أساليب جمع وتخزين وتحليل هذه البصمات الرقمية في إطار يوازن بين حماية الأمن العام والحريات الفردية، ويبرز هنا البُعد السيبراني الذي يجعل من التشريعات الوطنية غير كافية دون تعاون دولي ومقاربات معيارية مشتركة[540].

تتباين التشريعات بين الدول من حيث مدى صرامة تنظيم استخدام البصمة الإلكترونية ففي حين تولي بعض الدول الغربية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لحماية الخصوصية الرقمية من خلال قوانين صارمة مثل اللائحة العامة لحماية البيانات، نجد أن دولا أخرى تعطي الأولوية للاعتبارات

-539 الجسمي نورا، "دور البصمة البيومترية في تطوير الخدمات الحكومية الذكية"، مجلة الإمارات الإدارية، 2023، الصفحة 33.

-540 العيساوي يونس، "الحق في الخصوصية وحدود استخدام بصمة الوجه"، مجلة الحريات الرقمية، بيروت، العدد 4، 2022، الصفحة 69.

الأمنية مما يثير تساؤلات قانونية حول مشروعية المراقبة الرقمية وحدود تدخل الدولة في الحياة الخاصة، وهذا التباين القانوني يعكس اختلاف الفلسفات التشريعية بين النظم الليبرالية وتلك التي تتبنى نهجاً أمنياً أكثر صرامة[541].

من ناحية أخرى تفرض المعايير الدولية الحديثة في الأمن السيبراني مثل تلك التي تصدر عن المنظمة الدولية للمعايير توصيات تقنية وقانونية بشأن إدارة الهوية الرقمية ومن بينها البصمة الإلكترونية، غير أن هذه المعايير تظل طوعية ولا تملك قوة الإلزام القانوني مما يبرز الحاجة إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع تلك المعايير لتحقيق الحد الأدنى من الانسجام القانوني العابر للحدود، وهو أمر حيوي في عالم لا تعترف فيه التهديدات السيبرانية بالحدود الجغرافية.

وتكشف التجارب المقارنة عن تنوع في آليات تنظيم البصمة الإلكترونية فمثلا تعتمد الإمارات نموذجا متقدما يرتكز على الهوية الرقمية الوطنية ويدمج البصمة الإلكترونية ضمن منظومة ذكية شاملة تدار من قبل هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، مما يتيح تتبع دقيق وآمن للهوية الرقمية مع احترام نسبي للخصوصية، في مقابل ذلك تعاني دول أخرى من غياب الأطر القانونية أو افتقارها للقدرات التقنية اللازمة لتفعيل هذه التنظيمات على نحو فعال مما يجعلها عرضة للهجمات الإلكترونية وضعف الثقة الرقمية[542].

من الإشكاليات البارزة في هذا المحور مسألة الإثبات الرقمي عبر البصمة الإلكترونية إذ لم تتوحد بعد المعايير القضائية في التعامل مع هذه الأدلة، مما يخلق فجوة بين الواقع التقني المتقدم والإطار القانوني التقليدي، ففي بعض النظم القانونية تقبل البصمة الإلكترونية كدليل مباشر لإثبات الهوية أو المسؤولية الجنائية، بينما يشكك البعض الآخر في موثوقيتها التقنية وإمكانية التلاعب بها، ويبرز ذلك الحاجة إلى تحديث قواعد الإثبات الرقمية وضمان وجود ضوابط قانونية ومعايير فنية تحقق العدالة والشفافية[543].

إضافة إلى ذلك، فإن استخدام البصمة الإلكترونية في سياق الأمن السيبراني يثير إشكالات قانونية متعلقة بالحق في الخصوصية والبيانات الشخصية خاصة عندما تستخدم هذه البصمة في نظم المراقبة أو التحليل السلوكي أو التنبؤ الأمني، وفي هذا الإطار يُطرح التحدي القانوني في كيفية رسم حدود مشروعة لاستخدام هذه التقنية مع وضع ضمانات فعالة تحول دون الانزلاق نحو الرقابة الشاملة أو التمييز الرقمي وهو ما يتطلب تدخل المشرع لإقرار توازن دقيق بين الأمن والحقوق الأساسية.

إن مستقبل التنظيم القانوني للبصمة الإلكترونية يتطلب تبنّي مقاربة تشاركية تجمع بين المشرّعين والخبراء التقنيين وهيئات حماية البيانات ومؤسسات المجتمع المدني لضمان صياغة أطر قانونية مرنة، قادرة على مواكبة تطورات التكنولوجيا دون الإخلال بالضمانات القانونية، كما يفترض تعزيز التعاون الدولي بشأن الاعتراف المتبادل بالبصمات الرقمية وقواعد استخدامها، من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف خاصة أن التهديدات السيبرانية أصبحت تتطلب ردا قانونيا عابرا للحدود لا ينحصر ضمن السيادة التقليدية.

أولا: إشكالات قانونية وقضائية في اعتماد البصمة الإلكترونية كوسيلة إثبات

541- الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، تقرير تقني حول أنظمة التعرف البيومتري، الإمارات، 2020.

542- القاسمي نجلاء، "التشريعات الإماراتية المنظمة للبصمة البيومترية"، ورقة مقدمة في ندوة الأمن الرقمي، جامعة الإمارات، 2023، الصفحة 185.

543- وزارة العدل الإماراتية، إجراءات الإثبات الإلكتروني في التشريع الإماراتي، الدليل الرسمي، 2022.

يثير اعتماد البصمة الإلكترونية كوسيلة إثبات عدداً من الإشكالات القانونية والقضائية المعقدة، لا سيما في ظل تطور التكنولوجيا وتعدد الوسائل التقنية المستخدمة لإنتاج هذه البصمات، فالبصمة الإلكترونية بوصفها تمثيلا رقميا لهوية الشخص تطرح سؤالا محوريا حول مدى حجيتها القانونية ومدى كفايتها لإثبات الوقائع ذات الطبيعة القانونية الحساسة، وهذا التساؤل يتصل مباشرة بمبدأ العدالة الإجرائية إذ إن استبدال التوقيع اليدوي أو وسائل الإثبات التقليدية بالبصمة الإلكترونية يتطلب تكييفاً تشريعيا دقيقا يراعي التوازن بين السرعة والفعالية من جهة، وضمانات المحاكمة العادلة من جهة أخرى[544].

تعتمد القيمة القانونية للبصمة الإلكترونية في كثير من الأنظمة على مدى توافر شروط تقنية معينة، مثل إمكانية التعرف البيومتري الآمن ووجود بيئة موثوقة للتحقق من الهوية وضمان عدم التلاعب أو التزوير في البيانات، غير أن هذه الشروط قد تختلف في توافرها باختلاف السياق المؤسسي أو القضائي، مما يؤدي إلى تفاوت في الأحكام الصادرة عن المحاكم بشأن قبول أو رفض هذه البصمة كدليل ويزداد الإشكال تعقيدا حين يتعلق الأمر بدعاوى جنائية أو نزاعات ذات طابع تعاقدي رقمي حيث تكون هوية الفاعل محل نزاع[545].

كما تطرح إشكالية عدم وجود معيار موحد أو تشريع منسجم في العديد من الدول بشأن تعريف ومجال استخدام البصمة الإلكترونية إذ غالبا ما يترك الأمر لاجتهاد القضاء أو لتفسيرات المؤسسات التقنية، ما قد يؤدي إلى تباين في التطبيقات ويحد من فعالية هذه الوسيلة وقد يجد القاضي نفسه أمام صعوبة في تقدير مدى موثوقية البصمة ما لم يكن ملما بالخلفيات التقنية المعقدة التي تحيط بها، مما يطرح تساؤلات حول الحاجة إلى تكوين متخصص للقضاة أو إدماج خبراء تقنيين ضمن العملية القضائية[546].

تثار مسألة المسؤولية القانونية في حالة الطعن في صحة البصمة الإلكترونية سواء من حيث نسبتها إلى الشخص المعني أو من حيث احتمال اختراق النظام الإلكتروني أو تزوير بيانات الهوية، وهذا يفتح الباب أمام منازعات جديدة تتطلب قواعد إثبات متطورة ونظم تحقق أكثر تعقيدا لا تكتفي بمجرد تقديم البيانات الرقمية، بل تفترض وجود سلسلة توثيق محكمة لكل إجراء تقني يتعلق بالبصمة، ولذا فإن عبء الإثبات في هذه الحالات قد يثقل كاهل المدعي أو المدعى عليه بشكل غير متوازن[547].

وفي غياب منظومة قانونية واضحة ومتماسكة تؤطر البصمة الإلكترونية تظل هذه الوسيلة رهينة التقدير القضائي وسياق النزاع مما يجعل استخدامها محفوفا بالمخاطر القانونية، ولهذا تبرز الحاجة الملحة إلى إصلاحات تشريعية تواكب التطورات التكنولوجية وتضع معايير دقيقة لقبول الأدلة الإلكترونية، وتضمن في الوقت ذاته الحقوق الدستورية للأفراد خصوصا حقهم في الطعن في الأدلة الرقمية المقدمة ضدهم.

ثانيا: مقارنة النظم القانونية المنظمة للبصمة الإلكترونية في الفضاءات الدولية

تتباين النظم القانونية الدولية في تنظيم البصمة الإلكترونية تبعا لاختلاف المرجعيات التشريعية والفلسفات القانونية التي تتبناها الدول، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مدى الحماية القانونية الممنوحة

544- المرزوقي فاطمة، "التوازن بين حماية الخصوصية ومتطلبات الأمن في استخدام البصمة الإلكترونية"، مجلة القانون والتقنية، أبوظبي، 2023، الصفحة 136.
545- وزارة الداخلية الإماراتية، تقرير حول تطبيق بصمة الوجه في الهوية الرقمية، دائرة الخدمات الذكية، 2021.
546- خليل حسن، "التوقيع الإلكتروني والبصمة البيومترية في التشريع المقارن"، مجلة القانون المعاصر، تونس، 2021، الصفحة 82.
547- الزهراني سامي، "الهوية الرقمية وأمن المعلومات في العصر السيبراني"، المجلة العربية لأمن المعلومات، السعودية، 2021، الصفحة 27.

للبيانات الرقمية والهوية الإلكترونية للأفراد، ففي الفضاء الأوروبي يتجلى الاهتمام بالبصمة الإلكترونية ضمن إطار اللائحة العامة لحماية البيانات، التي تعد من أكثر الأطر القانونية تطورا في هذا المجال، وتعرف اللائحة البصمة الإلكترونية كعنصر من عناصر البيانات الشخصية، مما يضعها تحت مظلة حماية واسعة تضمن للفرد الحق في التحكم في بياناته والتصرف فيها، مع فرض التزامات صارمة على الجهات المعالجة لهذه البيانات سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه، وهذا النموذج يعكس فلسفة ترتكز على حماية الخصوصية كحق أساسي من حقوق الإنسان.

أما في الولايات المتحدة، فيغيب وجود إطار قانوني شامل مماثل لـGDPR حيث يسود نهج قانوني مجزأ يقوم على تشريعات قطاعية وفيدرالية متفرقة، مثل قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا، وفي هذا السياق تعامل البصمة الإلكترونية في بعض الولايات كنوع من "المعلومات المميزة"، ولكن دون الاعتراف الصريح بها في القانون الفيدرالي كحق مستقل ويلاحَظ أن النظام الأمريكي ينطلق غالبا من منظور موازنة بين حماية الخصوصية ومصالح الأعمال، مما يترك مساحة أوسع للقطاع الخاص في استخدام وتحليل هذه البيانات مقابل آليات مساءلة أقل صرامة مقارنة بالنموذج الأوروبي[548].

في مقابل ذلك تتبنى بعض الدول ذات النظم القانونية المدنية مثل فرنسا وألمانيا مقاربة أكثر تنظيما وتقييدا في التعامل مع البصمة الإلكترونية، حيث ينظر إليها كامتداد للهوية الرقمية للفرد، وبالتالي فإن أي جمع أو معالجة لها يتطلب مو افقة صريحة وواضحة ويستلزم ذلك أيضا توفير تدابير تقنية وإجر ائية صارمة لضمان أمنها وعدم إساءة استخدامها، ويتجلى هذا الحذر في اشتراط تعيين مسؤولي حماية بيانات في المؤسسات الكبرى، واعتماد مبدأ الخصوصية منذ التصميم مما يفرض على مطوري التكنولوجيا دمج الحماية القانونية في بنية النظام الرقمي منذ بدايته[549].

من جهة أخرى، تتبنى بعض الدول الآسيوية مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية، أطرا قانونية حديثة ومرنة تحاول الموازنة بين تسريع الابتكار الرقمي وحماية البصمة الإلكترونية، ففي سنغافورة، ينص قانون حماية البيانات الشخصية على ضرورة الحصول على مو افقة الأفراد قبل جمع بصماتهم الإلكترونية، مع تركيز كبير على مفهوم "المسؤولية التنظيمية" التي تلزم الشركات باتخاذ خطوات استباقية لحماية هذه البيانات، وتمنح القو انين هناك الجهات التنظيمية سلطات رقابية واسعة تشمل إصدار أوامر تصحيحية وغرامات مالية رادعة عند الإخلال بالتزامات حماية البيانات.

أما على مستوى الفضاءات الدولية غير الخاضعة لولاية وطنية مباشرة كالشبكة العنكبوتية والفضاء السيبر اني فلا يزال غياب إطار قانوني دولي موحد يمثل تحديا كبيرا لتنظيم البصمة الإلكترونية، ورغم بعض المحاولات من منظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لوضع مبادئ توجيهية عامة، فإن تنفيذ هذه المبادئ يظل رهنا بإرادة الدول والتو افقات السياسية وهو ما يفتح الباب أمام تباين الحماية واختلال موازين القوى بين الأفراد والمشغلين الرقميين الكبار، لذا فإن الحاجة إلى معاهدة دولية ملزمة أصبحت ملحة لضمان مستوى متكافئ من الحماية القانونية للبصمة الإلكترونية عبر الحدود[550].

548- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي، خطة الإمارات 2031 للأمن السيبراني والتقنيات البيومترية، التقرير الرسمي، 2023.

549- السالمي كمال، "الجرائم السيبرانية وحماية نظم البصمات الرقمية"، المجلة العربية للأمن السيبراني، قطر، 2022، الصفحة 97.

550 - لجنة التشريع الوطني، قراءة في المرسوم بقانون اتحادي رقم 45 لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية، الإمارات، 2022.

ثالثا: حدود وقيود استخدام البصمة الإلكترونية في ظل تطور التهديدات السيبرانية

يعد استخدام البصمة الإلكترونية أحد أهم ركائز التطور التقني في مجال الهوية الرقمية والمعاملات الإلكترونية حيث تستخدم كوسيلة تحقق قوية لتأكيد هوية الأفراد وتسهيل التوقيعات والمعاملات الرسمية عن بعد، غير أن فعالية هذه التقنية لا تفهم بمعزل عن التحديات القانونية والأمنية التي تثار بفعل التهديدات السيبرانية المتزايدة، فكلما ازداد الاعتماد على البصمة الإلكترونية ازدادت المخاطر المرتبطة بتزويرها أو انتحالها أو استغلالها من قبل أطراف غير مصرّح لهم، مما يفرض على النظم القانونية أن تعيد النظر في مدى كفاية التشريعات التقليدية في حماية هذه الوسائل الحديثة للتحقق من الهوية[551].

تتمثل إحدى القيود الجوهرية في استخدام البصمة الإلكترونية في هشاشتها التقنية أمام التهديدات السيبرانية المعقدة؛ مثل هجمات القرصنة المتقدمة التي تستهدف نظم تخزين البيانات البيومترية وهو ما يجعل البيانات الشخصية عرضة للاختراق الدائم، حتى وإن تم استخدام بروتوكولات التشفير المتطورة، فبخلاف كلمات المرور أو الرموز التقليدية لا يمكن تغيير بصمة الفرد إذا تم تسريبها وهو ما يفتح الباب أمام مشكلات قانونية متعلقة بتقاعس المؤسسات عن توفير حماية كافية أو مساءلتها عند تسريب بيانات بيومترية حساسة.

يضاف إلى ذلك أن بعض الأنظمة القانونية لا تزال تفتقر إلى الإطار التشريعي المفصل الذي ينظم مسؤولية مزودي الخدمة الرقمية في حال فشلهم في حماية البصمات الإلكترونية، فبينما تكرّس بعض التشريعات كما هو الحال في النظام الأوروبي العام لحماية البيانات مبادئ واضحة تتعلق بحماية المعطيات الشخصية، فإن تشريعات أخرى تكتفي بإشارات عامة دون فرض التزامات دقيقة تمكن من التمييز بين الخطأ التقني المشروع والتقصير الأمني الموجب للمسؤولية المدنية أو الجنائية، وهذا الغموض القانوني يخلق فراغا تنظيميا يعوق تطور استخدام البصمة الإلكترونية على نطاق واسع[552].

من زاوية أخرى، تتعارض بعض استعمالات البصمة الإلكترونية مع مبادئ الخصوصية والشفافية لا سيما حين تُستخدم هذه التقنية دون موافقة صريحة أو معرفة كافية من صاحبها، مما يثير تساؤلات قانونية حول مدى توافقها مع مبدأ الرضى الحر والمستنير، خاصة في علاقات العمل أو الخدمات الحكومية التي لا تتيح للفرد خيارات بديلة. ومن هنا تنبع الحاجة لتقنين مبدأ "الحق في الرفض" أو "الحق في عدم الخضوع للمعالجة البيومترية"، باعتباره مظهرا أساسيا من مظاهر السيادة الرقمية للفرد في البيئة الرقمية الحديثة.

إن التطور المستمر للتهديدات السيبرانية يفرض مراجعة دور البصمة الإلكترونية بوصفها دليلا قانونيا في المعاملات والإثبات، حيث قد تشكك الجهات القضائية في موثوقيتها إذا ثبت تقنيًا إمكانية التلاعب بها أو اختراقها، كما يبرز تحدي التوفيق بين سرعة التطور التكنولوجي وبطء التحديث القانوني مما يلقي على عاتق المشرع مسؤولية اعتماد مقاربة استباقية توازن بين الابتكار والتأمين القانوني، بما يضمن استخداما آمنا وفعالا للبصمة الإلكترونية دون المساس بحقوق الأفراد أو مصالحهم المشروعة[553].

-551 البنك الدولي .الحوكمة الرقمية والتعرف البيومتري في الأنظمة المصرفية بدولة الإمارات، تقرير سنوي، 2022.

- 552 السعدي محمد عبد الله، "دور البصمة الإلكترونية في تعزيز أمن المعاملات الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية، جامعة الإمارات، 2023، الصفحة 178.

-553 الأنصاري محمد، "البصمة الرقمية والتوثيق الإلكتروني في المعاملات التجارية"، مجلة التجارة الإلكترونية والقانون، دبي، 2022، الصفحة 87.

الخاتمة:

وختاما، يمكن القول إن استخدام البصمة الإلكترونية رغم ما يتيحه من مزايا في تسهيل المعاملات الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني، لا يزال محفوفا بجملة من التحديات القانونية والتقنية التي تفرض إعادة النظر في الأطر التنظيمية المعتمدة حاليا، فمع تصاعد التهديدات السيبرانية وتعقيد أدوات الاختراق يصبح من الضروري إرساء ضمانات تشريعية دقيقة تكفل حماية البيانات البيومترية وتحدد بوضوح مسؤوليات الفاعلين الرقميين، كما أن تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي والحفاظ على حقوق الأفراد في الخصوصية والأمان الرقمي يمثل شرطا أساسا لنجاح البصمة الإلكترونية كأداة قانونية فعالة في البيئة الرقمية المعاصرة.

قائمة المراجع المعتمدة:

أولا: الكتب

- الكتبي ابتسام، "السيادة الرقمية والأمن السيبراني في دولة الإمارات"، مركز الإمارات للسياسات، 2022.
- المرزوقي فاطمة، "التوازن بين حماية الخصوصية ومتطلبات الأمن في استخدام البصمة الإلكترونية"، مجلة القانون والتقنية، أبوظبي، 2023.
- القاسمي نجلاء، "التشريعات الإماراتية المنظمة للبصمة البيومترية"، ورقة مقدمة في ندوة الأمن الرقمي، جامعة الإمارات، 2023.
- جامعة زايد، "البصمة الإلكترونية وتحديات الاستخدام في التعليم العالي"، ورقة بحثية في مؤتمر الذكاء والأمن الرقمي، 2024.
- مركز دبي للأمن الإلكتروني، استراتيجية الأمن السيبراني في إمارة دبي، حكومة دبي، 2020.
- المركز الدولي لأمن المعلومات .دليل البصمات البيومترية وتقنيات الحماية الحديثة، لندن، النسخة المترجمة للعربية، 2021.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الهوية الرقمية والسيادة القانونية في الخليج، الدوحة، 2023.
- المجلس الأعلى للأمن الرقمي، المعايير الوطنية لاستخدام البيانات البيومترية في الخدمات الحكومية، أبوظبي، 2023.

ثانيا: المقالات

- الخوري علي محمد، "تطبيقات البنية التحتية للمفتاح العام في أنظمة الهوية الوطنية"، مجلة الحكومة الإلكترونية، الإمارات، 2011.
- الشامسي فهد علي، "البصمة البيومترية كوسيلة للتوثيق الرقمي في التشريعات الإماراتية"، المجلة الإماراتية للقانون والتقنية، العدد 7، 2022.
- الزهراني سامي، "الهوية الرقمية وأمن المعلومات في العصر السيبراني"، المجلة العربية لأمن المعلومات، السعودية، 2021.
- السعدي محمد عبد الله، "دور البصمة الإلكترونية في تعزيز أمن المعاملات الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية، جامعة الإمارات، 2023.

- المهيري عائشة، "أثر البصمة البيومترية في مكافحة الجرائم الإلكترونية"، مجلة القانون الجنائي الرقمي، جامعة الشارقة، 2023.
- المزروعي عبد الله، "البصمة الإلكترونية: الضمانات القانونية والتحديات التقنية"، مجلة الحقوق الرقمية، أبوظبي، 2021.
- خليل حسن، "التوقيع الإلكتروني والبصمة البيومترية في التشريع المقارن"، مجلة القانون المعاصر، تونس، 2021.
- عز الدين محمد، "التحقق الرقمي وأمن الهويات البيومترية"، مجلة الأمن الإلكتروني، الجزائر، 2023.
- الجسمي نورا، "دور البصمة البيومترية في تطوير الخدمات الحكومية الذكية"، مجلة الإمارات الإدارية، 2023.
- منصور زهير، "إشكالات الخصوصية والرقابة في أنظمة البصمة الذكية"، مجلة الحريات الرقمية، تونس، 2022.
- الوزاني عبد الرزاق، "البصمة الإلكترونية وحماية الخصوصية في ضوء القانون المغربي والإماراتي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، الرباط، 2023.
- الأنصاري محمد، "البصمة الرقمية والتوثيق الإلكتروني في المعاملات التجارية"، مجلة التجارة الإلكترونية والقانون، دبي، 2022.
- العيساوي يونس، "الحق في الخصوصية وحدود استخدام بصمة الوجه"، مجلة الحريات الرقمية، بيروت، العدد 4، 2022.
- الطائي خالد، "استخدام البيانات البيومترية في إنفاذ القانون الإماراتي"، مجلة الشرطة والأمن، أبوظبي، العدد 33، 2021.
- السالمي كمال، "الجرائم السيبرانية وحماية نظم البصمات الرقمية"، المجلة العربية للأمن السيبراني، قطر، 2022.

ثالثا: دلائل وتقارير

- وزارة الداخلية الإماراتية، تقرير حول تطبيق بصمة الوجه في الهوية الرقمية، دائرة الخدمات الذكية، 2021.
- وزارة العدل الإماراتية، إجراءات الإثبات الإلكتروني في التشريع الإماراتي، الدليل الرسمي، 2022.
- لجنة التشريع الوطني، قراءة في المرسوم بقانون اتحادي رقم 45 لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية، الإمارات، 2022.
- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي، خطة الإمارات 2031 للأمن السيبراني والتقنيات البيومترية، التقرير الرسمي، 2023.
- هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، قانون حماية البيانات الشخصية في دولة الإمارات – قراءة تحليلية، 2022.
- الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، تقرير تقني حول أنظمة التعرف البيومتري، الإمارات، 2020.
- جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي وتطوير أنظمة البصمة الذكية، 2023.

عبد الهادي سعيد علي متيوح المنصوري
باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس بالرباط

دور دولة قطر في تسوية الأزمات الدولية - دراسة تحليلية

The Role of the State of Qatar in Resolving International Crises An Analytical Study

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على دور دولة قطر في تسوية النزاعات الدولية مركزة على فعالية واستدامة الوساطات القطرية بين تحقيق السلام الدائم وتقديم حلول مرحلية، وتستعرض الدراسة الإطار القانوني والسياسي الذي يمكن دولة قطر من لعب دور الوسيط مع تحليل عميق لتجاربها العملية في ملفات إقليمية معقدة ومتعددة، كما تناقش الدراسة التحديات التي تواجه استدامة هذه الاتفاقات لا سيما من حيث الضمانات القانونية والتنفيذية وتبرز أهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لضمان تحقيق سلام مستدام، وتخلص الدراسة إلى أن الوساطات القطرية تمثل نموذجا فريدا يجمع بين الدبلوماسية المرنة والقدرة على التكيف لكنه يحتاج إلى تطوير أُطر قانونية ومؤسسية أكثر صرامة لضمان استمراريتها وفاعليتها. الكلمات المفاتيح: تسوية النزاعات - الوساطة الدولية - السلام المستدام.

Abstract :

This study sheds light on the role of the State of Qatar in resolving international conflicts, focusing on the effectiveness and sustainability of Qatari mediation between achieving lasting peace and providing interim solutions. It examines the legal and political framework that enables Qatar to play the role of mediator, with an in-depth analysis of its practical experiences in handling complex and diverse regional issues. The study also discusses the challenges facing the sustainability of these agreements, particularly in terms of legal and enforcement guarantees, and highlights the importance of enhancing international and regional cooperation to ensure sustainable peace. The study concludes that Qatari mediation represents a unique model that combines flexible diplomacy with adaptability; however, it requires the development of more robust legal and institutional frameworks to ensure its continuity and effectiveness. Keywords : Conflict Resolution – International Mediation – Sustainable Peace.

المقدمة:

تعد دولة قطر من الدول الفاعلة في مجال تسوية النزاعات الدولية حيث برز دورها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة من خلال مبادرات وساطة متعددة استهدفت إنهاء أزمات إقليمية معقدة، وتعكس هذه

المبادرات حرص دولة قطر على لعب دور بناء في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة مستندة إلى مقاربة دبلوماسية قائمة على الحياد والمرونة مع احترام المبادئ القانونية الدولية، ويأتي هذا الدورفي سياق تتشابك فيه الأبعاد السياسية والقانونية مما يجعل الوساطة القطرية نموذجا لدراسة العلاقة بين القانون الدولي والدبلوماسية العملية[554].

تتركز الوساطات القطرية على استخدام أدوات دبلوماسية متعددة تجمع بين الحوار السياسي والاتفاقيات المؤقتة والحوافز الاقتصادية وذلك في بيئات تتسم بالتوتر والانقسام، وقد حققت هذه الوساطات نجاحات ملحوظة في ملفات مثل النزاعات الداخلية في لبنان وفلسطين إلا أن تحديات الاستدامة والفعالية على المدى الطويل لا تزال قائمة، وتستلزم هذه التحديات فهما معمقًا للإطار القانوني الدولي الذي ينظم عمليات الوساطة فضلا عن دراسة الأبعاد السياسية والاجتماعية للنزاعات التي تتدخل فيها قطر.[555]

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل دورقطرفي تسوية النزاعات الدولية من خلال تقييم فعالية واستدامة وساطاتها مع التركيز على ما بين تحقيق السلام الدائم والحلول المرحلية، كما تسعى إلى تقديم رؤية نقدية للمعوقات التي تواجه هذه الوساطات و أثرها على استمرارية الاتفاقات التي تتم بوساطتها، ومن خلال ذلك تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز دور قطر كوسيط دولي موثوق قادر على تحقيق تسويات قانونية وسياسية متينة تساهم في استقرار المنطقة.[556]

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دورقطركوسيط فعال في تسوية النزاعات الدولية، مما يساهم في تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي ضمن إطار قانوني ودبلوماسي معاصر.

وتتحد الإشكالية المحورية فيما يلي:

- إلى أي حد تستطيع الوساطات القطرية تحقيق سلام دائم ومستدام في ظل الازمات الدولية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو الإطار القانوني الذي يستند إليه دورقطرفي تسوية النزاعات الدولية؟
- كيف تنتهج قطر دبلوماسية الوساطة والوقاية في معالجة النزاعات الإقليمية؟
- ما هي أبرز التجارب العملية للوساطة القطرية في نزاعات مثل لبنان وفلسطين؟
- إلى أي مدى تساهم الوساطات القطرية في تحقيق سلام دائم مقارنةً بالحلول المرحلية؟

ومنه سنعمل وفقا للتصميم التالي: المحور الأول: الإطار القانوني والدبلوماسي لدور دولة قطرفي تسوية الازمات الدولية. المحور الثاني: التطبيقات العملية والنتائج الملموسة للوساطة القطرية.

المحور الأول: الإطار القانوني والدبلوماسي لدوردولة قطرفي تسوية الازمات الدولية

يلعب الإطار القانوني دورا محوريا في تحديد مشروعية وقوة الدور الذي تقوم به دولة قطرفي تسوية النزاعات الدولية إذ ينطلق هذا الدور من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة خاصة ما يتعلق بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، وتستمد قطرفي هذا الإطار

554- القحطاني، مطلق بن ماجد، دانة منصور. «سياسة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات»، مجلة/سلسلة دراسات عربية، 2021، الصفحة 72.

555- Kaussler, Bernd. "Tracing Qatar's Foreign Policy Trajectory and Its Impact on Regional Security." Arab Center for Research and Policy Studies (September 2015), Page 138.

556- الخطيب عمر (2019). الدبلوماسية والمفاوضة في الصراعات الدولية المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 17 الكويت جامعة الكويت، الصفحة 46.

مشروعيتها القانونية من كونها دولة عضو في الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية ما يمنحها الأساس القانوني للتحرك الدبلوماسي والوساطة وفق ضوابط النظام الدولي المعاصر، ويتيح لها ذلك الجمع بين المشروعية الدولية والمرونة السياسية التي تحتاجها لقيادة مبادرات وساطة ناجحة[557].

كما أن التفسير العملي لمبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية يتجاوز مجرد النصوص القانونية إلى آليات عمل ميدانية وهو ما أتقنته قطر من خلال بناء شبكة علاقات سياسية متوازنة مع أطراف متعارضة مع الحفاظ على صورة الدولة المحايدة، ففي القانون الدولي يعتبر الحياد وحسن النية ركنين أساسيين لنجاح الوساطة وقد عملت قطر على ترسيخ هذه المبادئ في ممارستها العملية ما عزز من مصداقيتها أمام أطراف النزاعات والمنظمات الدولية، وهذا التوجه لم يكن مجرد خيار سياسي بل ترجمة عملية للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على التفاوض، الوساطة، التحقيق وغيرها من الوسائل السلمية[558].

إن الدور الدبلوماسي لقطر في هذا الإطار يرتكز على الجمع بين القنوات الرسمية وغير الرسمية بما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ"الدبلوماسية المتعددة المسارات" فمن جهة تتبنى قطر مسارا رسميا من خلال التحرك عبر وزارة الخارجية والتمثيل الدائم لدى المنظمات الدولية، ومن جهة أخرى تدعم مسارات غير رسمية تشمل تواصل شخصيات أكاديمية أو قادة دينيين أو مؤسسات المجتمع المدني القطرية بهدف تهيئة البيئة السياسية والنفسية للحوار ويمنحها هذا المزيج مرونة أكبر في التحرك، مع الحفاظ على غطاء قانوني مشروع.

كما أن دولة قطر تدرك أن القوة الناعمة تشكل أداة قانونية غير مباشرة لتسهيل الوساطات إذ يتيح القانون الدولي للدول استخدام أدوات ثقافية وإعلامية و إنسانية لتعزيز بيئة السلام، وقد استثمرت قطر في هذا المجال من خلال دعم مشاريع تنموية في مناطق النزاع وتقديم مساعدات إنسانية عبر منظمات معترف بها دوليا ما يخلق رصيدا من الثقة لدى الأطراف المتنازعة، وهذه الممارسات وإن كانت ذات طابع إنساني فإنها تخدم الوظيفة الدبلوماسية وتدعم موقف الوسيط أمام المجتمع الدولي.[559]

إلى جانب ذلك، تتقاطع السياسة القطرية مع مبدأ "الدبلوماسية الوقائية" الذي أقرته الأمم المتحدة في أوائل التسعينيات والذي يهدف إلى منع تصاعد النزاعات قبل تحولها إلى مواجهات مسلحة، وقد وظفت قطر هذا المبدأ في حالات متعددة عبر التدخل المبكر وإطلاق قنوات حوار غير معلنة قبل أن يتفاقم الصراع، وهذا النهج يتسق مع نصوص القانون الدولي التي تشجع على الاستباق في معالجة الأزمات مما يعكس وعيا قانونيا واستراتيجيا بأهمية الوقت في إدارة النزاعات.

وفي سياق الشرعية الإقليمية تستند قطر أيضا إلى عضويتها في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي حيث تمنحها هذه المؤسسات الإطار القانوني للتوسط في النزاعات التي تقع ضمن الفضاء العربي أو

557- القبيسي، أسماء إبراهيم، «الوساطة السياسية كأداة لحل النزاعات: قطر دراسة حالة» — رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، السنة الجامعية 2018-2019، الصفحة 41.

558- Gulbrandsen, Anders. "Bridging the Gulf: Qatari Business Diplomacy and Conflict Mediation." Master Dissertation. Georgetown University. Washington, DC, 2010, Page 32.

559- كلمة الأمير، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في الاجتماع الأول للجنة إعداد الدستور الدائم 13 يوليو/تموز 1999 انظر: السيد مجموعة الوثائق الدستورية لدولة قطر، الصفحة 83.

الإسلامي، كما أن القرارات الصادرة عن هذه المنظمات غالباً ما توفر غطاءً سياسياً وقانونياً لمبادرات قطر مما يجعل وساطتها أكثر قبولا من الأطراف المتنازعة التي قد تشكك في أي تحرك أحادي.[560]

لقد استفادت دولة قطر من موقعها الجغرافي والدور الذي تبنته كجسر للتواصل بين أطراف دولية متباعدة سياسيا أو أيديولوجيا وهذا الدور يتو افق مع نصوص القانون الدولي التي لا تحصر الوساطة في القوى الكبرى، بل تمنح أي دولة مؤهلة الحق في ممارسة هذا الدور طالما التزمت بالقواعد الحاكمة له وتكمن أهمية هذا الجانب في أن الدول الصغيرة؛ مثل قطر تستطيع لعب دور الوسيط دون أن تنظر إليها كقوة مهيمنة مما يزيد فرص القبول بنتائج الوساطة.

كما أن الفقه القانوني الدولي يؤكد على ضرورة أن تكون الوساطة خالية من الإكراه أو الضغط غير المشروع وهو ما تحرص قطر على تطبيقه عبر تقديم حلول وسطية قابلة للتنفيذ وتحظى بقبول الأطراف، وفي هذا الإطار تتجنب قطر فرض رؤى جاهزة بل تركز على تقريب وجهات النظر، مما يجعلها تحظى بسمعة "الميسر" بدلا من "الطرف الفاعل" في النزاع وهذه المقاربة رغم بساطتها الظاهرية التي تتطلب فهما دقيقا للتوازنات القانونية والسياسية.[561]

أولا: الأساس القانوني لمشاركة الدول الصغيرة في تسوية النزاعات وفق ميثاق الأمم المتحدة

يمثل ميثاق الأمم المتحدة المرجعية القانونية العليا لتنظيم العلاقات الدولية وضبط آليات تسوية النزاعات وهو بذلك يضع الإطار الذي يمكن من خلاله فهم مشاركة الدول الصغيرة في عمليات الوساطة والتسوية السلمية، فالميثاق لا يميز بين الدول على أساس الحجم الجغرافي أو القوة الاقتصادية أو العسكرية بل يمنح جميع الأعضاء حقوقا متساوية في السيادة والمشاركة في جهود حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو ما يفتح المجال أمام الدول الصغيرة للعب أدوار محورية متى ما تو افرت لديها الإرادة السياسية والقدرات الدبلوماسية اللازمة، وتستمد هذه الدول شرعيتها من النصوص التي تؤكد على أن السلم والأمن مسؤولية جماعية وأن الوساطة والمفاوضات والحلول السلمية لا تقتصر على القوى الكبرى.[562]

لقد نص الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على جملة من الوسائل السلمية لحل النزاعات منها التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية وغيرها وهي وسائل مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء دون استثناء، وفي هذا الإطار تبرز الدول الصغيرة كجهات فاعلة قادرة على توفير منصات للحوار و إيجاد بيئة تفاوضية محايدة خاصة إذا تميزت بسياسة خارجية قائمة على عدم الانحياز والالتزام بالقانون الدولي، وهنا تتضح أهمية المادة (33) التي تمنح المرونة الكافية لأي دولة بغض النظر عن حجمها للمبادرة في اقتراح أو رعاية مسارات سلمية لتسوية النزاعات.[563]

560- Barakat, Sultan. "Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement." Brookings, Page.

561- ساعاتي، أمين (2010)، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله القاهرة، دار الفكر العربي، الصفحة 68.

562- Rory Miller,"Qatar's Foreign Policy in the Global Arena: The Making of a New Gulf Power", 2019, Page 96.

563- التميمي نواف (2012)، الدبلوماسية العالمية وتكوين السمة الوطنية، نظرية التطبيق على نموذج قطر، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، الصفحة 48.

كما أن الفصل الثامن من الميثاق أتاح للدول منفردة أو في إطار منظمات إقليمية أن تساهم في تسوية النزاعات المحلية أو الإقليمية شريطة أن تكون تدخلاتها منسجمة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وأن تحاط المنظمة علما بها، وفي هذا الإطار يمنح الدول الصغيرة فرصة قانونية لتفعيل دورها عبر الأطر الإقليمية حيث قد تتمتع بعلاقات خاصة أو نفوذ معنوي يمكنها من لعب دور الوسيط الفاعل خاصة إذا كانت محايدة أو تحظى بقبول واسع من أطراف النزاع.[564]

وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق الأمم المتحدة عزز مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائه في المادة (1/2) وهو مبدأ أساسي في تمكين الدول الصغيرة من ممارسة حقها في المشاركة في جهود تسوية النزاعات، فالدولة الصغيرة التي تمتلك القدرة على بناء ثقة الأطراف المتنازعة، وتتمتع بسمعة جيدة في احترام القانون الدولي يمكنها أن تتحول إلى منصة محورية للحوار حتى ولو لم تمتلك موارد ضخمة أو قوة عسكرية مؤثرة.

علاوة على ذلك؛ استفادت بعض الدول الصغيرة من هذا الإطار القانوني لتعزيز حضورها في النظام الدولي، حيث استطاعت أن تستثمر مكانتها الجغرافية أو الاقتصادية أو السياسية لتكون طرفا مقبولا في النزاعات المعقدة، فالميثاق لم يقيد الوساطة بشرط القوة المادية بل منح الأهمية لحياد الوسيط وقدرته على جمع الأطراف على طاولة الحوار، وهذا يفتح المجال أمام أدوار سياسية ودبلوماسية مؤثرة تتجاوز القدرات التقليدية للدول الصغيرة.

إضافة إلى ذلك، فإن الميثاق ينسجم مع تطور القانون الدولي المعاصر الذي يعترف بدور الدبلوماسية الوقائية وأهمية الانخراط المبكر في معالجة أسباب النزاعات قبل تحولها إلى صراعات مفتوحة، وهذه الوظيفة لا تتطلب بالضرورة موارد عسكرية أو اقتصادية كبيرة بل تتطلب مهارة في الاتصال السياسي وامتلاك شبكة علاقات دبلوماسية مرنة، وهي مجالات تتفوق فيها بعض الدول الصغيرة على نظيراتها الكبرى التي قد تكون مثقلة باعتبارات استراتيجية معقدة.[565]

ثانيا: المقاربة القطرية في الدبلوماسية الوقائية والوساطة بين الحياد وحسن النية

تتبنى دولة قطر في ممارساتها الدبلوماسية نهجا يقوم على الجمع بين أدوات الدبلوماسية الوقائية وآليات الوساطة بما يضمن تقليل احتمالات التصعيد في النزاعات الدولية والإقليمية، وهذا النهج يعكس إدراكا عميقا لطبيعة الصراعات المعاصرة التي غالبا ما تكون مركبة ومرتبطة بعوامل سياسية و اقتصادية وأمنية متشابكة مما يجعل التدخل المبكر القائم على الحوار والوساطة وسيلة مثلى لتفادي الانزلاق إلى مراحل العنف المسلح أو الانهيار المؤسسي، كما يتقاطع هذا التوجه مع مقتضيات القانون الدولي التي تشجع على الحلول السلمية للنزاعات وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.[566]

لقد وظفت قطر مفهوم الدبلوماسية الوقائية في إطار احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكنها في الوقت نفسه استطاعت صياغة قنوات اتصال فعالة مع الأطراف المتنازعة بما يمنحها القدرة على العمل كوسيط مقبول، ويعود ذلك إلى التزامها الظاهر بمبدأ الحياد حيث تحرص على عدم الانحياز

564- الخطيب عمر (2019). الدبلوماسية والمفاوضة في الصراعات الدولية المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 17 الكويت جامعة الكويت، الصفحة 32.

565- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة ،2007، الصفحة 63.

566- البكري، عدنان (1986)، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، الصفحة 172.

لأي طرف بشكل علني أو سري مع التركيز على تهيئة بيئة حوارية متوازنة تسمح لجميع الأطراف بالتعبير عن مخاوفها ومطالبها، وهذا الالتزام بالحياد ليس مجرد خيار سياسي بل هو شرط قانوني وأخلاقي جوهري في أي وساطة ناجحة وفق المبادئ المعترف بها دوليا.

تظهر المقاربة القطرية من خلال تقديم مساحات جغرافية محايدة لعقد المفاوضات وتوفير ضمانات سياسية وأمنية للأطراف بما يعزز الثقة المتبادلة ويقلل من احتمالية انهيار مسار الحوار، وتستند هذه الإجراءات إلى ما يسمى في الفقه القانوني بـ"حسن النية" أي توافر القناعة الصادقة لدى الوسيط بالبحث عن حل عادل ومتوازن بعيدا عن الأهداف الخفية أو المكاسب الأحادية، وفي هذا السياق تعكس التجارب القطرية مزيجا من الالتزام القانوني بالمعايير الدولية والرغبة السياسية في لعب دور إيجابي في النظام الدولي.[567]

كما يتضح في حالات مثل النزاع السوداني-التشادي أو الأزمة اللبنانية 2008 أن قطر لا تكتفي بدور الوسيط الناقل للرسائل، بل تمارس دبلوماسية نشطة تشمل اقتراح حلول وسطية وصياغة مسودات اتفاقات وتقديم ضمانات لمتابعة تنفيذها، وهذه المقاربة النشطة تتوافق مع الاتجاهات الحديثة في نظرية الوساطة التي ترى أن الوسيط الفعال ليس محايدا بشكل سلبي بل يسهم في تشكيل بيئة التفاوض بما يحقق الإنصاف والاستقرار.

إلى جانب ذلك، فإن نجاح هذه المقاربة يرتبط بقدرة قطر على إدارة التوازن بين الانفتاح على جميع الأطراف والحفاظ على صورتها الدولية كدولة تحترم القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وهذا الجانب القانوني يعزز من مصداقيتها في الساحة الدولية إذ أن الأطراف المتنازعة تميل إلى الوثوق بالوسيط الذي يملك سجلا ناصعا في الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية.[568]

ولا يمكن إغفال أن هذه المقاربة القطرية تتأثر أيضا بقدرتها على الاستفادة من أدوات القوة الناعمة، مثل الإعلام والمساعدات الإنسانية والشراكات الاقتصادية وهي عناصر تعزز موقفها التفاوضي وتمنحها هامش مناورة أوسع، فالمزيج بين الوساطة القانونية والدبلوماسية الوقائية المدعومة بالقوة الناعمة يجعل من التدخل القطري أكثر شمولا واستدامة.

ثالثا: تأثير الاتفاقيات الدولية والإقليمية على شرعية أدوار الوساطة القطرية

تمثل شرعية أدوار الوساطة القطرية في النزاعات الدولية نتاجا مباشرا لتقاطع الإرادة السياسية مع المرجعية القانونية الدولية والإقليمية إذ أن القانون الدولي العام وبخاصة ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، يقر بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات ويمنح الدول الأعضاء الحق في السعي إلى حلول سلمية عبر الوساطة أو التوفيق أو المساعي الحميدة، وفي هذا السياق تستند قطر إلى هذه المرجعية الدولية لتعزيز قبول تحركاتها كوسيط بحيث تضفي الاتفاقيات والمواثيق المعتمدة طابعا قانونيا على تدخلها بعيدا عن أي شبهة انتهاك

567- القبيسي، أسماء إبراهيم، «الوساطة السياسية كأداة لحل النزاعات: قطر دراسة حالة» — رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، السنة الجامعية 2018-2019، الصفحة 36.

568- الشامي، علي حسين (2009)، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الصفحة 143.

لسيادة الأطراف المتنازعة، وهذا الإطار القانوني يمنح الوساطات القطرية وزنا خاصا في المحافل الدولية ويعزز من مصداقية مبادراتها في أعين الأطراف المعنية والمجتمع الدولي[569].

كما أن الاتفاقيات الإقليمية خاصة تلك المنبثقة عن جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، تؤدي دورا محوريا في إسناد شرعية التحركات القطرية فهذه الاتفاقيات لا تكتفي بتشجيع الوساطة كأداة لتسوية الخلافات، بل تمنح الدول الأعضاء تفويضا سياسيا ومعنويا للتدخل في الأزمات التي تمس الأمن الإقليمي، وبالنسبة لقطر فإن هذا الإطار الإقليمي يتيح لها التحرك من موقع الشريك الملتزم بالاتفاقات الجماعية مما يضمن قبولا أوسع لدورها ويقيها من الاتهامات بالتدخل الأحادي أو الانحياز.[570]

يضاف إلى ذلك أن توقيع قطر على العديد من الاتفاقيات متعددة الأطراف ذات الطابع القانوني الملزم يعزز من مكانتها كدولة وسيطة قادرة على الالتزام بمعايير النزاهة والحياد، فالدخول في هذه الاتفاقيات لا يقتصر على بعده الشكلي بل يترجم إلى التزام سياسي وقانوني يحكم سلوك الدولة أثناء ممارسة الوساطة، ومن ثم فإن أي عملية وساطة قطرية تتم تحت مظلة هذه الالتزامات تكتسب مشروعية مزدوجة: الأولى مستمدة من القانون الدولي، والثانية من التعهدات الإقليمية والثنائية.

أما على المستوى العملي، نجد أن قطر توظف هذه الاتفاقيات كأداة لإقناع الأطراف المتنازعة بجدوى التفاوض والالتزام بمخرجاته فعندما تدخل قطر على خط الأزمة فإنها تذكر الأطراف غالباً بارتباطهم باتفاقيات إقليمية ودولية توجب عليهم احترام جهود الوساطة والامتناع عن اللجوء إلى القوة، وهذا الاستخدام الذكي للأدوات القانونية يجعل دور قطر أكثر تأثيرا لأنه يربطه بالتزامات قائمة سلفا لا يمكن للأطراف إنكارها بسهولة.

كما أن هذه الشرعية القانونية المتولدة عن الاتفاقيات الدولية والإقليمية تتيح لقطر التفاعل الإيجابي مع المنظمات الدولية؛ مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن حيث يمكنها تقديم مبادراتها كامتداد لآليات التسوية التي يقرها المجتمع الدولي، وهذا الأمر يزيد من احتمالية الحصول على دعم سياسي ومالي من الأطراف الدولية الكبرى، ويجعل الوساطات القطرية جزءا من المنظومة العالمية لإدارة النزاعات لا مجرد مبادرات وطنية معزولة.[571]

ومن الزاوية النظرية تعكس التجربة القطرية تزاوجا فريدا بين القانون والسياسة في العمل الدبلوماسي فالوساطة ليست نشاطا سياسيا بحتا، بل عملية قانونية منظمة تخضع لضوابط ومعايير مستمدة من الاتفاقيات التي تحدد نطاقها ووسائلها وأهدافها، وهذا التزاوج يجعل من التجربة القطرية نموذجا قابلا للدراسة الأكاديمية خاصة من حيث قدرتها على توظيف النصوص القانونية في خدمة أهداف سياسية سلمية.

المحور الثاني: التطبيقات العملية والنتائج الملموسة للوساطة القطرية

تعد التجربة القطرية في الوساطة الدولية نموذجا معاصرا لما يمكن أن تقوم به الدول الصغيرة نسبياً في النظام الدولي إذا ما توفرت لديها الإرادة السياسية والقدرات الدبلوماسية المتخصصة، فقد استطاعت

569- القحطاني، مطلق بن ماجد؛ آل ثاني، دانة منصور. «سياسة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات»، مجلة/سلسلة دراسات عربية، 2021، الصفحة 65.

570- الرشيدي، أحمد (2009)، التسوية القضائية للنزاع القطري البحريني الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، الصفحة 97.

571- وليم جيفورد، بلجريف، وسط الجزيرة العربية وشرقها 1862 - 1863م، ترجمة صبري محمد حسن (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة القومي للترجمة، 2001م)، الصفحة 55.

الدوحة خلال العقدين الأخيرين أن تنتقل من مجرد لاعب إقليمي إلى فاعل معترف به في تسوية النزاعات معتمدة على نهج يمزج بين الأدوات القانونية للدبلوماسية الوقائية ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالوساطة، وعلى رأسها احترام سيادة الأطراف المتنازعة وضمان عدم الإخلال بالتوازن بين مصالحهم[572].

وقد برز هذا الدور بشكل جلي في الساحة الإفريقية من خلال مساهمتها في معالجة النزاع بين السودان وتشاد خلال الفترة 2009–2010، وهو نزاع اتخذ طابعا معقدا نتيجة التداخل بين العوامل الحدودية والقبلية والدعم المتبادل للحركات المسلحة، فقد اعتمدت قطر في هذه الحالة على آليات تفاوضية غير تقليدية شملت توفير بيئة محايدة ووسائل ضغط معنوية من خلال دعم مشاريع تنموية مشتركة بين البلدين، مما عزز فرص القبول باتفاق الدوحة بين الطرفين ووفر أساسا قانونيا لوقف الأعمال العدائية وفق مبادئ القانون الإنساني الدولي.[573]

لقد لعبت قطر دورا محوريا في الأزمة اللبنانية عام 2008 حيث اندلعت مواجهات داخلية حادة هددت بانهيار الدولة ومؤسساتها الدستورية فقد استطاعت الدوحة عبر جمع الأطراف المتنازعة تحت سقف واحد أن تنجز اتفاقا تضمن عناصر تسوية سياسية، منها تشكيل حكومة وحدة وطنية واعتماد قانون انتخابي تو افقي ويمثل هذا الاتفاق حالة تطبيقية لنجاح الوساطة في إعادة العمل بالمؤسسات وفق أحكام الدستور اللبناني، وهو ما يعكس الوعي بأهمية المواءمة بين النصوص الدستورية ومتطلبات الو اقع السياسي.

كما شملت جهود الوساطة القطرية القضية الفلسطينية لا سيما في محاولة رأب الصدع بين حركتي فتح وحماس من خلال رعاية حوارات متعددة في الدوحة، ورغم أن هذه المساعي لم تفض دائما إلى تسوية نهائية إلا أنها ساهمت في بناء قنوات اتصال غير رسمية بين الأطراف، مما ينسجم مع ما يعرف في الفقه الدولي بالدبلوماسية المتدرجة أو"Diplôma in Stages" ، التي تهدف إلى خلق أرضية مشتركة تمهيدا لاتفاق شامل.[574]

وتكشف هذه الحالات أن الوساطة القطرية تتسم بخصائص قانونية متميزة أهمها الالتزام بمبدأ الحياد الإيجابي أي عدم الانحياز لأي طرف مع ممارسة دور نشط في تقريب وجهات النظر، وهذا المفهوم وإن كان غير منصوص عليه صراحة في ميثاق الأمم المتحدة إلا أنه يجد سنده في الممارسة الدولية وفي قرارات الجمعية العامة التي تشجع على الحلول السلمية للنزاعات.

من جهة أخرى، أظهرت التجربة أن قطر لا تكتفي بعقد الجلسات التفاوضية بل ترفق ذلك بآليات متابعة ما بعد الاتفاق مثل تشكيل لجان مشتركة أو تقديم دعم مالي ولوجستي لتطبيق بنود التسوية، وهذه الممارسة تضيف بعدا تنفيذيا لعملية الوساطة يتجاوز الدور التقليدي المقتصر على تقريب الأطراف وتوقيع

572- Baabood, Abdullah. Qatar's Resilience Strategy and Implications for -Society Relations. Roma: Istituto Affari Internazionali, 2017, Page 58.

573- الرنتيسي محمود سمير (2014)، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية مركز الخليج للدراسات الدوحة، الصفحة 57.

574- Al Qahtani, M. M., & Al Thani, D. M. (2021, July). Qatar’s policy and experience in mediation and dispute settlement. Siyasat Arabiya, 51, 7–30. Arab Center for Research & Policy Studies, Page 64.

الاتفاقات ليصل إلى ضمان استدامة النتائج، وهو ما يعد استجابة لانتقادات الفقه الدولي بشأن هشاشة الاتفاقات غير المصحوبة بآليات متابعة.[575]

كما عززت قطر من موقعها القانوني والدبلوماسي عبر الحصول على دعم منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وهو ما منح وساطتها شرعية مضاعفة، باعتبارها تعمل في إطار جماعي معترف به دوليا، كما أن التنسيق مع الأمم المتحدة في بعض الملفات ساهم في دمج الجهود القطرية في الأطر الأممية مما وفر حماية سياسية وقانونية لنتائج التسويات.

لكن وعلى الرغم من النجاحات المحققة فإن بعض التجارب القطرية واجهت تحديات في استدامة السلام خاصة في النزاعات ذات الجذور العميقة أو التي تتداخل فيها أطراف خارجية قوية، ففي هذه الحالات تعكس التجربة القطرية حدود الوساطة كأداة من أدوات القانون الدولي إذ يظل نجاحها رهينا بمدى استعداد الأطراف للالتزام بما تم التوصل إليه ومدى قدرة الوسطاء على توفير ضمانات دولية ملزمة.

أولا: دور قطر في تسوية النزاع السوداني التشادي (2009–2010)

لعبت دولة قطر دورا محوريا في تسوية النزاع السوداني–التشادي خلال الفترة ما بين 2009 و2010 وهو نزاع اتسم بتداخل العوامل السياسية والعرقية والاقتصادية وارتبط في جزء كبير منه بالأوضاع الأمنية المتدهورة في إقليم دارفور، وقد تمكنت قطر عبر دبلوماسيتها الهادئة من تقديم نفسها كوسيط مقبول لدى الطرفين مستفيدة من سمعتها الدولية في الالتزام بمبادئ الحياد والشفافية، فضلا عن قدرتها على توفير بيئة تفاوضية آمنة بعيدة عن الضغوط المباشرة التي قد تمارسها القوى الإقليمية والدولية الأخرى، وقد جاء هذا التحرك القطري في سياق توجه أوسع لدعم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء وإدراك لأهمية تسوية النزاع بما يخدم الأمن الإقليمي ويحد من امتداد الصراعات إلى الدول المجاورة.[576]

لقد استندت قطر في جهودها إلى قواعد القانون الدولي التي تشجع على حل النزاعات بالوسائل السلمية خاصة ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على وجوب تسوية المنازعات بالطرق الدبلوماسية بما فيها الوساطة، كما اتسمت وساطتها بالالتزام بمبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وهو ما عزز الثقة بين الأطراف المتنازعة، خصوصا في ظل تاريخ من الاتهامات المتبادلة بين السودان وتشاد بدعم جماعات مسلحة على جانبي الحدود، وقد أتاح هذا الإطار القانوني الصارم تجنب الانحراف بالمفاوضات نحو قضايا جانبية أو إثارة حساسيات سياسية من شأنها تقويض العملية السلمية.[577]

إضافة إلى ذلك؛ اعتمدت قطر منهجا يقوم على عقد جولات متتالية من المفاوضات في الدوحة مع إتاحة المجال للجان الفنية لمناقشة تفاصيل القضايا الأمنية والسياسية والإنسانية، وقد تميزت هذه الجولات بمرونة الترتيبات وغياب الضغط الزمني الحاد مما يسمح للأطراف بالتعبير عن مو اقفها بصورة أعمق والتوصل إلى حلول وسط تراعي الهواجس المشتركة، كما ساهم وجود خبراء من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في تعزيز الطابع المؤسسي للمفاوضات مما أضفى عليها شرعية إضافية.

575- شفيق علي (2014)، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، الصفحة 65.

576- مصطفى عقيل محمود، تطور قطر الحديث والمعاصر، (الدوحة) الطبعة السابعة 2016م)، الصفحة 62.

577- Kaussler, Bernd. "Tracing Qatar's Foreign Policy Trajectory and Its Impact on Regional Security." Arab Center for Research and Policy Studies (September 2015), Page 125.

علاوة على ذلك؛ أدركت قطر أن معالجة النزاع السوداني–التشادي تتطلب التعامل مع جذور الأزمة لا الاكتفاء بوقف إطلاق النار ولهذا سعت إلى تضمين الاتفاق النهائي التزامات واضحة تتعلق بوقف دعم الحركات المتمردة على جانبي الحدود و إنشاء آليات مشتركة لمر اقبة تنفيذ الاتفاقات الأمنية، وقد كان هذا التوجه منسجما مع المبادئ القانونية التي تؤكد ضرورة وجود ضمانات تنفيذية لأي اتفاق سلام لضمان فعاليته على المدى الطويل.[578]

كما ساهمت قطر في تقديم وعود بالدعم المالي والمشروعات التنموية في المناطق الحدودية المتأثرة بالنزاع بهدف معالجة العوامل الاقتصادية التي تغذي الصراع؛ مثل الفقر و انعدام البنية التحتية، وهذا البعد التنموي في الوساطة القطرية يعكس فهما متقدما لمفهوم السلم الإيجابي الذي يتجاوز غياب العنف إلى بناء مقومات الاستقرار المستدام.

لقد أسفرت الجهود القطرية عن توقيع اتفاقيات عدة من أبرزها "اتفاق الدوحة" في فبر اير 2010، الذي تضمن ترتيبات أمنية وسياسية لإعادة تطبيع العلاقات بين الخرطوم و إنجامينا، ورغم أن التنفيذ واجه تحديات على الأرض فإن الاتفاق نجح في خفض مستوى التوتر ووقف معظم العمليات العدائية، مما أفسح المجال أمام تعزيز التعاون الثنائي لاحقا ويعزى هذا النجاح النسبي إلى قدرة الوساطة القطرية على الموازنة بين مصالح الطرفين وتقديم حلول عملية قابلة للتنفيذ.[579]

ثانيا: الدور القطري في تسوية النزاعات الداخلية بلبنان وفلسطين من منظور اتفاق الدوحة 2008

يمثل اتفاق الدوحة لعام 2008 محطة بارزة في تاريخ الوساطات السياسية التي قادتها دولة قطر حيث جاء تتويجا لمسار طويل من الجهود الدبلوماسية التي استندت إلى مبادئ القانون الدولي وممارسات الوساطة السلمية المعترف بها، وهذا الاتفاق لم يكن مجرد تسوية مؤقتة للأزمة السياسية في لبنان بل شكل نموذجاً لكيفية تدخل دولة صغيرة الحجم جغر افيا ولكن ذات نفوذ سياسي متنام، وفي سياق إقليمي ودولي بالغ التعقيد فقد اتسم الدور القطري حينها بالحياد النشط، إذ عملت الدوحة على توفير بيئة تفاوضية آمنة لجميع الأطراف في ظل أجواء مشحونة بالصراعات الطائفية والسياسية.[580]

لقد اعتمدت دولة قطر في إدارة هذا المسار على أدوات متو افقة مع مبادئ الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما تلك المتعلقة بالمساعي الحميدة والوساطة، فقد عملت على تقريب وجهات النظر من خلال آليات حوار غير رسمية موازية للمفاوضات الرسمية وهو ما مكن الأطراف المتنازعة من تجاوز حالة الجمود السياسي، كما أن قطر استثمرت في رصيدها من الثقة مع مختلف الفاعلين اللبنانيين والإقليميين حيث لم تصنف نفسها كطرف منحاز، بل سعت إلى ضمان التوازن في عملية التفاوض وهو شرط أساسي لنجاح أي وساطة قانونية ودبلوماسية.[581]

578- ساعاتي، أمين (2010)، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله القاهرة، دار الفكر العربي، الصفحة 29.

579- لمياء فوزي الكيالي، الأمن العربي والصراع الدولي في البحر الأحمر، مجلة الدراسات العربية العدد 06 ،1988، الصفحة 49.

580- Lambert, Jennifer, "Political Reform in Qatar: Participation, Legitimacy and Securit", Middle East Policy Council, (Visited on 23 November2015) , Page 78.

581- وليم جيفورد، بلجريف، وسط الجزيرة العربية وشرقها 1862 - 1863م، ترجمة صبري محمد حسن (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة القومي للترجمة، 2001م)، الصفحة 65.

يعكس اتفاق الدوحة استناد الوساطة القطرية إلى قواعد تسوية النزاعات الداخلية ضمن الإطار الأوسع للقانون الدولي العام فالدوحة حرصت على أن تأتي بنود الاتفاق منسجمة مع أحكام السيادة الوطنية ووحدة الدولة اللبنانية، وهو ما يتو افق مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع الإقرارفي الوقت ذاته بضرورة معالجة مسببات النزاع، وهذا التوازن بين الاعتبارات القانونية والسياسية منح الاتفاق قوة إلزامية أخلاقية وإن لم يكن ملزما بمعنى المعاهدات الدولية.

كما أن الدورالقطري لم يقتصرعلى لبنان بل امتد ليشمل الساحة الفلسطينية من خلال محاولة رأب الصدع بين الفصائل المتنازعة وهذه التحركات استندت إلى قناعة بأن النزاعات الداخلية، وإن كانت ذات جذور محلية إلا أن لها تداعيات إقليمية ودولية وبالتالي فإن معالجتها تتطلب مقاربة شاملة، وقد استفادت قطرفي هذا الصدد من خبرتها اللبنانية لتطبيق منهج مشابه في الحالة الفلسطينية عبرالدعوة إلى حوارشامل يراعي اعتبارات الأمن والسيادة والتمثيل السياسي.[582]

شكلت المبادرات القطرية في السياق الفلسطيني امتدادا لمفهوم الوساطة النشطة حيث تم المزج بين الضغط الإيجابي على الأطراف المتنازعة وتقديم ضمانات سياسية و اقتصادية تسهم في خلق مناخ ثقة، وهذه الاستر اتيجية تعكس فهما لطبيعة النزاعات الداخلية التي غالبا ما تتشابك فيها الأبعاد السياسية مع الجو انب الإنسانية والاقتصادية الأمر الذي يجعل من الصعب الوصول إلى حلول دائمة دون معالجة شاملة لهذه العناصر.

كما أنه من خلال منظورالقانون الدولي يمكن قراءة هذه التجربة على أنها توظيف ذكي لمبدأ "الوساطة برضا الأطراف" حيث لم تفرض قطر حلولا جاهزة، بل وفرت منصة مفتوحة للنقاش والتفاوض مما عزز من مبدأ الملكية المحلية للحلول، وهذا النهج يحظى بقبول واسع في الفقه القانوني المعاصر لأنه يقلل من احتمالية رفض الاتفاق أو انهياره مستقبلا، بالإضافة إلى ذلك حرصت الدوحة على أن تتسم العملية بالشفافية وأن تظل قراراتها نابعة من التو افق الجمعي لا من إملاءات خارجية.[583]

ثالثا: فعالية واستدامة الوساطات القطرية بين السلام الدائم والحلول المرحلية

تعد الوساطات القطرية في النزاعات الإقليمية والدولية نموذجا متميزا لممارسة الدبلوماسية الحديثة القائمة على المبادرة والتحرك النشط حيث استطاعت الدوحة أن تتموضع كوسيط موثوق في بيئات سياسية وأمنية معقدة، وهو ما أتاح لها أن تلعب أدوارا تتجاوز مجرد تسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة إلى صياغة حلول عملية تتسم بقدر من القبول المتبادل، وهذه القدرة ارتبطت بعوامل متعددة منها المكانة التي منحتها قطر لنفسها كفاعل محايد وقدرتها على استخدام أدوات القانون الدولي العام بشكل متوازن مع توظيف شبكاتها السياسية والإعلامية بما يخدم تسهيل التفاهمات.[584]

رغم النجاحات التي تحققت في عدة ملفات فإن تقييم فعالية هذه الوساطات يقتضي النظرفي المعايير القانونية والسياسية التي تحدد مدى تحقق الأهداف المعلنة وفي مقدمتها إنهاء الأعمال العدائية وضمان

582- Lina Al-Kuwari,"Qatar's Foreign Policy: Shaping Regional Ambitions", 2023, Page 59.

583- محمد عواضة، حسن الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية: دراسة مقارنة (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 1983)، ط 1، الصفحة 165.

584- Cavusoglu, Esra. "From Rise to Crisis: The Qatari Leadership." Turkish Journal of Middle Eastern Studies, vol. 7, no. 1 (2020) , Page 19.

احترام اتفاقيات وقف إطلاق النار ووضع آليات لمتابعة التنفيذ، فالقانون الدولي من خلال قواعده العرفية والاتفاقية يضع معايير واضحة لاعتبار الوساطة ناجحة منها احترام مبدأ سيادة الدول وعدم الإخلال بالحقوق الأساسية للأطراف وهو ما حاولت الدبلوماسية القطرية مراعاته في معظم تدخلاتها.[585]

لكن الإشكال الجوهري يكمن في مسألة الاستدامة إذ إن عددا من الاتفاقات التي تم التوصل إليها بوساطة قطرية واجه تحديات في التنفيذ على المدى الطويل، إما بسبب هشاشة المؤسسات السياسية لدى الأطراف المتنازعة أو نتيجة تغير موازين القوى الإقليمية والدولية، وهذه الإشكالية تعكس الفارق بين تحقيق تسوية آنية للنزاع وبلوغ سلام دائم إذ أن السلام المستدام يتطلب معالجة جذرية للأسباب البنيوية للصراع وهي أمور قد لا تكفي الوساطة وحدها لتحقيقها دون دعم مستمر من المجتمع الدولي.

كما أن البنية التعاقدية لبعض الاتفاقات من الناحية القانونية لم تكن دائما مؤطرة بآليات إلزامية أو ضمانات تنفيذية قوية مما تركها عرضة للتعطيل أو التأويل المختلف، وفي هذا السياق يمكن القول إن الطابع غير الملزم قانونيا لمعظم اتفاقات الوساطة يضعها في منطقة وسطى بين التفاهمات السياسية والالتزامات القانونية الصارمة وهو ما يجعل استمراريتها مرهونة بحسن النية السياسية أكثر من إلزام القانون الدولي.[586]

من جهة أخرى، أظهرت التجارب أن قطر كثيرا ما وظفت ما يعرف بـ «الدبلوماسية المرنة" التي تجمع بين القنوات الرسمية وغير الرسمية، إضافة إلى حوافز اقتصادية أو إنسانية لتقوية فرص النجاح هذا النهج قد يزيد من احتمالات التوصل إلى اتفاقات أولية لكنه في الوقت ذاته يخلق ارتباطا بالظروف المحيطة وقت التفاوض، ما يجعل الاتفاق عرضة للانهيار إذا تبدلت تلك الظروف أو تراجع الزخم السياسي والإعلامي المحيط به.[587]

وتتجلى فعالية الوساطات القطرية بشكل أكبر عندما تكون الأطراف المتنازعة راغبة في الوصول إلى تسوية أو عندما تتوافر بيئة إقليمية داعمة للاتفاق أما في حالات الانقسام الحاد وغياب الثقة، فإن دور الوسيط يصبح أكثر صعوبة، ويحتاج إلى تدخلات متعددة المراحل تمتد زمنيا وربما إلى آليات مراقبة دولية موازية لضمان الالتزام، وهذا يعكس أن الوساطة القطرية مهما بلغت من مهارة تظل جزءا من منظومة أوسع لتسوية النزاعات وليست حلا مكتفيا بذاته.[588]

الخاتمة:

وصفوة القول، إن الوساطات القطرية لعبت دورا محوريا ومؤثرا في تخفيف حدة النزاعات الإقليمية والدولية حيث نجحت في تحقيق تفاهمات و اتفاقات مرحلية ساهمت في استقرار مناطق كانت تعاني من أزمات مستعصية، لكن في ذات الوقت تواجه هذه الوساطات تحديات جوهرية تتعلق باستدامة تلك الاتفاقات وتحويلها إلى سلام دائم قائم على أسس قانونية وسياسية متينة، لذلك يظل دور دولة قطر في الوساطة دليلا

-585 محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، (بيروت: دار الثقافة1962م)، الصفحة 98.

586- Rory Miller,"Qatar's Foreign Policy in the Global Arena: The Making of a New Gulf Power", 2019, Page 102.

-587 علي، صلاح أحمد هريدي (2003)، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الصفحة 49.

-588 أبو طالب، عبد الهادي (2008). مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الصفحة 75.

على أهمية الدبلوماسية المرنة والقدرة على التكيف مع المتغيرات لكنه في الوقت ذاته يبرز الحاجة إلى تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لضمان فاعلية واستمرارية هذه الجهود.

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة، نقترح ما يلي:

- تعزيز الإطار القانوني لجهود الوساطة القطرية من خلال إبرام اتفاقيات تتضمن آليات ملزمة للتنفيذ والمتابعة، بما يكفل التزام الأطراف بالاتفاقات وفقًا لمبادئ القانون الدولي.
- وضع استراتيجيات وساطة متدرجة ومتكاملة تتضمن توفير دعم سياسي ومؤسسي مستدام بعد توقيع الاتفاقات، بهدف ترسيخ فرص السلام الدائم بدلًا من الاكتفاء بحلول مرحلية.
- توسيع مجالات التعاون الإقليمي والدولي مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، بما يعزز دور الوساطة القطرية ويوفر بيئة داعمة على المستوى الإقليمي ترفع من احتمالات نجاح واستمرارية التسويات.

قائمة المراجع المعتمدة:

أولا: المراجع بالعربية

- القحطاني، مطلق بن ماجد؛ دانة منصور. «سياسة قطروتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات»، مجلة/سلسلة دراسات عربية، 2021.
- القبيسي، أسماء إبراهيم، «الوساطة السياسية كأداة لحل النزاعات: قطر دراسة حالة» ، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، السنة الجامعية 2018-2019.
- الشامي، علي حسين (2009)، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- التميمي نواف (2012)، الدبلوماسية العالمية وتكوين السمة الوطنية، نظرية التطبيق على نموذج قطر، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة.
- الخطيب عمر (2019). الدبلوماسية والمفاوضة في الصراعات الدولية المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 17 الكويت جامعة الكويت.
- الرشيدي، أحمد (2009)، التسوية القضائية للنزاع القطري البحريني الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- أبو طالب، عبد الهادي (2008). مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء.
- الرنتيسي محمود سمير (2014)، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية مركز الخليج للدراسات الدوحة.
- البكري، عدنان (1986)، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت.
- علي، صلاح أحمد هريدي (2003)، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

- شفيق علي (2014)، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت.
- لمياء فوزي الكيالي، الأمن العربي والصراع الدولي في البحر الأحمر، مجلة الدراسات العربية العدد 06 ،1988.
- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة ،2007.
- ساعاتي، أمين (2010)، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله القاهرة، دار الفكر العربي.
- ساعاتي، أمين (2010)، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله القاهرة، دار الفكر العربي.
- محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، (بيروت: دار الثقافة1962م).
- محمد عواضة، حسن الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية: دراسة مقارنة (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت 1983)، ط 1.
- مصطفى عقيل محمود، تطور قطر الحديث والمعاصر، (الدوحة) الطبعة السابعة 2016م).
- وليم جيفورد، بلجريف، وسط الجزيرة العربية وشرقها 1862 - 1863م، ترجمة صبري محمد حسن (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة القومي للترجمة، 2001م).

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Al Qahtani, M. M., & Al Thani, D. M. (2021, July). Qatar's policy and experience in mediation and dispute settlement. Siyasat Arabiya, 51, 7–30. Arab Center for Research & Policy Studies.
- Baabood, Abdullah. Qatar's Resilience Strategy and Implications for -Society Relations. Roma: Istituto Affari Internazionali, 2017.
- Barakat, Sultan. "Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement." Brookings.
- Cavusoglu, Esra. "From Rise to Crisis: The Qatari Leadership." Turkish Journal of Middle Eastern Studies, vol. 7, no. 1 (2020).
- Gulbrandsen, Anders. "Bridging the Gulf: Qatari Business Diplomacy and Conflict Mediation." Master Dissertation. Georgetown University. Washington, DC, 2010.
- Lina Al-Kuwari,"Qatar's Foreign Policy: Shaping Regional Ambitions", 2023.
- Lambert, Jennifer, "Political Reform in Qatar: Participation, Legitimacy and Securit", Middle East Policy Council, (Visited on 23 November2015).
- Rory Miller,"Qatar's Foreign Policy in the Global Arena: The Making of a New Gulf Power", 2019.
- Kaussler, Bernd. "Tracing Qatar's Foreign Policy Trajectory and Its Impact on Regional Security." Arab Center for Research and Policy Studies (September 2015).

الأستاذ عبد الرزاق الصباح
باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض مراكش - مختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية

دور الخبرة القضائية في حل المنازعات العقارية " ارتفاقات المرور نموذجا"

The Role of Judicial Expertise in Resolving Real Estate Disputes "Traffic Easements as a Model"

مقدمة:

تعد الخبرة القضائية إجراء من إجراءات تحقيق الدعوى المساعدة للقضاء، والتي تلجأ اليها المحكمة في مختلف المنازعات التي تنظر فيها، فكثيرا ما تعرض على القاضي وقائع تتعلق بفن أو علم يخرج عن حدود ادراكه وعلمه، لهذا نظم المشرع الخبرة كأهم اجراء يساعد القاضي في المسائل الفنية والتقنية التي لا علاقة لها بالجانب القانوني، وذلك في إطار الفصول من 59 إلى 66 من قانون المسطرة المدنية[589]، كما حدد شروط ممارسة هذه المهنة وضوابطها ومسألة التأديب من خلال القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين[590] والمرسوم التطبيقي له[591].

وتعدد المجالات التي تعتمد فيها المحكمة الخبرة القضائية، من بينها المجال العقاري الذي أصبح فيه هذا الإجراء عرفا قضائيا، بحيث تتنوع الدعاوى العقارية التي تلجأ فيها المحاكم إلى الاستعانة بالخبراء القضائيين قصد توضيح الأمور الفنية والتقنية المرتبطة بالعقار، من بينها الدعاوى المرتبطة بنزاعات حقوق الارتفاقات العقارية،[592] وخاصة ارتفاق المرور الذي يعد من بين أهم أنواع هذه الحقوق التي تطرح النزاعات أمام المحاكم.

ولحل مثل هذه القضايا فإن الأمر يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات الفنية والتقنية للتأكد من وجود ارتفاق المرور من عدمه و إقامة المنفذ للعقار الذي ليس له منفذ إلى الطريق العمومي، وتحديد التعويض المناسب عن ذلك. فهي أمور فنية وتقنية تتطلب الاستعانة بذوي الاختصاص لمساعدة المحكمة للوصول إلى حل النزاع، من خلال إصدار حكم تمهيدي يقضي بإجراء الخبرة القضائية تحدد فيه هذه المسائل التقنية التي لا علاقة لها بالجانب القانوني.

---

589 - ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 بتاريخ 11 رمضان 1394 (28 شتنبر 1974) بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية المنشور بالجريدة الرسمية عدد 3230 مكرر، بتاريخ 13 رمضان 1394 (30 شتنبر 1974)، ص 2741.

590- القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين الصادر بتنفيذ ظهير شريف رقم 1.11.153 بتاريخ 16 من رمضان 1432 (17 أغسطس 2011)؛ الرسمية عدد 4918 بتاريخ 27 ربيع الآخر 1422(19 يوليوز2001) ص 1868 وما يليها. والذي تم تغيره وتميمه بمقتضى القانون 44.22 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7228 الصفحة7159 ومايليها بتاريخ 07 شتنبر 2023.

591- مرسوم رقم 2.01.2834 صادر في 6 جمادي الأول 1423(17 يوليو 2002) بتطبيق أحكام القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، منشور بالجريدة الرسمة عدد 5030 بتاريخ 6 جمادي الآخرة 1423(15 أغسطس 2002) ص 2334.

592- نظم المشرع أنواع حقوق الارتفاق في المواد 50 إلى 69 من مدونة الحقوق العينية.

ويكسي الموضوع أهمية كبرى من خلال الدور الأساسي الذي يقوم به الخبير كمساعد للقضاء في حل المنازعات المرتبطة بالعقار بصفة عامة، وحقوق ارتفاقات المرور على وجه الخصوص، من خلال تقارير الخبرة المنجزة في هذا الإطار، والتي يضمنها أجوبة عن المهام المحددة في الحكم التمهيدي، تتعلق بالجوانب التقنية والفنية التي لا علاقة لها بالقانون.

إشكالية الموضوع:

يطرح هذا الموضوع إشكالية أساسية مفادها، إلى أي حد تساهم الخبرة القضائية في كشف الحقيقة القضائية ومساعدة المحكمة في حل المنازعات العقارية المرتبطة بارتفاقات المرور؟

وتتفرع عنها التساؤلات التالية:

ماهي الإجراءات المتبعة في إنجازها؟ والآثار المترتبة عنها؟

خطة البحث:

إن كل دراسة علمية محكمة تستدعي لزاما وضع خطة لها، قصد الإحاطة بمختلف الجوانب المرتبطة بالموضوع، وقد آنسنا بعد الوقوف على الإشكالية الجوهرية اعتماد التقسيم التالي: المطلب الأول: الإجراءات المسطرية للخبرة القضائية في نزاعات ارتفاقات المرور. المطلب الثاني: آثار الخبرة القضائية في نزاعات ارتفاق لمرور.

المطلب الأول: الإجراءات المسطرية للخبرة القضائية في نزاعات ارتفاقات المرور

تسبق عملية انجاز الخبرة مجموعة من الإجراءات الهامة، والتي تمهد لها، وللوقوف على أهم هذه الإجراءات سوف نتناول بإيجاز الإجراءات السابقة لإنجاز الخبرة القضائية في نزاعات ارتفاقات المرور (الفقرة الأولى)، ثم الإجراءات اللاحقة لها(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الإجراءات السابقة للخبرة القضائية في نزاعات ارتفاقات المرور

تتجلى أهم هذه الإجراءات في صدور حكم تمهيدي يقضي بإجراء الخبرة تلقائيا من طرف المحكمة أو بناء على طلب الأطراف (أولا) ، ويتميز هذا الحكم بخصوصيات سواء من حيث البيانات أو من حيث الطعن فيه (ثانيا) .

أولا: الحكم التمهيدي القاضي بإجراء الخبرة القضائية في منازعات ارتفاقات المرور

قبل أن نتحدث عن مضمون وعناصر الحكم التمهيدي، لابد من الإشارة بإيجاز إلى أن إجراء المحكمة للخبرة القضائية قد يتم تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف.

1. الطلب المتعلق بإجراء الخبرة القضائية في نزاعات ارتفاقات المرور

بالرجوع إلى مقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 55 والفصل 59 من قانون المسطرة المدنية يتضح أن إجراء الخبرة القضائية يتم تلقائيا من طرف المحكمة كلما تعلق الأمر بنزاع يتضمن نقط فنية وتقنية لا علاقة لها بالجانب القانوني، بحيث تصرح على أنها لا تتوفر على العناصر الكافية للبت في النزاع مما ارتأت معه الأمر تمهيديا بإجراء خبرة عقارية على الملك موضوع النزاع.[593]

593- حكم المحكمة الابتدائية بمراكش الصادر بتاريخ 03/18/ 2021، ملف عدد 2020/1402/768 حكم غير منشور.

وقد يكون طلب الخبرة من قبل الأطراف أو أحدهم، بواسطة تقديم مقالاتهم الافتتاحية والاضافية أو المضادة، لغرض التأكد من وجود ممر سابق أو حالة وجود عقار لا منفذ له إلى الطريق العمومي أو له منفذ ولكنه غير كافي.[594]

2- عناصر الحكم التمهيدي القاضي بإجراء الخبرة القضائية في نزاعات ارتفاقات المرور

إلى جانب البيانات العامة التي يتضمنها أي حكم قضائي، هناك بيانات خاصة يتضمنها الحكم التمهيدي، منها مايتعلق باسم الخبير و أتعابه والطرف الملزم بها، وتاريخ انجاز مهامه، وتحديد مهامه في مجموعة من الأمور الفنية والتقنية، ويمكن تحديدها من خلال حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بمراكش الذي جاء فيه[595]:" .... استدعاء الأطراف وتضمين حضورهم أو تخلفهم وتسجيل تصريحاتهم وتوقيعهم بمحضر مستقل، ولإجراء محاولة الصلح بين الطرفين وتضمين ذلك بالمحضر، والانتقال إلى عين المكان ووصف العقار موضوع رسم... من حيث الحدود والمساحة ومشتملاته والتأكد ما إذا كانت هناك طريق قديم تمر من العقار المدعى فيه وتحديد مساحتها طولا وعرضا وهل يتوفر المدعى عليهم على طريق أخرى للولوج إلى بقعتهم الأرضية؟ وارفاق ذلك بصور فتوغرافية...".

ثانيا: الطعن في الحكم التمهيدي القاضي بإجراء الخبرة القضائية في نزاعات ارتفاقات المرور

تقبل الأحكام التمهيدية القاضية بإجراء الخبرة العقارية بصفة عامة الطعن بالاستئناف، إلا أن المشرع وضع قاعدة جوهرية عند ممارسة هذا الطعن، وقد نص عليها في الفصل 140 من قانون المسطرة المدنية، وعليه وتطبيقا لمقتضيات هذا الفصل فإن استئناف الأحكام التمهيدية بصفة عامة يتم مع الحكم الفاصل في الموضوع ضمن نفس الآجال، والإشارة في المقال إلى الحكم التمهيدي موضوع الاستئناف .

الفقرة الثانية: الإجراءات اللاحقة للخبرة القضائية في نزاعات ارتفاقات المرور

بعدما تطرقنا بإيجاز لأهم الإجراءات السابقة للخبرة القضائية، سوف نبين في هذه الفقرة الإجراءات اللاحقة، من خلال الوقوف عند عوارض انجازها والأعمال التنفيذية التي يقوم بها الخبير.

أولا: عوارض انجاز الخبرة القضائية في منازعات ارتفاقات المرور

بمجرد صدور الحكم التمهيدي القاضي بإجراء الخبرة يتم تبليغه للأطراف المعنية، وذلك احتراما لمبدأ المواجهة، بحيث يمكن لهم التقدم بطلب تجريح هذا الخبير(1)، فضلا عن ذلك يجب على الخبير انجاز مهمته داخل أجل محدد تحت طائلة الاستبدال(2).

1. تجريح الخبير المعين

594- فالمشرع في الفصل 64 من مدونة الحقوق العينية منح لكل مالك لعقار ليس له منفذ إلى الطريق العمومي أو له منفذ غير كافي أن يحصل على ممر في أرض جاره مقابل تعويض عن ذلك، شريطة أن يقام هذا الممر في المكان لا يسبب للأرض أي ضرر.

- فتقدير ما إذا كانت الأرض لا منفذ لها إلى الطريق العام، أو لها منفذ غير كاف، يفصل فيه قاضي الموضوع بسلطة تقديرية حسب ظروف كل حالة، وهو بطبيعة الحال يدخل في اعتباره في هذا الشأن طبيعة العقارات ونوع الاستعمال أو الاستغلال المعدة له.

- محمد مومن، حقوق الارتفاق في القانون المغربي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون المدني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش ، جامعة القاضي عياض، السنة الجامعية 1997-1998 ص 115.

595 - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش الصادر بتاريخ2021/07/27، ملف عد 2020/1402/889 حكم غير منشور.

. وتجر الإشارة إلى أن شروط إحداث ارتفاق المرور ، حددها المشرع في الفصل 64 من م ح ع وهي: أن يكون العقار لا منفذ له إلى الطريق العمومي أو له منفذ غير كافي لاستغلال عقار. أداء تعويض مناسب . أن يقام الممر في مكان لا يسبب للأرض المرتفق بها الا أقل ضرر.

نص المشرع المغربي على إمكانية تجريح الخبير المعين في الفصل 62 من قانون المسطرة المدنية، ويقصد به الطعن في نزاهة الخبير أو على الأقل ادعاء أسباب من شأنها التشكيك في حياده ونزاهته بشكل يؤثر على مصالح الطرف المجرح.[596]

ويتم الاستناد في ذلك على الأسباب المحددة في الفصل 62 من نفس القانون، وهي أسباب واردة على سبيل المثال لا الحصر، وذلك من خلال عبارة "ولأي سبب خطير" الواردة في نفس الفصل.

ويتم تقديم طلب التجريح خلال أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغ المقرر القضائي بتعين الخبير، وتبت فيه المحكمة داخل أجال خمسة أيام من تاريخ تقديمه.

2. استبدال الخبير المعين

بالرجوع إلى مقتضيات الفصل 61 من قانون المسطرة المدنية، يتضح أن سبب استبدال الخبير يكون إما في حالة لم ينجز مهامه داخل الأجل المحدد له في الحكم التمهيدي، وهذا الأجل في الغالب يكون 30 يوما من تاريخ التوصل، حيث يكون الخبير ملزم باحترام هذا الأجل تحت طائلة استبداله، وفي هذا الصدد جاء في حكم المحكمة الابتدائية بمراكش[597] ما يلي:" تصرح المحكمة علنيا وحضوريا بإجراء خبرة عقارية بواسطة الخبير.. تحدد مهامه في.. و إنجاز تقرير مفصل مرفق بثلاث نسخ داخل أجل 30 يوما من تاريخ التوصل تحت طائلة الاستبدال بخبير آخر.."

وقد يكون سبب الاستبدال طبقا لنفس الفصل، هو رفض الخبير إنجاز المهمة المكلف بها.

ثانيا: الأعمال التنفيذية للخبرة القضائية في منازعات ارتفاقات المرور

يقوم الخبير المعين ابتداء من تاريخ تبليغه بالحكم التمهيدي القاضي بإجراء الخبرة بالشروع في إنجاز المهمة المكلف بها من طرف المحكمة، وفي هذا الإطار يباشر مهمة استدعاء الأطراف ووكلائهم للحضور تحت طائلة بطلان الخبرة المنجزة تطبيقا للفقرة الأولى من الفصل 63 من قانون المسطرة المدنية، احتراما لمبدأ المواجهة[598]، ثم ينتقل إلى العقار موضوع النزاع في التاريخ المحدد لذلك، والتأكد من وجود طريق قديم يمر من العقار المدعى فيه وتحديد مساحته طولا وعرضا، وتحديد قيمة التعويض الذي يتعين على المدعي أداءه للمدعى عليه، والاستماع للحاضرين و إنجاز تقرير مفصل، وارفاقه بالوثائق المدلى بها وصور فتوغرافية، ثم وضعه بكتابة الضبط المحكمة خلال الأجل المحدد في الحكم التمهيدي.

المطلب الثاني: آثار الخبرة القضائية في نزاعات ارتفاقات المرور

يضع الخبير تقريره بكتابة الضبط داخل الأجل المحدد في الحكم التمهيدي، ومباشرة بعد ذلك يبلغ كتابة الضبط الأطراف بمجرد وضع التقرير لأخذ نسخة منه. وللوقوف عند آثار انجاز الخبرة القضائية في مختلف الدعوى العقارية المتعلقة بنزاعات ارتفاقات المرور، سوف نقف عند عناصر تقرير الخبير، ثم موقف المحكمة تجاه تقرير الخبرة المنجزة .

596 - نورالدين لبريس، نظرات في قانون المسطرة المدنية، مطبعة الأمنية الرباط، طبعة 1، سنة 2012 الصفحة 83.

597 - حكم المحكمة الابتدائية بمراكش الصادر بتاريخ 2021/03/18 ملف رقم 2020/1402/808، حكم غير منشور.

598 - وهو ما أكدته محكمة النقض في عدة قرارات منها القرار التالي:" ... ويتضح من القرار المطعون فيه أنه اعتمد أساسا على تقرير خبرة أنجزت في غيبة الطالب المذكور أعلاه وليس بوثائق الملف ما يفيد توصله بالاستدعاء مما يجعله معرضا للنقض لمخالفة الخبرة المعتمد عليها لمقتضيات الفصل 63 من قانون المسطرة المدنية." قرار محكمة النقض رقم3/50 المؤرخ في20 يناير2015 ملف مدني رقم 2013/1/4051، منشور بسلسة إصدارات المكتب الفني الخبرة والخبراء من خلال اجتهادات محكمة النقض عدد3سنة 2017 ص 106.

الفقرة الأولى: تقرير الخبرة المنجزة

بالرجوع إلى مقتضيات القانونية المنظمة للخبرة القضائية بصفة عامة، لا نجد نص يحدد العناصر التي يجيب أن يتضمنها تقرير الخبرة المنجزة، ونعني بذلك التقرير المكتوب، على اعتبار أنه هو الغلب في الدعاوى العقارية. وعليه سوف نقف في هذه الفقرة عند العناصر التي يتضمنها تقرير الخبرة (أولا). ومناقشة التقرير المنجز (ثانيا).

أولا: عناصر تقرير الخبرة العقارية في منازعات ارتفاقات المرور

كما أشرنا سابقا فإن التقرير الكتابي هو الغالب في الدعاوى العقارية بصفة عامة وارتفاقات المرور على وجه الخصوص.

ويتضمن التقرير مجموعة من البيانات منها، اسم الخبير وعنوانه ومراجع القضية، ونوع ملف القضية ورقمها الترتيبي بكتابة الضبط والغرفة التي تنظر في النزاع والقاضي أو المستشار المكلف بالقضية، وبيانات الأطراف(عنوانهم ودفاعهم، وملخص القرار القاضي بإجراء الخبرة ومهمة الخبير، واستدعاء الأطراف ودفاعهم وحضورهم ليوم إجراء الخبرة، ساعة ويوم اجرائها..)، ثم وصف العقار وتحديد مساحته ومشتملاته، وما إذا كان به ارتفاق المرور سابقا أم لا حسب طبيعة النزاع، وتحديد مساحته طولا وعرضا، ثم يوقع على التقرير ويرفقه بمجموعة من المرفقات التي تتعلق بالعقار موضوع ارتفاق المرور وصور فتوغرافية له.

ثانيا: مناقشة تقرير الخبرة المنجزة

بمجرد وضع التقرير بكتابة الضبط بالمحكمة يقوم كاتب الضبط بتبليغ الأطراف المعنية بذلك قصد أخذ نسخة منه وذلك بغرض الاطلاع عليه ومناقشته في الجلسة المخصصة لذلك، فالخصوم لهم الحق في مناقشة ما جاء في تقرير الخبرة والاعتراض عن نتائجها، وفي هذا السياق جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بالخميسات مايلي[599]:" وبناء على مستنتجات بعد الخبرة المقدمة من طرف المدعون، أكدوا فيها أن الخبير لم يقوم بالمهمة المطلوبة منه كما يجب وفق الأمر التمهيدي، و أنه قام بإدخال أطراف لا علاقة لها بالنزاع وتجاهل اتمام التصميم المرفق بالخبرة، ملتمسين أساسا ارجاع المهمة للخبير قصد الانتقال إلى عين المكان وتطبيق حجج ووثائق على أرض الواقع والتقيد بالنقط المحددة في الحكم التمهيدي..".

الفقرة الثانية: سلطة المحكمة تجاه تقرير الخبرة المنجزة في منازعات ارتفاقات المرور

إن رأي الخبير المضمن بتقرير الخبرة لا يلزم المحكمة من حيث الأصل طبقا للفقرة الآخرة من الفصل 66 من قانون المسطرة المدنية. فرأيه هو رأي استئناسي يخضع لتقدير محكمة الموضوع.

وبالرجوع إلى العمل القضائي المغربي، نجد موقف المحاكم من تقارير الخبرة المنجزة في مختلف نزاعات ارتفاقات المرور على النحو التالي:

أولا: المصادقة الكلية على تقرير الخبرة المنجزة

فكلما تبين للمحكمة أن تقرير الخبير يتضمن الأجوبة عن مختلف النقط المحددة في الحكم التمهيدي، و أنه جاء مستوفيا للشروط الشكلية والموضوعية، ومبني على أسس موضوعية وعلمية لا يتسرب إليها الشك فإنها تقضي بالمصادقة الكلية عليه، وفي هذا السياق جاء في حكم للمحكمة الابتدائية بالخميسات:" وحيث إن خبرة الخبير.. قد جاءت مستجمعة لكافة الشروط الشكلية والموضوعية، مما يتعين معه الأخذ بخلاصاتها

599 - حكم المحكمة الابتدائية بالخميسات، الصادر بتاريخ 17 اكتوبر2019، ملف عدد 2018/1401/192، حكم غير منشور.

والحكم بتوسعة الممر الموجود أصلا فوق عقار المدعى عليهما.." في هذا الحكم كان موضوع النزاع حول ارتفاق المرور، فالمدعين يملكون قطعة أرضية والمدعى عليهم قاموا بإغلاق الطريق الوحيدة المؤدية إلى أراضيهم، وذلك بعدما قاموا بشراء أرض مجاورة لهم، حيث قاموا بوضع أعمدة إسمنتية بها وسياج حديدي مما منعهم من المرور إلى الطريق الرئيسية قصد الولوج إلى السوق الأسبوعي وكذا الوصول إلى أراضيهم، والتمسوا الحكم برفع الضرر وذلك بفتح الطريق القديمة العمومية الرابطة بين الطريق الرئيسية وأرضهم البالغة مساحتها ثلاثة أمتار، وتوسيعها إلى خمسة أمتار لأجل مرور الآلات الفلاحية والسيارات، وأداءهم واجبات حق الارتفاق المطالب به لأجل المرور، وإجراء خبرة عقارية قصد تحديد الطريق وثمن الأرض التي ستكون محل حق الارتفاق، معززين طلبهم بعقود أشرية، ملكية، محضر الشرطة القضائية، صور فتوغرافية، صور عبر الأقمار الاصطناعية، فأجاب المدعى عليهما بمذكرة أكدوا فيها أن مقال المدعين جاء خالي من الصفة، علاوة على عدم إثبات إغلاق الطريق، فضلا عن عدم اثباتهم أن أرضهم غير مرتبطة بأي طريق وما يفيد بأنهما من قاما بإغلاق الطريق، وعقب المدعين بأن المدعى عليهما اشتريا أرضا تبقى مجاورة لهم، وأن الطريق كان يمر منها جميع سكان القبيلة وأنهما أغلاقها بعد شرائهما للأرض، وأن محضر الشرطة القضائية يفيد أن الطريق كان يمر منها المدعون التي تم قطعها.

وقد أمرت المحكمة بإجراء خبرة عقارية أولى، خلص فيها الخبير إلى عدم وجود أي ممر فوق عقار المدعى عليهم، إلا أن المحكمة تبين لها من تقرير الخبرة أن الخبير لم يتقيد بما جاء في الحكم التمهيدي، فأمرت بإجراء خبرة عقارية ثانية، والتي تبت من خلالها للمحكمة وجود ممر عمومي، ولاسيما من خلال الصور الجوية المأخوذة ما بين 2001/12/7 و2017/07/19 عن طريق الأقمار الاصطناعية والمنزلة في منظومة "غوغل" والتي تعتبر ذات حجية باعتبارها تدخل في إطار وسائل الإثبات الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها في القضاء، أن هناك فعلا ممر عمومي على طول الأرض التي اشتراها المدعى عليهم، و أنه بتاريخ 2018/12/09 اختفى أي أثار للممر نتيجة إقدام المدعى عليهم بإغلاقه ببناء سياج إسمنتية على جميع جوانب أرضه، مما ثبت للمحكمة من خلال هذه الخلاصات التي توصل إليها الخبير أن هناك ضرر لحق المدعى نتيجة إغلاق الممر من طرف المدعى عليهم، فضلا عن ذلك فإن الخبير توصل إلى ضرورة توسعة الممر قصد تأمين الحاجيات الضرورية لمستعمله، وقد اقترح له عرضا بستة أمتار، وثمن المتر المربع في 20 درهم. واعتبرت أن ما دفع به المدعى عليهما يبقى غير مؤسس، وأن تقرير الخبرة قد جاء مستجمع لكافة الشروط الشكلية الموضوعية، مما يتعين الأخذ بخلاصاته والحكم بتوسعة الممر الموجود أصلا فوق عقار المدعى عليهما وفق تقرير الخبرة والتصميم المرفق به، مقابل أداء التعويض المحدد. وقد تقدم المدعى عليهم بالطعن في هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف بالرباط ملتمسين إلغاء الحكم المستأنف لعدم ارتكازه على أساس قانوني وخالف المادة 64 من مدونة الحقوق العينية، وأن إقرار حق ارتفاق المرور في أرضهم سيشكل لهم ضرر بالغ في إزالة السياج و إقلاع المغروسات و اتلاف نظام الراي، وأن المحكمة لم تناقش هذه الدفوع واعتمدت على ما جاء في تقرير الخبير.

إلا أن محكمة الاستئناف بالرباط أيدت الحكم الابتدائي للمحكمة الابتدائية بالخميسات في قرارها الصادر في 2020/10/21[600] الذي اعتمدت فيه على الحيثية الرائعة، وهي أن الخبرة المعتد بها من طرف

600- قرار محكمة الاستئناف بالرباط عدد 460 الصادر بتاريخ 2020/10/21، ملف رقم 2018/1401/192 (قرار غير منشور).

المحكمة الابتدائية قد اعتمدت صورا جوية مخزنة في قاعدة بيانات رقمية تؤكد التطور الكرونولوجي لحالة الأرض والممر المذكور، فأكدت قيامه منذ 2001، فجاءت معززة للمعاينة التي قام بها ضباط الشرطة القضائية ومثبتة لأقوال المستأنف عليهم، وأن الإدلاء بتصريحات الشهود لنفي ما ذكر لا يستقيم وحجية الدليل العلمي المستند لمشاهدات مسجلة مستقاة من أرض الواقع بعيدا عن التفسير والتأويل فكان الحكم معتدا باليقين لا الشكك والتخمين كما جاء بالسبب، وأما ما تعلق بالضرر الحاصل للأرض وغيرها، فإن الثابت من الخبرة أن ذلك لا يشكل إلا أقل ضرر.[601]

تجدر الإشارة إلى أن المحكمة لها كامل السلطة التقديرية، ولا رقابة محكمة النقض إلا من حيث التعليل وهذا ما جاء في قرار لمحكمة النقض الصادر 18 أبريل 2023[602]:"... وتقارير الخبراء التي تستقل بتقييمها في إطار سلطتها التقديرية والتي لا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل الذي يجب أن يكون سائغا..".

ثانيا: إجراء خبرة ثانية أو مضادة

في العديد من الحالات تلجأ المحكمة إلى الأمر بإجراء خبرة ثانية، وخاصة في الحالة التي لم يتقيد فيه الخبير بالمهام المحددة له في الحكم التمهيدي وعلى سبيل المثال نورد حكم للمحكمة الابتدائية بالخميسات الذي جاء فيه[603]:" ...و أنه بالنظر لكون الخبير لم يتقيد بالأمر التمهيدي ولكون المدعين أدلوا بما يفيد أن الطرف المدعى عليه ....فقد ثم إجراء خبرة عقارية ثانية كلف بها الخبير...".

وقد يتم إجراء خبرة مضادة إما تلقائيا من طرف المحكمة، أو بطلب من الخصوم بهدف مراقبة صحة المعطيات ونتائج الخبرة الأولى.

خاتمة:

يتضح لنا من خلال ماسبق أن الخبرة القضائية في مختلف نزاعات ارتفاقات المرور أصبحت من بين أهم إجراءات التحقيق التي تلجأ إليها المحاكم، مقارنة بباقي الإجراءات الأخرى، نظرا للدور الأساسي الذي يقوم به الخبير من خلال تنوير المحكمة في المسائل التقنية والفنية التي لا علاقة لها بالقانون. ومن بين الخلاصات التي توصلنا إليها في هذا الإطار:

. أن الخبرة القضائية في منازعات ارتفاقات المرور أصبحت عرفا قضائيا نظرا لأهميتها في مساعدة المحاكم في حل هذه القضايا.

---

601 - وجاء في قرار لمحكمة النقض:" إن المحكمة بعد اطلاعها على وثائق الملف....خلصت إلى أن الممر موضوع النزاع يشكل الممر الوحيد والأخف ضررا بالنسبة للطاعنة..." قرار رقم 1/87 الصادر بتاريخ 2023/04/18 في الملف رقم 2020/1/1/5573. منشور بموقع البوابة القضائية للمملكة المغربية
Khttps://juriscassation.cspj.ma/?fbclid=lwar0g3lnqnnpksa0d_d2wdxtuvvgapbns8sgmkwuohn2r85emwsxcrf82q تاريخ الاطلاع 2023/10/14، على الساعة16:20 .

602- قرار محكمة النقض رقم1/87 الصادر بتاريخ 18 /2023/04، في الملف العقاري رقم 2020/1/1/5573 منشور بموقع البوابة القضائية للمملكة المغربية
Khttps://juriscassation.cspj.ma/?fbclid=lwar0g3lnqnnpksa0d_d2wdxtuvvgapbns8sgmkwuohn2r85emwsxcrf82q تاريخ الاطلاع 2023/10/15، على الساعة 19:40 .

603 - حكم المحكمة الابتدائية بالخميسات، الصادر بتاريخ 17 اكتوبر2019، ملف عدد 2018/1401/192، حكم غير منشور.

. في العديد من الحالات تصادق المحكمة على تقرير الخبرة وتأخذ به كوسيلة لحل النزاع، من خلال الصيغة التالية:" وحيث إن تقرير الخبرة جاء مستوفيا للشروط الشكلية والموضوعية المتطلبة قانونا ومطابقة لمنطوق الحكم التمهيدي".

إلا أنه بالرغم من الدور الهام للخبير القضائي كمساعد للقضاء في مثل هذه المنازعات فإن هناك صعوبات وإشكالات يطرحها التطبيق العملي لهذا الإجراء لذلك فلابد من الإدلاء ببعض الاقتراحات في هذا الإطار من أهمها:

.لابد من وضع ضوابط اللجوء إلى الخبرة من طرف المحكمة، من خلال تأكدها من جدوى إجراء الخبرة قبل صدور الحكم التمهيدي القاضي بإجرائها، لتفادي مشكل هدر الزمن القضائي.

. وضع قواعد تنظم كيفية التناوب في تعين الخبراء احتراما لمبدأ تكافؤ الفرص، واحترام تخصص كل خبير بهدف تجويد العمل القضائي ومساعدة المحكمة في المسائل التقنية والفنية التي يكون الخبير متخصص فيها.

. التنصيص بشكل صريح على العناصر الأساسية التي يجب على الخبير أن يضمنها بتقرير الخبرة، وأن تكون واضحة بعيدا عن كل التعقيدات، والتنصيص على ضرورة بسط المحكمة رقابتها على تقرير الخبير بشكل دقيق بمجرد إيداعه بكتابة الضبط .

. توفير الظروف المناسبة للخبير قصد إنجاز مهمته، من خلال تدليل كل الصعوبات التي تعترضه أثناء إنجاز مهمته.

. وضع معايير تحديد التعويض المناسب عند تقرير حق المرور في العقار المرتفق به. وضرورة حرص المحكمة وتأكدها من كون الممر هو الأقل ضررا والأكثر نفعا عند دراسة تقارير الخبرة.

الدكتور عبد الرزاق حباني
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة
الدكتور زكرياء الطيرش
حاصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق

حق الانتفاع على ضوء مدونة الحقوق العينية من النشأة إلى الانقضاء

Usufruct in the light of the Code of Real Property Rights From inception to expiration

مقدمة:

يعتبر العقار وسيلة من وسائل الإنتاج والاستثمار، كما يعد عنصرا فعالا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ونظرا لأهمية العقار قام المشرع المغربي بالتدخل من حين لآخر لأجل تنظيمه وتحيين النصوص المرتبطة به. ومن القوانين التي لها صلة كبيرة بالعقار والمعاملات العقارية و لها تأثير بالغ الأهمية، توجد مدونة الحقوق العينية،[604] التي حاول من خلالها المشرع ضبط الحقوق العينية العقارية، وتوحيد النصوص القانونية، والحد من التضارب في الأحكام والقرارات القضائية.

ومن شأن هذه الوحدة أن تؤدي إلى الوضوح، والتوقعية، والاستقرار في المعاملات، والمساواة في الأحكام التي تنظم الحق العيني سواء كان محفظا أو غير محفظ، دونما الحاجة إلى البحث عن النصوص في المراجع الفقهية، واللجوء أحيانا إلى القياس والبحث في النوازل التي قد تختلف أسباب نزولها من حالة لأخرى.

وهذا ما سيبعث على الاطمئنان للتعامل في هذه العقارات، واختصار الوقت عن الفصل في المنازعات المتعلقة بها، وتوحيد الاجتهادات القضائية الصادرة بشأنها، مما سيساهم في تفعيل دور الملكية العقارية في مسار التنمية.[605]

ومن بين الأحكام البالغة الأهمية التي وضعها المشرع المغربي في مدونة الحقوق العينة تنظيم القواعد القانونية المرتبطة بالحقوق العينية العقارية الأصلية وتبسيطها، من خلال تعريفها ووضع طرق إنشائها و آثارها وكيفية انقضائها.

وتنحصر الحقوق العينية الأصلية وفقا للمادة 9 من مدونة الحقوق العينية في: حق الملكية، حقوق الارتفاق والتحملات العقارية، حق الانتفاع، حق العمرى، حق الاستعمال، حق السطحية، حق الكراء الطويل الأمد، حق الحبس، حق الزينة، حق الهواء والتعلية، والحقوق العرفية المنشأة بوجه صحيح قبل دخول مدونة الحقوق العينية حيز التنفيذ.

604- ظهير شريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) بتنفيذ القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، الجريدة الرسمية عدد 5998، بتاريخ 27 ذي الحجة 1432 (24 نوفمبر 2011) ص5587.

605- تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين حول القانون رقم 39.08 يتعلق بمدونة الحقوق العينية، منشور بمجلة الحقوق سلسلة "الأنظمة والمنازعات العقارية" الإصدار الخامس، النظام القانوني الجديد للحقوق العينية بالمغرب في ضوء القانون رقم 39.08، مطبعة المعارف الجديدة الرباط 2012 ص 84.

ويعد حق الانتفاع من أبرز الحقوق العينية المتفرعة عن حق الملكية، فهو يتيح للأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الاستفادة من منافع العقار دون تملكه.

ومن هذا المنطلق، يمكن طرح إشكالية جوهرية وهي: كيف تعامل المشرع المغربي مع حق الانتفاع من حيث نشأته و آثاره القانونية وكيفية انقضائه؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سنحاول دراسة هذا المقال بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن من خلال مبحثين على الشكل التالي: المبحث الأول: إنشاء حق الانتفاع و آثاره القانونية. المبحث الثاني: انقضاء حق الانتفاع.

المبحث الأول: إنشاء حق الانتفاع و آثاره القانونية

يقوم حق الانتفاع على التوازن بين حرية المنتفع وحقوق المالك الأصلي، وقد نظمه المشرع من خلال مدونة الحقوق العينية بقواعد دقيقة ومنتظمة، تضمن الاستغلال الأمثل للموارد العقارية وتحقيق الأمن العقاري.

وسنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف عند طرق إنشاء حق الانتفاع في (المطلب الأول) والآثار المترتبة على إنشائه في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: طرق إنشاء حق الانتفاع

يعد حق الانتفاع من أبرز الحقوق العينية المتفرعة عن حق الملكية، وقد ينشأ إما بطرق رضائية، أو بقوة القانون. وتكمن أهمية هذا الإنشاء في كونه يحدد شروط الانتفاع و آثاره و انقضائه.

وللوقوف عند طرق إنشاء حق الانتفاع، سنقسم هذا المطلب إلى فقرتين، نخصص (الفقرة الأولى) للحديث عن إنشاء حق الانتفاع بإرادة الأطراف، بينما نخصص (الفقرة الثانية) للحديث عن نشوء حق الانتفاع بقوة القانون.

الفقرة الأولى: حق الانتفاع الناشئ بإرادة الأطراف

عرفت المادة 79 من مدونة الحقوق العينية حق الانتفاع بكونه: " الانتفاع حق عيني يخول للمنتفع استعمال عقار على ملك الغير واستغلاله، وتنقضي مدته لزوما بموت المنتفع."

ويعتبر حق الانتفاع من الحقوق المتفرعة عن حق الملكية، فحق الانتفاع يستحوذ على عنصرين لحق الملكية وهما عنصر الاستعمال وعنصر الاستغلال، ويظل للمالك فقط عنصر التصرف.[606]

فسلطة الاستعمال: تتجلى في القيام بأعمال مادية للحصول على منافع الشيء التي تسمح بها طبيعته، ويمتد هذا الحق للمالك لأن يستعمل الشيء كيفما شاء حتى ولو في غير المعتاد شرط ألا يتعسف في استعمال الشيء بما يلحق الضرر بالغير.[607]

606- حنان سعيدي، حق الانتفاع وأبرز إشكالاته العقارية، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية العدد الخاص رقم 26، حق الملكية العقارية بين التقييد والإطلاق، مطبعة الأمنية الرباط الطبعة الأولى 2021. ص 22.

607- الحنفي موساوي، العقود المنشئة لحق الانتفاع وإشكال تحديد الوعاء الضريبي، مقال منشور بالمؤلف الجماعي حول أصول مدونة الحقوق العينية الاستمداد الفقهي وتوجهات العمل القضائي، دار العرفان للطباعة والنشر أكادير، 2022 ص 122.

وسلطة الاستغلال: هي سلطة القيام بالأعمال اللازمة للحصول على غلة الشيء دون المساس بأصله أي الانتفاع به بطريق غير مباشر بالحصول على ثماره، وتمتد هذه السلطة لجميع ما يشمله حق الملكية من عناصره الجوهرية مع العلو والعمق كما يشمل ملحقاته التي يفرق الفقه بصددها بين الثمار والمنتجات.[608]

ولقد أشار المشرع المغربي إلى إمكانية إنشاء حق الانتفاع بإرادة الأطراف، حيث جاء في المادة 80 من مدونة الحقوق العينية ما يلي: "ينشأ حق الانتفاع بإرادة الأطراف أو بحكم القانون ويمكن أن يكون مقيدا بأجل أو بشرط."

وإرادة الأطراف في إنشاء حق الانتفاع قد تأتي عن طريق العقد أو بواسطة التبرع والوصية أو الشفعة، كما من الممكن أن يكون خاضعا في إنشائه لقواعد التقادم.[609]

وبخصوص نطاق الانتفاع، أي الأموال التي يرد فقد حددتها المادة 81 من مدونة الحقوق العينية على الشكل التالي: " يمكن أن يترتب حق الانتفاع:

أولا: على الملكية العقارية؛

ثانيا: على حق السطحية؛

ثالثا: على حق الزينة؛

رابعا: على حق الهواء أو التعلية."

وهذا النطاق متاح بحسب ما إذا كان الحق الو اقع عليه الانتفاع يسمح لصالحه بتفويت الاستغلال والاستعمال أم لا. لذلك لا يتقرر انتفاع على ما كان انتفاعا في أصله كالعمرى مثلا.[610]

وبخصوص شكليات إنشاء حق الانتفاع، فهو يحرر إما بموجب محرر رسمي، أو بمحرر ثابت التاريخ يتم تحريره من طرف محام مقبول للتر افع أمام محكمة النقض. وذلك طبقا للمادة 4 من مدونة الحقوق العينية. وإذا ورد على عقار محفظ، فيجب أن يشهر بواسطة التقييد في الرسم العقاري، لإنتاج أثاره الكاملة بين الأطراف وتجاه الأغيار.[611]

وهذا يعني أن التقييد هو قرينة قانونية على وجود الحق وعلى أن الشخص المعين باسمه في هذا التقييد هو فعلا وقانونا صاحب هذا الحق و أنه لا حاجة للإتيان بدليل آخر خارج مندرجات الرسم العقاري. بحيث ينطوي التقييد في حد ذاته على قرينة قانونية لفائدة المستفيد من التقييد الاسمي بوصفه طرفا أولا وقبل كل شيء في التزام تعاقدي لا يمكن للطرف الآخر أن ينكره.[612]

608- الحنفي موساوي، مرجع سابق ص 122.

609- للمزيد من التفصيل أنظر : عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجزء التاسع أسباب كسب الملكية، مع الحقوق العينية الأصلية المتفرعة عن الملكية (حق الانتفاع وحق الارتفاق)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان 1968، ص 1210-1221.

610- حسن القصاب، الموجز في الحقوق العينية وفق أحكام المدونة والأصول الفقهية، مكتبة دار العرفان للنشر والتوزيع أكادير، الطبعة الأولى 2019، ص 107.

611- للمزيد أنظر:

- الفصول 65 و 65 مكرر و 66 و67 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913)، المتعلق بالتحفيظ العقاري كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 14.07 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.11.177 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5998 بتاريخ 27 ذو الحجة 1432 (24 نوفمبر 2011)، ص 5575.

- المادة 2 من مدونة الحقوق العينية.

612- محمد إبن الحاج السلمي، التقييد والتشطيب بالسجلات العقارية على ضوء مستجدات القانون رقم 07. 14، مطبعة دار القلم بالرباط، الطبعة الأولى 2015، ص 264.

وتجدر الإشارة، إلى أنه يمكن أن يؤسس لحق الانتفاع رسم عقاري خاص بطلب من المنتفع، وذلك طبقا للفصل 14[613] من المرسوم رقم 18-13-2 بتاريخ 14 يوليوز 2014 في شأن إجراءات التحفيظ العقاري.[614]

كما يمكن للمنتفع الحصول على شهادة خاصة بالتقييد، وذلك طبقا للمادة 58 من ظهير التحفيظ العقاري كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 14.07، الذي جاء فيه ما يلي: " للمالك دون غيره، الحق في أخذ نظير من الرسم العقاري ومن التصميم الملحق به، يشهد المحافظ على الأملاك العقارية بصحتهما بإمضائه ووضع خاتم المحافظة العقارية عليهما.

في حالة الشياع لا يسلم إلا نظير واحد للشريك المفوض له ذلك. أما باقي أصحاب الحقوق العينية فيمكنهم الحصول على شهادة خاصة بالتقييد."

الفقرة الثانية: حق الانتفاع الناشئ بحكم القانون

يسمى حق الانتفاع الناشئ بحكم القانون بالانتفاع القانوني، لأنه ينشأ بإرادة المشرع وليس بإرادة الأطراف، بمعنى أن المشرع قد ينشئ حق الانتفاع على بعض العقارات لفائدة أشخاص لا يملكون رقبتها لاعتبارات شرعية، اجتماعية، عرفية، تاريخية.[615]

ومن نماذج حق الانتفاع القانوني نجد المادة 304 من مدونة الأسرة[616] التي جاء فيها ما يلي: " من أوصى لحمل معين وتوفي، فللورثة منفعة الموصى به على أن ينفصل حيا فتكون له."

وتجدر الإشارة إلى أن مضمون هذه المادة يجد أصله في الفقه المالكي، فعلى سبيل المثال جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: " وغلة الموصى به قبل الوضع تكون لورثة الموصي إذ الولد الموصى له لا يملك إلا بعد وضعه حيا حياة محققة."[617]

وبناء عليه، فإذا توفي الموصي قبل ولادة الحمل الموصى له، فإنه يبقى لورثة الموصي حق الانتفاع بذلك العقار إلى أن يولد الحمل حيا.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على إنشاء حق الانتفاع

بعد إنشاء حق الانتفاع، يترتب على ذلك مجموعة من الآثار القانونية التي تمس كل من المنتفع ومالك الرقبة والغير، حيث تحدد هذه الآثار حقوق المنتفع والتزاماته. وذلك لضمان عدم الإضرار بمصالح أي طرف واستقرار المعاملات العقارية.

613- جاء في الفصل 14 من المرسوم رقم 18-13-2 ما يلي: "بالإضافة إلى الرسم العقاري المؤسس في اسم مالك العقار، يمكن تأسيس رسوم عقارية خاصة بطلب من المستفيد من حق الارتفاق وحق الانتفاع وحق العمرى وحق الاستعمال وحق السطحية وحق الكراء الطويل الأمد وحق الحبس وحق الزينة وحق الهواء والتعلية، وكذا الحقوق العرفية المنشأة بوجه صحيح قبل دخول القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية حيز التنفيذ.

يتم تضمين جميع البيانات المفيدة في الرسم العقاري المؤسس للعقار وفي الرسم العقاري الخاص الذي تم تأسيسه لإحدى الحقوق المذكورة في الفقرة السابقة.

يخضع نظير الرسم العقاري المسلم لصاحب الحق المؤسس له رسم عقاري خاص، للمقتضيات المطبقة على نظائر الرسوم العقارية للملكية."

614- مرسوم رقم 18-13-2 صادر في 16 من رمضان 1435 (14 يوليوز 2014) في شأن إجراءات التحفيظ العقاري، الجريد الرسمية عدد6277 بتاريخ 30 رمضان 1435 (28 يوليوز 2014)، ص 6119.

615- حنان سعيدي، مرجع سابق ص 31.

616- ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الجريدة الرسمية عدد 5184 بتاريخ 14 ذو الحجة 1424 (5 فبراير 2004) ص 418.

617- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الجزء السادس، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1996، ص 486.

وسنتناول في هذا المطلب، الحقوق التي يكتسبها المنتفع في (الفقرة الأولى)، ثم نتعرض في (الفقرة الثانية) للالتزامات التي تقع على عاتقه.

الفقرة الأولى: الحقوق المترتبة على إنشاء حق الانتفاع

يترتب على إنشاء حق الانتفاع مجموعة من الحقوق لفائدة المنتفع، ومن أهمها ما نصت عليه المادة 82 من مدونة الحقوق العينية التي جاء فيها على أن : " للمنتفع أن يستغل العقار محل حق الانتفاع بمختلف أنواع الاستغلال التي تتفق مع طبيعته وله أن يتمتع بكل ما يذره هذا العقار من ثمار سواء كانت طبيعية أو صناعية أو مدنية."

وهذه المادة تبين بأن حرية الاستغلال مرتبطة بطبيعة العقار، كأن يكون أرض فلاحية أو عقار مخصص للسكن، كما أقرت أحقية المنتفع بالاستفادة من الثمار الطبيعية والصناعية والمدنية. ونفس المقتضى نصت عليه المادة 582 من القانون المدني الفرنسي.[618]

وتكون ثمار العقار المنتفع به للمنتفع مدة انتفاعه، بحيث يكتسبها يوما فيوما تبعا لهذه المدة.[619]

ومن أبرز الحقوق التي يتمتع بها المنتفع، وفقا للمادة 86 من مدونة الحقوق العينية، الحق في التمتع بالعقار المنتفع به بنفسه أو يمكن أن يؤجر حقه أو يقوم برهنه أو تفويته.

والمشرع من خلال هذه المادة، يكون قد نص على قابلية الانتفاع للتداول، فإذا كانت استفادة المنتفع بالعقار المنتفع به هي الأصل، فإنه استثناءا يمكن له أن يؤجر حقه، أو يقدمه كضمان عيني لدين ما، مع العلم أن الرهن لا يشمل الرقبة و إنما الانتفاع فقط، كما يمكن للمنتفع أن يفوت حقه سواء بعوض أو تبرعا. وللقيام بهذه التصرفات، لابد من احترام أجل الانتفاع والشروط المنصوص عليها في عقد الانتفاع الأصلي.

ومما لاشك فيه أن المنتفع صاحب حق تنحصر سلطاته على الشيء المنتفع به في الاستعمال والاستغلال فلا يملك رقبته، ولهذا لا يجوز له التصرف في الرقبة، وإذا تصرف فيها يكون غير نافذ في مواجهة مالك الرقبة، حيث إنه تصرف في ملك الغير، وبهذا يتقيد حق المتصرف إليه بهذا النطاق، وللمنتفع أن يتصرف في حق الانتفاع بمقابل (معاوضة) أو بدون مقابل (تبرع)، فيجوز له بيعه أو المقايضة عليه أو يجعله حصة في شركة وأن ينزل عنه لدائنه مقابلا لوفاء الدين.[620]

كما أكدت المادة 85 من مدونة الحقوق العينية على أحقية المنتفع في الاستفادة من حقوق الارتفاق المقررة لفائدة العقار المنتفع به.[621]

الفقرة الثانية: الالتزامات المترتبة على إنشاء حق الانتفاع

618- Article 582 du Code Civil français : « L'usufruitier a le droit de jouir de toute espèce de fruits, soit naturels, soit industriels, soit civils, que peut produire l'objet dont il a l'usufruit ». Journal officiel de la République française, consulté sur légifrance, https://www.legifrance.gouv.fr/

619- المادة 83 من مدونة الحقوق العينية.

620- احمد سعد إبراهيم على زيدان، حق الانتفاع في القانون المدني المصري، مقال منشور بمجلة بحوث الشرق الأوسط العدد 92 مطبعة جامعة عين شمس مصر، أكتوبر 2023، ص 23.

621- نصت المادة 85 من مدونة الحقوق العينية على ما يلي: " للمنتفع أن يتمتع بجميع المنافع التي تكون للمالك على العقار المنتفع به ولا سيما حقوق الارتفاق المقررة لفائدة هذا العقار، كما له أن يتمتع بكل الزيادات التي تلحق بهذا العقار عن طريق الالتصاق."

قبل الحديث عن الالتزامات الملقاة على عاتق المنتفع، لا بد من الإشارة إلى المادة 92 من مدونة الحقوق العينية التي نصت على أنه: " يتسلم المنتفع العقارات في الحالة التي توجد عليها غير أنه لا يمكنه الشروع في استغلالها إلا بعد تنظيم كشف بحالتها بحضوركل من المالك والمنتفع".

والغرض من الكشف قبل الشروع في الاستغلال، هو حماية مصالح كل من المنتفع ومالك الرقبة. وتفاديا للنزاعات التي قد تقع في المستقبل، كما يعتمد عليه عد وقوع نزاع حول العقار المنتفع به، أو عند انتهاء أجل الانتفاع، بحيث يسهل الرجوع إليه لمعرفة مدى محافظة المنتفع على العقار المنتفع به .

ويترتب على إنشاء حق الانتفاع مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق المنتفع ومن أهمها ضرورة الحفاظ على الحق العيني محافظة الشخص الحريص على ملكه. حيث جاء في المادة 93 من مدونة الحقوق العينية ما يلي: " يجب على المنتفع أن يبذل في المحافظة على الحق المنتفع به العناية التي يبذلها الشخص الحريص على ملكه."

وهذا النص يؤسس لواجب قانوني وأخلاقي ملزم للمنتفع. وإذا حصل انحراف في المحافظة على العين المنتفع بها، فإن المنتفع يبقى ملزم بنفقات الإصلاحات إذا ترتبت موجباتها عن فعله أو خطائه وذلك طبقا للمادة 96 من مدونة الحقوق العينية.

ويتعين الإشارة إلى أن الخطأ هنا لا يفترض في جانب المنتفع، بل على مالك الرقبة أن يثبت أن الهلاك أو التلف ناتج عن التعويض وفقا للقواعد العامة، وإذا لم يتمكن مالك الرقبة من الإثبات فلا يترتب عن ذلك مسؤولية المنتفع، لأن مسؤولية هذا الأخيرعن فعله وخطئه ليست مسؤولية مفترضة من جانب المنتفع.[622]

كما أن لمالك الرقبة أن يتعرض على أي استعمال غير مشروع أو غير متفق مع طبيعة العقار أو الحق العيني المنتفع به وفي هذه الحالة له أن يطلب إنهاء هذا العقد دون إخلال بما قد يكون للطرفين من حق في التعويض ودون مساس بحقوق الغير.[623]

والمقصود بعبارة " ودون المساس بحقوق الغير"، أنه إذا كان مثلا حق الانتفاع محل رهن فإن الدائن المرتهن يحق له ضمان حقه بالحجزعلى حق الانتفاع واستيفاء حقه وليس له الحق بالحجزعلى حق الملكية، لأن هذا الحق لا يندرج ضمن الحقوق التي كان يتمتع بها صاحب حق الانتفاع و إنما هي لمالك الرقبة.[624]

ومن بين الالتزامات التي تقع على عاتق المنتفع، أداء التكاليف والنفقات الضرورية المفروضة على العقار. حيث ألزمت المادة 95 من مدونة الحقوق العينية المنتفع طيلة مدة الانتفاع بأداء ما يفرض على الملك المنتفع به من تكاليف دورية كالضر ائب وغيرها ويتحمل النفقات اللازمة لحفظه وصيانته.

ومن بين الالتزامات أيضا ما نصت عليه المادة 98 من مدونة الحقوق العينية التي جاء فيها على أنه يتعين على المنتفع أن يعلم مالك الرقبة وفق طرق التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، وذلك في الحالتين الآتيتين:

- بكل ادعاء من طرف الغيرلحق على العقار المنتفع به أو اعتداء على حق من حقوق المالك؛
- بتلف العقار المنتفع به كلا أو بعضا.

622- حنان سعيدي، مرجع سابق، ص 37.
623- المادة 91 من مدونة الحقوق العينية.
624- حنان سعيدي، مرجع سابق ص 35.

وإذا لم يقم المنتفع بالإعلام المنصوص عليه أعلاه في الوقت المناسب فإنه يكون مسؤولا عن الأضرار التي تلحق المالك من جراء ذلك.

وبناء على ما سبق، يظهر أن المشرع المغربي قد حرص من خلال مدونة الحقوق العينية، على تحقيق التوازن بين حقوق مالك الرقبة، وحقوق والتزامات المنتفع، وذلك لتعزيز الأمن العقاري.

المبحث الثاني: انقضاء حق الانتفاع

إذا كان حق الانتفاع من الحقوق العينية التي تعطي لصاحبها سلطة استعمال الشيء المملوك للغير واستغلاله، إلا أن ذلك لا يعني بأن هذا الحق أبدي، فهو رهين بأسباب تؤدي إلى انقضائه.

وقد تكون هذه الأسباب إما بطرق رضائية (المطلب الأول) أو خارجة عن الإرادة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الطرق الرضائية لانقضاء حق الانتفاع

من بين أسباب انقضاء حق الانتفاع، التي حملتها مدونة الحقوق العينية، انقضاء المدة المحددة التي تم الاتفاق عليها و اتحاد الحقوق، (الفقرة الأولى) بالإضافة إلى إمكانية التنازل عن حق الانتفاع (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: انقضاء حق الانتفاع بانقضاء المدة و اتحاد الحقوق

جاء في المادة 99 من مدونة الحقوق العينية على أن الانتفاع ينقضي بانصرام المدة المحددة له.

ويلاحظ من خلال هذه المدة أن المشرع لم يحدد المدة الأقصى المسموح بها للانتفاع بالنسبة للأشخاص الذاتيين، على خلاف بعض التشريعات المقارنة كالمشرع الفرنسي الذي نص على استمرارية حق الانتفاع الذي يكون لصالح الأفراد لمدة ثلاثين سنة فقط.[625]

أما بخصوص الانتفاع الممنوح للأشخاص المعنوية فينقضي بانصرام مدة أقصاها أربعون سنة. وذلك طبقا للمادة 100 من مدونة الحقوق العينية. وعلى هذا الأساس فحق الانتفاع هو حق زمني ومؤقت بطبيعته.

وينقضي حق الانتفاع أيضا باتحاد الحقوق أي بجمع صفتي المنتفع ومالك الرقبة في شخص واحد. كأن يتوفى مالك الرقبة وليس له وراث سوى المنتفع أو كأن يقدم مالك الرقبة على بيع الرقبة أو هبتها للمنتفع. ففي هذه الحالة يتوحد حق الانتفاع وحق الرقبة ويجتمعان في شخص المنتفع فيزول الانتفاع ويضحى المنتفع مالكا.[626] أو قد ينتقل حق الانتفاع إلى مالك الرقبة فيجتمع هنا أيضا في مالك الرقبة صفتا المالك والمنتفع.[627]

الفقرة الثانية: انقضاء حق الانتفاع عن طريق التنازل

ينقضي حق الانتفاع بالتنازل عنه صراحة وذلك طبقا للمادة 99 من مدونة الحقوق العينية، لفائدة مالك الرقبة أو لفائدة الأغيار.

---

625 - Article 619 du Code Civil français: « l'usufruit qui n'est pas accordé à des particuliers ne dure que trente ans ».

626- مأمون الكزبري، التحفيظ العقاري والحقوق العينية الأصلية والتبعية، في ضوء التشريع المغربي، شركة الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط،الطبعة الثانية 1987، ص 243.

627- عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص 1271.

وحماية لدائني المنتفع نص المشرع المغربي في المادة 103 من نفس المدونة على إمكانية إبطال التنازل إذا وقع إضرار بحقوقهم.[628] ونفس المقتضى نص عليه المشرع الفرنسي في المادة 622 من القانون المدني الفرنسي.[629]

ودعوى الإبطال هذه يطلق عليها في القانون المقارن اسم "الدعوى البوليانية" وهي دعوى يمنحها المشرع إلى الدائنين بغية إبطال تصرفات المدين التي أجراها إضرارا بمصلحتهم.[630]

المطلب الثاني: الطرق الخارج عن الإرادة لانقضاء حق الانتفاع

على خلاف الطرق الرضائية لانقضاء حق الانتفاع، فهو ينقضي في حالات أخرى بطرق خارجة عن إرادة الأطراف، وتثمل في الغالب عن طريق الوفاة (الفقرة الأولى) أو بالهلاك الكلي، أو بواسطة القضاء (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: انقضاء حق الانتفاع بالوفاة

جاء في المادة 99 من مدونة الحقوق العينية أن حق الانتفاع ينقضي بموت الموت. وفي هذا الإطار جاء في أحد قرارات المجلس الأعلى (محكمة النقض حاليا) ما يلي:" إن الانتفاع هو حق عيني في التمتع بعقار على ملك الغير و أنه ينقضي بموت المنتفع، وهو بذلك يعتبر حقا شخصيا لا يورث، فإذا أكرى المنتفع العقار المنتفع به إلى الغير فإنه بوفاته يرجع العقار لمالكه، ولا يبقى العقار متحملا بحق الانتفاع مما لا يبقى معه سند للمكتري للتواجد بالمحل المكرى له."[631]

كما جاء في قرار أخر لمحكمة النقض ما يلي: " ... إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول دعوى الطاعنين، فإنها اعتبرت عن صواب حق الانتفاع لا يورث وينتهي حتما بموت المنتفع ولا يحق للطاعنين المطالبة به بعد وفاة والدهم..."[632]

ومن هذا المنطلق، فحق الانتفاع لا يورث، وبالتالي إذا ورد شرط في السند المنشئ لحق الانتفاع ينص على انتقال حق الميراث مادامت مدة الانتفاع قائمة، يقع هذا الشرط باطلا ويظل باقي العقد أو الوصية صحيحة ما لم تكن هي الأساس للتعاقد أو إبرام الوصية، حيث إن تحديد أجل الانتفاع إنما يتعلق بالنظام العام، وذلك أن السماح بانتقال الانتفاع بالميراث يؤدي إلى تحمل الملكية بعبء ثقيل يحول دون تداول الثروات.[633]

وإذا كان الانتفاع مقررا لمصلحة عدة أشخاص على التعاقب فإنه يترتب على موت المنتفع الأول انتقال حق الانتفاع إلى الشخص الذي يليه وهكذا إلى أن يموت أصحاب حق الانتفاع جميعا فيسقط حق الانتفاع نهائيا ويعود الشيء إلى مالك الرقبة.

628- جاء في المادة 103 من مدونة الحقوق العينية ما يلي: " لدائني المنتفع طلب إبطال التنازل الذي قام به إذا وقع إضرار بحقوقهم".

629- Article 622 du Code Civil français: « les créanciers de l'usufruitier peuvent faire annuler la renonciation qu'il aurait faite à leur préjudice ».

630- مأمون الكزبري، مرجع سابق ص 242.

631- قرار المجلس الأعلى عدد 5155 صادر بتاريخ 14 دجنبر 2010 في الملف المدني عدد 2010/3/1/4209، منشور بمجلة قضاء محكمة النقض العدد 74، مطبعة الأمنية الرباط 2012. ص 91.

632- قرار محكمة النقض عدد 385 صادر بتاريخ 10 شتنبر 2013 في الملف المدني عدد 2012/3/1/4174، منشور بمجلة ملفات عقارية العدد 4، مطبعة الأمنية الرباط 2014، ص 37.

633- احمد سعد إبراهيم على زيدان، مرجع سابق، ص 31.

أما إذا كان الانتفاع مقررا لعدة أشخاص معا فوفاة أحدهم يترتب عليها انقضاء حق الانتفاع بنسبة نصيبه، ولا يستفيد بقية المنتفعين من نصيب المتوفي بل تعود الحصة التي سقط عنها حق الانتفاع إلى مالك الرقبة، ما لم يكن قد نص على خلاف ذلك في العقد فتطبق حينئذ أحكام العقد.[634]

وفي حالة الانتفاع بواسطة الغير، فإنه إذا مات المنتفع الأصلي فإن حق المنتفع الجديد ينتهي ولو كانت المدة المحددة بينهما لا زالت لم تنتهي بعد، وذلك إعمالا للقاعدة القائلة بأن الإنسان لا يستطيع أن ينقل للغير أكثر مما يملك.[635]

الفقرة الثانية: انقضاء حق الانتفاع بالهلاك الكلي أو بواسطة القضاء

نصت المادة 99 من مدونة الحقوق العينية على إمكانية انقضاء حق الانتفاع بهلاك العقار المنتفع به هلاكا كليا.

فإذا هلك الشيء المنتفع به هلاكا كليا، انتهى حق الانتفاع لانعدام محله. والهلاك قد يكون ماديا كما إذا احترقت الدار أو انهدمت، وقد يكون قانونيا كما إذا نزعت ملكية الشيء للمنفعة العامة.[636]

أما بخصوص الهلاك الجزئي فلقد نصت المادة 101 من مدونة الحقوق العينية على أنه: " إذا هلك العقار المنتفع به هلاكا جزئيا استمر حق الانتفاع قائما على الجزء الباقي منه، متى كان يفي بالغرض الذي من أجله أنشئ هذا الحق."

و إذا تعلق حق الانتفاع ببناء فليس للمنتفع حق التمتع بالأرض بعد هلاك البناء.

أما إذا كان حق الانتفاع متعلقا بالأرض والبناء فإن للمنتفع حق التمتع بالأرض بعد هلاك البناء.[637]

وفضلا عن ذلك، تطرق المشرع المغربي في مدونة الحقوق العينية إلى إمكانية انتهاء حق الانتفاع عند تعسف المنتفع في الاستغلال، حيث جاء في المادة 104 من مدونة الحقوق العينية ما يلي: " يمكن أن ينتهي الانتفاع كذلك بسبب تعسف المنتفع في استغلاله إما بقيامه بإتلاف العقار أو بتعريضه للتلف نتيجة عدم القيام بالإصلاحات اللازمة للصيانة.

ويمكن حسب خطورة الأحوال أن تقضي المحكمة بانقضاء الانتفاع كليا أو باسترجاع المالك للعقار المنتفع به مع أدائه للمنتفع مبلغا سنويا تحدده، وذلك إلى وقت انقضاء الانتفاع.

ويجوز لدائني المنتفع صيانة لحقوقهم أن يتدخلوا في المنازعات ويمكنهم أن يطالبوا بإصلاح ما أتلف".

ومن خلال هذه المادة، يتضح بأن حق الانتفاع ليس حقا مطلقا، بل مقيد بعدم التعسف، تحت طائلة الانقضاء القضائي، وذلك لحماية مصالح كل من المالك للعقار المنتفع به والدائنين.

وبغض النظر عن طريقة انقضاء حق الانتفاع، فإذا ورد على عقار محفظ فيجب أن يشطب عليه من الرسم العقاري وذلك طبقا للمادة 91 من ظهير التحفيظ العقاري كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 14.07 الذي جاء فيه ما يلي: " مع مراعاة أحكام الفصل 86 أعلاه، يمكن أن يشطب على كل ما ضمن بالرسم العقاري

634- مأمون الكزبري، مرجع سابق، ص 241.

635- أحمد بطاهر، حق الانتفاع بالعقار في الفقه الإسلامي ومدونة الحقوق العينية، مساهمة في أعمال الندوة العلمية الوطنية التي نظمها مختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش يومي 04 و 05 ماي 2018، تحت عنوان مدونة الحقوق العينية بين الواقع والمأمول. – الجزء الثاني- المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، الطبعة الأولى 2019، ص 164.

636- عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص 1268.

637- المادة 102 من مدونة الحقوق العينية.

من تقييد أو بيان أو تقييد احتياطي بمقتضى كل عقد أو حكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به يثبت انعدام أو انقضاء الحق موضوع التضمين في مواجهة الأشخاص الذين يعنيهم هذا الحق."

فهذا الفصل يجسد مبدأ التطهير القانوني للعقار، وتصفية الحقوق المنتهية، وذلك باعتبار الرسم العقاري مرآة حقيقة للعقار والحقوق المترتبة عليه.

خاتمة:

بناء على المناهج المتبعة لدراسة هذا المقال، تبين بأن المشرع المغربي حاول من خلال مدونة الحقوق العينية ضبط طرق إنشاء حق الانتفاع، وهي تنقسم، إما إلى طرق رضائية أي بإرادة الأطراف ويلعب العقد فيها دورا بارزا، وإما بطريقة قانونية أي بإرادة المشرع.

كما تبين بأن المشرع المغربي قد نص من خلال مدونة الحقوق العينية على عدة حقوق التي يتمتع بها المنتفع ولا سيما الحق في التفويت والرهن، والتمتع بحقوق الارتفاق، وذلك لأجل التداول و إنعاش الاستثمار العقاري، وفي مقابل ذلك قام المشرع المغربي بإلزام المنتفع بعدة التزامات الهدف من ورائها الحفاظ على العقار المنتفع به وصيانته وأداء التكاليف والمصاريف المترتبة عليها.

وعلاوة على ذلك، فحق الانتفاع من الحقوق العينية المؤقتة، التي تنقضي بشروط معينة وأسباب قانونية محددة.

لائحة المراجع:

- ✓ أحمد بطاهر، حق الانتفاع بالعقار في الفقه الإسلامي ومدونة الحقوق العينية، مساهمة في أعمال الندوة العلمية الوطنية التي نظمها مختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش يومي 04 و05 ماي 2018، تحت عنوان مدونة الحقوق العينية بين الو اقع والمأمول. – الجزء الثاني- المطبعة والور اقة الوطنية مراكش، الطبعة الأولى 2019.
- ✓ احمد سعد إبراهيم على زيدان، حق الانتفاع في القانون المدني المصري، مقال منشور بمجلة بحوث الشرق الأوسط العدد 92 مطبعة جامعة عين شمس مصر، أكتوبر 2023.
- ✓ تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين حول القانون رقم 39.08 يتعلق بمدونة الحقوق العينية، منشور بمجلة الحقوق سلسلة الأنظمة والمنازعات العقارية الإصدار الخامس، النظام القانوني الجديد للحقوق العينية بالمغرب في ضوء القانون رقم 39.08، مطبعة المعارف الجديدة الرباط 2012.
- ✓ حسن القصاب، الموجز في الحقوق العينية وفق أحكام المدونة والأصول الفقهية، مكتبة دار العرفان للنشر والتوزيع أكادير، الطبعة الأولى 2019.
- ✓ حنان سعيدي، حق الانتفاع و أبرز إشكالاته العقارية، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية العدد الخاص رقم 26، حق الملكية العقارية بين التقييد والإطلاق، مطبعة الأمنية الرباط الطبعة الأولى 2021.
- ✓ الحنفي موساوي، العقود المنشئة لحق الانتفاع وإشكال تحديد الوعاء الضريبي، مقال منشور بالمؤلف الجماعي حول أصول مدونة الحقوق العينية الاستمداد الفقهي وتوجهات العمل القضائي، دار العرفان للطباعة والنشر أكادير 2022.

✓ عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجزء التاسع أسباب كسب الملكية، مع الحقوق العينية الأصلية المتفرعة عن الملكية (حق الانتفاع وحق الارتفاق)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان 1968.

✓ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الجزء السادس، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1996.

✓ محمد ابن الحاج السلمي، التقييد والتشطيب بالسجلات العقارية على ضوء مستجدات القانون رقم 07. 14، مطبعة دار القلم بالرباط، الطبعة الأولى 2015.

✓ مأمون الكزبري، التحفيظ العقاري والحقوق العينية الأصلية والتبعية، في ضوء التشريع المغربي، شركة الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط،الطبعة الثانية 1987.

✓ مجلة قضاء محكمة النقض العدد 74، مطبعة الأمنية الرباط 2012.

✓ مجلة ملفات عقارية عدد 4، مطبعة الأمنية الرباط 2014.

فاطمة الزهراء برصات
باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة ابن طفيل

سؤال تحقيق المناصفة بمجلس النواب بعد ما يقارب عقد ونصف من تطبيق دستور 2011

The parity question in the House of Representatives after nearly a decade and a half of implementing the 2011 Constitution

الملخص:

لتعزيز المساواة بين الجنسين في الفضاء السياسي بذل المغرب جهودا كبيرة للرفع من التمثيلية السياسية للنساء، انسجاما مع المعايير الدولية، وكذا التطور الدستوري والتشريعي الوطني، فضلا عن التحولات المجتمعية التي باتت تحتل فيها المرأة مكانة أساسية إلى جانب الرجل. حيث تم تطوير المنظومة التشريعية الوطنية من خلال مجموعة من المقتضيات القانونية الرامية إلى الرفع من مستوى تمثيلية النساء بالمؤسسات المنتخبة بشكل عام ومجلس النواب بشكل خاص. غير أنه رغم تزايد نسبة النساء بمجلس النواب ظل سؤال تحقيق المناصفة مطروحا، لاسيما بعد أربعة عشر سنة من تطبيق دستور المملكة، الذي نص على سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين النساء والرجال.

Abstract:

In order to promote gender equality in the political sphere, Morocco has made significant efforts to enhance women's political representation, in line with international standards, supported by constitutional and legislative development at the national level, as well as societal transformations that have granted women an essential position alongside men. The national legislative framework has been reinforced through a range of measures aimed at increasing women's representation in elected institutions in general, and in the House of Representatives in particular. Nevertheless, despite the growing representation of women in the House of Representatives, the achievement of full gender parity remains an open question, especially after fourteen years of implementing the Kingdom's Constitution, which affirms the State's commitment to achieve the principle of parity between women and men.

مقدمة:

تتعدد المداخل التي يمكن للنساء من خلالها الإسهام الفعلي في التنمية المستدامة، وعلى رأسها تأتي المشاركة السياسية، التي ظلت تعرف نوعا من الممانعة الاجتماعية والسياسية، باعتبار أن مشاركة المرأة في تدبير الشأن العام رهين بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، كما تتوقف درجة مشاركتها على مستوى

الديمقراطية من جهة، والحرية الممنوحة لها اجتماعيا، من جهة ثانية[638]. بذلك باتت مشاركة المرأة في العمل السياسي تعتبر ضرورة حتمية لتحقيق أهداف كل المجتمعات، حيث أن توسيع المشاركة لتشمل جميع مكونات المجتمع بما فيها النساء يساعد على توسيع قاعدة شرعية المؤسسات التمثيلية والتنفيذية، كما أنه يحقق مبدأ المواطنة ويعزز مكانة المرأة داخل المجتمع، عن طريق إحداث تغيرات جوهرية تشمل البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ويساهم في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل[639].

وتتأسس أهمية المشاركة السياسية في صفوف النساء على مجموعة من الاعتبارات الأساسية، حسب عدة دراسات، يتمثل الأول في تحقيق العدالة والمساواة لأنه من غير المبرر استبعاد نصف سكان المنطقة من الدائرة السياسية التي تتخذ فيها قرارات تؤثر على حياتهم، والاعتبار الثاني هو أن التجارب أثبتت أن نوعية الحكم تتحسن عندما يكون التمثيل السياسي للمرأة مرتفعا، وهو ما اعتبرته الدراسات منطقيا لكون مشاركة المرأة في العملية السياسية تضمن اتخاذ قرارات تراعي احتياجات نصف سكان العالم ومصالحهم، أما الاعتبار الثالث فيتعلق بالخبرات التي أثبتت أن مشاركة المرأة في مفاوضات تسوية الأزمات تكسب المجتمعات القدرة على الصمود وتحميها من الانزلاق مجددا في دوامة الصراعات، وهو ما ينعكس إيجابا على الاقتصادات الوطنية[640]، لذلك عملت مجموعة من الدول، ومن بينها المغرب، على تعزيز حضور النساء داخل المؤسسات المنتخبة، وعلى مستوى مواقع المسؤولية ومراكز القرار، من خلال اعتماد مجموعة من الآليات القانونية للرفع تدريجيا من مستوى تمثيلية النساء في أفق تحقيق المناصفة.

ويمكن تعريف المناصفة على أنها التمثيل المتساوي للنساء والرجال على المستوى الكمي في جميع المجالات، وتتجلى علة وجودها في ضرورة اللجوء إلى تدابير قانونية وتنظيمية ومؤسساتية ملزمة لمواجهة حالات التمييز القائم على النوع، وتصحيح آثاره التي تراكمت منذ الماضي أو المتجلية في الحاضر والذي تكون المرأة ضحيته المفترضة، وبمعنى آخر يمكن القول بأن المناصفة هي بمثابة آلية للإعمال الفعلي للمساواة، التي بدونها ستبقى مجردة، باعتبارها تهدف للقضاء على عدم المساواة التمثيلية والتمييزية ضد المرأة مقارنة بالرجل641 . وارتبط مفهوم المناصفة بمفهوم الحصة في اتخاذ القرار السياسي، باعتبارهما يرتبطان بتخصيص عدد محدد من المقاعد داخل هيئة تمثيلية معينة، من أجل تحقيق التمثيل الأنسب لهذه الفئة للتعبير عن مصالحها وآرائها داخل المجالس المنتخبة، ويروم مفهوم المناصفة تعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين على أرض الواقع، بما يتيح فرص المشاركة الحقيقية في الحياة العامة وفي الترقي للمناصب القيادية التي يتم من خلالها المساهمة في اتخاذ القرارات المؤثرة، كما يسعى إلى دفع الخطط والبرامج الحكومية في اتجاه القيام بإجراءات وتدابير تخول للمرأة فرصا أكبر للتمتع بحقوقها وتعزيز مشاركتها في السلطة، وهو ما يساهم في إعطاء دفعة كبيرة للجهود المؤسساتية المبذولة من أجل تفعيل المساواة بين الجنسين[642]، وبذلك يمكن القول بأن الوصول للمناصفة بين الجنسين يشكل إحدى أسس تحقيق المساواة بمفهومها الشامل.

638. ياسير بوكلاطة، مبدأ المناصفة في ظل الدستور المغربي لسنة 2011 . دراسة مقارنة ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله . فاس، 2021.2022، ص 351.

639. إنصاف الشراط، المرأة والعمل السياسي بالمغرب..أية علاقة؟، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى 2020، ص21.

640. مهريناز العوضي، "المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية...مازال لدينا أمل"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت.

641- ياسر بوكلاطة، مرجع سابق، ص 164.

642- كوثر لقبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسية المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، 2019-2020، ص 135 و136.

ويشكل سؤال المناصفة بين الجنسين بالمغرب بعد اعتماد دستور 2011 واحدا من المواضيع المهمة التي يعرفها النقاش العمومي كلما اقتربت الاستحقاقات الانتخابية بشكل عام والانتخابات التشريعية بشكل خاص، لا سيما في ظل المجهودات المبذولة على المستوى التشريعي من أجل الرفع من تمثيلية النساء داخل مجلس النواب، التي رغم تطورها التدريجي إلا أنها لازالت بعيدة عن تحقيق مبدأ المناصفة الذي تسعى الدولة لتحقيقه كهدف للوصول إلى المساواة الفعلية بين الجنسين، وذلك راجع لمجموعة من الظروف الذاتية والموضوعية.

ومن هذا المنطلق تكتسي هذه الدراسة أهميتها وراهنتها، لا سيما في ظل النقاش العمومي الذي تعرفه الساحة الوطنية حول مراجعة المنظومة المؤطرة للانتخابات التشريعية المقبلة التي أعطى انطلاقتها الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 26 لعيد العرش يوم 29 يوليوز 2025، من خلال الوقوف عند تطور مستوى تمثيلية النساء داخل مجلس النواب من خلال المدخل التشريعي، لا سيما عبر اعتماد آلية الكوطا، ومدى قدرة هذه الآلية على تعزيز الحضور الفعلي للنساء داخل المؤسسة التشريعية وحدود تأثيرها في تحقيق المناصفة بين الجنسين.

لمقاربة هذا الموضوع، سيتم تناوله من خلال إشكالية أساسية تتمحور حول مدى تمكن الآليات القانونية الرامية إلى تعزيز المشاركة السياسية للنساء ولا سيما آلية التمييز الإيجابي من الرفع من تمثيلية النساء داخل مجلس النواب في أفق تحقيق المناصفة الذي أصبح مبدأ دستوريا. وستتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية، من بينها:

- ما هي الضمانات الدستورية لتحقيق مبدأ المناصفة بين الجنسين؟
- هل تمكنت المستجدات التي حملها دستور 2011 من الرفع من وثيرة التمثيلية النسائية داخل مجلس النواب في إطار السعي نحو تحقيق مبدأ المناصفة؟
- هل استطاعت آلية التمييز الإيجابي تجاوز المنطق العددي إلى تحقيق تمثيلية فعلية للنساء داخل مجلس النواب وما هي سبل تعزيزها في أفق تطوير قيادات نسائية داخل الفضاء السياسي العام؟
- ما هي المداخل الممكنة لتحقيق المناصفة بين الجنسين بمجلس النواب بالموازاة مع المدخل التشريعي؟

ستتطلب مقاربة هذا الموضوع اعتماد المنهج التحليلي، الذي سيساعد على الوقوف عند مدى تأثير المدخل التشريعي على تعزيز حضور النساء في الفضاء السياسي والرفع من تمثيليتهن داخل الغرفة الأولى للبرلمان، لا سيما من خلال اعتماد آلية التمييز الإيجابي، كما سيساهم في الخوض أكثر في السبل الممكنة لتعزيز موقع النساء داخل هذه المؤسسة في أفق تحقيق المناصفة داخلها.

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة، سيتم تقسيم الموضوع إلى مبحثين رئيسيين: المبحث الأول: موقع النساء بمجلس النواب بين مقتضيات الدستور وواقع الممارسة. المبحث الثاني: آليات تعزيز حضور النساء بمجلس النواب في أفق تحقيق المناصفة.

المبحث الأول: موقع النساء بمجلس النواب بين مقتضيات الدستور وواقع الممارسة

عرفت المشاركة السياسية للنساء من داخل المؤسسات المنتخبة بشكل عام وبمجلس النواب بشكل خاص تطورا مضطردا منذ اعتماد آلية التمييز الإيجابي، التي تم تدعيمها بالضمانات الدستورية التي حملها دستور 2011 الرامية إلى تحقيق المناصفة بين الجنسين.

المطلب الأول: تحقيق مبدأ المناصفة من خلال دستور 2011

منذ حصوله على الاستقلال، حرص المغرب على الاهتمام بوضع المرأة في إطار مواكبة مختلف التحولات التي عرفتها المملكة على مختلف المستويات، وتأسيسا على ذلك، وعلاقة بالحقوق السياسية، اعترف المشرع الدستوري للمرأة بالأهلية القانونية وبالمساواة أمام القانون، حيث نصت الدساتير منذ دستور 1962 إلى غاية دستور 1996 في الفصل الخامس على أن "جميع المغاربة سواء أمام القانون" كما نص الفصل الثامن على أن "الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية" ولكل مواطن ذكرا أم أنثى الحق في أن يكون ناخبا إذا كان بالغا سن الرشد، ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية" ، كما أقرت هذه الدساتير للمرأة، موازاة مع الرجل، حق تقلد جميع المناصب العامة وبنفس الشروط[643]، وبالتالي نجد أن المشرع الدستوري منذ الاستقلال كرس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على مستوى الأهلية القانونية.

غير أنه يمكن القول أنه تم اختزال الحقوق السياسية التي كفلتها الدساتير المتعاقبة للمرأة على مستوى الواقع، في ممارسة حقها كناخبة أساسا، وإن كانت هذه الدساتير لم تنكر على المرأة حقها في الترشح لمختلف الاستحقاقات الانتخابية من خلال تنصيصها على أن الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية، إلا أن واقع الممارسة أثبت أن النسب الضعيفة والشبه منعدمة للمرأة كمرشحة ومنتخبة، يقابلها ارتفاع نسبة النساء الناخبات، حيث شكلت الكتلة الناخبة من النساء في الانتخابات البرلمانية المباشرة لسنة 1977 نسبة 47.69[644]، وهي النسبة التي كانت قريبة من تحقيق المناصفة بين النساء والرجال على مستوى المشاركة السياسية في شقها المرتبط بالتصويت.

وبالموازاة مع الدساتير التي اعتمدها المغرب منذ الاستقلال تم وضع مجموعة من التدبير القانونية والتنظيمية الرامية إلى تعزيز وضع المرأة، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع ككل، ولا سيما تلك المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنساء، وهي التدابير التي زادت وثيرتها مع اعتماد دستور 2011.

ويندرج دستور المملكة المغربية لسنة 2011 كمنظومة متكاملة، ضمن طائفة الجيل الجديد من الدساتير، لما تضمنه من أحكام متطورة تجاوزت عددا من اختلالات التجارب السابقة، لتؤسس لتعاقد جديد، يروم ترسيخ دولة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وتكريس مبادئ وآليات الحكامة الجيدة[645].

فبالنظر للطفرة النوعية التي عرفها المجال الحقوقي بالمغرب، والمكتسبات التي تم ترصيدها، كان على المشرع الدستوري أن يعمد إلى توسيع هذه اللائحة، لتتضمن الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان[646]، خاصة في ظل التحولات الكبيرة والمتغيرات الدولية والوطنية الرامية إلى حماية والنهوض بالحقوق والحريات، والتي تميزت من جهة بتزايد انخراط المغرب في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وتطور ممارسته الاتفاقية، ومن

643- مرابط فدوى، "المرأة والمشاركة السياسية في النظام السياسي المغربي"، مجلة معابر، المجلد 5، العدد 1، 2019، ص 199.

644. إنصاف الشراط، مرجع سابق، ص100.

645- حميد أربيعي، حقوق الإنسان في المغرب بين الكونية والخصوصية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2016، ص 80.

646- حميد أربيعي، المرجع السابق، ص 170.

جهة أخرى بالحراك الذي عرفه المغرب على غرار عدد من دول المنطقة، سنة 6472011 . ليشكل بذلك الخطاب الملكي في التاسع من مارس 2011، نقطة تحول أساسية في اتجاه تعزيز الإصلاح الدستوري في ظل الاستقرار، من خلال فتحه لورش مراجعة دستورية شاملة وعميقة، حدد الخطاب الملكي أهم توجهاتها.

حيث شكل الإصلاح الدستوري فرصة تاريخية أمام المغرب لترجمة الاختيارات التو اقة إلى جعله بلدا ديمقراطيا وحداثيا، من خلال أحكام دستورية مهيكلة، ترمي إلى ترسيخ دولة القانون التي تحترم حقوق الإنسان، ومن تم تمكين المرأة المغربية من كامل حقوقها لرأب الهوة التي تم إنتاجها تاريخيا، اجتماعيا وثقافيا بين الجنسين[648]. ويعتبر دستور 2011 متقدما مقارنة بالدساتير التي عرفها المغرب قبله، على مستويات عدة، سواء من خلال اعتباره تصميما للديمقراطية ونقطة تحول في اتجاه تدعيم المسار الديمقراطي بالمغرب، من خلال جعل الاختيار الديمقراطي ثابتا من ثو ابت الأمة، لا سيما وأن القانون الأسمى للبلاد، هو العمود الفقري والركيزة الأساس للنموذج الديمقراطي649، وتعزيز مبدأ المساواة يشكل إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية.

كما أن ترسيخ حماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في دستور 2011، تعتبر بمثابة إعلان عن إدراجها ضمن الثو ابت الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي المغربي، فالإقرار الدستوري بالتشبث بحماية حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، هو تعبير عن الإرادة السياسية للدولة في توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما تشكل مرجعية الدستور تعبيرا قويا عن الطابع العالمي والبعد الكوني لتلك الحقوق، الذي تتعهد به الدولة، وتضع على عاتقها التزامات مرتبطة بضمان الاحترام العالمي لهذه الحقوق، والاعتراف بالكائن البشري كمحور للحقوق المتساوية اللصيقة بالكرامة الإنسانية650.

كما احتلت الحقوق الإنسانية للنساء مكانة مهمة بالدستور، الذي نص لأول مرة في التاريخ الدستوري المغربي على مبدأ المساواة بين النساء والرجال في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، انطلاقا مما جاء في الفصل التاسع عشر (19)منه 651، وغيره من الفصول، حيث يشكل مبدأ المساواة أحد أهم القيم المؤسسة لفكرة حقوق الإنسان، لاعتباره يتميز، بطابعه العرضاني الذي يجعل منه شرطا قبليا للاستفادة من الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور والقو انين والتشريعات

647- أحمد بوز، القانون الدستوري والأنظمة الدستورية: النظام الدستوري المغربي في ضوء المبادئ العامة للأنظمة الدستورية الكبرى، طبع اكسيس ديزاين، العدد 5، 2018، ص 257.

648- نجيمة شقرو، المناصفة وواقع التمثيلية السياسية للمرأة في المغرب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2023، ص 149 – 150.

649- كريستوفر شارل، "الدستور المغربي الجديد: تصميم للديمقراطية"، مقال مترجم من اللغة الفرنسية من قبل المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الإستراتيجية والدولية، الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية، 2012، ص 1019- 1021.

650- يوسف البحيري، حقوق الإنسان والحريات العامة: جدلية الكونية والخصوصية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى 2015، ص 63.

651- ينص الفصل 19 من دستور 2011 على انه: "يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها، تسعى الدولة إلى تحقيق مبدا المناصفة بين الرجال والنساء".

الوطنية[652]، وبالتالي يشكل مسار تعزيز الحقوق والحريات بشكل عام مدخلا أساسيا للمضي قدما بالمساواة بين الجنسين.

وتتويجا للمسار الذي قطعته النساء إلى جانب الرجال، في سبيل إرساء دولة قائمة على العدل والمساواة وتكافؤ فرص المشاركة في التنمية، والاستفادة المنصفة والعادلة من ثمارها، جاء دستور 2011 متضمنا للائحة من الحقوق التي تسير في نفس الاتجاه الأممي الرامي إلى تمكين النساء على مختلف المستويات ومحاربة كل أشكال التمييز التي تعترضها، من خلال حظره لكل أشكال التمييز القائم على الجنس، إلى جانب حظر مختلف أشكال التمييز كيفما كانت أنواعه وأسسه653، لا سيما وأن التمييز ضد النساء في مختلف المجالات يشكل أحد أبرز الحواجز أمام تحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي نفس السياق، باتت المناصفة بين الرجال والنساء مبدأ دستوريا يهدف إلى تحقيق المساواة العددية والحضور والتمثيل المتساوي للرجل والمرأة في جميع مراكز اتخاذ القرار السياسي وتولي المناصب العامة القيادية وتعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين، بما يساهم في المشاركة الحقيقية للمرأة في الحياة العامة مما يخول لها فرصا أكبر لنيل حقوقها السياسية، بمشاركتها في السلطة وعلى مستوى كافة أجهزة تسيير الشأن العام. ويعتبر المغرب من الدول القليلة في العالم التي نص دستورها صراحة على مبدأ المناصفة بين الجنسين بالموازاة مع التنصيص على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بينهما، فهذا الأخير يعبر عن رغبة المشرع الدستوري في منح النساء فرصة للتواجد في صلب المبادرات الوازنة التي تمكنهن من احتلال مكانة مهمة على مستوى مراكز اتخاذ القرار، كما أن دسترة مبدأ المناصفة يعتبر إجراء تصحيحيا يعيد للمجتمع توازنه، على أساس تحقيق الإنصاف والعدل، لكون المناصفة تعيد الاعتبار إلى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وتمكن من التفعيل الحقيقي والترجمة الواقعية له، كما تضمن كسر الحلقة المفرغة التي تنتج التفاوت والاختلال الذي كرسته الظروف البنيوية على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي التي تهمش وتقصي المرأة[654].

وتبني الدولة لمفهوم السعي نحو تحقيق مبدأ المناصفة يعتبر من المواقف المتقدمة في المنظومة الدستورية وهو التوجه الذي تحكمت فيه وقائع ومعطيات السياق السوسيو سياسي الذي واكب مرحلة وضع الدستور، وإذا كان المشرع الدستوري قد عمد إلى استخدام مصطلح "السعي" لتحقيق المناصفة من طرف الدولة، ولم ينص بشكل صريح على تحقيق المناصفة بين الجنسين كما هو الشأن بالنسبة لمبدأ المساواة، فمرد ذلك إلى الحاجة إلى التدرج من خلال اعتماد مجموعة من الآليات الرامية إلى تطوير مكانة المرأة داخل المؤسسات في أفق تحقيق المناصفة، ومن بين هذه الآليات إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، التي جاءت في الفصل 19 من الدستور مباشرة بعد تنصيصه على أنه "تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء"، علما أن السعي نحو تحقيق المناصفة المذكور في هذه المادة جاء عاما، ولم يأت مقتصرا على المجال السياسي. في حين تعزيز حضور النساء داخل المؤسسات المنتخبة، تم التأكيد عليه

652- مذكرة المجلس الوطني لحقوق الانسان حول النموذج التنموي الجديد "فعلية الحقوق والحريات في المغرب من أجل عقد اجتماعي جديد"، 2020، ص 20.

653- المملكة المغربية، نظم الحماية الاجتماعية، الولوج للخدمات العامة والبنيات المستدامة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، تقرير المملكة المغربية في الدورة 63 للجنة وضع المرأة بنيويورك، مارس،2019، ص 15.

654- كوثر لقبيلي، مرجع سابق، ص 136.

كذلك، من خلال الفصل 30 من الدستور[655] الذي نص على مساواة الرجل والمرأة في التصويت وفي الترشح للانتخابات ونص لأول مرة على مقتضيات التمييز الإيجابي التي من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية، وبذلك تم ترسيم مفهوم التمييز الإيجابي في المجال السياسي دستوريا بعدما تم اعتماده منذ 2002 على مستوى الممارسة، وهي الآلية القانونية التي راهن عليها المشرع بشكل كبير في إطار المسير نحو تحقيق المناصفة بين النساء والرجال في المؤسسات المنتخبة.

غير أن عبارة "السعي في أفق تحقيق مبدأ المناصفة" لم يتم ربطها بأفق زمني محدد، بل تم ترك أمر تفصيلها ومراحل تنزيلها في يد المشرع وتوجهات الفاعلين السياسيين، دون أي إلزام، وبقي مصيرها معلقا على الإرادة السياسية، التي إما أن تكون إرادة حقيقية منطلقة من الاقتناع الراسخ بضرورة تطوير موقع النساء داخل المؤسسات المنتخبة ومو اقع اتخاذ القرار السياسي، والإيمان بمبدأ المساواة بين الجنسين، والحرص على التوجه قدما نحو تحقيق المناصفة كما وكيفا، كما يمكن أن تكون ضحية إرادة محدودة لا تعترف بحق النساء في التواجد داخل مو اقع القرار بالشكل المناسب لحضورهن كيفا وكما داخل المجتمع، والتي قد يريحها عدم تنصيص الدستور على أفق زمني واضح وتكتفي بالرفع من العدد بشكل محتشم في عدد النساء البرلمانيات، وتترك هذا الورش مفتوحا إلى ما لا نهاية، دون رؤية واضحة حول آفاق تحقيق المناصفة بشكل فعلي.

المطلب الثاني: تطور حضور النساء بمجلس النواب منذ اعتماد آلية "الكوطا"

تعتبر المحطات الانتخابية بشكل عام المحك الرئيسي الذي يمكن من خلاله قياس مدى حضور النساء في الحياة السياسية الوطنية، وتشكل الانتخابات التشريعية محطة أساسية في العملية الديمقراطية، وتعكس نتائجها إن كان حضور النساء في المشهد السياسي حقيقة أم مجرد شعارات. وبالعودة إلى الانتخابات البرلمانية ليونيو 1977 كان عدد الترشيحات النسائية 8 ضمن 906 ترشيح بنسبة 0.9 بالمائة، ارتفع هذا العدد في انتخابات شتنبر 1984 إلى 15 امرأة من أصل 1333 مرشح بنسبة 1.09 بالمائة[656]. وهو ما يفسر هزالة الموقع الذي كانت تحتله النساء في المشهد السياسي بشكل عام، وغيابها التام عن المؤسسات المنتخبة وطنيا.

بدأ تطور القوانين الانتخابية في شقها المتعلق بحضور النساء بمجلس النواب مع الانتخابات البرلمانية لسنة 2002، إذ تم خلال هذه المرحلة اعتماد نظام الكوطا لأول مرة في تاريخ المغرب، وهو ما ساهم في رفع نسبة النساء داخل مجلس النواب بشكل مضطرد، حيث انتقل عددهن من اثنتين فقط سنة 1997 وهو العدد نفسه الذي كان مسجلًا سنة 1993، إلى 35 مقعدا، حيث وصلت نسبة النساء بمجلس النواب 10.7 بالمائة في أول استحقاقات يتم خلالها اعتماد آلية التميز الإيجابي، مما جعل المغرب يتصدر ترتيب البلدان العربية من حيث نسبة حضور النساء في المجالس التشريعية، غير أن هذا العدد تراجع إلى 34 مقعدا في انتخابات 2007، ليعود إلى الارتفاع إثر الانتخابات البرلمانية لسنة 2011 ، ووصل العدد إلى 67 مقعدًا. وذلك راجع إلى تنصيص القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب[657] على زيادة عدد أعضاء مجلس

655. تنص الفقرة الأولى من الفصل 30 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 على أنه" لكل مواطنة ومواطن، الحق في التصويت، وفي الترشح للانتخابات، شرط بلوغ سن الرشد القانونية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وينص القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية".

656. إنصاف الشراط، مرجع سابق، ص 101 . 102.

657. ظهير شريف رقم 1.21.39 صادر في 16 ذي القعدة 1432 (14أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

النواب من 325 الى 395 منها 305 عضوا ينتخبون على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية، كما خصص للدائرة الوطنية 90 مقعدا حدد فيها للشباب ثلاثون (30) مقعدا وخصص للنساء ستون (60) مقعدا.

وتعتبر اللائحة الوطنية بمثابة الإطار الذي حدده المشرع لزيادة عدد النساء بمجلس النواب، وحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يتم التنصيص على وضع أية آلية من آليات التميز الإيجابي من أجل تحسين تمثيلية المترشحات الشابات، واعتبر أنه في ظل غياب أي صيغة إلزامية أو تدابير عقابية تظل للأحزاب السياسية كامل الحرية في تدبير اللوائح[658]، وهو ما أكدته النتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية لسنة 2011 والتي عرفت استئثار الشبان بالجزء الخاص بالشباب دون أي حضور للشابات.

عموما، رغم هذا التقدم العددي الذي ترجمته المقاعد التي حصلت عليها النساء، إلا أن المغرب تراجع على هذا المستوى إلى الرتبة 77 عالميا كما فقد الريادة العربية لفائدة تونس ما بعد الثورة، حيث احتلت الرتبة 35 ووصلت نسبة النساء بالبرلمان 27 بالمائة والسودان الجنوبي في الرتبة 36 والسودان في الرتبة 42[659].

أما في الانتخابات البرلمانية لسنة 2016، فقد ارتفع عدد المقاعد التي حصلت عليها النساء إلى 81 مقعدا من أصل 395 مقعدًا، وهي نسبة عرفت ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بالانتخابات التشريعية لسنة 2011، حيث تم تدارك الخلل الذي عرفته لائحة الشباب في هذه الأخيرة، وتم توسيع حضور النساء على مستوى لائحة الشباب، حيث حصلت 11 شابة على مقاعد بالجزء الخاص بالشباب إلى جانب الجزء الخاص بالنساء وفازت 10 نساء في الدوائر الانتخابية المحلية، وبذلك وصلت نسبة النساء بالغرفة الأولى 20.5 بالمائة. ليرتفع العدد في الانتخابات البرلمانية لسنة 2021، إلى 96 امرأة، وذلك بعد تخلي المشرّع المغربي عن الدائرة الوطنية وأخذه بالدائرة الجهوية[660]، ويوضح الجدول التالي تطور عدد النائبات البرلمانيات منذ اعتماد آلية الكوطا سنة 2022 إلى آخر انتخابات تشريعية عرفها المغرب سنة 2021.

الانتخابات التشريعية	العدد الإجمالي للنساء الفائزات بمقاعد	عدد النساء الفائزات من خلال "الكوتا"	النساء الفائزات بدوائر محلية	نسبة النساء بمجلس النواب
2002	35	30	5	10.8 بالمائة
2007	34	30	4	10.47 بالمائة
2011	67	60	7	16.7 بالمائة
2016	81	71	10	20.5 بالمائة
2021	96	90	6	24.3 بالمائة

المصدر: تركيب شخصي

يتضح من خلال هذا الجدول التطور المضطرد لنسبة النساء بمجلس النواب منذ اعتماد آلية التميز الإيجابي، حيث يظهر جليا الدور الذي لعبته "الكوطا" في الرفع من مستوى حضور النساء بالغرفة الأولى

658- تقييم اليات تعزيز التمثيلية السياسية للنساء في المغرب، مرجع سابق، ص33.

659- كوثر القبيلي، مرجع سابق، ص138.

660. ظهير شريف رقم 1.21.39 صادر في 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

البرلمان، لكن ما يمكن تسجيله من خلال هذا التطور هو اقتصاره "أساسا" على العدد الذي تمنحه هذه الآلية في حين يظل عدد البرلمانيات اللواتي يفزن بالدوائر المحلية محدودا جدا، بل تراجع هذا العدد في آخر انتخابات تشريعية إلى ست مقاعد وهو العدد الذي يساوي تقريبا عدد النساء الفائزات محليا سنة 2002، أي بعد ما يقارب عقدين من الزمن من تطبيق نظام "الكوطا"، لم يتغير الوضع المرتبط بفوز النساء بمقاعد على المستوى المحلي، ولم تساهم آلية التمييز الإيجابي في تغييره ولو جزئيا، وبذلك يمكن القول أن هذه الآلية أدت وظيفتها العددية دون أن يكون لها تأثير أعمق على صناعة نخب سياسية نسائية قادرة على اكتساح الدوائر المحلية والحصول على مقاعد برلمانية، والأكيد أنه لا يمكن لوم "الكوطا" لعدم قدرتها على خلق التحول اللازم في وضعية النساء في الفضاء السياسي المغربي، وإنما الأمر مرتبط بمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية.

باعتبار أن وضع المرأة المغربية بعد الاستقلال الذي عرف عدة تحولات شملت مختلف المجالات، حيث استفادت من التربية والتعليم وولجت سوق الشغل، لم يمس المستوى السياسي، فظلت نسبة تمثيلية النساء في جل المؤسسات المنتخبة جد ضعيفة، وهو ما عمق الهوة بين حضورهن في المجال العمومي ومراكز القرار السياسي، لا سيما أنه في الفترة التي تلت الاستقلال، انصب الاهتمام أكثر على إدارة الصراع حول السلطة، وما زاد الأمر صعوبة، هو القمع لذي كان مسلطا على الأحزاب السياسية المرفوق بحملات الاعتقال في صفوف أعضائها، مما جعل السياسة مجالا محفوفا بالمخاطر، وهو ما جعل إقبال النساء على الأحزاب السياسية ضعيفا جدا[661].

فضلا عن العائق المؤسساتي الذي تتحمل فيه الأحزاب السياسية النصيب الأكبر من المسؤولية، من خلال استبعاد النساء عن لوائحها الانتخابية، أو وضعها في ذيل القائمة، خشية ألا تحصد أصواتًا، خاصة وأن عددا من الأحزاب السياسية غير مقتنعة بالدور السياسي للمرأة وقدرتها التنافسية، بالإضافة إلى عوائق مرتبطة بطبيعة النظم السياسية والانتخابية القائمة، كما أن المناخ الانتخابي السائد يؤثر سلبًا على المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة، إذ تسوده ممارسات سلبية، ويشهد توظيف المال الفاسد، مما يؤدي إلى إحجام النساء عن المشاركة في الشأن العام والعمل السياسي[662]. وبالإضافة إلى المعيقات ذات الطابع السياسي المرتبطة بأدوار الأحزاب السياسية، والمناخ السياسي العام وتأثيره على العملية الانتخابية وما يحيط بها من ممارسات تحول دون تشجيع النساء على المشاركة في العملية السياسية بشكل عام والانتخابية بشكل خاص، ساهمت معيقات أخرى في تكريس هذا الوضع.

على رأس هذه المعيقات، يأتي العائق السوسيو ثقافي المتمثل في الأدوار النمطية لكل من المرأة والرجل، التي تربط دور المرأة الأساسي بالعمل في المنزل، مما يفرض عليها حِملًا مزدوجًا في التوفيق بين مسؤولياتها المهنية وواجباتها كأم وزوجة، بينما تفرض عليها المشاركة في العمل السياسي عبئا إضافيا، في ظل غياب البيئة الداعمة، كما أن صورة المرأة في الإعلام لازالت تساهم في ترسيخ الصورة الذهنية والنمطية للمرأة، المتسمة عادة بالضعف وغياب الطموح السياسي مقارنةً بالرجال، بالإضافة إلى العائق الاقتصادي المرتبط

661. إنصاف الشراط، مرجع سابق، ص 99.

662. خديجة ولغازي، دراسة حول الحقوق السياسية للمرأة المغربية: طموح يصطدم بعوائق الممارسة، رواق عربي https://cihrs-rowaq.org/political-rights-of-moroccan-women-ambition-clashing-with-practical-enforcements/

اطلع عليه بتاريخ 15/ 07/ 2025 على الساعة h21.

بضعف التمكين الاقتصادي للنساء، الذي يؤدي إلى خضوعهن لسلطة العائلة أو الرجل لتوفير المساعدة. ناهيك عن الحاجز النفسي، إذ تشير الدراسات إلى أنّ الكثير من النساء لا يثقن بقدرتهن على العمل في الشأن العام، ويخشين المشاركة في العمل السياسي والترشّح للانتخابات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التمظهرات رائجة حتى في دول متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أكدت دراسة حملت عنوان "الرجال يحكمون" خوف المرأة من البيئة الانتخابية، وما يرافقها من منافسة شرسة وحملات إعلامية وتبادل للانتقادات[663]، وبذلك يتأكد أن سؤال تعزيز حضور النساء بالمؤسسات المنتخبة بشكل عام وبمجلس النواب بشكل خاص يحتاج إلى مجهودات أكبر بنظرة شمولية، تبدأ من المدخل التشريعي لمحوريته في هذه العملية، وتتجاوزه للمداخل المؤسساتية والاقتصادية والسوسيو ثقافية.

المبحث الثاني: آليات تعزيز حضور النساء بمجلس النواب في أفق تحقيق المناصفة

تتنوع المداخل الرامية إلى تعزيز موقع النساء داخل الغرفة الأولى للبرلمان بين المدخل التشريعي والمؤسساتي والسياسي، فضلا عن المداخل ذات البعد الاقتصادي والسوسيو ثقافي، التي إذا تظافرت فيما بينها من شأنها تحقيق المناصفة بين الجنسين وتعزيز مبدأ المساواة بمفهومه الواسع.

المطلب الأول: إعادة النظر في الصيغة المعتمدة في إطار التمييز الإيجابي

تنبني تأصيلات التمييز الإيجابي نظريا على تمييز جون رولز بين تفاوتات عادلة وأخرى غير عادلة، معتبرا أن حالات اللامساواة المعللة هي تلك التي تكون مصححة لتفاوتات الواقع وتأتي لصالح الفئات المحرومة، وهو ما يؤسس له رولز على أساس مبادئ العدل الشهيرة له، التي تؤكد على عدم السماح بالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، إلا إذا كانت توجه للأفراد الأكثر حرمانا ومرتبطة بوضعيات مفتوحة في وجه الجميع، ومن تم وجب تطبيق التمييز الإيجابي بالجرعات والأساليب التي لا تشكل في حد ذاتها إضعافا لما يراد تقويته[664]، وبذلك يتم اعتماد آلية الكوتا حسب خصوصية كل نظام بشكل يحقق غايتها المتمثلة في تغيير الوضع القائم وإعادة التوازن للفضاء السياسي من خلال اكتساب المرأة للقدرة على التنافس عبر تجاوز مختلف الحواجز التي كانت تحول دون فوزها لعدم تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل.

ومنذ اعتماده على المستوى الوطني، ظل الجدل قائما حول مدى فعالية نظام الكوتا ومدى قانونيته، حيث يرى مؤيدو هذا النظام أن تطبيقه بشكل مؤقت يعتبر تمييزا إيجابيا ويساهم في إزالة الحواجز أمام تمثيل المرأة ومنحها حقا من حقوقها، بينما يرى معارضوه أنه يخالف الدستور ويميز لصالح المرأة بشكل صريح، كما يعتبر هذا الاتجاه أن نظام الكوتا يمكن المرأة من شغل المناصب دون أن تثبت جدارتها أو أن تبذل الجهود اللازمة للحصول عليها، ويرى هذا الفريق أن المجتمعات العربية حديثة العهد بالآليات الديمقراطية وعليها أن تتخلص أولا من الموروث الاجتماعي التقليدي حول دور المرأة وتغيير تلك الصورة النمطية من خلال التوعية والتدريب، كما يعتبر أن تطبيق نظام الكوتا يشكل انتقاصا من قدرة المرأة ومكانتها وكفاءتها في خوض المعترك الانتخابي والفوز من خلال المنافسة العادلة[665].

663. خديجة ولغازي، المرجع السابق.
664. ياسير بوكلاطة، مرجع سابق، ص 174.
665. دراسة حول مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات واقتراحات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الامم المتحدة 2013.

وعموما أظهرت النتائج الانتخابية منذ اعتماد نظام الكوطا، التطور المضطرد لحضور النساء على مستوى المؤسسات المنتخبة، سواء على مستوى الجماعات الترابية، من جهات وجماعات والعمالات والأقاليم، أو على مستوى المؤسسة التشريعية، ولا سيما مجلس النواب. الشيء الذي يجعل القاعدة الأساسية لتواجد النساء بالمؤسسات المنتخبة راجع، أساسا، لآلية التميز الإيجابي.

ولعل ما يمكن التأكيد عليه في هذا المستوى هو ضرورة إجراء تقييم موضوعي للصيغة التي يتم اعتمادها في إطار التميز الإيجابي، باعتبارها آلية انتقالية، يتم اعتمادها لفترة محددة بغية إحداث التغيير على أرض الواقع والانتقال من وضع إلى وضع آخر أفضل، الشيء الذي يقتضي دراسة أثر هذه الآلية والوقوف عند مدى نجاعتها، ومدى قدرتها على صناعة الفرق على مستوى الممارسة السياسية الوطنية، خاصة وأن النموذج برمته لم يسهم سوى في الرفع من عدد النساء على مستوى الكم دون أن يساهم في التأثير على واقع لازال يؤكد عدم قدرتهن على كسب مقاعد خارج نظام الكوطا، وحتى سؤال تحقيق المناصفة بين الجنسين يصبح دون جدوى إذا كان سينبني فقط على المنطق العددي، دون بناء نخب نسائية حقيقية تجاوزت الحواجز الذاتية والموضوعية التي طالما أعاقت وصولها لمراكز القرار السياسي.

ولعل ما يؤكد المنطق العددي الصرف الذي تقوم عليها آلية التميز الإيجابي في صيغتها الحالية، هو وضع مقتضى تمييزي، يحظر على النساء المنتخبات من خلال اللائحة الوطنية أو اللوائح الجهوية، الترشح مرة أخرى عن طريق نفس الآلية، بمعنى أن نائبات البرلمان اللواتي اكتسبن خبرة في الممارسة السياسية، يمنع عليهن إعادة الترشح من خلال آلية التميز الإيجابي، ويبقى أمامهن الترشح في دوائر محلية صعبة بشكل عام أو قد يتم استبعادهن من طرف الأحزاب السياسية التي ينتمين إليها، وبالتالي القضاء على مسيرتهن البرلمانية و تبديد الخبرات السياسية التي اكتسبنها، وهو أمر له أثر مباشر على جودة العمل السياسي للنساء، من ناحية أن النساء المنتخبات في مجلس النواب سوف يبنين باستمرار خبرة سياسية لا يستطعن الاستفادة منها، لعدم تمكنهن من بناء مسارات و خبرات عن طريقة التراكم، كما هو الحال بالنسبة للرجال، الذين ليس لديهم أي قيود على عدد فترات الترشح في البرلمان[666] ، وبذلك لا يمكن تصور انتخاب امرأة رئيسة لمجلس النواب، ليس فقط لعدم تمكنها من مراكمة الخبرة الضرورية على غرار الرجل، ولكن أيضا، بالنظر للاعتقاد السائد بأن دخولها للبرلمان في حد ذاته منحة، وهنا أصل الخلل!

وتطرح المادة الخامسة[667] من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب جدلا كبيرا في كل فترة سابقة للاستحقاقات التشريعية، باعتبارها تشكل سدا منيعا أمام إعادة انتخاب النساء البرلمانيات السابقات، ويتراوح النقاش حولها بين من يعتبر أنها ضرورية لتجديد النخب السياسية والتداول على المناصب التمثيلية، ومن يعتبرها تمييزا جديدا ضد النساء لا يطبق على الرجال، وحرمانا للمؤسسة البرلمانية من الخبرة البرلمانية النسائية، ولعل الحديث عن هذا المقتضى يتطلب الوقوف عند مجموعة الملاحظات:

---

666. سناء بنبلي، "تجارب التمثيل والتهميش السياسي الخاصة بالنساء في المغرب"، مبادرة الاصلاح العربي https://www.arab-reform.net/

667. تنص المادة الخامسة من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 الصادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011)، كما تم تعديله.
"...لا يؤهل للترشح للعضوية في مجلس النواب برسم الدائرة الانتخابية الجهوية كل شخص سبق انتخابه عضوا في المجلس المذكور برسم دائرة انتخابية جهوية".

- يشكل هذا المقتضى ضربا لمبدأ المساواة بين النساء والرجال بدعوى تجديد النخب النسائية والتداول على المسؤولية التمثيلية، في الوقت الذي يعمر فيه العديد من الرجال البرلمانيين طويلا داخل قبة البرلمان، دون أي مقتضى قانوني يحد من عدد الولايات التي ينتخبون فيها، وهو ما يمكن اعتباره نوعا من "اللا منطق" في التعاطي مع هذا الموضوع، الذي يحد من ولوج النساء للبرلمان ويحدد للنساء الحق في ولاية واحدة لا أكثر، في الوقت الذي يفتح الباب على مصراعيه أمام الرجال ولاية بعد ولاية سواء كانوا فاعلين أو غير فاعلين؛
- فهم مغلوط لآلية التمييز الإيجابي لربطها فقط بالجانب العددي والنسبة التي تشكلها النساء عدديا في كل انتخابات تشريعية، والتركيز أكثر على تأثيث المشهد بوجود نساء داخله لا على الكيف، في الوقت الذي جاءت فيه هذه الآلية لتعزيز الحضور الفعلي للنساء في المؤسسات المنتخبة وتغيير العقليات باعتبارها آلية انتقالية، وبالمقابل، يلاحظ أنه بمجرد بداية تكوين نخبة نسائية داخل البرلمان يتم وأدها في نهاية الولاية، دون إعطاءها الفرصة لتعزيز حضورها أكثر داخل المؤسسة التشريعية من جهة، وإعداد الدائرة المحلية التي يمكنها الترشح فيها دون الاعتماد على آلية الكوطا، ويبدأ مسلسل انتظار النساء لدورهن داخل هذه اللائحة دون طموح لبناء مسار سياسي طويل الأمد يقوم على التراكم، خاصة وأن هذا المنطق يقوم على كون هذه الآلية تشكل "منحة" للمرأة لا يمكنها الاستفادة منها أكثر من مرة، وهي الفكرة السائدة داخل الفضاء السياسي والحزبي بشكل خاص، في الوقت الذي وجب التعاطي مع هذه الآلية على أنها وسيلة لتجاوز عقود من اللا تكافؤ بين النساء والرجال في ولوج المؤسسات المنتخبة، وفرصة لصناعة نخب سياسية نسائية حقيقية قادرة على إحداث الفرق على مستوى العمل المؤسساتي، وهو ما لا يمكن تحققه إلا بإرادة سياسية حقيقية، ورغبة فعلية في الاستفادة من الكفاءات النسائية وتجاوز منطق التأثيث؛
- الصعوبة التي لازالت تواجهها النساء لإعادة انتخابهن من جديد من خلال الدوائر المحلية، على عكس الرجال، سواء لأسباب ذاتية أو موضوعية مرتبطة بعدم تزكيتهن من طرف الأحزاب التي ينتمين إليها، أو ترشيحهن في دوائر ثانوية لا تحظى بحضور قوي للحزب المعني مما يصعب معه الظفر بالمقعد البرلماني، أو بسبب انتشار سلطة المال" الشكارة" والفساد الانتخابي الذي يكون عقبة أساسية أمام فوز النساء بالدوائر المحلية، أو استمرار توجه شريحة من المواطنات والمواطنين إلى التصويت للرجال دون النساء في مجموعة من المناطق التي الموروث الثقافي المتعلق بالصورة النمطية حول النساء لازال يحكمها، وكلها أسباب وغيرها تفسر العدد الهزيل من النساء اللواتي يتم انتخابهن محليا(كما تمت الإشارة لذلك سابقا)، والذي لم يتجاوز في أقصى حد وصله منذ انتخابات 2002 عشر (10) نساء سنة 2016 ليتراجع في تشريعيات 2021 إلى 6 برلمانيات، وكل ذلك يزكي ضرورة استثمار آلية التمييز الإيجابي بشكل أكبر في صناعة النخب النسائية البرلمانية، من خلال إعطاء فرصة للبرلمانيات اللواتي برهن على قدرات وكفاءات عالية في تجربتهن الأولى داخل البرلمان لتطويرها أكثر وإعداد نخب نسائية قادرة على خوض التجربة المحلية بنجاح، للرفع من نسبة النساء اللواتي يدخلن البرلمان خارج نظام الكوطا.

وإذا فُرض التسليم لهذا التناوب السريع وهذا الوجود المحدود للنساء بالبرلمان، سيطرح سؤال مباشر مفاده: كيف يمكن للأحزاب السياسية تجديد دمائها النسائية ومن أين لها بأرضيةٍ خصبة من السياسيات

المحنكات، وما الذي تم إعداده وتجهيزه لهن حتى يكن قادرات على تمثيلهم بشكل ملموس[668]، ولعل ما يجعل هذا التساؤل مشروعا، هو قلة النخب النسائية على مستوى مختلف الجهات بالنسبة لكل الأحزاب السياسية، والذي سيؤدي حتما إلى عدم تمكنها من تقديم نساء قادرات فعلا على تولي هذه المهمة، وهو ما لا يعفي الأحزاب، أكيد، من بذل مجهود أكبر على مستوى تكوين وإعداد عدد أكبر من الأطر والنخب النسائية على المستوى الجهوي، وبالتالي مطالبتها في كل ولاية بنساء جديدات قد يؤدي، مع هذا الوضع، إلى تراجع مستوى النخبة النسائية ولاية بعد ولاية، كما أن هذا الوضع قد ينتج ظواهر جديدة/قديمة متعلقة بفرض أسماء نساء تربطهن القرابة أو الصداقة أو غيرها من أشكال القرابة (اللواتي قد لا تكون لهن أي صلة بالعمل النضالي/السياسي) التي قد يفرضها المرشحون الرجال داخل الدوائر المحلية، وهو ما يجعل المادة في صيغتها الحالية تشجع مثل هذه الظواهر عوض الاستثمار في النخب النسائية الحقيقية التي تتوفر عليها الأحزاب والنساء المناضلات اللواتي راكمن التجربة السياسية على مستوى الميدان.

بالإضافة إلى ما سبق، يتطلب الوضع الحالي إعطاء نفس جديد للمقتضيات التشريعية الرامية إلى تعزيز مكانة النساء داخل مجلس النواب، حيث يمكن التوجه نحو الدوائر المحلية مباشرة، سواء من خلال تخصيص دوائر يتم فيها التنافس فقط بين النساء، وهو ما يجعلهن أكثر احتكاكا وقربا من الفئة الناخبة، خاصة وأن بعض المدن تتوفر على دائرتين انتخابيتين، غالبا ما تكون محصلتها نجاح 100 بالمائة لفائدة الرجال. كما يمكن اعتماد لائحة للأطر الحزبية التي تتضمن النساء والرجال مناصفة، وهي الصيغة التي باتت تفرض نفسها في ظل تدني مستوى أداء المؤسسة التشريعية في السنوات الأخيرة، بالنظر لنسبة لا يستهان بها من أعضاء البرلمان الذين صعدوا للبرلمان من خلال وسائل فاسدة في العملية الانتخابية، وهو ما يفسره مستوى الخطاب السياسي داخل المؤسسة البرلمانية، بالإضافة إلى حالات المتابعات القضائية في صفوف مجموعة من البرلمانيين بتهم مختلفة محورها الفساد. وعموما وفي إطار التوجه نحو تحقيق المناصفة، سيكون من الضروري تجاوز نسبة النساء لمعدل الثلث، على الأقل، داخل مجلس النواب، وهو المطلب الذي رفعته مجموعة من الفعاليات النسائية والحزبية في إطار النقاش العمومي الذي تعرفه هذه المرحلة حول مراجعة القوانين الانتخابية.

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في تحقيق المناصفة

رغم توفير التمكين القانوني لمجموعة من الضمانات التشريعية التي تدعم المشاركة السياسية وولوجها للوظائف العمومية، سواء من خلال الضمانات الدستورية أو مختلف التشريعات الأخرى، حيث تشير العديد من الدراسات والتقارير إلى أن التمكين القانوني للنساء له تأثير كبير على مستوى منح المرأة الثقة بنفسها وتشجيعها على المشاركة والمبادرة، مما يسمح بتراجع الثقافة الذكورية وتصحيح الصور النمطية669، إلا أنه لا يمكن حصر المشاركة السياسية للنساء في أبعادها القانونية فقط، باعتبار أن هذه المشاركة في أي مجتمع هي محصلة لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية

668- سناء بنبلي، مرجع سابق.

669. عائشة أشهبار، المناصفة في الانتدابات الانتخابية والوظائف العمومية بالمغرب . دراسة ميدانية تحليلية ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، جامعة عبد المالك السعدي، 2020-2021، ص 127.

والسياسية والأخلاقية، تتظافر في تحديد بنية المجتمع ونظامه السياسي، وسمات هذه البنية وآليات اشتغالها ونمط العلاقات الاجتماعية والسياسية داخلها ومدى تو افقها مع مبدأ المشاركة، الذي بات من السمات الأساسية للمجتمعات المدنية الحديثة[670].

خاصة و أنه بالرغم من التكريس القانوني لتمثيلية النساء داخل المؤسسات المنتخبة، إلا أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين طموح النخب النسائية والو اقع السياسي، بفعل سيطرة الثقافة الذكورية على المشروع السياسي، إلى جانب ضعف المشاركة السياسية للمرأة المغربية، والتي لا ترجعها الدراسات إلى ندرة الكفاءات النسائية، و إنما هي نتيجة عجز في فهم النساء للفضاء العام، نظرًا لنزع الشرعية عن وجودهن في هذا الفضاء، وضعف إدماجهن من طرف الأحزاب السياسية، إذ إن الوضعية السياسية للمرأة المغربية –والتي تشكل أكثر من نصف الكتلة الانتخابية– تشهد حالة من التباين والتناقض الصارخ بين الضمانات القانونية والمؤسساتية والحقوقية من جهة، وقدرة النخب النسائية الحالية على تغيير و اقع وقواعد الممارسة السياسية الفعلية من جهة أخرى[671]، وبذلك يتطلب الأمر تدخل مجموعة من العوامل لتغيير أسس العلاقة بين النساء والعمل السياسي والمؤسساتي، التي من شأنها الدفع قدما نحو تحقيق مبدأ المناصفة والمساواة بشكل عام.

وتضطلع الأحزاب السياسية في هذا الإطار بأدوار مهمة في تعزيز حضور النساء بالمؤسسات المنتخبة وكذا المضي قدما نحو تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق تحقيق المناصفة في المؤسسات المنتخبة من خلال وظائفها الدستورية، كما أن تفعيل أدوار هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز سيساهم بشكل كبير في الدفع بهذا الورش المجتمعي.

دور الأحزاب السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دورا محوريا في عملية التنشئة السياسية، التي تقوم على إعداد الفرد وتأهيله للمشاركة في الحياة السياسية، مما يؤثر على تملكه لقواعد اللعبة السياسية وكذا تشبعه بثقافة الحق والواجب في المشاركة وفي صنع القرار السياسي، وبذلك ترتبط المشاركة السياسية جدليا بالوعي السياسي، الذي لا يتأتى إلا عبر قناة التنشئة السياسية التي تعتبر آلية لنقل الثقافة السياسية في المجتمع إلى الأجيال اللاحقة، وبذلك يفترض أن تلعب الأحزاب السياسية أدوارا مهمة على مستوى التنشئة السياسية للنساء[672]، من خلال تعزيز برامج التكوين والتأطير والرفع من وثيرتها، وتوسيع صفوفها بالنساء وتوفير البنيات التنظيمية الكفيلة باستيعاب مختلف فئاتهن الاجتماعية.

كما يقع على عاتق الأحزاب السياسية المساهمة في تغيير العقليات السائدة، من خلال تشجيع مشاركة المرأة داخل الفضاء الحزبي وتيسير شروط ولوجها لمراكز المسؤولية، وهو ما يؤكد أن الأدوار التي يجب أن تلعبها الأحزاب السياسية، في هذا الصدد، بالإضافة إلى التكوين والتأطير، تتجلى في تيسير ولوج المرأة لمراكز القرار، سواء داخل هياكلها القيادية والتنظيمية على مستوى فروعها، أو على مستوى المهام الانتدابية، لكون الأحزاب هي من يتحكم في مفاتيح النخبة السياسية، فهي التي تعين وتختار المترشحين والمترشحات وهي التي

670. ياسير بوكلاطة، مرجع سابق، ص 353.
671- خديجة والغازي، مرجع سابق.

672. إنصاف الشراط، مرجع سابق، ص126.

تنتقي الأعضاء باللوائح ومواقعهم، كما أنها هي من يقترح المرشحين لمناصب المسؤولية وعلى رأسها المناصب الوزارية، وبالتالي فهي تمثل العناصر الفاعلة الرئيسية في المساواة على مستوى التمثيل السياسي673، مع ضرورة التأكيد على أهمية تعزيز حضور النساء من داخل الدوائر الانتخابية المحلية، وتيسير شروط فوزهن دون الاعتماد على آلية التمييز الإيجابي، وهو الأمر الذي يستدعي تظافر الجهود والقطع مع مجموعة من الممارسات السلبية التي تعرفها العملية الانتخابية، التي لا تقتصر على أدوار الأحزاب السياسية وحدها وإنما كل المتدخلين في العملية الانتخابية، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية حماية إرادة الأمة في اختيار ممثليها.

تفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز:

تعتبر هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز من أهم الآليات المؤسساتية التي جاء بها دستور المملكة للنهوض بحقوق النساء، وتعتبر مؤسسة وطنية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، وتتمتع هذه الهيئة حسب القانون رقم 14.79 [674] بصلاحيات إبداء الرأي بمبادرة منها أو يطلب من الملك أو بطلب من الحكومة أو أحد مجلسي البرلمان، كما تعمل على تلقي الشكايات والعمل على تتبع مآلها بتنسيق مع الجهات المذكورة، بالإضافة إلى دورها في التشجيع على إعمال مبادئ الإنصاف والمساواة وعدم التمييز، والمساهمة في ترسيخ ثقافة المساواة وعدم التمييز في برامج التربية والتعليم والبرامج الإعلامية والثقافية. فضلا عن تدخلها في رصد وتتبع أشكال التمييز التي تعترض النساء، وإصدار كل توصية تراها مناسبة و اقتراح كل تدبير ناجع من أجل تصحيح الأوضاع الناتجة عن كل ممارسة أو عرف يتسم بطابع تمييزي، وجمع ومعالجة المعطيات النوعية والكمية حول المساواة والمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز675.

مما يجعل سؤال تفعيل أدوار الهيئة الدستورية المتعلقة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز على أرض الواقع مطروحا بقوة في الوقت الراهن، لا سيما بعد الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش لسنة 2022 الذي دعا من خلاله ملك البلاد إلى " تفعيل المؤسسات الدستورية، المعنية بحقوق الأسرة والمرأة، وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية، للنهوض بوضعيتها"[676]، خاصة وأن هذه الهيئة تعد مدخلا أساسيا للمضي قدما نحو تحقيق المناصفة على مختلف المستويات ودعم ورش المساواة بشكل عام ، باعتبارها آلية اقتراحية مهمة، يمكن أن تساهم بشكل كبير في ترجمة التوجهات الدستورية إلى واقع على مستوى التشريع والممارسة.

خاتمة:

انطلاقا من كل ما سبق، وبغية تعزيز التمثيلية النسائية بمجلس النواب في أفق تحقيق المناصفة، فإنه فضلا عن أهمية المدخل التشريعي، وتقوية تدخل الأحزاب السياسية على هذا المستوى بالإضافة إلى تفعيل اختصاصات هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، من الضروري تعزيز آليات التنشئة السياسية الأخرى، ولاسيما المنظومة التعليمية التي لا تزال رغم كل الجهود المبذولة تسهم في إنتاج نفس

673- جسور ملتقى النساء المغربيات، تقييم اليات تعزيز التمثيلية السياسية للنساء في المغرب، مرجع سابق.

674- ظهير شريف رقم 1.17.47 صادر في 30 من ذي الحجة 1438 (21 سبتمبر 2017) بتنفيذ القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

675- الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" الحصيلة الاجمالية 2012 – 2016، منشورات وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ص 62 – 63.

676. الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش، المصدر البوابة القانونية لوزارة العدل عدالة /https://adala.justice.gov.ma

القيم والأنماط السلوكية، باعتبار أن التربية هي أنجع وسيلة لتملك الناشئة لقيم المساواة ومختلف قيم حقوق الإنسان، ناهيك عن الدور المحوري الذي يجب أن تلعبه الجامعة في تأطير الطلبة لتملكهم أساليب التحليل اللازمة التي تساعد على توسيع مداركهم ومداركهن للانخراط بشكل أكبر في الحياة السياسية، فضلا عن دور الإعلام الذي طالما ساهم في تغذية الصور النمطية حول المرأة، مما يتطلب الإصلاح العميق والشامل من أجل إعادة إنتاج صورة المرأة في وسائل الإعلام المختلفة بما يتناسب والموقع الذي باتت تحتله على مختلف المستويات، وعلى رأسها إبراز أدوارها في مجال القرار السياسي.

كما يشكل التمكين الاقتصادي أحد المداخل الأساسية لتعزيز حضور النساء في المشهد السياسي، خاصة و أنه من أسباب عدم استقلال المرأة محدودية مصادر الدخل لديها، فضلًا عن تدني أجورهن في كثير من المجالات المهنية، بذلك تضع صعوبة الولوج إلى الموارد الاقتصادية عقبات إضافية أمام النساء في الحياة السياسية، كما أن القضاء على مظاهر التمييز المختلفة والعنف ضد النساء، يشكل تحديا حقيقيا أمام النساء على مستوى تعزيز موقعهن داخل الساحة السياسية، باعتبارها حواجز تؤثر إما بشكل مباشر أو غير مباشر على ولوج النساء لمراكز القرار السياسي، مما يتطلب اتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة للقضاء على مختلف أشكال التمييز والعنف التي تكون ضحيتها النساء.

وعموما، وجب تعزيز الحقوق الإنسانية للنساء التي يكفلها دستور المملكة وكذا التزامات المغرب الدولية، باعتبار أن تحقيق المناصفة بين الجنسين بمجلس النواب وباقي المؤسسات المنتخبة، والمضي قدما بورش المساواة بشكل عام، غير منفصل عن الجو العام الذي تعيشه النساء على مختلف المستويات، كما أنه مرتبط بشكل مباشر بالسياق السياسي العام وما يحيط به من تحديات، وبذلك يبقى تحقيق المناصفة بين النساء والرجال رهينا بتجاوز مجموعة من الإكراهات الذاتية والموضوعية، وجعل النساء في قلب الرهانات المرفوعة داخل البلاد الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بمساهمة النساء والرجال على حد السواء في اتخاذ القرار السياسي.

لائحة المراجع:

. أحمد بوز، القانون الدستوري والأنظمة الدستورية: النظام الدستوري المغربي في ضوء المبادئ العامة للأنظمة الدستورية الكبرى، طبع اكسيس ديز اين، العدد 5، 2018؛

. إنصاف الشراط، المرأة والعمل السياسي بالمغرب: أية علاقة، مطبعة الرسالة الرباط، 2020؛

. حميد أربيعي، حقوق الإنسان في المغرب بين الكونية والخصوصية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2016؛

. نجيمة شقرو، المناصفة وواقع التمثيلية السياسية للمرأة في المغرب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2023؛

- كريستوفر شارل، "الدستور المغربي الجديد: تصميم للديمقراطية"، مقال مترجم من اللغة الفرنسية من قبل المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الإستراتيجية والدولية،الدليل المغربي للإستراتيجية والعلاقات الدولية، 2012؛

. كوثر لقبيلي، مشاركة المرأة في الحياة السياسية المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدارالبيضاء، 2019-2020؛

.يوسف البحيري، حقوق الإنسان والحريات العامة: جدلية الكونية والخصوصية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى 2015؛

. عائشة أشهبار، المناصفة في الانتدابات الانتخابية والوظائف العمومية بالمغرب . دراسة ميدانية تحليلية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، جامعة عبد المالك السعدي، 2021.2020؛

. ياسير بوكلاطة، مبدأ المناصفة في ظل الدستور المغربي لسنة 2011 . دراسة مقارنة ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله . فاس، 2021 / 2022؛

. مرابط فدوى، "المرأة والمشاركة السياسية في النظام السياسي المغربي"، مجلة معابر، المجلد 5، العدد 1، 2019؛

. مهريناز العوضي، "المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية...مازال لدينا أمل"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت؛

. خديجة ولغازي، دراسة حول الحقوق السياسية للمرأة المغربية: طموح يصطدم بعوائق الممارسة، رواق عربي، https://cihrs-rowaq.org/political-rights-of-moroccan-women-ambition-clashing-with-practical-enforcements/ ؛

.سناء بنبلي، "تجارب التمثيل والتهميش السياسي الخاصة بالنساء في المغرب"، مبادرة الاصلاح العربي https://www.arab-reform.net/ ؛

. مذكرة المجلس الوطني لحقوق الانسان حول النموذج التنموي الجديد "فعلية الحقوق والحريات في المغرب من أجل عقد اجتماعي جديد"، 2020؛

. المملكة المغربية، نظم الحماية الاجتماعية، الولوج للخدمات العامة والبنيات المستدامة من اجل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، تقرير المملكة المغربية في الدورة 63 للجنة وضع المرأة بنيويورك، مارس،2019؛

. دراسة حول مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات و اقتراحات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الامم المتحدة 2013؛

. الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" الحصيلة الاجمالية 2012 – 2016، منشورات وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛

. الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش، المصدر البوابة القانونية لوزارة العدل عدالة https://adala.justice.gov.ma/ ؛

. ظهير شريف رقم 1.21.39 صادر في 16 ذي القعدة 1432 (14أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛

. ظهير شريف رقم 1.17.47 صادر في 30 من ذي الحجة 1438 (21 سبتمبر 2017) بتنفيذ القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

الأستاذ خليل عبد الوهاب
باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط

خصوصيات مسطرة نزع الملكية في التشريع المغربي

Characteristics of the expropriation process in Moroccan legislation

مقدمة:

الأصل في حق الملكية أنه مضمون دستوريا و لا يمكن الحد من مداه إلا بمقتضى القانون أي نزع الملكية من أجل المنفعة العامة و الاحتلال المؤقت . و من تم فقد نص الفصل 10 من ظهير 2 يونيو 1915 المحدد للتشريع المطبق على العقارات المحفظة على أنه " على أنه لا يجبر أحد على التخلي عن ملكه إلا لأجل المصلحة العامة , ووفق القوانين الجاري بها العمل في نزع الملكية . و الجدير بالذكر أن التشريعات المتعلقة بنزع الملكية لم تعطي أي تعريف لهد المصطلح على عكس الفقه الدي حاول إعطاء بعض التعارف لهده العملية " وهكذا عرف الفقيه سليمان الطماوي نزع الملكية بأنه " حرمان مالك العقار من ملكه جبرا للمنفعة العامة نظير تعويض مما يناله من ضرر[677]"

أما الدكتورة ملكة الصاروخ فقد عرفت نزع الملكية بأنه " قيام السلطة الإدارية بحرمان المالك من عقاره جبرا لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل ".

حيث يعد حق الملكية من الحقوق المقدسة التي عملت جل التشريعات و المواثيق الدولية على حمايتها, كالإعلان العالمي للحقوق الإنسان[678], ومختلف الدساتير الدولية منها الدستور المغربي الصادر سنة 2011, الذي أكد على حق الإنسان في الملكية. وما عزز ذلك بعد النصوص القانونية كالمادة 23 من مدونة الحقوق العينية.[679]

وبالرغم من قدسية هذا الحق قد تضطر الدولة لما لها من امتيازات على الخواص إلى المساس بهذا الحق. قصد وضع برامج تستهدف منها تحقيق المصلحة العامة و تعود بالنفع على المجتمع بأسره.

ومن أجل الوصول إلى هذا المبتغى من قبل الدولة المتمثلة بأحد أجهزتها, "المؤسسات العمومية, الجماعات الترابية....".نجد المشرع المغربي نظم مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة, سواء في النص العام المتمثل في القانون رقم 81-7 الصادر في 6 ماي 1982 و المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة و الاحتلال المؤقت[680] كما يوجد إلى جانبه نصوص خاصة منها ما يتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية, والبعض يتعلق بالتعمير أو السياحة.[681] كما هو معلوم أن نزع الملكية من أجل المنفعة العامة عمل استثنائي

677 الاستاذ عبد المجيد قباب قاضي بالمحكمة الادارية بأكادير , مقال منشور بمجلة المرافعة العدد 20 , أكتوبر 2010 .
678 المادة 18 من الإعلان العالمي للحقوق الإنسان
679 المادة 23 من مدونة الحقوق العينية
680 قانون نزع الملكية و الاحتلال المؤقت 81-7
681العربي مياد : نزع الملكية من أجل المنفعة العامة على ضوء أحكام التشريع وأحكام الدستور دراسة مقارنة مع بعض التشريعات العربية الطبعة الأولى 2014, ص : 8

لا تلجأ إليه الدولة إلا في حالة الضرورة القصوى وفق إجراءات إدراية وقضائية جد دقيقية.[682] هدفها الحفاظ على الأموال العامة من جهة و الحفاظ على حقوق الخواص من جهة ثانية.

وقد تقتصر مسطرة نزع الأجل المنفعة العامة عن المرحلة الإدارية دون القضائية في حالة وجود المراضاة بين السلطة النازعة للملكية و الجهة المنزوعة ملكيتها. و ما يهمنا نحن هنا المرحلة الإدارية التي تعتبر إجراءا جوهري لا مفر منه من قبل السلطة النازعة للملكية . الأمر الذي يدفعنا لطرح الإشكال التالي : ما هي الخصوصيات التي تميز المرحلة الإدارية عن غيرها من المراحل المر افقة لنزع الملكية ؟ و أين تكمن أهم هده الخصوصيات ؟

في محاولة الإجابة على الإشكال الذي تم طرحه سابقا سوف نعمد إلى تقسيم موضعنا هذا إلا المحاور التالية: المطلب الأول: خصوصيات مرتبطة بمحل نزع الملكية والجهة المشرفة. المطلب الثاني: خصوصيات مرتبطة بغايات المسطرة الإدارية.

المطلب الأول: خصوصيات مرتبطة بمحل نزع الملكية والجهة المشرفة

تعتبر عملية نزع الملكية إجراءا يمس بحقوق الأفراد و خصوصا حق الملكية لذلك فالمشرع المغربي وحماية منه للأفراد قد عمل على تقنين وضبط عملية نزع الملكية بمجموعة من الإجراءات حتى لا تتعسف هذه الإدارة أو المؤسسة النازعة للملكية و نصبح أمام شطط في استعمال السلطة بل أكثر من ذلك فالمشرع المغربي اعتبر عملية نزع الملكية دون احترام الإجراءات المحددة قانونا بمثابة اعتداء على حرية وحقوق الأفراد وقبل الخوض في مسألة المسطرة المتبعة لنزع الملكية لابد من الوقوف أولا على الجهات المخول لها نزع الملكية "الفقرة الأولى" ثم بعد ذلك نحدد الأموال القابلة لنزع الملكية و الغير القابلة لذلك"الفقرة الثانية"

الفقرة الاولى: كون المسطرة تنصب على العقارات

لقد عمل المشرع المغربي على تحديد المحل الذي يمكن أن تنصب عليه مسطرة نزع الملكية، وذلك من خلال الفصل الأول من قانون 7.81 حيث ينص على أنه يجوز نزع ملكية العقارات، كلا أو بعضا أو ملكية الحقوق العينية العقارية[683] . وعلى هذا الأساس فإنه سوف نحاول التطرق لهده الخاصية المميزة لمسطرة نزع الملكية و ذالك من خلال فقرتين نتعرض في (أولا) : للأموال القابلة لنزع الملكية ، على أن نجرد الاموال الغير قابلة لنزع الملكية في (ثانيا) .

أولا : الأموال القابلة لنزع الملكية

حسب الفصل الخامس من ظهير 2 يونيو 1915 المطبق على العقارات المحفظة ، فإن الاموال تضم العقارات بطبيعتها ، العقارات بالتخصيص ، العقارات بحسب المحل الذي تنسحب إليه و الاموال العقارية[684] ، و على هذا الاساس سوف نحاول التفصيل في هده المفاهيم من أجل نفض الغموض عنها في الفقرات الموالية من هذا المطلب .

1- العقارات بطبيعتها

682 محمد الكشبور : نزع الملكية لأجل المنفعة العامة ,قراءة في النصوص وفي مواقف القضاء, طبعة ثانية محينة ومزيدة ومنقحة سنة 2007, ص : 10.

683-ذ محمد العرج ، القانون الاداري المغربي ، الجزء الثاني منشورات المجلة المغربية للادارة والمحلية و التنمية ، ص :64.

684- محمد العرج ، القانون الاداري ، مرجع سابق نفس الصفحة .

حدد المشرع المغربي العقارات بطبيعتها في المادة 6 من مدونة الحقوق العينية بأنها كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله من دون حصول تلف أو تغيير في هيئته. حيث تضم هده العقارات كلا من الأراضي و البنايات و المقالع و المناجم حيث تعتبر الأرض هي الأصل في كل عقار بطبيعته. فالأرض سواء كانت مملوكة للخواص أو مملوكة للدولة و سواء كانت أرضا جماعية أو أرض الجيش وسواء كانت محبسة أم غير محبسة و سواء كانت محفظة أو غير محفظة.[685]

كما أن الأرض عقارا بطبيعته سواء كانت أرضا فضاء, أو أرضا فلاحية وسواء كانت هذه الأرض في المدينة أو في البادية و سواء كانت مبنية أم غير مبنية. و إذا كان المشرع سمح بنزع ملكية الأرض من أجل المنفعة العامة فإماننا منه تشكل اللبنة الأساسية في التنمية فبدون الأرض لا يمكن الحديث عن نزع الملكية العقارية فعليها تقام المشاريع و الاستثمارات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

و يقصد بالبنايات مجموعة مواد شدت بعضها إلى بعض بصورة ثابتة شرط إيصالها بالأرض بصورة قارة و لو لم يكن بنية الدوام كما في حالة البنايات التي تقام لاحتواء المعارض[686]. أما النباتات و الأغراس فهي كل ما تنبته الأرض من ثمر و محصول وزرع وكل ما يغرس فيها من شجر و نخيل و غيره يكون عقارا بطبيعته ما دامت جذوره ممتدة في باطن الأرض و يعتبر الغرس عقار بطبيعته و لم تم غرسه لفترة القصيرة كما يحدث عادة بالنسبة للمشاتل[687].

أما المقالع تعتبر أيضا عقارات بطبيعتها, و مثالها الحجر و الإسمنت وبما أنها تابعة لملكية الأرض و ما يميز المقالع بأنها ليس من الضروري بيانها غير مقرر نزع ملكية بحكم الأرض تشمل ما تحتها و ما فوقها.أما المناجم في الأصل فهي خاضعة لإشراف الدولة إلا إذا فوضت أمر ذلك إلى لأحد الأشخاص أو الهيئات وذلك طبيعي بأن الدولة تستأثر بكل ما يوجد تحت الأرض و ما فوقها.

2 . العقارات بالتخصيص.

يقصد بالعقارات بالتخصيص حسب الفصل 7 من ظهير 2 يونيو 1915 الاشياء التي جعلها المالك في أرضه لمصلحة هذا الاخير واستغلالها ،وكذا الاشياء المنقولة الملحقة بالملك بصفة دائمة[688] .

حيث تصبح عقارات بالتخصيص في الحالة التي يقوم فيها صاحب العقار بإحضار منقولات يملكها و يضعها في عقاره من أجل خدمته و استغلاله. ومن هذا المنطلق ترتبط المنقولات بالعقار ارتباطا لا انفصالا معه و تصبح بذلك المنقولات و العقارات التي رصدت لخدمته الصفة العقارية و بحكم هذا التخصيص إلا أنه في الأصل تستبعد العقارات بالتخصيص من مجال نزع الملكية لأن السلطة النازعة للملكية هدفها هو الأراض .

3. العقارات بحسب المحل الذي تنسحب إليه .

يقصد بالعقارات بحسب المحل الذي تنسحب إليه الدعاوى التي ترمي من خلال الحكم إلى استحقاق عقار ، ومن البديهي أنه لا يمكن للدعاوي العقارية أن تكون هي ذاته محلا لنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، و إنما يقتصر ذالك على العقار المتنازع بشأنه بالإضافة إلى ذلك فلا يمكن لهده الدعاوي أن تؤثر أو

685 محمد الكشبور, المرجع السابق, ص : 47.
686 مأمون الكزبري : التحفيظ العقاري و الحقوق العينية الأصلية و التبعية في ضوء التشريع المغربي الجزء الثاني طبعة الثانية 1987 , شركة الهلال , العربية للطباعة و النشر ص : 11.
687 محمد الإدريسي : المرجع السابق, ص : 34.
688-ذ محمد الاعراج ، القانون الاداري المغربي مرجع سابق ، ص :65..

توقف نزع الملكية ، ولقد نص المشرع المغربي على هده الفرضية في الفصل 38 من قانون 7.81 " لا يمكن لدعاوي الفسخ والاستحقاق وجميع الدعاوي العينية الاخرى أن توقف نزع الملكية وأن تحاول دون إنتاج أثارها وتحول حقوق المطالبين إلى حقوق في التعويض و يبقى العقار خالصا منها "[689].

ثانيا: الأموال الغير القابلة لنزع الملكية

تطرقت إلى هذه النقطة المادة الر ابعة من القانون 81-7 المتعلق بنزع الملكية و الذي جاء فيما ما يلي : " لا يجوز نزع ملكية المباني ذات الصبغة الدينية المعدة لإقامة مختلف الشعائر وكذا المقابر والعقارات التابعة للملك العام والمنشآت العسكرية"

المباني ذات الصبغة الدينية : تعرف المباني ذات الصبغة الدينية بالأماكن التي يذكر فيها إسم الله عز وجل " المساجد" و الزو ايا و مختلف الأضرحة بالنسبة للمسلمين و الكنائس بالنسبة للمسيحين و الكنيس بالنسبة لليهود.[690]

المقابر: هي الأماكن المخصصة لدفن الأموات حيث تحضى باحترام كبير نظرا للحرمة التي تمتاز بها و هي تذكر الإنسان بالموت و لقاء الله عزوجل. كما تذكر بالشعور الديني. و المقابر في حد ذاتها تمثل مظهرا من مظاهر المنفعة العامة.[691]

العقارات التابعة للملك العام : هذه العقارات سواء الجماعية أو التي توجد في عهدت الدولة فإنها تستفيد من الاستثناء بحكم القانون باعتبارها أنها طبقا لظهير فاتح يوليوز 1914 في شأن الأملاك العمومية لا يسوغ لأحد أن ينفرد بتملكها لأنها على الشياع بين الجميع.[692]

المنشآت العسكرية : تدخل المنشآت العمومية ضمن أملاك الدولة العامة, أي أنها تخضع لما تخضع لها أملاك الدولة.وخصوصا في ما يتعلق بمنع التصرف فيها وعدم قابلية تملكها عن طريق التقادم. وهذا ليس بالأمر الغريب أن يستثنى المشرع هذه البنايات من نزع الملكية نظرا للأهمية الكبيرة التي تتميز بها فيها منشأة ذات رمزية وهيبة كبيرة.

فالفصل الر ابع من قانون 7.81 قد نص على المنع بصفة مطلقة ،وفي حكم للمحكمة الإدارية بمكناس رقم 98 بتاريخ 19_12_2007 أبو العالي الهاشمية ضد المجلس القروي لجماعة المغاصيين ما يلي : " إن مقبرة المسلمين لها حرمة محمية دينيا وقانونيا وأن أي انتهاك لها يشكل مساسا خطير بحرمتها " وفي أمر استعجالي صادر عن المحكمة الإدارية بالرباط تحت رقم 119 بتاريخ 24 فبر اير 2010 بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجماعة الحضارية لوازان قضى ما يلي " وحيث لما كان الثابت من وثائق الملف و سياقه ومعطياته أن أشغال توسيع الطريق داخل المدر الحضري تباشر على جزء من مقبرة إسلامية ... فقد أضحى تدخلنا كقاضي للمستعجلات أمرا محتما لوضع حد لذالك الاعتداء المادي من خلال أمر المعتدي بإيقاف جميع الأشغال التي تباشر على المقبرة "[693].

الفقرة الثانية : نزع الملكية معترف بها للأشخاص المعنوية

689-ذ محمد الاعرج ، القانون الاداري المغربي ، مرجع سابق ، ص:66.
690 محمد الكشبور المرجع السابق, ص : 64.
691 الهادي مقداد : السياسة العقارية في ميدان التعمير و السكنى الطبعة الأولى 2000, المطبعة النجاح الجديدة-الدارالبيضاء, ص : 162.
692 محمد العربي مياد : المرجع السابق, ص : 39.
693-ذ محمد الاعراج ،القانون الاداري المغربي ، مرجع سابق ، ص : 67.

إن الرجوع إلى الفصل الثالث من قانون نزع الملكية الجديد نجده ينص على أن " يخول حق نزع الملكية إلى الدولة و الجماعات المحلية و إلى الأشخاص المعنوين الآخرين الجارية عليهم أحكام القانون العام أو الأشخاص الطبيعيين الذين تفوض إليهم السلطة العامة حقوقهم للقيام بأشغال أو عمليات معلن أنها ذات منفعة عامة " حيث يستفاد من هذا النص بالمقارنة مع نظيره في القوانين السابقة ، أن المشرع وسع من نطاق الأشخاص الدين لهم مبدئيا حق نزع ملكية الخواص ،من أجل المنفعة العامة[694].

و منه فإن سلطة نزع الملكية معترف بها للأشخاص المعنوية العمومية باعتبارها إحدى الأدوات والعناصر الجوهرية للسيادة الوطنية ، وحق من حقوق السلطة العامة المبلورة لسمو قواعد وأحكام القانون العام ، ويدخل في هذا السياق السماح لملتزمي المرافق العمومية بنزع الملكية على اعتبار أن الملتزم يتمتع بجميع وسائل القانون العام و امتيازات السلطة العمومية ، و نزع الملكية في مثل هده الفرضية لا تكون لفائدة المتعهد بل لحساب الدولة ،و طبيعي أن تعود العقارات إلى الدولة بعد انتهاء الالتزامات[695].

أولا: الجهات الأصلية

الدولة : تجسد الدولة فكرة المصلحة العامة باعتبارها صاحبة السلطة و السيادة بحيث تتوفر على الإمكانات التي تساعدها في القيام بمهامها على الشكل المطلوب. ويقصد بها في هذا المجال السلطة المركزية التي تمارس نشاطها. على صعيد الدولة ككل[696] و إذا كانت الدولة تلجأ إلى مسطرة نزع الملكية فهذا يرجع إلى عقارات تنجز فيها مشاريعها. وهذا هو السبب الذي يعطي للدولة حق نزع الملكية من أجل المنفعة العامة بصفة أصلية[697] و يمكن أن تمثل "الملك الخاص" و يمثلها مدير أملاك الدولة. أو الدولة "الملك العام" التي يمثلها إما وزير التجهيز و النقل و اللوجيستيك كما لو تعلق الأمر بالطرق و الموانئ و المطارات و الطرق السيار.[698]

الجماعات المحلية: أسند المشرع المغربي بمقتضى الفصل 3 من قانون 81-7 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة و بالاحتلال المؤقت[699] للجماعات المحلية إمكانية نزع ملكية من أجل المنفعة العامة, بحكم أن هذه الجماعات تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تخضع للقانون العام[700]. و ما يستفاد من الفصل الثالث هو أن هذه الجماعات المحلية سواء كانت حضرية أم قروية لها حق النزع بدون تفويض من السلطات العامة والجماعات المحلية بالمغرب هي الجهات و العمالات و الأقاليم و الجماعات الحضرية و القروية, و القاسم المشترك بين هذه الجماعات هو توفرها على الشخصية المعنوية.

ثانيا : الأشخاص المفوض لهم نزع الملكية

694- مسطرة نزع الملكية في التشريع المغربي ، قضايا العقود الادارية ونزع الملكية لاجل المنفعة العامة وتنفيد الاحكام من خلال أجتهادات المجلس الاعلى ، الندوة الجهوية الثالثة ، ص:149.

695- كريم الحرش ، القانون الاداري المغربي ، الجزء الثاني نشاط الادارة و امتيازاتها ، الطبعة الثالثة ، ص:660.

696 ملكية الصروخ : القانون الإداري دراسة مقارنة, الطبعة السادسة 2010 المطبعة النجاح الجديدة- الدارالبيضاء , ص : 495

697 محمد الإدريسي : قضايا نزع الملكية من أجل المنفعة العامة, " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا, السنة الجامعية 2012-2011 , ص : 40.

698 محمد العربي مياد : نزع الملكية من أجل المنفعة العامة على ضوء أحكام التشريع وأحكام الدستور دراسة مقارنة مع بعض التشريعات العربية الطبعة الأولى 2014 , ص : 35.

699 المادة 3 من قانون 81-7 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة و بالاحتلال المؤقت.

700 مجلة المحامون العدد 3 السنة الثانية 199 3 , ص : 155.

قد يتم منح رخص استثنائية أو عبارة تفويض لبعض الهيئات العمومية أو الخاصة من أجل نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، حيث خول المشرع هذا الحق لكل من المؤسسات العمومية وهي كل شخص معنوي من أشخاص القانون العام يتمتع بالاستقلال المالي,الإداري يمارس الاختصاصات ذات نفع عام.[701] ومن هذه المؤسسات مثلا مكاتب الاستثمار الفلاحي , المكتب الوطني للكهرباء, الوكالة الحضرية للدارالبيضاء. و ما تجب الإشارة إليه فإن المؤسسات العمومية تنشأ بنص قانوني و ليس أي مؤسسة مؤهلة لنزع ملكية بل يجب أن تكون مؤهلة داخل اختصاصها نص يقضي بمنحها إمكانية نزع الملكية.و أيضا أشخاص القانون العام : يمكن منحهم إمكانية منح بعض الخواص رخصة القيام بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة. وذلك من خلال تفويض تمنحه إحدى المؤسسات العمومية كالعمالات و الجماعات المحلية أو البلدية . و يمكن القول بأن حق نزع الملكية الممنوح لأشخاص القانون الخاص غالبا ما يكون الهدف منه تنموي وذلك كما جاء في الفصل 7 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.393 بتاريخ 22 جمادى الثانية 1396 المو افق ل 21 يونيو 1976 يتعلق بتهيئة خليج أكادير و استثماره السياحي.

المطلب الثاني : خصوصيات مرتبطة بغايات المسطرة الإدارية .

من خلال ما تطرقنا له في المطلب الأول من تحديد المحل الذي تنصب عليه مسطرة نزع الملكية ، وكذلك الجهات المؤهلة للممارسة هده المسطرة سوف نتطرق للإجراءات المتبعة من طرف للإدارة ، سوف نقوم من خلال هذا المطلب الثاني بجرد خاصيتين مهمتين في المسطرة الإدارية و هما كون هذه المسطرة تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة في (الفقرة الأولى)، ثم في (الفقرة الثانية) سوف نتعرض لكون هده المسطرة تهدف لتحقيق التوازن بين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة.

الفقرة الأولى : تحقيق المنفعة العامة

وهو إجراء غير جائز قانونا ما لم يكن الغرض منه المنفعة العامة أو ضرورة صحية عسكرية اقتصادية أو لمصلحة الفنون . و المنفعة العامة لما كانت تختلف باختلاف الظروف و الأحوال ، فإن للدولة الحق في أن تقدربكل حرية العقارات التي تراها مناسبة لتحقيق المصلحة العامة ، وليس للمالك الحق في منازعتها في ذلك ، فاختيار العقار أمر تقديري من شؤون الإدارة ، و المحكمة ليس لها الحق في التعقيب عليه من الجهة الموضوعية مادام أن القرار خالي من كل شطط في استعمال التقديرية المخولة للدولة محدودة بقيد المنفعة العامة ، فادعاء صاحب العقار المنزوع عدم توفر غاية المصلحة العامة ، كان للعدالة الحسم في الأمر[702] .

يعتبر مفهوم المنفعة العامة مفهوم مرن حيث يتغير من زمان إلى زمان و من مكان إلى مكان ومن قانون إلى قانون . حيث يعتبر هذا المفهوم سندا يبيح نزع ملكية الخواص , فإن أول إجراء يتعين القيام به هو إصدار القرار القاضي بإعلان المنفعة العامة من طرف السلطة المختصة.[703]

وقد نص الفصل السادس من القانون رقم 81-7 على ما يلي : " تعلن المنفعة العامة بمقرر إداري يعين المنطقة التي يمكن نزع ملكيتها ، ويمكن أن تشتمل هذه المنطقة بالإضافة إلى العقارات اللازمة لإنجاز المنشآت أو العمليات المعلن أنها ذات منفعة عامة على الجزء الباقي من هذه العقارات وعلى العقارات المجاورة

701 محمد العربي مياد : المرجع السابق : ص : 36.

702-ذ. كريم الحرش ، القانون الاداري المغربي ، مرجع سابق ، ص : 660.

703 عيسى حسين أحمد المناعي, بحث لنيل دبلوم السلك العالي في التدبير الإداري, نزع الملكية بين المرحلة الإدارية و المرحلة القضائية السنة الجامعية 2002-2003, المدرسة الوطنية للإدارة الرباط, ص : 19.

لها إذا تبين أن نزع ملكيتها ضروري لتحقيق هدف المنفعة العامة المنشود أو إذا كان إنجاز الأشغال يؤدي إلى زيادة ملحوظة في قيمة العقارات المذكورة.

وبالرغم عن أحكام الفصل 40 يمكن في هذه الحالة أن تحدد بالمقرر الإداري المشار إليه في المقطع الأول أو بمقرر إداري لاحق كيفية استعمال العقارات غير المدمجة بالفعل في المنشآت أو شروط إعادة بيع تلك العقارات" وقد نص الفصل الأول من المرسوم التطبيقي لهذا القانون على أنه " تطبيقا للفصل 6 المشار إليه تعلن المنفعة العامة بمرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المعني بالأمر".

1- إعلان المنفعة العامة في إطار النصوص الخاصة بالتعمير

ينص الفصل الأول من قانون نزع الملكية لأجل المنفعة العامة على ما يلي : " إن نزع ملكية العقارات كلا أو بعضا أو ملكية الحقوق العينية العقارية لا يجوز الحكم به إلا إذا أعلنت المنفعة العامة، ولا يمكن إجراؤه إلا طبق الكيفيات المقررة في هذا القانون[704] مع مراعاة الاستثناءات المدخلة عليه كلا أو بعضا بموجب تشريعات خاصة." ومن أبرز الملاحظات التي يمكن التوقف عندها و التي تضمنها الفصل الأول من قانون نزع الملكية التشريعات الخاصة التي استثنها المشرع المغربي من تطبيق عليها هذا القانون ، وسوف نورد مثال تصميم التهيئة في قانون التعمير.

أولا : مرحلة ما قبل المو افقة على تصميم التهيئة و القيود التي ترد على العقارات المعنية

إن مشروع تصميم التهيئة بعد إنجازه يكون محلا لبحث علني يستمرا شهرا ويجري خلال المدة التي يكون فيها مجلس الجماعة أو مجالس الجماعات المعنية بصدد دراسته.

والهدف البحث المشار إليه أعلاه هو إطلاع العموم على المشروع و تمكنيه من إبداء ما لديه من ملاحظات عليه.

وعلى رئيس مجلس الجماعة أن يوفر وسائل النشر و الإشهار قبل بدء البحث

و يتولى مجلس الجماعة عند دراسته لمشروع تصميم التهيئة, دراسة الملاحظات المعبر عنها خلال اجراء البحث قبل عرضها على الإدارة وذلك تطبيقا للمادة 25.[705]

و حسب المادة 27 من نفس القانون أعلاه :

" ابتداء من تاريخ اختتام البحث العلني المشار إليه في المادة 25 أعلاه وإلى حين صدور النص القاضي بالمصادقة على مشروع تصميم التهيئة، لا يجوز الإذن في أي عمل من أعمال البناء والغرس وإحداث تجزئات أو مجموعات سكنية إذا كان يخالف أحكام هذا المشروع.

وينتهي العمل ابتداء من نفس التاريخ بأحكام تصميم التهيئة أو التنطيق الذي يكون اذاك ساري المفعول.

بيد أنه إذا لم يتم نشر النص المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة خلال أجل إثني عشر شهرا يبتدئ من تاريخ اختتام البحث العلني المتعلق به فإن أحكام المشروع تصير غير لازمة التطبيق."

---

704 - انظر الفقرة الثانية من الفصل 35 من دستور المملكة المغربية:

" .... ولا يمكن نزع الملكية إلا في الحالات ووفق الإجراءات التي ينص عليها القانون".(ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور؛ الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص 3600).

- 705 محمد الكشبور : نزع الملكية لأجل المنفعة العامة ,قراءة في النصوص وفي مواقف القضاء, طبعة ثانية محينة ومزيدة ومنقحة سنة 2007, ص : 105.

ثانيا : مرحلة ما بعد الموافقة على تصميم التهيئة و إعلان المنفعة العامة

27. تتم الموافقة على مشروع تصميم التهيئة بمرسوم تنظيمي, حيث يعتبر بمثابة إعلان المنفعة العامة الذي يسمح بالقيام بالمشاريع المشار إليها في المادة 19 من قانون التعمير.

وهكذا نص الفصل 28 من نفس هذا القانون على أنه : ". يعتبر النص القاضي بالموافقة على تصميم التهيئة بمثابة إعلان بأن المنفعة العامة تستوجب القيام بالعمليات اللازمة لإنجاز التجهيزات المنصوص عليها في البنود 3 و4 و5 و6 و12 من المادة 19 أعلاه."

وعندما يستعيد ملاك الأراضي التصرف في أراضيهم فور انتهاء الاثار المترتبة على إعلان المنفعة العامة يجب أن يكون استعمال تلك الأراضي مطابقا للغرض المخصصة له المنطقة التي تقام فيها.

واستثناء من الأحكام المقررة أعلاه, فإن الأراضي المخصصة للأغراض المشار إليها في البنود 3 و4 و5 و 6 من المادة 19 من قانون التعمير أجاز المشرع المغربي استعمالها بصورة مؤقتة لغرض غير الغرض المنصوص عليه في تصميم التهيئة بإذن من الجماعة الواقعة فيها المنفعة العامة, ولا تسلم الجماعة الإذن إلا إذا كان الاستعمال المؤقت المراد القيام به لا يعوق إنجاز التجهيزات المقررة في التصميم, وعلى المالك في جميع الحالات أن يقوم حين إنجاز هذه التجهيزات إلى الحالة التي كانت عليها من قبل.

حيث أن المشرع المغربي منح امكانية دمج قرار التخلي في المرسوم المصادق على تصميم التهيئة مثله مثل قانون نزع الملكية وهذا ما يتضح من خلال المادة 29 من قانون التعمير[706]

و في هذه الحالة, تطبق بشأن قرار التخلي المقتضيات العامة المنصوص عليها ضمن قانون نزع الملكية لأجل المنفعة العامة الأخير, مالم تكن هنالك مقتضيات استثنائية.

2- إعلان المنفعة العامة في إطار قانون نزع الملكية

1- حق طلب إعلان المنفعة العامة

إن حق طلب إعلان المنفعة العامة لا يثير أي مشكل مادام من حيث المبدأ الأمر موكول إلى السلطة التي ستقوم بنزع الملكية هي التي تختص أصلا بطلب إعلان المنفعة العامة, ولا يمكن القول بأن السلطة التي ستنجز المشروع فوق الأرض التي ستنتزع ملكيتها هي التي يجب عليها عمليا أن تتقدم بهذا الطلب مادام أن هناك بعض الوزارات أو الأجهزة الإدارية هي التي أباح لها المشرع المغربي نزع الملكية من أجل المنفعة العامة لمصلحة الوزارات أو الاجهزة الإدارية. واعتمادا على ما سبق فإن المختص بطلب إعلان المنفعة العامة يختلف بحسب الأحوال أي من حالة إلى أخرى حسبما يتعلق الأمر بنقل ملكية العقارات التي سوف تنزع إلى ملك الدولة العام أو إلى ملكها الخاص أو إلى ملكها الغابوي أو إلى إحدى المؤسسات العمومية أو إلى ملك إحدى الجماعات المحلية أو إلى شخص طبيعي أو معنوي يخضع لأحكام هذا القانون الخاص.[707]

فالنسبة لنزع الملكية لصالح الملك العمومي للدولة كما لو تم ذلك من أجل تشييد بناء ميناء أو بناء طريق أو سد فإن وزارة التجهيز هي التي تطلب إعلان المنفعة العامة.[708] أو وزارة الطاقة و المعادن متى تعلق المشروع بنشاط أو عمليات ما تدخل في صلب اختصاصاتها.

706 محمد الكشبور نفس المرجع ص 106 – 107.

707 يسى حسين أحمد المناعي, بحث لنيل دبلوم السلك العالي في التدبير الإداري, نزع الملكية بين المرحلة الإدارية و المرحلة القضائية السنة الجامعية 2002-2003, المدرسة الوطنية للادارة الرباط , ص 22.

708 محمد الكشبور : المرجع السابق, ص : 72.

و بالنسبة للنزع الملكية لصالح الملك الخاص للدولة كما لو تم ذلك من أجل بناء مساكن اقتصادية أو مدرسة أو مستشفى أو مكاتب إدارية فإن طلب إعلان المنفعة العامة يقدم مبدئيا من طرف وزارة المالية.[709]

و بخصوص نزع الملكية لفائدة الملك الجماعي البلدي أو القروي فإن الجماعة المحلية المعنية أن تطلب إعلان المنفعة العامة بعد مناقشة المشروع الذي يتطلب ذلك النزع في اجتماع للمجلس بعد حصوله على إذن بذلك من الوزارة الوصية طبقا للأحكام الفصل 31 من ظهير الخاص بالتنظيم الجماعي و الصادر في 30 شتنبر 1976, أما بالنسبة لباقي الأشخاص المعنويين فإن الجهاز المسير هو الذي يطلب إعلان المنفعة العامة للتمكن من متابعة نزع الملكية. وحينما يتعلق الأمر بشخص طبيعي فهو الذي ترجع له الصلاحية في الموضوع أو بمبادرة من السلطة المتعاقد معها أو الملتزم لها.[710]

والقاعدة أن طلب إعلان المنفعة العامة يقدم إلى الوزير الذي له اقتراح إعلان المنفعة العامة.

2 - اقتراح إعلان المنفعة العامة

كما سبق الإشارة أن إعلان المنفعة العامة يتخذ بناء على اقتراح من الوزير المعني بالأمر وهكذا ما يؤكده القرار عدد 533 الصادر بتاريخ 1995-12-7 ملف إداري عدد 101140-94[711]. وبالتالي فمن المقصود بذلك؟

يقصد بالوزير المعني بالأمر في حالة أولى الوزير الذي يتواجد على رأس الوزارة التي ستتولى إنجاز المشروع و الذي ستنتزع الملكية من أجلها.

فعلى سبيل المثال الشروع في نزع ملكية أرض من أجل شق طريق أو بناء سد يقتضي أن يتم الاقتراح الخاص بالمنفعة العامة من طرف وزير التجهيز و النقل.أما بخصوص الحالة الثانية يقصد بالوزير المعني بالأمر الوزير الذي تثبت له الوصاية بهذه الكيفية أو تلك. فوزير المالية هو الوزير المعني بالأمر كلما تعلق الأمر بنزع الملكية لمصلحة ملك الدولة الخاص, كبناء مدرسة أو تشييد مستشفى وعلى الرغم أن هذه المشاريع تهم وزارات أخرى كوزارة التربية الوطنية أو وزارة الصحة العمومية.

زيادة على وزير المالية هناك وزير الداخلية الذي أعطى له المشرع الحق في اقتراح إعلان المنفعة العامة باعتباره وصيا على الجماعات المحلية فهو الوزير المعني كلما تعلق الأمر بنزع الملكية لصالح إحدى تلك الجماعات, حيث تعتبر هذه فرصة أخرى تتاح له كي ير اقب من خلالها المشروع عن قرب, خاصة وأن بعض الجماعات المحلية تنقصها الخبرة اللازمة في مجال نزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

و إذا تعلق الأمر بإحدى المؤسسات العمومية سواء كان لها حق نزع الملكية أم لا فإن اقتراح إعلان المنفعة العامة يتم من طرف الوزير الوصي عليها سواء كان لوزارته حق مباشرة إجراءات نزع الملكية أو ليس لها ذلك فاقتراح المنفعة العامة لصالح المكتب الوطني للكهرباء يتم من طرف وزير الطاقة و المعادن و اقتراح المنفعة العامة لصالح المكتب الوطني للسكك الحديدية يتم من طرف وزير التجهيز و النقل.[712]

ويقصد بالوزير المعني بالأمر في الحالة الثالثة الوزير الذي يتقارب نشاط وزارته مع المشروع الذي ستنتزع الملكية من أجله, فإذا تعلق الأمر بنزع الملكية لصالح أحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين

709 البشير باجي: المرجع السابق ص: 96.
710 البشير باجي: المرجع السابق ص 99.
711 قضاء محكمة النقض في مجال نزع الملكية لأجل المنفعة العامة , سلسلة إعلام وتبصير المستهلك 7 , ص : 10.
712 محمد الكشبور: المرجع السابق, ص: 75.

الخاضعين للقانون الخاص, فإن اقتراح المنفعة العامة يتم من طرف الوزير الذي يتقارب نشاط وزارته مع المشروع الذي ستنتزع الملكية من أجله, وهكذا فإذا أراد شخص نزع ملكية من أجل تشييد مركب رياضي ضخم فإن اقتراح المنفعة العامة يجب أن يقدم من طرف وزير الشبيبة و الرياضة.[713]

3 - صدور قرار إعلان المنفعة العامة

37. إن القانون رقم 81-7 للنزع الملكية من أجل المنفعة العامة لم يحدد السلطة المختصة بالإعلان عن المنفعة العامة إذا اكتفى في فصله السادس بالقول بأن الإعلان عن تلك المنفعة يتم بمقرر إداري, فجاء المرسوم التطبيقي بتاريخ 16 أبريل 1983 ليبين في فصله الأول أن المنفعة العامة تعلن بمرسوم يتخذه رئيس الحكومة باقتراح من الوزير المعني بالأمر, وتمثل مسألة إعلان المنفعة العامة من طرف رئيس الحكومة إحدى أهم الأدوات القانونية التي يملكها هذا الأخير لمراقبة جانب من مختلف الأنشطة الإدارية.

ومن الناحية العملية فإن الوزير الذي يختص باقتراح إعلان المنفعة العامة يقوم بتوجيه مشروع القرار الواجب اتخاذه و تصميم المنطقة التي ستنزع ملكيتها مرفوقين بمذكرة تقديم إلى الأمانة العامة للحكومة قصد التوقيع عليه من جانب رئيس الحكومة و يتخذ القرار الصادر في هذه الحالة شكل مرسوم.

وحتى ينتج المرسوم المتعلق بإعلان المنفعة العامة كل الاثار لابد من أن تتخذ بشأنه تدابير الإشهار الاتية:

1. ينشر القرار بكامله في الجريدة الرسمية الجزء الأول و ينشر بشأنه في جريدة أو عدة جرائد مأذون لها في نشر الإعلانات القانونية مع الإشارة إلى الجريدة الرسمية التي وقع نشره بها.
2. يعلق نصه الكامل بمكاتب الجماعة أو الجماعات التي تقع بها المنطقة المقرر نزع ملكيتها, و يمكن أن تتم تدابير المذكورة بجميع وسائل الإشهار الملائمة الأخرى.

ثانيا : الاثار المترتبة على صدور قرار المنفعة العامة

1. تعيين المنطقة اللازمة لإنجاز المشروع

ينص الفصل السادس من قانون نزع الملكية 81-7 على ما يلي : " تعلن المنفعة العامة بمقرر إداري[714] يعين المنطقة التي يمكن نزع ملكيتها.

ويمكن أن تشتمل هذه المنطقة بالإضافة إلى العقارات اللازمة لإنجاز المنشآت أو العمليات المعلن أنها ذات منفعة عامة على الجزء الباقي من هذه العقارات وعلى العقارات المجاورة لها إذا تبين أن نزع ملكيتها ضروري لتحقيق هدف المنفعة العامة المنشود أو إذا كان إنجاز الأشغال يؤدي إلى زيادة ملحوظة في قيمة العقارات المذكورة.

40. وبالرغم عن أحكام الفصل 40 يمكن في هذه الحالة أن تحدد بالمقرر الإداري المشار إليه في المقطع الأول أو بمقرر إداري لاحق كيفية استعمال العقارات غير المدمجة بالفعل في المنشآت أو شروط إعادة بيع تلك العقارات "

713 البشير باجي: المرجع السابق ص: 105.

714 - انظر الفصل 1 من المرسوم رقم 2.82.382 صادر في 2 رجب 1403 (16 أبريل 1983) بتطبيق القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.254 المؤرخ بـ 11 من رجب 1402 (6 مايو 1982)، الجريدة الرسمية عدد 3685 بتاريخ 3 رمضان 1403 (15 يونيه 1983)، ص 988.

"تطبيقا للفصل 6 من القانون رقم 7.81 المشار إليه أعلاه تعلن المنفعة العامة بمرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المعني بالأمر".

فالأصل إذن هو أن المرسوم المعلن للمنفعة العامة هو الذي يحدد من الناحية القانونية المنطقة التي تقع ضمنها العقارات التي ستنزع ملكيتها, و لم يبين المشرع بكيفية صريحة لا في النص الأصلي و لا في المرسوم التطبيقي كيفية تحديد هذه المنطقة وقد جرى العمل الإداري على تبيان حدودها الأربعة و على إرفاقها بتصميم توضيحي لها ينفي عنها كل جهالة.

3 : اتخاذ قرار التخلي نشره و أثاره

يعتبر إعلان المقرر التخلي ثاني إجراء يباشر نازع الملكية أو من فوض له ذلك فيما يرجع للمسطرة الإدارية الخاصة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة.فالقرار المعلن للمنفعة العامة يبين المنطقة التي سيجرى بها المشروع الذي ستنزع الملكية من أجله. أما القرار التخلي فهو الذي يبين و يحدد بكل دقة الأملاك العقارية الواجبة لهذا الغرض.[715]

و يمكن من الناحية القانونية لنازع الملكية أو من يقوم مقامه أن يستغني عن مقرر التخلي متى تكفل القرار الخاص بإعلان المنفعة العامة بصفة مباشرة بتعيين الأملاك التي ستقع تحت وطأة إجراءات نزع الملكية. وفي هذه الفرضية الأخيرة يعتبر المرسوم المعلن للمنفعة العامة بمثابة مقرر التخلي في نفس الوقت كذلك نص الفصل السابع من قانون نزع الملكية رقم 81-7 على أنه : " يمكن للمقرر المصرح بالمنفعة العامة أن يعين مباشرة الأملاك التي يشملها نزع الملكية وإلا فإن هذا التعيين يقع بموجب مقرر إداري يدعى "مقرر التخلي".

ويجب أن يصدر هذا المقرر في أجل سنتين يبتدئ من تاريخ نشر المقرر القاضي بإعلان المنفعة العامة في الجريدة الرسمية. وإذا انصرم هذا الأجل دون أن يتم ذلك تعين تجديد إعلان المنفعة العامة ، وحتى يتم نزع الملكية في أحسن الظروف ودون عر اقيل أوجب المشرع من خلال الفصول 10-11-12 من القانون المشار إليه أعلاه و قبل استصدار مقرر التخلي القيام ببحث أولي يمهد لاستصدار المقرر المذكور و القيام ببعض الإجراءات الإدارية الضرورية كذلك وننبه إلى أنه يجب أن تتخذ نفس الاجراءات الإدارية بشأن مشروع مرسوم إعلان المنفعة العامة عندما يندمج به المقرر التخلي.[716]

- إشهار مشروع قرار التخلي

أما بخصوص إشهار مشروع قرار التخلي يتبين من خلال أحكام الفصل العاشر من قانون نزع الملكية رقم 81-7 أنه يجب إجراء بحث إداري قبل اتخاذ مقرر التخلي و لهذه الغاية بالضبط فإن مشروع المقرر المذكور ينشر بالجريدة "الجزء الثاني" وفي جريدة أو عدة جرائد مأذون لها في نشر الإعلانات الإدارية و القانونية.[717] ولتاريخ نشر المشروع في الجريدة الرسمية أهمية بالغة جدا إذ انطلاقا من هذا التاريخ بالذات ينطلق حساب مدة شهرين التي يجب أن يستمر البحث الإداري خلالها.

- الايداع ببعض المصالح الإدارية

715 محمد الكشبور : المرجع السابق, ص : 117-118.

716 وقد نص على هذا الحكم الفصل التاسع من القانون المشار إليه أعلاه و الذي يقضي بأنه إذا عين في نفس الوقت المقرر القاضي بإعلان المنفعة العامة الأملاك المقرر نزع ملكيتها اعتبر المقرر من جراء ذلك بمثابة مقرر للتخلي ووجب أن تتخذ بشأنه بهذه الصفة الإجراءات المقررة في الفصول 10-11-12

717 عيسى حسين أحمد المناعي, بحث لنيل دبلوم السلك العالي في التدبير الإداري, نزع الملكية بين المرحلة الإدارية و المرحلة القضائية السنة الجامعية 2002-2003, المدرسة الوطنية للادارة الرباط, ص : 32.

وفيما يتعلق الايداع ببعض المصالح الإدارية أوجب المشرع المغربي إيداع المشروع السالف الذكر بمكتب الجماعة, وبالمحافظة على الأملاك العقارية متى كان العقار الذي ستنزع ملكيته محفظا أو في طور التحفيظ, وبكتابة الضبط بالمحكمة الإدارية في حالة العقار الغير المحفظ.[718]

1 - ايداع ملف البحث الإداري بالجماعة المحلية

نصت الفقرة الأخيرة من قانون نزع ملكية على وجوب إيداع مشروع مقرر التخلي لدى مكتب الجماعة البلدية أو القروية حتى يتمكن المعنيون بالأمر من الاطلاع عليه و إبداء ملاحظاتهم بشأنه خلال أجل شهرين,يبتدئ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية, وبالتالي الشروع في البحث الموالي انطلاقا من هذا التاريخ.[719]

وتطبيقا لمقتضيات الفصل الثالث من مرسوم 16 أبريل 1983 المتعلق بتطبيق قانون نزع الملكية, فإنه يتعين على السلطة الإدارية أن تقوم بإشهار الإعلان المذكور.

- تلقي الملاحظات

أوضح المشرع من خلال الفصل العاشر السالف الذكر أن الهدف الرئيسي من إيداع مشروع مقرر التخلي مصحوبا بتصميم توضيحي, و يتمثل ذلك بالأساس في إطلاع المعنيين بالأمر عليه و تلقي ملاحظاتهم بشأنه. ويجب أن تفسر عبارة المعنيين بالأمر المضمنة بالنص المذكور حسب أستاذ "محمد الكشبور" تفسيرا واسعا بحيث يجب أن تشمل بالإضافة إلى أصحاب الحقوق العينية و الشخصية كالملاك و المستأجرين, أعضاء الجماعة المحلية أنفسهم و أعضاء السلطات المحلية كذلك, بل جمهور المواطنين الذين قد يعنيهم أمر نزع الملكية لأجل المنفعة العامة حيث يكونون على علم بكل كبيرة و صغيرة تتعلق بالعقارات التي هي موضوع نزع الملكية, وقد يبدون ملاحظات التي قد تفيد و تجعله يتدارك بعض الأخطاء المرتكبة أثناء تهيئ المشروع من طرف السلطة النازعة حيث تدون الملاحظات في سجل خاص بذلك, يوضع تحت إشارة العموم, وقد تضاف إليه هذه الملاحظات متى تلقيت في صورة مكتوبة وعندما تنتهي فترة البحث كما حددها المشرع من خلال الفصل العاشر من قانون نزع الملكية, يرجع الملف التي قامت بالإيداع,أ السلطة النازعة للملكية مرفقا بما يلي :

أ- شهادة تثبت وضع الملف بمكاتب الجماعة المحلية موقعة من جانب الرئيس

ب- شهادة تثبت نشر و لصق الإعلان عن البحث موقعة من جانب الرئيس.

ت- سجل الملاحظات مع جميع التصريحات المدلى بها من جانب المعنيين و يكون موقعا في صفحته الأولى و الأخيرة من جانب الرئيس

وعمليا يعتبر هذا الملف من ضمن أهم الوثائق الإدارية التي يستدل بها أمام القضاء الإداري خلال المرحلى القضائية لمسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة.[720]

2-إيداع المشروع بالمحافظة على الأملاك العقارية

718 محمد الكشبور : المرجع السابق, ص : 119.

719 عيسى حسين أحمد المناعي, بحث لنيل دبلوم السلك العالي في التدبير الإداري, نزع الملكية بين المرحلة الإدارية و المرحلة القضائية السنة الجامعية 2002-2003, المدرسة الوطنية للادارة الرباط, ص : 33.

720 محمد الكشبور : المرجع السابق, ص : 119-120.

تطبيقا لمقتضيات المادة 12 من قانون نزع الملكية, فإنه يجب على السلطة النازعة للملكية أن تودع مشروع مقرر التخلي بالمحافظة على الأملاك العقارية التابع لها موقع العقار أو العقارات التي يعنيها الأمر نوع الملكية من أجل المنفعة العامة.

وبناء على هذا الإيداع, يتعين على المحافظ على الأملاك العقارية أن يسلم إلى نازع الملكية أو من يقوم مقامه شهادة تثبت أن مشروع المقرر المذكور قد قيد في الرسوم العقارية إذا كانت العقارات التي يعنيها نزع الملكية من أجل المنفعة العامة محفظة أو في السجل الخاص بالتعرضات إذا كانت هذه العقارات في طور التحفيظ طبقا لأحكام الفصل 84 من ظهير التحفيظ العقاري.وفي هذه الحالة الأخيرة يجب ان تتضمن الشهادة المسلمة عند الاقتضاء أسماء المتعرضين, ونوع الحقوق المطالب بها بالضبط وأهليه الأشخاص الحائزين لها, ومحل المخابرة معهم, وكذلك جميع التحملات التي تشغل هذه العقارات او الحقوق العينية العقارية المقصودة, ومن ذلك حقوق الارتفاق مثلا.

51. وزيادة على ما ذكر أن تقييد مشروع الخاص بنزع الملكية لا يمنع مطلقا من التصرف في العقار أو العقارات التي يهمها ذلك التقييد, وإن كان ليس لمثل هذا البيع أن يعرقل إجراءات نزع الملكية على ما أوضحه المشرع نفسه, وفي هذا الصدد قرر المجلس الأعلى سابقا و محكمة النقض حاليا على ما يلي :

" لكن, حيث إن رسالة المحافظة العقارية المؤرخة في 11 شتنبر 1980 تشير فقط إلى تقييد مشروع نزع الملكية في الرسم العقاري, وحيث إن هذا التقييد في حد ذاته ليس من شأنه أن ينقل الملكية من صاحبها المسجل بالرسم العقاري إلى السلطة العقارية على القيام بنزع الملكية حتى لا يتأتى لهذه الأخيرة أن تقوم ببيع العقار كما أنه لا يمنع المالك المسجل بالرسم العقاري من بيعه إن شاء , بل يقتصر مفعوله على ترتيب الحق الذي تتعلق به أي تحديد الاولوية بينه و بين الحقوق الأخرى المثبتة على العقار, بحيث إنه عند صدور حكم بنزع الملكية يرجع مفعوله إلى تاريخ تقييد المشروع.."[721]

3- إيداع المشروع بكتابة الضبط بالمحكمة الإدارية

52. إذا تعلق أمر الملكية من أجل المنفعة العامة بعقارات غير محفظة و ليست في طور التحفيظ, فإن الفقرة الأخيرة من الفصل 12 قد أوجبت إيداع مشروع مقرر التخلي بكتابة الضبط بالمحكمة الإدارية التي يوجد بدائرتها العقارات التي يعينها الأمر. وذلك من أجل تقييده في السجل الخاص المنصوص عليه في الفصل 455 من قانون المسطرة المدنية.

ويجب في هذا الصدد على كاتب الضبط أن يسلم إلى نازع الملكية أو من يقوم مقامه شهادة تبت ذلك الإيداع.[722]

4- التعريف بذوي الحقوق

و بخصوص هذه الحالة نجد المشرع المغربي قد تحدث من خلال مقتضيات الفصل 11 من قانون نزع الملكية على ما يلي : " يجب على المعنيين بالأمر خلال الأجل المحدد في الفصل 10 أن يعرفوا بجميع مستأجري الأراضي الزراعية والمكترين وغيرهم ممن بيدهم حقوق في العقارات و إلا بقوا وحدهم مدينين لهؤلاء

721 محمد الكشبور : المرجع السابق, ص : 121-122.

722 عيسى حسين أحمد المناعي, بحث لنيل دبلوم السلك العالي في التدبير الإداري, نزع الملكية بين المرحلة الإدارية و المرحلة القضائية السنة الجامعية 2002-2003, المدرسة الوطنية للادارة الرباط, ص : 35.

الأشخاص بالتعويضات التي قد يطالبون بها، كما يجب، داخل نفس الأجل، على جميع الأشخاص الآخرين أن يعرفوا بأنفسهم و إلا سقط كل حق لهم.

ويتعين على نازع الملكية أن يطلب من المحافظ على الأملاك العقارية تسليمه شهادة تتضمن قائمة الأشخاص الموجودة بأيديهم حقوق عينية مقيدة في السجلات العقارية، ويمكن أن تكون هذه الشهادة جماعية." ففي إطار هذا القانون الجديد, يعتبر إشهار مشروع مقرر التخلي بالكيفيات السابق ذكرها بمثابة تبليغ للمعنين بالأمر المنصوص عليهم ضمن أحكام الفصل 11 السالف ذكره ، ويتعين على نازع الملكية أن يطلب من المحافظ عل الأملاك العقارية تسليمه شهادة تتضمن قائمة الأشخاص الموجودة بأيديهم حقوق عينية مقيدة في السجلات العقارية, ويمكن أن تكون هذه الشهادة جماعية، ويقصد بالمعنيين بالأمر, الملاك و أصحاب الحقوق العينية, الذين يجب عليهم أن يعرفوا بالمستأجرين الفلاحين و المكترين و المالكين لأصول تجارية و المستأجرين من الباطن بصفة قانونية.

5- الاهتمام بالملاحظات الناتجة عن البحث

بعد انتهاء فترة المخصصة للبحث الإداري , وتوصل السلطة النازعة للملكية بملف البحث'فهي تعمد مباشرة إلى فحص مختلف الملاحظات للوقوف عند أهميتها. ومن ضمن أبرز الملاحظات التي يجب على أن تسترعي اهتمام السلطة النازعة للملكية, نذكر على سبيل المثال :

أ- تسجيل العقار موضوع نزع الملكية لأجل المنفعة العامة في اسم شخص هو غير مالكه الحقيقي.

ب- عدم إدراج عدم ذكر جميع محتويات العقار.

ت- عدم ذكر أسماء أو كل أسماء المتعرضين على مطلب التحفيظ متى كان العقار موضوع نزع الملكية في طور التحفيظ.

وهكذا, فإن ملاحظات أو اخرى غيرها يحب أن تستغل حتى يتم تصحيح جميع الأوضاع التي لا تستقيم مع حقيقة العقار.[723]

الفقرة الثانية :عدم الإضرار بالمنفعة الخاصة

إن القول بأنه يجب نزع الملكية من أجل المنفعة العامة ، هو أمر مقبول غير أنه من أجل تحقيق هده المنفعة لا يجب الإضرار بصاحب الملكية المتورعة حيث يجب تحقيق توازن عادل مابين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة و ذالك من خلال تعويض عادل يجد أساسه في ضرورة تحقيق المساواة بين الأفراد أمام الأعباء العمومية[724].

ومن الإجراءات الإدارية الهامة التي نص عليها المشرع المغربي هناك الاجراء الخاص بتحديد التعويض الذي قد يعرض على المتروعة ملكيتهم مقابل نخاليهم عن الحقوق التي ستترع ملكيتها خدمة للمنفعة العامة و يتم التعويض المذكور في ثلاث حالات :

_ حالة نقل الملكية عن طريق المراضاة المنصوص عليها في الفصل 42 من قانون نزع الملكية الجديد .

_ حالة تقديم طلب إلى قاضي المستعجلات بقصد الإذن بحيازة العقار الذي سوف تترع ملكيته طبقا لأحكام الفصل 24 من القانون السابق .

723 محمد الكشبور : المرجع السابق, ص : 126.

724- ذ . كريم الحرش ، القانون الاداري المغربي ، مرجع سابق ، ص : 660.

_ حالة تقديم طلب إلى قاضي الموضوع لكي يصرح بواسطة حكم بترع الملكية مقابل تعويض طبقا لأحكام الفصل 24.

و لكي تتم المحافظة على الأموال العامة من جهة ، وحتى لا تهضم حقوق المتروعة ملكيتهم من جهة أخرى أوجب المشرع تطبيقا للفصل 42 من القانون الجديد و للفصل 7 من المرسوم التطبيقي الصادر بشأنه تحديد التعويض المذكور من طرف لجنة إدارية محايدة مكونة من عدة أشخاص مختلفي الاختصاصات ، تتوفر فيهم أو من المفروض أن تتوفر فيهم منفردين أو مجتمعين الحنكة و التجربة في مجال نزع الملكية و المعرفة الكافية بأوضاع سوق العقار.

حيث نص الفصل السابع من مرسوم 1983_4_16 على أن هده اللجنة المشار إليها في الفصل 42 من القانون 7,81 الانف الذكر و المكلفة بتحديد ثمن العقار أو الحقوق العينية المتروعة ملكيتها من الأعضاء الدائمين الأتي بيانهم :

- السلطة المحلية أو ممثلها رئيسا .
- رئيس دائرة أملاك الدولة أو منتدبه .
- قابض التسجيل أو التنبر أو منتدبه .
- ممثل طالب نزع الملكية أو الإدارة التي يجري نزع الملكية لفائدتها .
- مفتش الضر ائب الحضرية أو منتدبه إذا تعلق الأمر بأراضي فلاحيه .
- مفتش التعمير أو منتدبه إذا تعلق الأمر بأراضي مبنية أو غير مبنية .
- مفتش الضر ائب القروية أو منتدبه .
- الممثل الاقليمي لوزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي إذا تعلق الآمر بأراضي قروية وتتولى السلطة القائمة بترع الملكية الكتابة .

وتجتمع اللجنة المشار إليها في النص أعلاه بطلب من نازع الملكية وهذه اللجنة تنحصر مهمتها الأساسية في وضع تقويم تقريبي للعقارات أو الحقوق العينية محل نزع الملكية من أجل المنفعة العامة ، على أنه لابد من ملاحظة أن التعويضات التي يتفق عليها أعضاء اللجنة كمقابل للأملاك أو الحقوق العينية نزع الملكية تكون في كثير من الأحيان زهيدة جدا بكيفية تنزع عنها طابع الجدية ، و انتفاء طابع الجدية عن التعويضات التي تقدرها لجنة التقويم الإدارية عادة ما تكون له جو انب سلبية من أبرزها أن المعنيين بالأمر يصرون دائما على عدم قبولها فتطول بذالك المسطرة ، في حين أن كان بالإمكان وضع حد لها بعرض تعويضات ملائمة عليها.

خاتمة:

إن تناول المسطرة الإدارية بالبحث يفرز الطبيعة القانونية ، لهذه الأخيرة التي تتميز و لاشك عن باقي المساطر الإدارية ، نظرا للجهة التي تخول لها القانون صلاحيات القيام بمجموع الإجراءات و التي يجب كما سبق الإشارة إلى ذالك أن تكون متمتعة بالشخصية المعنوية حتى تثبت لها سلطة مباشرة هده المسطرة ، كما أن هده المسطرة لا يمكن أن تقع على منقول بل يجب أن يكون موضوعها عقارا بمفهومه الواسع ،وهده المسطرة إنما ترمي إلى تحقيق منفعة عامة و هو الأساس الذي تستند عليه هذه المسطرة و ترمي إلى تحقيقه ، كما أن هده المسطرة يجب أن تراعي التوازن بين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة من باب تحقيق المساواة

بين الأعباء العمومية ، فمتى توفرت هذه المميزات أمكننا الحديث ولا ريب عن مسطرة نزع الملكية العامة و أي خلال فيها يؤدي كنتيجة حتمية إلى سلوك المسطرة القضائية بصفتها حكما يمكن الرجوع إليه من أجل النظر في مدى مشروعيتها ، و كذلك من أجل النظر في قيمة التعويض المستحق في حالة عدم التناسب بين القيمة الحقيقية للعقار و الثمن الذي عرضته الإدارة .

المراجع المعتمدة

- محمد الكشبور: نزع الملكية لأجل المنفعة العامة ,قراءة في النصوص وفي مو اقف القضاء, طبعة ثانية محينة ومزيدة ومنقحة سنة 2007.
- العربي محمد مياد : الدليل العملي في قضايا نزع الملكية لأجل المنفعة العامة طبعة منقحة, سلسلة إعلام و تبصير المستهلك 11 سنة 2012 .
- الهادي مقداد : السياسة العقارية في ميدان التعمير و السكنى الطبعة الأولى 2000, المطبعة النجاح الجديدة-الدارالبيضاء.
- عيسى حسين أحمد المناعي, بحث لنيل دبلوم السلك العالي في التدبير الإداري, نزع الملكية بين المرحلة الإدارية و المرحلة القضائية السنة الجامعية 2002-2003, المدرسة الوطنية للادارة الرباط.
- مأمون الكزبري : التحفيظ العقاري و الحقوق العينية الأصلية و التبعية في ضوء التشريع
- ملكية الصروخ : القانون الإداري دراسة مقارنة, الطبعة السادسة 2010 المطبعة النجاح الجديدة-الدارالبيضاء
- محمد الإدريسي : قضايا نزع الملكية من أجل المنفعة العامة, " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا, السنة الجامعية 2011-2012
- محمد العربي مياد : نزع الملكية من أجل المنفعة العامة على ضوء أحكام التشريع وأحكام الدستور دراسة مقارنة مع بعض التشريعات العربية الطبعة الأولى 2014
- مجلة المحامون العدد 3 السنة الثانية 1993
- المغربي الجزء الثاني طبعة الثانية 1987 , شركة الهلال , العربية للطباعة و النشر
- قضاء محكمة النقض في مجال نزع الملكية لأجل المنفعة العامة , سلسلة إعلام وتبصير المستهلك 7.
- مجلة الحقوق المغربية ، الآثار الناتجة عن نزع الملكية في إطار القانون رقم 7.81 الأستاذة سعاد زروالي.
- قضايا العقود الإدارية و نزع الملكية للمنفعة الإدارية وتنفيذ الأحكام من خلال اجتهادات المجلس الأعلى.
- القانون الاداري المغربي الجزء الثاني . ذ محمد الاعراج .

حمد محمد هادي حباب الهاجري
باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس بالرباط

دور الذكاء الاصطناعي في دعم وتطوير الأمن السيبراني بدولة قطر

The role of artificial intelligence in supporting and developing cybersecurity in the State of Qatar

الملخص:

يسلط هذا المقال الضوء على الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في دعم وتعزيز الأمن السيبراني بدولة قطر من خلال قراءة تحليلية في البنية القانونية والتنظيمية ذات الصلة، ويستعرض الإطار المفاهيمي لكلا المجالين مع التركيز على القوانين القطرية؛ مثل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، كما يناقش الكيفية التي توظف بها تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالهجمات السيبرانية ورصدها والتصدي لها، إلى جانب ما تطرحه هذه التقنيات من تحديات قانونية خاصة فيما يتعلق بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، ليخلص المقال إلى أن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني تتطلب بيئة تشريعية مرنة ومتطورة توازن بين حماية الأمن الرقمي وضمان الحقوق الأساسية، مع توصيات بتحديث التشريعات القطرية لتواكب التطورات التقنية وتستجيب لمخاطر الفضاء السيبراني.

كلمات المفاتيح: الذكاء الاصطناعي – الأمن السيبراني –حماية البيانات – الجرائم الإلكترونية – الخصوصية الرقمية – التشريع الرقمي.

Abstract:

This article highlights the growing role of artificial intelligence in supporting and enhancing cybersecurity in the State of Qatar through an analytical review of the relevant legal and regulatory framework. It explores the conceptual framework of both fields, with a focus on Qatari legislation such as the Cybercrime Prevention Law and the National Artificial Intelligence Strategy. The article also discusses how AI technologies are employed to predict, detect, and respond to cyberattacks, while addressing the legal challenges these technologies pose—particularly in relation to privacy and the protection of personal data. The article concludes that leveraging AI in cybersecurity requires a flexible and advanced legislative environment that balances digital security with the protection of fundamental rights. It offers recommendations for updating Qatari legislation to keep pace with technological advancements and respond effectively to the evolving risks of cyberspace. Keywords: Artificial intelligence– cybersecurity– data protection – cybercrime – digital privacy – digital legislation.

المقدمة:

أصبح الذكاء الاصطناعي إحدى السمات المركزية للعصر الرقمي، نظرا لما يتيحه من قدرات هائلة في معالجة البيانات و اتخاذ القرارات بشكل ذاتي أو شبه ذاتي. وقد انتقلت هذه التقنية من إطارها النظري إلى مجالات تطبيقية شملت الأمن والدفاع، والاقتصاد، والصحة، والتعليم، وامتد أثرها إلى الأمن السيبراني، الذي يعد من أبرز التحديات التي تواجه الدول والمؤسسات في ظل التوسع غير المسبوق في استخدام الفضاء الرقمي[725].

أولت دولة قطر اهتماما متزايدا بتطوير بنيتها التحتية الرقمية، واعتمدت الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، مما يدل على وعي تشريعي ومؤسساتي بأهمية دمج هذه التقنية في مختلف القطاعات، لا سيما في حماية الفضاء السيبراني الوطني، ويأتي الأمن السيبراني في صلب هذه الرؤية، باعتباره عنصرا محوريا في تأمين الأنظمة الرقمية، وحماية المصالح الوطنية من التهديدات الإلكترونية المتزايدة والمعقدة.

من هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني من منظور قانوني، لفهم مدى فعالية الأطر التشريعية القطرية في تنظيم هذا التداخل، ومعالجة التحديات القانونية المصاحبة له، خصوصا تلك المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، الخصوصية الرقمية، والمسؤولية الناشئة عن القرارات الذاتية للأنظمة الذكية. وتكمن أهمية هذا البحث في رصد مدى كفاية التشريعات الوطنية لمواكبة التحول الرقمي، و اقتراح السبل القانونية الكفيلة بضمان أمن سيبراني فعال وعادل في ظل تصاعد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي.[726]

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يُسلّط الضوء على التحديات القانونية الناشئة عن توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني. كما يهدف إلى تقييم مدى كفاية التشريعات القطرية لمواكبة هذا التحول التقني. ويُسهم في تقديم مقترحات عملية لتعزيز الإطار القانوني الوطني بما يحقق التوازن بين الأمن الرقمي والحقوق الأساسية.

وتتحدد الاشكالية المحورية للموضوع فيما يلي:

- ✓ إلى أي مدى تمكنت التشريعات القطرية من مواكبة التحول الرقمي الذي فرضه توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني، بما يضمن تعزيز الحماية الرقمية دون المساس بالحقوق والحريات الأساسية، لاسيما في ظل ما تطرحه هذه التقنية من إشكالات قانونية تتعلق بالمسؤولية، الخصوصية، وحماية البيانات الشخصية؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو الإطار القانوني الناظم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في دعم الأمن السيبراني بدولة قطر؟
- كيف يساهم الذكاء الاصطناعي في كشف التهديدات السيبرانية والتعامل معها ضمن السياق القطري؟
- ما أبرز التحديات القانونية التي تواجه قطر في تنظيم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وكيف يمكن معالجتها تشريعيا؟

725- المجلس الأعلى للأمن الرقمي، المعايير الوطنية لاستخدام البيانات البيومترية في الخدمات الحكومية، أبوظبي، 2023، الصفحة 54.

726- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الهوية الرقمية والسيادة القانونية في الخليج، الدوحة، 2023، الصفحة 52.

ومنه سنعمل وفقا للتصميم التالي: المحور الأول: الإطار النظري والتشريعي للذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. المحور الثاني: الأثر القانوني للذكاء الاصطناعي في تطوير منظومة الأمن السيبراني بدولة قطر.

المحور الأول: الإطار النظري والتشريعي للذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني

يعد الذكاء الاصطناعي من أبرز التطورات التكنولوجية التي غيرت البنية التقليدية لمختلف المجالات بما في ذلك الأمن السيبراني، فهو يجمع بين قدرات التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة، والخوارزميات المتقدمة بهدف تنفيذ مهام معقّدة كانت حكرا على التدخل البشري، وقد فرض هذا التحول تحديات قانونية غير مسبوقة، تتطلب إعادة نظر شاملة في المفاهيم القانونية التقليدية المتعلقة بالمسؤولية، الخصوصية، والسيادة الرقمية.[727]

يشكل الأمن السيبراني مجالا حيويا لحماية البنى التحتية الرقمية وتأمين البيانات والمعلومات من الاختراقات والهجمات الإلكترونية تطور هذا المفهوم من مجرد حماية الأنظمة المعلوماتية إلى نطاق أوسع يشمل الأمن الوطني، الاقتصادي والاجتماعي، وعليه فإن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني تتجاوز الطابع التقني لتدخل في صلب الإطار القانوني والتنظيمي لا سيما في ظل تنامي الاعتماد على الخوارزميات الذكية في اتخاذ قرارات أمنية بالغة الحساسية[728].

لقد أظهرت الدولة وعيا متقدما بأهمية الذكاء الاصطناعي من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في عام 2021 والتي تهدف إلى جعل قطر مركزا إقليميا للابتكار في هذا المجال، وقد ترافقت هذه الرؤية مع جهود لتعزيز الأمن السيبراني عبر مؤسسات وطنية مثل هيئة تنظيم الاتصالات، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مما يدل على التلاقي المؤسسي والتشريعي بين المجالين.

رغم ذلك فإن الإطار التشريعي للذكاء الاصطناعي في قطر لا يزال في طور التشكل إذ لم يتم بعد سن قانون خاص ومتكامل ينظم مختلف جوانب هذه التقنية سواء من حيث المعايير الأخلاقية أو الضمانات القانونية للمساءلة، إلا أن بعض الأحكام القانونية ذات الصلة يمكن استنباطها من قوانين قائمة؛ مثل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014 وقانون حماية الخصوصية الشخصية في المعاملات الإلكترونية، وهذه النصوص توفر قاعدة أولية لفهم الاتجاه القانوني القطري إزاء استخدام الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني.

يلاحظ أن الذكاء الاصطناعي لا يتمتع بتعريف موحد في الفقه القانوني بل تختلف التعريفات باختلاف الزاوية التقنية أو القانونية المعتمدة إلا أن معظم الأدبيات تجمع على اعتباره منظومة تقنية قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة، استنادا إلى تحليل كميات هائلة من البيانات دون تدخل بشري مباشر وهذه السمة تثير تساؤلات قانونية جوهرية مثل مدى إمكانية مساءلة الأنظمة الذكية عن قراراتها وما إذا كانت الخوارزميات تشكل "شخصًا قانونيًا" بالمعنى التقليدي[729].

727- الخوري علي محمد، "تطبيقات البنية التحتية للمفتاح العام في أنظمة الهوية الوطنية"، مجلة الحكومة الإلكترونية، الإمارات، 2011، الصفحة 39.

728 - جامعة زايد، "البصمة الإلكترونية وتحديات الاستخدام في التعليم العالي"، ورقة بحثية في مؤتمر الذكاء والأمن الرقمي، 2024، الصفحة، الصفحة 72.

729 - Ahmed Salem AL-FHID, Université du Qatar – Département d'Informatique, (2022), « Applications de l'IA dans la détection proactive des cybermenaces : étude de cas du secteur de l'énergie au Qatar » , Page 96.

أما فيما يتعلق بالأمن السيبراني فقد شهد المفهوم تطورا كبيرا في صيغته القانونية ففي البداية كان ينظر إليه كوسيلة لحماية المعلومات، لكنه بات اليوم جزءا من الأمن القومي للدولة ما يستدعي تدخلا تشريعيا أوسع وأكثر عمقا، ويظهر ذلك في إنشاء جهات مختصة بالأمن السيبراني ووضع سياسات وطنية واستراتيجيات وقائية وهجومية على حد سواء، وهنا يبرز دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرة الدولة على التصدي للهجمات والتنبؤ بها ومعالجتها في الوقت الفعلي[730].

تكمن الإشكالية الأساسية في أن توظيف الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني قد يؤدي في بعض الأحيان إلى انتهاك مبادئ قانونية أساسية؛ مثل حق الخصوصية وحرمة الحياة الرقمية وحماية البيانات الشخصية فاعتماد تقنيات المراقبة والتحليل التنبئي قد ينتج ممارسات رقابية تتجاوز الحدود المقبولة ما لم تكن مضبوطة بضوابط تشريعية دقيقة ومتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في البيئة الرقمية.

تبدو الحاجة ملحة لتطوير منظومة تشريعية مرنة وفعالة تواكب التطورات التقنية دون المساس بالضمانات القانونية الجوهرية، ويشمل ذلك اعتماد تعريفات دقيقة للذكاء الاصطناعي وتحديد معايير شفافية الخوارزميات وآليات الرقابة على استخدامها في الأمن السيبراني، مع التأكيد على مسؤولية الدولة في توفير بيئة قانونية متوازنة تحمي الأمن دون التضحية بالحرية الرقمية.

أولا: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره التقني والتشريعي

يعد الذكاء الاصطناعي من أبرز التطورات التقنية التي أعادت تشكيل المفاهيم التقليدية للأنظمة المعلوماتية إذ يقوم على تصميم أنظمة قادرة على محاكاة السلوك البشري في التفكير واتخاذ القرار اعتمادا على خوارزميات متقدمة قادرة على التعلم الذاتي، ويقوم جوهر الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات واستخلاص الأنماط بما يمكنه من أداء مهام كانت، إلى وقت قريب حكرا على الذكاء البشري، مثل التنبؤ التحليل، التقييم وحتى التفاعل مع الواقع[731].

على الرغم من أن المصطلح قد يبدو تقنيا بحتا إلا أن الذكاء الاصطناعي يطرح تساؤلات قانونية جوهرية تتعلق بطبيعته وحدوده ونتائج استخدامه، مما استوجب إدراجه ضمن النقاشات التشريعية الوطنية والدولية، ففي الوقت الذي تطورت فيه التكنولوجيا بسرعة مذهلة بقيت التشريعات في مراحل متأخرة من الاستجابة ما خلق "فجوة قانونية رقمية" تتطلب معالجة دقيقة، ولعل التعقيد الأكبر يتمثل في صعوبة ضبط تعريف قانوني شامل للذكاء الاصطناعي نظرا لتنوع تطبيقاته وسرعة تطوره[732].

يمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي إلى أنظمة ضيقة (محددة الوظيفة) وأخرى عامة (قادرة على التعلم والتكيف بشكل مستقل)، ويعد هذا التصنيف مهما عند وضع الإطار القانوني لأن الأنظمة العامة تطرح تحديات أكثر تعقيدا فيما يتعلق بالرقابة والمسؤولية مقارنة بالأنظمة الضيقة التي تخضع غالبا لتحكم بشري

- 730 المهيري عائشة، "أثر البصمة البيومترية في مكافحة الجرائم الإلكترونية"، مجلة القانون الجنائي الرقمي، جامعة الشارقة، 2023، الصفحة 67.
- 731 الزهراني سامي، "الهوية الرقمية وأمن المعلومات في العصر السيبراني"، المجلة العربية لأمن المعلومات، السعودية، 2021، الصفحة 84.
- 732 المزروعي عبد الله، "البصمة الإلكترونية: الضمانات القانونية والتحديات التقنية"، مجلة الحقوق الرقمية، أبوظبي، 2021، الصفحة 183.

مباشر، ومن هنا فإن تحديد طبيعة النظام المستخدم هو الخطوة الأولى نحو فهم التزامات الأطراف وموقع المسؤولية القانونية[733].

غير أنه مع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحساسة برزت الحاجة إلى تأصيل المفهوم تشريعيا سواء من حيث تعريفه أو من حيث تنظيمه وضبط استخدامه، وقد أطلقت عدة دول مبادرات قانونية وطنية لإرساء أطر تنظيمية تراوحت بين التوصيات الأخلاقية والنصوص الملزمة، ومن أبرز هذه المبادرات ما صدر عن الاتحاد الأوروبي من "اللائحة المقترحة لتنظيم الذكاء الاصطناعي" سنة 2021 التي اعتبرت من المحاولات الجادة لتقنين الذكاء الاصطناعي وفقا لمخاطره ومستوياته المختلفة[734].

أما على المستوى العربي والخليجي فقد بدأت بعض الدول ومن بينها قطر في إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجياتها الوطنية كوسيلة لتحقيق التحول الرقمي المستدام، وقد أصدرت دولة قطر "استراتيجية الذكاء الاصطناعي الوطنية" في عام 2021 والتي تهدف إلى بناء منظومة تقنية وقانونية متكاملة، إلا أن التحدي القائم لا يزال مرتبطا بغياب نصوص قانونية تفصيلية تتناول الذكاء الاصطناعي كموضوع مستقل بذاته بما يتضمنه من حقوق ومسؤوليات وحدود استخدام[735].

يثير الذكاء الاصطناعي إشكالات تتعلق بمسؤولية الضرر الناتج عن قراراته لا سيما عندما تتخذ بشكل ذاتي أو بمستوى من الاستقلال عن تدخل الإنسان، ويتفرع عن ذلك سؤال محوري: من يتحمل المسؤولية القانونية في حال وقوع خلل ناتج عن نظام ذكي؟ هل هي الجهة المطورة؟ أم المستخدم النهائي؟ أم النظام نفسه في حال وُجد تصور قانوني للشخصية المعنوية للآلة؟ هذه الأسئلة تظهر الحاجة إلى تأطير تشريعي مرن يراعي التعقيد التقني ويضمن الحماية القانونية.

إن تطور الذكاء الاصطناعي لا يمكن فصله عن الحاجة إلى تشريعات قادرة على التنبؤ بمخاطره المحتملة، دون أن تعيق الابتكار التقني، فالإفراط في التقنين قد يحد من التطوير بينما غياب التنظيم يُفضي إلى مخاطر قانونية وأمنية جسيمة، ومن هنا تبرز ضرورة اعتماد نهج قانوني "وقائي وتطوري" في آن واحد، يجمع بين ضبط القواعد الحالية وتحديثها بشكل دوري وفقا لما يستجد من تقنيات وتطبيقات[736].

ثانيا: الإطار المفاهيمي للأمن السيبراني في القانون القطري

يعد الأمن السيبراني من المفاهيم الحديثة التي فرضتها الطفرة الرقمية وتزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المرافق الحيوية والخدمات العامة والخاصة، ففي السياق القانوني يفهم الأمن السيبراني على أنه مجموعة الإجراءات والتدابير التقنية والتنظيمية والتشريعية التي تهدف إلى حماية الأنظمة المعلوماتية والبنى التحتية الرقمية من المخاطر والتهديدات، سواء كانت داخلية أو

733 - الكتبي ابتسام، "السيادة الرقمية والأمن السيبراني في دولة الإمارات"، مركز الإمارات للسياسات، 2022، الصفحة 98.

734- وزارة الداخلية القطرية، تقرير حول تطبيق بصمة الوجه في الهوية الرقمية، دائرة الخدمات الذكية، 2021، الصفحة 196.

735- Organisation internationale de la Francophonie (OIF), (2023). « L'IA pour une cybersécurité inclusive : études de cas du Qatar, du Sénégal et du Canada », Éditions OIF, Page 65.

736- منصور زهير، "إشكالات الخصوصية والرقابة في أنظمة البصمة الذكية"، مجلة الحريات الرقمية، تونس، 2022، الصفحة

خارجية عرضية أو متعمدة، وهذا المفهوم لا يقتصر على حماية البيانات فقط بل يمتد ليشمل ضمان استمرارية الخدمات وحماية خصوصية الأفراد وسيادة الدولة على فضائها الرقمي[737].

أضحى الأمن السيبراني بدولة قطر أحد المحاور الاستراتيجية للدولة خاصة بعد إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني"، التي هدفت إلى وضع إطار شامل لحماية الفضاء السيبراني القطري، وقد تضمن هذا التوجه إصدار عدد من القوانين واللوائح التي تنظم الجوانب المختلفة للأمن الرقمي أبرزها قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014، الذي يعد المرجع الأساسي في هذا المجال، إذ يجرم هذا القانون مجموعة من الأفعال التي تشكل تهديدًا للبنية المعلوماتية كالدخول غير المشروع أو إتلاف أو تعديل البيانات أو التنصت أو إساءة استخدام الشبكات.

كما أن المفهوم القانوني للأمن السيبراني في قطر يرتبط بمبدأ السيادة الرقمية الذي يمنح الدولة الحق في حماية شبكاتها الوطنية من أي تدخل خارجي أو داخلي يهدد أمنها العام أو استقرارها الاقتصادي، وهو ما يفسر تزايد الاهتمام ببناء قدرات وطنية في مجال الأمن السيبراني وتدعيم المؤسسات المسؤولة عنه، كـ «الوكالة الوطنية للأمن السيبراني" التي تشرف على تنفيذ السياسات وتأطير المؤسسات الحكومية والخاصة في هذا المجال، مما يؤشر على انتقال الأمن السيبراني من نطاق تقني إلى حقل ذي بعد قانوني وتنظيمي مؤسسي[738].

ويلاحظ أن قطر تبنت مقاربة وقائية قائمة على الحماية الاستباقية أكثر من المقاربة الزجرية العقابية فقط وهذا ما يتجلى في اعتماد تدابير تنظيمية تهدف إلى تعزيز وعي المستخدمين، وتأهيل الكوادر المختصة وفرض متطلبات حماية المعلومات على الجهات الخاضعة للتنظيم، كما تشمل هذه التدابير فرض التزامات واضحة على المؤسسات لتأمين بنيتها التحتية ضد الهجمات والإبلاغ الفوري عن أي اختراقات قد تؤثر على الأمن الوطني أو على حقوق الأفراد.

في ذات السياق يعتبر الأمن السيبراني أداة لحماية حقوق الأفراد الرقمية في القانون القطري وهو ما ينعكس في نصوص متفرقة تضمن حماية الخصوصية وسرية البيانات الشخصية خاصة مع تزايد الاعتماد على المنصات الإلكترونية، فعلى الرغم من غياب قانون شامل لحماية البيانات حتى وقت قريب إلا أن بعض النصوص القانونية من بينها قانون الاتصالات، تتضمن إشارات واضحة تلزم مزودي الخدمات باحترام سرية البيانات وعدم إفشائها دون إذن قانوني، وهذا البعد يعكس التداخل بين الأمن السيبراني وحقوق الإنسان الرقمية ويستدعي ضرورة تنظيم هذا المجال ضمن إطار قانوني موحد ومتكامل[739].

ثالثا: المنظومة التشريعية للذكاء الاصطناعي في قطر

تعد دولة قطر من بين الدول العربية التي أدركت مبكرا أهمية التحول الرقمي و أثر الذكاء الاصطناعي في تشكيل ملامح المستقبل، وهو ما انعكس في إطلاقها "الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي" عام 2021 ضمن رؤية قطر الوطنية 2030، وهذه الاستراتيجية لا تمثل فقط وثيقة توجيهية تقنية بل تشكل أيضا مدخلا

737- المركز الدولي لأمن المعلومات .دليل البصمات البيومترية وتقنيات الحماية الحديثة، لندن، النسخة المترجمة للعربية، 2021، الصفحة 153.

738- الشامسي فهد علي، "البصمة البيومترية كوسيلة للتوثيق الرقمي في التشريعات الإماراتية"، المجلة الإماراتية للقانون والتقنية، العدد 7، 2022، الصفحة 96.

739- الوزاني عبد الرزاق، "البصمة الإلكترونية وحماية الخصوصية في ضوء القانون المغربي والإماراتي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، الرباط، 2023، الصفحة 48.

قانونيا أوليا نحو بناء منظومة تشريعية حديثة تستوعب التحديات والمجالات الجديدة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات لا سيما في المجالات ذات الحساسية السيادية كالأمن السيبراني[740].

رغم الطابع التقني الغالب على التعامل مع الذكاء الاصطناعي فإن البعد القانوني لا يقل أهمية إذ تبرز الحاجة إلى تشريعات تنظم استخدام هذه التقنية من حيث الأخلاقيات، المسؤوليات، الحقوق والالتزامات، وفي هذا الإطار لا توجد بعد في قطر قوانين خاصة أو مستقلة تنظم الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر غير أن مجموعة من القوانين الحالية – مثل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014، وقانون حماية البيانات الشخصية رقم 13 لسنة 2016 – تشكل أساسًا قانونيا عاما يستند إليه في تنظيم بعض الآثار القانونية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي خصوصا تلك المتعلقة بحماية المعلومات وخصوصية الأفراد في البيئات الرقمية[741].

تتجلى إحدى الإشكاليات القانونية الجوهرية في أن الذكاء الاصطناعي يشتغل غالبا ضمن خوارزميات غير شفافة مما يثير تساؤلات حول المسؤولية القانونية في حال حدوث أضرار ناتجة عن قرارات تتخذها الأنظمة الذكية بشكل تلقائي، وبما أن المشرع القطري لم يتناول بعد هذا النوع من المسؤولية بصفة دقيقة فإن الإطار التشريعي الحالي قد يكون عاجزا عن مواكبة التطورات التقنية المتسارعة، مما يفتح الباب واسعًا للنقاش حول ضرورة استحداث قواعد قانونية واضحة تتعلق بمسؤولية الذكاء الاصطناعي سواء المدنية أو الجنائية خصوصا في مجالات حساسة مثل الأمن السيبراني.

من ناحية أخرى تسعى قطر إلى ملاءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية، خصوصًا تلك المعتمدة من قبل المنظمات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي (GDPR) والأمم المتحدة، وذلك من خلال تحديث البنية القانونية المتعلقة بحوكمة البيانات وحماية الخصوصية وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، غير أن هذا التوجه لا يزال في طور التأسيس ويستدعي جهودا مؤسساتية وتشريعية أكثر تكاملا تأخذ في الاعتبار الخصوصية القانونية للدولة، دون إغفال الالتزامات الأخلاقية والحقوقية الدولية[742].

بناء على ما سبق، تبدو الحاجة ملحة لتطوير منظومة تشريعية متخصصة بالذكاء الاصطناعي في قطر تتضمن تعريفات دقيقة ومبادئ حوكمة وآليات تنظيمية واضحة وتراعي خصوصية استخدام هذه التقنية في المجالات الأمنية، كما ينبغي أن تتسم هذه المنظومة بالمرونة التشريعية بما يسمح لها بالتطور ومواكبة التغيرات التكنولوجية، وتحقق توازنًا دقيقا بين مصلحة الدولة في تعزيز الأمن السيبراني، ومن جهة وحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين والمقيمين، من جهة أخرى.

رابعا: تحليل التداخل بين الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني

يمثل التداخل بين الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني أحد أبرز ملامح التحول الرقمي في النظم القانونية والتقنية المعاصرة، فبينما يشكل الأمن السيبراني مجالا معنيا بحماية النظم الرقمية والبنى التحتية الحساسة من الاختراق والهجمات الإلكترونية، ويأتي الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة ذات طابع مزدوج

740- مركز دبي للأمن الإلكتروني، استراتيجية الأمن السيبراني في إمارة دبي، حكومة دبي، 2020، الصفحة 32.

741- المرزوقي فاطمة، "التوازن بين حماية الخصوصية ومتطلبات الأمن في استخدام البصمة الإلكترونية"، مجلة القانون والتقنية، أبوظبي، 2023، الصفحة 83.

742- Benbrahim, M, (2020), « Cybersécurité intelligente : Rôle des algorithmes d'apprentissage automatique dans la protection des données sensibles au Moyen-Orient », Revue Maghrébine des Technologies Numériques, 5, Page 14.

تجمع بين القدرة على التنبؤ والتعلم الذاتي ما يمنحها فعالية استباقية في مواجهة التهديدات، وهذا التداخل يعكس انتقالا من مناهج الحماية التقليدية إلى نماذج وقائية تعتمد على الخوارزميات الذكية في اكتشاف أنماط الاختراق قبل وقوعها، مما يفتح الباب أمام مساءلات قانونية جديدة حول مدى موثوقية هذه الأنظمة وحدود تدخلها[743].

كما يثير هذا التداخل إشكالات جوهرية تتعلق بالمسؤولية الجنائية والمدنية الناتجة عن القرارات التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي في سياق التعامل مع الهجمات السيبرانية، فإذا قامت منظومة ذكاء اصطناعي بمنع اختراق ما أو باتخاذ تدبير تقني أضر بجهة معينة دون قصد أو بتقدير خاطئ، فإن القانون يواجه صعوبة في تحديد المسؤول خصوصا في غياب العنصر البشري المباشر، وهذا ما يستدعي تطوير قواعد قانونية تواكب خصائص الذكاء الاصطناعي وتميز بين الخطأ البشري المباشر والخطأ الناتج عن الخوارزميات والتعلم الآلي.

وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة أن التشريعات الحالية وعلى رأسها قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لا تزال تركز على الأفعال البشرية المباشرة، بينما لا توجد حتى الآن قواعد صريحة تنظم بشكل تفصيلي تصرفات الأنظمة الذكية أو النتائج القانونية لتفاعلها في بيئة الأمن السيبراني، وهذا النقص التشريعي لا يقلل من الجهود الوطنية المبذولة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، لكنه يبرز الحاجة إلى ترجمتها إلى قواعد قانونية ملزمة تراعي خصائص الذكاء الاصطناعي وتضمن ضبطه ضمن الأطر الدستورية والقانونية للدولة[744].

أما من حيث التفاعل العملي فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني يطرح فرصا نوعية في تعزيز الاستجابة الفورية للهجمات وتحليل التهديدات في الزمن الحقيقي وإدارة الأحداث الإلكترونية بطريقة أكثر كفاءة، ومع ذلك فإن هذا التفاعل ينتج بيئة قانونية جديدة تعيد تعريف مفاهيم مثل "النية الجنائية"، "القرارات التلقائية"، و"المسؤولية المشتركة بين النظام والمستخدم"، مما يتطلب تدخلا تشريعيا ينظم هذه المسائل ويحافظ على التوازن بين الفعالية الأمنية والضمانات الحقوقية.

إن هذا التداخل بين الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني لا يمكن التعامل معه من زاوية تقنية بحتة بل يجب أن يكون محل معالجة قانونية متخصصة تراعي مبدأ المشروعية واحترام الحقوق الأساسية، وتضع حدودا واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات الأمنية، كما أن القانون القطري مدعو اليوم إلى الانفتاح على التجارب الدولية ووضع إطار قانوني مرن ومتطور يضبط هذا التداخل ويحوله من تحدٍ تنظيمي إلى فرصة لتعزيز الأمن الرقمي في ظل قيم العدالة وسيادة القانون.

المحور الثاني: الأثر القانوني للذكاء الاصطناعي في تطوير منظومة الأمن السيبراني بدولة قطر

يعد الذكاء الاصطناعي من الأدوات التكنولوجية التي غيرت المفاهيم التقليدية للأمن السيبراني إذ لم يعد الأمر مقتصرا على وسائل الحماية الساكنة، بل أصبحت هناك آليات ذكية قادرة على التنبؤ بالتهديدات وتحليل الأنماط السلوكية والاستجابة بشكل آلي للهجمات الرقمية، وفي هذا الإطار يظهر أثر قانوني بالغ الأهمية

743- الطائي خالد، "استخدام البيانات البيومترية في إنفاذ القانون الإماراتي"، مجلة الشرطة والأمن، أبوظبي، العدد 33، 2021، الصفحة 132.

744- العيساوي يونس، "الحق في الخصوصية وحدود استخدام بصمة الوجه"، مجلة الحريات الرقمية، بيروت، العدد 4، 2022، الصفحة 174.

يتمثل في ضرورة تحديث المنظومة التشريعية لمواكبة هذه التحولات بما يضمن مشروعية استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي دون تجاوز الضوابط الدستورية والقانونية[745].

اتجهت البيئة التشريعية في دولة قطر في السنوات الأخيرة إلى تعزيز الأمن الرقمي عبر سن عدد من النصوص القانونية، أبرزها قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 14 لسنة 2014 الذي يشكل حجر الزاوية في المنظومة القانونية المتعلقة بالأمن السيبراني، غير أن هذا القانون وضع في سياق لم يكن الذكاء الاصطناعي قد بلغ فيه المرحلة التشغيلية الراهنة وهو ما يجعل الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في بعض مفاهيمه، بما في ذلك المسؤولية الجنائية والأدلة الرقمية الناتجة عن أدوات ذكية قد لا يكون الإنسان طرفًا مباشرًا في توليدها أو التحكم بها[746].

يترتب على توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني بروز أنماط جديدة من المسؤوليات القانونية سواء المدنية أو الجنائية، فحين تقوم خوارزمية آلية برصد تهديد سيبراني وتتخذ قرارا بحجب حساب أو إغلاق نظام، تثار تساؤلات قانونية بشأن المسؤول عن ذلك الفعل: هل هو المبرمج؟ الجهة المشغلة؟ أم النظام نفسه؟ هذه الإشكالات تحتم على المشرّع القطري إيجاد قواعد واضحة تحكم مسؤولية أنظمة الذكاء الاصطناعي مع مراعاة مبدأ المشروعية القانونية والضمانات القانونية للأفراد.

من القضايا القانونية المركزية أيضا مسألة قبول الأدلة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي أمام المحاكم. في الواقع يعتمد الذكاء الاصطناعي في كشف الاختراقات السيبرانية على تحليل البيانات والأنماط، مما يجعل مخرجاته تختلف عن الأدلة المادية أو الرقمية التقليدية وفي هذا السياق يجب أن يؤطر القانون القطري مدى حجية هذه الأدلة وشروط قبولها وكيفية التحقق من مصداقيتها ومصدرها خاصة في الجرائم الإلكترونية ذات الطابع المعقد والعابر للحدود[747].

تثير التقنيات الذكية المستخدمة في الأمن السيبراني إشكاليات متقدمة في ما يتعلق بالخصوصية إذ أن أدوات المراقبة والتحليل السلوكي قد تتجاوز الغرض الأمني لتدخل في نطاق انتهاك الحريات الشخصية ما لم تكن هناك رقابة قانونية صارمة وضوابط تشريعية دقيقة، وهنا تبرز الحاجة إلى موازنة تشريعية بين تعزيز الأمن الوطني وضمان الحريات والحقوق، عبر تبني آليات قانونية تضمن الشفافية والمساءلة في استعمال الذكاء الاصطناعي الأمني.

يلاحظ من زاوية تشريعية مقارنة أن عددا من الدول المتقدمة شرعت في وضع قوانين خاصة بالذكاء الاصطناعي تأخذ بعين الاعتبار مخاطره وأبعاده القانونية وتضع له قواعد موضوعية وإجرائية، وعلى غرار ذلك تبدو الحاجة ماسة في السياق القطري إلى إعداد تشريع متكامل أو على الأقل تحديث الإطار القائم ليشمل

745- الجسمي نورا، "دور البصمة البيومترية في تطوير الخدمات الحكومية الذكية"، مجلة الإمارات الإدارية، 2023، الصفحة 95.

746- القاسمي نجلاء، "التشريعات الإماراتية المنظمة للبصمة البيومترية"، ورقة مقدمة في ندوة الأمن الرقمي، جامعة الإمارات، 2023، الصفحة 49.

747- Agence de cybersécurité du Golfe (GCC-CERT), (2022), « Rapport régional sur l'impact de l'intelligence artificielle sur la sécurité informatique au Qatar et dans les pays du Conseil de Coopération du Golfe » , Page 58.

قواعد خاصة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال السيبراني بما ينسجم مع المعايير الدولية كالدليل الأخلاقي للذكاء الاصطناعي الذي أعدته منظمة اليونسكو[748].

إن البنية المؤسسية في قطر وعلى رأسها هيئة تنظيم الاتصالات ووزارة الداخلية تلعب دورا مهما في رسم السياسات السيبرانية وتطبيق القوانين ذات الصلة، غير أن فعالية هذه المؤسسات القانونية تعتمد على وضوح الاختصاصات وتوفر الكفاءات التقنية والقانونية واعتماد مقاربة شاملة تراعي سرعة التطور التكنولوجي، ومن هنا ينبغي دعم هذه المؤسسات تشريعيا وتمكينها من أدوات قانونية حديثة تواكب الذكاء الاصطناعي وتفرض رقابة فعالة على استخدامه.

يعزز الذكاء الاصطناعي من قدرة الدولة على التصدي للجرائم السيبرانية الاستباقية كالهجمات على البنى التحتية الحيوية أو سرقة البيانات السيادية، إلا أن هذه القوة التقنية يجب أن تقترن بآليات قانونية تحفظ التوازن بين سلطة الدولة وحقوق الأفراد، فاستعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي في تتبع الأنشطة الرقمية أو التحليل التنبؤي للسلوك يجب أن يكون خاضعا لضوابط تشريعية دقيقة تشمل الترخيص المسبق والرقابة القضائية وحدود الاستعمال.

إن مستقبل الأمن السيبراني في قطر في ظل الذكاء الاصطناعي يرتبط بمدى استعداد المنظومة القانونية على التكيف مع التطورات التقنية المستجدة، ويتطلب ذلك رؤية تشريعية مرنة تتسم بالاستباق لا برد الفعل وتتأسس على مبادئ الحوكمة الرقمية وحماية المعطيات والمسؤولية القانونية للأطراف الفاعلة في البيئة السيبرانية الذكية، ومن هنا فإن تطوير الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني يمثل خطوة حاسمة نحو تحقيق الأمن الرقمي المستدام في الدولة[749].

أولا: الأطر التشريعية المنظمة للأمن السيبراني في قطر

يمثل الأمن السيبراني في دولة قطر أولوية استراتيجية في ظل تنامي الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات وهو ما استدعى تطوير إطار تشريعي وتنظيمي متكامل يعكس هذا التحول، وتعد المنظومة التشريعية القطرية في هذا المجال من بين الأطر المتقدمة عربيا، حيث وضعت الدولة أسسًا قانونية صلبة لمواجهة الجرائم الإلكترونية وتأمين البنية التحتية الرقمية الحساسة، بما في ذلك قطاعات الاتصالات، الطاقة والمالية، إضافة إلى حماية المعاملات الرقمية والمعلومات الحساسة وقد أسست قطر لهذه الحماية القانونية من خلال مجموعة من القوانين والسياسات الوطنية التي تشكل المرجع الأساسي لتنظيم الأمن السيبراني[750].

من أبرز هذه التشريعات قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم (14) لسنة 2014، والذي يُعد حجر الزاوية في منظومة الأمن السيبراني في الدولة إذ نص على تجريم الأفعال التي من شأنها تهديد أو اختراق أنظمة المعلومات، سواء من خلال الوصول غير المشروع أو إتلاف البيانات أو تعطيل الخدمات الإلكترونية، ويتميز هذا القانون باتساع نطاقه إذ لا يكتفي بمعاقبة مرتكبي الجرائم الإلكترونية فحسب بل يشمل أيضا التدخل في البنية التحتية الرقمية للدولة، مما يجعله أداة وقائية ورادعة في آن معا، ومع ذلك فإن التطورات التقنية

748- هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، قانون حماية البيانات الشخصية في دولة الإمارات – قراءة تحليلية، 2022، الصفحة 94.

749- عز الدين محمد، "التحقق الرقمي وأمن الهويات البيومترية"، مجلة الأمن الإلكتروني، الجزائر، 2023، الصفحة 123.

750- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي، خطة الإمارات 2031 للأمن السيبراني والتقنيات البيومترية، التقرير الرسمي، 2023، الصفحة 36.

المتسارعة تطرح تحديات جديدة تتطلب مراجعة دورية لمثل هذه التشريعات لتفادي فجوات قانونية محتملة.

إلى جانب ذلك، أصدرت قطر الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والتي تعتبر مكملة وموجهة للتشريعات حيث تحدد الرؤية العامة للدولة في هذا المجال وتعزز من التكامل بين القطاعات المختلفة، بما في ذلك الجهات الأمنية والمؤسسات المالية والبنى التحتية الحيوية، وتتمحور هذه الاستراتيجية حول خمسة محاور رئيسية: الحوكمة، حماية الأصول السيبرانية، مواجهة التهديدات، بناء القدرات، وتعزيز التعاون الدولي، ورغم طابعها التنظيمي إلا أن لها بعدا قانونيا مهما يتمثل في التوجيه نحو تطوير التشريعات والتنسيق بين المؤسسات من خلال أطر قانونية مرنة وشاملة[751].

كما أن هيئة تنظيم الاتصالات (CRA) تلعب دورا محوريا في تفعيل الإطار القانوني للأمن السيبراني من خلال إصدار اللوائح التنظيمية والتعاميم الفنية التي تلزم مزودي خدمات الاتصالات ومشغلي الشبكات باتباع معايير أمنية محددة، وتشرف على الامتثال للقواعد المرتبطة بحماية البنية التحتية الحيوية للمعلومات، وتستند هذه الإجراءات إلى سلطات تنظيمية تستمد مشروعيتها من القوانين الأساسية مما يجعل اللوائح الفنية مكملة للنصوص التشريعية وذات أثر قانوني مباشر على المشغلين والجهات المتعاملة مع البيانات.

على الصعيد الإقليمي والدولي، تحرص قطر على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات والمعايير الدولية، مثل اتفاقية بودابست بشأن الجرائم السيبرانية والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات، كما تشارك في المبادرات الخليجية والعربية لتعزيز التعاون السيبراني، ويعد هذا الانفتاح جزءا من فلسفة قطر في بناء تشريع ديناميكي قابل للتحديث يستجيب لمتطلبات الأمن الوطني ويحترم التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان وحماية الخصوصية الرقمية، ورغم ما تحقق من إنجازات تبقى الحاجة قائمة لتحديث الأطر القانونية بما يستوعب تطورات الذكاء الاصطناعي وتقنيات الجيل القادم من الأمن السيبراني[752].

ثانيا: الذكاء الاصطناعي كأداة تشريعية رقابية وقضائية

أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم ليس مجرد أداة تقنية، بل أداة قانونية ورقابية تفرض نفسها في صلب وظائف الدولة سواء على مستوى التشريع أو التنظيم أو القضاء، فمع تزايد الاعتماد على النظم الذكية في جمع وتحليل البيانات بات من الممكن توظيف الذكاء الاصطناعي في دعم العملية التشريعية ذاتها، من خلال تحليل النصوص القانونية القائمة واستكشاف التداخلات أو الثغرات المحتملة وحتى اقتراح مسودات قوانين بديلة قائمة على معطيات إحصائية واجتماعية دقيقة، وهذه الإمكانيات تتيح للمشرع القطري أدوات جديدة لصياغة قوانين أكثر دقة ومرونة وملاءمة للسياق الرقمي[753].

كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يستخدم في رصد مدى التزام الأفراد والجهات بمتطلبات الأمن السيبراني والتشريعات ذات الصلة من خلال الخوارزميات القادرة على مراقبة سلوك الأنظمة الرقمية

751- Aït El Kadi, Y. (2021). « Sécurité numérique et intelligence artificielle : Enjeux et défis au sein des pays du Golfe », Revue Francophone de Cyberdéfense, 7, Page 178.

752- الأنصاري محمد، "البصمة الرقمية والتوثيق الإلكتروني في المعاملات التجارية"، مجلة التجارة الإلكترونية والقانون، دبي، 2022، الصفحة 165.

753- البنك الدولي .الحوكمة الرقمية والتعرف البيومتري في الأنظمة المصرفية بدولة الإمارات، تقرير سنوي، 2022، الصفحة 32.

وتحليل التدفقات الإلكترونية بحثا عن الأنماط المخالفة أو المشبوهة، ومن هذا المنطلق يصبح الذكاء الاصطناعي بمثابة "مراقب ذكي"، يشتغل دون انقطاع ويؤمن درجة عالية من الشفافية والاستباقية في إنفاذ القانون، مما يرفع من كفاءة الأجهزة الرقابية القطرية مثل هيئة تنظيم الاتصالات والنيابة العامة الإلكترونية.

أما في المجال القضائي فقد برزت تجارب دولية رائدة وظفت الذكاء الاصطناعي في تصنيف القضايا وتحليل السوابق القضائية وتقدير العقوبات المناسبة بناء على معايير معيارية محفوظة في أنظمة إلكترونية، وإن كانت هذه الممارسات لا تصل إلى حد إصدار الأحكام فإن استخدامها في تسريع الإجراءات القضائية وتخفيف العبء عن القضاة أمر بات ملحوظا، وفي السياق القطري يمكن للسلطة القضائية أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القرار خصوصا في الجرائم الإلكترونية والجرائم المعقدة تقنيا دون أن يمس ذلك بمبدأ استقلالية القضاء[754].

إلى جانب ذلك، يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالين الرقابي والقضائي إشكاليات قانونية متعددة تتصل بمسؤولية النتائج التي تصدر عن هذه الأنظمة ومدى موثوقية البيانات التي تعتمد عليها، فهل تعتبر القرارات المبنية على تحليل آلي قرارات قانونية مشروعة؟ وهل يمكن الطعن فيها؟ وهذا يفرض على المشرع القطري التفكير في تنظيم قانوني دقيق يحدد نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي والرقابي مع وضع ضمانات تحمي الحقوق الدستورية للأفراد خاصة حق الدفاع وحق الطعن وقرينة البراءة.

لا يمكن النظر إلى الذكاء الاصطناعي كبديل للعنصر البشري في العملية القانونية بل كأداة داعمة تحسن جودة الأداء القانوني وتساهم في الحد من التحيّز والتأخير وتراكم الملفات، ومع ذلك، تبقى الحاجة ملحة إلى تقنين استخدام الذكاء الاصطناعي في التشريع والرقابة والقضاء ضمن إطار قانوني واضح، يضمن التوازن بين كفاءة الأداء واحترام القيم القانونية والحقوقية ويرسخ الثقة في النظام القانوني الرقمي المتنامي في دولة قطر[755].

ثالثا: ضمانات الخصوصية وحقوق الإنسان في ظل توظيف الذكاء الاصطناعي

يشكل توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني أحد التطورات التقنية التي تنطوي على إمكانات هائلة في رصد التهديدات وتعزيز الحماية الرقمية، غير أن هذه الإمكانات تثير في الوقت ذاته تساؤلات قانونية وأخلاقية عميقة تتعلق بالخصوصية وحقوق الإنسان، فاعتماد الخوارزميات الذكية في جمع وتحليل البيانات يمكن أن يؤدي إلى المساس بالحياة الخاصة للأفراد، خصوصاً في غياب ضوابط تشريعية دقيقة تحدد نطاق الاستخدام وحدود التدخل وآليات الرقابة والمساءلة، وتزداد خطورة هذا التحدي في ظل طبيعة الذكاء الاصطناعي التي تقوم على المعالجة التنبؤية والقرارات الذاتية ما قد يفتح المجال أمام مراقبة غير مشروعة أو تصنيف غير مبرر للسلوك البشري[756].

على الرغم من الجهود التشريعية المبذولة في السياق القطري مثل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وبعض المبادئ العامة لحماية البيانات، إلا أن البيئة القانونية ما زالت بحاجة إلى إطار خاص لحماية

754- السالمي كمال، "الجرائم السيبرانية وحماية نظم البصمات الرقمية"، المجلة العربية للأمن السيبراني، قطر، 2022، الصفحة 164.

755- جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي وتطوير أنظمة البصمة الذكية، 2023، الصفحة 61.
وزارة العدل القطرية، إجراءات الإثبات الإلكتروني في التشريع القطري، الدليل الرسمي، 2022، الصفحة 168.

756- خليل حسن، "التوقيع الإلكتروني والبصمة البيومترية في التشريع المقارن"، مجلة القانون المعاصر، تونس، 2021، الصفحة 453.

الخصوصية في ظل الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي، فغياب تشريع شامل لحماية البيانات الشخصية على غرار اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات(GDPR) يطرح تحديات في ضبط العلاقة بين متطلبات الأمن الرقمي والضمانات الحقوقية للأفراد، كما أن معظم النصوص الحالية تتعامل مع البيانات من منظور أمني صرف دون تطوير تصور متكامل يضمن التوازن بين الحماية التقنية والحرية الفردية[757].

إضافة إلى ذلك، فإن أدوات الذكاء الاصطناعي قد تستخدم في تصنيف الأفراد وفقا لأنماط سلوكية أو تفضيلات رقمية وهو ما قد يؤدي إلى أشكال من التمييز غير المباشر أو اتخاذ قرارات آلية تمس بحقوق الإنسان مثل الحرمان من الخدمات أو التقييد في التنقل الرقمي، وهذا يتطلب ليس فقط وضع حدود واضحة للقرارات المؤتمتة، بل كذلك تمكين الأفراد من معرفة الأساس الذي بني عليه القرار وتوفير حق الاعتراض وطلب المراجعة البشرية، وهي مبادئ أصبحت جزءا من المعايير الدولية في هذا المجال وينبغي أن تنعكس في التشريعات الوطنية بوضوح.

ولا يمكن تجاهل البعد المؤسساتي في ضمان الخصوصية إذ تبرز الحاجة إلى وجود هيئة وطنية مستقلة لحماية البيانات تكون مسؤولة عن مراقبة امتثال الجهات الحكومية والخاصة لمبادئ الخصوصية والشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي، كما يجب أن تمنح هذه الهيئة صلاحيات التحقيق والجزاء بما يضمن فعالية الحماية القانونية ويحول دون الإفلات من المسؤولية خصوصا في حال حدوث اختراقات أو انتهاكات لحقوق الأفراد المرتبطة بالمعالجة الآلية للمعلومات[758].

رابعا: التحديات القانونية المستقبلية وتوصيات تشريعية

تواجه دولة قطر كغيرها من الدول جملة من التحديات القانونية المستقبلية المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في منظومة الأمن السيبراني وهي تحديات لا تقف عند حدود التنظيم التشريعي الحالي، بل تمتد إلى آفاق أوسع تتعلق بكيفية التكيّف القانوني مع التقنيات المتطورة باستمرار فمن أبرز هذه التحديات غياب تعريف قانوني دقيق وشامل للذكاء الاصطناعي ضمن القوانين الوطنية، وهو ما يضعف القدرة على ضبط مسؤوليات الفاعلين في هذا المجال سواء أكانوا مطورين، مزودين بالخدمة، أم مستخدمين بحيث إن غموض المفاهيم القانونية في هذا السياق قد يفتح المجال لتضارب التفسيرات والاجتهادات القضائية ويجعل من الصعب مساءلة الفاعلين في حال وقوع ضرر ناجم عن قرارات آلية[759].

يضاف إلى ذلك التحدي المتعلق بالمسؤولية القانونية عن الأفعال الناتجة عن نظم الذكاء الاصطناعي المستخدمة في حماية النظم السيبرانية، إذ أن طبيعة الذكاء الاصطناعي المعتمدة على التعلم الذاتي و اتخاذ القرارات دون تدخل بشري مباشر، تطرح إشكالية جوهرية حول تحديد من يسأل قانونيا عند حدوث خلل سواء على مستوى التنبؤ الخاطئ أو الاستجابة غير المناسبة للهجمات الإلكترونية، وهذا يحتم

757- Al-Kuwari, S. & Al-Thani, F. (2021). L'intelligence artificielle et la cybersécurité : Vers une infrastructure numérique résiliente au Qatar , Université Hamad Bin Khalifa, Doha, Page 67.

758- منظمة التعاون الإسلامي، أطر استخدام البيانات البيومترية في الدول الإسلامية، قسم الأمن الإلكتروني، 2021، الصفحة

759- لجنة التشريع الوطني، قراءة في المرسوم بقانون اتحادي رقم 45 لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية، الإمارات، 2022، الصفحة 184.

إعادة النظر في القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية والجنائية وربما تطوير أنظمة قانونية جديدة تراعي خصوصية الذكاء الاصطناعي كفاعل "غير بشري" له آثار قانونية ملموسة[760].

كما يبرز تحد آخر يتمثل في التوازن الدقيق بين متطلبات الأمن السيبراني وحقوق الأفراد وعلى رأسها الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، فالذكاء الاصطناعي يعتمد بالأساس على معالجة كميات ضخمة من البيانات وقد يؤدي ذلك، إن لم يحكم تنظيمه إلى انتهاك مبدأ الحد الأدنى من جمع البيانات ومبدأ الغرض المحدد، وهما من المبادئ الأساسية في قوانين حماية البيانات، ورغم صدور قانون حماية الخصوصية القطري إلا أن الحاجة قائمة لتطوير آليات رقابية خاصة بالأنظمة الذكية، تضمن الشفافية وقابلية التفسير وتسمح للأفراد بالاطلاع على كيفية استخدام بياناتهم وطلب تصحيحها أو حذفها[761].

أمام هذه التحديات يصبح من الضروري تقديم توصيات تشريعية تواكب هذا التطور المتسارع من بينها ضرورة تبني تشريع خاص بالذكاء الاصطناعي ينظم استخدامه في المجالين المدني والأمني ويتضمن معايير أخلاقية واضحة وآليات للرقابة والمساءلة، كما يستحسن إحداث هيئة وطنية مستقلة تعنى بتقويم التطبيقات الذكية ومنحها صلاحيات رقابية واستشارية لتكون بمثابة جسر بين المشرع والتطورات التقنية، إضافة إلى ذلك لا بد من تعزيز التعاون الإقليمي والدولي سواء في تبادل الخبرات أو وضع أطر قانونية موحدة بما يضمن بناء بيئة قانونية مرنة، عادلة وآمنة في مواجهة تحديات المستقبل السيبراني.

الخاتمة:

ختاما، يتضح من خلال هذه الدراسة أن توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني يمثل نقلة نوعية في منظومة الحماية الرقمية بدولة قطر، إلا أنه يفرض في المقابل تحديات قانونية معقدة تتطلب استجابة تشريعية دقيقة ومرنة، فالذكاء الاصطناعي بقدر ما يقدّمه من أدوات فعالة في مواجهة التهديدات السيبرانية، يثير قضايا قانونية مستجدة تتعلق بالمسؤولية الخصوصية والرقابة مما يستدعي تحديث الأطر القانونية التقليدية لتتلاءم مع خصائص البيئة الرقمية الجديدة.

وفي ضوء ما سبق، توصي الدراسة بما يلي:

- إصدار قانون وطني شامل خاص بالذكاء الاصطناعي، يتضمن تعريفًا قانونيا دقيقا، ويحدد المبادئ الأخلاقية والمعايير التقنية لاستخدام هذه التقنية في المجالين العام والخاص.
- مراجعة التشريعات السيبرانية القائمة وعلى رأسها قانون الجرائم الإلكترونية لتضمين أحكام خاصة بالاستخدام الذكي للأنظمة الدفاعية والتعامل مع الأدلة الرقمية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.
- إنشاء هيئة مستقلة متخصصة في الرقابة على استخدام الذكاء الاصطناعي، تكون مسؤولة عن تقييم المخاطر وضمان الشفافية وحماية الحقوق الرقمية للأفراد.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال التشريع السيبراني وتبادل الخبرات، بما يضمن بناء منظومة قانونية موحدة قادرة على مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

قائمة المراجع المعتمدة:

760- السعدي محمد عبد الله، "دور البصمة الإلكترونية في تعزيز أمن المعاملات الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية، جامعة الإمارات، 2023، الصفحة 78.

761- الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، تقرير تقني حول أنظمة التعرف البيومتري، الإمارات، 2020، الصفحة 48.

أولا: الكتب

- المرزوقي فاطمة، "التوازن بين حماية الخصوصية ومتطلبات الأمن في استخدام البصمة الإلكترونية"، مجلة القانون والتقنية، أبوظبي، 2023.
- الكتبي ابتسام، "السيادة الرقمية والأمن السيبراني في دولة الإمارات"، مركز الإمارات للسياسات، 2022.
- القاسمي نجلاء، "التشريعات الإماراتية المنظمة للبصمة البيومترية"، ورقة مقدمة في ندوة الأمن الرقمي، جامعة الإمارات، 2023.
- جامعة زايد، "البصمة الإلكترونية وتحديات الاستخدام في التعليم العالي"، ورقة بحثية في مؤتمر الذكاء والأمن الرقمي، 2024.
- مركز دبي للأمن الإلكتروني، استراتيجية الأمن السيبراني في إمارة دبي، حكومة دبي، 2020.
- المركز الدولي لأمن المعلومات .دليل البصمات البيومترية وتقنيات الحماية الحديثة، لندن، النسخة المترجمة للعربية، 2021.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الهوية الرقمية والسيادة القانونية في الخليج، الدوحة، 2023.
- المجلس الأعلى للأمن الرقمي، المعايير الوطنية لاستخدام البيانات البيومترية في الخدمات الحكومية، أبوظبي، 2023.

ثانيا: المقالات

- الخوري علي محمد، "تطبيقات البنية التحتية للمفتاح العام في أنظمة الهوية الوطنية"، مجلة الحكومة الإلكترونية، الإمارات، 2011.
- الشامسي فهد علي، "البصمة البيومترية كوسيلة للتوثيق الرقمي في التشريعات الإماراتية"، المجلة الإماراتية للقانون والتقنية، العدد 7، 2022.
- الزهراني سامي، "الهوية الرقمية وأمن المعلومات في العصر السيبراني"، المجلة العربية لأمن المعلومات، السعودية، 2021.
- السعدي محمد عبد الله، "دور البصمة الإلكترونية في تعزيز أمن المعاملات الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية، جامعة الإمارات، 2023.
- المهيري عائشة، "أثر البصمة البيومترية في مكافحة الجرائم الإلكترونية"، مجلة القانون الجنائي الرقمي، جامعة الشارقة، 2023.
- المزروعي عبد الله، "البصمة الإلكترونية: الضمانات القانونية والتحديات التقنية"، مجلة الحقوق الرقمية، أبوظبي، 2021.
- خليل حسن، "التوقيع الإلكتروني والبصمة البيومترية في التشريع المقارن"، مجلة القانون المعاصر، تونس، 2021.
- عز الدين محمد، "التحقق الرقمي وأمن الهويات البيومترية"، مجلة الأمن الإلكتروني، الجزائر، 2023.

- الجسمي نورا، "دور البصمة البيومترية في تطوير الخدمات الحكومية الذكية"، مجلة الإمارات الإدارية، 2023.
- منصور زهير، "إشكالات الخصوصية والرقابة في أنظمة البصمة الذكية"، مجلة الحريات الرقمية، تونس، 2022.
- الوزاني عبد الرزاق، "البصمة الإلكترونية وحماية الخصوصية في ضوء القانون المغربي والإماراتي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، الرباط، 2023.
- الأنصاري محمد، "البصمة الرقمية والتوثيق الإلكتروني في المعاملات التجارية"، مجلة التجارة الإلكترونية والقانون، دبي، 2022.
- العيساوي يونس، "الحق في الخصوصية وحدود استخدام بصمة الوجه"، مجلة الحريات الرقمية، بيروت، العدد 4، 2022.
- الطائي خالد، "استخدام البيانات البيومترية في إنفاذ القانون الإماراتي"، مجلة الشرطة والأمن، أبوظبي، العدد 33، 2021.
- السالمي كمال، "الجرائم السيبرانية وحماية نظم البصمات الرقمية"، المجلة العربية للأمن السيبراني، قطر، 2022.

ثالثا: دلائل وتقارير

- وزارة الداخلية القطرية، تقرير حول تطبيق بصمة الوجه في الهوية الرقمية، دائرة الخدمات الذكية، 2021.
- وزارة العدل القطرية، إجراءات الإثبات الإلكتروني في التشريع القطري، الدليل الرسمي، 2022.
- لجنة التشريع الوطني، قراءة في المرسوم بقانون اتحادي رقم 45 لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية، الإمارات، 2022.
- اللجنة الوطنية للتحول الرقمي، خطة الإمارات 2031 للأمن السيبراني والتقنيات البيومترية، التقرير الرسمي، 2023.
- هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، قانون حماية البيانات الشخصية في دولة الإمارات – قراءة تحليلية، 2022.
- الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، تقرير تقني حول أنظمة التعرف البيومتري، الإمارات، 2020.
- جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي وتطوير أنظمة البصمة الذكية، 2023.
- منظمة التعاون الإسلامي، أطر استخدام البيانات البيومترية في الدول الإسلامية، قسم الأمن الإلكتروني، 2021.
- البنك الدولي .الحوكمة الرقمية والتعرف البيومتري في الأنظمة المصرفية بدولة الإمارات، تقرير سنوي، 2022.

رابعا: المراجع الأجنبية :

- Al-Kuwari, S. & Al-Thani, F. (2021). L'intelligence artificielle et la cybersécurité : Vers une infrastructure numérique résiliente au Qatar , Université Hamad Bin Khalifa, Doha.

➢ Ahmed Salem AL-FHID, Université du Qatar – Département d'Informatique, (2022), « Applications de l'IA dans la détection proactive des cybermenaces : étude de cas du secteur de l'énergie au Qatar ».

➢ Agence de cybersécurité du Golfe (GCC-CERT), (2022), « Rapport régional sur l'impact de l'intelligence artificielle sur la sécurité informatique au Qatar et dans les pays du Conseil de Coopération du Golfe ».

➢ Aït El Kadi, Y. (2021). « Sécurité numérique et intelligence artificielle : Enjeux et défis au sein des pays du Golfe », Revue Francophone de Cyberdéfense, 7.

➢ Benbrahim, M, (2020), « Cybersécurité intelligente : Rôle des algorithmes d'apprentissage automatique dans la protection des données sensibles au Moyen-Orient », Revue Maghrébine des Technologies Numériques, 5.

➢ Organisation internationale de la Francophonie (OIF), (2023). « L'IA pour une cybersécurité inclusive : études de cas du Qatar, du Sénégal et du Canada », Éditions OIF.

محمد المجدوب
باحث في سلك الدكتوراه في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

دور الوسائل البديلة في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية

"Le rôle des modes alternatifs de règlement des différends dans les contrats de commerce international"

مقدمة:

أصبحت الوسائل البديلة لتسوية المنازعات من أبرز الميكانيزمات القانونية المعتمدة في العصر الحديث، نظرا لما تفرضه متطلبات التجارة الدولية من سرعة وفعالية في حسم النزاعات، وهو ما لم تعد المحاكم التقليدية قادرة على تحقيقه بمفردها. فقد أسفر التطور المتسارع في مجالات التجارة والخدمات عن تعقيدات كبيرة في المعاملات الدولية، مما استدعى اللجوء إلى آليات قانونية أكثر مرونة ونجاعة، تتيح للأطراف حل نزاعاتهم بعيدا عن تعقيدات القضاء العادي باعتباره الوسيلة الأصلية التي يلجأ إليها لحل الخلافات التي تقع بين الأفراد داخل مجتمع معين [762].

وقد حظيت الوسائل البديلة باهتمام متزايد داخل مختلف الأنظمة القانونية، لما توفره من مزايا عديدة، على رأسها اختصار الزمن، تقليل الكلفة، الحفاظ على السرية، وتمكين الأطراف من لعب دور مباشر في صياغة حلول مرضية. كما أن هذه الوسائل تعكس تحولا بارزا في الفكر القانوني العالمي، مدعوماً بحراك فقهي وتشريعي واسع منذ أكثر من نصف قرن، بات يرسخ مكانتها كدعامة أساسية لتحقيق العدالة وضمان استقرار المعاملات الاقتصادية.

وتُعرَّف الوسائل البديلة بأنها مجموع الطرق التي يُمكن للأطراف الالتجاء إليها خارج نطاق القضاء الرسمي، سواء كان وطنيا أو دوليا، قصد تسوية خلافاتهم بطرق ودّية ومرنة. وهي تتميز بخروجها عن الإطار التقليدي للتقاضي، من خلال تحررها من صرامة القواعد الشكلية والموضوعية التي تحكم مسطرة التقاضي أمام المحاكم.

ومن الناحية التاريخية، ظل القضاء الرسمي الوسيلة الأصلية لحسم المنازعات، إلا أن تعقيد المعاملات التجارية الدولية وتوسع الاستثمار عجل بظهور وسائل موازية أكثر ملاءمة. فكان التحكيم[763] أولى

762 الحاجي حميد ، الوسائل البديلة لتسوية النزاعات مدخل أساسي لإصلاح القضاء ،

763 عرف التحكيم كمؤسسة لحل المنازعات منذ عهود قديمة جدا ، وإذ كان معتمدا في مجتمعات مصر القديمة، وبابل ، وأشور ، الفنيقيين ، والرومان واليونان
- عبد الله درميش ، التحكيم التجاري الدولي في المواد التجارية ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص، الدار البيضاء 1982-1983 .ص 22 وما بعدها .

هذه الوسائل[764] ، وتطور بشكل كبير بفضل الممارسة العملية والدعم التشريعي الذي حظي به، إلى درجة أن التحكيم الدولي أضحى يُعد الوسيلة شبه الرسمية لتسوية نزاعات التجارة الدولية.

وإلى جانب التحكيم، ظهرت الوساطة كآلية قديمة وحديثة في آن، كانت تمارس تقليدياً بأسلوب ودي يعتمد على الأعراف والعلاقات المجتمعية، ثم تطورت لتأخذ شكلاً مؤسسياً منظمًا في مختلف الأنظمة، كما هو الحال في فرنسا والولايات المتحدة وكندا. وقد أصبحت الوساطة اليوم تُعتمد حتى في نزاعات الاستثمار، كما نصّت على ذلك بعض الاتفاقيات الدولية والإقليمية، ومن بينها اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وعلى المستوى الوطني، انخرط المغرب في هذا التوجه من خلال توقيعه على اتفاقية عمان العربية للتحكيم التجاري[765]، وإصداره للقانون 05-08 الذي نظم التحكيم والوساطة الاتفاقية[766]، مما يعكس حرصه على إرساء بيئة قانونية حديثة تدعم الاستثمار وتسهل تسوية المنازعات بوسائل ناجعة وسريعة.

وتتجلى أهمية هذه الوسائل خاصة في مجال عقود التجارة الدولية، والتي تنطوي على علاقات اقتصادية معقدة، تجمع بين أطراف من جنسيات مختلفة، وتخضع لمصالح متشابكة، لا سيما في عقود الاستثمار التي تكتسب طابعاً خاصاً لارتباطها بالدولة والمستثمر الأجنبي.

و انطلاقًا من هذه المعطيات، يهدف هذا البحث إلى الوقوف بالتحليل والدراسة على أبرز الوسائل البديلة لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية، وتحديد مدى فعاليتها وقدرتها على ضمان الأمن القانوني للأطراف. ويقتصر الاهتمام هنا على وسيلتين أساسيتين هما: التحكيم الدولي والوساطة الاتفاقية، باعتبارهما الأوسع انتشارا والأكثر حضورا في مجال تسوية المنازعات التجارية الدولية.

وبناءً على ما سبق، تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الوسائل البديلة، خاصة التحكيم والوساطة، في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سنعتمد التصميم الآتي: المطلب الأول: دور التحكيم الدولي في تسوية منازعات التجارة الدولية. المطلب الثاني: دور الوساطة الاتفاقية في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية.

المطلب الأول: دور التحكيم الدولي في تسوية عقود التجارة الدولية

764 ومع انتشار نظام التحكيم كأسلوب من أساليب فض المنازعات بالطرق السلمية، ظهرت الحاجة إلى توحيد قواعده الإجرائية والموضوعية، حتى لا يكون هناك تضارب بين الأحكام، ومن هنا ظهرت محاولات الأمم المتحدة لتوحيد هذه القواعد تصدر منها ما يعرف بقواعد "اليونسترال » .UNCITRAL LAW والقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي " MODEL LAW"، فاقرت معظم الدول تلك القواعد وعملت على تضمينها في قوانينها الوطنية، حتى أصبحت هذه القواعد جزء هاما في شراعها، إيمانا منها بدور التحكيم الفعال في محينة الجو المناسب الخلق منابع جديد التنمية العلاقات التجارية بين الدول .

765 اتفاقية مجلس وزراء العدل العرب، أقرها المجلس في دورته الخامسة بالقرار رقم 80 بتاريخ 14 أبريل 1987، المحررة في مدينة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 16 شعبان 1407 هـ / 14 أبريل 1987 م.

766 القانون رقم 08.05 القاضي بنسخ وتعويض الباب الثامن من القسم الخامس من قانون المسطرة المدنية، الصادر الأمر بتنفيذه بموجب الظهير الشريف رقم 1.07.169 بتاريخ 19 ذو القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007)، والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 25 ذو القعدة 1428 (6 ديسمبر 2007)، الصفحة 3894

يمثل التحكيم الدولي[767] إحدى أبرز الوسائل البديلة التي تلجأ إليها الأطراف لحسم النزاعات التي تنشأ في إطار عقود التجارة الدولية، حيث ينظر إليه كوسيلة فعالة تحقق التوازن بين السرعة، التخصص، والمرونة، وهي خصائص باتت مطلبا أساسيا في ظل التعقيد المتزايد للمعاملات الاقتصادية العابرة للحدود. وقد اكتسب التحكيم الدولي زخما متزايدا بفضل الاعتراف الدولي المتنامي بأحكامه وتكريس دوره كآلية موازية، بل وأحيانا بديلة عن القضاء التقليدي[768]، خاصة في النزاعات ذات الطابع التجاري والاستثماري، حيث يتم اللجوء إليه في العقود الدولية بشكل خاص، إذ ينذر أن نجد عقدا دوليا لا يتضمن شرط التحكيم لتسوية المنازعات الناشئة عن هذا العقد [769].

ويقصد بالتحكيم التجاري الدولي ذلك المسار القانوني الذي يتم الاتفاق عليه من قبل أطراف العقد التجاري، بهدف عرض النزاع المحتمل أو القائم على هيئة تحكيمية محايدة، بدلا من اللجوء إلى القضاء الوطني. ويشترط في هذا التحكيم أن يكون ذا طابع "دولي"[770]، أي أن يتصل بأكثر من نظام قانوني، سواء من حيث جنسية الأطراف، أو محل تنفيذ العقد، أو مكان إصدار الحكم التحكيمي. ويتميز التحكيم التجاري الدولي

---

767 الفصل 40-327 من قانون المسطرة المدنية بعض " يختبر دوليا، حسب مدلول هذا الفرع التحكيم الذي يتعلق بمصالح التجارة الدولية والذي.
يكون لأحد أطرافه على الأقل موطن أو مصر بالخارج
يعتبر التحكيم دوليا إذا:
1 - كان الأطراف اتفاق التحكيم وقت إبرام هذا الاتفاق مؤسسات بدول علماء
-2- أو كان أحد الأمكنة التالي بيانها واقعا خارج الدولة الموجودة بها مؤسسات الأطراف.
(أ) مكان التحكيم عندما يكون منصوصا عليه في اتفاق التحكيم أو معينا بمقتضى هذا الاتفاق)
ب كل مكان يجب أن ينفذ فيه جزء مهم من الالتزامات المترتبة على العلاقة التجارية أو المكان الذي تربطه أكثر بموضوع النزاع صلة وثيقة
-3- أو كان الأطراف متفقين صراحة على أن موضوع اتفاق التحكيم بهم أكثر من بلد واحد.
الأجل تطبيق مقتضيات الفقرة 2 من هذا الفصل، يطبق ما يلي
أ) إذا كان لأحد الأطراف أكثر من مؤسسة، فإن المؤسسة الواجب اعتمادها في المؤسسة التي تربطها صلة وثيقة باتفاق التحكيم أكثر من غيرها)
ب إذا لم تكن لأحد الأطراف أية مؤسسة قام مقامها محل سكناه الاعتيادية.
ويتضح من هذا التعريف أن المشرع المغربي وضع معيارين للقول بدولية التحكيم، الأول يتعلق بكون المصالح التي لجئ فيها إلى التحكيم تجارية دولية والثاني يكمن في توافر أطرافه على موطن أو مقر بالخارج .
- أنظر في ذلك عبد الكريم الطالب ، الشرح العملي لقانون المسطرة المدنية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء الطبعة الأولى 2015 ، ص 324.

768 "D'une manière générale, l'arbitrage peut être défini comme un procès é privé de règlement de différends. Il s'agit d'un système peut banal de justice dans lequel un litige est sous trait on ravi à la compétence de tribunaux de l'état pour être confié à des personnes privées, de surcroit choisies en principe par les parties on avec leur concours "
- Antoine Kassis " Problèmes de base de l'arbitrage en droit comparé et en droit international
L'arbitrage jundictionnel et l'arbitrage contractueL".GD.J Paris 1987 P13.

769 خالد محمد القاضي ، موسوعة التحكيم التجاري الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الشروق 2002 ، ص 88

770 ويعتبر التحكيم دوليا عندما يكون النزاع المعروض للفصل فيه ذا صلة بعقد دولي، ومعيار دولية العقد كما هو الراجح وجود لعنصر الأجنبي فيها سواء تعلق هذا العنصر بمحل إبرام العقد أو بمحل تنفيذ أو بموضوعه أو بأطرافه، كان يكون أطراف العقد أو أحدهما من الأجانب أو الوطنين المقيمين في الخارج "

- أنظر في ذلك محمود الكيلاني، عقود التجارة الدولية في مجال نقل التكنولوجيا دراسة تطبيقية دار الجيب، دار الفكرالعربي، القاهرة، عمان الأردن، القاهرة 1995 ، ص 516 .

بخصائص عدة، من بينها استقلاليته عن النظام القضائي الرسمي، ومرونة إجراءاته، وسرية مداولاته، إلى جانب إمكانية اختيار القانون الواجب التطبيق من قبل الأطراف.

أما اتفاق التحكيم، فهو الإطار القانوني الذي تستند إليه الهيئة التحكيمية في ممارسة اختصاصها، ويعتبر بمثابة تعبير صريح عن إرادة الأطراف في استبعاد القضاء العادي، وإسناد اختصاص الفصل في النزاع إلى محكمين من اختيارهم[771]. ويترتب على هذا الاتفاق مجموعة من الآثار القانونية، أبرزها إلزامية عرض النزاع على التحكيم، ووجوب احترام الحكم الصادر عن الهيئة التحكيمية، وعدم جواز نظر النزاع أمام القضاء الوطني ما دام هناك اتفاق تحكيم سليم.

ورغم ما حققه التحكيم من نجاح على المستوى العملي والتشريعي، إلا أن فعاليته لا تزال تتأثر بعدد من التحديات، خصوصاً تلك المتعلقة بتنفيذ أحكامه في بعض الدول، أو التي ترتبط بمحدودية القوة الملزمة لبعض اتفاقات التحكيم. لذا، فإن دراسة دور التحكيم في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية تقتضي الوقوف على جانبين أساسيين: الاعتراف بأحكام التحكيم التجاري الدولي وتنفيذها في (الفقرة الأولى) ثم المرور على الإكراهات التي تحد من فعالية آلية التحكيم (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الاعتراف بأحكام التحكيم التجاري الدولي وتنفيذه

يعتبر الاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها من الدعائم الجوهرية التي يقوم عليها نظام التحكيم التجاري الدولي، إذ إن فعالية هذا النظام مرهونة في نهاية المطاف بإمكانية تفعيل الأحكام التحكيمية على أرض الواقع، سواء داخل الدولة التي صدر فيها الحكم، أو في دولة أخرى يُراد تنفيذ الحكم فيها. ومن هذا المنطلق، أصبحت مسألة التنفيذ أحد المعايير الأساسية التي تُقاس بها نجاعة التحكيم مقارنة بالقضاء التقليدي.

وقد جاء هذا التوجه مدعوما بعدد من الاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية نيويورك لسنة 1958 الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، والتي تُعد الإطار المرجعي الأهم في هذا المجال. إذ أرست الاتفاقية مبدأً أساسيا مفاده التزام الدول المتعاقدة بالاعتراف بالأحكام التحكيمية الأجنبية وتنفيذها وفقاً لشروط وضوابط محددة (أولا) والطعن فيها (ثانيا)، بما يضمن تحقيق التوازن بين السيادة القضائية للدول ومصالح التجارة الدولية.

أولا : تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية

للاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها لابد من إثبات وجودها ممن يتمسك بها ، وعدم مخالفتها للنظام العام الوطني أو الدولي[772] ، يخضع تنفيذ أحكام التحكيم لقانون الدولة التي يراد تنفيذ الحكم في إقليمها ، فيحق لقاضي هذه الدولة أن يرفض تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في حالتي عدم قابلية النزاع للتحكيم وفقا لقانون دولته ، أو عند تعارض حكم التحكيم مع النظام العام فيها.

771 وقد عرفه محمد أبو العينين بأنه " اتفاق بين طرفين، أو أكثر على إخراج نزاع ، أو عدد من النزاعات من اختصاص القضاء العادي، وأن يعهد به إلى هيئة تتكون من محكم أو أكثر للفصل فيه بقضاء ملزم " .

- محمد أبو العينين، المبادئ القانونية التي يقوم عليها التحكيم في الدول العربية والإفريقية التي تبنت قانون اليونسترال النموذجي" / مجلة التحكيم العربي، العدد الأول ، ماي ، سنة 1999، ص 8 .

772 عبد الكريم الطالب، الشرح العملي لقانون المسطرة المدنية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2015، ص 327.

إذا كان التحكيم التجاري الدولي ذو طبيعة مختلطة [773] ، بحيث يبدأ باتفاق الأطراف على حل النزاع عن طريق التحكيم، فإنه يتوج في النهاية بحكم (أو بمقرر) [774]، يعتبر الثمرة الحقيقية للتحكيم [775]، على اعتبار أنه غاية المتنازعين، إذ بواسطته يتم الفصل في النزاع. ويعتبر الحكم التحكيمي عملا قضائيا، يعطي حلا للنزاع ويكتسب حجية الشيء المقضي به[776].

تبعا لذلك يعرف الحكم التحكيمي بأنه ذلك القرار الصادر عن المحكمين والذي يفصل بشكل نهائي، وبشكل كلي أو جزئي في النزاع المعروض عليهم سواء تعلق بالموضوع أو بالاختصاص أو بمسألة إجرائية، ويؤدي ذلك إلى إنهاء العملية التحكيمية[777].

ومن خلال الرجوع إلى التشريعات الوطنية [778] ، والاتفاقيات الدولية التي عالجت هذه الجزئية يتضح أن هناك نظامين سائدين لتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية، الأول يوجب على من صدر القرار لصالحه أن يقوم برفع دعوى جديدة في نفس موضوع النزاع الصادر فيه قرار التحكيم، ونظام يكتفي باستصدار أمر بالتنفيذ [779]

---

773 أي هو نظام قضائي لكنه يستند إلى أساس اتفاقي ،

- راجع: هشام على صادق، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الدولية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1995، ص 234.

774 تشير في هذا الصدد أن اختيارنا لمصطلح الحكم التحكيمي للدلالة على ما تتوصل إليه الهيئة التحكيمية الجسم النزاع ينطلق من مجموعة من الاعتبارات في مقدمتها أنه ليس هناك مصطلح موحد في إطار القانون الدولي الاتفاقي، فإذا كانت كل من اتفاقية نيويورك لسنة 1958 والقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لسنة 1985 . قد استعملت مصطلح القرار التحكيمي، فإن اتفاقية واشنطن لسنة 1965 و قواعد الأونيسترال للتحكيم لسنة 1976 استعملت مصطلح الأحكام.

أما القوانين الوطنية كالقانون المصري للتحكيم لسنة 1994 والقانون الأردني لسنة 2001 والقانون المغربي رقم 05-08 فقد ذهبت في سياق اتفاقية واشنطن حيث استعملت مصطلح الأحكام. وهذا يجرنا إلى القول بان هناك من اعتبر مصطلح الحكم لا يطلق إلا على ما يصدر عن القضاء باعتباره سلطة عامة في الدولة، وبما أن التحكيم قضاء خاص فينبغي أن ينفرد بمصطلح خاص تمييزا له عن ما يصدر عن القضاء الرسمي. لكننا نرى على أن تسمية المشرع المغربي لما تصدره الهيئة التحكيمية بـ "الحكم التحكيمي" من خلال الفصل 22-327 من ق.م.م هو الإضفاء نوع من الحجية عليه ومحاولة جعله شبيه من حيث الشكل والإلزامية إلى غيرها بالحكم القضائي الذي ينهي الخلاف ويعبر عن العدالة. ولعل كل هذه الاعتبارات جعلتها تعنون هذا المبحث ب "العدالة أو القضاء الخاص".

لكن فعلى الرغم من أن قانون المسطرة المدنية يستعمل مصطلح الحكم التحكيمي، فإن العمل القضائي المغربي دأب على استعمال مصطلح المقرر التحكيمي. ومن ذلك ما جاء في أحد حيثيات قرار المجلس الأعلى الصادر بتاريخ 08/03/2006 .... حيث ثبت صحة ما نعاه الطالبان على القرار ذلك أن محكمة الاستئناف المطعون في قرارها اعتبرت في حيثيات قرارها أن ما ذهب إليه المقرر التحكيمي من أن اتفاقية 8 فبراير 1988... و أيضا ما جاء في قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء الصادر بتاريخ 05/07/2002 : "... إن رئيس المحكمة التجارية بالدار البيضاء قد كان على صواب حينما أمر بتذييل المقرر التحكيمي الصادر بتاريخ 07/01/2002 بالصيغة التنفيذية ....."

775 Yves Guyon, droit des affaires, tom 1, Economica, paris, 12eédition. Page 855

776 عبد الرحمان الشرقاوي، التنظيم القضائي، مطبعة الأمنية الرباط ، الطبعة 2013 ، ص 296 .

777 Emmanuel Gaillard, arbitrage commercial international, sentence arbitral procédure, _ page4

778 الفصل 46-327 ، بخصوص حجية الأحكام التحكيمية الدولية بالمغرب ، فقد ميز المشرع بين الاعتراف بها وتذييلها بالصيغة التنفيذية أنع يعترف بها داخل المغرب ويعود الاختصاص لرئيس المحكمة التجارية التي صدرت في دائرتها أو رئيس المحكمة التجارية التابع لها إذا كان لها كان التنفيذ، إذا كان مقر التحكيم بالخارج.

779 ينص الفصل 31-327 من القانون 08.05 المعدل المقتضيات الباب الثامن من القسم الخامس من قانون المسطرة المدنية فيما يخص استصدار حكم بتنفيذ المقرر التحكيمي الداخلي، " لا ينفذ حكم التحكيم جبرا إلا بمقتضى أمر بتحويل الصيغة التنفيذية يصدره رئيس للمحكمة الصادر الحكم بدائرتها ..."

دون الخوض في موضوع النزاع من جديد [780]، كما يمكن تقديم مقال إلى المحكمة رام إلى التصريح ببطلان إجراءات التنفيذ لحكم تحكيمي حيث أنه في هذا الإطار تم تقديم مقال لاستصدار حكم ببطلان إجراءات التنفيذ موضوع ملفي التنفيذ عدد 526/2015 و 4546/2011 على الأسهم لشركة إينا هولدينغ في شركة المملوكة SNEP لوقوعها على وجه غير صحيح[781].

وقد كانت هناك محاولات عديدة بهدف توحيد القواعد الخاصة بالاعتراف ، وتنفيذ الأحكام الأجنبية حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات الدولية أهمها اتفاقية نيويورك لسنة 1958 ، فجميع هذه الاتفاقيات تركت إجراء تنفيذ الحكم التحكيمي إلى القواعد القانونية للبلد المراد تنفيذ الحكم فيه، إضافة إلى حصر رقابة المحكمة أو الجهة المختصة بإضفاء الصفة التنفيذية للحكم على مراجعة القرارات لمعرفة استيفائها للشروط الشكلية و إتباع القواعد الإجر ائية بشكل صحيح ، وقد عينت بعض الاتفاقيات المحكمة المختصة التي يجب أن ترفق مع الطلب المقدم من الطرف الذي يطلب تنفيذ الحكم من الجهة المختصة في الدولة المراد التنفيذ فيها . نصت اتفاقية نيويورك[782] في المادة (3) منها على أن " تعترف كل الدول المتعاقدة بحجية حكم التحكيم، وتأمر بتنفيذه طبقا لقواعد المر افعات المتبعة في الإقليم المطلوب إليه التنفيذ، وطبقا للشروط المنصوص عليها في المواد الآتية " ، وبذلك تكون اتفاقية نيويورك قد أحالت تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي إلى قواعد المر افعات في بلد التنفيذ.

وتضمنت المادة الر ابعة من اتفاقية نيويورك أحكاما ماهي إلا شروط يجب تو افرها للاعتراف بحكم المحكمين الأجنبي أو تنفيذه ومن هذه الشروط:

على من يطلب الاعتراف والتنفيذ المنصوص عليهما في المادة السابقة أن يقدم مع الطلب:

1- أصل الحكم الرسمي أو صورة من الأصل تجمع الشروط المطلوبة لرسمية السند

2- أصل الاتفاق المنصوص عليه في المادة الثانية أو صورة تجمع الشروط المطلوبة لرسمية السند.

3- وعلى طالب الاعتراف والتنفيذ إذا كان الحكم أو الاتفاق المشار إليهما غير محرر بلغة البلد الرسمية المطلوب إليها التنفيذ - أن يقدم ترجمة لهذه الأوراق بهذه اللغة. ويجب أن يشهد على الترجمة مترجم رسمي أو محلف أو أحد رجال السلك الدبلوماسي أو القنصلي.

كما تضمنت المادة الخامسة من الاتفاقية الإشارة إلى حالات إذا تو افر أيا منها جاز رفض الاعتراف بالحكم أو تنفيذه، غير أنه لا يقع على عاتق طالب الأمر بتنفيذ حكم المحكمين الأجنبي عبء إثبات ما نصت عليه المادتان الر ابعة والخامسة من اتفاقية نيويورك ، بل إن الاتفاقية ألقت عبء الإثبات على المدعى عليه كما خولت الاتفاقية محاكم القضاء الوطني رفض طلب التنفيذ إذا تو افرت بعض الأسباب على النحو الآتي :

- إذا كان الاتفاق على التحكيم باطلا أو قابلا للإبطال شرطا أو مشارطة.

---

780 طلب تنفيذ قرار تحكيمي مع تحويل حجز تحفظي على أسهم على حجز تنفيذي غلى السيد رئيس كتابة الضبط لدى المحكمة التجارية / بالدار البيضاء ، قرار تحكيمي صادر بتاريخ: 2011/09/21 قرار تدبيل الحكم التحكيمي صادر بتاريخ 2015/01/15 ملف عدد 2669/2013، غير منشور ..

781 نموذج عن مقال لطلب التصريح ببطلان إجراءات التنفيذ الحكم تحكيمي.

782 United Nations, Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards (New York, 1958), Article III.

منشور في: United Nations Treaty Series, vol. 330, p. 3.

متاح على الموقع الرسمي للأمم المتحدة :

https://uncitral.un.org/en/texts/arbitration/conventions/foreign_arbitral_awards

- عدم تو افر المواجهة بين الطرفين
- الفصل في نزاع غير وارد في اتفاق التحكيم
- إذا لم يصبح حكم المحكمين ملزما للخصوم في الدولة التي صدر فيها الحكم أو صدر بموجب قانونها.
- أن يكون حكم المحكمين قد ألغي أو أوقف تنفيذه من السلطة المختصة في الدولة التي صدر فيها الحكم أو صدر بموجب قانونها
- جواز إنقاص هذه الشروط إذا سمحت بذلك اتفاقيات أخرى أو قو انين دولة التنفيذ.
- المعاملة بالمثل شرط إضافي لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية.

ويتبين أن من أهم ما جاءت به اتفاقية نيويورك ، أنها قلبت قواعد الإثبات ونصت على عدم جواز رفض وتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي إلا إذا قدم المنفذ ضده للمحكمة المختصة في الدولة المطلوب إليها الاعتراف والتنفيذ دليلا و إثباتا يهدم حكم التحكيم.

ثانيا : الطعن في حكم التحكيم التجاري الدولي

ذهبت غالبية التشريعات الدولية والوطنية إلى إجازة الطعن في الحكم التحكيمي بدعوى البطلان [783].

تخضع القرارات التحكيمية الصادرة عن التحكيم الدولي لدى كثير من التشريعات لمعاملة خاصة ولنظام مختلف من حيث طرق الطعن باختلاف الدول. ويعود ذلك إلى خصوصية هذا التحكيم أو إلى استقلاليته التي يتمتع بها في نظر بعض التشريعات ا.

تتباين مو اقف التشريعات المختلفة إزاء هذه المسألة، فبعضها يمنع الطعن في حكم التحكيم بطرق الطعن في الحكم القضائي، ولكنها تجيز رفع دعوى أصلية ببطلان هذا الحكم، والبعض الآخر يجيز الطعن في حكم التحكيم بالاستئناف أو بالتماس إعادة النظر فضلا عن إمكانية رفع دعوى البطلان.

ووفقا لقواعد القانون الدولي الخاص يخضع الطعن في حكم التحكيم لقانون الدولة التي يصدر فيها الحكم، وذلك أن مدى نهائية الحكم ترتبط بما يقرره قانون الدولة التي صدر فيها، وقد أكدت اتفاقية نيويورك هذه القاعدة، إذ أجازت الفقرة الخامسة من الاتفاقية للسلطة المختصة في الدولة المطلوب تنفيذ الحكم فيها، رفض التنفيذ لعدم صيرورة الحكم ملزما ، أو لإبطاله أو إيقاف تنفيذه من جانب سلطات الدولة التي صدر الحكم فيها ، أو التي صدر الحكم وفقا لقانونها .

وقد نصت اتفاقية نيويورك وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985) على أنه لا يجوز للمحكمة المختصة إلغاء أو إبطال حكم التحكيم إلا إذا تو افرت حالة من الحالات المذكورة في المادة 5 من الاتفاقية وفي المادة 34 من قانون الأنيسترال.

وهو ما يعني أن اتفاقية نيويورك والقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، أقرا دعوى بطلان الحكم التحكيمي ، من أجل حماية حقوق المحتكمين، الذي من الواجب على كل دولة حمايتهم من أجل

783 حسب التسريع المغربي هناك حالات الطعن بالبطلان حسب الفصل 49-327 لا يمكن الطعن بالاستئناف في الأمر القاضي بتخويل الاعتراف
أو الصيغة التنفيذية إلا في الحالات الآتية:
1- إذا بنت الهيئة التحكيمية دون اتفاق تحكيم أو استنادا إلى اتفاق باطل أو بعد انتهاء أجل التحكيم؛
2- إذا تم تشكيل الهيئة التحكيمية أو تعيين المحكم المنفرد بصفة غير قانونية؛
3- إذا بنت الهيئة التحكيمية دون التقيد بالمهمة المسندة إليها؛
4- إذا لم تحترم حقوق الدفاع
5- إذا كان الاعتراف أو التنفيذ مخالفا للنظام العام الدولي أو الوطني.

الاختلالات الخطيرة للتحكيم ، كحمايتها لنظامها العام سواء الدولي أو الوطني ، كما أن الأسباب المنصوص عليها في هذا القانون ، هي نفس الأسباب المنصوص عليها في اتفاقية نيويورك.

عموما فالاتفاقيات الدولية لاسيما اتفاقيتي الأونسيترال ونيويورك، أقرت بشكل ضمني بطلان الحكم التحكيمي، إما عن طريق طلب الإلغاء أو بواسطة الإحالة إلى التشريعات الوطنية التي تبقى لها الكلمة الأخيرة إما في إقرار البطلان أو عكسه [784].

رفع دعوى البطلان : يحق للطرف الذي صدر ضده الحكم رفع دعوى البطلان إذا تو افر أحد الأسباب السابقة .

ميعاد الطعن بالبطلان في حكم التحكيم: في مصر يجب رفع دعوى البطلان خلال 90 يومًا التالية لتاريخ إعلان الحكم للمحكوم بموجب المادة 54 من القانون المصري للتحكيم 1994، بينما في الإمارات تخضع للقواعد العامة لرفع الدعوى. وفي مصر تقاضي البطلان في محكمة التحكيم التجاري الدولي الدرجة الثانية التي تتبعها أصلا بنظر قانوني إذا كان التحكيم داخليا، أما في قضية التحكيم الدولي فيعقد الاختصاص لمحكمة استئناف القاهرة، أو لمحكمة الاستئناف المتفق عليها. ومؤدى هذا أن الحكم في دعوى البطلان يصدر دوما من محكمة استئنافية، بينما في الإمارات العربية المتحدة صاحب الاختصاص للقواعد العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع هو الذي يتحدث عن الاستئناف والبطلان كطريقتين للطعن في حكم التحكيم الدولي، يعطي الانطباع بأن الأمر يتعلق بمحاكم الاستئناف المدنية، لكن الحقيقة أن المحكمة المقصودة هي محكمة الاستئناف التجارية مادام الاختصاص على مستوى الدرجة الأولى كان ممنوح قانونا لرؤساء المحاكم التجارية لا لرؤساء المحاكم الابتدائية[785].

دور المحكمة التي تنظر في دعوى البطلان : يقتصر دور المحكمة التي تنظر في دعوى البطلان على الحكم برفض الدعوى أو الحكم بالبطلان، وهي لا تقضي بالبطلان إلا استنادا لتو افر سبب من الأسباب المذكورة ، وإذا قضت بالبطلان فهي لا شأن لها بموضوع النزاع ، فلا تملك التصدي لفحص طلبات الأطراف وإصدار حكم ينهي النزاع فالالتجاء إليها إنما اقتصر على طلب فحص الحكم من حيث صحته أو بطلانه وفقًا للنصوص القانونية المنتظمة لذلك ، فهي لا تملك مراجعة الحكم موضوعيا والحكم ببطلانه تأسيسا على سوء تفسير نصوص العقد أو نصوص القانون ، لأن أسباب البطلان وردت على سبيل الحصر وليس من بينها مثل هذا السبب.

الفقرة الثانية: الاكراهات التي تحد من فعالية آلية التحكيم

إن خوض غمار الحديث عن إكراهات التحكيم ليس امرا هينا في ضل و اقع يثبت، بل يعترف بكون ان التحكيم هو القضاء الاصيل [786]، في مجال تسوية منازعات عقود التجارة الدولية إلى جانب الاهتمام الكبير بالتحكيم في نطاق التجارة الدولية بازدياد التبادل التجاري وتوسيع العلاقات الاقتصادية والمعاملات التجارية كما زاد من أهميته عدم وجود قضاء دولي متخصص في المنازعات الناشئة عن المعاملات التجارية على الصعيد الدولي. لكن ذلك لا يخفي جملة من الاكراهات سواء على مستوى مسألة حدود القوة الملزمة

784 زياد محمد الوحشات، دور التحكيم الدولي في حل المنازعات التجارية، مجلة REMALD، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 105، الطبعة الأولى 2018، ص 187-188.

785 عبد الكريم الطالب، شرح قانون المسطرة المدنية، م.س، ص 327.

786 إدراج لفكرة أن التحكيم هو القضاء الأصيل كان نتيجة لعدة مكالمات هاتفية مع الأستاذ ربيع رستم . أستاذ جامعي بتطوان ومحكم دولي .

لاتفاق التحكيم و أثره في منازعات عقود التجارة الدولية (أولا) وكذلك بعض مظاهر محدودية آلية التحكيم في تحقيق مصالح التجارة الدولية من جهة ثانية(ثانيا).

أولا: حدود القوة الملزمة لاتفاق التحكيم ولأثره في منازعات عقود التجارة الدولية

سنحاول ملامسة حدود القوة الملزمة لاتفاق التحكيم و أثره في منازعات عقود التجارة الدولية من خلال التطرق لمدى قابلية النزاعات للتسوية عبر آلية التحكيم من جهة ومدى التزام الاطراف بإسناد الاختصاص لهيئة التحكيم واستبعاد المحاكم الوطنية من جهة ثانية

أ : مدى قابلية النزاعات التجارية للتسوية عبر آلية التحكيم

تنبغي الاشارة بداية إلى مسألة استبعاد التحكيم من بعض النزاعات بعد استثناء من المبدأ العام الذي يقضي بجواز التحكيم في جميع المواضيع التي يملك الاطراف حرية التعاقد بشأنها[787]. وإن كانت مواضيع القابلية للتحكيم من المسائل الهامة التي تشغل بال المهتمين بالتحكيم وذلك بهدف التشجيع على سلوكه لحل المنازعات وللتوفيق بين مختلف الأطراف في هذا الخصوص والوصول من ثم إلى حلول يكون من شانها السماح بأن يقوم بدوره بصورة تقلل من حجم تدخل المحاكم الوطنية لإبطال اتفاقات التحكيم بحجة ان موضوع المنازعة المعروضة على التحكيم يعد من المواضيع التي لا يجوز حلها بواسطة التحكيم لأسباب تتعلق بالنظام العام[788].

إذ تظهر بذلك اهمية المشكلة خاصة و انه يمكن لكل دولة إصدار التشريعات الخاصة بالتحكيم وتحديد المواضيع التي يجوز اللجوء إلى التحكيم لحل المنازعات المتعلقة بها وكذلك المواضيع التي لا يجوز اللجوء للتحكيم بشأنها. ويأتي هذا الاستثناء المتعلق بعدم قابلية نزاع ما للتحكيم استجابة لرغبة الدولة في الاحتفاظ بالرقابة على الموضوع المستبعد من التحكيم. ذلك عن طريق حصر أمر البث في المنازعات المتعلقة به على القضاء لحساسية هذا الموضوع وارتباطه بالمصلحة العامة التي تعد جوهر النظام العام وإن كانت الدولة بسياستها الحالية تشجع اللجوء إلى التحكيم لأسباب خاصة بها تتعلق بعملية جذب الاستمارات، فإنه يمكن القول بالرغم من تشجيع الدول للتحكيم فإنها لم تلغ تماما جميع القيود على القابلية للتحكيم. فقد يحدث أن تفرض بعض التشريعات قيودا على حرية الاطراف في إخضاع بعض المنازعات للتحكيم التجاري الدولي رغم قابليتها لذلك. ومع ذلك فإن هذا التوجه لم يتمكن من إلغاء الحدود المفروضة على التحكيم من خلال استمرار استبعاد التحكيم في العديد من المنازعات التي حافظت على عدم القابلية له نظرا لتميزها بحساسية خاصة أو لتعلقها بالنظام العام[789].

إن دراسة النظام العام إذا كمعيار لتحديد نطاق القابلية للتحكيم يقتضي تحديد المقصود به، هل يراد به النظام العام الداخلي لكل بلد ام أنه النظام العام الدولي؟ وذلك لأنه ليس كل ما هو مخالف للنظام العام الداخلي يعد كذلك بالنسبة للدولي ، وبالتالي فإن الأخذ بمفهوم النظام العام الداخلي للحكم على قابلية او عدم قابلة النزاع للتحكيم سوف يؤدي إلى بطلان العديد من اتفاقات التحكيم الدولي بسبب النظرة الضيقة لمفهوم فكرة النظام العام في المحال الداخلي، وعليه فلا يجب النظر فقط إلى الاساس القاعدي للمسالة

787 عبد الرحمان بسوش ، دور اتفاق التحكيم في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون الخاص ، كلية الحقوق سلا، السنة الجامعية 2008-2009 ، ص 45 .

788 عبد الرحمان بسوش ، دور اتفاق التحكيم في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية، م.س ، ص 45 .

789 رغم الانتقادات الموجهة لمعيار النظام العام في إطار تحديد القابلية القابلية للتحكيم إلا أن هذا المعيار لايزال يفرض نفسه في مواجهة المعايير الحديثة وخصوصا في ميدان الملكية الصناعية.

موضوع النزاع، بل النظر إلى الآثار الو اقعية والفعلية للفصل في تلك المسألة وتعارضها مع اعتبارات النظام العام الدولي [790]، اكدته محكمة الاستئناف بباريس سنة 1991 عند تقدير صحة اتفاق التحكيم الدولي وعلى الأخص فيما يتعلق بقابلية النزاع للتحكيم حيث اوضحت بانه: في مجال التحكيم الدولي فإن صلاحية الاتفاق على التحكيم يجب أن يتم تقديرها بالنظر إلى مقتضيات النظام العام الدولي فقط[791]. وهذا هو الاتجاه الغالب بين الدول.

فمثلا ينتهج القانون الدولي الخاص السويسري اتجاها واسعا في هذا المجال معتبرا انه يمكن ان يخضع للتحكيم كل المسائل ذات الطبيعة المالية[792]. إلا ان الاشكال الذي يثار هنا هو ما إذا كان النزاع غير قابل للتحكيم وفقا للنظام العام الدولي؟ هل يصبح الاتفاق باطلا في هذه الحالة لكون محله قد بات غير ممكن ام يظل الاتفاق بالرغم من ذلك صحيحا حتى يستطيع المحكم تقرير مصير العقد الناشئ عنه النزاع ؟ جو ابا عن هذا التساؤل فقد أجرى قضاء التحكيم عدة تطبيقات في هذا الشأن حيث عرضت على غرفة التجارة الدولية بباريس قضية تتلخص وقائعها في إعلان الحكومة الأرجنتينية عن مناقصة عالمية لإقامة محطة كهربائية بها ، وكان من بين الشركات التي تقدمت لتلك المناقصة شركة بريطانية استطاعت ان تتعاقد مع وسيط ارجنتيني للسعي لدى حكومته في أرساء المناقصة عليها ، وذلك في مقابل ان يحصل الوسيط على 10% من قيمة العقد ورغم المجهودات التي بذلها الوسيط فقد تم إرساء المناقصة لصالح شركة ألمانية ، وعلى إثر سقوط النظام السياسي في الأرجنتين ، اعلنت الحكومة الجديدة عن مناقصة أخرى تقدمت إليها الشركة البريطانية ونجحت في الحصول عليها مباشرة ، على إثر دالك طالب الوسيط الشركة البريطانية بان تدفع له العمولة السابق الاتفاق عليها ، على اساس ان تعاقدها كان نتيجة المجهوداته السابقة ، غير ان الشركة البريطانية رفضت ذلك وعرض النزاع على التحكيم وفقا لقواعد غرفة التجارة الدولي بباريس بموجب اتفاق يقضي بذلك ، ذهب المحكم في هذه القضية وهو الاستاد Lagergren إلى القول : يتبين للوهلة الأولى من الاطلاع على مستندات الدعوى أنها تتعلق بعقود تجارية دولية ، جاءت في شكل قانوني سليم، غير انه يبدو لي ان عقد الخدمة المبرم بين المتنازعين كان يقصد دفع رشاوى الى الموظفين للحصول على المناقصة ورغم المجهودات والتغاضي عن العمولة المتفق عليها من رشوة لا يخفي اثارها المدمرة على التجارة والتقدم الصناعي" ، وأضاف المحكم " إن من يوجد مبدا قانوني عام معترف به من قبل الامم المتحضرة وهو ان العقود التي تنتهك بشدة النظام العام الدولي او الآداب العامة لا يمكن ان يكون محلا لحكم تحكيمي ، وعلى الاطراف الدين يشتركون في مشروع كهذا ان يدركوا انهم فقدو كل حق في التوجه إلى العدالة ، وعليه فإن محكمة التحكيم يجب ان تقضي بعدم اختصاصها " [793].

إن مختلف التشريعات لم تكتفي بمعيار النظام العام وحده لتحديد مدى قابلية منازعات عقود التجارة الدولية للتحكيم بل ظهرت إلى جانبه معايير جديدة لتحديد ذلك ، ومن جملتها معيار حرية التصرف بالحقوق ،اي امتلاك السيطرة عليه بالشكل الذي يمكن صاحبه من التخلي عنه او تفويته بمقابل او بدون

790 محمد الأعرج، القانون الدولي الاقتصادي، السمات الرئيسة والأشخاص، لسنة 2006 بدون ناشر، ص 47 .

791 Paris 17 décembre 1991 affaire gatoil rev arb 1993 p 181 .

792 تنص المادة 177 من القانون الدولي الخاص السويسري لسنة 1987 على أن " « toute cause nature patrimonial peut faire l'objet d'une arbitrage "

793 أحمد صالح علي مخلوف، اتفاق التحكيم كأسلوب لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق ، القاهرة شتنبر 2000، ص 97 .

مقابل ، فالحق يكون ممكنا عندما يكون بالإمكان القيام بعمل تصرفي بشان موضوعه ، و اتفاق التحكيم باعتباره عملا تصرفيا يعد تجسيدا لحرية التصرف[794] ، وقد نص المشرع المغربي على إمكانية التصرف في الحقوق من خلال الفصل 306 من قانون المسطرة المدنية ، هذا ما يمكن استقراءه من خلال المادة 2 من قانون التحكيم والوساطة الاتفاقية [795]، كما تنبغي الاشارة الى ان المادة 11 من قانون التحكيم المصري تنص على ما يلي " لا يجوز الاتفاق على التحكيم الا لشخص الطبيعي او المعنوي الذي يملك حرية التصرف في حقوقه ، ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح " .

الي جانب المعيار اعلاه، يوجد معيار أخر وهو معيار الطابع المالي للنزاع مفاده ان كل نزاع ذا طابع مالي يكون قابلا للتحكيم ، وقد تم تبني هذا المعيار في عدد من الدول كسويسرا[796] ومصر، وعلى على عكس ذلك لم يتبنى المشرع اللبناني الطابع المالي للنزاع ، إلا فيما يخص الحقوق المالية الناشئة عن العلاقات القانونية غير المالية كالحق في التعويض عن الفعل الضار او في العلاقات المالية الناشئة عن قضايا الاموال الشخصية، هذه المسائل لا تخضع للتحكيم وجود نص صريح في ذلك.

لنختم الحديث عن معيار أخر لا يقل أهمية، هو معيار الاختصاص الحصري لسلطات الدولة والذي يقصد به لاستبعاد التحكيم في المسائل التي يقرر المشرع بان اختصاص البث فيها يعود للسلطة القضائية، فالمشرع ينص غالبا على ان طرفي بعض القضايا من اختصاص المحاكم التابعة له ، إذ يظهر هذا المعيار بجلاء محدودية الية التحكيم، إذ يتحدد بموجبه في كل دولة عادة نطاق المنازعات التي يجوز حسمها بواسطة التحكيم.

وذلك في ضوء الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العليا للدولة ، ويقع على المشرعين والقضاة في مختلف الدول مسؤولية تحديد التوازن بين المصالح القومية المحلية والتي تقتضي إبقاء منازعات معينة في نطاق اختصاص محاكم الدولة، وترتيبا على ذلك فلا يمكن الالتجاء إلى التحكيم بصدد نزاع على دستورية قانون او قانونية لائحة او على صحة قرار إداري أو على إجراءات التقاضي اما المحاكم او على رد احد القضاة، وكذلك النزاعات الجزائية والضريبية، فكل هذه النزاعات تتعلق بصميم نظام الدولة. والفصل فيها لا يكون إلا لقضاة الدولة وحدها [797] ، وهكذا في ما يتعلق بالمنازعات الضريبية مثلا ، فالمبدأ هو منع الاتفاق على التحكيم خاصة الداخلي منه بشأنها ، وإن كان الاجتهاد التحكيمي أقر لنفسه أمكانية النظر في المنازعات الضريبية ذات الطابع الدولي ، كما تجب الاشارة إلا ان المنازعات المتعلقة بصعوبات المقاولة ، فإنه يجب التمييز بين حالة اتفاق التحكيم قبل فتح مسطرة المحاكمة او بعده ، وإذا كانت إجراءات التحكيم قد بدأت قبل فتح المسطرة ، فان الحكم بفتح المسطرة لا يؤثر على الاتفاق المبرم من طرف المدين ، والدي يبقى ملزما له ولا يوقف مسطرة التحكيم ، أما إذا كان الحكم قد صدر بعد فتح المسطرة الجماعية فإنه يكون باطلا [798].

---

794 محمد باية ، التحكيم التجاري الدولي في المنازعات الصناعية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الحقوق الرباط، 2005-2006 ، ص 48 .

795 ظهير شريف رقم 1.22.34 صادر في 23 من شوال 1443 (24 ماي 2022) بتنفيذ القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية ، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7099 ، 13 ذو القعدة 1443 (13 يونيو 2022) ، ص 3580 .

796 الفقرة الأولى من المادة 177 من القانون الدولي الخاص السويسري

797 مصطفى محمد الجمال وعكاشة محمد عبد العال، التحكيم في العلاقات الخاصة الدولية والداخلية ، الجزء الأول، الطبعة الأولى ، ص 163-164.

798 عبد الرحمان بسوش ، دور اتفاق التحكيم في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية، م.س ، ص 56 .

ب : مدى التزام الاطراف بإسناد الاختصاص لهيئة التحكيم واستبعاد المحاكم الوطنية :

إن استكمال الحديث عن الاكراهات التي تحد من فعالية آلية التحكيم من خلال الحديث عن القوة الملزمة لاتفاق التحكيم تقتضي منا التطرق لمدى التزام الاطراف بإسناد الاختصاص لهيئة التحكيم واستبعاد المحاكم الوطنية ، هذا الاتفاق لطالما تعترضه جملة من المشاكل القانونية تحد إن صح القول من فعالية التحكيم ، اذ تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق فعالية كاملة لهذا الاتفاق ، كما لو كان النزاع يدخل في خانة الاختصاص القاصر لقضاء الدولة او كان العقد الوارد به اتفاق التحكيم يمنح في نفس الوقت الاختصاص القضائي لدولة ما بالفصل في النزاع ، فالحديث عن تجليات المحدودية من زاوية مدى التزام الاطراف بإسناد الاختصاص لهيئة التحكيم يحيلنا على مقتضيات المادة السابعة من القانون الخاص السويسري الذي نص على ان المحاكم القضائية تستعيد اختصاصها وصلاحيتها رغم وجود العقد التحكيمي ، إذا ثبت ان المحكمة التحكيمية لا يمكنها ان تتشكل لأسباب عائدة بوضوح إلى المدعي عليه في التحكيم او لا يمكن تشكيل المحكمة التحكيمية لان اتفاق التحكيم كما هو وارد حول تشكيل المحكمة غير قابل للتطبيق ، وفي نفس الاتجاه ذهب أيضاً القانون السويدي لسنة 1929 والمراجع سنة 1994 ، وهذا الاتجاه القانوني يهدف إلى الحيلولة دون إيجاد سد امام صاحب الحق للمطالبة بحقه في الحالات التي لا يمكن معها تشكيل محكمة تحكيمية بفعل طرف سيء النية مما يفتح المجال امام الطرف الآخر صاحب الحق بمراجعة القضاء حتى لا يهذر حقه بفعل شلل التحكيم[799].

وإن الإشكال الذي يثار بشان مدى تمسك الدولة أو احد المؤسسات العامة بحصانة التقاضي في ضل اتفاق التحكيم فإن سلوك آلية التحكيم غير ملزمة لها إذا رفضت منذ البداية اللجوء إلى التحكيم إذ لا يمكن والحالة هاته إكراهها على المثول امام هيئة التحكيم [800].

اما مسألة استبعاد المحاكم الوطنية فتثير بدورها جملة من الاكراهات التي تحد من فعالية التحكيم ، نوجزها في كون وجود جملة من الاعتبارات تقضي بتدخل هذه المحاكم اي الوطنية بالرغم من وجود اتفاق التحكيم وإن كان لا يجادل احد في ان اتفاق الاطراف في منازعات عقود التجارة الدولية باللجوء إلى التحكيم يقود حتما إلى نزع اختصاص البث في موضوع الخلاف من سلطة المحاكم الوطنية ، هذا ما تم تكريسه سواء من قبل الاتفاقيات الدولية في محال التحكيم او من قبل التشريعات الوطنية المتعلقة بالتحكيم الدولي ، فإن مسالة استبعاد المحاكم الوطنية ، هذا ما تم تكريسه سواء من قبل الاتفاقيات الدولية الاساسية في مجال التحكيم ، أو من قبل التشريعات الوطنية المتعلقة بالتحكيم الدولي[801].

فمسألة استبعاد المحاكم الوطنية لا ينبغي ان يؤخذ كفكرة على إطلاقها وهكذا فإذا كانت القاعدة العامة التي تحكم تدخل المحاكم الوطنية بشان النزاعات المتفق بشأنها على التحكيم تتمثل في امتناعها عن البث في هذا النزاع فإن هذا الأثر لا يعني قطع الصلة بالقضاء العادي بصفة كلية ، فالمحكمة المختصة تبقى تقدم خدمات عديدة للتحكيم سواء بالنسبة الإجراءات المسطرية ، أو ما يتعلق بفعالية قرار التحكيم كتعيين المحكمين إذا تعذر ذلك من طرف الخصوم ، او للحكم على المحكمين بالجزاء الذي يقتضيه القانون ، و إيداع

799 عبد الحميد الأحدب، التحكيم الدولي، الجزء ، مؤسسة نوفل ، ص 160.

800 محي الدين إسماعيل علم الدين، منصة التحكيم التجاري الدولي، الجزء الأول ، سنة 1986 ، ص 172 .

801 يعتبر برتكول جنيف الصادر في 1923 أول نص على عدم اختصاص الدولة بالنظر في النزاع الناشئ عن عقد وارد بشأنه اتفاق التحكيم .

اصل القرار التحكيمي بكتابة ضبط المحكمة خلال اجل معين وإعطاء الصيغة التنفيذية لحكم المحكمين ، والانتخابات القضائية ، والبت في بعض المسائل المستعجلة وقواعد الاثبات.

فتتدخل بذلك المحاكم الوطنية سواء لاتخاذ الاجراءات الوقتية او التحفظية من جهة وكدا لمر اقبة المقرر التحكيمي، فتدخلها لاتخاذ هذه الإجراءات، وإن كانت تعتبر مجرد مساعدة لفائدة الهيئة التحكيمية، على نحو يضمن لقرارها اللاحق الفعالية القصوى، وهنا يثار الاشكال المتعلق بمدى إمكانية استبعاد المحاكم الوطنية حتى في المنازعات الوقتية المتعلقة بموضوع النزاع؟ والأمر هنا يخص طبعا القضاء الاستعجالي، لنثير بذلك ان الاجراءات التحفظية تتميز بانها تساهم في التنفيذ الجبري ولها أثرها الفوري والوقتي ، ونظرا لان التنفيذ قاصر على الدولة كاثر لاطلاعها بعبئ إقامة العدالة ، لأجل هذا فان مسالة معرفة ما إذا كان المحكم يملك سلطة التدابير التحفظية مسالة لا طائل من وراءها لأول وهلة لافتقاره سلطة الأمر، ومن ثم فإن الاجابة عن التساؤلات الشائكة تصطدم بان الاحكام الصادرة في المسائل الوقتية المستعجلة لا تنتهى بإصدار الأمر الوقتي ولكن تمتد إلى التنفيذ مما يقضي بان يكون مصدره سلطة الأمر، وهي السلطة التي يفتقدها المحكم ، الأمر الذي اثار العديد من التحفظات في منح المحكم الاختصاص للبث فيها.

وبالتالي فان الحاجة ملحة لتدخل قضاء الدولة كلما كان الاجراء المطلوب يستوجب نوعا من الاجبار والالزام القانوني المحتكر من طرف محاكم الدولة وهو ما يتوفر بالنسبة للأمر باتخاذ الحجز التحفظي على اموال احد الاطراف او على حقوق الغير، وبالتالي فإن هذه الإجراءات الجبرية تندج في الاختصاص الحصري محاكم الدولة لاحتكارها إجراءات التنفيذ ، ولا يمكن ان يحول اتفاق التحكيم دون ممارسة المحاكم المذكورة سلطاتها في ميدان تلك الاجراءات ولو شكلت محكمة التحكيم [802]، وعلى مستوى القضاء المغربي فقد نهج نفس المسلك من خلال عدة احكام إذ صرحت محكمة الاستئناف بالرباط سنة 1950 بان الدفع بعدم الاختصاص المتعلق بالمسائل الوقتية المثار ابتدائيا واستئنافيا لا يقوم على اساس إد عللت المحكمة ذلك بقولها " حيث ان وجود اتفاق التحكيم في العقد لا يحول دون لجوء الاطراف إلى القضاء الاستعجالي في حالة الاستعجال " . لنخلص للقول إلى ان هناك بعض الاجراءات الوقتية

لا يمكن ان تختص بها سوى محاكم دولة مقر التحكيم وحدها ، لا تتقاسمها معها هيئة التحكيم، مثل توقيع الحجز التحفظي وتحويله إلى حجز تنفيذي، فإذا أمرت هيئة التحكيم بإجراء معين فإنه لا يمكنها تنفيذه، إذ على صاحب المصلحة التوجه إلى القضاء للحصول على ذلك.

اما فيما يخص رقابة محاكم الدولة على المقرر التحكيمي فهو امر تمليه حالة الضرورة، فلكي يصبح القرار التحكيمي قابلا للتنفيذ الجبري كالحكم الصادر عن المحاكم الوطنية فيجب ان يكون مذيلا بالصيغة التنفيذية ، ويعتبر من غير المقبول إدخال هذا المقرر التحكيمي إلى النظام القانوني للدولة دون ادنى من الرقابة[803] .

ثانيا : بعض مظاهر محدودية آلية التحكيم في تحقيق مصالح التجارة الدولية

802 FOUCHARD.PH.GAILLARD.E ,GOLDMAN,B,TRAITE DE LARBIRTAGE COMERCIAL INTERNATIONAL ,ADITE LITEC ET DETTA 1996 , P 733 .

803 FAUCHARD, Ph., GAILLARD, E., & GOLDMAN, B., Traité de l'arbitrage commercial international, Éditions Litec et Detta, 1996, p. 733.

إن محاولة الاحاطة بهذه المظاهر تقتضي منا معالجتها في نفطتين ، نتطرق في الأولى لمبدأ نسبية إطفاق التحكيم في مجموعة الشركات التجارية من جهة ، ثم نعالج في نقطة ثانية مدى سريان اتفاق التحكيم الذي تبرمه الدولة.

أ : مبدا نسبة اتفاق التحكيم في مجموعة الشركات التجارية :

من المسلم به في نظرية العقد ، نسبية اثر العقد اي انه لا يرتب آثاره وخاصة قوته الإلزامية إلا في مواجهة طرفيه ، فان اتفاق التحكيم لا يخرج عن هذه القاعدة باعتباره عقدا حيث لا يرتب آثاره في مواجهة الغير ، وتقتصر قوته الالزامية على اطر افه الدين وقعوا عليه وتقاضوا بشأنه. إن كانت آثار العقد تنتقل إلى الخلف العام والخاص ، فإنه لا يكون لاتفاق التحكيم أثر بالنسبة للغير ، وهذا هو المستقر عليه وطنيا ، إذ انه على المستوى الدولي يتم الخروج عن هذه القواعد وإن كان ليس بشكل مطلق إذ يمكن بذلك قياس مدى محدودية آلية التحكيم من خلال التطرق لمدى امتداد اتفاق التحكيم لا طراف أخرى وعقود أخرى ، بل وحتى ان ولاية هيئة التحكيم لا تمتد إلى المسائل التي تتفرع عن النزاع الاصلي اد لا يحال لأعمال القاعدة المقررة امام القضاء العادي "قاضي الاصل هو قاضي الفرع لان هيئة التحكيم لا تختص بالبث في الطلبات العارضة ما لم تكن مدرجة ضمن حدود ولايتها طبقا لما ورد في الاتفاق ، وإن مسألة الامتداد كذلك تصطدم بشيء من المحدودية في إطار العقود المبرمة من قبل إحدى الشركات القائمة في إطار مجموعة شركات والمتضمنة اتفاق التحكيم[804].

والمقصود بمجموعة الشركات بأنها نظام قانوني يضم عددا من الشركات تتميز باتحادها من الناحية الاقتصادية واستقلالها من الناحية القانونية ، وكان طبيعي ان تلجأ مجموعة الشركات وهي بصدد تنفيذ مشروعاتها إلى الأخذ باتفاق التحكيم سواء صدر من الشركة الام او الشركة الوليدة او العكس ، ففي مثل هذه الاوضاع يذهب جانب مهم من الفقه إلى القول بعدم امتداد اتفاق التحكيم بالنسبة للشركات غير الموقعة على اتفاق التحكيم وهذا الحل يمليه مبدا نسبية اتفاق التحكيم من جهة وتمتع كل شركة على حدة بشخصية قانونية مستقلة ، وفي هذا الاطار يذهب جانب من قضاء التحكيم الدولي الى ان اتفاق التحكيم يجب ان يفسر تفسيرا ضيقا ، ويترتب عن دالك ان اثر الاتفاق لا يمتد الي الغير ، فقد جاء في قرار صادر عن غرفة التجارة الدولية ، انه فيما يتعلق بالطلب المقدم من الشركة "س" فإنه من الثابت ان هذه الشركة لا هي موقعة على العقد ولا هي طرف فيه.. وحيث أنه حتى لو اتضح من عناصر الملف ان المفاوضة بشان القضية التي أفضت إلى إبرام العقد ، بوشرت من طرف الشركة "س" فإنه لم يثبت قط ان هذه الشركة لو وقعت على العقد كانت ستقبل شرط التحكيم وحيث ان شروط التحكيم تفسر تفسيرا ضيقا فإن الهيئة التحكيمية لا يمكنها في هذه الظروف دون ان تتجاوز اختصاصاتها، الابقاء على شركة "س" كطرف في الدعوى[805]. وفي نفس الصدد قضت محكمة الاستئناف بالقاهرة إلى بطلان حكم التحكيم الذي قضى بإدخال شركة لم توقع على اتفاق التحكيم في خصومة التحكيم وبإلزامها بالتضامن مع الشركة الموقعة عليه ، وذلك على اساس انه تجمعهما وحدة اقتصادية واحدة ، واستند الحكم بالبطلان إلى ان الشركة الأولى ليست طرفا في النزاع ولم تتفق على اختيار

804 عبد الرحمان بسوش ، دور اتفاق التحكيم في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية، م.س ، ص 109 .

805 أحمد كويسي ، نطاق شرط التحكيم من حيث الأشخاص، مساهمة تقدم بها بمناسبة ندوة : الطرق البديلة لتسوية المنازعات أبريل 2003بفاس ، منشورات جمعية نشر المعلومات القانونية والقضائية ، الطبعة الأولى، ص 184 .

التحكيم كطريق للتقاضي مما يبطل الحكم ضدها بطلانا متعلقا بالنظام العام تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها .

ب : مدى سريان اتفاق التحكيم الذي تبرمه الدولة

إن تدخل الدولة في مجال التجارة الدولية يمتاز بغموض لا يسمح في هذا الميدان أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة لمجموعات الشركات التجارية ، حيث أثيرت مشكلة مدى امتداد نطاق التحكيم الدي تكون الدولة قد وقعته في مواجهة الاجهزة التابعة لها في العديد من المنازعات سواء امام محاكم التحكيم او امام قضاء الدولة ، كذلك فان مشكلة مدى امتداد نطاق إتفاق التحكيم الذي توقعه احد الاجهزة التابعة لها وجواز الاحتجاج به في مواجهة الدولة والتي لم توقع ذلك الاتفاق ، إذ ان الحديث عن إلزام الاجهزة التابعة للدولة بإتفاق التحكيم الذي تبرمه الدولة مرتبط بمدى إستقلالية هذه الاجهزة من عدمه ، ولقد أثيرت هذه المشكلة في القضية رقم 4727 التي خلصت فيها محكمة التحكيم المشكلة وفقا لقواعد غرفة التجارة الدولية بباريس ، وتتعلق هذه القضية بالمنازعة الناشئة عن العقد المبرم بين شركة **suis ceil corporation** وحكومة الغابون [806] ، وفي هذا الاطار ابرمت الشركة عقدا مع جمهورية الغابون لشراء المواد البترولية ، وتضمن العقد إتفاق التحكيم وفقا لقواعد غرفة التجارة الدولية بباريس ، ولقد قام المدير العام للشركة الوطنية الجابونية **petrogad** بوضعه توقيعه في اسفل أحد ملاحق هذا العقد ، وتضمن العقد إتفاق التحكيم وفقا لقواعد غرفة التجارة الدولية بباريس ، ولقد قام المدير العام للشركة الوطنية الجابونية **petrogad** بوضعه توقيعه في اسفل أحد ملاحق هذا العقد ، مع الإشارة إلى صفته، وإضافة عبارة تفيد بأن التوقيع يتم "باسم الجمهورية الجابونية"، وقع نزاع بين الطرفين، ، وقع نزاع بين الطرفين، وإزاء فشل الحلول الودية قامت شركة **sais oil** بالالتجاء إلى إعمال اتفاق التحكيم ، واختصمت أمام هيئة التحكيم شركة **petrogad** بزعم انها اصبحت طرفا في العقد بسبب التوقيع على الملف المذكور من قبل احد مديريها ، وقد رفضت هيئة التحكيم هذا النظر وقررت في حكمها الصادر سنة 1987 ان الاشارة المصاحبة لتوقيع المدير بانه لصالح الجمهورية الجابونية وان ملحق العقد لم يشر إلى شركة **petrogad** ولكن لصالح الجمهورية الجابونية التي أبرمت هذا المحق لصاحبها ، وبالرغم من طعن الشركة السويسرية بالبطلان ، فقد قضت استئنافية باريس سنة 1988 برفض الطعن بالبطلان المقدم من شركة **suis oil** ووضعت المحكمة مفهوما ضيقا لفكرة الطرف ، مقدرة ان الاطراف في إتفاق التحكيم هم فقط الدين ساهموا في إبرام العقد ، ولقد استندت المحكمة على العديد من العناصر مثل عدم توقيع شركة **petrogad** على العقد الاصلي ومسلك الاطراف لكي تقرر على نحو ما ذهبت إليه محكمة التحكيم إلى ان شركة **pertogad** ليست طرفا في العقود المبرمة ، وبالتالي ليست طرفا في اتفاق التحكيم[807].

المطلب الثاني: دور الوساطة الاتفاقية في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية

إلى جانب التحكيم، برزت الوساطة الاتفاقية كإحدى أنجع الوسائل البديلة لحل النزاعات، نظراً لما توفره من طابع ودي وتشاركي، يساعد على الحفاظ على العلاقات التجارية وتجاوز آثار النزاع دون الدخول في

806 Swiss Oil Corporation v. Republic of Gabon, ICC Case No. 4727, Award of 1987; Paris Court of Appeal Decision, 1988.

807 عبد الرحمان بسوش ، دور اتفاق التحكيم في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية، م.س ، ص 127.

مساطر تقاضي طويلة ومكلفة. وتزداد أهمية هذه الوسيلة في مجال التجارة الدولية حيث الخصوصية والتعقيد، مما يستدعي حلولاً أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع مصالح الأطراف المختلفة.

وتقوم الوساطة الاتفاقية على تدخل طرف ثالث محايد، يسمى الوسيط، يساعد الأطراف المتنازعة على الوصول إلى حل توافقي دون فرضه عليهم. وتخضع الوساطة لشروط شكلية وموضوعية تضمن انسجامها مع القواعد القانونية، وتعزز من مصداقيتها وجدواها. من بين الشروط الموضوعية ضرورة وجود نزاع قابل للتسوية بالوساطة، و اتفاق إرادي بين الأطراف على اللجوء إلى هذا المسار، أما الشروط الشكلية فتتمثل غالبا في صياغة اتفاق الوساطة بشكل مكتوب[808]، مع توضيح نطاق النزاع، وآلية اختيار الوسيط، وطبيعة الإجراءات المعتمدة ، وتجدر الإشارة أن الشكليات التي تتطلبها الوساطة لا تتغير بإحدى صورها أو طبيعتها [809].

وتتم الوساطة عادة عبر مراحل محددة تبدأ باتفاق الأطراف على اللجوء إليها، ثم تعيين الوسيط، يلي ذلك تقديم كل طرف لوجهة نظره بشأن النزاع، وتُختتم المراحل بمفاوضات تفاعلية يسهم فيها الوسيط بتقريب وجهات النظر، من دون أن يملك سلطة إصدار قرار ملزم.

أما الوسيط، فيعد حجر الزاوية في هذه العملية باعتبار الكفاءة التي يتمتع بها ومدى قدرته على استخدام أساليب التواصل والتفاوض والإقناع بما يتلاءم مع طبيعة النزاع[810]، حيث ينتظر منه أن يتصف بالحياد والكفاءة والخبرة، وأن يكون قادرا على إدارة الحوار، وتوجيه الأطراف نحو حلول و اقعية دون الإخلال بالتوازن أو التأثير على إرادتهم لرعاية مصالحهم المشتركة وضمان استمرار علاقتهم في الحاضر والمستقبل. كما أن مكانة الوسيط قد تختلف من نظام قانوني لآخر، خاصة في السياق الدولي الذي تتداخل فيه اعتبارات قانونية وثقافية و اقتصادية متعددة.

و انطلاقا من هذه المعطيات، فإن دراسة دور الوساطة الاتفاقية في تسوية منازعات عقود التجارة الدولية تقتضي التمييز بين مدى ملاءمة الوساطة لطبيعة عقود التجارة الدولية في (فقرة أولى) على أن نعرج على مظاهر محدودية هذه الآلية أمام إكراهات تشريعية وتنظيمية متعددة في (فقرة ثانية) .

الفقرة الأولى: مدى ملائمة الوساطة لطبيعة عقود التجارة الدولية

عرف العالم مؤخرا ، تحولات اقتصادية وتكنولوجية ، ساهمت في انتقال رؤوس الأموال وظهور تنافسية دولية على مستوى تحسين وتحديث مناخ الأعمال ، الشيء الذي ظهرت معه الحاجة الماسة للأخذ بوسائل بديلة لتسوية هذه المنازعات، سعيا إلى توخي السرعة والفعالية، والتقليل من النفقات واستقرار المعاملات[811] .

---

808 إن اعتبار شكلية الكتابة للإثبات فقط، يتماشى وفلسفة المشرع الهادفة إلى تشجيع اللجوء للوساطة كوسيلة لفض المنازعات ولاسيما التجارية، إذ أنه لحماية مصالح أطراف هذه الآلية وجب إثبات الاتفاق بالكتابة، على اعتبار أنه من الوجهة العملية يصعب تصور اتفاق وساطة غير مكتوب، خاصة وأن القوانين الوطنية والدولية للوساطة، تفرض تقديم محضر الصلح للقضاء، مرفقا بنسخة من اتفاق الوساطة سواء كان شرطا أو عقدا، وذلك بهدف تذييله بالصيغة التنفيذية، كما أن غياب أو بطلان شرط أو عقد الوساطة، يكون مبررا لرفض قبول طلب التذييل.

809 عبد الرحمان المصباحي، الوساطة كبديل لحل المنازعات، مقال منشور بمجلة دفاتر محكمة النقض ، عدد 26 ، ص 164.

810 خالد الشلقاني، الوساطة كأسلوب لتسوية المنازعات التجارية، مقال منشور بكتاب ترويجي للمركز العربي للتحكيم ، بمناسبة دورة الوساطة في المنازعات التجارية شواهد الحاضر وأفاق المستقبل في مصر والعالم (دون ذكر السنة) .

811 فاتحة غلالي، دور الوساطة التجارية في الرقي بالتجارة والاستثمار في المغرب، مجلة منازعات الأعمال ، العدد 16 ، شتنبر 2016، ص 61.

والمغرب من الدول التي عملت جاهدة على تبسيط المساطر الإدارية لتيسير المبادلات التجارية وتشجيع حرية المبادرة، وذلك من خلال التوقيع والمصادقة على العديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية كذلك، هذه الأخيرة ألزمته بضرورة تحسين مناخ أعماله عن طريق العمل على وضع تشريعات تتضمن وسائل بديلة لتسوية منازعاته التجارية وفي مقدمتها التحكيم والوساطة[812].

تشكل هذه الأخيرة إحدى الآليات القانونية التي تنطوي على حل النزاعات بشكل متميزوسريع في الزمان والمكان، وهي أداة استراتيجية لإعادة بناء العلاقات المتوترة بين الأطراف في التجارة والاستثماربما تحمله من روح المغامرة وتحفيزللمبادرة الحرة، الشيء الذي سيدفعنا لمعرفة القيمة الدولية لآلية الوساطة الاتفاقية (أولا) ثم الوقوف على خصوصيتها في منازعات الاستثمار(ثانيا).

أولا: القيمة الدولية لآلية الوساطة في منازعات الاستثمار

تشكل الوساطة آلية قانونية لفض النزاعات بشكل متميزوسريع في الزمان والمكان، وأداة استراتيجية لإعادة بناء العلاقات المتوترة بين الأطراف، فالتجارة والاستثماربما تحمله من روح المغامرة وتحفيزللمبادرة الحرة، وما يعتريها من صعاب مالية، تهدف دائما نحو الابتعاد عن شكليات التقاضي والحفاظ على الروابط الاقتصادية والتجارية بين الأطراف[813] .

وتجدر الإشارة في بداية الحديث عن الوساطة ومدلولها، بحيث نجد أن بعض الفقه يجعل من الوساطة والتوفيق مؤسستين مستقلتين، في حين بالرجوع لقانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي في فقرته الثالثة من مادته الأولى، يصرح بكون التوفيق أي عملية سواء أشير إليها بتعبير التوفيق أو الوساطة أو بتعبيرأخرذي مدلول مماثل، يطلب فيها الطرفان إلى شخص أخر، أو أشخاص أخرين" الموفق" مساعدتهما في سعيهما إلى التوصل إلى تسوية ودية لنزاعهما الناشئ عن علاقة تعاقدية أو علاقة قانونية أخرى أو المتصل بتلك العلاقة، ولا يكون للموفق الصلاحية لفرض حل للنزاع على الطرفين، أما معيارجعل الوساطة - التوفيق دوليا فتجيبنا الفقرة الرابعة من نفس القانون، وجعلته مرتبطا باختلاف مقرعمل طرفي اتفاق الوساطة وقت إبرام ذلك الاتفاق، أو إذا تعلق الأمربتنفيذ جزء جوهري من الالتزام التعاقدي أو موضوع النزاع عن مكان وجود مقرالعمل.

كما تلعب الوساطة التجارية دورا جوهريا في توفيرالمناخ المناسب لتشجيع التجارة والاستثمار، عن طريق إشاعة ثقافة التفاوض من أجل مواجهة متطلبات وإكراهات وتنافسية عولمة الاقتصاد، وتجاوزعقدة المشاحنات والصراعات وتحقيق علاقات تقوم على التواصل والتفاهم والسلم الاجتماعي والابتعاد عن تعقيدات المساطرالقضائية[814] .

أما من الناحية التشريعية والاهتمام الدولي بالوساطة كنظام قانوني مدرج ضمن قوانين وتشريعات دولية، فلا يمكن تجاهل ما صارت تحظى به هذه الوسيلة هي الأخرى من اهتمام على الصعيدين - الدولي والوطني، وأهم ما يسجل على هذا المستوى أنها شهدت ازدهارلم يكن منتظرا خصوصا بعد الأخذ بما في

812 فاتحة غلالي، دور الوساطة التجارية في الرقي بالتجارة والاستثمار في المغرب، م.س ، ص 61 .
813 فيصل بجي، الوساطة كآلية لتسوية منازعات الاستثمار، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص ، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية 2014/2013 . ص 105.
814 فاتحة غلالي، دور الوساطة التجارية في الرقي بالتجارة والاستثمار في المغرب، مجلة منازعات الأعمال، م.س ، ص 62.

العديد من الاتفاقيات السالف ذكرها وهي اتفاقية المؤسسة العربية للاستثمار و اتفاقية البنك الدولي وكذلك قواعد الاونسترال.

أما على المستوى الوطني فقد جاء تنظيم الوساطة إلى جانب التحكيم وذلك ضمن قانون 08-05 في الفصول من 55 إلى 77 أو 327 إلى 427، حيث ثم تنظيم الوساطة الاتفاقية، وأهم ما يلاحظ على هذا القانون أن المشرع المغربي لم يتقيد بكثير من التشريعات الحديثة والمقارنة والتي تفرض إجبارية اللجوء إلى الوساطة أو ما يعبر عنه بالوساطة الإجبارية في بعض أصناف النزاعات والتي لا تقبل الدعوى القضائية إلا بعد استنفاذ الوساطة وعدم نجاحها في تسوية النزاعات ونظرا لحداثة هذا القانون فإن نجاحه ونجاعته في حل النزاعات لم يظهر بعد، وهذا ما ستكشف عنه التطبيقات العملية لهذا القانون مستقبلا، بعد أن نجحت على المستوى الدولي حيث ان هناك حوالي 75% إلى 90% من الخلافات التي يتفق الأطراف على حلها باستعمال هذه الآلية فهي الأساس الذي يقوم عليه نظام الوسائل البديلة في التجارة الدولية إذ تعتبر الوسيلة الأكثر استعمالا في نصف العقود التجارية الدولية مثالها، عقود الإنشاءات الدولية[815].

ثانيا: خصوصية الوساطة في منازعات الاستثمار

يهدف الاستثمار كنشاط اقتصادي إلى توليد المنافع المختلفة المادية وغير المادية منها، وهو أحد العوامل المهمة التي تدخل في تطور المؤسسات وكذا الاقتصاد العام لأي مؤسسة ما أو في بلد معين.

ويقصد بمصطلح الاستثمار القيام بعملية الاستثمار وتسخير رؤوس الأموال في العلاقة التعاقدية، بمعنى أخر يطبق بصفة خاصة على عقود الاستثمار أكثر من نتائج تلك العقود، وتعرف عقود الاستثمار على أنها تلك العقود التي تبرم بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي[816]، حيث تعتبر هذه العقود من الوسائل الفعالة التي تؤدي إلى إنماء الاقتصاد الوطني للدولة، وهذا من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتحتل عقود الاستثمار مكانة أساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية[817].

وبما أن العقد يعتبر الوسيلة القانونية التي تتم بمقتضاها الاستثمارات، فإنه يمكن كذلك تعريف عقد الاستثمار على أنه " اتفاق بين دولة ذات سيادة مضيفة لرؤوس أموال ومستثمر أجنبي يلتزم ويتعهد بالقيام بإنجاز استثمارات ضرورية للاقتصاد الوطني، حيث يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة، وأمام هذه الأهمية التي عرجنا عليها ظهرت مبررات اللجوء إلى الوساطة لفض منازعات الاستثمار، وهذا ما جعل لها أهمية في تشجيع الاستثمار.

أ: مبررات اللجوء إلى الوساطة لفض منازعات الاستثمار.

لما كانت الاستثمارات الأجنبية العامة التي تحصل عليها الدول النامية تحكمها في الغالب اعتبارات سياسية، وذلك بغية إنجاز عملية الإنماء الاقتصادي فيها، إلى جانب جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة،

815 نادجا الكسندر، تقييم الوساطة على الصعيد الدولي، مقل منشور بكتاب ترويجي للمركز العربي للتحكيم، بمناسبة دورة الوساطة في المنازعات التجارية شواهد الحاضر وآفاق المستقبل في مصر والعالم ، دون ذكر السنة .

816 يقصد به حسب الفقرة الثانية من المادة 25 من الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى ، المبرمة بواشنطن في 18 مارس 1965 " أي شخص طبيعي يتمتع بجنسية دولة متعاقدة بخلاف الدولة طرف النزاع يوم اتفاق الأطراف على القيام بالتوفيق أو التحكيم لأي نزاع ".

817 بودالي منية ، عقود الاستثمار في القانون الدولي الخاص، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية 2016/2015، ص 39 .

لكن ما يلاحظ أن العقود التي يتم إبرامها في إطار مشاريع الاستثمار، غالبا ما يصر أطرافها الأجانب على التنصيص على شرط التحكيم في مركز من المراكز الدولية، ما يعني تهريب المنازعات إلى الخارج، وهو ما يشكل تهديدا لإنجاح النمو الاقتصادي، بالنظر للأحكام التي قد يصدرها محكمو تلك المراكز، هذا ما يدعو المتعاملين في ذات المجال، إلى البحث عن آلية أخرى أكثر أمنا للطرفين، وفي نفس الآن الاستقرار على مسألة تفادي اللجوء للقضاء.

وتثير عقود الاستثمار المبرمة بين الدول والمستثمرين الأجانب العديد من الإشكالات القانونية التي تتسم بصعوبتها، وينتج عنها عدم التساوي في المراكز القانونية لأطراف هذه العقود، وهو ما يضفي على هذه العقود خصوصية تميزها عن العقود الأخرى المعتادة، وبالنظر إلى محل هذه العقود فإنها تتسم بكثرتها وتنوعها، إذ تشمل عقود امتياز البترول وعقود نقل التكنولوجيا وعقود البناء...[818] .

ويمثل وجود الدولة إحدى مبررات اللجوء إلى الوساطة، لأن الاعتماد على التحكيم قد يجعل الدولة تدفع بالحصانة القضائية[819] ، إلى جانب ذلك نجد خصوصية أخرى[820]، تستمد من محل ومضمون العقد تجعل من الوساطة آلية بديلة وفعالة لتسوية منازعات الاستثمار.

ب : الاستثمار وسلبيات القضاء والتحكيم.

صحيح أن القضاء يشكل مظهرا من مظاهر السيادة الوطنية، وأن تجاوزه واللجوء إلى وسائل بديلة هو اعتراف بفشل السلطة القضائية في البلد، ولاسيما في عقود الاستثمار التي تعتبر الدولة أو أحد أشخاص القانون العام طرفا فيها، مما لا يجوز معه إبرام عقود تتضمن تجاوز القضاء الوطني والبحث عن وسائل أخرى لتسوية المنازعات، وإذا كان ذلك لا ينسجم مع منطق المستثمر الذي يصعب عليه أن يستثمر في بلد يكون فيه الخصم والحكم في ذات الوقت رغم ما يقال من استقلالية القضاء، لكن اللجوء للوسائل البديلة يتجاوز كل ما ذكر، وبيني قناعته بأن الوسائل البديلة هي فعالة من أجل تسوية سريعة ومحكمة للنزاع، أمام احترافية المراكز التحكيمية باعتبارها الوسيلة الأولى في فض المنازعات المتعلقة بالاستثمار، لكن بالرغم من ذلك أضحت تتخلله بعض السلبيات تجعل منه الوسيلة الأقل ملائمة بالمقارنة مع الوساطة [821].

ج: أهمية الوساطة في منازعات الاستثمار.

بما أن الاستثمارات الأجنبية تحتاج إلى قدر كبير من الضمانات المختلفة حتى تطمئن إلى توفر الحماية اللازمة لها، فإن الدول المضيفة تسعى جاهدة إلى خلق مناخ استثمار ملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بتقرير العديد من التسهيلات والمزايا والإعفاءات والضمانات[822]، كل هذا أوجد الحاجة الماسة لتطوير الآليات البديلة لتسوية المنازعات، ومنها الوساطة لتكون الوسيلة الفعالة والمناسبة، بل والملاذ الآمن

818 فيصل بجي، الوساطة كآلية لتسوية منازعات الاستثمار، م.س ، ص 210 .

819 هي من المبادئ المستقرة في القانون الدولي العام ، ومعناه أن كل دولة تتمتع بالحصانة القضائية في مواجهة قضاء الدولة الأجنبية ، تأسيسا على فكرة السيادة والاستقلال والمساواة بين الدول، غير أن إدراج شرط التحكيم في عقد الاستثمار يعد تنازلا ضمنيا عن حصانتها القضائية، وإذا تمسكت به فإن تمسكت به لا قيمة لها ، إذ أن قبول الدولة شرط التحكيم يعتبر بمثابة تنازلا من قبلها عن حصانتها أمام الحكم المحكم الذي قبلت الخضوع الاختياري لقضائه .

820 مثل شرط الثبات التشريعي، ويقصد به تجميد القانون واجب التطبيق على العقد ، على الحالة التي كان عليها وقت إبرامه، وتعد أكثر شيوعا في العقود التي تبرم بين دولة وأحد الأشخاص الأجنبية .

821 فيصل بجي، الوساطة كآلية لتسوية منازعات الاستثمار، م.س ، 229 .

822 جبلاني تقي الدين ، دور المركز الدولي في تسوية منازعات الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد خضيرة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية 2017/2016 ، ص 9 .

للرجوع إليها في حسم الخلافات التي تنشب بين الأطراف المتعاقدة، وإذا كان التحكيم قد واجه في بدايته نوعا من التعنت من الدول المبرمة لعقود الاستثمار، فالوساطة تختلف من حيث طبيعتها لأن الأطراف هم من يتحكمون في نتائجها، وهذا ما جعلها ذات مزايا تفتقدها الآليات الأخرى، ومن هنا يجب الاهتمام بالوساطة وتطوير آلياتها لتصبح مواكبة لتطور المجتمع وحاجاته حاضرا ومستقبلا[823]، كما أن الاعتماد عليها سيمكنها من القيام بدور طلائعي في جلب الاستثمار.

الفقرة الثانية: بعض مظاهر محدودية آلية الوساطة

إذا كانت آلية التحكيم قد نالت إلى حد معقول نصيبها من الاهتمام وإن على الصعيد الدولي فإن آلية الوساطة تظهر محدوديتها في قلة الكتابات من جهة وضعف الاقبال على الصعيد المحلي من جهة ثانية ،اد يسجل محدودية هذه الآلية بالمغرب ، كما ان إعمالها في منازعات الاستثمار لا زال دون المستوى المرغوب ، ومرد ذلك لجملة من الاختلالات والمعيقات ، غير ان النتائج المتباينة بين التجربة المغربية والتجارب المقارنة ليست بسبب ضعف قدرة الوساطة على حل المنازعات بهذا البلد ولكن في محدودية الاقبال عليها[824]. إن محاولة ملامسة اوجه هذه المحدودية يقتضي منا معالجة الاكراهات ذات الطابع التشريعي في نقطة أولى(أولا) على ان نتحدث في نقطة ثانية عن الاكراهات ذات الطابع التنظيمي(ثانيا).

أولا: إكراهات ذات طابع تشريعي

تنبغي الاشارة بداية إلى انه خلال مرحلة تدارس مشروع قانون التحكيم ، فإنه قد تم طرح خيار بين سن مدونة خاصة بالتحكيم ، وبين دمج المقتضيات الجديدة في قانون المسطرة المدنية فوقع الاختيار في البداية على التقنية الأولى لما لها من وقع اجتماعي على المعنين بالأمر، وخاصة المستثمرين الاجانب ، و إثارة انتباههم إلى وجود قانون خاص بالتحكيم[825]، غير أنه سرعان ما تم التراجع عن هذا الخيار لفائدة التقنية الثانية المتمثلة في دمج التحكيم ضمن ق م م ، لكن الملاحظ أن مساحة المواد المخصصة للتحكيم والوساطة قد قيدت حرية المشرع الى درجة تكرار الفصل 327 سبعين مرة الأمر الذي يثير استغرابا ، إضافة إلى انه كان ينتظر ان يتم تشريع عام يضم جميع الوسائل البديلة بحيث يشمل التحكيم الوساطة والصلح والتوفيق من جانب آخر ما كان ينبغي للمشرع ان يضع الوساطة في الفرع الثالث فكان الأولى ان يدرجها قبل التحكيم اي في الفرع الأول لأنها تسبق هذا الأخير من الناحية العملية.

إضافة إلى ذلك فإن المشرع من خلال إقراره لآلية الوساطة الاتفاقية أغفل جملة من المسائل الهامة لعدم إقراره النفاذ المعجل في الوساطة عكس التحكيم ، إضافة إلى مسالة عدم التفصيل في احكام الوساطة كما تم بشان التحكيم التي خصص له خمسة عشر فصلا ، وكذلك عدم التنصيص على استقبال شرط الوساطة مثلما تم التنصيص على استقلال شرط التحكيم وكذلك غياب تنظيم الوساطة الدولية في المنازعات على غرار التحكيم الدولي كما تطرح الى جانب ذلك إشكالية حجية اتفاق الوساطة ، إذ تطرح إلزامية اتفاق الوساطة أكثر من تساءل ، باعتبار ان هذا الاتفاق نابع من محض اختيار وحرية أطراف النزاع ، لكن من جهة ثانية فإن هناك عدة مقتضيات قانونية تنص على الزامية الاتفاقيات المكتوبة ومن جهة اخرى فإن

823 فيصل بجي، الوساطة كآلية لتسوية منازعات الاستثمار، م.س ، ص 229.
824 فيصل بجي، الوساطة كآلية لتسوية منازعات الاستثمار، م.س ، ص 405 .
825 محمد المرنيسي ، أهم الاتجاهات الواردة في مشروع مدونة التحكيم ، مداخلة بندوة نظمتها وزارة العدل والاتحاد العام لمقاولات المغرب، تحت عنوان التحكيم التجاري الداخلي والدولي، مطبعة الأمنية الرباط ، مارس 2004 ، ص 58 .

الرقابة القضائية المبسوطة على هذا الاتفاق تكسبه قوة الشيء المقضي به كما يمكن تذييله بالصيغة التنفيذية [826]. ومن هذا المنطلق فإن الفصل 327-68 من ق م م اخضع الصلح الذي توصل إليه الاطراف لأجل صحته و آثاره لمقتضيات ق ل ع مع مراعات الفصل 69-327 من ق م م ، وبالفعل فإن اتفاق الوساطة الذي يتوصل إليه الاطراف بمساعدة الوسيط يعد صلحا[827].

ب : إكراهات ذات طابع تنظيمي

تعرف آلية الوساطة كذلك إكراهات ذات بعد تنظيمي يتجلى اساسا من خلال بعض مظاهر غموض إجراءاتها من جهة وكذا إشكالات ممارسة مهمة الوساطة من جهة ثانية ، فالحديث عن غموض إجراءاتها من حيث المسطرة يقضي الرجوع للفصل 327-64 من ق م م الذي ينص على ان التصريح بعدم القبول يعد امرا وجوبيا ويتعين على المحكمة إثارته دون قيد أو شرط شكلي ، إذ انه متى وجد قيد أو شرط الوساطة ولم يتم استنفاذ هذه المسطرة الخاصة فان المحكمة مبسوطة في التصريح بعدم القبول غير ان الفقرة الثالثة جاءت غير منسجمة مع المقتضى المذكور عندما نص على انه : لا يجوز للمحكمة في كلتا الحالتين ان تأمر تلقائيا بعدم القبول، مما يعني انه لا يمكن للمحكمة ان تصرح بعدم القبول من تلقاء نفسها لكن يجب إثارة ذلك من قبل احد اطراف النزاع.

إذ من شان هذه الصياغة ان تجعل الفهم السليم مستعصيا إلى حد ما إذ انه في نفس النص يجد الفقرتين الأوليتين تنصان على التصريح بعدم القبول على سبيل الوجوب اما الفقرة الثالثة فتجعلها مقيدة بشرط الدفع بذلك ممن له المصلحة، وهو تناقض كان الأولى تجاوزه لخلق الانسجام ليس فقط بين نصوص القانون ولك بين فقرات النص الواحد.

خاتمة:

إن تطور التجارة الدولية و اتساع نطاق التبادلات العابرة للحدود قد أفرزا نمطاً جديداً من المنازعات، يتطلب آليات تسوية تواكب إيقاع العلاقات الاقتصادية الحديثة، وتتسم بالسرعة والفعالية والمرونة. وفي هذا السياق، برزت الوسائل البديلة، وعلى رأسها التحكيم الدولي والوساطة الاتفاقية، كأدوات قانونية فعالة تسهم في معالجة النزاعات التجارية بشكل يتجاوز محدودية القضاء التقليدي.

وقد أبرز البحث أن التحكيم الدولي، بفضل ما يحظى به من اعتراف واسع النطاق دولياً، خاصة بموجب اتفاقية نيويورك لسنة 1958، أصبح يشكل المسار شبه الرسمي لحسم منازعات عقود التجارة الدولية، لاسيما في ظل ما يوفره من استقلالية، وسرية، وإمكانية اختيار القواعد القانونية والإجرائية من قبل الأطراف. إلا أن هذا المسار لا يخلو من بعض الإكراهات، سواء على مستوى تنفيذ الأحكام، أو من حيث الإشكاليات المرتبطة باتفاق التحكيم ذاته، ما يستوجب توفير ضمانات قانونية تضمن التوازن بين إرادة الأطراف واحترام المعايير الأساسية للعدالة.

أما الوساطة الاتفاقية، فقد أثبتت قدرتها على تحقيق نتائج إيجابية، خاصة في منازعات الاستثمار التي تتميز بالحساسية والتعقيد، وذلك لكونها تقوم على آلية تشاركية تحافظ على العلاقات التجارية وتجنب الأطراف كلفة التقاضي ومخاطره. ومع ذلك، فإن فعالية الوساطة لا تزال تعاني من بعض المعوقات ذات

826 الفصل 69 -327 من قانون المسطرة المدنية .

827 فيصل بجي، الوساطة كآلية لتسوية منازعات الاستثمار، م.س ، ص 414

الطابع التشريعي والتنظيمي، كتعدد النصوص، غياب الإلزامية، وضعف ثقافة اللجوء إليها في بعض الأنظمة القانونية، وهو ما يُحدّ من انتشارها وفعاليتها.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن الوسائل البديلة لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية ليست فقط خيارا مكملا، بل أصبحت ضرورة ملحة تفرضها طبيعة المعاملات الاقتصادية الحديثة، وتتطلب تعزيزا مستمرا من خلال:

- إعادة النظر في الإطار القانوني الوطني بما يضمن توحيد وتبسيط المقتضيات المنظمة للتحكيم والوساطة، وتوفير بيئة قانونية جاذبة للاستثمار.
- تكريس إلزامية تنفيذ أحكام التحكيم وضمان الحد الأدنى من الرقابة القضائية، دون المساس باستقلالية العملية التحكيمية.
- تعزيز دور الوسيط وتأطيره قانونياً ومهنياً، من خلال اعتماد معايير واضحة لتأهيل الوسطاء واعتماد هيئات مستقلة للتكوين والمراقبة.
- نشر ثقافة الوساطة والتحكيم في الأوساط التجارية والقانونية، عبر برامج توعوية وتكوينات متخصصة، بغرض تغيير الذهنيات التقليدية المرتبطة بالتقاضي.
- تشجيع التعاون الدولي والإقليمي من أجل تبادل الخبرات وتطوير آليات التنفيذ العابر للحدود، وتفعيل الاتفاقيات ذات الصلة.

وفي نهاية المطاف، تبقى نجاعة هذه الوسائل رهينة بإرادة المشرّع والفاعلين الاقتصاديين على حد سواء، في سبيل بناء منظومة قانونية أكثر مرونة وعدالة، قادرة على استيعاب التحولات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

مريم مالكي
باحثة بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة الحسن الأول – سطات

رقمنة الإدارة والذكاء الاصطناعي: نحو نموذج إداري عصري وفعال

Digitization of administration and artificial intelligence: Towards a model

مقدمة:

في العقود الأخيرة، أصبح التحول الرقمي أحد أهم محاور الإصلاح الإداري في العالم، إذ تتسابق الدول إلى رقمنة خدماتها العمومية لتسريع الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي المغرب، برزت مبادرات وطنية عدة للارتقاء بالأداء الإداري من خلال إدخال تكنولوجيات المعلومات والذكاء الاصطناعي، خاصة في ضوء التوجيهات الملكية السامية بموجب عدد من الخطب الملكية الداعية لاعتماد استراتيجية جديدة في تنمية تكنولوجيات العصر[828]، وكذا تعميم إدارة إلكترونية بطريقة مندمجة ، تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق[829]، وانطلاقا من ذلك نجد أن الإدارة باعتبارها مجموع البنى التنظيمية والقواعد القانونية والموارد البشرية التي تؤطر تقديم الخدمة العمومية وتحقق المصلحة العامة , تمارس في الغالب وفق إجراءات ورقية معقدة تستنزف الوقت والموارد , وبالتالي قد أصبحت اليوم إدارة تقليدية متجاوزة ، وصار الرهان منصبا على بناء نموذج إداري عصري يمكن المرتفق من خدمات رقمية سلسة وشفافة عبر تحويل الخدمات والإجراءات التقليدية إلى صيغ إلكترونية تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة، وتستند إلى بنية تحتية رقمية وقواعد بيانات مؤمنة، ما يعزز في الوقت ذاته مبادئ الحكامة الجيدة والمساءلة , بالإضافة لتكريسه مبادئ السرعة وتبسيط المساطر الإدارية ، إلا أن هذا يضعنا أمام العديد من التحديات والإشكاليات التي تظل قائمة في ظل محدودية الأطر القانونية المخصصة، وضعف التنسيق بين القطاعات، ونقص الكفاءات الرقمية , ما يضعنا أمام تحدي مزدوج بين تعزيز فعالية وسرعة الخدمة العمومية من جهة ، وضمان احترام المبادئ القانونية وشفافية القرار.

وهذا ما يجعلنا نقف مباشرة أمام أهمية هذا الموضوع التي تكمن أساسا في أنه يمس بشكل مباشر بفعالية المرفق العمومي ورضى المرتفقين ويؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالانتقال إلى إدارة «ذكية» يساهم في تبسيط الإجراءات وتقليص زمن معالجة الملفات وتوفير الموارد، وهو ما يعد من الأولويات الحكومية لتحقيق الأهداف الاقتصادية (تنويع الاقتصاد) والاجتماعية (خدمة المواطن). كما أن دراسة هذا الموضوع تجيب على تساؤلات استراتيجية حول كيفية استثمار المغرب في التقنيات الحديثة ضمن السياسة العمومية ومقارنتها بتجارب دولية رائدة .

828 - الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد ليوم 30 يوليوز 2008 .
829 -الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك يوم الجمعة 14 أكتوبر 2016 في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية من الولاية التشريعية العاشرة .

وتتجلى الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في مدى قدرة الرقمنة والذكاء الاصطناعي على تعزيز أداء الإدارة العمومية المغربية، والعوامل التي قد تمكن أو تعيق هذه الرؤية. و تضعنا هاته الإشكالية أمام مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تفرضها ضرورة البحث تجمل في :

- ما هي درجة ملاءمة القو انين المغربية الحالية مع متطلبات الإدارة الذكية؟
- ما حدود توظيف الخوارزميات في اتخاذ القرار الإداري؟
- ما الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يفتحها الذكاء الاصطناعي للإدارة ؟ وما المخاطر المرتبطة به (التمييز الخوارزمي[830]، الأمن السيبر اني...)؟

وعليه سنعالج البحث انطلاقا من مقاربة تحليلية . قانونية تستند إلى تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة والمقارنة بالتجارب الدولية الر ائدة لاستجلاء أفضل الممارسات .

و سنقسم هذه الدراسة إلى محورين رئيسين: يركز المحور الأول على مظاهر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة الإدارية المغربية من حيث الأطر القانونية والاستر اتيجية والمؤسسات المنفذة؛ ويناقش المحور الثاني التحديات والمعيقات الملموسة في سبيل تحقيق إدارة ذكية، إلى جانب الفرص المتاحة والإجراءات المقترحة لتجاوز العر اقيل. وخلال هذا البناء، تستند الدراسة إلى تحليل شامل يجمع بين البعد التقني والقانوني والاستر اتيجي.

المحور الأول: الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة الإدارية المغربية

إن رقمنة الإدارة وتحديثها أصبح يشكل أولوية وطنية , نظرا لضرورة مواكبة ما يعرفه العالم من تطورات تقنية و فنية تعززمن نجاعة و حكامة تسيير المرفق العام وكذا لغاية ضمان السرعة في أداء الخدمة العمومية , خاصة و أن الرؤية الملكية السامية تؤكد على ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، وتبسيط ورقمنة المساطر، وتسهيل الولوج إلى العقار، وإلى الطاقات الخضراء، وكذا توفير الدعم المالي لحاملي المشاريع[831]. و عليه فرقمنة الإدارة المغربية تشكل الآلية الأولى و الأساسية للتحديث الإداري (الفقرة الأولى). خاصة في ظل تبني تقنيات حديثة كالذكاء الاصطناعي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: رقمنة الإدارة كمدخل للتحديث الإداري

شهد المغرب منذ أواخر العقد الماضي استنهاضا لمؤسسات الرقمنة والتحول الإلكتروني في الإدارة. حيث أكد صاحب الجلالة في عدد من المناسبات على ضرورة إصلاح الإدارة و عصرنتها ، من خلال توفير ما يلزم من أدوات تكنولوجية عصرية تمكن من الانخراط في الشبكة العالمية وتوفير خدمات أكثر جودة لمتطلبات الأفراد و المقاولات[832] ، وهو ما ترجم سنة 2017 , حيث بادر المغرب بتأسيس الوكالة الوطنية لتنمية

830 -عدم التمييز الخوارزمي non-discrimination algorithmique، هو مبدأ قانوني وأخلاقي يقصد به ضمان عدم صدور قرارات تمييزية عن الأنظمة و الخوارزميات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، خاصة تلك التي تستخدم في مجالات حساسة كالإدارة، التوظيف، القضاء، التعليم، والمالية.

- 831مقتطف من نص الخطاب السامي لجلالة الملك لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة , بالرباط , بتاريخ 2022/10/14.

832 - الرسالة الملكية الموجهة إلى أشغال المناظرة الوطنية حول : "الاستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع المعرفة والإعلام" بتاريخ 23 أبريل 2001 .

وتطوير الكفاءات الرقمية[833] ، معلنا بذلك الانطلاقة الرسمية للتحول الرقمي الوطني [834] . كما تم دمج قطاعات الرقمنة والإصلاح الإداري تحت إشراف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، التي أطلقت "استراتيجية المغرب الرقمي 2030"[835] لتعزيز الاقتصاد الرقمي ورقمنة الخدمات العامة .

تشريعيا، اعتمد المغرب عدة قوانين أساسية تدعم الرقمنة في الإدارة العمومية. فقد صادق البرلمان سنة 2021 على القانون رقم 54.19 المتعلق بميثاق المرافق العمومية[836]، الذي يؤكد على حق المرتفق في الحصول على خدمات ذات جودة عالية وبسرعة وتكلفة منخفضة . ينص الفصل 29 من هذا القانون صراحة على أن المرافق العمومية تحرص على تقديم خدماتها على أساس شروط الجودة والسرعة وبأقل تكلفة، مع مراعاة حاجيات المرتفقين [837] . ويُلزم الميثاق الإدارة بوضع مخططات قطاعية وتعهدات إدارية (مواثيق) لتجويد الأداء وتحقيق معايير الجودة، ويعتبر المسؤولية عن التأخير أو رداءة الخدمة مسؤولية قانونية للمرفق العام .

إلى جانب ميثاق المرافق العامة، صدر قانون رقم 55.19 (مارس 2020) لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية[838]. و يندرج هذا القانون في إطار الرؤية الملكية السامية التي تهدف لتسهيل حصول المواطن على الخدمات ، في أقرب الآجال ، دون الحاجة إلى كثرة التنقل و الاحتكاك بالإدارة [839] ، حيث عمل هذا القانون أساسا على تخفيف إجراءات الإدارة و رقمنتها ، وكذا تنظيم العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها عبر تحديد آجال رد رسمية وتبادل الوثائق والمعلومات إلكترونيا عبر بوابة وطنية موحدة .

- 833وكالة التنمية الرقمية هي مؤسسة استراتيجية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ثم إحداثها بموجب القانون رقم 61.16، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6604 بتاريخ 14 شتنبر 2017. تسهر هذه الوكالة، التي تخضع لوصاية السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد الرقمي ، على تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال التنمية الرقمية وتشجيع نشر الوسائل الرقمية وتطوير استخدامها بين المواطنين.و تتولى وكالة التنمية الرقمية مجموعة من المهام التي تهدف إلى هيكلة المنظومة الرقمية والعمل على خلق فاعلين متميزين في الاقتصاد الرقمي. كما تهدف إلى تشجيع الإدارة الرقمية عبر تقريبها للمرتفقين (المواطنين والمقاولات) مع وضع الأطر المرجعية للمنتجات والخدمات الرقمية. هذا بالإضافة إلى التقليص من الهوة الرقمية ودعم الثورة الصناعية 4.0، والقيام بإدارة التغيير للمجتمع من خلال التكوين والتحسيس. كما تعمل الوكالة على تشجيع البحث والتطوير والحث على الابتكار الاجتماعي والمقاولاتي وضمان شمول رقمي مسؤول ومستدام. وتعتمد وكالة التنمية الرقمية مقاربة تشاركية مع كافة الأطراف المتدخلة (ممثلي القطاع العمومي ، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني). كما تعمل على التنسيق والتشاور حول مختلف تحديات التحول الرقمي وتاثيره على جميع مكونات المجتمع (الإدارة، والمقاولة، والمواطن).

834 - سعيد الرحموني ، الذكاء الاصطناعي و تجويد الخدمات الإدارية بالمغرب ، مجلة العلوم القانونية ، رقم 11598 ، بتاريخ 15 دجنبر 2024 ، مقال منشور بـhttps://www.marocdroit.com تم الإطلاع بتاريخ 2025/07/03 على الساعة 14:14 .

835 - استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" التي ترسم الخطوط العريضة للتحول الرقمي في المغرب. ويعرض الطموحات والأهداف والمبادرات الرئيسية التي تهدف إلى جعل المغرب رائدا إقليميا في مجال الرقمنة.

836 - قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية ، الجريدة الرسمية عدد 5661 بتاريخ 11 ذو الحجة 1442 الموافق ل 22 يوليو 2021 .

837 - سعيد الرحموني ، الذكاء الاصطناعي و تجويد الخدمات الإدارية بالمغرب ، مرجع سابق .

838 - الظهير الشريف رقم 1.20.06 بتاريخ 11 رجب 1441 (6 مارس 2020) لتطبيق القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر و الإجراءات الإدارية .

839 -الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك يوم الجمعة 14 أكتوبر 2016 في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية من الولاية التشريعية العاشرة .

وما سهل هاته المرحلة الانتقالية هو وجود إطار قانوني ينظم التبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية ، والحديث هنا عن قانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية[840] و المعدل بالقانون رقم 43.20 الخاص بخدمات الثقة الإلكترونية (التوقيع الإلكتروني) و قد تضمن هذا الأخير مجموعة من النصوص المؤطرة لتقنيات تبسيط المساطر من قبيل حجية التوقيعات الإلكترونية[841] , هذا يعني أن الوثائق الإدارية التي يتم توقيعها إلكترونيا لم تعد بحاجة لتصديق ورقي أو حضوري، مما يسهل تقديم الطلبات، الشكايات، التصاريح، العقود الإدارية وغيرها، ويختصر الزمن الإداري ، كما عمل على توسيع نطاق خدمات الثقة الإلكترونية حيث لم يقتصر فقط على التوقيع الإلكتروني، بل شمل أيضا خدمات أخرى مثل:

- الختم الإلكتروني (cachet électronique): يستخدم لضمان أصالة الوثائق الإدارية الصادرة عن مؤسسة معينة.
- التاريخ الإلكتروني الموثوق (horodatage électronique): لتأكيد وقت إرسال أو استقبال الوثائق.
- شهادات المصادقة الإلكترونية: للتأكد من هوية المرسل أو المستلم.[842]

أما لتعزيز الضمانات الحمائية قد عمل المشرع على سن قانون رقم 08-09 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي حيث يهدف هذا القانون إلى حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ولا سيما من خلال ضمان احترام الحياة الخاصة والحريات والحقوق الأساسية، وفقا لأحكام الدستور[843]،حيث لا يمكن القيام بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي إلا إذا و افق الشخص المعني صراحة على ذلك، أو إذا كانت المعالجة ضرورية لاحترام التزام قانوني أو لتنفيذ عقد يربط الشخص المعني بالمعالجة، أو إذا كانت المعالجة ضرورية لحماية مصلحة حيوية للشخص المعني أو لشخص آخر، أو إذا كانت

---

840 - ظهير شريف رقم 1.07.129 صادر في 30 نوفمبر 2007 بتنفيذ القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 43.20، الجريدة الرسمية عدد 6875، 26 مارس 2020.

841انظر المادة 417-1 من قانون الالتزامات والعقود المغربي، المضافة بموجب القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.129 بتاريخ 30 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 ديسمبر 2007، ص. 3894 «يعد التوقيع ضروريا لكمال العقد. وعندما يكون التوقيع إلكترونيا، فإنه يعتمد له نفس الحجية القانونية للتوقيع اليدوي، شريطة أن يتم إنجازه وفقا للشروط المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ولا سيما تلك المتعلقة بخدمات الثقة في المعاملات الإلكترونية.»

- 842المادة 7 من القانون رقم 43.20 المعدل والمتمم للقانون رقم 53.05، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.06 بتاريخ 13 مارس 2020، الجريدة الرسمية عدد 6867 بتاريخ 23 مارس 2020، ص. 1686 «يعتبر التوقيع الإلكتروني المؤهل له نفس الآثار القانونية للتوقيع الخطي المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل، شريطة أن يكون مستجيبا للشروط التالية:
  1. أن يكون قد تم إنشاؤه بواسطة وسيلة إنشاء توقيع إلكتروني مؤهل؛
  2. أن تكون هوية الموقع قد تأكدت بواسطة شهادة إلكترونية مؤهلة؛
  3. أن تكون هذه الشهادة قد أصدرتها جهة معتمدة لتقديم خدمات الثقة الإلكترونية وفقاً للتشريعات الجاري بها العمل.»

843 -انظر المواد 1، 2، 3، 4، و5 من القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريـخ 18 فبراير 2009، الجريدة الرسمية عدد 5714 بتاريـخ 5 مارس 2009، ص. 418

المعالجة ضرورية لإنجاز مهمة ذات مصلحة عامة أو تتعلق بممارسة السلطة العمومية المخولة للمعالج أو للطرف الذي يتلقى المعطيات , بل و الأكثر من ذلك فقد نص القانون على مسؤولية المعالج و إلزامه باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن المعطيات ذات الطابع الشخصي وحمايتها من الإتلاف أو الضياع أو الوصول غير المرخص به أو المعالجة غير المشروعة. بالإضافة إلى تأكيده على وجوب أن تكون المعطيات ذات الطابع الشخصي:

1. معالجة بصفة قانونية ومشروعة؛
2. مجموعة لأغراض محددة وصريحة ومشروعة، ولا يعاد استعمالها لاحقا في أغراض لا تتلاءم مع تلك الأغراض؛
3. ملائمة ومرتبطة ومحدودة بما هو ضروري بالنسبة للأغراض التي تمت معالجتها من أجلها؛
4. دقيقة، ويجب تحديثها إذا لزم الأمر؛
5. محفوظة في شكل يسمح بتحديد هوية الأشخاص المعنيين خلال مدة لا تتجاوز المدة اللازمة للأغراض التي جُمعت من أجلها.

جميع هذه النصوص تشكل إطاراً تشريعياً لدعم البنية الرقمية وضمان الثقة في التعاملات الإلكترونية بين الإدارات والمرتفقين.

أما مؤسساتيا، وسعت الحكومة من أذرعها المعنية بالتكنولوجيا والابتكار، حيث تمت ترجمة الأهداف المسطرة في النموذج التنموي الجديد[844]، إلى مشاريع مؤسساتية يعهد لها تحقيق هاته الأهداف .

ففي مايو 2025، أعلنت وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أمل الفلاح السغروشني عن إنشاء مديرية متخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة داخل الوزارة ، واعتبرت أن الذكاء الاصطناعي أصبح جزءا أساسيا من استراتيجية المغرب الرقمي 2030 لتطوير الخدمات العامة ودعم الاقتصاد الرقمي.[845]

كما أطلقت خمس مبادرات رئيسية ضمن مشروع الرقمنة الوطني، من بينها وضع سياسات عمومية متعلقة بالبيانات والذكاء الاصطناعي، وتنظيم مناظرة وطنية في يوليوز 2025 لتوسيع النقاش حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة العمومية . وتخطط الوزارة للتنسيق مع الفاعلين الباحثين والقطاع الخاص لتعزيز الابتكار في هذا المجال.[846] وأظهرت التقارير الرسمية تطورا ملموسا في البنية التحتية الرقمية: فقد زاد انتشار الإنترنت والهواتف المحمولة بحيث بلغت نسبة ولوج الإنترنت الثابت 94% ونسبة الاشتراك في الهواتف النقالة

844 - اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، «النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات وبناء الثقة لتسريع الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي للمغرب»، ماي 2021.

845 - أمل الفلاح السغروشني، تصريحاتها خلال الجلسة البرلمانية (20 ماي 2025)، منشور على منصة هسبريس: "أشرفت على 5 مبادرات... منها إحداث مديرية متخصصة في الذكاء الاصطناعي..."، و"سيتم تنظيم مناظرة وطنية يومي فاتح وثاني يوليوز..."

846 - بيان الوزارة عبر Expresstv.ma : "إعلان الوزيرة أمل الفلاح السغروشني عن إنشاء مديرية جديدة للذكاء الاصطناعي... وأن الذكاء الاصطناعي جزء أساسي من استراتيجية المغرب الرقمي 2030... وتنظيم مناظرة وطنية في يوليوز..."

137% وهي من أعلى النسب عالميا[847]. كما يقوم عدد متزايد من الإدارات بإطلاق بوابات إلكترونية من بينها البوابة الوطنية «إدارتي» لربط المواطن بالخدمات المختلفة. وقد أشار تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2023 إلى أن أكثر من 600 خدمة إلكترونية متاحة حالياً للمرتفقين، رغم أن نسبة الخدمات المنجزة بالكامل عن بعد بلغت ما يقارب 23% فقط من إجمالي الخدمات[848], ويعزى ذلك إلى استمرار استخدام الإجراءات التقليدية في العديد من القطاعات، مما يبرز الحاجة إلى تسريع التكامل التقني وتنسيق السياسات.

الفقرة الثانية : تكامل الرقمنة و الذكاء الاصطناعي في المنظومة الإدارية

أضحت الرقمنة، في نسختها المعاصرة، أكثر من مجرد نقل للإجراءات من الورق إلى الشاشة ؛ فهي اليوم عملية «إعادة هندسة» شاملة لِسِلاسلِ القيمة[849] داخل المرفق العمومي، تعتمد المعايير المفتوحة، والهوية الرقمية الموحدة ، وأطر الحوكمة القائمة على البيانات. وتتمثل الوظيفة الجديدة للذكاء الاصطناعي في بناء طبقة تعلمية فوق هذه البنية الرقمية، تحول البيانات المتراكمة إلى معرفة استشرافية تسهم في ضبط التدفقات، وتوجيه الموارد، واكتشاف الاختلالات قبل وقوعها. و نظرا لكون الذكاء الاصطناعي يعتمد على التقنيات الأكثر تطورا للرقمنة – بفضل تقنيات التعلم الآلي – يمكن من توقع حاجيات المرتفقين، تكييف الخدمات مع سماتهم، رصد الاختلالات في الزمن الحقيقي، بل و اتخاذ قرارات آلية في إطار قانوني مضبوط . إن توظيف خوارزميات التعلم العميق[850] في رصد الأنماط السلوكية للمستخدم، أو في فحص آلاف الوثائق الممسوحة بصيغة OCR[851]،

- 847 محمد شقير، رقمنة الخدمات الإدارية بالمغرب بين الطموحات والاكراهات ، مجلة العمق المغربي، 22 يناير 2025 ، مقال منشور بموقع : https://al3omk.com/1037836.html تم الإطلاع 2025/07/03 على الساعة 15:14

848 - التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023-2024، منشور ب https://www.courdescomptes.ma/ar/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA/rapport-annuel-de-la-cour-des-comptes-au-titre-de-2023-2024/

849 - سلسلة القيمة هي مفهوم إداري واقتصادي يُقصد به مجموع الأنشطة والعمليات المترابطة التي تُنفّذها مؤسسة أو منظمة من أجل تصميم وإنتاج وتوزيع منتج أو خدمة معيّنة، وذلك ابتداءً من الفكرة الأولى وحتى تسليمها النهائي إلى المستهلك أو المستفيد. و قد تمّ تطوير هذا المفهوم بشكل أساسي من طرف المفكر مايكل بورتر في كتابه الشهير الميزة التنافسية سنة 1985، حيث اعتبر أن تحليل سلسلة القيمة يساعد المؤسسات على تحديد النقاط التي تُضيف فيها قيمة حقيقية للعملاء، وأيضًا تحديد المراحل التي قد تُشكل مصدرًا للتكاليف الزائدة أو نقاط الضعف.

- 850خوارزميات التعلم العميق(Deep Learning Algorithms) هي فرع متقدم من فروع التعلم الآلي (Machine Learning)، تُستخدم لتعليم الحواسيب والأنظمة الذكية كيفية تحليل البيانات المعقدة والتعرّف على الأنماط، من خلال بناء نماذج مستوحاة من طريقة عمل الدماغ البشري، وتحديدًا الشبكات العصبية. تُعَد خوارزميات التعلم العميق من أهم تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ تعتمد على ما يسمى الشبكات العصبية العميقة(Deep Neural Networks))، والتي تتكون من عدة طبقات (Layers) متتالية، كل طبقة منها تُعالج جزءًا من البيانات وتستخرج منها ميزات معينة، ثم تُمررها إلى الطبقة التالية.

- 851يشير مصطلح OCR إلى اختصار عبارة Optical Character Recognition، أي "التعرّف البصري على الحروف". وتُعد تقنية OCR طريقةً رقمية تُستخدم لتحويل النصوص المكتوبة أو المطبوعة أو الممسوحة ضوئيًا (مثل الوثائق الورقية أو الصور) إلى نصوص رقمية قابلة للتحرير والبحث والمعالجة باستخدام الحاسوب.

أضحى عاملا محددا في الارتقاء بجودة الخدمة العمومية، لما يوفره من شفافية وموثوقية يسهل توثيقها في مسارات تدقيق آلية قل نظيرها في النظم الورقية التقليدية.

بل و الأكثر من ذلك , نجد أن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) قد أضفى بعدا وظيفيا جديدا يقوم على التحليل الآني للبيانات، والتوقع الدقيق للطلب العمومي، وتخصيص الخدمات بمستوى غير مسبوق من الشفافية. فالنماذج التنبئية القائمة على التعلّم الآلي تمكّن، مثلاً، من رصد الاختلالات المالية قبل وقوعها، في حين تسمح خوارزميات معالجة اللغة العربية الفصيحة والدارجة المغربية بتطوير وكلاء افتراضيين يجيبون عن أسئلة المرتفقين لحظيا على مدار الساعة، وهو ما يرفع مؤشرات ثقة المواطن في المرفق العمومي ويحسن جودة الخدمة.[852]

على الصعيد التطبيقي، دشنت وزارة العدل سنة 2024 مشروعا لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تفريغ الأحكام بالصوت وتحليل السوابق القضائية، ما خفض زمن تحرير الحكم بنسبة 30% و أتاح وظيفة البحث الدلالي عن القضايا المشابهة.[853]

وفي الإدارة الضريبية، طورت المديرية العامة للضرائب خوارزمية لكشف التلاعب في التصريح الإلكتروني بالضرائب، تقاطع أكثر من مائة مؤشر مالي لتوليد «درجة مخاطر» توجه المفتشين إلى الملفات ذات الأولوية .[854]

أما الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية فقد شرعت في رقمنة الرسوم العقارية وربطها بنظام رؤية حاسوبية يستخرج حقول البيانات تلقائيا من الصور الممسوحة ضوئيا، ما عجل بعمليات التحفيظ وحصنها ضد الأخطاء الإدارية[855]. ويدعم هذا النسق نظام الهوية الرقمية «Mohammed VI ID» الذي يوفر توقيعا إلكترونيا «متقدما» يعتد به قانونا، ويشكل مكونا حاسما لاستكمال الحلقة المؤمنة للتبادل البيني للبيانات.[856]

---

852 - Hannele Väyrynen, Nina Helander, Harri Jalonen,Public Innovation and Digital Transformation,Published May 27, 2024 by Routledge. https://www.routledge.com/Public-Innovation-and-Digital-Transformation/Vayrynen-Helander-Jalonen/p/book/9781032137971

853 - Morocco's Justice Ministry to Integrate Artificial Intelligence in the Court System, Morocco World News, 15 July 2024, https://www.moroccoworldnews.com/2024/07/17146/moroccos-justice-ministry-to-integrate-artificial-intelligence-in-court-system/

854 - المديرية العامة للضرائب، عرض داخلي حول «خوارزمية تقييم مخاطر التصريح الإلكتروني»، الرباط، 2024

855 - الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، تقرير «التحفيظ العقاري الرقمي»، 2023.

- 856وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مذكرة تقديم مشروع قانون 43.20 المتعلق بخدمات الثقة للمعاملات الإلكترونية،2021. https://www.dgssi.gov.ma

يستند التحول المذكور إلى إطار تشريعي متجدد؛ فقد شكل القانون 55.19[857] قاعدة إلزامية للتقليص التدريجي للتصديقات اليدوية واعتماد مبدأ «سكوت الإدارة موافقة»[858]، وهو ما هيأ بيئة حاضنة للأتمتة الشاملة.

ويضمن القانون 09.08[859] خصوصيّة البيانات الخاضعة للمعالجة الخوارزميّة، مانحا للجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية صلاحيات الترخيص والمراقبة.

وتعززت قواعد الأمن السيبراني بمقتضى القانون 05.20[860] من خلال إلزام الإدارات بخطط استمرارية الخدمة وإبلاغ الحوادث في أجل أقصاه أربعٌ وعشرون ساعة.

كما يكرس القانون 31.13[861] الحق في الحصول على المعلومة، واضعا الأساس القانوني لسياسات البيانات المفتوحة ومبادئ الشفافيّة الخوارزمية[862]، بينما يقدم مرسوم 2-22-141 الصادر سنة 2023 آجالا ومدونات معيارية لرقمنة المساطر على المستوى الترابي.[863]

ترتبط هذه النصوص باستراتيجية «المغرب الرقمي 2030» التي حددت هدفا طموحا يتمثل في رقمنة 70 % من الخدمات العمومية وإحداث 240 ألف منصب شغل عالي القيمة في الاقتصاد الرقمي بحلول نهاية العقد.[864]

وتتوافق هذه الاستراتيجية مع التوجهات العالمية الداعية إلى التحول من «إدارة المعاملات» التقليدية إلى «إدارة استباقية» تعتمد على تحليل البيانات وتكرس مبادئ الحوكمة الخوارزمية.[865]

---

857 - ظهير شريف رقم 1.20.73 بتاريخ 5 شتنبر 2020 بتنفيذ القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

858 - يقصد بهذا المبدأ أن سكوت الإدارة عند تقديم طلب إليها يُعتبر بمثابة موافقة ضمنية، إذا لم تُصدر قراراً صريحاً بالقبول أو الرفض خلال مدة زمنية محددة ينص عليها القانون أو التنظيم حسب المادة المادة 20 من القانون رقم 55.19.

- 859 ظهير شريف رقم 1.09.15 بتاريخ 18 فبراير 2009 بتنفيذ القانون 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

- 860ظهير شريف رقم 1.21.03 بتاريخ 27 دجنبر 2020 بتنفيذ القانون 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني.

861 - ظهير شريف 1.18.15 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439(22فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 31.13المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

862 - Carnegie Endowment for International Peace، "Power to the People? The Right to Information Law in Morocco," 2020. https://carnegieendowment.org/sada/2020/10/power-to-the-people-the-right-to-information-law-in-morocco?lang=en

863 - وزارة الاقتصاد والمالية، بلاغ حول صدور المرسوم 2-22-141، 2023 https://www.finances.gov.ma/en/Pages/detail-actualite.aspx?fiche=5142

864 - وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، "استراتيجية المغرب الرقمي 2030"، الرباط، 2024.

865 - تعد حوكمة الخوارزمية إطارًا تنظيميًا وأخلاقيًا يهدف إلى ضمان تطوير الخوارزميات وتوظيفها بطريقة شفافة، وعادلة، وخاضعة للمساءلة. وتكتسي هذه الحوكمة أهمية قصوى في ظل الانتشار المتسارع للتقنيات الذكية والذكاء الاصطناعي، حيث أصبحت الخوارزميات تتدخل في اتخاذ قرارات جوهرية تمس حياة الأفراد اليومية، مثل منح القروض، التوظيف، التصنيف الأكاديمي، وحتى القرارات الطبية والقضائية.وترتكز حوكمة الخوارزمية على عدة مبادئ أساسية، أبرزها: الشفافية في تصميم الخوارزميات وآليات عملها، إمكانية تفسير القرارات الناتجة عنها (Explainability)، ضمان عدم التمييز ومعالجة التحيزات المحتملة، وكذا حماية المعطيات الشخصية للأفراد. كما تتطلب هذه الحوكمة وضع آليات رقابية وقانونية واضحة، تتيح

يكشف تحليل التجربة المغربية أنّ تكامل الرقمنة مع الذكاء الاصطناعي لم يعد ترفا تكنولوجيا، بل تحول إلى ضرورة ملحة لإرساء إدارة ذكية قادرة على التوقع، وترشيد استخدام الموارد، وحماية الحقوق في آن واحد. وتطمح المرحلة المقبلة إلى تطوير آليات التشغيل البيني للبيانات بين مختلف القطاعات، واعتماد إطار وطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في سياق مشروع «الوكالة الوطنية للذكاء الاصطناعي»[866]. كما يفرض الو اقع ضرورة الاستثمار في الكفاءات البشرية وتأهيلها لفهم الخوارزميات، إلى جانب سنّ تشريعات تضمن حيادية القرارات الآلية وتحمي من التمييز، في تو افق تام مع المبادئ الدستورية للعدالة والمساواة.

إن تحقيق هذه الرؤية سيمنح الإدارة المغربية مكانة ريادية في المجال الرقمي، ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ومسار التنمية المستدامة.

إلى جانب الرقمنة، تولي الحكومة اهتماماً متز ايداً للذكاء الاصطناعي في الإدارة. فقد دعمت عدة مبادرات أكاديمية وصناعية ذات صلة؛ منها مركز " AI Movement"[867] بمعهد محمد السادس للمهندسين (UM6P) ، ودفعت بمشاريع بحثية ومكافآت لتحفيز الابتكار في الذكاء الاصطناعي.

كما يشارك المغرب في المحافل الدولية لتطوير الذكاء الاصطناعي الأخلاقي حيث اعتمد المغرب توصيات اليونسكو الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وشارك في صياغة مقررات أممية حول «الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية المستدامة» .

وتشير استر اتيجية الذكاء الاصطناعي الوطنية [868] المعلنة حديثاً (بميز انية مخصصة تصل إلى 1.1 مليار دولار) إلى إدراك الحكومة لدور الذكاء الاصطناعي كمحرك رئيسي للتحول الرقمي ودعم السيادة الرقمية . فقد شدد رئيس الحكومة على ضرورة جعل الذكاء الاصطناعي «الشريان الرقمي» لمشاريع تطوير الإدارة والاقتصاد، بما في ذلك تكوين 100 ألف متخصص رقمي وخلق 240 ألف فرصة شغل ذات صلة بحلول 2030 .

للمستخدمين والسلطات المختصة إمكانية مراقبة ومراجعة هذه النظم بشكل دوري، وتقييم مدى توافقها مع القيم المجتمعية والقوانين الوطنية والدولية.ويعتبر تبني إطار حوكمة فعال للخوارزميات خطوة محورية لتعزيز الثقة العامة في حلول الذكاء الاصطناعي، وضمان تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

- 866مقترح قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للذكاء الاصطناعي تقدمت به المستشارة هناء بن خير عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بتاريخ 17 أبريل 2024 : https://www.chambredesconseillers.ma

867 - Ahmed Abbadi , Amine Mounir Alaoui, Avis du Conseil Economique, Social et Environnemental , Quels usages et quelles perspectives de développement de l'intelligence artificielle au Maroc ? , Auto-saisine n° 78/2024, Rapport publié sur: https://www.cese.madomaine vu le : 03-07-2025 à 15:21 .

868 - هي خطة شاملة ومتكاملة تعتمدها الدولة لوضع أُسس تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) واستخدامها في مختلف القطاعات الحيوية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. تسعى هذه الاستراتيجية إلى تعزيز مكانة البلاد في المجال الرقمي، وتحفيز الابتكار، وتحسين جودة الخدمات العامة والخاصة من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي بطرق فعالة ومسؤولة.

رغم هذه المكاسب، فإن الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المغرب ما زالا في مرحلة تطور مبكر. حيث يشير التقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[869] إلى أن المغرب يمتلك «مقومات هامة» في مجال الذكاء الاصطناعي من قبيل تشريعات حول الأمن السيبراني وحماية المستهلك، ورغم أنه أنجز خطوات أولية في مجالات البحوث والابتكار, إلا أنه ، ما زال يكتنف المسار نواقص تنظيمية ; فالمغرب يفتقر إلى إطار قانوني شامل للذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى أن نشر البيانات الحكومية لا يزال يتم بوتيرة بطيئة . كما أن الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي تواجه صعوبات في التمويل ما يصعب معه مواكبة الثورة التكنولوجية و التطورات الواقعة على هذا المستوى ، ويلاحظ نقص في الكفاءات المتخصصة والتجهيزات التقنية الكافية ما يرجع بالأساس لهجرة الأدمغة و كذا ضعف التكوينات في هذا المجال . علاوة على ذلك، تطرح ظاهرة تزايد المناهج الرقمية الحديثة تحديات أخلاقية واجتماعية التي تستوجب اهتماما تشريعيا.

المحور الثاني: التحديات والفرص في أفق إدارة ذكية

إن المملكة المغربية، على غرار العديد من الدول، انخرطت في أوراش التحول الرقمي للإدارة ضمن رؤية شاملة للتنمية وتحديث الدولة. وقد تعزز هذا المسار بإقرار دستور 2011 الذي كرس مبادئ الشفافية والمساواة والمساءلة في تسيير المرافق العمومية، كما اعترف بحق المواطنين في الحصول على المعلومات التي بحوزة الإدارة والمؤسسات المنتخبة. وتفعيلا لهذه المقتضيات الدستورية، تبنى المشرع المغربي عدد من القوانين الرامية إلى إصلاح الإدارة وتأهيلها رقميا، كما تم إحداث وزارة منتدبة خاصة بـ"الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة" للإشراف على تنزيل الإستراتيجية الوطنية في هذا المجال.

رغم هذه الخطوات المهمة، لا تزال الإدارة المغربية تواجه عدة معيقات بنيوية وقانونية وتقنية في مسار تحولها إلى إدارة رقمية وذكية. كما يطرح استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي في تدبير الشأن العام تحديات جديدة على مستوى المسؤولية القانونية والأخلاقيات وحماية الحقوق والحريات.

الفقرة الأولى : معيقات التحول نحو إدارة ذكية

على الرغم من الإرادة السياسية المعلنة والرؤية الاستراتيجية المتبناة لتحديث الإدارة المغربية، فإن تنزيل مفهوم "الإدارة الذكية" على أرض الواقع يصطدم بجملة من المعيقات. هذه المعيقات بعضها ذو طابع قانوني ومؤسساتي، وبعضها تقني وبشري، كما يرتبط بعضها بالإشكالات المستجدة التي يطرحها استعمال التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في المرفق العام:

869- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وآفاق للتطوير؟، تقرير رأي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المغرب، عدد 01/2024، ديسمبر 2024، ص. 15. متاح على الموقع: https://www.cese.ma/Documents/avis2024-AI.pdf، تاريخ الاطلاع: 8 يوليوز 2025.

فعلى المستوى القانوني والتنظيمي : تتمثل أحد أهم العوائق في قصور الإطار القانوني والتنظيمي أحياناً عن مواكبة التحول الرقمي المتسارع. فبالرغم من صدور قوانين محورية لتنظيم الخدمات الإلكترونية وتبسيط الإجراءات، يلاحظ أن بعض النصوص التشريعية والتنظيمية المتقادمة لا تزال تشترط مساطر تقليدية (كالإجراءات الورقية والحضور الشخصي والتوقيع التقليدي)، مما يشكل تعارضا مع متطلبات الرقمنة. على سبيل المثال، قبل صدور القانون 55.19، كانت الإدارات تشترط تصديق الإمضاءات و الإشهاد بمطابقة النسخ لأصولها في كل ملف إداري، إضافة إلى مطالبة المرتفق بتكرار إدلائه بعدة وثائق في كل مرة، حتى لو كانت في حوزة إدارة أخرى. وقد جاء هذا القانون ليمنع على الإدارة مطالبة المرتفق إلا بالوثائق والمستندات المنصوص عليها قانوناً والتي تم إحصاؤها وتوثيقها ونشرها في بوابة إدارية وطنية [870] ، وهو ما يعرف بمبدأ "المرة الواحدة" حيث لا يطالب المواطن بوثيقة أكثر من مرة. ورغم دخول هذه المقتضيات حيز التنفيذ، تعاني بعض الإدارات من بطء في ملاءمة إجراءاتها معها، إما لنقص الوعي أو غياب نصوص تنظيمية تفصيلية لتطبيقها.

كما أن ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه في القانون 54.19 وضع قواعد للحكامة الجيدة (مثل إلزام الإدارات بوضع خطط عمل لتحسين الجودة وإجراءات لتلقي التظلمات وتتبعها) ، بيد أن تفعيل هذه المقتضيات على المستوى العملي ما زال محدوداً. فمثلاً، إحداث المرصد الوطني للمرافق العمومية المنوط به تقييم أداء المرافق و اقتراح تحسينات لم يرَ النور إلا مؤخراً، ولا تزال آليات المساءلة الإدارية ضعيفة نسبياً، خاصة في ما يتعلق بالتقصير في جودة الخدمات الرقمية.

علاوة على ذلك، يلاحظ فراغ تشريعي في مجالات تقنية جديدة. فعلى سبيل المثال، لا يتوفر المغرب إلى حد الآن على قانون خاص بتنظيم أنظمة الذكاء الاصطناعي أو وضع حدود قانونية واضحة للمعالجة الخوارزمية للمعطيات و اتخاذ القرارات بشكل آلي.

إن المنظومة القانونية الحالية – رغم وجود القانون 09.08 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية – تظل عاجزة عن استيعاب تعقيدات التقنيات الحديثة، خصوصاً في جوانب الشفافية والمساءلة عند استخدام الخوارزميات. فعلى سبيل المثال، إذا ما اعتمدت إدارة عمومية قرارا مؤثرا على حقوق الأفراد بناء على معالجة آلية (كالرفض الآلي لملف معين)، فإن الإطار القانوني الحالي لا يفرض بوضوح إخطار المعني بالأمر بكون القرار اتُّخذ باستعمال خوارزمية، ولا يوفر حقاً صريحاً في الحصول على تفسير أو مراجعة بشرية لهذا القرار. وهذا بخلاف ما هو عليه الأمر في بعض التشريعات المقارنة المتقدمة، كما في فرنسا حيث أُلزمت الإدارات بالإفصاح عن استخدام أي خوارزمية لاتخاذ قرار إداري فردي وتوفير معلومات عن منطق عملها للمعنيين، تطبيقاً لمبدأ

- 870المادة 3 من القانون رقم 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية : "لا يمكن للإدارة مطالبة المرتفقين إلا بالقرارات الإدارية والوثائق والمستندات التي:
• تنص عليها النصوص التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل ؛
• وتم جردها وتصنيفها وتوثيقها وتدوينها ونشرها بالبوابة الوطنية المشار إليها في المادة 26 أدناه والمنفذة وفقا لأحكام هذا القانون.

الشفافية الرقمية[871] . أضف إلى ذلك أن تنظيم المعطيات البيومترية وتقنيات التعرف على الوجه ما زال غائباً أو يتم بقواعد مشتتة، رغم ما تثيره هذه التقنيات من حساسيات تمس الحق في الخصوصية.[872]

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مسؤولية الإدارة عند استعمال الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي تطرح إشكالاً قانونياً دقيقاً. فإذا وقع خطأ أو ضرر نتيجة خلل تقني أو قرار آلي خاطئ، فهل تُنسب المسؤولية للإدارة المُشغِّلة للنظام أم لمطوّر البرنامج؟ في غياب تأطير تشريعي واضح، يُحتمل الرجوع إلى القواعد العامة لمسؤولية الدولة عن أعمالها المرفقية على أساس الخطأ أو حتى المخاطر الاستثنائية. إلا أن إثبات الخطأ في حالة نظام ذكي قد يثير صعوبات عملية. هذه المسائل بدأت بعض الدول بمعالجتها عبر وضع ضوابط قانونية خاصة بالذكاء الاصطناعي في القطاع العام؛ فعلى المستوى الأوروبي مثلا هناك مشروع "القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي"[873] الذي يُقسّم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بحسب مستوى المخاطر ويلزم بشروط حول الشفافية والإشراف البشري بحسب درجة الخطورة. غياب مثل هذه الأحكام في القانون المغربي الحالي يجعل الإدارة أمام فراغ معياري قد يؤدي إلى انعدام المحاسبة في حالات الأخطاء الخوارزمية، أو على النقيض قد يثني الإدارات عن تبني حلول الذكاء الاصطناعي خوفاً من المجهول القانوني.

أما على المستوى التقني والبنيوي: تواجه الإدارة العمومية أيضاً تحديات على صعيد البنية التحتية الرقمية والموارد التكنولوجية. فرغم الجهود المبذولة لتحديث الشبكات المعلوماتية وتعميم الرقمنة، لا تزال بعض المناطق والمؤسسات تعاني من ضعف الربط بشبكة الإنترنت أو نقص التجهيزات المعلوماتية اللازمة. ويتسبب هذا الخلل في تعذر توفير الخدمات الإلكترونية بشكل متكافئ على امتداد التراب الوطني، مما يقوّض مبدأ العدالة في الولوج إلى المرفق العام.

وبالإضافة إلى ذلك، يمثل انعدام قابلية التشغيل البيني للأنظمة المعلوماتية بين الإدارات عقبة تقنية كبرى؛ إذ كثيراً ما تعمل كل إدارة بمنظومة رقمية معزولة لا تتصل بقاعدة بيانات الإدارات الأخرى، مما يصعّب تحقيق مبدأ «الإدارة المندمجة» التي تتبادل المعلومات تلقائياً. ومثال ذلك أن عدم ارتباط سجلات الحالة

---

871 - Adriane Louyer , Les obligations de transparence des algorithmes dans le secteur public, 3 octobre 2022, https://www.houdart.org/les-obligations-de-transparence-des-algorithmes-dans-le-secteur-public/#:~:text=L%E2%80%99une%20des%20premi%C3%A8res%20obligations%20de,2%20du%20CRPA ; consulter le 08-07-2025

872- يونس مليح , الذكاء الاصطناعي في المغرب : تشريع مؤجل و أمن مهدد , مجلة العلوم القانونية , 11 يونيو 2025 , مقال منشور ب https://www.marocdroit.com تم الإطلاع بتاريخ 2025/07/08 12:25 .

873- European Commission, Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act) and amending certain Union legislative acts, COM(2021) 206 final, Brussels, 21.4.2021.

⇐ النص الكامل على الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي

المدنية بسجلات مؤسسات أخرى كالتعليم والصحة بشكل آني يحول دون تحديث المعلومات أوتوماتيكياً، ويُبقي حاجة المواطن إلى تقديم نفس البيانات أو الوثائق لأكثر من جهة. بينما في دول رائدة رقمياً مثل إستونيا تم اعتماد منصة حكومية موحّدة لتبادل البيانات (X-Road) تتيح لكافة المؤسسات الوصول إلى قواعد البيانات بشكل آمن، مما يحقق مبدأ عدم مطالبة المواطن بنفس المعلومة مرتين بشكل صارم[874] . وقد مكن هذا النهج إستونيا من إتاحة 99% من خدماتها العمومية عبر الإنترنت 7/24 [875]، بحيث أصبح إيداع الضريبة أو تسجيل شركة مسألة دقائق إلكترونية، دون حاجة للتنقل أو تكرار الإجراءات .[876]

ولا يخفى أن تحديث البنية التقنية للإدارة المغربية يتطلب استثمارات مالية مهمة لتطوير الأنظمة المعلوماتية وتأمينها ضد المخاطر السيبرانية. وهنا تبرز إكراهات الميزانية وضعف الموارد المرصودة للتحول الرقمي في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى بطء في تنفيذ المشاريع الرقمية أو اقتصارها على مستويات غير شاملة. وقد لوحظ تأخر في إنجاز بعض البوابات الإلكترونية الموعودة أو عدم تحديثها بانتظام، مما يضعف ثقة المرتفقين في فعالية تلك المنصات. يُضاف إلى ذلك تحدي أمن المعلومات وحماية المعطيات، فمع التوجه نحو الرقمنة الشاملة تزداد المخاطر المرتبطة بجرائم الاختراق الإلكتروني وتسريب البيانات الشخصية.

ورغم صدور قانون خاص بالأمن السيبراني (القانون رقم 05.20) وإحداث مديرية عامة لأمن نظم المعلومات، تبقى القدرات العملياتية في هذا المجال في حاجة إلى تعزيز مستمر لمجاراة تطور أساليب الهجوم السيبراني. أي اختراق كبير لمنظومة خدمات إلكترونية عمومية قد يقوّض مكتسبات الرقمنة ويزرع الشك لدى المواطنين بشأن سلامة التعامل الإلكتروني مع الإدارة، ما لم يتم تعزيز وسائل الحماية واليقظة الإلكترونية بصفة دائمة.

أما فيما يخص الشق البشري والتنظيمي : لا يقل العنصر البشري أهمية عن العنصر التقني في إنجاح ورش الإدارة الذكية. وفي هذا الصدد، تُواجه الإدارة معوقات مرتبطة بالموارد البشرية والثقافة التنظيمية السائدة.

- 874UAE Government, UAE Digital Government Strategy 2025, Telecommunications and Digital Government Regulatory Authority (TDRA), Abu Dhabi, 2021, disponible sur : https://u.ae/en/about-the-uae/digital-uae/digital-government-strategy-2025, consulté le 08-07-2025

- 875البنك الدولي، "حوكمة رقمية قيد التنفيذ – دروس من إستونيا وأوكرانيا"، فعالية نقاشية (12 ديسمبر 2023)

- 876في ندوة ECA Talk: Digital Governance in Action – Lessons from Estonia and Ukraine، التي نظمها البنك الدولي في 11 ديسمبر 2023، تم تسليط الضوء على تجربة إستونيا وأوكرانيا في الحكامة الرقمية:
– أشارت ندوة البنك الدولي إلى أن إستونيا تعتمد رقمنة شاملة، حيث يمكن إنجاز أكثر من 99 ٪ من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، مع إمكانية إيداع الإقرارات الضريبية في أقل من 3 دقائق، وتسجيل الشركات في 15 دقيقة فقط، وتطبيق التصويت الإلكتروني منذ 2005.
– وفي أوكرانيا، رغم الظروف الاستثنائية، ساهم تطبيق "Diia" في إبقاء أكثر من 20 مليون مواطن على اتصال بأكثر من 120 خدمة حكومية أساسية من خلال هواتفهم الذكية.

فالانتقال إلى الإدارة الرقمية يتطلب تغييراً عميقاً في طرق العمل وثقافة الموظفين العموميين، وهذا لا يتحقق بين عشية وضحاها. من أبرز التحديات هنا مقاومة التغيير من قبل بعض العاملين في الإدارة، ممن اعتادوا الأساليب التقليدية في إنجاز المعاملات وقد يبُدون تخوفاً من التقنيات الجديدة إما لاعتبارها تهديداً لمناصبهم أو لصعوبة التأقلم معها. ويزيد من حدة هذا الأمر نقص التكوين وضعف الكفاءات الرقمية لدى فئات من الموظفين، خاصة في الأجيال القديمة. إذ كثيراً ما تجد مصالح إدارية تتوفر على منظومات معلوماتية حديثة، لكن الاستعمال الفعلي لها يظل محدوداً بسبب عدم إلمام الموظفين بتطبيقاتها أو افتقارها للتدريب الكافي، فيستمرون في طلب الملفات الورقية يدوياً رغم وجود وسائل إلكترونية بديلة. كما أن بعض المسؤولين قد يفتقرون للرؤية حول فرص التحول الرقمي، وبالتالي لا يشجعون مبادرات الرقمنة خوفاً من المجازفة أو بدافع الركون إلى الروتين الإداري.

من جانب آخر، تطرح الرقمنة تحدياً في إعادة هندسة المساطر الإدارية وتنظيم تدفق العمل. فتبني نظام معلوماتي جديد يستوجب أحياناً إعادة تصميم الإجراءات بشكل جذري لتلائم التقنية وتختزل الخطوات غير الضرورية. غير أن هذه العملية تواجه عقبات البيروقراطية وتشابك الاختصاصات بين الإدارات. فعلى سبيل المثال، قد يتعثر مشروع إنشاء شباك إلكتروني موحّد لخدمة معينة بسبب خلاف بين الإدارات حول من يملك البيانات أو من يتولى خطوة معينة في المسطرة [877]. وبالتالي يصبح التنسيق الأفقي بين المصالح أمراً ملحاً لكسر الحواجز التنظيمية. وقد خطا المغرب خطوة في هذا المجال عبر إحداث البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية "إدارتي" ، حيث تنشر فيها كل المساطر مع الشروط والوثائق المطلوبة. بيد أن نجاح هذه البوابة وغيرها رهين بمدى تحديث الإدارات لمعلوماتها بانتظام ومدى التزامها بمعالجة الطلبات الواردة إلكترونياً ضمن آجال معقولة.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى مشكلة الفجوة الرقمية المجتمعية ضمن المعيقات البشرية. فبرغم الانتشار المتزايد للإنترنت والهواتف الذكية في المجتمع المغربي، لا تزال فئات من المواطنين تفتقر للمهارات الرقمية أو للموارد التقنية الكافية للتعامل مع الخدمات الإلكترونية. فالأمية الرقمية لدى كبار السن وساكنة بعض المناطق القروية قد تحول دون استفادتهم من خدمات الإدارة الذكية، مما يطرح مخاطر إقصائهم إذا لم تُعتمد بدائل مساعدة. لذلك تجد المراكز الأمامية للخدمات (شبابيك المداومة أو مراكز النداء) نفسها أمام ضغط للتوفيق بين الخدمة الحضورية التقليدية والخدمة الإلكترونية الحديثة[878]. أي تعثر في هذا المستوى قد ينعكس سلباً على رضا المرتفقين ويؤدي إلى تراجع ثقتهم في المنظومة الرقمية برمتها، لاسيما إذا أحسّ البعض أن الرقمنة صارت عائقاً أمامهم بدل أن تكون تسهيلاً للخدمة. من هنا تظهر الحاجة الماسّة لخطط مرافقة اجتماعية وتواصلية خلال عملية التحول الرقمي، لضمان شمولية الإدارة الذكية وعدم ترك أي فئة متخلفة عن الركب.

- 877مجيد حماد، "رقمنة الخدمات الإدارية بالمغرب بين الطموحات والإكراهات"، موقع العمق المغربي (al3omk.com)، 25 أبريل 2021 .al3omk.com
- 878خالد آيت الطالب وآخرون، "تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية"، المجلس الأعلى للسلطة القضائية – سلسلة المعرفة القانونية، العدد 1، 2020cspj.ma

و فيما يخص الجانب الأخلاقي والحقوقي المتصل باستعمال الذكاء الاصطناعي: مع الاتجاه المتزايد نحو اعتماد حلول الذكاء الاصطناعي في الإدارة (كأنظمة التصنيف الآلي أو المساعدات الافتراضية "Chatbots" لمعالجة طلبات المرتفقين)، تبرز تحديات غير مسبوقة في مجال أخلاقيات الإدارة الرقمية[879]. من أهم هذه التحديات ضرورة ضمان الحياد والعدالة في الخوارزميات المعتمدة، لتفادي أي انحياز أو تمييز آلي قد يطال بعض المرتفقين. فالخطر قائم في أن تنتج الأنظمة الذكية قرارات منحازة لفئة دون أخرى إذا كانت البيانات التي تدربت عليها أو معايير البرمجة تعاني من انحياز مضمر. وهذا يهدد مبدأ المساواة أمام المرفق العام الذي يعد ركيزة دستورية. كما أن استعمال الذكاء الاصطناعي يثير قضية الشفافية: فكيف للمواطن أن يثق في قرار تتخذه آلة أو خوارزمية دون أن يفهم أسس ومعايير هذا القرار؟ لهذا يؤكد خبراء الإدارة الرقمية أن ضمان الشفافية يتطلب قابلية شرح القرارات الآلية وتفسيرها للمتعاملين، وإلا ستضعف الثقة وسيتعذر الطعن أو التظلم بشكل فعال. وقد ذهب البعض[880] إلى القول إن عدم استعمال الذكاء الاصطناعي مستقبلاً قد يُعتبر تفريطاً من الإدارة، لكن أيضاً عدم إخضاعه لحكامة و ضو ابط صارمة سيجعل منه مصدراً لانتهاك الحقوق وتهديد الاستقرار. ومن هنا تأتي أهمية الإسراع في وضع مدونات لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في القطاع العام، تتناول مبادئ كالإنصاف وعدم التمييز وضرورة الإشراف البشري والتقييم الدوري لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

كذلك ترتبط أخلاقيات الإدارة الذكية بقضية حماية الحياة الخاصة للأفراد. فمع تزايد جمع البيانات الشخصية واستعمالها لتحسين الخدمات أو لاتخاذ قرارات تلقائية، يزداد القلق بشأن مدى احترام خصوصية المواطنين وتأمين بياناتهم. ويُخشى أن تؤدي بعض التطبيقات (مثل تقنية التعرف التلقائي على الوجوه أو تحليلات البيانات الضخمة) إلى انتهاك معطيات حساسة دون علم أصحابها أو مو افقتهم. ورغم أن القانون 09.08 وضع إطاراً لحماية المعطيات الشخصية تحت إشراف اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الخاصة (CNDP)، إلا أنه بات متجاوزاً في جو انب عدة أمام طفرة البيانات الضخمة و البيانات البيومترية. إذ لا يشمل القانون الحالي صراحةً المعلومات البيومترية (كالبصمات وقزحية العين والتعرف على الوجه) ضمن المعطيات الحساسة المستوجبة لحماية خاصة، كما أن نطاق مو افقة الأشخاص على معالجة بياناتهم واستعمالها لأغراض جديدة مثل التدريب الخوارزمي[881] بحاجة إلى تحديث ليتلاءم مع تطورات التقنية. أضف إلى ذلك ضرورة مراجعة صلاحيات اللجنة الوطنية لحماية المعطيات نفسها وتمكينها من موارد وإمكانيات أكبر لمر اقبة استعمال الذكاء الاصطناعي في

- 879توفيق بوكمير، "رهانات إدماج الذكاء الاصطناعي في المرفق العام بالمغرب"، مجلة الإداري، العدد 64، 2022.
- 880محمد بنطلحة الدكالي، "التحديات والرهانات أمام الإدارة الإلكترونية في المغرب"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق – جامعة القاضي عياض، 2019.
- 881هو عملية تغذية خوارزمية أو نموذج ذكاء اصطناعي ببيانات ضخمةBig Data)) من أجل تحسين قدرته على أداء مهمة معينة، مثل التنبؤ، التصنيف، أو التوصية. كلما زادت جودة البيانات وتنوعها، زادت دقة الخوارزمية.

الإدارة، حيث اقترح بعض الباحثين توسيع اختصاصات هذه اللجنة وتوفير ميزانية مستقلة لها حتى تواكب حجم التحديات الآنية.[882]

خلاصة القول، إن طريق الانتقال إلى إدارة ذكية في المغرب - وإن كان محاطاً بتطلعات كبيرة - لا يخلو من عقبات حقيقية. تمس هذه العقبات الإطار القانوني وهندسة الإجراءات وثقافة الجهاز الإداري، كما تتطلب معالجة بُعد أخلاقي وحقوقي جديد فرضته التقنيات الحديثة. غير أن إدراك هذه المعيقات بتفاصيلها يعد خطوة أولى أساسية نحو تجاوزها.

الفقرة الثانية: سبل تطوير إدارة ذكية

في ضوء التحديات المشار إليها، أصبح من الضروري تبني مقاربة شمولية ومتدرجة لتطوير الإدارة المغربية نحو نموذج الإدارة الذكية. هذه المقاربة تستدعي حزمة من الإجراءات العملية والإصلاحات القانونية تكمل بعضها البعض، بحيث تضمن بناء إدارة رقمية فعالة دون التفريط في مبادئ الشرعية والشفافية والإنصاف. ويمكن تركيز أبرز سبل التطوير في : تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي: حيث يشكل القانون العمود الفقري لأي إصلاح إداري. ومن ثم، فإن أولى السبل هي مواصلة تحديث المنظومة القانونية بما يواكب متطلبات الإدارة الذكية.

وعليه ينبغي استكمال المسار عبر إصدار نصوص تنظيمية تفصيلية للقانونين 55.19 تحدد بوضوح إجراءات الرقمنة وتنظم شقها التقني . فضلا عن استصدار مراسيم تطبيقية تفصيلية. كما ينبغي التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية الخاصة بميثاق المرافق العمومية من أجل تفعيل آليات المساءلة وتقييم الأداء المنصوص عليها، كإحداث نظام لتصنيف الإدارات بحسب جودتها الرقمية ورضا المرتفقين، ونشر تقارير دورية في الجريدة الرسمية عن مستوى التحول الرقمي في كل قطاع.

علاوة على ذلك، صار من اللازم التفكير جدياً في سد الفراغ التشريعي المرتبط بالذكاء الاصطناعي. لذا يقترح إعداد مشروع قانون شامل ينظم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، ومنها القطاع الإداري. حيث يمكن لهذا القانون أن يتبنى مقاربة تصنيفية حسب درجة خطورة التطبيقات على غرار مشروع القانون الأوروبي فالتطبيقات ذات المخاطر العالية مثل نظم اتخاذ القرارات الإدارية المصيرية أو التعرف البيومتري تخضع لشروط صارمة كالإخطار المسبق والتقييم الرقابي والشفافية، في حين تُخفف القيود على التطبيقات ذات المخاطر المنخفضة - مثل روبوت دردشة معلوماتي- مع الالتزام بالمبادئ الأخلاقية العامة.[883]

كما يجب أن يفرض هذا القانون إلزامية الإشراف البشري على القرارات الآلية المهمة، بحيث لا يكون القرار النهائي للإدارة ذكياً صرفاً دون تدخل موظف مسؤول يمكن مساءلته. وإلى حين صدور مثل هذا القانون، يمكن للحكومة إصدار مدونة أخلاقيات خاصة بالذكاء الاصطناعي الحكومي، تضع الخطوط التوجيهية للموظفين في

882- حمادي كردلاس، "حماية المعطيات الشخصية"، مجلة قانونك الإلكترونية، العدد 1، يناير-مارس 2017، ص 108-112

883 - البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 1689/2024 بشأن الذكاء الاصطناعي، 13 يونيو 2024، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، L 1689/2024، 12 يوليو 2024، ص. 1.

التعامل مع هذه التقنيات على غرار ما قامت به بعض الدول ككندا[884] وفرنسا[885] بإصدار دليل لاستخدام الخوارزميات بشفافية وحيادية.

وفي السياق ذاته، لا بد من تحديث قانون حماية المعطيات الشخصية 09.08 ليتلاءم مع العصر الرقمي الجديد. وقد أوصت دراسات حديثة بوجوب مراجعة هذا القانون ليشمل صراحة المعطيات البيومترية وتقنيات التتبع الذكي[886] ضمن البيانات الحساسة، مع تشديد العقوبات على معالجتها بشكل غير قانوني. كما يجدر توسيع صلاحيات اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (CNDP) لتشمل مراقبة خوارزميات الذكاء الاصطناعي وتقييم مدى احترامها لمبادئ حماية البيانات وخصوصية الأفراد. ويمكن في هذا الإطار الاسترشاد بتشريعات دولية مثل النظام الأوروبي العام لحماية البيانات GDPR[887] الذي يفرض متطلبات عالية على مسؤولي معالجة البيانات، بما فيها تقييم الأثر على الخصوصية قبل اعتماد أي نظام إلكتروني جديد يتعامل مع بيانات شخصية حساسة. ولا بأس كذلك من تعزيز استقلالية اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية من الناحية المالية والإدارية، وربما إعادة هيكلتها لتضم وحدة متخصصة في الذكاء الاصطناعي وأمن البيانات، حتى تصبح قادرة على الاضطلاع بمهامها المستجدة بفعالية أكبر.

ومن جانب آخر، يتعين تعزيز الإطار المؤسساتي الداعم للتحول الرقمي عبر إنشاء هيئات أو فرق عمل متخصصة. فقد يكون من المجدي إحداث وكالة وطنية للتحول الرقمي تضطلع بالتنسيق بين مختلف القطاعات في تنفيذ مشاريع الرقمنة، وتوحيد المعايير التقنية، و اقتراح الإصلاحات التنظيمية الضرورية. فتجربة وكالة دبي

- 884Gouvernement du Canada, Directive sur la prise de décisions automatisée, Secrétariat du Conseil du Trésor du Canada, mise à jour en avril 2023. https://www.canada.ca/fr/secretariat-conseil-tresor/services/technologie-information/intelligence-artificielle/directive-prises-decisions-automatisees.html (تم الاطلاع في 3 غشت 2025).

- 885Direction interministérielle du numérique (DINUM), Charte de déontologie de l'intelligence artificielle dans les services publics, République française, version de juin 2021. https://www.data.gouv.fr/fr/posts/charte-de-deontologie-de-lintelligence-artificielle-dans-les-services-publics/ (تم الاطلاع في 3 غشت 2025).

886 - المعطيات البيومترية هي معلومات جسدية فريدة تُستخدم للتعرف على الأشخاص، مثل بصمات الأصابع، ملامح الوجه، أو صوت الإنسان. وتُستخدم في الإدارات لضبط الدخول أو التعرف على الموظفين والمواطنين. أما تقنيات التتبع الذكي فهي أدوات رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مثل الكاميرات التي تتعرف تلقائيًا على الوجوه أو الأنظمة التي تراقب تنقلات الأشخاص. ورغم فعاليتها في تسريع الإجراءات وضبط الأمن، إلا أنها تُثير مخاوف حول الخصوصية، لأنها قد تُستخدم دون علم الشخص المعني أو دون موافقته، مما يُوجب وجود قوانين صارمة لحمايته.

- 887المفوضية الأوروبية، اللائحة العامة لحماية البيانات(GDPR))، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، L119، 4 ماي 2016.

الرقمية في دولة الإمارات[888] مثلًا تبين دور هذه الكيانات في قيادة التحول وضمان التكامل بين المشاريع الرقمية. كما نقترح دراسة إمكانية إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتنظيم الذكاء الاصطناعي، على غرار بعض الدول التي بدأت تفكر في مجالس وطنية للذكاء الاصطناعي. هذه الهيئة يمكن أن تضم خبراء في القانون والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، وتُعنى بوضع سياسات وطنية للذكاء الاصطناعي ومراقبة مدى مراعاة الأنظمة الذكية للاعتبارات الأخلاقية والحقوقية. مثل هذه المؤسسات من شأنها بث روح جديدة في الإدارة الذكية عبر تقديم المشورة والتوجيه، وضمان بقاء المغرب في طليعة الدول المستعدة تنظيمياً للتعامل مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة.

ثم تطوير البنية التحتية الرقمية وتعميم الخدمات الإلكترونية حيث لا يمكن تصور إدارة ذكية دون بنية تحتية رقمية قوية وآمنة. وعليه، فإن من الأولويات الاستثمار المستمر في تحديث شبكة المعلومات الحكومية وتوسيعها. وقد قطعت المملكة أشواطاً معقولة في هذا الصدد عبر مشاريع الرقمنة القطاعية كمنظومة "مسار" للتعليم، و"مدنية" للتعمير، و"منصة الصحة الإلكترونية" ...)، لكن المطلوب هو الانتقال إلى مستوى أعلى من تكامل البنى التحتية. في هذا السياق، ينبغي العمل على إنشاء منصة وطنية موحدة لتبادل البيانات بين الإدارات، تتبنى معايير التشغيل البيني **Interoperability standards**، على غرار منصة **X-Road** الإستونية[889]. إن وجود منصة كهذه سيسمح بتحقيق مبدأ "مرة واحدة" بشكل فعلي، بحيث ينتقل الطلب الإداري إلكترونياً بين الجهات المختصة دون حاجة لإلزام المرتفق بالتنقل أو إعادة الإدلاء بنفس البيانات لكل جهة. وتجدر الإشارة إلى أن القانون 55.19 ذاته تضمّن مبدأ منع الإدارة من مطالبة المواطن بوثيقة تصدرها إدارة أخرى، وإلزامها بالتنسيق لجلب تلك الوثيقة من مصدرها. وتطبيق هذا المقتضى يقتضي عملياً ربط قواعد البيانات بعضها ببعض، وهذا ما يجب أن تعمل عليه الحكومة عبر مشاريع مشتركة بين مختلف الوزارات المعنية.

ومن الإنجازات الحديثة في المغرب إطلاق بوابة "إدارتي" الوطنية التي تجمع المعلومات حول المساطر الإدارية؛ وينبغي البناء عليها لتصبح بوابة خدماتية تفاعلية تمكّن من إنجاز المعاملات كاملة عبر الإنترنت (**One-stop-shop**)، وليس فقط بوابة إخبارية.

---

888 Dubai Digital Authority (DDA), The Digital Dubai Authority: Mandate and Role in Smart and Digital Transformation, موقع حكومة دبي الرسمي، صفحة الهيئة المعنية. (Accessed 14 May 2024).

889 Estonian Information System Authority (RIA), X-Road®: couche nationale sécurisée d'échange de données pour une administration numérique interopérable, e-Estonia, mise à jour du 13 septembre 2024. Disponible sur : https://e-estonia.com/solutions/interoperability-services/x-road/ (consulté le 3 août 2025).

بالموازاة مع ذلك، ينبغي تطوير خدمات الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني لضمان أمن المعاملات وثقة الأطراف. ورغم وجود إطار قانوني للتوقيع الإلكتروني منذ القانون رقم 53.05 لسنة 2007 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، إلا أن استعماله ما زال محدوداً خارج بعض القطاعات (كالتجارة الإلكترونية والمالية). ويُقترح هنا إطلاق برنامج وطني لتوزيع هويات رقمية موثوقة للمواطنين والمقاولات، تكون مرتبطة ببطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية التي بدأ العمل بها (والتي تحوي شريحة ذكية قابلة للاستعمال في التعريف الإلكتروني). كما يمكن استلهام التجربة الإستونية في منح كل مواطن بطاقة تعريف إلكترونية e-ID[890] وتفعيل نظام التوقيع الرقمي بكيفية تجعل معظم المعاملات تتم عن بعد بشكل آمن. فاستعمال الهوية الرقمية من شأنه تبسيط عدد هائل من الإجراءات (مثل التصريح الضريبي، التصويت الإلكتروني، العقود عن بعد، وغيرها) مع توفير درجات عالية من الموثوقية القانونية. هذا إضافة إلى ضرورة تحديث القوانين القطاعية للسماح بقبول المستندات الرقمية والتوقيعات الإلكترونية أمام الإدارات والمحاكم دون عوائق، وتعميم أجهزة القراءة الرقمية على المصالح الإدارية للتحقق من البطاقات والوثائق الإلكترونية.

جانب آخر لا يقل أهمية هو تحسين تغطية شبكة الإنترنت وضمان سرعة وجودة الاتصال حتى في المناطق النائية. فتحقيق العدالة في الولوج إلى الخدمات الرقمية يفترض ألا يحرم ساكنة القرى أو المناطق الطرفية من الخدمة بسبب ضعف الاتصال. وقد أطلقت الدولة منذ سنوات برامج لتعميم الإنترنت عالي الصبيب (كبرنامج المغرب الرقمي والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في شقها المتعلق بتجهيز مراكز القرب بالإنترنت)، إلا أن الحاجة قائمة لتسريع نشر تكنولوجيا الألياف البصرية وشبكات الجيل الرابع/الخامس في كافة التراب الوطني. إن وجود بنية اتصال موثوقة هو ما يضمن أن تكون الخدمات الإلكترونية دائماً متاحة ومتوفرة ، مما يرفع مستوى اعتماد المواطنين عليها. وفي هذا السياق، يُستحسن التعاون مع القطاع الخاص (شركات الاتصالات والتقنية) لتوفير حلول مبتكرة للتغطية (كاستعمال الإنترنت عبر الأقمار الصناعية في المناطق المعزولة، أو نقاط Wi-Fi عمومية في الإدارات والأسواق).

وفيما يخص الخدمات الإلكترونية ذاتها، فإن جودة التصميم وسهولة الاستخدام عنصر حاسم في نجاحها. لذا توصي المقاربات الحديثة باعتماد مبدأ "التصميم المرتكز على المستخدم" User-driven Design[891] عند تطوير أي خدمة رقمية عمومية. بمعنى إشراك المرتفقين أنفسهم (عبر استطلاعات رأي أو عينات تجريبية) في عملية تصميم البوابات وتبسيط واجهاتها لضمان ملاءمتها لاحتياجاتهم. فكثيراً ما تفشل منصات إلكترونية جيدة تقنياً لأنها معقدة في نظر الجمهور أو لا تراعي اختلاف مستويات المستخدمين. كما يُستحسن

---

890 -في إستونيا، تُمنح لكل مواطن بطاقة تعريف وطنية (ID-card) منذ عام 2002، تشمل شريحة إلكترونية توفر هوية رقمية رسمية تُستخدم للوصول الآمن إلى كل الخدمات الحكومية والخاصة، بما في ذلك التوقيع الإلكتروني والتصويت عبر الإنترنت. هذه الهوية تغطي حوالي 99 % من السكان، وتشكل أساس النظام الرقمي المتكامل في البلاد. اليوم تُعد من أكثر النماذج تقدماً في العالم في المجال الرقمي، حيث تُرسخ مفهوم الحكومة الذكية المبنية على هوية رقمية موحدة .

- 891يُعرف التصميم المرتكز على المستخدم (User-Centered Design) بأنه نهج منهجي لتطوير الخدمات الرقمية، يقوم على إشراك المستخدمين الفعليين منذ المراحل الأولى، بهدف ضمان تلبية احتياجاتهم وتجربتهم الفعلية. يُعد هذا المبدأ من الدعائم التي أوصت بها المفوضية الأوروبية في التوجيهات الخاصة بالإدارة الرقمية الحديثة، كما اعتمدته العديد من الحكومات، منها كندا ضمن دليل "Digital Standard Playbook" و"France Connect" في فرنسا. انظر:
Government of Canada, “Digital Standards,” Treasury Board Secretariat, 2020, accessed July 2025, https://www.canada.ca/en/government/system/digital-government/government-canada-digital-standards.html.

توحيد تجربة المستخدم عبر مختلف المنصات الحكومية، بحيث يتعامل المواطن مع واجهات متناسقة وقواميس موحدة للمصطلحات والإجراءات، ما يقلل ارتباكه ويشجعه على الاستمرار في استخدامها. وقد وضعت الإمارات ضمن استراتيجيتها مبدأ "تصميم الخدمات بناءً على احتياجات المتعاملين" كأولوية، و ابتكرت منهجية "رحلة المتعامل" [892]لتصميم خدمات متكاملة تراعي تجربة المستخدم من البداية للنهاية. ومثل هذه المناهج جديرة بالتبني في المغرب لتحسين تفاعل المواطنين مع الإدارة الرقمية.

ثم تأهيل الموارد البشرية وترسيخ الثقافة الرقمية كما أسلفنا، لا يكتمل نجاح الإصلاح الرقمي دون حمل بشري داعم. وعليه يجب إعطاء عناية خاصة لبناء قدرات الموظفين العموميين وتغيير العقليات نحو تبني التكنولوجيا. في هذا الصدد، من الضروري إطلاق برامج واسعة النطاق لتكوين الموظفين في مجال التحول الرقمي، تشمل مختلف الفئات الوظيفية من أعلى السلم إلى أدناه. يمكن مثلا إقرار دورات تكوين إجبارية في مبادئ الحاسوب واستعمال الأنظمة المعلوماتية لكل موظف جديد، مع خطط تدريب مستمر للموظفين القدامى لإطلاعهم على آخر المستجدات التقنية في مجال عملهم. ولضمان فعالية هذه الدورات، ينبغي أن تجمع بين الجانب النظري كالإلمام بالأطر القانونية ذات الصلة بالرقمنة، وأخلاقيات استعمال البيانات والجانب التطبيقي من قبيل تمارين على استخدام برمجيات الإدارة، محاكاة لعمليات رقمية فعلية و غيرها...

ويمكن أن تستعين الإدارة بشراكات مع الجامعات ومعاهد التكوين لتحضير محتوى ملائم لهذه التكوينات. وقد يكون مفيداً أيضاً استحداث وحدات دراسية حول الإدارة الرقمية في معاهد تكوين الأطر مثل المعهد العالي للإدارة، ومدارس تكوين التقنيين في الوزارات حتى نضمن أن الأجيال الصاعدة من الموظفين مسلحة بالمعرفة الرقمية الكافية منذ البداية.

ومن زاوية أخرى، لا بد من تعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في الإدارة حيث يعتبر الذكاء الاصطناعي سلاحاً ذو حدين في سياق الإدارة الذكية؛ فهو من جهة فرصة هائلة لرفع كفاءة الأداء والاستباقية في تقديم الخدمات، ومن جهة أخرى ينطوي على مخاطر إذا لم يتم توجيهه بضو ابط وحوكمة رشيدة. لذا فإن من سبل التطوير الأساسية تبني استراتيجية وطنية للإدارة الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، تكون عناصرها: الاستفادة، والاحتراز، والابتكار المسؤول.

فعلى صعيد الاستفادة، ينبغي تحديد المجالات ذات الأولوية حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحقق قيمة مضافة سريعة وواضحة. من تلك المجالات: معالجة الكم الهائل من البيانات الإدارية لاستخلاص مؤشرات تدعم صنع القرار العمومي (مثل استخدام خوارزميات تحليل البيانات لتوجيه سياسات اجتماعية أكثر فعالية)، أو أتمتة المهام الروتينية كتسجيل الطلبات وفرزها والتأكد من استيفاء الوثائق، مما يخفف العبء عن الموظفين. كما يمكن اعتماد نظم المساعدة الافتراضية (Chatbots) للإجابة الفورية على استفسارات المواطنين على مدار الساعة، وقد بدأ بالفعل تطبيق محدود لهذا في بعض البو ابات كبو ابة "خدماتي" الخاصة بالجماعات المحلية. على أن يتم تحسين قدرات هذه المساعدات بتقنيات معالجة اللغة العربية واللهجات المحلية لتكون تفاعلية وقادرة على فهم أسئلة الجمهور. في جانب آخر، يمكن للذكاء

- 892رئاسة مجلس الوزراء – دولة الإمارات العربية المتحدة، دليل تصميم الخدمات الحكومية: رحلة المتعامل، 2020، ص. 6، متاح على الموقع الرسمي: https://www.primeminister.ae/ar/service-design (تم الاطلاع عليه بتاريخ 3 غشت 2025).

الاصطناعي تحسين مراقبة الأداء ومحاربة الغش، فمثلاً بإمكان برامج تحليل المعطيات كشف حالات غير اعتيادية قد تشير إلى فساد أو سوء استخدام موارد (كأن ترصد منظومة المشتريات العمومية عرضاً مالياً شاذاً مقارنة بالمعدلات المعتادة فتنبّه المسؤولين). مثل هذه التطبيقات مفيدة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة في المرفق العام.

أما على صعيد الاحتراز، فلابد من إجراءات موازية لضمان أن توظيف الذكاء الاصطناعي لن يأتي على حساب الحقوق والمبادئ. في هذا الصدد، من الضروري إخضاع كل نظام ذكاء اصطناعي جديد لتقييم أثر قبل اعتماده على نطاق واسع، يشمل تقييم مخاطره على الخصوصية والمساواة وجودة الخدمة.

كذلك ينبغي إعداد بروتوكولات واضحة للتدخل البشري في حال أخطأ النظام الآلي أو صدر قرار عنه محل اعتراض؛ بحيث يحق للمرتفق طلب مراجعة بشرية وتوضيح الأسباب. كما يتعين وضع سياسات للبيانات المفتوحة فيما يخص الخوارزميات العامة المستخدمة إدارياً – طبعاً مع احترام أمن الدولة والملكية الفكرية – ولكن بقدر الإمكان تنشر تفاصيل عن المنطق الذي تعتمده البرمجيات الإدارية، لضمان الشفافية وتمكين الخبراء المستقلين من تدقيقها. ومن المفيد هنا أن فرنسا مثلا تعتبر شفرة البرمجيات الحكومية وثيقة إدارية عمومية [893] يحق للأفراد طلب الاطلاع عليها تطبيقاً لقانون 2016 المتعلق بالجمهورية الرقمية[894] . مثل هذا التوجه يعطي ثقة أكبر ويضمن خضوع الأنظمة الذكية للمساءلة المجتمعية والقانونية.

وفي إطار الابتكار المسؤول، ينبغي تشجيع تجريب تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن بيئات تجريبية محمية Regulatory Sandboxes[895] قبل تعميمها. وهذا ما أوصت به أيضاً إستراتيجية الإمارات الرقمية من خلال تبني نهج "البيئات الاختبارية التنظيمية". والفكرة أن يتم إطلاق مشاريع نموذجية محدودة المدى لاستعمال الذكاء الاصطناعي في خدمة معينة مثلاً تجربة نظام لتقييم تلقائي لطلبات الرخص في مدينة معينة، تحت رقابة فريق فني-قانوني يقوم برصد النتائج وتقييم أي إشكالات تظهر وضبط النظام قبل نشره وطنيا. هذه المقاربة تضمن التعلم من التجربة بأقل كلفة اجتماعية أو حقوقية. كما يستحسن إشراك الجمهور في هذه المراحل التجريبية عبر قنوات التغذية الراجعة مثل استطلاعات رأي للمستفيدين التجريبيين حول رضاهم وهل لاحظوا أي تحيّز أو مشاكل، فيشعر المواطن أنه جزء من تطوير الإدارة الذكية وليس مجرد متلق سلبي لها.

أخيراً، يتعين عدم إغفال البعد الأخلاقي والتوعوي في استخدام الذكاء الاصطناعي. مثلا، إدماج مواد دراسية حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في مناهج تكوين الموظفين والقضاة أمر ضروري، كي يعي القائمون على تنفيذ القانون والتشريع حدود ومخاطر التقنية كما إمكانياتها. كذلك من المفيد إصدار أدلة إرشادية

- 893تعتبر الشفرة المصدرية للبرمجيات التي تطورها الدولة أو تستعين بها في أداء خدماتها جزءًا من الوثائق الإدارية التي تنتجها أو تملكها الإدارة العمومية، وبالتالي فهي مشمولة بمبدأ النفاذ إلى المعلومات، ما لم تكن خاضعة لاستثناء قانوني (مثل سرية الدفاع، الأمن السيبراني، أو حقوق الملكية الفكرية). في فرنسا مثلًا، اعتبر مجلس الدولة الفرنسي (Conseil d'État) في قرار شهير سنة 2020 أن الشفرة المصدرية هي وثيقة إدارية، ويجوز طلب الاطلاع عليها بموجب قانون 17 يوليوز 1978 المتعلق بحرية الوصول إلى الوثائق الإدارية، مع مراعاة قيود الأمن والمصالح المحمية.
- 894Conseil d'État, 8e et 3e chambres réunies, 13 mars 2020, n° 426311 – Le code source est une documentation administrative communicable.
- 895"البيئة التجريبية المحمية" أو ما يُعرف بـ Regulatory Sandbox هي إطار تنظيمي يُتيح للشركات اختبار حلول مبتكرة (مثل استخدام الذكاء الاصطناعي أو التعاملات الرقمية) في نطاق محدود و خاضع للإشراف، بهدف تقييم فعاليتها ومخاطرها، مع توفير مرونة تنظيمية مؤقتة. ويُعد هذا النموذج شائعًا في مجالات مثل الخدمات المالية، الصحة الرقمية، والحوكمة الذكية.

مبسطة موجهة لعامة الناس تشرح حقوقهم عندما يتعاملون مع نظام آلي في الإدارة مثل حق الاعتراض، حق طلب تدخل بشري، حق حماية بياناتهم.... إن خلق هذه الثقافة العامة حول الذكاء الاصطناعي سيزيل جانباً من التخوف المجتمعي، ويضمن دعما شعبيا مدروسا لمشاريع الإدارة الذكية.

خاتمة :

إن التجربة المغربية في تحديث الإدارة لا تخلو من مواطن قوة ومكتسبات مشجعة، يقابلها نقاط ضعف وتحديات جدية تستلزم معالجة حازمة.

فعلى جانب المكتسبات، يُحسب للمغرب أنه وضع مرجعية دستورية صلبة ترتكز عليها الإدارة الذكية، إذ جعل دستور2011 من مبادئ الشفافية والجودة والمحاسبة قيمًا ملزمة لتسيير المر افق العمومية. كما أن الانضمام لمبادرات دولية كالشراكة من أجل الحكومة المنفتحة يعكس التزاما سياسيا بتحقيق الانفتاح الرقمي. وتشريعيا، تمكن المغرب خلال العقد الأخير من سن قوانين محورية تؤطر الرقمنة وتبسيط المعاملات. تقنيا أيضا، بدأنا نشهد إطلاق بعض الخدمات الرقمية المهمة ، ما يدل على تحول تدريجي وإن كان متفاوتاً بين القطاعات. كذلك فإن وعي المواطن المغربي بأهمية الرقمنة آخذ في الارتفاع، خصوصاً لدى فئة الشباب، مما يعني أن هناك طلبا مجتمعيا على الخدمات الإلكترونية سيدفع بالإدارة نحو التحديث. في المقابل، تبين أن نقاط الضعف لا تزال مؤثرة. فالإطار القانوني، رغم تطوره، يعاني من ثغرات تأخر معالجتها فالتنزيل الفعلي للقوانين الصادرة يواجه عوائق بنيوية كالمقاومة البيروقراطية وضعف آليات الزجر عند الإخلال. أضف إلى ذلك أن التمويل العمومي المخصص للتحول الرقمي يظل محدودا نسبيا مقارنة بحجم الأوراش المطلوبة، مما ينعكس على بطء بعض المشاريع أو عدم شموليتها الترابية.

ثم إن التفاوت الرقمي بين الإدارات أصبح ملموساً: فبينما نجد إدارات رائدة رقميا كالمديرية العامة للضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، نجد أخرى متأخرة كثيرا كبعض الجماعات المحلية أو الإدارات الصغيرة في الأقاليم . هذا الخلل يهدد بتولد إدارة بسرعتين، وقد يؤدي إلى لا إنصاف بين المواطنين تبعاً للجهة التي يتعاملون معها. على الصعيد البشري، بالرغم من المبادرات التكوينية، لا يزال نمط التفكير التقليدي مهيمناً في قطاعات واسعة من الإدارة، حيث تقدم سلامة المسطرة الورقية وإمضاء المدير على أي ابتكار رقمي قد يبدو مجهول العواقب للبعض. وإلى الآن، لم نلمس مساءلات تأديبية أو تقييمية ترتبط بتبنّي الرقمنة أو عرقلتها، ما يفوت فرصة الضغط نحو التغيير.

أما بخصوص إدماج الذكاء الاصطناعي، فيمكن القول إن المغرب حالياً في موقع المترقب أكثر منه المبادر. فرغم الشعارات حول تبني الثورة الصناعية الرابعة، لم نشهد تطبيقات ذكاء اصطناعي عملية وواسعة النطاق في الإدارة المغربية بعد، باستثناء ربما بعض خوارزميات بسيطة لخدمة الزبائن في مؤسسات معينة. قد يكون في هذا التأني حكمة لتجنب أخطاء الاستعجال، لكنه يعزى أيضاً إلى تردد تنظيمي نتيجة غياب إطار ينظم العملية. المفارقة أن دولاً أخرى بدأت فعلاً توظف هذه التقنيات وتجني الثمار، مما يُخشى معه أن يفوت المغرب الركب ويجد نفسه متأخراً في استثمار تقنيات ستصبح معيارية قريباً. أضف لذلك أن الأمن السيبراني تحدٍ ماثل؛ فكلما ازدادت الرقمنة زاد تعرض البنية التحتية الحكومية لخطر الهجمات، وهنا يبقى السؤال حول مدى جاهزية منظومتنا الدفاعية الرقمية خاصة مع محدودية الموارد والخبرات في هذا المجال.

من زاوية تقييمية، يبدو واضحاً أن إصلاح الإدارة مشروع طويل الأمد، يتطلب نَفَساً إصلاحياً مستمرا وليس مجرد إجراءات معزولة. ولعل أحد مكامن الضعف في التجربة المغربية هو طابع "الحملات" الذي يطبع

بعض الأوراش: حيث تنطلق الحملة بقوة وزخم ثم تفتر بعد مدة قبل تحقيق أهدافها الكاملة. المطلوب إذن هو ترسيخ منهجية مستدامة في تحديث الإدارة، قوامها المتابعة والتقويم الدوري والتصحيح المستمر للمسار بناءً على التغذية الراجعة من الواقع. وهذا يستدعي أيضاً تعزيز آليات الرقابة البرلمانية والمجتمعية على ورش الرقمنة، عبر طرح الأسئلة البرلمانية ونشر نتائج الأداء وتلقي شكاوى المواطنين بشأن الخدمات الرقمية ومعالجتها علناً.

وعموما ، يمكن القول إن مسار الإدارة الذكية بالمغرب يمر بمنعطف حاسم: فإما أن يتسارع بخطى مدروسة وثابتة نحو تحقيق أهدافه مستفيداً من زخم الإصلاحات والقوانين المتاحة، وإما أن يتباطأ ويتعثر تحت وطأة العوائق المذكورة مما سيؤدي إلى زيادة فجوة الثقة بين المواطن وإدارته. وتأسيساً على ذلك، تتلخص التوصيات المحورية في ضرورة اتخاذ سلسلة من الإجراءات التكاملية – القانونية والتنظيمية والتقنية والبشرية – على المدى القريب والمتوسط، حتى نضمن نجاح هذا الورش الإصلاحي الكبير.

الدكتور رشيد الرباج
باحث في القانون والعلوم الإدارية

سلطة الجماعات الترابية في إدارة التصرفات الجبائية-دراسة مقارنة

The power of local authorities to administer tax dispositions - a comparative study

الملخص:

شهدت الآونة الأخيرة اهتماما جارفا بمقومات نظام الإدارة الترابية ولا سيما في مقدمتها التمويل المحلي فهو بمثابة الشريان الحيوي الذي تستمد منه نطاق عملها، كما يعد أحد العناصر الأساسية لنظام اللامركزية الإدارية، بل أحد دعائم استقلالها، فلا مجال للحديث عن إدارة ترابية وتمييزها عن الإدارة المركزية دون توفرها على مقومات الاستقلال المالي، ذلك أنه بمجرد اعتراف القانون بالشخصية المعنوية للوحدات الترابية اللامركزية، يصبح من المنطقي توفر هذه الأخيرة على ذمة مالية مستقلة وميزانية خاصة بها، وبالتالي حرية التصرف في مجال التسيير المالي في شقيه المتعلق بالمداخيل والنفقات، باعتبارهما يجسدان أهم العمليات التي تكون المالية الترابية موضوعا لها.

هذه الحرية أو السلطة المالية أو القدرات المالية للجماعات الترابية تحمل بين مضامينها في نفس الوقت السلطة الجبائية، وسلطة الإنفاق وكذا سلطة التمويل وكذا سلطة التسيير المالي، فهي تحتوي الإجابة عن التساؤل حول ما إذا كان لها الحق حسب القانون أم لا في القيام أو عدم القيام بتصرف في الميدان الجبائي، وكذلك ما إذا كانت قادرة على ذلك كاختيار في قراراتها الجبائية تبعا لظروفها التي تتمثل في مجموع النصوص القانونية المنظمة للسلطة المالية.

فتكريس لامركزية إدارية فعالة وحقيقية، يقتضي تمتيع الجماعات الترابية بالاستقلالية المالية، وهذه الأخيرة تحددها مجموعة من المعايير والشروط، من بينها حرية الجماعات الترابية في تحديد إيراداتها الجبائية ونفقاتها أثناء وضعها لميزانياتها، لذلك ينبغي على المشرع بمناسبة صياغته لمختلف النصوص القانونية المؤطرة لهذا الموضوع الحرص على ضمان هذه الحرية، أي حرية الجماعات الترابية في تحديد الإيرادات الجبائية والحرية في اختياراتها الإنفاقية، من أجل ضمان الاستقلالية المالية، وبالتالي تكريس لامركزية إدارية فعالة وفعلية.

والجبايات الترابية تشكل الإطار المرجعي الصلب لأي توجه يستهدف تقوية التأثيث المالي للامركزية الترابية، بل يمكن الإقرار بأن أولى الصعوبات الخاصة بنجاح سياسة اللامركزية الترابية تجد أبرز عناصرها في اللامركزية المالية، أي مختلف الوسائل والإمكانيات المالية المتطلبة لإنجاح التوجه اللامركزي.

وفي الآونة الأخيرة ظهرت مسألة "السلطة الجبائية الترابية" كأساس للاستقلالية المالية للجماعات الترابية، وقد تحولت إلى موضوع جديد للقانون الدستوري، فهي تعتبر بطبيعتها من امتيازات السلطة العمومية، والتي تعطي للوحدات اللامركزية الترابية الحق والحرية في ممارستها، هذا الامتياز غير المألوف للدولة تم التعبير عنه كقدر محتوم في الدساتير وقوانين الجماعات الترابية لبعض الدول، ولا زالت هذه

السلطة تثير نقاشا وتطرح تساؤلات نظرا لارتباطها هي الأخرى بمسألة اللامركزية، فبالنسبة لكل الهيئات الترابية سواء الجهات أو الجماعات الترابية الأخرى فإن سلطة التسيير والتصرف بحرية تقوم أساسا على مدى حيازتها للسلطة الجبائية، لأنه لا يمكن أن توجد سلطة إدارية مستقلة بدون سلطة جبائية، وبعبارة أخرى فإن الاستقلالية المالية يجب أن تتوفر على استقلالية القرار الجبائي الذي يضمن استقلالية في التسيير، لذا يبدو غياب الاستقلالية الجبائية لهذه الجماعات يتناقض ومبدأ اللامركزية الذي يفترض بماهيته تنوع الوسائل القانونية والمادية ومسؤولية الفاعلين الترابيين في المجال المالي والجبائي.

وفي ضوء ما تقدم، فقد آثرنا تقسيم هذا الموضوع المتعلق بسلطة الجماعات الترابية في تصرفاتها الجبائية إلى مبحثين: في (المبحث الاول) سنخصصه إلى سلطة الجماعات الترابية في تأسيس الموارد الجبائية، وفي (المبحث الثاني) إلى البحث حول سلطتها على مستوى تحديد أسعارها ودورها في صناعة القرار الجبائي الترابي.

المبحث الأول: سلطة الجماعات الترابية في تأسيس الموارد الجبائية.

يبتغي الحديث عن دور الجماعات الترابية في فرض الضريبة وتحديد الوعاء الجبائي إبراز مدى اسهام ممثلي هذه الجماعات الترابية أي المنتخبين الترابيين وبالخصوص رؤساء المجالس التداولية كآمرين بالصرف منتخبين في عملية فرض الاقتطاع الجبائي على المستوى الترابي، وكذا حدود صلاحية هذه الجماعات الترابية في الفرض والتسعير وتحديد القرار الجبائي الترابي، وغيرها من الصلاحيات ذات الصبغة الجبائية التي تعتبر التجسيد الحقيقي لسلطات هذه الهيئات المنبثقة بشكل ديمقراطي.

فمسألة الفرض الجبائي ودور الجماعات الترابية في ذلك، يبرز عموما اتجاهان بخصوص هذه الصلاحية: اتجاه رافض لمنح سلطات للجماعات الترابية في فرض الضرائب وحصر هذا الاختصاص في الدولة، وهو الاتجاه الغالب في جل التشريعات والتجارب، ويستند هذا الاتجاه إلى مبررات فلسفية وسياسية ومبررات ذات طابع عملي، و اتجاه آخر يسمح في منح بعض الصلاحيات للوحدات الترابية في بعض التصرفات الجبائية. انطلاقا من ذلك حاولت التطرق لسلطة الجماعات الترابية في تأسيس الموارد الجبائية على مستويين: المستوى الأول متعلق بدور الجماعات الترابية على مستوى الفرض الجبائي (المطلب الأول)، أما المستوى الثاني مرتبط بدور الجماعات الترابية في تحديد الوعاء الجبائي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دور الجماعات الترابية على مستوى الفرض الجبائي.

يراد بالفرض الجبائي السلطة الممنوحة لجهة ما بإنشاء أو خلق التزام قانوني ذو طبيعة مالية اتجاه الغير بمقابل أو دون مقابل، وهذا المصطلح ينصرف إلى الإيرادات المالية التي يستلزم نشوئها، صدور قانون أو بناء على قانون من الجهة التي تفرضها، وفي سبيل تطبيقها تستخدم هذه الجهة وسائل السلطة العامة وتخضع لأحكام القانون العام، وهذا الأمر ينطبق على موردي الضرائب والرسوم، لاسيما وأن المشرع الدستوري قد أوجب فرض الضرائب والرسوم من خلال النص على ذلك في الدستور، وحري بنا التساؤل هنا، هل فرض الضرائب والرسوم في الدولة التي تتبنى النظام اللامركزي ومنها المغرب من الصلاحيات الحصرية للدولة، أو يمكن أن يكون من سلطات الجماعات الترابية المكونة لهذا النظام؟

نفس التساؤل يطرح عن الأنظمة ذات الدولة الفدرالية أو الاتحادية، فهل هذا الاختصاص من الصلاحيات الحصرية للسلطات الاتحادية أم يمكن أن يكون من سلطات الوحدات المكونة للاتحاد؟

باستقراء النصوص المؤطرة للنظام اللامركزي يتضح غياب تام لأي سلطة جبائية تأسيسية مباشرة للجماعات الترابية ومجموعاتها، حيث إن هناك استبعاد تام لأي إمكانية لقيام الجماعات الترابية بفرض اقتطاع جبائي من جانب أحادي دون أن تكون مفوضة في ذلك بموجب نصوص تشريعية أو تنظيمية.

فالمشرع المغربي خول سلطة إصدار القوانين الجبائية وكذا قوانين المالية التي تتأسس وجوبا على قواعد جبائية للهيئة التشريعية أو البرلمان، تعزيزا لمبادئ الديمقراطية التمثيلية. فمالية الدولة في أساسها مشكلة من أموال الشعب باعتبار مصدرها من الضرائب التي يؤديها المواطنين، لذلك فإن المنطق يفرض أن يتم قبولها من الشعب نفسه عن طريق ممثليه في المجلس التشريعي، فالجماعات الترابية لا تتمتع بسلطة الفرض الضريبي، ولا بسلطة تأسيس نظام جبائي ترابي، فالمشرع الوطني هو الذي يملك سلطة فرض حدود الحرية الجماعية، وتنظيم اختصاصاتها وتحديد مواردها وتحملاتها وعلاقاتها الإدارية والمالية[896]. وتجدر الإشارة هنا أن التكاليف العمومية ومنها الضرائب فالقانون وحده له الصلاحية في إنشائها وتوزيعها[897].

إن غياب سلطة جبائية تأسيسية للجماعات الترابية ينسجم مع الفصل 39 من الدستور المغربي لسنة 2011 والدساتير السابقة كذلك الذي ينص "على الجميع أن يتحمل كل على قدر استطاعته التكاليف العمومية التي للقانون وحده الصلاحية لإحداثها وتوزيعها..." حيث إن الجهاز التشريعي هو المؤهل لوحده بموجب النص الدستوري لخلق كل اقتطاع جبائي جديد، بالرغم من أنه على المستوى العملي قد يعمد النص القانوني إلى تفويض الحكومة للقيام بإحداث بعض الاقتطاعات الجبائية.

كما أنه من خلال القانون الجبائي 06-47 يتبين الدور العدمي للمجالس الترابية في تأسيس الفرض الجبائي أو تعديله أو إلغائه، فالنظام الجبائي الترابي يقوم إذن على مبدأ عدم الاستقلالية الضريبية، "ففرض الضريبة مسألة قومية تختص بها الدولة"[898]، وخاصة في الدولة ذات الشكل البسيط والموحد كالمغرب، وعلى الرغم من عدم التنصيص الصريح على منح سلطة تأسيسية مباشرة للجماعات الترابية في المجال الجبائي فإن اسهام ومشاركة هذه الجماعات الترابية من خلال عدة آليات قد يسمح بالقول بتوفر الجماعات الترابية على سلطة جبائية تأسيسية غير مباشرة، ولعل أهم هذه الآليات آليتين أساسيتين هما:

- تمثيلية الجماعات الترابية في مجلس المستشارين[899].

896- المصطفى المعمر: "إكراهات النظام المالي للجهة بالمغرب" المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد خاص يونيو 2005، ص 167.

897- ينص الفصل 71 من الدستوري المغربي 2011 حصرا على أنه "يختص القانون بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور بالتشريع في الميادين التالية:
- النظام الضريبي ووعاء الضرائب ومقدارها وطرق تحصيلها.

898- أحمد حضراني: النظام الجبائي المحلي على ضوء التشريع المغربي والمقارن، منشورات الجلة المغربية للإدارة العدد 22، الطبعة 1، 2001، ص 53.

899- ينص الفص 63 من الدستور المغربي 2011 " يتكون مجلس المستشارين من ... – ثلاث أخماس الأعضاء يمثلون الجماعات الترابية يتوزعون بين جهات المملكة بالتناسب مع عدد سكانها ومع مراعاة الانصاف بين الجهات....

- النقاشات العمومية على المستوى الوطني Les débats publics حول النظام اللامركزي والجماعات الترابية (المناظرات[900]، الأوراش، لقاءات تواصلية[901]...) حيث يعتبر موضوع الجبايات الترابية من ضمن أهم مجالات النقاش.

غير أن هذا الاسهام غير المباشر للجماعات الترابية له محدوديته أيضا، فالتمثيلية تبقى بدون فعالية بالنظر إلى ما صار يصطلح عليه بأزمة التمثيلية البرلمانية، أما على مستوى النقاشات العمومية فغالبا ما يولي أهمية أقل للمادة الجبائية الترابية وبالتالي لا تنال نفس القدر من الاهتمام على مستوى النقاش العام.

لكن التحفظ من إعطاء المجالس التداولية الجماعية سلطة فرض الضريبة، له كذلك من المزايا والأسباب التي تبرره، حيث إن فرض الضرائب والرسوم ليس من الأمور السهلة التي يمكن التصرف فيها بكل حرية، نظرا لارتباطه بسياسة الدولة المالية والجبائية وكذا كفاءة الإدارة الجبائية[902].

هكذا إذن، فمبدأ السيادة الجبائية الذي يوازي في المغرب السيادة السياسية، يدفع السلطات العمومية إلى التحكم في عملية فرض الضريبة، مما يحول دون توسيع عميق للهامش الجبائي للوحدات الإدارية اللامركزية، ويجعل السياسة الجبائية الترابية رهينة بالتصورات والخطوات التي ترسمها السلطات المركزية للوحدات الإدارية[903]، بل إن عدم جواز خلق أي رسم ترابي من قبل الجماعات الترابية، يؤكد إرادة المشرع المغربي في الحسم المبكر في مصير ومآل النظام الجبائي الترابي[904].

في الأنظمة المقارنة يمكن القول إن مسألة فرض الضرائب والرسوم الترابية قد اتخذت اتجاهات عدة بالنسبة للجهة التي تصدر القوانين الخاصة بالضرائب والرسوم، ويمكن حصر هذه الاتجاهات بالآتي:

الاتجاه الأول: دساتير جعلت للسلطة المركزية حصرا مكانة فرض الضرائب والرسوم ومن أمثلتها فرنسا، فالجماعات الترابية اللامركزية لا تمتلك سلطة خلق الضرائب، فالدستور يحفظ للمشرع الذي هو جهاز الدولة، سلطة خلق و إنشاء الضرائب، ولا يوجد ما يشير إلى إمكانية اقتسام هذه السلطة بين الدولة والجماعات الترابية وفقا لمقتضيات الفصل 34 من دستور الجمهورية الخامسة، فالمشرع يحتكر السلطة الجبائية الأصلية سواء الوطنية أو المحلية، ويستبعد إمكانية للتدخل من طرف الجماعات المحلية في فرض الضرائب905.

فتبعا لنص المادة 72 مكرر2 من دستور الجمهورية الفرنسية لسنة 1958 المعدل في 23 يوليوز 9062008 المتضمنة لمداخيل الجماعات المحلية، لم يكن لهذه الأخيرة الحق في فرض رسوم محلية جديدة

900- المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات المنعقدة بالصخيرات يوم 03 و04 ماي 2019.

901- انعقد اللقاء الأول في جهة الشرق يوم 02 دجنبر 2022، ثم انعقد اللقاء التواصلي الثاني يوم 06 دجنبر 2022 بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة ويخص جماعات طنجة، تطوان، الحسيمة، العرائش وشفشاون .على أن تُعقَدَ اللقاءات المقبلة على مستوى جهة فاس- مكناس وجهة درعة- تافيلالت على التوالي يومي 13 و15 دجنبر 2022.

902- عبد الحق المرجاني: الجبائية المحلية بالمغرب، مجلة المالية المحلية والاقتصاد الجهوي، العدد1، 1995، ص 58.

903- أحمد نغاش: "إكراهات إصلاح النظام الجبائي المحلي، وموقعه في سياق تعديل الميثاق الجماعي"، الحكامة المحلية بالمغرب، مجموعة البحث حول الاقتصاد الحضري والبيئة، جامعة محمد الخامس، السويسي، يومي 16 و17 من أكتوبر 2002، ص 22-23.

904- أحمد نغاش: "إصلاح النظام الجبائي المحلي: أي أفق؟ مدخل عام من أجل تفعيل دور الجبايات المحلية في تحقيق التنمية، مجلة القانون المغربي، محور الدراسات والأبحاث القانونية، العدد 09 دجنبر 2005، ص 99.

905 - LABIE (F.) : Finances locales, Edition DALLOZ. Paris 1995. P 11-12.

906-المادة 72 مكرر 2: " تستفيد الجماعات المحلية من الموارد التي يمكن استخدامها بكل حرية وفق الشروط التي يحددها القانون .ويجوز لها أن تقبض كامل حصيلة الضرائب أو جزء منها مهما تكن طبيعتها. ويجوز أن يرخص لها القانون بتحديد وعاء الضريبة ونسبها بالشروط التي يحددها .تمثل الإيرادات الضريبية وغيرها من الموارد الخاصة بالجماعات المحلية جزءًا هامًا

وإمكانية رفع نسب الضرائب الخاصة بها لتمويل خزينتها، إلا ما كان مقررا لها من طرف التشريع، غير أنه منذ صدور قانون رقم 80-10 المؤرخ في 10 يناير 9071980، المتضمن تهيئة الرسوم كسبت هذه الجماعات حق وحرية المصادقة على نسب الرسوم المباشرة الخاصة بها من طرف المجالس المحلية، وما يجب ذكره أنه إلى غاية سنة 2011 لم تكن الجهات تملك الحق في المصادقة على رفع نسب الضرائب المحلية المباشرة908 ، وتطبيقا للمادة 3 من القانون العضوي المؤرخ في 29 يوليو 9092004. فإن الجهات "les régions" هي الأخرى سارت كباقي الجماعات الأخرى تتمتع بحد أدنى من فرض الرسوم وتحصيل الضرائب لتحسين مداخيلها.

والبلديات الفرنسية كذلك لا يمكن لها مثلا المصادقة على نسبة الرسم السكني (d'Habitation) (TH) وكذلك الرسم العقاري إلا في حدود نسبة 2,5% من المعدل الوطني تبعا لنص المادة (ART.L.2332-2 du CGCT). كما لها الحق في فرض الرسوم على الشركات ذات النشاط الاقتصادي على إقليمها[910].

أيضا من حق الجماعات المحلية ضمن الاختصاصات المقررة لها أن تنشئ رسما على جمع النفايات المنزلية، المادة (L2224-13) وكذا فرض الرسم على الاستهلاك النهائي للكهرباء (Art. 2224-31) Taxe communal sur la consommation finale d'électricité[911].

الاتجاه الثاني: دساتير أعطت السلطة المركزية صلاحية فرض بعض أنواع الضرائب والرسوم تاركة بعضها الآخر من صلاحيات الوحدات الترابية المكونة لها، بينما جعلت البعض الآخر منها مشتركا ما بين السلطة المركزية وسلطات تلك الوحدات. ففي ألمانيا مثلا حدد الدستور أن للاتحاد صلاحيات حصرية في مجال التشريع فيما يتعلق بالرسوم الجمركية[912]، وتكون الصلاحية مشتركة فيما يتعلق بالضرائب الأخرى

من مجموع موارد آل نوع من الجماعات. ويحدد قانون أساسي الشروط التي بموجبها يتم تطبيق هذه القاعدة .آل نقل في الاختصاصات بين الدولة والجماعات المحلية يرافقه منح لموارد مساوية لتلك التي كانت مخصصة لممارستها. وكل استحداث أو توسيع في الاختصاصات تنجر عنه زيادة في نفقات الجماعات المحلية يرافقه رصد لموارد يحددها القانون .ويحدد القانون التدابير التي تتعلق بمعادلة توزيع الضرائب بهدف تشجيع تحقيق المساواة بين الجماعات المحلية.

907 - Consulter le site internet : http://www.legifrance.gouv.fr // - Loi n° 80-10 du 10 janvier 1980, portant aménagement de la fiscalité.

908 - Les collectivités locales disposent d'une véritable autonomie financière telle que définie dans l'article 72-2 de la constitution : '' les collectivités bénéficient de ressources dont elles peuvent disposer librement [...] elles peuvent recevoir tout ou partie du produit des impositions de toutes natures''. La loi les autorise ainsi à fixer, dans certain es limites, le taux des taxes qu'elles perçoivent comme ceux de la taxe d'habitation ou de la taxe foncière (sur le bâti et le non bâti) ou encore celui de la contribution économique territoriale. À noter que depuis 2011, les régions n'ont plus la possibilité de voter le taux d'un impôt local. Depuis cette date, seules les communes, les groupements de communes et les départements disposent de cette liberté. Consulter le site internet suivant : www.legifrance.com/.../Impots.../La-fiscalite-locale-une-variable-cle-dans-le-...15 oct. 2013.Impôts et taxes locales : une ressource non négligeable pour les collectivités... apparaissent dans les comptes des collectivités territoriales.

909 - Loi organique n° 2004-758 du 29 juillet 2004, relative à l'autonomie financière des collectivités territoriales, publiée au J.O. n° 175 du 30 juillet 2004, p 13561.

910 - voir, La fiscalité des collectivités territoriales- Barreau des Hauts-de-Seine. www.barreau92.com.

911 - En savoir plus sur cet article du CGCT, modifié par l'article n° 2333-2, de la loi n° 2010-1488 du 7 décembre 2010.

912- تنص المادة 1/105 من القانون الأساسي الألماني لعام 1949 والمعدل سنة 2002 على الآتي:
- تبقى صلاحية التشريعات في مجال الجمارك والشؤون المالية الحكومية حصرا في يد الاتحاد.

بشرط أن تكون حصيلة هذه الضرائب مستحقة كليا أو جزئيا لسلطات الاتحاد، أما باقي الضرائب المحلية المفروضة على الاستهلاك والنفقات، فإن صلاحية فرضها تكون للولايات الألمانية بشرط ألا تكون هذه الضرائب مماثلة للضرائب التي ينظمها القانون الاتحادي[913].

ففي ألمانيا نجد مجموعة من الرسوم الترابية التي تهم الجماعات وهي تكميلية يطلق عليها: les taxes mineures والتي تشمل: الضريبة على الكحول، الملاهي، امتلاك الكلاب، الصيد، القنص، والضريبة على المساكن الثانوية، فالجماعات حرة في اللجوء إليها مع مراعاة القوانين الخاصة بكل لاندر[914]. إذ لا يمكن لهذه الضرائب أن تكون من نفس النوع الذي يضعه المشرع الوطني، ويجب أن تكون داخلة في الاختصاصات التشريعية للاندر الذي تنتمي إليه الجماعة، الأمر الذي يجعل عمليا تأسيس أية ضريبة جديدة من الأمور الصعبة، حيث اقترحت الجماعات العديد من الرسوم، إلا أنها رفضت بمبرر أنها تتداخل مع ضرائب اللاندر أو ضرائب الاتحاد الفيدرالي[915]. وعموما فإنه بالرغم من أن الجماعات تملك حرية إنشاء هذه الضرائب الجديدة، فإنها لا تلجا لها من الناحية العملية لأن كل ما يمكن تضريبه قد تم تضريبه أصلا.

والملاحظ في هذا الموضوع، أن الأصل هو قيام السلطة الاتحادية بفرض الضرائب والرسوم، تاركة المجال للسلطات المحلية بفرض بعض أنواع الضرائب، لكن هذه الاجازة متعلقة بشرط عدم تماثل الضرائب المحلية للضريبة الاتحادية منعا للازدواج الضريبي.

أما بالنسبة لإسبانيا تتوفر الجماعات المستقلة على سلطة مالية تمكنها من خلق ضرائبها وكذا المطالبة بها، هذه السلطة تم التنصيص عليها في الفقرة 2 من الفصل 133 من الدستور "يحق للجماعات المستقلة والوحدات المحلية وضع وفرض الضرائب وفقا للدستور والقوانين"916 غير أن هذه السلطة في إنشاء الضريبة وفرضها تبقى سلطة فرعية أمام السلطة المالية الأصلية التي تمارسها الدولة، حسب ما جاء في الفقرة الأولى من نفس الفصل الدستوري "السلطة الأصلية لوضع الضرائب من اختصاص الدولة وحدها وذلك بمقتضى قانون"917.

- تناط بالاتحاد عملية التشريع التنافسي في مجال الضرائب الأخرى إذا كانت عائدات هذه الضرائب تعود له كليا أو جزئيا، أو في حالة توفر معطيات المادة 72 الفقرة 2.
- للولايات صلاحية سن القوانين في مجال ضرائب الاستهلاك والنفقات المحلية ضمن الحدود وما دامت هذه الضرائب لا تتماثل نوعا مع ضرائب يتم تنظيمها قانونيا من خلال قوانين اتحادية.
- تتطلب القوانين الاتحادية بخصوص الضرائب موافقة المجلس الاتحادي عليها، إذا كانت عائداتها تؤول كليا أو جزئيا إلى الولايات أو البلديات (الروابط البلدية).

913- المادة (3/105) من القانون الأساسي الألماني لعام 1949 النافذ.

914- ألمانيا هي جمهورية اتحادية تتكون من ست عشرة ولاية (بالألمانية: Land - Länder). تدعى بشكل شائع وغير رسمي (بالألمانية: Bundesländer-Bundesland). بما أن ألمانيا الحالية تشكلت من مجموعة سابقة من عدة ولايات، فإن لديها دستورا اتحاديا، بموجبه تحتفظ الولايات المؤسسة للدولة بقدر من السيادة والإدارة الذاتية.

915 - MARCEAU Gérard : Les Régions entre l'état et les collectivités locales ». Etude comparative de cinq états européens. Autonomie régionale, ou constitution fédérale (Allemagne, Belgique, Espagne, Italie Royaume-UNI) travaux du centre d'études et de prévisions ministère de l'Intérieur. 2006 p. 106-189.

916 - Las Comunidades Autonomas y las Corporaciones locales podron establecer y exigir tributos, de acuerdo con la Constitucion y las leyes ».

917 - « La potestad originaria para establecer los tributos corresponde exclusivamente al Estado, mediante ley ».

وعلى الرغم من تبني الدولة الاسبانية نظام الحكم الذاتي واعتراف المشرع الدستوري لها بحق ممارسة مجموعة من الصلاحيات الذاتية، و أباح إمكانية أن تنقل أو تفوض لها بعض الصلاحيات الأخرى التي تخص مجال تدخل الدولة، ومنحها –أي الجماعات المستقلة- اختصاصا واستقلالا ماليا وجبائيا قصد الاضطلاع بالمهام المخولة لها، غير أن هذا الاختصاص المحلي في فرض الضريبة ليس اختصاصا مطلقا، بل مقيدا بمجموعة من الشروط وتحكمه مجموعة من المبادئ:

-لا يحق لمجتمعات الحكم الذاتي في أي حال من الأحوال أن تفرض إجراءات ضريبية على ممتلكات تقع خارج نطاقها أو تدابير ضريبية تشكل عائقا أمام حركة تنقل البضائع والخدمات[918].

-لا يجب أن تنصب الضرائب الخاصة بالجماعات المستقلة على الأنشطة التي سبق تضريبها من طرف الدولة أومن طرف باقي الوحدات المحلية الأخرى[919].

-لا يجب أن تشكل أي عقبة أمام حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات المالية، أو تؤثر بشكل فعال في تحديد إقامة الأشخاص أو موقع الشركات ورؤوس الأموال داخل الأراضي الإسبانية[920].

إن ما يمكن ملاحظته بخصوص الموارد الضريبية التي سمح الدستور للجماعات المستقلة بإدارتها تبقى ضعيفة من ناحية المردودية، بالمقارنة مع الضرائب التي تعود للحكومة المركزية، حيث إنها -أي الضرائب الخاصة – لم تتجاوز في الغالب 1.8% من الإيرادات الضريبية للميزانيات الإقليمية برسم سنة 2012. وينضاف لهذا الإكراه أن الجماعات المتمتعة بالحكم الذاتي لا تملك مجالا كافيا للمناورة من أجل إقامة ضرائب، بل إن هناك في الواقع عدد كبير من الحالات التي أثارت فيها هذه القضايا طعون غير دستورية[921].

أما بالنسبة لبلجيكا هناك ضرائب خاصة بالجماعات Les communes، تؤسس بمبادرة من هذه الأخيرة وتتحكم فيها بدء من وضعها إلى حين استخلاصها، وهي متنوعة، إلا أن مردودها ضعيف نسبيا، حيث يمثل 18% من الموارد الجبائية للجماعات ومن أبرزها: الضرائب على أبنية مكاتب الإدارة. Immeuble de bureau والضرائب على التجهيزات الالكترونية والمعلوماتية، وهي ضرائب تمس المقاولات، والتي ترمي إلى التغطية على انعدام ضريبية محلية على هذا النوع من الملزمين، (الشركات والمقاولات) فالجماعات إلى جانب العمالات والجهات والمجموعات يمنحها الدستور البلجيكي اختصاصات جبائية ذاتية، إلا أن المشرع الفيدرالي له الصلاحية في الحد منها إذ دعت الضرورة لذلك، إذ يمكنه تحديد بعض الرسوم التي لا يمكن للجماعات المحلية تأسيسها[922].

الاتجاه الثالث: دساتير جعلت للسلطات المركزية حصرا مكنة فرض بعض الضرائب والرسوم تاركة ما تبقى من صلاحيات للوحدات المكونة للاتحاد، ومن الدول التي أخذت بهذا الاتجاه، دولة كندا، حيث إن

918- الفصل 157 من الدستور الاسباني.

919- الفصل 6 من القانون التنظيمي المتعلق بتمويل الجماعات المستقلة الاسبانية.

920- الفصل 9 من القانون التنظيمي المتعلق بتمويل الجماعات المستقلة الاسبانية.

921 - JESUS (F. – G.) – CRUZADE (R. - C.) : Financiacion Autonomica, trabajo fin de grado en Administration y Direction de Empressas, cuso Académico 2013-2014, Universidad de la Rioja, servicio de publicaciones 2014. P 16.

922 - GOHIN (O.) GABANNES (X.) : Compétences et ressources des communes, Pouvoirs n° 95/2000, p 63.

سلطات الاتحاد هي من تقوم بفرض الضرائب في جميع أنحاء البلاد[923]، ولكنه ترك فرض بعض الضرائب الخاصة على موارد معينة بيد سلطات المقاطعات الكندية[924].

وقد ذهبت الولايات المتحدة الامريكية إلى نفس الاتجاه، القاضي بمنح سلطات فرض ضرائب الدخل لصالح الاتحاد[925]، تاركا ما تبقى من الضرائب من صلاحية الولايات إلا ما نص على تقييدها بموافقة السلطة الاتحادية[926]. وعموما فالضرائب في هذا الإتحاد: ثلاثة أنواع ضرائب فدرالية تفرضها الحكومة المركزية وضرائب محلية تفرضها حكومات الولايات المتحدة، وضرائب محلية تفرضها الهيئات المحلية ، والنوع الأول هو الأكثر حيث تصل نسبته في بعض السنوات إلى 75% بينما تصل نسبة ضرائب الولايات المتحدة 12.5%، وضرائب الهيئات المحلية 12%، كما أن الضرائب الفدرالية تهتم بالضرائب المباشرة على الدخل بصورة رئيسية، في حين أن الضرائب في الولايات تتجه بصورة أكبر للضرائب غير المباشرة على الإنفاق (ولاسيما الضريبة على المبيعات) وأما ضرائب الهيئات المحلية فتتجه بصورة أكبر نحو الضرائب على رأس المال (وبالأخص الضرائب العقارية)[927].

وفي سويسرا، فالجباية تفرض على ثلاث مستويات (الفدرالية والكانتونات والبلديات) وذلك في حدود ما ينص عليه الدستور الفدرالي حيث لا يكون هناك تداخل بينها في فرض الضرائب، وبهذه الصفة يعطي الدستور على سبيل المثال للفدرالية الحق في فرض بعض الضرائب ويمنع فرضها في الكانتونات، أما محليا ففي الواقع لدى كل كانتون قوانين ضريبية خاصة به، ويجوزله أن يفرض ضرائب لم تضعها الفدرالية وتضع البلديات الضرائب الخاصة بها بشكل مكمل للضرائب المفروضة في الكانتونات وأحيانا قد تشارك فقط في تحصيل الايرادات الضريبية للكانتونات حيث في بعض الكانتونات الضرائب المحلية للبلديات تفرض على أساس قوانين الكانتونات وفي أخرى تفرض على أساس اللوائح التنظيمية للبلديات. وعليه تتمتع البلديات والكنتونات بالاستقلالية في المجال الضريبي، وتتفاوت معدلات الرسوم بشكل كبير من كانتون الى آخر، إذ يستطيع كل كانتون تحديد قيمة الضرائب والرسوم المختلفة[928].

فعملية فرض الضرائب في سويسرا تعود للشعب هو من يقرر الضرائب التي تفرض عليه عن طريق المجالس المنتخبة للكانتونات والبلديات، فلهذه الأخيرة حرية اختيار ضرائبها ما لم ينص الدستور الفدرالي صراحة بمنع جمع بعض الضرائب، كما أن هناك تنسيق ضريبي على مستوى رفيع بين الكانتونات لتفادي الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي من خلال نقل مكان الإقامة من كانتون إلى آخر.

923- المادة (3/93) من دستور الاتحاد الكندي لسنة 1867 المعدل سنة 2011.

924- المادة 4/1/92 من دستور الاتحاد الكندي إذ تنص على: (في كل مقاطعة، يمكن للهيئة التشريعية أن تسن قوانين تتعلق بتحصيل الأموال بأي طريقة أو نمط من الضرائب فيما يتعلق بما يلي:

- الموارد الطبيعية غير المتجددة والموارد الحراجية في المقاطعة والإنتاج الرئيسي منها،

- المواقع والمنشآت الواقعة في المقاطعة والمخصَّصة لتوليد الطاقة الكهربائية وإنتاجها، سواء تم تصدير مثل ذلك الإنتاج كلياً أو جزئياً من المقاطعة، لكن مثل تلك القوانين لا يمكن أن تفرض ضرائب أو تنص على تمييز بين الإنتاج المصدَّر إلى جزء آخر من كندا والإنتاج غير المصدَّر من المقاطعة.

925- نصت الفقرة الثامنة من المادة الثانية (التعديل السادس عشر) من الدستور الأمريكي لسنة 1789 على أنه (تكون للكونغرس سلطة فرض وجباية ضرائب على الدخل، أياً كان مصدره، وذلك دون توزيع نسبي بين مختلف الولايات، ودون أي اعتبار لأي إحصاء أو تعداد للسكان).

926- بينت المادة (10/1) من الدستور الأمريكي على منع الولايات من فرض الضرائب الجمركية إلا بعد موافقة الكونغرس.

927- مقدم عبيرات - أمنة التونسي - سارة عبد العالي: النظام الضريبي الامريكي والسويسري والجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة دراسات جبائية، العدد 02 جوان 2013، ص 95.

928 - http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=3286562013.

وخلاصة ما سبق، فالجماعات الترابية أو الوحدات الإقليمية أو الولايات حسب التسمية المنصوص عليها في دساتير الدول لا تتمتع في الغالب بسلطة مطلقة في خلق الضرائب كسلطة أصلية تقرها القوانين الأساسية -الدساتير- إذ أن هذه الأخيرة تحفظ هذا الاختصاص للدولة وقد يحدث أن تتقاسم السلطة المركزية هذا الاختصاص مع الجماعات الترابية حيث تصبح لهذه الأخيرة سلطة مفوضة أو مشتقة تمارس بواسطتها صلاحية فرض الضرائب.

المطلب الثاني: سلطة الجماعات الترابية المرتبطة بتحديد الوعاء الجبائي وضبط المادة الضريبية.

إن عملية تحديد الوعاء الجبائي للرسوم الترابية، لصيقة بعملية فرضها، إذ لا يمكن أن نتصوروجود رسم معين بدون وعاء، فحينما نحدث رسما من الضروري أن نحدد الأشخاص الذين سيكونون موضوع المادة الضريبية، وتتكون المادة الضريبية من خلال الوعاء، وتحديد قيمة هذا الأخير هو الأساس لحساب مبلغ الرسم، كما أن سلطة خلق الرسم الترابي وسلطة تحديد وعائه شيئان متلازمان ومرتبطان بشكل دقيق[929].

فنشأة الالتزام الجبائي الترابي تتم من خلال واقعة معينة، تشكل الحدث أو التصرف القانوني أو الوضعية التي ينشأ عنها الدين الجبائي الترابي، فكل الضرائب والرسوم الترابية كيفما كانت تسميتها تعرف واقعة منشئة، وغالبا ما تحدد النصوص التشريعية بصفة أساسية الحدث أو التصرف القانوني أو الوضعية التي تشكل واقعة منشئة، وقد تتدخل سلطة المجالس المنتخبة في تحديد هذه الوضعية.[930] ويشكل ذلك الالتزام أحد المفاهيم الأساسية في المادة الجبائية الترابية، التي تجعل من الجباية الترابية تمر بثلاثة مراحل أساسية: يتم في المرحلة الأولى تحديد العناصر الخاضعة للرسوم الترابية، أي تحديد الأسس الجبائية، وتسمى مرحلة الوعاء. ثم تليها مرحلة ثانية يحتسب فيها مبلغ الرسم وتسمى مرحلة التصفية. وأخيرا مرحلة ثالثة تتم فيها عملية أداء الرسوم الترابية إما طوعا أو جبرا، وبها ينقضي الالتزام الجبائي كدين عمومي ترابي، وتسمى مرحلة التحصيل أو الاستخلاص[931].

إن عملية تحديد الوعاء الضريبي الترابي تتم عبر آليتين أساسيتين تستند الأولى على حمل الملزم أساس الدين المستحق للجماعة الترابية المعنية بإقراره للواقعة المنشئة للرسوم الترابية، وتتمثل الآلية الثانية في قيام الإدارة الجبائية الترابية بإحصاء الرسوم الترابية. فماذا عن دور الجماعات الترابية في تحديد هذا الوعاء، وضبط المادة الضريبية وتقديرها؟

يقصد بتحديد الوعاء الجبائي ضبط المادة الخاضعة للرسم ومساطرها وتقديرها، لأن هذه الإجراءات تساهم في تعيين مقدار المادة موضوع التضريب، وتحديد الأسس التي يجب اعتمادها لتصفية الرسوم الترابية، والوصول إلى المساهمة الجبائية للملزم الترابي، فتتمثل مسطرة تحديد الوعاء في البحث عن الإطار القانوني للجبايات الترابية للوقوف على الرسوم المستحقة لمختلف الجماعات الترابية مع تحديد الجهة التي لها أمر تدبيرها.

لدى فمن يملك سلطة فرض الرسوم الترابية، يملك كذلك سلطة تحديد أوعيتها، وبما أن البرلمان هو الذي له حق فرض الضريبة، فإنه أيضا له حق تحديد الوعاء الضريبي، اختياره وطرق تقديره، وتحديد

929 - LABIE (F.) : Finances Locales, Op. Cit., p.19.

930- عبد القادر تيعلاتي: النزاع الضريبي في التشريع المغربي، مطبعة الأحمدية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1997، ص 21.

931- عبد القادر تيعلاتي: نفس المرجع، ص 19.

الأشخاص الخاضعين للضريبة ومكان فرض هذه الأخيرة والواقعة المنشاة لها[932]، وهكذا نجد بأن أوعية الرسوم الخاصة بالجماعات الترابية المنظمة بمقتضى القانون 06-47 المعدل بالقانون 20.07 لا تملك فيها المجالس التداولية للجماعات الترابية أية سلطة، بل هي محددة من قبل المشرع الوطني[933] على أساسين، أساس نوعي انصب على وحدة المادة الضريبية وذلك حسب وزنها أو مساحتها أو سعتها أو حجمها أو صنفها وغير ذلك، وأساس قيمي استهدف قيمة المادة الضريبية كقيمتها الإيجارية أو الكرائية أو التجارية، إلا أن الفكرة الأساسية التي أثارت انتباهنا في هذا الجانب، تتمثل في أن المشرع لم يستطع من خلال الأسس التي اعتمد عليها في تحديد أوعية الرسوم الجبائية، أن يضمن للجماعات الترابية مقومات تساعدها على وضع سياسة جبائية لملائمة متغيراتها الاقتصادية والاجتماعية.

ذلك أنه إذا رجعنا إلى الملحق المتعلق بتحديد أوعية الرسوم الجبائية، يتبين لنا غلبة الرسوم الجبائية المؤسسة على أساس نوعي على الرسوم القائمة على أساس قيمي، حيث تتجاوز نصف الرسوم الجبائية التي تستفيد منها الجماعات الترابية، وهنا يمكن القول أنه إذا كان المشرع استند في رأيه على بساطة تقنية الأساس النوعي نسبيا، فإن هذا الأخير يعكس معاملة جبائية غير مطابقة للحقيقة الاقتصادية والاجتماعية لكل جماعة ترابية من جهة، ومن جهة ثانية يؤدي إلى معاملة متساوية للوحدة الضريبية ولا يتحكم في المقدرة التكليفية للممول، سيما وأن قيمة المادة الضريبية تختلف من جماعة ترابية إلى أخرى بل وداخل الجماعة الترابية الواحدة نفسها.

وإذا كان المشرع الجبائي قد منح للمصالح الجبائية الجماعية، دورا على مستوى ضبط المادة الضريبية وتقديرها، من خلال لجنة الإحصاء ومصلحة الوعاء التابعة للجماعة الترابية[934]، فإن هذا الدور لا يرقى حقا إلى سلطة ضبط المادة الضريبية وتقديرها.

ذلك أنه على مستوى لجنة الإحصاء، إذا كان القانون 06-47 قد فتح المجال للمصالح الجبائية الجماعية للمساهمة في ضبط المادة الضريبية وتقديرها، بتنصيصه في المادة 32 على وجوب ضم ممثل المصالح الجبائية الجماعية إلى لجنة الإحصاء، فيما يخص عملية إحصاء الرسم المهني والرسم على الخدمات الجماعية ورسم السكن[935]. فإن ممثل المصالح الجبائية الجماعية لا يملك السلطة في هذا الجانب، لأن مفتش الضرائب يبقى الرئيس الفعلي للجنة الإحصاء وصاحب كلمة الفصل في كل ما يتعلق بعملية الإحصاء والتقدير، نظرا لمستواه الثقافي ولقدراته ومهاراته التي اكتسبها من تجربته العملية من جهة، واستمرار الإحساس بأن الجهة المؤهلة في الفصل في هذه الرسوم هي مديرية الضرائب من جهة ثانية. لذلك نجد تصرف بعض المفتشين داخل هذه اللجنة يطبعه نوع من الانفراد بالقرار والتعصب للرأي، ويزداد هذا السلوك بشكل

932- محمد شكيري: "القانون الضريبي المغربي "دراسة تحليلية ونقدية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 59 الطبعة الثانية محينه ومنقحة،2005، ص 69.

933- أنظر الملحق رقم1 المتعلق بتحديد أوعية الرسوم الجبائية المنظمة بموجب القانونين 06-47 و07-39.

934- المقصود بمصلحة الوعاء هنا هو "شساعة المداخيل" الذي عوض به المشرع بموجب قانون المالية المحلية والمرسوم التطبيقي له مصطلح وكالة المداخيل، (مرسوم رقم 2.09.441 صادر في 17 من محرم 1431 (3 يناير 2010) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومجموعاتها).

935- حيث تنص على ما يلي:" تقوم بعملية الإحصاء في كل جماعة لجنة يعين أعضائها لمدة ست سنوات بقرار من عامل العمالة أو الإقليم تضم وجوبا، مفتش للضرائب باقتراح من إدارة الضرائب وممثل عن المصالح الجبائية الجماعية باقتراح من رئيس المجلس الجماعي ويمكن أن تضم كل لجنة عدد من اللجان الفرعية بحسب ما تتطلبه الأعمال المنوطة بها تضم وجوبا موظفا من إدارة الضرائب وممثلا عن الجماعة ..."

أكثر في ظل الدور السلبي الذي يطبع حضور ممثل المصالح الجماعية في بعض الحالات، بحيث يقتصر على مجرد ملاحظ اعتقادا منه أن الأمر يعني مديرية الضرائب لا الجماعة الترابية.

أضف إلى ذلك أن المادة 18 من قانون 06-47 أجازت لمفتشي الضرائب عن طريق آلية المعاينة جمع المعلومات الضرورية لتحديد أساس الرسم المهني، وهو ما يعطي لمفتشي الضرائب إمكانيات واسعة لتقدير المادة الضريبية وجمع المعلومات التي تشكل أساسا لاحتساب أوعية الرسوم المحولة.

أما على مستوى شساعة المداخيل التابعة للجماعة الترابية، فإنه رغم مساهمة هذه الأخيرة في ضبط المادة الخاضعة للضريبة وجمع المعلومات الضرورية لاحتساب أوعية الرسوم الترابية، من خلال عملية الإحصاء، وخاصة الرسوم التي نص المشرع صراحة على إجراء إحصاء سنوي بخصوصها، ويتعلق الأمر بالرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، والرسم على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا بمنقولات وعقارات ترتبط بممارسة أعمال تجارية أو صناعية أو مهنية[936]، و الرسوم التي تتطلب إجراء إحصائيات غير سنوية (كمساهمة أرباب العقارات المجاورة للطرق العامة في نفقات تجهيزها وتهيئتها والرسم على عمليات البناء والرسم على عمليات تجزئة الأراضي[937]. فإنه قليلة جدا هي الجماعات الترابية التي يتضمن هيكلها التنظيمي هذه المصلحة، وإن وجدت فهي لا تملك الآليات التي تستطيع من خلالها تدبير عملية الإحصاء بحرية، وذلك لمحدودية إمكانياتها البشرية والمادية من جهة، وعدم امتلاكها السلطة على حجم المعلومات التي تتوفر عليها كل من مصالح الأشغال العامة فيما يخص مساهمة أرباب العقارات المجاورة للطرق العامة في نفقات تجهيزها وتهيئتها، ومصلحة المحافظة العقارية والمصلحة الطوبوغرافية فيما يتعلق بإحصاء الأراضي الخاضعة للرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، ومصلحة الضرائب فيما يخص إحصاء الاحتلالات المؤقتة للأملاك الجماعية العامة من جهة أخرى[938].

ذلك أن هذه المصالح وإن كانت مطالبة بالتنسيق مع مصلحة الوعاء التابعة للجماعة الترابية، من خلال تمكين هذه الأخيرة من الاطلاع على المستندات والوثائق التي تساعدها على إجراء الإحصاء المطلوب، إلا أن الواقع يثير عكس ذلك، بحيث أن العلاقة بين مصلحة الوعاء والمصالح المعنية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وذلك لتأسيسها على توصيات المناظرات الوطنية، وليس على نصوص تشريعية تعطي للعلاقة الحجية والقوة التي تلزم كل طرف بتمكين الطرف الآخر مما هو في حاجة إليه[939].

فإذا كان الوعاء الضريبي محدد سلفا ولا يطرح إحصائه أي إشكالية بالنسبة للرسوم الخاصة بالجهات والعمالات والأقاليم، فإن الجماعات على العكس من ذلك تتولى عملية إحصاء وعائها الضريبي بنفسها وتتكلف بتلقي الإقرارات بالنسبة للرسوم الإقرارية، غير أنه لا يتم تفعيل مسطرة الإحصاء إلا نادرا بالنظر لصعوبتها

936- يتعلق الأمر بالمادة 49 من قانون 06-47 بالنسبة للرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، والمادة 191من قانون 30-89 فيما يخص الرسم على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا بمنقولات أو عقارات ترتبط بممارسة أعمال تجارية أو صناعية أو مهني.

937- أحمد قليش- عبد الغني حدوش: المساطر الجبائية المحلية الوعاء والتحصيل، الكتاب الثاني، سلسلة المعارف العلمية في الشرح العملي للمنظومة الجبائية، الطبعة الأولى 2012، ص 16.

938- أحمد قيلش: المنظومة الجبائية المحلية بين إشكاليتي التنازع وحركية التقاضي"، مرجع سابق، ص129.

939- محمد الطاهري: السلطة الجبائية الجماعية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام تدبير الإدارة المحلية جامعة الحسن الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سطات 2009-2010.

وللإمكانيات المهمة التي تتطلبها، خاصة شساعة المجال الجغرافي القابل للإحصاء جراء التوسع الحضري للمدن وإدخال مراكز حضرية جديدة ضمن المجال الحضري[940].

فالجماعات لا تتوفر على أطر إدارية ومالية مؤهلة وملمة بالمجال الجبائي من حيث تأسيس وعائه وضبط تقنياته ومجال المنازعة فيه، ولعل هذا السبب الذي يفسر استمرار تكليف مديرية الضرائب والخزينة العامة التابعين لوزارة المالية بالوعاء الجبائي للرسوم الذاتية الثلاث المتعلق بالرسم المهني ورسم السكم ورسم الخدمات الجماعية. وعليه فالجماعات الترابية لا تملك سلطة تحديد الوعاء الجبائي ولا سلطة حقيقية في ضبط المادة الخاضعة للضريبة وتقديرها.

في بعض الدول المقارنة فإن القانون يعترف للجماعات الترابية بنوع من السلطة في مجال تحديد الوعاء الضريبي للجباية الترابية والتصرف فيه[941]، ففي التشريع الفرنسي بإمكان الجماعات الترابية منح تخفيضات بعض الرسوم مثل الضريبة على السكن[942]، إذ يمكن المجالس التداولية تغيير نسب التخفيضات الإجبارية بالنسبة للملزمين الذين يثبتون حالة التحمل العائلي من 5 إلى 10 نقط، وكذا إمكانية منح أو حذف التخفيضات العامة وتغيير أسعارها، وكذا منح أو حذف التخفيضات الخاصة بالخاضعين للرسم في وضعية مالية ضعيفة وتغيير أسعارها[943]. كما يمكن للمجالس التداولية بخصوص الرسم على الأراضي غير المبينة أن تضاعف القيمة الإيجارية للأراضي الخاضعة للرسم كأساس لاحتساب المبلغ الواجب، بهدف محاربة المضاربة العقارية وتوجيه مالكيها للبيع، وبالتالي المساهمة في تعمير بعض المناطق[944].

كما يمكن للجماعات الترابية الفرنسية أن تقرر منح إعفاءات مؤقتة من الضريبة المهنية سواء لصالح مقاولات تنشئ في منطقة محددة، أو مقاولات ترمي إلى توسيع نشاطها، ومنح هذه الإعفاءات يخضع لشروط، أهم هذه الشروط هو أن المقاولة تساهم في خلق فرص الشغل وتجلب الاستثمار، ويمكن أن تكون هذه الإعفاءات شاملة أو جزئية، إلا أن مدتها لا يمكن أن تتجاوز (5) سنوات[945]، كما يمكن أن يشمل هذا الإعفاء المقاولات الحديثة حيث يمكن أن يشمل الضريبة المهنية والرسم على الأراضي المبنية ومدته عامين[946]. إضافة إلى ذلك، منح القانون الفرنسي الجهات سلطة منح إعفاءات مؤقتة للرسم المهني وأحيانا للرسم العقاري المبني، هذا الإعفاء يقرره المجلس الجهوي في مداولة عامة، ولا ينصب إلا على حصة الجهة من الرسم المهني، وهاته الإعفاءات تندرج في إطار السياسة المحلية لمساعدة المقاولات، استكمالا لمجهوداتها في إطار التدخلات الاقتصادية[947].

940- زبيدة نكاز، بنعمير أحمد: التدبير الجبائي الترابي وسؤال التنمية، مجلة القانون العام والعلوم السياسية عدد خاص يهم أشغال الندوة الوطنية (10 و11 مارس 2023) حول موضوع الدستور المالي، عدد 6 ماي 2023. ص 125.

941 - LABIE (F.) : Gestion financière des collectivités locales, Le cas de la France et du royaume uni publié par conseil d'Europe. Comité directeur des autorités locales et régionales. Communes et régions d'Europe.1993, n° 50, p 33.

942- المادة 1407 من المدونة العامة للضرائب الفرنسية.

943- المادة 1339 A – إلى 1388bis من المدونة العامة للضرائب المعدل بالقانون 872-2006 بتاريخ 2006/07/13. المادة 26 الجريدة الرسمية 2006/07/16-المتعلقتين بضريبة السكن، والضريبتين العقاريتين.

944 - LABIE (F.) : Finances locales, Op.cit. p 21.

945- المادة 1449-1466 من المدونة العامة للضرائب الفرنسية.

946- المادة 1383-+1383OB من م ع ض ف.

947 - LABIE (F.) : Les politiques fiscales régionales, colloque S/D, Edition Economica, paris, 1992. P 215.

يمكن القول إنه في فرنسا، سلطة القرار المعترف بها للجماعات الترابية على مستوى الوعاء ينصب بشكل عام في إطار السلطة الممنوحة لها في إعطاء الإعفاءات والتخفيضات، والتي أجاز القانون التصرف فيها، إلا أنه من الناحية العملية ممارسة هذه الحرية يترجم بفقدان هذه الوحدات لجانب مهم من الموارد، الأمر الذي يجعل هذه الجماعات لا تلجأ إليه إلا نادرا لتفادي النقص الذي قد يطرأ على ميزانياتها المحلية[948].

أما في بلجيكا فإن الجماعات الترابية تتمتع منذ القدم بنوع من الاستقلال في وضع النظام الجبائي المحلي إذ أن الجماعات تؤسس بحرية ضرائبها، باستثناء ما يخالف القانون، وبالتالي فهي تتمتع بحرية كاملة أيضا في تحديد الوعاء الضريبي لهذه الرسوم التي تنشئها. كما أن العمالات تحدد جميع العناصر المكونة للاقتطاع الجبائي لصالحها إذ يمكنها تحديد كل الوعاء والعناصر التابعة له[949].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية كأهم نموذج للدولة الفدرالية تتمتع الوحدات المحلية بقدر كبير من الاستقلالية من خلال قدرتها على تكوين موارد مالية ذاتية وتحديد مجالات إنفاقها، فتعتبر الضرائب والرسوم الترابية من أهم الموارد، فكل المقاطعات والبلديات لديها القدرة على فرض الضرائب على المواطنين الترابيين وعلى الأعمال، كما أن بعض الولايات تسمح لمدنها بفرض ضريبة دخل على المواطنين، مما يعني قدرة الوحدات الترابية المحلية على زيادة الضرائب الترابية على الدخل، وبالتالي فهي تساعد على الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للوحدة الترابية[950]. وما يميز الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن هو وجود تنسيق ضريبي ما بين المستويات الثلاثة الفدرالي والمحلي والولائي، وذلك بهدف التقليل من فرص حدوث ازدواج ضريبي.

فحكومة المقاطعات في بعض الولايات لديها القدرة على إضافة نسبة على ضرائب المبيعات التي تفرضها الولاية[951]، وفي بعض الحالات يتم فرض ضرائب مبيعات في مستوى المقاطعة أو مستوى البلدية، في حين تعد ضريبة المبيعات في ولاية كاليفورنيا واحدة من أعلى الضرائب في الولايات المتحدة، حيث قامت (45) مقاطعة في الولاية بزيادة ضرائب المبيعات بنسبة 7.25% ابتداء من سنة 2017[952].

ومن ناحية أخرى نجد أنه يتم إعفاء مشروعات المنافع العامة التي تديرها الوحدات الترابية من ضرائب الدخل التي تفرضها الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات مما يساعد الهيئات الترابية المحلية على تحقيق فائض من هذه المشروعات يمكن استخدامه في التمويل الترابي. كما يمكن لبعض المقاطعات الأمريكية "ولاية فلوريدا" فرض رسم على تراخيص السيارات، حيث تسمح الولاية لمقاطعتها على عكس الولايات الأمريكية الأخرى بفرض ضرائب مختلفة على مالكي السيارات، ومن ناحية أخرى، نجد أن ولاية

948 - LABIE (F.) : Gestion financière des collectivités locales, Op.cit. p 34.

949 - SEPUICHRE (V.) : Mémento de la fiscalité locale et régionale. Op.cit. p 278.

950 - PETERSON (S.) RASMUSSEN (Th.): State and local politics, USA, McGraw- Hill's College Core books, 1993, p 212.

951- ضرائب المبيعات في الولايات المتحدة هي ضرائب مفروضة على بيع أو تأجير السلع والخدمات، وتخضع ضريبة المبيعات على مستوى الولاية ولا توجد ضريبة مبيعات وطنية عامة، حيث تفرض 45 ولاية ومقاطعة كولومبيا وإقليم بورتوريكو وغوام ضرائب مبيعات عامة تنطبق على بيع أو تأجير معظم السلع وبعض الخدمات، وقد تفرض الولايات أيضا ضرائب مبيعات انتقائية على بيع أو تأجير سلع معينة أو الخدمات. قد تمنح الولايات الحكومات المحلية سلطة فرض ضرائب مبيعات إضافية عامة أو انتقائية.

952 - « Sales Taxes in the United States » in: Sales taxes in the United States - Wikipédia. (24/7/2022).

كاليفورنيا وحدت الضرائب المفروضة على مالكي السيارات في ضريبة واحدة على مستوى الولاية فقط، وهو الأمر الذي يسهل عملية الإدارة، ولكنه أيضا يمكن أن يؤدي إلى اضطراب مالي[953].

في الجزائر، لقد حمل المشرع الجزائري البلديات مسؤولية أو صلاحية تعبئة الموارد الخاصة أهمها الضرائب والرسوم المحلية من خلال المادة 146 من قانون البلدية[954]، وتقتضي هذه المسؤولية أن تتكفل البلدية بتحديد وعاء الضريبة والرسوم المحلية، وتحديد معدلاتها ومتابعة تحصيلها، في نفس الوقت وضعت المادة 164 من قانون البلدية الإطار العام لفرض الضرائب والرسوم المحلية، حيث تنص على أنه لا يمكن للبلدية أن تسجل أي ضرائب أو رسوم غير منصوص عليها في القوانين السارية المفعول، أي أن استحداث الضرائب و الرسوم هو من اختصاص الدولة فقط.

المبحث الثاني: سلطة الجماعات الترابية في مجال تحديد وتسعير الرسوم الجبائية.

بالرجوع إلى القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية، نجد بأنه من بين الاختصاصات التي أسندت لمجالس الجماعات الترابية، دراسة الميزانية والتصويت عليها وكذا تحديد كيفية وضع أساس الرسوم والأتاوى ومختلف الحقوق المحصلة لفائدتها وتحديد تعريفاتها وقواعد تحصيلها، ونفس المقتضى حافظ عليه المشرع في القوانين التنظيمية الجديدة المتعلقة بالجماعات الترابية، إذ نصت هذه الأخيرة على أن المجالس التداولية تتداول في القضايا المتعلقة بالميزانية وتحديد سعر الرسوم والأتاوى ومختلف الحقوق، في حدود النسب المحددة.

فمجال تحديد وتسعير الرسوم نلاحظ من خلال القوانين الخاصة بالجبايات الترابية أن المشرع ترك أمر تحديد بعضها للمجالس الجماعية الترابية بواسطة آلية القرار الجبائي، وهو يتطرق إلى قائمة الرسوم التي حدد لها القانون فقط أسعارا على أساس نوعي، أو تلك التي تتمتع المجالس التداولية بكامل الحرية في تحديد أسعارها ونسبها دون الحاجة إلى تبيان كيفية وطرق تحصيلها على أساس قيمي.

وبالتالي فمسودة القرار الجبائي الترابي يتم إعدادها من طرف الآمر بالصرف، المتمثل في رؤساء المجالس التداولية للجماعات الترابية، بعدما كان يضطلع بهذا الدور الوالي بالنسبة للجهات والعامل بالنسبة للعمالات والأقاليم وذلك قبل إصدار القوانين التنظيمية للجماعات الترابية. حيث منحت صفة الآمر بالصرف إلى رؤساء المجالس الترابية، كما يتم تحديد الأسعار في حدود النسب القصوى والدنيا المحددة بالقانون، كما يتم إيداع مشروع القرار لدى المجلس المعني بعد إدراجه في جدول الأعمال لتتم المصادقة عليه من قبل أعضاء المجلس التداولي، وبعد أن يحظى مشروع القرار هذا بقبولهم والتصويت عليه بالإيجاب، تتم إحالته على سلطة المراقبة الإدارية قصد التأشيرة عليه طبقا للمقتضيات المعمول بها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

من هنا كان لابد من الوقوف على سلطة الجماعات الترابية على مستوى صناعة وتحديد القرار الجبائي ودراسة حدود هذا التدخل في (المطلب الأول)، ثم الوقوف على سلطة المجالس الترابية في تسعير الرسوم الجبائية الترابية في (المطلب الثاني).

953 - Local government in the United States - Wikipedia. From Wikipedia, the free encyclopedia. (24/7/2022).

954- القانون رقم -11 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، قانون الجماعات الإقليمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في سنة 2012.

المطلب الأول: سلطة الجماعات الترابية على مستوى صناعة وتحديد القرار الجبائي

ما بين الرهان على الحكامة الترابية والمقاربة التنموية تتموقع الظاهرة القرارية التي تعد محور كل السياسات، ومن هذا المنبر يمكن تعريف القرار بأنه سيرورة الأفعال المترابطة وردود الأفعال الرامية إلى تحديد وتصريف سياسة عامة معينة سواء أكانت قطاعية أووطنية، فهو اختياراواع يتخذه الفاعل سواء أكان فردا أو مجموعة، من بين العديد من الاختيارات التي تعرض أمامه بشكل علني ويهدف حل مشكلة ظهرت أثناء المناقشة، وبإضافة مصطلح الترابي للمفهوم فإننا نقصد بالقرار الترابي، مجموع الأفعال وردود أفعال الفاعلين المحليين المشاركين أو المؤثرين في صناعته لتحويل المشاكل الترابية إلى سياسة وطنية بعد تخطيها للعديد من المساطر الإجرائية والقانونية[955].

وفي الميدان الجبائي يعرف القرار الجبائي على أنه تلك الوثيقة التي تؤهل المجالس الترابية لوضع النسب الملائمة للجبايات التي حدد المشرع سقفها الأعلى والأدنى، إذ يسعى القرار إلى تكملة القانون في بعض جوانبه، وعلى ضوئه يتم تأسيس شرعية الضرائب والرسوم الترابية، سندا لتحصيلها في حالة عدم تنصيص القانون على أسعار أو تعريفات ثابتة.

كما يعتبر الوثيقة التي تحدد نسب الرسوم والحقوق والواجبات التي تحصل لفائدة ميزانية ترابية، وهو آلية قانونية تستند في تأسيسها على جملة من المرتكزات القانونية، بتدخل عدة فاعلين ترابيين، من خلال مراحل تحكم وبلورة هذا القرار. فصناعة القرار الجبائي هو عملية تفاعل بين مختلف المشاركين بصورة رسمية أو غير رسمية في وضع سياسة جبائية، حيث يتم اختيار بديل من البدائل المطروحة لحل المشكلات المثارة، على أساس تقييمها والمفاضلة بينها، لهذا تعد دراسة القرارات الجبائية عملية جد معقدة لأنها تتعلق بمجموعة كبيرة من المتغيرات المتفاعلة والتي تتحكم في ديناميات الوجود السياسي والحياة السياسية بشكل عام.

واستجابة لهذا التصور حرص المشرع المغربي على تمكين الجماعات الترابية من التدخل في ميدان التدبير المالي والجبائي، وعلى إشراكها في تنظيم هامش لا يستهان به من جباياتها الترابية، انطلاقا من معطياتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث أعطاها صلاحية تحديد نسب وأسعار الجبايات المستحقة لفائدة الميزانية الجماعية عبر القرار الجبائي الترابي.

لعل المكانة السامية للدستور تجعله يهتم بكل ما يخص مسار اللامركزية من توزيع للاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية، إلا أنه لم يتطرق لحيثيات تدبير القرارات الجبائية الترابية، فهو يحيل على سلطة خاصة لتنظيم الشؤون الترابية عبر تخويلها للسلطة التنظيمية، والقرار الجبائي هو أحد مظاهرها، وقد شكلت القوانين المنظمة للجماعات الترابية مجالا واضحا لتباين الاختصاصات المخولة لها في مادة الجبايات، حيث تعطي للآمرين بالصرف سلطة إعداد القرارات الجبائية، إلا أن اقتراحاتهم تحاط بنوع من العناية والتبصر قبل عرضها على المجالس.

وقد ظل دور السلطة الجبائية الترابية في صناعة القرار الضريبي الترابي جد محدود، حيث أن قانون 47.06 المعدل بالقانون 20-07 منح للمجالس التداولية الترابية سلطة تسعير بعض الرسوم على اعتبار أن سلطة التأسيس الجبائي هي من اختصاص المشرع، سواء تعلق الأمر بالضرائب الوطنية أو الضرائب

955- سويم العزي: "المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية"، المركز الثقافي العربي، الرباط، الطبعة الأولى،1987، ص104.

والرسوم الترابية نظرا للعلاقة بين السيادة الجبائية والسيادة السياسية، ليظل بذلك دور المجالس التداولية منحصرا في تقدير مجموعة من الرسوم المنظمة بقانون 47.06، وذلك عبر آليات القرار الجبائي كسلطة مهمة، تستطيع من خلالها المجالس التداولية لعب دور أساسي في تحديد رسوم تلائم التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل جماعة ترابية.

تلجأ الجماعات الترابية في إطار الاختصاصات المسندة إليها إلى صياغة وإعداد قرارات جبائية تهدف من خلالها تحصيل حقوق وواجبات لفائدة ميزانياتها، وهذا التأسيس لاختصاصها الجبائي يتم بناء على مجموعة من المواد القانونية، منها المادة 92 من القانون رقم 14.113 المتعلق بالجماعات، والتي تجعل الاختصاص الجبائي من الاختصاصات الذاتية للمجلس، فعلى ضوءه يحدد سعر الرسوم وتعرفة الوجيبات ومختلف الحقوق التي تقبض لفائدة الجماعات.

أما بالنسبة للعمالات والأقاليم فالمادة 93 من القانون رقم 112.14 تجعل الاختصاص الجبائي للمجلس ضمن الاختصاصات الذاتية، فهو يحدد سعر الرسوم وتعرفة الوجيبات ومختلف الحقوق التي تقبض لفائدة العمالة أو الإقليم.

أما على مستوى الجهات فالمادة 98 من القانون رقم 111.14 المتعلق بالجهات، تنص على أن المجلس يمارس داخل الدائرة الترابية للجهة وفقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، الاختصاصات الخاصة به، مع تحديد كيفية وضع أساس الرسوم والأتاوى ومختلف الحقوق المختصة لفائدة الجهة وتحديد تعريفاتها وقواعد تحصيلها.

كما يجد اتخاذ القرار الجبائي الترابي سنده في المادة 168 من القانون الجبائي الترابي 06-47، التي تنص فقرتها الأولى على ما يلي: " إذا لم ينص هذا القانون على أسعار وتعريفات ثابتة للرسوم الواردة فيه، يتم تحديد هذه الأسعار والتعريفات بقرار يصدره الآمر بالصرف للجماعة الترابية المعنية، بعد مصادقة مجلس الجماعة الترابية [956]".

فممارسة الصلاحيات الجبائية الترابية تخضع للمقتضيات القانونية التي تطبق أيضا على ضرائب الدولة وأجهزتها، والمادة الأولى من القانون رقم 06-47 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية تنص على أنه "يؤذن للجماعات المحلية باستيفاء الرسوم المستحقة لفائدتها والمنصوص عليها في هذا القانون"، فهي تخضع إذن لما يحدده المشرع ولو تعلق الأمر بمجال يخضع بشكل صرف للسلطات المحلية المنتخبة، وهو ما يدل على كون اختصاصها هو اختصاص تابع وليس أصلي.

ونظرا لما يكتسيه القرار الجبائي الجماعي من أهمية، خصوصا و أنه يسعى إلى تكملة القانون الجبائي رقم 06-47 في بعض جوانبه، فلابد من التعرض لأهم مميزاته:

956- غير أنه إذا امتنع مجلس الجماعة الترابية أو لم يصدر القرار الذي يحدد أسعار أو تعريفات الرسوم ونتج عن هذا الامتناع أو عدم الإصدار تملص من أحكام هذا القانون أو ضرر بالمنفعة العامة للجماعة الترابية، يتعين تفعيل التدابير التي يتم تطبيقها في حالة رفض مجلس الجماعة الترابية المعنية القيام بالأعمال المنوطة به بمقتضى أحكام المادة 76 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7يوليو 2015) أو المادة 74 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 بتاريخ 20 من رمضان 1436 7(يوليو2015(أو المادة 73 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015).

- القوة الإلزامية للقرار الجبائي الترابي: حيث تكمن القوة الإلزامية للقرار الجبائي الترابي، في ضرورة تقيد كل من الآمر بالصرف وشسيع المداخيل ومأموريه بالنسب المحددة فيه، وللقابض أيضا أن يرفض تطبيق أية نسبة غير محددة في القرار الجبائي الترابي،

- القرار الجبائي الترابي لا يملك أي كان تعديله دون سلوك الإجراءات القانونية المعمول بها عند اتخاذه.

- القرار الجبائي نفسه ليس له أن يخالف التشريع الجاري به العمل، كأن ينشأ رسوما وحقوقا أو وجيبات لا ينص عليها القانون، كما لا يمكنه أن يقترح وسيلة للاستخلاص غير منصوص عليها قانونيا.

- الوضوح والدقة: يفترض في القرار الجبائي الترابي أن يكون محررا بشكل دقيق وواضح، لأنه يكتسي القوة الإلزامية، وبالتالي يمكن الاحتجاج به تجاه كل شخص ملزم بأداء الدين المقرر في ذمته لتحصيله، وتكمن أهمية الدقة والوضوح في عدم إمكانية الطعن في مشروعية القرار.

- المرونة: تتميز القرارات الجبائية بالمرونة، حتى تواكب وتتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة داخل الجماعة الترابية.

- توقيع وتأشير سلطات الوصاية: يطبق القرار الجبائي ابتداء من التوقيع والتأشير عليه من طرف سلطات الوصاية، ولا يعطي له مدلول رجعي، هذا النوع من المصادقة يضفي الشرعية على العمل بالقرارات الجبائية، ويساعد على التغلب على الصعوبات والمشاكل التي يعرفها تحصيل بعض الموارد الجبائية، وبذلك يصبح القرار الجبائي سندا قانونيا لتحصيل الديون الجبائية من طرف الأجهزة المكلفة بعملية الاستخلاص.

- النشر: يجب أن ينشر القرار الجبائي الجماعي على نطاق واسع، خصوصا داخل الوحدة الترابية التي يطبق داخلها، وإحاطة المواطنين علما بمضمونه، وبمجرد إعلان ونشر القرار الجبائي يصبح ملزما للهيئات المكلفة بتطبيقه.

لتقدير هامش الصلاحية الممنوح للجماعات الترابية في تحديد الأسعار والنسب، يتوجب الإشارة إلى أن (10) رسوم من ضمن (17) رسما المنصوص عليها في القانون 06-47 لم يضع لها المشرع أسعارا أو نسبا ثابتا، وبالتالي فالجماعات الترابية معنية باتخاذ قرار جبائي بشأنها، وهي الرسوم الواردة في الجدول التالي[957]:

الرسم	المادة	السعر/ السقفين
الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية	- المدارات الحضرية - المراكز المحددة المعينة بنص تنظيمي - المحطات الصيفية والشتوية ومحطات الاستشفاء بالمياه المعدنية التي يتم تحديد الدوائر التي يفرض داخلها الرسم بنص تنظيمي. - المناطق المشمولة بتصميم التهيئة .	- منطقة العمارات من 4 إلى 20 درهما للمتر المربع؛ - منطقة الفيلات والسكن الفردي والمناطق الأخرى من 2 إلى 12 درهما للمتر المربع؛ لا يتم إصدار وأداء الرسم الذي يقل عن مائتي (200) درهم.

957- قراءة في القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30نوفمبر 2007) كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020).

	- الأراضي التابعة للبنايات المنصوص عليها في المادة 19 والتي تفوق مساحتها خمس 5 مرات المساحة المغطاة لمجموع المباني.	
الرسم على عمليات البناء	- يفرض هذا الرسم على عمليات البناء وإعادة البناء وتوسيع المباني كيفما كان نوعها وعمليات الترميم التي تستوجب الحصول على رخصة البناء - يفرض هذا الرسم كذلك على الأشغال التي تستوجب الحصول على رخصة الإصلاح وعلى عمليات تسوية البنايات غير القانونية التي تستوجب الحصول على رخصة وعلى عمليات الهدم الكلي والجزئي لبناية من البنايات .ويقصد بعبارة "بناء" الواردة في هذا الباب كل العمليات والأشغال المشار إليها أعاله.	أولا: العمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية. - عمليات إعادة إيواء قاطني دور الصفيح وعمليات معالجة الدور الآيلة للسقوط: من 5 إلى 10 دراهم للمتر المربع المغطى - عمارات السكن الجماعية أو المجموعات العقارية والعقارات المعدة لغرض صناعي، أو تجاري، أو مهني، أو إداري: من 10 إلى 20 درهم للمتر مربع المغطى. - المساكن الفردية : من 20 إلى 30 درهم للمتر المربع المغطى. - لا يمكن أن يقل مبلغ الرسم المستحق عن 1000 درهم بالنسبة للعمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية. ثانيا: العمليات موضوع رخصة الإصلاح أو رخصة الهدم. - يؤدى مبلغ من مائتي (200) درهم إلى خمسمائة (500) درهم بالنسبة لعمليات الإصلاح؛ - مبلغ من خمسمائة (500) درهم إلى ألف (1000) درهم بالنسبة لعمليات الهدم .
الرسم على عمليات تجزئة الأراضي	يحتسب هذا الرسم على أساس مجموع تكلفة الأشغال التي يتطلبها التجهيز داخل التجزئة، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.	يحدد سعر الرسم ما بين 3% و5%

الرسم على محال بيع المشروبات	يفرض هذا الرسم على المداخيل التي يحققها مستغلو المؤسسات الخاضعة للرسم والمتأتية من بيع المشروبات التي تستهلك في المكان الذي تباع فيه وذلك دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.	يحدد سعر الرسم ما بين 2% و10%
الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى	يستخلص هذا الرسم بمؤسسات الإيواء السياحي والأشكال الأخرى للإيواء السياحي[958]	أ-دور الضيافة ومراكز وقصور المؤتمرات والفنادق الفاخرة: من 15 إلى 30 درهم. ب-الفنادق: -5 نجوم: من 10 إلى 25 درهم؛ -4 نجوم: من 5 إلى 10 دراهم؛ -3 نجوم: من 3 إلى 7 دراهم؛ -نجمتين ونجمة واحدة: من 2 إلى 5 دراهم. ج- النوادي الفندقية: من 10 إلى 25 درهم. د- الرياضات والمنازل المؤجرة للسياح: من 10 إلى 25 درهم. هـ- قرى العطل: من 5 إلى 10 دراهم؛ و- الإقامات السياحية: من 3 إلى 7 دراهم؛ ز- المؤسسات والأشكال الأخرى للإيواء السياحي: من 2 إلى 5 دراهم.
الرسم على المياه المعدنية ومياه المائدة	يفرض الرسم على المؤسسات التي تستغل ينابيع مياه معدنية أو مياه المائدة المعدة للاستهلاك في شكل قنينات.	يحدد سعر الرسم في 0،10 درهم عن كل لتر أو كسر من اللتر

958- ظهير شريف رقم 1.15.108 صادر في 18 من شوال 1436 (4 اغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى.

الرسم على النقل العمومي للمسافرين	يفرض هذا الرسم على مزاولة نشاط النقل العمومي للمسافرين باعتبار أصناف العربات المخصصة لذلك.	سيارات الأجرة: -من الصنف الثاني: من 80 إلى 200 درهم -من الصنف الأول: من 120 إلى 300 درهم. الحافلات: -أقل من 7 مقاعد: من 150 إلى 400 درهم. - سلسلة ج: من 300 إلى 800 درهم. - سلسلة ب: من 500 إلى 1.400 درهم. - سلسلة أ: من 800 إلى 2.000 درهم.
الرسم على استخراج مواد المقالع	يفرض الرسم على كميات المواد المستخرجة من المقالع الموجودة داخل النفوذ الترابي للجماعة.	- بالنسبة للغاسول: من 20 إلى 30 درهم. - بالنسبة للرخام والغرانيت المستخدمين في التكسية: من 15 إلى 20 درهم. - بالنسبة للرمل والطين المستخدمين في الهندسة المدنية والبناء والكلس المعد لحجر البناء أو للحصى والطين المعد للصناعة الخزفية: من3 إلى6 دراهم.
الرسم على استغلال المناجم	يفرض الرسم على كميات المواد المستخرجة من المناجم المنجزة من طرف الأشخاص أصحاب الامتياز ومستغلي المناجم كيفما كان الشكل القانوني لهذا الاستغلال.	يحدد سعر الرسم ما بين 01 درهم و3 دراهم عن كل طن مستخرج.
الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ	يفرض هذا الرسم الذي يتحمله المستفيدون من الخدمات على المبلغ الإجمالي للخدمات المقدمة حتى في حالة إعفائها من الضريبة على القيمة المضافة.	يحدد سعر الرسم من 2% إلى 5% من رقم الأعمال دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

المصدر: تركيب شخصي بناء على القانون الجبائي رقم 47.06 المعدل بالقانون 20.07.

بقراءة مضامين الجدول يمكن استنتاج الخلاصات التالية:

- تم الاقتصار على الرسوم المحصلة من طرف المصالح الجبائية التابعة للجماعات الترابية وذلك باستبعاد الرسوم الثلاث المحصلة من قبل المصالح الجبائية التابعة للدولة، والمتمثلة في الرسم المهني، ورسم السكن، ورسم الخدمات الجماعية،

- بالنسبة للجماعات: هناك (8) رسوم غير محددة السعر (الرسوم من 1 إلى 8 في الجدول) وبالتالي فهي معنية بالقرار الجبائي.

- بالنسبة للجهات: من أصل (3) ثلاث رسوم ممنوحة لها من طرف القانون، هناك رسمين غير محددين للسعر (الرسم 9 و10 في الجدول) الأمر يتعلق (بالرسم على استغلال المناجم، والرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ) فهما معنيين بالقرار الجبائي، باستثناء رسم واحد هو الرسم على رخص الصيد البري.

- بالنسبة للعمالات والأقاليم: رسومها كلها محددة (الرسم على رخص السياقة، الرسم على المركبات الخاضعة للمراقبة التقنية، والرسم على بيع الحاصلات الغابوية) وبالتالي هذا الصنف غير معني باتخاذ القرار الجبائي.

تبرز هامشية السلطة الجبائية الترابية للقرار الجبائي الترابي من خلال طبيعة الرسوم غير الخاضعة له، ذلك أن أهم الجبايات الترابية لا تخضع له، أما الرسوم الجبائية الأخرى التي تخضع له هي رسوم ذات مردودية ضعيفة ولا تساهم في تقوية السلطة الجبائية للقرار الجبائي الترابي. فالضرائب المحولة كليا أو جزئيا من الدولة إلى الجماعات الترابية مثل الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، لا تخضع للقرارات الجبائية الترابية على الرغم من استفادة الجماعات الترابية من جبايتها.

أما فيما يخص الرسوم الخاضعة للقرار الجبائي الترابي والتي تختص المصالح الجبائية التابعة للجماعات الترابية بتدبيرها والتي تقدر بعشرة (10) رسوم، فالسلطات الجماعات الترابية في مجال اتخاذ هذه القرارات تعترضها مجموعة من الحدود وخاصة على المستوى المسطري، وذلك بالنظر للمراحل المعقدة والمتعددة التي يمر عبرها القرار الجبائي قبل أن يصبح قرارا قابلا للتنفيذ[959]. حيث يمر القرار عبر المراحل التالية:

- يتخذ المجلس التداولي المقرر المتعلق بالقرار الجبائي،
- يتخذ رئيس المجلس كآمر بالصرف وكجهاز تنفيذي القرار الجبائي،
- ضرورة مصادقة سلطة الوصاية على القرار الجبائي.

غير أن المجلس والرئيس ليست لهما حرية مطلقة في ممارسة هذه الصلاحيات، إذ يوجدا تحت الاكراه المتعلق بتدخل سلطة الوصاية في حالة عدم اتخاذ القرار الجبائي، والتي تعمد الى اتخاذه بشكل تلقائي، حيث لم يشترط القانون سوى غياب اتخاذ القرار الجبائي وشرط إعلام الآمر بالصرف، فالنص لم يقم بإثارة ولا وضع حلول للإشكاليات المتعلقة بمجموعة من الحالات التي لا يمكن أن تنعقد فيها المجالس التداولية وكذا حالات وجود فراغ في منصب الرئيس[960].

فإذا كان القرار الجبائي الترابي أداة قانونية لرسم السياسة الجبائية الترابية، فإن مرحلة بلورته تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لسلطة الوصاية، التي تقوم بدور محوري في عمليات إعداده بتوجيه الجماعات الترابية في إعداد القرارات الجبائية، وذلك من خلال مذكرات ودوريات توجيهية تحدد لها كيفية إعداد قراراتها

959- محمد قزيبر: حدود الدور الجبائي للجماعات الترابية، مرجع سابق. ص 120.
960- محمد قزيبر: نفس المرجع: ص 120.

الجبائية تطبيقا لمقتضيات القانون المتعلق بالجبايات الترابية[961]، أو من خلال التوضيحات الإضافية التي تقدمها مصالح المديرية العامة للجماعات الترابية (قسم الجبايات المحلية).

كما تقوم سلطات الوصية بتزويد كل جماعة ترابية بنموذج لقرار جبائي من أجل العمل على احترام مقتضياته أثناء صياغتها للقرارات الجبائية، وهذا التوجيه هو في الواقع تأطير فعلي لتوجهات المجالس الجماعية في مجال إعداد وثيقة القرار الجبائي، يعمل إما على التذكير بالمقتضيات المنظمة للجبائية الترابية، أو يدعو إلى التقيد ببعض القواعد التقنية المعتمدة من طرف السلطات العمومية[962].

بعد هذا التحديد والتوجيه من طرف سلطات الوصاية، تبدأ المصالح الجبائية الترابية المعنية في تهيئ القرار الجبائي الترابي، ويتطلب منها ذلك معرفة النصوص التشريعية والتنظيمية، ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمكلفين بأداء الرسوم الترابية داخل تراب الجماعة، وهذا بطبيعة الحال يتطلب إمكانات مادية وبشرية تفتقر إليها وكالات المداخيل في كثير من الأحيان، مما يؤثر سلبيا على درجة تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجماعة الترابية، وطبعا يترتب على ذلك وضع قرارات جبائية لا تستجيب للحاجيات المالية للجماعة الترابية المعنية، ولا تأخذ بعين الاعتبار الطاقة الجبائية لسكان الجماعة الترابية.

وباستكمال المصالح الجبائية المعنية لمرحلة الدراسة التقنية هذه، تتم مناقشة هذه المعطيات التي تم تجميعها في إطار اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة[963]، التي يقتصر عملها على دراسة القضايا المالية تمهيدا لعرضها فيما بعد على المجلس الجماعي الترابي لاتخاذ قراراته بشأنها، حيث تعمل اللجنة على تسهيل عمل المجلس بتوفير المعطيات اللازمة لصياغة القرارات الجبائية المناسبة، وتقديم الاقتراحات المطلوبة التي تمكنه من إصدار قرارات جبائية، تكون مستوفية للشروط المتضمنة في المالية الترابية بصفة عامة والجبائية الترابية بصفة خاصة[964].

وهكذا تخرج هذه اللجنة عند اجتماعها بتوصيات و اقتراحات، يتم النظر فيها من قبل المجالس الجماعية عند مناقشتها بإحدى دوراتها لمضامين مشاريع القرارات الجبائية، والتي تقوم في نهاية المطاف بالتصويت كليا أو جزئيا عليها بعد وضع اللمسات الأخيرة على مشروع القرار الجبائي.

ثم ترسل إلى سلطة الوصاية (وزارتي الداخلية والاقتصاد والمالية) قصد المصادقة عليها مقترنة وحسب كل فصل بما يلي:

- عرض حول المقتضيات المقترحة؛

961- من الدوريات التوجيهية نجد الدورية رقم 144 الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ 27 دجنبر 2007، والمتعلقة بإعداد القرارات الجبائية تطبيقا لمقتضيات القانون رقم 06-47 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

- من الدوريات التوجيهية كذلك نجد الدورية رقم 33 الصادرة بتاريخ 04 يناير 2021 الصادرة عن وزارة الداخلية حول تحيين القرارات الجبائية على إثر صدور القانون رقم 20.07 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية.

962- نموذج قرار جبائي تعديلي عدد ...بتاريخ ... يعدل بموجبه القرار الجبائي الذي تحدد بموجبه نسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات والوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة ....

963- هذه اللجنة منصوص عليها في المادة 25 من القانون التنظيمي 113.14 للجماعات، والمادة 28 من القانون التنظيمي 111.14 للجهات، والمادة 26 من القانون التنظيمي رقم 112.14 للعمالات والاقاليم.

964- رغم أهمية هذه اللجنة خصوصا في ظل تعقد القضايا المالية التي تطرح على المجلس الجماعي، فإن الممارسة العملية تبرز تقصيرا واضحا للدور الاستشاري المنوط بها، فهذه اللجنة لا يتم استغلالها للقيام بالدور الإخباري للمجلس على أحسن وجه، وتحضير النقط التي ستعرض على الجمع العام بكيفية مدروسة ومفيدة.

- المناقشة؛
- نتيجة التصويت من طرف المجلس.

هذا ويجب أن تكون القرارات الجبائية محررة باللغة العربية ومعدة في أربعة نظائر، ويرفق بالنسخة الأصلية محضر شامل حول الملاحظات المحتملة، تتضمن بشكل عام رأي السلطة الترابية المعنية.

بعد توصل سلطة الوصاية بمشاريع القرارات الجبائية، تبدأ في دراستها وتحليلها والنظر في شرعيتها ومدى مطابقتها للمقررات المتخذة من قبل المجالس التداولية للجماعات الترابية، والتأكد من صحة ظروف اجتماعات هذه المجالس.

ونظرا للعدد الكبير من القرارات الجبائية وما يتطلب ذلك من طاقة بشرية كبيرة من الموظفين المختصين، تواجه سلطات الوصاية عدة صعوبات في تحليل ودراسة هذه القرارات، مما يجعلها تلجأ في كثير من الأحيان إلى تقنية رفض المصادقة.

هكذا إذن، تبرز أهمية المصادقة على القرار الجبائي المستمر كآلية تعترف لسلطة الوصاية ليس بحق التوجيه الإعدادي للجماعات الترابية لبلورة قراراتها الجبائية فحسب، بل بحق الاعتراض على القرارات الجبائية التي لا تحترم التوجهات المحددة من قبلها، مما يبرز أهمية الدور الوصائي في هذا الجانب، ويعيد استحضار إشكالية الاستقلال الجبائي الترابي على مستوى وثيقة القرار الجبائي، إذ أن استصدار رئيس المجلس الترابي مثلا لقرار جبائي مستمر إضافة إلى ضرورة تقيده بالقوانين والمراسيم التنظيمية الجاري بها العمل، يكون مشروطا بمصادقة سلطة الوصاية من أجل وضع الرسم المستحدث أو المعدل إلى جانب الرسوم الأخرى موضع التنفيذ، والتي بإمكانها الحلول محل المجالس التداولية الترابية التي لم تحسم في قراراتها الجبائية[965].

من خلال ما سبق يتبين أنه ليست هناك حرية مطلقة للجماعات الترابية في مجال ممارسة صلاحيات اتخاذ القرارات الجبائية.

المطلب الثاني: سلطة المجالس الترابية في تسعير الرسوم الجبائية الترابية.

إن حرية تحديد أسعار الرسوم الترابية للجماعات الترابية عنصر مهم في تقييم السلطة الجبائية التي تتمتع بها مجالس الجماعات الترابية، إذ أن تحديد أسعار ونسب هذه الرسوم هو الممارسة الفعلية لهامش التصرف الجبائي بغرض تلبية احتياجات الميزانية الترابية[966]، فالمبدأ في القانون الجبائي هو أن أسعار الرسوم الترابية تحددها النصوص التشريعية التي تؤسسها، إذ أن تحديد أسعار هذه الرسوم لم يترك لتقدير

965- تنص المادة 168 من قانون 06-47 على أنه "إ إذا لم ينص هذا القانون على أسعار أو تعريفات ثابتة للرسوم الواردة فيه، يتم تحديد هذه الأسعار والتعريفات بقرار يصدره الآمر بالصرف للجماعة الترابية المعنية بعد مصادقة مجلس الجماعة الترابية .غير أنه إذا امتنع مجلس الجماعة الترابية أو لم يصدر القرار الذي يحدد أسعار أو تعريفات الرسوم ونتج عن هذا الامتناع أو عدم الإصدار تملص من أحكام هذا القانون أو ضرر بالمنفعة العامة للجماعة الترابية، يتعين تفعيل التدابير التي يتم تطبيقها في حالة رفض مجلس الجماعة الترابية المعنية القيام بالأعمال المنوطة به بمقتضى أحكام المادة 76 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7يوليو 2015) أو المادة 74 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (07 يوليو2015) أو المادة 73 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015).

966 - LABIE (F.) : Finances locales, op.cit. p 21.

الجماعات الترابية، كقاعدة عامة يحدد المشرع أسعار الرسوم التي ينشئها، إلا أنه يكون من الملائم في بعض الحالات إبداء بعض المرونة لهذه الكيانات بأن تقوم بتسعير بعض هذه الرسوم وفقا لحاجياتها وأولوياتها[967].

تحظى الوحدات الترابية بمجموعة من الاختصاصات التي تترجم بها سلطة تدبيرها لجبايتها الذاتية، فهي تضطلع بكل الإجراءات التي من شأنها تنزيل أحكام المنظومة الجبائية الترابية، فتسعير الرسوم الجبائية على المستوى الترابي يكتسي أهمية من حيث تحديد الاستقلال المالي للجماعات الترابية والرفع من مواردها الجبائية.

لمحاولة تأطير مدى سلطة الجماعات الترابية في تسعير رسومها على ضوء القوانين الجبائية الترابية لابد من التطرق إلى الحرية المتروكة لمجالس هذه الوحدات في تسعير رسومها على ضوء القانون الجبائي رقم 47-06 ثم على ضوء القانون 39-07.

طبقا لأحكام المادة 168 من القانون رقم 47-06 فإن أمر تحديد نسب وأسعار الرسوم غير المحددة السعر والتعريفات بشكل ثابت يتم بقرار يصدره الآمر بالصرف للجماعة الترابية المعنية بعد مصادقة مجلس الجماعة الترابية، فهي التي تحدد مجال تدخلها في صناعة القرار الجبائي الترابي، لذاك نجد أن المشرع خول لها هامشا من التدخل لممارسة الاختصاص الجبائي من أجل المساهمة في رسم معالم السياسة الجبائية الترابية عبر آلية خاصة وهي القرار أو المقرر الجبائي، إلا أن هذا الاختصاص تم تقييده من طرف المشرع بمقتضى المادة 32من القانون 45-08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات الترابية ومجموعاتها[968]، حيث تنص على أنه لا تكون القرارات المتعلقة بفرض الرسوم او تغيير نسبها والمأذون للجماعات المحلية في اتخاذها قابلا للتنفيذ إلا إذا صادقت عليها سلطات الوصاية، فالمغرب من بين الدول التي فرضت قيودا على تحديد أسعار الجبايات الترابية.

فمن حيث مجال ممارسة القرارات الجبائية للجماعات الترابية فهي تنقسم إلى نوعين، الرسوم المحددة النسبة، وهي خارج السلطة التسعيرية للجماعات الترابية، والرسوم غير المحددة السعر بشكل ثابت وهي المعنية بمجال ممارسة القرار الجبائي. فالمشرع المغربي بمقتضى قانون 47-06 ترك للمجالس التداولية للجماعات الترابية هامشا لتسعير بعض الرسوم الجبائية يبلغ عددها (10)رسوم من أصل (14)، وذلك في حدود النسب الدنيا والقصوى للسعر[969]، وهذا يعني أن مدى حرية مجالس الجماعات الترابية في تحديد

---

967 - El Moussaoui (R.) : La Fixation des taux des taxes locales : pouvoir fiscal ou pure chimère ? » REMALD n° double 38-39.mai aout 2001 p 30.

968- ظهير شريف رقم 1.09.02 صادر في22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها.

969- يحدد سعر الرسم على استغلال المناجم ما بين درهم واحد وثلاثة دراهم عن كل طن مستخرج حسب المادة 119 من القانون رقم 47.06، أما بالنسبة للرسم عن الخدمات المقدمة بالموانئ فقد حدد المشرع نسبته الدنيا والقصوى في إطار المادة 123 من القانون رقم 47.06 والمتراوحة بين 2%إلى 5% من رقم الأعمال دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

- أما المادة 45 تحدد سعر الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية كالتالي:

-منطقة العمارات من 4 إلى 20 درهما للمتر المربع؛ -منطقة الفيلات والسكن الفردي والمناطق الأخرى من 2 إلى 12 درهما للمتر المربع؛ لا يتم إصدار وأداء الرسم الذي يقل عن مائتي 200 درهم .

أما المادة 54 من قانون 47.06 تحدد السعر على الرسم على عمليات البناء كما يلي:

أولا: العمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية:

- عمليات إعادة إيواء قاطني دور الصفيح وعمليات معالجة الدور الآيلة للسقوط: من 5 إلى 10 دراهم للمتر المربع المغطى؛

-عمارات السكن الجماعية أو المجموعات العقارية والعقارات المعدة لغرض صناعي، أو تجاري، أو مهني، أو إداري : من 10 إلى 20 درهم للمتر مربع مغطى.

أسعارها تتأرجح بين النسبية (بنسبة 63.64%)، والانعدام (بنسبة 36.36%)، هذه الرسوم العشرة تتوزع إلى ثلاثة رسوم عقارية وسبعة رسوم غير عقارية.

فالرسوم الثلاث العقارية تنقسم بدورها إلى الرسوم المفروضة على العقار غير المبني وتتمثل في الرسم المفروض على الأراضي الحضرية غير المبينة، والرسم المفروض على عمليات تجزئة الأراضي، ثم الرسوم المفروضة على العقار المبني والمتمثلة في الرسم على عمليات البناء.

أما الرسوم غير العقارية التي ترك فيها المشرع لمجالس الجماعات الترابية هامشا للتسعير في حدود النسب الدنيا والقصوى تتمثل في سبعة رسوم، وهي الرسم على محال بيع المشروبات، الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، الرسم على المياه المعدنية ومياه المائدة، الرسم على النقل العمومي للمسافرين، الرسم على استخراج مواد المقالع، الرسم على استغلال المناجم، الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ.

-المساكن الفردية : من 20 إلى 30 درهم للمتر المربع المغطى.
يؤدى الرسم على عمليات البناء مرة واحدة وذلك أثناء تسليم رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية.
وعند إدخال تعديلات على عمليات البناء موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية والتي تستوجب الحصول على رخصة جديدة فإن الرسم في هذه الحالة يؤدى في حدود الأمتار الزائدة.
وفي جميع الحالات ال يمكن أن يقل مبلغ الرسم المستحق عن 1000 درهم بالنسبة للعمليات موضوع رخصة البناء أو رخصة تسوية البنايات غير القانونية .ثانيا: العمليات موضوع رخصة الإصلاح أو رخصة الهدم –
- يؤدى مبلغ من مائتي 200 درهم إلى خمسمائة)500(درهم بالنسبة لعمليات الإصلاح؛
- ومبلغ من خمسمائة 500 درهم إلى ألف 1000 درهم بالنسبة لعمليات الهدم .ويؤدى الرسم أثناء تسليم رخصة الاصلاح أو رخصة الهدم.
أما المادة 61 من نفس القانون تحدد سعر الرسم على عمليات تجزئة الأراضي ما بين 3% و5 % من التكلفة الإجمالية التي يتطلبها التجهيز المتعلق بالتجزئة.
ثم المادة 66 من نفس القانون تحدد كذلك سعر الرسم على محال بيع المشروبات ما بين 2% و 10% من المداخيل المتأتية من بيع المشروبات التي تم تحقيقها من طرف المؤسسة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.
نفس الشيء بالنسبة للمادة 73 حيث حددت أسعار الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى كما يلي:
أ-دور الضيافة ومراكز وقصور المؤتمرات والفنادق الفاخرة: من 15 إلى 30 درهم.
ب-الفنادق:
-5 نجوم: من 10 إلى 25 درهم؛ -4 نجوم: من 5 إلى 10 دراهم؛ -3 نجوم: من 3 إلى 7 دراهم؛ -نجمتين ونجمة واحدة: من 2 إلى 5 دراهم.
ج- النوادي الفندقية: من 10 إلى 25 درهم.
د- الرياضات والمنازل المؤجرة للسياح: من 10 إلى 25 درهم.
هـ- قرى العطل: من 5 إلى 10 دراهم؛
و- الإقامات السياحية: من 3 إلى 7 دراهم؛
ز- المؤسسات والأشكال الأخرى للإيواء السياحي: من 2 إلى 5 دراهم.
أما (المادة 80) حددت سعر الرسم على المياه المعدنية ومياه المائدة في 0،10 درهم عن كل لتر أو كسر من اللتر من المياه المعدنية أو مياه المائدة المعدة للاستهلاك في شكل قنينات.
والمادة 86 حددت سعر الرسم على النقل العمومي للمسافرين كما يلي:
سيارات الأجرة: -من الصنف الثاني: من 80 إلى 200 درهم، -من الصنف الأول: من 120 إلى 300 درهم.
الحافلات: -أقل من 7 مقاعد: من 150 إلى 400 درهم. - سلسلة ج: من 300 إلى 800 درهم. - سلسلة ب: من 500 إلى 1.400 درهم. - سلسلة أ: من 800 إلى 2.000 درهم.
والمادة 93 حددت سعر الرسم على استخراج مواد المقالع كما يلي -بالنسبة للغاسول: من 20 إلى 30 درهم. -بالنسبة للرخام والغرانيت المستخدمين في التكسية: من 15 إلى 20 درهم. -بالنسبة للرمل والطين المستخدمين في الهندسة المدنية والبناء والكلس المعد لحجر البناء أو للحصى والطين المعد للصناعة الخزفية: من 3 إلى 6 دراهم.

أما بالنسبة للرسوم المنظمة بمقتضى قانون 07- 39 والتي ترك فيها المشرع المغربي للمجالس التداولية هامشا لتسعيرها يبلغ عددها (7) رسوم من أصل (13)، ويتعلق الأمر برسمين ترك فيهما للمجالس الجماعية هامشا لتحديد سعريهما في حدود نسبهما الدنيا والقصوى، وهما الرسم المفروض على الأملاك الجماعية العامة مؤقتا لأغراض البناء، والرسم المفروض على العربات المعدة للنقل العام للمسافرين. وخمسة رسوم منح فيهم للمجالس الجماعية حرية تقدير أسعارهم، لكن في حدود الأوعية التي حددها المشرع وهي الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية، والرسم المتعلق بمساهمة أرباب العقارات المجاورة للطرق العامة في نفقات تجهيزها وتهيئتها، والرسوم المقبوضة في الأسواق وأماكن البيع العامة، والرسوم المفروضة على الذبح في المجازر، ثم رسم المحجز فيما يخص الحيوانات والسلع والبضائع.

ويمكن تقسيم هذه الرسوم السبعة التي تتمتع المجالس الجماعية بهامش من الحرية في تحديد أسعارها حسب طبيعتها العقارية كذلك، حيث تتوزع إلى ثلاثة رسوم عقارية، وهي الرسم على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا لأغراض البناء، والرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية، والرسم على مساهمة أرباب العقارات المجاورة للطرق العامة في نفقات تجهيزها وتهيئتها. وأربعة رسوم غير عقارية، وهي الرسوم المقبوضة في الأسواق وأماكن البيع العامة، الرسوم المفروضة على الذبح في المجازر، رسم المحجز فيما يخص الحيوانات والسلع والبضائع، الرسم على وقوف العربات المعدة للنقل العام للمسافرين.

أما بالنسبة للجهات، فالمشرع قيد من اختصاصاتها في تحديد السعر الخاص بالرسوم الممنوحة لها، على الرغم من منحها اختصاص تحديد سعرين من أصل ثلاث رسوم، الأول خاص "بالرسم على استغلال المناجم" حيث تنص المادة 119 من قانون 47.06 على أنه "يحدد سعر الرسم وفق الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة 168 أدناه ما بين درهم واحد وثلاثة دراهم عن كل طن مستخرج". أما الرسم الثاني وهو الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ حيث تنص المادة 123 من نفس القانون على أنه " يحدد سعر الرسم وفق الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة 168 أدناه من 2% إلى 5% من رقم الأعمال دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة".

أما بالنسبة للعمالات والأقاليم خول لها المشرع ثلاث رسوم ذاتية فقط دون غيرها، كما أن سعرها محدد سلفا دون ترك أي مجال لممارسة مجالس هذا الصنف من الوحدات الترابية لسلطة التسعير الجبائي على غرار وحدات اللامركزية، فالعمالات والأقاليم لا تتوفر على أي هامش لممارسة شق من اختصاصاتها المتعلقة باتخاذ القرارات الجبائية لتحديد أسعار رسومها الترابية، لذلك لا مجال للحديث عن مساهمتها في اختيار سياستها الجبائية.

وبالتالي فإن المشرع قد حصر تدخل الجماعات الترابية في تحديد أسعار غالبية الرسوم والضرائب، وحتى في الحالة التي ترك لها حرية تحديد السعر، فقد قيدها بأسعار قصوى، كما أن ممارسة السلطة الجبائية تخضع لمصادقة سلطة الوصاية، فسلطة التسعير مقيدة، إلى جانب وجود إذن قانوني يسمح للجماعات الترابية باتخاذ المقرر الجبائي واحترام معدلات التسعير الدنيا والقصوى التي حددها القانون بالمرور بمصادقة سلطة الوصاية. كما أن المجالس الترابية مقيدة بمقتضى القوانين المنظمة للجماعات الترابية وخاصة المادة 168 من القانون 47.06 والتي تحيل في مضمونها على المواد التالية: (المادة 73 من القانون

التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، والمادة 76 من القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات، والمادة 74 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم)، حيث تنص هذه المواد على أنه إذا رفض مجلس من المجالس الترابية القيام بالأعمال المنوطة به بمقتضى القانون المنظم، أو رفض التداول و اتخاذ المقرر المتعلق بالميزانية أو بتدبير المرافق العمومية التابعة للجماعة الترابية المعنية، أو إذا وقع اختلال في سير مجلس الجماعة، تعين على الرئيس أن يتقدم بطلب إلى (عامل العمالة أو الإقليم فيما يخص العمالات والأقاليم والجماعات. والسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية عن طريق والي الجهة بخصوص الجهات) لتوجيه إعذار إلى المجلس للقيام بالمتعين، وإذا رفض المجلس القيام بذلك أو إذا استمر الاختلال بعد مرور شهر ابتداء من تاريخ توجيه الإعذار، أمكن لعامل العمالة أو الإقليم إحالة الأمر إلى المحكمة الإدارية من أجل حل المجلس الترابي.

فلئن كان القول بأن الاستقلالية المالية لا يمكن أن توجد في غياب حد أدنى من سلطة ضبط الميزانية أمرا متفقا عليه، فإن الأمر مختلف بالنسبة لتأكيد السلطة الجبائية الترابية. إذ إن أغلب دساتير الدول الموحدة تجعل من ضبط قاعدة الضرائب ونسبها، بما فيها الضرائب الترابية، اختصاصا تشريعيا، وفق مبدأ المساواة أمام الضرائب. وعادة ما يقع الحد من هذه الاستقلالية قانونا، حيث لا يمكن لهذه الجماعات إحداث أداءاتها وتسعيرها إلا وفقا لما ينص عليه القانون.

رغم هذا، أقرت عدة دول وجود سلطة جبائية ترابية تمارس قدرا من الصلاحيات في التسعير الجبائي الترابي، ففي فرنسا خول قانون 10 يناير 1980 للجماعات الترابية في ميدان الجباية، إمكانية التداول في تحديد نسب بعض الأداءات على غرار المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم العقاري، وهو ما يمكن السلطة الترابية من التحكم في مبالغ مواردها و انتهاج سياسة جبائية مختلفة عن تلك التي تنتهجها السلطة المركزية. وخول نفس القانون إمكانية تعديل قاعدة احتساب الأداء، عن طريق الإعفاءات أو الحط منها، ويشمل هذا الإجراء المعاليم 'الاختيارية' كما هو الشأن بالنسبة للمعاليم الموظفة على رفع الفضلات[970].

وقد تدعمت هذه الاستقلالية بمقتضى تعديل الدستور الفرنسي سنة2003 إذ نص الفصل 2-72 "تستفيد الجماعات المحلية من الموارد التي يمكن استخدامها بكل حرية وفق الشروط التي يحددها القانون. ويجوزلها أن تستلم كامل حصيلة الضرائب أو جزءا منها أيا تكن طبيعته. ويجوز أن يرخص لها القانون بتحديد أساس تقييم الضرائب ونسبتها ضمن الحدود التي وضعتها تلك القوانين".

بالنسبة لسلطة التسعير التي تمتع بها الجماعات الترابية في فرنسا نجد أنه قبل 1980 لم يكن للجماعات الترابية أية حرية في توزيع العائد الجبائي للرسوم التي تستحقها[971]، إذ كانت تحدد المبلغ الإجمالي لمواردها الجبائية، أي المبلغ الذي تنتظره فيها، والإدارة الجبائية توزع مجموع هذا المبلغ على الضرائب الأربعة بعد أن تستنتج منه السعر الواجب فرضه[972]، بعد قانون 10 يناير 1980 أصبحت الجماعات المحلية

970- محمد شفيق صرصار: تنظيم الموارد المالية للجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 286.

971 - يتعلق الأمر هنا بالضرائب الأربعة المباشرة التي يطلق عليها الفقه الفرنسي "les quatre vieilles" وتتمثل في : - ضريبة السكن-الضريبة المهنية-الضريبة على الأراضي المبنية والضريبة على الأراضي غير المبنية.

972- وهو ما يطلق عليه بنظام الضريبة التوزيعية الذي كان يأخذ به المشرع الفرنسي قبل 1980. يحل محله نظام الضريبة القياسية. للمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الحق المرجاني: الجبائية المحلية بالمغرب، مجلة المالية المحلية والاقتصاد الجهوي، مطبعة دار النشر المغربية، العدد 1، 1995، ص 63.

تحدد أسعار الضرائب المباشرة المحلية بحرية، إلا أن هامش هذه الحرية تم تأطيره بالقانون وأصبح بإمكانها اللجوء إلى طريقتين مختلفتين لتحديد أسعار ضرائبها:

- تبديل الأسعار بشكل تناسبي: La variation proportionnelle

وترتكز هذه الطريقة على تغير أسعار الرسوم بنفس النسب من سنة إلى أخرى.

- تبديل الأسعار بشكل متغاير: La variation différenciée

ترتكز هذه الطريقة على تغيير أسعار الضرائب فيما بينها بخفضها أو رفعها بمستويات متكافئة، وفي هذه الحالة توجد علاقة وقاعدة ارتباط بين أسعار الضريبة المهنية وضريبة السكن أو بين سعر المعدل السنوي لضريبة السكن والضريبتين العقاريتين.

ومهما تكن الطريقة المعتمدة لتحديد أسعار هذه الضرائب، فإن سعر الضريبة المهنية المحدد من طرف الجماعة Commune لا يمكن أن يتجاوز مرتين معدل سعر هذه الضريبة المسجل على المستوى الوطني في السنة السابقة. كما أن نسبة ارتفاع سعر الضريبة المهنية يجب ألا يفوق معدل النسب التي ارتفعت بها أسعار الضريبة على السكن والضريبتين العقاريتين. ومن أجل تناسق الضغط الجبائي للجماعات الترابية داخل نطاق جغرافي معين فقد وضع القانون حد أقصى مرجعي لا يمكنها تجاوزه، فأسعار ضريبة السكن والضريبتين العقاريتين لا يمكن أن تتجاوز حدا أقصى محدد في 2.5 مرات معدل السعر الوطني المسجل السنة السابقة[973].

أما العمالات والجهات فلا تخضعان لأي تأطير في تحديدهما لأسعار الضريبة على السكن والضريبتين العقاريتين، في حين أن أسعار الضريبة المهنية التي تحددها مجالس العمالات Conseils généraux والمجالس الجهوية Conseils régionaux يجب ألا تتعدى ضعف المعدل المسجل بالسنة السابقة على المستوى الوطني بالنسبة لمجموع العمالات أو مجموع الجهات[974].

وبعد صدور القانون المالي لسنة 2003 الذي تبنى منح حرية واسعة للمجالس التداولية المحلية في تحديد سعر الضريبة المهنية إذ أصبح بإمكانها لأول مرة رفع سعر هذه الضريبة بنسبة يمكن أن تتجاوز نسبة معدل ارتفاع الضرائب الأخرى[975].

وينتج عن ممارسة الحرية الممنوحة للوحدات المحلية في تسعير ضرائبها رغم التأطير القانوني، تباين أسعار هذه الرسوم بين الجماعات، إلا أنه يمكن تفسير هذا التفاوت بين الأسعار بالتفاوت الحاصل في الأوعية، فكلما كانت الأسعار مرتفعة عادة يكون بصدد أوعية ضيقة، وكذا بالاتجاه نحو التنافسية الجبائية بغرض جلب المستثمرين ومحاولة استقطاب الشركات. كما أن التأطير القانوني لحرية تسعير الضرائب المحلية لم يكن بغرض تقويض الاستقلال الجبائي المحلي، و إنما من أجل توزيع العبء الجبائي (مقاولات-أسرة) بشكل

973- أحمد أيناو: السلطة الجبائية للجماعات المحلية بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، السنة الجامعية 2008-2009 ص 34.

974 - Article 1636 B Sept du CGI France.

975- بصدور القانون المالي لسنة 2010، سيتم تعويض الضريبة المهنية بمساهمة اقتصادية ترابية Contribution Economique territorialeمكونة من :

- الحصة العقارية للشركات،
- حصة على القيمة المضافة للشركات، ودخل هذا الإجراء حيز التنفيذ بالنسبة للمقاولات ابتداء من 2010 وبالنسبة للجماعات المحلية ابتداء من 2011 مع التزام الدولة بتعويض هذه الوحدات.

عادل، وذلك بغرض ضرورة رفع أسعار هذه الضرائب بشكل متوازي كي لا تتعسف الجماعة المحلية وتتحمل عبئ تمويلها لفئة دون أخرى[976].

وفي دولة سويسرا يتميز النظام الضريبي بتعدد الضرائب واحتوائه على عدد كبير من الضرائب، وبالمقابل عدم وجود تنظيم قانوني موحد يسري على كل ضريبة في كل من الفدرالية والكانتونات والبلديات، فكل من هذه المستويات تضع الضرائب الخاصة بها دون تداخل فيما بينها وتجمع حصيلتها الضريبية، حيث تقوم العديد من الكنتونات في المناطق السويسرية المتحدثة بالألمانية على سبيل المثال بالتخفيض من معدلات الضرائب لديها لتشجيع الأثرياء والشركات على الإقامة فيها، إذ لا تزيد نسبة الضريبة المفروضة على أرباح الشركات في كانتون أوبفالد عن 13.1% متقدما بذلك على كانتون شفيتس ب15.1% وكانتون تسوغ ب16.4% وتحتل بقية الكانتونات وسط الترتيب[977].

أما في بلجيكا فإن الجهات لها الصلاحية في تسعير الرسوم في حدود 44% والجماعات لها صلاحية مهمة في تسعير90% من منتوج ضرائبها الخاصة بها، فهذه الأخيرة تحدد سعر الضريبة العقارية في إطار حد أدنى و اقعي يحدده المشرع الوطني، كما أن لها السلطة التقديرية في تحديد أسعار الضريبة على العقارات والأراضي غير المبنية، وتحدد بكل حرية أسعار الضرائب على تذاكر الدخول، الضرائب على الإقامة بالفنادق، ضرائب امتلاك الكلاب، الضرائب على دخول السيارات ذات المحرك، كما يمكنها تحديد أسعار الضريبة على تلويث الهواء في إطار حد أدنى و أقصى حدده المشرع[978].

كذلك الشأن بالنسبة إلى البلدان الإسكندنافية، على غرار السويد وفنلندا، التي تضطلع فيها الجماعات المحلية ومجالس المقاطعات في كل سنة بتحديد نسبة الأداء، وذلك في إطار الأحكام التشريعية المشتركة[979]، أما في الدانمارك فإنها تعطي للجماعات الترابية مطلق الحرية في تحديد نسب وأسعار الضرائب ما لم تقرر السلطة المركزية عكس ذلك، فالحرية هي المبدأ والقيد هو الاستثناء، فالقانون لا يضع حدودا لتسعير الضرائب المحلية باستثناء الضريبة العقارية التي حدد لها سعر أقصى وأدنى بين 6% و24%، كما أن الضريبة الأساسية في الدانمارك هي الضريبة على الدخل[980]، وتتمتع الجماعات المحلية بحرية تحديد أسعار الضرائب المحلية بشكل مطلق بنسبة 86% من المنتوج الجبائي مع حرية تحديد الأسعار بشكل نسبي بنسبة 4,7%[981].

976- أيناو أحمد: المرجع السابق، ص 35.

977 - http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=29117642.

978 - MARCEAU Gérard: Les régions entre l'Etat et les collectivités locales: étude comparative de cinq Etats européens à autonomies régionales ou constitution fédérale: Allemagne, Belgique, Espagne, Italie, Royaume-Uni / Centre d'études et de prévision, CEP. 54-Nancy : Bialec, Impr. Paris : Ed. SIRP, 2003, p 177.

979 - TORSTEN (C.) : Le modèle suédois d'autonomie locale et régionale, in la décentralisation dans les Etats de l'union Européenne,2016, p 313.

980 - جميع الضرائب على الدخل في الدانمارك سواء كانت مستحقة للدولة - الكانتونات أو الجماعات تقتطع من المنبع من طرف المشغل الذي يحولها للخزينة العامة.

981 - MARCEAU Gérard : Op.cit. p.177.

أما بخصوص الحرية الممنوحة للجماعات المحلية بتونس في إطار تسيير رسومها فإنها تكاد تكون منعدمة، إذ أنه من أصل (35) رسما المدرجة بالقانون الجبائي المحلي[982]، ترك القانون للمجالس التداولية حرية تحديد رسمين فقط، وهما: الرسم المتعلق بمساهمة أرباب العقارات المجاورة في نفقات تهيئة وإصلاح الطرق العامة والأرصفة وإصلاح مجاري تصريف السوائل[983]، وكذا الرسم على جمع النفايات الناتجة في أنشطة المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية[984] في حين ترك لهذه الوحدات تحديد سعر رسمين ما بين حد أدنى و أقصى وهما: الرسم على المباني[985] والرسم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية والمهنية[986] في حين يبقى 31 رسما حدد لها القانون أسعار ثابتة أو ترك أمر تحديدها لحين صدور المراسيم التي ستحدد أسعارها، وبذلك تكون حرية المجالس التداولية في تحديد أسعارها كاملة بنسبة 5,71% ومنعدمة بنسبة 88,58% ونسبية بنسبة 5,71%[987].

يتضح من خلال القانونين 06-47 و07-39، أن مجال الرسوم التي ترك المشرع للمجالس الترابية تحديد أسعارها مجال ضيق، سواء الرسوم المتعلقة بالجماعات أو الرسوم الخاصة بالجهات، أما الرسوم المتعلقة بالعمالات فلا حديث عنها لأن المشرع حدد سعرها سلفا ولم يترك أي مجال لمجلس العمالة والإقليم لتحديد هذه الأسعار.

كما القرارات الجبائية المحددة للأسعار غير الثابتة والتي يتخذها الآمر بالصرف بعد موافقة المجالس الجماعية وفق الإجراءات القانونية الجاري بها العمل، تخضع لمصادقة سلطة الوصاية، فالمادة 118 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات تنص على أنه "لا تكون المقررات ذات الوقع المالي على النفقات والمداخيل ولاسيما مقررات تحديد سعر الرسوم والأتاوى قابلة للتنفيذ إلا بعد التأشير عليها من قبل عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عليه داخل أجل عشرون يوم من تاريخ التوصل بها من رئيس المجلس، نفس الأمر تنص عليه المادة 115 من القانون التنظيمي للجهة حيث تؤكد على أنه "لا تكون مقررات المجلس ذات الوقع المالي على النفقات والمداخيل لاسيما تحديد سعر الرسوم والأتاوى قابلة للتنفيذ إلا بعد التأشير عليها من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية" ونفس الشيء بالنسبة لمقررات المجلس المتعلقة بالميزانية. كما أن المادة 32 من قانون 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات الترابية ومجموعاتها، تنص على أنه " لا تكون القرارات المتعلقة بفرض الرسوم أو تغيير نسبها والمأذون للجماعات المحلية في اتخاذها قابلة للتنفيذ إلا إذا صادقت عليها سلطة الوصاية".

من هنا يتضح أن اتخاذ القرار الجبائي على المستوى الترابي ليس حقا مخولا لرؤساء المجالس المنتخبة، بل هو واجب إذا لم يقم به هؤلاء في حينه ووفقا للقوانين الجاري بها العمل، يمكن لسلطة الوصاية الحلول محل الهيئات المنتخبة في تحديد أسعار الجبايات الترابية المتروك صلاحيتها للمجالس التداولية الترابية في إطار الحدين الأقصى والأدنى المحددين سلفا من لدن المشرع.

982القانون 11-97 الصادر 3 فبراير 1997 المتعلق بمجلة الجباية المحلية. المنشورات بالجريدة الرسمية للجمهورية التونسية بتاريخ 7 فبراير 1997 ص 173.

983 المادة 52 من مجلة الجباية المحلية. القانون 11-97.

984 المادة 91 الفقرة 4 من قانون 11-97

985 المادة 01 من قانون 11-97

986 المادة 35 من قانون 11-97

987- أيناو أحمد: نفس المرجع السابق ص 36.

فالهامش التي تركه المشرع للمجالس التداولية لتسعير بعض الضرائب والرسوم هو هامش ضعيف مقارنة مع الكم الهائل من الضرائب والرسوم، فحرية المجالس في اعتماد أسعار هذه الضرائب والرسوم قد تستجيب لخصوصيات كل جماعة ترابية على حدة، وتقوم السلوك الجبائي للمنتخبين الترابيين، وقدرتهم على تحمل مسؤولياتهم في هذا الإطار، إلا أن الملاحظ هو الطغيان الكمي للضرائب والرسوم الموحدة أسعارها مقارنة مع تلك التي ترك للمجالس التداولية الحرية في إقرار أسعارها والتي إن كانت قليلة العدد من حيث الكم فهي هزيلة المردودية وضعيفة المادة الجبائية، فهناك إذن تقليص وهامشية السلطة التسعيرية للضرائب والرسوم الترابية من طرف المجالس المنتخبة، وهذا ما ينطبق حتى بالنسبة لفرنسا التي قيدت إلى حد ما حرية المجالس في تحديد أسعار ضرائبها المحلية قصد الحد من الخلاف الموجود بين الجماعات وتوزيع العبء الجبائي بشكل عادل[988]، وتتعمق هذه الهامشية مع خضوع القرارات الجبائية المحددة لأسعار الضرائب والرسوم غير الثابتة بموجب القانون لمصادقة سلطة الوصاية[989].

كما أن الرسوم والأتاوى التي يغلب عليها الطابع العقاري فالأساس المعتمد من أجل احتسابها يعرف نوعا من التعقيد الراجع إلى الارتكاز على القيمة الايجارية في حساب مبلغ هذه الرسوم، فتحديد القيمة الايجارية هاته تشكل إحدى الصعوبات الكبيرة في تحديد مبلغ الرسوم التي يتم احتسابها على أساس هذه القيمة، بحيث تستغل في تفويت الفرصة على الجماعات الترابية في استخلاص مبالغ طائلة، ذلك أن مجمل الرسوم الترابية يغلب عليها الطابع العقاري مما يستوجب عند حساب المبلغ المقابل للرسم الواجب أدائه من طرف الخاضعين استعمال القيمة الايجارية للعقار كأساس في حسابه. إلا أن الملاحظ هو عدم توفر هذه القيمة الايجارية لعدد جد مهم من العقارات، وهو ما يترك الباب مفتوحا أمام الفساد المالي، بحيث أن عدم توفر هذه القيمة يجعل المكلف بتصفية الرسم يختلق قيمة إيجارية منخفضة لتقليل المبلغ الواجب أداؤه من طرف الملزمين[990].

وفي نفس الاتجاه تقتصر مصالح الجبايات على الاعتماد على القيمة الايجارية للعقارات الخاضعة إما للرسم المهني، أو لرسم السكن، أو لرسم الخدمات الجماعية، نظرا لكون هذه الرسوم تم تحديد قيمتها الايجارية من طرف مصالح الدولة المكلفة بتدبيرها، بينما يتم الاعتماد على هذه القيمة من طرف مصالح الجماعات الترابية بناء على إلزام الخاضعين بالإدلاء بنسخة من أحد الرسوم الثلاثة قصد الاطلاع وحساب مبلغ الرسم الذي تدبره الجماعة مباشرة.

لكن الاشكال يبقى مطروحا على مستويين، فإما يرفض أو ينكر الملزم خضوع عقاره لإحدى الرسوم الثلاثة السابقة، أو يكون العقار فعلا غير خاضع لهذه الرسوم، أو ينكر الخاضع للرسم أنه يتوفر على عقد الكراء مع مالك العقار، أو أن العقار يوجد في ملكية الملزم لكنه غير خاضع لإحدى الرسوم الثلاثة المدبرة من طرف الدولة، وبالتالي يصبح باب التلاعب في احتساب مبلغ الرسم مفتوحا على مصراعيه، من حيث كون أن الموظف يجد نفسه أمام تحديد القيمة الايجارية دون الاعتماد على معايير قانونية أو في الحد الأدنى دون استحضار الجوانب الأخلاقية[991].

988- عبد الحق مرجاني: النظام الجبائي المحلي على ضوء التشريع المغربي والمقارن، مرجع سابق، ص 55.

989 - LABIE (F.) : Finances locales, Op.cit. p 155.

990- زبيدة نكاز: التدبير الجبائي الترابي وسؤال التنمية، مجلة القانون العام والعلوم السياسية، عدد رقم 6 ماي 2023، ص 126.

991- زبيدة نكاز: نفس المرجع السابق: ص 126.

كما أن انفراد السلطة المركزية بوضع القوانين المتعلقة بالجبايات الترابية التي يتم من خلالها تحديد الوعاء الخاضع للرسوم الترابية والسعر المطبق في شأنها، أدى إلى حصول عدم توازن بنية منتوج الجبايات مع ما تتطلبه التنمية الترابية من نفقات مهمة، فمن بين الاختلالات في النظام الجبائي الترابي الحالي، يمكن تحديد عدم مراعاة الخصوصيات الجغرافية للجماعات الترابية، بحيث أن أهم الأوعية التي استهدفها القانون الجبائي الحالي تتواجد داخل المجال الحضري، مما يجعل المجال القروي يعاني من العجز التمويلي الذاتي، وكذلك بالنسبة للجهات يلاحظ أن الرسوم الموضوعة لفائدتها تعرف نوعا من عدم إمكانية التطبيق على كافة الجهات، كما هو الحال بالنسبة للرسم المفروض على الخدمات المقدمة بالموانئ أو المناجم مثلا، نظرا لعدم توفر بعضها على واجهات بحرية أو مناجم.

حكيمة البضموسي
باحثة بسلك الدكتوراه – جامعة عبد
المالك السعدي طنجة

دور اللجان الجبائية في حل المنازعات الضريبية: آفاق وتحديات

The role of tax committees in resolving tax disputes: Prospects and challenges

الملخص:

تعد اللجان الجبائية من الآليات الهامة التي تساهم في حل المنازعات الضريبية بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية. تهدف هذه اللجان إلى توفير منصة عدالة وشفافية لحل الخلافات الضريبية، بين الإدارة الضريبية (الضرائب) ودافعي الضرائب، وضمان حقوق جميع الأطراف المعنية. الكلمات المفتاح: اللجان الجبائية – الادارة الجبائية – الطعون الضريبية – تطوير اللجان الضريبية – الموارد – توفير التدريب – تحسين الاجراءات.

Tax dispute resolution committees are vital mechanisms that facilitate the settlement of disputes betweentaxpayers and tax authorities. By providing a fair and transparent platform, these committees ensure that the rights of all parties are protected and that tax disputes are resolved efficiently. This article will explore the role of tax committees in dispute resolution, examine the challenges they encounter, and discuss potential avenues for improvement.

Keywords:Tax committees – Tax Administration – Tax Disputes – Development of Enhancing – Resources – Providing Training – Improving Procedures

مقدمة:

تلعب اللجان الضريبية دورا هاما في حل المنازعات وتعزيز العدالة الضريبية. ومع ذلك فهي تواجه تحديات مختلفة، كقلة الموارد ونقص التدريب وتعقيد الاجراءات، من خلال معالجة هذه التحديات، يمكن للجان الضريبية تحسين أدائها وتعزيز الثقة في النظام الضريبي.

ومن أجل هذا، سنلقي الضوء في هذا المقال، على دور اللجان الجبائية في حل المنازعات الضريبية، وسنناقش التحديات التي تواجهها و آفاق تطويرها.

أولا : دور اللجان الجبائية [992]

تلعب اللجان الجبائية دورًا هامًا في حل المنازعات الضريبية من خلال:

1. **البث في النزاعات الضريبية[993]**

992 عبد الرحيم بناني : "دور اللجان الجبائية في حل النزاعات الضريبية"، الصفحات : 124 – 130، سنة: 2020.
993 ذ. محمد بن عبد الله : " كتاب البث في النزاعات الضريبية في المغرب"، الصفحات 203 – 220، سنة : 2020.

هي عملية حل النزاعات التي تنشأ بين الادارة الضريبية والمكلفين بالضريبة حول تطبيق القوانين واللوائح الضريبية، بهدف البث في النزاعات الضريبية الى تحقيق العدالة الضريبية وضمان حقوق جميع الأطراف. من خلال :

- النظر في الطعون المقدمة من المكلفين بالضريبة ضد قرارات الإدارة الضريبية (مثل التقديرات الضريبية أو الغرامات).
- القيام بدراسة ملف النزاع ومقارنته بالقوانين واللوائح الضريبية المعمول بها.

ومن أجل هذا، يمكن أن تمر على مجموعة من المراحل متمثلة في :[994]

- تقديم الطعن؛
- دراسة الطعن؛
- اتخاذ القرار؛
- الطعن لدى اللجان الضريبية؛
- البث النهائي.

كما تعتمد على آليات مهمة للبث في النزاعات الضريبية وفق عمل :

- اللجان الضريبية؛
- المحاكم الادارية؛
- الوساطة، لحل النزاعات الضريبية عن طريق التفاوض بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة للوصول إلى حل مشترك.

بالإضافة إلى بعض المبادئ العامة للبث في تلك النزاعات، المتمثلة أساسا في :

- العدالة الضريبية؛
- الشفافية؛
- الفعالية، لحل النزاعات في أقرب وقت ممكن.

كما أن للبث في المنازعات أهمية كبيرة وذلك :

- لضمان حقوق المكلفين بالضريبة؛
- تحقيق العدالة الضريبية؛
- تعزيز الثقة في النظام الضريبي، لضمان فعالية الادارة الضريبية.

2. التوفيق بين الإدارة ودافعي الضرائب

عملية تهدف أساسا إلى تحسين العلاقة بين الادارة الضريبية ودافعي الضرائب، وتعزيز الثقة والتعاون بينهما، ويعد التوفيق بين الادارة ودافعي الضرائب أمرا ضروريا لضمان فعالية النظام الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية بحيث :[995]

994 ذ. عبد الرحيم بناني : "كتاب إجراءات البث في النزاعات الضريبية"، الصفحات : 103 – 122، تاريخ الاصدار : 2019.
995 ذ. محمد بن عبد الله : "كتاب التوفيق بين الادارة ودافعي الضرائب"، الصفحات : 103 – 121، تاريخ الاصدار : 2020.

- تحاول الوصول إلى حلول ودية أو توافقية بين المكلف والإدارة الضريبية قبل الوصول إلى مراحل قضائية.
- تمنح المكلف فرصة لتقديم أدلته ومستنداته لإثبات صحة تصريحاته.

ومن أهدافها :

- تحسين العلاقة؛
- تعزيز الثقة؛
- ضمان الامتثال.

كما أنها تعتمد على مجموعة من الآليات لضمان توفيق وتوافق أفضل بينهما، المتمثلة أساسا في :

- التعليم والتوعية؛
- الاستجابة السريعة،
- التواصل الفعال،
- المراجعة وتحسين الادارة الضريبية لإجراءاتها وسياساتها بشكل مستمر، لضمان فعاليتها.

وللتوفيق بين الادارة الضريبية ودافعي الضرائب فوائد كثيرة نذكر منها :

- تعزيز الثقة؛
- تقليل النزاعات؛
- زيادة امتثال دافعي الضرائب للقوانين واللوائح الضريبية.

3. ضمان الشفافية والعدالة [996]

مبدآن أساسيان في أي نظام ضريبي فعال، فالشفافية يقصد بها وضوح القوانين واللوائح الضريبية، بينما العدالة تعنى بأن النظام الضريبي يجب أن يكون عادلا ومنصفا لجميع دافعي الضرائب، وبالتالي تقوم على :

- تعمل على حماية حقوق دافعي الضرائب وتطبيق مبدأ العدالة في التقديرات الضريبية، مما يساهم في تعزيز الثقة في النظام الجبائي.
- تحد من أي تعسف محتمل من طرف الإدارة الضريبية.

ومن أهميتهما في النظام الضريبي :

- وضوح القوانين؛
- تجنب الغموض؛
- توفير المعلومات؛
- المساواة في المعاملة؛
- العدالة الضريبية؛[997]
- النظر في الظروف الفردية من طرف الادارة الضريبية لدافعي الضرائب عند تطبيق القوانين واللوائح الضريبية.

996 ذ. محمد بن عبد الله : " ضمان الشفافية العادلة"، الصفحات : 158 – 170، سنة : 2020.
997 ذ. أحمد بلقاضي : "كتاب العدالة الضريبية بالمغرب"، الصفحات : 203 – 218، سنة : 2020.

4. الرقابة على التقديرات [998]

عملية هامة في العديد من المجالات، بما في ذلك المالية والاقتصاد والصناعة، تهدف إلى ضمان دقة وموثوقية التقديرات، وتجنب الأخطاء والانحرافات التي قد تؤثر على القرارات والنتائج، ومن أجل ذلك تعمل على :

- تراجع القرارات الضريبية الصادرة عن الإدارة من حيث التوافق مع النصوص القانونية.
- تصحح التقديرات إذا ثبت وجود خطأ أو مبالغة فيها.

ومن الآليات المعتمدة في ذلك :

- التدقيق الداخلي؛
- التدقيق الخارجي؛
- المراجعة المستمرة بشكل دقيق ومستمر لضمان موثوقيتها.

5. تفسير بعض النصوص الضريبية

عملية هامة تهدف إلى فهم وتطبيق القوانين واللوائح الضريبية بشكل صحيح، تساهم في توضيح وتفسير النصوص القانونية التي قد تكون غامضة أو مثيرة للجدل بين الطرفين.

يعتمد التفسير على مجموعة من المبادئ العامة والمتمثلة أساسا في :

- النية التشريعية؛[999]
- اللغة الواضحة؛
- السياق الذي صدر فيه القانون أو اللائحة الضريبية لضمان التوافق مع التفسير والغرض من القانون.

غير أن هذا قد يجابه تحديات كثيرة متمثلة في :

- الغموض؛
- تعقيد القوانين؛
- التغييرات المستمرة للقوانين واللوائح الضريبية.

6. رفع توصيات للإصلاح الضريبي

عملية هامة تقوم على تعزيز العدالة الضريبية، وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، كما تقدم أحياناً توصيات[1000] للإدارة الضريبية حول تحسين السياسات والإجراءات الضريبية لتجنب النزاعات مستقبلاً. ومن أهم هذه التوصيات :

- تبسيط النظام الضريبي؛
- تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي؛
- تحسين الكفاءة الضريبية؛
- تطوير التكنولوجيا الضريبية لتحسين الكفاءة الضريبية وتسهيل الامتثال الضريبي.

7. ضمان حقوق المكلفين

998 ذ. عبد الرحيم بناني : " الرقابة على التقديرات الضريبية"، الصفحات : 146 – 160، تاريخ الاصدار : 2019.
999 ذ. عبد الرحيم بناني : "النية التشريعية في القوانين الضريبية"، الصفحات : 91 – 110، تاريخ الاصدار : 2019.
1000 ذ. مجمد بن عبد الله : " توصيات الاصلاح الضريبي في المغرب"، الصفحات : 208 – 220، تاريخ الاصدار : 2019.

يعتبر جزءا هاما من النظام الضريبي الفعال، بحيث يجب على الادارة الضريبية احترام حقوق المكلفين وضمان معاملة عادلة ومنصفة، يمكن أن تشمل حقوق المكلفين مجموعة من المجالات، بما في ذلك الحق في الحصول على معلومات واضحة ودقيقة حول القوانين واللوائح الضريبية، والحق في الطعن في القرارات الضريبية، والحق في الحفاظ على سرية المعلومات الضريبة، وبالتالي فاللجان الجبائية [1001]تعمل على ضمان حقوق المكلفين بالضريبة وحماية مصالحهم.

ثانيا : التحديات التي تواجه اللجان الجبائية

تواجه اللجان الجبائية عدة تحديات، من أهمها:

1. بطء البث في النزاعات : [1002]يمكن أن يؤدي التأخير في البت في القضايا إلى عدم رضا المكلفين بالضريبة وتأثير سلبي على الثقة في النظام الجبائي.
2. نقص الكفاءات والخبرات

قد تعاني بعض اللجان من قلة الأعضاء المتخصصين في المجالات المحاسبية أو القانونية الضريبية، مما يحد من جودة القرارات. [1003]

3. تضارب المصالح أو نقص الاستقلالية [1004]

في بعض الأحيان، قد تتأثر قرارات بعض اللجان بتوجيهات الإدارة الضريبية، مما يضعف ثقة دافعي الضرائب في حيادها.

4. ضعف الإمكانيات المادية واللوجستية

محدودية الموارد البشرية والتقنية التي تساعد على معالجة الملفات بسرعة ودقة[1005].

5. تعقيد القوانين واللوائح الجبائية

يمكن أن يكون تعقيد القوانين واللوائح الجبائية عائقًا أمام اللجان الجبائية في حل المنازعات الضريبية.

6. الضغط الكبير في عدد القضايا

ارتفاع حجم الملفات المعروضة على اللجان يفوق قدرتها الاستيعابية، مما يؤدي إلى تراكم القضايا.

7. غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين

ضعف معرفة دافعي الضرائب بحقوقهم وإجراءات الطعن، مما يعقد عملية الترافع أمام اللجان.

8. تنفيذ قرارات اللجان

1001 ذ. عبد الرحيم بناني : " دور اللجان الجبائية في ضمان حقوق المكلفين"، الصفحات : 120 – 132، تاريخ الاصدار : 2019.

1002 ذ. محمد بن عبد الله : "بطء البث في المنازعات الضريبية"، الصفحات : 145 – 154، تاريخ الاصدار : 2020.

1003 ذ. محمد بن عبد الله : "نقص الكفاءات والخيارات في مجال الضرائب"، الصفحات : 127 – 136، بيان : 56 – 78، تاريخ الاصدار : 2020.

1004 ذ. عبد الرحيم بناني : " أثر تضارب المصالح على العدالة الضريبية"، الصفحة : 127، تاريخ الاصدار : 2019.

1005 ذ. عبد الرحيم بناني : " تأثير ضعف الامكانيات المادية واللوجستية على أداء الادارة الضريبية"، الصفحة : 163، تاريخ الاصدار : 2019.

تطوير اللجن الجبائية يُعدّ خطوة محورية نحو تعزيز العدالة الضريبية وتحسين الحكامة المالية في أي بلد. ويمكن النظر إلى آفاق تطوير هذه اللجن من خلال عدة محاور استراتيجية، تشمل الإطار القانوني، والكفاءة التقنية، والمشاركة المجتمعية، والرقمنة[1006].

ثالثا : آفاق تطوير اللجان الجبائية

هناك عدة آفاق لتطوير اللجان الجبائية، منها : [1007]

1. تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي [1008]

- تحديد صلاحيات واضحة : يجب تحديث النصوص القانونية المنظمة لعمل اللجن الجبائية لتحديد صلاحياتها بدقة وضمان استقلاليتها.
- إدماج آليات الرقابة والمساءلة : لضمان نزاهة القرارات الصادرة عنها.

- توسيع نطاق تدخلها : ليشمل أنواعًا جديدة من الضرائب أو النزاعات المرتبطة بالتجارة الرقمية.

2. رفع الكفاءة التقنية والبشرية [1009]

- تكوين مستمر للأعضاء : في مجالات القانون الجبائي، المحاسبة، ومنازعات الضرائب، لجعلها أكثر فعالية وسرعة في حل المنازعات الضريبية.
- استقطاب كفاءات متنوعة : من قضاة، محاسبين، وخبراء اقتصاديين.
- تشجيع التخصص : من خلال إنشاء لجن متخصصة في أنواع معينة من الضرائب (الضريبة على القيمة المضافة، الشركات...).

3. رقمنة الإجراءات[1010]

- إيداع الملفات إلكترونيًا : لتسهيل ولوج المرتفقين إلى العدالة الجبائية.
- تتبع القضايا عن بُعد : لتمكين المعنيين من معرفة مآل ملفاتهم.
- قاعدة بيانات موحدة : لتحليل النزاعات المتكررة و اقتراح إصلاحات هيكلية.

4. ضمان الشفافية والمشاركة

- نشر تقارير دورية : تلخص عمل اللجن، الإحصائيات، والقرارات النموذجية.
- إشراك المجتمع المدني : عبر هيئات استشارية، أو منصات حوار حول السياسة الجبائية.
- إتاحة القرارات للعموم : من خلال بوابات إلكترونية لتكريس مبدأ الشفافية.

5. الانسجام مع الإصلاحات الوطنية والدولية

- مواءمة مع توصيات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [1011].(OECD)

1006 ذ. عبد الرحيم بناني : "أهمية تنفيذ قرارات اللجان الجبائية في تعزيز العدالة الضريبية"، الصفحات : 145 – 146، تاريخ الاصدار : 2019.

1007 ذ. عبد الرحيم بناني : " أهمية تنفيذ قرارات اللجان الجبائية في تعزيز العدالة الضريبية"، الصفحات : 125 – 136، تاريخ الاصدار : 2019.

1008 ذ. مجمد بن عبد الله : "تعزيز الاطار القانوني والتنظيمي للنظام الضريبي"، الصفحات : 160 – 164، تاريخ الاصدار : 2020.

1009 ذ. عبد الرحيم بناني : " دور التدريب والتطوير في رفع الكفاءة التقنية والبشرية"، الصفحات : 146 – 154، تاريخ الاصدار : 2019.

1010 ذ. عبد الرحيم بناني : " دور الرقمنة في تعزيز كفاءة الادارة الضريبية"، الصفحات : 91 – 109، تاريخ الاصدار : 2019.

1011 هي منظمة التعاون الاقتصادي، يقع مقرها الرئيسي في باريس، تأسست عام 1961، تضم 38 دولة متقدمة في مجال التنمية، تهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والتنمية المستدامة في الدول الاعضاء، تعمل على تعزيز السياسات

- دعم التحول نحو عدالة جبائية أكثر إنصافًا : خاصة في ما يخص الشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد الرقمي.

خاتمة:

تلعب اللجان الجبائية دورًا هامًا في حل المنازعات الضريبية وضمان حقوق جميع الأطراف المعنية. من خلال تحسين الإجراءات وتوفير التدريب وتعزيز الشفافية، يمكن تطوير اللجان الجبائية لتصبح أكثر فعالية في حل المنازعات الضريبية. نأمل أن يساهم هذا المقال في إثراء النقاش حول دور اللجان الجبائية في حل المنازعات الضريبية و آفاق تطويرها.

الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة في الدول الاعضاء، وتعزيز التجارة الدولية والاستثمار، ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي.

حسن الأزمي الحسني
باحث بسلك الدكتوراه كلية الحقوق بفاس

شرعية الجرائم والعقوبات الإدارية في القانون المغربي

The legality of crimes and administrative penalties in Moroccan law

مقدمة:

تعرف المجتمعات المعاصرة تطورا متزايدا ومعقدا للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بشكل تطورت معه الجريمة والسلوكات المهددة للأمن القانوني، و اتسع نتيجة لذلك نطاق التجريم ليشمل افعالا لم تكن مجرمة في السابق، وأخرى ليست على درجة من الخطورة لتهدد أمن المجتمع واستقراره, بشكل برزت معه الحاجة لتوسيع نطاق وأليات الزجر والردع الجنائيين، سواء عبر التجريم والعقاب الجنائي التقليدي أو عبر ألية الزجر الإداري، بحيث أصبحت السلطة التنفيذية التي تمتلك إضافة للسلطات التقليدية المتمثلة في تنفيذ القوانين، ألية جديدة تتمثل في وضع القواعد الزجرية، بعدما كانت ولمدة طويلة من اختصاصا حصريا للسلطة التشريعية، وكذا إصدار وتنفيذ العقوبات الإدارية بعدما كانت هذه المهمة حصرية بيد القضاء الجنائي، مما أدى في نهاية المطاف لظهور نظام زجري إداري يكاد يتشابه من حيث الخصائص مع القانون الجنائي، بحيث لا يخلو أي نص قانوني او تنظيمي جديد من الاشارة لعقوبات ذات طبيعة ادارية، تتميز عن العقوبات الجنائية التقليدية من حيث طريقة اقرارها، تنفيذها والجهة المكلفة بذلك، فيما أصبح يعرف بالقانون الجنائي الاداري، والذي يهدف لتخفيف الضغط على منظومة العدالة الجنائية، فضلا عن تبسيط المساطر والإجراءات الزجرية في هذه المادة، والذي يقصد به سلطة الإدارة في فرض جزاءات بدلا من المحكمة الجنائية على غير الخاضعين لها والمتعاملين معها. فيخرج من نطاق القانون الاداري الجنائي الجزاءات التأديبية التي تفرضها الادارة على الموظفين التابعين لها والجزاءات التي تفرضها على المتعاقدين معها[1012]. فالمقصود هنا هو سلطة الإدارة في توقيع جزاءات على جمهور المواطنين[1013]، الأمر الذي يتماثل فيه القانون الإداري الجنائي مع القانون الجنائي التقليدي. والتي تنحصر في عقوبات مالية وحرمان من الحقوق والامتيازات[1014]", وهو نظام قانوني حديث يهدف لتخفيف العبء عن نظام العدالة الجنائية[1015], ولكون التجريم يعد من أخطر الوسائل التي تقوم بها السلطة التشريعية وتختص السلطة القضائية بإصدار

1012 - غنام محمد غنام، القانون الاداري الجنائي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى 1993، ص 3.
1013 - محمد على عبد الرضا العفلوك، الأساس القانوني للعقوبات الإدارية، بحث منشور على شكل مقال إلكتروني بموقع كلية القانون جامعة البصرة، السنة السابعة العدد الثالث1، بتاريخ 14مارس 2016، https://law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/03/14/1/، تاريخ الاطلاع 2022/02/12.
1014 - غنام محمد غنام، القانون الإداري الجنائي دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع المنصورة، طبعة 2019، ص 3.
1015- op.cit. p 34.

العقوبات المقررة قانونا للأفعال المجرمة[1016]، لمساس التجريم والعقاب بحقوق وحريات الأفراد مما يفرض ضرورة التقيد بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات كضمانة لهذه الحقوق من التعسف[1017]، مما يطرح السؤال حول مدى سريان هذا المبدأ على الزجري الإداري ففي غياب إطار قانوني واضح للزجر الإداري بالمغرب؟, ليرتبط هذا السؤال بإشكالية أحقية الإدارة في إصداروتنفيذ عقوبات إدارية في القانون المغربي؟

Administrative repression based on administrative sanctions which have become widespread in recent years to the point that the administration now exercises progressive repressive power in several matters, by means of administrative decisions, within the framework of administrative criminal law, which has inspired several of these rules of criminal law, including the rule of criminal legality of offenses and sanctions, which takes on a particular coloring in administrative criminal law, the situation of which requires clarification in Moroccan law.

المطلب الأول: الأسس النظرية والقانونية لشرعية الجرائم والعقوبات في الزجر الإداري

الجريمة سلوك يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير[1018]، والجرائم إدارية مخالفات يجرمها القانون ويعاقب عليها بعقوبات إدارية، مما يطرح سؤال شرعية الجرائم والعقوبات الإدارية بحدة، وموقف المشرع المغربي من هذه المبدأ.

الفقرة الأولى: أساس شرعية الجرائم والعقوبات الإدارية في الفقه والقانون المقارنين

تقوم قاعدة الشرعية الجنائية باختصار على مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ويفيد التنصيص القانوني بوصف الفعل بأنه جريمة، وتحديد عقوبة له، فلا يستطيع أي مخالف التحجج بإباحته لما ورد فيه من نص الا إذا كان هناك سبب آخر من أسباب الإباحة، وهو من المبادئ القانونية التاريخية[1019]، انتقلت هذه

1016- لابد للدولة وهي تقوم بأداء وظائفها الداخلية والخارجية من عنصر تنظيمي سياسي مسؤول عن أداء هذه الوظائف يعرف بالسلطة السياسية، وللسلطة السياسية ثلاث تفرعات مهمة، أولها السلطة التشريعية لها سلطة إصدار القواعد القانونية، ثانيها يتمثل في سلطة تنفيذية تتولى تنفيذ ما يصدر عن السلطة التشريعية من قواعد قانونية وهيئة ثالثة تزاول السلطة القضائية مهمتها الفصل في المنازعات، ولغرض تنظيم عمل هذه الهيئات اعتبر القانون هو وسيلة السلطة السياسية لضمان الاستقرار في كافة المجالات بما فيها الجنائية. انظر بهذا الخصوص: .حكمت نبيل المصري، مبدأ الفصل بين السلطات وتأثيره على النظام الديمقراطية، مقال الكتروني منشور على موقع المركز الديموقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=41994، بتاريخ 03 يناير 2017، تاريخ الاطلاع 07/02/2022.

1017 . لطيفة الداودي، الوجيز في القانون الجنائي المغربي وفق أخر التعديلات (القسم العام)، محاضرات كلية الحقوق مراكش، المطبعة، الوراقة الوطنية مراكش السنة الجامعية 2007، ص.ص 42، 43. متوفر أيضا على الانترنيت: https://www.droitetentreprise.com

1018 . عبود سراج، علم الاجرام وعلم العقاب دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي، مطبوعات جامعة الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت سنة 1990، ص 4.

1019 . تعتبر حضارة بلاد الرافدين سباقة لفكرة تدوين القوانين بما في ذلك مبدأ الشرعية الجنائية، حيث جاء في قانون حمورابي التنصيص على الجرائم الاساسية، العقوبات المقابلة لها، إلا أن أول إقرار صريح للمبدأ كان مع قانون الماغنا كارتا عهد الملك جون الأول في بريطانيا ثم ظهرت موجة من الفقهاء الذين أدانوا استبداد القرون الوسطى في مجال الجرائم والعقوبات، حيث ذكره مونتيسكي، في مؤلفه الشهير روح القوانين لكن الايطالي بيكاريا يعتبر المنظر المنظر الحقيقي له في كتابه الجرائم والعقوبات معتبرا أن المشرع هو المحدد للعقوبة بتعبيره صراحة أن "القوانين وحدها هي التي يمكن أن تحدد عقوبات الجرائم، وان هذه السلطة لا يمكن أن يتولاها سوى المشرع بذاته الذي يمثل المجتمع بأسره بمقتضى العقد الاجتماعي". انظر بهذا الخصوص كل من:

القاعدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر بفرنسا عقب الثورة، ومنها إلى معظم الدساتير والقوانين الجنائية الصادرة بعد ذلك، كما يستمد سنده أيضا من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان سواء إ.ع.ح.إ[1020]. وع.د.ح.م.س لسنة 1966[1021]، وهو نفس الموقف الذي تكرسه إ.أ.ح.إ CEDH[1022]، ويكرس المشرع الدستور المغربي مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الجنائية[1023]، ويكرسه م.ق.ج.م[1024].

أولا. الإطار العام لشرعية الجرائم والعقوبات الإدارية

علاقة بمبدأ الشرعية الجنائية، يعتبر بعض فقهاء القانون الجنائي، أن الزجر الاداري يشكل خروجا عن مبدأ الشرعية، غير أن الحسم في هذه الإشكالية ليس من السهولة بما كان، مما يستوجب معالجة إشكالية

. صباح مصباح محمود الحمداني نادية عبد الله الصليف، الدور الوقائي لمبدأ قانونية الجرائم والجزاءات، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة 1 المجلد1 العدد 4 الجزء 2، يونيو/ حزيران 2017، ص.ص 3 و4. متوفر على الانترنيت https://www.iasj.net/iasj/download/43f514551632e240، انظر أيضا:
Revue Montesquieu N° 1 ،La philosophie pénale de Montesquieu ، David W.CARRITHERS. disponible sur le web : http://montesquieu.ens-lyon.fr/IMG/pdf/6-Carrithers_1_.pdf date de visite 10/12/2022 à 00:35.

. Marquis Cesare Bonesana Beccaria ،Des délits et des peines (1764) ،Traduit par M. Chaillou de Lisy à Paris en 1773 ،publié sur internet par Institut Coppet ،Paris décembre 2011. Beccaria disait que : "La première conséquence de ces principes est que les lois seules peuvent fixer la peine des crimes ،et que ce droit ne peut résider que dans la personne du législateur ،comme représentant toute la société unie par le contrat social. Or ،chaque magistrat faisant lui-même partie de la société ،aucun ne peut ،avec justice ،infliger une peine à un autre membre de la société ،si elle n'est déjà fixée par la loi. Ce serait en effet ajouter un châtiment nouveau à celui qui est déjà déterminé ،et c'est ce que le zèle ou le prétexte du bien public ne doit point autoriser". p 15/64. Disponible sur : https://www.institutcoppet.org/wp-content/uploads/2011/12/Des-d%C3%A9lits-et-des-peines-Cesare-Beccaria.pdf. Voir aussi la version traduite par l'italien Collin de Plancy ،Éditions Du Boucher ،Paris 2002 ،p 14. En ligne sur http://www.leboucher.com/pdf/beccaria/beccaria.pdf.

1020 . الفقرة الثانية من المادة 11 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

1021 . الذي جاء فيه أيضا أنه "لا يدان أي فرد بأية جريمة بسبب فعل أو امتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي. حيث تنص الفقرة الاولى من المادة 15 من ع.د.ح.م.س. على أنه: "لا يدان أي فرد بأية جريمة بسبب فعل أو امتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي. كما لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من تلك التي كانت سارية المفعول في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة. وإذا حدث، بعد ارتكاب الجريمة أن صدر قانون ينص على عقوبة أخف، وجب أن يستفيد مرتكب الجريمة من هذا التخفيف". كما تنص المادة 14 من ع.د.ح.إ.م.س لسنة 1966 على أنه: "لا يجوز تعريض أحد مجددا للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو برئ منها بحكم نهائي وفقا للقانون وللإجراءات الجنائية في كل بلد".

1022 . L'alinéa 1 de l'article 7 de la CEDH ،intitulé "Pas de peine sans loi" prévoit que : "1-Nul ne peut être condamné pour une action ou une omission qui ،au moment où elle a été commise ،ne constituait pas une infraction d'après le droit national ou international. De même il n'est infligé aucune peine plus forte que celle qui était applicable au moment où l'infraction a été commise".

1023 . تنص الفقرة الاولى من الفصل 23 من د.م لسنة 2011 على أنه: "لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو اعتقاله أو متابعته أو إدانته، إلا في الحالات وطبقا للإجراءات التي ينص عليها القانون".

1024 . الذي تم اعتماده بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 موافق 26 نونبر 1962 بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي, والذي ينص في الفصل 1 منه "يحدد التشريع الجنائي أفعال الإنسان التي يعدها جرائم، بسبب ما تحدثه من اضطراب اجتماعي، ويوجب زجر مرتكبيها بعقوبات أو بتدابير وقائية"، كما نص في الفصل 3 منه بقوله "لايسوغ مؤاخذة أحد على فعل لا يعد جريمة بصريح القانون ولا معاقبته بعقوبات لم يقررها القانون".

الاختصاص الحصري للسلطة التشريعية في مجال التجريم والعقاب، ومدى شمول الشرعية الجنائية للعقوبات الصادرة عن الإدارة، سواء كان التجريم بنصوص تشريعية أو تنظيمية؟

أ. الموقف الاول:

قبل الغوص في عمق هذا السؤال, تجدر الإشارة أن الزجر الإداري ينقسم في القانون المقارن لنموذجين ينحصران في نظام مستقل للزجر الاداري، ونظام مشتت، مما يؤثر على موقفهما الظاهري من مبدأ شرعية الجر ائم والعقوبات في الادارية[1025] دون أن يؤثرا على كنهه.

يرتبط مبدأ الشرعية الجنائية في الزجر الإداري بمفهوم القانون، والذي يحمل مفهومين، أحدهما ضيق، يقتصر فقط على مجموع القواعد القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية حصرا، وأخر واسع ينصرف لمجموع القواعد القانونية السائدة في بلد معين مهما كان مصدرها سواء كانت عن السلطة التشريعية أو كانت عبارة عن لو ائح تنظيمية[1026]، صادرة عن السلطة التنفيذية والسلطات الإدارية المختصة بذلك[1027]، ويستند مؤيدو الاتجاه الأول على القراءة الصارمة لمبدأي فصل السلط والشرعية الجنائية بجعل اختصاص التجريم حكرا على السلطة التشريعية والنطق بالعقوبات من اختصاص القضاء[1028]، وهو التوجه الذي يمكن استخلاصه بالتوفيق بين منطوق الفصلين 70 و71 من د.م.م لسنة 2011، والذي يؤيده الاستاذ أحمد الخمليشي الذي يرى بتضييق مفهوم القانون في المادة الجنائية وحصره في القانون الصادر عن السلطة التشريعية[1029].

ب. الموقف الثاني

يرى مؤيدو المفهوم الواسع للقانون، أن مفهومه يتجاوز مجال اختصاص السلطة التشريعية ليشمل اللو ائح الصادرة عن السلطة التنظيمية، بناء على تفويض من السلطة التشريعية أو التي تدخل في صلب اختصاص السلطة التنظيمية، ويستند هذا الرأي في الفقه المغربي للاستدلال بمنطوق ومفهوم مقتضيات الدستور أيضا، حيث أن المشرع الدستوري حدد مجال اختصاص القانون على سبيل الحصر[1030] في حين أنه لم يحصر مجال تدخل السلطة التنظيمية[1031]، وينص الفصل 6 من الدستور على أنه "تعتبر دستورية القواعد القانونية، وتر اتبيتها، ووجوب نشرها، مبادئ ملزمة..."، والذي يستفاد منه أن القانون لا ينحصر في عمل السلطة التشريعية فقط بل يشمل النصوص التنظيمية[1032]، كما ينص د.م.م أنه "تمارس الحكومة السلطة التنفيذية[1033]". "تعمل الحكومة تحت سلطة رئيسها، ... على ضمان تنفيذ القو انين والإدارة موضوعة تحت

1025- وهو ذلك الفرع من القانون الذي يحدد الأفعال التي تعد جرائم إدارية ويحدد الجزاءات الملائمة لها والتي توقعها جهة الإدارة، إذ يعني سلطة الإدارة في فرض جزاءات بدلا من القضاء، في جميع المجالات مع استثناء تلك التي ترتبط بعلاقة تبعية تجاه الادارة خاصة العقوبات التأديبية ضد الموظفين، العقوبات التي تفرضها الادارة على المتعاقدين معها، الذين يتم استثناءهما معا من الجرائم، العقوبات الخاضعة للزجر الإداري.

1026 . مراسيم تنظيمية، قرارات إدارية، مذكرات، غيرها.

1027 - محمد حسين منصور، المدخل الى القانون القاعدة القانونية، ن.م.س ، ن.ص.

1028 - أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص.ص 59 وما بعدها.

1029 -أحمد الخمليشي، شرح القانون الجنائي القسم العام، دار النشر المعرفة للنشر، التوزيع، الطبعة الاولى الرباط 1985، ص.ص225، 227،و229.

1030 . المادة71 من د.م.م لسنة 2011.

1031 . الفصل 79 من د.م.م لسنة 2011.

1032 . الفصل 79 من د.م.م لسنة 2011 ينص أنه "يختص المجال التنظيمي بالمواد التي لا يشملها اختصاص القانون".

1033 . الفصل 89 من د.م.م.

تصرفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية"، وعلاقة بموضوع السلطة التنظيمية أيضا ينص الفصل 90 على أنه "يمارس رئيس الحكومة السلطة التنظيمية، ويمكن أن يفوض بعض سلطه للوزراء. تحمل المقررات التنظيمية الصادرة عن رئيس الحكومة، التوقيع بالعطف من لدن الوزراء المكلفين بتنفيذها"، كما يتداول مجلس الحكومة، تحت رئاسة رئيس الحكومة من بين اختصاصاته اتخاذ مراسيم القوانين ومشاريع المراسيم التنظيمية، التي قد تنصب على تقرير بعض المخالفات للنظام الاقتصادي، البيئي وغيره مع وضع جزاءات في حالة مخالفتها.

وقد عملت كل من م.أ.ح.إ وكذا محكمة العدل الأوربية، على اعتماد المفهوم الواسع للقانون في المجال الجنائي ليشمل ليس فقط النصوص التشريعية، بل يتجاوزها للنصوص الزجرية الإدارية[1034]، وعليه فمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات لا يقتصر فقط على الجرائم والعقوبات الجنائية الواردة في م.ق.ج.م والنصوص التشريعية الملحقة به، بل يتجاوزها ليشمل جميع المراسيم واللوائح التنظيمية، ويلزم السلطات الإدارية بعدم إصدار أية عقوبة إدارية على فعل غير مجرم, أو عقوبة غير مقررة قانونا بشكل مسبق[1035].

ثانيا. الاطار الخاص لشرعية الجرائم الادارية

رسخ الاجتهاد القضائي المستقر م.أ.ح.إ[1036]، بما لا يدع مجالا للشك أن مفهوم القانون بمنطوق إ.أ.ح.إ يشمل جميع النصوص القانونية سواء الصادرة عن السلطة التشريعية المسماة قوانين، بالمفهوم الضيق، أو تلك الصادرة عن السلطة التنظيمية، المسماة لوائح تنظيمية، سواء بناءا على تفويض تشريعي[1037]، أو في إطار اختصاصات السلطة التنظيمية التي تحتكرها السلطة التنفيذية.

ويستند هذا الاتجاه على أنه بمجرد القبول بالتشابه الكائن بين الزجرين الجنائي والإداري، فإنه يترتب عن ذلك مجموعة من النتائج المترتبة عن مبدأ الشرعية الجنائية نفسه، والتي تتمثل أساسا في عدم التمييز بين النظامين من حيث ضرورة الخضوع لهذا المبدأ وعدم إمكانية إخضاع أي شخص لعقوبة إدارية لم يكن منصوصا عليها كجريمة إدارية وقت إصدارها[1038].

1034 - Paul Martens ،les sanctions administratives ،un droit pénal dégénéré? Article paru dans : les Sanctions administratives, ouvrage collectif sous la direction de Robert Andersen, Diane Domit Renders, Edition Brylant, Bruxelles 2007, p17 et s. et : - Thomas BOMBOIS et Diane DÉOM, la définition de la sanction administrative ،op. Cit, p 29. Disponible sur: https://bib.kuleuven.be/rbib/collectie/archieven/boeken/andersendeomrenders-ed-sanctionsadministratives.pdf ،visite 03/11/2022.

1035 . محمد حسن مرعي، الجزاءات الجنائية والمالية في العقود الإدارية: دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، الطبعة الأولى 2018، ص.ص 108 الى 111.

1036 .op.cit، p.p 29 et 33 et la jurisprudence citée par l'auteur.

1037 .أمين مصطفى محمد، النظرية العامة لقانون العقوبات الإداري (ظاهرة الحد من العقوبات)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى 2009، ص118.

أنظر بهذا الخصوص الفصل 70 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، في الفقرة الثانية منه التي تنص على أنه "للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف في الزمن المحدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسم يختص القانون عادة باتخاذها ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها. غير أنه يجب عرضها على البرلمان بقصد المصادقة عند انتهاء الأجل الذي حدده قانون الإذن بإصدارها، ويبطل قانون الإذن إذا ما وقع حل مجلسي البرلمان أو أحدهما".

1038 . Paul Martens ،les sanctions administratives ،Un droit pénal dégénéré ? Article précité même page.

لذا يتمحور مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الإدارية حول قاعدة لا جريمة إدارية ولا عقوبة إدارية إلا بنص قانوني[1039] يحددها ويحدد الجزاء الإداري المقرر لها[1040]، بألفاظ كافية لمنع الإدارة من النطق بعقوبة إلا بعد التحقق من سبقية تجريمها كذلك[1041]، كما ترتبط به جملة من النتائج كالتفسير الضيق للنصوص العقابية، خضوع الزجر الإداري لقواعد تطبيق النصوص الجنائية من حيث الزمان والمكان، قاعدة عدم رجعية العقوبات الإدارية مع استثناء رجعية النص الأصلح للمتهم، فضلا عن مبدأي الضرورة والتناسب كمعيارين للتجريم والعقاب الإداريين، وأخيرا مبدأ الاحتياط باعتبار النصوص الزجرية تعتبر أخر حل للقاضي أو الإدارة[1042]، حيث يعتبر مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ضمانة للحقوق والحريات الفردية التي لا يمكن الحد منها إلا بموجب دستوري أو قانوني مشروع[1043]، بما في ذلك الجرائم والعقوبات الإدارية.

وقد بدأ احتكار السلطة التشريعية للتجريم يتراجع مع تطور القانون الجنائي الإداري، حيث أصبحت السلطات الادارية تختص ليس فقط بإصدار العقوبات الإدارية ولكن أيضا بوضع الجرائم والعقوبات الخاصة بها في بعض المجالات التي تخرج صراحة عن اختصاص السلطة التشريعية[1044]، مستندة في ذلك

1039 .مفهوم القانون في هذا المنطوق مفهوم واسع يتسع ليشمل المفهومين الضيق، العام، سواء كان صادرا عن السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية عند ممارسة مهام السلطة التشريعية بموجب قوانين الاذن أو التفويض أو الحالات المنصوص عليها دستوريا خلال الفترات بين الدورات أو اثر حل السلطة التشريعية، كذلك النصوص التنظيمية الصرفة الداخلة في الاختصاص الحصري للسلطة التنفيذية.

1040 .أمين مصطفي محمد، المرجع السابق ص 104.

1041- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

1042 .أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص.ص 61، 62. أنظر ايضا :

Camille Montagne ،Lien familial et droit pénal ،Thèse préparée Pour obtenir le grade de Doctorat Spécialité en Droit pénal au sein du Centre de Recherches Juridiques de Grenoble dans l'École Doctorale Sciences Juridiques ،soutenue publiquement le 4 décembre 2015 ،p 8. Disponible en ligne sur la plateforme électronique Hall open science depuis 18 juillet 2017 ، https://theses.hal.science/tel-01563902/document. Voir aussi Luis Favoreu et autres ،Droit constitutionnel ،18eme Edition, Dalloz ،Paris 2016 ،paragraphe 1200 ،p1150/1440. version numérique disponible sur www.edition.dalloz.fr.

1043 .أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري " الشرعية الدستورية في قانون العقوبات الشرعية الدستورية في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق ص: 26.

1044 . أمين مصطفى محمد، النظرية العامة لقانون العقوبات الإدارية، مرجع سابق، ص 106.

لاعتبار السلطة التنظيمية أيضا نتاج لتمثيلية الشعب عبر انتخابات حرة ونزيهة في الدول الديمقراطية[1045]، وينتج عن مبدأ الشرعية الجنائية عدة نتائج اتجاه المشرع[1046]، القاضي[1047] و اتجاه الأفراد[1048].

ورغم الأهمية النظرية والعملية لمبدأ الشرعية الجنائية، فإنه لم يسلم من الانتقادات[1049]، والتي ساهمت في تطور الزجر الإداري لتحقيق التوازن بين صرامة القوانين الجنائية وضمان عدم إفلات الأفعال المستجدة من العقاب عبر منح الادارة سلطة العقاب أو التجريم والعقاب في المجالات التي لا تطال جوهر

1045 - نفس المرجع السابق، نفس ص.

1046 . تتمثل التزامات المشرع في ضرورة التحديد الواضح والكافي لعناصر الفعل الجرمي، بحيث لا ينجم عنه استفادة المجرم من غموض النص أو فضفاضا لدرجة تسمح بتوسع السلطة التقديرية للقاضي في تحديد عناصر الفعل الجرمي أو العقوبة بشكل يتنافى مع جوهر المبدأ. عدم أحقية المشرع في إصدار قوانين رجعية تسري على أفعال وقعت وانقضت في الماضي حتى لا يفاجأ الأفراد بمضمونها، بالعقوبات الواردة على أفعال كانت مباحة، لم تكن مجرمة وقت ارتكابها بشكل يؤثر على مبدأي الأمن الاستقرار القانوني والقضائي للدولة، بحيث أضحت قاعدة الشرعية الجنائية، المبادئ القانونية المرتبطة بها أحد أهم ركائز دولة الحق، القانون، الذي يقضي بأن كل شخص له الحق في استقرار القاعدة القانونية، أن يكون في مأمن من التعديلات المفاجئة على وضعه القانوني الذي يمكنه أن يؤثر سلبا على ذلك الاستقرار، على المصالح الخاصة للأفراد. كما يتعين على المشرع تحديد العقاب بدقة وضع حد أقصى وحد أدنى له مع تحديد ظروف التخفيف أو التشديد بشكل واضح، حتى يكون الأفراد على علم بالعقوبات المحتملة إذا ما أقدموا على ارتكاب الفعل المجرم. وأخيرا ضرورة قيام المشرع بتحديد المساطر والإجراءات الواجب اتباعها لضبط الفعل المجرم ونظر الدعوى أو المساطر المتعلقة بالمتابعة المترتبة عن ذلك وكذا تحديد الجهات المختصة بضبط الجرائم ومتابعتها والنطق بالعقوبات المقررة لها بشكل دقيق يكفل للأفراد الضمانات الكافية واللازمة لحماية حرياتهم والدفاع عن حقوقهم. أنظر بهذا الخصوص: . عبد المجيد غميجة، مبدأ الأمن القانون وضرورة الأمن القضائي، مقال إلكتروني منشور على الموقع إلكتروني للمجلة القانونية المغربية elkanounia.com 07/03/2020 تاريخ الاطلاع 07/أبريل 2022، ص 4. أنظر كذلك:

. Xavier Pin ،Droit Pénal Général ،10 Emme Ed ،Dalloz ،Paris ،2018 ،p.p 119 et s.

أنظر بهذا الخصوص أيضا: . عبد المجيد غميجة، مبدأ الأمن القانون وضرورة الأمن القضائي، مقال إلكتروني, ص 4, على موقع المجلة القانونية المغربية الاطلاع 07 أبريل 2022. elkanounia.com

1047 . تنص الفقرة الأولى من الفصل 23 من د.م.م أنه " لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو اعتقاله أو متابعته أو إدانته، إلا في الحالات وطبقا للإجراءات التي ينص عليها القانون"، كما ينص الفصل 3 من ق.ج.م على أنه "لا يسوغ مؤاخذة أحد على فعل لا يعد جريمة بصريح القانون ولا معاقبته بعقوبات لم يقررها القانون".، عليه فإن التزامات القاضي تجاه مبدأ الشرعية تتمثل في ضرورة تحديد وتكيف الأفعال موضوع التجريم وكذا تحديد النص القانوني المجرم بدقة ومراعاة انطباقه عليها بشكل لا يدع، للشك، الريبة. ضرورة إبراز العناصر المكونة للفعل الجرمي المطلوبة قانونا عند النطق بالعقوبة وهي توفر الركن المادي والمعنوي لها إضافة إلى وجود النص المعاقب على ذلك فلا جريمة، لا عقوبة بدون نص، كما أن القاضي محكوم بعدم تجاوز العقوبة المنصوص عليها قانونا، فلا يمكنه إضافة عقوبات سواء أصلية أو تكميلية غير منصوص عليها قانونا، كما لا يمكنه تغيير الحدود الدنيا والقصوى للعقوبات المقررة أيضا، يمنع عليه كذلك فرض طريقة معينة غير منصوص عليها لتطبيق العقوبة المقررة بقوة القانون.

1048 . بخصوص الأشخاص المخاطبين بفحوى النص الجرمي سواء كانوا أشخاص ذاتيين أو معنويين، فإنه بمجرد صدور النص المجرم في طرف الجهة المختصة قانونا، نشره طبقا للقنوات القانونية المنصوص عليها قانونا، حتى يتأتى علمهم بذلك إلا وأصبحوا ملزمين بالمنع أو الإباحة المقررة بموجب النص المجرم، وذلك بناء على قاعدة لا يعذر أحد بجهله للقانون التي تعتبر نتيجة منطقية ومباشرة لإعمال مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات،، كذا بناءا على مبدأ القوة الملزمة للقاعدة القانونية. أنظر بهذا الخصوص: . محمد حسين منصور، المدخل الى القانون القاعدة القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى بيروت لبنان 2010، ص.ص 25، 26.

1049 . أمين مصطفى محمد، المرجع السابق ص 108. أنظر أيضا: . محمد الرازقي، مارك أنسل الدفاع الاجتماعي الجديد، طباعة، نشر دار الكتاب الجديد المتحدة طرابلس ليبيا، ص.ص 79، 80.

Collection Diké, ،Pour Un Droit Pénal Interculturel, Traduction De Lukas K. Sosoe ،- Otfried Hoffe 1ére éd PUL, canada 2016 p. de 170 à 174.

الحقوق والحريات الاساسية للأفراد وفي إطار منظومة موازية للقانون الجنائي لتفادي الخلط, سماه الأستاذ بول مرتان "قانون جنائي هجين"[1050]، كقانون جنائي خاص بالجرائم والعقوبات الإدارية.

الفقرة الثانية: تطبيقات مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الإدارية في القانون المقارن

أولا: نموذج الزجر الإداري المستقل في ألمانيا

لعبت الانتهاكات الخطيرة التي خلفها الغاء قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وسيطرة الأحزاب النازية والفاشية على السلطة في أوروبا، الدور الاساسي لإعادة تكريس القواعد العامة للقانون الدستوري والجنائي الألماني صراحة لقاعدة شرعية الجرائم والعقوبات[1051]، وتعززت هذه القاعدة بمقتضى دستوري آخر, ينص أنه "لا يجوز تقييد حرية الفرد إلا بناء على قانون رسمي مع مراعاة الإجراءات المحددة في هذا القانون[1052]", وعلاقة بنفس الموضوع يقضي القانون الجنائي الألماني[1053] Strafgesetzbuch أنه "لا يمكن أن يعاقب الفعل إلا إذا كان القانون ينص على المسؤولية الجنائية قبل ارتكاب الفعل[1054]".

لكن الخصوصية المميزة للنظام القانوني الألماني هو تبنيه لقانون جنائي إداري موحد ومستقل بذاته وبقواعد مستقلة عن القانون الجنائي، حيث ينص قانون المخالفات الإدارية "OWIG"[1055]، على أن "المخالفة

1050 - Paul Martin, les sanctions administratives, droit pénal dégénéré, dans Les sanctions Administratives, Op. cit, p.p 14 à 22

1051 . Le paragraphe 2 de l'Article 103 de la loi fondamentale pour la République Fédérale d'Allemagne du 23 mai 1949 ،publié au journal officiel fédéral ،p.1 BGBl.III 100=1 ،version issue du traité de l'union conclue le 31 aout 1990 entre la République Fédérale d'Allemagne et la République Démocratique Allemande ،prévoit que : "Un acte n'est passible d'une penne que s'il était punissable selon la loi en vigueur avant qu'il ait été commis".

1052 . L'Article 104 paragraphe 1 de la Loi Fédérale Loi fondamentale pour la République fédérale d'Allemagne du 23 mai 1949 (Journal officiel fédéral ،p. 1) (BGBl. III 100-1) ،prévoit que "la Liberté de la personne ne peut être restreinte qu'en vertu d'une Loi formelle et dans le respect des formes qui y sont prescrites".

1053 . Le code criminel allemand intitulé Strafgesetzbuch ،abréviation "StGB ،"Date d'émission : 15/05/1871 ،le Code actuel dans sa version publiée le 13 novembre 1998 (BGBl. I p. 3322) ، modifié en dernier lieu par l'article 1er de la loi du 11 juillet 2022 (BGBl. I p. 1082).

1054 . le chapitre 1 du code criminel allemand Strafgesetzbuch (StGB) ،dans la version publiée le 13 novembre 1998 in the Fédéral Deutsche Reichsgesetze I ،p 3322 ،comme il a été modifié par l'article 2 de l'acte de 19 juin 2019 Deutsche Reichsgesetze I ،p 844 ، prévoit que "Un acte ne peut être puni que si la responsabilité pénale a été déterminée par la loi avant que l'acte ne soit commis".

"Eine Tat kann nur bestraft werden ،wenn die Strafbarkeit gesetzlich bestimmt war ،bevor die Tat begangen wurde".

1055 . Loi sur les infractions administratives dans sa version publiée le 19 février 1987 (BGBl. I p. 602) ،modifiée en dernier lieu par l'article 31 de la loi du 5 octobre 2021 (BGBl. I p. 4607) "Gesetz über Ordnungswidrigkeiten in der Fassung der Bekanntmachung vom 19. Februar 1987 (BGBl. I S. 602) ،das zuletzt durch Artikel 31 des Gesetzes vom 5. Oktober 2021 (BGBl. I S. 4607) geändert worden ist". Publié sur le web sur : https://www.gesetze-im-internet.de/owig_1968/OWiG.pdf.

الإدارية فعل غير قانوني ومعاقب عليه والذي يستوفي لعناصر القانون الذي يسمح بالعقوبة عليها بغرامة"[1056]، كما ينص نفس القانون على أن "الفعل المعاقب عليه بغرامة هو فعل غير قانوني يشكل جريمة قانونية بالمعنى المقصودة في المادة الفرعية 1 حتى لو لم يرتكب بطريقة مقصودة"[1057] كما تنص المادة 2 من نفس القانون على أنه "ينطبق هذا القانون على الجرائم الإدارية بموجب القوانين الاتحادية وقوانين الولايات"[1058]. وينص الفصل 3 من نفس القانون بشكل لا لبس فيه على قاعدة الشرعية الجنائية في اطار الزجر الإداري، بتصريحه أنه "لا يمكن معاقبة الفعل كجريمة إدارية إلا إذا كان القانون يحدد إمكانية العقوبة قبل ارتكاب الفعل"[1059] وهو تكريس صريح وواضح لقاعدة الشرعية الجنائية الإدارية[1060]، مع الاشارة للقواعد العامة التي ترتبط بها أيضا[1061]، على شاكلة المبادئ العامة في المجال الجنائي المكرسة في جميع الانظمة

1056 . L'Article 1 de OWiG annonce dans 1 Définition des termes ،prévues par son paragraphe 1 er que (1) "Une infraction administrative est un acte illégal et répréhensible qui remplit les éléments d'une loi qui permet une peine avec une amende"...

1057 . Paragraphe 2 de l'Article 1erde OWiG prévoit que (2) "Un acte passible d'une amende est un acte illégal qui constitue une infraction au sens du paragraphe 1 ،même s'il n'a pas été commis de manière répréhensible".

1058 . L'article 2 de OViG ،relative à la Validité objective prévoit que "Cette loi s'applique aux infractions administratives en vertu des lois fédérales et étatiques".

1059 - L'Article § 3 de OWiG ،intitulé "Pas de poursuites sans loi ،"prévoit que "Un acte ne peut être puni en tant qu'infraction administrative que si la possibilité de sanction a été déterminée par la loi avant que l'acte ne soit commis". "Keine Ahndung ohne Gesetz
Eine Handlung kann als Ordnungswidrigkeit nur geahndet werden ،wenn die Möglichkeit der Ahndung gesetzlich bestimmt war ،bevor die Handlung begangen wurde".

1060 . Rapport de la Commission Européenne ،Etude sur les systèmes de la sanctions administratives et pénales dans les Etats Membres des Communautés Européennes ،Volume II .. Rapport de synthèse ،Brussels/Luxembourg 1994 ،Imprimé en Belgique ،Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes 1995 ،p 21. publié aussi sur le web : http://aei.pitt.edu/39884/1/A4249.pdf.

1061 . l'Article 4 de OWiG intitulé Validité temporelle stipule que :
"(1) L'amende est déterminée selon la loi en vigueur au moment de l'acte.
(2) Si la menace d'une amende est modifiée pendant que l'acte est commis ،la loi qui s'applique à la fin de l'acte s'applique.
(3) Si la loi en vigueur au moment de la résiliation de l'acte est modifiée avant la prise de décision ، la loi la plus clémente s'applique.
(4) Une loi qui n'est destinée à s'appliquer que pendant une période déterminée s'applique aux actes commis pendant sa validité ،même si elle a expiré. Ceci ne s'applique pas si une loi en dispose autrement.
(5) Les paragraphes 1 à 4 s'appliquent en conséquence aux conséquences secondaires d'une infraction administrative".

المقارنة وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان، لكنه يعطي لهذا الفرع الجديد والموازي من القانون[1062] استقلالية تامة عن القانون الجنائي التقليدي في النظام القانوني الألماني[1063].

ثانيا. نموذج الزجر الإداري المشتت في فرنسا

ثارت بفرنسا قبل الثورة عدة جدالات حول شرعية الجرائم والعقوبات الجنائية[1064]، الذي تم تضمينه في إ.ع.ح.إ.م[1065]، والذي تحول مع التطور التاريخي إلى مبادئ عامة للقانون مضمنة بصلب الدستور الفرنسي[1066]، وشكل مصدر وحي للعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان[1067]، ولعب دورا هاما في تجاوز

1062 - Paul MARTENS ،Les Sanctions Administratives ،Un Droit Pénal Dégénéré? (Avant-propos) in Les Sanctions Administratives ،ouvrage collectif sous la direction de Robert Andersen ،Diane Domit Renders. Edition Brylant ،Bruxelles 2007 ،précité ،p.p 13 à 22. Voir aussi Thomas BOMBOIS et Diane DÉOM ،LA DÉFINITION DE LA SANCTION ADMINISTRATIVE ،Les Sanctions Administratives ،ouvrage collectif sous la direction de Robert Andersen ،Diane Domit Renders. Edition Brylant ،Bruxelles 2007 ،précité ،p 45. Voir aussi dans le même ouvrage : Francis Delpérée ، Les Sanctions Administratives. Quels Enjeux? In les Sanctions Administratives ،ouvrage collectif précité ،p 714.

1063 . نلاحظ إذا أن المادة الأولى من قانون المخالفات الإدارية تعطي تعريفا واضحا للجريمة الإدارية، بعبارة أخرى تعريفا للقانون الجنائي الاداري، كما تتضمن بشكل غير مباشر لكن واضح لدرجة كبيرة على جل العناصر المكونة لقاعدة الشرعية الجنائية في مجال الجرائم الإدارية، إذا كان يمكن اعتبار اعتماد نص موحد، خاص بالقانون الجنائي الإداري، سبقا وضمانة للحقوق والحريات فإنه يمكن القول أن هذا النص قد قلص بشكل غير مقصود في مجال الحماية عبر تنصيصه على شاكلة القانون السويسري على قصر العقوبات الإدارية في الغرامات المالية والحال أن العقوبات الإدارية جد متعددة ولا يمكن حصرها فقط في الغرامات.

1064 - Olivier Décima et autres ،droit pénal général ،collection cours ،4ème édition ،LGDJ ،Paris 2020 ،p 25.

1065 .كانت أولى النصوص المتأثرة بالتنصيص على قاعدة شرعية الجرائم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المواطن، هو القانون الصادر في 25 شتنبر و6 أكتوبر 1791 بفرنسا، غير أن القانون الجنائي الفرنسي لسنة 1810 هو الذي أعطى زحما تشريعيا لقاعدة شرعية الجرائم والعقوبات. انظر بهذا الخصوص:

Xavier Pin ،Droit Pénal Général ،précité ،p 10.

1066 . dans ce sens la constitution française de 1946 annonce dans son préambule que : "Au lendemain de la victoire remportée par les peuples libres sur les régimes qui ont tenté d'asservir et de dégrader la personne humaine ،le peuple français proclame à nouveau que tout être humain ،sans distinction de race ،de religion ni de croyance ،possède des droits inaliénables et sacrés. Il réaffirme solennellement les droits et libertés de l'homme et du citoyen consacrés par la Déclaration des droits de 1789 et les principes fondamentaux reconnus par les lois de la République".

La constitution de 1958 a consacré cette position en prévoyant dans son préambule que : "Le peuple français proclame solennellement son attachement aux Droits de l'homme et aux principes de la souveraineté nationale tels qu'ils ont été définis par la Déclaration de 1789 ، confirmée et complétée par le préambule de la Constitution de 1946 ،ainsi qu'aux droits et devoirs définis dans la Charte de l'environnement de 2004".

1067 - voir dans ce sens la DUDH de 1946 ،le PIDCP de 1966 ،voir aussi le préambule de la Constitution française de 1958 qui annonce que "Le peuple français proclame solennellement son attachement aux Droits de l'homme et aux principes de la souveraineté nationale tels qu'ils ont été définis par la Déclaration de 1789 ،confirmée et complétée par le préambule de la Constitution de 1946 ،ainsi qu'aux droits et devoirs définis dans la Charte de l'environnement de 2004 ،"le préambule de la Constitution marocaine de 2011 dispose que ...- "Protéger et promouvoir les dispositifs des droits de l'Homme et du droit international humanitaire et contribuer à leur développement dans leur indivisibilité et leur universalité ;

سلبيات النظام الجنائي القديم في فرنسا وأوربا بشكل عام[1068]، مما يفيد أن قاعدة الشرعية الجنائية ثمرة لسلطة الشعب[1069]، يهدف أساسا للحد من تدخل السلطات التنفيذية والإدارية في موضوع التجريم والعقاب[1070].

يكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في نصوص مواده 7، 8 و9 والتي تشكل أساس هذا المبدأ، حيث تنص المادة 7 على أنه "لا يجوز إتهام أي إنسان أو توقيفه إلا في الأحوال التي يحددها القانون ووفق الأشكل المحددة من طرفه..."[1071] ، ويكمله نص المادة 8 بقولها "يجب أن ينص القانون فقط على العقوبات الضرورية بشكل حصري، ولا يمكن معاقبته إلا بموجب قانون نافذ وسابق عن وقت ارتكاب الجرم"[1072]، دون اغفال مبد البراءة هي الاصل حيث يفترض في كل متهم أنه بريء الى أن تثبت ادانته من طرف قضاء عادل وعلني مع الحرص على تناسب الاجراءات المتخذة مع الفعل في حالة اللجوء للاعتقال[1073] وعدم اتخاذ سوى الضروري منها، وهو ما كرسه القانون الجنائي الفرنسي لما بعد الثورة[1074].

إن المتأمل لنص الدستور الفرنسي لسنة 1958 وحده، يجد أنه لا ينص على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات إلا بشكل جزئي في الفقرة الأولى من المادة 66 منه، يتمثل في التنصيص على أنه لا يجوز اعتقال أي

- Bannir et combattre toute discrimination à l'encontre de quiconque ،en raison du sexe ،de la couleur ،des croyances ،de la culture ،de l'origine sociale ou régionale ،de la langue ،du handicap ou de quelque circonstance personnelle que ce soit ;
- Accorder aux conventions internationales dûment ratifiées par lui ،dans le cadre des dispositions de la Constitution et des lois du Royaume ،dans le respect de son identité nationale immuable ، et dès la publication de ces conventions ،la primauté sur le droit interne du pays ،et harmoniser en conséquence les dispositions pertinentes de sa législation nationale. Ce préambule fait partie intégrante de la présente Constitution".

1068 - olivier Décima ،Droit Pénal Général ،précité ،op.cit. p 18.

1069 - Keven Iselin ; Le Droit Pénal à La Lumière De L'existentialisme Sartrien ،Collection Dike ، 1ére Ed PUL (Presse Universitaire Laval) 2017 ،Canada p 137 ،publié aussi on ligne sur www.pulaval.com.

1070 - Op.cit.

1071 . l'Article 7 de la DUDHC de 1789 annonce que : "Nul homme ne peut être accusé ،arrêté ni détenu que dans les cas déterminés par la loi ،et selon les formes qu'elle a prescrites. Ceux qui sollicitent ،expédient ،exécutent ou font exécuter des ordres arbitraires ،doivent être punis ; mais tout citoyen appelé ou saisi en vertu de la loi doit obéir à l'instant : il se rend coupable par la résistance".

1072 . l'Article 8 de la DUDH dispose aussi que : "La loi ne doit établir que des peines strictement et évidemment nécessaires ،et nul ne peut être puni qu'en vertu d'une loi établie et promulguée antérieurement au délit ،et légalement appliquée".

1073 . l'Article 9 de la DUDH prévoit que : "Tout homme étant présumé innocent jusqu'à ce qu'il ait été déclaré coupable ،s'il est jugé indispensable de l'arrêter ،toute rigueur qui ne serait pas nécessaire pour s'assurer de sa personne doit être sévèrement réprimée par la loi".

1074 . l'Article 4 du code pénal de 1810 prévoit que nul contravention ،nul délit ،nul crime ne peuvent être punis de peine qui n'étaient pas prononcées pas la loi avant qu'ils fussent commises. Voir sur l'historique de ce code : Bicentenaire du code pénal 1810-2010 ،les colloques du Sénat ،25-26 novembre 2010 ،publié sur le web sur : https://www.senat.fr/colloques/actes_ bicentenaire _code_ penal/actes_bicentenaire_code_penal.pdf.

شخص بشكل تعسفي[1075]، غير أن الفقرة الثانية من نفس المادة تتضمن رغم على احالة دستورية غير مباشرة على قاعدة الشرعية الجنائية من خلال الاشارة للسلطة القضائية كضامن للحريات الفردية وتعمل على تنفيذ مبدأ منع الاعتقال التعسفي في احترام تام للمقتضيات القانونية سواء قواعد الموضوع المتعلقة بالتجريم والعقاب أو قواعد المسطرة الجنائية[1076]، فضلا عن تنصيصه على أن المعاهدات في مجال حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف فرنسا تصبح قواعد لها نفس القيمة القانونية للدستوروتسمو على القانون الداخلي[1077]، وفي هذا الإطار تعيد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التنصيص على مبدأ الشرعية الجنائية بنفس الصيغة التي قررها إ.ع.ح.إ.م لسنة 1789[1078]، بموجب المادة 7 منها[1079]، والتي تجد سندها في تجاوز التعسف المقيت لفترة ما بين الحربين العالميتين[1080]، وصادقت عليها فرنسا بتاريخ 3 ماي 1974 وأصبحت ملزمة لها[1081]، وقد أصبحت اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان شرعية الجرائم والعقوبات الإدارية.

غير أن سريان مبدأ الشرعية الجنائية على الجرائم الإدارية في القانون الفرنسي يطرح إشكالية مرتبطة بتأويل مبدأ الفصل بين السلط[1082]، الذي كان يخول الاختصاص الحصري للسلطة التشريعية بالتجريم

1075 . L'article 66 de la Constitution Française de 1958 annonce que : "Nul ne peut être arbitrairement détenu".

1076 - Le 2éme alinéa du même article 66 dispose que : "L'autorité judiciaire ،gardienne de la liberté individuelle ،assure le respect de ce principe dans les conditions prévues par la loi".

1077 . L'article 55de la Constitution Française de 1958 prescrit que : "Les traités ou accords régulièrement ratifiés ou approuvés ont ،dès leur publication ،une autorité supérieure à celle des lois ،sous réserve ،pour chaque accord ou traité ،de son application par l'autre partie".

1078 . l'Article 7 de la DUDH dispose que : "Nul homme ne peut être accusé ،arrêté ni détenu que dans les cas déterminés par la loi ،et selon les formes qu'elle a prescrites. Ceux qui sollicitent ، expédient ،exécutent ou font exécuter des ordres arbitraires ،doivent être punis ; mais tout citoyen appelé ou saisi en vertu de la loi doit obéir à l'instant : il se rend coupable par la résistance".

1079 . Le 1ér paragraphe de l'article 7 de la CEDH intitulé "Pas de peine sans loi ،"dispose que : "Nul ne peut être condamné pour une action ou une omission qui ،au moment où elle a été commise ،ne constituait pas une infraction d'après le droit national ou international. De même il n'est infligé aucune peine plus forte que celle qui était applicable au moment où l'infraction a été commise".

1080 . خلف الله صبرينة، جرائم الحرب أمام المحاكم الدولية الجنائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون والقضاء الدوليين الجنائيين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية: 2006 – 2007، ص 123، منشورة على الانترنيت على https://bu.umc.edu.dz/theses/droit/AKHE2360.pdf، تاريخ الاطلاع 2022/11/12 الساعة 23.45. انظر بهذا الخصوص ايضا:

. Le Point International ،Les terribles viols des Alliés occidentaux en Allemagne en 1945 ،Publié le 12/04/2015 à 12h38-Modifié le 12/04/2015 à 14h09 ،mise on ligne sur :

https://www.lepoint.fr/monde/les-terribles-viols-des-allies-occidentaux-en-allemagne-en-1945-12-04-2015-1920492_24.php ،visité le 12/11/2022 à 23.30. https://ar.wikipedia.org/wiki/

1081 - Article 55 de la constitution de 1958 ،promulguée le 4 octobre 1958 ،et publiée au journal officiel le 5 octobre 1958.

1082 . منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 سادت فكرة مفادها أن السلطة التشريعية تختص لوحدها بالتشريع في مجال الجرائم والعقوبات بموجب قانون، يقصد بكلمة قانون "Loi" الذي صوت عليه البرلمان وأصدره رئيس الجمهورية، وبموجب المادة 34 من الدستور الفرنسي ل 4 أكتوبر 1958 الذي ينص على أنه "يحدد القانون القواعد المتعلقة بما يلي: تحديد الجرائم والجنح والعقوبات المقررة عليها، المسطرة الجنائية، العفو، إنشاء درجات جديدة للمحاكم

والقضاء بإصدار العقوبات المقررة تشريعيا[1083]، فمنذ اعتماد إ.ع.ح.إ.م لسنة 1789 سادت فكرة مفادها أن السلطة التشريعية تختص لوحدها بالتشريع في مجال الجرائم والعقوبات بموجب قانون, الذي يقصد به "Loi" يصوت عليه البرلمان ويصدره رئيس الجمهورية، وهو ما تؤكده المادة 34 من الدستور الفرنسي ل 4 أكتوبر 1958 بقولها أنه "يحدد القانون القواعد المتعلقة بما يلي: تحديد الجرائم والجنح والعقوبات المقررة عليها، المسطرة الجنائية، العفو، إنشاء درجات جديدة للمحاكم قضائية والنظام الأساسي للقضاة..."، إضافة للقوانين الصادرة في نطاق المراسيم التشريعية بموجب تفويض البرلمان للسلطة التنظيمية صلاحية اعتماد نصوص قوانين في بعض الحالات[1084] شريطة أن تكون ذات حمولة تشريعية[1085].

وهو ما دفع الفقه الفرنسي لاعتبار أن مبدأ الشرعية الجنائية يتعارض مبدئيا مع التجريم والعقاب الإداري، لمساسه بأساس وجوهر مبد الفصل بين السلطات[1086]، قبل أن يعرف القانون الجنائي الفرنسي تعديلات جوهرية[1087] انتهت بتفويض المشرع للسلطة التنفيذية صلاحية التجريم في مجال المخالفات[1088]،

قضائية، النظام الأساسي للقضاة..."، إضافة للقوانين الصادرة في نطاق المراسيم التشريعية بموجب تفويض البرلمان للسلطة التنظيمية صلاحية اعتماد نصوص قوانين في بعض الحالات شريطة أن تكون ذات حمولة تشريعية . أنظر بهذا الخصوص: . Xavier Pin ،Droit Pénale Général ،précité ،p72. Voir aussi : Pierre Issalys ،La loi dans le droit : tradition ،critique et transformation. Les Cahiers de droit ،Volume 33 ،numéro 3 ،1992 ،p.p de 666 à 699 ،mise en ligne sur https://doi.org/10.7202/043160ar.

1083 . L'Article 6 de la DUDHC prévoit que : "La loi est l'expression de la volonté générale. Tous les citoyens ont droit de concourir personnellement ،ou par leurs représentants ،à sa formation. Elle doit être la même pour tous ،soit qu'elle protège ،soit qu'elle punisse. Tous les citoyens étant égaux à ses yeux sont également admissibles à toutes dignités ،places et emplois publics ،selon leur capacité ،et sans autre distinction que celle de leurs vertus et de leurs talents".

1084 - Article 38 annonce que : Le Gouvernement peut ،pour l'exécution de son programme ، demander au Parlement l'autorisation de prendre par ordonnances ،pendant un délai limité ،des mesures qui sont normalement du domaine de la loi.

Les ordonnances sont prises en conseil des ministres après avis du Conseil d'État. Elles entrent en vigueur dès leur publication mais deviennent caduques si le projet de loi de ratification n'est pas déposé devant le Parlement avant la date fixée par la loi d'habilitation. Elles ne peuvent être ratifiées que de manière expresse.

A l'expiration du délai mentionné au premier alinéa du présent article ،les ordonnances ne peuvent plus être modifiées que par la loi dans les matières qui sont du domaine législatif.

1085 - V. Cons. const. 28 févr. 2012 ،no 2012-647 DC ،D. 2012. 987 ،note J. Roux ; RCS 2012. 179 ، obs. J. Francillon. Crim. 5 janv. 2013 ،no 11-85909 ،Bull. Crim.no 38 ; RCS 2013. 79 obs. Y. Mayaud et 99 obs. J. Francillon. Cité par Xavier Pin ،Droit Pénal Général ،précité ،p 72 ،note 3.

1086 . قروف أسماء، العقوبة الادارية كبديل عن الجزاء الجنائي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق، العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، السنة الجامعية 2013.2014، ص 30. منشور على الانترنيت: http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/15253/1/guerrouf_asma.pdf

1087 - le code pénal français de 1994 a été adopté le 22 juillet 1992 ،et entré en vigueur le 1er Mars 1994 ،pour remplacer le code pénal de 1810 ،avec la loi n°92-683 du 22 juillet 1992 portant réforme des dispositions générales du code pénal ،et qui a été publié au JORF n° 169 du 23 juillet 1992. https://alineabyluxia.fr/fr/lr/loi/1992/7/22/92-683/19920722/19920723.

1088 . L'article Article 111-2 du C.P.F annonce que : "La loi détermine les crimes et délits et fixe les peines applicables à leurs auteurs.

Le règlement détermine les contraventions et fixe ،dans les limites et selon les distinctions établies par la loi ،les peines applicables aux contrevenants".

بموجب المراسيم التي تصدرها الحكومة، غير أن اختصاص البث في قضايا المخالفات لا زال بيد القضاء، فرغم كون المشرع الفرنسي لم يعمد لخلق نظام قانوني مستقل للزجر الإداري، فقد بدأ يمهد له على المستوى النظري، انطلاقا من تخويل السلطة التنظيمية لصلاحية تحديد المخالفات والعقوبات المقررة لها لا تهم فقط المخالفات الانضباطية التي كانت تتم سابقا بنص تشريعي، والتي فوضها المشرع صراحة للسلطة التنفيذية، فإن عدم تحديد المقصود بالمخالفات، يتيح مبدئيا للسلطة التنظيمية اعتماد الجر ائم الإدارية (التي يمكن أن تدخل في وصف المخالفات) وتقرير العقوبات المقابلة لها.

أ . دور اللائحة التنفيذية في مجال القانون الجنائي الفرنسي:

هناك نوعين من اللو ائح التنظيمية في المسائل الجنائية:

نجد أولا وقبل كل شيء، المراسيم التنفيذية والتي تعمل على تنزيل نص تشريعي أو تنظيمي حدد فيه المشرع تجريما أو عقوبة من حيث المبدأ لكنه، ترك للسلطة التنفيذية صلاحية تحديد التفاصيل التقنية المرتبطة بها[1089]، وهذا هو الحال مع العديد من نصوص العقوبات التي تشير إلى مرسوم أو قرارات بشأن أساليب تطبيقها[1090] وهذه النصوص التنفيذية قد تتراوح بين المراسيم التنظيمية الصادرة عن مجلس الوزراء أو اوامر حكومية أو قرارات وزارية ولائية أو بلدية [1091].

اللو ائح التنظيمية المستقلة الصادرة بموجب المادة 37 في الدستور الفرنسي المشار إليها أعلاه، غير أن هذه المراسيم لا تتمتع جميعها بنفس القوة، فوحدها المراسيم المتخذة من طرف رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، والتي يتم التداول حولها في مجلس الوزراء، بعد التشاور مع مجلس الدولة، يمكنها إحداث مخالفات و إفراد عقوبات لها[1092], وعلى الرغم من طبيعتها المستقلة، لا يمكن لهذه المراسيم الصادرة في إطار صلاحيات السلطة التنظيمية أن تفرض عقوبات تتجاوز الحدود التي ينص عليها القانون, وبعبارة أخرى بغرامة تزيد عن 1500 يورو[1093]، ولا بعقوبة إضافية غير منصوص عليها في القائمة المحددة قانونا بموجب المواد 131-16 و131-17 في القانون الجنائي الفرنسي، وقد سبق للمجلس الدستوري الفرنسي أن قضى بأن "السلطة التنظيمية لا يمكنها إقرار عقوبات سالبة للحرية في إطار اختصاصها التشريعي في مجال المخالفات[1094]" بقوله أنه "اعتبار لكونه يترتب عن المقتضيات المتداخلة من الفقرات 3 و5 من المادة 34 والمادة 66 في الدستور

1089. كما هو الحال على سبيل المثال في القانون الجنائي الفرنسي في جريمة قانونية تتضمن عنصرا محددا في نص تنظيمي، يذكر الفصل 222-34 المتعلق بتعريف المخدرات التي يوردها الفصل 132 من قانون الصحة العامة الذي يحيل على قرارات لوزير الصحة.

1090 - Xavier Pin ،précité p.p 37 et 74 ،qui cite aussi l'exemple de la mise en œuvre du placement sous surveillance électronique qui repose sur un arrêté décrivant la technique du bracelet électronique.

1091 . op.cit ،même page.

1092 . وهذا هو الحال مع الجزء التنظيمي من القانون الجنائي الفرنسي موضوع الإحالة المنصوص عليها في المادة 111 مكرر 2 في فقرته الثانية التي تنص على أنه "تحدد اللائحة التنظيمية المخالفات وتقرر في حدود وحسب التصنيفات المقررة قانونا، العقوبات المطبقة على المخالفين. انظر:

- L'Article 111-2 prévoit que "le règlement détermine les contraventions et fixe dans les limites et selon les distinctions établies par la loi ،les peines applicables aux contrevenants".

1093 . prescrit par l'article 131-13 al 5 du C.P.F ،voir dans ce sens Xavier Pin ،Droit Pénal Général ، précité ،p 7.

1094 - Xavier Pin ،Droit Pénal Général ،op.cit. p 74.

فإن تحديد المخالفات والعقوبات المطبقة عليها يقع ضمن المجال التنظيمي عندما تكون تلك العقوبات لا تشتمل تدابير سالبة للحرية[1095].

في حين لا تعتبر المراسيم العادية والقرارات لوائح تنظيمية يمكنها خلق مخالفات بالمعنى الحرفي للفصل 1112 في القانون الجنائي الفرنسي، فهذه اللوائح التنظيمية يمكنها إقرار المنع دون إقرار عقوبات[1096]، وبالرجوع لمقتضيات ق.ج.ف، نجد أيضا أن مخالفة وانتهاك المحظورات التي تم سنها بموجب مراسيم وقرارات للشرطة تشكل مخالفة من الدرجة الأولى يعاقب عليها بغرامة يصل مبلغها الأقصى إلى 38 يورو حسب مقتضيات المادة 1-13-131 من نفس القانون[1097].

وعليه نستخلص أن القانون الفرنسي جعل التشريع يختص بالتجريم في مجال الجنح والجنايات واللوائح التنظيمية تختص بالمخالفات، وهو ما يفيد بداية التراجع الفعلي عن جزئية مهمة في مجال الشرعية الجنائية المتمثلة في اختصاص السلطة التشريعية كسلطة حصرية مختصة بالتجريم والعقاب[1098]، مما أدى لبداية الحديث عن اختصاص السلطة التنفيذية بالتجريم والعقاب في المجال الإداري[1099]، وقد استمر وجود العقوبات الادارية على هامش النظام القانوني لمدة طويلة، غير أن تضاعف المهام الاقتصادية والاجتماعية للدولة أدى لتضخم تدخل السلطة التنظيمية ليشمل اختصاصات جديدة[1100]، فضلا عن تعاظم دور الشركات والأشخاص المعنوية في الاقتصاد[1101]، مما أدى لإحياء الجدل الفقهي الذي انتقل للمجال الدستوري

1095 - C.C.F ،Décision n°73-80L-20 novembre 1973 ،concernant la nature juridique de certains disposition du Code Rural ،de la loi du 5 aout 1960 d'Orientation Générale ،de la loi du 8 aout 1962 relative au Groupement Agricoles d'Exploitation en Commun et de la loi du 17 décembre 1963 relative au Bail à Ferme dons partiellement réglementaire ،J.O.F du 6 décembre 1973 ،p 12949 ،publié aussi sur le site du conseil constitutionnel : https://www.conseil-constituti onnel. fr/d ecis ion/ 1973/7380L.htm.

1096 - Xavier Pin ،Droit Pénal General ، précité m.p.

1097 . L'Article 131-13 ،Modifié par Loi n°2005-47 du 26 janvier 2005 - art. 9 (JORF) du 27 janvier 2005 en vigueur le 1er avril 2005 annonce que : "Constituent des contraventions les infractions que la loi punit d'une amende n'excédant pas 3 000 euros. Le montant de l'amende est le suivant : 1° 38 euros au plus pour les contraventions de la 1re classe; 2° 150 euros au plus pour les contraventions de la 2e classe; 3° 450 euros au plus pour les contraventions de la 3e classe; 4° 750 euros au plus pour les contraventions de la 4e classe; 5° 1 500 euros au plus pour les contraventions de la 5e classe ،montant qui peut être porté à 3 000 euros en cas de récidive lorsque le règlement le prévoit ،hors les cas où la loi prévoit que la récidive de la contravention constitue un délit".

1098 . وذلك سواء من خلال اعتماد نصوص فضفاضة أو اعطاء القاضي الجنائي صلاحيات أوسع في مجال تفسيرها، خلافا للقاعدة المرتبطة بمبدأ الشرعية والمتمثلة في التفسير الضيق للنصوص الجنائية، أو من خلال إعطاء الصلاحية للسلطة التنظيمية، لتنظيم بعض المجالات، كالتجريم في مجال المخالفات في القانون الجنائي الفرنسي أو ضبط وتوضيح بعض المفاهيم المنصوص عليها في القانون الجنائي بواسطة نصوص تنظيمية تتم الاحالة عليها من طرف المشرع الجنائي.

1099 . Bernard Bouloc et Haritini Matsopoulou ،droit pénal général et procédure pénale ،21éme éd Dalloz 2018 ،Paris p 61.

1100 - Daniel Béland ،État-providence ،libéralisme et lien social. L'expérience française : du solidarisme au «retour» de la solidarité. Cahiers de recherche sociologique ،N° 31 ،1998 ، p.p 145–164. Publié on ligne sur https://www.erudit.org/en/journals/crs/1900-v1-n1-crs1517916/1002392ar.pdf.

1101 - محمد سعد فودة، النظام القانوني للعقوبات الإدارية، دراسة فقهية مقارنة، مطابع غوباشي، طنطا مصر 2006، ص 36.

والقانوني حول سؤال دستورية العقوبات الإدارية ودستورية سلطة الإدارة في فرضها؟ صمت المشرع الفرنسي عن حل هذا الإشكال، أدى إلى ولادة مقاربة مختلفة تمثلت في تطور موقف المجلس الدستوري الفرنسي عبر ثلاثة مراحل.

ب . مراحل القبول بالجزاءات الإدارية في القانون الفرنسي:

1 . مرحلة رفض الجزاءات الإدارية:

عرض موضوع دستورية العقوبات الإدارية على م.د.ف لأول مرة بتاريخ 11 أكتوبر 1984[1102]، فقضى بأنها تتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات قائلا بعدم دستوريتها، لإخلالها بمبدأ فصل السلط[1103]، كونها تترامى على اختصاص السلطتين التشريعية من حيث اختصاصها بالتجريم والعقاب[1104]، والسلطة القضائية[1105] من حيث اختصاصها بتطبيق القانون الجنائي[1106]، وإخلالها بحق كل شخص في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي[1107]، ر افضا الاعتراف للإدارة بسلطة الزجر والعقاب[1108] لكونها تصبح خصما وحكما في نفس الوقت[1109]، كما استند في اجتهاده بعدم دستورية العقوبات الإدارية، لتعارضها حسبه مع مبدأ الحق في التقاضي أي الحق في اللجوء إلى القضاء والحصول على محاكمة عادلة[1110]، حيث أنها تصدر عن الادارات والهيئات الادارية المستقلة دون محاكمة، فتحرم الفرد من أحد أهم الحقوق الأساسية له ألا وهو الحق في

1102 - Cons. Const ،Déc n° 84-1870 du 11 octobre 1984 concernant la Loi visant à limiter la concentration et à assurer la transparence financière et le pluralisme des entreprises de presse ، J.O du 13 octobre 1984 ،page 3200 ،publié sur le web : https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1984/84181DC.htm.

1103 - Jean-Philippe Feldman ،La Séparation Des Pouvoirs et Le Constitutionnalisme. Mythes et réalités d'une doctrine et de ses critiques ،Revue française de droit constitutionnel P.U.F. 2010/3 - n° 83 pages 483. Publié sur : http://www.cairn.info/revue-francaise-de-droit-constitutionnel-2010-3-page-483.htm.

1104 - غنام محمد غنام، القانون الإداري الجنائي، مرجع سابق، ص 11.

1105 - عماد صوالحية، دستورية العقوبات الإدارية، مرجع سابق، ص 71.

1106 - حيث قضى المجلس الدستوري الفرنسي بعدم دستورية بعض فصول مشروع قانون للحد من التركيز وضمان الشفافية المالية والتعددية للشركات الصحفية.

1107 - وقد بنى المجلس المذكور موقفه بناء على مبدأ الفصل بين السلطات التي يدع، إلى ضرورة توزيع وظائف الدولة على عدة هيئات وتقسيم تلك الوظائف وفقا لطبيعتها القانونية، حيث أن للدولة ثلاثة وظائف كما هو مكرس في القانون الدستوري، والمتمثلة في السلطة التشريعية التي تختص بإصدار القوانين وعقد المعاهدات والتصديق على اللوائح والتنظيمات وكذلك السلطة التنفيذية والتي تختص بتنفيذ القوانين، أما السلطة القضائية فتختص بالبث، الفصل في الخصومات والجرائم وذلك للحيلولة دون تمركز السلطة في يد شخص واحد أو حتى مؤسسة واحدة، التي استند إليها المجلس الدستوري في البداية لرفض العقوبات الإدارية على اعتبار أن السلطة القضائية هي المحتكرة للنطق بالعقوبات. أنظر: . عماد صوالحية، دستورية العقوبات، م.س، ص 67.

1108 - Le Cons. Const annonce qu'"à supposer même qu'elles aient pour objet de réprimer des «abus» au sens dudit article 11 ،cette répression ne saurait être confiée à une autorité administrative ; Les articles 19 et 20 sont contraires à la Constitution". DC n° 84-181 ،11 octobre 1984 ،cons. 79 ،80 ،81 ،82 ،Journal officiel du 13 octobre 1984 ،page 3200 ،précitée.

1109 - وتعتبر أهم الاعتراضات التي أثيرت حول مدى دستورية الجرائم والعقوبات الإدارية هو: مخالفتها لمبدأ شرعية الجرائم، العقوبات، مخالفتها لمبدأ الفصل بين السلطات، وأخيرا مخالفتها للحق في القاضي الطبيعي وهو ما يؤدي إلى إقصاء دور القضاء ونصبح أمام وضعية تلعب فيها الإدارة دورة الخصم والحكم، حيث تقوم السلطة التنفيذية، تفرعاتها الادارية، على الأقل بدورين أساسيين إن لم نقل ثلاثة أدوار، تلعب دورا في التجريم ولو احتياطيا في بعض الحالات، وتلعب دورا أساسيا في تقرير العقوبة وكذا تنفيذها. انظر: . غنام محمد غنام، القانون الإداري الجنائي، م.س، ص 11.

1110 - عماد صوالحية، دستورية العقوبات الإدارية، المرجع السابق، ص 67. أنظر أيضا غنام محمد غنام، مرجع سابق، ص.ص 11-12.

محاكمة عادلة[1111] والذي كفلته جميع العهود والمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان[1112]، وتتفرع عن هذا الحق مجموعة من الحقوق الأخرى الموضوعية والمسطرية والتي لا تكتمل ممارسة هذا الحق دونها ومنها حقوق الدفاع[1113]، وعليه رفض قبول فكرة الجزاء الإداري[1114]، رغم أنه لم يثر مسألة عدم دستورية المبادئ الخاصة بالجزاء الإداري من تلقاء نفسه ولكن جاءت هذه المناقشة عرضا بمناسبة مناقشة موضوع الجزاءات الخاصة باللجنة الوطنية للاتصال والحريات[1115].

لذلك كان موقف المجلس الدستوري الفرنسي من العقوبات الإدارية سلبيا[1116]، لكون قراراه يلزم كلا من المشرع والقاضي والسلطات الإدارية[1117]، غير أن الشراح انقسموا إلى فريقين، الأول يرى أنه اتجاه عام لهذا المجلس يعارض فيه العقاب الإداري[1118] في حين يرى فريق آخر بأن هذا الموقف ينحصر فقط في مجال الحريات العامة وخاصة حرية التعبير والصحافة التي تعلق بها القانون موضوع القرار[1119].

2 - مرحلة الإقرار بالعقوبات الإدارية:

وتنقسم بدورها لمرحلتين، حيث تمثلت الأولى في القبول الجزئي ببعض العقوبات الإدارية، قبل أن يتم القبول بشرعية العقوبات الإدارية العامة بصفة شاملة، فرغم رفض م.د.ف في البداية للعقوبات الإدارية، مكرسا الاختصاص الحصري للقاضي الزجري[1120]، فقد استمر حضور هذه العقوبات في الممارسة القانونية

1111 - عماد صوالحية، دستورية العقوبات الإدارية، المرجع السابق، ص. 68.

1112 - المادتين 8، 10 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية، السياسية لسنة 1966، المادة 6 من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان المعتمدة في روما 4 نونبر 1950، الفصل 66 من الدستور الفرنسي لسنة 1958.

1113 . مصطفى بن شريف، الأمن القانوني والأمن القضائي، مقال على: https://www.fsjesouissi.com.html
انظر ايضا: . مصطفى بنشريف، فريد بنته، الامن القانوني، الامن القضائي، مقال الكتروني على موقع العلوم القانونية. انظر ايضا: . عبد المجيد اغميجة، مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي، عرض مقدم في إطار الندوة المنظمة من طرف الودادية الحسنية للقضاة بمناسبة المؤتمر الثالث عشر للمجموعة الإفريقية للاتحاد العالمي للقضاة، الدار البيضاء، 28 مارس 2008، متوفر على موقع المكتبة الشاملة للعلوم القانونية: https://www.droitarabic.com/2019/08/pdf_39.html

1114 - عماد صوالحية، دستورية العقوبات، مرجع سابق، ص 72.

1115 - بن قرى سفيان، إزالة تجريم قانون الأعمال، مرجع سابق، ص 136 أنظر أيضا، عماد صوالحية، دستورية العقوبات الادارية، مرجع سابق، ص 82. وكذلك غنام محمد غنام القانون الاداري الجنائي، مرجع سابق، ص.ص 12-15. انظر بهذا الشأن قرار المجلس الدستوري الفرنس بتاريخ 10 اكتوبر 1984 مشار اليه في الهامش 312.

1116 - غنام محمد غنام، القانون الإداري الجنائي، مرجع سابق، ص 11.

1117 - Louis Favoreu، Parick Gaïa et autres، Droit Constitutionnel، précité، paragraphes 494، 543 et 544.

1118 - غنام محمد غنام، القانون الإداري الجنائي، م.س، ص. 12.

1119 - Jean Gourdou، Les conséquences de la Constatation de l'Illégalité d'un Acte Administratif par le Juge Administratif، thèse pour l'obtention de doctorat en droit، université de Pau et des pays de l'Adour، 1996. Français، année universitaire 1996، p 242. Publié sur l'archive électronique de HAL : https://hal-univ-pau.archives-ouvertes.fr/tel-02431257/document.
انظر ايضا : غنام محمد غنام، القانون الإداري الجنائي، المرجع السابق، ص 12.

1120 - Conseil d'État، Le Juge Administratif et Les Sanctions Administratives، Les dossiers thématiques du Conseil d'État، Mis en ligne le 09/01/2017، p 1. https://www.conseil-etat.fr/decisions-de-justice/jurisprudence/dossiers-thematiques/le-juge-administratif-et-les-sanctions-administratives.

دون أن يتم القضاء النهائي عليها[1121]، غير أن التطرق لشرعيتها أصبح غير ذي جدوى كبيرة لكونها كانت هامشية ولم تكن المنازعة في شرعيتها مطروحة بحدة لأنها كانت عقوبات غير سالبة للحرية[1122]، غير أنه تخلى تدريجيا عن الرأي القاضي بعدم دستورية الجزاءات الادارية، في عدد من القرارات الصادرة عنه خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين[1123].

وقد اهتم الفقه الفرنسي بصلاحية الإدارة لمزاولة سلطة زجرية وبعبارة أخرى الاعتراف لها بسلطة التجريم والعقاب دون محاكمة، مطالبا بضرورة عدم تجاهل حضورها في القانون الفرنسي[1124]، مع الإشارة لإقرار محكمة التمييز بصلاحية الإدارة في تطبيق الجزاءات المرتبطة بمخالفات قانون التعمير[1125].

فرغم مناداة إ.ع.ح.إ.م بإلغاء كل دور زجري للإدارة[1126]، فقد احتفظت هذه الأخيرة ببعض الاختصاصات الزجرية التي كان يتمتع بها المدراء في النظام القديم، دون أن يكون تنفيذها من الادارة موضوع اعتراض من طرف الخاضعين لها[1127]، إلا نادرا جدا لعدم إثارتها لأي إشكال قانوني أو دستوري، حيث قضى مجلس الدولة الفرنسي بصلاحية السلطة الإدارية في المجال الضريبي لفرض غرامات بهدف ضمان تحصيل الضرائب[1128]، والتي أصبحت تشكل جزءا أساسيا من مادة الزجري الإداري، وتنامى دور العقوبات الإدارية أهميتها في الحياة العامة للمواطنين خاصة مع تعاظم دور الدولة المتدخلة في المجال الاقتصادي[1129]، لإعادة البناء الاقتصاد المنهار إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية[1130]، وقد انتهت هذه المرحلة بإقرار م.د.ف بشرعية العقوبات الإدارية في المجالات التي تكون فيها علاقة سابقة بين الإدارة وصاحب الشأن أولا والمتمثلة في العقوبات التأديبية والتعاقدية[1131]، والذين يخرجهما الفقه الحديث المقارن من الزجر الإداري.

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة عمل المجلس الدستوري الفرنسي على قبول شرعية ودستورية العقوبات الإدارية العامة، حيث اعتبر بخصوص هذا الموضوع أنه "نظرا للطبيعة غير القضائية لمجلس المنافسة، ونطاق الأوامر الزجرية وخطورة العقوبات المالية التي يمكن أن يصدرها، يحق للمتقاضي تقديم استئناف

1121 - Dimitri Löhrer ،La Protection Non Juridictionnelle Des Droits Fondamentaux En Droit Constitutionnel Compare ،L'exemple De L'ombudsman Spécialisé Portugais ،Espagnol Et Français ،Thèse de doctorat en droit public ،Université De Pau Et Des Pays De L'Adour ،Faculté De Droit ،D'économie Et De Gestion ،Ecole Doctorale 481 Sciences Sociales Et Humanités ،Année Universitaire 2013 ،p 110. Publié on ligne : file:///C:/Users/Macbook/Downloads/Lohrer.pdf.

1122 . محمد سامي الشوا، القانون الإداري الجنائي، ظاهرة الحد من العقاب، مرجع سابق، ص 52.

1123 - بن قرى سفيان، إزالة تجريم قانون الأعمال، مرجع سابق، ص 136.

1124 - Delmas-Marty et Catherine Teitgen-Colly ،Punir sans Juger : de la Répression Administrative Au Droit Administratif Pénal ،éd Economica ،Paris 1992

1125 - Tribunal des Conflits ،n°00543 ،publié au recueil Lebon ،décision du 2 décembre 1902 ، disponible en version numirique sur le site du Conseil d'Etat : https://www.conseil-etat.fr/fr/arianeweb/TC/decision/1902-12-02/00543. Date de visite 19/04/2022.

1126 - محمد سامي الشوا، القانون الإداري الجزائي، ظاهرة الحد من العقاب، مرجع سابق، ص.ص 52-53.

1127 - نفس المرجع السابق أعلاه، ص 53.

1128 - محمد سامي الشوا، ن.م.س، ص 55. انظر في هذا الشأن قرار مجلس الدولة :

- C.E décision du 05 mai 1922 ،Fontain ،Rec. P 386 ،cité par Conseil d'État ،Le Juge Administratif et Les Sanctions Administratives ،Les dossiers thématiques du Conseil d'État ،Mis en ligne le 09/01/2017 ،p 2 ،précité.

1129 . محمد سامي الشوا، القانون الإداري الجزائي، ظاهرة الحد من العقاب، المرجع السابق أعلاه، ص 52.

1130 . نفس المرجع السابق أعلاه، ص.ص 55، ما بعدها.

1131 - بن قرى سفيان، إزالة تجريم قانون الاعمال، مرجع سابق، ص.ص 136-137.

ضد قرار صادر عن هذه الهيئة لطلب والحصول عند الاقتضاء، على وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والتي تشكل ضمانة أساسية لحقوق الدفاع[1132]"، معتمدا بذلك نظرية نسبية لمبدأ الفصل بين السلطات[1133]، مع الإقرار الضمني بأحقية السلطات الإدارية في اصدار العقوبات الإدارية وتنفيذها[1134]، كما أكد م.د.ف هذا الموقف من العقوبات الإدارية بموجب قرار رقم 83-248 DC الصادر في 17 يناير 1989[1135]، المتعلق بالمجلس السمعي البصري، حيث أقر السلطة العقابية للإدارة في ظل شرطي حق الدفاع وإمكانية وقف التنفيذ، مؤكدا على جواز تخويل القانون دون انتهاك مبدأ الفصل بين السلطات، للسلطة المستقلة المسؤولية عن ضمان ممارسة حرية الاتصال السمعي البصري وصلاحيات العقاب بالقدر اللازم لإنجاز مهمتها، مع احترام التحديد المسبق للعقوبات الادارية ذات الطبيعة الردعية التي يجب أن تكون متناسبة مع خطورة الفعل وضرورة تعليلها[1136].

كما شكل قرار لاحق ل م.د.ف رقم 89-260، الصادر في 28 يوليوز 1989[1137]، أساس القبول التام بدستورية العقوبات الإدارية مؤكدا أن مبدأ الفصل بين السلطات لا يمنع أي سلطة إدارية تعمل في إطار

1132 - Cons. Const ،décision n°86-224 DC du 23 janvier 1987 ،publié au J.O.FR du 25 janvier 1987 ، p 924 ،mise on ligne sur : https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1987/86224DC.htm. Visité le 01/05/2022.

1133 - le Conseil Constitutionnel annonce dans cette décision que : " Considérant que les dispositions des articles 10 et 13 de la loi des 16 et 24 août 1790 et du décret du 16 fructidor An III qui ont posé dans sa généralité le principe de séparation des autorités administratives et judiciaires n'ont pas en elles-mêmes valeur constitutionnelle ; que ،néanmoins ،conformément à la conception française de la séparation des pouvoirs ،figure au nombre des «principes fondamentaux reconnus par les lois de la République» celui selon lequel ،à l'exception des matières réservées par nature à l'autorité judiciaire ،relève en dernier ressort de la compétence de la juridiction administrative l'annulation ou la réformation des décisions prises ،dans l'exercice des prérogatives de puissance publique ،par les autorités exerçant le pouvoir exécutif ،leurs agents ،les collectivités territoriales de la République ou les organismes publics placés sous leur autorité ou leur contrôle";

1134 -le conseil consacre dans les principes déclarés dans la même décision précédente que : "Considérant que ،compte tenu de la nature non juridictionnelle du conseil de la concurrence ،de l'étendue des injonctions et de la gravité des sanctions pécuniaires qu'il peut prononcer ،le droit pour le justiciable formant un recours contre une décision de cet organisme de demander et d'obtenir ،le cas échéant ،un sursis à l'exécution de la décision attaquée constitue une garantie essentielle des droits de la défense";

1135 - Cons. Const. Décision n° 88-248 DC du 17 janvier 1989 relative à la Loi modifiant la loi n° 86-1067 du 30 septembre 1986 relative à la liberté de communication ،la décision publiée au J.O.FR du 18 janvier 1989 ،page 754. Mise on ligne sur le site du conseil constitutionnel : https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1989/88248DC.htm. A signaler dans ce sens que la date de la décision citée par le chercheur algérien Soufian Benkouri est erronée en citant le 19 janvier 1989 ،dans sa thèse en arabe la dépénalisation du droit des affaires précitée ،p 136 ، mais je crois que c'est juste une erreur de frape.

1136 - Cons. Const. Décision n° 88-248 DC du 17 janvier 1989 relative à la Loi modifiant la loi n° 86-1067 du 30 septembre 1986 relative à la liberté de communication ،la décision publiée au J.O.FR du 18 janvier 1989 ،page 754 ،référence précédente.

1137 - Cons. Const ،décision n°89-260 DC du 28 juillet 1989 ،concernant la constitutionnalité de la Loi relative à la sécurité et à la transparence du marché financier ،J.O.Fr du 1er août 1989 ،page 9676 ،Recueil ،p. 71. Mise on ligne sur le site du conseil constitutionnel français :

صلاحيات السلطة العامة من ممارسة السلطة العقابية[1138]، وذلك بشرطين أساسيين، يتمثل الأول في أن لا تكون العقوبات الإدارية سالبة للحرية وأن تكون مصحوبة بالضمانات القانونية لحماية الحقوق والحريات المكفولة دستوريا[1139]، بما فيها ما يتعلق بضمانات الحق في محاكمة عادلة[1140] التي تنسحب للزجر الإداري أيضا، وذلك بالتنصيص على حق الطعن بالإلغاء ضد كل قرارزجري إداري، غير أن هذا الموقف يبقى متأخرا جدا مع تطور العقوبات الإدارية في القو انين المقارنة، وكذا مقارنة مع تطور موقف م.أ.ح.إ.

المطلب الثاني: موقف المشرع المغربي من مبدأ شرعية الجر ائم والعقوبات الإدارية

يعتبر التطرق لشرعية الجر ائم والعقوبات أساس الشرعية الجنائية في الجر ائم والعقوبات الإدارية، مما يستدعي تناوله في النسق القانوني المغربي.

الفقرة الأولى الاطار العام لشرعية الجر ائم والعقوبات الإدارية بالمغرب:

يكرس المشرع المغربي مبدأ الشرعية الجنائية على المستوى الدستوري أو التشريعي.

أولا .تكريس مبدأ الشرعية الجنائية

ينص د.م.م لسنة 2011 صراحة على مبدأ شرعية الجر ائم والعقوبات الجنائية، بقوله "لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو اعتقاله أو متابعته أو إدانته إلا في الحالات وطبقا للإجراءات التي ينص عليها القانون[1141]"، وقد جاء التكريس الدستوري لهذا المبدأ لحماية الحقوق والحريات الفردية للأشخاص وممتلكاتهم بنص دستوري صريح للحيلولة دون أي تعسف تشريعي أو قضائي، التزاما من المملكة المغربية بمبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي يحتل مبدأ شرعية

---

https://www.conseil-constitutionnel.fr/decision/1989/89260DC.htm. Visité le 20/4/2022 ،à 22.30.

1138 - غنام محمد غنام، القانون الإداري الجنائي، مرجع سابق، ص 12. انظر كذلك بن قري سفيان، إزالة تجريم قانون الأعمال، مرجع سابق، ص 138. انظر أيضا عماد صوالحية، الجزاءات الإدارية العامة، مرجع سابق، ص 57.

Voir aussi dans ce sens la jurisprudence du Cons. Const. Fr ،décision n°89-260 DC du 28 juillet 1989 ،concernant la constitutionnalité de la Loi relative à la sécurité et à la transparence du marché financier ،J.O.Fr du 1er août 1989 ،précitée.

1139 - Louis Favoreu ،Parick Gaïa et autres ،Droit Constitutionnel ،précité ،paragraphe 887 ،p 898. Dans ce sens le Cons. Const. Fr a consacré dans cette décision une règle générale en disposant que : "Le principe de la séparation des pouvoirs ،non plus qu'aucun principe ou règle de valeur constitutionnelle ne fait obstacle à ce qu'une autorité administrative ،agissant dans le cadre de prérogatives de puissance publique ،puisse exercer un pouvoir de sanction dès lors ، d'une part ،que la sanction susceptible d'être infligée est exclusive de toute privation de liberté et ،d'autre part ،que l'exercice du pouvoir de sanction est assorti par la loi de mesures destinées à sauvegarder les droits et libertés constitutionnellement garanties". Décision n° 89-260 DC ،du 28 juillet 1989 ،cons. 6 ،Journal officiel du 1er août 1989 ،page 9676 ،précitée.

1140 - Louis Favoreu ،Parick Gaïa et autres ،Droit Constitutionnel ،précité ،paragraphe 887 ،p.p 898 et s. Dans ce sens le conseil s'est référé aux principes constitutionnels annonçant que "Le principe du respect des droits de la défense constitue un des principes fondamentaux reconnus par les lois de la République réaffirmés par le Préambule de la Constitution de 1946 ،auquel se réfère le Préambule de la Constitution de 1958 ; il implique ،notamment en matière pénale ، l'existence d'une procédure juste et équitable garantissant l'équilibre des droits des parties". Décision du CONS. CONST. Fr n° 89-260 DC ،28 juillet 1989 ،cons. 44 ،Journal officiel du 1er août 1989 ،page 9676. Précitée.

1141 . الفصل 23 من د.م.م لسنة 2011.

الجرائم والعقوبات مكان الصدارة فيها, حيث نص المشرع الدستوري المغربي على عدد من المبادئ المرتبطة بمبدأ الشرعية الجنائية، حيث جاء في الفقرة الثانية من نفس الفصل 23 من د.م.م التأكيد على أن "قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة مضمونان".

كما أكد أيضا على مبدأ الشرعية الإجرائية بخصوص ضبط ومتابعة الجرائم، حيث ينص الفصل 24 ينص على أن "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة. لا تنتهك حرمة المنزل ولا يمكن القيام بأي تفتيش إلا وفق الشروط والإجراءات التي ينص عليها القانون"، وهي ضمانات دستورية وقانونية مرتبطة بصلب الأثار القانونية المرتبطة بمبدأ الشرعية الجنائية[1142]. كما قام المشرع الجنائي بتكريس مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات منذ اعتماد م.ق.ج.م مباشرة خلال السنوات الاولى للاستقلال، ويرجع هذ التوجه بالأساس لرغبته في وضع حد للممارسات التي كانت سائدة خلال فترة الحماية الفرنسية التي عرفت اخلالات خطيرة بحقوق وحريات المغاربة، كما ارتبطت أيضا بالمد التشريعي المقارن لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكذا انتشار تأثير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

حيث ينص م.ق.ج.م على مبدأ الشرعية الجنائية صراحة ويكرسها في الفصل 3 الذي ينص أنه "لا يسوغ مؤاخذة أحد على فعل لا يعد جريمة بصريح القانون ولا معاقبته بعقوبات لم يقررها القانون[1143]"، ويصب في نفس الاتجاه الفصل الرابع منه، الذي ينص أنه "لا يسوغ مؤاخذة أحد على فعل لم يعد يعتبر جريمة بمقتضى قانون صدر بعد ارتكابه، فإن كان قد صدر حكم بالإدانة فإن العقوبات المحكوم بها، أصلية كانت أو إضافية يجعل حد لتنفيذها"، فرغم انصراف منطوق هذا النص لعدم رجعية القوانين الجنائية، فإنه يكرر شرعية الجرائم والعقوبات.

ويرى معظم فقهاء القانون الجنائي وعلى رأسهم الأستاذ احمد الخمليشي، أن مبدأ الشرعية الجنائية كما هو مكرس دستوريا يقضي بالاختصاص الحصري للسلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان بسلطة وصلاحية التجريم والعقاب، كما يرى أن القاضي الجنائي هو المؤهل للنطق بالعقوبات الجنائية دون غيره، وهو موقف مستند على موقف الفقه الدستوري والجنائي الفرنسي خلال مرحلة الرفض الكلي للقبول بدستورية وشرعية العقوبات الإدارية، والذي أصبح متجاوزا في فرنسا، ولا يأخذ بعين الاعتبار إقرار المشرع المغربي لعدد من النصوص القانونية المتضمنة لجرائم وعقوبات إدارية متفرقة في مختلف فروع القانون، لكن المتفحص لهذه المقتضيات الدستورية والقانونية غياب أية إشارة لمفهوم الزجر الاداري أو شرعية العقوبات الإدارية، لذلك نرى أن بيني الرأي الفقهي لكون القائل بحصر الفصل 31 من د.م.م على الجانب الجنائي الصرف المرتبط بالعقوبات البدنية والماسة بالحرية والذي يرفض قبول نظرية الزجر الإداري، لا يستقيم مع القاعدة التي تقضي بأن الضمانات الدستورية تكون ذات طبيعة عامة تخاطب جميع السلطات، تشريعية كانت، أو

1142 - الفصل 23 من الدستور المغربي ينص على أنه: "لا يجوز إلقاء النص على أي شخص أو اعتقاله أو متابعته أو إدانته إلا في الحالات وطبقا للإجراءات التي ينص عليها القانون". "قرينة البراءة، الحق في محاكمة عادلة مضمونان"، الفصل 24 ينص على "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة. لا تنتهك حرمة المنزل، لا يمكن القيام بأي تفتيش إلا وفق الشروط، الإجراءات التي ينص عليها القانون"

1143 - ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1381 موافق 26 نونبر 1962 بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 2640 مكرر بتاريخ 12 محرم 1385 موافق 5 يوني، 1363 ص. 1253 كما تم تعديله وتتميمه.

قضائية أو إدارية، لذا لا يوجد مانع من سريانها على العقوبات الادارية, وهو ما يستدعي التطرق للجريمة والعقوبة الإدارية، وحتى يتسنى موقعة شرعيتها في المنظومة للقانون المغربي.

ثانيا: شرعية الجرائم والعقوبات الإدارية في القانون المغربي

لم يتطرق المشرع المغربي صراحة لتعريف الجريمة الإدارية[1144] وإن نص على عدد كبير من العقوبات الإدارية[1145]، دون تعريفها[1146]، مما يجعل تناولها مغامرة محفوفة بالصعوبات، لغياب مصطلحات خاصة تسمح بتحديدها كنوع قائم ومستقل بذاته في التشريع المغربي[1147] والذي تتوزع مقتضياته بين عدد كبير من النصوص التشريعية والتنظيمية المتفرقة بين مختلف فروع القانون[1148].

1 . ماهية الزجر الإداري في القانون المغربي

تطرح إشكالية التعريف القانوني للزجر الإداري نفسها بحدة، أمام غياب تعريف واضح وصريح في القانون المغربي لمفهوم الجريمة الادارية، فإذا كان مفهوم الزجر الإداري يتجاوز مفهوم الجريمة والعقوبة الإدارية لا يتطابق معهما، فإن التطرق للجريمة الإدارية ضرورة لتحديد ماهيته.

1144 - نور الدين الوناني، القانون الجنائي الإداري، نح، توجه جديد في اعتماد العقوبات الإدارية مجلة المنارة للدراسات القانونية، الادارية المجلد 2019، العدد 27، بتاريخ 30 يوني، 2019، ص.ص 59-70،، تاريخ النشر على الوقع الالكتروني للمجلة 14 أبريل 2020 https://revuealmanara.com:/ ، منشور كذلك على الموقع الالكتروني لشبكة العلوم الجنائية، https://academia-arabia.com/ar/details/article/141853، منشور كذلك على المنصة الإلكترونية المنهل، https://academia-arabia.com/ar/details/article/141853، تاريخ الاطلاع 22/05/2022 الساعة 22:30، منشور كذلك على الموقع الالكتروني لشبكة العلوم الجنائية، منشور كذلك على المنصة الإلكترونية المنهل، تاريخ الاطلاع 22/05/2022 الساعة 22:30. https://academia-arabia.com/ar/details/article/141853.

1145 - نعطي على سبيل المثال لا الحصر في هذه الحالة نص المادة 86 من القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الاسعار، المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 225.00.1 المؤرخ في 2 ربيع الاول 1421 موافق 5 يوني، 2001، منشور ج.ر عدد 4938 بتاريخ 2001/09/27.، كذلك نص المادة 52 من الظهير الشريف رقم 66.15.1 الصادر في 21 شعبان 1436 موافق 9 يوني، 2015 بتنفيذ القانون رقم 2713، المتعلق بالمقالع، المنشور في ج.ر عدد 6374، بتاريخ 15 رمضان 1436 موافق 2 يوليوز 2015 ص 6082، حيث تنص المادة 51 على أنه "في حالة استغلال المقالع المكشوفة والباطنية، إذا عاين الأعوان المشار إليهم في المادة 20 أعلاه عدم تقيد المصرح بالاستغلال أو المصرح بأشغال أخذ العينات للاستكشاف، بالشروط أو الضوابط أو المواصفات أو التدابير والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، النصوص الصادرة لتطبيقيه وكذا في وصل التصريح، كناش التحملات المرفق به، فإن الإدارة توجه له إعذارا بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل للتقيد بالشروط أو الضوابط أو المواصفات أو التدابير المذكورة داخل أجل شهر (3) واحد كحد أقصى. إذا لم يمتثل المستغل للإعذار الموجه إليه بعد انصرام الأجل المحدد لتنفيذ التدابير اللازمة، فإن الإدارة تفرض عليه أداء غرامة إدارية قدرها خمسون ألف (50000) درهم بناء على أمر بالتحصيل تعده الإدارة...". كما تنص المادة 52 التي تليها على أنه "يعاقب بغرامة إدارية قدرها خمسمائة (500) درهم عن كل متر مكعب، بناء على أمر بالتحصيل تعده الإدارة، كل من: تجاوز الكمية المصر ح باستخراجها من مقالع الأشغال العمومية المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه. تطبق الغرامة عن كل متر مكعب زائد ويعتبر الجزء من المتر المكعب بمثابة متر مكعب...، تنص المادة 50 من نفس القانون على غرامات ادارية.

1146 - يونس نفيد، العقوبة الإدارية، مقال إلكتروني منشور على مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية بتاريخ 3 يونيو 2020، https://revuealmanara.com، منشور كذلك على منصة المكتبة الالكترونية المنهل، https://academia-arabia.com/ar/reader/2/102196، تاريخ الاطلاع 2022/5/22 الساعة 22.00.

1147 - ادريس بوزرزايت، الزجر الإداري، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، شعبة القانون العام وحدة التكوين والبحث الإدارة العامة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2004-2005، ص.ص 52-54.

1148 - يرتبط مفهوم الجريمة الإدارية بمختلف فروع القانون الخاص، العام التي تنص على عقوبات إدارية ذات طبيعة زجرية تقرها وتصدرها وتنفذها الإدارة دون الحاجة إلى الخضوع لمسطرة قضائية على الأقل في بدايتها إلى حين إصدار العقوبة، أنظر ادريس بوزرزايت، الزجر الإداري، المرجع السابق، ص.ص 39-47.

فعلى سبيل المقارنة، تعرف المادة الأولى من قانون المخالفات الإدارية الصادر في 2 فبراير 1975 في ألمانيا، الجريمة الإدارية بأنها "عمل غير مشروع يعاقب عليه القانون بغرامة إدارية[1149]"، في حين يعرفها القانون الجنائي الإداري بسويسرا بأنها "مخالفة لأوامر الإدارة يعاقب عليها القانون بعقوبات تحددها الإدارة نفسها[1150]"، ويعتبر هذا التعريف الأقرب لمفهوم الزجر الاداري، لكونه نص على المخالفات التي تتضمن الفعل الايجابي والسلبي بالامتناع، كما نص على العقوبات التي تحددها الإدارة وتشمل جميع الجزاءات التي يمكن قانونا للإدارة إصدارها وتنفيذها[1151]، غير أن البعض يرى أن مخالفة القرارات الإدارية صيغة عامة لكون مخالفة القرارات الإدارية الفردية لا يعتبر جريمة إدارية، لكننا نرى أن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في الترجمة، لكون المقصود بالقرارات الإدارية في هذه الحالة القرارات واللوائح التنظيمية التي تنص على تجريم فعل معين وتقرر له عقوبة إدارية.

انطلاقا من اختلاف التعاريف القانونية وعدم كمالها، فإن اللجوء الى التعاريف الفقهية يبقى ذو أهمية راهنة، حيث يعرفها الفقيه المصري غنام محمد غنام بأنها "فعل معاقب عليه بجزاء إداري وهي تتضمن مخالفة لقوانين وقرارات تنظيمية"[1152]، كما عرفها الاستاذ أمين مصطفى أمين على أنها "مخالفات قد تقع من أي فرد في المجتمع بغض النظر عن هويته الوظيفية وتخضع لجزاء إداري عقابي"[1153]، كما أورد محمد علي عبد الرضا العفلوك، تعريفا مفاده بأنها "مخالفة لأوامر الإدارة الحكومية المعنية وهذه الأوامر هي قرارات إدارية يفترض أن تتولى الإدارة بنفسها المعاقبة على من يخالفها وبما يتناسب مع حجم وطبيعة السلوك الماس بالمصلحة المنتهكة، والإدارة الأكثر دراية من غيرها والأكثر حرصا على إدامة هذه المصالح"[1154]، غير أنه تعريف رغم طوله يبقى غير جامع لإغفاله قسما هاما من الجرائم والعقوبات الإدارية المقررة بموجب نص تشريعي، كما عرفها الاستاذ احمد رفعت خفاجي الجريمة الادارية بأنها "فعل معاقب عليه بجزاء إداري وهي تتضمن مخالفة لقوانين وقرارات تنظيمية" ويعني ذلك أنها تختلف عن الجريمة الجنائية من حيث الجزاء ومن حيث الطبيعة[1155].

كما عرفت الباحثة سورية ديش المخالفة الإدارية بأنها: "الجريمة الإدارية محل الجزاء أو العقوبة الإدارية فعل المعاقب عليه بجزاء الإداري وهي تتضمن مخالفة لقوانين وقرارات تنظيمية[1156]". كما جاء في تعريف أخر أنها "مخالفة الالتزامات القانونية المقررة للمصلحة العامة التي يترتب عليها جزاءات مختلفة

1149 - Loi sur les infractions administratives dans sa version publiée le 19 février 1987 (BGBl. I p. 602)، modifiée en dernier lieu par l'article 31 de la loi du 5 octobre 2021 (BGBl. I précitée.

1150 - القانون الجنائي الإداري السويسري. انظر بهذا الخصوص غنام محمد غنام، القانون الإداري الجنائي دراسة مقارنة، مرجع سابق ص 10.

1151 - غير أن المشرع النمساوي يضيف نوعا خاصا من العقوبات الحبسية القصيرة المدة مما يجعله مخالفا بعض الشيء للمفهوم المتعارف عليه للقانون الجنائي الاداري الذي لا يشمل العقوبات الحبسية.

1152 - غنام محمد غنام، المرجع السابق، القانون الاداري الجنائي، م.س، ص 10.

1153 - أمين مصطفى محمد، النظرية العامة لقانون العقوبات الاداري (ظاهرة الحد من العقاب)، مرجع سابق، صفحة 58.

1154 - محمد علي عبد الرضا العفلوك، الاساس القانوني للعقوبات الادارية، المجلد 7، العدد 3 (31 ديسمبر/كانون الأول 2015)، ص.ص 7-41، متوفر على الانترنيت https://law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/03/14/1/.

1155 - أورده غنام محمد غنام، القانون الجنائي الداري، الصعوبات التي تحول دون تطوره "القسم الاول، الثاني"، مجلة الحقوق الكويتية، الكويت، العدد الأول، السنة 18، ص 293.

1156 - سورية ديش، الجزاءات في قانون العقوبات الاداري، مرجع سابق، ص 43.

توقعها السلطات الإدارية المختصة على الأشخاص المعنوية والطبيعية لمعاقبتهم[1157]"، والحال أن هذه المحاولة تبقى غير دقيقة, فالمصلحة ليست دائما هي المحرك لتدخل القانون الجنائي الإداري كما أنه تعريف واسع حاول إدخال جميع العناصر سواء المتعلقة بالعنصر المادي، المعنوي وكذا الفاعل. وجاء في تعريف أخر أن "المخالفة الإدارية سلوك أثم يعاقب عليه القانون بجزاء إداري[1158]"، ورغم جملة الملاحظات التي يمكن توجيهها لهذه المحاولة الأخيرة، فإنها تبقى جد مركزة وتحيط بالجو انب الأساسية للجريمة الإدارية.

أما الفقه المغربي فقد حاول الاستاذ ادريس بوزرزايت تعريف الجريمة (المخالفة) الإدارية بعد ايراد عدد من المحاولات الفقهية، بقوله أنها "مثلها مثل الجريمة الجنائية هي عمل أو امتناع مخالف للقانون تحركه إرادة واعية تستهدف الوصول إلى نتيجة أو مجموعة من النتائج غير المشروعة من وجهة نظر القانون الذي ينطبق على المجال الذي مسته هذه الجريمة"[1159], ويمكن الجزم بعدم انطباق أي مفهوم للمخالفة أو الجنحة المستعملين في القانون الجنائي على مفهوم الجريمة الإدارية[1160]، وفي هذا الاطارتدفع الأستاذة ماري ديلماس مارتي في اتجاه التنقيب عن مفهوم الجريمة الإدارية انطلاقا من مبادئ نظرية الحد من التجريم والعقاب[1161]، لكون اللجوء لهذه التقنية يتيح الوصول إلى تصور أولي, بالانطلاق من تعريف الجريمة الجنائية وإسقاطه على الجريمة الإدارية، وذلك بتحديد الخصائص المشتركة وتعميمها لجميع الجر ائم والعقوبات الإدارية حتى يتسنى التمييز بين الجر ائم العادية الخاضعة للقانون الجنائي عن تلك التي تدخل في نطاق القانون الجنائي الإداري[1162].

حيث ترى هذه الفقهة ضرورة توفر العنصرين المادي والمعنوي للقول بوجود جريمة ادارية، يتمثل الركن الشرعي أو القانوني للجريمة الإدارية بالرجوع لمبدأ الشرعية الجنائية في النص القانوني أو التنظيمي الذي يجرم الفعل أو الامتناع ويترتب على ذلك عقوبة إدارية، في حين يتكون الركن المادي من السلوك الذي يعبر بطريقة مادية مرئية على مخالفة قاعدة قانونية[1163]، على أنه عند التعامل مع المخالفة الإدارية فإنه يتعين

1157 - عقون مهدي، الرقابة القضائية على مشروعية الجزاءات الإدارية العامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص قانون إداري وإدارة عامة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014، ص 5. متوفرة على الانترنيت https://www.elmizaine.com/2019/09/pdf_95.html

1158 - سعدوني فاطمة، الرقابة القضائية على مشروعية العقوبات الإدارية العامة، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة اكلي محمد اولحاج، الجزائر 2014-2015 الصفحة 48. متوفرة على الانترنيت: https://www.elmizaine.com/2020/01/pdf_68.html

1159 - ادريس بوزرزايت، الزجر الإداري، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية، جامعة محمد الأول وجدة، شعبة القانون العام، وحدة التكوين، البحث الادارة العامة، السنة الجامعية 2004-2005، مرجع سابق، صفحة 56.

1160 - Mireille Delmas Marty et Catherine Teitgen Coll ،Punir sans juger? de la répression administrative au droit administratif pénal ،précité ،p 53 ،

1161 - op.cit p 54 ،voir aussi Mireille Delmas Marty et Catherine Teitgen Coll ،France vers un droit administratif pénal ? ،participation in Etude sur les systèmes de sanctions administratives et pénale dans les Etats membres des communautés européennes ،volume I ،Rapports nationaux ، commission Européenne ،éd de l'office des publications officielles des communautés européennes Luxembourg 1994 ; p.p de 196 à 268.

1162 - Mireille Delmas Marty et Catherine Teitgen Coll ،Punir sans juger? de la répression administrative au droit administratif pénal ،précité ،p 53 et 54.

1163 - op.cit. p 55.

توقع خصوصية معينة لكل من الركنين المادي والمعنوي المكونين للجريمة الإدارية والذين يصبحان أكثر غموضا في الممارسة العملية[1164].

ويمكن الرد على هذه التعاريف بعدم الدقة، فبالنسبة للتعريف الذي يبني الجريمة الادارية على الخطأ من الفعل أو الامتناع، فهو تعريف قاصر لا يشمل جميع مكونات التعريف القانوني التي أوردها المشرع الألماني مثلا والذي لا يشترط الخطأ في العقاب على الجريمة الإدارية، كما لا يتضمن هذا التعريف أهم عنصر وهو عنصر الشرعية الجنائية كأساس للعنصر القانوني، ومفاده أن يكون الفعل الايجابي أو السلبي مسبوقا بعنصر التجريم أي أن يكون الفعل منصوصا على تجريمه اداريا بموجب نص تشريعي أو تنظيمي سابق لارتكاب هذا الفعل.

2.التعريف القانوني للجريمة الادارية في القانون المغربي

أ . ماهية الجريمة الإدارية في القانون المغربي

خلافا لدول الزجر الإداري المستقل، التي تورد تعاريف تشريعية صريحة للجريمة والعقوبة الإداريتين، فإنه مفهومها يبقى فضفاضا وواسعا في غيرها من التشريعات التي لم تورد أي تعريف موحد[1165]، كما هو الحال بالنسبة للقانون المغربي، مما يجعل محاولة إعطاء تعريف لمفهوم الجريمة الادارية محاولة محفوفة بالمخاطر ومحكومة بالتيه الذي يستدعي المزيد من الاحتياط والحذر[1166]، فهناك من يقصرها ويحددها في مجال معين[1167] وهناك من يوسع من مفهومها حسب اختلاف مجالات تدخلها[1168] وهناك من يسميها باسم مخالفات تنظيمية[1169].

وجاء في تقرير المجموعة الأوروبية حول الموضوع بأن "المخالفات الإدارية هي أفعال أو إخلالات تشكل خرقا لالتزامات نابعة من مقتضيات القانون[1170]"، ورغم إحجام مجلس الدولة الفرنسي عن تعريف الجريمة الادارية فقد قام بتعريف العقوبة الإدارية بقوله "أنها قرار من جانب واحد تفرض بموجبه سلطة إدارية تعمل

1164 - op.cit. p.p 54 et 55.

1165 - Rapport de la Commission Européenne ،Etude sur les systèmes de sanctions administratives et pénales dans les Etats membres des communautés européennes ،Rapport de synthèse ،volume II ، précité ،p 13.

1166 - Patrick Michèl ،droit pénal et sanctions administratives ،quelques considérations pour prévenir la confusion des genres et facilité la cohabitation ،p 558 ،30/38 ،publié le web : https://www.conferencedesjuristes.gouv.qc.ca/wp-content/uploads/patrick-michel.pdf.

1167 - Patrick Michèl ،droit pénal et sanctions administratives ،quelques considérations pour prévenir la confusion des genres et facilité la cohabitation ،précité ،p.p 531.532.

1168 - Op.cit. p.p 531-532. voir aussi Julien Bétaille et autres ،Les sanctions administratives dans les secteurs techniques ،Recherche effectuée avec le soutien de la Mission de recherche Droit et Justice ، Centre d'Étude et de Recherche sur l'Administration Publique (CERAP) ،Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne ،Institut des Sciences Juridique et Philosophique de la Sorbonne (ISJPS) ، septembre 2016 ،publié sur le web : https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01448559/document.

1169 - Patrick Michèl ،droit pénal et sanctions administratives ،quelques considérations pour prévenir la confusion des genres et facilité la cohabitation ،précité ،p 531 à 565.

1170 - Rapport de la Commission Européenne ،Etude sur les systèmes de sanctions administratives et pénales dans les Etats membres des communautés européennes ،Rapport de synthèse ،volume I ،Rapports Nationaux : offices des publications officielles des communautés européennes Luxembourg ،1994 ; p 122 disponible sur le web : http://aei.pitt.edu/33275/1/A2.pdf.

في إطار صلاحيات السلطة العامة، عقوبة جراء انتهاك القوانين والأنظمة فيكون لها تأثير رادع من خلال التهديد الذي تنطوي عليه، ويساهم في تعزيز الامتثال الطوعي"[1171] والذي نستنتج بمفهوم المخالفة أن مفهوم الجريمة الادارية هو فعل يخالف مقتضيات قانونية أو تنظيمية يعاقب عليها بعقوبة تصدرها وتنفذها الادارة في إطار مزاولتها لامتيازات السلطة العامة لمخالفته لأوامرها, غير أننا نرى أن العقوبة الادارية لا تتمثل في مخالفة أوامر الادارة، ما لم ينصرف تعبير مجلس الدولة المذكوروهو المقصود، لاعتبار أوامر الادارة تتمثل في النصوص التنظيمية للجرائم والعقوبات الادارية غيرأن هذا التوجه يبقى منقوصا لإغفاله للشق من التجريم والعقاب الإداري الذي يتم بنص تشريعي.

وتجدر الإشارة إلى أن تعريف الجرائم أو المخالفات الإدارية لم يكن الفقه الفرنسي ليقبله بسهولة، ذلك أنه كان يرفض إلى عهد حديث فكرة الاعتراف للإدارة بسلطة توقيع عقوبات إدارية لتشارك بذلك القضاء في اختصاص أصيل له وهو النطق بالعقوبات[1172], والذي اعتبر مساسا بمبدأ فصل السلط.

و انطلاقا من ذلك، يمكن القول أن التعريف المستفاد من النموذج النمساوي يبقى أكمل تعريف حيث تفيد المواد من 1 الى 5 من القانون الجنائي الإداري النمساوي على اعتبار أنه إضافة إلى الركن المادي والمعنوي للمخالفة الإدارية، فهي عملت على توسع نطاق العقوبات الإدارية، لتشمل الفعل المرتكب ولو خطأ ما دام قد نص على تجريمه اداريا[1173].

رغم غياب تعريف الجريمة أو المخالفة الإدارية في القانون المغربي، فإن ذلك لا يعني الغياب النهائي لظاهرة الزجر الإداري، وذلك لكون عدد كبير من النصوص تترتب على مخالفتها عقوبات إدارية، جاء النص عليها صراحة في عدد من النصوص القانونية، وتعتبر بذلك جرائم إدارية تدخل في صلب الزجر الإداري. وعليه انطلاقا من مفهوم المخالفة يمكن الوصول لتعريف قانوني مقبول للجريمة الإدارية في القانون المغربي.

ب .التكريس القانوني للجرائم الإدارية في القانون المغربي:

1 .تعريف الجريمة الإدارية في القانون المغربي

1171 - Le Conseil d'Etat définit la sanction administrative comme une décision unilatérale par laquelle une autorité administrative ،agissant dans le cadre de prérogatives de puissance publique ،inflige une peine sanctionnant une infraction aux lois et règlements. Prévoyant la punition de celui qui ne se conforme pas aux ordres de l'administration ،les sanctions administratives ont un effet dissuasif par la menace qu'elles comportent ،qui contribue à favoriser l'exécution volontaire et ainsi à garantir l'effectivité des décisions de l'administration. Voir dans ce sens : Les Sanctions Administratives ،dossier préparé par la délégation aux affaires juridiques (DAJ). Courrier Juridique des Affaires sociales Et des Sports ،BIMESTRIEL D'INFORMATION JURIDIQUE DE L'ADMINISTRATION SANITAIRE ،SOCIALE ET DES SPORTS ،N° 88 Septembre/Octobre 2011. Publié sur le web: https://solidarites-sante.gouv.fr/IMG/pdf/CJ_no_88_internet.pdf. p 1/6.

1172 - سماعين لعبادي، الجزاءات الادارية المترتبة عن المخالفات الادارية، ضوابط تطبيقها في التشريع الاماراتي، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني (RARJ)، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 240. المقال متوفر على شكل الكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/72/11/1/123315 .

1173 - Articles de 1à 5 du verwaltungsstrafgesetz 1991- VSTG ،dite loi pénale administrative de 1991-vstg ،journal officiel fédéral n°52/1991 (wv) tel qu'il modifiée par le journal officiel fédéral I n°194/1999. DFB

لاستنباط مفهوم واضح للجريمة الإدارية في القانون المغربي يعتبر استعراض بعض الأمثلة ضرورة لا مناص منها، والتي تتوزع بين مختلف نصوص القانون التشريعية والتنظيمية.

في هذا الإطار تنص المادة 141 من القانون 15-36 المتعلق بالماء[1174] على أنه "يؤدي استخراج مواد البناء المشار إليه في المادة 28 أعلاه[1175] بدون ترخيص إلى قيام المخالف بأداء غرامة تقدر ب 500 درهم في كل متر مكعب في المواد المستخرجة، وتعلن عن هذه الغرامة وكالة الحوض المائي بمقتضى أوامر بالتحصيل بناء على محاضر المعاينات المحررة من طرف الأعوان المكلفين بشرطة الماء المشار إليهم في الفرع الأول من هذا الباب[1176]". انطلاقا من منطوق هذا الفصل نستنبط أن الفعل المجرم هو القيام باستخراج مواد البناء من الملك العام المائي دون الحصول على الترخيص القانوني للقيام بذلك والذي يختص بمعاينته ضباط الشرطة القضائية والأعوان المحلفين التابعين لوكالة الحوض المائي ويقرر لها عقوبة إدارية تتمثل في غرامة إدارية قدرها 500 درهم عن كل متر مكعب في المواد المستخرجة، تفرضها وكالة الحوض المائي بموجب أمر بالاستخلاص بناءا على محاضر المعاينات لضبط المخالفة وأوامر التحصيل بمبلغ الغرامة.

ومن أمثلة المخالفات الإدارية أيضا، نجد المادة 45 من نفس القانون، تنص على أنه "يعهد إلى أعوان شرطة المياه المشار إليهم في المادة 131 أدناه بمعاينة تطابق أشغال التجهيز وبرامج الاستثمار المنجزة مع الترخيص أو الامتياز الممنوح المشار إليه في المادة 42 أعلاه عند وجود مخالفة تقوم وكالة الحوض المائي بإعذار مالك أو مشغل الأرض قصد احترام المقتضيات المحددة في مقرر الترخيص أو عقد الامتياز داخل أجل 60 يوما من تاريخ الإعذار. يمكن لوكالة الحوض المائي إذا استمرت المخالفة أن تجبر مالك أو مشغل الأرض على أداء غرامة تساوي 500 درهم من كل يوم تأخير في اتخاذ التدابير اللازمة لاحترام مقتضيات مقرر الترخيص أو عقد الامتياز. إذا استمرت المخالفة بالرغم من فرض الغرامة تقوم الوكالة، بدون تعويض بسحب الترخيص أو بإسقاط الحق في الامتياز المشار إليهما في المادة 42 أعلاه"، حيث نستنتج من هذا النص وجود جريمة إدارية تتمثل في مخالفة مقتضيات مقرر الترخيص، يعاقب عليها إداريا بعد إعذار داخل أجل 60 يوما، فإذا انقضت فترة 60 يوما من الإنذار جاز للإدارة (وكالة الحوض المائي) معاقبة المخالف بغرامة إدارية تساوي 500 درهم عن كل يوم تأخير في عدم اتخاذ التدابير اللازمة لاحترام مقتضيات مقرر الترخيص أو عقد الامتياز إذا استمرت المخالفة حتى بعد فرض الغرامة جاز للوكالة سحب الترخيص أو إسقاط حق الامتياز.

ويمكن إيراد بعض الأمثلة من المدونة العامة للضرائب[1177]، التي تنص في المادة 185 مكررة أنه "دون الإخلال بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في هذه المدونة، تطبق غرامة قدرها خمسون ألف (50.000) درهم عن كل سنة محاسبية على الخاضعين للضريبة الذين لا يحتفظون خلال عشر (10) سنوات بالوثائق

1174 - ظهير شريف رقم 1.16.113 الخاص بتنفيذ القانون رقم 36.15 المتعلق بقانون الماء، منشور بالجريدة الرسمية رقم 6494 بتاريخ 25 غشت 2016 ص 6305.

1175 - تنص المادة 28 من قانون الماء أعلاه على أنه: "يخضع لنظام الترخيص: ... "إنجاز تجويفات بالملك العمومي كيفما كانت طبيعتها لاسيما استخراج مواد البناء في مسيل مجاري المياه شريطة أن لا تتعدى مدة الاستخراج سنة واحدة ومراعاة القانون المتعلق بالمقالع".

1176 - تنص المادة 131 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء على أنه: "يعهد بمعالجة المخالفات لمقتضيات هذا القانون والنصوص التطبيقية وتحرير المحاضر علاوة على ضباط الشرطة القضائية المشار إليهم في القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية إلى أعوان شرطة المياه المعينين لهذا الغرض من طرف الإدارة، وكالات الأحواض المائية والمؤسسات العمومية الأخرى المعنية، المعلنين طبقا للتشريع المتعلق بأداء القسم من طرف الأعوان المكلفين بتحرير المحاضر".

1177 - المدونة العامة للضرائب، محدثة بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 المؤرخ في 10 ذي الحجة 1427 موافق 31 دجنبر 2006.

المحاسبية أو نسخ منها على حامل معلوماتي وإذا تعذر ذلك على حامل ورقي طبقا لأحكام المادة 211 أدناه ويتم تحصيل هذه الغرامة عن طريق الجدول برسم السنة المحاسبية التي تم فيها ملاحظة المخالفة وذلك دون اللجوء إلى أية مسطرة", حيث يلاحظ من خلال مقتضيات هذه المادة وجود مخالفة إدارية يتمحور ركنها المادي في عدم الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية سواء على شكل حامل معلوماتي أو ورقي خلال عشر سنوات، وعقوبتها غرامة إدارية تقدر ب 50.000 درهم، تفرضها وتحصلها الإدارة الضريبية خلال السنة المحاسبية التي تمت فيها ملاحظة المخالفة دون اللجوء لأية مسطرة.

كما تنص المادة 188 من نفس المدونة على أنه "يتعرض لغرامة قدرها ألف (1000) درهم كل خاضع للضريبة لا يودع في الآجال المحددة التصريح بالتأسيس المنصوص عليه في المادة 148 أعلاه، أو إقرارا غير صحيح، وتصدر هذه الغرامة عن طريق جدول التحصيل", وعليه تتم المخالفة في هذه المادة في حالة عدم إيداع التصريح بالتأسيس الذي تفرضه مقتضيات المادة 148 من م.ع.ض[1178], ويعاقب عليها بغرامة إدارية مسبقة التحديد تفرضها الإدارة الضريبية عن طريق جدول التحصيل.

كما جاء في المادة 130 من مدونة تحصيل الديون العمومية[1179] أنه "يتعين على الهيئات والأشخاص المشار إليهم في المادة 129 أعلاه أن يقدموا المعلومات المطلوبة كيفما كان سندها داخل أجل خمسة عشر يوما (15) وذلك بطلب من المحاسب المكلف بالتحصيل ابتداء من تاريخ الطلب الموجه إليهم. إن عدم الإدلاء بالمعلومات المطلوبة في الأجل المحدد يعرض لأداء غرامة تهديدية قدرها خمسمائة (500) درهم عن كل يوم تأخير في حدود خمسين ألف درهم (50.000). تستخلص الغرامة التهديدية بواسطة أمر بالمداخيل يصدره الوزير المكلف بالمالية"، ويستشف من هذا النص وجود جريمة إدارية ركنها المادي هو الامتناع عن تقديم المعلومات التي يطلبها المحاسب المكلف بالتحصيل بعد انصرام أجل 15 يوم من الطلب دون تلبيته، وتتمثل العقوبة الإدارية في أداء غرامة تهديدية قدرها خمسمائة (500) درهم عن كل يوم تأخير في حدود 50.000 درهم مع بيان الجهة المختصة بإصدار العقوبة الإدارية ممثلة في وزير المالية ومسطرة فرضها بواسطة أمر بالاستخلاص يصدره هذا الأخير.

ودائما في إطار أمثلة الجرائم الإدارية، ينص القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة أنه "إذا تم إنجاز عملة تركيز دون تبليغ، فإن مجلس المنافسة يأمر تحت طائل غرامة تهديدية وفي الحدود التي

1178 - تنص المادة 148 من المدونة العامة للضرائب في فقرتها الأولى على أنه: "يجب على الخاضعين للضريبة سواء كانت مفروضة عليهم الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية أو كانوا معفيين وكذا الخاضعين للضريبة برسم الدخول الفلاحية أن يوجهوا تصريحا بالتأسيس وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة في رسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم أو يسلموه مقابل وصل إلى المصلحة المحلية للضرائب التابع لها مقرهم الاجتماعي أو مؤسستهم الرئيسية بالمغرب أو موطنهم الضريبي، وذلك داخل أجل لا يزيد على ثلاثين (30) يوما من تاريخ: - إما التأسيس إذا كان الأمر يتعلق بشركة خاضعة للقانون المغربي أو الاستقرار إذا تعلق الأمر بمنشأة غير مقيمة؛ -، إما بداية النشاط إذا تعلق الأمر بخاضعين للضريبة أشخاص ذاتيين أو مجموعات أشخاص ذاتيين حائزين على دخول مهنية أو فلاحية أو هما معا.
بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتضمن التصريح، إن اقتضى الحالة المعلومات الضرورية المتعلقة بفرض الضريبة على القيمة المضافة على الخاضعين. 11 اذا تعلق الامر بشركة خاضعة للقانون المغربي مفروضة عليها الضريبة على الشركات يجب ان يتضمن التصريح:...".

1179 - الصادرة بموجب الظهير الشريف رقم 1.00.175 المؤرخ في 28 محرم 1421، موافق 3 ماي 2000 بتنفيذ القانون رقم 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4800 بتاريخ فاتح يوني، 2000 ص 1256.

تنص عليها المادة 40 في هذا القانون، الأطراف بتبليغ العملية ما لم يتم الرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز ..."[1180].

وتنص الفقرة الثالثة من هذه المادة أنه "يمكن لمجلس المنافسة علاوة على ذلك أن يفرض على الأشخاص الملزمين بالتبليغ عقوبة مالية يحدد مبلغها الأقصى بالنسبة إلى الأشخاص الاعتباريين في 5% دون احتساب الرسوم من رقم معاملاتهم المنجز في المغرب خلال آخر سنة محاسبة مختتمة دون احتساب الرسوم ويضاف إليه إذا اقتضى الحال رقم المعاملات الذي أنجزته في المغرب خلال نفس الفترة الجهة التي تم تملكها، وبالنسبة إلى الأشخاص الذاتيين، يمكن أن تصل العقوبة إلى خمسة ملايين (5.000.000) درهم[1181]".

ويمكن اعتبار أن هذا القانون يكرس مقتضياته صريحة واضحة في مجال التجريم والعقاب الإداري بتنصيصه صراحة على أنه: "تصدر العقوبات الإدارية بقرار صادر عن الجهة المنصوص عليها في المادة 93 في هذا القانون يتخذ بعد استطلاع رأي المصلحة الخارجية للإدارة الراجع إليها أمر البضاعة أو المنتوج أو الخدمة المقصودة[1182]".

1180 - المادة 19 من الظهير الشريف رقم 1.14.116 الصادر في 2 رمضان 1435، موافق 30 يونيو، 2014 بتنفيذ القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6276 الصادرة في 26 رمضان 1435، موافق 24 يوليوز 2014، ص 6077، تنص على أنه :

إذا تم إنجاز عملية تركيز دون تبليغ، فإن مجلس المنافسة يأمر، تحت طائلة غرامة تهديدية وفي الحدود التي تنص عليها المادة 40 من هذا القانون، الأطراف بتبليغ العملية ما لم يتم الرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز.، يتم عندئذ تطبيق المسطرة المنصوص عليها في المواد من 15 إلى 17 أعلاه.

ويمكن لمجلس المنافسة، علاوة على ذلك، أن يفرض على الأشخاص الملزمين بالتبليغ عقوبة مالية بحدد مبلغها الأقصى بالنسبة إلى الأشخاص الاعتباريين في 5% دون احتساب الرسوم من رقم معاملاتهم المنجز في المغرب خلال أخر سنة محاسبية مختتمة، دون احتساب الرسوم، يضاف إليه، إذا اقتضى الحال، رقم المعاملات الذي أنجزته في المغرب خلال نفس الفترة الجهة التي تم تملكها. وبالنسبة إلى الأشخاص الذاتيين، يمكن أن تصل العقوبة إلى خمسة ملايين (5.000.000) درهم.

إذا تم إنجاز عملية تركيز، سبق تبليغها للمجلس، قبل صدور القرار المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 14 ودون أن تستفيد من الاستثناء الوارد في الفقرة 2 من نفس المدة، أمكن لمجلس المنافسة أن يفرض على الأشخاص الذاتيين والاعتبار بين الذين قاموا بالتبليغ عقوبة مالية كما هو منصوص عليها في الفقرة الثانية أعلاه. إذا تضمن التبليغ إغفالا أو تصريحا غير صحيح، أمكن لمجلس المنافسة أن يفرض على الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الذين قاموا بالتبليغ عقوبة مالية كما هو منصوص عليها في الفترة الثانية اعلام ويمكن أن تصحب هذه العقوبة بسحب القرار الذي رخص بإنجاز العملية.، تظل الأطراف مجبرة على التبليغ مجددا بالعملية في أجل شهر ابتداء من سحب القرار ما لم يتم الرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز، وإلا تعرضت للعقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية أعلاه. إذا اعتبر مجلس المنافسة أن الأطراف لم تنفذ في الآجال المحددة أمرا أو إحدى التعليمات أو تعهدا تم تضمينها في قراره أو في قرار الإدارة التي بتت في العملية تطبيقا للمادة 18 أعلام، فإنه يعاين عدم التنفيذ ويمكنه: 1- سحب قرار الترخيص بإنجاز العملية وما لم يتم الرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز، فلن الأطراف ملزمة بالتبليغ مجددا عن العملية في أجل شهر ابتداء من سحب القرار، وإلا تعرضت للعقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية أعلاه؛ 2- أمر الأطراف الملزمة بتطبيق التعهد غير المنقذ بتنفيذ الأوامر أو التعليمات أو التعهدات داخل أجل يحدده، وذلك تحت طائلة غرامة تهديدية في الحدود المنصوص عليها في المادة 40 من هذا القانون . كما يمكن لمجلس المنافسة أن يفرض على الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين المعنيون بالتعهد غير المنقذ، عقوبة مالية كما هو منصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة، يتم تطبيق المسطرة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة 29 والمواد 31 و32 و33 من هذا القانون، غير أنه يجب على الأطراف التي قامت بالتبليغ وكذا مندوب الحكومة تقديم ملاحظاتهم جوابا على التقرير الموجه إليهم داخل أجل خمسة وثلاثين (35) يوما، يتخذ مجلس المنافسة فراره داخل أجل مائة وعشرين (120) يوما، يسري ابتداء من نهاية الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة. إذا تم إنجاز عملية تركيز خلافا للقرارات المتخذة تطبيقا للمادتين 17 و18 أعلاه، أمر مجلس المنافسة تحت طائلة غرامة تهديدية وفي الحدود المنصوص عليها في المادة 40 من هذا القانون، الأطراف بالرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز كما يمكن لمجلس المنافسة أن يطبق على الأشخاص الذاتيين أو الاعتبار بين الملزمين بتنفيذ القرارات المذكورة العقوبة المالية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة.

1181 - الفقرة الثالثة من المادة 19 من القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة المشار اليه اعلاه.

1182 - الفقرة الأولى من المادة 97 من القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة المشار إليه أعلاه.

وتنص المادة 93 في نفس القانون قبل ذلك على أنه: "يمكن أن تكون المخالفات لأحكام القسم السابع في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه إما محل مصالحات وإما محل عقوبات إدارية أو عقوبات قضائية[1183]".

كما نصت المادة 98 من نفس القانون رقم 104.12 بشكل صريح أن "العقوبات الإدارية مرتبة حسب شدتها هي: 1- إنذار برسالة مضمومة الوصول مع إشعار بالتسلم. 2- غرامة لا تتجاوز ما يعادل عشر مرات مبلغ متوسط رقم أعمال المخالف الأسبوعي محسوبا على أساس آخر سنة محاسبة مختتمة، دون أن تتجاوز ثلاثمائة ألف (300.000) درهم أو تقل عن خمسة آلاف (5000) درهم، غير أن الغرامة تكون من ألف (1000) إلى خمسة آلاف (5000) درهم في حالة مخالفة النصوص المتخذة لتطبيق المادة 65 من هذا القانون. يمكن في حالة ادخار سري أن تكون العقوبات المنصوص عليها في البند 2 من الفقرة أعلاه مقرونة علاوة على ذلك بالمصادرة الكلية أو الجزئية للمدخر السري".

كما تنص المادة 99 من نفس القانون على أنه: "يجوز للجهة المنصوص عليها في المادة 93 من هذا القانون أن تأمر، إذا رأيت ذلك مناسبا بأن تعلق أو تدرج في الجرائد التي تعينها القرارات أو مستخرجات القرارات الصادرة بمصادرة البضائع أو المنتوجات أو بعقوبة مالية".

في حين تضع المواد 100 إلى 103 جملة القواعد المسطرية المتعلقة بطبيعة القرار الإداري المتضمن للغرامة الإدارية طبقا لأحكام قانون حرية الأسعار والمنافسة والمرسوم التطبيقي الخاص به، حيث تعتبر هذه السندات نافذة بقوة القانون طبقا لمفهوم المخالفة للمادة 102 من نفس القانون ولا يمكن للمحاكم سواء العادية أو الادارية وقف تنفيذها، كما أن يعتبر سند الغرامة قابلا للتنفيذ من تلقاء نفسه ما عدا في حالة إبرام مصالحة مع المخالف[1184] ولا يمكن تقرير إيقاف التنفيذ فيما يتعلق بالعقوبات الإدارية طبقا لأحكام قانون حرية الأسعار والمنافسة والمرسوم التطبيقي الخاص به[1185] في حين تنص المادة 103 على مسطرة الطعن[1186].

1183 - وتنص الفقرة الثانية من نفس المادة 93 على أنه: "تحدث بنص تنظيمي الجهة المؤهلة لإجراء المصالحة وإصدار العقوبات الإدارية وعلاقة بنفس الموضوع تتمثل الجهة الإدارية المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 93 المشار إليها أعلاه في عامل العمالة أو الإقليم طبقا لمقتضيات المادة 39 من المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436، موافق فاتح دجنبر 2014 بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والتي تصرح على أنه: "تتمثل السلطة المشار إليها في الفقرة الثانية في المادة 93 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر في عامل العمالة أو الإقليم التي تم إثبات المخالفة فيها".

1184 - تنص المادة 101 من القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة المشار اليه اعلاه على أنه :" يعتبر القرار الصادر في حق المخالف بدفعه على سبيل غرامة إدارية المبالغ المنصوص عليها في البند 2 من الفقرة الأولى من المادة 98 أعلاه، سندا قابلا للتنفيذ ما عدا في حالة إبرام مصالحة في هذا الشأن وفق الشروط المقررة في هذا القانون أو إحالة الأمر إلى اللجنة المركزية المشار إليها في المادة 103 بعده."

1185 - حيث تنص المادة 102 من القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة المشار اليه اعلاه على أنه "لا يقرر إيقاف التنفيذ فيما يتعلق بالعقوبات الإدارية".

1186 - حيث جاء في المادة 103 من القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة المشار اليه اعلاه على أنه:" يخول حق الطعن أمام لجنة مركزية لكل مخالف صدرت عليه عقوبة تطبيقا للبند الثاني من الفترة الأولى من المادة 98 أعلاه. تتألف اللجنة المركزية المذكورة من ممثلين للإدارة ويمكن أن تضيف إليها في كل قضية على سبيل الاستشارة كل شخص من ذوي الأهلية. يتم الطعن بعريضة توجه برسالة مضمونة الوصول إلى رئيس اللجنة. ويجب أن تتضمن عرض الوسائل التي يتمسك بها المخالف دعما لاستنتاجاته.

وينص نفس القانون على أنه "يتم تحصيل العقوبات المالية والغرامات التهديدية التي يصدرها مجلس المنافسة، وفقا للنصوص المتعلقة بتحصيل الديون العمومية"[1187].

وعليه انطلاقا من المقتضيات السالفة أعلاه، نخلص إلى عدد من النتائج، مفادها أن قانون حرية الأسعار والمنافسة نظم عددا من الجرائم ذات الطبيعة الإدارية، و أقر صراحة لفظ العقوبة الادارية، كما أنه وزع سلطة العقاب الإداري بين جهتين هي مجلس المنافسة[1188]، وعمال العمالات والأقاليم[1189]، كما حدد عددا من العقوبات الإدارية التي تتراوح بين الغرامات المالية والمصادرة إلى الحجز الجزئي أو الكلي للبضائع والمنتوجات موضوع المخالفة، مع نشر القرار المتعلق بالعقوبة الإدارية التي تم إصدارها.

وفي هذا الإطار يمكن الجزم أن صلاحيات مجلس المنافسة في القانون الحالي, خلافا لسلفه الذي كانت صلاحياته استشارية فقط في ظل القانون 99.06[1190]، قد أصبحت له سلطات وصلاحيات تقريرية، وأهمها تخويله السلطة الزجرية والعقابية المتمثلة لفرض العقوبات الإدارية على الأشخاص الذاتيين والاعتباريين المخالفين لمقتضياته[1191]، والتي يمكن استنتاجها من عدد من المواد المتفرقة في قانون حرية الأسعار والمنافسة[1192]، تجعل منه يلعب دورا مفصليا في تطبيق القواعد المتعلقة بحرية الاسعار والمنافسة[1193]، بما في ذلك سلطة العقاب والردع الإداريين كهيأة إدارية مستقلة[1194] و وتعتبر القرارات (السندات) الناطقة

1187 - جاء في نص المادة 108 من القانون المتعلق بحرية الاسعار، المنافسة على أنه "يتم تحصيل العقوبات المالية، حيث تنص المادة الأولى من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 المؤرخ في 2 رمضان 1435 موافق 30 يونيو 2014، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6276 لتاريخ 26 رمضان 1435 موافق 24 يوليوز 2014، ص 6095 على أنه: "طبقا للفصل 166 يعتبر مجلس المنافسة المسمى بعده في هذا القانون بـ "المجلس" هياة مستقلة مكلفة في إطار تنظيم منافسة حرة ومشرفة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار. يتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية، الاستقلال المالي".

1188 - تنص المادة 2 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة والمشار إليه أعلاه على أنه: "يتمتع المجلس بسلطة تقريرية في ميدان محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة ومراقبة عمليات التركيز الاقتصادي كما هي معرفة في القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة".

1189 - تنص المادة 39 من المرسوم رقم 652.14.2 صادر في 8 صفر 1436 موافق فاتح ديسمبر 2014 المتعلق بتطبيق القانون رقم 12.104 المتعلق بحرية الأسعار، المنافسة الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6314 الصادرة بتاريخ 11 صفر 1436 موافق 4 ديسمبر 2014 على أنه "تتمثل السلطة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 93 من القانون رقم 12.104 السالف الذكر في عامل العمالة أو الإقليم التي تم إثبات المخالفة فيها".

1190 - تنص المادة 14 في القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.225 المؤرخ بـ 2 ربيع الأول 1421 موافق 5 يونيو 2001 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 49.83 بتاريخ 27 شتنبر 2001، على أنه "يحدث مجلس المنافسة يكون له طابع استشاري لأجل إبداء الآراء وتقديم الاستشارات أو التوصيات".

1191 - المادة 166 من الدستور، انظر بهذا الخصوص : يونس اجويلل، اختصاصات مجلس المنافسة في الحد من الممارسات المنافية للمنافسة، مقال الكتروني, منصة مجلة منازعات الأعمال، الاطلاع 2022/06/05 على الساعة 23.30. http://frssima-blogspot.com/2018/01/blog-post.html.

1192 - نذكر إضافة للمواد المشار إليها أعلاه وعلى سبيل المثال لا الحصر الفقرة الأولى من المادة 39 من نفس القانون التي تنص على أنه "يجوز لمجلس المنافسة أن يصدر عقوبة مالية تطبق إما فورا أو في حالة عدم تنفيذ الأوامر أو في حالة عدم احترام التعهدات التي قبلها المجلس ...".

1193 - يعتبر مجلس المنافسة كمؤسسة دستورية هيأة مستقلة بموجب نص دستور 2011، ذات صلاحية تقريرية،، في هذا الإطار ينص الفصل 166 من دستور 2011 على أنه: "مجلس المنافسة هيأة مستقلة، مكلفة في إطار تنظيم منافسة حرة ومشروعة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار...".

1194 - عزيز اجهبلي، مجلس المنافسة بين عقوبات وغرامات في حق مخالفتي القانون مقال الكتروني منشور على موقع العلم، بتاريخ 8 مارس 2022، تاريخ الاطلاع الاثنين 2022/06/06 الساعة 00.09، https://www.alalam.ma/

بالعقوبات الصادرة عن مجلس المنافسة نافذة بقوة القانون طبقا لمنطوق المخالفة للمادة 101 ولا يمكن للمحاكم العادية أو الادارية وقف تنفيذها[1195].

وفي سياق آخر ينص قانون التعمير بدوره على عقوبات إدارية، أهمها إصدار الأمر بهدم الأشغال والأبنية المخالفة، وإذا لم ينجز الهدم في طرف المخالف في الأجل المضروب لذلك تولت لجنة إدارية القيام بذلك داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة، ويصدر الأمر بالهدم عن القائد أو الباشا بصفتها السلطة الإدارية المحلية المختصة بمر اقبة التعمير، وفي هذا الإطار تقرر المادة 68 في فقرتها الثانية من القانون رقم 66.12 المتعلق بمر اقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء[1196] أنه "... تقوم السلطة الإدارية المحلية بإصدار أمر بهدم الأشكال أو الأبنية المخالفة إذا لوحظ عند انتهاء الأجل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه أن المخالف لم ينفذ الأوامر المبلغة إليه. يبلغ الأمر بالهدم إلى المخالف ويحدد فيه الأجل المضروب له لإنجاز أشغال الهدم، وإذا لم ينجز الهدم في الأجل المضروب لذلك، تولت لجنة إدارية القيام بذلك داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة وعلى نفقة المخالف". وتطبق مقتضيات هذه العقوبة الإدارية في حالة ما إذا كانت المخالفة تتمثل في القيام ببناء من غير الحصول على رخصة سابقة بذلك، أو كان البناء غير مطابق للرخصة المسلمة في شأنه من حيث عدم التقيد بالعلو المسموح به، أو الشروع في زيادة طابق أو طو ابق إضافية بالمو اقع المأذون فيها أو بالمساحة المباح بناؤها أو بالضو ابط المتعلقة بمتانة البناء واستقراره أو باستعمال المواد أو الطرق المحظورة في البناء أو بالغرض المخصص له البناء[1197].

كما تنص الفقرة الثانية من المادة 70 من نفس القانون على مخالفة البناء على ملك من الأملاك العامة أو الخاصة للدولة والجماعات التر ابية وكذا الأراضي التابعة للجماعات السلالية بدون الحصول على الرخص القانونية والإدارية السابقة للأزمة لذلك، وكذا البناء في منطقة غير قابلة للبقاء طبق لوثائق التعمير، حيث تتخذ عقوبة الهدم التلقائي على نفقة المخالف بمعزل عن تحريك الدعوى العمومية أو انقضائها.

وعلاقة بالقانون رقم 02.03 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب بالمملكة[1198]، الذي تعاقب المادة 24 منه بغرامة كل أجنبي دخل أو حاول دخول التراب المغربي خرقا لأحكام المادة الثالثة من القانون أو ضل بالتراب المغربي بعد انقضاء المدة المرخص له بها بموجب تأشيرته إلا في حالة قوة قاهرة أو أعذار مقبولة،

انظر ايضا، سعيد الخياطي، حمزة وريع، القانون التأديبي والجنائي للمنافسة، مقال بدون مؤلف، منشور على المنصة الالكترونية مجلة المختبر القانوني، تاريخ الاطلاع الاثنين 06 يونيو 2022، الساعة 00.20. http://www.labodroit.com

1195 وبصفة عامة يمكن القول أن قانون حرية الأسعار والمنافسة يعج بالمقتضيات التي تعبر صراحة على صلاحيات المجلس، العامل كسلطتين اداريتين مختصتين باتخاذ العقوبات الإدارية المقررة طبقا لمقتضيات هذا القانون، المرسوم التطبيقي الخاص به، كما ينص على المساطر الإدارية لاتخاذ هذه العقوبات وكذا سبل الطعن فيها والجهة المختصة بالبث في ذلك، التي تدخل في صميم الزجر الإداري.

1196 - الظهير الشريف رقم 124.16.1 الصادر في 21 من ذي القعدة 1437 موافق 25 أغسطس 2016 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 11.66 الخاص بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 501 6 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 الموافق 19 شتنبر 2016، ص 6630.

1197 - الفقرة الأولى من المادة 70 من القانون رقم 11.66 المتعلق بمراقبة، زجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

1198 - الظهير الشريف رقم 1.03.196 المؤرخ في 16 رمضان 1424 موافق 11 نونبر 2003، المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5160 بتاريخ 18 رمضان 1424 الموافق ل 13 نونبر 2003، ص 3817.

غير أنه يمكن لشرطة الحدود طرد الأجنبي إلى البلد الذي ينتمي إليه أو إلى أي بلد آخر حسب رغبته إذا اقتضت دواعي الأمن والنظام ذلك[1199].

علاقة دائما بالنصوص القانونية المتضمنة لجرائم إدارية، نجد قانون مدونة السير على الطرق[1200]، ينص صراحة على مفهوم عقوبة إدارية من خلال عدد من المواد، حيث تنص المادة 118 منه على أنه "يتعرض كل مالك أو حائز لمركبة لا يتقيد بالأجل المنصوص عليه في المادتين 59 و60 أعلاه بغرامة إدارية مبلغها ألف (1000) درهم مع غرامة إضافية نسبتها 25% من مبلغ الغرامة عن كل شهر في التأخير...". وتنص الفقرة الثالثة من نفس المادة أنه "يتعرض كل صاحب رخصة سياقة وكل صاحب شهادة تسجيل مركبة لا يتقيد بالأجل المنصوص عليه في المادتين 38 و58 أعلاه لغرامة إدارية مبلغها خمسمائة (500) درهم مع غرامة إضافية نسبتها 10% من مبلغ الغرامة عن كل شهر من التأخير"، كما تنص المادة 119 من نفس المدونة أيضا على أنه "كل مالك مركبة أجنبية لا تتوفر على رقم تسجيل مغربي، يقوم بعملية النقل بين نقطتين داخل التراب المغربي، دون ترخيص خاص مسلم من مصالح السلطة الحكومية المكلفة بالنقل يعاقب بغرامة إدارية مبلغها خمسة آلاف (5000) درهم عن كل طن من الوزن الإجمالي للمركبة محملة، في حالة العود إلى ارتكاب المخالفة ترفع الغرامة إلى الضعف. تودع المركبة موضوع المخالفة بالمحجز إلى غاية أداء مبلغ الغرامة".

كما تنص المادة 219 من نفس القانون ق.م.س.ط أنه "يمكن أن تكون المخالفات المشار إليها في المواد 184 و185 و186 و187 من هذا القانون موضوع مصالحة تتم بأداء غرامة تصالحية وجزافية[1201]"، وتحدد المواد 220 إلى 226 المسطرة المتعلقة بتسوية هذه المخالفات والأثر القانوني لأداء هذه الغرامات التصالحية[1202]، ويمكن الجزم بدون اي شك أن المخالفات التصالحية المشار إليها تدخل في صلب القانون

1199 . وعليه يمكن القول أن كل شخص خالف المقتضيات القانونية المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب المنصوص عليها في القانون المشار إليه أعلاه تسمح للسلطة الإدارية باتخاذ العقوبة الادارية المتمثلة في قرار طرده من التراب المغربي إلى بلده أو الى بلد من اختياره.، يعتبر قرار الطرد عقوبة ادارية لمخالفة مقتضيات قانون الهجرة رغم ما نصت عليه نفس الفقرة على أنه إذا اقتضى الأمن والنظام العام ذلك، ذلك لكون المشرع حدد أركان جريمة الدخول الى التراب الوطني دون احترام قانون الهجرة، حدد عقوبتها بتفصيل.

12001200 - الظهير الشريف رقم 1.10.07 الصادر بتاريخ 26 صفر 1431 الموافق ل 11 فبراير 2010 بتنفيذ القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5824 بتاريخ 8 ربيع الثاني 1431 موافق 25 مارس 2010 ص 2168، كما تم تعديله بموجب القانون رقم 14-116 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.106 بتاريخ 13 شوال 1437 موافق 18 يوليو 2016 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6490 بتاريخ 7 ذو القعدة 1437 موافق 11 غشت 2016 ص 5865.

1201 - يحدد مبلغها كما يلي: . المخالفات من الدرجة الأولى: سبعمائة (700) درهم. . المخالفات من الدرجة الثانية: خمسمائة (500) درهم. . المخالفات من الدرجة الثالثة: ثلاثمائة (300) درهم. . المخالفات المشار إليها في المادة 187: خمسة وعشرون درهما (25). غير أن المخالفات المذكورة لا يمكن أن تكون موضوع مصالحة في حالات محددة بصريح القانون، كما تنص الفقرة الثالثة من المادة 219 من ق.م.س.ط على استثناء عن هذه الحالات بقولها: "غير أن المخالفات المذكورة لا يمكن أن تكون موضوع مصالحة في الحالات التالية: - في حالة العود، إذا تعلق الأمر بمخالفات من الدرجة الأولى؛ - إذا سبقت المخالفة جنحة أو صاحبتها أو أعقبتها؛ - إذا ارتكب الفاعل عدة مخالفات أحكام هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، تمت معاينتها في آن واحد، من بينها واحدة على الأقل لا يمكن أن تكون موضوع مصالحة".

1202 - تنص المادة 220 من مدونة السير على أنه: "يقترح العون محرر المحضر على المخالف، عند معاينة إحدى المخالفات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 219 أعلاه، أداء الغرامة التصالحية والجزافية ويجوز كذلك للمخالف أن يطلب أداء الغرامة المذكورة".

كما تنص المادة 221 من نفس القانون: "يمكن أداء مبلغ الغرامات: 1- فورا، إلى العون محرر المحضر؛ 2- داخل أجل مدته ثلاثون (30) يوما كاملة يبتدئ من اليوم الموالي ليوم ارتكاب المخالفة، في أماكن الأداء التي تحددها الإدارة لهذا الغرض.

المادة 222: "في حالة المعاينة الآلية للمخالفة، يجب أن يتضمن الإشعار بالمخالفة الموجه إلى المخالف، عملا بالمادة 200 أعاله، اقتراحا بأداء الغرامة التصالحية الجزافية ما عدا في حالة المنازعة المنصوص عليها في المادة 61. بعده، أن يتم تحصيل

الجنائي الاداري، لتوفر جميع الخصائص المميزة للجرائم الإدارية، التي يمكن حصرها بالمخالفات المرورية التصالحية، في كون الادارة تلعب (شرطة السير والجولان وإدارة التجهيز) دورا محوريا في اصدار العقوبات المشار اليها عبر تحرير المحاضر الخاصة بها، واستخلاص مبالغ الغرامات دون الحاجة لحكم قضائي في حالة اختيار المخالف للأداء الطوعي، كما تقوم بتنفيذ العقوبة الادارية المرتبطة بها في حالة استحقاقها والمتمثلة في خصم النقط من رخصة السياقة، وتتم تسوية هذه المخالفات الإدارية بموجب مسطرة إدارية صرفة تلعب شرطة السير والجولان ومراقبة الطرق وإدارة التجهيز الدور الرئيس فيها خلال مرحلة انشاء المخالفة وأداء الغرامة المترتبة عنها كعقوبة إدارية.

وفي إطار قانون أخر نجد أن مدونة التأمينات[1203]، تنص بألفاظ صريحة على العقوبات الادارية بقولها "إن مقاولات التأمين وإعادة التأمين التي لم تقم داخل الآجال المضروبة لها بالإدلاء بالوثائق أو بعمليات النشر المنصوص عليها في هذا القانون أو النصوص المتخذة لتطبيقه أو بالإدلاء بالوثائق المطلوبة من طرف الهيئة طبقا للمادة 242 أعلاه، تتعرض في كل حالة لغرامة إدارية قدرها ألف (1000) درهم عن كل يوم تأخير ابتداء من اليوم الثلاثين الموالي لتوصل المقاولة بمقررها الاجتماعي بإنذار بواسطة رسالة مضمونة، وترفع هذه الغرامة إلى خمسة آلاف (5000) درهم عن كل يوم تأخيرا ابتداء من اليوم الستين (60) الموالي لتوصل المقاولة بالرسالة السالفة الذكر". وينص هذا القانون أيضا على عدد من الجرائم الادارية التي يقرر لها عقوبات إدارية كجزاء لخرق مقتضياته[1204].

هذه الأمثلة التي أشرنا إليها أعلاه، تتعلق جميعها بجرائم إدارية منصوص عليها بموجب قوانين كنصوص تشريعية، لذا تعتبر الإشارة إلى أمثلة أخرى مقررة بموجب نصوص تنظيمية لازمة لاستكمال هذه الأمثلة, ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر, القرار العاملي رقم 29 المؤرخ في 26 شتنبر 2013 والمعدل بتاريخ 13 نونبر 2018[1205] لعامل عمالة إقليم بركان والمنظم للنقل العمومي، حيث ينص الفصل 27 منه المتعلق بالعقوبات الإدارية، على منع سياقة سيارات الأجرة من جميع الأصناف دون الحصول على رخصة

الغرامة التصالحية والجزافية، في الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابقة، وذلك داخل أجل مدته ثلاثون (30) يوما كاملة يبتدئ من اليوم الموالي ليوم تبليغ الإشعار بالمخالفة طبقا لأحكام المادة 200 أعلاه".

المادة 223 تنص على أنه "يتم الاداء الفوري للغرامة، بصفة نهائية أو برسم الإيداع، كما يلي: - نقدا؛ - بواسطة شيك؛ - بجميع وسائل الأداء الأخرى التي تحددها الإدارة"

المادة 224 "يتم الأداء الفوري للغرامة التصالحية والجزافية إلى العون محرر المحضر، بعد إعداده محضر المخالفة.

يسلم العون محرر المحضر إلى المخالف وصال بأداء الغرامة تحدد الإدارة شكله ومضمونه. غير أن المحضر يقوم مقام الوصل إذا تمت الإشارة فيه إلى أداء الغرامة التصالحية والجزافية. وتسلم نسخة من المحضر المذكور إلى المخالف. توجه نسخة من المحضر، عند الاقتضاء، من وصل الأداء إلى الإدارة قصد المعالجة والتتبع، إذا كان يترتب عن أداء الغرامة خصم للنقط من رصيد رخصة السياقة". المادة 225 : "يجب على العون محرر المحضر، إذا كان الحامل المحررة فيه رخصة السياقة قابلا لأن تسجل عليه المعلومات في شكل إلكتروني، وكان العون يتوفر على الجهاز اللازم لذلك، أن يسجل على هذا الحامل المعلومات المتعلقة بالمخالفة. يجب أن توجه فورا السلطة التابع لها العون محرر المحضر مجموع المعلومات المسجلة إلى الإدارة قصد التتبع والمعالجة وفقا لأحكام هذا القانون".

1203 - الصادرة بموجب الظهير الشريف رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 رجب 1423 موافق 3 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5054 بتاريخ 2 رمضان 1423 موافق 7 نونبر 2002، كما تم تغييرها، تتميمها بموجب القانون رقم 87.18 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.110 بتاريخ 07 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019)، الجريدة الرسمية عدد 6806 بتاريخ 20 ذو الحجة 1440 (22 أغسطس2019)، ص 5787.

1204 - القسم التاسع من مدونة التأمينات، الذي ينص على العقوبات الادارية في المواد من 278 الى 284 منها.

1205 - قرار عاملي صادر عن عامل إقليم بركان رقم 29 بتاريخ 2013/09/26 المتعلق برخصة الثقة، تنظيم قطاع النقل بواسطة سيارات الأجرة المعدل بتاريخ 13 نونبر 2018 (نسخة منه في الملاحق).

الثقة ويعاقب إداريا على هذه المخالفة بإيداع السيارة موضوع المخالفة بالمحجز البلدي للمدة المحددة في القرار، كما يعاقب على المخالفة المتمثلة في تغيير المسار المحدد لحافلات النقل المزدوج بالعقوبة الإدارية المتمثلة أيضا في إيداع الحافلة بالمحجز[1206].

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن المشرع المغربي لم يحدد تعريف الجريمة والعقوبة الإداريتين، لكنه تناول بالمقابل عددا من العقوبات الإدارية كجزاء على أفعال مخالفة، مما يفيد بمفهوم المو افقة أن المشرع المغربي لم تغب عن ناظره ظاهرة التجريم الإداري، فقام بتحديد غير مقصود للأركان والعناصر المكونة لها، المتمثلة في فعل إيجابي أو سلبي يشكل إخلالا بأمر أو منع مقرر بالقانون أو اللو ائح التنظيمية النافذة، يترتب عن ارتكابه عقوبة تصدرها وتنفذها الإدارة، مع الإبقاء على حق المخالفين في اللجوء أمام القضاء للطعن بالإلغاء ضد العقوبة الإدارية، وهي مقاربة تدخل في إطار التحولات التي أصبحت تعرفها السياسات الجنائية المعاصرة التي بدأت تلجأ أكثر فأكثر لنظرية الحد من التجريم والعقاب[1207]، عبر تخويل الإدارة سلطة ضبط الفعل المخالف وإصدار وتنفيذ العقوبة المقابلة له، دون أن يمنع ذلك من وجود بعض الجر ائم الإدارية المختلطة، التي تتم معالجتها في المرحلة الأولى من طرف الإدارة فعند امتناع المخالف عن الامتثال للغرامة الجز افية المحددة قانونا والتي تفرضها الإدارة خلال المرحلة الأولى من المسطرة التي تعتبر مسطرة إدارية[1208]، تتحول مسطرة معالجتها لمسطرة قضائية في ما يعرف بالجر ائم التصالحية[1209]، غير أن المخالفة وعقوبتها التصالحية الإدارية والعقوبة القضائية و اتي يجب أن تكون جميعها مسبقة التحديد من طرف النص التشريعي أو التنظيمي المختص، شريطة أن تكون هذه العقوبات غير حبسية، كما اتفق على ذلك فقهاء القانون الجنائي الإداري وكرسه الاجتهاد القضائي المقارن[1210].

وعليه يمكن تعريف الجريمة الإدارية في القانون المغربي بأنها فعل إيجابي أو سلبي يتضمن مخالفة لنص تشريعي أو تنظيمي، يعاقب عليها بموجب هذه النصوص بعقوبات مسبقة التحديد تصدرها وتنفذها الإدارة, ونستخلص أن الجريمة الإدارية شأنها شأن الجريمة الجنائية هي فعل إيجابي أو سلبي مخالف للقانون

1206 . ويمكن إحصاء 55 مخالفة ادارية تم إقرارها بموجب القرار التنظيمي المذكور أعلاه والتي يتضمنها جميعا الفصل 27 تحت عنوان العقوبات الإدارية، ويقرر 10 عقوبات إدارية مختلفة تتراوح بين سحب رخصة الثقة المؤقت، النهائي، السحب المؤقت للمأذونية والإيداع المؤقت للعربات بالمحجز.

1207 - Michel van de Kerchove ، Réflexions analytiques sur les concepts de dépénalisation et de décriminalisation، Revue Interdisciplinaire d'Etudes Juridiques، année 1984/1، v 12، p.p de 31 à 89 ; particulièrement 40 et 41. Disponible en ligne sur https://www.cairn.info/revue-interdisciplinaire-d-etudes-juridiques-1984-1-page-31.htm.

1208 . وذلك بالتحول عن العقوبة الجنائية إلى العقوبة الإدارية وترك سلطة قانونية للإدارة قصد معالجة الجريمة في النطاق الإداري كمرحلة أولى، قبل التحول إلى النطاق القضائي في حالة فشل الحل الأول، وهو ما يدخل في مجال ما يطلق عليه بالحد من العقاب الموضوعي والمتمثل في كل أشكال التخفيف داخل النظام الجنائي، فيتم نقل الجريمة من الحالة الجنائية إلى الجنحة أو نقل الجنحة إلى مخالفة في وصفها الإجرامي وكذلك الحالات التي تحل فيها عقوبات أقل صرامة وأقل شدة محل العقوبة السالبة حيث يتم تعويضها بالغرامات المالية الادارية أو القضائية.

1209 - كمثال عليها تجدر الاشارة مرة ثانية للمواد من 219 الى 225 من مدونة السير الواردة في هامش سابق.

1210 . غير أن هذه الخاصية يمكن أن تكون محل نقاش من شأنه أن يجعل هذا المقتضى غير ذي أهمية خاصة مع إمكانية اللجوء إلى الإكراه البدني في بعض الاحيان لتنفيذ الغرامات المالية الإدارية وكذا بعض التدابير المتخذة في طرف الإدارة في بعض التدابير التي قد تتحول إلى حرمان مؤقت من الحرية كوضع بعض الأشخاص رهن الاحتجاز المؤقت مثلا في انتظار الترحيل بالنسبة للأجانب أو حجز بعض الأشخاص إلى حين تحقيق الهوية في بعض التدابير الأخرى التي ترتبط بعقوبات إدارية،، ستكون هذه الممارسات موضوع مناقشة معمقة أسفله.

يستهدف الوصول إلى نتيجة غير مشروعة قانونا ومعاقب على اقترافه طبقا للقانون أو اللوائح الجاري بها العمل[1211].

2. أركان الجريمة الإدارية:

لقيام جريمة معينة طبقا لأحكام القانون الجنائي يتعين توافر عدة أركان[1212]، لم يتفق الفقها حولها[1213]، والمتمثلة في الركن المادي والركن المعنوي والركن القانوني، مما يطرح على سبيل المقارنة السؤال حول أركان الجريمة الإدارية؟.

يتمثل الركن الاول للجريمة الجنائية في الركن المادي وهو المظهر الخارجي للنشاط الجنائي[1214]، الذي هو عبارة عن السلوك المادي الإجرامي والذي يتحقق به الاعتداء على المصلحة المحمية قانونا[1215] تحت القاعدة المكرسة بالنصين السابقين والتي مفادها أنه لا تتم الجريمة إلا بتوفر الركن المادي[1216]، والذي يتمثل في مجموع العناصر الواقعية المادية التي يتطلبها النص القانوني لقيام الجريمة وهي الفعل غير المشروع و أثر الفعل وهو النتيجة الإجرامية وسبب الفعل هو العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة[1217]، ويترتب على الطبيعة الردعية للقانون الجنائي الإداري، ضرورة أن تتوفر في الجريمة الإدارية المستوجبة للجزاء الإداري الركنين المادي والقانوني[1218]، لأن القول بغير ذلك يمثل إنكارا لأحد أسس القانون الجنائي وهو مبدأ الشرعية

1211 - انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن الجريمة الإدارية شأنها شأن الجريمة الجنائية، لابد لقيامها من توافر عناصرها الثلاث، وهي الركن القانوني المتمثل في النص المجرم، الركن المادي المتمثل في فعل إيجابي أو سلبي مخالف للنص المجرم له، التنصيص على عقوبة توقها الإدارة، تنفذها كجزاء على هذه المخالفة، دون أن يمنع هذا التشابه من وجود انفراد، اختلاف لكل واحدة منها عن الأخرى بما يجعل كل نوع من الجرائم يمتاز بخصوصيات تميزه من النوع الآخر سواء على مستوى الركن القانوني والذي سبق أن تناولناه في الفقرة الخاصة بمشروعية الجرائم الإدارية، أو على مستوى الركن المادي، القانوني، المعنوي، دون أن نغفل أن التمييز لا ينفي التقارب والتشابه الكبير بين هذين النوعين من الجرائم والتي ترجع في بعض الأحيان لوجود قرابة بينهما، حيث أن بعض الجرائم الإدارية ولدت من رحم القانون الجنائي، قبل أن تتحول إلى المجال الإداري والعكس صحيح، حيث أن بعض الجرائم الإدارية تتحول إلى جرائم جنائية تحت طائل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. انظر. كريم الأعرج، الزجر الإداري، م.س، ص 23.

1212 - فريد روابح، محاضرات في القانون الجنائي العام، مطبوعة الدروس لطلبة السنة الثانية من الاجازة، جامعة محمد لمين الدباغ، سطيف الجزائر، السنة الجامعية 2018-2019، ص 41. متوفر على الانترنيت: https://www.elmizaine.com/2021/06/pdf_368.html.

1213 - أمام صمت المشرع اختلف الفقهاء حول ذكر هذه الأركان إلى قسمين، فمنه من يرى أن للجريمة ركنان فقط هما الركن المادي والركن المعنوي إذ لا يعترف بالركن الشرعي ويعتبر أن للجريمة ركنان فقط، ركن مادي وركن معنوي، على أساس أن النص القانوني هو خالق الجريمة لا يصح أن يكون جزءا منها، قسم آخر يرى أن للجريمة ثلاثة أركان فيضيف إلى الركنين السابقين المادي، المعنوي، ركن آخر هو الركن القانوني. انظر بهذا الخصوص: . علي حسين الخلف، سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، م.س، ص 138.

1214 - ويمثل هذا الركن الوجه الخارجي الظاهر للجريمة فه، يتجسد في الفعل أو النشاط الايجابي أي فعل ما يمنعه القانون أو السلبي أي الامتناع عن فعل ما يأمر به القانون، فه، إذا نشاط خارجي مدرك سواء في صورة ايجابية على شكل فعل أو في صورة سلبية على شكل امتناع يتحقق به الاعتداء على مصلحة محمية جنائيا فانه لا يعتد إلا بالأفعال المادية التي تشكل عدوانا ظاهرا على المصالح والحقوق المشمولة بالحماية القانونية ذات الطبيعة الجنائية، أما مجرد التفكير في العمل الإجرامي، النوايا المرتبطة به المستقرة في النفس، الذهن فلا يعاقب المشرع الجنائي ما لم تترجم على ارض الواقع بموجب أعمال خارجية ظاهرة للعيان لتتخذ صورة الركن المادي للتجريم . أنظر بهذا الخصوص: . فاطمة الزهراء السملالي، أركان الجريمة في القانون المغربي، مقال إلكتروني تاريخ الاطلاع 24/06/2022 الساعة 23.15. منشور على: https://moufed.com/blog-post_57-4.

1215 - فاطمة الزهراء السملالي، ن.م.س. أنظر أيضا: . ادريس بوزرزايت، المرجع السابق، ص 57.

1216 - محمد بنفردية، المحاضرة الخامسة الركن المادي للجريمة، مقال إلكتروني تاريخ الاطلاع 2022/06/24، الساعة 23.00.

1217 - فاطمة الزهراء السملالي، ن.م.س.

1218 - عقون مهدي، الرقابة القضائية على مشروعية الجزاءات الإدارية العامة، مرجع سابق، ص 10.

الجنائية، فالجرائم الإدارية شانها شان الجرائم الجنائية يتعين أن تتوفر فيها جميع الأركان المطلوبة قانونا لقيام الفعل الجرمي، باستثناء الركن المعنوي الذي يرى جميع فقهاء القانون الإداري الجنائي أنه مفترض في الجريمة الإدارية التي لا تستدعي ضرورة توفر القصد الجنائي لكونها تعاقب على الفعل المخالف ولو كان اقترافه خطأ، لذا فالجريمة الإدارية هي أيضا فعل ايجابي أو سلبي معاقب عليه بموجب عقوبات تصدرها وتنفذها سلطة إدارية[1219].

ونعطي في هذا المجال أمثلة عن الركن المادي لبعض الجرائم الادارية الواردة ببعض النصوص الزجرية ذات الطبيعة الادارية، حيث تنص المادة 141 من قانون الماء رقم 15.36 على أنه : "يؤدي استخراج مواد البناء المشار إليه في المادة 28 أعلاه بدون ترخيص إلى قيام المخالف بأداء غرامة تقدرب 500 درهم عن كل متر مكعب من المواد المستخرجة"[1220]، وعليه فالركن المادي في الجريمة الادارية أعلاه هو القيام باستخراج مواد البناء من الملك العام المائي دون التوفر على الترخيص الاداري اللازم لذلك.

علاقة بأمثلة الركن المادي للجريمة الادارية في القانون المغربي، فقد جاء في المادة 19 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة أن إنجاز عملية تركيز دون تبليغ لمجلس المنافسة، تخول لهذا الأخير إصدار غرامة تهديدية ضد المخالفين ما لم يتم الرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز. كما يمكنه إصدار عقوبة مالية إذا تم إنجاز عملية تركيز سبق تبليغها للمجلس، لكن قبل صدور القرار المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 14 ودون أن تستفيد من الاستثناء الوارد في الفقرة 2 من نفس المادة، إضافة لفرض عقوبة مالية على الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الذين قاموا بالتبليغ إذا تضمن التبليغ إغفالا أو تصريحا غير صحيح إضافة لعقوبة سحب القرار الذي رخص بإنجاز العملية[1221].

وعليه فهذه مقتضيات تنص على ثلاث جرائم إدارية مرتبطة فيما بينها وتتمثل في إجراء عملية التركيز دون تبلغ للمجلس المنافسة كما هو مطلوب قانونا أو القيام بالعملية بعد التبليغ وقبل صدور القرار المطلوب قانونا وأخيرا عدم احترام التبليغ لجميع الشروط المطلوبة قانونا[1222]، فالركن المادي في هذه الافعال جميعها هو القيام بعملية التركيز، المتمثلة في اندماج منشأتان أو عدة منشآت كانت مستقلة سابقا أو قيام شخص أو عدة أشخاص، يراقبون منشأة واحدة على الأقل، بتولي المراقبة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على مجموع منشأة أخرى أو جزء منها أو على مجموع منشآت أخرى أو أجزاء منها، سواء بواسطة المساهمة في رأس المال أو شراء الأصول أو بواسطة عقد أو غيرها من الوسائل وكذا عندما تقوم منشأة أو عدة منشآت بتولي المراقبة على مجموع منشأة أخرى أو جزء منها أو على مجموع منشآت أخرى أو أجزاء منها بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء بواسطة المساهمة في رأس المال أو شراء الأصول أو بواسطة عقد أو غيرها من الوسائل وأخيرا يشكل

1219 . هناك تشابه كبير الجريمة الإدارية، الجريمة الجنائية، وعليه يمكن القول ان الركن المادي في الجريمة الإدارية يشبه الركن المادي في الجرية الجنائية، بحيث يعتمد وجود الجريمة الإدارية شأنها شأن الجريمة الجنائية على حضور عنصر مادي يتمثل في ارتكاب فعل إيجابي أو سلبي مخالف للقانون كشرط عام، موحد في جميع الجرائم، ولا يأخذ الفعل أو الامتناع صفة الجريمة سواء في الميدان الجنائي أو المجال الزجري الإداري إلا إذا كان يشكل تهديدا لمصلحة معينة محمية بموجب القانون أو اللائحة التنظيمية.

1220 - الفقرة الاولى من المادة 141 من القانون 15.36 المتعلق بالماء، الصادر بموجب الظهير الشريف رقم 113.16.1 صادر في 6 ذي القعدة 1437 بتنفيذ القانون رقم 15.36 المتعلق بالماء، صادر بالجريدة الرسمية رقم 6494 بتاريخ 25 أغسطس 2016، ص 6305.

1221 - المادة 19 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

1222 - المادة 19 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

تركيزا في مفهوم هذا القانون إحداث منشأة مشتركة تقوم بشكل دائم بكافة مهام كيان اقتصادي مستقل[1223]. فالركن المادي في هذه الجرائم الادارية الثلاث إذا هو القيام بعملية التركيز دون احترام الشروط المسطرية والموضوعية المفروضة بموجب هذا القانون.

إضافة إلى العنصر المادي المتمثل في الفعل الايجابي أو السلبي، أو النتيجة الإجرامية فان قيام العلاقة السببية بينهما تعتبر أيضا أساسية لقيام الجرائم المعاقب عليها[1224]، أي ثبوت قيام علاقة السببية بين نشاط المخالف وبين النتيجة الجرمية التي حصلت[1225]، وأن يكون هذا النشاط هو السبب المباشر لحصول النتيجة الجرمية حسب المعتاد[1226]، فإذا انتفت هذه العلاقة انتفت الجريمة الإدارية، فالعلاقة السببية هي إسناد أمر إلى مصدره[1227]، ورغم الاختلافات الفقهية حول عنصر السببية فإنها تبقى عنصرا محددا للركن المادي للجريمة[1228].

وتجدر الإشارة بهذا الصدد أن العلاقة السببية كعنصر لاكتمال الركن المادي للفعل الجرمي خاص بجرائم النتيجة[1229]، وهي التي يشترط المشرع الجنائي تحقق نتيجة معينة حتى يعاقب عليها، في حين ان الجرائم الشكلية فلا وجود فيها لهذه العلاقة لان النتيجة نفسها تكون غير ضرورية بالنسبة إليها[1230]، وهو ما يسري على عدد من الجرائم الإدارية التي لا تستوجب حصول نتيجة مادية معينة، كمزاولة الأنشطة التي تتطلب ضرورة الحصول المسبق على رخصة للقيام بها، مثل السياقة بدون رخصة، الصيد بدون رخصة على

1223 - المادة 11 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

1224 - عبود السراج، شرح قانون العقوبات القسم العام، الجزء الأول (نظرية الجريمة)، مرجع سابق، ص118.

1225 - رؤوف عبيد، السببية الجنائية بين الفقه والقضاء، دار الفكر العربي للطباعة، النشر، القاهرة مصر 1984، ص26.

1226 - العوامل المألوفة أو المعتادة هي المتوقعة بحسب المجرى العادي للأمور هي التي كان يجب على الفاعل ان يتوقعها بفرض استطاعته ذلك.

1227 - لطيفة الداودي، الوجيز في القانون الجنائي المغربي وفق أخر التعديلات، المرجع السابق، ص 59.

1228 - فإذا انتفت علاقة السببية فلا يسأل الفاعل عن الجرائم التامة، إنما تقتصر مسؤوليته على الشروع إذا كانت جريمته عمدية، لا تطقه أية مسؤولية على الإطلاق في الجرائم غير العمدية حيث لا شروع فيها. ودون التعمق في النظريات المفسرة للعلاقة السببية فإن معظم المواقف القانونية والفقهية المقارنة قد اعتنقت مذهب السببية الملائمة أو المجرى العادي للأمور بعد تدعيمه بعناصر شخصية، فرابطة السببية هي علاقة مادية أو موضوعية بين الفعل الجرمي والنتيجة تثبت، تتحقق إذا كان الفعل هو احد عوامل النتيجة حتى ولو ساهمت في إحداثها عوامل أجنبية أخرى ولكنها مألوفة ومعتادة، يقدر الجاني على توقعها، تبصر النتائج وفقا للمجرى العادي للأمور، وعليه تنبني العلاقة السببية على عنصرين مادي هو الفعل الجرمي والثاني معنوي يتوافر عندما تكون العوامل المساهمة في تحقق النتيجة إضافة للفعل الجرمي متوقعة ومألوفة أو يمكن توقعها في حالة الفعل الخطأ. انظر بهذا الخصوص: .عبود السراج، شرح قانون العقوبات القسم العام، الجزء الأول (نظرية الجريمة)، م.س، ص118.

1229 - ذلك لكون الجرائم تنقسم بصفة عامة إلى جرائم مادية، أخرى شكلية، فالجرائم المادية أو الجرائم ذات النتيجة أو جرائم الضرر هي جرائم التي تحدث بطبيعتها نتيجة مادية محسوسة وضارة كجرائم القتل والضرب والسرقة، هذه الجرائم تعبر دائما عن حقيقة مادية لأن لنتيجتها وجودا ماديا محسوسا في العالم الخارجي. فالجريمة المادية هي الجريمة التي يتطلب المشرع لتمامها ان تتحقق النتيجة الجرمية التي قصد الفاعل تحققها وتتمثل في الاعتداء الفعلي على المصلحة التي تحميها القاعدة الجنائية. أما الجرائم الشكلية، هي التي يعبر عنها بالجرائم غير ذات النتيجة، فهي التي لا تحدث بطبيعتها أي نتيجة مادية ضارة، كجرائم حيازة سلاح بدون ترخيص حمل وسام بدون حق ,ارتداء الزي العسكري أو الشارات والرتب العسكرية بدون وجه حق، وهذه الجرائم التي ليس لنتيجتها وجود مادي تعبر عن حقيقة قانونية أي عن اتجاه المشرع إلى تجريم لاعتداء على مصلحة جديرة بحماية القانون. فالجرائم الشكلية جرائم لا يشترط المشرع لتحققها، المعاقبة عليها تحقق النتيجة الجرمية وفقا للمدلول المادي للنتيجة، أو هي التي تنصرف إرادة الفاعل إلى تحقيق نتيجة ضارة بالمصلحة المحمية قانونا، لا يتطلب لقيامها تحقق هذه النتيجة. فالجرائم الشكلية فهي الجرائم التي لا يشترط المشرع لتحققها والمعاقبة عليها تحقق النتيجة الجرمية وفقا للمدلول المادي للنتيجة، أو هي التي تنصرف ادارة الفاعل إلى تحقيق نتيجة ضارة بالمصلحة المحمية قانونا ولا يتطلب لقيامها تحقق هذه النتيجة. ن.م.س، ص 59.

1230 - نفس المرجع السابق، ص.ص 59-60.

سبيل المثال. وتكتسي العلاقة السببية خصوصية مميزة في الجرائم الإدارية، التي يعتبر معظمها جرائم شكلية، يترتب عنها مجموعة من الأثار، حيث أنه خلافا للجرائم المادية التي تخضع مبدئيا لجميع أحكام النظرية العامة للقانون الجنائي، تستثنى الجرائم الشكلية من ثلاثة موضوعات رئيسة من مواضيع هذه النظرية، وهي علاقة السببية[1231]، والشروع[1232]، والخطأ غير المقصود[1233].

وعليه نخلص إلى أنه رغم التشابه الكائن بين كل من الزجرين الجنائي والاداري الذي قد يؤدي للاعتقاد بأن القواعد العامة للسببية تسري بناءا على ذلك في نطاق الزجر الإداري، غير أن جل الجرائم الادارية هي جرائم شكلية، لا تشترط ضرورة توفر السببية لكونها تعاقب على مجرد الخطأ دون الحاجة لتوفر القصد الجنائي وبالتالي عدم اشتراط عنصر السببية.

كما تدخل في تحديد الركن المادي للجريمة الادارية عناصر أخرى، تتمثل في أهمية القيمة أو المصلحة المعتدى عليها وما أصابها من ضرر وما تعرضت له من خطر، مقارنة بالخطأ المتضمن في الفعل المجرم وهو معيار يسمح من جهة باستكمال تمييز الجريمة الادارية عن الجريمة الجنائية كما يسمح بتحديد نطاق تدخل القانون الجنائي بجزاءاته واجراءاته المشددة أو يتم الاقتصار على تدخل القانون الجنائي الاداري وهو ما يعبر عنه بمبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة الإداريتين[1234] ويرتبط به مبدأ اخر لصيق به وهو مبدأ الاحتياط بحيث أنه لا يتم اللجوء بموجبه إلى الجزاء الجنائي الا بعد استنفاذ كافة الوسائل غير الجنائية، وفي هذا الاطار نجد أن القانون الجنائي الاداري يشكل وسيلة احتياطية للقانون الجنائي[1235].

ومن المجالات القانونية التي تدخلت فيها العقوبة الإدارية في القانون المغربي، نجد الجرائم الجمركية[1236]، حيث يجيز الفصل 70 من م.ض.ر.غ.م[1237]، لوزير المالية سحب رخصة قبول المعشر أو الإذن الممنوح إليه في حالة عدم وفائه بالتزاماته تجاه الإدارة، كما يسمح نفس الفصل لوزير المالية ومدير إدارة الجمارك إيقاف المعشر عن مزاولته لمهامه لمدة لا يمكن أن تتعدى شهرين[1238].

1231 . لا محل لبحث علاقة السببية في الجرائم الشكلية لأن علاقة السببية لا تثار إلا إذا أدى الفعل إلى نتيجة،، لا وجود لعلاقة السببية في الجريمة المتكونة من الفعل السلبي.

1232 . لا شروع في الجرائم الشكلية لأن نظرية الشروع تتطلب أن يكون للفعل نتيجة لكي نقول بخيبة الأثر، أو عدم تحقيق النتيجة لظروف خارجة عن إرادة الفاعل.

1233 . لا يمكن تصور الخطأ غير المقصود في الجرائم الشكلية لأن المهم في خطأ الفاعل هو النتيجة، ليس الفعل الذي يحدثها، أما الجريمة المادية فيمكن أن تكون مقصودة كما يمكن أن تكون غير مقصودة حسب ما إذا توافرت لدى الجاني عناصر القصد الإجرامي أو عناصر الخطأ.

1234 - أمين مصطفى محمد، النظرية العامة لقانون العقوبات الاداري (ظاهرة الحد من العقاب)، مرجع سابق ص 61.

1235 - المرجع السابق، نفس ص.

1236 - نور الدين الوناني، القانون الجنائي الإداري – نح، توجه جديد في اعتماد العقوبات الإدارية – نفس المرجع السابق.

1237 - الظهير الشريف رقم 339-77-1 بتاريخ 25 شوال 1397 موافق 9 أكتوبر 1977 المتعلق بمدونة الجمارك، الضرائب الغير المباشرة، كما وقع تغييرها، تتميمها بمقتضى القانون رقم 99.02 المصادق عليه بالظهير الشريف رقم 222-00-1 بتاريخ 2 ربيع الأول 1421 موافق 5 يوني، 2000، ص 1652.

1238 - تنص المادة 70 من مدونة الجمارك والضرائب الغير المباشرة على أنه:

1- يمكن للوزير المكلف بالمالية سيرا مع نفس المسطرة المنصوص عليها في الفقرة 3 من الفصل 68 أعلاه أن يسحب بصفة مؤقتة أو نهائية رخصة قبول المعشر أو الإذن الممنوح إياه في حالة عدم وفاء المعشر أو الشخص المأذون له، بالتزاماته تجاه الإدارة أو في حالة الاخلال بقواعد ممارسة مهنة معشر أو عندما تثبت في حقه مخالفات مرتبطة بمزاولة مهامه تستوجب عقوبات حبسية.

غير أنه في حالة عدم الوفاء بالتزاماته تجاه الإدارة أو الاخلال بقواعد ممارسة مهنة معشر، يمكن للوزير المكلف بالمالية، إضافة إلي سحب رخصة التعشير بصفة نهائية أو مؤقتة، فرض عقوبة مالية يتراوح قدرها بين 2000 و20000 درهم مع تخفيض مدة السحب.

ومن هذه النصوص التشريعية أيضا نجد القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة في حالة مخالفة قواعد هذا القانون من خلال المادة 90 منه التي تنص على أنه : "تصدر العقوبات الإدارية بقرار صادر عن الجهة المنصوص عليها في المادة 86 أعلاه بعد استطلاع رأي المصلحة الخارجية للإدارة الراجع إليها أمر البضاعة والمنتوج أو الخدمة المقصودة"[1239].

كما تكتسي العقوبات الادارية في المجال الضريبي أهمية قصوى وخصوصية فريدة، لكونها تهدف لحماية مصالح الدولة ومصالح الخزينة العامة، فضلا عن دورها في ردع ومعاقبة أي ملزم يخل بواجباته الضريبية، أو يرتكب أعمالا غير مشروعة للتهرب من هذه الواجبات حيث أقر المشرع المغربي في م.ع.ض[1240] جملة من الأليات القانونية لفائدة الإدارة الضريبية بغرض تمكينها من تحقيق هذه المصالح، أهمها التنصيص على حقها في فرض الضريبة تلقائيا، إضافة لألية الزجر الإداري بتوقيع العقوبات الإدارية المقررة قانونا والكفيلة بتطبيق القانون الضريبي تطبيقا سليما وردع العابثين به والمخالفين لأحكامه[1241]، والتي تنقسم للعقوبات الموقعة في إطار التأسيس الجبائي[1242]، إلى جانب تلك الموقعة في إطار التحصيل الجبائي[1243]، وهو ما يفرض ضرورة تدخل المشرع لوضع القواعد العامة للزجر الإداري بالمغرب.

الفقرة الثانية: مفهوم العقوبة الادارية

دفع توسع دور الدولة في المجال الاقتصادي والمالي لتضخم التشريع الجنائي[1244]

كما يمكن الاكتفاء فقط بالعقوبة المالية المشار إليها أعلاه.

2- يمكن للوزير المكلف بالمالية أو مدير الإدارة، وقبل استشارة الهيئات المشار إليها في الفصل 68 أعلاه أن يوقف معشرا عن مزاولة مهامه لمدة لا يمكن أن تتعدى شهرين.

ويجب أن يتخذ مقرر بسحب رخصة القبول أو إبقائها قبل انصرام هذا الأجل وفي حالة عدم صدور هذا المقرر يصبح تدبير التوقيف باطلا.

3- إن تدابير الرفض أو السحب المؤقت أو النهائي أو توقيف رخصة القبول أو الإذن في الاستخلاص الجمركي المتخذة وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها أعلاه، لا يمكن أن تخول الحق في تعويض أو تعويضات عن الضرر تتحملها الدولة".

1239 - الظهير الشريف رقم 1.14.116 الصادر في 2 رمضان 1435، موافق 30 يوني، 2014 بتنفيذ القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6276 الصادرة في 26 رمضان 1435، موافق 24 يوليوز 2014، ص 6077.

1240 - القانون رقم 97.15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، صادرة بموجب الظهير الشريف رقم 175.00.1 المؤرخ في 28 من محرم 1421 الموافق 03 ماي 2000 بتنفيذ القانون رقم 97.15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، ج.ر عدد 4800 بتاريخ 28 صفر 1421 موافق فاتح يونيو 2000، ص 1256، كما تم تتميمها، تغييرها.

1241 - منى ياكبو، عائشة بعدي، عبد الرزاق عبدلاوي، الجزاءات الضريبية، عرض في مادة المساطر الضريبية من تأطير ذ. خالد عبد الغني، ماستر العلوم الإدارية، المالية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس - السويسي- الرباط، السنة الجامعية 2018-2019، ص.ص 3، 5. متوفر على الانترنيت على موقع المنصة الالكترونية موقع القانونية المغربية www.elkanounia.com، تاريخ الزيارة 2022/10/10.

1242 - من صورها الكبرى حالة الامتناع عن تقديم التصريح الضريبي أو التأخير في إيداعه داخل آجاله القانونية المحددة، أو حالة الإغفال، النقصان أو التثقيل في البيانات الواردة في القرارات، يتوزع الصنف الأول من الجزاءات إلى جزاءات جبائية إدارية تتمثل في الذعائر، الغرامات أو جزاءات جبائية جنائية قد تستدعى اللجوء للقاضي المختص لإصدار عقوبة الحبس في حق بعض المخالفين. أنظر بهذا الخصوص: . منى ياكبو، عائشة بعدي، عبد الرزاق عبدلاوي، الجزاءات الضريبية، عرض في مادة المساطر الضريبية من تأطير ذ. خالد عبد الغني، ماستر العلوم الإدارية، المالية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس - السويسي- الرباط، السنة الجامعية 2018-2019، ص.ص 3، 5. متوفر على الانترنت على موقع المنصة الالكترونية موقع القانونية المغربية، تاريخ الزيارة 2022/10/10. www.elkanounia.com.,

1243 ، تتوزع العقوبات المرتبطة بالتحصيل هي الأخرى إلى جزاءات ادارية على شكل فوائد التأخير، جزاءات قد تتطور في بعض الحالات إلى سلوك مسطرة متابعة المتخلف عن أداء الضريبة لإكراهه على الوفاء بها وفق الطرق، الإجراءات المنصوص عليها في مدونة تحصيل الديون العمومية.

1244 - غنام محمد غنام، القانون الاداري الجنائي دراسة مقارنة، م.س، ص 3.

sur-pénalisation، وعجز منظومة العدالة الجنائية عن مجابهة عدد القضايا المعروضة عليها[1245]، مما أدى في النهاية لتخويل الإدارة سلطة فرض عقوبات إدارية لقمع ومجابهة بعض السلوكيات الجرمية دون اعتبار للعلاقة التي تربط المخالفين بهذه الادارة، كجرائم البورصة، المنافسة والاسعار، الجمارك، التعمير، المرور، البيئة وغيرها، في إطار ما يعرف بالحد من العقاب[1246]، كما خول المشرع للإدارة حتى سلطة وضع هذه العقوبات وتنظيمها في بعض الحالات، والتي انتقلت للنسق القانوني المغربي شأنه شأن مثيلاته في عدد كبير من الأنظمة المقارنة، التي تعتمد نظام العقوبات الادارية بهدف زجري وردعي[1247].

أولا. ضبط مفهوم العقوبة الإدارية

يترتب على ارتكاب جريمة معينة عدة أثار أهمها العقوبة التي لا تهدف لإعادة التوازن إلى المصالح التي أخل بها السلوك الإجرامي و إنما تنصرف لردع وإصلاح المجرم وتأهيله حماية المجتمع, ويعتبر ضبط العقوبة الجنائية مسلك إلزاميا لتحديد مفهوم العقوبة الإدارية على سبيل المقارنة.

أ. العقوبة في القانون الجنائي

1. تحديد ماهية العقوبة في القانون الجنائي

انطلاقا من النصوص التي أوردها القانون الجنائي المغربي الذي نص على أنه "يحدد التشريع الجنائي أفعال الإنسان التي يعدها جرائم، بسبب ما تحدثه من اضطراب اجتماعي، ويوجب زجر مرتكبيها بعقوبات أو بتدابير وقائية"[1248]. كما جاء فيه أيضا أن "الجريمة هي عمل أو امتناع مخالف للقانون الجنائي ومعاقب عليه بمقتضاه[1249]"، وعليه يمكن تعريف العقوبات الجنائية انطلاقا من مفهوم المخالفة لهذا النص بقول أن

1245 - Xavier Pin ،Droit pénal général ،ouvrage précité ،p 40.

1246 - On peut distinger dans ce courant entre deux procedés :

- Quand le législateur ressent parfois lui-même le besoin d'alléger la pression pénale en procédant soit à la « décriminalisation » ،c'est-à-dire à la suppression de tout interdit ،soit à la « dépénalisation » ،qui consiste à conserver l'interdit mais en le faisant sortir du champ pénal. On rencontre ce phénomène ،d'abord ،lorsque les mœurs ont évolué et que les citoyens ont gagné une liberté (par exemple la suppression des délits d'adultère ،d'homosexualité ،d'avortement ،de vagabondage et de mendicité) ou lorsque les textes d'incriminations tombent en désuétude. Néanmoins ،en termes d'allégement du droit pénal ،ce mouvement est difficile à évaluer car il entraîne parfois une nouvelle pénalisation pour ceux qui s'opposent à l'évolution.

- Il y a ensuite dépénalisation lorsque le législateur est découragé par une délinquance de masse (dépénalisation partielle du droit pénal bancaire en 1991) ،ou lorsque des sanctions de nature administrative ou autres plus souples sont préférées (dépénalisation du droit pénal des sociétés ، du droit de la concurrence ،du droit des marchés financiers ،substitution de sanctions administratives aux sanctions pénales en droit de la consommation ،en matière de contraventions de stationnement ou en droit du travail. Néanmoins ،à l'époque contemporaine ،la dépénalisation est souvent ambiguë (par exemple ،la dépénalisation du droit économique) 2 et le principe d'autolimitation est souvent oublié à la faveur d'une pénalisation croissante voire d'une surpénalisation de la vie sociale. Voir dans ce sens : Xavier Pin ،Droit pénal général ،ouvrage précité ،p.p 39 et 40. Voir aussi la bibliographie citée en haut.

1247 . التي حلت بعضها محل العقوبات الجنائية، أو تم اعتمادها لأول مرة بغرض تنظيم جملة من المجالات المستحدثة التي يحقق فيها الزجر الاداري أهداف ردعية.

1248 - الفصل 1 من ق.ج.م.

1249 - الفصل 110 من ق.ج.م.

العقوبات الجنائية هي الجزاءات الجنائية التي يقررها القانون الجنائي لأفعال الانسان المحدثة لاضطراب اجتماعي.

يعرف الفقه الجنائي المغربي العقوبة بأنها "عذاب وإيلام يتعرض له المجرم باسم المجتمع في جسمه[1250]"، غير أننا نجد أن هذا التعريف يبقى ناقصا جدا مقارنة مع تعاريف أخرى سواء بحيث أنه أحجم عن ذكر العناصر الاساسية للعقوبة وخصائصها بالشكل الذي يسمح بتمييزها عن غيرها من أنواع الجزاءات في مجتمع معين.

أما العقوبة في الفقه الاسلامي[1251] فقد تناولها الامام الماوردي فعرفها بقوله "والحدود زواجر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حظر وترك ما أمر به لما في الطمع من مغالبة الشهوات الملهية عن وعيد الآخرة بعاجل اللذة، فجعل الله تعالى من زواجر الحدود ما يردع به ذا الجهالة حذرا من ألم العقوبة وخيفة من نكال الفضيحة"[1252]، وعليه فالعقوبة في حد ذاتها أذى ينزل بالجاني زجرا له[1253]، فهي من الناحية الذاتية ضرر في ظاهرها مصلحة في غايتها[1254]، وعليه يتعين التذكير بأن العقوبة في الفقه الاسلامي تنصرف للجزاء الدنيوي، في حين يطلق العقاب للجزاء الأخروي[1255].

و يتعين التوقف لزاما على الاختلاف القائم بين مصطلحي الجزاء والعقوبة في نطاق التشريع الجنائي المغربي حيث يبدو أن الجزاء أعم وأشمل من مصطلح العقوبة[1256]، وهو ما يستفاد من التمييز بين العقوبات الجنائية والتدابير الاحترازية المستفاد من منطوق الفصول 1، 8 و13 من ق.ج.م، وهي نفس المقاربة التي يعتمدها المشرع الفرنسي التي تنبني على المفهوم الواسع للعقوبة[1257]، وما يدفع للقول بأن الجزاء في التشريع الجنائي المغربي أشمل من العقوبات الجنائية.

2. خصائص العقوبة الجنائية

قانونية أو شرعية العقوبة.

تعتبر العقوبة قانونية أو شرعية لأنها محددة بنصوص تشريعية من حيث الكيف والكم والنوع وتنشر ليطلع عليها المجتمع بأكمله فتصبح معلومة وبالتالي ملزمة، كنتيجة لشرعية الجرائم والعقوبات[1258]، مع الاشارة للاتجاه التشريعات الجنائية المعاصرة نحو إقرار أنظمة عقابية مرنة، فتخضع الجريمة الواحدة إما لعقوبة واحدة او عقوبتين أو أكثر يختار القاضي بينها، أوحدين للعقوبة أدنى و أقصى ويمكنه أن ينزل عن الحد

1250 - لطيفة الداودي، الوجيز في القانون الجنائي المغربي (القسم العام)، المطبعة، الوراقة الوطنية، الطبعة الأولى 2007، مراكش، ص 172.

1251 - لقد جاء لفظ العقاب في القرآن عدة مرات نذكر منها أقربه لمفهوم العقوبة في القانون الجنائي، يتمثل في قوله تعالى "وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم" سورة النحل الآية 126.

1252 - بقوله بأن الحد أو التعزير هو العقوبة المقدرة شرعا،، الفرق بين الحد والتعزير هو أن الحد عقوبة مقدرة بحكم النص الشرعي من الكتاب أو السنة، ويدخل في هذا القصاص بكل ضروبه، لأن العقوبة في القصاص تكون مقدرة إلا فيما إلا في ما لا يمكن تقديره كبعض الجروح، إن كان الإطلاق دائما في الحدود على ما يكون حقا لله تعالى، كحد الزنى والسرقة، الحرابة، قطع الطريق، ونحو ذلك، بعض الفقهاء يطلق كلمة الحد على كل عقوبة مقدرة. انظر بهذا الخصوص: .الإمام أبي الحسن علي بن محمد الماوردي، والأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، سنة 2006، ص 325.

1253 - أورده الامام محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي العقوبة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 7.

1254 - محمد أبو زهرة، الجريمة، العقوبة في الفقه الاسلامي –العقوبة- نفس المرجع السابق، نفس ص.

1255 - فتحي بهنسي، العقوبة في الفقه الاسلامي، الطبعة الخامسة، دار الشروق بيروت/القاهرة 1983، ص 14.

1256 - لطيفة الداودي، الوجيز في القانون الجنائي المغربي (القسم العام)، مرجع سابق، ص 171.

1257 - Xavier Pin، droit pénal général، précité. p 351.

1258 - لطيفة الداودي، الوجيز في القانون الجنائي المغربي (القسم العام)، ص 172.

الادنى في الحالة التي ينص عليها القانون وإذا تو افرت الظروف القضائية المخففة في إطار التفريد القضائي للعقاب وتشخيصه[1259]، دون أن يتعارض مع مبدأ الشرعية[1260].

.شخصية العقوبة الجنائية

تعتبر شخصية العقوبة من الخصائص الأصلية للعقوبة في القانون الجنائي التقليدي، ومفادها أن العقوبة تسري في حق المذنب مرتكب الفعل الجرمي وحده دون غيره، بحيث لا تطال أفراد أسرته أو اقربائه أو جيرانه، ومرجع هذه الخاصية بالأساس هو تجاوز التعسفات التي كانت تطال أقارب الجاني في الانظمة العقابية القديمة، مع أن النظام العقابي الاسلامي قد رسخها منذ نشأته، حيث تجد أساسها في قوله تعالى في كتابه الكريم "ولا تزروازرة وزراخرى[1261]". وقد أكد المشرع الجنائي المغربي على شخصية العقوبة[1262] كقاعدة عامة، وإن أورد عليها استثناءا في نفس النص[1263]، فإنه لا يطبق عمليا إلا على الغرامات التي تقرر بعض النصوص القليلة التضامن بشأنها بين مقترف الجريمة وبين بعض أفراد أسرته كالوالدين أو الزوجة أو المشغل والمساعد او الشريك في نفس الجناية أو الجنحة او المخالفة، غير أن هذا التضامن مشروط بالاشتراك مع الفاعل الرئيسي في نفس الفعل الجرمي[1264]، غير تطور الحياة الاقتصادية والقانونية يثير عدة اشكالات قانونية مع ظهورو إقرار مفهوم الشخصية المعنوية أو الاعتبارية.

.العقوبة الجنائية عقوبة قضائية

لقد سبق معنا في إطار تناول مبدأ فصل السلط في علاقته بالقانون الجنائي الاداري أن ناقشنا أن من نتائجه الرئيسية أنه لا يمكن العقاب على الجر ائم إلا بواسطة القضاء[1265]، التي تجد مرجعها وسندها في كون العقاب حق للدولة بعدما تطور عبر مراحل مرت بها تاريخيا[1266]، لكن هذه الخاصية عادت للتراجع عبر تخويل الادارة صلاحية إصدار وتنفيذ عقوبات إدارية، لكنها لا تخرج في النهاية عن احتكار الدولة للعقاب.

.المساواة في العقاب

1259 - لطيفة الداودي، نفس المرجع السابق، ص 173. انظر الفصل 141 من ق.ج.م الذي ينص على أنه "للقاضي سلطة تقديرية في تحديد العقوبة وتفريدها، في نطاق الحدين الأدنى والأقصى المقررين في القانون المعاقب على الجريمة، مراعيا في ذلك خطورة الجريمة المرتكبة من ناحية، وشخصية المجرم من ناحية أخرى".

1260 - Manon Leblond ،Le principe d'individualisation de la peine en droit pénal français ،Thèse Pour Obtenir Le Grade De Docteur De L'université De Montpellier En Droit privé et Sciences criminelles École doctorale de Droit et Science politique Centre d'études et de recherches comparatives ،constitutionnelles et politiques (CERCOP) ،soutenue publiquement Le 16 avril 2021 ،p.p 20 à 100. publié sur la plateforme électronique HAL open science: https://theses.hal.science/tel-03605518/document.

1261 - سورة فاطر الآية 18.

1262 - ينص الفصل 132 من ق.ج.م على أنه : " كل شخص سليم العقل قادر على التمييز يكون مسؤولا شخصيا عن: - الجرائم التي يرتكبها .

- الجنايات أو الجنح التي يكون مشاركا في ارتكابها. - محاولات الجنايات. - محاولات بعض الجنح ضمن الشروط المقررة في القانون للعقاب عليها.

1263 - تنص الفقرة الثانية من الفصل 132 من ق.ج.م على أنه "، لا يستثنى من هذا المبدأ إلا الحالات التي ينص فيها القانون صراحة على خلاف ذلك".

1264 - ينص الفصل 109 على أنه "جميع المحكوم عليهم من أجل نفس الجناية أو نفس الجنحة أو نفس المخالفة يلزمون متضامنين بالغرامات، الرد والتعويضات المدنية، الصوائر، إلا إذا نص الحكم على خلاف ذلك". لطيفة الداودي، الوجيز في القانون الجنائي، مرجع سابق، ص 173.

1265 - Patrick Kolb et Laurence Leturmy ،cours de droit pénal général ،ouvrage précité ،p 26.

1266 - op.cit. même p.

يتساوى الناس أمام القضاء في تحمل العقوبات فالقانون الجنائي يعامل الناس ويحملهم المسؤولية بحسب الذنب الذي ارتكبوه، والنصوص القانونية تتصف بصفة التجريد والعموم دائما سواء كانت جنائية او غير جنائية وهي خاصية صعب تحقيقها، خاصة بالنسبة لتحمل العقوبات حيث تفقد توازنها، حيث أن القوانين الجنائية المعاصرة بدأت تنحو أكثر فأكثر نحو تفريد العقوبة حسب اختلاف الخصائص العمرية، النفسية، الاجتماعية (القرابة بين الجاني والضحية) أو الجنسية للجناة[1267]. فالعقوبات الجنائية قواعد عامة ومجردة مقررة مسبقا لتنطبق على وقائع وصفها المشرع بشروطها وخصائصها دون أن يعين واقعة محددة بذاتها وأشخاصها، أي مقررة بالنسبة للجميع دون تفريق بينهم تبعا لمراكزهم الاجتماعية وذلك تطبيقاً لمبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون، ويلاحظ أن مبدأ عمومية العقوبة لا تعني أنه يجب أن يوقع علي كل من يرتكب جريمة من نوع معين عقوبة بعينها، لا تختلف في نوعها ولا مقدارها، لأن هذا لو جاز لأدي إلي ظلم بين تنتفي معه فكرة المساواة، ولذلك خول المشرع للقاضي سلطة تفريد العقاب، بما يحقق المساواة الفعلية[1268].

ب : ماهية العقوبة الادارية في القانون المغربي

بدأت العقوبات الإدارية تحظى باهتمام كبير، مع تبني بعض التشريعات للقانون الجنائي الإداري، في حين تتبناها بعض الأنظمة القانوني في اطار غير موحد[1269]، في الوقت الذي لا زال المشرع المغربي لم يعرف العقوبة الإدارية، مما يستوجب محاولة تعريفها, فإن المتأمل للنصوص القانونية المرتبطة بالزجر الاداري بالمغرب يلاحظ بشكل لا جدال فيه وجود عدة نصوص تتضمن صراحة مصطلح العقوبة الادارية، ويمكن إعطاء أمثلة لذلك في القانون المغربي. حيث أورد القانون رقم 12.104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة

1267 - ان المشرع المغربي من خلال النصوص الجنائية أخذ بمبدأ تفريد العقاب وذلك بالتنصيص في الفصل 141 من القانون الجنائي على ان "للقاضي سلطة تقديرية في تحديد العقوبة وتفريدها، في نطاق الحدين الأدنى، الأقصى المقررين في القانون المعاقب على الجريمة، مراعيا في ذلك خطورة الجريمة المرتكبة من ناحية وشخصية المجرم من ناحية أخرى"، نص المشرع أيضا في الفصل 142 من القانون الجنائي على انه "يتعين على القاضي أن يطبق على المؤاخذ عقوبة مخففة أو مشددة، حسب الأحوال كلما ثبت لديه واحد أو أكثر من الأعذار القانونية المخفضة للعقوبة أو واحد أو أكثر من الظروف المشددة المقررة في القانون. ويتعين عليه أن يحكم بالإعفاء، عندما يقوم الدليل على انه يوجد لصالح المتهم عذر مانع من العقاب مقرر في القانون.، للقاضي أن يمنح المؤاخذ التمتع بظروف التخفيف، طبق الشروط المقررة في الفصول 146 الى 151 ما لم يوجد نص خاص يمنع من ذلك"، إن الحديث عن سلطة القاضي الزجري في تفريد العقاب من انطلاقا من المقتضيات القانونية التي خص بها المشرع هذا الموضوع، يقتضي ثبوت الجريمة بأركانها وعناصرها التكوينية وثبوت نسبتها للفاعل وقيام مسؤوليته الجنائية وعدم وجود سبب يمس بمسؤوليته، ينقصها أو يعدمها، أو سبب من أسباب الإباحة والتبرير. ان المشرع المغربي من خلال مقتضيات الفصول من 141 الى 162 من القانون الجنائي تناول مبدأ تفريد العقوبة والأسباب التي تؤثر في تحديدها، فنص على الأعذار القانونية في الفصول من 143 الى 145 من ق ج، وتناول الظروف القضائية المخففة في الفصول من 146 الى 151، والظروف المشددة في الفصلين 152 و153 من ق ج، وخص حالة العود بالفصول من 154 الى 160من ق ج، ثم حالة اجتماع ظروف التخفيف وظروف التشديد التي نص عليها في الفصلين 161و162 من ق ج. أنظر بهذا الخصوص الأستاذ أحمد حيون - قاض بالمحكمة الابتدائية بوزان، سلطة القاضي الزجري في تفريد العقاب، مقال الكتروني تاريخ الزيارة 2023/01/04. متوفر على:

http://www.tpiouezzane.ma/articl /

1268 . أي اعمال سلطته في تقدير العقوبة في كل حالة تطرح عليه حسب قصد الجاني من الفعل أو درجة خطئه وظروف وملابسات ارتكابه الجريمة ودوافع ارتكابها وسوابقه وهذا ما يسمي بالتفريد العقابي. وتفريد العقوبة علي هذا الوجه هو المساواة بعينها في التطبيق بين الناس وليس فيه خروج علي مبدأ المساواة في العقوبة ما دامت العقوبات في الجملة مقررة للناس جميعاً علي السواء مهما اختلفت مراكزهم الاجتماعية.

1269 - نور الدين الوناني، القانون الجنائي الإداري – نحو توجه جديد في اعتماد العقوبات الإدارية – مرجع سابق.

الإشارة لعدد من العقوبات الإدارية[1270]. ويمكن القول أن هذا القانون ينص صراحة على مصطلح العقوبات الادارية كما هي متداولة في القانون الجنائي الاداري المقارن، حيث عنون القسم التاسع منه تحت عنوان "أحكام متعلقة بالسلع والمنتوجات والخدمات المنظمة أسعارها والمصالحات والعقوبات الإدارية المتعلقة بالمخالفات لمقتضيات القسم السابع"، كما تنص الفقرة الاولى من المادة 97 منه على أنه "تصدر العقوبات الإدارية بقرار صادر عن الجهة المنصوص عليها في المادة 93 من هذا القانون يتخذ بعد استطلاع رأي رئيس المصلحة الخارجية للإدارة الراجع إليها أمر البضاعة أو المنتوج أو الخدمة المقصودة...".

كما وردت بمصطلح العقوبات الإدارية أيضا بشكل صريح في قانون الماء[1271]، وعدد من مقتضيات قانون مدونة السير على الطرق[1272]، كتوقيف رخصة السياقة مؤقتا[1273]، أو سحبها نهائيا[1274].

وتجدر الاشارة الى مفارقة قانونية على مستوى أكبر من الاهمية وهو أن الاشارة الى مصطلح العقوبات الادارية وفي بعض الاحيان الاشارة الى عقوبة إدارية معينة بذاتها كالغرامة، سحب الرخصة وغيرها، دون أن يقترن في أي نص قانوني بالإشارة للفظ الجريمة الادارية أو أي تعبير يوازيها، لذلك نجد من اعتمد المعيار الوظيفي (أي وظيفة الجهاز المصدر للعقوبة) في تعريف العقوبة الإدارية، وهناك من اعتمد على المعيار الشخصي (أي الأشخاص موضوع العقوبة)، إذ أن بعض الفقه لا يعتبر جزاءا ما عقوبة إدارية إلا إذا طبقت

1270 - تنص المادة 19، الفقرات من 2-4 من الظهير الشريف رقم 116.14.1 صادر في 2 رمضان 1435 موافق 30 يوني، 2014 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 12.104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6276 الصادرة بتاريخ 26 رمضان 1435 موافق 24 يولي، 2014، على أنه: "، يمكن لمجلس المنافسة، علاوة على ذلك، أن يفرض على الأشخاص الملزمين بالتبليغ عقوبة مالية يحدد مبلغها الأقصى بالنسبة إلى الأشخاص الاعتباريين في 5 % دون احتساب الرسوم من رقم معاملاتهم المنجز في المغرب خلال آخر سنة محاسبية مختتمة، دون احتساب الرسوم، يضاف إليه، إذا اقتضى الحال، رقم المعاملات الذي أنجزته في المغرب خلال نفس الفترة الجهة التي تم تملكها.، بالنسبة إلى الأشخاص الذاتيين، يمكن أن تصل العقوبة إلى خمسة ماليين (5.000.000) درهم. إذا تم إنجاز عملية تركيز، سبق تبليغها للمجلس، قبل صدور القرار المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 14 ودون أن تستفيد من الاستثناء الوارد في الفقرة 2 من نفس المادة، أمكن لمجلس المنافسة أن يفرض على الأشخاص الذاتيين والاعتباريين الذين قاموا بالتبليغ عقوبة مالية كما هو منصوص عليها في الفقرة الثانية أعلاه. إذا تضمن التبليغ إغفالا أو تصريحا غير صحيح، أمكن لمجلس المنافسة أن يفرض على الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الذين قاموا بالتبليغ عقوبة مالية كما هو منصوص عليها في الفقرة الثانية أعلاه. ويمكن أن تصحب هذه العقوبة بسحب القرار الذي رخص بإنجاز العملية"

1271 - تنص المادة 112 مكررة من القانون رقم 95.10 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 154.95.1 صادر في 18 من ربيع الأول 1416 موافق 16 غشت 1995 منشور بالجريدة الرسمية عدد 4325 بتاريخ 24 ربيع الآخر 1416 موافق 20 سبتمبر 1995، ص 2520، على أنه: "يترتب عن استخراج مواد البناء بدون ترخيص المشار إليها في البند 4 من الفقرة ب بالمادة 12، دفع المخالف تعويضا مبلغه 500 درهم عن كل متر مكعب من المواد المستخرجة. وتقرر هذا التعويض الإدارة المكلفة بتدبير الملك العام المائي بإصدار أوامر بالمداخيل بناء على المحاضر المحررة من طرف المأمورين المفوضين خصيصا لتحرير المحاضر والمحلفين طبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل". كما تم تتميم الفرع الثاني من الباب الثالث عشر بالمادة 112 مكررة أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 98.19 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 174.99.1 بتاريخ 16 من ربيع الأول 1420 الموافق 30 يونيو 1999، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4708 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1420 موافق 15 يولي، 1999، ص 1831

1272 - الظهير الشريف رقم 07.10.1 صادر في 26 من صفر 1431 موافق 11 فبراير 2010 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 05.52 الخاص بمدونة السير على الطرق، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5824 بتاريخ 8 ربيع الأخر 1431 موافق 25 مارس 2010، ص 2168 وجاء في المادة 97 منها أيضا أنه "يمكن أن تصدر الإدارة قرارا بسحب رخصة السياقة...".

1273 . تنص المادة 95 من مدونة السير على أنه "تصدر الإدارة قرارا بتوقيف رخصة السياقة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر للمرة الأولى وستة أشهر في حالة العود، في حق كل سائق مركبة يقوم بنقل البضائع أو بالنقل الجماعي للأشخاص: أ- دون التوفر على وثائق النقل التي تحددها الإدارة؛ ب- في حق كل سائق يقوم بالنقل المذكور مخالفة للشروط المبينة في الوثائق المذكورة؛...".

1274 . حيث جاء في المادة 97 منها أيضا أنه "يمكن أن تصدر الإدارة قرارا بسحب رخصة السياقة...".

على شخص تربطه علاقة سابقة مع الإدارة، وهناك من اعتمد على مجال تطبيقها، وعرفها بأنها العقوبة المطبقة في إطار محدد هو موضوع العلاقة التي تربط الإدارة بالمدار، ويعتبر هذا الاختلاف شاهدا على تعدد المقاربات لهذا المفهوم أكثر مما يمكن أن يدل على استحالة تشخيصه وتحديد ماهيته[1275].

ويرى بعض الباحثين أن الاستاذ ميشيل روسي قد أورد تعريفا واضحا للعقوبات الادارية، غير أن الو اقع يفيد بأن هذا الفقيه رغم ذكره صراحة للعقوبات الادارية[1276]، لكنه لم يعالجها سوى بشكل هامشي جدا في معرض حديثه عن الشرطة الادارية، وبذلك يكون تعريفه رغم دقته النسبية، غير أنه يبقى متشبعا بنظرية الشرطة الادارية، حيث يعرف العقوبة الإدارية بأنها "العقوبات التي يمكن للسلطات الضبطية "l'autorité de police" أن تطبقها بنفسها على كل من خالف المقتضيات الضبطية"[1277]، والحال أن الفرق بين الزجر الإداري والشرطة الادارية واضح بناء على المعيار الوظيفي المستند للهدف من التدبير[1278].

ونورد هنا ما خلص اليه الاستاذ ادريس بوزرزايت الذي يقول بحصول شبه إجماع على "أن الجزاء الاداري هو قرار اداري انفرادي تصدره السلطة الادارية في اطار ما هو معترف لها به من امتيازات وضمنها بطبيعة الحال توقيع العقوبة على المدار بسبب اخلاله بالتزام قانوني معين"[1279]. وهو بذلك يبني هذا التعريف على معيارين عضوي مرتبط بالسلطة الادارية تمييزا له عن العقوبات المنطوقة قضائيا، ومعيار غائي يتمثل في إرادة فرض العقوبة الذي ينصرف للجانب الشخصي في الجزاء لتمييز العقوبة الادارية عن القرارات الادارية الانفرادية التي قد تتشابه معها[1280].

كما عمل الأستاذ محمد أمين بنعبد الله، في تناوله للجزاء الإداري أي العقوبة الإدارية على تعريفها بقوله أنها "قرار إداري انفرادي صادر عن سلطة إدارية لزجر الإخلال بالتزامات معينة"[1281]، واعتبر الأستاذ عبد العزيز عبد المنعم خليفة أن العقوبة الإدارية العامة، هي "قرارات إدارية فردية ذات طبيعة عقابية، جزاء

1275 - إدريس بوزرزايت الزجر الإداري، مرجع سابق، ص 104.

1276 - Michel Rosset Driss Bassri et autres ،Droit Administratif Marocain ،collection édification d'un état Moderne ،5ème édition 1992. Imp. Royal Rabat. Précité ،p 266.

1277 - l'auteur dit que "Les sanctions administratives Ce sont des sanctions que l'autorité de police peut prononcer elle-même à l'encontre de ceux qui ont violé des prescriptions de police… elles présentent la particularité de pouvoir être prononcées par l'autorité administrative indépendamment de la répression pénale". Op.cit ،m.p.

1278 . حيث تهدف تدابير الشرطة الادارية لتحقيق هدف وقائي يتمثل في حفظ النظام العام بعناصر الثلاث المشار اليها أعلاه فهي تدابير استباقية قبل وقوع المخالفات، دون الحاجة لضرورة التنصيص على الجزاءات الخاصة بمخالفتها فهي تدابير استباقية، في حين أن القانون الجنائي الاداري، بالتالي العقوبات الادارية هي جزاءات تأتي بعد اقتراف الفعل المخالف المنصوص على تجريمه اداريا قبل اقترافه، فهي بذلك تدابير، جزاءات ردعية بعدية ليس الهدف منها حفظ النظام العام، انما معاقبة، زجر المخالف، وهنا نقترح استبدال سلطة الضبط بالسلطة الادارية لتشمل كلا من السلطات الادارية العادية، الهيئات الادارية المستقلة، كذا استبدال مصطلح "prescriptions de police" بعبارة "prescriptions légales ou réglementaires" لتشمل القوانين الصادرة عن التشريعية أو التنفيذية في الحالات التي يتيحها القانون، كذا اللوائح التنظيمية على اختلاف درجات السلطات الادارية المختصة باعتمادها، المتدخلة في مجال الزجر الاداري العام فيصبح بذلك التعريف المذكور أعلاه مثاليا.

1279 - ادريس بوزرزايت، الزجر الاداري، مرجع سابق ص 106.

1280 - المرجع السابق نفس ص.

1281 - Benabdella Mohamed Amine ،la police administrative dans le système juridique marocain ، publication APREJ-collection du droit public ،Rabat 1987 ،p 113. Cité par Driss Bouzerzaite ،la répression administrative en arabe ،op.cit. p 105.

مخالفة التزامات قانونية أو قرارات إدارية، توقعها الإدارة كسلطة عامة بمناسبة مباشرة نشاطها في الشكل والإجراءات المقررة قانونا، غايتها ضبط الأنشطة الفردية بما يحقق المصلحة العامة[1282]".

أما الاستاذ أمين مصطفى محمد، فيعرف الجزاءات الادارية بأنها "تلك الجزاءات ذات الخصيصة العقابية التي توقعها سلطات إدارية مستقلة أو غير مستقلة وهي بصدد ممارستها لسلطتها العامة تجاه الأفراد بغض النظر عن هويتهم الوظيفية وذلك كطريق أصلي لردع خرق بعض القوانين واللوائح"[1283]، مستبعدا بذلك كل من الجزاءات التأديبية، التعاقدية، اجراءات الضبط الاداري وما أسماه بالجزاءات الخاصة[1284]. وهو نفس التعريف الذي أعطاه قبل ذلك بقوله يتمثل الجزاء الاداري -بصفة عامة- في الجزاءات الادارية التي تختص بتقريرها سلطة ادارية، بواسطة اجراءات ادارية محددة، بهدف ردع بعض الافعال المخالفة للقوانين واللوائح، وهذا ما يسميه بالزجر الاداري[1285] .LA REPRESSION ADMINISTRATIVE

وفي هذا الاطار أحجم الباحث عماد صوالحية[1286]، عن تعريف العقوبات الادارية مكتفيا بتكرار تعريف الاستاذ عبد المنعم خليفة، مع التركيز على خصائصها وتمييزها عن التدابير المشابهة لها[1287]، كما تناولها في مناسبة ثانية بقوله " الجزاءات الادارية يتم توقيعها على المخالف بموجب قرار إداري وبالتالي فإنه يتعين لصحتها أن يكون ذلك القرار الاداري مشروعا ومستوفيا لشروط صحته وتعني صحة القرارات الإدارية وسلامتها هنا مشروعيتها وعدم خروجها عن أحكام مبدأ المشروعية الذي يسود الدولة الحديثة"[1288]، ويعاب على محاولة هذا الباحث أنها تتناقض مع التعاريف الفقهية المقارنة، حيث أن هذا الاخير لم يورد التعريف بقدر ما ركز على الخصائص كما أنه اعتبر العقوبات الادارية تنصب على مخالفة القرارات الادارية التي يعتبرها مخالفات إدارية[1289]، في حين أن العقوبات الإدارية مقررة مسبقا كجزاء لمخالفة نصوص تشريعية أو تنظيمية، بموجب هذه النصوص تنطقها وتنفذها السلطات الهيئات الادارية المختصة.

1282- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، ضمانات مشروعية العقوبات الإدارية العامة، مطابع جامعة المنوفية، توزيع منشأة المعارف الاسكندرية مصر 2008، م.س، ص 11-12. لقد أصبغ الأستاذ صفة العمومية على العقوبة الإدارية، وذلك بهدف تميزها عن العقوبات التأديبية وعن باقي القرارات الإدارية.

1283 -وعلاقة بنفس الموضوع فقد نحى نفس الفقيه المصري للقول بأن العقوبة الإدارية تفيد "ذلك الجزاء الذي تختص بتقريره سلطة إدارية بواسطة إجراءات إدارية محددة، بهدف ردع بعض الأفعال المخالفة للقوانين واللوائح" انظر: . أمين مصطفى محمد، النظرية العامة لقانون العقوبات الاداري (ظاهرة الحد من العقاب)، م.س، ص 227.

1284 - ن.م.س، ص.ص من 227 إلى 229.

1285 - نفس المرجع السابق ص 225.

1286 - عماد صوالحية، دستورية العقوبات الادارية، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية مصر الطبعة الاولى 2016، عماد صوالحية، الجزاءات الادارية في غير مجالي العقود، التأديب الوظيفي في القانون الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية مصر، الطبعة الاولى 2016. أنظر كذلك لنفس المؤلف: . عماد صوالحية، الجزاءات الادارية العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013، ص 10، متوفر على الانترنيت تاريخ زيارته 2023/01/09 على الساعة 01.00 : http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/handle/123456789/177

1287- عماد صوالحية، دستورية العقوبات الادارية، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية مصر الطبعة الاولى 2016، ص.ص 15 الى 29.

1288 - عماد صوالحية، الجزاءات الادارية في غير مجالي العقود، التأديب الوظيفي في القانون الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية مصر، الطبعة الاولى 2016، ص 18.

1289 - حيث أثبتنا أن الجزاءات ليست عقابا لمخالفة قرارات ادارية كما جاء في محاولة الباحث عماد صوالحية لتعريف العقوبات الادارية، هو خطأ يقع فيه عدد من الباحثين خاصة ممن يتناولون هذا الموضوع في إطار القانون الاداري، الذي يعتبرون أن العقوبة الادارية تشمل مخالفة القرارات الادارية، والحال أنه لا يمكن تقرير عقوبة لمجرد مخالفة قرار إداري ما لم

وعرفها الاستاذ محمد سعد فودة، بقوله "يقصد بالعقوبة الإدارية تلك الجزاءات ذات الخصيصة العقابية التي توقعها سلطات إدارية بمالها من سلطة عامة تجاه الأفراد بغض النظر عن هويتهم الوظيفية وذلك لردع خرق بعض القوانين واللوائح"[1290].

أما في الفقه الفرنسي، فقد أقرت الفقيهة ماري ديلماس مارتي بصعوبة تحديد خصائص ومكونات تعريف العقوبة الادارية[1291]، للشكوك التي تحوم حولها[1292]، مفضلة تحديدها بناء على المعيار الوظيفي المنصب على الجهاز او السلطة المصدرة للعقوبة وهدفها، والمعيار الشكلي المنصب على المخاطبين بها وكونها غير سالبة للحرية[1293]، كما وضعت م.أ.ح.إ ثلاثة معايير لتحديد العقوبة الإدارية، تتمثل في الوصف القانوني الذي يضفيه القانون على هذا الإجراء، طبيعة الجريمة، وأخيرا جسامة الجزاء، ويكفي توافر أحد تلك المعايير للقول بأن التدبير الإداري، عقوبة إدارية ذات طبيعة زجرية[1294]، لكنها عملت في قضية أخرى على تطبيق المعايير الثلاثة معا ولم تكتفي بواحد فقط، قبل العودة في اجتهادات أخرى إلى منهجها الأول بالاكتفاء بتوفر معيار واحد بشكل منفرد وليس بشكل تكاملي[1295].

تكن هذه المخالفة مسبقة التجريم بموجب نص قانوني أو تنظيمي يقرر عقوبة ادارية لهه المخالفة، وذلك كما أثبتنا في عدد من المقاطع.

1290 - علاقة بنفس الموضوع نجد الاستاذ محمد سامي الشوا الذي، ان لم يشر صراحة لأي تعريف، فيمكن استنتاجه من قول هذا الاخير في معرض تناوله للعقوبة الإدارية بقوله بخصوص "الجزاء الاداري la sanction administrative شأنه شأن اي جزاء له طابع عقابي طالما أن غايته العقاب على التقصير في أداء التزام ما.، هو يركز على الاخطاء المنسوبة، يتسم من حيث المبدأ بالطابع الشخصي. كما تنبع ذاتية الجزاء الاداري من أنه يصدر من جهة غير قضائية، لكن بواسطة سلطة ادارية، هذا ما يضفي عليه شكل القرار الاداري من جانب واحد Une décision administrative unilatérale، من خلال هذا التفرد الاساسي يكمن بالضرورة تعريف الجزاء الاداري"، فيستفاد بأن الجزاء الاداري له طبيعة ردعية، خاصية إدارية، غير قضائية للسلطة المصدرة له، ويمكن القول بأنه أغفل عنصر المخالفة، المتمثل في خرقه لنص قانوني أو تنظيمي يعاقب عليه بالعقوبة الادارية التي اكتفى بإعطاء خصائصها.. انظر بهذا الخصوص: . محمد سعد فودة، النظام القانوني للعقوبات الادارية دراسة فقهية قضائية مقارنة، غوباشي بريس، طنطا مصر 2006-2007، ص 10.

1291 - Mireille Delmas Marty et Catherine Teitgen Colly ،Punir sans juger? De la répression administrative au droit administratif pénal ،ouvrage précité, p 36.

1292 - ibid.

1293 - op.cit. ،p 38.

1294 - Cour eur. D.H. ،Ezeh et Connors c. Le Royaume-Uni (GC) ،arrêt du 9 octobre 2003 ،§ 86. Voir dans ce sens AFFAIRE EZEH ET CONNORS c. Royaume-Uni ،CEDH ،publié sur internet visité le 26/01/2023. https://hudoc.echr.coe.int/fre#{%22itemid%22:[%22001-65909%22]}

Voir dans ce sens : Sébastien VAN DROOGHENBROECK ،De vraies sanctions administratives ou des sanctions pénales camouflées ? Réflexions à propos de la jurisprudence récente de la Cour européenne des droits de l'Homme ،version réactualisée d'une contribution présentée lors d'un colloque organisé le 20 février 2004 par le Centrum voor wetgeving ،Regulering en Legisprudentie ،sur le thème de L'empire des sanctions administratives. Publié sur le web ،visité la même date. https://dial.uclouvain.be/pr/boreal/object/boreal%3A125766/datastream/PDF_01/view

1295 - La C.E.D.H. a considéré expressément que les trois critères ne sont pas cumulatifs mais alternatifs. Ce ne sera que si ces critères n'aboutissent pas à la conclusion expresse que l'article 6 ،§ 1er de la C.E.D.H. est applicable ،qu'il sera nécessaire de recourir à une appréciation cumulative au cours de laquelle il sera examiné si les critères ne fournissent pas un certain nombre d'arguments qui ،en soi ،ne sont pas décisifs mais qui ،ensemble ،suffisent pour décider qu'il est question d'une poursuite pénale au sens de l'article 6 ،§1er de la C.E.D.H. voir dans ce sens : Pierre-Paul VAN Gehuchten ،Les Sanctions Administratives En Droit Social: Essai D'une Typologie ،In Les Sanctions Administratives ،Ouvrage Collectif Sous La Direction De Robert

ثانيا . خصائص العقوبة الادارية

لا تستكمل العقوبة الإدارية ماهيتها إلا بحصر خصائصها انطلاقا من التعاريف السابقة والمعايير المحددة لها، والمتمثلة في كونها جزاء تصدره وتنفذه الإدارة بما لها من امتيازات السلطة العامة, كرد فعل اجتماعي يتصف بالعمومية، عن ارتكاب فعل مخالف يعاقب عليه إدارية, غير أنها وإن تشابهت مع بعض خصائص العقوبة الجنائية, فغنها تختلف عنها في عدة عناصر فالعقوبة الإدارية غير قضائية, كما أن بعض الخصائص الاخرى تكتسي نسبية خاصة في العقوبات الإدارية.

أ . جزاء توقعه السلطة الإدارية

تختص الإدارة بتوقيع العقوبات الإدارية العامة، وهو ما يميز بين العقوبات الإدارية والعقوبات الجنائية التي يحتكر القضاء وحده سلطة توقيعها, ولا يتمثل اضطلاع جهة الإدارة بتوقيع عقوبة إدارية عامة إفتأتا على اختصاص القضاء لما قد يثيره من مخالفة لمبدأ الفصل بين السلطات، حيث لا يتعارض ذلك مع المستقر عليه من أن الفصل بين السلطات لا يمكن أن يكون مطلقا، و إنما الو اقع يؤكد أن مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ نسبي، فالسلطة القضائية تفصل في بعض المنازعات الخاصة بصحة العضوية الانتخابية وهي أمور تتعلق بصلاحيات السلطة التشريعية مبدئيا، كما أن القاضي يحكم في بعض المنازعات الإدارية ويحكم بإبطال غير المشروع من تصرفاتها، هذا إلى جانب أن السلطة التنفيذية تمارس فيما تصدره من لو ائح اختصاصا تشريعيا في المجالات التي تفوضها السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية أو التي تخرج عن نطاق تدخل السلطة التشريعية كما أسلفنا, ولصحة الاختصاص بتوقيع العقوبة الإدارية العامة يتعين توقيعها من أحد الأجهزة التابعة لها[1296], كما أنه يتعين دخول توقيع الجزاء في نطاق ما تتمتع به من إمتيازات السلطة العامة.

ب . عمومية العقوبة الإدارية العامة

تعتبر عمومية القاعدة القانونية أهم صفات وخصائص القاعدة القانونية وترتبط بها فكرة التجريد أو قاعدة مجردة. وتفيد خاصية العمومية أن القاعدة القانونية عامة ومجردة، لكونها موجهة للعامة بصفاتهم لا بذواتهم، الغرض منها تنظيم الوقائع بشروطها وأوصافها لا بعينها. ومعنى ذلك أن القاعدة القانونية يجب أن لا تخص شخصا معينا بالذات أو تتعلق بحادثة معينة بذاتها، بل تكون قابلة للتطبيق على كل من تتو افر فيهم الصفات والشروط التي تنص عليها[1297]. وقد تكرست قاعدة عمومية العقوبة الإدارية[1298] التي تستمد هذه

ANDERSEN ،Diane DÉOM Et David RENDERS ،Edition Bruylant Bruxelles 2 0 0 7 ،précité ،p.p 413-414. Ce dernier en citant la jurisprudence de la C.E.DH ،prévoit que "la Cour européenne des droits de l'homme retient trois critères qui ،non cumulatifs ،permettent chacun d'identifier ،à propos d'une mesure légale ،son éventuel caractère pénal au sens de l'article 6 de la Convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales (cf. arr. Ozturk ، 21 févr. 1984; arr. Lutz ،25 août 1987; arr. Garyfallou ،24 sept. 1997; arr. Ladko et Kadubec ،2 sept. 1998)".

1296 . عبد العزيز خليفة، نفس المرجع السابق، ص 24

1297 ولا يخل بعمومية القاعدة القانونية أن توجد قواعد تخاطب فئات معينة من الناس كالتجار أو المحامين أو الأطباء أو المهندسين أو الصحفيين. لأن هذه القوانين قابلة لأن تنطبق على فرد في المجتمع إذا توافرت فيه الصفة التي حددتها كشرط لتوجيه الخطاب، كما أنها تخاطب أفراد هذه الفئات بصفاتهم لا بذاتهم.

1298 - محمد باهي اب، يونس، الرقابة القضائية على شرعية الجزاءات الادارية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ،2000، ص27.

الخاصية من نظيرتها في القانون الجنائي، ومفادها أنها لا تنطبق على فئة معينة من المواطنين فقط، و إنما تمتد سلطة الإدارة بتوقيعها على جميع الأفراد الذين يخالفون النص القانوني والمخاطبين به، كما لا يتوقف توقيعها على وجود ر ابطة خاصة أو علاقة مسبقة تربط الإدارة بالأفراد الخاضعين لهذه العقوبات[1299].

ولخاصية العمومية معنى أخر في الجزاءت الادارية، حيث لا يشترط في الأشخاص الخاضعين للعقوبات الإدارية ضرورة أن تربطهم علاقة مسبقة بالإدارة الزجرية, كالموظفين أو المتعاقدين, وتنصرف العمومية للقرار الإداري الذي يقضي بعقوبة إدارية ومفاده أن القرارات الإدارية المقررة لجزاءات إدارية تصدرها وتنفذها الإدارة بحق كل المخالفين الموجودين في نفس الوضعيات[1300]، في حين إن الجزاءات التعاقدية والتأديبية التي تتخذها الإدارة بحق الموظفين والمتعاقدين المخلين بتعهداتهم العقدية والتزاماتهم فإنها مقررة بموجب العلاقة الرئاسية للإدارة على الموظف والر ابطة العقدية تجاه المتعاقد[1301]، وهي عقوبات لا تتشابه فيما بينها وتكون خاصة بكل وضعية على حدة.

ت. عقوبة غير سالبة للحرية

يتفق جانب كبير من فقهاء القانون الجنائي الاداري على أن من الخصائص الأساسية للعقوبة الادارية كونها غير سالبة للحرية خلافا لتلك المعمول بها في القانون الجنائي، ويرجع ذلك لكون القانون الجنائي لما بعد الثورة الفرنسية كرس قاعدة مفادها أن النطق بالعقوبات السالبة للحرية أو المقيدة لها يبقى اختصاصا حصريا للقاضي الجنائي، على اعتبار أنه الحامي الأساسي للحقوق والحريات[1302].

ولهذا ارتبط بروز الدور الردعي للإدارة بعقوبات اقتصرت في الأصل على مجالات محددة في مجالي العقوبات التأديبية في الوظيفة العامة والعقوبات التعاقدية في العقود الإدارية والصفقات العمومية، غير أن هذه الخاصية بقيت لصيقة بالعقوبات الادارية بصفة عامة، رغم تحولها من الزجر الاداري الخاص في الاطار العقوبات التأديبية والتعاقدية، إلى الزجر الاداري العام في إطار العقوبات الادارية العامة التي تدخل في نطاق القانون الجنائي الاداري[1303]، كما يرجع ذلك لتطور نظرية الحد من التجريم والعقاب، التي ترى عدم جدوى العقوبات السالبة للحرية في تحقيق الردع والتأهيل والإصلاح، على اعتبار أن هذه الأخيرة تتميز بالقسوة وسلب

1299 - حيث لا يرتبط توقيع العقوبة الإدارية العامة بانتماء المعاقب لفئة معينة كما هو الشأن بالنسبة للعقوبات التعاقدية أو بدخوله ضمن طائفة معينة، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات التأديبية ، التي تفترض صحة توقيعها وجود علاقة وظيفية تربط بين المعاقب والإدارة خلافا للعقوبة الإدارية العامة التي لا تشترط قيام رابطة خاصة بين المعاقب والإدارة فإنها تكون بذلك أقرب إلى العقوبات الجنائية. انظر بهذا الخصوص: . عبد العزيز خليفة، نفس المرجع السابق، ص 26

1300 . فخاصية عمومية العقوبة تعد الدليل الأساسي على التقارب التاريخي، الموضوعي بين الجزاء الاداري والجزاء الجنائي وهذا يعني ان كليهما يفرض على المخالف بمجرد وقوع المخالفة القانونية، بغض النظر عن وجود رابطة قانونية متميزة تربط الادارة بالمخالف.

1301 - محمد علي عبد الرضا عفلوك، الأساس القانوني للعقوبات الإدارية، مجلة رسالة الحقوق المجلد 7، العدد 3 (31 ديسمبر 2015)، كلية القانون جامعة كربلاء العراق، ص 12، متوفر على الانترنيت:

https://www.researchgate.net/publication/310846231_alasas_alqanwny_llqwbat_aladaryt_alhamsh_balakhyr

1302 -Hicham MOUJAHID ،Le juge pénal : vers une évolution de son rôle dans la société contemporaine ،revue al fikh wa lkanoun ،n° 10 aout 2013. Publié aussi sur le web http://isamveri.org/pdfdrg/G00065/2013_10/2013_10_MOUJAHIDH.pdf.

1303 - سورية ديش، الجزاءات في اطار قانون العقوبات الاداري، مرجع سابق، ص 17.

الحرية من الفرد[1304]، هذين المعطيين أديا إلى انتقال هذه الخاصية في إطار مناقشة المبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية والتي أفضت في النهاية لترك سلطة العقاب على الجرائم قليلة الأهمية للإدارة، شريطة أن تكون العقوبات غير سالبة للحرية، قد كاد يتحقق إجماع الفقه والاجتهاد القضائي عليها، فتستبعد من مجال العقوبة الإدارية مبدئيا، إذ يحضر حرمان أو تقييد أية حرية أساسية بموجب عقوبة إدارية[1305]، وقد أصبحت هذه الخاصية معيارا للتمييز بين العقوبات الإدارية والجنائية في الفقه الفرنسي، فتقتصر العقوبات الإدارية على الغرامات الإدارية والمصادرة وسحب التراخيص، وهدم الأبنية المخالفة[1306]، وهذا ما أيده م.د.ف، الذي جاء في قراره بتاريخ 1987/07/28، بأنه لا يمثل مبدأ الفصل بين السلطات ولا أي مبدأ دستوري آخر عقبة أمام الاعتراف للسلطة الإدارية بسلطة الادارة في إصدار عقوبات إدارية لا تتعارض مع الدستور ما دامت غير سالبة للحرية وتحترم مبادى حيدة أعضاء اللجنة ومبدأ المواجهة ومبدأ الطعن[1307].

المراجع القانونية

- دستور المملكة المغربية لسنة 2011.
- قانون المسطرة الجنائية.
- قانون المسطرة المدنية.
- مجموعة القانون الجنائي المغربي.
- القانون رقم 36.15 المتعلق بقانون الماء.
- مدونة الجمارك والضرائب الغير المباشرة.
- القانون رقم 2713، المتعلق بالمقالع.
- المدونة العامة للضرائب.
- مدونة تحصيل الديون العمومية.
- القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الاسعار.
- القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.
- القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.
- القانون رقم 11.66 الخاص بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.
- الظهير الشريف رقم 1.03.196 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب بالمملكة.

1304 - رشيد بنفريحة، خصوصية التجريم، العقاب في القانون الجنائي للأعمال-جرائم الشركات التجارية نموذجا-، اطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم تخصص قانون خاص، قسم قانون الخاص، كلية الحقوق، العلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2016-2017، ص 338. متوفرة أيضا على الانترنيت: http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/9540/1/Dbenfriha.pdf

1305 - هذه الفكرة تنبني على وجوب استبعاد الجزاءات السالبة للحرية من مجال الجزاءات الإدارية الجنائية، هذا هو ما فعلته كثير من التشريعات المعاصرة نظرا لتعلق الأمر بالحرية الفردية مما يستدعي أن يكون المساس بهذه الحرية بقرار قضائي. أنظر بهذا الخصوص: . حدادي نعيمة، العقوبة الإدارية في مادة الضبط الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق شعبة القانون الاقتصادي، قانون الأعمال تخصص القانون العام الاقتصاد، كلية الحقوق، العلوم السياسية، قسم قانون الأعمال جامعة بجاية عبد الرحمان ميرة، السنة الجامعية 2014 – 2015، ص: 18.

1306 - غنام محمد غنام، القانون الجنائي الاداري، م.س، ص 231.

1307 - موسى مصطفى شحادة، الجزاءات الادارية في مواجهة المنشآت المصنفة الضارة بالبيئة ورقابة القضاء الاداري في فرنسا عليه، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الأول، 2004، ص.ص 12، 13. متوفرة ايضا على الانترنيت https://journals.ekb.eg/article_275884.html

.القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق.
- القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.
.الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.
.العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية لسنة 1966.
- La Convention europeenne des droitd de l'Homme.
. Le code criminel allemand Strafgesetzbuch (StGB).
. Loi sur les infractions administratives Owig dans la version du 19 février 1987.
- Le Code pénal français de 1994

المراجع والمؤلفات المتخصصة

.عبود سراج، علم الاجرام وعلم العقاب دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي، مطبوعات جامعة الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت سنة 1990.
. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري الشرعية الدستورية في قانون العقوبات, الشرعية الدستورية في قانون الإجراءات الجنائية, الطبعة الثانية دار الشروق, القاهرة, سنة 2002.
- أحمد الخمليشي، شرح القانون الجنائي القسم العام، دار النشر المعرفة للنشر، التوزيع، الطبعة الاولى الرباط 1985.
. محمد حسن مرعي، الجزاءات الجنائية والمالية في العقود الإدارية: دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، الطبعة الأولى 2018.
. أمين مصطفى محمد، النظرية العامة لقانون العقوبات الإداري (ظاهرة الحد من العقوبات)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى 2009.
. محمد حسين منصور، المدخل الى القانون القاعدة القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى بيروت لبنان 2010، ص.ص 25، 26.
. محمد الرازقي، مارك أنسل الدفاع الاجتماعي الجديد، طباعة، نشر دار الكتاب الجديد المتحدة طرابلس ليبيا.
. غنام محمد غنام، القانون الإداري الجنائي دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع المنصورة، طبعة 2019.
.عماد صوالحية ، دستورية العقوبات الادارية، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية مصر الطبعة الاولى 2016.
- محمد سعد فودة، النظام القانوني للعقوبات الإدارية، دراسة فقهية مقارنة، مطابع غوباشي، طنطا مصر 2006.
- فريد روابح، محاضرات في القانون الجنائي العام، مطبوعة الدروس لطلبة السنة الثانية من الاجازة، جامعة محمد لمين الدباغ، سطيف الجزائر، السنة الجامعية 2018-2019.
- القانون 15.36 المتعلق بالماء.
- رؤوف عبيد، السببية الجنائية بين الفقه والقضاء، دار الفكر العربي للطباعة، النشر، القاهرة مصر 1984.

- لطيفة الداودي، الوجيز في القانون الجنائي المغربي القسم العام، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى مراكش 2007.

- فتحي بهنسي، العقوبة في الفقه الاسلامي، الطبعة الخامسة، دار الشروق بيروت/القاهرة 1983.

- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، ضمانات مشروعية العقوبات الإدارية العامة، مطابع جامعة المنوفية، توزيع منشأة المعارف الاسكندرية مصر 2008.

- عماد صوالحية، دستورية العقوبات الادارية، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية مصر الطبعة الاولى 2016.

. عماد صوالحية، الجزاءات الادارية في غير مجالي العقود، التأديب الوظيفي في القانون الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية مصر، الطبعة الاولى 2016.

- محمد باهي ابو يونس، الرقابة القضائية على شرعية الجزاءات الادارية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2000.

- Delmas-Marty et Catherine Teitgen-Colly ،Punir sans Juger : de la Répression Administrative Au Droit Administratif Pénal, éd Economica, Paris 1992

- Paul Martens ،les sanctions administratives ،un droit pénal dégénéré? Article paru dans : les Sanctions administratives, ouvrage collectif sous la direction de Robert Andersen, Diane Domit Renders, Edition Brylant, Bruxelles 2007.

- Thomas BOMBOIS et Diane DÉOM, la définition de la sanction administrative, Article paru dans : les Sanctions administratives, ouvrage collectif sous la direction de Robert Andersen, Diane Domit Renders, Edition Brylant, Bruxelles 2007.

- Pierre-Paul VAN Gehuchten, Les Sanctions Administratives En Droit Social: Essai D'une Typologie, In Les Sanctions Administratives ،Ouvrage Collectif Sous La Direction De Robert ANDERSEN ،Diane DÉOM Et David RENDERS, Edition Bruylant Bruxelles 2007.

. Marquis Cesare Bonesana Beccaria ،Des délits et des peines (1764), Paris décembre 2011. Et Éditions Du Boucher ،Paris 2002.

- Otfried Hoffe ،Pour Un Droit Pénal Interculturel, Traduction De Lukas K. Sosoe ، Collection Diké, 1ére éd PUL, canada 2016.

- Luis Favoreu et autres ،Droit constitutionnel ،18eme Edition, Dalloz ،Paris 2016.

- Xavier Pin ،Droit Pénal Général ،10 Emme Ed ،Dalloz ،Paris ،2018.

- Olivier Décima et autres ،droit pénal général ،collection cours ،4ème édition ،LGDJ ، Paris 2020 ،p 25.

- Keven Iselin ; Le Droit Pénal à La Lumière De L'existentialisme Sartrien ،Collection Dike ،1ére Ed PUL, Presse Universitaire Laval, Canada 2017.

. Bernard Bouloc et Haritini Matsopoulou ،droit pénal général et procédure pénale ، 21éme éd Dalloz Paris 2018.

- Michel Rosset Driss Bassri et autres ،Droit Administratif Marocain ، collection édification d'un état Moderne ،5ème édition. Imp. Royal Rabat 1992.

- Benabdella Mohamed Amine ،la police administrative dans le système juridique marocain ،publication APREJ-collection du droit public ،Rabat 1987.

الأطاريح والرسائل الأكاديمية

- ادريس بوزرزايت، الزجر الإداري، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، شعبة القانون العام وحدة التكوين والبحث الإدارة العامة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2005-2004.

. عماد صوالحية، الجزاءات الادارية العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013.

- رشيد بنفريحة، خصوصية التجريم، العقاب في القانون الجنائي للأعمال-جرائم الشركات التجارية نموذجا-، اطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم تخصص قانون خاص، قسم قانون الخاص، كلية الحقوق، العلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2016-2017،.

. حدادي نعيمة، العقوبة الإدارية في مادة الضبط الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق شعبة القانون الاقتصادي، قانون الأعمال تخصص القانون العام الاقتصاد، كلية الحقوق، العلوم السياسية، قسم قانون الأعمال جامعة بجاية عبد الرحمان ميرة، السنة الجامعية 2014 – 2015.

. خلف اللّه صبرينة، جرائم الحرب أمام المحاكم الدولية الجنائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون والقضاء الدوليين الجنائيين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007.

. قروف أسماء، العقوبة الادارية كبديل عن الجزاء الجنائي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق، العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، السنة الجامعية 2013.2014.

- عقون مهدي، الرقابة القضائية على مشروعية الجزاءات الإدارية العامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص قانون إداري وإدارة عامة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2015.

- سعدوني فاطمة، الرقابة القضائية على مشروعية العقوبات الإدارية العامة، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة اكلي محمد اولحاج، الجزائر 2014-2015.

- Camille Montagne ،Lien familial et droit pénal ،Thèse préparée Pour obtenir le grade de Doctorat Spécialité en Droit pénal au sein du Centre de Recherches Juridiques de Grenoble dans l'École Doctorale Sciences Juridiques ،soutenue publiquement le 4 décembre 2015.

- Jean Gourdou, Les conséquences de la Constatation de l'Illégalité d'un Acte Administratif par le Juge Administratif, Thèse pour l'obtention de doctorat en droit, université de Pau et des pays de l'Adour Français, année universitaire 1996.

- Dimitri Löhrer, La Protection Non Juridictionnelle Des Droits Fondamentaux En Droit Constitutionnel Compare,L'exemple De L'ombudsman Spécialisé Portugais, Espagnol Et Français, Thèse de doctorat en droit public ،Université De Pau Et Des Pays De L'Adour ،Faculté De Droit ،D'économie Et De Gestion ،Ecole Doctorale 481 Sciences Sociales Et Humanités ، Année Universitaire 2013.

- Manon Leblond, Le principe d'individualisation de la peine en droit pénal français, Thèse Pour Obtenir Le Grade De Docteur De L'université De Montpellier En Droit privé et Sciences criminelles École doctorale de Droit et Science politique Centre d'études et de recherches comparatives ،constitutionnelles et politiques (CERCOP), soutenue Le 16 avril 2021.

المقالات والتقارير المتخصصة

- محمد علي عبد الرضا عفلوك، الأساس القانوني للعقوبات الإدارية، مجلة رسالة الحقوق المجلد 7، العدد 3 (31 ديسمبر 2015)، كلية القانون جامعة كربلاء العراق.

. صباح مصباح محمود الحمداني نادية عبد الله الصليف، الدور الوقائي لمبدأ قانونية الجرائم والجزاءات، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة 1 المجلد1 العدد 4 الجزء 2، يونيو/ حزيران 2017.

. عبد المجيد اغميجة، مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي، عرض مقدم في إطار الندوة المنظمة من طرف الوداية الحسنية للقضاة بمناسبة المؤتمر الثالث عشر للمجموعة الإفريقية للاتحاد العالمي للقضاة، الدار البيضاء، 28 مارس 2008، موقع المكتبة الشاملة للعلوم القانونية.

- غنام محمد غنام، القانون الجنائي الداري، الصعوبات التي تحول دون تطوره "القسم الاول، الثاني"، مجلة الحقوق الكويتية، الكويت، العدد الأول، السنة 18.

- موسى مصطفى شحادة، الجزاءات الادارية في مواجهة المنشآت المصنفة الضارة بالبيئة ورقابة القضاء الاداري في فرنسا عليه، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد الأول السنة 2004.

- نور الدين الوناني، القانون الجنائي الإداري، نحو توجه جديد في اعتماد العقوبات الإدارية مجلة المنارة للدراسات القانونية، الادارية المجلد 2019، العدد 27، بتاريخ 30 يونيو 2019.

- يونس نفيد، العقوبة الإدارية، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية بتاريخ 3 يونيو 2020.

- محمد علي عبد الرضا العفلوك، الاساس القانوني للعقوبات الادارية، المجلد 7، العدد 3, 31 ديسمبر/كانون الأول 2015.

- سماعين لعبادي، الجزاءات الادارية المترتبة عن المخالفات الادارية، ضوابط تطبيقها في التشريع الاماراتي، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني (RARJ) المجلد 11، العدد 01، 2020.

- David W.CARRITHERS, La philosophie pénale de Montesquieu, Revue Montesquieu N° 1.

- Daniel Béland ،État-providence ،libéralisme et lien social. L'expérience française : du solidarisme au «retour» de la solidarité. Cahiers de recherche sociologique ،N° 31 ،1998.

- Jean-Philippe Feldman, La Séparation Des Pouvoirs et Le Constitutionnalisme. Mythes et réalités d'une doctrine et de ses critiques ،Revue française de droit constitutionnel P.U.F. 2010/3 - n° 83.

- Conseil d'État, Le Juge Administratif et Les Sanctions Administratives, Les dossiers thématiques du Conseil d'État, site du conseil, mis en ligne le 09/01/2017.

- Rapport de la Commission Européenne ،Etude sur les systèmes de la sanctions administratives et pénales dans les Etats Membres des Communautés Européennes ،Volume I, Rapport de synthèse ،Brussels/Luxembourg 1994 ،Imprimé en Belgique ،Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes 1995.

- Rapport de la Commission Européenne ،Etude sur les systèmes de sanctions administratives et pénales dans les Etats membres des communautés européennes ،Rapport de synthèse ،volume II Rapports Nationaux : offices des publications officielles des communautés européennes Luxembourg ،1994.

- Julien Bétaille et autres, Les sanctions administratives dans les secteurs techniques, Recherche effectuée avec le soutien de la Mission de recherche Droit et Justice, Centre d'Étude et de Recherche sur l'Administration Publique (CERAP), Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne ،Institut des Sciences Juridique et Philosophique de la Sorbonne (ISJPS) ،septembre 2016.

- Les Sanctions Administratives, dossier préparé par la délégation aux affaires juridiques (DAJ). Courrier Juridique des Affaires sociales Et des Sports, Bimestriel d'information juridique de l'administration sanitaire, sociale et des sports, n° 88 Septembre/Octobre 2011.

- Michel van de Kerchove ،Réflexions analytiques sur les concepts de dépénalisation et de décriminalisation ،Revue Interdisciplinaire d'Etudes Juridiques ،année 1984/1,v 12.

- Sébastien VAN DROOGHENBROECK ،De vraies sanctions administratives ou des sanctions pénales camouflées? Réflexions à propos de la jurisprudence récente de la Cour européenne des droits de l'Homme ،version réactualisée d'une contribution présentée lors d'un colloque organisé le 20 février 2004 par le Centrum voor wetgeving ،Regulering en Legisprudentie ،sur le thème de L'empire des sanctions administratives.

- Hicham MOUJAHID, Le juge pénal : vers une évolution de son rôle dans la société contemporaine, Revue al fikh wa lkanoun ،n° 10 aout 2013.

الدكتور أمحمد الأحمدي
دكتورفي الحقوق - أستاذ زائربجامعة محمد الخامس بالرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية السويسي

أسس صياغة النصوص القانونية الجيدة

Foundations of Good Legal Drafting

الملخص التنفيذي:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع أسس صياغة النصوص القانونية الجيدة وذلك من خلال إبراز المعايير التي تضمن وضوح القوانين ودقتها وفعاليتها، فالصياغة السليمة تعتمد على لغة قانونية واضحة، خالية من الغموض، ومحددة المعاني بما يمنع التفسيرات المتعارضة، كما تتطلب مراعاة البناء الفني للنص، من حيث التسلسل المنطقي للأحكام، وتحديد المفاهيم بدقة، وربط النصوص ببعضها لضمان الاتساق التشريعي، كما تلعب المبادئ الدستورية والمعايير الدولية دورا جوهريا في توجيه الصياغة وضمان مشروعيتها، ومن خلال الالتزام بهذه الأسس، تحقق القوانين أهدافها في تنظيم العلاقات وحماية الحقوق، فالنص القانوني الجيد لا يكتفي بالتأثير القانوني، بل يسهم أيضا في تعزيز الثقة في المنظومة التشريعية وضمان العدالة وسيادة القانون. الكلمات المفاتيح: الصياغة القانونية – النصوص القانونية – الامن القانوني.

Executive Summary:

This study aims to highlight the foundations of good legal drafting by emphasizing the criteria that ensure the clarity, accuracy, and effectiveness of laws. Proper drafting relies on clear legal language, free of ambiguity, and precise in meaning to prevent conflicting interpretations. It also requires attention to the technical structure of the text, including the logical sequence of provisions, precise definition of concepts, and linking of texts to ensure legislative consistency. Constitutional principles and international standards play a crucial role in guiding drafting and ensuring its legitimacy. By adhering to these foundations, laws achieve their goals of regulating relationships and protecting rights. A well-drafted legal text not only has legal effect but also contributes to enhancing trust in the legislative system and ensuring justice and the rule of law. Keywords : Legal Drafting – Legal Texts – Legal Security.

المقدمة:

تعد صياغة النصوص القانونية الجيدة ركيزة أساسية لضمان فعالية القوانين وتحقيق مقاصدها التشريعية، فالنص القانوني الواضح والدقيق يسهم في ترسيخ الأمن القانوني ويحد من النزاعات الناتجة عن غموض الأحكام أو تضاربها، كما تتطلب الصياغة الجيدة مراعاة معايير لغوية وفنية تضمن وضوح المعنى

و انسجام النص مع باقي التشريعات، بحيث تستلزم إحاطة شاملة بالمبادئ الدستورية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة لضمان المشروعية والتكامل التشريعي، ومن ثم، فإن إتقان صياغة النصوص القانونية يعد أداة جوهرية لا مناص منها لتحقيق العدالة وسيادة القانون[1308].

وتعتبر الصياغة التشريعية الجيدة للنصوص القانونية الأداة التي يهدف ويحاول من خلالها الصائغ لفكرة معينة من ذهن المشرع لصياغتها وفق قواعد قانونية مترابطة فيما بينها، وبالتالي تسهل على المشرع عملية تحويلها إلى قواعد آمرة وملزمة والتي من خلالها يحتكم فيها الصائغ إلى عدة عناصر خاصة بالصياغة التشريعية إضافة الى إحترام معايير الجودة المطلوبة.[1309]

إن صياغة النصوص القانونية هي عملية كتابة القوانين والأنظمة القانونية بطريقة دقيقة وواضحة تهدف إلى تحقيق الأهداف القانونية المحددة، بحيث يتطلب صياغة النصوص القانونية مهارات تفسيرية ولغوية عالية، وتتطلب تركيزًا كبيرًا على التفاصيل والاستخدام الصحيح للمصطلحات القانونية[1310].

ومما لا شك فيه فأسس صياغة النصوص القانونية الجيدة تمنح نصا جيدا، والقانون هو بداية قانون قابل للتطبيق، وحتى يكون قابلا للتطبيق، يجب أي أن يتم وضع قواعد تتضمن جزاء في حال مخالفتها، وبالتالي فالقانون هو الوثيقة التي تضع قواعد إلزاميته، ومن بين هذه الأسس نجدها تتجلى في تحديد الهدف القانوني التي تسعى لها أسس صياغة النص القانوني بحيث غالبا ما يكون هناك هدف واضح ومحدد وراء صياغة النص القانوني، كما يمكن أن يكون الهدف إنشاء قانون جديد، أو تعديل قانون قائم، أو وضع أنظمة تنظيمية لقضايا معينة، علاوة على ذلك فقبل الشروع في الكتابة، فالمشرع يقوم بدراسة أثر القانوني بعناية بغية وضع نص قانوني ذو جودة، هذا ويتضمن أيضا فهم القوانين واللوائح الحالية المتعلقة بالموضوع والبحث في القضايا المرتبطة به، ناهيك عن استخدام المصطلحات القانونية الدقيقة والمعروفة في صياغة النص، كون ذلك يساعد في تجنب الالتباسات والتفسيرات المتعددة،[1311] وعليه نطرح السؤال الاشكالي التالي:

الإشكالية الرئيسية: كيف يمكن لصياغة النصوص القانونية الجيدة أن توازن بين الدقة القانونية والوضوح اللغوي وتحقيق الأثر التشريعي المطلوب؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المعايير الفنية واللغوية التي يجب مراعاتها لضمان وضوح النصوص القانونية وسهولة فهمها؟
- كيف تؤثر دقة الصياغة القانونية على فعالية تطبيق القانون وتقليل النزاعات التفسيرية؟
- ما دور المشرع في تحقيق الانسجام بين النصوص القانونية وضمان توافقها مع المبادئ الدستورية والمعايير الدولية؟

1308 زكرياء أقنوش، المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية، مجلة العلوم القانونية، سلسلة البحث الأكاديمي، مطبعة الأمنية الرباط، العدد 10، 2015.ص.67.

1309 عبد القادر الشيخلي، الصياغة القانونية، تشريعا، فقها، قضاء، محاماة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.ض.94.

1310 محمد بوعزيز، القانون البرلماني المغربي، مسطرة التشريع (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار القلم، الرباط، 2006.ض.321.

1311 حسنية أبو هلال، تقنيات الصياغة القانونية مطلب الجودة التشريعية، مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية، العدد الثالث، يونيو، 2017.ص.125.

وبناءا عليه سنتطرق في دراستنا للوقوف على مرتكزات عناصر أسس صياغة التشريع الجيدة من خلال (المطلب الأول)، ثم معايير الصياغة التشريعية الجيدة من خلال (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مرتكزات عناصر صياغة التشريع الجيدة

تتميز صياغة النص القانوني الجيد وفق مسطرة تشريعية واحدة محددة دستوريا ترتكز في أساسه على أسلوبه البسيط ولغته السهلة والواضحة والمصاغة وفق الشكل الذي يسهل معه إدراك النص واستيعابه، ويعرف الأسلوب على أنه اختيار يقوم به المنشئ وهو المشرع في إطار صياغته للنصوص القانونية، لسمات لغوية بغرض التعبير عن موقف معين؛ ومجموعة الاختيارات الخاصة بمنشئ معين هي التي تشكل أسلوبه الذي يمتاز به عن غيره من المنشئين.[1312]

ويعتبر الأسلوب القانوني السليم والبسيط أحد الأعمدة التي تقوم عليها القاعدة القانونية أثناء صياغتها، على إعتبار أن الصيغة القانونية تعد عنصرا هاما من عناصر تكوين الأحكام والقواعد فهي التي تخرجها إلى حيز الوجود، بحيث يتوقف نجاح تلك القاعدة على دقة الصياغة ومدى ملائمة أدواتها[1313]، لهذ ينبغي مراعاة الدقة في صياغة القاعدة القانونية من خلال التعبير الفني العملي و أقرب السبل و أفضل الأدوات لتحقيق الغاية المقصود منها.

ومنه سنتطرق لدراسة أسلوب ولغة النص التشريعي (الفرع الأول)، على أساس سنتطرق لدراسة الهيكلة العامة للنص التشريعي من خلال (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أسلوب ولغة النص التشريعي

يعتبر أسلوب النص التشريعي القانوني ولغته من أبرز العناصر الأساسية لصناعة التشريع الجيد الحديث، ومما لا شك فهذا الأسلوب يهدف من خلاله المشرع الوصول إلى الغرض من التشريع وتحقيق مبتغاه، وذلك بالابتعاد قدر الإمكان عن كل العبارات والجمل والمفاهيم والكلمات التي من شأنها تحوير أو تغيير تلك الوظيفة وجعل النص مصدرا للتعقيد و الاستشكال بدل أن يكون مصدرا للأمن والسلامة.[1314]

وتجدر الإشارة إلى أن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل بين الناس، بل أيضا سلوك يلجأ إليه الإنسان لإثبات حضوره كموجود في طبيعته التاريخية والجغرافية، سيما وأنها مكون للهوية الوطنية ورمزا من رموز التعبير لصناعة القرار في المؤتمرات العالمية.

لقد خصصنا هذا الفرع للحديث عن أسلوب النص القانوني (الفقرة الأولى)، وكذلك للغة النص القانوني في (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: أسلوب النص القانوني

أصبح من الضروري عند صياغة النصوص التشريعية الأخذ بعين الاعتبار المستوى الثقافي والعلمي للأشخاص المخاطبين بها[1315]، والاحتراس بكيفية متبصرة عند صياغتها وتوظيف مقتضيات متعارف عليها،

1312- سعد مصلوح، الأسلوب – دراسة لغوية إحصائية -، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1992، ص :37 وما بعدها.

1313- وهاب محمد عادل، إشكالية ترجمة المصطلحات القانونية، مجلة الشؤون القانونية والقضائية، العدد 6، 2014، ص :39.

1314- عبد الإله فونتير، اللغة العربية والنص التشريعي؛ تأملات وإشكالات، مداخلة ألقاها في الندوة المنظمة من طرف أكاديمية المملكة المغربية بالرباط يومي 20 و21 أكتوبر 2010 بعنوان، اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2011، ص :67.

1315- شهد المغرب الى حدود سنة 2014 ما معدله نسبة 32%من الأمية، حسب ما ورد في المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية يومه 08 شتنبر 2017.

متكاملة ومتناسقة وقابلة للتطبيق[1316] كفيلة بفهم النص واستيعابه من طرف المعنيين به، بحيث يتعين في المشرع لتحقيق هذه الغاية أن يرتكز على الأسلوب السليم أثناء صياغته للنص القانوني، فمن حيث أسلوب النص القانوني وجب أن نميز بين الصياغة التشريعية الجامدة والصياغة المرنة، وذلك حسب السلطة التقديرية التي يمنحها المشرع للقاضي، فالصياغة الجامدة التي يكون فيها الغرض من القاعدة القانونية محددا تحديدا دقيقا، والحل فيها أيضا محددا بشكل أدق بحيث لا يملك المنفذ لهذه القاعدة أدنى سلطة تقديرية سواء فيما يتعلق بمدى انطباق القاعدة أو نوع الحل الذي يترتب على انطباق القاعدة أو نوع الحل الذي يترتب على انطباقها [1317] أما الصياغة المرنة فهي الصياغة التي لا تحدد الحكم أوما يخضع له من أفراد ووقائع تحديدا منضبطا جامعا مانعا، و انما تقتصر على وضع الفكرة في هذا أو ذاك تاركة تحديد ما يدخل فيها لتقدير من يقوم بتطبيق القاعدة ذاتها[1318].

ويعد الأسلوب القانوني السليم والبسيط أحد المرتكزات التي تقوم عليها القاعدة القانونية أثناء صياغتها، و كأداءة يهدف من خلالها المشرع الوصول الى الهدف من التشريع وتحقيق المبتغى، وذلك بالابتعاد قدر الإمكان عن كل العبارات والجمل والكلمات التي من شانها تغيير تلك الوظيفة وجعل النص مصدرا للتعقيد بدل أن يكون مصدرا للأمن والسلامة [1319]، لذلك يفرض على صائغ النص القانوني سواء كان برلماني أوعضو تابع لإدارة أو مؤسسة عمومية داخل الدولة، أن يكون ذا خبرة وكفاءة عالية خاصة على مستوى الصياغة التشريعية، ويجب عليه أن يحرص على تبسيط الأسلوب الذي يتم به تحرير هذه النصوص من أجل ضمان فهم صحيح وسلس لها من طرف المخاطبين بها[1320]، رغم أن وضع نصوص تشريعية بكيفية لا يشوبها أي غموض أو لبس تبقى من الناحية العملية مسألة نسبية، يصعب الوصول اليها في العديد من الحالات[1321].

وعليه فان الأسلوب القانوني الواجب الاعتماد عليه في الصياغة القانونية الجيدة يجي ان يدعم جودتها شكلا ومضمونا، ومن اجل تحقيق ذلك وجب ان يتمتع هذا الأسلوب بعدة خصائص كالتناسق والبساطة والمساواة، فكلما كان أسلوب النص بسيطا كلما كان ذلك النص مقبولا من جميع الجهات، وسهل الفهم والتطبيق من المعنيين به[1322]، فالبساطة في الأسلوب تلزم الصائغ حسن اختيار الكلمات وجمل سهلة الفهم واستعمال الكلمات الواضحة والدقيقة والابتعاد عن الأساليب الشخصية والتأثيرات الأدبية، فالقانون يعتبر بسيط ومعقد في نفس الوقت، لذلك يجب ان يكون مفهوما في كل جزء من اجزائه كما في كل شيء منه حتى يصبح مقروء وتزداد أهمية البساطة في الأسلوب كون هذا النص موجه الى العموم ويختلط فيه الامي والعالم، فتصبح البساطة بالتالي هي الوسيلة التي يوازي من خلالها الصائغ بين صنفين داخل المجتمع، وذلك

1316- زكرياء أقنوش، المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية، مجلة العلوم القانونية، سلسلة البحث الأكاديمي، مطبعة الأمنية الرباط، العدد 10، 2015، ص: 286.

1317- عصمت عبد المجيد بكر، مشكلات التشريع دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 165.

1318- عبد القادر الشيخلي، الصياغة القانونية، تشريعا، فقها، قضاء، محاماة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص: 68.

1319- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2018، ص : 420.

1320- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص: 421.

1321- محمد الكشبور، ازدواجية لغة النص التشريعي وأثرها على القضاء، مجلة القانون والاقتصاد، القضاء بالمغرب واقع وافاق، العدد السادس 1990، ص :308.

1322- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص: 420.

من خلال صياغة نصوص قانونية يطبعها أسلوب قانوني بسيط، مؤسس على تجاوز الالفاظ والمفاهيم الغير دقيقة، والجمل والعبارات الفضفاضة ويحرص على الفصل بين اكثر من قاعدة قانونية داخل نفس المادة من النص التشريعي المصاغ، وهذا ما أكده القضاء الدستوري الفرنسي في قراره رقم 455_2001DC حينما نص بصريح العبارة على ضرورة اعتماد احكام دقيقة بما فيه الكفاية، وصيغ غير مبهمة[1323]، وخير مثال على ذلك الأسلوب الذي صيغت به المادة 222 من قانون المحاكم الإدارية.

وفي المقابل يعتبر الأسلوب المركب، سواء على مستوى العبارات او الجمل، او على مستوى المفاهيم مؤشرا على سوء الصياغة، خاصة متى جاء متضمنا لعبارات وفقرات ومواد طويلة[1324] ومصطلحات غامضة وإحالات كثيرة على مقتضيات أخرى، الامر الذي جعله المجلس الدستوري الفرنسي مصدرا لانعدام الامن القانوني، حيث اعتبر في قراره رقم 2005-530 DC ان التعقيد في التشريع ناتج بشكل خاص بطول المادة 78، وعدم مفهوميتها، وأحيانا غموضها، وكثرة احالاتها على مقتضيات أخرى والتي تكون مصدرا لانعدام الامن القانوني[1325].

وفيما يخص التناسق في الأسلوب فيقصد به ذلك النظام الخفي الذي يربط النص بعضه ببعض فيبدوا في تكامل متجانس، اوما يربط بين جوابه (الجمل والعبارات المكونة للنص القانوني) بحيث تبدو متوازنة ولا يطغى بعضها على بعض، ومن اجل ضمان التناسق المطلوب في صياغة النصوص القانونية يتعين صياغة كل جملة او فقرة او قاعدة في علاقتها، من جهة، بباقي الجمل والفقرات والقواعد المضمنة بالنص اوما يسمى بالتناسق الداخلي، ومن جهة أخرى في علاقتها بالمفاهيم والقواعد والمضامين العامة لمجموع النصوص المشكلة للمنظومة القانونية للدولة[1326]، اوما يسمى بالتناسق الخارجي، فالأصل في النصوص القانونية انها تؤخذ باعتبارها وحدة متكاملة وان المعاني التي تتولد عنها يتعين ان تكون مترابطة فيما بينها[1327]، نظرا لكون هذه النصوص تعمل في اطار وحدة عضوية متكاملة مع باقي النصوص القانونية رغم استقلالها بمتنها.

أما بخصوص المساواة في الأسلوب فيقصد به اعتماد الوساطة بين الايجاز والاطناب، بحيث يتعين ان يكون النص القانوني متجنبا كل ايجاز مخل واطناب ممل[1328] حتى لا يسبب الخلط واللبس للمتلقي ومطبق القانون، فاذا كان الايجاز امرا محبذا في الصياغة التشريعية لكونه يعبر عن القاعدة القانونية في بضع كلمات ومفاهيم مختصرة لا تطيل الجملة القانونية، فانه لا ينبغي ان يتجاوز ذلك الى الاخلال بمعنى الصياغة، فالصياغة الجيدة تتطلب كلاما قصيرا يدل على معنى كثير واف لغرض التشريع، فالإيجاز يعبر عن اعمق المعاني باقل الكلمات، ولا يخل بجوهر الفكرة بل يشملها ولا يزيد عليها[1329].

1323- C.cons Décision n° 2001_455 DC du 12 janvier 2002, loi de modernisation sociale, journal officiel du 18 janvier 2002, p :1053.

1324- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص :421.

1325- C.cons Décision n° 2005-530 DC du 29 décember 2005, loi de finanes 2006 , journal officiel n 304 du 31 décember 2005, p :20705.

1326- علال فالي، صناعة النصوص القانونية وإشكالات الاختصاص، مرجع سابق، ص: 430.

1327 الشريف الغيوبي، رشيد لبكر، اللغة والمصطلحات القانونية، صوماديل الدار البيضاء، 2017، ص: 20.

1328- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص: 432.

1329- عبد القادر الشيخلي، الصياغة القانونية، تشريعا، فقها، قضاء، محاماة، مرجع سابق، ص: 87.

أما بخصوص الاطناب فهو عكس الإيجاز، فالمشرع بدل ان يصوغ القاعدة القانونية بشكل واضح في وفي صيغ عبارات محددة، يلجا الى توظيف عدد كبير من العبارات والالفاظ للتعبير عن معنى واحد[1330] ويزيد النص تعقيدا، فالصياغة التشريعية الجيدة تتطلب توخي الاقتصار في العبارات وكفايتها، فليس من المناسب استخدام الكلمات المعبرة عن النعت والحال التي تثقل التعبير دون ان تغير شيئا في جوهر القاعدة.

ورغم أهمية البساطة والتناسق والمساواة في الأسلوب اثارها على الصياغة التشريعية وإسهاماتها في تجويد الصياغة التشريعية الا انه يلاحظ وللأسف الشديد في العديد من الحالات غياب تام لهذه الخصائص اثناء عملية الصياغة، فتظهر نصوص قانونية متضاربة على مستوى:

- الالفاظ والعبارات المستعملة؛
- حجم القانون؛
- الاحكام والقواعد.

فالأسلوب القانوني البسيط المتناسق يعد عنصر من العناصر الأساسية التي تقوم عليها الصياغة التشريعية الجيدة والوسيلة التي يعبر من خلالها الصائغ عن مضمون النص والغاية منه، لذا وجب على جميع الفاعلين في عملية سن القوانين التوفر على إرادة سياسية متأنية ودائمة لتوضيح وتبسيط وأنسنة القانون[1331]، ونشيد هنا بمرحلة المناقشة في المسطرة التشريعية، ودورها في تجويد النص التشريعي من خلال التعديلات التي تجريها على النص عامة والأسلوب خاصة، لتقديم انتاج تشريعي دقيق ومتكامل، وعليه يمكن القول ان الصياغة التشريعية لا علاقة لها بمحسنات اللغة وجماليتها اذا كانت ستعقدها، لان الأسلوب القانوني وسيلة يتوخى منها تحقيق الدقة والوضوح في النص اكثر من جماليته، خاصة اذا تم التعبير عن هذا النص بلغة قانونية سليمة.

الفقرة الثانية: لغة النص القانوني

تعتبر اللغة ليست مجرد اداءة للتواصل بين الناس فحسب، بل أساس ذلك السلوك الذي يلجا اليه الانسان لإثبات حضوره كموجود في طبيعته التاريخية والجغرافية[1332]، فاللغة تعد مكونا أساسيا من مكونات الهوية[1333] الوطنية ورمزا من رموز التعبير، ووسيلة لصناعة القرار في اقبية المؤتمرات والمنتديات العالمية[1334]، فهي الأداءة التي تنتقل بها الأفكار وتترجم عنها بشكل سليم.

وبخصوص اللغة في النظام المغربي فقد بدا الاهتمام بها قبل العهد الدستوري وذلك مع ظهير رقم 1.61.167 بإعلان قانون أساسي للمملكة المغربية[1335]، والذي كان يمهد في فصله الأول الى إقامة دولة ملكية

1330- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص: 432.

1331- Philippe Malaurie, l'intelligibilité des lois, revue pouvoirs, n 114, septembre 2005, p :137.

1332- محمد شيلح، دور الميتودولوجية القانونية في تحسين اللغة القانونية من خلال بعض النماذج الاصطلاحية في القانون المغربي للالتزامات والعقود، مجلة القانون والاقتصاد، عدد مزدوج 21و22، فاس، 2006، ص :16.

1333- عبد الاله فونتير، اللغة العربية والنص التشريعي، تأملات وإشكالات، مداخلة القاها في الندوة المنظمة من طرف اكاديمية المملكة المغربية بالرباط يومي 20 و21 أكتوبر 2010، بعنوان اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب، مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية، سلسلة ندوات مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،2011، ص : 67.

1334- عبد الاله فونتير، العمل التشريعي بالمغرب اصوله التاريخية ومرجعياته الدستورية، دراسة تأصيلية وتطبيقية، الجزء الأول، م.س، ص 56.

1335- ظهير شريف رقم 1.67.167 بإعلان قانون أساسي للمملكة المغربية، صادر في 17 ذي الحجة 1380 (2 يونيو 1961)، ج.ر عدد 2537 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1380 (9 يونيو 1961) ص : 1465 .

دستورية، الإسلام دينها[1336] والعربية لغتها[1337]، بعد ذلك وبتاريخ 14 دجنبر 1962 سيصدر اول دستور للمملكة (1962) وينص في تصديره على ان المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير، ولتفعيل هذا المقتضى سيصدر قانون رقم 3.64 المتعلق بتوحيد المحاكم[1338] وينص في فصله الخامس على ان اللغة العربية هي وحدها لغة المداولات والمرافعات والاحكام في المحاكم المغربية، لتصدر بعد ذلك المناشير والقرارات تلزم استعمال اللغة العربية في المحاكم، وما عدا ذلك لم يكن هناك أي نص يلزم استعمال اللغة العربية في قطاعات أخرى.

وفي سنة 2011 سوف يعمد المشرع الدستوري الى نقل اللغة العربية _ كلغة رسمية للدولة _ من التصدير وينص عليها صراحة في الفصل الخامس من الدستور" تظل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة "[1339]، كما نص على ان الامازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدا مشتركا بين جميع المغاربة بدون استثناء، وهنا يجب التمييز بين اللغة الرسمية بمعناها ذلك، واللغة الوطنية القومية التي تعني بالمفهوم الدستوري المتداول لغة الامة او الشعب، أي اللغة التي يتحدث بها افراد مجموعة بشرية معينة [1340] داخل الدولة.

وفي ظل هذا التنصيص الدستوري على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وتأكيد القضاء على ان اللغة الرسمية للدولة المقررة في الدستوروان النص العربي هو النص الواجب التطبيق، نجد ان هناك فراغ على مستوى تفعيل هذه اللغة ما عدا بعض المناشير التي تلزم استعمالها[1341].

فالمشرع المغربي مجبر على توظيف واستخدام اللغة العربية في جميع المعاملات التي تربطه بالمواطن، فهو ملزم بصياغة جل القوانين بلغة عربية سليمة وواضحة احتراما لروح الدستوروالا يدرج لغة اجنبية في النصوص التشريعية الت يصدرها، وبالتالي نقول ان اللغة في الخطاب التشريعي يجب ان تكون هي اللغة الاصلية لمحرر النص التشريعي وبصيغة (من) يفعل (ماذا)، الا ان الممارسة اثبتت ان صائغ النص مازال يلجا الى ترجمة النصوص الأجنبية بمناسبة صياغة قانون جديد الامر الذي يفقد النص رونقه على مستولا اللغة والتركيب، كمقارنة بسيطة للغة التشريع نجد القضاء الدستوري الفرنسي يقضي بعدم دستورية أي مقتضى لا يحترم اللغة الدستورية للدولة، وذلك حسب ما جاء في قراره رقم QPC 2018-285 بالخصوص الحيثية رقم 12 التي أشار فيها القاضي الدستوري الى المادة 2 من الدستور الفرنسي والتي تنص على ان لغة الجمهورية هي الفرنسية[1342] وقضى بعدم دستورية المقتضيات التشريعية التي صيغت باللغة الألمانية ولم

1336- الفصل الثاني من ظهير شريف رقم 1.67.167 بإعلان قانون أساسي للمملكة المغربية.

1337- الفصل الثالث من الظهير الشريف رقم 1.67.167 بإعلان قانون أساسي للمملكة المغربية.

1338- قانون رقم 3.64 يتعلق بتوحيد المحاكم، الصادر الامر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 22 رمضان 1384 (26 يناير 1965) ج.ر عدد 2727 بتاريخ الفاتح شوال 1384 (03 فبراير 1965)، ص : 208.

1339- الفصل الخامس من دستور 2011، الصادر المر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.19 صادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذه نص الدستور، ج.ر عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، ص،3600.

1340- عبد الاله فونتير، العمل التشريعي بالمغرب اصوله التاريخية ومرجعياته الدستورية، دراسة تأصيلية وتطبيقية، الجزء الأول، م.س، ص : 66.

1341- منشور للسيد رئيس الحكومة رقم 2018/16 المتعلق بإلزامية استعمال اللغة العربية او اللغة الامازيغية، بتاريخ 20 صفر 1440 (30 أكتوبر 2018).

1342- Constitution du 4 octobre 1958, journal officiel du 5 octobre 1958, p :9151.

ترجم الى اللغة الفرنسية[1343]، ومن حيث التقنين نستحضر النظام البلجيكي الذي اصدر سنة 1961 قانون متعلق باستخدام اللغات في المسائل التشريعية وعرض النصوص القانونية والتنظيمية ونشرها وبدء نفاذها[1344]، هذا النص لم يحدد لغة معينة للتشريع بل ترك الاختيار لصائغ النص حيث جاء في الفقرة الثانية من المادة 2 من هذا القانون انه يتم تقديم المقترحات المنبثقة عن مبادرة أعضاء الغرف باللغة التي اختارها مؤلفوها ويتم ترجمتها في النهاية من قبل المكتب، ولعل سبب ترك الاختيار للصائغ من اجل تبني اللغة التي سيحرر بها النص، تعد من بين الخصوصيات التي تميز بها النظام البلجيكي، وذلك راجع الى اعتراف الدستور في فصله الرابع بثلاث لغات رسمية للدولة وهي اللغة الفرنسية والألمانية والهولندية[1345].

وتعتبر المصطلحات التي تتبلور بها اللغة القانونية من اهم الأدوات الفنية التي تستخدمها الصياغة التشريعية لإيصال المقتضيات القانونية الى افراد مجتمع القانون المكتوب وجعلها ناجعة بينهم[1346]، لذلك نجد هذه الالفاظ في الخطاب التشريعي تحتكم بدورها الى ضوابط اللغة العامة في الدولة وثوابتها، فصائغ النص التشريعي لابد ان يتمكن من تقنيات التوظيفات المعجمية للمصطلح القانوني اوما يعرف باللسانيات القانونية، فالكلمة بشكل عام والقانونية بشكل خاص تخضع لنوعين من الروافد، رافد داخلي يجمعها باللغة عامة ويمكن توصيفه برافد اللغة وهو الذي يكسب الكلمة على مستوى اللغة شحنة دلالية، ورافد الاستعمال او الرافد التداولي وهو المتمثل في المدلول الوظيفي للمصطلح حسب استعمالاته في الخطاب التشريعي[1347] فاستخدام المصطلح في اللغة القانونية التشريعية، يحتكم الى مجموعة من الشروط ابرزها:

- **اعتماد وحدة دلالة اللفظ او المصطلح في السياق الواحد، توخيا للموضوع وتبيانا لقصد المشرع، وابتعادا عن احتمالات التأويل والقراءات المتعددة.**
- **انعدام الترادف بين الالفاظ والمصطلحات المستعملة تفاديا لزيادة في المعنى المراد.**
- **تحري الدقة في اختيار الالفاظ والمصطلحات والأخذ بالمصطلح الاحدث.**
- **توخي استخدام المصطلحات القانونية الواضحة المعنى، والمصطلحات التقنية والعلمية المتداولة بين اهل التخصص الواحد او التخصصات المتعددة.[1348]**
- **تجنب استعمال الكلمات اللاتينية والكلمات الأجنبية كلما أمكن ذلك[1349]**
- **تجنب استعمال النعوت والصفات الا لضرورة تقنية ملحة[1350]**

1343- C.cons, décision n° 2012-285 QPC du 30 novembre 2012, M. Christian s (obligation d'affiliation a une corporation d'artisans en alsace-moselle), j.o du 1 décembre 2012, p :18908 ; texte n 93.

1344- La loi du 31 mai 1961 relative à l'emploi des langues en matière législative, a la présentation, a la publication et à l'entrée vigueur des textes légaux et règlementaires, justice n° 1961053107, p :5171.

1345- Article 4 de la constitution belge de 1831.

1346- محمد شيلح، دور الميتودولوجية القانونية في تحسين اللغة القانونية من خلال بعض النماذج الاصطلاحية في القانون المغربي للالتزامات والعقود، م.س، ص :17.

1347- يوسف الغوناجي، القانون بين النص والمفهوم دراسة تطبيقية، قانون التحفيظ العقاري ومدونة الحقوق العينية كنموذج، مطبعة الأمنية الرباط، 2017، ص :37-36.

1348- عبد الاله فونتير، العمل التشريعي بالمغرب اصوله التاريخية ومرجعياته الدستورية، دراسة تأصيلية وتطبيقية، الجزء الأول، م.س، ص : 61.

1349- Guide pour la rédaction des texte législatifs, assemblée nationale, mai 2009.

1350- الشريف الغيوبي ورشيد لبكر، اللغة والمصطلحات القانونية، مرجع سابق، ص : 31.

- في بعض الحالات تتطلب الجودة في التشريع استخدام الكلمات بالمعنى المقصود في الحياة اليومية لجعل معنى القانون اقل قدرا ممكنا من الشك[1351].

وعليه ومن واجب المشرع في الصياغة التشريعية ان يحرص على التوظيف الأمثل للمصطلح القانوني، وان لا يغير بدون سبب وجيه أسباب جدية مصطلحات أساس التشريع بأكملها حفاظا على مبد الامن القانوني[1352]، والذي يفرض على المشرع الدقة في اختيار اللفظ وتوظيفيه في الصياغة القانونية، فالنص القانوني يجب ان يصاغ بلغة بسيطة ومألوفة من تخاطب الشخص العادي الغير المتخصص في القانون[1353]،لان صياغة النص القانوني بلغة تقنية تدل على ان هذا النص غير مخصص لعامة الناس، فلغة القانون بشكل عام تقوم على المباشرة والوضوح والالزام بدون حشو ولا استطراد، حتى تكون اللغة منضبطة محددة، وبالتالي لا تنزلق في توسعات اللغة وتجاوزاتها ومجازاتها، التي قد تدل على اكثر من معنى، او تجعل المعنى مضطربا او محتملا، مما سيضفي على لغة القانون احتراما وهيبة والتزاما[1354]، فلغة القانون توجد ضمن اللغة العادية كمجموع مفردات وجمل ذات المعاني القانونية المعتبرة مجازا او كناية في اللغة العادية، وبالنظر الى هذه المعاني كمجاز او كناية هو الذي يجعل المفردات والجمل الدالة عليها جديرة بوصفها بالمصطلحات القانونية التي يتكون منها الخطاب القانوني[1355].

وهناك جانب من الفقه يعتبر ان التشريع المغربي من حيث اللغة يعاني من عيب قل نظيره في التشريعات المقارنة ويتعلق الامر بازدواجية لغته[1356]، وهذا العيب يرجع سببه الى المستعمر الفرنسي الذي اصدر خلال فترة الحماية عدد من النصوص القانونية باللغة الفرنسية ولا زالت سارية المفعول الى يومنا هذا، وأصبحت الحاجة الى تعريب النصوص التشريعية الصادرة في عهد الحماية ضرورة ملحة، فقد شكلت لهذه غاية عدة لجان متكونة من عدد كبير من رجال القانون الذين لهم دراية كبيرة باللغة الفرنسية والعربية، أوكلت اليهم مهمة تعريب بعض النصوص التشريعية، وبالخصوص تلك التي تعرف تطبيقات جذ واسعة امام مختلف المحاكم المغربية[1357]،اما القوانين الأخرى التي لم تترجم رغم صدورها باللغة الفرنسية، فنجد المشرع المغربي قد عمل على نسخها وتعويضها بقوانين صادرة باللغة العربية.

وهكذا يكون للأسلوب واللغة في الصياغة التشريعية دور محوري في تجويد النصوص شكلا، وذلك بالابتعاد قدر الإمكان عن كل العبارات المركبة والجمل المعقدة وتجنب التضارب بين التشريعات، فكل عبارة يجب ان تؤدي الى مدلول معين والا وجب الاستغناء عنها او تعديلها في حالة صدورها، فجودة التشريع من حيث الشكل لا تكتمل الا إذا كان التشريع مقسم وفق بنية هيكلية معينة تمكن المتلقي من فهم القانون بشكل واضح.

1351- Guide pour la rédaction des propositions de loi et des amendent, rédiger la loi, op, cite, p,41.

1352-Pierre mazeaud, discours prononcé le 3 janvier 2005 à Élysée,op ،cite p :4

1353-علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت، فبراير 2003، ص :11.

1354- سليمان بن عبد العزيز العيوني، الضوابط اللغوية للصياغة القانونية، مجلة العلوم العربية، العدد التاسع والعشرون، شوال 1434، ص :210.

1355- محمد شيلح، دور الميتودولوجية القانونية في تحسين اللغة القانونية من خلال بعض النماذج الاصطلاحية في القانون المغربي للالتزامات والعقود، م.س، ص: 17.

1356- محمد الكشبور، ازدواجية لغة النص التشريعي وأثرها على القضاء، مرجع سابق، ص: 309.

1357- محمد الكشبور، ازدواجية لغة النص التشريعي وأثرها على القضاء، مرجع سابق، ص: 320.

الفرع الثاني: الهيكلة العامة للنص التشريعي

انطلاقا من مسلمة ان الجودة لا يمكن استشر افها الا من خلال اثارها الملموسة وان النص القانوني الجيد ما هو الا تركيبة منسجمة لشكل ومضمون الفعل أي النتيجة التشريعية، فانه من الناحية الشكلية يجب ان يتوفر النص القانوني على عنوان وديباجة إذا لزم الامر، ويقسم متنه وفق الشكل الذي يعتمده المشرع في باقي النصوص القانونية.

بناءا عليه سنخصص (الفقرة الأولى) للحديث عن عنوان النص القانوني وديباجته، على أن ننتقل لدراسة مضمون النص القانوني في (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: عنوان النص القانوني وديباجته

أولا: العنوان

وقبل ذكر مواد النص يكون المشرع ملزما بصياغة عنوان مناسب للنص حتى يعرف به وبموضوعه ويسهل عملية ايجاده والوصول اليه، فالعنوان يقصد به العنوان الأساسي للتشريع وفيه يكتب نوع القانون ورقمه ويوضع في منتصف الصفحة، ومن خلاله يتعرف أعضاء البرلمان على موضوع القانون والإشكاليات او الأفكار التي ينظمها[1358]، ورغم أهميته في النص فليس له قيمة معيارية لأنه يؤثر على شرعية احكامه[1359] الا ان النصوص التشريعية يجب ان تتضمن دائما عنوانا يبين بشكل واضح ودقيق الغرض الأساسي للنص[1360]، وهذه العناوين يجب ان تكون مختصرة وتلخص محتوياتها[1361]ومختلفة عن العناوين الأخرى للنصوص السارية[1362] وعليه فمحررهذه المرحلة يجب عليه ان يتوخى اقصى درجات الايجاز، لذا يتعين ان يأتي متضمنا لكافة العناصر الرئيسية والمهمة التي تجعل منه بمثابة الباب او المدخل الذي يتم الدخول من خلاله للنص[1363]، وقبل الحديث عن مكونات العنوان نتساءل عن ماهي المراحل التي تمر منها عملية صياغة العنوان ؟ وللإجابة عن السؤال لا بد من استحضار المراحل الأساسية التي يمر منها ميلاد النص التشريعي بكامله، والمتمثلة أولا في مرحلة مسودة مشروع قانون، ثم ثانيا مرحلة مشروع قانون، وثالثا وأخيرا مرحلة قانون.

_ مرحلة مسودة مشروع قانون: العنوان في المرحلة الأولى يكون عبارة عن مسودة مشروع عنوان ولا يأخذ أي رقم، مثال: «مسودة مشروع قانون يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة ".[1364]

1358- حسنية أبو هلال، تقنيات الصياغة القانونية مطلب الجودة التشريعية، مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية، العدد الثالث، يونيو، 2017، ص: 264.

1359- Conseil d'état, guide de légistique, 3e édition mise à jour 2017, la documentation française, paris2017.p :268.

1360-Op cite, P : 64.

1361- Guide pour la rédaction des textes législatifs, assemblée nationale, mai 2009,p :5.

1362- Union européenne, guide pratique commun, guide pratique commun du parlement européen, du conseil et de la commission à l'intention des personnes qui contribuent à la rédaction des textes législatifs de l'union européenne, Luxembourg، p: 25.

1363- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص : 354.

1364- المملكة المغربية، وزارة العدل والحريات، مسودة مشروع قانون يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة بتاريخ 05 نونبر 2014.

_مرحلة مشروع قانون: يأخذ العنوان في هذه المرحلة رقم خاص به وموضوع القانون ويضم عبارة مشروع قانون، على الشكل التالي: مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة[1365]، في هذه المرحلة يكون دور محوري للجان البرلمانية في صياغة وإعادة صياغة العناوين بشكل واضح، من اجل صياغة أكثر انسجاما مع عنوان القانون المعدل[1366].

_ مرحلة قانون: وبمجرد اصدار الامر بتنفيذ القانون يكون قد اخذ صيغته النهائية التي ستواكبه الى غاية نسخه او تغييره، والعنوان في حالة عدم تعديله، وحسب المثال الذي بين أيدينا يلاحظ ان الصيغة النهائية المتفق عليها بين مجلس النواب ومجلس المستشارين هي مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي، فبعد اصدار الامر بتنفيذ هذا القانون سيأخذ العنوان التالي: «قانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي ".

وعليه يلاحظ مما سبق ان العنوان النهائي للنص القانوني يتكون مما يلي:

- صفة النص: ويقصد بها نوع التشريع الصادر هل يتعلق الامر بظهير شريف او قانون تنظيمي او قانون او مرسوم ...
- رقم النص: هناك نوعين من الترقيم، اما ترقيم ثلاثي بالنسبة ل (الظهائر الملكية - المراسيم – قرارات رئيس الحكومة) او ترقيم ثنائي بالنسبة ل (القوانين التنظيمية – القوانين).
- موضوع النص: يجب ان يكون محايدا ويصاغ بشكل واضح ودقيق، ويفضل استعمال عبارات استقر استعمالها في الفكر القانوني[1367]، والابتعاد عن الاختزالات والاقواس والمزدوج وعدم اظهار حالات خاصة في موضوع العنوان، ويتم الربط بين موضوع العنوان ورقم القانون بعبارة يتعلق او يحدد او ينظم ...

وبخصوص صياغة العنوان الذي يغير او يتمم قوانين قائمة، فالمشرع يلجا اما الى ذكر المادة او الفصل او الباب الذي يود تغييره او تتميمه والقانون المعني بهذا التغيير او التتميم، ويكون العنوان على الشكل التالي، قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية[1368]، او يكتفي بالإشارة الى تغيير او تتميم قانون ما بشكل عام دون تحديد الاحكام المعنية بهذا التغيير او التتميم، فيأخذ العنوان الصيغة التالية قانون رقم 36.10 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية[1369].

1365- مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة.

1366- تقرير لجنة العدل و التشريع و حقوق الانسان حول مشروع قانون رقم 50.05 بتغيير و تتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، مجلس النواب، السنة التشريعية الرابعة 2006/2005، الولاية التشريعية السابعة 2007/2002، دورة أكتوبر 2005، ص : 18.

1367- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1.84.165 صادر في محرم 1405 (02 أكتوبر 1984) يغير و يتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.76.583 بتاريخ 05 شوال 1396 (30 ستنبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي، ج،ر عدد 3753 بتاريخ 07 محرم 1405 (03 أكتوبر 1984) ص : 929.

1368- قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.17.50 صادر في 8 ذي الحجة 1438 (30 أغسطس 2017) ج،ر عدد 6604 بتاريخ 23 ذو الحجة 1438 (14 سبتمبر 2017) ص:5068 .

1369- قانون رقم 36.10 بتغيير و تتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.150 صادر في 16 من رمضان 1435 (17 أغسطس 2011) ج،ر عدد 5975 بتاريخ 6 شوال 1432 (5 سبتمبر 2011) ص : 4390.

ثانيا: الديباجة

تعتبر الديباجة او بيان الأسباب كما سماها المشرع احد المكونات الشكلية للنص القانوني، ويقصد بها كل ما يوجد بين العنوان والمتن[1370]، أي التأشيرات والأسباب والصيغ الرسمية التي تأطر النص [1371]، وقد عرفها الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه بانها هي من تترجم إرادة المشرع، تعطي الملامح بل اكثر من الملامح الأضواء لأعماق تفكيره وعمق تحليله وخالص ارادته، فهي تشكل المدخل التمهيدي للمواد التي يتضمنها المشروع[1372]، وبيان أسبابه، وتعد جزء منه لكن ليست لها أي قيمة معيارية، فالديباجة تكون بمثابة عرض من الهيئة التشريعية للأسباب التي أدت الى صياغة القانون الموضوعي وتساعد على تفسير أي غموض قد يطول النص[1373]، ويجب الا تتضمن أفكار عامة بل مبادئ من صميم محتويات القانون نفسه[1374]، لذا تقتضي صياغتها مراعاة متطلبات الصياغة وذلك من خلال توظيف لغة قانونية سهلة وأسلوب قانوني بسيط يتسم بالوضوح.

فالديباجة في التشريع المغربي تكون عبارة عن فكرة معينة او مجموعة من الأفكار التي تتصدر التشريع، يعمد اليها المشرع كتقديم للنص وتوضيحه وبيان أسبابه وتحديد أهدافه، فهي تعرف النص وبالتوجهات العامة التي تحكمه، كما ان بعضها يضم الالتزامات القانونية التي تضعها المصدرة النص على عاتقها[1375]، وفي اغلب الأحيان لا تضم قواعد ملزمة، اما في بعض الأنظمة القانونية المقارنة فالديباجة توظف في التشريع لغاية أخرى غير بيان الأسباب فهي تضم كل ما يضفي الشرعية على اصدار النص، كصاحب المشروع والبناءات القانونية التي تخوله سلطة التشريع وصيغة الإصدار[1376].

هناك حالة فريدة في التشريع المغربي تضم الى جانب العنوان والديباجة، تصدير[1377]، وحسب هذه الحالة فان التصدير هو اول ما يبدا به النص ويوجد قبل الديباجة وقبل العنوان، ويكتب فيه البناءات الو اقعية التي أدت الى اصدار النص والجهات المعنية به والملاحظات الموجهة الى قارئ النص، فهي تشبه الديباجة من حيث مناقشتها داخل اللجان، ونشرها في حالة المصادقة عليها، وبهذا الصدد نميز بين المذكرة التقديمية عن الديباجة والتصدير فاذا كانت تشبه الديباجة من حيث بيان الأسباب التي وراء اعتماد التشريع الجديد، فان دورها ينتهي بمجرد عرض النص على انظار المجلس المعني، وبالتالي لا تتم مناقشتها او المصادقة عليها مع المشروع المرفقة به، وبالتالي لا تصير جزءا من النصوص المصوت عليها ولا يتم إصدارها او نشرها معها بالجريدة الرسمية، و انما تصبح بعد نشر هذه النصوص مجرد وثائق مرجعية يمكن الرجوع اليها من

1370- Conseil d'état, principes de technique législative, guide de rédaction des textes législatifs et réglementaires, 2008, p: 38.

1371- Union européenne, guide pratique commun du parlement européen, du conseil et de la commission à l'intention des personnes qui contribuent à la rédaction des textes législatifs de l'Union européenne, Luxembourg, p: 24.

1372- محمد بوعزيز، القانون البرلماني المغربي، مسطرة التشريع (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار القلم، الرباط، 2006، ص: 236.

1373- حسنية أبو هلال، تقنيات الصياغة القانونية مطلب الجودة التشريعية، مرجع سابق، ص: 289.

1374- م.د قرار رقم 786.2010، صادر بتاريخ 15 ربيع الأول 1431 (02 مارس 2010)، ج.ر عدد 5820 بتاريخ 24 ربيع الأول 1431 (11 مارس 2010)، ص: 967.

1375- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص: 389.

1376- دليل جمهورية مصر العربية لإعداد وصياغة مشروعات القوانين، الإصدار الأول يوليو 2018.

1377- قانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل.

المعنيين او الباحثين او المهتمين من اجل دراسة وتقييم هذه النصوص باعتبارها من الاعمال التحضيرية[1378] للنص، عكس الديباجة والتصدير التي تعامل معها البرلمان على انها جزء من نص المشروع المتداول فيه، وبالتالي فقد مارس حقه في تعديلها تارة بالحذف وتارة بالإضافة[1379]، وتنشر بمجرد الموافقة عليها وإصدارها الا اذا قرر القاضي الدستوري عزلها عن النص فينشر بدونها، وبالتالي الديباجة تعتبر وسيلة لفهم النص والوقوف على أسباب نزول أهدافه ومرجعياته، وهو نفس الدور الذي تؤديه مذكرة التقديم، الامر الذي قد يجعل الديباجة مجرد تكرارلما جاء في المذكرة التقديمية وهذا ما جعل البعض يقول انه لا فائدة ان يتضمن النص ديباجة في ظل وجود مذكرة تقديمية.

الفقرة الثانية: مضمون النص القانوني

يلزم متن النص التشريعي بالخضوع الى مجموعة من المبادئ التي يتعين مراعاتها اثناء صياغة أي قاعدة قانونية، فبعد اعداد مسودة مشروع قانون وصياغته، يتعين وضع بناء هيكلي له من حيث المتن، حتى يكون هناك تسلسل منطقي في احكامه وينسجم بين اجزائه، وينبغي على الصائغ خلال هذه المرحلة ان يطبق الممارسة المتبعة في النظام القانوني لدولته، او يقسم النص وفق ما يكون محددا في دليل الصياغة التشريعية لدولته، حتى يكون هناك توحيد على مستوى تقسيم أجزاء القانون.

البند الأول:

في إطار صياغة نص تشريعي جديد لا بد من وضع بناء هيكلي له، من اجل ان يكون هناك تناسق منطقي في احكامه، وتوخيا لوضوح متنه وجب ترتيب احكامه من العام الى الخاص [1380]، فالنص القانوني بصفة عامة يقسم متنه الى ثلاثة أجزاء، جزء مخصص للأحكام العامة، وجزء خاص بالأحكام التفصيلية او الخاصة، وجزء أخير متعلق بالأحكام الختامية، ولأجل ذلك يجب التمييز بين الأصناف المختلفة لأحكام النص حسب خصوصية ودوركل صنف.

الاحكام العامة: هي الاحكام التي تتضمن التعاريف والمبادئ العامة والأهداف المتوخاة، وتحديد نطاق التطبيق[1381]، ويلجا الى المشرع قصد تجاوز التكرار في النص، فهذه الاحكام عادة ما يخصص لها الباب الأول من القانون تحت عنوان الاحكام العامة او المبادئ العامة، ويجب ان تتصدر القانون[1382].

مثال قانون رقم 11.03 يتعلق بحماية واستصلاح البيئة[1383]

الباب الأول: مقتضيات عامة

الفصل الأول: الأهداف والمبادئ العامة

المادة 1:

1378- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص: 390.

1379- محمد بو عزيز، القانون البرلماني المغربي، مسطرة التشريع (دراسة نظرية وتطبيقية)، مرجع سابق، ص: 237.

1380- منشورات مجلس النواب، دليل عملي في صياغة القوانين، الولاية التشريعية 2016-2021، دار ابي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط الطبعة الأولى، ص: 24.

1381- الشريف الغيوبي ورشيد لبكر، اللغة والمصطلحات القانونية، مرجع سابق، ص :34.

1382- المختار بن احمد العطار، التحفيظ العقاري في ضوء القانون المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص: 15.

1383- قانون رقم 11.03 يتعلق بحماية واستصلاح البيئة، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.03.59 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)، ج.ر عدد 5118 بتاريخ 18 ربيع الاخر 1424 (19 يونيو 2003)، ص: 1900.

يهدف هذا القانون الى وضع القواعد الأساسية والمبادئ العامة للسياسة الوطنية في مجال حماية البيئة واستصلاح، وترمي هذه القواعد والمبادئ الى الأهداف التالية: ....

المادة 2

يرتكز تنفيذ احكام هذا القانون على المبادئ العامة التالية:

الفصل الثاني: تعاريف

المادة 3

بموجب هذا القانون، يقصد بالمصطلحات المستعملة المعاني التالية: ...

الاحكام التفصيلية : وهي الاحكام الجوهرية للنص وأساس التشريع ولحمته، فالمشرع ملزم بان يقسم هذه الاحكام الى أجزاء دقيقة تشمل نطاق تطبيق النص، حقوق والتزامات المخاطبين بالنص، قواعد التنظيم والاجراء، العقوبات (عقوبات إدارية اواحكام جز ائية)[1384]، كما يمكن ان تضم احكاما تهم موضوعات أخرى حسب ما يقتضيه السياق، كالأحكام المشتركة والاستثناءات، اما ذا كان هذا القانون ينظم مؤسسة اوهيئة عمومية فالأحكام التفصيلية تشمل كذلك المهام والصلاحيات، مبادئ التأليف والتنظيم، أجهزة الهيئة واختصاصاتها، التنظيم الإداري والمالي للهيئة.

الاحكام الختامية: ترد هذه الاحكام في نهاية مشروع القانون ويخصص لها باب مستقل عن بقية الاحكام الأخرى ويعطي لها عنوان الاحكام الانتقالية او الختامية، يلجا اليها المشرع قصد تطبيق القانون بشكل سلس يتلاءم مع الأوضاع القائمة، وذلك من خلال تحديد القواعد الخاصة بتنزيل القانون الجديد، وتتجلى هذه القواعد في المواد التالية:

- المواد الحافظة: وهي المواد التي تتضمن احكاما تثبت استمرارية حقوق قائمة او واجبات مفروضة او تشريعات نافذة بدخول التشريع محل الصياغة حيز النفاذ[1385].
- المواد الانتقالية: وهي المواد المتضمنة احكاما تمهد للانتقال من تطبيق تشريع سابق الى تطبيق اخر يعدله او يلغيه (الانتقال السلس)، وتستعمل غالبا لتحديد كيفية توفيق الأوضاع القائمة بموجب تشريع سابق مع الأوضاع الجديدة التي سيفرضها التشريع المقترح عند دخوله حيز النفاذ[1386].
- مواد التغييروالتتميم: وهي تلك المواد التي يلجا اليها المشرع من اجل إضافة او استبدال محتويات النص الأصلي دون الغائه.
- مواد الإلغاء والنسخ: وهي المواد التي تفقد النص القديم وجوده القانوني وتجرده من طبيعته القانونية، بحيث يجب ان تحدد بشكل دقيق القانون او المادة او الفقرة المعنية بالإلغاء او النسخ، والابتعاد قدر الإمكان عن الصيغ العامة.

- 1384 Guide de législation, guide pour lélaoration de la législation fédéral, 3e édition mise à jour, office fédéral de la justice, 2007, p: 361.

1385- دليل الصياغة التشريعية، وزارة العمل الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، جامعة بيرزيت، معهد الحقوق، فلسطين، 2000، ص: 70.

1386- دليل الصياغة التشريعية، وزارة العمل الفلسطينية، مرجع سابق، ص: 72.

- المواد الخاصة بدخول القانون حيز التنفيذ: هي المواد التي تحدد تاريخ ولحظة دخول النص حيز التنفيذ، فمحرر النص هو الذي يختار دخول القاعدة الذي يصوغها حيز التنفيذ، وبناءا على اعتبارات الملائمة الإدارية او السياسية[1387]، وذلك من خلال ربطه باجل معين او بصدور نص تنظيمي، اوربطه بو اقعة معينة، اويجعله وفق القاعدة العامة يوم نشر النص في الجريدة الرسمية وتستعمل عادة عبارة يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد ابتداءا.

البند الثاني: تبويب النص

تعد عملية تبويب النص وتقسيمه الى مجموعة من الأجزاء، مسالة تفرض على الصائغ الانتباه الى نوع هذا النص وحجمه، وعليه سيتم التمييز بين النصوص التشريعية القانونية من حيث الحجم، وذلك من خلال تحديد شكل التقسيم بالنسبة للقو انين الصادرة في شكل مدونات، والقو انين غير الصادرة في شكل مدونات.

- القو انين الصادرة في شكل مدونات : بالنسبة للقو انين الصادرة في شكل مدونات يتم تقسيمها الى عدد من الكتب حسب حجم المدونة، بحيث يمكن ان تضم الى جانب هذه الكتب بابا اوكتابا اخر يأخذ عنوان " باب تمهيدي " او" كتاب تمهيدي " يخصص عادة للأحكام العامة، وتنقسم هذه الكتب الى مجموعة من الأقسام كل قسم يضم مجموعة من الأبواب، وتقسم هذه الأبواب الى مجموعة من الفروع، وكل فرع يقسم الى مواد، وهذه المواد تتكون من فقرات، وكل فقرة يمكن تقسيمها الى عدة بنود، بعد تقسيم الموضوع الى عدة أجزاء يكون المشرع ملزما بصياغة عنوان مناسب لكل جزء، وهذه العناوين يحبذ ان تكون مختصرة ودقيقة تلخص متنها.

ومن اجل توضيح أكثر حول مسالة التقسيم أقدم مثال على ذلك وهوما جاء في قانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الاسرة[1388] :

باب تمهيدي: احكام عامة

الكتاب الأول: الزواج

القسم الخامس: أنواع الزواج واحكامه

الباب الأول: الزواج الصحيح و اثاره

الفرع الأول: الزوجان

المادة: 51

- القو انين غير الصادرة في شكل مدونات: التبويب بالنسبة لهذه القو انين لا يخضع لنمط نموذجي و انما يظل خاضعا لبعض التقسيمات المتداولة، ومن المفيد الاستعانة بها حتى يحدد الشكل الذي تخضع له هذه القو انين، وعموما تقسم هذه النصوص الى عدد من الأبواب او الأقسام او الأجزاء حسب حجم النص، وبعد ذلك تجزء وفق الشكل التالي:

نموذج مثال: قانون رقم 18.12 يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل:

1387- دليل صياغة النصوص القانونية، المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، سلسلة الوثائق القانونية المغربية، الطبعة الأولى ،2015، ص: 20.

1388- قانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الاسرة، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من دي الحجة 1424 (3 فبراير 2004)، ج.ر عدد 5184 بتاريخ 14 ذو الحجة 1424 (5 فبراير 2004)، ص: 418.

الباب الثاني: الإيرادات

الفرع الثاني: إيرادات ذوي الحقوق

القسم الفرعي: ايراد الزوج المتوفى عنه

المادة: 87

بخصوص المادة فمن حيث المضمون يجب الا تحتوي على أكثر من مفهوم تشريعي واحد، أي قاعدة واحدة[1389]، ومن حيث الشكل تستجيب لهيكلة شكلية تمكن من تحسين مقروئتها وفهمها، ويمكن تقسيم المادة وتوزيعها على الشكل التالي:

- أولا، ثانيا، ثالثا، ....
- ا، ب، ت، .....
- عارضة ابتدائية (-) [1390]

وتعد التقسيمات (1،2،3) و(1،2،3) مفيدة بشكل خاص عندما نريد اجراء ترتيب عددي، وتمكن بعد ذلك من التحديد الدقيق والسهل، بواسطة الإحالة، لكل من عناصر الترتيب العددي دون الوقوع في الخطأ، خصوصا في حالة الترتيب العددي الطويل[1391]، ومن هنا نؤكد ان الأهمية من هذا التقسيم تتضح من الأهداف التي يحققها ويمكن اجمالها فيما يلي:

- تسهيل فهم النص عن طريق زيادة وضوح احكامه وتقسيمها
- تسهيل التعرف على عناصر النص والموضوعات التي يتناولها
- التأكد من شمولية النص المقترح، ومن ثم، سد او اكتشاف الثغرات الموجودة فيه
- تسهيل الإحالة الى نصوص القانون[1392]
- تسهيل عملية تعديل وتغيير ونسخ احكام النص.

و انطلاقا مما سبق، وجب على المشرع ان يكون حريصا على استغلال كل تقنية او معيار يجده سندا او دعما للنص القانوني من حيث تطبيقه او فهمه واستيعابه، ومن بين هذه التقنيات التي نقصد هنا تقنية الفهرسة، التي تعد مفتاح القانون ودليله الذي يحدد أماكن المواد او الفصول المختلفة داخل القانون، فهو بمثابة حلقة وصل بين القانون والمتلقي يسهل عليه مهمة الرجوع الى أجزاء النص، فالقانون باعتباره عملا تشريعيا، يجب ان يكون مبوبا ومنظما لكي تأتي احكامه متسلسلة ومترابطة، بحيث تحقق الغاية التشريعية منه على نحو يحفظ هيبته وقدسيته مادام بقي نافذا ولم تطله يد التعديل او الإلغاء[1393]، وتزيد قوته اذا صيغ مشروع القانون وفق المعايير المتعارف عليها في الصياغة التشريعية الجيدة.

1389- ان سيدمان وروبرت سيدمان ونواليت ابيسكيري، دليل الصياغة التشريعية من اجل التغيير الاجتماعي والديمقراطي، مرجع سابق، ص : 247.

1390- دليل عملي في صياغة القوانين، مجلس النواب، مرجع سابق، ص: 28.

1391- دليل عملي في صياغة القوانين، مجلس النواب، مرجع سابق، ص: 28.

1392- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، الطبعة الثانية، مطبعة الأمنية، الرباط، ص:409.

1393- عبد القادر الشيخلي، الصياغة القانونية، تشريعا، فقها، قضاء، محاماة، مرجع سابق، ص :46.

المطلب الثاني: معايير الصياغة التشريعية الجيدة

تشير معايير الصياغة التشريعية الجيدة إلى المبادئ التي يجب أن يتبعها المشرعون وصانعو القوانين عند كتابة التشريعات والنصوص القانونية، بهدف ضمان وضوح النص، وفهمه السليم، وتطبيقه العادل، من أجل ضمان تجويد صياغة النصوص التشريعية على إعتبار أن القصد منه هو التوفر على مهارات وتقنيات تحرير النصوص، مع ما تتطلبه المنظومة القانونية من توازن بين الصناعة والصياغة لأنهما اللبنتين الأساسيتين في البناء التشريعي، ويسعون لتكريس الحكامة التشريعية، وتحقيق الأمن القانوني.[1394]

إضافة الى جانب العناصر التي تقوم عليها الصياغة التشريعية الجيدة، توجد هناك معايير أخرى تساهم في تنقيح وتجويد النصوص التشريعية القانونية، فهناك معايير شكلية تعمل على تجويد النص شكلا وتجعله واضحا ودقيقا، ومعايير أخرى موضوعية تهدف الى جعل التشريع في أبهى حلة من حيث مضمونه أي قادر على معالجة الوضع الذي سن من أجله.

الفرع الأول: المعايير الشكلية للصياغة التشريعية

تلزم المعايير الشكلية على الصائغ توخي الدقة والوضوح واحترام قواعد اللغة وعلامات الترقيم اثناء الصياغة القانونية لكيلا تثير أي اشكال عند تطبيقها؛ بمعنى أنه المشرع حينما يضع القواعد القانونية فهو يستهدف في المقام الأول التزام الجميع بها وحتى يتحقق هذا الخضوع ينبغي تمكين المخاطبين من وضوح القاعدة القانونية ودقتها (الفقرة الأولى) باعتبارها من المتطلبات الأساسية لجودة القانون، ناهيك عن أهمية احترام قواعد اللغة وعلامات الترقيم (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الوضوح والدقة

يعتبر الوضوح والدقة في النص التشريعي احد اهم المرتكزات التي تقوم عليها الجودة في صناعة التشريع، وفي الصدد ذاته تعد جودة التشريع الركيزة الأساسية لتحقيق مبدا الامن القانوني، فالتشريع الجيد يجب ان يصاغ بطريقة واضحة (سهلة الفهم ولا غموض فيها)، بسيطة (موجزة ومجردة من العناصر الغير الضرورية)، دقيقة (لا تترك أي تردد في ذهن القارئ)[1395]، وحتى يساهم في دعم وتكريس مبدا الامن القانوني،

1394- يقصد بمبدأ الأمن القانوني:" كل ماله علاقة بالإطمئنان والاستقرار والثبات ويعتبر من أهم المبادئ القانونية التي تثار بمناسبة دراسة القانون، أو تقييم نظام قانوني معين"، كما اعتبره مجلس الدولة الفرنسي بأنه:" المبدأ الذي يكفل للمواطنين سهولة معرفة ما يبيحه وما يمنعه القانون المطبق، وما هو ما يتطلب أن تكون القواعد المقررة واضحة ومفهومة، وألا تتغير بشكل متكرر غير متوقع".

- عبد الرحمان اللمتوني، دور الاجتهاد القضائي في خلق القاعدة القانونية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، السنة الجامعية 2011/2010، ص :51.

- Rapport public du conseil d'Etat de 2006, Sécurité juridique et complexité du droit, op. cit, P : 281.

-1395 Union européenne, guide pratique commun, guide pratique commun du parlement européen, du conseil et de la commission à l'intention des personnes qui contribuent à la rédaction des textes législatifs de l'Union européenne, Luxembourg, p :10.

فالنص الدقيق يؤدي الى التفسير الدقيق ولن يثير اللبس او الابهام[1396]، والنص الواضح لا يثير أي مشاكل عند التطبيق[1397]، وبالرجوع الى السوابق القضائية بالمجلس الدستوري الفرنسي نجده قد ربط مبدا الوضوح والدقة بالمادة 34 من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة التي تحدد مجال القانون[1398]، وذلك بقوله ان مبدا وضوح القانون مستخلص من المادة 34 من الدستور، وان المادة المذكورة تفرض على المشرع تبني احكام دقيقة بما فيها الكفاية وصيغ غير مبهمة ولا لبس فيها لحماية القانون ضد أي تعسف او تفسير مخالف للدستور[1399]، وفي قراره رقم DC 500-2000 ربط مبدا وضوح القانون بالمواد 16،6،5،4 من اعلان 1789 وذلك حينما اعتبر ان هدف القيمة الدستورية لوضوح القانون وسهولة الوصول اليه، تستمد من احكام المواد 4 و5 و6 و16 من اعلان 1789، ويجب على المشرع اعتماد احكام دقيقة بما فيه الكفاية وصيغ لا غموض فيها لحماية رعايا القانون ضد أي تفسير مخالف للدستور او خطر التعسف[1400].

وفي هذا السياق اخذ المجلس الدستوري الفرنسي المبادرة من اجل الرقي بجودة التشريع انطلاقا من مبدا وضوح القانون، فكانت البداية بإثارة مبدأ وضوح القانون كشرط من شروط دستورية التشريع[1401]، وبعد ذلك سيصدر قرار اخر ينص فيه على ان النص القانوني الواضح يجب ان يكون له تفسيرا واحدا ولا يخضع لعدة تفسيرات، لان النص الذي يحتوي على أكثر من تفسير يكون مصيره عدم الدستورية[1402]. وفي سنة 1998 سوف يرتقي القاضي الدستوري الفرنسي بمبدأ وضوح القانون ويجعله من المبادئ ذات قيمة دستورية[1403]، واصبح بموجب هذا المبدأ يصرح بعدم دستورية أي مقتضى يأخذ اكثر من تفسير، وتجدر الإشارة هنا الى ان المجلس الأوروبي كان السباق الى تكريس مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تساهم في جعل التشريعات المحلية واضحة وبسيطة ومفهومة قدر الإمكان، وجعل هذه المبادئ التوجيهية اداءة تستخدم كمعايير لتقييم الصياغة القانونية في المجالس التشريعية، وعليه نعتقد ان هذا الامر هو الذي دفع القاضي الدستوري الفرنسي لجعل مبدا وضوح القانون مبدا ذا قيمة دستورية في النظام الفرنسي.

وبالرجوع الى اجتهادات القضاء الدستوري المغربي، نجده لا يشير بصراحة في قراراته الى مبدا وضوح القانون الا في حالات قليلة[1404]، و إنما يستعمل مبدا اخر وهو مبدا الانسجام التشريعي[1405]، والذي يهدف بدوره

1396 عبد القادر الشيخلي، الصياغة القانونية، تشريعا، فقها، قضاء، محاماة، مرجع سابق، ص :302.

1397 زكرياء اقنوش، المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية، مرجع سابق، ص : 303.

1398- Constitution du 4 octobre 1958, journal officiel du 5 octobre 1958, p: 9151.

1399- C,cons décision N 2005-512 DC du 20janvier 1981, loi d'orientation et de programme pour l'avenir de lécole، journal officiel du 24 avril 2005.p: 7173.

1400- C.cons, décision n 2004-500 DC du 29 juillet 2004, loi organique relative à l'autonomie financière des collectivités territoriales, journal officiel du 30 juillet 2004, p : 13562.

1401- C.cons décision n° 80-127 DC du 20 janvier 1981, loi renforçant la sécurité et protégeant des personnes, journal officiel, 22 janvier 1981, p :308.

1402- C.cons décision n° 85-191 DC du 10 juillet 1985, loi portant diverses disposions ordre économique et financier, journal officiel du 12 juillet 1985, p : 7888.

1403- C.cons décision n° 401-98 DC du 10 juin 1998, loi d'orientation et d'incitation relative à la réduction du temps de travail, journal officiel, du 14 juin 1998, p : 9033.

1404- قرار رقم 811.2010 صادر بتاريخ 30 جمادى الأولى 1432 (04 ماي 2011) ج.ر عدد 5948 بتاريخ 29 جمادى الأخيرة 1432 (02 يونيو 2011)، ص: 2742.

1405- قرار رقم 245.98 صادر بتاريخ 26 جمادى الأولى 1419 (18 سبتمبر 1998) ج.ر عدد 4626 بتاريخ 09 جمادى الأخيرة 1419 (فاتح أكتوبر 1998) ص: 2662.

الى تحقيق مبدا وضوح القانون، هذا – مبدا الانسجام التشريعي- اعتبره المجلس الأوروبي من المبادئ التوجيهية التي تساهم في وضوح وتبسيط القانون[1406] وتوضيحه.

ولقد صرحت المحكمة الدستورية في احدى حيثيات قراراها رقم 66.17 بمناسبة البت في دستورية قانون المالية رقم 68.17 لسنة 2018 بما يلي : وحيث انه، لئن كان يحق للمحكمة الدستورية مر اقبة مدى تحقيق مبدا الانسجام التشريعي بين القو انين لغاية ضمان إمكانية تطبيق نصوصها في ان واحد، دون تعارض فيما بينها[1407]، فمن خلال هذه الحيثية نلاحظ ان مبدا الانسجام التشريعي الذي أشار اليه القاضي الدستوري المغربي في هذا القرار، يهدف من خلاله الى ضمان تطبيق القانون وعدم التعارض بين القو انين الأخرى، هذه الأهداف اشير الى احداها في تقرير مجلس الدولة الفرنسي سنة 2006 وذلك حينما اعتبر ان وضوح القاعدة القانونية تنطوي على المقروئية ودقة المفاهيم وتماسك المضمون من جهة أخرى، أي ان وضوح القانون يقوم على الاتساق الداخلي لمضمون النص، وهذا الاتساق الداخلي يعد صورة من صور الانسجام التشريعي.

ان سوء التعامل مع مبدا وضوح القانون ودقته قد يؤدي الى غموض النص و انعدام مواصفات القاعدة القانونية فيه، الامر الذي يترك مجالا واسعا ليتدخل القاضي من اجل البت في القضايا المعروضة عليه رغم غموض هذا النص، وبالتالي يكون القاضي مجبرا ان يختار تطبيقه واستبعاده والبت في القضايا حسب اجتهاده ووفق ما يحيل اليه معنى النص، فانعدام مبدا وضوح القانون[1408] هو بمثابة ضربة موجعة لمبدا فصل السلط، الذي يفرض على كل سلطة ممارسة الاختصاصات المسندة اليها وفق ما جاء به الدستور، وهنا يكون المشرع هو الذي يتنازل على سلطته التشريعية لفائدة السلطة القضائية، لان القاضي حسب منطوق الفصل 20 من القانون الجنائي، يكون ملزم بالفصل بين الخصوم ولوكان النص غامضا[1409]، ومن هنا يلجا الى المبادئ العامة للقانون ليكمل الناقص، أو ليزيل الغموض أو لينشئ النص بتأطير القانون العام واختيار الحل الأنسب والشمولي لتحقيق عدالة افضل[1410]، وبهذا يكون قد تقمص دور المشرع لكي يبت في النزاع المعروض عليه.

من خلال ما سبق يلاحظ ان تكريس مبدا وضوح القانون كمبدأ من المبادئ ذات قيمة دستورية سيوفر الحماية اللازمة لمبدأ الامن القانوني، من خلال تجويد النصوص القانونية وتسهيل عملية تنزيلها بطريقة سلسلة، ولا يتسنى ذلك الا إذا تم احترام المبادئ التوجيهية التي جاء بها المجلس الأوروبي من اجل جعل التشريعات لمحلية واضحة وبسيطة ومفهومة وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- وجب تجنب الاحالات الغيرواضحة الى النصوص القانونية الأخرى؛
- يجب تجنب استخدام الاختصارات والجمل الطويلة؛

1406- Résolution du conseil, du 8 juin 1993, relative à la qualité rédactionnelle de la législation communautaire, op, cite، p: 201.

1407- قرار رقم 66.17 صادر بتاريخ 04 من ربيع الاخر 1439 (23 سبتمبر 2017) ج.ر عدد 6633 بتاريخ 06 ربيع الاخر 1439 (25 ديسمبر 2017) ص: 7458.

1408- احمد شكري السباعي، فكرة عن مسودة اعداد ووضع مشروع مدونة القانون التجاري المغربي، البرلمان والممارسة التشريعية في المغرب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1985، ص: 19.

1409- الفصل 240 من القانون الجنائي، ظهير شريف رقم 1.59.413 بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي صادر في 28 من جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962)، ج.ر عدد 2640 مكرر بتاريخ 12 محرم 1383 (05 يونيو 1963)، ص: 1253.

1410- مولاي ادريس الحلابي الكتاني، الضمانات القضائية لحماية حقوق وحريات الافراد، المجلة المغربية للإدارة والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 18، ص: 66.

- يجب ان تكون الاحكام المختلفة للقانون متسقة مع بعضها البعض، واستخدام نفس المصطلح للتعبيرعن نفس المفهوم؛
- ينبغي تحديد حقوق وواجبات الأشخاص المطبق عليهم القانون بوضوح؛
- ينبغي على الديباجة ان تبين الأسباب بعبارات بسيطة؛
- يجب ان يقسم القانون وفقا للهيكل المعياري (الأقسام، الفصول، المواد، الفقرات)؛
- يجب تجنب التناقضات مع التشريعات القائمة؛
- ينبغي تجنب الاحكام الغير معيارية (الرغبات، الإعلانات السياسية)
- يجب الا يتضمن أي فصل يعدل فصل سابق احكاما موضوعيا مستقلة، بل يقتصرعلى الاحكام المضمنة في القانون الذي يتعين تعديله؛
- ينبغي ان يكون تاريخ بدء نفاذ القانون واضحا[1411].

وعليه فالعلاقة التي تجمع بين مبدا وضوح القانون وجودة التشريع تتجلى في تكريس مبدا الامن القانوني، وبالتالي إمكانية فهم القانون من طرف المخاطبين به دون عناء، الا ان بعض الفقه يميزبين وجهان لمبدا وضوح القانون، اول الأوجه يقصد به النص المقروء والوجه الثاني يقصد به النص القابل للتطبيق، فالأول[1412] هو بسيط الى حد ما ويمكن ادراكه من طرف المتلقي بسهولة، في حين الثاني يكون غالبا أطول و اكثر تعقيدا لأنه اكثر دقة وتفصيلا من الأول مما يصعب على الشخص العادي ادراكه، وبالتالي وجب على المشرع صياغة قانون مقروء وقابل للتطبيق في الوقت نفسه، لأنه اذا ذهب في اتجاه النص المقروء قد يسقط في عيب الاختصاص السلبي، اما اذا سلك اتجاه النص القابل لتطبيق قد يتجاوز سلطته التشريعية ويغوص في مجال السلطة التنظيمية، فالمشرع بمناسبة صياغة أي تشريع جديد يكون ملزما بتحقيق مبدا مساواة القانون وهذه المساواة لا يمكن تحقيقها الا اذا كان جميع المواطنين على معرفة كافية بالقواعد المطبقة عليهم[1413].

الفقرة الثانية: أهمية احترام قواعد اللغة وعلامات الترقيم

مما لا شك فيه ان اللغة وقواعدها تعد من بين اهم المعايير التي تفرض نفسها على الصائغ اثناء عملية الصياغة، فهذا الأخير يجب ان يكون ملما بقواعد اللغة (قواعد النحو والصرف) ومحترف في وضع علامات الترقيم اللغوية.

البند الأول: احترام قواعد اللغة العربية

أولا من الضروري الإشارة الى ان الاشتغال على موضوع قواعد اللغة يتسم بجانب كبير من التعقيد، مما يصعب معه على الشخص الغير المتخصص في علم اللغة ان يلم به الماما كافيا، لكن في المقابل بما انه يعد جزء من العمل قيد الدراسة سيتم التطرق له من خلال دراسته على ضوء القانون، أي الى أي حد يحترم المشرع قواعد اللغة العربية في الصياغة التشريعية؟

1411- Résolution du conseil, du 8 juin 1993, relative à la qualité rédactionnelle de la législation communautaire, op, cit، p: 0001

1412- Alexandre fluckiger, le principe de clarté de la loi ou l'ambigüité Dun idéal, chaires du conseil constitutionnel n° 21 janvier 2007.

1413- C.cons, décision n°99-421 DC du 16 décembre 1999, loi portant habilitation du gouverement à procéder, par ordonnances, à ladoption de la partie législative de certains codes, journal officiel du 22 décembre 1996, p : 19041.

ونشير في هذا الصدد الى انه كلما كانت الصياغة متينة وسليمة من الناحية اللغوية كان ذلك ابعد لاجتهادات المجتهدين وتأويلات المتاولين، اذ لا يكثر الاجتهاد والتأويل لنصوص القانون الا حين تكون الصياغة ضعيفة او محتملة، او غير محددة الدلالة[1414].

والحديث عن قواعد اللغة العربية يشمل نوعين من القواعد، قواعد النحو وقواعد الصرف، فقواعد النحو هي تلك القواعد التي يعرف بها وظيفة كلمة داخل الجملة، وضبط أواخر الكلمات وكيفية اعرابها[1415]، اما قواعد الصرف فهي القواعد التي تختص ببنية الكلمة العربية وما يطرا عليها من تغيير بالزيادة أو النقص[1416]، فالصائغ يجب عليه أولا ان يكون على دراية كبيرة بهذه القواعد حتى لا يقع في أخطاء لغوية قد تحور المعنى المراد من النص، فيجب ان تتسم الصياغة بصرامة لغوية لا مجال فيها للخطأ، فعندما نريد اثبات الحكم دون النظر الى تجدد واستمرار نستعمل الاسم والجمل الاسمية، وعند إرادة التجدد والاستمرار نستعمل الفعل والجمل الفعلية، وعند استعمال الجملة الاسمية نجعل المعلوم هو المبتدأ والمجهول هو الخبر، لأنه محل الفائدة[1417]، وعليه يمكن ان نصف الصائغ هنا بالرسام التشريعي كون اللغة هي اداءة هذا الرسام فيجب عليه ان يعرف كيفية استخدامها، فالصياغة القانونية تعد عملية تأصيلية تفرض ضرورة امتلاك الصائغ ناصية اللغة كأداءة للإفصاح ووسيلة للتواصل والتبليغ، وضرورة احاطته العملية الدقيقة والمضبوطة بقواعدها وتوفره على ثروة معجمية مسعفة، حتى لا يقع في أخطاء يكون في غنى عنها، ومن بين هذه الأخطاء التي وقع فيها المشرع المغربي، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

المادة 41 من قانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى او للاستعمال المهني[1418].

المادة 41: ... وتقع باطلة بقوة القانون كل تولية جزئية للكراء وكل تخلي جزئي عنه.

القاعدة: الأسماء المنقوصة حينما تكون نكرة فان الياء تحذف ويعوض عنها بالتنوين.

العبارة الصحيحة هي:... وكل تخل جزئي ...

ويرجع سبب هذا الخطأ في الصائغ نفسه نظرا لكونه المسؤول الأول عن منتوجه التشريعي، والسبب الثاني هو انعدام لجنة متخصصة في علم اللغة تر اقب مدى احترام قواعد اللغة من طرف الصائغ بمناسبة صياغة أي تشريع جديد، واشيد هنا بالدور الذي يلعبه المجلس الأعلى للغة الفرنسية في تنقيح المنظومة القانونية من الأخطاء اللغوية التي تعاني منها بعض النصوص التشريعية في فرنسا، فهو يقترح مجموعة من التصحيحات الاملائية الواجب إدخالها على النص، ويقوم بنشرها في الموقع الخاص بالأكاديمية الفرنسية، اما في المغرب فيبقى هذا الدور على عاتق الأمانة العامة للحكومة باعتبارها المسؤولة عن وضع الصيغ النهائية لجميع مشاريع القو انين التي تتقدم بها الحكومة.

1414- سليمان عبد العزيز العيوني، الضوابط اللغوية للصياغة القانونية، مرجع سابق، ص: 201.

1415- فؤاد نعمة، ملخص قواعد اللغة العربية، الجزء الأول قواعد النحو، مطبعة نهضة مصر، مصر، الطبعة التاسعة عشر، دون ذكر السنة، ص: 17.

1416- فؤاد نعمة، ملخص قواعد اللغة العربية، مرجع سابق، ص: 06.

1417- سليمان عبد العزيز العيوني، الضوابط اللغوية للصياغة القانونية، مرجع سابق، ص: 215.

1418- قانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى او للاستعمال المهني، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.13.111 صادر في 15 من محرم 1435 (19 نونبر 2013)، ج. ر عدد 6208 الصادر بتاريخ 24 محرم 1435 (28 نونبر 2013)، ص: 7328.

التشريع اذن يجب ان يكتب بلغة عربية سليمة خالية من الأخطاء النحوية والاملائية لأنها قد تعطي للحكم القانوني معنى اخر غير المقصود منه، مما يؤدي الى غموضه[1419]، وبالتالي يجب على الصائغ ان يحرص على حسن تطبيق قواعد اللغة، ومن بين الأمور التي يجب عليه مراعاتها نذكر:

- استعمال الضمائر بشكل صحيح: استعمال الضمائر يساعد على الاقتصاد في استعمال الكلمات، ومن ثم يساعد على صياغة جملة قانونية قصيرة واضحة؛
- اظهار الحركات عند اللزوم، (الضم، الكسرة، الشدة...) الأصل ان تكتب الكلمات دون وضع حركات عليها، لكن توجد كلمات يحتاج التعبير عنها الى اظهار الحركات عليها، لأنه في حالة عدم اظهارها قد يختلف المعنى المقصود من الكلمة التام؛
- استعمال بعض الحروف والكلمات بحذر: هناك مجموعة من الكلمات يجب التعامل معها بحذر وتوظيفها، في مكانها والتأكد من استخدامها بعناية، حتى لا تؤدي الى غموض معنى الجملة القانونية، ومن بين هذه الكلمات نذكر:
  - كل وأي؛
  - يجب ويجوز؛
  - واو[1420].

ومن خلال ما سبق يلاحظ ان اللغة القانونية تحتكم بدورها لضوابط اللغة العامة وتتقيد بها وتخضع لها، وتلتزم بمبادئها و ثوابتها من حيث ضوابط الاستعمال وقواعد التوليد والاشتقاق وأساليب التعبير وعموم القواعد الأخرى المقررة في علوم اللغة المختلفة[1421]، الا ان اللغة العربية من حيث الجملة التشريعية نجدها تتميز عن غيرها ببعض الخصوصيات، نذكر من أهمها:

- كثرة استخدام الجملة الفعلية في الصياغة القانونية، وقلة استعمال الجملة الاسمية؛
- اعتماد الضمائر المستترة وضمائر الغائب كلما كان استعمالها مفيدا في الدلالة على المضمون؛
- الاستعاضة عن الصيغ الانشائية الطويلة بالجمل القصيرة المتسلسلة، من اجل التعبير المباشر وفي حدود المطلوب، عن المعاني الحقوقية المراد الإفصاح عنها؛
- غلبة استعمال الفعل المضارع في الصياغة القانونية، ما دام زمن تطبيق القاعدة دائما زمن لاحق لتاريخ اصدارها[1422].

البند الثاني: سلامة استعمال علامات الترقيم

يقصد بعلامات الترقيم وضع رموز اصطلاحية معينة بين الكلمات أو الجمل اثناء الكتابة، لتعيين مو اقع الفصل والوقف، و أنواع النبرات الصوتية والأغراض الكلامية، تيسيرا لعملية الافهام من جانب الكاتب اثناء الكتابة، وعملية الفهم على القارئ اثناء القراءة[1423]، لذا لا بد من استعمال علامات الترقيم استعمالا

1419- دليل الصياغة التشريعية، وزارة العمل الفلسطينية، مرجع سابق، ص: 94.
1420 دليل الصياغة التشريعية، وزارة العمل الفلسطينية، مرجع سابق، ص: 94 و95 و96
1421 عبد الاله فونتير، اللغة العربية والنص التشريعي، تأملات وإشكالات، مرجع سابق، ص: 60.
1422 عبد الاله فونتير، اللغة العربية والنص التشريعي، تأملات وإشكالات، مرجع سابق، ص: 61-62.
1423- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص: 442.

صحيحا يسهم في إيضاح المعنى، فيربط المترابطات، ويفصل المنفصلات، ويوضح أجزاء الكلام و اثاره[1424]، ويمكن اجمالا هذه العلامات الخاصة بالترقيم في اللغة العربية والتي يعتمد عليها المشرع فيما يلي:

- الفاصلة (،): تستعمل للتفرقة بين مكونات الجملة اوبين الجمل المركبة أو الفقرة غير التامة والتي تتكون من مجموعها معنى تام، فهي بالتالي توسع من حجم الجملة ومن حجم مضمونها ومعناها ايضا[1425]؛
- الفاصلة المنقوطة (؛): تستعمل هذه العلامة عندما يتعلق الامر بعبارات أو جمل أو فقرات تامة لها معنى تام، الا انها مرتبطة بشدة بالعبارة أو الجملة الجمل أو الفقرة أو الفقرات التي تليها لدرجة انه لا يمكن الفصل بينها لا بنقطة ولا بفاصلة، وتستعمل على الخصوص في التشريع المغربي حينما يتم سرد مجموعة من الخصائص او الشروط او الوثائق او الصفات أو العناصر او غيرها في شكل لائحة، وذلك للانتقال من خاصية او شرط او صفة الى أخرى اومن عنصر الى اخر[1426]، وعند نهاية الجملة نختم بنقطة؛

مثال: المادة 81 من مدونة الحقوق العينية[1427] :

يمكن ان يترتب حق الانتفاع؛

أولا: على الملكية العقارية؛

ثانيا: على حق السطحية؛

ثالثا: على حق الزينة؛

رابعا: على حق الهواء ا التعلية.

- النقطة (.): تستخدم في انهاء النصوص القانونية المتكاملة او عند نهاية الفقرة التامة؛
- النقطتان (:): تشير هذه العلامة الى بداية حكم مختلف وهي غالبا ما تستخدم قبل حكم جديد اوفي حالة الاقتباس اوفي التعريفات؛
- الجمل الاعتراضية (...): تضم الجمل الاعتراضية كلاما منفصلا عن الجملة الأساسية بحيث لا يؤدي الغائها الى تعطيل المعنى العام لها وهي توضع بين فاصلتين او قاطعتين ولكل منه طريقة في العمل.

مثال: جاء في المادة 49 من قانون المسطرة الجنائية ما يلي:

" ... يحق له إذا تعلق الامر بجناية او جنحة مرتبطة بها يعاقب عليها القانون بسنتين حبسا او أكثر – إذا اقتضت ذلك ضرورة البحث التمهيدي – سحي جواز سفر الشخص المشتبه فيه ... "

- علامات او نقط الحذف (...): بالنسبة لهذا النوع من العلامات يلجا اليها المشرع في النصوص التي تغيير او تتمم نصوص قانونية قائمة، فالمشرع لا يصوغ المادة بأكملها و انما يكتفي بذكر التغيير

1424- سليمان بن عبد العزيز العيوني، الضوابط اللغوية للصياغة القانونية، مرجع سابق، ص: 240.
1425- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص: 443.
1426- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص: 443.
1427- قانون رقم 39.08، يتعلق بمدونة الحقوق العينية، الصادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نونبر 2011)، ج.ر عدد 5998 بتاريخ 27 ذو الحجة 1432 (24 نونبر 2011)، ص: 5587.

او التتميم مع نقط الحذف، ويعني ذلك ان الباقي بدون تغيير، ولتوضيح ذلك نستحضر المثال التالي:

المادة 55 من قانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير[1428]

وفي حالة عدم تسليم رخصة السكن او الشهادة المطابقة خلال شهر يبتدأ من تاريخ التصريح بانتهاء عملية البناء، يجوز لمالك المبنى ان يطلب من السلطة المحلية المختصة ممارسة حقها في الحلول محل رئيس الجماعة للقيام بذلك ...

المادة 55 من قانون التعمير تم تغييرها وتتميمها بموجب المادة 1 من قانون رقم 66.12 يتعلق بمر اقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء[1429].تغير وتتمم على النحو التالي احكام المواد 40 و41 و55 من الباب الثالث من قانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير...

وفي حالة عدم تسليم ..... يجوز لمالك المبنى ان يطالب من العامل ممارسة حقه في الحلول محل رئيس الجماعة المعني.

الصياغة الكاملة للمادة 55 من قانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير بعد تغييرها وتتميمها بموجب قانون رقم 66.12 يتعلق بمر اقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء تصبح على الشكل التالي:

" وفي حالة عدم تسليم رخصة السكن او شهادة المطابقة خلال شهر يبتدئ من تاريخ التصريح بانتهاء عملية البناء، يجوز لمالك المبنى ان يطلب من العامل ممارسة حقه في الحلول محل رئيس الجماعة المعني ..."

- الوصلة او الشرطة (-): تستعمل عندما يتعلق الامر بسرد مجموعة من الخصائص او الشروط او الوثائق او الصفات او العناصر او غيرها في شكل لائحة، وذلك عند بداية كل خاصية او شرط او صفة او عند بداية كل عنصر او غير ذلك من الأمور التي يراد وضعها او الإشارة اليها في لائحة اوفي مجموعة[1430].

صفوة القول، ان مسالة صناعة التشريع من حيث الشكل لا تعد عملا سهلا بل يجب على الصائغ ان يكون ذو تجربة في الصياغة التشريعية، فاذا كانت الدقة والوضوح مطلبين مهمين وأساسيين في الصياغة التشريعية، فان احترام قواعد اللغة وعلامات الترقيم له علاقة وطيدة بوضوح ودقة النصوص القانونية، وذلك من خلال فصل مواضيع الكلام عن بعضها، وتقديم النص في قالب لغوي سليم يساعد المتلقي على فهم النص وادراكه، وبالرغم من توفر هذه المعايير فيه فانه لا يكفي من اجل اصدار نصوص قانونية جيدة، بل لا بد من مراعاة المعايير الموضوعية التي تهم متن ومضمون النص التشريعي.

الفرع الثاني: المعايير الموضوعية للصياغة التشريعية

يقصد بالمعايير الموضوعية تلك المحددات المتعلقة بمضمون القاعدة القانونية فالمشرع ليس حرا في ابتداع أي نظام قانوني جديد إذا كان الدستور لا يجيز ما يخالفه من قواعد قانونية، فاذا وجد المشرع

1428- قانون رقم 12.90 يتعلق بالتعمير، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.92.32 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)، ج.ر عدد 4159 بتاريخ 14 محرم 1413 (15يوليوز 1992)، ص: 895.

1429 قانون رقم 66.12، يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.16.124 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)، ج.ر عدد 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016)، ص: 6630.

1430 علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مرجع سابق، ص: 448.

طريقه خاليا من الحدود او القيود فانه يكون متمتعا بكامل حرياته الدستورية[1431] في ممارسة وظيفته التشريعية، الا ان الو اقع يفرض عليه ان يمارس سلطته التشريعية وفق ما يقره الدستور من مبادئ (الفقرة الأولى) مع مراعاة البيئة التي سيطبق فيها (الفقرة الثانية) هذا التشريع.

الفقرة الأولى: احترام المبادئ الدستورية

ان المبادئ الدستورية التي تفرض نفسها على المشرع اثناء ممارسته لوظيفته التشريعية، لا يمكن ان نستشفها الا بالرجوع الى الدستور نفسه، وبالرجوع الى هذا الأخير نجده قد نص على مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الدولة، والتي تواجه العمل التشريعي من حيث صياغة مضمون القاعدة القانونية، ومن بين اهم الفصول الدستورية التي تحدد بعض المبادئ التي يجب ان تميز التشريع الجيد نذكر الفصل السادس الدي نص على ان القانون اسمى تعبير عن إرادة الامة، والجميع اشخاص ذاتيين واعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، متساوون امامه، وملزمون بالامتثال له.

(...)

تعتبر دستورية القواعد القانونية، وتر اتبيتها، ووجوب نشرها، مبادئ ملزمة.

ليس للقانون أثر رجعي[1432].

من خلال هذا الفصل، وبعض الفصول الأخرى يمكن تحديد مجموعة من المبادئ التي يجب ان يقوم عليها التشريع وفي نفس الوقت تلزم المشرع بضرورة احترامها، فإلى جانب مبدا دستورية القواعد القانونية ووجوب نشرها، نجد بعض المبادئ الأخرى المتمثلة في مبدأ:

- تعبير القانون هو إرادة الامة ومساواة الجميع أمامه: هذا التعبير يكون اما تعبيرا مباشر من قبل الامة او بواسطة الاستفتاء، او تعبيرا غير مباشرا بواسطة ممثليها داخل قبة البرلمان، فبعد اصدار القانون ودخوله حيز التنفيذ يفرض على الجميع دون استثناء الخضوع له ولقواعده ولأحكامه.
- تر اتبية النصوص القانونية: هذا المبدأ يطلق عليه حسب الفقه، اسم المجال الدستوري والذي يقصد به مجموعة من القواعد القانونية التي تحل في هرمية التشريع بحيث يسموها الدستور والتي تشكل مخالفة قاعدة قانونية ادنى لقاعدة قانونية اعلى منها بمثابة مخالفة للدستور[1433]؛ فتكريس هذا المبدأ أضحى معه من اللازم الحديث عن الرقابة الدستورية للقو انين تطبيقا لمبدأ سمو الدستور وخضوع القواعد القانونية لهذه القاعدة العليا، فالرقابة على دستورية القو انين هي في الغالب رقابة وقائية تعمل على ضمان تطابق مختلف القواعد القانونية التي تدخل في هرمية التشريع مع الدستور ومع القو انين الأعلى منها.

وبالرجوع الى اجتهادات القضاء الدستوري المغربي نجده، قد رتب النصوص القانونية ترتيبا هرميا وجعل على رأسها الدستور، حيث جاء في قراره رقم 819.11 في ما يلي " وحيث ان الدستور له سمو على كل ما عداه، وحيث ان الدستور الواجب التطبيق نصه وروحه، وهوما يتعين على المجلس الدستوري مراعاته لدى

1431- عبد القادر الشيخلي، الصياغة القانونية تشريعا، فقها، قضاء، محاماة، مرجع سابق، ص: 34.

1432- الفصل السادس من دستور 2011، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.19 صادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، ج.ر عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص: 3600.

1433- يحي حلوي، المجلس الدستوري المغربي، دراسات وتعاليق (1994-2017).

نظره في القضايا التي تعرض عليه[1434]"، اما بخصوص القوانين التنظيمية فجعلها في المرتبة الثانية بعد الدستوروذلك حسب ما جاء في قراره رقم 786.2010 " القوانين التنظيمية تعد في منبثقة من الدستورومكملة له وتغدوا احكامه بعد تصريح المجلس الدستوري بمطابقتها للدستورامتداد له[1435] "، اما فيما يخص القوانين فهي تأتي في مرتبة أدنى من الدستور والقوانين التنظيمية ولتأكيد ذلك يكفي استحضار قرار المجلس الدستوري رقم 386.2000 حيث اعتبر ان تأجيل التاريخ المقترح في قانون المالية من شأنه أن يؤدي الى تخفيض موارد الدولة كما حددت في المادة 11 من القانون التنظيمي للمالية وبالتالي الى خرق مقتضيات الفصل 51 من الدستور، اذن، وجب على المشرع أن يراعي مبدأ ترابتية النصوص القانونية بمناسبة صياغة أي قاعدة قانونية، لأن القاضي الدستوري يقضي بعدم دستورية أي قانون رأي فيه مقتضيات يرجع أصل وضعها الى قانون أسمى من القانون العادي.

- عدم رجعية النصوص القانونية: ان مبدأ عدم رجعية القانون يعد من بين المبادئ الأساسية التي يقوم عليها مبدأ الأمن القانوني، لذا يجب ان يكون القانون الموجه نحو المستقبل ولا يضم أي عبارة من شأنها أن تطبق النص بأثررجعي، الا أن هذا المبدأ لا يشكل قاعدة مطلقة و انما ترد عليه بعض الاستثناءات، ومن بين هذه الاستثناءات نذكر الصالح العام حيث جاء في قرار المجلس الدستوري رقم 467.2001 ما يلي : " لكن حيث ان مبدأ عدم رجعية القانون المنصوص عليها في الفصل 4 من الدستور لا يشكل قاعدة مطلقة، اذ ترد عليه استثناءات تقوم بخصوص قانون المالية على معياريبررها، يستند اليه المشرع في اصلاح أوضاع غيرعادية محددة من طرف الإدارة وتهدف الى الصالح العام ...[1436] "، نفس الشيء أكده القاضي الدستوري في قراره رقم 327-2013 QPC وذلك حينما قضى بأنه اذا كان بإمكان المشرع تعديل قاعدة قانونية أو المصادقة على قانون اداري أو قانون خاص بأثررجعي، يكون ذلك شرطا لتحقيق هدف المصلحة العامة ...[1437]، هناك استثناء اخر يفرض نفسه على مبدأ رجعية القانون ويتعلق الأمر بالقانون الأصلح للمتهم الذي أوردته قوانين سارية المفعول، بين تاريخ ارتكاب الجريمة والحكم النهائي بشأنها، يتعين تطبيق القانون الأصلح للمتهم[1438].
- احترام مجال القانون ومجال التنظيم: ان المشرع الدستوري قد ميز بين مجال القانون ومجال التنظيم، فمجال القانون حدده على سبيل الحصر في الفصل 71 من الدستور حيث جاء فيه : " يختص القانون بالإضافة الى المواد المسندة اليه صراحة بفصول أخرى من الدستور، بالتشريع

1434- م.د، قرار رقم 819.11 صادر في 19 من ذي الحجة 1432 (16 نونبر 2011)، ج.ر عدد 5997 مكرر بتاريخ 19 من ذي الحجة 1432 (22 نونبر 2011)، ص: 5562.

1435- م.د، قرار رقم 786.2010 صادر في 15 من ربيع الأول 1431 (02 مارس 2010)، ج.ر عدد 5820 بتاريخ 24 ربيع الأول 1431 (11 مارس 2010)، ص: 967.

1436- م.د، قرار رقم 467.2001 صادر في 15 شوال 1422 (31 ديسمبر 2001)، ج.ر عدد 4966 بتاريخ 18 شوال 1422 (03 يناير 2002)، ص: 13.

1437- C.cons, décision n° 2013-327 QPC du 21 juin 2013, sa assistance sécurité et gardiennage taxe additionnel à la cotisation sur la valeur ajoutée des entreprises validation législative, j.o du 23 juin 2013. P : 10457.

1438- الفصل 6 من مجموعة القانون الجنائي، ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، الصيغة المحينة بتاريخ 25 مارس 2019، المملكة المغربية، وزارة العدل، مديرية التشريع، ص: 7.

في الميادين التالية ..."[1439]، وقام بجرد قائمة تضم 31 مجالا يمكن للقانون أن يشرع فيها، أما بخصوص التنظيم فجعله مفتوح على جميع الميادين التي لا يشملها اختصاص القانون[1440]، وفي حالة عدم احترام هذا التمييز فان الدستور وضع سلاحين في يد الحكومة تدافع من خلالها على مجالها التنظيمي، وهما التجريد التشريعي[1441] والدفع بعدم القبول[1442].

الى جانب هذه المبادئ التي يجب مراعاتها من طرف المشرع، هناك مبادئ أخرى ترتبط بقواعد العدالة والانصاف والمساواة وحماية الحقوق والحريات التي جاء بها الدستور، لذلك يجب على المشرع مراعاة هذه الجوانب حتى يتمكن من سن نظام قانوني يراعي البيئة الوطنية ويحترم خصوصيات النظام المغربي.

الفقرة الثانية: مراعاة البيئة الوطنية في صناعة التشريع

ان اهم ما يقوم عليه التشريع الجيد ضرورة احترام ومراعاة البيئة الوطنية التي سوف يطبق فيها هذا القانون والابتعاد قدر الإمكان عن النقل الحرفي للأنظمة القانونية التي أثبتت نجاعتها في بيئة أجنبية نظرا لاستنادها على أسس علمية واضحة[1443]، لذلك فان المشرع مقيد بمراعاة البيئة الوطنية واحترام خصوصياتها بمناسبة استحداث أي قانون جديد أو الغاء نص قائم أو اجراء تغيير عليه، فمن شأن الدراسات السوسيولوجية للقانون تقديم خدمات جليلة للمشرع وصانع القرار في المغرب في مختلف المجالات الخاصة في ظل التحديات التي أضحت تطرحها بعض المجالات كتنامي الجريمة بمختلف أشكالها، والرشوة في قطاع التعمير وازدياد حجم القطاع الغير المهيكل[1444].

وفي اطار استكمال بناء دولة الحق والقانون سيعمل المشرع المغربي ولأول مرة على اعتماد تقنية دراسة الأثر كآلية لدعم جودة النصوص القانونية، وذلك بموجب المادة 19 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها[1445]، بناءا على ما ورد في هذه المادة، يجب بموجب قرار صادر عن رئيس الحكومة، أن تُرفق مشاريع القوانين التي تهدف إلى إصدار تشريع جديد أو مراجعة التشريع القائم بدراسة حول تأثيراته المحتملة.، في المقابل نجد مجلس الدولة الفرنسي قد أشار في سنة 2006 الى ضرورة اعتماد الية دراسة الأثر التشريعي في نص قانون أسمى من المناشير يعطي لها قوة

1439- الفصل 71 من دستور 2011، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.19 صادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، ج.ر عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص: 3600.

1440- ينص الفصل 72 من دستور 2011 على أنه: يختص المجال التنظيمي بالمواد التي لا يشملها اختصاص القانون.

1441- هذه الالية نص عليها دستور 2011 في الفصل 73.

1442- الفصل 79 من دستور 2011، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.19 صادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، ج.ر عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص: 3600.

1443- عبد القادر الشيخلي، الصياغة القانونية تشريعا، فقها، قضاء، محاماة، مرجع سابق، ص: 35.

- 1444زكرياء أقنوش، المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية، مرجع سابق، ص : 62.

1445- القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.33 صادر في 28 جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015)، ج.ر عدد 6348 بتاريخ 12 جمادى الاخرة 1436 (02 ابريل 2015)، ص: 3515.

الزامية[1446] بالفعل، وبتاريخ 15 أبريل 2009 سيصدر المشرع الفرنسي قانون تنظيمي ينص في مادته 8 على ضرورة ارفاق مشاريع القوانين بدراسة حول أثرها[1447].

ويمكن تعريف دراسة الأثر على انها دراسة لتقييم نتائج مشروع قانون لمعرفة ما اذا كان يستحق ذلك لتنفيذه، فهذا التقييم له مصلحة مزدوجة فهو يمكن صاحب المبادرة من تحسين مشروعه، ويسمح لصاحب القرار النهائي -البرلمان- بالحصول على جميع العناصر اللازمة لاتخاذ قرار مناسب بشأن هذا المشروع[1448]، ونشير الى ان المشرع المغربي سبق له وأن عرف مصطلح شبيه لمصطلح دراسة الأثر وهو مصطلح دراسة التأثير على البيئة وعرفه بأنه دراسة قبلية تمكن من تقييم الاثار المباشرة والغير مباشرة التي يمكن أن تلحق البيئة على الأمد القصير والمتوسط والبعيد نتيجة انجاز المشاريع الاقتصادية والتنموية وتشييد التجهيزات الأساسية وتحديد التدابير الكفيلة بإزالة التأثيرات السلبية أو التخفيف منها أو تعويضها بما يساعد على تحسين الاثار الإيجابية للمشروع على البيئة[1449].وبخصوص مجال تطبيق دراسة الأثر، فنجدها تنجز حسب المرسوم 2.17.585 على كل مشروع قانون[1450]، بناءً على ما تم ذكره، يُستثنى من هذه الدراسة مشاريع القوانين التنظيمية، ومشاريع القوانين المتعلقة بالمجال العسكري، ومشاريع القوانين المالية، ومشاريع القوانين التي تُحال من قبل الحكومة لاستطلاع الرأي إلى المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أو المجلس الأعلى للسلطة القضائية، أو المؤسسات والهيئات المشار إليها في الفصول من 161 إلى 170 من الدستور، أو هيئات الرقابة والحكامة الجيدة[1451].

فدراسة الأثر المزمع إنجازها بشأن كل مشروع قانون تكون قبل الشروع في اعداد هذا المشروع أو بعد اعداده، بقرار صادر من رئيس الحكومة يتخذه اما بمبادرة منه أو باقتراح من الأمين العام للحكومة أو بطلب من السلطة الحكومية صاحبة المشروع[1452]، ويتم اعداد هذه الدراسة من طرف السلطة الحكومية صاحبة مشروع القانون موضوع الدراسة اما من قبل المصالح التابعة او بتنسيق مع السلطات وهيئات أخرى، وعند الاقتضاء، عن طريق الاستعانة بخبراء متخصصين من أجل ذلك[1453]، حيث يجب أن تنجز دراسة الأثر

1446- Conseil d'Etat, rapport public 2006-sécurite juridique et complexité du droit, la documentation française, op, cite, p : 344.

1447- Loi organique n°2009-403 du 15 avril 2009 relative à l'application des articles 34-1,39 constitution, j.o n°0089 du 16 avril 2009 op, cite, p : 344.

1448- Anne Sophie denolle, les études d'impact : une révision manquée ? Revy française de droit constitutionnel, juillet, 2011, n°87, p : 500.

1449- المادة 1 من قانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.03.60 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)، ج.ر عدد 5118 بتاريخ 18 ربيع الاخر 1424 (19 يونيو 2003)، ص: 1909.

1450- المادة 2 من مرسوم قانون 2.17.585 بشأن دراسة الأثر الواجب ارفاقها ببعض مشاريع القوانين، صادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017)، ج.ر عدد 6626 بتاريخ 11 ربيع الأول 1439 (30 نونبر 2017)، ص: 6815.

1451- المادة 3 من مرسوم رقم 2.17.585 بشأن دراسة الأثر الواجب ارفاقها ببعض مشاريع القوانين، صادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017)، ج.ر عدد 6626 بتاريخ 11 ربيع الأول 1439 (30 نونبر 2017)، ص: 6815.

1452- المادة 2 من مرسوم رقم 2.17.585 بشأن دراسة الأثر الواجب ارفاقها ببعض مشاريع القوانين، صادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017)، ج.ر عدد 6626 بتاريخ 11 ربيع الأول 1439 (30 نونبر 2017)، ص: 6815.

1453- المادة 5 من مرسوم رقم 2.17.585 بشأن دراسة الأثر الواجب ارفاقها ببعض مشاريع القوانين، صادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017)، ج.ر عدد 6626 بتاريخ 11 ربيع الأول 1439 (30 نونبر 2017)، ص: 6815.

داخل أجل لا يتعدى شهرين ابتداء من تاريخ صدور قرار رئيس السلطة الحكومية صاحبة مشروع القانون، وذلك بموجب قرار صادر عن رئيس الحكومة[1454].

ومن خلال الالتزام الجديد بهذه الالية سوف تتوفر دراسة سوسيولوجية لمشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة على البرلمان، وتساهم من خلاله في جعل التشريع الجديد يعمر مدة أطول داخل المنظومة القانونية دون حذفه أو تغييره، لان استقرار التشريعات أتي عندما تكون الصياغة القانونية متفقة مع الأفكار والتصورات والأغراض التي سعت القاعدة القانونية الى تحقيقها[1455]، فالتشريع الجديد كلما جاء وفق دراسة ميدانية ومحكمة كلما أمكن تنفيذه بطريقة سلسلة وبدون صعوبة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه من المسائل التي يجب مراعاتها في التشريع هو التركيبة المزدوجة للقاعدة القانونية حيث لابد من تو افق الموضوع مع الشكل حتى لا تفرغ تلك القاعدة من محتواها، لأن الشكل هو التصريف الو اقعي للموضوع[1456]، فإلى جانب هذه التركيبة المزدوجة للقاعدة القانونية فان الجودة في التشريع تتطلب مجموعة من المقومات، منها ما يهم شكل النص القانوني، كاحترام قواعد اللغة وعلامات الترقيم والتقسيم الجيد لأحكام النص وتبويبه، ومنها ما يهم مضمون النص القانوني، كاعتماد أسلوب قانوني بسيط وتوخي الدقة والوضوح أثناء الصياغة واحترام المبادئ الدستورية التي يقوم عليها النص القانوني، بالإضافة الى اعتماد تقنية دراسة الأثر كآلية لسن مشاريع قو انين وفق البيئة الوطنية للمملكة، وبالتالي فان تجنب التعقيد في الصياغة التشريعية من المسائل الجوهرية التي يجب الحرص على تحقيقها، فبمجرد اعتماد هذه المقومات ومراعاتها من طرف المشرع تكون بمثابة خطوة إيجابية في استكمال بناء دولة الحق والقانون، وذلك من خلال حماية وتطوير النصوص القانونية وتجويدها.

الخاتمة:

وصفوة القول، تعد أسس صياغة النصوص القانونية الجيدة من الركائز الأساسية لضمان تحقيق العدالة وتنظيم العلاقات الاجتماعية بشكل فعال، فالصياغة الدقيقة والواضحة تسهم في تجنب التفسيرات المتعارضة وتحد من النزاعات القانونية، مما يعزز الأمن القانوني ويقوي الثقة في النظام القضائي، كما أن مراعاة المعايير الفنية والدستورية والدولية في صياغة النصوص القانونية تضمن شرعية القو انين وفاعليتها في التطبيق، ومن هنا، فإن تطوير مهارات صياغة النصوص القانونية يعد ضرورة ملحة لكل من يعمل في المجال القانوني أو التشريعي، لتحقيق نصوص واضحة ومتينة وقادرة على مواكبة التطورات المجتمعية، وتأسيسا عليه، يمكن القول إن النص القانوني الجيد ليس مجرد أداة تنظيمية، بل هو أساس للعدالة وسيادة القانون، ور افد أساسي لاستقرار المجتمعات وتقدمها.

قائمة المراجع المعتمدة:

المراجع باللغة العربية:

- وهاب محمد عادل، إشكالية ترجمة المصطلحات القانونية، مجلة الشؤون القانونية والقضائية، العدد 6، 2016.

1454- المادة 6 من مرسوم رقم 2.17.585 بشأن دراسة الأثر الواجب ارفاقها ببعض مشاريع القوانين، صادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017)، ج.ر عدد 6626 بتاريخ 11 ربيع الأول 1439 (30 نونبر 2017)، ص: 6815.

1455- زكرياء أقنوش، المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية، مرجع سابق، ص: 302.

1456- الصديق النخلي، الحكامة التشريعية ضمانة استقلالية المؤسسة البرلمانية، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد 23.24، 2007، ص 36 و37.

- عبد الإله فونتير، اللغة العربية والنص التشريعي؛ تأملات وإشكالات، مداخلة ألقاها في الندوة المنظمة من طرف أكاديمية المملكة المغربية بالرباط يومي 20 و21 أكتوبر 2010 بعنوان، اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2011.
- زكرياء أقنوش، المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية، مجلة العلوم القانونية، سلسلة البحث الأكاديمي، مطبعة الأمنية الرباط، العدد 10، 2015.
- عصمت عبد المجيد بكر، مشكلات التشريع دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2014.
- عبد القادر الشيخلي، الصياغة القانونية، تشريعا، فقها، قضاء، محاماة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- علال فالي، صناعة النصوص القانونية إشكالات الاختصاص والصياغة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2018.
- محمد الكشبور، ازدواجية لغة النص التشريعي و أثرها على القضاء، مجلة القانون والاقتصاد، القضاء بالمغرب و اقع و افاق، العدد السادس 1990.
- الشريف الغيوبي، رشيد لبكر، اللغة والمصطلحات القانونية، صومادیل الدار البيضاء، 2017.
- محمد شيلح، دور الميتودولوجية القانونية في تحسين اللغة القانونية من خلال بعض النماذج الاصطلاحية في القانون المغربي للالتزامات والعقود، مجلة القانون والاقتصاد، عدد مزدوج 21و22، فاس، 2006.
- يوسف الغوناجي، القانون بين النص والمفهوم دراسة تطبيقية، قانون التحفيظ العقاري ومدونة الحقوق العينية كنموذج، مطبعة الأمنية الرباط، 2017.
- علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت، فبراير 2003.
- سليمان بن عبد العزيز العيوني، الضوابط اللغوية للصياغة القانونية، مجلة العلوم العربية، العدد التاسع والعشرون، شوال 1434.
- حسنية أبو هلال، تقنيات الصياغة القانونية مطلب الجودة التشريعية، مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية، العدد الثالث، يونيو، 2017.
- محمد بوعزيز، القانون البرلماني المغربي، مسطرة التشريع (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار القلم، الرباط، 2006.
- منشورات مجلس النواب، دليل عملي في صياغة القوانين، الولاية التشريعية 2016-2021، دار ابي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط الطبعة الأولى.
- المختاربن احمد العطار، التحفيظ العقاري في ضوء القانون المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008.

- ان سيدمان وروبرت سيدمان ونااليت ابيسكيري، دليل الصياغة التشريعية من اجل التغيير الاجتماعي والديمقراطي، مرجع سابق.
- عبد الرحمان اللمتوني، دور الاجتهاد القضائي في خلق القاعدة القانونية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، السنة الجامعية 2011/2010.
- احمد شكري السباعي، فكرة عن مسودة اعداد ووضع مشروع مدونة القانون التجاري المغربي، البرلمان والممارسة التشريعية في المغرب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1985.
- مولاي ادريس الحلابي الكتاني، الضمانات القضائية لحماية حقوق وحريات الافراد، المجلة المغربية للإدارة والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 18.
- سليمان عبد العزيز العيوني، الضوابط اللغوية للصياغة القانونية، مرجع سابق.
- فؤاد نعمة، ملخص قواعد اللغة العربية، الجزء الأول قواعد النحو، مطبعة نهضة مصر، مصر، الطبعة التاسعة عشر، دون ذكر السنة.
- سليمان عبد العزيز العيوني، الضوابط اللغوية للصياغة القانونية، مرجع سابق، ص: 215.

المصادر:

- ظهير شريف رقم 1.67.167 بإعلان قانون أساسي للمملكة المغربية، صادر في 17 ذي الحجة 1380 (2 يونيو 1961)، ج.ر عدد 2537 بتاريخ 24 من ذي الحجة 1380 (9 يونيو 1961).
- ظهير شريف رقم 1.67.167 بإعلان قانون أساسي للمملكة المغربية.
- قانون رقم 3.64 يتعلق بتوحيد المحاكم، الصادر الامر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 22 رمضان 1384 (26 يناير 1965) ج.ر عدد 2727 بتاريخ الفاتح شوال 1384 (03 فبراير 1965).
- دستور 2011، الصادر المر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.19 صادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذه نص الدستور، ج.ر عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011).
- منشور للسيد رئيس الحكومة رقم 2018/16 المتعلق بإلزامية استعمال اللغة العربية او اللغة الامازيغية، بتاريخ 20 صفر 1440 (30 أكتوبر 2018).
- قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة.
- تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان حول مشروع قانون رقم 50.05 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، مجلس النواب، السنة التشريعية الرابعة 2006/2005، الولاية التشريعية السابعة 2007/2002، دورة أكتوبر 2005.
- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1.84.165 صادر في محرم 1405 (02 أكتوبر 1984) يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.76.583 بتاريخ 05 شوال 1396 (30 ستنبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي، ج.ر عدد 3753 بتاريخ 07 محرم 1405 (03 أكتوبر 1984).

- قانون رقم 69.16 يقضي بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.17.50 صادر في 8 ذي الحجة 1438 (30 أغسطس 2017) ج،رعدد 6604 بتاريخ 23 ذو الحجة 1438 (14 سبتمبر 2017).
- قانون رقم 36.10 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.150 صادر في 16 من رمضان 1435 (17 أغسطس 2011) ج،رعدد 5975 بتاريخ 6 شوال 1432 (5 سبتمبر 2011).
- دليل جمهورية مصر العربية لإعداد وصياغة مشروعات القوانين، الإصدار الأول يوليو 2018.
- قانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل.
- قانون رقم 11.03 يتعلق بحماية واستصلاح البيئة، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.03.59 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)، ج.رعدد 5118 بتاريخ 18 ربيع الاخر 1424 (19 يونيو 2003).
- دليل الصياغة التشريعية، وزارة العمل الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، جامعة بيرزيت، معهد الحقوق، فلسطين، 2000.
- دليل صياغة النصوص القانونية، المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، سلسلة الوثائق القانونية المغربية، الطبعة الأولى ،2015.
- قانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الاسرة، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من دي الحجة 1424 (3 فبراير 2004)، ج.رعدد 5184 بتاريخ 14 ذو الحجة 1424 (5 فبراير 2004).
- قرار رقم 811.2010 صادر بتاريخ 30 جمادى الأولى 1432 (04 ماي 2011) ج.رعدد 5948 بتاريخ 29 جمادى الأخيرة 1432 (02 يونيو 2011).
- قرار رقم 245.98 صادر بتاريخ 26 جمادى الأولى 1419 (18 سبتمبر 1998) ج.رعدد 4626 بتاريخ 09 جمادى الأخيرة 1419 (فاتح أكتوبر 1998) .
- قرار رقم 66.17 صادر بتاريخ 04 من ربيع الاخر 1439 (23 سبتمبر 2017) ج.رعدد 6633 بتاريخ 06 ربيع الاخر 1439 (25 ديسمبر 2017) .
- ظهير شريف رقم 1.59.413 بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي صادر في 28 من جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962)، ج.رعدد 2640 مكرر بتاريخ 12 محرم 1383 (05 يونيو 1963).
- قانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى او للاستعمال المهني، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.13.111 صادر في 15 من محرم 1435 (19 نونبر 2013)، ج. رعدد 6208 الصادر بتاريخ 24 محرم 1435 (28 نونبر 2013).
- قانون رقم 39.08، يتعلق بمدونة الحقوق العينية، الصادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نونبر 2011)، ج.رعدد 5998 بتاريخ 27 ذو الحجة 1432 (24 نونبر 2011).
- قانون رقم 12.90 يتعلق بالتعمير، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.92.32 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)، ج.رعدد 4159 بتاريخ 14 محرم 1413 (15يوليوز 1992).

- قانون رقم 66.12، يتعلق بمر اقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.16.124 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016)، ج.ر عدد 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016).
- م.د، قرار رقم 819.11 صادر في 19 من ذي الحجة 1432 (16 نونبر 2011)، ج.ر عدد 5997 مكرر بتاريخ 19 من ذي الحجة 1432 (22 نونبر 2011).
- م.د، قرار رقم 786.2010 صادر في 15 من ربيع الأول 1431 (02 مارس 2010)، ج.ر عدد 5820 بتاريخ 24 ربيع الأول 1431 (11 مارس 2010).
- م.د، قرار رقم 467.2001 صادر في 15 شوال 1422 (31 ديسمبر 2001)، ج.ر عدد 4966 بتاريخ 18 شوال 1422 (03 يناير 2002).
- مجموعة القانون الجنائي، ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، الصيغة المحينة بتاريخ 25 مارس 2019، المملكة المغربية، وزارة العدل، مديرية التشريع.
- القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.33 صادر في 28 جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015)، ج.ر عدد 6348 بتاريخ 12 جمادى الاخرة 1436 (02 ابريل 2015).
- قانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، صادر الامر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.03.60 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003)، ج.ر عدد 5118 بتاريخ 18 ربيع الاخر 1424 (19 يونيو 2003).
- مرسوم قانون 2.17.585 بشأن دراسة الأثر الواجب ارفاقها ببعض مشاريع القوانين، صادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017)، ج.ر عدد 6626 بتاريخ 11 ربيع الأول 1439 (30 نونبر 2017).

المراجع باللغة الأجنبية:

- C.cons Décision n° 2001_455 DC du 12 janvier 2002, loi de modernisation sociale, journal officiel du 18 janvier 2002.
- C.cons Décision n° 2005-530 DC du 29 décember 2005, loi de finanes 2006 , journal officiel n 304 du 31 décember 2005.
- Philippe Malaurie, l'intelligibilité des lois, revue pouvoirs, n 114, septembre 2005.
- Constitution du 4 octobre 1958, journal officiel du 5 octobre 1958.
- C.cons, décision n° 2012-285 QPC du 30 novembre 2012, M. Christian s (obligation d'affiliation a une corporation d'artisans en alsace-moselle), j.o du 1 décembre 2012, p :18908 ; texte n 93.
- La loi du 31 mai 1961 relative à l'emploi des langues en matière législative, a la présentation, a la publication et à l'entrée vigueur des textes légaux et règlementaires, justice n° 1961053107.
- Guide pour la rédaction des texte législatifs, assemblée nationale, mai 2009.

- Conseil d'état, guide de légistique, 3e édition mise à jour 2017, la documentation française, paris2017.
- Guide pour la rédaction des textes législatifs, assemblée nationale, mai 2009.
- Guide de législation, guide pour lélaoration de la législation fédéral, 3e édition mise à jour, office fédéral de la justice, 2007.
- Union européenne, guide pratique commun, guide pratique commun du parlement européen, du conseil et de la commission à l'intention des personnes qui contribuent à la rédaction des textes législatifs de l'Union européenne, Luxembourg.
- Constitution du 4 octobre 1958, journal officiel du 5 octobre 1958.
- C,cons décision N 2005-512 DC du 20janvier 1981, loi d'orientation et de programme pour l'avenir de lécole، journal officiel du 24 avril 2005.
- C.cons, décision n 2004-500 DC du 29 juillet 2004, loi organique relative à l'autonomie financière des collectivités territoriales, journal officiel du 30 juillet 2004.
- C.cons décision n° 80-127 DC du 20 janvier 1981, loi renforçant la sécurité et protégeant des personnes, journal officiel, 22 janvier 1981.
- C.cons décision n° 85-191 DC du 10 juillet 1985, loi portant diverses disposions ordre économique et financier, journal officiel du 12 juillet 1985.
- C.cons décision n° 401-98 DC du 10 juin 1998, loi d'orientation et d'incitation relative à la réduction du temps de travail, journal officiel, du 14 juin 1998.
- Résolution du conseil, du 8 juin 1993, relative à la qualité rédactionnelle de la législation communautaire.
- Alexandre fluckiger, le principe de clarté de la loi ou l'ambigüité Dun idéal, chaires du conseil constitutionnel n° 21 janvier 2007.
- C.cons, décision n°99-421 DC du 16 décembre 1999, loi portant habilitation du gouverement à procéder, par ordonnances, à ladoption de la partie législative de certains codes, journal officiel du 22 décembre 1996.
- C.cons, décision n° 2013-327 QPC du 21 juin 2013, sa assistance sécurité et gardiennage taxe additionnel à la cotisation sur la valeur ajoutée des entreprises validation législative, j.o du 23 juin 2013
- Conseil d'Etat, rapport public 2006-sécurite juridique et complexité du droit, la documentation française.

الدكتور سهيل الشاوني
دكتور في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة عبد المالك السعدي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

دور المغرب في الوساطة الدولية: نحو مقاربة دبلوماسية جديدة لحل النزاعات الإفريقية

Morocco's role in international mediation:
Towards a New Diplomatic Approach to Resolving African Conflicts

الملخص

يقوم هذا المقال بتحليل المقاربة المغربية في الوساطة وحل النزاعات في القارة الإفريقية، مع التركيز على تطوير نموذج دبلوماسي وقائي جديد، مستعرضا تجربة المغرب في الوساطة من خلال دراسة حالتي ليبيا ومالي، حيث نجح المغرب في تطوير مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين الدبلوماسية الروحية والثقافية والاقتصادية.

ويبرز المقال كيف استطاع المغرب توظيف موقعه الجيو-استراتيجي وإرثه التاريخي في تعزيز دوره كوسيط موثوق في النزاعات الإفريقية. كما يحلل الآليات المؤسسية التي طورها المغرب، مثل إنشاء المركز الإفريقي للوساطة وحل النزاعات، وإطلاق برامج لتدريب الوسطاء الأفارقة.

أيضا، يركز المقال على دور المجتمع المدني والشباب في تعزيز جهود الوساطة، من خلال مبادرات مثل "أكاديمية الشباب الإفريقي للوساطة" و"برنامج دعم منظمات المجتمع المدني"، مبينا الدور المحوري للدبلوماسية الاقتصادية المغربية في دعم جهود السلام والاستقرار في القارة.

ويخلص المقال إلى أن النموذج المغربي في الوساطة يقدم مقاربة متكاملة تتجاوز الأدوات التقليدية في حل النزاعات، حيث يجمع بين القوة الناعمة والحوافز الاقتصادية والروابط الثقافية. ليختتم بمقترحات من شأنها تعزيز فعالية هذا النموذج، مع التأكيد على أهمية تطوير آليات التنسيق بين مختلف المؤسسات المغربية العاملة في مجال الوساطة.

الكلمات المفتاحية: الوساطة الدولية، الدبلوماسية المغربية، النزاعات الإفريقية، الدبلوماسية الوقائية، الدبلوماسية الروحية، الدبلوماسية الاقتصادية، التعاون جنوب-جنوب.

Abstract in English

This article highlights how Morocco has leveraged its geo-strategic position and historical legacy to strengthen its role as a trusted mediator in African conflicts. It also analyzes the institutional mechanisms Morocco has developed, such as the establishment of the African Mediation and Conflict Resolution Center and the launch of training programs for African mediators.

Additionally, the article emphasizes the role of civil society and youth in enhancing mediation efforts through initiatives such as the "African Youth Mediation Academy" and the "Civil Society Support Program," showcasing the crucial role of Moroccan economic diplomacy in promoting peace and stability across the continent.

The article concludes that Morocco's mediation model offers a comprehensive approach that goes beyond traditional conflict resolution tools, combining soft power, economic incentives, and cultural ties. It ends with proposals to enhance the effectiveness of this model, stressing the importance of developing coordination mechanisms among various Moroccan institutions involved in mediation.

Keywords :International mediation, Moroccan diplomacy, African conflicts, preventive diplomacy, spiritual diplomacy, economic diplomacy, South-South cooperation.

مقدمة:

تشهد القارة الإفريقية تحولات عميقة في مشهدها الجيوسياسي والأمني، حيث تتعدد النزاعات والأزمات التي تؤثر على استقرارها وتنميتها. وفي ظل هذا السياق المعقد، برزت الحاجة إلى مقاربات دبلوماسية مبتكرة وفعالة لمعالجة هذه التحديات وتحقيق السلام الدائم. إذ أثبتت التجارب أن المقاربات التقليدية في حل النزاعات لم تعد كافية لمواجهة تعقيدات المشهد الإفريقي المعاصر.[1457]

وفي هذا السياق، برز المغرب كفاعل محوري في جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية في القارة الإفريقية، مستندا إلى إرث تاريخي غني وموقع جيو-استراتيجي متميز. فقد طور المغرب نموذجا متفردا في الوساطة عبر الجمع بين المداخل السياسية والروحية والاقتصادية، مما مكنه من تحقيق نجاحات ملموسة في العديد من الملفات الإقليمية.[1458] وتجلت هذه النجاحات بشكل خاص في الوساطة في الأزمة الليبية، حيث أفضت جهود المملكة إلى توقيع اتفاق الصخيرات سنة 2015، وفي مالي حيث ساهم المغرب في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء المختلفين.[1459]

وتبرز أهمية دراسة النموذج المغربي في الوساطة من خلال قدرته على تقديم مقاربة متكاملة تتجاوز الأدوات التقليدية في حل النزاعات. فالتجربة المغربية تقدم دروسا مهمة حول كيفية الجمع بين مختلف أدوات القوة الناعمة، من دبلوماسية روحية وثقافية و اقتصادية، لتحقيق نتائج ملموسة في مجال بناء السلام.[1460] ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الجهود تأتي في إطار التوجيهات الملكية السامية للملك محمد السادس، الذي أكد في مناسبات عدة على التزام المغرب بإرساء السلام والاستقرار في القارة الإفريقية، من خلال نهج دبلوماسي يجمع بين الحياد الإيجابي والدبلوماسية الوقائية.

1457 محمد التازي سعود، تحولات المشهد الأمني في إفريقيا، المجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد 49، 2024، ص 23-45.

1458 عبد الحق المريني، النموذج المغربي في الوساطة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الرباط، 2024، ص 112.

1459 إدريس الكراوي، الدبلوماسية المغربية في إفريقيا: دراسة تحليلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 226، 2024، ص 78-95.

1460 حسن الشرقاوي، القوة الناعمة في الدبلوماسية المغربية، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2024، ص 167.

وبناء عليه، يسعى هذا المقال إلى تحليل عميق للمقاربة المغربية في الوساطة وحل النزاعات، مع التركيز على الآليات والأدوات التي تميزها. كما يهدف إلى استشراف آفاق تطوير هذه المقاربة وتعزيز فعاليتها في ظل التحديات المتجددة التي تواجه القارة الإفريقية.[1461] وذلك انطلاقا من الإشكال التالي:

ما هو دور المغرب في الوساطة الإفريقية، وكيف تبرز مكانته كفاعل رئيسي في تحقيق الأمن والاستقرار داخل القارة؟

وفي جو ابه على الإشكالية السابقة، يرتكز المقال على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور الوساطة المغربية في القارة الإفريقية، مع الاعتماد على منهج دراسة الحالة لتحليل تجارب المغرب في الوساطة في بعض النزاعات الإفريقية، مثل الأزمة الليبية والمالية. كما سيتم توظيف المنهج المقارن لمقارنة الدور المغربي بأدوار وسطاء دوليين و إقليميين آخرين.

وعلى مستوى خطة الدراسة، فهي ينقسم إلى محورين أساسيين:

نستعرض في البدء دور المغرب في تسوية النزاعات داخل القارة، مع التركيز على أبرز النجاحات والتحديات التي واجهها (المبحث الأول)، لننتقل بعدئذ إلى مقاربة دبلوماسية مغربية جديدة لحل النزاعات الإفريقية، مع تقديم رؤية مستقبلية حول كيفية تطوير الوساطة المغربية، وتعزيز فعاليتها عبر آليات جديدة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: تجارب المغرب في الوساطة الإفريقية

يعتبر المغرب من الدول الإفريقية التي لعبت دورا ملموسا في تسوية النزاعات داخل قارتها، مستفيدا من موقعه الاستراتيجي وعلاقاته التاريخية والاقتصادية مع مختلف الدول الإفريقية (المطلب الأول). وقد تمكن من تحقيق نجاحات دبلوماسية مهمة عبر وساطات متعددة، لا سيما في ليبيا ومالي، حيث ساهم في توفير منصات حوار للأطراف المتنازعة و إيجاد حلول سلمية تعزز الأمن والاستقرار في المنطقة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للوساطة المغربية

تمثل الوساطة المغربية مقاربة دبلوماسية متكاملة تستند إلى مفاهيم نظرية ومبادئ أساسية تحدد إطارها العام. لذلك يتوجب علينا تعريف الوساطة الدولية وأهم المبادئ التي تقوم عليها كآلية لحل النزاعات (الفقرة الأولى)، ومن ثم نسلط الضوء على الخصوصيات التي تميز الوساطة المغربية، خاصة من خلال توظيف الدبلوماسية الروحية والاقتصادية لتعزيز دورها في القارة الإفريقية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تعريف الوساطة الدولية ومبادئها

تعد الوساطة الدولية أحد أهم الآليات الدبلوماسية لحل النزاعات في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تعرف بأنها عملية دبلوماسية طوعية يقوم من خلالها طرف ثالث محايد بمساعدة الأطراف المتنازعة على التوصل إلى تسوية سلمية لنزاعهم.[1462] وتتميز الوساطة بطابعها غير الإلزامي، إذ يبقى قبول الحلول المقترحة رهينا بإرادة الأطراف المتنازعة وقناعتهم بجدواها.[1463]

وترتكز الوساطة الدولية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن فعاليتها ونجاحها. فمبدأ الحياد يلزم الوسيط بالحفاظ على مسافة متساوية من جميع الأطراف وتجنب أي موقف قد يفسر على أنه

1461 سعيد المرزوقي، مستقبل الوساطة في النزاعات الإفريقية، مجلة دراسات إفريقية، العدد 90، 2024، ص 134-156.
1462 بطرس غالي، الأمم المتحدة والمنازعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 127.
1463 محمد سعيد الدقاق، الوساطة في النزاعات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2018، ص ص 85-86.

انحياز.[1464] كما يشكل مبدأ السرية ضمانة أساسية لنجاح المفاوضات، حيث يتيح للأطراف التعبير بحرية عن مو اقفهم وتقديم تنازلات دون ضغط خارجي.[1465] ويرتبط مبدأ القبول الطوعي ارتباطا وثيقا بطبيعة الوساطة كآلية سلمية، إذ لا يمكن فرضها على الأطراف المتنازعة بأي حال من الأحوال.[1466]

ووفقا للتقرير السنوي للبنك الإفريقي للتنمية سنة 2024، فإن نسبة النزاعات المسلحة في إفريقيا شهدت ارتفاعا بنسبة 12٪ مقارنة بسنة 2020، مما يعزز الحاجة إلى وساطات أكثر فاعلية لحل الأزمات.

الفقرة الثانية: الأسس النظرية للوساطة المغربية

تتميز الوساطة المغربية بخصوصية تستمدها من تراكم تجربة دبلوماسية غنية ومتعددة الأبعاد. فالدبلوماسية الروحية تمثل ركيزة أساسية في النهج المغربي، حيث يوظف المغرب رصيده التاريخي كمركز إشعاع ديني وثقافي في إفريقيا لبناء جسور الثقة مع مختلف الأطراف.[1467] وتتكامل معها دبلوماسية القرب التي تستثمر في شبكة العلاقات التاريخية والرو ابط الجغر افية التي تجمع المغرب بمحيطه الإقليمي.[1468]

كما تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا محوريا في تعزيز مصداقية الوساطة المغربية، حيث يقدم المغرب نموذجا تنمويا يقوم على التعاون جنوب-جنوب وتحقيق المنفعة المتبادلة.[1469] ويتوج هذه المنظومة مبدأ الحياد الإيجابي الذي يجمع بين الالتزام بعدم الانحيازوالسعي النشط لإيجاد حلول متوازنة تراعي مصالح جميع الأطراف.[1470] وتجدر الإشارة إلى أن هذا النهج يجد جذوره في الرؤية الملكية التي أرسى دعائمها الملك محمد السادس، حيث شدد في خطبه الرسمية على أهمية توظيف القوة الناعمة، لاسيما الدبلوماسية الروحية والاقتصادية، لتعزيز الاستقرار في إفريقيا.

وفي هذا الإطار، أشار تقرير وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج سنة 2024، إلى أن المغرب قام بأكثر من 25 وساطة نشطة في القارة الإفريقية منذ سنة 2015، مما يجعله أحد الفاعلين الرئيسيين في جهود حل النزاعات الإفريقية.

المطلب الثاني: دراسة حالات الوساطة المغربية في إفريقيا

تعكس التجارب المغربية في الوساطة نجاح المملكة في لعب دورفاعل في حل النزاعات الإفريقية، عبر تبني مقاربة متعددة الأبعاد. حيث سنتناول كيفية مساهمة المغرب في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، الذي أدى إلى توقيع اتفاق الصخيرات سنة 2015 (الفقرة الأولى)، وكذا جهود بلادنا في تسوية الأزمة المالية من خلال تعزيز المصالحة الوطنية ودعم استقرار المنطقة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الوساطة المغربية في الأزمة الليبية

شكلت الأزمة الليبية اختبارا حقيقيا لقدرات الدبلوماسية المغربية في مجال الوساطة، حيث تبنى المغرب مقاربة شاملة تجمع بين الحياد الإيجابي والانخراط الفعال في مسار التسوية. فقد نجح المغرب في

1464 أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 412.
1465 عبد الله الأشعل، مبادئ التسوية السلمية للمنازعات الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019، ص 156.
1466 إبراهيم محمد العناني، اللجوء إلى التحكيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص 234.
1467 عبد الحق المريني، الدبلوماسية المغربية: تاريخ وآفاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2020، ص 178.
1468 محمد التازي سعود، السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا، منشورات المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، الرباط، 2019، ص 92.
1469 عبد الواحد الناصر، الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا، مركز الدراسات الإفريقية، الرباط، 2021، ص 145.
1470 محمد بوبوش، المغرب والوساطة في النزاعات الإفريقية، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، الدار البيضاء، 2022، ص 203.

تهيئة مناخ ملائم للحوار بين مختلف الأطراف الليبية، مستثمرا في ذلك رصيده الدبلوماسي وعلاقاته المتوازنة مع جميع الفاعلين.[1471] وتجسدت هذه الجهود في استضافة المملكة لجولات حوار كانت حاسمة في الصخيرات وبوزنيقة، حيث وفرت بيئة محايدة وآمنة للمفاوضات،[1472] وذلك عملا بتوجيهات الملك محمد السادس، الذي أكد التزام المملكة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف المتنازعة، مع توفير أرضية محايدة للحوار.

وبالتالي، توجت هذه الجهود بالتوصل إلى اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، الذي شكل إطارا مرجعيا للحل السياسي في ليبيا، رغم التحديات التي واجهت تنفيذه لاحقا.[1473] كما نجحت الوساطة المغربية في تحقيق تفاهمات مهمة في بوزنيقة، خاصة في مجال توزيع المناصب السيادية وآليات المصالحة الوطنية.[1474] ورغم بعض الإخفاقات المرتبطة بتعقيدات المشهد الليبي وتدخل أطراف خارجية، إلا أن الوساطة المغربية نجحت في الحفاظ على مسار الحوار وتعزيز الثقة بين الفرقاء الليبيين،[1475] خصوصا إذا علمنا أن تقرير الأمم المتحدة لسنة 2023 حول الوساطة الدولية، أكد على أن 80٪ من النزاعات التي تم التوصل فيها إلى اتفاقيات بوساطة خارجية تتطلب متابعة مكثفة لضمان تنفيذها الفعلي على أرض الواقع، وهذا ما يفعله المغرب في كل وساطاته.

الفقرة الثانية: الوساطة المغربية في الأزمة المالية

تميزت الوساطة المغربية في الأزمة المالية بفهم عميق لخصوصيات المنطقة وتعقيداتها الإثنية والسياسية. فقد لعب المغرب دورا هاما في تقريب وجهات النظر بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة في الشمال، مستفيدا من علاقاته التاريخية مع مختلف مكونات المجتمع المالي.[1476] وقد برزت المبادرات المغربية بشكل خاص في الوساطة بين الحكومة المالية والحركة الوطنية لتحرير أزواد، حيث نجح المغرب في تذليل العديد من العقبات التي كانت تعترض مسار المفاوضات.[1477]

كما شكلت الوساطة المغربية في الأزمة المالية امتدادا للرؤية الملكية، حيث عمل الملك محمد السادس على ترسيخ العلاقات المغربية-المالية، سواء عبر تعزيز الحوار السياسي أو من خلال مبادرات اقتصادية وتنموية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المستدام. وفي هذا الصدد، ساهمت الجهود المغربية بشكل فعال في التوصل إلى اتفاق سلام بين الأطراف المالية، من خلال تبني مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين المعالجة السياسية والاقتصادية والأمنية للأزمة.[1478] ورغم التحديات المستمرة في تنفيذ الاتفاق، إلا أن

1471 عبد الحق المريني، المغرب والأزمة الليبية: دراسة في الدبلوماسية الإقليمية، مركز دراسات المغرب العربي، الرباط، 2021، ص 156.

1472 محمد التازي سعود، دور المغرب في حل الأزمة الليبية، المجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد 45، 2020، ص 78-92.

1473 إدريس الكراوي، اتفاق الصخيرات: التحديات والآفاق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 203، 2016، ص 123-140.

1474 عمر الخطيب، الوساطة المغربية في ليبيا: النجاحات والتحديات، مركز الدراسات الاستراتيجية، الرباط، 2022، ص 89.

1475 محمد بوبوش، تقييم الدور المغربي في الأزمة الليبية، مجلة شؤون إفريقية، القاهرة، العدد 67، 2021، ص 45-62.

1476 أحمد مزوار، المغرب والساحل الإفريقي: دراسة في العلاقات الدبلوماسية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2020، ص 234.

1477 عبد الرحمن باعلي، الوساطة المغربية في مالي: دراسة تحليلية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، العدد 15، 2019، ص 112-128.

1478 حسن الحارثي، دور المغرب في حل النزاعات الإفريقية: نموذج مالي، مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، 2021، ص 167.

الوساطة المغربية نجحت في تحقيق اختراقات مهمة في مسار المصالحة الوطنية المالية، واضعة بذلك أسسا متينة للحوار بين مختلف الأطراف.[1479]

المبحث الثاني: نحو مقاربة دبلوماسية وقائية جديدة لحل النزاعات الإفريقية

يواجه النظام الدبلوماسي الإفريقي تحديات متعددة تتطلب إعادة النظر في أساليب الوساطة التقليدية. وبناء على تجربة المغرب الناجحة في حل النزاعات، يبرز دور الدبلوماسية الوقائية كآلية جديدة تسعى إلى تفادي النزاعات قبل وقوعها عبر تعزيز الحوار والتعاون التنموي والثقافي. لذلك، نهدف من خلال هذا المبحث إلى محاولة تقديم مقاربة دبلوماسية جديدة قائمة على الوقاية والاستباقية (المطلب الأول)، مع توضيح آليات تفعيلها وبلورتها على أرض الواقع (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مقومات المقاربة الدبلوماسية الوقائية الجديدة

تقوم الدبلوماسية الوقائية المغربية على أسس استراتيجية تهدف إلى منع النزاعات قبل وقوعها من خلال تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي، وذلك عن طريق تعزيز البعد الروحي والثقافي في بناء جسور الثقة وتعزيز السلام في إفريقيا من جهة (الفقرة الأولى)، وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والتنموية من خلال الاستثمارات والمشاريع التنموية المغربية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار ومنع النزاعات (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تعزيز الدبلوماسية الروحية والثقافية

صارت الدبلوماسية الروحية والثقافية المغربية نموذجا متوحدا في الساحة الإفريقية، حيث تجسد رافعة مهمة لتعزيز الحوار وبناء السلام. فقد طورت المؤسسة الدينية المغربية، وتتجلى هذه الدبلوماسية في المبادرات التي أطلقها الملك محمد السادس، وعلى رأسها مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، مقاربة متكاملة تجمع بين التكوين الديني والتأطير الروحي والتأهيل العلمي.[1480] وتجلى ذلك في تخريج أكثر من 1800 مرشد ومرشدة من مختلف الدول الإفريقية خلال الفترة 2015-2023، مما عزز نشر قيم الاعتدال والتسامح.[1481]

كما نجح المغرب في تنظيم سلسلة من المؤتمرات والمنتديات الثقافية الكبرى، مثل منتدى فاس للحوار الإفريقي سنة 2022، ومؤتمر الرباط للتعايش الديني سنة 2023، والتي شكلت منصات مهمة لتعزيز التفاهم بين مختلف المكونات الثقافية والدينية في القارة.[1482] وعلى إثر ذلك، توجت هذه الجهود بإطلاق "مبادرة القيم الإفريقية المشتركة" سنة 2024، الهادفة إلى ترسيخ التراث الروحي والثقافي المشترك كأساس للسلام والتنمية.[1483]

الفقرة الثانية: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والتنموية

عرفت الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تحولا نوعيا في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت المقاربة التقليدية للتعاون الاقتصادي نحو رؤية أكثر شمولية واستدامة. فقد بلغ حجم الاستثمارات المغربية

1479 سعيد الصديقي، تقييم الدور المغربي في أزمة مالي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 215، 2022، ص 178-195.

1480 محمد العلوي، الدبلوماسية الروحية المغربية في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 220، 2024، ص 45 وما يليها.

1481 مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، التقرير السنوي 2023، الرباط، 2024، ص 28.

1482 أحمد الناصري، الحوار الثقافي الإفريقي: التجربة المغربية، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2024، ص 156.

1483 سعيد المرزوقي، مبادرة القيم الإفريقية المشتركة: دراسة تحليلية، مجلة دراسات إفريقية، العدد 89، 2024، ص 112-130.

المباشرة في إفريقيا حوالي 4.3 مليار دولار سنة 2023، مع تركيز خاص على القطاعات الحيوية كالبنية التحتية والطاقات المتجددة والخدمات المالية.[1484] وقد عززت المؤسسات المالية المغربية -وخاصة مجموعة التجاري وفا بنك وبنك إفريقيا- حضورها في 27 دولة إفريقية، مما ساهم في تمويل مشاريع تنموية بقيمة تجاوزت 2.8 مليار دولار خلال الفترة 2022-2024.[1485] ناهيك عن تقرير وزارة الاقتصاد والمالية سنة 2023 الذي أظهر أن المغرب يتصدر قائمة المستثمرين الأفارقة داخل القارة، حيث تمثل استثماراته 60٪ من إجمالي الاستثمارات الإفريقية في بعض الدول الساحلية مثل السنغال ومالي.

وفي إطار استراتيجية "رؤية إفريقيا 2030"، أطلق المغرب برنامجا طموحا وواعدا لدعم المناطق المتأثرة بالنزاعات، يشمل مشاريع في مجالات الأمن الغذائي والتعليم والصحة.[1486] وقد حققت مبادرة "الاستثمار من أجل السلام" نجاحات ملموسة في دول مثل مالي وبوركينا فاسو، حيث ساهمت في خلق أكثر من 15,000 فرصة عمل وتنفيذ 120 مشروعا تنمويا.[1487] كما أسس المغرب سنة 2023 صندوق التنمية الإفريقي المشترك برأسمال أولي قدره مليار دولار، بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في القارة.[1488]

المطلب الثاني: آليات تفعيل المقاربة الدبلوماسية الوقائية الجديدة

تبنى المغرب آليات مؤسساتية ومجتمعية تدعم جهوده في هذا المجال لضمان فعالية الدبلوماسية الوقائية. ليقوم في هذا الإطار بإنشاء مركز إفريقي للوساطة وحل النزاعات بغية تقديم حلول سلمية وتعزيز قدرات الوسطاء الأفارقة (الفقرة الأولى)، علاوة على الرفع من دور المجتمع المدني وفئة الشباب للمشاركة في جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: إنشاء مركز إفريقي للوساطة وحل النزاعات

يمثل تأسيس المركز الإفريقي للوساطة وحل النزاعات في الرباط سنة 2023 نقلة نوعية في مسار الدبلوماسية الوقائية المغربية. فقد نجح المركز في تطوير منصة متكاملة للحوار والتفاوض، مجهزة بأحدث التقنيات وقواعد البيانات المتخصصة في تحليل النزاعات الإفريقية.[1489] وقد استضاف المركز خلال عامه الأول أكثر من 12 جولة حوار بين أطراف متنازعة من مختلف المناطق الإفريقية، مما أسهم في تحقيق تقدم ملموس في عدة ملفات إقليمية.[1490]

كما يقدم المركز خدمات استشارية متخصصة في مجال الوساطة، وذلك عبر فريق يضم الخبراء الدوليين والإفريقيين في مجالات حل النزاعات والقانون الدولي والعلاقات الدولية.[1491] أيضا، أطلق المركز سنة 2024 "برنامج تأهيل الوسطاء الأفارقة"، الذي يهدف إلى تدريب 500 وسيط من مختلف الدول الإفريقية

1484 تقرير المكتب المغربي للصرف، الاستثمارات المغربية في إفريقيا 2023، الرباط، 2024.
1485 كريم بنشيخي، دور المؤسسات المالية المغربية في التنمية الإفريقية، مجلة الاقتصاد المغربي، العدد 45، 2024، ص 78-95.
1486 وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، رؤية إفريقيا 2030: استراتيجية التعاون جنوب-جنوب، 2023.
1487 حسن الشرقاوي، الاستثمار من أجل السلام: التجربة المغربية في إفريقيا، مركز الدراسات الإفريقية، الرباط، 2024، ص 203.
1488 التقرير السنوي للبنك الإفريقي للتنمية، التعاون المغربي-الإفريقي: آفاق وتحديات، 2024، ص 167
1489 التقرير السنوي للمركز الإفريقي للوساطة وحل النزاعات، الرباط، 2024، ص 23-45.
1490 محمد العلمي، دور المركز الإفريقي للوساطة في حل النزاعات، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 225، 2024، ص 78-92.
1491 أحمد بنعلي، تقييم أداء المركز الإفريقي للوساطة: السنة الأولى، مركز الدراسات الإفريقية، الرباط، 2024، ص 156.

بحلول سنة 2026،[1492] على أن تطوير المناهج التدريبية تم بالتعاون مع مراكز دولية مرموقة، مع التركيز على خصوصيات النزاعات الإفريقية وآليات حلها.[1493]

الفقرة الثانية: تفعيل دور المجتمع المدني والشباب

منح المغرب اهتماما متزايدا برفع دور المجتمع المدني والشباب في عمليات الوساطة، وعيا منه بأهمية المسار الموازي في الدبلوماسية. فقد أطلقت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في سنة 2023 "برنامج دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في الوساطة"، بميزانية تقدر بـ 50 مليون درهم، لتمويل مشاريع و أنشطة هذه المنظمات في مختلف الدول الإفريقية.[1494]

وفي إطار استراتيجية إشراك الشباب، أطلق المغرب "أكاديمية الشباب الإفريقي للوساطة" سنة 2024، والتي نظمت سلسلة من الدورات التدريبية المتخصصة استفاد منها أكثر من 300 شاب وشابة من 25 دولة إفريقية.[1495] كما تم إطلاق مبادرة "حوار الشباب الإفريقي من أجل السلام" التي تهدف إلى خلق شبكة من الوسطاء الشباب في مناطق النزاع،[1496] حيث نجحت هذه المبادرة في تنفيذ 15 مشروعا للحوار المجتمعي في دول مثل مالي والنيجر وبوروندي.[1497]

خاتمة:

تكشف دراسة الدبلوماسية الوقائية المغربية في إفريقيا عن نموذج متكامل ومتعدد الأبعاد في الوساطة وحل النزاعات. ويمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط التالية:

أولا: نجح المغرب في تطوير مقاربة خاصة للوساطة تجمع بين الأبعاد الدبلوماسية والروحية والاقتصادية، مستفيدا من رصيده التاريخي وموقعه الجيو-استراتيجي. وقد تجلى ذلك بوضوح في تجارب الوساطة في ليبيا ومالي، حيث أظهر المغرب قدرة على التعامل مع تعقيدات النزاعات الإفريقية.

ثانيا: أثبتت الدبلوماسية الروحية والثقافية المغربية فعاليتها في بناء الثقة وتعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة، خاصة من خلال دور المؤسسات الدينية والثقافية في نشر قيم التسامح والاعتدال. كما نجحت الدبلوماسية الاقتصادية في توفير حوافز ملموسة للسلام عبر المشاريع التنموية والاستثمارات.

ثالثا: تبرز أهمية المقاربة الدبلوماسية الوقائية الجديدة في قدرتها على تجاوز الأعراض نحو معالجة الأسباب العميقة للنزاعات الإفريقية، فهي تقدم رؤية شاملة تربط بين السلام والتنمية والاستقرار، وتعتمد على مشاركة مختلف المتدخلين من مؤسسات رسمية ومجتمع مدني وشباب.

1492 كريم المرزوقي، برنامج تأهيل الوسطاء الأفارقة: رؤية تحليلية، المجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد 48، 2024، ص 112-130.

1493 سعيد الناصري، مناهج التدريب في الوساطة الإفريقية، مجلة دراسات السلام، العدد 15، 2024، ص 67-85.

1494 تقرير وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، برامج دعم المجتمع المدني في إفريقيا، 2024.

1495 حسن الشرقاوي، أكاديمية الشباب الإفريقي للوساطة: التجربة والآفاق، مركز دراسات الشباب، الرباط، 2024، ص 189.

1496 التقرير السنوي لمبادرة حوار الشباب الإفريقي، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2024.

1497 فاطمة الحسني, دور الشباب في الوساطة الإفريقية، المجلة الإفريقية للدراسات الشبابية، العدد 34، 2024، ص 145-167.

رابعا: ترسيخ الملك محمد السادس دور المغرب كوسيط موثوق في القارة الإفريقية، حيث تعتمد الدبلوماسية المغربية على رؤية استراتيجية تعزز الحوار والتنمية كركيزتين أساسيتين لتحقيق الأمن والاستقرار.

وفي ضوء هذه النتائج، يمكن تقديم المقترحات التالية:

- تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات المغربية العاملة في مجال الوساطة لضمان تكامل الجهود وتعظيم النتائج.
- توسيع نطاق برامج التدريب والتأهيل في مجال الوساطة لتشمل المزيد من الكوادر الإفريقية.
- تطوير آليات لقياس وتقييم أثر مبادرات الوساطة والدبلوماسية الوقائية.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال الوساطة وحل النزاعات.

المراجع المعتمدة:

أولا: الكتب

1. أبو الوفا، أحمد، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.
2. الأشعل، عبد الله، مبادئ التسوية السلمية للمنازعات الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019.
3. الدقاق، محمد سعيد، الوساطة في النزاعات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2018.
4. العناني، إبراهيم محمد، اللجوء إلى التحكيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017.
5. المريني، عبد الحق، الدبلوماسية المغربية: تاريخ و آفاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2020.
6. غالي، بطرس، الأمم المتحدة والمنازعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.
7. مزوار، أحمد، المغرب والساحل الإفريقي: دراسة في العلاقات الدبلوماسية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2020.

ثانيا: المقالات العلمية

8. باعلي، عبد الرحمن، الوساطة المغربية في مالي: دراسة تحليلية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، العدد 15، 2019.
9. بنشيخي، كريم، دور المؤسسات المالية المغربية في التنمية الإفريقية، مجلة الاقتصاد المغربي، العدد 45، 2024.
10. التازي سعود، محمد، دور المغرب في حل الأزمة الليبية، المجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد 45، 2020.
11. الحسني، فاطمة، دور الشباب في الوساطة الإفريقية، المجلة الإفريقية للدراسات الشبابية، العدد 34، 2024.
12. العلمي، محمد، دور المركز الإفريقي للوساطة في حل النزاعات، مجلة السياسة الدولية، العدد 225، 2024.
13. العلوي، محمد، الدبلوماسية الروحية المغربية في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، 2024.

14. المرزوقي، سعيد، مبادرة القيم الإفريقية المشتركة: دراسة تحليلية، مجلة دراسات إفريقية، العدد 89، 2024.

ثالثا: التقارير

15. التقرير السنوي للبنك الإفريقي للتنمية، التعاون المغربي-الإفريقي: آفاق وتحديات، 2024.

16. التقرير السنوي للمركز الإفريقي للوساطة وحل النزاعات، الرباط، 2024.

17. تقرير المكتب المغربي للصرف، الاستثمارات المغربية في إفريقيا 2023، الرباط، 2024.

18. تقرير مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، التقرير السنوي 2023، الرباط، 2024.

19. وزارة الاقتصاد والمالية، رؤية إفريقيا 2030: استراتيجية التعاون جنوب-جنوب، 2023.

20. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، برامج دعم المجتمع المدني في إفريقيا، 2024.

رابعا: الدراسات

21. بنعلي، أحمد، تقييم أداء المركز الإفريقي للوساطة: السنة الأولى، مركز الدراسات الإفريقية، الرباط، 2024.

22. الحارثي، حسن، دور المغرب في حل النزاعات الإفريقية: نموذج مالي، مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، 2021.

23. الشرقاوي، حسن، أكاديمية الشباب الإفريقي للوساطة: التجربة والآفاق، مركز دراسات الشباب، الرباط، 2024.

24. الناصر، عبد الواحد، الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا، مركز الدراسات الإفريقية، الرباط، 2021.

خامسا: المواقع الإلكترونية

25. الموقع الرسمي للمركز الإفريقي للوساطة وحل النزاعات: www.camc.ma

26. الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج: www.diplomatie.ma

27. بوابة إفريقيا للدراسات الدبلوماسية: www.africanstudies.ma

الدكتورة إيمان ناجح
دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية أستاذة زائرة - بالكلية المتعددة التخصصات بآسفي، جامعة القاضي عياض مراكش

الجبايات الترابية ومطلب تحقيق الاستقلال المالي الترابي بالمغرب

Territorial Levies and the Demand for Independence Territorial Finance in Morocco

مقدمة:

إذا كان المشرع المغربي اعترف للجماعات الترابية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي في تدبير شؤونها الترابية، والرفع من مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزودها بالوسائل القانونية والمالية والبشرية والتدبيرية لأداء رسالتها التنموية. إذ جاء دستور 2011 بمجموعة من التوجهات والمبادئ عن تحقيق الاستقلال المالي للجماعات الترابية، وكذا تعزيز هذا الاستقلال المالي عن طريق مضامين القوانين التنظيمية للجماعات الترابية [1498].

كما يعد الاستقلال المالي للجماعات الترابية العمود الفقري للجبايات الترابية، حيث لا وجود لاستقلال مالي بدون وجود موارد مالية مستحقة للجماعات الترابية فهل هناك استقلال مالي ترابي مطبق على مستوى عمل الجماعات الترابية؟ وماهي العوائق التي تعوق من تنزيل هذا الاستقلال المالي؟

تجسدت إرادة النهوض بالنظام الجبائي المغربي عبر سلسلة من الإصلاحات، اندرجت جميعها في إطار الرغبة في تحديث هذه المنظومة وتبسيطها، وإضفاء الوضوح والنجاعة عليها، غير أنه على رغم من التقدم المحقق والنتائج المهمة المسجلة، التي لا يمكن إنكارها، إلا أن النظام الجبائي الترابي بقي يعاني من عدد من أوجه المحدودية ومن جملة من الصعوبات، ترتبط بما يعتريه من نقص في الانسجام والوضوح في مردودية مقارنة مع الإمكانات الحقيقية للبلد في المجال الضريبي[1499]. فعلى الرغم من كون القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، تؤطر الموارد المالية المرصودة للجماعات الترابية فإن هذه الموارد تصطدم بواقع من شأنه أن يعوق من مدى تحقيق هذا الاستقلال (المطلب الأول)، كذلك على مستوى القرار الجبائي وواقع العدالة الجبائية على المستوى الترابي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: واقع الاستقلال المالي للجماعات الترابية

يعد الاستقلال المالي وسيلة حاسمة لقياس درجة التنظيم اللامركزي، وملامسة التطلع لدى المشرع سواء من حيث إقرار خيار اللامركزية أم من حيث أجرأته على الواقع، في إشارة للعلاقة الجوهرية بين التنصيص القانوني، أيا كان مستواه، والممارسة العملية. ويكتسي الخيار اللامركزي بالمغرب عمقا تاريخيا من خلال التجارب التي شهدها هذا المجال، والتي توفر أرضية مساعدة على تقييم حقيقة هذا الخيار لاسيما

(1498) إيمان ناجح، "الجبايات الترابية ومطلب تحقيق الاستقلال المالي للجماعات الترابية بالغرب"، الكتاب الأول، الطبعة الأولى 2025، مكتبة دار السلام بالرباط، ص 157.

(1499) عبد الرحيم بنذغة، "القرار الترابي كرافعة للاستقلال المالي للجماعات الترابية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع، السنة الجامعية 2023/2022، ص 105.

بالاستقلال المالي، فضلا عن التحولات التي يعرفها بلدنا عبر بوابة الوثيقة الدستورية لسنة 2011 والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية، كونها مداخل أساسية لتقييم واستشراف أفق التجربة اللامركزية في ظل المشروع الطموح المعلن عنه، والمتمثل في الجهوية المتقدمة.

حيث لا مجال للحديث عن إدارة ترابية وتمييزها من الإدارة المركزية دون توفر مقومات الاستقلال المالي، فبمجرد اعتراف القانون بالشخصية المعنوية للوحدات الترابية اللامركزية، يصبح من المنطقي توفر هذه الأخيرة على ذمة مالية مستقلة وميزانية خاصة بها كمنطلق لحرية تصرفها في مجال التسيير المالي في شقيه المتعلق بالمداخيل والنفقات، كونها يجسدان أهم العمليات التي تكون المالية الترابية موضوعا لها. كما تكشف حصيلة الممارسة الميدانية لعمل الجماعات الترابية، بين الإعلان القانوني لمبدأ الاستقلال المالي من جهة، والمؤشرات العملية الدالة على مدى تحققه على أرض الواقع من جهة ثانية. ويمكن تأكيد هذا المنطق بإشكالات تعوق من تنزيل الاستقلال المالي للجماعات الترابية (الفرع الأول)، وكذا دور النفقات الإجبارية في مدى تحقيق مطلب الاستقلال المالي الترابي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإشكالات المرتبطة بغياب الاستقلال المالي الترابي

ترتبط الإشكالات الخاصة التي من شأنها أن تعوق من الاستقلال المالي الترابي، أولا في ضعف الموارد المالية (الفقرة الأولى)، فضلا عن دور السلطة الجبائية في مظاهر الاختصاص الجبائي الترابي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: ضعف الموارد المالية

يرتبط النظام الجبائي للجماعات الترابية ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي للدولة وبتنظيمها الإداري والترابي، تبعا لذلك مع مستوى اللامركزية المعتمد، حيث تتولى بعض الأنظمة الجبائية أهمية قصوى للاستقلال الجبائي للجماعات الترابية، في حين تقوم أنظمة أخرى على أساس مبدأ توزيع الموارد بين الدولة والجماعات الترابية. أما النظام الجبائي المعتمد في بلادنا فيحاول التوفيق بين الاستقلالية الجبائية ونظام التوزيع، حيث إن نجاعة أي نظام جبائي لا تعني التضحية بالفعالية من أجل تحقيق الاستقلالية الجبائية، كما أن هيمنة نظام التوزيع الجبائي لا يجب أن تؤدي إلى الحد من المجهود الجبائي الترابي. ويمكن أن يؤدي الجمع ما بين نظام جبائي ترابي قائم على مبدأ الاستقلالية وآخر يعتمد مبدأ التوزيع إلى التكرار والرفع من الضغط الجبائي، مما يستوجب اتخاذ تدابير الدمج اللازمة لأجل التحكم في هذه الأخطار.

ففي مكونات النظام الجبائي الترابي في بعض دول الاتحاد الأوربي فهي تشمل على ما يلي:

- المداخيل الجبائية الذاتية الناتجة عن الرسوم الترابية والتي تكون أسعارها وفي بعض الأحيان أوعيتها موضوع تصويت من طرف الجماعات الترابية المعنية "الجماعات والأقاليم والجهات ومستويات أخرى من الوحدات اللامركزية"؛
- المداخيل الجبائية المتقاسمة المتأتية من الضرائب الوطنية على وفق معايير للتوزيع تنص عليها التشريعات الجبائية الجاري بها العمل؛
- المداخيل الجبائية التي حولت تبعا لعمليات الموازنة والمقاصة أو ضمان مداخيل من طرف الدولة؛

ويعد النظام الجبائي الترابي المعتمد في بلادنا، نظاما يتسم بتراكم أصناف الجبايات وبمحدودية الوعاء الضريبي، مما يضفي عليه طابع التعقيد ويحد من مردوديته.

بنية موارد الجماعات الترابية لسنة 2023 :

المورد المالي	مكوناته	نسبته من موارد الجماعات الترابية
الموارد المنقولة من طرف الدولة	30% من 1% TVA من IS وIR أموال المساعدات	63%
الموارد المسيرة لحساب الجماعات الترابية	رسم الخدمات الجماعية الرسم المهني رسم السكن	17%
الموارد المسيرة من الجماعات الترابية	الرسوم الترابية والأتاوى الأملاك عائد الخدمات	20%

المصدر: تركيب شخصي بناءا على إحصائيات تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2023، الجزء الثاني، ص 38.

ينضاف إلى الإشكال المشار إليه أعلاه، إشكال آخر مرتبط بمختلف الوحدات الترابية اللامركزية على مستوى المخصصات التي تمنحها الدولة والمتمثلة في نسبة 30% من عائد الضريبة على القيمة المضافة من جهة، و5% من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات بالنسبة إلى الجهات من جهة ثانية. ويتضح هذا الوضع في الجدول أدناه:

توزيع المخصصات بحسب أصناف الجماعات الترابية لسنة 2023:

نوع الجماعة الترابية	نسبته إلى مجموع المداخيل المحولة للجماعات الترابية (%)
الجماعات التي يشمل نفوذها الترابي مدارا حضريا	30%
الجماعات التي لا يشمل نفوذها الترابي مدارا حضريا	26%
العمالات والأقاليم	31%
الجهات	5%
المجموع	100%

المصدر: تركيب شخصي بناءا على إحصائيات المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2023، الجزء الثاني، ص39.

أما بالنسبة إلى وزن هذه المخصصات ضمن الموارد العادية لكل صنف من الجماعات الترابية، فإن مؤشر التبعية المالية "حصة منتوج الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل في علاقة بمجموع المداخيل العادية"، يعكس درجة ارتهان مالية الجماعات الترابية للموارد المرصودة من قبل الدولة، إذ ظلت الأقاليم والعمالات الأكثر تبعية للدولة، ماليا بما أن تحويلات هذه الأخيرة إليها بلغت 91,4% من مداخيلها العادية، تليها الجماعات التي لا يشمل نفوذها الترابي مدارا حضريا بنسبة70,07%، ثم

الجهات بنسبة 54,10%، في حين سجلت الجماعات التي يشمل نفوذها الترابي مدارا حضريا أدنى نسبة تبعية بالمقارنة مع الجماعات الترابية الأخرى بنسبة44,14 %[1500]. ولعل ارتفاع نسب التبعية المالية أكبردليل على الضعف الذي يتسم به مؤشرحجم الموارد الذاتية، وربطه بالاستقلال المالي الترابي.

الفقرة الثانية: دورالسلطة الجبائية في مظاهرالاختصاص الجبائي الترابي

مع التسليم بالطابع السيادي الذي تحيل عليه الرسوم الترابية، والذي يجعل سلطة فرض هذه الأخيرة مرتبطا بالقانون، فإن ذلك لم يمنع من بروز مواقف متباينة بخصوص منح هذه الوحدات سلطة فرض الضريبة.

فالاتجاه الأول، يعد بأن منح الجماعات الترابية سلطة فرض الرسوم سيكون مصدرفوضى جبائية ويؤدي إلى تراكم اقتطاعات متعددة على نفس المادة الضريبية[1501]. كما يؤكد نفس الاتجاه على أن ترك أمر فرض الرسوم للوحدات الإدارة الترابية ينتج عنه آثارلا تتلاءم مع سمات الرسوم الجيدة، فبعض الوحدات الترابية الفقيرة لا تستطيع أن تتحمل عبء الرسوم في حين تكون في حاجة لخدمات أكثر، وتكون النتيجة عدم حصول تلك الوحدات على موارد لأداء الخدمات، كما أن فرض الرسوم الترابية بمعرفة الوحدات قد يؤدي إلى التهرب من بعض الرسوم عن طريق الانتقال من وحدة ترابية إلى أخرى[1502].

أما *الاتجاه الثاني*، فيقلل من جهته من خطورة إعطاء الوحدات الترابية سلطة فرض الرسوم ترابية في نطاق حدودها الترابية ما دامت السلطة المركزية لها من الوسائل ما تستطيع به تجنب التعسف، بحيث إن إعطاء السلطات الترابية المنتخبة حق فرض الرسوم الترابية يكون مراقبا من طرف أجهزة الدولة، كما أن المسؤولين الترابيين هم أقرب من المواطنين ولهم علاقة مباشرة بمشاكلهم وحاجياتهم الترابية، الشيء الذي قد يجنب التفكيرفي التعسف الضريبي. فضلا عن ذلك، فإن الهيئات المنتخبة تحاول دائما الحفاظ على علاقات حسنة مع منتخبيها نظرا لأن المسؤولين الترابيين يدركون أن ولايتهم الانتخابية محدودة، ومن أجل تجديدها فهم يحاولون دائما تقديم كل ما هو في مصلحة الجماعة أو الهيئة الترابية[1503].

وبالرغم من الحجج التي يستند إليها الاتجاه المؤيد لمنح الوحدات الترابية سلطة فرض الرسوم، إلا فإن الممارسة الميدانية المعمول بها في أغلب الدول تؤكد احتكارالسلطة المركزية الحق في فرض الضرائب والرسوم، لينحصرالتباين في مدى حرية هذه الوحدات في تحديد الأسعارالمناسبة لرسومها الترابية. فهناك من الدول من تمنح حرية كاملة للجماعات الترابية لتحديد أسعارالضرائب، منها فرنسا التي اعتمدت حرية تحديد الأسعار. وفي مقابل ذلك، تعمل دول أخرى على تقييد هذه الحرية بوضع مسطرة وإجراءات خاصة لتحديد الأسعاروالنسب، حيث يندرج ضمنها المغرب.

وفي هذا السياق، تضمن القانون الجبائي الترابي رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، بعض المستجدات بخصوص تعزيزجانب من مظاهرالسلطة الجبائية للجماعات الترابية عبروضع حدود دنيا لأسعارعدد من الرسوم التي كانت محددة أصلا في مستويات قصوى، بحيث أصبحت في ظل هذا القانون بأسعاردنيا وقصوى يعود للجماعات أمرتحديدها على وفق سقف هاذين

(1500) التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2020، تقرير حول الجبايات المحلية الجزء الثاني، ص 40.
(1501)Sbihi Mohamed, Les finances locales entre l'autonomie et la dépendance, in L'administration territoriale au Maghreb, Rabat, p. 219.
(1502) قطب إبراهيم محمد، "الموازنة العامة للدولة"، الهيئة المعاصرة العامة للكتاب، القاهرة، سنة1978 ص 338.
(1503) حمدي عادل محمود، "الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص 212.

الحدين تبعا لوضعيتها "9 رسوم ترابية بأسعار تتراوح بين حد أدنى وحد أقصى". وفي مقابل ذلك، لم يعد عدد الرسوم المحددة بأسعار ثابتة بنص القانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 سوى "8 رسوم فقط"، مع استحضار الأحكام الانتقالية للقانون رقم 39.07.

الفرع الثاني: النفقات الإجبارية ومطلب الاستقلال المالي الترابي

سبق أن رصدنا مقومات الاستقلال المالي للجماعات الترابية والمؤشرات التي يمكن اعتمادها للوقوف على درجة الاستقلالية، حيث أشرنا إلى أحد هذه المؤشرات والمرتبط بمدى توفر الهيئة الترابية على سلطة تحديد نفقاتها في مرحلة إعداد ميزانيتها، حيث يمكن أن نتساءل إلى أي حد يسهم هذا النوع من النفقات في التقليص من الاستقلال المالي لهذه الجماعات؟

هناك اتجاهان، بين يؤيد ومعارض بتأثير النفقات الإجبارية على الاستقلالية المالية للجماعات الترابية (الفقرة الأولى)، ومدى تدخل السلطة المركزية في مسطرة إؤيءثؤعداد الميزانية (الفقرة الثانية)، مع الأخذ بعين الإعتبار إشكالية توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية كمعطى مهم يحد من الاستقلالية المالية الترابية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: تأثير النفقات الإجبارية في استقلالية الجماعات الترابية

يذهب *الاتجاه الأول* لعدم تأثير النفقات الإجبارية في استقلالية الجماعات الترابية، إلى القول إن إجبارية ما يجب أن يكون من تخفيف طبيعته الإجبارية. فسلطة الرقابة، انطلاقا من انشغالها وتخوفها من إهمال نفقات تسييرية ضرورية، أعطاها المشرع سلطة الحلول محل المجالس الترابية فيما يخص النفقات الإجبارية لأنه لا يمكن لجماعة من الجماعات عدم دفع مرتبات وأجور الموظفين أو تأجيل ذلك. كما لا يمكن عدم وفاء الجماعة بالتزاماتها فيما يخص الديون المترتبة عليها تجاه الدولة وتجاه الغير. إن أولوية هذه النفقات وحيويتها بالنسبة إلى الجماعة هو ما دفع بالمشرع لتبني فكرة الحلول، فالتسجيل التلقائي للنفقات الاجبارية من طرف سلطة الرقابة لا يمس في حد ذاته، بحسب هذا بالاستقلال المالي للجماعات الترابية نظرا إلى الضرورة هذه النفقات وارتباطها بالمصلحة الترابية[1504].

ويذهب *الاتجاه الثاني* المنافي للإتجاه الأول بتأثير النفقات الإجبارية على استقلالية الجماعات الترابية، إلى أن نظام النفقات الإجبارية يحد من حرية التصرف المالي للجماعة الترابية، بحيث يمكن إدارة الدولة من "تصحيح" السلوك المالي للجماعة وتوجيه سياستها الاقتصادية والاجتماعية. فهذا النظام، يفتح المجال لممارسة رقابة موسعة في المجال المالي ويسهم في تبعية الجماعة الترابية بالحد من مدى استقلالها المالي[1505].

وإذا كانت طبيعة النفقات الإجبارية قد تبرر في مستويات معينة حرص المشرع على الوفاء بها، وبالتالي منح سلطة الرقابة حق السهر على تسجيلها في حالة تجاهلها من قبل المجالس الترابية بالنظر لارتباط هذه النفقات بالسير العادي للجماعة الترابية، فإن التخوف الذي أبداه بعضهم بخصوص دور هذا الصنف من النفقات في التقليص من الاستقلال المالي الترابي، له هو الآخر ما يبرره، مما يجعل المشكل الأساسي لا ينحصر في إجبارية هذه النفقات، بل له علاقة بمدى توفير الإمكانيات المالية الكفيلة بتغطيتها، لاسيما في ظل

(1504) أسعد عبد المجيد، "مالية الجماعات المحلية بالمغرب"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1991، ص 48.
(1505)Fikri Abdelkbir, le régime financier de la commune marocaine, éditions maghrébines Casablanca 1980 P 81.

الوضعية التي توجد عليها الموارد الذاتية للعديد من الجماعات الترابية والتي لا تغطي حتى الشق المتعلق بالتسيير، وتفتح المجال لآلية الإمدادات لمواجهة العجز في الجزء الأول من الميزانيات الترابية أي ميزانية التسيير. فعدم كفاية الموارد الذاتية، للأسباب التي سبق تناولها، هو الذي يؤثر بشكل مباشر في الاستقلال المالي لهذه الوحدات الترابية اللامركزية، مادام أن مضمون النفقات الإجبارية لا يمثل سوى جانب من الاختصاصات الترابية، في حين يظل الشق الأهم من هذه الاختصاصات، والمرتبط بالجانب الاستثماري، في حاجة إلى إمكانيات مالية لا توفرها اليوم الذمة المالية لهذه الوحدات الترابية اللامركزية.

الفقرة الثانية: التدخل الكلي للسلطة المركزية في مسطرة إعداد الميزانية

لا يخفى على أحد حضور سلطة الرقابة على مستوى المسطرة الموازنية عن طريق مشاريع الميزانيات الترابية عبر توجيه دوريات في المدة السابقة لإعداد الميزانية، تتضمن القواعد المالية التي يتعين احترامها في أثناء عمليات التقدير التوقعي، لاسيما في ظل ضعف المؤهلات البشرية وانعكاسها على جودة التوقعات والإنجازات المالية. ومن مظاهر التدخل الكلي للسلطة المركزية، أيضا، أهمية وعدد القرارات المالية التي يتوفق دخولها إلى حيز التنفيذ مصادقة سلطة الرقابة. ثم الإشكال المرتبط بالجهة المكلفة بالإعداد على مستوى ميزانيات العمالات والأقاليم وكذا الجهات.

كما أن اختلال العلاقة بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي من حيث المؤهلات القانونية والمالية والتدبيرية، يؤثر هو الآخر في استقلالية القرار المالي الترابي. فمساهمة بعض الأعوان غير الممركزين من وزارة المالية في مسلسل التنفيذ، يمكن الإدارة المركزية من أن تتبع عن قرب تنفيذ العمليات المالية، وهو ما يسمح لهذا الأخير بأن يطبع السياسة المالية الترابية بالتوجيهات الصادرة عن الإدارة المركزية[1506].

الفقرة الثالثة: إشكالية توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية

تتوقف نفقات الجماعات الترابية من حيث حجمها وتنوعها على الاختصاصات المعهود بها إلى هذه الجماعات، مما يحيلنا على مسألة في غاية الأهمية وهي كيفية تحديد وتوزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية. ففي ظل غياب تحديد دقيق لمفهوم الشؤون الترابية ومن ثم عدم حسم القوانين في إقرار توزيع دقيق للاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية[1507]، تتفاقم مشكلة الإنفاق الترابي من عدم وضوح الأدوار وتوزيعها بالشكل المطلوب، مع ما لذلك من تأثير في تحديد الجهة المعنية بالتمويل.

ويستند عادة في توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية بمستوياتها المختلفة إلى معيارين أساسيين تبعا لمعظم التجارب المقارنة، بحيث نجد من جهة معيار المبدأ العام في الاختصاص La clause general de competence "النموذج الفرنسي"، ثم من جهة ثانية التحديد الحصري للاختصاصات بموجب القانون "النموذج الأنجلوسكسوني".

ويعترف النموذج الأنجلوسكسوني للجماعات الترابية باختصاصات مهمة يعمل القانون على تحديدها بشكل دقيق وحصري في علاقتها باختصاصات الدولة مع مراعاة الإمكانات المالية والبشرية لكل

(1506) Belaid Néjib, op. cit, p. 54.

(1507) تضمن دستور 2011 مستجدات على مستوى توزيع الاختصاصات من خلال الإشارة إلى مبدأ التفريع. ويشير الفصل 140 إلى أن للجماعات الترابية، وبناءا على مبدأ التفريع، لها اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة ولها واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة. "تتوفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى، في مجالات اختصاصاتها، وداخل دائرتها الترابية، على سلطة تنظيمية لممارسة صلاحياتها".

مستوى ترابي على حدة، وهو ما يترجم بالتضييق على سلطة "الرقابة" التي وإن وجدت، فهي تنحصر بالأساس في السلطة التشريعية (البرلمان).

أما النموذج الفرنسي الذي يعتمد معيار المبدأ العام في الاختصاص، فيتسم بعمومية مجال توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية لدرجة ارتهن معها تحديد مدلول المنفعة أو الشأن الترابي بإرادة سلطة الرقابة من عملياتها الرقابية على المستوى الترابي مادامت الدساتير والقوانين أحجمت عن تقديم مفتاح توزيع الاختصاصات بين الجماعات العمومية، حيث تبعا لذلك كل النتائج المترتبة عن الخيار اللامركزي والتي منها وضوح الرؤية بشأن الاختصاصات والإمكانات المساعدة عليها[1508].

وقد عمل الإطار القانوني الحالي للجماعات الترابية بالمغرب، على التخفيف من حدة الغموض على مستوى الصلاحيات والمسؤوليات العائدة لهذه الجماعات، وتتمثل المستجدات في الاتجاه نحو تجاوز الصيغة العامة في تحديد الاختصاصات، حيث إن المجالس الترابية تمارس اختصاصات خاصة بها محددة بالتفصيل وعلى سبيل المثال "مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المالية والجبايات والأملاك الجماعية، وإعداد التراب الوطني، المرافق والتجهيزات العمومية الترابية، الوقاية الصحية والنظافة والبيئة التجهيزات والأعمال الاجتماعية والثقافية، التعاون والشراكة"، فضلا عن الاختصاصات المنقولة إليها من قبل الدولة على سبيل المثال لا الحصر، مع وجوب تحويل الموارد اللازمة لممارستها، وكذا الاختصاصات ذات الطابع الاقتراحي "الاختصاصات الاستشارية".

ومع ذلك، فإن إشكالية توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات الترابية تظل قائمة بتداعياتها المرتبطة بدرجة وضوح الأدوار والمسؤوليات التمويلية كمؤشر على درجة الاستقلال المالي.

المطلب الثاني : القرار الجبائي والعدالة الجبائية كآلية للاستقلال المالي الترابي

تكمن أهمية الاستقلال المالي للجماعات الترابية بكل مستوياته، في مدى الدفع باستقلالية القرار الجبائي الترابي (الفرع الأول)، ومن مدى تحقيق عدالة جبائية ترابية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور القرار الجبائي في تحقيق الاستقلال المالي الترابي.

يعد القرار الجبائي هو الوسيلة القانونية الرئيسية التي يكون لها تحديد توجهات ومسار السياسة الجبائية للدولة وبلورة أسس ومرتكزات النظام الضريبي[1509]، وهو أيضا أداة لصياغة وتأطير مضامين ومقتضيات الإصلاح الجبائي وتصحيح الاختلالات ومظاهر القصور التي قد تعتري النصوص القانونية والتنظيمية الضريبية القائمة، كما أنه آلية لضبط التدبير العمومي للشأن الجبائي، وجعله مواكبا للتطورات التي يعرفها هذا الميدان توافقا مع المعايير الدولية الحديثة المؤطرة للإدارة وتدبير الحق الضريبي[1510].

الفقرة الأولى: تعريف القرار الجبائي

يعد مصطلح القرار الجبائي تعبيرا فقهيا، إذ لم يرد نص يصف هذا اللفظ، ويعني مفهوم القرار الجبائي قيام الجماعة الترابية المعنية بتحديد نسب بعض الرسوم وأسعارها، ويكون ذلك بقيام المشرع بإيجاد

(1508) محمد حيمود، "الاستقلال المالي للجماعات الترابية بين مضامين دستور 2011، وانتظارات التنزيل التشريعي"، مطبعة المعارف الجديدة بالرباط 2015، ص 63.

(257) عبد اللطيف برحو، "مالية الجماعات المحلية بين واقع الرقابة ومتطلبات التنمية"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 115، الطبعة الثالثة، سنة 2019، ص 277.

(1510) عصام القرني، "صناعة القرار الضريبي بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2016/2015، ص 7.

رسوم و اقتطاعات جبائية دون أن يحدد لها سعرا أو نسبة ثابتة، بل يفوض للجماعات الترابية عبر هامش معين من الحرية والصلاحية للقيام بهذا التحديد[1511].

ويمكن تعريف القرار الجبائي بكونه مقرر تنظيمي تصدره الجماعات الترابية لتحديد أسعار ونسب رسومها الترابية في إطار ما يخوله لها القانون، حيث عمليا وعلى المستوى التدبيري فإن مفهوم القرار الجبائي يستهدف بالأساس استيعاب التنوع الذي تعرفه الجماعات الترابية في بنيتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا تعامل نفس المعاملة الجبائية كما يستهدف المفهوم إشراك المنتخبين الترابيين في عملية اتخاذ القرارات التي تهم جماعتهم، بالنظر من جهة إلى كون المشاركة تعد تجسيدا لمتطلبات الديمقراطية الترابية، ومن جهة أخرى لكون المنتخبين الترابيين الأولى على تحديد الطاقة الجبائية الترابية للجماعات بتدبير مواردها الجبائية والتحكم في عائداتها.

الفقرة الثانية: مظاهر الاستقلال المالي الترابي بواسطة القرار الجبائي

حدد كل من دستور المملكة لسنة 2011، والقانون التنظيمي للجماعات الترابية، الموارد المالية للجماعات الترابية والتي تتكون من موارد مالية ذاتية متأتية خاصة من الجبايات الترابية، وموارد مالية ترصدها لها الدولة وحصيلة الافتراضات.

نفهم من هذا، أن المشرع المغربي وإن كان قد خول للجماعات الترابية بعضا من سلطة التدبير الجبائي لرسومها الترابية والتي تشكل أساسا للاستقلال المالي حيث قد سمح لهذه الأخيرة الاستفادة من العائدات الجبائية الأخرى، تنقلها إليها الدولة في إطار تعزيز الاستقلال المالي الترابي (أولا)، غير أن هذه السلطة مقيدة بعدة آليات (ثانيا).

أولا: سلطة الجماعات الترابية في تسعير رسومها الجبائية

حدد المشرع للجماعات الترابية مجموعة من الاختصاصات التي تترجم بها السلطة لتدبير جباياتها الذاتية، فهي تضطلع بكل الإجراءات التي من شأنها تنزيل أحكام المنظومة الجبائية الترابية، ولعل آلية تسعير رسومها الخاصة من أبرز مظاهر السلطة التدبيرية التي تضطلع بها الجماعات. فتسعير الرسوم الجبائية على مستوى الجماعة يكتسي أهمية بالغة، من حيث تحديد مظاهر الاستقلال المالي والرفع من الموارد الجبائية الجماعية، والأصل في القانون الجبائي أن أسعار الرسوم تحددها النصوص التشريعية التي تؤسسها، فالمشرع هو من يحدد أسعار الرسوم التي ينشئها وذلك كقاعدة عامة، إلا أنه يكون من الملائم في بعض الحالات إبداء بعض المرونة وتخويل الجماعات سلطة تسعير بعض من رسومها على وفق حاجياتها[1512].

وتتجسد سلطة التدبير الجبائي في تحسين مردودية الجباية الترابية بواسطة تسعير وتحديد نسب بعض الضرائب والرسوم، عبر اتخاذ قرارات جبائية.

وتنحصر السلطة الجبائية في تسعير الرسوم التي لا تتوفر على تسعيرة ثابتة فقط، عن طريق اتخاذ مقررات جبائية وذلك دون إغفال المقتضيات القوانين المنظمة للجماعات الترابية، والتي تشترط لنفاذ هذه المقررات خضوعها لمصادقة سلطة الرقابة "بالمديرية المالية الترابية بوزارة الداخلية".

(1511) محمد قزبين، "حدود الدور الجبائي للجماعات المحلية"، مقال منشور بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 87/88، يوليوز أكتوبر 2009، ص 117.

(1512) محمد صابري، "التدبير الترابي الجبائي ورهان التنمية بالمغرب"، دكتوراه في القانون العام، بجامعة محمد الخامس الرباط، كلية الحقوق سلا، السنة الجامعية 2017/2016، ص 122.

حيث يكون أمر تحديد نسب الرسوم وأسعارها عن طريق إعداد قرار جبائي من طرف الآمر بالصرف، أي رئيس الجماعة الترابية المعنية بعد مصادقة مجلسها في حدود الأسعار الدنيا والقصوى المحددة بالقانون. ويكون ذلك عمليا، بأن يقترح رئيس المجلس أسعار ونسبها الرسوم والحقوق والمساهمات والإتاوى، في حدود الأسعار الدنيا والقصوى وعرضها على مداولات المجلس للمصادق عليها، ثم إعداد القرار الجبائي طبعا لهذه المداولات وإحالته على مديرية المالية الترابية قسم المالية المحلية بوزارة الداخلية قصد المصادقة عليه ليصبح قابلا للتنفيذ.

فسلطة التسعير هذه غير مطلقة، وهي مقيدة إلى جانب وجود إذن قانوني يسمح للجماعات باتخاذ المقرر الجبائي واحترام معدلات التسعير الدنيا والقصوة التي حددها القرار الجبائي الموحد، حيث عملت مديرية المالية الترابية بوزارة الداخلية على إعداد قرار جبائي نموذجي موحد على جميع الجماعاتيشمل أسعار دنيا وقصوى، مع ترك حرية تحديد هذه الأسعار بحسب خصوصة كل جماعة.

ثانيا: آليات تسعير الجماعات الترابية لرسومها

إن المشرع المغربي لم يتكلف بتحديد أسعار أهم الرسوم الترابية، بل قام أيضا بالحد من السلطة التقديرية للجماعات، وهي بصدد تسعير رسومها غير المحددة السعر والنسبة بشكل مسبق من طرفه، وذلك باعتماده على قاعدة تحديد سقف التسعير، على أن تضطر الجماعة على الانضباط للحد الأدنى والأقصى لأسعار الرسوم الترابية ونسبها، وإلزامية عدم تجاوزها تحت طائلة بطلان المقرر الجبائي.

وبالرجوع إلى القانون رقم 07.20 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، نلاحظ أن المشرع اعتمد فيما يخص الرسوم والإتاوى غير محددة السعر من طرفه على تحديد سقف أدنى وسقف أقصى لتحديد أسعار هذه الرسوم والإتاوى، دون مجال لممارسة الجماعات لسلطتها بحرية، فهي مقيدة في إطار هامش محدد سلفا لايمكن تجاوزه بزيادة أو نقصان.

ويمكن تبرير ذلك، بضرورة الحفاظ على موارد الجماعات التي يكمن أن تبالغ بعض الجماعات في تحديد الأسعار الشيء الذي سيؤدي إلى إرهاق الخاضعين للضريبة.

لكن من جهة مقابلة، هناك من ينتقد هذه الآلية، التي تدل في نظرهم على أمرين اثنين، إما لعدم ثقة المشرع في المنتخبين، وإما لرغبة هذه الأخيرة التحكم في تدبير الشأن العام الترابي، بتقييد المبادرة الحرة للجماعات الترابية، المبرر الأول، مرده في ظل آليات الرقابة الكفيلة بتقويم كل خلل يمكن أن يصاحب تدبير المنتخب الترابي للمجال الذي يمثله، هذا ما أبانت عنه التجربة المقارنة من قدرة الفاعل الترابي على التدبير الفعال والناجع للشأن الترابي[1513].

يمكن القول، إن تحديد المشرع للحد الأقصى للرسوم دون إمكانية تجاوزه، يجعل الهيئات المنتخبة لا تقود سياسة ضريبية حقيقية، ولا تستطيع توزيع العبء الضريبي بين مختلف الملزمين على وفق سياستها الضريبية، وبالتالي يحرمها من أهم وسائل التدخل الاقتصادي والاجتماعي لخدمة مصلحة الجماعة الترابية وتوجيه مخططها التنموي.

(1513) عبد الرحيم بندغة، "القرار الجبائي الترابي كرافعة لاستقلال المالي للجماعات الترابية"، دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع، السنة الجامعية 2023/2022، ص 187.

الآلية الثانية التي استعملها المشرع هي تحديد الحد الأقصى للسعر، وتركه المجال مفتوح أمام السلطة التقديرية للمجالس الترابية في تحديد السعر الذي تراه مناسبا، على ألا يتجاوز المعدل الأقصى فقط المحدد سلفا من قبل المشرع، وهذه الآلية نص عليها المشرع في القانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون 47.06 المتعلق بالجبايات الجماعات الترابية، وقد أشار إلى مسألة مهمة في المادة 168 التي تسمح للجماعات الترابية بتحديد بعض الأسعار إن لم ينص القانون على غير ذلك.

الفرع الثاني: العدالة الجبائية الترابية وتنزيل الاستقلال المالي الترابي

قد أكد دستور 2011 على أن الجميع يتحمل، كل على قدر استطاعته التكاليف العمومية، التي للقانون وحده إحداثها وتوزيعها، على وفق الإجراءات المنصوص عليها في الدستور المغربي. و أيضا على الجميع أنتحمل بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد[1514].

لذلك يعد سؤال عدالة النظام الجبائي الترابي بالمغرب من أهم الأسئلة المطروحة، إذ لا يمكن الحديث عن دور الجباية في التنمية الترابية دون التحقق من مدى عدالة جباية، فوجودها يتطلب الإنصاف وذلك بتوزيع العبء الجبائي، بحيث يتحمل كل واحد جزءه العادل، حتى تشكل أداة يكون بها تقسيم عبء النفقات الترابية على كل الملزمين.

والعدالة الجبائية الترابية تتطلب عدالة أفقية L'équite horizontal والتي تفرض معاملة الملزمين ذوي الظروف الاقتصادية المتشابهة معاملة جبائية متساوية، وهذا هو جوهر العدالة أمام الجبايات الترابية. وعدالة عمودية L'équite vertical ويراد بها معاملة الأفراد ذوي الظروف الاقتصادية المختلفة معاملة تختلف بحسب ظروفهم الاقتصادية[1515].

ومن تحليل بنية النظام الجبائي الترابي، يتبين أن هناك محاولة من طرف المشرع عند إصلاحه للجبايات الترابية سنة 2007 وكذا الإصلاحات التي جاءت سنة 2021 لتوفير أحد الحقوق الأساسية للملزم الجبائي الترابي المتمثل في العدالة الجبائية (الفقرة الأولى)، لكن رغم ذلك، فعدم اتسام الفرض الجبائي الترابي بالتوزيع العادل بين مختلف الملزمين، يدفع إلى القول بنسبية العدالة الجبائية التي تتحدث عنها جل الإصلاحات الجبائية الترابية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: النظام الجبائي الترابي ومحاولة تحقيق العدالة الجبائية الترابية

شكل الإصلاح الجبائي الترابي لسنة 2007 محطة مهمة في تاريخ الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الترابية، حيث تضمن بعض المقتضيات التي من شأنها أن تدعم العدالة الجبائية، ولعل من أهمها، "الحق في الإخبار عند فحص المحاسبة أو تصحيح الرسوم الترابية":

حيث منح المشرع للملزم الحق في الإخبار عند قيام الإدارة الجبائية الترابية بعمليات فحص المحاسبة وعمليات تصحيح الرسوم، فأين يتجلى ذلك؟

(1514) أنظر الفصلان 39 و 40 من دستور 2011 .

(1515) Issa said : «Droit fiscal marocain: Classifications d'imposition et l'équité fiscale» VOIR:http://legavox.fr/blog/issa-said/classifications-imposition-equite-fiscale-dans 3451.htm#.WJccoDiuBdg.

أولا: الإخبار عند فحص محاسبة الرسوم الترابية

وضع القانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون 47.06 مجموعة من القواعد التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية الفحص، حيث أكدت المادة 153 منه، على أنه إذا قررت الإدارة القيام بفحص محاسبة، وجب تبليغ إشعار بذلك إلى الملزم[1516]، كما هو معمول به بالنسبة إلى قواعد التبليغ بالضرائب والرسوم الوطنية[1517]، قبل التاريخ المحدد للشروع في عملية الفحص بخمسة عشر (15) يوما على الأقل. كما تقدم الوثائق بحسب الحالة في محل الموطن الضريبي أو المقر الاجتماعي أو المؤسسة للملزمين المعنيين أشخاصا ذاتيين أو معنويين إلى أعوان الإدارة الترابيين والمنتدبين للقيام بالمراقبة الجبائية.

ويجب أن لا تستغرق عملية الفحص أكثر من ستة أشهر بالنسبة إلى المنشآت التي يعادل أو يقل مبلغ رقم أعمالها المصرح به في حساب الحاصلات والتكاليف برسم السنوات المحاسبية الخاضعة للفحص على خمسين مليون درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة. واثني عشر (12) شهرا بالنسبة إلى المنشآت التي يفوق مبلغ رقم أعمالها المصرح به في حساب الحاصلات والتكاليف برسم إحدى السنوات المحاسبية الخاضعة للفحص (50) خمسون مليون درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

ثانيا: الإخبار عند تصحيح الرسوم الترابية

إذا تبين للإدارة الجبائية الترابية بالنسبة إلى الرسوم الترابية المنصوص عليها في المادة 149 من القانون رقم 07.20، أن مبلغ الرسم المفروض، سواء بصفة تلقائيا أم على إقرار الملزم، يستلزم إعادة النظر، يمكنها أن تلجأ إلى إحدى المسطرتين الآتيتين:

أ: المسطرة العادية لتصحيح الرسوم الترابية

إن لجوء الإدارة الجبائية للمسطرة العادية للتصحيح تقيده مجموعة من الإجراءات نصت عليها المادة 155[1518] من القانون رقم 07.20 لذلك قبل أي تصحيح يجب عليها أن تخبر الملزم بكل التعديلات التي تنوي إدخالها على أساس الرسم، واستنادا إلى المادة السابقة تمر المسطرة العادية من مرحلتين اثنتين هما:

❖ رسالة التبليغ الأولى:

عندما تلاحظ الإدارة الجبائية الترابية ما يستوجب القيام بتصحيح أساس فرض الرسوم المشار إليها في المادة 149 إما بناء على الإقرارات التي أدلى بها الملزم وإما بصورة تلقائية، فإنها تبلغ هذا الأخير بأسباب التصحيح المزمع القيام به وطبيعته وتفاصيل مبلغه وتدعوه إلى الإدلاء بملاحظاته في أجل (30) ثلاثين يوما

(1516) يتم التبليغ وفق ما هو مبين في المادة 152 من القانون رقم 07.20 بالعنوان المحدد من قبل الملزم في إقراراته أو عقوده أو مراسلته المدلى بها إلى الإدارة الجبائية الترابية التابع لها مكان فرض الرسم عليه إما برسالة مضمونة مع الإشعار بالتسليم أو بالتسليم إليه بواسطة المأمورين المحلفين التابعين للإدارة الجبائية الترابية أو أعوان كتابة الضبط أو المفوضين القضائيين أو بالطريقة الإدارية. ويجب أن يقوم العون المبلغ بتقديم الوثيقة المراد تبليغها إلى المعني بالأمر في ظرف مغلق، ويتبين التسليم بشهادة تتضمن اسم العون المبلغ وصفته وتاريخ التبليغ والشخص المسلمة إليه الوثيقة وتوقيعه، وتحرر في نسختين وفق نموذج تعده الإدارة.

(1517) في هذا الإطار تمت ملائمة المادة 152 من القانون رقم 07.20 مع المادة 219 من المدونة العامة الضرائب.

(1518) ملائمة المادة 155 من القانون رقم 07.20 مع المادة 220 من المدونة العامة للضرائب.

الموالية لتاريخ تسلم رسالة التبليغ[1519]، وفي حالة عدم الجواب، داخل الأجل المحدد لذلك، يكون وضع الواجبات التكميلية موضع التحصيل، ولا يمكن أن ينازع إلا على وفق ما هو مبين في المادة 161 من القانون رقم 07.20.

❖ رسالة التبليغ الثانية:

تقوم الإدارة للمرة الثانية بإشعار الملزم إذا تلقت ملاحظاته داخل الأجل المحددة، ورأت أن جميعها أو بعضها لا يستند إلى أي أساس صحيح، لكن يجب عليها أن تقوم في أجل لا يتجاوز ستين (60) يوما من تاريخ تسلم الجواب، بتبليغه على وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 من القانون رقم 07.20 أسباب رفضها الجزئي أو الكلي وأساس فرض الرسم الذي ترى من الواجب اعتماده، مع إخباره بأن هذا الأساس سيصدر نهائيا إن لم يقدم طعنا في ذلك إلى اللجنة المحلية لتقدير الضريبة داخل أجل (30) الثلاثين يوما الموالية لتاريخ تسلم رسالة التبليغ الثانية.

ب: المسطرة السريعة لتصحيح الرسوم الترابية

على غرار ما هو معمول به بالنسبة إلى الضرائب الدولة، يمكن للإدارة الجبائية الترابية أن تلجأ إلى المسطرة السريعة لتصحيح الرسوم على وفق ما هو مبين في المادة 156من القانون رقم07.20[1520]، فإذا لاحظت الإدارة الجبائية الترابية ما يتطلب القيام بتصحيح أساس فرض الرسوم المشار إليها في المادة 149 من القانون رقم 07.20 الآخر مدة نشاط غير مشمولة بالتقادم[1521]، في الحالتين الآتيتين:

- حالة وفاة الملزم؛
- حالة تفويت مقاولة أو انقطاع عن مزاولة النشاط أو تغيير شكلها القانوني أو تسوية أو تصفية قضائية تبلغ إلى الملزم أسباب التصحيحات وتفاصيل والمبلغ المزمع القيام بها والأساس المعتمد لفرض الرسم[1522].

وفي هاتين الحالتين يتوفر الملزم على أجل ثلاثين يوما من تاريخ تسلم رسالة التبليغ لتقديم جوابه والإدلاء إن اقتضى الحال بما لديه من إثبات، وفي حالة عدم الجواب داخل الأجل المحدد لذلك، يفرض الرسم ولا يمكن أن ينازع فيه عن طريق مسطرة المطالبة الجبائية[1523].

إلا أن الإدارة الجبائية الترابية وفي حالة إذا ما قدم الملزم ملاحظات داخل الآجال المحددة لذلك، ورأت أن جميعها أو بعضها لا يستند إلى أي أساس صحيح وجب عليها أن تبلغ الملزم[1524]، داخل أجل لا يتجاوز (60)

(1519) يعتبر التبليغ صحيحا بالإضافة إلى المقتضيات الأخرى المنصوص عليها في المادة 152 إذا وقع تسليم الوثيقة فيما يخص الأشخاص الذاتيين، إما للشخص المعني وإما بموطنه لأقاربه أومستخدمين عنده أولكل شخص آخر يسكن أو يعمل مع الملزم الموجهة إليه الوثيقة أو في حالة رفض تسلم الوثيقة المذكورة بعد انصرام أجل العشرة أيام الموالية لتاريخ رفض التسليم. أما فيما يخص الشركات والهيئات الأخرى، إلى الشريك الرئيسي أوممثلها القانوني أو مستخدميها أو أي شخص آخر يعمل مع الملزم الموجهة إليه الوثيقة و في حالة رفض تسلم الوثيقة المذكورة، بعد انصرام أجل (10) العشرة أيام الموالية لتاريخ رفض التسلم.

(1520) تمت ملائمة المادة 156 من القانون رقم 07.20 مع المادة 221 من المدونة العامة للضرائب.

(1521) كما هو منصوص عليه في المادة 160 من القانون رقم 07.20.

(1522) وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 من القانون رقم 07.20.

(1523) أنظر المادة 161 من القانون رقم 07.20.

(1524) وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 152 من القانون رقم 07.20.

الستين يوما الموالية لتاريخ تسلم جواب الملزم، لأسباب رفضها الجزئي أو الكلي وكذا أسس فرض الرسم المعتمدة وإخباره بأن له الحق في الطعن عن الأساس المذكور أمام اللجنة المحلية لتقدير الضريبة.

ثالثا: حق الملزم في المنازعة أمام الإدارة والقضاء

منح القانون الجبائي الترابي للملزم مجموعة من الآليات التي تمكنه من المطالبة بحقه سواء أمام الإدارة أم القضاء. فالملزم يمكنه أي يحل نزاعه مع الإدارة بشكل توافقي، فهو يملك فرصة لإيجاد حل للنزاعات الناشئة عن تأسيس الرسوم الترابية وتصفيتها وتحصيلها أمام الإدارة، مما يجعل من المرحلة الإدارية للمنازعات الجبائية الترابية محطة أساسية تقلل من لجوء الملزم والإدارة الجبائية الترابية للقضاء. و أيضا لكونها تجعل الملف جاهزا عند اللجوء للقضاء، لتوضيح مختلف أوجه الاختلاف بين الطرفين؛ مما قد يسهل على القاضي الإداري البت في المنازعات الجبائية الترابية.

وتعد المطالبات الجبائية من بين المساطر المهمة التي أجمع التشريع والفقه[1525] على ضرورة سلوكها؛ نظرا إلى فعاليتها في إيجاد حلول لهذه المنازعات على مستوى الإدارة الجبائية الترابية، لكن في حالة فشل هذه المطالبات في التوصل إلى حل بين كل من الإدارة الجبائية الترابية والملزم. ستعطى لكلا الطرفين فرصة أخرى في هذه المرحلة، قبل لجوئهما إلى القضاء وذلك بمنحهما الحق في الطعن أمام اللجان المحلية التقدير الضريبة[1526].

أما المرحلة القضائية فهي المرحلة الأساسية لحل النزاع الجبائي الترابي كونها المحطة الأخيرة لكل من الملزم والإدارة الجبائية الترابية لفض النزاع المثار بينهما. فعدم إيجاد حل للمنازعات الجبائية الترابية في المرحلة الإدارية لا يعني نهاية كافة الوسائل الكفيلة بتسوية الخلاف بين الملزم والإدارة الجبائية الترابية، فقد منح المشرع طرفي النزاع الجبائي الترابي الحق في اللجوء للقضاء، كونه مبتكرا للحلول النهائية القادرة على التسوية النهائية للمنازعات الجبائية الترابية.

والدعوى الجبائية التي يرفعها الملزم للمنازعة في الرسوم الترابية لا تخرج عن أحد الصنفين الآتيين، فهي إما أن تكون دعوى تتعلق بالمنازعة في أساس الرسم فيجب أن ترفع ضد الآمر بالصرف للجماعة المعنية أومدير الضرائب أو الأشخاص المفوضين من لدنهما[1527]، نظرا إلى كون الجماعات الترابية ومديرية الضرائب هي التي تسهر على تهيئ أوامر التحصيل والجداول الجبائية وإعدادها، بحيث يتضمن ذلك الإعداد وتقييد أسماء الملزمين وعناوينهم و أنواع الرسوم المترتبة عليهم. في حالة إذا كانت تتعلق الدعوى بمنازعة في تحصيل الرسوم الترابية، فحرية الملزم بأن يقاضي الخازن العام للمملكة كونه يرأس الجهاز المسؤول عن تحصيل الدين الجبائي الترابي.

(1525) Serhane el houssaine, le contentieux administratif de pleine juridiction en droit public marocain, thèse d'état en droit, bordeaux ,1989, p 366.

(1526) المحجوب الدربالي، "منازعات الجبايات المحلية في ضوء المستجدات القانونية وآخر الاجتهادات القضائية"، م س، ص 19.

(1527) تنص المادة 164 من القانون رقم 07.20 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، في فقرتها الرابعة على أنه "بصرف النظر عن جميع المقتضيات المخالفة تمثل الإدارة بكيفية صحيحة أمام القضاء، مطالبة كانت أومطلوبا ضدها، بمديرية الضرائب أو الآمر بالصرف للجماعة الترابية المعنية أو الأشخاص المفوضين من لدنهما لهذا الغرض والذي يمكنه إن اقتضى الحال توكيل محامي".. وبما أن الرسوم الترابية تخضع لازدواجية في التدبير، حيث يترتب تدبير الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية من طرف مديرية الضرائب مما يستنتج معه أن الدعوى توجه إذا تعلق الأمر بأحد هذه الرسوم ضد مديري الضرائب. أما باقي الرسوم فيتم تدبيرها من طرف الجماعات الترابية نفسها مما يستفاد منه أنها توجه ضد الآمر بالصرف للجماعة المعنية.

الفقرة الثانية: الفرض الجبائي الترابي ونسبية العدالة الجبائية

بالرغم من أهمية المقتضيات التي جاء بها الإصلاح الجبائي الترابي الأخير، فإن هناك مجموعة من الثغرات، كارتفاع الضغط الجبائي الترابي، وتراكم إشكالية الباقي استخلاصه لقياس نسبية العدالة الجبائية على المستوى الترابي. وبشكل تزايد الباقي استخلاصه وارتفاع الضغط الجبائي من أكبر التحديدات التي تواجه تحسين مردودية الرسوم الترابية، فأين يتجلى ذلك؟

أولا: تنامي الباقي استخلاصه

إن تحصيل الجبايات الترابية لازالت تعتريه مجموعة من المشكلات، ويتجلى أهمها في استفحال أزمة الباقي استخلاصه[1528] "Reste a Recouvrer". فتراكمه سنة بعد سنة يبين فشل المقاربة المعتمدة لتحصيل الجباية الترابية، فهذه المعضلة المزمنة، والمرتبطة أساسا بالضرائب المحولة والمفروض على القابض الجماعي استخلاصها[1529]. فقد سجل الباقي استخلاصه بالجبايات الترابية في المدة الممتدة بين 2009 و2022، ارتفاعا من 13 مليار درهم إلى 16,8 مليار درهم، أي بزيادة بلغت نسبتها 29% وبارتفاع سنوي بلغ في المتوسط 3% الى 7% مما يدل على وجود عجز سنوي على مستوى التحصيل، وتهمين الرسوم المدبرة من طرف الدولة من 2% إلى 8% سنة 2022.

فمشكل تزايد الباقي استخلاصه أكبر دليل على غياب العدالة الجبائية، أي أن الدين الجبائي الترابي لا يؤديه جميع الملزمين به، بل هناك من يتهرب نتيجة عدم قيام الإدارة الجبائية بالتدابير اللازمة لتحصيل الدين الجبائي الترابي؛ مما يمس بمبدأ المساواة بين الملزمين، وفي ذلك عدم احترام حقوق الإنسان، بالرغم أن هناك من يرى أن الجماعات توظف معدل الباقي استخلاصه للحصول على قروض، لأنها تظهر كديون مستحقة لفائدة الجماعات الترابية.

ثانيا: ارتفاع الضغط الجبائي

عرف الضغط الجبائي المترتب عن الرسوم الترابية ارتفاعا ما بين سنتي 2019 و 2022 حيت انتقل من 5% إلى 7% من الناتج الداخلي الخام، موزعة بين 1% فيما يخص الرسوم الذاتية والإتاوة و5,3% برسم التحويلات من منتوج الضريبة على القيمة المضافة. على الرغم من ضعف نسبة الضغط الجبائي بالمغرب بالمقارنة مع بعض الدول، فإن ارتفاعه مع السنوات يحتاج إلى ضرورة التفكير في حلول تجعل نسبته أكثر استقرارا.

حيث يعد الملزم أو الخاضع للرسوم الترابية من الممولين الرئيسين للتنمية الترابية إذ يساهم في الموارد المالية لتغطية نفقات الجماعات الترابية. ونتيجة لذلك، قام المشرع بمجموعة من الإصلاحات على المنظومة الجبائية الترابية، رغبة منه في دعم الموارد الجبائية للجماعات الترابية، فقد وسع أوعية مجموعة من الرسوم وحذف تلك التي لها مردودية ضعيفة، علاوة على توحيد المساطر المتعلقة بالمراقبة والتفتيش والمنازعة مع تلك المعمول بها على مستوى الضرائب الوطنية[1530]. كما عمل على تعزيز دور الجماعات

(1528) يعبر الباقي استخلاصه عن مجموع المبالغ المستحقة للجماعات الترابية وهيئاتها لم يتم استيفاؤها في وقتها المحدد، السبب من الأسباب، وتدرج في حسابات فصول الميزانية سنة بعد أخرى، كديون عالقة في ذمة الملزم.

– انظر، عبد الرحيم بنذغة، "القرار الترابي كرافعة للاستقلال المالي للجماعات الترابية"، م س، ص 403.

(1529) المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 47.06، م س، ص 42.

(1530) المحجوب الدربالي،"السياسة الجبائية المحلية للجماعات المحلية، قراءة تحليلية للقانون الجبائي المحلي الجديد"، مجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد الأول، ماي2013 ، ص139 .

الترابية في إطار سياسة اللامركزية لمسايرة الجبايات للتطور الذي يعرفه نظام اللامركزية ودعما لديمقراطية الترابية وتعزيز سياسة القرب.

وفي الختام يمكن القول أنه أصبح موضوع الجبايات الترابية اليوم يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، لاسيما وأن المغرب يسير قدما نحو الإصلاح الجبائي والعمل على تنزيل النموذج التنموي، الذي يرتكز على الجهوية المتقدمة كدعامة مهمة لإنجاح العملية التنموية. هذه الأخيرة التي إذ لم يصاحبها تنزيل عقلاني للإجراءات القانونية، الإدارية والمالية الضريبية، الكفيلة بشكل يتلاءم مع الواقع الذي تعيشه الجماعات الترابية، لكي يكون لها دورفعال في ضمان الاستقلال المالي لهذه الوحدات الترابية تجاه السلطة المركزية.

كخلاصة يمكن القول إنه من مضامين دستور 2011 وما جاءت به القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، نجدها قد رسمت معالم ومبادئ، من شأنها توضيح أدوار الجماعات الترابية واختصاصاتها على وفق معايير جديدة، كون أن الاستقلال المالي الترابي مؤشر أساسي لقياس درجة نضج وتطور النظام اللامركزي وتطوره. إلا أن نسبة هذا الاستقلال المالي للجماعات الترابية لم يحقق لحد الآن كل دلالاته ومعانيه.

السّعدية أودراي
باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بأيت ملول جامعة ابن زهر - أكادير

ملاءمة التشريع الوطني المغربي مع اتفاقية مناهضة التعذيب -تقييم تطور حقوق الإنسان وفقًا لتوصيات اللجنة -

Harmonization of Moroccan National Legislation with the Convention Against Torture: An Assessment of Human Rights Progress in Light of the Committee's Recommendations

الملخص:

عمل المغرب على ملاءمة تشريعاته الوطنية مع الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، تأكيدًا لالتزامه بتعزيز حقوق الإنسان. فبعد مصادقته على اتفاقية مناهضة التعذيب عام 1993، وقع أيضًا على البروتوكول الاختياري لها في 2014. وقد شملت هذه العملية إصلاحات قانونية وإجراءات قضائية وإدارية تهدف إلى منع التعذيب وضمان عدم الإفلات من العقاب.

وفي إطار التزامه الدولي، قدم المغرب تقاريره الدورية إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، حيث استعرض التدابير الوطنية المتخذة في هذا المجال، وتجاوب مع انشغالات اللجنة، كما عمل على تنفيذ توصياتها لتعزيز الحماية من التعذيب.

ويأتي هذا الالتزام في إطار الجهود الدولية لمكافحة التعذيب، باعتباره انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان وكرامته. وقد أكدت الاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية مناهضة التعذيب، على الحظر المطلق لهذه الجريمة، وعدم جواز تبريرها تحت أي ظرف.

الكلمات المفتاحية: التشريع الوطني – اتفاقية مناهضة التعذيب – حقوق الإنسان – لجنة مناهضة التعذيب – توصيات اللجنة

Abstract:

Morocco has worked to harmonize its national legislation with the International Convention Against Torture, reaffirming its commitment to promoting human rights. After ratifying the Convention Against Torture in 1993, it also signed its Optional Protocol in 2014. This process included legal reforms and judicial and administrative measures aimed at preventing torture and ensuring accountability.

As part of its international commitments, Morocco has submitted periodic reports to the United Nations Committee Against Torture, reviewing national measures taken in this area, addressing the committee's concerns, and working towards implementing its recommendations to strengthen protection against torture.

This commitment aligns with global efforts to combat torture, as it constitutes a serious violation of human rights and dignity. International agreements, especially the Convention

Against Torture, have emphasized the absolute prohibition of this crime, stating that it can never be justified under any circumstances.

Keywords: National Legislation – Convention Against Torture – Human Rights – Committee Against Torture – Committee's Recommendations.

مقدمة:

تُعد جريمة التعذيب من أقدم الجر ائم التي عرفت انتشارًا واسعًا في مختلف الأماكن، مما جعلها محط اهتمام كبير لمكافحتها والسعي إلى القضاء عليها. فهي لا تقتصر على إلحاق الأذى بالأفراد فحسب، بل تمتد آثارها في كثير من الأحيان إلى تدمير متعمد لحياتهم، وقد تصل في أشد حالاتها إلى المساس بكرامة وإرادة المجتمعات بأسرها. ولأنها تمثل انتهاكًا جوهريًا لحقوق الإنسان، فإنها تظل قضية تهم الجميع، إذ تمس جوهر وجودهم وتقوّض تطلعاتهم نحو مستقبل أفضل[1531].

لقد أصبح المجتمع الدولي على قناعة تامة بأن ممارسة التعذيب، مهما كانت الدو افع أو المبررات، تشكل انتهاكًا جسيمًا للقيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي. فالتعذيب لا يُلحق الأذى بالضحايا فحسب، بل يقوض أيضًا أسس العدالة وحقوق الإنسان التي تسعى الدول والمنظمات الدولية إلى ترسيخها.

وبناءً على ذلك، تكثفت الجهود الدولية على مختلف الأصعدة لتعزيز مفهوم أن الحماية من التعذيب، وكذلك من المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية، ليست مجرد التزام قانوني، و إنما حق أصيل لكل إنسان، ذو طبيعة مطلقة، لا يجوز المساس به تحت أي ظرف من الظروف، سواء كان ذلك بدافع الأمن القومي، أو خلال حالات الطوارئ، أو حتى في زمن النزاعات المسلحة.

وقد تُرجمت هذه القناعة إلى التزامات قانونية دولية، حيث توجهت مختلف دساتير الدول وقو انين العقوبات والإجراءات الجز ائية فيها على تحريمها، وكذلك الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، حيث أفردت لهذه الجريمة البشعة اتفاقية خاصة بها وبغيرها من ضروب المعاملة السيئة هي " اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" لعام 1984 والتي دخلت حيز النفاذ عام 1987، والتي أكدت بشكل قاطع عدم جواز تبرير التعذيب تحت أي ظرف. كما عززت المحاكم والهيئات الدولية، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، هذا المبدأ من خلال تأكيدها المستمر على الطابع المطلق لحظر التعذيب، مما جعله جزءًا من القواعد الآمرة في القانون الدولي، التي لا يجوز مخالفتها أو التحلل منها.

فأصبح الحق في عدم التعرض للتعذيب حقا راسخا في القانون الدولي، فالتعذيب محظور بصريح النص في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية و اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية الإنسانية أو المهينة [1532].

1531. زينة عبد الحكيم ناصر غانم، "مناهضة التعذيب في القانون الدولي لحقوق الإنسان"، رسالة ماستر، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2019، الأردن، عمان، ص 14

1532. دغموم أميرة، " من مناهضة التعذيب إلى الوقاية منه وفقا للاتفاقيات العالمية والإقليمية"، رسالة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، الجزائر، البويرة، 2015، ص 6.

و انطلاقًا من التزامه بتعزيز منظومة حقوق الإنسان، صادق المغرب على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في 21 يونيو 1993، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا بعد نشرها بالجريدة الرسمية عدد 4440 بتاريخ 9 دجنبر 1996، مع التحفظ على مجموعة من البنود1533. وفي سنة 2014 صادق المغرب على البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة المعتمد سنة 2002.

وفي إطار التزامه الدولي، قدم المغرب تقاريره الدورية إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة[1534]، حيث قدم تقريره الدوري الرابع في عام 2009، وتمت مناقشته في نونبر 2011. وقد تلقت المملكة ملاحظات ختامية من اللجنة تناولت التقدم المحرز والتحديات المتبقية في مجال مناهضة التعذيب. شكلت هذه التقارير فرصة لاستعراض التدابير المتخذة على المستوى الوطني وللرد على انشغالات اللجنة، بالإضافة إلى العمل على تنفيذ توصياتها لتعزيز الحماية من التعذيب في المغرب.

الإشكالية:

عمل المشرّع المغربي على إدماج مبادئ هذه الاتفاقية في المنظومة القانونية الوطنية، سواء من خلال التعديلات التشريعية أو إحداث آليات وطنية للوقاية من التعذيب.

ومع ذلك، لا تزال العديد من النقاشات القانونية والحقوقية تُثار حول مدى ملاءمة التشريع المغربي مع مقتضيات الاتفاقية الدولية، خصوصًا في ظل الملاحظات والتوصيات التي أصدرتها لجنة مناهضة التعذيب عقب تقييمها لالتزامات المغرب في هذا المجال.

ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى نجح المشرّع المغربي في ملاءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية مناهضة التعذيب، وذلك في ضوء التوصيات الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب؟

تتفرع عن هذه الإشكالية العديد من الأسئلة:

- ما أهم التوصيات التي قدمتها اللجنة لتعزيز ملاءمة الإطار القانوني والمؤسساتي مع الاتفاقية؟
- ما الدلالات التي يمكن استخلاصها من تحليل تقرير اللجنة بخصوص مدى التزام المغرب بتعهداته الدولية؟

1533 . تحفظت المملكة المغربية على ما يلي:

- "وفقا للفقرة الأولى من المادة 28 تعلن حكومة المملكة المغربية أنها لا تعترف باختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة 20".
- " وفقا للفقرة الثانية من المادة 30 تعلن حكومة المملكة المغربية كذلك أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة الأولى من نفس المادة".

1534 . تتألّف لجنة مناهضة التعذيب من 10 خبراء مستقلّين يرصدون تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من قبل الدول الأطراف. وتسعى لجنة مناهضة التعذيب إلى مساءلة الدول عن انتهاكات حقوق الإنسان، والتحقيق بشكل منهجي في التقارير التي تفيد بوقوع تعذيب بهدف القضاء على هذه الجريمة ومنعها. وتلتزم جميع الدول الأطراف بتقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة حول كيفية إعمال الحقوق.، وذلك بعد عام واحد من الانضمام إلى الاتّفاقية، ومن ثمّ مرّة كلّ أربع سنوات. وتنظر اللجنة في كل تقرير وتوجه مخاوفها وتوصياتها إلى الدولة الطرف في شكل "ملاحظات ختامية."

- ما هي أبرز الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية التي اعتمدها المغرب استجابة لمقتضيات الاتفاقية؟

منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي التحليلي، من خلال الانطلاق من الإطار العام لموضوع ملاءمة التشريع المغربي مع اتفاقية مناهضة التعذيب، ثم التعمق في دراسة وتحليل أهم مقتضيات تقرير لجنة مناهضة التعذيب، مع استعراض الملاحظات والتوصيات الصادرة عنها. كما سيتم تقديم بعض الآراء والاستنتاجات بناءً على تحليل هذه التوصيات ومدى استجابة المنظومة القانونية والمؤسساتية المغربية لها، مما سيمكن من تقييم مدى نجاح جهود الملاءمة والتحديات التي لا تزال قائمة.

خطة البحث:

سيتم تناول الموضوع وفق التصميم التالي:

المبحث الأول: دراسة في الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب وتوصياتها، من خلال تحليل أهم الملاحظات التي قدمتها اللجنة حول مدى التزام المغرب بتعهداته الدولية.

المبحث الثاني: الملاءمة التشريعية والمؤسساتية وفقًا لتوصيات لجنة مناهضة التعذيب، مع استعراض أبرز التعديلات القانونية والتدابير المؤسساتية التي تم اتخاذها لتعزيز الحماية من التعذيب وسوء المعاملة.

المبحث الأول: دراسة في الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب وتوصياتها

تلتزم الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب بتقديم تقارير دورية إلى لجنة مناهضة التعذيب حول مدى تنفيذها لمقتضيات الاتفاقية. وتُقدَّم هذه التقارير بصفة دورية، حيث يتعين على كل دولة تقديم تقرير أولي بعد سنة من انضمامها، ثم تقارير دورية كل أربع سنوات. وبعد دراسة التقرير، تصدر اللجنة ملاحظاتها الختامية، التي تتضمن تقييماً شاملاً لوضعية الدولة المعنية، وتشمل الجوانب الإيجابية، ودواعي القلق، والتوصيات الرامية إلى تحسين تنفيذ الاتفاقية.

في هذا الإطار، قدم المغرب تقريره الدوري الرابع إلى لجنة مناهضة التعذيب، التي قامت بمناقشته في جلستيها 1022و1025 المنعقدتين يومي 1 و2 نونبر 2011، خلال الدورة السابعة والأربعين .وبعد تحليل محتوى التقرير، أصدرت اللجنة ملاحظاتها الختامية خلال جلساتها 1042و1043 و1045، والتي تضمنت، إلى جانب المقدمة، الإيجابيات، والملاحظات المثيرة للقلق، والتوصيات المقترحة.

وبناءً على ذلك، سنتناول في هذا المبحث أهم الملاحظات الختامية التي أوردتها لجنة مناهضة التعذيب (المطلب الأول)، ثم نستعرض التوصيات التي أعقبت هذه الملاحظات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دراسة الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب

تلقت اللجنة بارتياح التقرير الدوري الرابع للمغرب والردود الخطية المقدمة من قبل الدولة الطرف (CAT/C/MAR/Q/4/Add.1) على قائمة المسائل المطروحة (CAT/C/MAR/Q/4)، فضلاً عن المعلومات التكميلية التي قُدمت شفوياً من قِبل الوفد المغربي أثناء النظر في التقرير، معربة عن أسفها لتأخر تقديم هذا التقرير لمدة تزيد على سنتين، وترحب اللجنة بالحوار البناء الذي أجرته مع الوفد المكون من خبراء مبعوثين من قبل الدولة الطرف، وتشكر الوفد على ما قدمه من أجوبة مفصلة على الأسئلة المطروحة وعلى ردوده الخطية الإضافية.

الفرع الأول: الجوانب الإيجابية

لاحظت اللجنة بارتياح الإجراءات المتخذة من قبل الدولة الطرف أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، والمتعلقة بالصكوك الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان:

1. التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، في نيسان/أبريل 2009؛
2. التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، في نيسان/أبريل 2009؛
3. التصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في نيسان/أبريل 2011؛
4. الاعتراف باختصاص اللجنة في تلقي البلاغات الفردية ودراستها بموجب المادة 22 من الاتفاقية؛
5. سحب عدة تحفظات على عدد من الاتفاقيات الدولية، ولا سيّما التحفظ على المادة 14 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمادة 14 من اتفاقية حقوق الطفل، فضلاً عن جميع التحفظات المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتحيط اللجنة علماً أيضاً بارتياح بالعناصر التالية:

- اعتماد دستور جديد عن طريق الاستفتاء في 1 تموز/يوليه 2011، وهو دستور يتضمن بنوداً جديدة تتعلق بحظر التعذيب وبالضمانات الأساسية المخوّلة للأشخاص المعتقلين أو المحتجزين أو الملاحقين أو المدانين؛
- عملية تعديل النظام القضائي التي شرعت فيها الدولة الطرف لتكييف وتغيير القوانين والممارسات في البلد لتتسّق مع تعهداتها الدولية؛
- إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان في 1 آذار/مارس 2011، الذي يخلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ويتمتع بصلاحيات موسعة، و إنشاء أجهزة إقليمية لحماية حقوق الإنسان؛
- وقف تنفيذ عقوبة الإعدام بحكم الواقع؛
- إنشاء آلية للعدالة الانتقالية وهي هيئة الإنصاف والمصالحة الموكلة باستجلاءِ الحقيقة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت بين عامي 1956 و1999 وبإتاحة الفرصة لتحقيق مصالحة وطنية؛
- تنظيم أنشطة مختلفة في مجال التدريب والتوعية بحقوق الإنسان موجهة بصفة خاصة للقضاة ولموظفي السجون.

الفرع الثاني: الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب بشأن التشريع الجنائي: أبرز دواعي القلق

يتناول هذا الفرع أبرز الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب، وذلك فيما يخص التشريع الجنائي الوطني. وتركّز هذه الملاحظات على مكامن القلق التي عبّرت عنها اللجنة بشأن مدى توافق بعض النصوص القانونية مع المعايير الدولية لمناهضة التعذيب، خاصة فيما يتعلق بتجريم التعذيب، وتحديد العقوبات المناسبة له، وضمانات المحاكمة العادلة، وغيرها من الجوانب ذات الصلة. ويهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على الجوانب التي تستدعي مراجعة أو تعديلًا من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان في النظام الجنائي.

تعريف التعذيب وتجريمه

أعربت اللجنة عن قلقها لعدم تطابق تعريف التعذيب على النحو الوارد في المادة 231-1 من مجموعة القانون الجنائي المغربي الساري تمام المطابقة للمادة الأولى من الاتفاقية، خصوصاً بسبب ضيق مجال تطبيق هذا التعريف. والو اقع أن المادة 231-1 تقتصر على الأهداف المنصوص عليها في المادة الأولى ولا تشمل حالة التواطؤولا حالة المو افقة الصريحة أو الضمنية من جانب أي موظف من موظفي إنفاذ القانون أو من جانب أي شخص آخر يتصرف بصفة رسمية. وعلاوة على ذلك، تأسف اللجنة لعدم وجود حكم في القانون الجنائي ينص على عدم تقادم جريمة التعذيب[1535].

الضمانات القانونية الرئيسية:

لاحظت اللجنة أن القانون الوضعي المغربي يكرس العديد من الضمانات الأساسية لصالح المحتجزين منعا لحدوث أعمال التعذيب، وتحيطهم علما بمشاريع الإصلاحات التشريعية التي ضمت العديد من المقترحات المهمة: كتمكين الموقوف من الوصول على وجه السرعة إلى محام أثناء الحبس الإحتياطي، وتظل قلقة أيضا إزاء القيود المفروضة على ممارسة بعض الضمانات الأساسية في القانون الوضعي أو في الممارسة[1536].

وفي الفقرة ذاتها أضافت اللجنة ثلاث ملاحظات أخرى: شعورها بالقلق لعدم استطاعة المحامي في الوقت الراهن مقابلة موكله إلا في الساعة الأولى من فترة تمديد الحبس الإحتياطي شريطة حصول المو افقة لدى الوكيل العام للملك، أيضا الاستفادة التلقائية فهي غير ممكنة إلا للقصر والأشخاص المعرضين لعقوبة سجن تتجاوز مدتها خمس سنوات، وآخر ملاحظة في هذا الصدد ما أفصحت به اللجنة معبرة عن قلقها بسبب قلة المعلومات التي لها علاقة بالتنفيذ العملي للضمانات الأساسية الأخرى كزيارة طبيب مستقل وإخطار الأسرة[1537].

مقاضاة مرتكبي أعمل التعذيب وسوء المعاملة

يمكن اعتبار هذه الفقرة جوهر الموضوع ولبه، كون اللجنة نظرت في هذا السياق على مقاضاة مرتكبي أعمال التعذيب وسوء المعاملة، وشملت ملاحظاتهم ما يلي[1538]:

- لم تتلق حتى اليوم أية معلومة تتعلق بإدانة مسؤول متورط فعلا في قضية تعذيب بموجب المادة 1-231 من القانون الجنائي.

- لاحظت اللجنة أيضا أن ضباط الشرطة يلاحقون بتهمة ارتكاب عنف أو بتهمة اعتداء والضرب، لا بتهمة ارتكاب جريمة التعذيب، كما أن العقوبات الإدارية والتأديبية المتخذة ضد ضباط المعنيين لا تتناسب فيما يبدو، وفقا للبيانات التي قدمتها الدولة الطرف، مع جسامة الأفعال المرتكبة.

-لاحظت اللجنة بقلق أن ادعاءات التعذيب، على الرغم من كثرتها وتو اترها، نادرا ما تكون موضوع تحقيقات وملاحقات قضائية.

ظروف الاحتجاز:

1535. الفقرة 5 من الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 19 من الإتفاقية، مرجع سابق، ص 3،

1536 الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب، مرجع سابق، ص 4، بتصرف

1537 المرجع نفسه، ص 4

1538 المرجع نفسه، ص 9

لاحظت اللجنة بارتياح إزاء المعلومات المقدمة من طرف الدولة عن الخطة المتبعة لبناء وترميم أماكن الاحتجاز، فقد عرفت الخطة تحسنا في ظروف الاحتجاز داخل المر افق، إلا أن ذلك لم يبلغ المستوى المطلوب لدى اللجنة، لتشمل ردود اللجنة ما يلي:[1539]

- ظروف الاحتجاز في معظم السجون لا تزال مثيرة للقلق، ولا سيما بسبب الاكتظاظ وسوء المعاملة والعقاب التأديبي، بما في ذلك الحبس الانفرادي لفترات طويلة، وأوضاع النظافة والإمدادات الغذائية والحصول على الرعاية الطبية.

- شعور اللجنة بالقلق تجاه الظروف التي دفعت بعض السجناء إلى بدء إضراب عن الطعام ودفعت البعض الآخر إلى التمرد والمشاركة في حركات احتجاجية قمعت بعنف في جانب القوات المكلفة بإنفاذ القانون.

معاملة المهاجرين والأجانب [1540]

بعد إحاطة اللجنة علما بالمعلومات التي قدمتها دولة الطرف بشأن الإطار القانوني الذي يحكم تدابير إبعاد المهاجرين غير الشرعيين، لا سيما بموجب القانون 03- 02 المتعلق بدخول الأجانب إلى المغرب و إقامتهم فيه، مع ذلك لا تزال اللجنة يعتريها القلق إزاء المعلومات الواردة التي تفيد عدم تمكن المهاجرين غير الشرعيين من التمتع بحقوقهم، والمئات منهم بناء على العديد من الإدعاءات ربما تركوا في الصحراء بلا ماء ولا طعام، أيضا لاحظت نقص المعلومات التي تقدمها الدولة الطرف عن هذه الأحداث وعن أماكن احتجاز أجانب غير مشمولين سلطة إدارة السجون في انتظار ترحيلهم وعم الأنظمة الخاصة باحتجازهم، لتعرب اللجنة في الأخير عن استياءها لنقص المعلومات المتعلقة بالتحقيقات التي ربما قد أجريت بشأن أعمال العنف المرتكبة من قبل قوات إنفاذ القانون في حق المهاجرين في منطقتي سبتة ومليلية عام 2005 (المواد 3، 12، 13، 16).

المطلب الثاني: توصيات وقائمة بالمسائل السابقة للتقرير الدوري الخامس للمغرب

في إطار متابعة تنفيذ التزامات المغرب بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، أصدرت لجنة مناهضة التعذيب مجموعة من التوصيات، كما أعدّت قائمة بالمسائل السابقة للتقرير الدوري الخامس، تضمنت جملة من القضايا التي تتطلب اهتمامًا خاصًا من الدولة الطرف. وتبرز أهمية هذه التوصيات في كونها تسلط الضوء على الجو انب التشريعية والمؤسساتية التي تحتاج إلى مراجعة أو تعزيز، سواء على مستوى ضمانات الحماية من التعذيب أو فيما يتعلق بظروف الاحتجاز وحرية العمل الجمعوي والتعامل مع قضايا الهجرة. وفي هذا السياق.

الفرع الأول: توصيات لجنة مناهضة التعذيب والتشريعات الوطنية

أكدت لجنة مناهضة التعذيب على ضرورة إحالة مشاريع القو انين على البرلمان من أجل توسيع نطاق تطبيق تعريف التعذيب، بما يتماشى مع المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب، وذلك لضمان تو افق التشريع الوطني مع المعايير الدولية. كما شددت على ضرورة التزام الدولة الطرف بتجريم جميع أشكال التعذيب والمشاركة فيه أو التواطؤ عليه، مع التأكيد على عدم استفادة مرتكبي هذه الجر ائم من أي تقادم،

1539 المرجع نفسه، ص 11

1540 الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب، مرجع سابق، ص 4.

سواء كانوا فاعلين مباشرين أو مشاركين أو متواطئين، أو حتى محاولة اقترافها أو يشارك فيها للتحقيق والملاحقة والمعاقبة دون أن يتسنى له الاستفادة من أي أجل تقادم[1541].

كما تضمنت التوصيات التي تقدمت بها اللجنة للمغرب في تقرير الدورة 47 وكذا في قائمة بالمسائل السابقة للتقرير الدوري الخامس، دعوة البلد إلى تقديم معلومات دقيقة حول الإجراءات المتخذة لضمان تسجيل جميع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات التي تدافع عن الحقوق الأساسية للصحراويين[1542]، وذلك في إطار تعزيز الشفافية وضمان الحق في حرية تكوين الجمعيات، وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ينبغي أن تحرص الدولة الطرف على أن تضمن مشاريع قوانين قيد البحث حاليا لكل مشتبه فيه الحق في الاستفادة عمليا من الضمانات الأساسية التي ينص عليها القانون والتي تشمل الحق في الوصول إلى محام لحظة إيقافه، وتولي طبيب مستقل فحصه والتمكن من الاتصال بأحد أقاربه والاطلاع على حقوقه والتهم الموجهة إليه كذلك وأن يعرض على القاضي فورا مع اتخاذ دولة الطرف خطوات تتيح الوصول إلى المحامين منذ بداية الحبس الاحتياطي دون إذن مسبق و إنشاء نظاما فعليا للمساعدة القانونية المجانية 1543 ليستفيد منها الأشخاص المعرضون للخطر أو الفئات المنتمون إلى فئات ضعيفة.

الفرع الثاني: المسائل الإجرائية والوقائية والتوصيات التفصيلية

من المسائل المقدمة في هذا السياق[1544] ، بناء على الملاحظات الختامية للجنة في (الفقرة 7) يرجى تقديم إحصاءات بشأن عدد الأشخاص الموجودين رهن الحراسة النظرية الذين تمكنوا من الاتصال بمحام وشرح الحالات التي رفض فيها اتصال المعنيين بمحام، أيضا ذكر التدابير المتخذة لتعديل المادة 66 من القانون 11- 35، كي تنص على حق الشخص في الاتصال بمحام منذ اللحظة التي يوضع فيها رهن الحراسة النظرية، زيادة على تقديم بيانات عن التدابير المتخذة لضمان عدم ارتكاب أي فعل من أفعال التعذيب، سواء خلال فترة الاعتقال الأولية أو خلال المراحل التي تلي تسجيل الأقوال بالفيديو، ومن الأهم بما كان يرجى ذكر التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف للسماح للشخص بالاتصال بمحام وبالفحص يجريه طبيب والاتصال بأسرته أو أحد أفراد أسرته.

- ينبغي أن تكفل الدولة الطرف على وجه السرعة إجراء تحقيق فعال ونزيه بشأن جميع مزاعم التعذيب وإساءة المعاملة وملاحقة مرتكبيها قضائيا وإدانتهم بأحكام تتناسب مع جسامة أفعالهم وفقا لما تنص عليه المادة 4 من الاتفاقية، وتحرص الدولة الطرف عمليا على حماية المشتكين والشهود من أي سوء معاملة ومن أي ترهيب بسبب شكواهم أو شهادتهم[1545].

1541 الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب، مرجع سابق، ص3.

1542 قائمة بالمسائل موجهة قبل تقديم التقرير الدوري الخامس للمغرب، اعتمدتها اللجنة في دورتها الخمسين (31- 6 مايو 2013)، لجنة مناهضة التعذيب، ص 2.

1543 الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 19 من الإنفاقية، مرجع سابق، ص 4.

1544 قائمة بالمسائل موجهة قبل تقديم التقرير الدوري الخامس للمغرب، اعتمدتها اللجنة في دورتها الخمسين (31- 6 مايو 2013)، مرجع سابق، ص 3.

1545 الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب، مرجع سابق، ص 9.

تعزيزا لهذه التوصية الأخيرة، قدمت اللجنة مسائل تهم هذا الشأن بتقديم معلومات مفصلة عن التدابير المتخذة لمنع أفعال التعذيب وإساءة المعاملة وإلقاء القبض على الأشخاص تعسفا والاعتقال السري و انتزاع الاعتر افات تحت التعذيب[1546].

- أشارت ملاحظات اللجنة في فقرتها 19 لإجراءات جعل ظروف الاحتجاز في جميع أنحاء الأراضي المغربية مو افقة لمجموعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء[1547].

- كبناء مر افق احتجاز جديدة وترميم القديم منها.
- الاستمرار في زيادة الموارد المخصصة لتشغيل مر افق الإحتجاز، خصوصا ما يتعلق بالغذاء والرعاية الطبية ولمكافحة اكتظاظ السجون.
- وللدولة الطرف تبيان ما إذا كانت قد اتخذت تدابير لضمان عدم تعرض الصحراويين الخمسة والعشرين المدانين لأفعال التعذيب أو غيرها من ضروب العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[1548]
- اتخاذ الدولة الطرف تدابير تكفل تطبيق الضمانات القانونية التي تحكم اقتياد المهاجرين غير الشرعيين إلى الحدود وطرد الأجانب عمليا على الدوام.
- أن تكون عملية الطرد منسجمة مع القانون المغربي.
- إجراء تحقيقات نزيهة وفعالة في الإدعاءات التي تفيد باحتمال الإستخدام المفرط للقوة وإساءة معاملة المهاجرين في سياق عمليات طرد المهاجرين[1549].
- للدولة الطرف أن تكفل تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة و إنزال عقوبات عليهم تتناسب مع جسامة أفعالهم...
- بيان دولة الطرف ما إذا كان التشريع الوطني لها يتضمن أحكاما تنص على ولاية قضائية عالمية فيما يتعلق بأفعال التعذيب.
- بيان ما إذا كانت الدولة الطرف قد مارست فعلا تلك الولاية ووجهت اتهامات أو أقامت دعاوى لتفعيل هذا الحكم من أحكام الاتفاقية، أيا كانت جنسية مرتكب الجريمة أو جنسية الضحية.

هذه التوصيات وغيرها من المسائل المتضمنة في ثنايا الفقرات، تجويد للنقص الذي اعترض التقارير التي تقدمت بها الدول الأطراف، لعل ذلك يكون تهييئا للأرضية التي ستوضع فيها النصوص الجنائية التي قد تتلاءم مع ما جاء في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

المبحث الثاني: الملاءمة التشريعية و المؤسساتية وفقا لتوصيات لجنة مناهضة التعذيب

شهدت المنظومة القانونية المغربية تحولات جوهرية في مجال حماية حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بمناهضة التعذيب ومكافحة الإفلات من العقاب. وقد جاءت هذه الإصلاحات استجابة لالتزامات المملكة المغربية الدولية بموجب الاتفاقيات التي صادقت عليها، وفي مقدمتها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتفرض هذه الاتفاقيات على الدول

1546 قائمة بالمسائل موجهة قبل تقديم التقرير الدوري الخامس للمغرب، مرجع سابق، ص 5.
1547 الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب، مرجع سابق، ص 11.
1548 قائمة بالمسائل موجهة قبل تقديم التقرير الدوري الخامس للمغرب، مرجع سابق، ص 5.
1549 الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب، مرجع سابق، ص 15.

الأطراف ضرورة ملاءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية ذات الصلة، وهو ما دفع المغرب إلى مراجعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، إضافة إلى القانون المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، وذلك لتعزيز الضمانات القانونية خلال جميع مراحل المسطرة القضائية، خاصة في مرحلة البحث التمهيدي وما قبل المحاكمة، وفقاً للمقتضيات الحقوقية التي أقرها دستور 2011.

كما أن هذه الإصلاحات جاءت في إطار تنفيذ توصيات الهيئات الأممية المعنية بحقوق الإنسان ومنع الجريمة، فضلاً عن المخرجات التي أسفر عنها الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، والتي أكدت على ضرورة تعزيز دور القضاء في حماية الحقوق والحريات. ولم تقتصر هذه الجهود على مراجعة سياسة التجريم والعقاب، بل شملت أيضاً تعزيز الضمانات القانونية المخولة للأشخاص الموقوفين والسجناء، و إقرار آليات أكثر صرامة في مر اقبة أماكن الاحتجاز، بما يساهم في الحد من ممارسات التعذيب ويضمن احترام الكرامة الإنسانية وفقاً للمعايير الدولية.

وفي هذا السياق، سيتناول هذا المبحث مظاهر ملاءمة التشريع الوطني مع اتفاقية مناهضة التعذيب في مطلب أول، حيث سيتمحور هذا الجزء حول الإصلاحات القانونية التي شهدها الإطار التشريعي الوطني، سواء من خلال تجريم التعذيب في القانون الجنائي وفقاً للمعايير الدولية، أو عبر إدراج ضمانات إجر ائية جديدة في قانون المسطرة الجنائية، مثل تقييد مدد الحراسة النظرية، وتعزيز الحق في المحاكمة العادلة، والرقابة على أماكن الاحتجاز. كما سيتم تسليط الضوء على التعديلات التي طالت القانون المنظم للمؤسسات السجنية، والتي تهدف إلى تحسين ظروف الاعتقال وضمان معاملة إنسانية تحترم كرامة السجناء.

كما سيتم التطرق إلى دور المؤسسات والهيئات الفاعلة في مجال مناهضة التعذيب في مطلب ثان، إذ لا تقتصر جهود مكافحة التعذيب على الإصلاح القانوني فحسب، بل تستدعي أيضاً تفعيل دور المؤسسات الوطنية المكلفة بإنفاذ هذه القو انين. ويشمل ذلك السلطة القضائية، باعتبارها الجهة الضامنة لاحترام القو انين والمعاقِبة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، إلى جانب الهيئات الوطنية المستقلة، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، التي تضطلع بمهمة مر اقبة أماكن الاحتجاز والتقصي في الانتهاكات المحتملة. كما يبرز دور المجتمع المدني في التوعية والتر افع من أجل سياسات أكثر صرامة في مجال مناهضة التعذيب.

المطلب الأول: مظاهر ملاءمة التشريع الوطني مع اتفاقية مناهضة التعذيب

شهدت المنظومة القانونية المغربية تحولات مهمة لملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بمناهضة التعذيب. شملت هذه التعديلات تعديل مجموعة القانون الجنائي، قانون المسطرة الجنائية، والقانون المنظم للمؤسسات السجنية، بهدف تعزيز الضمانات القانونية ضد التعذيب وسوء المعاملة، خاصة خلال مراحل البحث والتحقيق والاحتجاز.

تأتي هذه التعديلات استجابةً للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، و أبرزها اتفاقية مناهضة التعذيب، بالإضافة إلى التوصيات الأممية. وتساهم هذه التعديلات في تعزيز مبادئ المحاكمة العادلة وضمان احترام الكرامة الإنسانية في أماكن الاحتجاز، مع تحسين آليات الرقابة والمساءلة.

الفرع الأول: الملاءمة على مستوى القو انين الجنائية والإجر ائية

عرفت النصوص الجنائية العامة بالمغرب تعديلات مهمة تهدف إلى ملاءمة القانون الوطني مع الاتفاقيات الدولية، خاصة فيما يخص تجريم التعذيب وضمان حقوق الأشخاص في مراحل التوقيف والتحقيق والمحاكمة، بما يستجيب لتوصيات الهيئات الأممية.

أولا: على مستوى مجموعة القانون الجنائي

وفي سياق التحديث المستمر للتشريعات الوطنية لضمان انسجامها مع الاتفاقيات الدولية المناهضة للتعذيب، شهدت مجموعة القانون الجنائي عدة تعديلات هامة مستوحاة من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد شملت هذه التعديلات تعزيز الضمانات القانونية لحماية الأفراد من التعذيب وسوء المعاملة، وتشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم، إلى جانب تحسين آليات التحقيق والمساءلة لضمان عدم الإفلات من العقاب. كما تم إدراج مقتضيات تضمن حق الضحايا في الإنصاف والتعويض، بما يعكس التزام الدولة بترسيخ مبدأ عدم التسامح مع أي شكل من أشكال التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، انسجامًا مع التزاماتها الدولية في هذا المجال.

1. القانون رقم 04-43 المتعلق بتجريم ممارسة التعذيب[1550]

تماشيا مع ملاحظات لجنة مناهضة التعذيب وتفاعلا مع توصياتها خاصة الفقرة الخامسة[1551]، اعتمد القانون 43.04 الذي يعدل القانون الجنائي لعام 1962 ويكمله في 14 فبراير 2006 ، حيث عمد على تعريف وتجريم التعذيب لأول مرة في الترسانة التشريعية الوطنية .عرف الفصل 1-231 من القانون الجنائي التعذيبَ بأنه : " كل فعل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدي أو نفسي يرتكبه عمدا موظف عمومي أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه، في حق شخص لتخويفه أو إرغامه أو إرغام شخص آخر على الإدلاء بمعلومات أو بيانات أو اعتراف بهدف معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص آخر، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، ولا يعتبر تعذيبا الألم أو العذاب الناتج عن عقوبات قانونية أو المترتب عنها أو الملازم لها ". وتنص المواد من 2-231 إلى 4-231 من مجموعة القانون الجنائي على عقوبات على أعمال التعذيب، تتضمن أحكامًا بالسجن لمدد تتراوح بين 5 سنوات و30 سنة، وذلك بحسب خطورة الجرم.

2. القانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم أحكام الفصلين 352 و353 من مجموعة القانون الجنائي[1552]

في إطار تعزيز الملاءمة التشريعية مع اتفاقية مناهضة التعذيب وتنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب، اعتمد المغرب القانون رقم 33.18 الذي عدّل الفصلين 352 و353 من مجموعة القانون الجنائي. يهدف هذا التعديل إلى تشديد العقوبات على بعض الجرائم المرتبطة بالتزييف والتزوير واستغلال النفوذ، والتي قد تُستخدم لعرقلة التحقيقات في قضايا التعذيب أو التلاعب بالأدلة. وتتماشى هذه التعديلات مع توصيات اللجنة التي دعت إلى تعزيز العقوبات ضد أي ممارسات تسهم في الإفلات من العقاب، وضمان

1550. القانون رقم 04-43 المتعلق بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.06.20 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير2006)، الجريدة الرسمية عدد 5398 بتاريخ 24 محرم 1427(23 فبراير 2006)، ص 492.

1551. الفقرة 5، الملاحظات الختامية، لجنة مناهضة لتعذيب، الدورة 47، أكتوبر _ 25 نونبر 2011، ص 3

1552. القانون رقم 33.18 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.44 بتاريخ 4 رجب 1440 (11 مارس 2019)؛ الجريدة الرسمية عدد 6763 بتاريخ 18 رجب 1440 (25 مارس 2019)، ص 1612.

استقلالية التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان. كما تضمن مقتضيات جديدة أبرزها إعادة تعريف جريمة التعذيب بما يتو افق مع المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب، وتوسيع نطاق الأشخاص الذين يمكن أن يرتكبوا هذه الجريمة. وتحديد العقوبات على مرتكبي التعذيب.

ورغم أهمية هذا القانون في سد بعض الثغرات القانونية، إلا أن فعاليته تظل رهينة بحسن تفعيله على المستوى القضائي، إلى جانب الحاجة إلى إصلاحات أوسع تشمل تعريفًا أكثر دقة للتعذيب وإجراءات أكثر صرامة لضمان المحاسبة الفعلية.

ثانيا: على مستوى قانون المسطرة الجنائية

عرف قانون المسطرة الجنائية المغربي تغييرًا جذريًا سنة 2003 بموجب القانون رقم 22.01 ، حيث شكل هذا التعديل محطة أساسية لتعزيز الضمانات القانونية المرتبطة بالمحاكمة العادلة، وفقًا لما نصت عليه المو اثيق الدولية المصادق عليها من قبل المملكة المغربية. ومن بين أهم المستجدات التي أتى بها هذا القانون، تكريس مبدأ قرينة البراءة باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الجنائية، إلى جانب تعزيز الرقابة القضائية على مختلف مراحل المسطرة الجنائية، بما في ذلك البحث التمهيدي، والتحقيق الإعدادي، وسير المحاكمة، وتنفيذ العقوبة، وكذا مر اقبة أماكن الاعتقال لمنع أي تجاوزات قد تمس بكرامة المحتجزين. وفي سياق الالتزام الدولي للمغرب بمحاربة التعذيب، جاءت هذه التعديلات كإطار قانوني داعم للجهود المبذولة للمواءمة مع مقتضيات اتفاقية مناهضة التعذيب، حيث ساهمت في توفير ضمانات أقوى ضد أي انتهاكات قد تطال الأشخاص الموقوفين أو المعتقلين. كما عزز القانون الحق في التظلم من أي تجاوزات قد تطرأ أثناء الاحتجاز، و أقرّ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تحسين آليات المر اقبة والتفتيش داخل أماكن الاعتقال، مما يحد من إمكانية تعرض الأشخاص المحتجزين لممارسات تتنافى مع المعايير الدولية لمناهضة التعذيب وسوء المعاملة. ورغم هذه الإصلاحات، لا تزال بعض التحديات قائمة، خاصة فيما يتعلق بضرورة التطبيق الصارم لهذه الضمانات، وتقوية الآليات الوطنية لحماية حقوق المحتجزين، وتعزيز الاستقلالية الفعلية للجهات المشرفة على التحقيق في ادعاءات التعذيب، لضمان تو افق أكبر مع توصيات لجنة مناهضة التعذيب.

كما أدخلت على قانون المسطرة الجنائية عدة تعديلات تضمن بعضها مقتضيات ذات صلة بمناهضة التعذيب، نذكر منها:

1. القانون رقم 37.10 المتعلق بحماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين [1553]

يتعلق الأمر بالقانون رقم 37.10 والذي أقر مقتضيات تهم حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين وعزز دور الأجهزة القضائية، بما فيها النيابة العامة، في مجال تفعيل هذه الحماية.

2. القانون رقم 35.11 القاضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية[1554]

1553. القانون رقم 37.10 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، في شأن حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين، فيما يخص جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.164 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011)؛ المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5988 بتاريخ 22 ذو القعدة 1432 (20 أكتوبر 2011)، ص 5123.

1554. القانون رقم 35.11 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.169 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011)؛ الجريدة الرسمية عدد 5990 بتاريخ 29 ذو القعدة 1432 (27 أكتوبر 2011)، ص 5235.

بمناسبة نظر لجنة مناهضة التعذيب في التقرير الدوري الرابع وتفاعلا مع ملاحظاتها وتوصياتها خاصة الفقرة السابعة المتعلقة بضرورة تضمين مشاريع القوانين الضمانات القانونية الأساسية، عزز القانون 35.11 دور النيابة العامة في مراقبة أعمال الشرطة القضائية، كما أقر عدة حقوق للأشخاص الموقوفين، كالحق في التزام الصمت والمساعدة القضائية وغيرها من الحقوق التي تم تعدادها بموجب المادة 66 من قانون المسطرة الجنائية.

ومن بين الضمانات التي نص عليها القانون 35.11 نجد:

- إشعار الشخص المعتقل بأسباب اعتقاله وبحقوقه؛
- إشعار الشخص المعتقل بحقه في التزام الصمت
- إتاحة الفرصة للشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية في إجراء اتصال هاتفي مع أحد أقاربه
- حق الشخص الذي ألقي القبض عليه أو وضع تحت الحراسة النظرية في الاستفادة من مساعدة قانونية، ومن إمكانية الاتصال بمحاميه قبل انتهاء نصف المدة الأصلية للحراسة النظرية، وذلك في حدود ثلاثين دقيقة، بدل انتظار تمديد الحراسة النظرية كما هو معمول به حاليا
- حق الشخص الذي ألقي القبض عليه أو وضع تحت الحراسة النظرية في طلب تعيين محام له في إطار المساعدة القضائية
- خفض المدة التي يمكن خلالها تأخير اتصال المعتقل بالمحامي، بالنسبة للجرائم الإرهابية، وذلك يجعل هذا التأخير محدد فقط في 48 ساعة ابتداء من الصرام المدة الأصلية؛
- استعانة النيابة العامة الضرورة البحث بأهل الخبرة لتحديد فصيلة البصمات الجينية للأشخاص المشتبه فيهم الذين توجد قرائن على تورطهم في ارتكاب إحدى الجرائم؛
- قيام وكيل الملك بزيارة أماكن الوضع تحت الحراسة النظرية في أي وقت شاء ومتى دعت الضرورة لذلك، دون أن يقل معدل هذه الزيارة عن مرة واحدة في الشهر.

3- القانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية [1555]

تفاعلا مع الفقرة 19 من توصيات اللجنة والمتعلقة بظروف الاحتجاز، قام المغرب بتوفير إطار قانوني وتنظيمي خاص بتغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم. حيث عدل هذا القانون أحكام المادتين 66 و460 من القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية في شأن تعزيز أنسنة ظروف الوضع تحت الحراسة النظرية للمعتقلين، وكذا الاحتفاظ بالأحداث. حيث حمّل ميزانية الدولة نفقات التغذية المقدمة للأشخاص الموقوفين من طرف الشرطة القضائية، سواء الرشداء الموضوعين تحت الحراسة لنظرية، أو الأحداث المحتفظ بهم، على أن تحدد بنص تنظيمي قواعد نظام التغذية وكيفية تقديم الوجبات، فلقد صادق مجلس الحكومة يوم الخميس 7 أبريل 2022 على مشروع مرسوم 2.22.222 المتعلق

1555. القانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.19.45 صادر في 4 رجب 1440 (11 مارس 2019) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6763 بتاريخ 18 رجب 1440 الموافق لـ 25 مارس 2019.

بتحديد قواعد نظام تغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم وكيفيات تقديم الوجبات الغذائية.

الفرع الثاني: تعزيز الحماية من التعذيب في القوانين الخاصة والمجالات ذات الصلة

شملت التعديلات القانونية أيضًا قوانين خاصة تتعلق بحقوق الأجانب، الطب الشرعي، وتنظيم المؤسسات السجنية. حيث تم تضمين ضمانات جديدة لحماية الأفراد من التعذيب، كإجراءات عدم الإعادة القسرية للأجانب، تنظيم عمل الطب الشرعي في قضايا التعذيب، وتحسين ظروف الاعتقال. هذه التعديلات تسهم في توفير إطار قانوني أكثر فعالية للوقاية من التعذيب.

أولا: القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب في المملكة وبالهجرة غير المشروعة

تضمن هذا القانون بعض المقتضيات التي تروم تفعيل أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب، كما هو الحال بالنسبة للمادة 29 منه.

يشكل القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول و إقامة الأجانب في المملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة إطارًا قانونيًا هامًا ينظم وضعية الأجانب على التراب المغربي، مع إقرار مجموعة من الضمانات التي تتماشى مع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق بمناهضة التعذيب. ومن بين أهم المقتضيات التي تضمنها هذا القانون، تلك الواردة في المادة 29، التي تنص صراحة على مبدأ عدم الإعادة القسرية[1556]، وهو مبدأ أساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان، يهدف إلى حماية الأفراد من خطر التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة عند إعادتهم إلى بلدهم الأصلي أو أي دولة أخرى قد تشكل تهديدًا على سلامتهم الجسدية أو النفسية.

ويُعتبر هذا المبدأ أحد الركائز الأساسية التي كرّستها اتفاقية مناهضة التعذيب، حيث تلزم الدول الأطراف بعدم طرد أو إعادة أي شخص إلى دولة قد يواجه فيها خطر التعذيب، مما يعكس التزام المغرب بتكييف منظومته القانونية مع مقتضيات هذه الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، يُوفر القانون ضمانات إجرائية للأجانب المهددين بالطرد، بما في ذلك إمكانية تقديم طعون أمام الجهات القضائية المختصة لوقف قرارات الإبعاد التي قد تعرضهم للخطر، كما يمنحهم الحق في الاستفادة من المساعدة القانونية عند الحاجة.

ورغم أن القانون رقم 02.03 يمثل خطوة إيجابية نحو تعزيز حماية الأجانب من الإعادة القسرية، إلا أن التطبيق الفعلي لهذا المبدأ يظل رهينًا بمدى التزام السلطات المختصة بتقييم المخاطر بشكل دقيق قبل تنفيذ أي قرار طرد أو ترحيل. كما أن بعض المنظمات الحقوقية تُثير مخاوف بشأن ضرورة ضمان إجراءات أكثر شفافية في التعامل مع طلبات الحماية وعدم الاقتصار على الاعتبارات الأمنية في اتخاذ قرارات الإبعاد، وذلك لضمان احترام التزامات المغرب الدولية وتعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين وفقًا للمعايير الدولية.

1556. تنص المادة 29 من القانون رقم 02.03 على ما يلي: «يتم إبعاد الأجنبي الذي يتخذ في حقه قرار بالطرد أو الاقتياد إلى الحدود نحو:

- البلد الذي يحمل جنسيته، إلا إذا اعترف له بوضع لاجئ، أو إذا لم يتم بعد البت في طلب اللجوء الذي تقدم به؛
- البلد الذي سلمه وثيقة سفر سارية المفعول؛
- أي بلد أخر يمكن أن يسمح له بالدخول بصفة قانونية لا يمكن إبعاد أية امرأة أجنبية حامل أو أي أجنبي قاصر. كما لا يمكن إبعاد أي أجنبي آخر نحو بلد إذا أثبت أن حياته أو حريته معرضان فيه التهديد أو أنه معرض فيه لمعاملات غير إنسانية او قاسية أو مهينة»

ثانيا: القانون التنظيمي رقم 77.17 المتعلق بتنظيم ممارسة الطب الشرعي[1557]

أوصى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب[1558]، خوان منديز[1559] ، على إثر زيارته للمملكة المغربية بضرورة اعتماد نص قانوني يعنى بتنظيم مجال الطب الشرعي. يحدد هذا القانون قواعد تنظيم ممارسة الطب الشرعي ومهام الأطباء الممارسين له وحقوقهم وواجباتهم وكيفيات انتدابهم من قبل السلطات القضائية المختصة ونظام العقوبات المطبقة على المخالفات المرتكبة خلافا لأحكام هذا القانون. حيث تم استحضار عدد من المعطيات والاعتبارات أثناء إعداد هذا القانون والمتمثلة أساسا في المواثيق الدولية ذات الصلة بالموضوع، في مقدمتها دليل الأمم المتحدة للتقصي والتوثيق الفعالين في الجرائم المتعلقة بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة [1560]، فضلا عن توصيات لجنة مناهضة التعذيب.

ثالثا: على مستوى القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية [1561]

أوصت لجنة مناهضة التعذيب خاصة في الفقرة 19 من الملاحظات الختامية على جعل ظروف الاحتجاز تخضع لمجموعة من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء[1562] ، وهكذا عمل المشرع المغربي على تضمين القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية عدة مقتضيات تعكس الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان، وخاصة حماية حقوق المعتقلين من التعذيب وسوء المعاملة حيث أكدت المادة 26 من هذا القانون على ضرورة إشعار كل معتقل عند إيداعه بالمؤسسة السجنية بحقوقه وواجباته خاصة طرق تقديم الشكايات والتظلمات. كما نص على مجموعة من الحقوق الخاصة بنزلاء المؤسسات السجنية كالعناية الصحية والبدنية والحق في الفسحة والزيارة وتحسين ظروف الإيواء. إضافة إلى تعزيز دور النيابة العامة في مراقبة المؤسسات السجنية بمناسبة تنفيذها للعقوبات السالبة للحرية.

المطلب الثاني: المؤسسات والهيئات الفاعلة في مجال مناهضة التعذيب

1557. قانون رقم 77.17 يتعلق بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.20.08 بتاريخ 11 رجب 1441 (6 مارس 2020) ، نشر بالجريدة الرسمية عدد 6866 بتاريخ 24 رجب 1441 (19 مارس 2020)، ص 1637.

1558. قرّرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في قرارها 33/1985، تعيين خبير لمدة عام، مقررًا خاصًا معنيًا بدراسة المسائل المتعلقة بالتعذيب. ومنذ العام 1985، تمّ تمديد هذه الولاية بصورة منتظمة لفترات تمتدّ على ثلاث سنوات، وكان آخرها بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 43/20 في مارس 2020.

1559. في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2010، عينت الأمم المتحدة خوان منديز في منصب المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. وعمل في هذا المنصب لمدة ثلاث سنوات بدأت من فاتح نونبر 2010. وقبل تعيينه مباشرة لدى الأمم المتحدة، كان السيد "منديز "يعمل رئيسا للمركز الدولي للعدالة الانتقالية. وقد كرس السيد منديز، وهو من مواطني لوماس دي زامورا بالأرجنتين، مسيرته القانونية للدفاع عن حقوق الإنسان.

1560. من منشورات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني، رقم8، التنقيح 1، نيويورك وجنيف،2004

يعد هذا الدليل، المعروف باسم بروتوكول إسطنبول، بمثابة مبادئ توجيهية دولية لتقييم الأشخاص الذين يدّعون أنّهم تعرّضوا للتعذيب وإساءة المعاملة، والتحقيق في حالات التعذيب المزعومة وإبلاغ النتائج إلى القضاء أو أي هيئة تحقيق أخرى

1561. القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.200 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1420 (25 غشت 1999)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4726 بتاريخ 16 شتنبر 1999.

1562. لجنة مناهضة التعذيب، " الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب"، مرجع سابق، ص10-11

تلعب عدة مؤسسات وهيئات وطنية أدوارًا طلائعية في تعزيز حقوق الإنسان وحماية الأفراد من التعذيب وسوء المعاملة، وتشمل البرلمان، الذي يضطلع بوضع التشريعات ومر اقبة تنفيذها، والقطاعات الحكومية، لا سيما وزارة العدل ووزارة الداخلية والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، التي تسهر على تنفيذ السياسات المرتبطة بحماية حقوق الإنسان. كما تضطلع المؤسسات الدستورية، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بدورأساسي في الرصد، وتلقي الشكاوى، والقيام بزيارات تفقدية لأماكن الاحتجاز، فضلًا عن دورالقضاء في البت في القضايا المتعلقة بالتعذيب، وضمان استقلالية التحقيقات والمتابعات القضائية.

إلى جانب ذلك، يساهم المجتمع المدني، من خلال الجمعيات والمنظمات الحقوقية، في التوعية، ومر افقة الضحايا، وتقديم تقارير موازية للهيئات الدولية، كما تلعب وسائل الإعلام دورًا في فضح ممارسات التعذيب وتسليط الضوء على الانتهاكات. ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات مرتبطة بفعالية آليات الرقابة، وضمان عدم الإفلات من العقاب، وتعزيز استقلالية المؤسسات الفاعلة، مما يتطلب تعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين لضمان حماية دائمة لحقوق الإنسان.

الفرع الأول: مؤسسة القضاء

يتولى القاضي حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي[1563]، انطلاقا من دوره الأساسي في التنفيذ العادل للقانون ومراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. ويعد استقلال السلطة القضائية الذي سنه دستور 2011 [1564] لبنة أساسية في تفعيل مبادئ العدالة والإنصاف، وتحصين القضاة من المؤثرات الخارجية كمدخل رئيس لضمان الحقوق والحريات ومن بينها الحق في السلامة الجسدية والنفسية.

وفي مجال مناهضة التعذيب والوقاية منه، فإن دور قضاة النيابة العامة أساسي ومحوري، فهم المكلفون بإنفاذ القانون والتأكد من الاحترام الكامل للحقوق والحريات أثناء متابعة الإجراءات الجنائية، وهذا ما نصت عليه المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن دورأعضاء النيابة العامة من خلال المادة 12 [1565] التي جاء فيها: «على أعضاء النيابة العامة أن يؤدوا واجباتهم وفقا للقانون، بإنصاف و اتساق وسرعة، وأن يحترموا كرامة الإنسان ويحموها ويساندوا حقوق الإنسان، بحيث يسهمون في تأمين سلامة الإجراءات وسلامة سير أعمال نظام العدالة الجنائية».

كما جاء في التوصية 28 للجنة مناهضة التعذيب على ضرورة تكوين أعضاء النيابة العامة وتدريبهم في مجال حقوق الإنسان وخاصة ما يتعلق بالحماية الدستورية والقانونية الحقوق المشتبه فيهم والضحايا.

وفي إطار التحيين المستمر للتشريعات الداخلية لملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمناهضة التعذيب، تم إعداد مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي الذي صادق عليه البرلمان بعد ترتيب الآثار القانونية على قرار المحكمة الدستورية الصادر بتاريخ 8 فبراير 2019 تحت رقم 19/89 م.

1563. الفصل 117 من الدستور المغربي لسنة 2011.

1564. ينص الفصل 107 من دستور 2011 على أن: "السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية الملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية ومن نتائج هذا الاستقلال إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، الذي لا يتضمن في تركيبته أي عضو من السلطتين التنفيذية أو التشريعية، كما أن ترؤس النيابة العامة أصبح من اختصاص الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض الذي حل محل وزير العدل"

1565. المادة 12 من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن دور اعضاء النيابة العامة، اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المنعقد في هافانا من 27 غشت الى 7 شتنبر

وتجدر الإشارة أن هذا المشروع سيصبح ساري المفعول في الساحة القانونية بعد مضي ستة أشهر من نشره بالجريدة الرسمية.

الفرع الثاني: هيئة الإنصاف والمصالحة

أنشئت هيئة الانصاف والمصالحة بمقتضى قرار ملكي سام بتاريخ 6 نونبر 2003، وهي آلية وطنية رسخت لتجربة العدالة الانتقالية بالمغرب، حيث تعتبر التجربة المغربية من بين التجارب الرائدة في العالم، وهو ما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المرفوع إلى مجلس الأمن حول «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع» في غشت 2004.

وقد ساهمت هذه الهيئة بشكل فعال في طي ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، من خلال التركيز على كشف الحقيقة للعموم بخصوص ما شهدته بلادنا من انتهاكات خلال الفترة الممتدة من بداية الاستقلال الى صيف 1999، و إنصاف الضحايا عبر تمكينهم من تعويضات لجبر الضرر[1566].

ورغم أن هذه الهيئة قد أنهت أشغالها بتاريخ 30 نونبر 2005، وقدمت تقريرها الختامي[1567]، إلا أن توصياتها لا زالت موضوع تنفيذ إلى غاية يومه، مما يفرض على قاضي النيابة العامة التفاعل إيجابا مع تنفيذ التوصيات التي تدخل في نطاق اختصاصه.

الفرع الثالث: المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدور فعال في مناهضة التعذيب والوقاية منه، حيث تساهم بشكل كبير في تفعيل الاستراتيجيات الوطنية لمناهضة التعذيب، وتقديم توصيات لوضع إطار قانوني فعال للتصدي لها[1568].

ووعيا من المملكة المغربية بأهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تمت دسترة المجلس الوطني لحقوق الانسان، كمؤسسة تعددية ومستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن الحقوق والحريات.

1566. لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة،" التقرير الختامي: الحقيقة والإنصاف والمصالحة"، الكتاب الأول، ص14

1567. لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة،" التقرير الختامي، ملحق دراسة حول الوضعية الصحية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي"، الكتاب السادس.

1568. منشورات الجمعية الدولية للرعاية من التعذيب ومنتدى آسيا والمحيط الهادي المؤسسات الوطنية ومفوضية حقوق الإنسان،" منع التعذيب"، دليل عملي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مايو 2012، ص 7.

ويعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان[1569] شخصا اعتبارها من أشخاص القانون العام، ويتمتع بكامل الأهلية القانونية وبالاستقلال الإداري والمالي. وتسري عليه أحكام القانون رقم 76.15 [1570] ، والنصوص المتخذة لتطبيقه طبقا للدستور والمبادئ التي تنظم المؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وصونها، ولا سيما منها مبادئ «باريس» المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، و «مبادئ بلغراد» حول العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات[1571].

ويتولى المجلس تقديم اقتراحات وتقارير خاصة وموضاعاتية في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها وضمان ممارستها والنهوض بها، وصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، سواء تعلق الأمر بالإصلاحات التشريعية أو القضائية أو الإدارية.

وفي إطار جهود المجلس في مجال مناهضة التعذيب والوقاية منه، قام بتتبع بعض حالات ادعاء التعذيب، وقد تمكن من الوقوف على عدد من العوائق البنيوية التي تحول دون الوصول إلى القضاء النهائي على التعذيب إعمالا للفصل 22 من الوثيقة الدستورية، ضمنها في تقريره المقدم أمام مجلسي البرلمان سنة 2014[1572].

وتفاعلا مع توصيات لجنة مناهضة التعذيب خاصة الفقرتين 30 و31 بمناسبة النظر في التقرير الدوري الرابع الخاص بالمغرب، تم إحداث هذه الآلية تفعيلا لمقتضيات المادة 17 من البروتوكول الاختياري الاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الذي صادقت عليه بلادنا، وذلك بموجب القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أحدث لدى المجلس ثلاث آليات وطنية لتعزيز حماية حقوق الإنسان وهي:

- الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب
- الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل؛
- الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

1569. يباشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من الاختصاصات التي أسندها له القانون رقم 76.15، أبرزها ما يلي:

- رصد ومراقبة وتتبع أوضاع حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والجهوي (المادة 5)؛
- إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وإنجاز تقارير تتضمن خلاصات ما قام به، ويتولى توجيه هذه التقارير إلى الجهات المختصة مشفوعة بتوصياته (المدة 5)
- ينظر المجلس في جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان، إما تلقائيا أو بناء على شكاية ممن يعنيهم الأمر أو بتوكيل منهم، وتتم دراسة الشكايات ومعالجتها وتتبع مسارها وإخبار المعنيين بالأمر بمآلها (المدة 6)
- زيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية، ومراقبة أحوال السجناء ومعاملتهم، وكنا مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، والمؤسسات الاستثنائية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية، وأماكن الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية (المادة 11)

التدخل بكيفية عاجلة كلما تعلق الأمر بحالة من حالات التوتر قد تقضي إلى وقوع انتهاك حق من حقوق الإنسان بصفة فردية أو جماعية، وذلك ببذل كل مساعي الوساطة والصلح التي يراها مناسبة بتنسيق مع السلطات العمومية المعنية (المادة 10)

1570. القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.17 بتاريخ 22 فبراير 2018، والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 6652 بتاريخ فاتح مارس 2018.

1571. منشورات رئاسة النيابة العامة، مرجع سابق، ص 60

1572. تقرير رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام مجلسي البرلمان، 16 يونيو 2014، الصفحة 28

ولقد حددت المادة 13 من القانون رقم 76.15 اختصاص الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في دراسة وضعية وو اقع معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم، من خلال القيام بالمهام التالية:

- القيام بزيارات منتظمة لأماكن الحرمان من الحرية، وكلما طلب المجلس ذلك
- إعداد التوصيات التي من شأنها تحسين معاملة أو وضعية المحرومين من الحرية ووقايتهم من التعذيب
- تقديم المقترحات أو الملاحظات بشأن التشريعات الجاري بها العمل أو بشأن مشاريع أو مقترحات القو انين ذات الصلة بالوقاية من التعذيب.

كما ألزم القانون رقم 76.15 السلطات العمومية المكلفة بإدارة أماكن الحرمان من الحرية بموجب المادة 15 مته بتمكين الآلية الوطنية، متى طلب منها ذلك، من جميع المعلومات المتعلقة بأماكن الحرمان من الحرية والأشخاص المحرومين من الحرية بالإضافة إلى تسهيل ولوج الآلية الوطنية الأماكن الحرمان من الحرية وإجراء مقابلات مع الأشخاص المحرومين من الحرية.

خاتمة

إن مسار مكافحة التعذيب في المغرب يعكس توجهًا جادًا نحو تعزيز حقوق الإنسان وترسيخ مبادئ العدالة وعدم الإفلات من العقاب. فمن خلال الإصلاحات القانونية التي اعتمدها، وتطوير المؤسسات الرقابية والآليات المو اكبة، قطع المغرب خطوات مهمة نحو تفعيل التزاماته الدولية في هذا المجال. كما أن انضمامه إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب يؤكد استعداده لمر اقبة أماكن الاحتجاز وتوفير الضمانات الكافية لحماية الأفراد من أي انتهاكات قد تمس بكرامتهم وحقوقهم الأساسية.

ورغم هذه المكتسبات، فإن التحدي الحقيقي يكمن في ضمان التطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات على أرض الو اقع. إذ لا يكفي سن القو انين إذا لم تتبعها إجراءات عملية تحمي الحقوق وتعزز الشفافية والمساءلة. فلا تزال بعض التقارير الوطنية والدولية تشير إلى استمرار ممارسات غير قانونية في بعض الحالات، وهو ما يدعو إلى مضاعفة الجهود لضمان التزام جميع الفاعلين في المجال الأمني والقضائي والسجني بالمقتضيات الحقوقية والتشريعية ذات الصلة.

وقد شددت لجنة مناهضة التعذيب، في تقاريرها، على أهمية التدريب والتكوين المستمر لجميع المتدخلين في إنفاذ القانون، من قوات الأمن إلى العاملين في السجون والقطاع الطبي، لضمان معرفة تامة بأحكام الاتفاقية وعدم التسامح مع أي انتهاك، بل والعمل على تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. كما أكدت اللجنة على ضرورة تعزيز الحق في المعلومة وضمان نشر التقارير الرسمية والتوصيات الأممية، لما لذلك من أثر في ترسيخ الشفافية وتعزيز الوعي المجتمعي بقضايا حقوق الإنسان.

ويعد انتخاب المغرب لعضوية لجنة مناهضة التعذيب تتويجًا لمجهوداته في هذا المجال، لكنه في الوقت ذاته يشكل مسؤولية إضافية تتطلب المزيد من العمل لتعزيز المكتسبات وحمايتها من أي تراجع. فالمسؤولية هنا لا تقع على عاتق الدولة وحدها، بل تتطلب انخراطًا جماعيًا من المؤسسات الرسمية، والمجتمع المدني، والهيئات الحقوقية، لضمان التطبيق الفعلي للالتزامات الدولية وتطوير الممارسات بما ينسجم مع المعايير الحقوقية العالمية.

وفي نهاية المطاف، فإن بناء مغرب يُجرَّم فيه التعذيب بشكل قاطع، ويُحترم فيه الحق في الكرامة والعدالة، يستوجب تكريس الإرادة السياسية، وتعزيز آليات المحاسبة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في مختلف

المؤسسات والمجالات. فالدولة التي تضمن لمواطنيها الحق في الحماية من التعذيب، وتحرص على محاسبة مرتكبيه، تضع أسسًا قوية لمجتمع قائم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وهو المسار الذي ينبغي أن يستمر المغرب في تعزيزه بخطى ثابتة وإصلاحات مستمرة.

لائحة المراجع

الأطاريح والرسائل الجامعية:

- دغموم أميرة، " من مناهضة التعذيب إلى الوقاية منه وفقا للاتفاقيات العالمية والإقليمية"، رسالة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، الجزائر، البويرة، 2015

- زينة عبد الحكيم ناصر غانم، "مناهضة التعذيب في القانون الدولي لحقوق الإنسان"، رسالة ماستر، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2019، الأردن، عمان.

المجلات والدوريات:

- سلسلة التدريب المهني، من منشورات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، رقم 8، التنقيح 1، نيويورك وجنيف، 2004.

وثائق رسمية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بموجب القرار رقم 46 / 39 المؤرخ في 01 دجنبر 1984.

- رئاسة النيابة العامة، دليل استشاري لقضاة النيابة العامة حول مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، سنة 2019.

- القانون رقم 43.04 المتعلق بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.06.20 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5398 بتاريخ 24 محرم 1427 (23 فبراير 2006).

- القانون رقم 17.77 المتعلق بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.20.08 بتاريخ 11 من رجب 14441 (6 مارس 2020)، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6866 بتاريخ 24 رجب 1441 (19 مارس 2020).

- القانون رقم 22.01 كما تم تعديله وتتميمه بمقتضى القانون رقم 23.05 والقانون رقم 24.05 في شأن حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين، فيما يخص جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.164 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011)، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5988 بتاريخ 22 ذو القعدة 1432 (20 أكتوبر 2011).

- القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.200 صادر في 13 من جمادى الأولى 1420 (25 غشت 1999)، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 4726 بتاريخ 16 شتنبر 1999.

- القانون رقم 33.18 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.44 بتاريخ 4 رجب 1440 (11 مارس 2019)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6763 بتاريخ 18 رجب 1440 (25 مارس 2019).

- القانون رقم 35.11 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.169 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011)، ونشر بالجريدة الرسمية عدد 5990 بتاريخ 29 ذو القعدة 1432 (27 أكتوبر 2011).

- القانون رقم 37.10 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، في شأن حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين، فيما يخص جر ائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.164 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5988 بتاريخ 22 ذو القعدة 1432 (20 أكتوبر 2011).

- القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.17 بتاريخ 22 فبر اير 2018 ، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6652 بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1439 (فاتح مارس 2018).

- القانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.19.45 بتاريخ 4 رجب 1440 (11 مارس 2019)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6763 بتاريخ 18 رجب 1440 المو افق ل 25 مارس 2019.

- دستور 2011 الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1,11,91 بتاريخ 27 شعبان 1432 – 29 يوليو 2011) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011).

<u>التقارير:</u>

- تقرير لجنة مناهضة التعذيب، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة السابعة والستون (31 أكتوبر- نونبر).

2011 ، الملحق رقم 44 (A/67/44) الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.

- تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول القانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتمي م القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

- تقرير رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام مجلسي البرلمان، 16 يونيو 2014، الصفحة 28

- منشورات الجمعية الدولية للرعاية من التعذيب ومنتدى آسيا والمحيط الهادي المؤسسات الوطنية ومفوضية حقوق الإنسان،" منع التعذيب"، دليل عملي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ماي 2012.

- لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة،" التقرير الختامي: الحقيقة والإنصاف والمصالحة "، الكتاب الأول.

لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة،" التقرير الختامي، ملحق دراسة حول الوضعية الصحية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي"، الكتاب السادس.

الأستاذ سعيد جابويريك
باحث بسلك الدكتوراه

الملكية المشتركة بين النص وفوضى الو اقع

Co-ownership between the text and the chaos of reality

مقدمة:

قدم عميد كلية العلوم القانونية و السياسية بالقنيطرة الدكتور أحمد أجعون في مقالة له بعنوان " قراءة أولية في مستجدات القانون رقم 106.12[1573] المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية " منشورة على موقع مركز إدريس الفاخوري للدراسات والأبحاث في العلوم القانونية بوجدة[1574]. لمجموعة من التغييرات التي فرضها و اقع التطورات المجتمعية على المشرع . و اصدر تبعا لذلك تعديلاته لقانون الملكية المشتركة 00-18.[1575] مما يدل على ان النص القانون الأصلي (00-18) لم يعد كافيا لحل الإشكالات التي تعترض تطبيقه، فجاء التعديلات الأخير لتسد الفراغات النقائص التشريعية.

ولعل النمو والتطور الديمغرافي الذي يشهده المجتمع المغربي، حيث كان في سنوات خلت، لا يتجاوز تعداد سكان حواضره الثلث[1576] بينما اليوم تصل نسبة عدد السكان بالمدن 62,8 %، مما تز ايد معه الحاجة إلى الوعاء العقاري لتوفير السكن في الوسط الحضري. كما يهدد التطور الأفقي للمدن الأراضي الفلاحية، وبالتبعية الامن الغذائي للمغاربة. فكان لزاما التوجه إلى التطور العمودي للعمران. وظهرت الإقامات والعمارات ذات الطو ابق.

و لا شك أن العمران ليس إلا احد اوجه ثقافة المجتمع في فترة من الزمن، فالأشكال الهندسية للبنيات والطرق المتبعة في البناء تأتي نتيجة حتمية للبيئة المجتمعية و ما يفرضه التمدن على الناس، وأهم ما يقوم به الإنسان في سياق حياته اليومية، البحث عن مكان يؤويه بمعايير الامن والإقتصاد والراحة، وهي العبارة المختصرة في باللغة الفرنسية في: (Securité.Economie. Confort)/SEC.

1573 الجريدة الرسمية عدد 6465 بتاريخ 2016/05/16 ص 3781.

1574 https://cieersjo.com/

1575 الجريدة الرسمية عدد 5054 بتاريخ 2002/11/7 ص 3175.

1576 تقرير المندوبية السامية للتخطيط صادر في نومبر 2024 الصفحة 1 من منشور على موقعها www.hcp.ma

.« منذ سنة 1960 تضاعف عدد سكان المغرب بأكثر من ثلاث مرات، وبالتالي تم تعزيزه بأكثر من 25 مليون نسمة في سنة 2024 على الرغم من الانخفاض المستمر للنمو الديموغرافي طوال هذه الفترة. وهكذا ارتفع معدل النمو السنوي من 2,6٪ بين 1960 و1982 إلى 1,25٪ بين 2004 و2014 ووصل إلى 0,85٪ بين 2014 و2024.

هذه الديناميكية الديموغرافية معززة بشكل رئيسي بالوسط الحضري حيث ارتفع عدد سكانه من حوالي 3,4 مليون نسمة سنة 1960 إلى 23,1 مليون نسمة سنة 2024، أي بزيادة 19,7 مليون نسمة عن سنة 1960 وهو ما يعادل نموا سنويا قدره 3,04٪. وارتفع عدد السكان بالوسط القروي من 8,2 مليون نسمة إلى 13,7 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي قدره 0,8 ٪ خلال نفس الفترة»

فقد انتقل الإنسان من السكن في الكهوف و المغارات [1577]، والتي لم تكن تحقق أي من تلك المعايير، فالأنسان كان يحتمي بالنيران لتخويف الحيونات الضارية، وللتدفئة، اما الراحة فلم يكن لديه إليها من سبيل ، ثم انتقل إلى السكن بالأكواخ ثم البيوت بمختلف اشكال بناءها و اصناف هندستها، لنصل اليوم إلى السكن الذكي Smart home[1578] الذي يستوجب الربط بشبكة الانترنيت والرقمنة لكل الأجهزة ، ليكون المقيم بهكذا منزل في غنى عن خدمات يوفرها العنصر البشري، من حراسة او التنقل إلى الأسواق و إحضار ما يجب من مواد غذائية و غيرها ، فالأتمتة تجعل البرامج الذكية تحل محل الإنسان في كل هاته المهام .

وقبل ان نصل لهكذا سكنى فإننا لازلنا نعاين حجم النزاعات، و الخلافات بين الملاك المشتركين حول اماكن ركن السيارات بالمرآب و اداء اقساط تسيير إتحاد الملاك و النزاعات حول المصاعد وإصلاحها وإستغلال الأجزاء المشتركة بشكل تعسفي، و النزاعات بين ملاك المحلات السكنية وملاك المحلات التجارية ومستغليها، حول طبيعة الانشطة وساعات الإشتغال.

امام هذا الزخم الكبير من المشاكل المطروحة في كل العمارات و الإقامات تقريبا، نجد انفسنا و نحن نحاول تشخيص الوضعية، امام السؤال حول اسباب هذه النزاعات وحلولها. ومن تمت فإننا سنحاول رصد هذا الموضوع في مقالتنا هاته من خلال قسمين إثنين:

القسم الاول: الإطار النظري العام لنظام الملكية المشتركة

تم إستحداث نظام الملكية المشتركة بالمغرب في إطار نص قانوني [1579]، ضمن أنظمة عقارية عديدة بالمغرب نتيجة مباشرة للتطور العمراني، وتزايد ظاهرة التمدن. فقد جاء على صيغته الحالية نتيجة تطورات تشريعية، لتنظيم العيش و السكن في فضاءات مشتركة بين ملاك متعددين ، يتملكون هذا الفضاء في حالة هي بين الشياع و الملكية الخاصة، حيث ميز القانون المنظم للملكية المشتركة بين الاجزاء غير المفرزة التي تبقى على الشيوع، وبينما الأجزاء المفرزة التي تخضع لنظام أقرب إلى نظام الملكية الخاصة منه إلى الشياع.

و يبقى تبعا لذلك نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية في المغرب أحد اهم الأنظمة القانونية العقارية . التي تلعب دورا مهما في الحركية الاقتصادية، والتنمية بمختلف صورها، والرفع من المردودية الجبائية. لا سيما في التكتلات السكنية التي بها كثافة مرتفعة.

المبحث الاول : المفاهيم المرتبطة بنظام الملكية المشتركة :

I. <u>تعريف نظام الملكية المشتركة.</u>

الزمت المادة 8 من القانون 00-18 المالك الأصلي او الملاك المشتركين باتفاق في ما بينهم بوضع نظام الملكية المشتركة ..وقد صدر بتاريخ فاتح يناير 2018 المرسوم 354-17-1 1580.

إذا كان المشرع المغربي لم يعرف نظام الملكية المشتركة بشكل صريح، فإنه قد حدده من خلال مضامينه ومصدره و محتواه و إلزاميته. وهو ما يستنتج معه ان هذا النظام هو الوثيقة التنظيمية التي يتم فيها

1577 تاريخ موجز عن المنازل https://istanbulproperty.com/ar

1578 Smart homes systems, Branko Dvorsak et autre , Co- funded the Erasmus + programme of the european union

1579 ذكر مامون الكزبري في كتبه التحفيظ العقاري و احقوق العينية الأصلية و التبعية في ضور التشريع المغربي الجزء الثاني شركة الهلال العربية للطباعة والنشر الطبعة الثانية 1987 ص 146 .أن الشرع الغسلامي سبق القوانين الأجنبية في إقرار ملكية الطبقات و تنظيمها .

1580 مرسوم 354-17-1 بتاريخ 23أكتوبر 2017 بتحديد النظام النموذجي للملكية المشتركة الجريدة الرسمية عدد 6635

تفصيل الحقوق و الواجبات الفردية لكل مالك وكذا الجماعية و كيفيات تدبير هذا الملك. و يوقعه المالك الاصلي او الملاك المشتركين، ويتم إيداعه بالمحافظة العقارية بالنسبة للعقارات المحفظة ، وهو الغالب الأعم . اما العقارات غير المحفظة فقد أوجبت إيداعه رفقة الوثائق المشار إليها في نفس المادة لدى كتابة ضبط المحكمة التي يوجد بدائرتها العقار.

II. تأسيسه و محتوياته[1581]

وعلى خلاف باقي التكتلات الأخرى (جمعيات نقابات شركات...) فإن إتحاد الملاك المشتركين ينشأ بقوة القانون 1582، ويعتبر كل مالك مشترك بهذا العقار عضوا بقوة القانون1583.

كما بينت احكام المادة 9 و ما بعدها من القانون 00-18 ، ما يجب ان يتضمنه نظام الملكية المشتركة، و ما يجب ان ير افقه عند ايداعه سواء لدى المحافظة العقارية بالنسبة للعقارات المحفظة ، او لدى كتابة الضبط لدى كتابة الضبط بالنسبة للعقارات غير المحفظة. و كيفيات تسيير إتحاد الملاك

III. أجهزته أختصاصاتها

جعل القانون 00-18 الذي تم تعديله بموجب القانون 12-106، ضمن مقتضيات المواد 15 و26 و29 الهيئات التي تتولى تسيير وتدبير الملكية المشتركة، وتلك الهيئات هي الجمع العام و وكيل الإتحاد و نائبه ومجلس الاتحاد. وهي نفس المواد التي حددت إختصاصات هذه الهيئات التدبيرية للملكية المشتركة.

المبحث الثاني خصائص نظام الملكية المشتركة

إن كان البعض يرى ان نظام الملكية المشتركة، هو دخيل على النظام العقاري التقليدي المغربي ومنه النظام المبني على قواعد الشريعة الإسلامية، فهذا قول لا يجد اساس له في الو اقع و الفقه الإسلامي ، فيكفي الرجوع إلى كتاب المدونة الكبرى[1584] ، للإمام مالك بن انس رو اية سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمان بن قاسم العتقي .

عرف المغرب تنظيم الملكية المشتركة في مرحلة الحماية في إطار ظهير 1946/11/16، والذي كان في الو اقع يستهدف الأحياء الجديدة او العصرية، التي تم تشييدها بعد صدور ظهير 1914 المتعلق بالتعمير[1585]. ولم يكن مخصص لسكن الأهالي حسب التسمية التي كانت سلطات الحماية الفرنسية تطلقها على المغاربة. وكان الحق في سكن تلك الاحياء للفرنسين اساسا و الأجانب[1586] .

ولعل اول النصوص المنظمة للملكية المشتركة هو ظهير 1946/11/16 و ما تلاه من تعديلات، والمراسيم التطبيقية له [1587]. كالمرسوم الصادر لتحديد النظام النموذجي لنظام الملكية المشتركة، الذي يعتبر استكمالا للتنظيم القانوني لهذا النظام، ومعالجة للثغرات والنقائص التي طالته ، ولأجل تسهيل التطبيق العملي والتسيير الإداري للعقارات المشتركة.

1581 مامون الكزبري التحفيظ العقاري و احقوق العينية الأصلية و التبعية في ضوء التشريع المغربي الجزء الثاني شركة الهلال العربية للطباعة والنشر الطبعة الثانية 1987.

1582 المادة 13 من القانون 00-18.

1583 المادة 14 من القانون 00-18.

1584 المدونة الكبرى ، للإمام مالك بن انس رواية سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمان بن قاسم العتقي .مطبعة السعادة مصر 1323 هـ.

1585 ظهير 16أبريل 1914،الجريدة الرسمية عدد 51 بتاريخ 1914/04/24 ص 173.

1586 ظهير 12 غشت 1913 المتعلق بالوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب بالمغرب.

1587 مرسوم رقم 2.17.354 في 23أكتوبر 2017.

ومع تطور الحاجات والمجتمع تطور التشريع المغربي، المنظم لملكية الشقق والطبقات، فجاء القانون رقم 00-18، الذي يحدد القواعد الأساسية لهذه النوع من انظمة الملكية العقارية. إلى جانب تعديله في القانون رقم 106.12 و القانون رقم 39.24 الذي أضاف تعديلات تهدف إلى تحسين إدارة الأموال المشتركة وصيانة المر افق. على الرغم من أن هذه النصوص تهدف إلى تسهيل تنظيم الملكية المشتركة، إلا أن تطبيقها لا يخلو من الصعوبات، لاسيما فيما يتعلق بتنظيم الجموع العامة وتنسيق القرارات بين الملاك.

والأكيد ان الملكية المشتركة هي على صنفين:

- ملكية مشتركة نظمها الفصل 960 من ق ل ع وهي ملكية لكل جزء من اجزاء العقار و دون تمييز بين اجزاءه. وهي ما يعرف بحالة الشياع، ونظمتها ايضا مقتضيات مدونة الحقوق العينية. و التي إعتبرها المشرع ضمن الفصل 960 من ق ل ع حالة قانونية إختيارية او إضطرارية.
- ملكية مشتركة نظمها القانون 00-18 المعدل بالقانون 12-106 ، ويعنى به ملكية مختلطة بين الملكية الخاصة المفرزة لعقار و ملكية الشياع.

و ينشأ نظام الملكية المشتركة بقوة القانون خلافا لنظام الشياع الذي قد ينشأ بالاختيار اي الإتفاق او بالضرورة نتيجة و اقع قانونية (الميراث على إثر وفاة مورث)

القسم الثاني: إشكالات الملكية المشتركة بين النص القانوني وفوضى الو اقع

أفرز الو اقع العملي لتطبيقات نظام الملكية المشتركة العديد من الإشكالات القانونية و الو اقعية، نعرض لها في ما يلي:

المبحث الأول: الإشكالات القانونية

أن تطبيقات النصوص القانونية المنظمة للملكية المشتركة، أثار العديد من الخلافات حول نقاط نورد بعضها:

I. <u>القوة الملزمة لنظام الملكية المشتركة.</u>

إن القوة الملزمة وإن كان يستمدها نظام الملكية المشتركة ، من مقتضيات الفصل 230 من ق ل ع و من المادتين 66 و 67 من القانون 07-14 المتعلق بالتحفيظ العقاري.

فهل يكون المشتري الجديد ملزم بما لم يلتزم به خاصة و انه لم يكن طرفا في نظام الملكية المشتركة الذي تم إيداعه لدى المحافظة العقارية؟ و ماهي قيمة هذا النظام علما انه مرتبط عند إيداعه بالتصاميم الهندسية التي تبقى لها نفس الحجية و القوة الثبوتية للرسوم العقارية.

فإن الفقرة ما قبل الأخيرة من المادة 9 من القانون 12-106 أثارت هاته الإشكالية، ونتج عن ذلك مو اقف قضائية متباينة، منها ما يعتمد القوة الإلزامية لنظام الملكية المشتركة و بين منح السلطة التقديرية المطلقة لمحكمة الموضوع لتقدير الزامية هذا النظام.

والجذير بالذكر ان الموقف القضائي الاخير وإن اسس لر أيه بمحالفة نظام الملكية المشتركة لنص الدستور الذي منح الحماية الدستورية للملكية ، فإنه و خلافا لمقتضيات الفصل 26 من ق م م ، سار في اتجاه البت في دستورية نظام الملكية المشتركة وهو ما يمنعه نص الفصل المذكور على المحاكم.

II. <u>نقائص النص القانوني و غموضه</u>

حيث انه رغم وجود النص الخاص المنظم للملكية المشتركة ،فإن النقائص التي تطاله و الغموض الذي يلف نصوصه جعل كثير من الفقه يطرح إشكالات . من قبل كيفية تنظيم الجمع العام لمجلس الإتحاد[1588]، خاصة وان المرسوم 354-17-2 لم يشر لا من قريب و لا من بعيد للجمع العام لمجلس الإتحاد. مكتفيا بالنص على كيفيات عقد الجموع العامة والإستثنائية فقط. كما ان المادة 29 من القانون 12-106 نصت على وجوب تو افر شرطي تعدد الملاك ووجود مجمع عقاري. والغريب أن هذا القانون لم يبين مدلول المجمع العقاري بينما نجد قانون 25-90 يتحدث عن المجموعات السكنية و يحصر غايتها في إعداد عقارات فردية او جماعية مخصصة للسكنى.

امام هذا الصمت في تحديد مدلول المجمع العقاري، ينشأ إلتباس حول القصد من هذا المدلول، وامام وجود و اقعي وقانوني لمفاهيم اخرى كالعمارات التي يقصد بها بناء يتكون من طبقات متعددة سواء كانت مخصصة للإستعمال السكني او المهني او التجاري او الحرفي او الصناعي. و الإقامات التي تعني تجمع اكبر قد يشمل عدة عمارات او بنايات و فضاءات مفتوحة يتم تخصيصها للساحات او الحدائق او المسابح او الملاعب ...)، و التشريع الفرنسي لا يعتبر مجمع عقاري (Complexe foncier) مفهوما قانونيا و لم يتناول هذا المصطلح في أي من نصوصه ،و ان الفقه و الإجتهاد القضائي الفرنسيين عندا تناولهما لهذا المفهوم يقصدان به مجموع الأملاك العقارية التي تشكل وحدة إقتصادية او وظيفية أو قانونية حتى وإن كانت موزعة ومتفرقة . ومن ذلك نجد المجمعات الإدارية وأو السياحية . أما المجمعات السكنية فقد إستعمل المشرع المغربي ضمن نص المادة 56 من القانون 25-90 مصطلح المجموعات السكنية، و هي تشمل العقارات المخصصة للسكن فقط دون غيره.

اما الإشكال الذي تثيره مقتضيات المادة 13 من القانون 12-106 و خاصة الفقرة الثالثة منها ، المتعلقة بالصلح بين الملاك المشتركين عند وقوع خلاف بينهم، فلم يتبين اي من الإجراءات اللازمة لعقد الصلح ومن يشرف عليه و لا كيفياته.[1589]

المبحث الثاني: الإشكالات الو اقعية

لا غرو ان تطبيق القانون 12-106 و تعارض المصالح بين الملاك المشتركين في ما بينهم او ازاء الأغيار ومنهم الإدارات العمومية يثير إشكالات عديدة منها الخلافات التي تثور عند تأسيس الإتحاد او مجلس الإتحاد و طرق التبليغ و الإعتداء على الأجزاء المشتركة و بشأن مشاكل المساهمات مالية .

I. <u>اشكالات تدبير وتسير الإتحاد</u>

رغم كل الترسانة القانونية و في ظل ارتفاع الكثافة السكانية ترتفع المنازعات و الخلافات الناتجة عن تطبيق هذا النظام ، إبتداء من إدارة وتدبير هاته الاملاك الخاضة لنظام الملكية المشتركة . فإن أول ما يطفو على السطح من مشاكل هو إنفراد المنعشين العقارين بتنسيق مع المهندسين و الموثقين بإعداد و إيداع نظم الملكية المشتركة دو إكتراث بحقوق الملاك الجديد ، ومنها بوجه خاص وضعية المراءب، التي غالبا لا تكون

1588 الملكية المشتركة للعقارات المبنية دراسة قانونية مقارنة بين القانونين المغربي و الفرنسي د محمد الوكاري الطبعة الثانية 2012 دار القلم للطباعة والنشر و التوزيع الرباط. ص 459.

1589 مقال سعيد ابوري بعنوان نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية بالمغرب أي أفاق من خلال القانون الجديد منشور على موقع مجلة قانون الأعمال الدولية بتاريخ 20 مارس 2025.

بعدد الشقق ولا تكون بها اجزاء مفرزة مخصص لملاك الشقق و يبقى المرآب على الشياع حتى لا نقول جزء من الأجزاء المشتركة ، وهو ما يرتب صراعات ونزاعات وفوضى

كما تتسبب الصعوبات التي يلاقيها لملاك الجدد عند تبليغ الملاك المشتركين لاجل تعيين وكيل الإتحاد ، في ظل الغياب الدائم لبعضهم وعدم تعارفهم. والحلول التي طرحها المشرع من إمكانية تعيين وكيل مؤقت ترتب عو اقب و تحديات ازاء شخص تم تعيينه قضائيا، فلا يهتم بحاجات الملاك و إرادتهم بقدر ما يهتم شكليا بإنجاز ما تم تكليفه به من مهام.

و بعد تأسيس إتحاد الملاك و تعين وكيله ، تبقى إشكالات نظام الملكية المشتركة مستمرة مع الخلاف حول كيفية إدارته وتدبيره ، و الأجهزة المسيرة له مع الإشارة إلى الخلط الذي يقع فيه الكثير من الأشخاص سواء كملاك بالملكية المشتركة . او كموظفين تابعين لادارات عمومية لها جزء من الرقابة القبلية او البعدية على هذا النمط م الملكية.

فكثيرا ما يخلط الفاعلين في مجال العقارات الخاضعة لنظام الملكية المشتركة، بين الجمعيات التي يتم تأسيسها في إطار قانون الجمعيات و ما تستوجبه من إجراءات يحددها القانون، و التي يظل الإنخراط فيها تطوعيا و إختياريا، وتاسيسها يخضع لشكليات يحددها القانون، وبين اتحاد الملك الذي لا يعتبر عضوا فيه إلا الملك المشترك و يتأسس بقوة القانون إنطلاقا من نظام ملكية مشتركة يتم إيداعه بالمحافظة العقارية ، لأجل تقسيم الملك ، وإخراج رسوم مفرزة من الرسم العقاري الام .

و من الإخلالات و الخروقات التي تمس بحقوق الملاك المشتركين رغم نص القانون المنظمة للملكية المشتركة، عدم تمكين المالك الجديد من نظام الملكية المشتركة المودع لدى المحافظة العقارية رغم أن المادة 11 تستوجب تسليم المشتري نسخة منه وهذا بالطبع لا من المنعش العقاري أو الموثق، هذا الاخير الذي عليه واجب القيام بالنصح فغالبا ما يقفز الموثق على بيان ما للمشتري من حقوق ، و لا يطلب منه إلا التوقيع و الاداء.

واهم ما يسجل في هذا الباب انه المشتري لا يتم إخباره ان المرآب غير مقسم ان ملكيته تبقى على الشياع مما ينتج عنه نزاعات بين الملاك الجدد.

ولسنا في حاجة إلى تفصيل ما جاء به قانون الملكية المشتركة لإجل تقوية و إلزامية الشفافية المالية وتنظيم الجموع العامة بشكل قانوني، و إنما نود الوقوف على حالات النزاع و الخلاف الناتج عن تطبيق هاته النصوص وتحديد آليات حلها، فبغموض النصوص وتقاطعاتها مع نصوص آخرى و إختلاف التأويلات والقراءات للنص الواحد فإن هذه الآليات تظل غير مفهومة و صعبة التنفيذ بالنسبة للملاك، ما يؤدي إلى تضارب المصالح وصعوبة اتخاذ القرارات المنتجة .

II. اشكالات الحقوق و الواجبات

امام تعارض الحقوق و الواجبات، و تقاطب الإرادات رغم ما خص به المشرع تدبير الملكية المشتركة و تسييرها بمقتضيات المواد من 13 إلى 30 التي بينت هياكل إتحاد الملك الذي على رأسه وكيلا للإتحاد، والجمع العام و مجلس الإتحاد وبين إختصاصات كل واحدة من هاته البنيات . وامام ما يفرزه الو اقع من حالات إختلاس وخيانة امانة من ثبل من تولوا مهام وكيل الإتحاد، و إنعدام الشفافية. فإن العديد من الملاك المشتركين اصبحوا يلجؤون إلى التخلي كليا عن هذه الإطارات القانونية و الإبقاء على العشو ائية في التسيير. ولا يقومون بما يلزمهم به القانون وعلى رأسها التأمينات. و في كثير من الاحيان لأجل ضمان الامن لكل مالك

بخصوص شقته، يقوم بتثبيت كاميرات المر اقبة في الأجزاء المشتركة، وهو الامر الذي يطرح السؤال بشأنه هل يحق للمالك المشترك دون إذن من الملاك او وكيل الإتحاد تثبيت تلك الكاميرات، ودون الحصول على ترخيص من اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية [1590].

كما ان إنشغالات الملاك المشتركين وعدم إهتمامهم بتدبير الملكية المشتركة وضعف تكوين بعضهم وعدم إلمامهم بنظامها، يجعل الفشل حليفه.

كما أن كل الفاعلين في مجال الملكية المشتركة وعلى رأسهم الإدارات العمومية، المخول لهم مر اقبة التعمير، بما فيها الجماعات التر ابية والسلطة الإدارية المحلية والوكالات الحضرية. و تلك المخول لهم مر اقبة السلامة و الصحة والسلامة العمومية، ومنها إلى جانب السلطة المحلية والجماعات التر ابية، مكتب الصحة والسلامة العمومية، و الوقاية المدنية وكل المهنيين (المهندسين المعماريين و المساحين الطوبوغر افيين والموثقين) لا تكترث بما سيحل بالمشتري الجديد وتكتفي بالإلتزام ببعض الضو ابط الهندسية المتطلبة من قبل الإدارات العمومية و بعض المعايير الشكلية فقط.

فإن التعاطي مع الإجزاء المفرزة وغير المفرزة وحقوق كل مالك عليها تجعل الإحتكاكات بين الملاك كثيرة و شديدة. إذ يتم التطاول على حقوق الملاك من قبل البعض ويكون لزام الإحتكام إلى الإدارة او القضاء لحل المشكل.

ومن ابرز وجوه الخلاف تلك المرتبطة بالمساهمات المالية، والتي تنص احكام المادة 32 من القانون 12-106 على وجوب وضع ميز انية توقعي سنوية، فإن بعض الملاك يقابلونها بالرفض لأسباب موضوعية و أخرى ذاتية. و لعل هذا ما جعل السلطات العمومية تتدخل لتنظيم محاسبة و مالية اتحادات الملاك المشتركين.[1591]. ففي الوقت الذي ينظم القانون 12-106 إتحاد الملاك ومجلس الإتحاد بينما المرسوم 700-23-2 لم يتطرق لكيفية تكون مالية المجلس بينما ألزمته المادة 29 بالقيام بمهام تسيير الاجزاء المشتركة.

خلاصة:

من خلال كل ما سلف يتأكد اننا لازلنا في إطار الملكية المشتركة بعيدين كل البعد عن تحقيق الغايات من إحداثه ، فإذا كان تدبير العمران قبل ظهور هذا النظام يعرف فوضى افقية فإنه اليوم يعرف فوضى عمودية و افقية اشد وطئ .

وذلك لغياب ثقافة السكن العمودي، اولا و غياب روح الإلتزام بقواعد حسن الجوار والانضباط للقواعد المنظمة لهذا الشأن، ثم لضعف إن لم نقل غياب الجهات الرقابية، وتهاون كل الفاعلين في مجال التعمير الذي له علاقة بالسكن المشترك .

1590 القانون 08-09 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

1591 المرسوم 700-23-2 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 7391 بتاريخ 31 مارس 2025.

ابراهيم اوتكوت
باحث في العقار والتعمير - كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية أكادير، جامعة ابن زهر.

الضوابط القانونية لبرنامج دعم سكن بين الرهانات والتحديات

Legal Controls of the "Daam sakn" Program Between the Expectations and challenges

الملخص:

شكل إعطاء الانطلاقة لبرنامج دعم سكن حدثا مهما ومرتقبا من قبل شريحة واسعة من المجتمع. وبالانسجام مع مخرجات لجنة النموذج التنموي الجديد فقد تبنى واضعو هذا البرنامج سياسة مختلفة في دعم السكن من خلال تقديم إعانات مباشرة للأفراد عوض سياسة الإعفاءات الضريبية التي كان معمولا بها في إطار البرامج السابقة. وتنزيلا للإرادة الملكية فبرنامج دعم سكن يروم إلى تحقيق جملة من الأهداف التنموية، لعل أهمها مساعدة المواطنين على الولوج إلى السكن اللائق، ما يجعل الرهانات المنتظرة من هذا البرنامج كبيرة، ويطرح في المقابل تحدي مدى قدرة الضوابط القانونية المخصصة له في تنزيلها.

Abstract:

The Housing Support Program (Daam Sakan) is the latest initiative launched by the Kingdom of Morocco to assist citizens in obtaining housing. Covering the period from 2024 to 2028. This program is notable for its policy of providing direct aid to individuals, rather than relying on the tax exemption policies used in previous housing support programs.The Housing Support Program aims to achieve a range of developmental objectives, most importantly helping citizens access adequate housing. This makes the expectations for the program significant, while also raising, in the future, challenges regarding the extent to which the legal regulations assigned to it can be effectively implemented.

المقدمة:

تعرف العديد من الدول تحديات كبيرة في مجال السكن، نظرا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية..، وأمام هذا المعطى عملت على سن مجموعة من السياسات بهدف تجاوز العجز السكني، من خلال دعم فئات المجتمع الهشة والمتوسطة لتلبية حاجتها للسكن.

وقد ألقى الدستور[1592] المغربي على عاتق الدولة مسؤولية اتخاذ كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنات والمواطنين من الحق في السكن اللائق[1593]، ولتحقيق هذه الغاية وتقليص العجز السكني؛ تم وضع

1592 الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص: 3600.

1593 الفصل 31 من دستور 2011.

العديد من البرامج، من أهمها برنامج السكن الاجتماعي (250.000) درهم، وكذا السكن المخفض التكلفة (140.000) درهم. ومع انتهاء التعاقد في هذه البرامج، فتم الوقوف عند بعض أوجه القصور التي أبانت عليها تحديدا ما يتعلق بتوفير سكن لائق وفق المواصفات المتعارف عليها عالميا.

ونظرا للعناية المستمرة بقطاع السكن، وتنزيلا للإرادة الملكية في تعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق؛ تم إقرار برنامج جديد تحت مسمى "برنامج دعم سكن" بمقتضى المادة 8 من قانون المالية لسنة 2023[1594] كما تم تعديلها بموجب المادة 10 من قانون المالية لسنة 2024[1595]، ويرتكز هذا البرنامج على مبدأ الدعم المباشر، عوض الدعم غير المباشر من خلال الاعفاءات الضريبية الذي كان معمولا به في إطار البرامج السابقة.

وقد أحاط المشرع هذا البرنامج بمجموعة من الضوابط القانونية بهدف ضمان تنزيل الأهداف المسطرة، ما يضفي على موضوع "الضوابط القانونية لبرنامج دعم سكن" أهمية كبيرة، التي يمكن إبرازها على مستويين، فمن الجانب النظري يبدو جليا أنه من المواضيع المستجدة الجديرة بالبحث، اعتبارا لقلة الكتابات الأكاديمية المتخصصة حوله، حيث سنقف عند الترسانة القانونية المنظمة له والمتمثلة أساسا في المادة 8 من قانون المالية لسنة 2023 التي عدلت بمقتضى المادة 10 من قانون المالية لسنة 2024، زيادة على المرسوم رقم 2.23.350 المحدد لأشكال إعانة الدولة لدعم السكن وكيفيات منحها[1596]؛ ما سيساعد على الإحاطة بها. أما من الجانب العملي فيعرف برنامج الدعم المباشر إقبالا كبيرا من طرف الأفراد من مختلف الشرائح العمرية، إذ تشير آخر الإحصائيات إلى تسجيل ما يقارب (177) ألف طلب للاستفادة، كما وصل عدد المستفيدين إلى ما يناهز (55) ألف مستفيد[1597]، ما يدل على التأثير الكبير للبرنامج على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويطرح الموضوع إشكالية رئيسية، يمكن صياغتها كالتالي: هل الضوابط القانونية التي خصها المشرع المغربي لبرنامج دعم سكن كفيلة بضمان تنزيل الأهداف المسطرة وتجاوز اختلالات البرامج السابقة؟، وتتفرع عن الإشكالية المذكورة بعض الأسئلة الأخرى، والتي تتمثل في: ما المقصود ببرنامج دعم سكن؟ وما هي أهدافه؟ وكيف يتم تنزيلها؟

وكفرضية للإشكالية السابقة، نقول بأن المشرع المغربي من خلال الضوابط القانونية التي وضعها لبرنامج دعم سكن، قد تمكن من تجاوز اختلالات البرامج السابقة، غير أنه لا يزال يواجه تحديات أخرى.

1594 قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.75 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1444 (13 ديسمبر 2022)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 7154 مكرر، بتاريخ 28 جمادى الأولى 1444 (23 ديسمبر 2022)، ص: 8191.

1595 قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.91 بتاريخ 30 جمادى الأولى 1445 (14 ديسمبر 2023)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 7259 مكرر، بتاريخ 11 جمادى الآخرة 1445 (25 ديسمبر 2023)، ص: 11380.

1596 المرسوم رقم 2.23.350 صادر في فاتح جمادى الأولى 1445 (15 نوفمبر 2023) بتحديد أشكال إعانة الدولة لدعم السكن وكيفيات منحها لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي، منشور بالجريدة الرسمية عدد 7150 بتاريخ 9 جمادى الأولى 1445 (23 نوفمبر 2023)، ص: 10088.

1597 وفق ما أفاده مصطفى بيتاس الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة يوم الخميس 10 يوليوز 2025، في لقاء صحفي عقب انعقاد مجلس الحكومة. تصريح منشور على الرابط التالي: https://bit.ly/3U9Gr9Q. وللمزيد من التفاصيل راجع موقع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، على الرابط التالي: https://bit.ly/4maYt8b.

ولمقاربة هذا الموضوع سنستعين بالمنهج الوصفي والتحليلي. من خلال تقسيمه إلى فقرتين نعالج من خلال الأولى الضوابط الموضوعية لبرنامج دعم سكن، على أن نتطرق من خلال الثانية إلى الضوابط الإجرائية لبرنامج دعم سكن.

الفقرة الأولى: الضوابط الموضوعية لبرنامج دعم سكن

انطلاقا من الدعوة الملكية لبلورة نموذج تنموي جديد[1598]، تم العمل على إعداده، مع الحرص على تجاوز القصور الذي كان يشوب النموذج السابق، الذي أبان على محدوديته في مواكبة التحولات والخيارات التي تتخذها المملكة، ومن بين الخيارات الاستراتيجية التي دعت لجنة النموذج التنموي الجديد إلى تبنيها نجد تحسين السكن وإطار العيش، من خلال دعم الإدماج والتمازج الاجتماعيين، وذلك بإعادة توجيه السياسة المتبعة في دعم السكن.

فمع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي تعرفها المملكة، كان لابد من مسايرتها من خلال وضع برنامج جديد لدعم السكن، تماشيا مع الإرادة الملكية في تيسير ولوج المواطنين للسكن اللائق، ما يجعلنا نخصص هذه الفقرة للحديث عن ماهية هذا البرنامج وطبيعة المبادئ التي يرتكز عليها (أولا)، ثم بعد ذلك نقف عند أهم الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها (ثانيا).

أولا: تعريف برنامج دعم سكن ومبادئه

تبنى واضعو برنامج دعم سكن مقاربة أكثر شمولية مقارنة بالبرامج السابقة التي كانت تستهدف فئات محددة وفي إطار ضيق، مع تركيز هذه الأخيرة على سياسة العرض السكني، حيث تم منح هامش أوسع للاختيار للمستفيدين من برنامج دعم سكن، مع انفتاح أكبر لهذا الأخير على الطبقة المتوسطة، التي تشكل النواة الحقيقية للتنمية في مختلف المجتمعات، ما يستدعي البحث في تعريف برنامج دعم سكن (1)، ومبادئه (2).

1: تعريف برنامج دعم سكن

يقصد ببرنامج دعم سكن، ذلك البرنامج الذي يتم من خلاله منح إعانة مباشرة من طرف الدولة لفائدة مقتني المساكن المخصصة للسكن الرئيسي من حاملي الجنسية المغربية الذين لم يسبق لهم الاستفادة من أي امتياز ممنوح من طرف الدولة فيما يخص السكن، والذين لا يكونون مالكين لعقار مخصص للسكن عند تاريخ الاقتناء[1599].

وقد حددت المادة الثانية من المرسوم رقم 2.23.350[1600] التطبيقي للمادة 8 من قانون المالية لسنة 2023 أشكال الإعانة التي تمنح في إطار برنامج دعم سكن، حيث يتم تحديد مبالغ المساعدة حسب قيمة السكن الذي يتم اقتناؤه.

ويمكن التمييز بين شكلين من الإعانة، الشكل الأول يتمثل في مبلغ مائة ألف (100) درهم كإعانة من أجل اقتناء سكن يقل ثمنه أو يعادل ثلاثمائة ألف (300.000) درهم مع احتساب الرسوم، والشكل الثاني هو

1598 وذلك من خلال مجموعة من الخطب الملكية، تحديدا:
- خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، المؤرخ في 13 أكتوبر 2017؛
- خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، المؤرخ في 12 أكتوبر 2018؛
- خطاب عيد العرش، المؤرخ في 29 يوليوز 2019.

1599 المادة 8 من قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023..

1600 المرسوم رقم 2.23.350 صادر في فاتح جمادى الأولى 1445 (15 نوفمبر 2023) بتحديد أشكال إعانة الدولة لدعم السكن وكيفيات منحها لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي، السالف الذكر.

مبلغ سبعون ألف (70) درهم الذي يمنح لاقتناء سكن يفوق ثمنه ثلاثمائة ألف (300.000) درهم ويقل أو يعادل سبعمائة ألف (700.000) درهم مع احتساب الرسوم.

2: مبادئ برنامج دعم سكن

يرتكز برنامج دعم سكن على مبدأ أساسي يتمثل في الدعم المباشر، وذلك تنزيلا لمخرجات النموذج التنموي الجديد الذي دعا إلى إعادة توجيه سياسة دعم الولوج إلى السكن، التي لا يجب أن تقتصر على العرض السكني منخفض التكلفة، بل يجب أن تتمحور هذه السياسة حول منطق المساعدة المباشرة للمواطنين على اقتناء السكن، واختيار نوع السكن الملائم لهم[1601].

ويترتب عن سياسة الدعم المباشر منح المواطنين هامش الاختيار فيما يخص طبيعة المسكن ومواصفاته، ومن شأن ذلك تفادي سلبيات سياسة الإعفاءات الضريبية التي كان يستفيد منها المنعشين العقاريين، الذين يشيدون مباني قد لا ترقى إلى تطلعات فئة واسعة من المجتمع، حسب ما أبانت عليه الممارسة[1602].

ويلاحظ كذلك توسيع الفئة المستهدفة بهذا البرنامج، حيث لم تعد تقتصر أساسا على الطبقة ذات الدخل المنخفض، وإن كان حجم الدعم المخصص لها أكبر، بل تم الانفتاح على الطبقة المتوسطة، التي لم تكن تحظى بأولوية البرامج السابقة. أو أن هذه الأخيرة لم تكن تلبي حاجيات هذه الفئة التي من المفروض أن تكون أساس استقرار المجتمع، ونذكر على سبيل المثال برنامج السكن الموجه للطبقة المتوسطة المنصوص عليه في المادة 247 من المدونة العامة للضرائب. إذ يقوم بدوره على سياسة الإعفاء الضريبي من خلال إعفاء المستفيد من البرنامج من واجبات التسجيل. غير أن البرنامج لم يعرف النجاح المرجو منه وما يزكي ذلك الأرقام التي حققها[1603].

وجديرا بالذكر أن برنامج دعم سكن خاص بالمواطنين المغاربة، سواء المقيمين بأرض الوطن أو في الخارج؛ ويخرج بذلك الأجانب المقيمين بالمغرب من نطاق الأشخاص المخول لهم إمكانية الاستفادة من إعانة الدعم المباشر.

ثانيا: أهداف برنامج دعم سكن

وُضع برنامج دعم سكن لغاية أساسية وهي مساعدة المواطنين المغاربة على تملك السكن، تحديدا اللائق منه. من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشريحة مهمة من المجتمع، بما يحفظ كرامتها. وقد تم وضع بعض الشروط القانونية الواجب توفرها في السكن لكي يصلح أن يكون محلا للدعم من طرف الدولة، ومن شأن هذه الشروط ضمان حصول المواطنين على سكن لائق.

1601 النموذج التنموي الجديد، التقرير العام، صفحة: 123. منشور على الرابط التالي: https://bit.ly/4kIZ1k5.

1602 على سبيل المثال نموذج السكن الاقتصادي، أنظر:

✓ رقية الفائق، سياسة الدولة في مجال السكن بالمغرب دراسة لنموذج السكن الاقتصادي في ضوء التجارب المقارنة، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات، العدد الثالث والثلاثون، يوليوز 2024، صفحات: 367-368.

1603 أنظر على سبيل المقارنة حجم الوحدات المنجزة وهو ما يقارب 12.000 وحدة، وما كان مخططا لإنجازه وهو ما يناهز 23 ألف وحدة سكنية. أما عدد المساكن التي انتهت فيها الأشغال وتم تسليمها فلا يتجاوز 5.633. وفقا لما جاء في موقع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير وسياسة المدينة، على الرابط: https://bit.ly/4m4n7XJ.

ولكن قبل بيان الشروط المذكورة لابد في البداية من الوقوف عند المقصود بالسكن اللائق، وما يميزه عن السكن غير اللائق، على أن ننتقل بعد ذلك لمقاربة مدى فعالية الشروط الموضوعة في تلبية حاجة المواطنين من السكن اللائق.

إذ يشكل السكن اللائق أحد المواضيع التي حظيت باهتمام الكثير من الدول، وقد تم التنصيص عليه كحق في مجموعة من النصوص الوطنية والدولية[1604]، وبالرجوع لهذه الأخيرة نجدها ورغم تنصيصها على الحق في السكن اللائق، إلا أنها لم تحدد بالشكل الكافي الضوابط والمقومات الواجب توفرها لكي يتم إضفاء صفة اللائق على السكن، ما دفع باللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى إصدار تعليق عام[1605] يرتبط بالمادة 11 الفقرة الأولى من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صادق عليه المغرب، حيث وضعت اللجنة المشار إليها مجموعة من المعايير التي يجب أن تتوفر في السكن. وهي:

- الضمان القانوني لشغل المسكن: الضمان القانوني لشغل السكن أو أمن الحيازة، فشغل السكن قد يتخذ أشكالا مختلفة من الإيجار والسكن التعاوني، وشغل السكن من قبل مالكه، وينبغي أن يتمتع كل شخص بدرجة من الأمن في شغل المسكن. بحيث لا يكون السكن لائقا إذا لم يكن قاطنوه يتمتعون بدرجة من "أمن الحيازة" تضمن لهم الحماية القانونية من عمليات الإخلاء القسري والمضايقات والتهديدات[1606].
- توفير الخدمات والمواد والهياكل الأساسية: ويقصد بالخدمات والمرافق الأساسية للصحة الأمن الراحة والبيئة النظيفة وينبغي أن تتاح لجميع المستفيدين من الحق في السكن اللائق إمكانية الحصول بشكل مستمر على المستلزمات الضرورية للحياة[1607].
- القدرة على تحمل التكلفة: ويعنى بها التكاليف المالية الشخصية والأسرية المرتبطة بالسكن، ينبغي أن تكون ذات مستوى يكفل عدم تهديد أو مساس بتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى أو الانتقاص منها[1608].

1604 ومن أهم النصوص التي الدولية التي اهتمت بالحق في السكن، نذكر:
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966. الذي صادق عليه المغرب بتاريخ 3 مايو 1979.
اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة المصادق عليها من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 3 سبتمبر 1981. التي صادق عليها المغرب بتاريخ 21 يونيو 1993.
الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989، الصادر بنشرها الظهير الشريف رقم 1.93.363 صادر في 9 رجب 1417 (21 نوفمبر 1996) جريدة رسمية عدد 4440 بتاريخ 8 شعبان 1417 (19 ديسمبر 1996)، ص:2847.
إعلان اسطنبول بتاريخ 1996.
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 13 ديسمبر 2006، الصادر بنشرها الظهير الشريف رقم 1.08.143 بتاريخ فاتح رمضان 1432 (2 أغسطس 2011)، جريدة رسمية عدد 5977 بتاريخ 13 شوال 1432 (12 سبتمبر 2011)، ص: 4512.
الإعلان العالمي لحقوق الانسان بتاريخ 10 ديسمبر 1948.
1605 التعليق العام رقم 4 المتعلق بالسكن اللائق، المادة 11 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر سنة 1991.
1606 فتيحة نسرين مصابيح، الحق في السكن اللائق بين المعايير الدولية والسياسة العمومية -الإشارة إلى تجربة المغرب-، مجلة التعمير والبناء، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص: 46.
1607 فتيحة نسرين مصابيح، مرجع سابق، ص: 46.
1608 البند ج من التعليق العام رقم 4 السابق الذكر.

- الصلاحية للسكن: ويرتبط ذلك بشكل وثيق بما يحققه السكن من حماية ووقاية لصحة ساكنه، فوفقاً لآراء لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في تعليقها العام رقم 4 يجب أن يحمي المسكن من " البرد والرطوبة والحر والرياح والمطر أو غير ذلك من العوامل التي تهدد الصحة"[1609].
- إتاحة إمكانية الحصول على السكن: إذ لابد من أن تولي الدول الأطراف العناية الكافية من أجل إتاحة إمكانية الحصول على السكن للفئات المحرومة مثل الأشخاص المسنين، والأطفال، والمعوقين جسديا، والمصابين بأمراض لا شفاء منها، والمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب، والأشخاص الذين يعانون من مشاكل طبية مستمرة، والمرضى عقليا، وضحايا الكوارث الطبيعية، والأشخاص الذين يعيشون في مناطق معرضة للكوارث وغيرهم[1610].
- الموقع: إذ يجب أن يكون في موقع يتيح إمكانية الاستفادة من خيارات العمل وخدمات الرعاية الصحية والمدارس ومراكز رعاية الأطفال وغير ذلك من المرافق الاجتماعية. وهذا ينطبق على السواء في المدن الكبيرة وفي المناطق الريفية حيث يمكن للتكاليف، من حيث الوقت والمال التي تترتب على التنقل بين المسكن وموقع العمل أن تفرض ضغوطا مفرطة على ميزانيات الأسر الفقيرة. وبالمثل، فان المساكن ينبغي ألا تبنى في مواقع ملوثة أو في مواقع قريبة جدا من مصادر التلوث التي تهدد حق السكان في الصحة[1611].
- الملاءمة الثقافية للمسكن: فالطريقة التي يتم بها بناء المساكن ومواد البناء المستخدمة والسياسات الداعمة لها يجب أن تتيح إمكانية التعبير على نحو مناسب عن الهوية الثقافية في السكن، وينبغي للأنشطة الموجهة نحو التطوير أو التحديث في قطاع الإسكان أن تكفل عدم التضحية بالأبعاد الثقافية للإسكان[1612].

ويتبين أن للسكن اللائق مجموعة من المعايير، غير أن السؤال المطروح يتمحور حول مدى فعالية الضوابط القانونية لبرنامج دعم سكن في مساعدة المواطنين على الحصول عليه؟

وللإجابة على هذا التساؤل نجد أن المشرع المغربي قد وضع من خلال المادة 10 من قانون المالية لسنة 2024 التي عدلت المادة 8 من قانون المالية لسنة 2023، بعض الشروط لكي يتم قبول منح الإعانة. حيث يجب أن يكون السكن حاصلا على رخصة للسكن[1613]، التي تعتبر ذلك الإذن المسبق لمن يريد السكن في البناء والذي يتم تسليمه بعد التأكد من طرف السلطات المختصة من احترام البناء للتصاميم[1614] تحديدا رخصة البناء التي تمنح بدورها بعد التحقق من توفر الشروط التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خاصة تصاميم التنطيق وتصاميم التهيئة. التي تحدد الاستعمالات الأساسية للمناطق بما فيها تلك الصالحة للبناء.

1609 محمد بوطالب، الحق في السكن اللائق بالمغرب بين النص والواقع، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، جامعة محمد الأول، السنة الجامعية 2023-2024، ص: 34.

1610 البند هـ من التعليق العام رقم 4 السالف الذكر.

1611 محمد بوطالب، مرجع سابق، صفحات: 34-35.

1612 البند ز من التعليق العام رقم 4 السالف الذكر.

1613 نظم المشرع المغربي رخصة السكن بشكل خاص من خلال المواد من 55 إلى 58 من القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4159 بتاريخ 14 محرم 1413 (15 يوليو 1992)، ص: 887.

1614 الحاج شكرة، الوجيز في التعمير، الطبعة السادسة 2012، ص: 137.

وعلى العموم فحصول السكن المراد اقتناؤه على رخصة السكن، قرينة على احترامه للضوابط القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال البناء، وبالتبعية صلاحيته للسكن. غير أن المشرع أضاف شرطا آخر يتمثل في توفر المسكن على غرفتين على الأقل. وذلك كضمانة إضافية لصلاحية السكن للعيش الكريم. ما يمكن معه القول بأن الضوابط القانونية سواء الخاصة ببرنامج دعم سكن أو تلك المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالتعمير والبناء، تساهم بدرجة كبيرة في استفادة المواطنين من سكن لائق تتوفر فيه كل من معيار الصلاحية للسكن والموقع الملائم وتوفر الخدمات الأساسية، كما سبقت الإشارة إليها.

غير أنه فيما يتعلق بالقدرة على تحمل التكلفة، نلمس نوعا من القصور في الرقابة على تحقق هذا المعيار، فرغم الرفع من حجم الدعم والميزانية المخصصة للبرنامج، فيبقى الإشكال مطروحا حول مدى قدرة المواطنين على تحمل تكلفة اقتناء السكن، خاصة في ظل غياب الرقابة على أسعار العقارات، حيث قد يعمد المنعشين العقارين إلى الرفع من أثمنة العقارات التي تتوفر فيها شروط الدعم دون مبرر معقول، ما يجعلهم المستفيد المباشر من الدعم عوض المواطنين. فعلى سبيل المثال فقد نجد عقارين بنفس المواصفات وبذات تكلفة البناء... بل وفي ملكية منعش عقاري واحد، وأحد هذين العقارين تتوفر فيه شروط الدعم والآخر لا، فيعمد المنعش العقاري إلى رفع ثمن العقار الصالح للدعم مقارنة بالعقار الآخر، وذلك ما يقلص من حجم استفادة المواطن من الدعم.

وفي المقابل لابد من التنويه بالشرط المنصوص عليه في المادة 10 من قانون المالية لسنة 2024 التي عدلت المادة 8 من قانون المالية لسنة 2023، حيث تنص بأنه لابد أن يكون السكن محل الدعم موضوع بيع أول، وذلك ما يساهم بشكل كبير في التخفيف نسبيا من إشكالية المضاربات العقارية، حيث سيتم تفادي كثرة المتدخلين في عملية الاقتناء مع ما يترتب عن ذلك من زيادة في الأسعار نتيجة الأرباح التي يجنيها كل متدخل في العملية[1615].

وفيما يتعلق بمعيار الملاءمة الثقافية للمسكن، فيلاحظ قصور في هذا المجال، والأمر راجع بالأساس إلى تأثر الهندسة المعمارية بالمغرب بالتوجهات الغربية، وغياب التشبث بالمعمار المغربي التقليدي.

وفي ختام هذا الفرع لابد من الإشارة إلى أنه وبجانب مساعدة المواطنين على تملك السكن اللائق، فبرنامج دعم سكن يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف الأخرى، لعل أهمها تحريك قطاع الإسكان والإنعاش العقاري، بما يخلق فرص الشغل، وفي ذات السياق يشترط المشرع المغربي أن يكون السكن المراد اقتناؤه حاصلا على رخصة السكن بداية من سنة 2023، حيث تشير الأرقام المسجلة إلى غاية 6 يناير 2025 إلى مساهمة برنامج الدعم المباشر في ارتفاع مبيعات الإسمنت بنسبة 9,45 في المائة، وارتفاع قروض الإسكان بنسبة 1.7 في المائة، إضافة إلى زيادة القروض الموجهة للمنعشين العقاريين بنسبة 7.2 في المائة[1616]. وذلك ما تعززه كذلك الأرقام المسجلة في الأشهر الاخيرة مقارنة بالسنوات السابقة[1617].

1615 سعيد الوردي، سياسة الدولة في توفير السكن اللائق، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، السنة الجامعية: 2011-2012، ص: 337.

1616 وهذا ما أوضحته وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان فاطمة الزهراء المنصوري، خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب يوم الاثنين 6 يناير 2025، منشور كذلك على موقع الإذاعة والتلفزة المغربية، على الرابط: https://n9.cl/0bcho.

1617 راجع موقع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدنية، على الرابط التالي: https://bit.ly/4maYt8b.

وبالتالي فالإعانة الممنوحة في إطار برنامج دعم سكن، لا يقتصر هدفها على دعم المستفيد من أجل الوصول إلى سكن لائق، بل يتعدى ذلك ليشمل تحقيق التنمية على عدة مستويات اجتماعية و اقتصادية، غير أنه لكي يتم منح الإعانة فلابد من اتباع مجموعة من الإجراءات.

الفقرة الثانية: الضوابط الإجرائية لبرنامج دعم سكن

يسهر على عملية منح الإعانة في إطار برنامج دعم سكن مجموعة من المؤسسات، فإلى جانب السلطة الحكومية المكلفة بالإسكان والوكالات الجهوية للتعمير والإسكان[1618]، نجد كل من الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وكذا لجنة التقييم والتتبع المحدثة بموجب المادة السابعة من المرسوم رقم 2.23.350 المحدد لكيفية منح الإعانة في إطار برنامج دعم سكن، وتختلف أدوار هذه المؤسسات بين الرقابة والإشراف والتنزيل والتقييم، ولعل الغاية الأساسية منها هي الحرص على مرور إجراءات منح الإعانات بطريقة فعالة، بما يسهم في التنزيل الأمثل لأهداف البرنامج.

ويمكن التمييز بين صنفين من الإجراءات، الصنف الأول يكون قبل منح الإعانة وحصول المستفيد على السكن (أولا)، والصنف الثاني يكون بعد ذلك، للحرص على تحقيق شرط تخصيص السكن من طرف المستفيد كمسكن رئيسي (ثانيا).

أولا: الضوابط الإجرائية القبلية للاستفادة من برنامج دعم سكن

يمكن تلخيص إجراءات الاستفادة من الإعانة الممنوحة في إطار برنامج دعم سكن في تقديم طلب (1)، ثم إبرام وعد بالبيع (2)، وفي الأخير إبرام عقد البيع النهائي (3).

1: تقديم طلب الاستفادة

تبدأ إجراءات الاستفادة من إعانة الدعم المباشر للسكن بإيداع طلب من طرف الشخص الراغب في الاستفادة، وفق نموذج تعده السلطة الحكومية المكلفة بالإسكان عبر المنصة الإلكترونية دعم سكن[1619] التي تم تفويض تدبيرها للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين[1620] وفق اتفاقية ابرمها مع الدولة، كما تم العمل على إحداث 12 وكالة جهوية للتعمير والإسكان من أجل التمكن من تنزيل البرنامج ومواكبة عملية تجديد التخطيط العمراني والمجالي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجال الحضري والعالم القروي على حد سواء[1621].

وبخصوص طريقة تقديم الطلب فيتم ذلك إما من خلال المنصة الرقمية دعم سكن أو عبر تطبيق الهاتف المحمول دعم سكن، ويمر تقديم الطلب بمجموعة من المراحل بداية بفتح حساب جديد على المنصة أو التطبيق، ثم يتم التحقق من هوية طالب الدعم، ولهذه الغاية يمكن الاستعانة بتطبيق الهاتف المحمول "هويتي الرقمية"، وبعد ذلك يتم إدخال رقم الهاتف المحمول الذي يستعمل لتبليغ طالب الدعم بمصير طلبه من خلال رسائل قصيرة.

وبعد التسجيل بالبوابة الإلكترونية، يعمل المعني بالأمر على تقديم طلب الاستفادة من خلال تحديد الجهة التي يقع فيها العقار المراد اقتناؤه وكذلك الجماعة أو الإقليم المعني، ويختار كذلك شطر الثمن الذي

1618 في هذا الصدد صادق مجلس الحكومة على مشروع القانون رقم 64.23 المتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان.

1619 www.daamsakane.ma.

1620 وهو عبارة عن مؤسسة مسيرة من طرف صندوق الإيداع والتدبير.

1621 موقع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، برنامج دعم سكن. م س.

يريد الاستفادة منه كما سبقت الإشارة، وهو إما مائة ألف درهم أو سبعون ألف درهم، مع تحديد ما إذا كان طالب الدعم مغربي مقيم بالخارج أو لا[1622].

وعند التأكد من استيفاء طالب الإعانة للشروط المحددة في المادة 8 من قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 كما تم تعديلها، وذلك تحت تتبع اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من المرسوم رقم 2.23.350 السالف الذكر[1623]، تتم المو افقة الأولية على طلب الإعانة داخل أجل أقصاه سبعة (7) أيام ابتداء من تاريخ إيداعه[1624]، ويتم تبليغ المو افقة الأولية من خلال رسالة قصيرة عبر الهاتف وكذلك من خلال الحساب الخاص بالراغب في الاستفادة سواء عبر البو ابة أو تطبيق الهاتف المحمول.

2: إبرام عقد الوعد بالبيع

يستعين طالب الإعانة بالموثق بشكل إجباري لإبرام الوعد بالبيع، أي أنه رغم المستجد التشريعي[1625] الذي اخضع توثيق الوعد بالبيع للمادة 4 من مدونة الحقوق العينية، هذه الأخيرة التي تستوجب ضرورة أن يتم تحرير التصرف إما وفق محرر رسمي أو ثابت التاريخ محرر من قبل محامي مقبول للتر افع أمام محكمة النقض، إلا أنه فيما يخص إبرام الوعد بالبيع في إطار برنامج دعم سكن فيدخل في الاختصاص النوعي للموثق وحده، دون العدول والمحامي المقبول للتر افع أمام محكمة النقض؛ وقد يطرح التساؤل حول السبب وراء منح اختصاص توثيق العقود[1626] في إطار برنامج دعم سكن للموثق دون غيره؟ ولعل الإجابة على ذلك تكمن في عدم تقنين المشرع المغربي من خلال قانون خطة العدالة لكيفية محكمة يتم من خلالها مسك الودائع من طرف العدول، أما فيما يخص المحامي المقبول للتر افع أمام محكمة النقض فالمشرع لم يول بالتنظيم الكافي كيفية تحريرهم للعقود، ناهيك عن تلقي الودائع والإعانات من طرف الدولة.

وبعد تحرير عقد الوعد بالبيع يقوم الموثق بإيداع نسخة منه، في أجل سبعة (7) أيام ابتداء من تاريخ تحريره عبر المنصة الإلكترونية دعم سكن، أي أن الموثق هو الذي يتكفل باستكمال ملف الاستفادة من الدعم عوض طالب الدعم. وبالإضافة إلى نسخة عقد الوعد بالبيع، فيجب على الموثق أن يودع كذلك نسخة من رخصة السكن مسلمة ابتداء من فاتح يناير 2023[1627].

وبعد إيداع الموثق للوثائق المذكورة، تتم المو افقة على منح الإعانة المالية وصرف مبلغها داخل أجل خمسة عشر (15) يوما على الأكثر من تاريخ الإيداع، وذلك إما من خلال شيك بنكي باسم الموثق يسلم

1622 أنظر في هذا الصدد دليل استخدام المنصة الرقمية دعم السكن، رابط التحميل: https://n9.cl/f91vf.

1623 تنص المادة السابعة المذكورة على أنه:" تحدث لجنة تضم ممثلين اثنين عن كل من السلطتين الحكوميتين المكلفتين بالإسكان والميزانية ترأسها السلطة الحكومية المكلفة بالإسكان أو من ينوب عنها. ويعهد إليها القيام بما يلي:
- تتبع منح إعانة الدولة لدعم السكن للمستفيدين منها؛
- تقييم كيفيات تقديم الإعانة المذكورة؛
- تقديم اقتراحات وتوصيات فيما يخص الإعانة السالفة الذكر؛
تجتمع هذه اللجنة مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.
تتكلف السلطة الحكومية المكلفة بالإسكان بمهام الكتابة الدائمة للجنة".

1624 المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.23.350 السالف الذكر.

1625 حيث تم تغير أحكام الفقرة الأولى من المادة 4 بمقتضى القانون رقم 41.24. القاضي بتغيير المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.39 الصادر بتاريخ 2 صفر 1446 (7 أغسطس 2024)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 17 صفر 1446 (22 أغسطس 2024)، ص: 5362.

1626 جديرا بالذكر أنه قد تم تسقيف رسوم الموثقين برسم برنامج دعم سكن في مبلغ 2.500 درهم، وذلك بموجب الاتفاقية المبرمة بين وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وبين المجلس الوطني للموثقين.

1627 المادة الرابعة من المرسوم رقم 2.23.350 السالف الذكر.

مباشرة إلى طالب الاستفادة الذي يسلمه بدوره للموثق، أو عن طريق تحويل بنكي مباشرة في حساب الموثق في صندوق الإيداع والتدبير[1628]، الذي ينظمه المرسوم رقم 2.14.289[1629].

3: إبرام عقد البيع النهائي

حددت المادة السادسة من المرسوم رقم 2.23.350 المتعلق بكيفية منح إعانة الدولة لدعم السكن، أجل ثلاثين (30) يوما على الأكثر من تاريخ توصل الموثق بمبلغ الإعانة في حسابه من أجل إبرام عقد البيع النهائي، الذي بدوره يتم تحريره من طرف الموثق كاستثناء على المادة 4 من مدونة الحقوق العينية.

وفي حالة عدم إتمام عملية اقتناء السكن داخل الأجل، فيتعين على الموثق إرجاع مبلغ الإعانة فورا، والفورية هنا تفيد أن على الموثق العمل على إرجاع الإعانة في أقرب فرصة ممكنة.

وعند ابرام عقد البيع النهائي، يبقى للموثق أجل ثلاثين (30) يوما لإيداع نسخة منه ونسخة من شهادة الملكية على المنصة الإلكترونية، ويتضمن عقد البيع التزام طالب الاستفادة بوضع رهن رسمي لفائدة الدولة ضمانا لاسترداد الإعانة الممنوحة في حالة الإخلال بالتزام محدد، فما طبيعة هذا الالتزام وكيف يتم رفع هذا الرهن؟

ثانيا: الضوابط الإجرائية البعدية للاستفادة من برنامج دعم سكن

حدد المشرع المغربي من خلال المادة 8 من قانون المالية لسنة 2023 التي تم تغييرها وتتميمها بمقتضى المادة 10 من قانون المالية لسنة 2024، ضوابط رفع اليد عن الرهن في إطار برنامج دعم سكن، حيث يقع على المستفيد من الإعانة التزام تخصيص السكن محل الإعانة كسكن رئيسي لمدة 5 سنوات (1)، ثم بعد ذلك عليه اتباع إجراءات محددة لرفع الرهن (2).

1: ضرورة تخصيص السكن المدعم كمسكن رئيسي لمدة 5 سنوات

على غير عادته عمل المشرع المغربي على وضع تعريف المقصود بالسكن الرئيسي في إطار برنامج دعم سكن من خلال المادة 10 من قانون المالية لسنة 2024، وذلك كتتميم للمادة 8 من قانون المالية لسنة 2023، وبقراءة التعريف المذكور يتبين أن مفهوم السكن الرئيسي يختلف حسب ما إذا كان المستفيد مغربي مقيم بالمغرب (أ)، أو مغربي مقيم بالخارج (ب).

أ: تعريف السكن الرئيسي بالنسبة للمغاربة المقيمين بالمغرب

اعتبر المشرع المغربي السكن الرئيسي في ضوء برنامج دعم سكن، بأنه ذلك المسكن الذي لم يتم تأجيره أو تخصيصه لغرض مهني؛ ما يجعل من المغربي المقيم بالمغرب المستفيد من إعانة دعم السكن ملزما بعدم تأجير السكن محل الدعم أو استعماله لغرض مهني، خلال خمس سنوات من تاريخ عقد البيع النهائي.

وكنتيجة لذلك فيمنع على المستفيد كذلك التصرف في العقار محل الدعم، تصرفات ناقلة للملكية كبيعه أو هبته إلا بعد مرور أجل الخمس سنوات؛ والحصول على رفع اليد عن الرهن من طرف الدولة، وذلك تحت طائلة استرجاع مبلغ الإعانة، حيث لم يقرن المشرع مخالفة الالتزام المذكور بأي غرامة أو جزاء إضافي.

1628 المادة الخامسة من المرسوم رقم 2.23.350 السالف الذكر.

1629 المرسوم رقم 2.14.289 صادر في 14 من رجب 1435 (14 ماي 2014) بتنظيم وتسيير الحساب المفتوح باسم الموثق بصندوق الإيداع والتدبير، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6259 بتاريخ 26 رجب 1435 (26 ماي 2014)، ص: 4688.

ما يعني كذلك أن المستفيد يمنع عليه أن يتوفر على سكنى أخرى يقيم فيها بانتظام ودون تقطع[1630]،ويخرج من ذلك السكن الوظيفي[1631] الذي يرتبط أساسا بعلاقات الشغل[1632] وكذلك الإقامة لدى أفراد العائلة من نطاق السكن الرئيسي، حيث جاء في أحد قرارات محكمة النقض أنه:" السكن الرئيسي الذي يستفيد مالكه من الإعفاء الضريبي ... ليس هو الإقامة المستمرة والمتتالية بالعقاربدون انقطاع و إنما يقصد منه أن الملزم ليس له سكنى أخرى يقيم بها بصفة منتظمة وغير متقطعة خارج نطاق السكن الوظيفي أو الإقامة لدى أفراد العائلة وأن معيار استهلاك الماء والكهرباء لا يعد دليلا على تخلف عنصر استعمال العقار للسكن والخدمات الجماعية عنه كاملا"[1633].

ب: تعريف السكن الرئيسي بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج

أعطى المشرع المغربي لمفهوم السكن الرئيسي بعض الخصوصيات فيما يتعلق بالمغاربة المقيمين بالخارج، الذين استفادوا من إعانة دعم السكن، حيث اعتبره السكن المخصص لهم بالمغرب أو الذي يتم شغله بدون عوض من طرف أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم من عمود النسب المباشر من الدرجة الأولى.

ويقصد بعمود النسب المباشر أن كل واحد أصل لمن دونه وفرع لمن فوقه، كما حصر المشرع درجة هذه القرابة في حدود الدرجة الأولى، ويلاحظ كذلك أن المشرع المغربي استبعد قرابة الحواشي أو القرابة غير المباشرة كأخ أو أخت المستفيد.

ومما سبق، فالمشرع حصر أقارب المغربي المقيم بالخارج الذين يمكنهم أن يشغلوا السكن محل الدعم، دون اعتباره خارج نطاق السكن الرئيسي في الزوج، والزوجة، والأم، والأب، والابن، والبنت دون غيرهم، مع ضرورة أن يكون انتفاعهم بالسكن المذكور دون مقابل.

وعليه، يجب على المغاربة المقيمين بالخارج المستفيدين من الدعم أن يحتفظوا بالسكن المذكور لمدة خمس (5) سنوات بمثابة سكن لهم بالمغرب، أو يتم شغله من طرف أقاربهم في الحدود السابق ذكرها ولنفس المدة.

2: ضرورة إتباع مسطرة رفع اليد عن الرهن المقررلفائدة الدولة

1630 ولعل المقصود من السكن الذي يقيم فيه الشخص دون انتظام وبتقطع، هو السكن الثانوي الذي يتميز بالاستغلال الموسمي، الذي يكون غالبا خلال فترات العطل أو الأعياد، كما أن السكن الثانوي غالبا ما لا يتمتع بامتيازات ضريبية على عكس السكن الرئيسي الذي تعمل الدولة على دعمه اعتبارا لعوامل اجتماعية بالدرجة الأولى.

1631 تم تعريف السكن الوظيفي بأنه كل سكن سلم للأجير بمناسبة قيام علاقة شغل بينه وبين المشغل، ويكون على شكل عقارا يقدمه المشغل لأجرائه للانتفاع به طوال مدة عقد الشغل، وبانتهاء هاته المدة ينتهي الانتفاع بالسكن، وقد يكون توفير السكن الوظيفي إلزاميا وقد يكون عن طريق اتفاق الأجير والمشغل أو اختياريا من طرف هذا الأخير.

-محمد الدكى، الحق في السكن الوظيفي بين الواقع والقانون، أعمال الندوة العلمية الوطنية: الحق في السكن وتدبير مجال العقار-تكريما للأستاذ الدكتور محمد بن أحمد بونبات، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، جامعة القاضي عياض، 2010، ص: 105 و106.

1632 المنظمة أساسا بمقتضى القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.194 بتاريخ 14 من رجب 1424 (11 سبتمبر 2003)، منشور بالجريدة الرسمية عدد: 5167 بتاريخ 13 شوال 1424 (8 سبتمبر 2003)، ص: 3969.

للتوسع في أحكام قانون الشغل المغربي، أنظر:

- ✓ أستاذنا عبد اللطيف كرازي، شرح قانون الشغل المغربي -دراسة نظرية تطبيقية معززة بمستجدات تشريعية واجتهادات قضائية، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2020.

1633 قرار محكمة النقض رقم 849 الصادر بتاريخ 15 شتنبر 2022، في الملف الإداري رقم 4693/4/2/2021، منشور على المنصة الرقمية لمحكمة النقض.

لكي يتم رفع اليد عن الرهن في إطار برنامج دعم سكن، فيجب تخصيص السكن محل الدعم كمسكن رئيسي لمدة 5 سنوات[1634]، ولإثبات ذلك يجب على المستفيد أن يدلي بالوثائق المشار إليها في المادة 8 من قانون المالية لسنة 2023. والتي تتمثل فيما يلي:

- طلب رفع الرهن؛
- نسخة من عقد البيع؛
- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية تحمل عنوان السكن موضوع الرهن أو شهادة إدارية تشير إلى المدة الفعلية للإقامة؛
- نسخ من إيصالات الأداء لرسم الخدمات الجماعية.

وبعد تحقق الإدارة من صحة الوثائق المدلى بها، تقوم بمنح المستفيد شهادة رفع اليد عن الرهن، التي لا تحتاج إلى تدخل مهني التوثيق، إذ تعتبر وثيقة رسمية نظرا لصدوره من طرف سلطة عامة وموقعة من طرف موظفين عموميين بحكم اختصاصهم[1635]، كما لابد من إشهار وثيقة رفع اليد المذكورة عن طريق تسجيلها بالرسم العقاري[1636].

الخاتمة:

خص المشرع المغربي برنامج دعم سكن بمجموعة من الضوابط القانونية، سواء ذات الطبيعة الموضوعية أو الإجرائية، انسجاما مع التوجيهات الملكية ومخرجات النموذج التنموي الجديد، من خلال تغيير سياسة الدعم المتبعة، بهدف تحقيق غاية أساسية وهي مساعدة المواطنين للولوج إلى سكن لائق.

وقد تبين أن هذه الضوابط القانونية لا تنحصر في المادتين 8 و10 من قانوني المالية لسنتي 2023 و2024 والمرسوم رقم 1.23.350، بل البرنامج يتأثر كذلك بشكل خاص بالقوانين المنظمة لقطاع البناء والإسكان والتعمير. وبالتالي فمن شأن جودة هذه الأخيرة أن ترفع من فعاليته.

وحاولنا على امتداد صفحات هذا المقال معالجة إشكالية مدى ضمان الضوابط القانونية المخصصة لبرنامج دعم سكن تحقيق الأهداف المسطرة وتجاوز اختلالات البرامج السابقة، فيبدو كقراءة مرحلية لنتائج البرنامج، أنه يحظى بإقبال متزايد، ما يدل على تلبيته لمتطلبات فئات كبيرة من المجتمع، وبالتبعية تجاوز اختلالات بعض البرامج السابقة التي لم تحظ بإقبال مماثل.

غير أن هذا البرامج لا يزال يواجه بعض التحديات التي تتمثل أساسا في الرقابة على أسعار العقارات، خاصة التي تستوفي الشروط المتطلبة للدعم، فمن شأن ارتفاع أسعارها أن يضعف من تأثير البرنامج ومن استفادة المواطنين منه، وذلك بانتقال الاستفادة إلى فئات أخرى.

وانطلاقا مما سبق، فقد خرج هذا المقال بمجموعة من الاقتراحات، وهي كالتالي:

أولا: انطلاقا من كون برنامج دعم سكن يتأثر بشكل كبير بقوانين التعمير والبناء والإسكان، فندعو إلى تحيين أو تعويض هذه النصوص سواء ظهير 1960 المتعلق بتنمية العمارات القروية أو القانون 12.90

1634 عوض 4 سنوات كما كان منصوص عليه في المادة 8 من قانون المالية لسنة 2023 قبل التعديل، حيث رفع المشرع من المدة المذكورة بمقتضى المادة 10 من قانون المالية لسنة 2024.

1635 دورية المحافظ العام عدد 395 بتاريخ 27 نونبر 2013، في شأن تطبيق مقتضيات المادة 4 من مدونة الحقوق العينية.

1636 ابراهيم اوتكوت، رفع اليد عن العقار المرهون رهنا رسميا في القانون المغربي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، تخصص قانون العقار والتعمير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير، جامعة ابن زهر، السنة الجامعية: 2024-2025. الصفحات: 62-98.

المتعلق بالتعمير وكذا القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والقانون رقم 66.12 المتعلق بمر اقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء ... وذلك من خلال تبسيط المساطر المتبعة، وتقليل عدد المتدخلين في إعداد وتنفيذ وثائق التعمير، بما يسهم في تعميم هذه الأخيرة على مجموع التراب الوطني، والقطع بشكل كلي مع سياسة الاستثناءات.

ثانيا: نظرا لما تشكله مهنة الإنعاش العقاري من أهمية في إنجاح برنامج دعم سكن وغيره من البرامج ذات الصلة بالقطاع، فيبقى من غير المبرر غياب إطار تشريعي خاص ومتكامل ينظم المهنة ويحدد أخلاقياتها، فرغم بعض النصوص التشريعية الني تحدد بعض الالتزامات على المنعش العقاري، كقانون بيع العقار في طور الإنجاز، غير أن هذا الأخير يبقى تطبيقه مستبعدا على برنامج دعم سكن.

لذلك لابد من إخراج مشروع القانون المرتبط بالمهنة إلى حيز الوجود، مع ضرورة إبرام اتفاقية تروم إلى تسقيف هامش ربح المنعش العقاري في إطار برنامج دعم سكن، كما هو الحال في الاتفاقية المبرمة بين الوزارة الوصية والمجلس الوطني للموثقين.

ثالثا: مع حصر المشرع المغربي اختصاص توثيق العقود في إطار برنامج دعم سكن في الموثق دون غيره من جهات التوثيق، ومع ما تحتله مهنة العدول من مكانة تاريخية، فأدعوا إلى منح العدول صلاحية توثيق هذه العقود، وذلك مقرون بتحيين الإطار القانوني المنظم للمهنة من خلال تنظيم طريقة مسك الودائع وفتح حساب باسم العدول لدى صندوق الإيداع والتدبير.

رابعا: وبعد أن عمل المشرع المغربي على تقنين منتوجات البنوك التشاركية، والتي شهد البعض منها إقبالا مهما، لذلك أرى أن على المشرع المغربي إدراج بعض هذه المنتوجات ضمن طرق منح الإعانة في إطار برنامج دعم سكن، وأخص بالذكر كل من المر ابحة والإجارة المنتهية بالتمليك.

لائحة المراجع المعتمدة

الكتب:

- الحاج شكرة، الوجيز في التعمير، الطبعة السادسة 2012؛
- عبد اللطيف كرازي، شرح قانون الشغل المغربي -دراسة نظرية تطبيقية معززة بمستجدات تشريعية واجتهادات قضائية-، الطبعة الأولى، المطبعة والور اقة الوطنية، مر اكش، 2020.

الرسائل والأطروحات:

- سعيد الوردي، سياسة الدولة في توفير السكن اللائق، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، السنة الجامعية: 2012-2011؛
- ابراهيم اوتكوت، رفع اليد عن العقار المرهون رهنا رسميا في القانون المغربي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، تخصص قانون العقار والتعمير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير، جامعة ابن زهر، السنة الجامعية: 2024-2025؛
- محمد بوطالب، الحق في السكن اللائق بالمغرب بين النص والو اقع، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، جامعة محمد الأول، السنة الجامعية: 2024-2023.

المقالات والندوات:

ج رقية الفائق، سياسة الدولة في مجال السكن بالمغرب دراسة لنموذج السكن الاقتصادي في ضوء التجارب المقارنة، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات، العدد الثالث والثلاثون، يوليوز2024؛

ج فتيحة نسرين مصابيح، الحق في السكن اللائق بين المعايير الدولية والسياسة العمومية -الإشارة إلى تجربة المغرب-، مجلة التعميروالبناء، المجلد 5، العدد 1، 2022؛

ج محمد الدكى، الحق في السكن الوظيفي بين الو اقع والقانون، أعمال الندوة العلمية الوطنية: الحق في السكن وتدبير مجال العقار-تكريما للأستاذ الدكتور محمد بن أحمد بونبات، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، جامعة القاضي عياض، 2010.

النصوص القانونية والتنظيمية:

ج الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص: 3600؛

ج العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966. الذي صادق عليه المغرب بتاريخ 3 مايو 1979؛

ج التعليق العام رقم 4 المتعلق بالسكن اللائق، المادة 11 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر سنة 1991؛

ج القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4159 بتاريخ 14 محرم 1413 (15 يوليو 1992)، ص: 887؛

ج قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.75 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1444 (13 ديسمبر 2022)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 7154 مكرر، بتاريخ 28 جمادى الأولى 1444 (23 ديسمبر 2022)، ص: 8191؛

ج قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.23.91 بتاريخ 30 جمادى الأولى 1445 (14 ديسمبر 2023)، منشور بالجريدة الرسمية عدد 7259 مكرر، بتاريخ 11 جمادى الآخرة 1445 (25 ديسمبر 2023)، ص: 11380؛

ج المرسوم رقم 2.23.350 صادر في فاتح جمادى الأولى 1445 (15 نوفمبر 2023) بتحديد أشكال إعانة الدولة لدعم السكن وكيفيات منحها لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي، منشور بالجريدة الرسمية عدد 7150 بتاريخ 9 جمادى الأولى 1445 (23 نوفمبر 2023)، ص: 10088.

الخطب الملكية:

ج خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، المؤرخ في 13 أكتوبر 2017؛

ج خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، المؤرخ في 12 أكتوبر 2018؛

ج خطاب عيد العرش، المؤرخ في 29 يوليوز2019.

مقالات وأبحاث علمية في تخصص العلوم الإنسانية والشرعية باللغة العربية

أ.د. هشام تهتاه و الطالب محمد الأمين عمارابه
باحثين

التنوع الفقهي في المذهب المالكي - دراسة في مبدأ مراعاة الخلاف

Jurisprudential diversity in the Maliki school of thought - a study in the principle of taking into account disagreement

الملخص:

مبدأ "مراعاة الخلاف" يُعد من الأدوات الفقهية الأساسية التي ساهمت في تجديد الفقه ، مما عزز مرونته وقدرته على التكيف مع التحديات المستجدة. في المذهب المالكي، يُعتبر هذا المبدأ أساسًا للتفاعل مع الاختلافات الفقهية بين العلماء، ويُسهم في تقديم حلول فقهية تتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في المجتمعات الإسلامية.

من خلال مراعاة الخلاف، استطاع الفقهاء توسيع آفاق الاجتهاد الفقهي، مما جعل المذهب المالكي أكثر قدرة على استيعاب النوازل والمستجدات. كما ساعد هذا المبدأ في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة بمرونة، مع الحفاظ على مقاصد الشريعة. يُعتبر "مراعاة الخلاف" أداة فعالة لتطوير الاجتهاد الفقهي بما يتماشى مع تطورات العصر.

تستعرض الدراسة مفهوم ومكانة مبدأ مراعاة الخلاف في المذهب المالكي، وتبحث تأثيره في تجديد الفقه وتوسيع نطاق الاجتهاد. كما تناقش أهمية هذا المبدأ في تعزيز التنوع الفقهي داخل المذهب المالكي، مما يساهم في تقديم حلول فقهية مرنة قادرة على مواجهة تحديات العصر. بالإضافة إلى ذلك، تتطرق الدراسة إلى نماذج تطبيقية تقليدية ومعاصرة في مجال المعاملات المالية، مبيّنة كيف يمكن تطبيق هذا المبدأ في التعامل مع المسائل المالية الحديثة وفقًا للمذهب المالكي. الكلمات المفتاحية : مراعاة الخلاف . الفقه المالكي . المعاملات المالية

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي الكريم وبعد : فإن الفقه الإسلامي يعد أحد الدعائم الأساسية للفكر الإسلامي، حيث كان له دور كبير في تأسيس وتوجيه مختلف جوانب الحضارة الإسلامية ، وقد تميز هذا الفقه بقدرته على التفاعل مع المتغيرات المستمرة التي تطرأ على المجتمعات عبر الأزمنة المختلفة ؛ ويمثل مبدأ "مراعاة الخلاف" أحد أبرز أدوات هذا الفقه المتجدد، حيث يتيح للفقهاء إعمال الاجتهاد في معالجة القضايا المستجدة، ويعزز من التنوع الفقهي الذي يُعتبر سمة بارزة للفقه الإسلامي بشكل عام، وفي المذهب المالكي ، الذي يتسم بتاريخه الطويل والمتنوع في اجتهادات فقهائه، اكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة. فقد أسهم مبدأ مراعاة الخلاف في تعزيز المرونة الفقهية ، وجعل من الممكن توظيف الآراء الفقهية المتنوعة في سياقات مختلفة تواكب تطورات المجتمع وتغيرات الواقع. ومن خلال هذا المبدأ، أصبح الفقه المالكي قادرًا على استيعاب النوازل الفقهية، كما قدم حلولًا فقهية متجددة تتلاءم مع احتياجات العصر، مع الحفاظ على مقاصد الشريعة وأهدافها العليا.

إن التنوع الفقهي الذي برزداخل المذهب المالكي كان نتاجًا حيويًا لهذا المبدأ، حيث ساعد في توسيع آفاق الاجتهاد وفتح المجال أمام الفقهاء للتفاعل مع مختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، نجد أن مراعاة الخلاف قد أثرت بشكل مباشرعلى أدوات الفقه المالكي ، مما جعله أكثرقدرة على الاستجابة لأسئلة العصرواحتياجاته المعاصرة.

في هذه الدراسة، نسعى إلى تقديم تحليل معمق لكيفية مساهمة مبدأ مراعاة الخلاف في إثراء التنوع الفقهي داخل المذهب المالكي. من خلال ذلك، سنستعرض الأبعاد المختلفة لهذا المبدأ، ونناقش تأثيره في مواجهة التحديات الفقهية المستجدة، وكيفية توظيفه كأداة للتجديد الفقهي، بما يعزز قدرة الفقه المالكي على التكيف مع التغيرات المستمرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز الدور المحوري الذي يلعبه مبدأ مراعاة الخلاف في توجيه الاجتهادات الفقهية داخل المذهب المالكي ، مما يمنحه مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات المستجدة في المجتمعات الإسلامية. مراعاة الخلاف لا تعد مجرد وسيلة لتخفيف حدة الخلاف بين الفقهاء، بل هي أداة فعالة لتوسيع نطاق الاجتهاد الفقهي واستيعاب النوازل الجديدة والمستجدات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية والاجتماعية.

إن دراسة تأثير مراعاة الخلاف في المذهب المالكي تسهم في فهم كيفية تفاعل الفقه المالكي مع التحولات الزمنية والمكانية، مما يعزز من قدرته على تقديم حلول شرعية تتسم بالمرونة والدقة في معالجة القضايا المعاصرة. كما يعكس هذا المبدأ استجابة الفقه المالكي لمتطلبات الو اقع المعاصر، دون الإخلال بالمبادئ الشرعية الثابتة، مما يجعله نموذجًا فقهيًا قادرًا على التطوروموا كبة التحديات المستجدة.

الإشكالية :

تتمثل الإشكالية الأساسية في هذه الدراسة في كيفية مساهمة مبدأ مراعاة الخلاف في تعزيز التنوع الفقهي داخل المذهب المالكي ، وذلك من خلال تمكين الفقهاء من تبني اجتهادات متعددة تتلاءم مع متغيرات الو اقع مع الحفاظ على مقاصد الشريعة، مما يساهم في إغناء الفقه وتوسيع أفق الاجتهاد وقد أفرز هذا الإشكال مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نهدف إلى الإجابة عنها، ومنها:

1. كيف يُفهم مبدأ مراعاة الخلاف في الفقه الإسلامي عمومًا والمذهب المالكي خصوصًا؟
2. كيف ساعد مبدأ مراعاة الخلاف في تقديم حلول فقهية مرنة ومتنوعة داخل المذهب المالكي؟
3. إلى أي مدى يمكن اعتبار مراعاة الخلاف أحد أدوات تجديد الفقه المالكي لمواجهة تحديات العصر؟

من خلال هذه التساؤلات، نسعى إلى تقديم فهم أعمق لدور مراعاة الخلاف في تعزيز التنوع الفقهي داخل المذهب المالكي وتوظيفه كأداة للتكيف مع المستجدات الفقهية.

وقد قسمت الموضوع إلى هذه الخطة التي من شأنها أن تستوعب كافة عناصر العنوان : المبحث الأول: مفهوم مراعاة الخلاف وأصوله في الفقه المالكي. المبحث الثاني: أثر مراعاة الخلاف في التنوع الفقهي.

المبحث الأول: مفهوم مراعاة الخلاف وأصوله في الفقه المالكي

يُعد مبدأ مراعاة الخلاف من أبرز المبادئ الفقهية التي أسهمت في توجيه الاجتهادات وتوسيع دائرة الفقه ، ويمثل هذا المبدأ أداة لتجنب التنازع بين الفقهاء، وذلك من خلال الاعتراف بوجود تعدد في الآراء

واستيعاب الخلافات التي قد تنشأ في المسائل الفقهية. وقد أولى المذهب المالكي اهتمامًا خاصًا بمراعاة الخلاف، مما ساعد في تعزيز مرونة الفقه المالكي وقدرته على التكيف مع مختلف النوازل والقضايا المستجدة عبر العصور.

في هذا المبحث، سنقوم بتوضيح مفهوم مراعاة الخلاف من زاويتين: اللغوية و الفقهية ، مما يسهم في بناء تصور شامل لهذا المبدأ. سنستعرض أيضًا مكانة هذا المبدأ في الفقه المالكي وكيف أسهم في تشكيل ملامح الاجتهادات الفقهية فيه.

المطلب الأول: تعريف مراعاة الخلاف

لتعريف مراعاة الخلاف بشكل شامل، لا بد من استعراض معنييه اللغوي و الاصطلاحي ، حيث يتكامل هذان المعنيان لتوضيح المفهوم في الفقه الإسلامي.

أولاً: تعريف المراعاة والخلاف لغة

- المراعاة :

المراعاة هي مصدر الفعل "راعى" يراعي مراعاة، كما أن "الرعي" هو مصدر الفعل "رعى" يرعى رعياً ورعاية.[1637] تأتي المراعاة و الرعي في اللغة العربية بمعانٍ متعددة، منها المر اقبة ، الاعتبار، والمحافظة على الشيء وحمايته. يُقال: "رعيت عليه" بمعنى حافظت عليه ورحمته. وفي الحديث الشريف: "نساء قريش خير النساء أحناه على طفل في صغره وأرعاه على زوج في يده"، والمقصود هنا هو الحفظ والرفق وتخفيف الأعباء.[1638]

أما الرعي بمعنى المحافظة، فأصل الرعي هو حفظ الحيوان إما عبر توفير غذائه الذي يحفظ حياته أو بالدفاع عنه من الأعداء. ثم استُخدم المعنى للإشارة إلى الحفظ والسياسة ، كما جاء في قوله تعالى: {فما رعوها حق رعايتها} (الحديد: 27)، أي لم يحافظوا عليها حق المحافظة.

- الخلاف :

الخلاف مصدره الفعل "خالف" يخالف مخالفة وخلافًا، و الاختلاف مصدر الفعل "اختلف" يختلف اختلافًا. كلتا الكلمتين في اللغة تحملان معنى نقيض الاتفاق . يُقال: "تخالف القوم واختلفوا" عندما يسير كل واحد في اتجاه مختلف عن الآخر.[1639] ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {واختلاف ألسنتكم وألو انكم} (الروم: 22). ومن حديث النبي ﷺ: "إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عنه".[1640] وهو ما يعني أنه يجب على المأموم أن يتبع الإمام في أفعاله و أقواله، إلا في بعض الحالات التي تختلف فيها الأحكام، وهذا موضوعه كتب الفقه.

ثانياً: تعريف مراعاة الخلاف اصطلاحاً

عُرّفت مراعاة الخلاف في الفقه بعدة تعريفات، وقد كانت محل نقاش بين العلماء. من بين هذه التعريفات، التعريف الذي قدمه ابن عرفة ، والذي يُعدّ من أشهر و أبرز التعريفات.

أ - التعريف الأول:

1637 لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة - 1414 هـ، 327/14 مادة ر ع ي

1638 تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، دار الهداية. بدون تاريخ. ج 16 ص 165 مادة ر ع ي .

1639 لسان العرب مادة خ ا ل ف 94،91،90

1640 صحيح البخاري رقم 722

عرف ابن عرفة مراعاة الخلاف بقوله:

"إعمال دليل المخالف في لازم مدلوله الذي أعمل في نقيضه دليل آخر".[1641]

هذا التعريف احتل مكانة الصدارة بين التعريفات المتعلقة بهذا الأصل الفقهي. ولكن، مع ذلك، فإنه لا يخلو من الغموض ويحتاج إلى شرح وتوضيح لتفسير معانيه.

- شرح التعريف:

- "إعمال" : يشير إلى تطبيق الدليل الفقهي أو استثمار الحجة، وهو تعبير يشمل قضايا مراعاة الخلاف وغيرها من المسائل الاجتهادية.

- "دليل" : يقصد بالدليل هنا الحجة الشرعية التي يتم بها الوصول إلى الحكم، وهو ما يستند إليه الخصم (المخالف في الرأي الفقهي).

- "في لازم مدلوله" : يُقصد به أن الفقيه لا يأخذ بالدليل في مدلوله المباشر، و إنما فيما يترتب عليه من لوازم. فمثلاً، لا يأخذ الفقيه بالدليل لإثبات صحة العقد، ولكن قد يأخذ بلازمه وهو ثبوت أثر معين للعقد.

- "الذي أعمل في نقيضه" : هنا يشير إلى أن الفقيه يرفض مدلول الدليل الأصلي (الذي يستند إليه الخصم) لكنه يقبل بعض نتائجه (لوازمه).[1642]

ومن الأمثلة التي طبق فيها الإمام مالك مبدأ مراعاة الخلاف هي مسألة نكاح الشغار. ففي هذه المسألة، استخدم الإمام مالك مراعاة الخلاف لإثبات التوارث بين الزوجين على الرغم من حكمه بفسخ العقد.

- استند الإمام مالك في حكمه على تحريم نكاح الشغار، وهذا التحريم يقتضي فسخ العقد . إذاً، الفسخ هو المدلول المباشر للحكم، ولازم هذا المدلول هو عدم التوارث بين الزوجين، لأن الفسخ يعني أن العقد غير صحيح ولا يترتب عليه توارث.

- بالمقابل، هناك من الفقهاء من يرى صحة هذا العقد مع بطلان الشرط المر افق له، مما يعني أن العقد لا يُفسخ، ولازم هذا الحكم هو إثبات التوارث بين الزوجين.

- الإمام مالك، في إطار مراعاة الخلاف، أخذ بلازم دليل المخالف وهو ثبوت الميراث بين الزوجين، مع أنه يخالفه في المدلول الأصلي (عدم فسخ العقد)، إذ قال بفسخ العقد مع إثبات التوارث.

ب - التعريف الثاني:

عرّف القاضي أبو عبد الله ابن عبد السلام [1643] مراعاة الخلاف بقوله:

"المراعاة في الحقيقة هي إعطاء كل من الدليلين ما يقتضيه من الحكم مع وجود المعارض."[1644]

1641 محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي "(نسبته إلى (ورغمة) قرية بإفريقية)، أبو عبد الله: إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره. مولده ووفاته فيها ولد 716.من كتبه)المختصر الكبير - ط) في فقه المالكية المختصر الشامل - خ) في التوحيد)مختصر الفرائض – خ المبسوط) في الفقه سبعة مجلدات، قال فيه السخاوي: شديد الغموض)الطرق الواضحة في عمل المناصحة - خ(الحدود - ط) في التعاريف الفقهية ولمحمد بن قاسم الرصاع، كتاب (الهداية الكافية - ط) في سيرته ومسائله. ت 803

1642 يراجع في الرصاع شرح حدود ابن عرفة 263،264/1

1643 محمد ابن عبد السلام بن يوسف الهواري التونسي المالكي ابو عبد الله قاضي الجماعة بتونس ولد عام 676 إمام حافظ محدث له شرح ابن الحاجب ت 749 انظر الديباج ص 336-337

1644 شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، المنجور أحمد بن علي المنجور (المتوفى 995 هـ)، دراسة وتحقيق: محمد الشيخ محمد الأمين، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، شعبة الفقه)، بإشراف الدكتور/ حمد بن حماد بن عبد العزيز الحماد، الناشر: دار عبد الله الشنقيطي، ص.255، التوضيح 14/1

يعد هذا التعريف واحدًا من أبرز التعريفات التي اشتهرت لمبدأ مراعاة الخلاف ، حيث أوضحه ابن عبد السلام في سياق حديثه عن معنى هذا المبدأ. ويشير إلى أن مراعاة الخلاف تعني تطبيق الدليلين المختلفين في مسألة واحدة، بحيث يتم العمل بما يستوجبه كل دليل من حكم شرعي، حتى لو كان هناك دليل آخر يعارضه.

شرح التعريف:

- "إعطاء كل من الدليلين ما يقتضيه" : يشير إلى أن الفقيه لا يلتزم بأحد الدليلين فقط، بل يعمل بكلا الدليلين، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج كل واحد منهما.

- "مع وجود المعارض" : يعني أنه حتى في حالة وجود دليل يعارض الدليل الآخر، يتم إعطاء كل دليل حقه دون إلغاء أحدهما.[1645]

توضيح التعريف:

في شرحه لهذا المبدأ، ذكر ابن عبد السلام أن الإمام مالك -رحمه الله- كان يأخذ بمراعاة الخلاف عندما يكون الدليل المخالف قويًا. لكنه إذا وجد أن الدليل قوي بما يكفي، فإنه لا يعتبر ذلك مجرد مراعاة للخلاف، بل هو تطبيق عملي لكل دليل. ويذكر ابن عبد السلام بعض الأمثلة التي خالف فيها الإمام مالك جمهور الفقهاء بناءً على قوة الأدلة التي اعتبرها، مثل:

- إجازة الصلاة على جلود السباع .
- إباحة أكل الصيد إذا أكل منه الكلب .

هذه الأمثلة تبيّن أن الإمام مالك لم يكن يعمل بمبدأ مراعاة الخلاف لمجرد وجود الخلاف، بل كان يعتمد على قوة الدليل الذي يعتمده. وبالتالي، في هذه الحالات، يكون الدليل المعتبر هو الأقوى، وليس مجرد إعمال للدليلين بشكل مطلق.

علاقة التعريف بتعريف ابن عرفة:

يُعتبر تعريف ابن عبد السلام الأساس الذي طوّر عليه ابن عرفة تعريفه لمراعاة الخلاف. فتعريف ابن عرفة يُعد صياغة متطورة للتعريف الأصلي، حيث قدّم مزيدًا من الدقة والتفصيل ووضّح بعض النقاط التي كانت غير واضحة في تعريف ابن عبد السلام.

ج - التعريفات المعاصرة لمراعاة الخلاف:

قدّم الباحثون المعاصرون عدة تعريفات لمفهوم مراعاة الخلاف ، ورغم تنوعها، فإن معظمها يتفق في الجوهر مع التعريفات التي سبقتها. من هذه التعريفات:

1. تعريف الموسوعة الكويتية :

"أن من يعتقد جواز فعل معين يتركه إذا كان الآخرون يرونه حرامًا، وكذلك في مسألة الوجوب، فمن يرى إباحة شيء يستحب له أن يفعله إذا كان هناك من يعتقد وجوبه."[1646]

2. تعريف آخر:

"أخذ المجتهد بقول يخالف ما استقر عليه اجتهاده ويعتمده في إصدار حكم." [1647]

هذا التعريف يُعاب عليه إغفاله جانب المخالف، إذ لم يتطرق إلى رأي المخالف أو مراعاته له.

1645 شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، المرجع السابق،

1646 الموسوعة الكويتية : 2/ 298

1647 قاعدة مراعاة الخلاف وأثرها في الفقه الإسلامي العيد عباسه ص 72

3. تعريف ثالث :

"ترجيح المجتهد لدليل المخالف بعد حدوث الو اقعة، وإعطاؤه ما يقتضيه أو بعض ما يقتضيه." [1648]

4. تعريف رابع :

"تصحيح تصرف المخالف بعد وقوع الفعل أو بعد فوات الأوان."[1649]

التعليق على التعريفات المعاصرة:

يمكن ملاحظة أن معظم هذه التعريفات، باستثناء الأخير، لم تُشر بشكل صريح إلى وجود مسوغ شرعي لمراعاة الخلاف. وهذه الإشارة مهمة، لأن مراعاة الخلاف ليست مجرد أخذ بالدليل المرجوح دون سبب شرعي، بل هي استثناء يتطلب وجود مسوغ أو سبب معتبر. إن العمل بالدليل المرجوح دون سبب شرعي قد يؤدي إلى اضطراب في العملية الاجتهادية، خاصة وأن مراعاة الخلاف هي استثناء من القاعدة العامة التي تنص على العمل بالدليل الراجح وترك المرجوح.

يُلاحظ أيضًا أن هذه التعريفات ركزت فقط على مراعاة الخلاف بعد وقوع الحادثة ، في حين أن البعض يرى أن المراعاة يمكن أن تتم قبل وقوع الفعل أو بعده. وبالتالي، من الأفضل أن تشمل التعريفات مراعاة الخلاف في كلا السياقين.

التعريف المختار لمراعاة الخلاف:

بعد دراسة هذه التعريفات، يمكن التوصل إلى خلاصة تتفق مع تعريف الشاطبي لمراعاة الخلاف في المذهب المالكي، حيث يُفهم هذا المبدأ على أنه " إعادة نظر في الحكم بعد وقوع الفعل" ، استنادًا إلى الآثار المترتبة عليه وما قد يسببه من إشكالات، مما يتطلب نظرة جديدة تأخذ بعين الاعتبار دليل المخالف، حتى لو كان مرجوحًا. وبناءً عليه، يتم بناء الحكم على ما يقتضيه الدليل المخالف أو جزء من مقتضاه، مراعيًا ما حدث من آثار بعد الفعل.

التعريف المختار:

"عمل المجتهد بالدليل المرجوح أو إعطاؤه اعتبارًا في مدلوله أو بعضه لمسوغ شرعي."

معنى التعريف:

1. - "عمل المجتهد:" يُشير هذا القيد إلى أن مبدأ مراعاة الخلاف ليس متاحًا لكل أحد، بل هو منوط بأهلية الاجتهاد، أي أولئك الذين بلغوا مرتبةً علمية تخوّلهم النظر في الأدلة، وترجيح بعضها على بعض، وفق قواعد الاستنباط المعتبرة. أما المقلد، فلا يحق له مراعاة الخلاف من تلقاء نفسه، لأنه لا يملك أدوات تقييم الأدلة ولا الترجيح بينها. ويدل هذا على أن مراعاة الخلاف تُعد ضربًا من ضروب الاجتهاد الجزئي، يُشترط فيه العلم بأقوال المذاهب، ومآخذها، وأصولها الاجتهادية.
2. "بالدليل:"

يُراد به أن العمل المرجوّ ليس مجرد اتباع للهوى، أو اختيار عشوائي، أو اعتبار لعوامل خارجية غير منضبطة شرعًا، بل هو استناد إلى دليل شرعي معتبَر – وإن كان غير راجح – في المسألة محل النظر. وهذا يدل على أن مراعاة الخلاف ليست تمييعًا للفتوى، بل هي مبنية على أدلة معتبرة في أصلها، لكنّ المجتهد انصرف عنها في مقام الترجيح، ثم عاد للنظر فيها لمسوّغ لاحق.

1648 مراعاة الخلاف عند المالكية وأثره في الفروع الفقهية للدكتور أحمد شقرون ص 73

1649 رفع الحرج يعقوب الباحسين ص 319

3. "المرجوح:"

يشير إلى أن المجتهد لا يعمل هنا بالدليل الراجح الذي ترجّح عنده ابتداءً، و إنما يأخذ بدليل آخر لم يكن هو الأقوى من حيث القوة الترجيحية. وهذا ما يُميز مراعاة الخلاف عن الترجيح المعتاد، حيث يُختار الدليل الأقوى؛ بينما في مراعاة الخلاف يُعمل بالدليل الضعيف نسبيًا – ولكن بشرط وجود مسوّغ شرعي معتبر كما سيأتي.

4. "إعطاؤه اعتبارًا:" هذه العبارة تفتح المجال لأنواع متعددة من مراعاة الخلاف؛ فقد لا يُؤخذ بالدليل المرجوح كاملًا، بل يُعطى بعض الاعتبار في مقام التنزيل العملي أو التوجيه الفقهي، مثل: دفع الضرر، رفع الحرج، اعتبار الأعراف، أو تيسير التعامل بين الناس، دون الالتزام بمضمون الدليل المرجوح على إطلاقه. فالمراعاة هنا قد تكون في مقام الإفتاء دون القضاء، أو في مقام السياسة الشرعية دون الإلزام القضائي.

5. "في مدلوله أو بعضه:" يتضمن هذا القيد احتمالين:
   - الأول: أن يعمل المجتهد بمضمون الدليل المرجوح بكامله، كما لو أفتى بجواز مسألة بناءً على قول مرجوح في المذهب، دفعًا للحرج أو مراعاةً لحال السائل.
   - الثاني: أن يأخذ ببعض مدلول الدليل فقط، كما لو استأنس به في تعليل الحكم أو في تخفيف العقوبة أو في تحديد جهة من الجهات ذات العلاقة بالحكم، دون التزام تام بنتيجته الأصلية.د.

6. "لمسوّغ شرعي:" يُعد هذا القيد أهم قيود التعريف، لأنه يحصّن مراعاة الخلاف من الفوضى، ويحول دون أن تُتخذ ذريعة للعبث بالأحكام الشرعية. فالمسوّغ قد يكون رفع الحرج، أو اعتبار الحاجة، أو رعاية المصلحة، أو تحقيق مقاصد الشريعة، أو غيرها من العلل المعتبرة شرعًا. وبدون هذا المسوّغ، يصبح العمل بالدليل المرجوح خروجًا عن المنهج الفقهي المنضبط، وقد يدخل في دائرة تتبع الرخص المذموم.

يتّضح من خلال هذا التحليل أن مراعاة الخلاف – كما عبّر عنها التعريف – هي عملية اجتهادية دقيقة، قائمة على موازنة بين الدليل والواقع، بين النص والمقصد، بين قوة الحجة وضبط المآل. كما أنها لا تعني الانتقال العشوائي بين الأقوال الفقهية، بل تقوم على وعي عميق بفقه الخلاف، وفهم دقيق لضوابطه، وتقدير مسؤول للظروف والوقائع.

ولذا، فإن هذا التعريف يُعد من أكثر التعريفات إحكامًا وشمولًا، لتوفّره على الأركان الأساسية للمفهوم، وبيانه لشروطه وحدوده، مما يجعله أداة مهمة في ضبط الاجتهاد المعاصر وترشيد استعمال هذا الأصل في الفتاوى والمعاملات.

المطلب الثاني: منزلة مراعاة الخلاف في المذهب المالكي

لقد اعتنى جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة بمبدأ مراعاة الخلاف، واستخدموه في بعض المواطن باعتباره وجهًا من أوجه التعليل الفقهي، خاصة في مجالات الاحتياط والورع، أو دفعًا للإثم والخلاف في بعض الأحوال. غير أن هذا الاستعمال – على أهميته – لم يرقَ عندهم إلى مستوى التأصيل المنهجي أو التقعيد الأصولي الذي يجعل من مراعاة الخلاف أصلًا مستقلًا تبنى عليه الأحكام ويُستند إليه في التخريج.

ولذلك، فقد ظل هذا الأصل عند جمهور الفقهاء مجرد اعتبار يُذكر غالبًا في سياق الترجيح أو الخروج من الخلاف، دون أن يُعامل كقاعدة اجتهادية مطّردة.

أما عند المالكية، فإن مبدأ مراعاة الخلاف قد حظي بعناية فائقة، واحتل موقعًا بارزًا في منظومتهم الأصولية والفقهية، حتى أصبح عند كثير من فقهائهم أصلًا من أصول المذهب، يُعتمد عليه في الفتوى والقضاء، ويُبنى عليه القول في النوازل والاجتهادات المعاصرة. وقد تعمق علماء المالكية في بحث هذا الأصل وتطبيقاته، و انكبّوا على استقراء موارده وتوظيفه في فروع متعددة، مما أفضى إلى تشكّل ملامح تقعيدية واضحة له داخل المذهب.

وقد كان لهذا التوجه آثار فكرية وعملية متعددة؛ إذ نشأت من خلاله مناقشات علمية ومناظرات بين كبار علماء المالكية، تناولت حدود مراعاة الخلاف، وضوابط العمل به، ومدى إمكانية تقديمه على المشهور أو المعتمد في بعض الأحوال. ومن اللافت أن هذا الأصل لم يكن مجرد ممارسة اجتهادية معاصرة لدى متأخري المذهب، بل تُنسب جذوره إلى الإمام مالك نفسه، حيث يلاحظ المتتبع لفروع المذهب أن الإمام قد أفتى في عدة مسائل باعتبار قول مخالف داخل أو خارج المذهب، تحقيقًا للمصلحة أو دفعًا للحرج أو مراعاة لحال الناس، مما يعززنسبة هذا الأصل إلى أصول المذهب وإن لم يُصرّح به صراحة في المدونات الأولى.

ومن النصوص التي تؤكد مراعاة الخلاف في المذهب المالكي:

- قول ابن رشد الجد إن: "من أصل مالك مراعاة الخلاف..."، كما أضاف: "ومن مذهبه مراعاة الخلاف".[1650]

- وقال في نوازله: "مراعاة الخلاف أصل من أصول مالك".[1651]

- أما الإمام الشاطبي ، فقد أكد على ذلك بقوله: "إن مالكًا وأصحابه رحمهم الله يجري كثيرًا في فتاويهم ومسائلهم مراعاة الخلاف، ويبنون عليها فروعًا، ويعلل بها شيوخ المذهب الشارحون له أقوال من تقدم من أهل مذهبهم من غير توقف، حتى صارت عندهم وعند مدرسي الفقهاء قاعدة مبنيًا عليها وعمدة مرجوعًا لها".[1652]

وقال في الاعتصام:" وهو أي مراعاة الخلاف أصل في مذهب مالك ينبني عليه مسائل كثيرة "[1653].

وقال التسولي[1654]:" فإن من جملة ما بنى عليه مذهبه مراعاة الخلاف "[1655]

وقال المقري[1656] في قواعده:"من أصول المالكية مراعاة الخلاف ".

من خلال هذه النقول يتضح لنا أن ما ذكره الإمام الشاطبي و أئمة المذهب المالكي في تصريحاتهم حول مراعاة الخلاف يعكس بوضوح المكانة الرفيعة التي يحتلها هذا المبدأ في المنظومة الفقهية المالكية.

1650 البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: 520هـ)، حققه: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1408 هـ - 1988 م 419/3

1651 أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المشهور بابن رشد الجد ميلاده 1058 شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ وقاضي الجماعة بقرطبة، وهو جد الفيلسوف ابن رشد له مؤلفات منها البيان والتحصيل ونوازل ابن رشد توفي 520 هـ.

1652 المعيار المعرب 367/6

1653 الاعتصام 145/2

1654 هو الإمام العلاَّمة الفقيه النَّوازليُّ أبو الحسن عليّ بن عبد السلام بن عليّ التُّسُولي، من مؤلفاته »البهجة في شرح التحفة«،و»الجواهر النفيسة فيما يتكرر من الحوادث الغريبة توفي 1258هـ

1655 البهجة شرح التحفة 21/1

1656 أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري(ت 758هـ)

فالشاطبي، في تحليله، يؤكد أن مراعاة الخلاف ليست مجرد اختيار جزئي أو مسألة هامشية، بل هي أصل أساسي يؤسس عليه المالكية العديد من الفروع الفقهية . وهذا يشير إلى أن هذا المبدأ كان له دور محوري في تنويع الاجتهادات وتوسيع دائرة الفقه المالكي ليكون أكثر قدرة على التفاعل مع مختلف السياقات والأوقات.

إحدى أبرز قيم مراعاة الخلاف هي أنها توفر مرونة فقهية تتيح للفقهاء توجيه اجتهاداتهم لتتناسب مع تغيرات الو اقع الاجتماعي والاقتصادي، وذلك دون أن تخل بالثو ابت الشرعية. كما أن استخدام هذا المبدأ يتيح للفقهاء احترام اختلافات الرأي بين أهل العلم من جهة، ويؤكد من جهة أخرى على أهمية التوازن بين التمسك بالمقاصد الشرعية والحرص على المرونة والتيسير في معاملة الناس، خاصة في مواجهة القضايا المستجدة التي تتطلب اجتهادًا متجددًا.

كما أن تأكيد التسولي والمقري على أن مراعاة الخلاف من أصول المالكية يظهر بوضوح أن هذا المبدأ ليس مجرد إجراء فقهى عارض ، بل هو جزء من قيمة منهجية عميقة تضمن للفقه المالكي قدرة على التكيف دون التفريط في الثو ابت أو التشدد في الرأي الواحد. وهو بذلك يشكل حافزًا لإثراء الفقه وتوسيع الخيارات أمام المتمسكين بمذهب مالك، مما يجعل فقهه أكثر قدرة على احتواء التعددية الفقهية دون الوقوع في التناقض أو الفوضى الفكرية.

في النهاية، يمكن القول إن مراعاة الخلاف قد لعبت دورًا أساسيًا في إثراء الفقه المالكي وتطويره، بحيث أصبح أكثر قدرة على مواجهة التحديات الفكرية والتغيرات المجتمعية. ومن خلال هذا المبدأ، يمكن أن نتفهم كيف تمكن الفقه المالكي من المحافظة على مرونة الاجتهاد مع الحفاظ على جوهر التوازن بين المصالح والمقاصد الشرعية ، مما يجعله مذهبًا فقهيًا غنيًا في تنوعه ومتجددًا في اجتهاداته.

المبحث الثاني: أثر مراعاة الخلاف في التنوع الفقهي

تُعد مراعاة الخلاف من أبرز الأدوات التي أسهمت في توجيه الاجتهادات الفقهية ضمن المذهب المالكي، مما ساعد على إبراز مرونته وقدرته على التعامل مع المستجدات والاختلافات الفقهية. فمن خلال الأخذ بعين الاعتبار آراء المخالفين، وإعطاء الدليل المرجوح حقه في بعض الحالات، استطاع الفقه المالكي أن يوفر حلولًا متعددة للمسائل الخلافية، الأمر الذي أضفى على المذهب طابعًا من التنوع الفقهي .

هذا التنوع نابع من منهج الإمام مالك وأصحابه في استثمار الخلاف بما يتماشى مع المصلحة العامة، ودون الإخلال بالمبادئ الشرعية. وسنستعرض في هذا المبحث كيف ساعد مبدأ مراعاة الخلاف في إثراء الفقه المالكي، ودوره في تنويع الاجتهادات الفقهية. كما سنتناول كيف أسهم هذا المبدأ في تعزيز المرونة الفقهية، وتقديم حلول تلائم الظروف المختلفة والمستجدات التي واجهتها الأمة الإسلامية.

المطلب الأول: مراعاة الخلاف كآلية لتعزيز التكيف مع المستجدات

ساهم مبدأ مراعاة الخلاف في تعزيز قدرة الفقه المالكي على التكيف مع المستجدات والنوازل، حيث مكّن الفقهاء من التعامل مع القضايا الجديدة بطريقة تراعي تغير الظروف وتعدد الآراء الفقهية. وفي ظل التطورات المستمرة التي شهدتها المجتمعات الإسلامية، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، أصبح من الضروري اعتماد منهج يراعي هذه المستجدات مع الحفاظ على أصول الشريعة . وهنا تبرز أهمية مراعاة الخلاف كأداة مرنة لتخريج الأحكام و إيجاد حلول للنوازل المطروحة ، وذلك من خلال الاعتراف بتعدد الآراء والاجتهادات وتبني بعض الآراء المخالفة إن كانت تحقق المصلحة العامة وتقلل من الضرر.

وفي كثير من النوازل الفقهية التي واجهها المجتمع الإسلامي، كان مبدأ مراعاة الخلاف حلاً يُمكّن الفقهاء من التكيّف مع الواقع الجديد. فقد وجد الفقهاء أن الخروج من الجمود الفقهي واعتماد آراء أخرى، حتى لو كانت مرجوحة في أصل النظر، يسهم في توفير حلول تتناسب مع الظروف الجديدة التي لم تكن معروفة أو مطروحة سابقًا. لذلك، فإن المرونة التي يمنحها مبدأ مراعاة الخلاف تعتبر عاملاً أساسيًا في مواكبة المستجدات، بما يُتيح للفقه المالكي الاستمرار في الاجتهاد وتقديم فتاوى متجددة. وفي هذا السياق، سنعرض بعض النماذج من المعاملات المالية التي تمثل التوازن بين المعاملات التقليدية والمعاصرة، موضحين كيف ساهم مبدأ مراعاة الخلاف في تقديم حلول فقهية تتماشى مع الواقع وتراعي التحولات الجديدة التي شهدتها المجتمعات الإسلامية.

أولا: تطبيق معاصر لمراعاة الخلاف في حل القضايا المستجدة:

مسألة: بيع المرابحة للأمر بالشراء

يعتبر بيع المرابحة للأمر بالشراء عقد تجاري يستخدم في المصارف والشركات الإسلامية كأداة تمويلية، ويعد من أهم وسائل الاستثمار في المعاملات المالية المعاصرة. في هذا النوع من البيع، يقوم البنك أو المؤسسة المالية بشراء سلعة أو منتج بناءً على طلب العميل، ومن ثم يبيعها له بسعر أعلى يتضمن هامش ربح يتم الاتفاق عليه مسبقًا. والمرابحة تتم على النحو التالي:

1. طلب العميل: يطلب العميل من البنك أو المؤسسة المالية شراء سلعة معينة له، سواء كانت سلعة ملموسة مثل السيارات أو الأجهزة أو عقارات، أو سلع أخرى قابلة للتداول.
2. شراء البنك أو المؤسسة: يشتري البنك السلعة من البائع الأصلي.
3. إعلام العميل بالسعر: بعد أن يمتلك البنك السلعة، يُعلم العميل بسعر شراء السلعة من البائع الأصلي، ويُضيف إليها هامش ربح متفق عليه، ثم يعرض عليها للبيع للعميل.
4. البيع للعميل: يبيع البنك السلعة للعميل بسعر جديد يتضمن تكلفة الشراء إضافة إلى الربح المتفق عليه، ويُدفع المبلغ عادةً على أقساط أو دفعة واحدة حسب الاتفاق.

حكم بيع المرابحة للأمر بالشراء:

تتعدد الآراء الفقهية حول حكم بيع المرابحة للأمر بالشراء، وكل رأي يستند إلى أدلة وأسس فقهية مختلفة.

الرأي الأول: رأي من يرى عدم جواز بيع المرابحة للأمر بالشراء

يرى هذا الرأي مجموعة من العلماء، مثل ابن حزم الظاهري وابن سيرين وبعض الفقهاء المعاصرين، أن بيع المرابحة للأمر بالشراء غير جائز. ويستندون في ذلك إلى عدة حجج:

1. بيع البيعتين في بيعة واحدة: يعتبرون أن عقد المرابحة يتضمن بيعًا مزدوجًا في صفقة واحدة، حيث يتم بيع السلعة بثمن معين، ثم بيعها ثانية مع تحديد ربح زائد، وهذا يشبه بيع البيعتين في بيعة، وهو ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم. في الحديث: " نهى رسول الله صل الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة " .[1657]

1657 أخرجه أبو داود (3461)، و الترمذي (1231)، و النسائي (4632) واللفظ لهما، وأحمد (9584) مطولًا.

2. بيع ما لا يملك البائع : يرون أن البائع في بيع المرابحة للأمر بالشراء لا يملك السلعة بالفعل عند إتمام العقد، وبالتالي فهو يبيع ما لا يملك . وهذا يتعارض مع ما جاء في الحديث الذي رواه حكيم بن حزام رضي الله عنه حيث قال: "أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي الْبَيْعَ لَيْسَ عِندِي مَا أَبِيعُهُ مِنْهُ ثُمَّ أَبْتَاعُهُ لَهُ مِنَ السُّوقِ، قَالَ: لا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِندَكَ."[1658]

3. إلزام بالوعد : في بعض الحالات، يرى هذا الرأي أن بيع المرابحة يتضمن إلزامًا بالوعد بالشراء، وهو ما قد يكون إيجابًا لما لم يوجبه الشرع . بمعنى آخر، قد يؤدي ذلك إلى إحداث إجبار أو إلزام على الطرف الآخر قبل اكتمال العقد، وهو ما قد يُعتبر محظورًا.[1659]

الرأي الثاني: رأي من يرى جواز بيع المرابحة للأمر بالشراء

في المقابل، هناك رأي آخر يرى جواز بيع المرابحة للأمر بالشراء ، ويستند إلى مجموعة من الأدلة الشرعية:

1. إباحة البيع بشكل عام : يعتمد هذا الرأي على القاعدة العامة في المعاملات المالية بأن البيع مباح ما لم يرد نص بتحريمه. حيث استدلوا بآيات مثل قوله تعالى:

- "وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة: 275).
- "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلًا من ربكم" (البقرة: 198).

ومن هنا، فهم يعتبرون أن الأصل في المعاملات الإباحة ، ما لم يكن هناك دليل قاطع يحظر هذا النوع من البيع.

لكن قد أقر المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الخامسة (1988) جواز بيع المرابحة للأمر بالشراء بشرط توافر بعض الشروط الشرعية، على النحو التالي:

1. وجود ملكية فعلية للسلعة : يقر المجمع بأن بيع المرابحة للأمر بالشراء يجوز إذا كان البائع قد ملك السلعة فعلاً قبل بيعها، وأتم القبض المطلوب شرعًا .

2. مسؤولية التلف والعيب الخفي : في حال حدوث تلف للسلعة قبل التسليم، فإن المشتري يتحمل المسؤولية. كما إذا كانت هناك عيوب خفية بعد التسليم، فإن المشتري له الحق في الرد إذا توافرت الشروط المطلوبة.

3. الوعد بالشراء : في ما يتعلق بـ"الوعد بالشراء"، قرر المجمع أن الوعد يكون ملزمًا للواعد ديانة، إلا في حالة وجود عذر، بينما هو ملزم قضائيًا إذا كان هذا الوعد قد أدى إلى تكاليف أو أعباء على الموعود. في هذه الحالة، يجب تنفيذ الوعد أو دفع تعويض عن الضرر إذا تم إخلاف الوعد بلا عذر[1660]

مراعاة الخلاف في المسألة :

من خلال الاختلافات الفقهية حول بيع المرابحة للأمر بالشراء ، يظهر بوضوح دور مراعاة الخلاف في التوفيق بين الآراء المتباينة وتقديم حلول فقهية تتماشى مع الواقع المعاصر. ففيما يتعلق بآراء المالكية، نجد أنهم يختلفون مع بعض الآراء الأخرى في فهم هذا النوع من البيع.

1658 أخرجه النسائي (4627) واللفظ له، وأبو داود (3503)، والترمذي (1232) باختلاف يسير.

1659 مجلة المجمع الفقهي الإسلامي العدد 5 الجزء 2 ص 991

1660 مجلة المجمع الفقهي الإسلامي العدد 5 ج 2 ص 1600 _ 1599

رأي المالكية ينطلق من اعتبار بيع المرابحة للأمر بالشراء محلاً لإشكال فقهي، حيث يرون أن بيع السلعة بسعر أكثر من سعرها الأصلي مع إضافة ربح معلوم يعد خلاف الأولى ، من حيث الوضوح و تفاصيل التكاليف . فالمالكية يعتبرون أن هذا النوع من البيع قد يؤدي إلى صعوبة في تحديد السعر النهائي ، خاصة عندما يتعذر على العامة معرفة التكلفة الحقيقية التي أضافها البائع على السلعة. هذا الأمر قد يخلق نزاعًا بين البائع والمشتري في حال لم يوضح البائع كل ما أنفقه من أموال إضافية على السلعة.

لذلك، يرى المالكية أن بيع المرابحة للأمر بالشراء هو في الأصل بيع غير جائز، لأنه يتضمن محاذير تتعلق بالملكية و مغالاة السعر، لكن في حال وقوع العقد وتحقُّق الشروط الشرعية الأخرى، مثل القبض الفعلي للسلعة و التملك الكامل ، فإن العقد يبقى صحيحًا ، ولكن الشرط المتعلق بالوعد بالشراء يُمكن فسخه. بمعنى آخر، المالكية لا يلغون العقد بمجرد وقوعه، ولكنهم يبطلون الشرط المتعلق بالوعد إذا كان يتسبب في إشكالات عملية أو إذا كان يتضمن نوعًا من الإلزام الذي لم يوجبه الشرع .

مراعاة الخلاف في هذا السياق تكمن في التوفيق بين ضرورة المرونة الفقهية في التعامل مع المعاملات المالية المعاصرة وبين التمسك بالشروط الشرعية . فبالرغم من اعتراض المالكية على بيع المرابحة للأمر بالشراء في الأصل، إلا أنهم يراعون الواقع الفقهي في حالة وقوع العقد بما يضمن حق الطرفين ويجعل من العقد صالحًا مع إبطال ما يمكن أن يسبب نزاعًا أو إجبارًا غير مشروع .

إذن، يمكن القول إن مراعاة الخلاف في مسألة بيع المرابحة للأمر بالشراء كانت بمثابة تطوير للمعاملة بما يتماشى مع الضرورات المعاصرة . فبينما اعترض المالكية على هذا النوع من البيع في أصله بسبب غموض تفاصيله والإلزام غير المشروع ، إلا أنهم لم يرفضوه تمامًا، بل راعوا الواقع الفقهي المعاصر و أقروا بصحته في حال تحقق الشروط الشرعية اللازمة. بذلك، كانت مراعاة الخلاف حلًا مرنًا سمح بتطوير المعاملة المالية بحيث تظل متوافقة مع أصول الشريعة وتلبي احتياجات العصر، مما يعكس قدرة الفقه المالكي على التكيف مع التحديات الجديدة دون التفريط في القيم الأساسية للشريعة.

ثانيا : أمثلة تقليدية لمراعاة الخلاف:

1. السلم إلى أجل قريب

ذهب الشافعي و ابن المنذر إلى أن السلم يجوز حالا لأنه عقد يصح مؤجلا فيصح حالا كبيع الأعيان [1661].

وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والأوزاعي إلى أن السلم لا يكون إلا إلى أجل فلا يصح حالا.

مراعاة الخلاف في المسألة

إن وقع السلم على أجل قريب يفسخ عند المالكية كما قال مالك في المدونة:" لا خير فيه حتى يكون إلى أجل ترتفع فيه الأسواق وتنخفض "[1662]

لأن الأجل القريب يشبه السلم الحال الذي لا يجوز، من أجل أن المسلم كأنه دفع إلى المسلم إليه دنانير على أن يشتري له بها سلعة كذا، على أن له ما زاد، وعليه ما نقص، فدخله الغرر والخطر، إلا أن الإمام مالك سئل عن الرجل يشتري الطعام المضمون إلى يومين يوفيه إياه قال لا بأس".

1661 انظر التفصيل تكملة المجموع 108/13

1662 المدونة 118/3

وقال ابن حبيب: لا يفسخ إذا وقع مراعاة لخلاف من أجاز أن يكون الأجل قريبا كأبي حنيفة والأوزاعي [1663]،

2. بيع جلود الميتة

ذهب المالكية إلى كراهة بيع جلود الميتة حتى بعد الدباغ وحملوا الطهارة الواردة في الحديث علي طهارة مخصوصة لا تشمل البيع وتختص ببعض الانتفاع المقيد.

قال الإمام ملك: " من اشترى جلد ميت فدبغه وقطعه نعالا فلا يبيعها حتى يبين[1664]".

وذهب الحنابلة إلى تحريم جلود الميتة وتحريم الانتفاع بها قبل الدباغ وبعده ومن وجوه الانتفاع البيع فلا يجوز بيع جلود الميتة ولو دبغت لنجاستها لأن الدباغ لا يطهرها.

واحتجوا بأن الله حرم الميتة تحريما عاما لم يخص منها شيئا بعد شيئا فكان ذلك و اقعا علي الجلد واللحم جميعا.

مراعاة الخلاف في هذه المسألة

ووجه كراهة المالكية لبيع جلود الميتة بعد دبغها إنما هو مراعاة لمن أجاز بيعها والانتفاع بها وهم الجمهوروالقياس أن يحرم بيعها لنجاستها.

و أيضا راعى ابن القاسم قول أحمد حين سئل: عن رجل دبغ جلود ميتة فباعها واشترى بثمنها غنما، فنمت وتوالدت، ثم أراد أن يتوب مما صنع؛ قال: يتصدق بثمن الجلود التي باعها به، وليس بالغنم الذي اشترى؛

قال عيسى: إن وجد الذي باع منه الجلود أوورثته إن كان قد مات، دفع ذلك إليه أو إليهم؛ فإن لم يجده ولا ورثته، تصدق به؛ فإن جاء بعد ذلك، خير بين الصدقة والثمن كاللقطة[1665]".

ووجه التصدق مراعاة لقول من لا يجيز بيع جلد الميتة ولا الانتفاع بها على حال دبغ أولم يدبغ للاحتياط والورع.

3 بيع الحاضر للبادي

قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث تدل على حرمة بيع الحاضر للبادي منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحاضر للبادي ولا تناجشوا ولا يبع أحد على بيع أخيه [1666]

وحديث جابررضي الله عنه قال قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يبيع حاضرلباد وذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض "[1667]

ومعناه : " هو أن يقدم غريب بمتاع تعم الحاجة إليه ليبيعه بسعريومه فيقول بلدي أتركه عندي لأبيعه لك بسعر أعلى" وهذا معنى أن يكون له سمسارا كما قال ابن عباس

1663 انظر البيان والتحصيل 292/7

1664 الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 - 200015 / 343

1665 البيان والتحصيل 444/7

1666 خرجه البخاري باب لا يبع أحد على بيع أخيه انظر الفتح (9_212) حديث رقم 2139.

1667 خرجه أبو داوود في معالم السنن كتاب البيوع باب باب النهي عن حاضر لباد (95/3) صحيح ابن ماجه رقم 1783

وعلة النهي في هذا البيع الاضرار البين الذي سيلحق أرباب السلع من أهل البادية الذين لا يعرفون الأسعار وقد يبيعون سلعهم بسعر رخيص جدا وذكر القاضي عبد الوهاب أن علة التحريم هي الإضرار بأهل الحاضرة الذين ستباع لهم هذه السلع بأسعار غالية

ومعلوم أن البيع من الألفاظ المشتركة فيصدق على البيع وعلى الشراء وبناء على ذلك نقل عن مالك الخلاف في شراء الحضر للبدوي فمرة أجازه ومرة منعه 1668.

مراعاة الخلاف في المسألة

فإن وقع هذا البيع فسخ وكذلك بيع الحاضر للقروي على الصحيح ومحل الفسخ ما لم يفت فإن فات مضى بالثمن على المعتمد وقيل بالقيمة .

ووجه الفسخ عقوبة لفاعله على قصده قطع أرزاق الناس ووجه الإمضاء فلأن الفساد منتف عنه من جهة العقد أو المعقود عليه و إنما هو لحق الآدميين على وجه الرفق والإعانة 1669.

وعلى القول بالفسخ في الحالين ثم الإمضاء بعد الفوات تظهر مراعاة الخلاف .

من خلال هذه الأمثلة التقليدية والمعاصرة، يمكننا أن نرى كيف يعزز مراعاة الخلاف في المذهب المالكي التنوع الفقهي في الفتاوى، ويؤكد على مرونة الفقه في مواجهة التحديات الجديدة. التنوع الفقهي لا يعني التضارب أو التنافر بين الآراء، بل يعني أن الفقه المالكي يتمتع بقدرة على تقديم حلول فقهية متعددة ومناسبة للزمان والمكان، مع الحفاظ على أصول الشريعة.

ومراعاة الخلاف في هذا السياق تظهر بوضوح في قدرة الفقهاء على التفاعل مع المتغيرات والبحث عن التوازن بين الثوابت والمتغيرات، مما يسهم في تطوير الفتاوى بما يواكب العصر دون التفريط في القيم الدينية.

وبالتالي فمراعاة الخلاف في المذهب المالكي تعد آلية فاعلة لاستنباط فتاوى مرنة تتكيف مع المستجدات، سواء في المعاملات التقليدية أو المعاصرة. هذه الآلية تساهم في التأكيد على التنوع الفقهي وتقديم حلول فقهية تتماشى مع تطورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز قدرة الفقه المالكي على الاستمرارية والتطور دون التفريط في المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني : مراعاة الخلاف كعنصر للوحدة الفقهية:

يعتبر مبدأ مراعاة الخلاف من المبادئ الجوهرية التي تميز الفقه المالكي، حيث استطاع أن يجسد صورة مرنة ومتنوعة للاجتهاد الفقهي دون أن يؤدي ذلك إلى التفكك أو الخلاف بين الفقهاء. فبينما تحظى المذاهب الفقهية المختلفة بتعدد الآراء والاجتهادات، يبقى المذهب المالكي واحدًا من أكثر المذاهب التي تُظهر قدرة متميزة على التكيف مع الاختلافات الفقهية، بحيث لا يُعدّ الاختلاف مصدرًا للفرقة أو التنازع، بل عاملًا يعزز التكامل والتناغم الداخلي. إذ يسهم مراعاة الخلاف في تعزيز الوحدة الفقهية ويؤكد على أن الاجتهاد يظل مرنًا وواسعًا بما يتناسب مع اختلاف الزمان والمكان.

من خلال هذا المبدأ، توافقت الآراء المالكية على قبول التنوع الفقهي، حيث كانت الخلافات بين الفقهاء تُنظر إليها باعتبارها جزءًا من الحياة العلمية المتجددة والمفتوحة. ولم يكن هذا الاختلاف سببًا في التقسيم أو الشقاق، بل على العكس، كان عاملًا في توسيع الأفق الفقهي، وفي تقديم حلول فقهية تتماشى مع

1668 بداية المجتهد (2/ 289)

1669 حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (4/ 112_113)

متطلبات المجتمع وأوضاعه. وفي هذا السياق، يتجلى دور مراعاة الخلاف في تحقيق وحدة المذهب المالكي، وذلك من خلال احترام الآراء المختلفة، التكيف مع المستجدات، وتوفير بيئة من التسامح الفقهي تضمن التنوع دون التفريط في الأصول.

إن المذهب المالكي قد أثبت، بفضل هذا المبدأ، أنه قادر على موازنة الأصالة الفقهية مع المرونة في التعامل مع قضايا العصر، مما جعله مذهبًا قادرًا على العيش والتفاعل مع تطورات الزمن دون التفريط في ثوابته الشرعية وقد تجلى دور مراعاة الخلاف في تحقيق الوحدة الفقهية بوضوح في عدة مسائل رئيسية، أبرزها:

1ــ الاحترام المتبادل بين الآراء الفقهية في المذهب المالكي

إن مبدأ الاحترام المتبادل بين الآراء الفقهية من أبرز ما يميز المذهب المالكي. فالفقه المالكي لا ينظر إلى الخلافات الفقهية على أنها تهديد لوحدته، بل يعتبرها جزءًا طبيعيًا من العملية الاجتهادية التي تعكس تعددية الرؤى وتنوع الاجتهادات داخل المذهب. لا يُفهم هذا التعدد كمصدر للتنازع، بل كعنصر يُغني الفقه ويثريه، ويُساعد في تطويره بما يتماشى مع احتياجات العصر.

إن الفقهاء المالكيين، بتبنيهم هذا المبدأ، لم يتعاملوا مع الآراء المخالفة على أنها تهديدات، بل على أنها اجتهادات تستحق الاحترام طالما كانت مستندة إلى أسس علمية صحيحة. هذا الاحترام المتبادل ساهم في بناء بيئة فكرية من التعاون والتفاهم بين العلماء، حيث تتيح لهم مساحة لتبادل الأفكار والنقاشات البناءة التي تُعزز من ثراء الفقه المالكي وتماسكه. ومن خلال هذا النهج، استطاع المذهب المالكي أن يحافظ على وحدته الداخلية بعيدًا عن الانقسامات الحادة التي قد تحدث إذا تم التشدد في تبني رأي واحد دون قبول الآراء الأخرى.

وبذلك، يُمكن القول إن الاحترام المتبادل بين الآراء الفقهية في المذهب المالكي قد ساعد في تعزيز استقراره وحمايته من التفكك، مُرسيًا نموذجًا للتعايش الفكري الذي يتقبل التنوع ضمن إطار جامع يهدف إلى خدمة مصلحة المجتمع والتمسك بأصول الشريعة.

2 ــ التكيف مع اختلافات الزمان والمكان في الفقه المالكي

من أبرز سمات الفقه المالكي قدرته الفائقة على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على المجتمعات عبر الزمان والمكان. فالفقه المالكي لم يكن مجرد تأصيل جامد للأحكام الشرعية، بل كان فقهًا مرنًا قادرًا على التفاعل مع الظروف الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية المتنوعة التي يمر بها الناس في مختلف الأزمنة والأمكنة. فقد كان الفقهاء المالكيون يعون جيدًا أن الأحكام الشرعية لا يجب أن تظل ثابتة في مواجهة المتغيرات البيئية والاجتماعية، بل يجب أن يتم فهمها وتطبيقها وفقًا للظروف المحيطة.

ومراعاة الخلاف داخل المذهب المالكي كانت تأخذ في الاعتبار اختلاف الزمان والمكان، مما جعل الفتاوى لا تقتصر على رأي واحد ثابت، بل تتيح تعدد الآراء وتنوعها. فمثلاً، في مسائل البيع والشراء قد يختلف الحكم من منطقة إلى أخرى وفقًا لاختلاف الأعراف والتقاليد التجارية السائدة في كل منطقة. كما أن فتاوى الطهارة والصلاة قد تتباين حسب المناخ المحلي أو العادات السائدة في المكان. هذا التكيف مع الواقع الاجتماعي والمكاني أتاح للمذهب المالكي تقديم حلول فقهية مرنة تلائم احتياجات الناس دون الإضرار بثوابت الشريعة.

إن هذه المرونة في التفسير والتطبيق لم تؤثر سلبًا على وحدة المذهب المالكي، بل عززتها من خلال قبول التنوع الفقهي ضمن إطار واحد يحترم الأصول ويستوعب التغيرات. وبذلك، استطاع الفقه المالكي الحفاظ على تماسكه واستمراريته عبر العصور، مع الحفاظ على اتساع دائرة الاجتهاد في ظل اختلافات الزمان والمكان.

3. التعايش بين الآراء المتنوعة

من أبرز سمات مذهب الإمام مالك هو قدرته على التعايش بين الآراء المتنوعة، سواء داخل المذهب نفسه أو مع المذاهب الأخرى. مراعاة الخلاف لم تقتصر على قبول الخلافات الداخلية ضمن المذهب المالكي، بل امتدت لتشمل قبول الاختلاف مع المذاهب الأخرى. وهذا التعايش بين الآراء المختلفة أسهم في تطوير اجتهادات فقهية مرنة وقادرة على تلبية احتياجات العصر دون التفريط في الأصول الشرعية.

الفقيه المالكي كان يعترف بوجود أكثر من تفسير واحد لنصوص الشريعة، وبالتالي لم يكن يسعى لفرض رأي واحد، بل كان يبحث دائمًا عن تأصيل الفقه وفقًا للظروف المستجدة. وهذه الرؤية شجعت الفقهاء على التعاون فيما بينهم، والاعتراف بأن اختلافاتهم يمكن أن تكون مصدرًا غنى فكريًا وليس سببًا للنزاع. فحتى في حال الاختلاف حول مسألة ما، كان الفقهاء المالكيون لا يرون في ذلك تباعدًا بل تو افقًا على تقدير اجتهاد الآخر واحترامه.

4. تحقيق التوازن بين الأصالة والمرونة في الفقه المالكي

يعد الفقه المالكي من المذاهب التي نجحت في الجمع بين الأصالة الفقهية والمرونة في التطبيق، مما ساهم في استمراريته وتماسكه على مر العصور. فالأصالة في الفقه المالكي تعني التمسك بالأصول الثابتة التي تشكل أساس المذهب، وهي القرآن الكريم، السنة النبوية، والإجماع، والقياس، مع مراعاة السياق الاجتماعي والاقتصادي للأمة. هذه الأصول تعد مرجعية ثابتة لا يمكن تجاوزها، لأنها تمثل جوهر الشريعة الإسلامية وتُشكل أساس الفقه المالكي.

ومع ذلك، فإن الفقه المالكي لم يكن جامدًا أو متصلبًا، بل عمل على التكيف مع متغيرات الزمان والمكان. فالمرونة التي اتسم بها المذهب المالكي جعلته قادرًا على استيعاب التغيرات الحاصلة في المجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، من خلال الاجتهاد في المسائل الجديدة والنوازل المعاصرة. هذا التكيف لم يتعارض مع الأصول الثابتة للمذهب، بل كان في إطارها، حيث تقبل الفقه المالكي تباين الآراء الفقهية طالما أنها تستند إلى الأدلة الشرعية.

التوازن بين هذه الأصالة والمرونة كان المفتاح للحفاظ على وحدة المذهب المالكي، فهو يسمح له بمواكبة مستجدات العصر دون التفريط في الثوابت، مما أتاح للمذهب استمرارية طويلة وقدرة على التأقلم مع مختلف الظروف. وبذلك، أصبح الفقه المالكي نموذجًا يحتذى به في الجمع بين الثبات على الأصول وتقبل الاختلاف والاجتهاد في التفاصيل، مما ساهم في استقراره وفي تعزيز الوحدة الفقهية داخله.

من خلال ما تم استعراضه، يتضح أن مبدأ مراعاة الخلاف كان له دور حيوي وأساسي في الحفاظ على وحدة المذهب المالكي، بل كان يشكل أحد العوامل الرئيسة التي ضمنت استمراريته وتماسكه على مر العصور. فمراعاة الخلاف لم تكن مجرد قبول لاختلاف الآراء، بل كانت ممارسة فقهية قائمة على احترام التنوع في الاجتهادات وتقبل الآراء المخالفة طالما أنها تقوم على أسس علمية وشروط اجتهادية صحيحة. هذا الأسلوب

الفقهي ساهم بشكل كبير في تجنب الانقسامات والتفكك الذي قد يحدث في المذاهب الأخرى بسبب التشدد في اتباع رأي واحد.

وقد تمكّن الفقه المالكي من التكيف مع الظروف المتغيرة سواء من حيث الزمان أو المكان، حيث أصبح بإمكانه تقديم حلول فقهية مرنة تستجيب لاحتياجات المجتمع المعاصر دون التفريط في أصول الشريعة. إن هذا التكيف مع الواقع، مع الحفاظ على الثوابت، يعكس قدرة المذهب المالكي على تحقيق توازن بين الأصالة والمرونة، فكان قادرًا على الحفاظ على استقلاله الفقهي من جهة، بينما قدم في نفس الوقت إجابات متجددة لما يواجهه من قضايا مستجدة.

أما على مستوى التعايش بين الآراء المختلفة، فقد ساعد مبدأ مراعاة الخلاف على خلق بيئة من التعاون الفكري بين الفقهاء المالكيين، مما أدى إلى إثراء المذهب بآراء واجتهادات متعددة كانت تتسم بالتنوع لا بالتناقض. وهذا التعايش الفكري ساهم في تعزيز وحدة المذهب المالكي، بحيث ظل المذهب قادرًا على العمل ضمن إطار فقهي شامل يجمع بين التنوع والاتفاق، ويعترف بقيمة الاختلاف دون أن يؤثر ذلك سلبًا على تماسكه الداخلي.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن دور مراعاة الخلاف في المذهب المالكي كان ذا تأثير بالغ في تحقيق التوازن بين الحفاظ على الثوابت الشرعية وبين استيعاب التطورات والاحتياجات الفقهية المعاصرة. وبذلك، استمر المذهب المالكي في الحفاظ على تماسكه الداخلي، وتنوع اجتهاداته، مما جعله أحد المذاهب الفقهية الرائدة التي نجحت في تقديم حلول فقهية مرنة تتماشى مع تطورات العصر، دون التفريط في المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية.

الخاتمة:

- ملخص لأهم النقاط :

لقد أوضحنا في هذا البحث معنى مبدأ مراعاة الخلاف والدور الكبير الذي يلعبه في إثراء التنوع الفقهي داخل المذهب المالكي . بفضل هذا المبدأ، استطاع المالكية تقديم حلول فقهية مرنة تتماشى مع المستجدات الزمنية والظروف المختلفة، مع الحفاظ على وحدة المذهب وتماسكه. وقد تم استعراض كيف كان لمراعاة الخلاف دور أساسي في تحقيق التوازن بين التمسك بالأدلة الراجحة وأخذ الأدلة المرجوحة بعين الاعتبار في ظروف معينة، مما أتاح للفقيه المالكي توسيع دائرة الاجتهاد الفقهي وتقديم إجابات ملائمة للتحديات الفقهية.

- أهمية استمرار مراعاة الخلاف :

نظرًا لما يتمتع به مبدأ مراعاة الخلاف من مرونة، يُعتبر من الضروري الاعتماد عليه في مواجهة التحديات الفقهية المعاصرة . فالنوازل والمستجدات الحالية تتطلب اجتهادًا فقهيًا قادرًا على التكيف مع الواقع الجديد، وهذا ما يتيحه مبدأ مراعاة الخلاف. لأنه يعتبر أداة فاعلة لتحقيق التوازن بين المحافظة على القيم الشرعية وبين التكيف مع متغيرات العصر، مما يعزز من قدرة الفقه على مواكبة التغيرات.

- آفاق المستقبل :

بالنظر إلى التغيرات السريعة التي يشهدها العالم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يبقى مبدأ مراعاة الخلاف ضرورة لتطوير الاجتهاد الفقهي وتقديم حلول متجددة للقضايا المعاصرة. من الممكن توسيع نطاق تطبيق هذا المبدأ ليشمل المزيد من المسائل المستجدة وبفضل مراعاة الخلاف،

يمكن كذلك أن تستمر الفتاوى الشرعية في تقديم حلول فعالة تلبي احتياجات المجتمعات المعاصرة، مع الالتزام بالمبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية.

ختامًا، يظل مبدأ مراعاة الخلاف من الأدوات المهمة التي يجب أن تتطور وتُستخدم بشكل أوسع في المستقبل لمواكبة التطورات المستمرة، مما يضمن للفقه الإسلامي مرونته وقدرته على الاستجابة لاحتياجات الأمة الإسلامية المتجددة.

قائمة المصادر والمراجع مرتبة حسب التسلسل الأبجدي:

1. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 - 2000م، 15 / 343.
2. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: 520هـ)، حققه: د. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1408 هـ - 1988 م، 419/3.
3. البهجة في شرح التحفة، العلاَّمة الفقيه النَّوازليُّ أبو الحسن عليّ بن عبد السلام بن عليّ التُّسُولي، توفي 1258هـ.
4. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار الرشيد – دمشق، الطبعة الأولى 1407 هـ.
5. التاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، دار الهداية. بدون تاريخ، ج 16 ص 165 مادة رع ي.
6. تفسير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحقيق: محمود شاكر وآخرون، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثانية، 1379 هـ.
7. تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (المتوفى: 671هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1421 هـ.
8. رفع الحرج، يعقوب الباحسين، ص 319.
9. المدونة، الإمام مالك بن أنس (المتوفى: 179هـ)، تحقيق: د. مصطفى بن أحمد الزرقا، دار الفكر – بيروت.
10. المعيار المعرب، للونشريسي 367/6.
11. الموسوعة الكويتية، 298/2.
12. المختصر الكبير، محمد بن عرفة الورغمي (المتوفى: 803 هـ).
13. المختصر الشامل، محمد بن عرفة الورغمي.
14. مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد 5، الجزء 2، ص 991.
15. مراعاة الخلاف عند المالكية و أثره في الفروع الفقهية، د. أحمد شقرون، ص 73.
16. مراعاة الخلاف و أثرها في الفقه الإسلامي، العيد عباسه، ص 72.
17. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، دار صادر– بيروت، الطبعة الثالثة - 1414 هـ، 327/14

18. بداية المجتهد، ابن رشد، 289/2.
19. صحيح البخاري، رقم 722.
20. تاج العروس، ج 16، ص 165.
21. شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، المنجورأحمد بن علي المنجور(المتوفى 995 هـ)، دراسة وتحقيق: محمد الشيخ محمد الأمين، دارعبد الله الشنقيطي، ص 255، التوضيح 14/1.
22. عمدة القاري، ابن حجر العسقلاني، 7/ 292.

الأستاذ عمر الطوسي
باحث بسلك الدكتوراه كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

التواصل بين الثقافات في مجال الاقتصاد
دراسة ميدانية:
-الشركات الألمانية في المغرب أنموذجا

Intercultural communication in economics for example, German companies in Morocco

مقدمة:

اكتسبت ظاهرة العولمة والتدويل عبر الحدود أهمية متزايدة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، فالشركات متعددة الثقافات آخذة في الانفتاح والتوسع، والبحث عن شركاء جدد للتعاون داخلياً وخارجياً.

فالشركات الدولية ملزمة بالتخطيط والتفكير، ليس فقط في الاهتمامات الاقتصادية العامة المتعلقة بالموظفين الاقتصاديين، ولكن أيضًا في المتطلبات الأساسية الخاصة التي نشأت نتيجة عملية التدويل، والتي تحدث في جميع أقسام الشركة.

فبالإضافة إلى التنوع الدولي، يجب أخذ العديد من العوامل في الاعتبار، مثل القيم والتوقعات والخلفيات الثقافية المختلفة، حيث تؤثر جميع هذه المؤشرات على إجراءات العمل والأسواق، وتؤدي إلى النزاعات، كما أنها تتسبب في فشل التعاون بين الشركات والمؤسسات، ولهذا السبب يتعين على الشركات العابرة للحدود أن تبحث عن أساليب أخرى لحل المشاكل، وهو ما يكمن بالضبط في النقطة التي يدور حولها جوهر هذا العمل، وينصب التركيز فيه على النُهج الموجهة نحو الحلول لتحسين العمل في الشركات العابرة للحدود. الكلمات المفاتيح: الثقافة، التواصل، التنوع الثقافي.

A The phenomenon of globalisation and cross-border internationalisation has gained increasing importance, especially since the Second World War. Multicultural companies are opening up and expanding, seeking new partners for internal and external cooperation. International companies are obliged to plan and consider not only the general economic interests of their employees, but also the specific requirements that have arisen as a result of the internationalisation process, which affects all departments of the company. In addition to international diversity, many factors must be taken into account, such as different values, expectations and cultural backgrounds, as all these indicators affect work processes and markets, lead to conflicts, and cause cooperation between companies and institutions to fail. For this reason, cross-border companies must look for other ways to solve problems, which is precisely the focus of this work, which emphasises solution-oriented approaches to improving work in cross-border companies .Keywords: culture, communication, cultural diversity.

اشكالية البحث:

يدور مشكل البحث حول دور اختلاف الثقافات في تقريب وجهات النظر بين البلدان خصوصا في مجال الأعمال، وسيتناول البحث دراسة نموذج المغرب وألمانيا، والذي تبرز حوله عدة أسئلة فرعية منها:

- ✓ هل تؤثر الثقافة على التعاون؟
- ✓ هل يمكن للمدراء والموظفين الأجانب في المغرب كسر الحواجز الثقافية؟
- ✓ هل يمكن التخفيف من احتمالية حدوث تضارب في إجراءات العمل؟

الهدف والفائدة البحثية للعمل البحثي:

يتمثل الهدف من هذا البحث اقتراح تدابير تطوير الموظفين بين الثقافات في الإدارة على أساس المصادر المتخصصة الموجودة حول موضوع التواصل بين الثقافات في مجال الأعمال والإدارة بين الثقافات.

وقد أظهرت الدراسات الموجودة أن هناك نظريات وعروض واسعة النطاق للتواصل بين الثقافات في مجال الأعمال التجارية وتدابير تطوير الموظفين متوفرة، والتي لا يقابلها أي رصد لأهداف وتطبيق البرامج والأساليب.

إن الغرض من هذا المخطط التفصيلي لأنشطة تنمية الموارد البشرية في سياق التواصل بين الثقافات في مجال الأعمال التجارية، مثل التدريب بين الثقافات، هو تعزيز وتحسين تفسير سلوك وتفاعل الموظفين الأجانب والشركاء التجاريين في المغرب، فمن المهم معرفة كيفية تفاعل "المدير الألماني المغترب" مع السكان المحليين في الثقافة المغربية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تطوير الدورات التدريبية ذات الصلة مع مرور الوقت، فهي تساعد المشاركين على التصرف في التفاعل التجاري.

وأخيراً، فيما يتعلق بالجانب العملي، فإن مطوري الموارد البشرية أقل اقتناعاً بضرورة وفعالية التدابير المشتركة بين الثقافات في سياق التواصل بينها في مجال الأعمال، فهم يتساءلون عن التدابير والأساليب التي يجب استخدامها فعلياً من أجل التمكن من وضع التصاميم والمفاهيم التي يجب استخدامها في التفاعل ذي الصلة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية.

أولا: المفهوم العام للثقافة.

قبل النظر في التواصل بين الثقافات في مجال الأعمال التجارية، سيكون من المفيد أولاً توضيح مفهوم الثقافة، والذي يعتبر نقطة محورية في هذا الإطار.

يحتل تأثير الثقافة مركز الصدارة ليس فقط في الحياة اليومية، ولكن أيضاً في الشركات الدولية، ومن أجل إنشاء نقطة انطلاق لفهم هذا المصطلح، سيتم شرح التعريفات التالية:

يعتبر "خيرت هوفستيد" مخترع هذه النظرية الثقافية، ويذكر أن: "الثقافة ظاهرة جماعية، ولا ينشأ ذلك إلا عندما يلتقي الناس في بيئة اجتماعية مشتركة وينخرطون في تفاعل بين الثقافات"(1670)، ووفقًا له: "تتكون الثقافة من لبنات البناء أو المعايير والقيم والقواعد، وما إلى ذلك من البنية الاجتماعية، ويمكن وصفها بأنها:

1670)

أنظر: Hofstede، 2006، ص:4.

"The collective programming of the mind that distinguishes the members of one group or category of people from others" (1671).

ويمكن تفسيرها بأنها: "تمثل الثقافة مجموع الخصائص المادية وغير المادية لمجموعة من الناس".(1672)

وفي الأنثروبولوجيا، لا يوجد تعريف واحد، بل العديد من التعريفات المختلفة، ويعني ذلك أن هذه الظاهرة: "تمثل مجموعة من العمليات الانتقائية المتطورة تاريخياً التي يمكن أن توجه ردود أفعال البشر تجاه دو افعهم ومحفزاتهم الخاصة".

ومن ناحية أخرى، تنظر المجموعة الثانية إلى الثقافة على أنها:

"all those historically created designs for living explicit and implicit, rational, irrational and nonrational, which exist at any given time as potential guides for the behavior of men" (1673)

وبناءً على ذلك، فإن الثقافة هي نظام مستمد تاريخيًا من أنماط الحياة الضمنية والصريحة التي يبدو أن أفراد المجتمع يشتركون فيها.

✓ <u>الثقافة العربية.</u>

للثقافة العربية معايير محددة تؤثر على طريقة تفكير العرب وتصرفاتهم، فالعربي هو سلالة أو قومية تسكن غالبية العالم العربي، ويقتصر أفرادها على أن اللغة العربية هي لغتهم الأم وهويتهم.

ويتسع انتشار هذه اللغة مع انتشار العرب، فظهرت لهجات كثيرة، ولا يزال الكثير منها موجودًا ويستخدم في التواصل اليومي، وتعتبر اللغة العربية الخالصة دون لهجة هي اللغة الرسمية في العديد من الدول.

ولا يمثل الانتماء إلى الإسلام كشرط أساسي ولازم للتمييز، لأن هناك الكثير من المسلمين ليسوا عرباً، كما أن هناك الكثير من غير المسلمين يتكلمون اللغة العربية.

"فالثقافة العربية لها جذورها التاريخية في الإسلام، ولهذا السبب فإن تصرفات العرب وفهمهم يستند أيضًا إلى الدين".(1674) ولفهم المعايير الثقافية العربية لابد من فهم بعض الأموروهي كما يلي:

- الفهم النسبي للوقت.
- أسلوب التواصل.
- التوجه نحو العلاقات الطائفية.
- القبول والالتزام بالتسلسل الهرمي.

(1671)
المصدر نفسه.

(1672)
explanatory concept: Vgl.Kluckhn.C.Kelley.W.H.1945. p. 84 ff.

(1673)
explanatory concept: Vgl.Kluckhn.C.Kelley.W.H.1945. p. 84

(1674)
Kratochwil Etiquette arabische Welt. Online.

يُنظر إلى "فهم الزمن" في البلدان العربية من منظور نسبي، فالزمن ليس له نقطة بداية ولا بداية، حيث يستمتع العرب بالوقت.

ونتيجة لهذه النظرة، فإن العرب كرماء جداً مع الوقت، فبالنسبة لهم "العلاقات أهم بكثير من الالتزام بالمواعيد، لذلك فإن الالتزام بالمواعيد النهائية لا يناسب العرب".(1675)

ويتعلق المعيار الثقافي العربي الثاني "بأسلوب التواصل"، ويختلف هذا المعيارعن الأسلوب الألماني، لأن "الأسلوب العربي ضمني، فالمواجهة المباشرة تعتبر غير مهذبة في العالم العربي، فقولك "لا" للنفي المباشريسيء إلى الشريك العربي، ولهذا السبب، يتم استخدام كلمات يعاد صياغتها، بأن تكون وسطية، بحيث لا تكون راغبًا ولا تكون مرنًا، ويجب ألا تعطي رفضًا مفاجئًا أبدا، لهذا السبب يجب أن تتجنب قول "لا" للعميل".(1676) أما مع الألمان، فالرفض هو رفض نهائي.

ويعتمد الأمر على من يقول شيئاً أكثر مما يعتمد على ما يقولونه، إنهم لا يقولون حقًا ما هو، إذا لم يأتوا إلى العمل، فهم لا يقولون شيئًا، إنهم لا يريدون ذلك، أو أنهم يؤجلون شيئًا ما أو إذا كان الجواب غامضًا، فهو في الو اقع لا، وإذا قالوا نعم، فهذا يعني في الو اقع: نعم، ولكن فقط إذا كان الأمر ناجحًا، إذا لم يكن هناك شيء بينهما. وعليك أن تقرأ ما بين السطور، حيث لا توجد إجابة واضحة بنعم أو لا، ولا "توجد لا واضحة"(1677)، بل مجرد إعادة صياغة مهذبة للنفي، ومع ذلك، إذا كنت تعرف العميل منذ فترة طويلة بما فيه الكفاية وبنيت علاقة شخصية معه، فسوف تسمع رفضًا واضحًا، ولكن هذه ليست القاعدة.

ويدرك المغتربون الألمان بشكل أساسي أن أسلوب التواصل العربي أو المغربي هو أسلوب ضمني بين السكان المحليين، حيث تلعب فيه العلاقات دوراً رئيسياً، عكس العلاقات الألمانية التي تتسم إلى حد كبير بالتوجه الو اقعي، أما في العالم العربي، فتؤدي العلاقات الكثيرة والجماعية إلى تشكيل المزيد من الشبكات(1678).

أما المعيار الثقافي الآخر فهو "الطائفية"، والذي يمكن توصيفه بشكل مختلف من بلد إلى آخر في الدول العربية، حيث يشير إلى الانتماء إلى جماعة دينية، وتتميز العديد من مجالات الحياة في البلدان العربية بالإسلام.(1679)

ويتبع ذلك قبول "التسلسل الهرمي" والامتثال له، خصوصا في البيئة المهنية والتي تتميز بوجود وعي بالتسلسل الهرمي.

ولهذا السبب، تعتبر الاختلافات المعيارية أمرًا مفروغًا منه، حيث يعتمد المستقبل المهني على الأصل والانتماء إلى مجموعة اجتماعية، ويتمتع الرجال بالحقوق أكثر من النساء، ويتسم أسلوب القيادة

(1675)
Kratochwil Etiquette arabische Welt. Online.

(1676)
المصدر نفسه.

(1677)
إلياس جمال، 2006، ص:40.

(1678)
إلياس جمال، 2006، ص:41.

(1679)
Kratochwil Etiquette arabische Welt. Online

العربية أيضاً بالسلطة، حيث يهيمن الرئيس دائمًا على الاجتماعات، ويجب على موظفيه الاستماع إليه وتنفيذ تعليماته فقط، ولذلك فهم ملزمون بعدم طلب أي شيء، ويُعامل كبار المدراء دائمًا باحترام في الدول العربية.(1680)

✓ الثقافة المغربية

بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، أثبت المغرب أنه أكثر تجانساً، وبالرغم من تواجد هياكل عرقية في المغرب، فإن إدماجها في الدولة الوطنية أثبت أنه مسعى صعب، حيث برزت الثقافة المغربية كتكتل من الإسلام والبربرية والتأثيرات الأوروبية.(1681)

فبعد وصوله إلى السلطة، أعلن الملك محمد السادس عن الجذور والجوانب المتنوعة للهوية المغربية (العربية والأمازيغية والفرنسية واليهودية)، ونتيجة لذلك، يعتبر المغرب مثالاً للتعايش الناجح بين الثقافات، وكان للاحتلال الفرنسي للمغرب على وجه الخصوص تأثير دائم على الثقافة المغربية، كالتأثير الواضح على القيم المغربية وطريقة الحياة المغربية.(1682)

ويعيش غالبية الناس في عالمين على أساس يومي، ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً في اللغة، فمثلاً تجري المناقشة باللغة العربية، ولكن تظهر كلمات فرنسية في وسطها، وينطبق هذا أيضاً على الأرقام والعبارات الفردية، حيث يستخدم المتحدثون اللغة الفرنسية ثم يعودون إلى العربية أو اللهجة البربرية.

واستنادًا إلى الخصائص الثقافية والأبعاد الثقافية التي سبق شرحها وفقًا "لهوفستيد" يوضح الجدول التالي الاختلافات الرئيسية بين الثقافة المغربية والألمانية:

المغرب	ألمانيا
أسلوب الاتصال غير المباشر	أسلوب الاتصال المباشر
الجماعية	الفردانية
التوجه نحو العلاقة	التوجه الو اقعي
عدم الفصل بين العمل والحياة الخاصة	الفصل بين العمل والحياة الخاصة
التوجه الزمني غير المخطط له (عدم الالتزام بالمواعيد)	التوجه الزمني المخطط له (الالتزام بالمواعيد)

(1680)
Heubrock. P. 19 f.

(1681)
إلياس جمال، 2006، ص:148.

(1682)
المصدر نفسه.

التوجه الديني	عدم التوجه الديني

الشكل 2: الخصائص الثقافية لألمانيا والمغرب. (رسم توضيحي خاص استنادا لكر اتوش ويل، هوفستيد وإلياس جمالة).

ثانيا: مفهوم التواصل.

تعددت التعريفات لمصطلح "التواصل"، حيث يعتبر تعريفه جد معقد ويصعب فهمه، لتعدد تخصصاته، وهذا يعني أنه لا يوجد تعريف موحد للمصطلح.

فمن الناحية الاشتقاقية، يعني "التواصل": "القيام بشيء ما معًا، بشكل جماعي"،(1683) في سياق التواصل بين الثقافات، ويعني هذا التفسير أن الأمر يتعلق بالتواصل: عندما يشارك شخصان على الأقل في عملية التواصل حيث يتكون التواصل من جانبين.

فمن ناحية، هناك الجانب الاجتماعي: وهو يتعلق بالعلاقة بين المتصلين في العملية التواصلية، ومن ناحية أخرى، يتعلق بمحتوى ورسالة التواصل التي تؤدي إلى تحقيق الغاية من خلال هذه العملية وتبادل المعلومات.(1684)

ويتطلب نجاح تبادل المعلومات في عملية التواصل عموماً وجود مرسل (مصدر معلومات) وهو الذي يقوم بشكل فعال بإطلاق محتوى التواصل (المعلومات) في شكل وسيط، أو رمز معين (مثل اللغة) عبر قناة (مثل الرسائل المطبوعة على الورق) في سياق محدد، ومستقبل (متلقي المعلومات) يتلقى المعلومات ثم يقوم بفك شفرتها.(1685)

في نموذج كلود شانون ووارن ويفر، يمكن ملاحظة أن نقل المعلومات ليس عملية خطية، حيث يقوم المستقبل أيضاً بدور المرسل عن طريق إرسال الإشارات (المعاملة بالمثل)، وفي هذه العملية، يتم ترميز البيانات بواسطة علامة وإرسالها عبر وسيط على شكل مستشعر، و أثناء الإرسال عادةً ما يحدث تداخل (مثل الضوضاء في المكالمة الهاتفية) مما يعيق فهم الرسالة من جانب المستقبل.(1686)

- ✓ التواصل متعدد الثقافات:

يُشار إلى التفاعل بين الثقافات في عملية التواصل ب: "التواصل بين الثقافات"، ويتم ذلك على التواصل بالرموز اللغوية بين شركاء التواصل أو أفراد من ثقافات مختلفة.

في الستينيات، تم وضع هذا المصطلح في سياق النظريات الثقافية، ومنذ السبعينيات، أُجريت العديد من الدراسات التجريبية للتواصل بين الثقافات كجزء من تطوير الربط بين اللغة والموقف والهوية مع أشكال وتفسير السلوك.

(1683)
Bolton. 2007. p, 1.

(1684)
Large.2003. p, 17-18.

(1685)
Esser. 2000. P, 248-252.

(1686)
المصدر نفسه، ص:252 -248.

ويذكر"هيب" أن التواصل بين الثقافات يجب أن يُفهم أولاً وقبل كل شيء على أنه تواصل بين شخصين أو مجموعتين من الناس على الأقل من ثقافتين مختلفتين، ومع ذلك، يتم في نهاية المطاف التركيز على الدول بقدر ما تُفهم الثقافة على وجه الخصوص على أنها الثقافة الوطنية للدول القومية الفردية، ويذكر أنه لا يجوز النظر إلى التواصل بين الثقافات على أنه نظام. (1687)

✓ إدارة شؤون الموظفين بين الثقافات

تتنوع معاني ثقافات الشركات حيث يذكر "روثلا وف" أن ثقافة الشركات هي ظاهرة تاريخية ومجتمعية خاصة بمجموعات من الماضي، ويمكن لكل شركة تأسيس ثقافتها الخاصة بمشاركة موظفيها وتطويرها مع مرور الوقت، كما يمكن أن تظل هذه الثقافة ثابتة عبر الحدود.(1688)

ويمكن للشركة أن تتعرف على المنتقلين إليها من جميع أنحاء العالم، حتى وإن كانوا ينتمون إلى ثقافات مختلفة.

في الماضي، كان هناك حديث عن التنوع العرقي للأشخاص في مكان العمل، ومنذ فترة من الزمن، تم إلغاء مصطلح التنوع العرقي للأشخاص، وفي هذا السياق، يجري الحديث الآن عن إدارة الموارد البشرية متعددة الثقافات.

وفقًا "لبلوم/ماير"، يتم التمييز بين تعريفين في سياق إدارة شؤون الموظفين بين الثقافات في سياق إدارة شؤون الموظفين بين الثقافات:(1689)

التعريف الكلاسيكي: هو مسعى الشركة لتكييف تركيبة موظفيها مع التعددية الثقافية.

التعريف الحديث: هو سعي الشركة إلى إدارة فريق عمل افتراضي يساهم في إشباع المؤسسة من خلال تنوعها وإمكاناتها.

ويُفهم مفهوم الإدارة متعددة الثقافات في أوروبا تحت المصطلح الأمريكي الأصلي "إدارة التنوع" وهو يشير في هذا الصدد إلى التنوع العام في المؤسسة التي يوجد فيها جنسيات وألوان بشرة وديانات مختلفة.

المطلب الثاني: بحث ميداني حول تنمية الموارد البشرية متعددة الثقافات في المغرب.

في هذا القسم من هذا البحث، سيتم إجراء استبيان في سياق تنمية الموارد البشرية في الشركات الألمانية في المغرب، ثم إنشاء الاستبيان على شكل مستند "وورد" ثم إرساله عن طريق البريد الإلكتروني، على الرغم من أن بعض المشاركين استلموه شخصيًا لأنهم كانوا بحاجة إلى شرح مفصل للمشاركة في هذا الاستبيان.

وقد تم إرساله أو تسليمه شخصيًا مع تحديد موعد نهائي للإرجاع في غضون 9 أيام تقريبًا لما مجموعه 30 مشاركًا، وقد تم اختيار الأشخاص المستهدفين لهذا الاستطلاع على النحو التالي:

(1687) Hepp. 2006, p. 21.

(1688) Rothlauf. 2006, p. 54.

(1689) Blom/Meier, 2002, p. 1.

- موظفو الشركات الألمانية في المغرب، وذلك من أجل ملئ الفجوة البحثية فيما يتعلق بتطوير الموارد البشرية بين الثقافات في الشركات الألمانية في المغرب، ونظرا للعدد المتزايد للشركات الألمانية في المغرب والحاجة إلى تدابير تنمية الموارد البشرية.

واستنادًا إلى هذه الخصائص، تم الاتصال بما مجموعه 30 شركة، مثلAHKM ، DHL، ماجيديوتس، مؤسسة كونراد أديناور، KSB، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، السفارة الألمانية في الرباط، إلخ.

ومن بين هذه الشركات، أبدى ما مجموعه أربع شركات اهتمامًا بالمشاركة في الدراسة الاستقصائية، بما في ذلكAHK ، ماجيديوتس، وكونراد أديناور ستيفتونج، وKSB .

لم يكن الباحث مسؤولاً عن تحديد الأشخاص المستهدفين بنفسه، بل كان المسؤول في الغالب عن تحديد الفئة المستهدفة هو المدير الإداري، حيث لم تتح له الفرصة كموظف خارجي في الشركة للتقرب من الأشخاص المستهدفين المعنيين.

ويشير هذا إلى أن المغتربين الذين اكتسبوا خبرة في الخارج وشاركوا في العديد من برامج التطوير، وينطبق ذلك أيضاً على المغتربين الذين يتواصلون بين الثقافات كجزء من عملهم في الشركة.

أولا: هدف الدراسة وهيكلها

تهدف هذه الدراسة إلى استكمال الجوانب المختلفة لتحليل الأدبيات من خلال التحليل التجريبي للشركات الألمانية في المغرب، ولتحقيق هذه الغاية، تم إجراء دراسة استقصائية للتحقق من كيفية تنظيم تدابير تنمية الموارد البشرية بين الثقافات، ومن ناحية أخرى، تسعى هذه الدراسة إلى تسجيل الخبرات المتعددة الثقافات لمختلف الموظفين في المغرب من أجل إظهار وجهات نظرهم حول تدابير تنمية الموارد البشرية متعددة الثقافات.

بدأ هيكل هذه الدراسة بعملية البحث و اتخاذ قرار بشأن استطلاع رأي الموظفين، وأعقب ذلك وضع مسودة أو مفهوم محدد، حيث تم وضع المبادئ التوجيهية لاستبيان مكتوب للموظفين الذين تمت مقابلتهم.

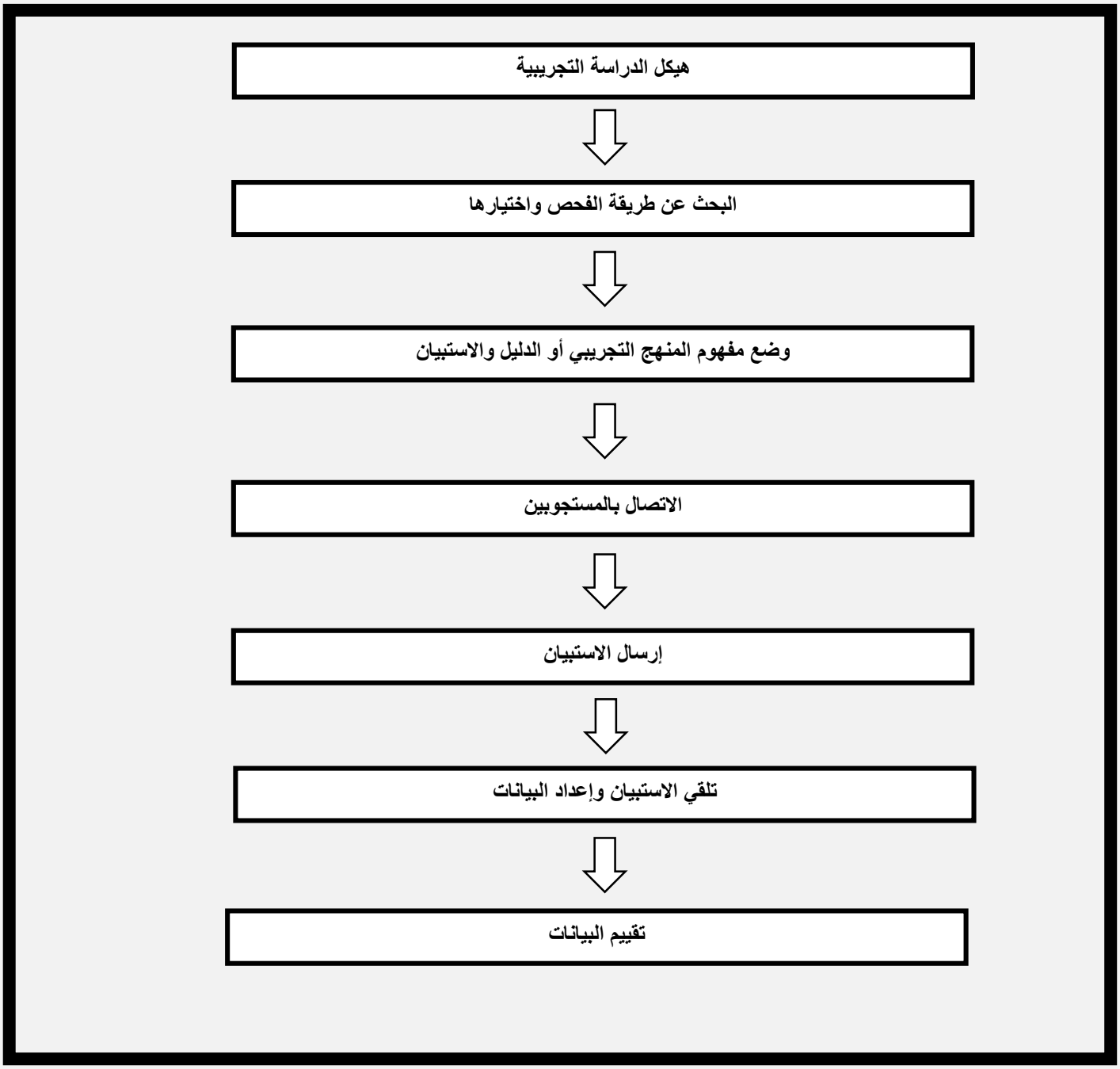
يحتوي الاستبيان على أسئلة متنوعة، فمن ناحية، هناك أسئلة مغلقة ذات إجابات محددة مسبقاً، ومن ناحية أخرى، أُضيفت حقول أخرى للإجابة الحرة على بعض الأسئلة لإعطاء المجيبين الفرصة لإدخال معلومات أخرى.

تم تنظيم الاستبيان على النحو التالي:

- ✓ التفاصيل الشخصية
- ✓ خبرات المستجيبين
- ✓ الكفاءة بين الثقافات
- ✓ تدابير تطوير الموظفين بين الثقافات

يتكون الاستبيان من 14 سؤالاً، ويمكن أن يستغرق إكماله من 15 إلى 20 دقيقة، وقد تم ضمان عدم الكشف عن هوية المشاركين من أجل إدارة ومنع أي عواقب تنشأ عن استخلاص استنتاجات حول الأفراد، ويوضح الرسم البياني التالي عملية هذا الاستبيان، وهو ما يمثله الشكل التالي:

الشكل الأول: هيكل استبيان الموظفين (رسم توضيحي خاص)



ثانيا: تقييم الدراسة الاستقصائية.

لقد تم إرجاع ما مجموعه 21 استبيانًا مكتملًا، مما أدى إلى معدل استجابة بنسبة 70%، وبعبارة أخرى، بلغ معدل الاستجابة أكثر من 50%.

أولا: البيانات الشخصية

كان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في وقت جمع البيانات يشغلون وظائف مختلفة في الشركة، بدءاً من إدارة المشاريع إلى إدارة الأقسام.

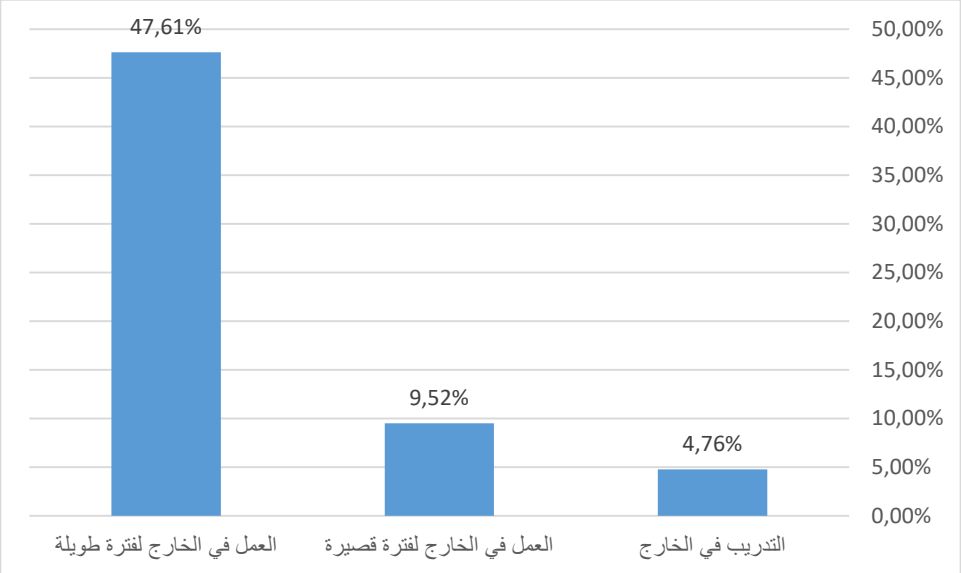
وكانوا يعملون في أقسام مختلفة مثل الاستشارات والعلاقات العامة، والهندسة والرقابة، والمعارض التجارية، والتدريب، وخدمات التأشيرات والمبيعات، وبلغت مدة الخدمة أسبوعًا واحدًا كحد أدنى وعشرين عامًا كحد أقصى.

جاء المشاركون في هذه الدراسة الاستقصائية من بلدان مختلفة، بما في ذلك المغرب وألمانيا وسويسرا وفرنسا والنمسا، وكان من بينهم 9 إناث و11 ذكور، وكانت أعمارهم تتراوح بين 25 و63 عامًا وقت إجراء هذا الاستطلاع.

وشملت الحالة الاجتماعية 8 عزاب و13 متزوجا، وتم الحصول على أعلى مستوى تعليمي مؤهل للمشاركين في مؤسسات مختلفة، مثل الجامعة والكلية وجامعة العلوم التطبيقية.

ثانيا: خبرات متعددة الثقافات.

اتضح أن غالبية الفئة التي تناولها الاستبيان بالدراسة أن لديهم خبرة مهنية في الخارج، وقد أمضى المجيبون على الأسئلة في المجموع عشرين فترة زمنية في الخارج، ويوضح الشكل التالي تجربة المجيبين في الخارج:



الشكل الثاني: الخبرة في الخارج حسب النشاط (رسم توضيحي خاص)

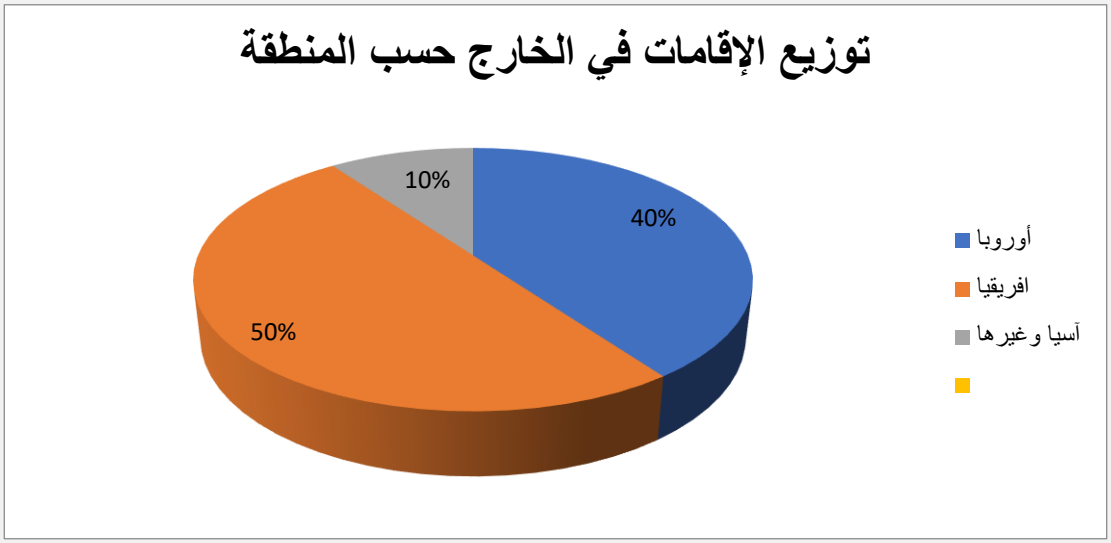
يظهر من خلال المبيان أن 4.7% من الموظفين ذوي الخبرة الدولية قد أكملوا تدريبًا داخليًا في الخارج، وقد كانت مدة التدريب في الخارج 6 أشهر وتمت في فرنسا.

وعلى المستوى الآخر، بلغت نسبة التعيينات قصيرة الأجل في الخارج 9.52%، وتراوحت مدة التعيينات بين شهرين وسبعة أشهر، وجرت في ألمانيا والبرازيل والمغرب، وشملت وظائف مثل: مدير مشروع، ومندوب مبيعات، ومسؤول علاقات عامة، ورئيس قسم التسويق.

بعد ذلك، كان ما يقرب من نصف الموظفين (47.61%) من الموظفين ذوي الخبرة الدولية قد عملوا في الخارج لمدة لا تقل عن عام واحد ولا تزيد عن 20 عاماً في بلدان مثل: المغرب والأردن والجزائر وبلجيكا وألمانيا، وهولندا، و إندونيسيا وبولندا.

وقد عمل المغتربون في مجموعة متنوعة من الوظائف، مثل المشتريات، والإدارة المالية، والإدارة، والإدارة، والمهندس، وممثل هيئة DAAD، وممثل أول، ومستشار، ومدير مشروع.

وعلى نطاق واسع وصغير، تتراوح مدة الإقامة في الخارج من شهرين كحد أدنى إلى 20 سنة كحد أقصى في مختلف البلدان، ويوضح الشكل التالي المناطق التي اكتسب فيها الموظفون خبرة في الخارج:



الشكل الثالث: الإقامات في الخارج حسب المنطقة (رسم توضيحي خاص)

يوضح هذا الشكل المبياني أن نصف الإقامات في الخارج كانت في أفريقيا أو المغرب والجزائر، ثم تليها أوروبا أو ألمانيا وبولندا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا، ويمثل العدد الأقل من الإقامات في الخارج مناطق آسيا أو إندونيسيا والأردن.

وبمجرد تسجيل التجربة في الخارج يقوم المعهد بتحليل كيفية تقييم الموظفين لهذه التجربة على وجه الخصوص، ويتم تجسيد ذلك في الأسئلة التالية التي يوضحها الجدول التالي، وكيفية تقييم هؤلاء الموظفين لتجاربهم:

مجال الخبرة في الخارج	لا توجد معلومات	سلبي	سلبي إلى حد ما	إيجابي إلى حد ما	الوضعية
مهمة احترافية	%0,00	%0,00	%9,52	%23,80	%66,66
العلاقة مع الرؤساء	%0,00	%0,00	%0,00	%28,57	%71,42
العلاقة مع الزملاء	%0,00	%0,00	%4,76	%28,57	%66,66
العلاقة مع الموظفين	%0,00	%0,00	%4,76	%38,09	%57,14
الوضع المالي	%14,28	%0,00	%9,52	%47,61	%28,57
تدريب/وضع الشريك	%57,14	%0,00	%4,76	%23,80	%14,28
العثورعلى سكن / سكن	%19,04	%0,00	%4,76	%42,85	%33,33
عيش	%4,76	%0,00	%9,52	%42,85	%42,85

شروط النظافة	%0,00	%0,00	%14,82	%61,90	%23,80
رعاية صحية	%0,00	%0,00	%9,52	%47,61	%42,85
المدرسة / رياض الأطفال	%33,33	%0,00	%4,76	%33,33	%28,57

الشكل الرابع: تقييم التجربة في الخارج (رسم توضيحي خاص)

كانت تقييمات تجربة العيش في الخارج إيجابية، ولم ترد تقييمات سلبية إلا من قبل المغتربين الأفراد في معظم المجالات.

فبالإضافة إلى خبراتهم في الخارج، سُئل الموظفون أيضًا عن اتصالاتهم بين الثقافات في سياق عملهم المعتاد ومدى التواصل بين الثقافات مع زملائهم وعملائهم وما إلى ذلك، ويغطي هذا القسم أسفله تسجيل قنوات التواصل واللغة، ويوضح الشكل التالي توزيع النسب المئوية للنتائج:

وسائل التواصل	يوميا	أسبوع إلى ثلاثة أسابيع	مرة في الأسبوع	مرة في الشهر	ولا مرة
هاتفيا	80.95%	14.28%	4.76%	0.00%	0.00%
شخصيا	80.95%	9.52%	0.00%	4.76%	4.76%
البريد الإلكتروني	80.95%	9.52%	4.76%	0.00%	4.76%
الرسائل	9.52%	19.04%	28.57%	4.76%	38.09%
لقاء بالفيديو	0.00%	0.00%	4.76%	19.04%	76.19%
اجتماع عبر الأنترنيت	0.00%	4.76%	4.76%	19.04%	71.42%

الشكل الخامس: قنوات الاتصال (رسم توضيحي خاص)

وتُظهر هذه النسب المئوية في الشكل أعلاه أن الهاتف والبريد الإلكتروني والاتصالات الشخصية هي الأكثر استخداماً للتواصل مع الموظفين الأجانب في المقابل، لا تستخدم الغالبية مؤتمرات الفيديو والاجتماعات عبر الإنترنت.

وتحدد هذه التوزيعات المتكررة لقنوات التواصل كيفية وشكل جمع خبرات المغتربين بين الثقافات، حيث يتم عرض التفاعلات بين الثقافات في المجال المهني، وتمثل الحالات التي يتواصلون فيها بين الثقافات، ويصف الشكل التالي التوزيع المتكررلمو اقف التواصل بين الثقافات المختلفة:

الوضعية	المستقبل	الحاضر
المفاوضات	%9,52	%80,95
النزاعات	%14,28	%76,19
القيادة	%9,52	%80,95
التحفيز	%0,00	%90,47
حديث قصير	%9,52	%80,95

الشكل السادس: أوضاع العمال المعينين (رسم توضيحي خاص)

يُظهر هذا الشكل أن الفئة المستهدفة من المجيبين يتواصلون بين الثقافات المختلفة في أغلب الأحيان في شكل حديث قصيروفي المفاوضات، كما أن أكثر من نصفهم يتواصلون بشكل متكرر مع أشخاص من ثقافات أخرى في حالات النزاع والقيادة والتحفيز، ومن المهم أيضاً ملاحظة أن اثنين من المجيبين تجاهلوا هذا المجال.

وتكشف هذه البيانات عن مستوى عالٍ من التواصل بين الثقافات، علاوة على ذلك، يُطرح سؤال حول اللغة التي يتم بها التفاعل بين الثقافات كما يوضحه الشكل أسفله:



الشكل السابع: توزيع اللغات (رسم توضيحي خاص)

والنتيجة هي أن المجيبين على أسئلة الاستبيان يستخدمون في الغالب الألمانية والعربية والفرنسية للتواصل مع الزملاء والزبائن الأجانب وغيرهم من خلفيات ثقافية أخرى، وأكثر من نصف المجيبين يتواصلون

باللغة الفرنسية، بغض النظر عن جنسية المحاور، وبالكاد يتم تسجيل اللغة الإسبانية، وتستخدم نسبة قليلة من المجيبين اللغة الإنجليزية في هذا السياق.

وفي هذا الصدد، خُصص السؤال التالي للصعوبات المحتملة في التفاعلات بين الثقافات، وبناءً على تجارب الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، والذين طُلب منهم تحديد المو اقف التي تحدث فيها التفاعلات بين الثقافات.

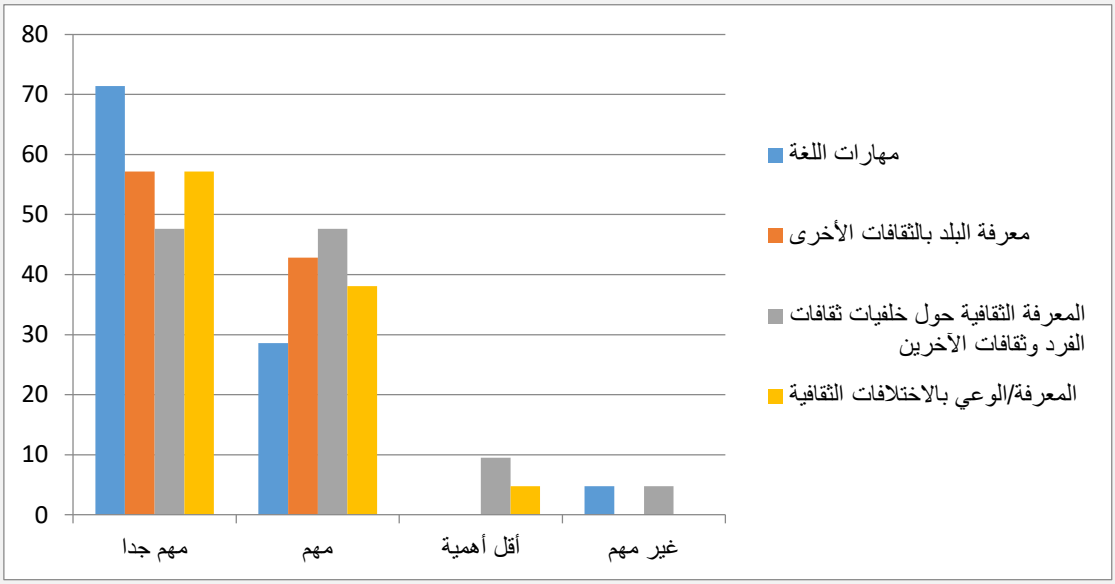
ويوضح الشكل التالي المواضع التي تحدث فيها التفاعلات بين الثقافات في أغلب الأحيان، من وجهة نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم:

المجالات	لا	نادرا	غالبا	كثيرا
الكشف	%0,00	%0,00	%33,33	%66,66
سلوك الاتصال	%0,00	%0,00	%42,85	%57,14
استر اتيجيات تفاوض محددة	%0,00	%4,76	%38,09	%57,14
التوقعات	%4,76	%0,00	%28,57	%66,66
إدارة العلاقات	%4,76	%4,76	%14,28	%76,19
إدارة شؤون الموظفين	%0,00	%4,76	%19,04	%76,19
تحفيز الموظفين	%4,76	%0,00	%38,09	%57,14
إدارة النزاعات	%4,76	%4,76	%42,85	%47,61
حواجز اللغة	%4,76	%19,04	%28,57	%47,61

الشكل الثامن: حالات التفاعلات الثقافية.

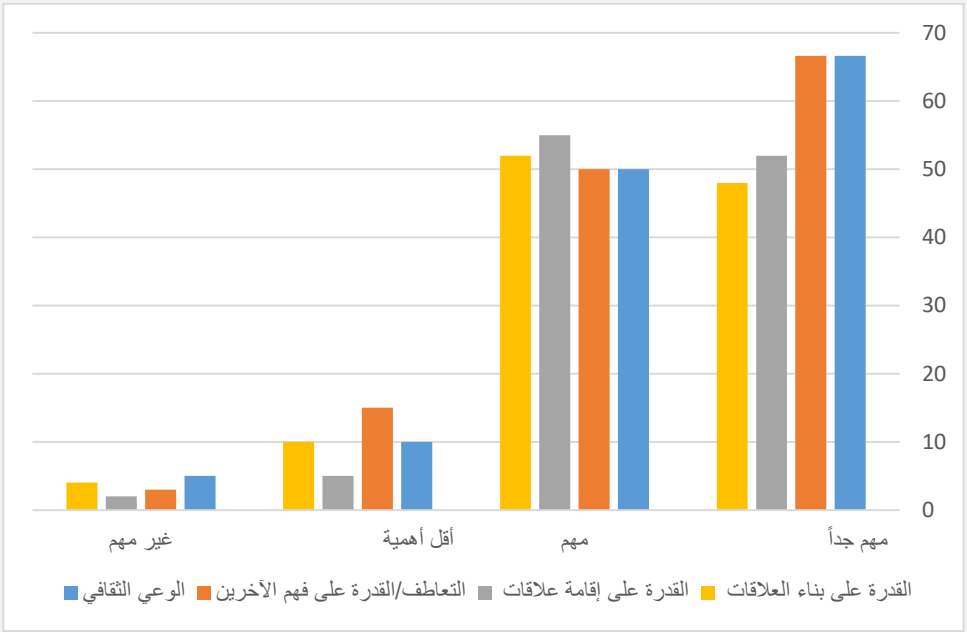
يُظهر هذا الشكل أن التفاعلات بين الثقافات تحدث في أغلب الأحيان في إدارة شؤون الموظفين وإدارة العلاقات، واختار أكثر من نصف المجيبين المجالات الأخرى، مثل سلوك التواصل وتحفيز الموظفين، وهذا يعني أن الذين تمت مقابلتهم قد واجهوا صعوبات في هذه المجالات، بالإضافة إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير مناسبة لتطوير الموظفين.

وتوضح هذه البيانات حول الخبرة في الخارج والتفاعل بين الثقافات أن الموظفين بحاجة إلى كفاءات متعددة الثقافات، ويرد تقييم المجيبين لهذه الكفاءات في القسم التالي، فلقد تم تقييم الكفاءات المعرفية أولاً، ويوضح الشكل التالي توزيع الردود:



الشكل التاسع: صلة الكفاءات المعرفية بالكفاءات بين الثقافات (رسم توضيحي خاص)

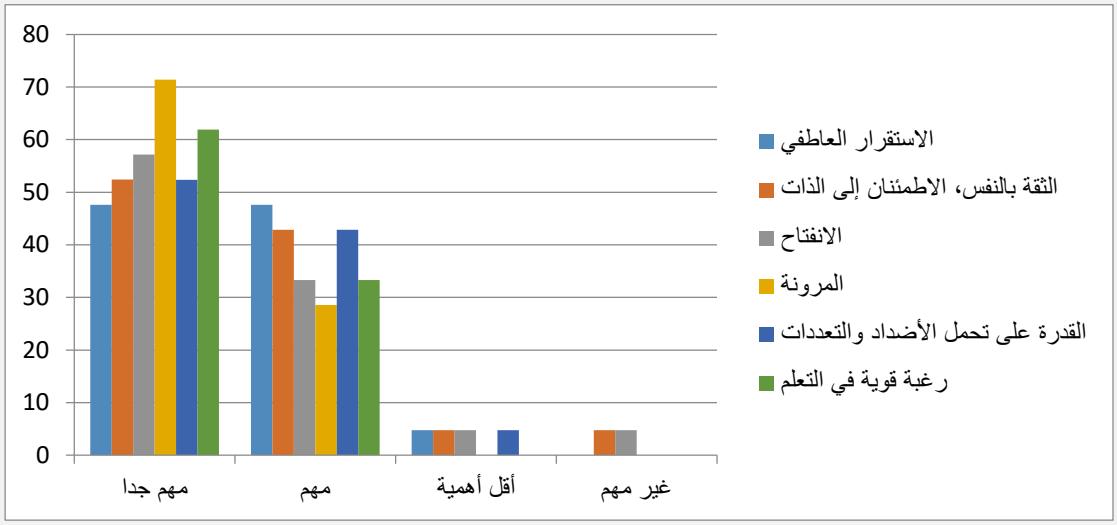
وتجدر الإشارة إلى أن مهارات اللغة الأجنبية مهمة جداً بالنسبة للمشاركين في الاستطلاع، كما تم تصنيف المهارات المعرفية المتبقية على أنها إيجابية أو مهمة أو مهمة جداً، ومن ناحية أخرى، تتكون الكفاءة الثانية من المهارات الاجتماعية، والتي تم تقييمها من قبل المبحوثين على النحو التالي:



الشكل العاشر: صلة المهارات الاجتماعية بالكفاءات بين الثقافات (رسم توضيحي خاص)

يوضح الشكل أعلاه أن المهارات الاجتماعية المحددة ذات أهمية كبيرة، فالمهارات الاجتماعية "مهمة جداً أو مهمة جداً" بالنسبة لغالبية المجيبين حيث تراوحت النسبة المئوية (66.66% بالنسبة للتعاطف/التعاطف)، و(66.66% بالنسبة للحساسية بين الثقافات).

وقد تم تقييم الجزء المهم الآخر من الكفاءات يتعلق بالمهارات الشخصية على النحو التالي:



الشكل الحادي عشر: صلة الكفاءات الشخصية بالكفاءات بين الثقافات

خاتمة:

من خلال هذا العمل التجريبي و الأعمال ذات الصلة التي تتعلق بالتواصل بين الثقافات في مجال الأعمال التجارية، سرعان ما اتضح أن الشركات التي تعمل عبر الحدود لا تحقق كامل إمكاناتها، حيث يتم تناول هذا الموضوع اليوم أكثر بكثير مما كان عليه قبل بضع سنوات.

ويجب زيادة الوعي بالتنوع الثقافي وتعدد الثقافات من أجل إحراز تقدم، ولا يجب تدريب الموظفين فقط، بل يجب تدريب جميع أعضاء المؤسسة أو الشركة.

ومع ذلك، يجب عليهم أيضًا الاستفادة من الفرص الناتجة بالطريقة الصحيحة، ويتطلب هذا المجال من العمل تحسين التواصل الداخلي كمشروع طويل الأمد، والذي له عو اقب طويلة الأمد.

والهدف من هذا البحث هو توضيح مدى تعقيد ظاهرة التواصل بين الثقافات في مجال الأعمال التجارية باستخدام مثال المغرب، وفي الوقت نفسه الحد من طبيعته المجردة وجعله قابلاً للإدارة من خلال مجال عملي ملموس، وهو ممارسة الموارد البشرية بين الثقافات في الشركات الألمانية في المغرب.

وتظهر الدراسة التجريبية أن معظم المغتربين ينظرون إلى تنمية الموارد البشرية بين الثقافات كمسألة حساسة، ويعتبر ذلك من عوامل النجاح في الأعمال التجارية الدولية، وبالتالي يُنظر إلى العقد المهني كعامل تنافسي.

وسيكون من المفيد مستقبلا، استكمال النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة بدراسات تجريبية أخرى، مثل إجراء مقابلات مع خبراء في سياق الإدارة بين الثقافات والتسويق بين الثقافات في المغرب، كجزء من مشروع بحثي آخر.

فهرست المصادر والمراجع

- Blom, Hermann; Meier, Harald: Interkulturelles Management. Interkulturelle Kommunikation, interkulturelles Personalmanagement, Diversity- Ansätze im Unternehmen, Berlin, 2002.

- Bolten, J.: Einführung in die interkulturelle Wirtschaftskommunikation, Göttingen, 2007.
- Ellias, Jammal. Kulturelle Befangenheit und Anpassung: deutsche Auslandsentsandte in arabisch-islamischen Ländern, deutscher Universitäts-Verlag GMBH, Wiesbaden, 2003.
- Hofstede, Geert. Culture's consequences: comparing values, behaviours, and organizations across borders 2. Ausg. Thousand Oaks: Sage Publications, 2001.
- Hofstede, Geert und Gert Jan Hofstede. Cultures and Organizations – Software of the Mind: Intercultural Cooperation and Its Importance for survival. 2. Überarbeitete und illustrierte Ausgabe. Mc Graw Hill Professional: New York, 2005.
- Hofstede, Geert: Lokales Denken, Globales Handeln: Interkulturelle Zusammenarbeit und globales Management, Wiesbaden, 2006.
- Kluckhohn, C. / Kelly, W. H. (1945): The concept of Culture; in: Linton, R. (Hrsg.), The science of the Man in the World Crisis, New York, 1945.
- Kratochwil, Gabi, 2007. Business-Knigge: Arabische Welt. Erfolgreich kommunizieren mit arabischen Geschäftspartnern.
- Rothlauf, Jürgen: Interkulturelles Management, Wien, 2006.

الغلبزوري زكية
باحثة بسلك الدكتوراه مختبر التراث الثقافي والتنمية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة

الإعلام وإشكالية نقل الأحداث وتكوين الرأي وتدوين التاريخ

The media and the issue of reporting events, forming opinions and writing history

مقدمة:

يلعب الإعلام دورا مهما في حياة المجتمع، خاصة في ظل الثورة الإعلامية التي بات يعرفها العالم، وذلك لما له من دور أساسي في نقل الأخبار السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ونقل المعلومات الثقافية وغيرها. فالإعلام بوسائله المختلفة شريك للتاريخ والجغرافية والفن والأدب والاقتصاد والطب... لقد أصبح الفصل بين الاعلام والعلوم الأخرى أمرا غير ممكن خاصة علاقته بالتاريخ وذلك لما لهذا الأخير من مساحة كبيرة في حياة البشرية، فلكل أمة أو قرية أو فرد تاريخ خاص. والاعلام يعيش وسط هذه التفريعات عامها وخاصها.

تشكل وسائل الاعلام المختلفة مصدرا للمعرفة التاريخية يعتمدها الباحث الأكاديمي والمؤرخ في الكتابة التاريخية. فالمعلومات والبيانات التي مصدرها الإعلام لا يمكن تجاهلها خاصة في ظل تطوره وتحوله الى أداة نقل مباشرة للحدث بالصوت والصورة والزمان والمكان الذي تجري فيهما الأحداث، بما فيها أشد الحروب أو الكوارث هولا أو القضايا التي تشغل المجتمعات البشرية بمختلف تنوعاتها، من الاقتصاد والسياسة والعلوم والثقافة والاكتشافات...، الأمر الذي أعطى للاعلام قوة حضور وقدرة على تشكيل الرأي العام، والتأثير على أرشفة الحدث تاريخيا. وبالتالي فالعلاقة التي تجمع الاعلام والتاريخ يمكن تلخيصها بأن الاعلام المعاصر بات مرجعا توثيقيا لا يمكن تجاهله عند كتابة التاريخ، ولكن في نفس الآن يحمل مخاطر ونقائص كثيرة وعميقة عندما يتم استعماله لتشويه وتزييف الوقائع والحقائق التاريخية لخدمة الأجندات الدعائية للجهات التي تمولها وتسهر على توجيهها لتصبغ الوقائع بما يتناسب مع أهدافها ومصالحها.

الجدير بالذكر أن وظيفة الإعلام من حيث المبدأ تتمثل في تزويد الأفراد والمجتمع بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب حول واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجمهور واتجاهاته وميوله. فالغاية الوحيدة المثلى منه هي تنوير المجتمع والرأي العام بشكل موضوعي عن طريق تقديم المعلومات والحقائق والأرقام والإحصائيات وغير ذلك. فالإعلام من الناحية الوظيفية ليس مجرد اعطاء معلومات ومعارف و إنما تكوين رأي عام حول أحداث وقضايا واشكالات، وتغيير اتجاهات وتحريك الجماعات للعمل في اتجاه معين

لتحقيق الأهداف المرجوة. فوسائل الإعلام لها دور كبير في بلورة صورة المستقبل، وقادرة على تغيير البنيان الأخلاقي للمجتمع[1690].

وفي إطار التطور السريع الذي عرفته وسائل الإعلام المختلفة، برز في السنوات الأخيرة مصطلح الإعلام الجديد، ويعرف بأنه جملة من الممارسات الإعلامية التي أفرزتها الوسائط الإعلامية الجديدة التي تشتغل داخل بيئة تواصلية متغيرة تسهم في تشكيلها تقنيات المعلومات والإتصال. تعددت أسماء الإعلام الجديد مثل: الإعلام الرقمي، والإعلام التفاعلي، والإعلام الشبكي، وإعلام الوسائط المتعددة...، وتكمن أهمية وسائله في مو اقع الشبكات الاجتماعية والصحافة الإلكترونية... هذه الوسائط خلقت فضاءات وامكانيات لا تحصى لمختلف التخصصات ومختلف الشر ائح الاجتماعية التي أصبح بإمكانها أن تؤثر في الرأي العام، وأن تدون وقائع مختلفة. بشكل وجيز، يمكن القول أن هذه الوسائط بالرغم من سلبياتها المتعددة أصبح بإمكان جزء مهم منها تدوين وقائع وأحداث قد يغفلها الإعلام أو لا يعلم بها، وتسليط الأضواء عليها والمساهمة في التعريف بها وتشكيل الرأي العام حولها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى المساهمة في توفير المادة الأساسية للمؤرخ للقيام بتحليل المعطيات التاريخية وتدوينها. لا ننسى أن نشير إلى مخاطرها في تشويه الحقائق ونشر الأكاذيب والأخبار الكيدية. هذا من طبيعة الحال يطال كلإعلام التقليدي والكتابة التاريخية كذلك. بمعنى آخر، كل التخصصات السافة الذكر لها أوجه متعددة ومختلفة بتعدد واختلاف الصحافيين والمؤرخين والأغراض والأهداف التي يشتغلون من أجلها.

الفرق بين الإعلام والتاريخ

يمكن القول أن الإعلام تخصص علمي، له تقنياته ومناهجه وتخصصاته وفروعه وتاريخه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو ظاهرة اجتماعية وحضارية وفكرية وثقافية وسياسية و إيديولوجية. يجب الإشارة هنا أن اهتمام القارئ العادي او المتعلم البسيط يقف جنبا إلى جنب مع اهتمام الباحث والمتخصص في متابعة الإعلام، وان اختلفت شدة الاهتمام و أبعاده بين كل من الفريقين. ويمكن القول كذلك أن الصحافة جزء من الحياة اليومية للقارئ العادي في عصرنا هذا، وهي في الوقت نفسه جزء من الاهتمام اليومي لنخب وقادة الشعوب وحكامها.

نحن نعيش عصر ثورة المعلومات، والاعلام هو جزء صغير من مصدر هذه المعلومات، "ومع ذلك دور الاعلام يتميز بقيمة كبيرة نظرا لقدرته على التأثير السريع والمباشر على مجمل الرأي العام في المجتمعات البشرية.

غير أن التاريخ له مضامينه غير المطلوبة في العمل الإعلامي، وله مصادره الأكثر اتساعا، وأساليبه البحثية المختلفة عن الاعلام، وأدو اته التحليلية التي تجعل منه علما وليس عنصر من عناصر الاتصالات التي تميز الصحافة، كما أن التاريخ لا يكتمل تسجيله إلا بالعودة الى الوثائق في ارشيفات الدول المختلفة، التي يبقى بعضها رهن السرية لعشرات السنين، لكن مصير الحقيقة التاريخية دائما ان تظهر ولو بعد أكثر من جيل. مثلا مضى ستون عاما على النكبة الفلسطينية بعد أن فتحت بعض الأرشيفات السرية في اسر ائيل. جاء المؤرخ اليهودي الدكتور ايلان بابه ليكشف ان قادة الحركة الصهيونية خططوا ومارسوا التطهير العرقي ضد ابناء

1690. جميلة بولمدن وعلية عزوز، 2022: "دور الاعلام الجديد في صناعة المعرفة التاريخية"، الموقع: https://www.researchgate.net/publication/371294681، بتاريخ: 12-02-2025 على الساعة: 19.49، ص. 3.

الشعب الفلسطيني (كتابه: التطهير العرقي في فلسطين) حيث أكد الرواية الفلسطينية وعرى عن رواية الإعلام الغربي المساند لإسرائيل مؤكدا الأعمال الإجرامية التي قامت بها المليشيات الصهيونية. يعتمد الإعلام أكثر على الحدث في لحظته ويصوره ويقدمه وفق منظوره وأهدافه، ويعتمد على عناصر التشويق والتسويق والتحريف أحيانا. يمكن محاولة تفسير ما نرى ونسمع بشكل مختلف ومتناقض كما حدث مثلا بحادثة استشهاد الصبي الفلسطيني محمد الدرة، اذ تدعي اسرائيل ان الرصاص الذي اردى هذا الفتى الفلسطيني قتيلا لم يكن رصاص جنودها و انما رصاص الفلسطينيين، في الوقت الذي كان فيه المشاهد بالبث الحي والمباشر لحادث مصرع هذا الطفل بالصوت والصورة، حيث كان المصور يتكلم بوضوح عن مصدر اطلاق النار والمأزق الصعب للطفل محمد ووالده في مواجهة النيران الاسرائيلية القاتلة.

إذن فالتاريخ أكثر شمولية و اتساعا من الاعلام، وبالنسبة للتاريخ ليس مهما تتبع ووصف كامل لمجرى العملية بكل تفاصيلها وأحداثها، الجوهرية منها وغير الجوهرية، كما في الاعلام، إنما تحليل تطور الشيء وتشكله، وتأثير القوانين والروابط والتفاعلات، بترابط مع المنطق"1691 .

الفرق بين الإعلامي والمؤرخ

العلاقة بين المقاربة الإعلامية والمقاربة التاريخية تحمل في دلالتها الاختلاف الواضع بين المتخصص في مجال علوم الإعلام والمتخصص في علوم التاريخ بالرغم من التشابه في بعض المجالات لأن أهداف تغطية الأحداث التي يقوم بها الإعلامي تختلف إلى حد بعيد عن أهداف المؤرخ من تناول ودراسة الأحداث التاريخية، والأدوات والوسائل التي يعتمدها الأول ليس هي الأدوات والوسائل التي يعتمدها الثاني، وغير ذلك من الاختلافات المتعددة.

"إن الصفات الواجب توفرها في المؤرخ والإعلامي واحدة، ويكاد يكون المنهج الذي يسير عليها كل منهما في كتاباته وبحثه ونقده واحدا مع اختلاف يسير في الحالتين، وربما كان سر الاختلاف بين الإثنين في الصفات والنهج إلى عامل الزمن. فالمؤرخ يعمل في دائرة الماضي فحسب، بينما يعمل الصحفي في دائرة الحاضر والمستقبل، بل أنه يتجاوزها أحيانا ويعمل كمؤرخ في دائرة الماضي، ويتحكم عامل الزمن أيضا من وجهة أخرى في عمل الاثنين. فالمؤرخ متحرر في عمله من كل القيود والأغلال، فلديه ما يشاء من الوقت لإنجاز عمله على الوجه الذي يبتغيه، فليس المؤرخ مطالبا بالانتهاء من عمله في يوم محدد أو ساعة محددة، أما الصحفي أو الإعلامي فإنه يتحكم في عنصر الزمان تحكما شديدا، فأمامه ساعات فقط لإنجاز عمله إذا كان يعمل في صحيفة أو إذاعة أو تلفزيون، وأمامه أيام محدودة إذا كان يعمل في صحيفة أسبوعية أو في برنامج تلفزيوني أسبوعي. هذه السرعة التي تتسم بها أعمال الإعلامي خصوصا الذي يعمل في وسيلة إعلامية بشكل يومي قد تجعل إنتاجه فجا أو ضحلا أو ناقصا في أغلب الأحوال، بينما يوصف التاريخ عادة بالنضوج والعمق والاكتمال والتمام، والصحفي معذور لأنه مطالب بتقديم انتاجه في ساعة معينة حتى يلحق المطبعة وتظهر الصحيفة في موعدها المحدد، و أيضا مطالب بتحضير مادته الإعلامية الخاصة بالبرنامج في وقتها المحدد حتى يتم عرضها"[1692].

الإعلام مصدرا للكتابة التاريخية

1691. نبيل عودة، 2008: "الاعلام كمصدر للتاريخ" ، دنيا الوطن، جريدة إلكترونية فلسطينية، بتاريخ: 30 يناير 2024 على الساعة 22:08، الموقع: https://www.alwatanvoice.com/about.

1692. جميلة بولمدن وعلية عزوز، "دور الاعلام الجديد في صناعة المعرفة التاريخية"، مرجع سابق، ص.11.

لا شك أن الإعلام يوفر زخما من المعطيات والمعلومات المهمة التي يقدمها بوسائله المتعددة التي لا غنى عنها في المقاربة والدراسات التاريخية. فقدرته على مواكبة ومرافقة الأحداث والوقائع وتدوينها وتقديمها للقارئ والمشاهد والمستمع لا تضاهيها أيا من التخصصات الأخرى. لكن تعدد مجالاته ومتخصصيه، واختلاف سياسة وأهداف الساهرين على خلق مؤسساته وفضاءاته والعاملين على صناعته وصياغة أخباره ومحتوياته، والوظائف المتوخاة منه تجعله فضاء فسيحا من المعطيات متضاربة في أغلب الحالات لأنها نتاج السياسات والتوجهات والأهداف المختلفة والمتصارعة. لهذا فتعاطي المؤرخ مع هذا الكم الهائل من التغطيات والمقاربات التي يقدمها الإعلاميون مثلا لحدث واحد ما تجعله يقف أمام إشكاليات عويصة مرتبطة بالدرجة الأولى بمنظور ومنطلقات وتوجهات السياسات الإعلامية التي ينتمي إليها ويشتغل في إطارها الإعلامي الناقل والمقدم للحدث.

وحول أهمية الإعلام كمصدر للكتابة التاريخية، يقول :"الدكتور "جلبرت" أستاذ التاريخ اليوناني بجامعة أكسفورد في منتصف القرن العشرين الميلادي: "لو كان لليونان صحف، ولو أن صحيفة واحدة أو حتى صفحة واحدة من صحيفة وصلت إلى أيدينا لكانت معرفتنا بالتاريخ اليوناني أكثر حيوية وأعظم مما هي الآن عليه". وهو قول يؤكد أهمية الصحيفة كمصدر للتاريخ بصفة عامة، ولكن التفاصيل لا تجعل الصحيفة مصدرا سهلا من مصادر التاريخ، وعندما تجعله مصدرا يحتاج إلى مهارة وجهد ومعرفة مسبقة بأحداث العصر وبطبيعة النشر الصحفي"1693.

بالرغم من التحفظات التي تحيط بالصحف والإذاعة والتلفزة كمصدر للتاريخ، التحفظات المتعلقة بالشائبات والنقائص في الرواية، إلا أن الحقيقة التي لا خلاف عليها هي أن الصحف ومختلف وسائل الإعلام تقدم لنا نظرة عامة عن الحياة وزخم أحداثها ومتغيراتها وتطورها و انتكاساتها.... وهذه النظرة ضرورية للمؤرخ الذي يوظفها في معرفة ومقاربة العصر الذي يكتب عنه من خلال قراءته للصحف ومشاهدة البرامج المختلفة التي تصب في اهتماماته التاريخية. يبقى الإعلام على الرغم من السلبيات والشوائب واختلاف التوجهات التي يتسم بها، مصدرا متفردا من مصادر التاريخ.

الإعلام وتزييف الحقيقة التاريخية

رغم أهمية وسائل الإعلام المختلفة في البحث التاريخي، ودورها في نشر الكتب والوثائق التاريخية، إلا ان الاعتماد عليها في الكتابة التاريخية يشكل تحديا كبيرا أمام الباحث الأكاديمي والمؤرخ، لما للإعلام من قدرة على تزييف الحقائق وتضليل الرأي العام. ويمكن لوسائل الاعلام ان تعمل على تزييف الحقيقة التاريخية عبر وسائل مختلفة، منها:

- القرصنة الالكترونية: حيث أن كل المواقع الموجودة على الأنترنيت معرضة لخطر القرصنة الإلكترونية، كما أن بعض المواقع التي تعرض الوثائق التاريخية خاصة العربية منها، لم تتخذ من التدابير الأمنية ما يحول دون العبث بالوثائق التي تعرضها، وإمكانية التغيير في محتواها، ثم بثها مرة أخرى، لهذا فالمطلوب من الباحث المؤرخ أن يأخذ الحيطة والحذر.
- التعديل على الوثيقة المرقمنة: سهلت وسائل الاعلام الجديدة عملية تزوير وتغيير الحقائق التاريخية، وكمثل على ذلك برنامج الرسم "Paint" حيث يمكن مثلا القيام بمسح فقرة وتعويضها

1693. الدكتور محمد سعسد محمد، : "الصحافة بين التاريخ والأدب، الطبعة الأولى"، دار الفكر العربي – القاهرة، ص. 17.

بفقرة أخرى مكانها وإعادة نشرها في نفس الموقع او في مو اقع أخرى، ليتم بذلك نقل معلومات مزورة، وهذا ما يحتم على الباحث والمؤرخ الإطلاع على وثائق مشابهة من أجل التأكد من المعلومات أو اللجوء إلى مو اقع غير مشبوهة وذات مصداقية تامة في نشر المعلومات.

- صحافة المواطن: أدى إنتشار وسائل الإعلام الجديدة إلى ظهور ما يسمى بصحافة المواطن كشكل جديد من أشكال الممارسات الصحافية. ويمكن اعتبار هذا النوع من الصحافة سلاح ذو حدين، حيث يمكن الاستعانة بها في بعض الأحيان لنقل أحداث ووقائع حصلت على أرض الو اقع، إضافة إلى قيامها بنشر وتداول وثائق علمية وتاريخية عبر منصات مو اقع التواصل الاجتماعي والتي يستفيد منها كل من وسائل الإعلام التقليدية وكذا الباحثين الأكاديميين. لكن في نفس الوقت هناك الكثير من التحديات التي يواجهها الباحث الأكاديمي والمؤرخ في اعتماده لهذا النوع من الصحافة، حيث تطرح هنا الإشكالية الأساسية المتمثلة في مدى مصداقيتها لنقل الأخبار والوقائع، وما يطرح ذلك من صعوبات جمة أمام الباحثين لفحصها والتأكد منها. وللإشارة هنا، من بين أوجهها السلبية تزييف الوقائع والحقائق التاريخية والابتعاد عن التحري والبحث عن مدى مصداقية الخبر أو الحدث، مما يؤدي إلى صناعة معرفة تاريخية مشوهة بحقائق ليس لها مرجعية موثوقة. خاصة وأن بعض الوسائل الإعلامية التقليدية تعتمد على مثل هذه المصادر، وبالتالي فكل من سيعتمد عليها في التأريخ ونقل المعرفة التاريخية سيكون معرضا لتبني حقائق لا صحة لا، مما يتطلب من كل باحث ومؤرخ أخذ الحيطة والحذر في اعتماد وسائل الاعلام المختلفة كمصدر للمعرفة التاريخية[1694].
- الإعلام الموجه: يبقى الإعلام الموجه الواضح المعالم والأهداف الذي تتحكم فيه جهات محددة مثل الأنظمة السياسية، والأحزاب السياسية، والأنظمة العقائدية المذهبية، واللوبيات وما يسمى بالدولة العميقة وغير ذلك. لكل هؤلاء سياسة اعلامية محددة المعالم، وتتوفر على آليات ومناهج وطرق لضمان انجاز مشاريعها بتوجيه الرأي العام وتأطيره لكي يتبنى أطارحها ومنظورها.

لإعطاء بعض الأمثلة، نستحضر هنا الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، الذي تم التهيئة له بحملة اعلامية مدروسة بعناية فائقة لتضليل الرأي العام الأمريكي والغربي لتبرير مشروع الحرب الأمريكية على العراق وإضفاء الشرعية على احتلاله. كان لهذه الحملة تأثير بالغ الأهمية على نفسية الأمريكيين الذين كانوا لا زالوا يعيشون صدمة 11 شتنبر. في هذا الصدد يقول طارق الشامي، الصحافي المتخصص في الشؤون الأمريكية والعربية: "تسببت مشاعر الخوف والمعلومات الكاذبة حول مزاعم وجود أسلحة دمار شامل في العراق وارتباط نظام صدام حسين بتنظيم "القاعدة" في دعم الشعب الأمريكي للحرب قبل عشرين عاما، بعدما و افقت جميع الفروع الثلاثة للحكم في إطار نظام الضو ابط والتوازنات على قرار الحرب الذي اتخذته إدارة جورج بوش، فكيف تمكنت هذه الإدارة من صنع سيناريو استهدف اسقاط نظام الرئيس العراقي، ثم كيف تراجع الدعم الشعبي للحرب بسرعة بعد عامين فقط لينتهي بإحساس عام بالخداع والتضليل"[1695]، ويضيف قائلا: "لا يزال

1694. جميلة بولمدن وعلية عزوز، 2022، دور الاعلام الجديد في صناعة المعرفة التاريخية، 2022، الموقع: https://www.researchgate.net/publication/371294681، بتاريخ: 12-02-2025 على الساعة: 19.49، ص.13.

1695. طارق الشامي، 2023: "كيف تم التلاعب بالأمريكيين ليدعموا غزو العراق قبل عشرين عاما"؟، الموقع: https://www.independentarabia.com/، التاريخ: 27-02-2025 على الساعة: 23.35.

غزو العراق عام 2003 موضوعا شبه محظور في دوائر السياسة الخارجية الأمريكية فيما يشبه قسم التزام الصمت المطلق لدى المافيا"[1696].

وعن توظيف الإعلام في تشويه الحقائق التاريخية، نذكر أيضا ما يحصل من طمس للحضارة العربية الإسلامية وأهميتها بالأندلس مقابل التركيز على تعظيم الدور اليهودي المسيحي. ونقدم في هذا الإطار بعض الإقتباسات للكاتب إغناطيوس غوتيريث دي تيران غوميث بينيتا: "إننا نشهد في المدة الأخيرة نزعة متزايدة تهدف إلى تضخيم الإسهام اليهودي في حضارة الأندلس على حساب الدور الإسلامي، عبر إعادة تشكيل الذاكرة التاريخية لمنح اليهود مكانة لم تكن لهم في الواقع. وقد أخذت هذه النزعة منحى خطيرا في العديد من المدن الأندلسية العريقة، حيث تشهد اجتياحا ثقافيا منظما يثير قلق الأوساط الأكاديمية والثقافية والاجتماعية"[1697]. ويظيف قائلا: "إن هذا التلاعب بالتاريخ ليس مجرد جدل أكاديمي، بل يحمل أبعادا سياسية واضحة. فكثير من المدافعين عن فكرة "سفاراد" (وهو المصطلح الذي يستخدم للإشارة إلى اليهود الأندلسيين)، ينشطون في دوائر سياسية وإعلامية تعمل بشكل ممنهج على تشويه الرواية التاريخية، بهدف ترسيخ خطاب يخدم أجندات محددة. وأحد الأساليب التي يعتمدونها هي المقارنة المضللة بين معارضي التهويد المطلق للتركة الأندلسية وبين "أبناء محاكم التفتيش"، كأن الدعوة إلى مراجعة الروايات التاريخية تعادل تأييد جرائم النازية ومحاكم التفتيش في العصور الوسطى"[1698].

ومن الأمثلة الحية التي لا زال العالم يعيشها هي الكيفية التي تعامل بها ولا زال الإعلام الأمريكي والغربي المؤيد للصهيونية في قضية حرب الإبادة والاجتثاث العرقي الذي تمارسه اسرائيل على الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، إضافة إلى محاربتها أي صوت أو حركة مساندة للقضية الفلسطينية كحركة احتجاجات الطلبة على الحرب الإسرائيلية على غزة.

نستحضر هنا بعض الأمثلة عن تضليل الرأي العام الذي قام به الإعلام الأمريكي المتصهين المساند للدولة الصهيونية الاستيطانية في موضوع الهجوم الذي قادته المقاومة الفلسطينية على اسرائيل في سبعة اكتوبر سنة 2023، بهدف تشويه صورة المقاومة وكسب التأييد العالمي لإسرائيل عبر نشر أخبار كاذبة وصور زائفة حول حرق أطفال وتقطيع رؤوسهم، ليتبين فيما بعد أن كل تلك الأخبار كانت كاذبة ومصنوعة بعناية لتأليب الرأي العام وطمس القضية المركزية التي هي أساس الصراع المتمثلة في الاحتلال الاستطاني الإسرائيلي المصنوع والممول منذ نشأته وإلى يومنا هذا من طرف الصهيونية وحليفتها انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى. كل الإعلام الغربي المتصهين وأغلب الدول الغربية والنخب المتصهينة تتكلم فقط عن المحتجزين الإسرايليين ولا تنطق بكلمة عن عشرات الآلاف من المعتقلين الفلسطنيين، ومئات الآلاف من القتلى والجرحى من أطفال ونساء وشيوخ مدنيين.

وعن أديولوجيا الخطاب الإعلامي الغربي وأزمته في تغطية الحرب على غزة، يقول محمد أوريا: "كشفت الحرب التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة، منذ السابع من اكتوبر 2023 عن وجه غير مألوف في تغطية جزء من الإعلام الغربي لمجرياتها وتطوراتها، فقد طغت الرواية الاسرائلية على هذا الجزء من الإعلام الذي تبنى

1696. المرجع نفسه.

1697. إيغناطيوس غوتيريث دي تيران غوميث بينيتا:2025/02/17: "تهويد الأندلس".. تزوير التاريخ العريق لأغراض إيديولوجية حديثة"، موقع الجزيرة، الموقع: https://www.aljazeera.net، التاريخ: 2025/02/27 على الساعة: 11.11.

1698. المرجع نفسه.

أطروحاتها، مدافعا عنها تارة ومبررا إياها تارة أخرى، متجاهلا بذلك الرواية الفلسطينية عن الحرب وصور القتل الجماعي، خصوصا الأطفال والنساء، وتغافلا عن تقارير الأمم المتحدة حول الوضع في غزة. تماهى جانب كبير من الاعلام الرسمي في الغرب مع الطرح الإسرائيلي عن عمد أو عن كسل أو عن جبن، حتى لا يتعارض مع الرأي السائد في وسائل الإعلام. فهل ولى، حقيقة وإلى غير رجعة، زمن كان يقول فيه الفيلسوف الألماني، هيغل (1770-1831): "قراءة جريدة الصباح هي بمنزلة الصلاة الصباحية للشخص الواقعي"، إذ أصبحت وسائل الإعلام غير مغرية للوقوف على الأحداث، محلية كانت أم عالمية، وبات المتلقي يتوخى الحذر من وسائل الإعلام الغربية التقليدية"[1699].

كما ذكرت "فرانشيسكا ألبانيز" المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة في أحد اللقاءات التلفزيزنية: "أترقب اليوم الذي سيفتح فيه تحقيق حول دور مؤسسات الإعلام الغربية في هذه الإبادية الجماعية، لأن هذه ليست إبادة جماعية تم التغاضي عنها بل هذه إبادة جماعية جرى تبريرها وتمكينها، لأنهم حافظوا على مسار واحد ملتزمين بسردية الجيش الإسرائيلي، مستخدمين تلك المصطلحات وفي بعض الأحيان تضخيم الفبركات، مثل يوجد مقر قيادة لحماس أسفل مستشفى الشفاء كمبرر لتدمير المستشفى بأكمله، كررا بلا انقطاع عبارة دروع بشرية للإرهابيين، إنه التأثير الباطني لجعل الأمر يبدو عاديا وهو غير قانوني بشكل مثير للشفقة، عبر إدخال مفردات إلى لغة الخطاب تخلق انطباع في العقول مثل أن الفلسطينيين لسبب ما جلبوا هذا الدمار لأنفسهم". و الأمثلة في هذا الباب كثيرة لا يتسع المجال للوقوف عندها.

خلاصة

بشكل عام يمكن القول، أن الحضور المكثف للإعلام المتعدد الأنواع والأشكال في الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات والهيئات والتنظيمات والدول والتكتلات والأحداث المختلفة يفرض على المؤرخ التعاطي معه بالضرورة، ويضعه أمام اشكاليات وقضايا صعبة للغاية لأن الإعلام يخضع للسياسات والتوجهات والوظائف المحددة له سلفا من طرف الجهات التي تنشئه وتموله وتشرف على مواضيعه ومحتويات انتاجه ووظائفه ورسائله. فالمؤرخ، عند مقاربته ودراسته لقضية أو اشكالية أو حدث وأحداث تاريخية، يجده نفسه محاصرا بين اختلاف وتعارض سرديات التغطيات الإعلامية التي في الحقيقة تطبع الحدث وفق ما يخدم سياستها وأهدافها. لا يعني هذا نفي وجود الإعلام النزيه الذي يهدف لتوثيق وتقديم الأحداث كما يراها ويسمعها دون تحريف وتشويه. ما ينطبق على الإعلامي ينطبق على المؤرخ كذلك. هذا الأخير هو الآخر يشتغل ويبحث وفق منظور ورؤية وهدف قد يكون مرتبط بتكوينه الثقافي والمنهجي وانتمائه العقائدي والإيديولوجي والسياسي والقومي. لهذا فدراسته ومقاربته ورؤيته لأحداث ووقائع التغطية الإعلامية مرهونة ومتأثرة إلى حد بعيد بالعناصر السالفة الذكر. لهذا فالتاريخ المكتوب وسرديته هو الآخر نتاج كل ما تم الإشارة إليه وغيره، وبالنتيجة يجب التعامل معه ليس كحقيقة مطلقة بل يجب تبني منهج الشك والبحث الرصين بطرح الأسئلة والتمحيص الدقيق في إيجاد الأجوبة لها. فالباحث المتخصص المتمرن على هذا النوع من المجالات، والمتشبع والمقتنع بأهمية وقدسية النزاهة العلمية، يستطيع أن يقدم لنا قراءة وكتابة تاريخية متميزة بالرغم من الصعاب السالفة الذكر.

1699. محمد أوريا، 2024: "أيديولوجيا الخطاب الإعلامي الغربي وأزمته في تغطية الحرب على غزة، موقع مركز الجزيرة للدراسات، الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar، بتاريخ: 19 نونبر 2025 على الساعة 21:42،

لائحة المصادر والمراجع:

- إيغانطيوس غوتيريث دي تيران غوميث بينيتا:2025/02/17: "تهويد الأندلس".. تزوير التاريخ العريق لأغراض إيديولوجية حديثة"، موقع الجزيرة، الموقع: https://www.aljazeera.net.
- إيغانطيوس غوتيريث دي تيران غوميث بينيتا،2025: "تهويد الأندلس".. تزوير التاريخ العريق لأغراض إيديولوجية حديثة"، موقع الجزيرة، الموقع: https://www.aljazeera.net
- جميلة بولمدن وعلية عزوز، 2022: "دور الاعلام الجديد في صناعة المعرفة التاريخية"، الموقع: https://www.researchgate.net/publication/371294681.
- طارق الشامي، 2023: "كيف تم التلاعب بالأمريكيين ليدعموا غزو العراق قبل عشرين عاما"، موقع أندبندت عربية، الموقع: https://www.independentarabia.com/.
- محمد أوريا، 2024: "أيديولوجيا الخطاب الإعلامي الغربي وأزمته في تغطية الحرب على غزة، موقع مركز الجزيرة للدراسات، الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar.
- محمد سعد محمد، : "الصحافة بين التاريخ والأدب، الطبعة الأولى"، دار الفكر العربي – القاهرة.
- نبيل عودة، 2008: "الاعلام كمصدر للتاريخ" ، دنيا الوطن، جريدة إلكترونية فلسطينية، الموقع: https://www.alwatanvoice.com/about.

ادريس اعزيزو
باحث في سلك الدكتوراه بكلية الآداب
والعلوم الإنسانية بمكناس

الشخصية العجائبية ومسخ الواقع: قراءة في رواية "أحلام بقرة" لمحمد الهرادي

The Fantastical Character and the Grotesque of Reality: A Critical Reading of Cow Dreams by Mohamed Lahradi

الملخص:

تعالج رواية "أحلام بقرة" تجربة تحول الشخصية الرئيسية "محمد" من إنسان إلى بقرة، في شكل يجمع بين الرمزية والعجائبية. وقد شكل هذا التحول (المسخ) مدخلا لسبر أغوار الواقع المغربي المأزوم، من خلال كائن يمتلك دماغًا بشريًا بداخل جسد بقرة . ويطرح الكاتب، عبر تقنيتيْ الحلم والاسترجاع، أسئلة عميقة حول الهوية والكرامة والتهميش والاغتراب.

تعكس الشخصية الرئيسة المتحولة مجتمعًا تعرّض لـ"تبقير" رمزي، حيث يتم تجريد الإنسان من إنسانيته وتحويله إلى مجرد وسيلة أو عبء، في سياق سياسي واجتماعي موبوء. يعاني محمد في جسده الجديد (جسد البقرة)، لكنه يحتفظ بعقله البشري الذي يدفعه للتفكير والحنين إلى ماضيه. وبذلك، يصير صوتا نقديا يكشف عن واقع مُتردّي مرير.

لقد وظّفت الرواية عنصر التحول (المسخ) في سياق تجريبي، واستحضرت تيمات من التراث والأسطورة والأدب العالمي مثل التحول عند كافكا، لتؤسس لعالم غرائبي يحاكي الواقع في صورته الأكثر تشويهاً. الكلمات المفاتيح: التحول (المسخ)، العجائبي، الاغتراب، الحلم، الاسترجاع.

Summary:

The novel "Dreams of a Cow" (Ahlam Baqara) by Mohammed El-Horradi tells the story of Mohammed, a man who mysteriously transforms into a cow. This fantastical transformation blends magical realism and social critique, using the absurd to reflect on the real hardships of Moroccan society.

Mohammed retains his human mind within an animal body, which creates a paradoxical identity that exposes alienation, oppression, and dehumanization. Through techniques such as dream narration, flashbacks, and first-person storytelling, the novel explores the blurred lines between the human and the animal, the real and the surreal.

The cow is not just an animal but a symbol of exploitation and societal decay, referencing the metaphor of the "milking cow"—a resource to be drained. Mohammed's

transformation may be the result of a dream, drunkenness, or a bizarre medical experiment, leaving the reader in a state of uncertainty, a key trait of the fantastic genre.

Echoing themes from Kafka's "The Metamorphosis", the novel turns the grotesque into a powerful lens on identity, power, and the human condition, making it a compelling piece of experimental Arabic literature.

مقدمة

لقد كان هاجس تطوير الكتابة الروائية وراء استثمار مكونات تراثية مختلفة، والتي من بينها مكون العجائبي. إن توظيف هذا المكون في الكتابة الروائية أمر استدعاه في تلك الفترة (سبعينيات القرن الماضي) البحث عن أفق جديد قصد الخروج من نفق البدايات المؤسسة. وقد عرفت الرواية العجائبية عددا من الأبحاث والدراسات، غير أنها في ما أزعم ما تزال تستدعي ذلك. في هذا السياق، يأتي هذا المقال لمقاربة موضوع العجائبي في رواية "أحلام بقرة" للكاتب المغربي محمد الهرادي بوصفه موضوعا لم يُشبَع نقدا ودراسة.

حاولت من خلال هذا المقال رصد الشخصية العجائبية في رواية "أحلام بقرة" المتمثلة في شخصية محمد المتحولة إلى بقرة، ثم سعيت لإظهار عجائبية هذه الشخصية من خلال آلية الحلم إذ توقفت عند بعض الأحلام التي وظفها الكاتب، والتي شكلت محكيات ذات طابع عجائبي في مسار السرد، إلى جانب تقنية الاسترجاع التي يتوقف عن طريقها زمن السرد، ويتم الرجوع إلى أحداث ماضية تتسم بالطابع العجائبي.

تتكون رواية "أحلام بقرة" من عشرة فصول، هي: ثلج وغراب، عميان، (لازارو) في الجنة، القرعة والكاس، كلام الليل يمحوه النهار، رماد ، دليل الخيرات، الزين كحل العيون، أقول لكم، شعاع . وتنتمي هذه الرواية إلى قائمة النصوص الممثلة للمرحلة التجريبية؛ حيث تعبر عن تجديد في الشكل وفي تقنيات الكتابة الروائية ، ومن سماتها البارزة توظيف موضوعة المسخ أو التحول بوصفه عنصرا من عناصر العجائبي الذي يدخل في إطار التجديد والتجريب الروائيين.

تعريف العجائبي

في لسان العرب، وردت مفردة (العجب) بمعنى: "إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده، وجمع العجب أعجاب"[1700]، قال الزجاج : أصل العجب في اللغة " أن الإنسان إذا رأى ما ينكره ويقل مثله ، قال: قد عجبت من كذا "[1701]. وقال ابن الأعرابي: "العجب النظر إلى شيء غير مألوف أو معتاد"[1702]

في المعجم الوسيط لشوقي ضيف، ورد: "العجب روعة تأخذ الإنسان عند استعظام الشيء...(عجب منه) عَجَبا وعَجبا وعُجبا: أنكره لقلة اعتياده إياه "[1703]

1700) ابن منظور: لسان العرب، المجلد 4، مادة عجب، دار الحديث، للنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص259-260

1701) المصدر نفسه، ص 580.

1702) المصدر نفسه، ص 581.

1703) شوقي ضيف، المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية للنشر والتوزيع، مصر، ط 4، 2004م، ص 584.

في معجم العين للخليل، ورد: "العجب هو النظر إلى شيء غير مألوف ولا معتاد "[1704]، وعند الأصفهاني: " العجب والتعجب حالات تنتاب الشخص وقت أن يكون جاهلا بسبب الذي وراء الشيء "[1705].

وفي معجم تاج العروس، جاء:" التعاجيب : العجائب لا واحد لها من لفظها... يقال رجل تعجابة بالكسر أي: ذو أعاجيب وهي جمع أعجوبة "[1706].

وفي محيط المحيط ، نقرأ :"العجب هو الزهو و الكبر و إنكار ما يرد عليك وأن تظن بنفسك ما ليس عندك، وأن ترى رأيك صوابا و رأي غيرك خطأ "[1707]

وفي مقاييس اللغة لابن فارس:" تقول من باب العجب: عجب يعجب عجبا وأمر عجيب و ذلك إذا استكبر و استعظم "[1708]

وفي المنجد في اللغة والإعلام: "العجب إنكار ما يرد عليك، (ج) أعجاب: انفعال نفسي يعتري الإنسان عند استعظامه أو استطر افه أو إنكاره ما يرد عليه "[1709]

وفي معجم الوسيط الصادرعن مجمع اللغة العربية، ورد: " العجب روعة تأخذ الإنسان عن استعظام الشيء: يقال هذا أمر عجب، وهذه قصة عجب، وعجب عجاب: شديد للمبالغة"[1710]

ومن التعريفات المشهورة لمفردة (العجب)، تعريف القزويني: " العجب حيرة تعرض للإنسان لقصوره عن معرفة سبب الشيء أو معرفة تأثيره فيه "[1711].

من خلال تعريف القزويني، يبدو أن علة العجب تتمثل في عدم فهم الشيء الباعث على العجب، والعجز عن معرفة علته أو كيفية تأثيره فيه، ولعل هذا العجز والقصور في فهم الشيء ومعرفة علته هو مبعث الحيرة و الإنكار الذي يشعر به الكائن . وقديما قيل: إذا عرف السبب ، بطل العجب. فالعجب يزول بمعرفة علة وسبب الشيء المتعجب منه.

ورد في (معجم رائد) لجبران مسعود : " عجب يعجب عجبا و عجبا وعجبا : أخذه العجب منه لقلة اعتياده " [1712]، فإذا كان العجب إنكار وحيرة وروعة... فهو بذلك، يحتمل كل معاني الريبة والشك والدهشة و الاستغراب أمام شيء غير مألوف وغير طبيعي، وعندما يعني العجب النظر إلى شيء غير مألوف، فهذا النظر، بدون شك، مشوب بالحيرة و التساؤل حول طبيعة هذا الشيء و حول مصدره، و البحث عن تفسير لهذا الشيء قصد تجاوز سبب الحيرة وعدم الارتياح والدهشة. إذن ، ما ينبغي أن نفهم من (العجب) هو الإنكار والحيرة والابتعاد عن ساحة المألوف والعادي للأشياء، أو الذي يبدو فوق طبيعي، ويثير كل معاني الحيرة والشك

1704) الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1988م ، ج1، ص295 .

1705) الراغب الأصفهاني أبو القاسم حسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن ، تحقيق : محمد سيد الكيلاني ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط1 ، 1967م ، ص165.

1706) محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، مادة عجب، ص207-208.

1707) بطرس البستاني ، محيط المحيط ،قاموس مطول للغة العربية ،مكتبة لبنان ناشرون، لبنان ، 1977م ، ص576.

1708) ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق : عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ،ط1 ، 2002 ، مادة عجب، ص 676.

1709) كرم البستاني و آخرون :المنجد في اللغة و الإعلام ، دار المشرق،لبنان،ط29، مادة (عجب)،ص 576.

1710) إبراهيم مصطفى و آخرون : معجم الوسيط ، المكتبة الإسلامية للطباعة و النشر ، القاهرة ، ط1، 2010، ص13.

1711) زكرياء بن محمد بن محمود القزويني :عجائب المخلوقات و غرائب الموجودات ، دار الآفاق الجديدة، 1973، ص 13.

1712) مسعود جبران : معجم الرائد ألف بائي في اللغة و الإعلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2003م ، ص 597-598 .

والاستغراب، وفي السياق نفسه ، يجدر التمييز بين (العجب) و(العجاب)؛ يقول الخليل : وأما العجاب فالذي جاوز حد العجب " [1713] ، وفي تعليق لابن فارس على كلام الخليل ، يقول: " يزعم الخليل أن بين العجيب و العجاب فرقا ، فأما العجيب والعجب مثله (فالأمر يتعجب منه)، وأما العجاب فالذي يجاوز حد العجيب "[1714]. يزكي هذا المعنى، قول الزمخشري :" أي بليغ العجب ، وقرئ العجاب بالتشديد "[1715].

الملاحظ أن المعاجم العربية لم تستعمل مصطلح العجائبي، ولكنها استعملت مفردات أخرى ك:العجب والعجيب والعجاب والأعاجيب والتعاجيب، فهل نفهم من ذلك أن مصطلح (العجائبي) يشمل معاني ومدلولات كل مشتقات الجذر(ع/ج/ب)؟

إذا شئنا تعريفا يشمل كل المعاني السابقة، يمكن القول إن العجائبي هو حالات الإنكار والروعة والحيرة التي تعتري الشخص أمام شيء غير مألوف، يبعث على الاستعظام والاستكبار والطرفة، لغموضه و عدم معرفة علته.

شخصية محمد في رواية (أحلام بقرة)

ما يعنينا في هذا المبحث هو رصد عجائبية الشخصية في رواية أحلام بقرة التي اعتمد الكاتب في بنائها، على عملية تحول شخصية محمد من إنسان إلى حيوان، وبالتحديد إلى بقرة، علما أن البقرة في الذاكرة المغربية، ترمز إلى الغنيمة التي يريد الكل أن يغنم منها (البقرة الحلوب). فالتحول تحديدا إلى بقرة ليس تحولا اعتباطيا.

إن الإيحاء الرمزي الذي يوحي به اسم (البقرة) يُوَظَّف في كل المجالات التي يكثر فيها التسابق على الثروة والخيرات مثل المجال السياسي في حالة البلدان المتخلفة. ويحضرني، في هذا السياق، المثل المُعبر عما نحن بصدد الحديث عنه :(فاش كتطيح البقرة كيكثرو جناوة)، ولعل هذا الإيحاء يأتي من الكمية الهائلة من اللحوم والألبان التي تعطيها البقرة أكثر من غيرها من الحيوانات الأخرى.

احتمالات التحول الممكنة في "أحلام بقرة"

هناك ثلاثة احتمالات واردة كأسباب في تحول الشخصية من بشر إلى بقر:

أ. الحلم

إذ يحتمل أن يكون التحول الذي عرفه محمد قد تم عبر الحلم حيث يقول السارد: " واجهني الدكتور بابتسامة شاحبة: - ما الذي حصل؟ لقد كنت ترتعد في نومك .."[1716] ، وإذا صح التحول عن طريق الحلم، فإن وضع محمد سيكون مشابها للشخصية الرئيسية في رواية (التحول) للكاتب كافكا: " إذ استيقظ غريغور سامسا ذات صباح، على إثر أحلام سادها الاضطراب، وجد أنه قد تحول، وهو في سريره، إلى حشرة عملاقة "[1717].

ب. السكر

1713) الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين ، تحقيق: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، ج1 ، ط1 ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت، 1988 ، ص235.

1714) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ،ج4،حققه علي شيري، اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، 2002 ،ص 243-244.

1715) الزمخشري : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ج3، ط1،مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية، مصر،317.

1716) محمد الهرادي، أحلام بقرة، دارا لخطابي للطباعة والنشر، ط1/1988، الدار البيضاء، المغرب، ص92.

1717) فرانتس كافكا، التحول، ترجمة مبارك وساط، منشورات النخيل، ص5.

ويحتمل كذلك أن يكون التحول ناتجا عن السكر، ويعززهذا الاحتمال قول السارد في الصفحة الأخيرة من الرواية: " ورأيت السائل المسكر يتماوج داخل الزجاجة وهو يرسل إشراقة لماعة، وكنت أتجه نحو السائل و أنا أعلم أن حياتي سأدعها ورائي"[1718] ؛ وكذلك: ".. لا يا بنيتي، ولدي هو اللي جابني، القرعة والكاس رجعتو بقرة"[1719]

ج. عملية التشريح الطبي

هذا الاحتمال يفترض أن التحول تم عن طريق عملية تشريح طبي (زرع دماغ بشري في جسم بقرة)، يدعم هذا الاحتمال قول الدكتور: " قال الدكتور بعد التشريح يخاطب دماغي ...أ تعرف يا محمد، تكاليفك مرتفعة و أنا عاجزعن خدمتك، حتى الآن لا أعرف أين أضع دماغك، سأبحث عن أرخص حيوان لأضع دماغك فيه"[1720] إذا صح هذا الاحتمال الأخيرمن خلال كلام الدكتور، سنكون أمام عملية تحول بواسطة تأثيرخارجي، أدت إلى استمرارحياة دماغ محمد بداخل جمجمة بقرة، أما جثة محمد، فالملاحظ أنها اندثرت قبل بداية زمن الرواية، باستثناء عينينه اللتين سيتفاجأ بحياتهما داخل رأس عجوز، يقول: " أردت أن أعانق العجوز لأن جزءا مني يسكن في رأسه ويراني، ولأن عيناي ذاتهما هما أول من رآني ..."[1721] وإذا عدنا إلى نص الرواية، سنلاحظ تحول شخصية محمد إلى بقرة انطلاقا من الجملة الأولى، يقول: " لم أبتعد كثيرا، كنت أتناول العشب و أنتش ما أراه طريا بعد أن أزيل عنه التراب"[1722]

إذًا، هوية محمد، بوصفه شخصية رئيسية ومهيمنة على السرد على امتداد مسارالنص، هي: هوية كائن بدماغ بشري وجثة بقرة، يقول: " وأدركت، نتيجة طبيعتي الآدمية، أنني أحيا في جسد حيوان آخر، جسد حيوان كريه أمقته، جسد بقرة "[1723].

إن هذا المزج بين ما هو إنساني وما هو حيواني في كيان واحد (دماغ بشري+ جثة بقرة)، يجعلنا أمام شخصية عجائبية بامتياز، ستصدرعنها أحداث عجائبية، لكنها ذات أبعاد وموقف إنسانية واجتماعية تعبر عن صميم الواقع المغربي، ولعل هذه الأبعاد والموقف هي ما يستضمره النص من وراء هذا التحول الذي ستنتج عنه كل المحن التي ستعرفها الشخصية الرئيسية للرواية (محمد).

إلى جانب ذلك، هذا التحول الذي خضعت له شخصية محمد، سيجعل القارئ يصاب بتردد يزحزح فكره ويدخله في الحيرة واللاتصديق، لأن عملية تحول الشخصية من إنسان إلى حيوان، مع احتفاظ هذه الشخصية بالقدرة على التفكيروالنظر إلى الأشياء بنظرة إنسانية هي المسألة التي اتسمت بالخرق وَبِالتمزيق الذي أحدثه ما هو فوق طبيعي في ما هو طبيعي، فنتيجة لهذا الخرق، سيجد القارئ نفسه أمام "تصادم بين الطبيعي وبين غيرالطبيعي، بين الألفة وعدم الألفة، صدام يترك جروحه الخفية ويغديها أكثرفأكثر بما يؤجج الصدام ويطبعه بطابع التردد "[1724] .

1718) محمد الهرادي، أحلام بقرة، ص93.
1719) أحلام بقرة، ص42.
1720) أحلام بقرة، ص6-7.
1721) أحلام بقرة، ص66.
1722) أحلام بقرة، ص5.
1723) أحلام بقرة، ص7.
1724) شعيب حليفي، شعرية الرواية الفانتاستيكية، ص26.

تشير كذلك عملية التحول إلى مفارقة يمكن أن يستشعرها القارئ من خلال دلالتها على الو اقع وعلى نقيضه اللاو اقع ؛ فالنص الرو ائي، إذ يفاجئ القارئ، بدءا من الصفحة الأولى، بهذا التحول الذي سيبعث على التشكيك واللاتصديق لعدم مطابقته للو اقع، إذ ليس هناك كائن بدماغ بشري وجسد بقرة، فإنه (النص الرو ائي) ، من ناحية أخرى، يشعره بو اقعية الحياة الاجتماعية التي لا يتميز فيها الإنسان عن الحيوان ، بل ويمكن أن يحيله أيضا إلى المجتمعات التي يتم فيها تقديس الحيوان (عبادة البقر مثلا)، الذي يصبح أكثر أهمية من الإنسان نفسه.

لقد أصبح محمد (الممسوخ بقرة) يرى و اقع حاله حتى في الحيو انات الصغيرة التي صادفها في طريقه، يقول عندما رأى جرادة صغيرة تتساقط مع أوراق الأشجار الذابلة: " أخرجت لساني ورفعتها برشفة ووضعتها نصب عيني، كانت مغبرة اللون لا أثر لحياة خضراء فيها، وتملكني حنين لا مثيل له، فربما تكون أحد أصدقائي وقد حولهم أحد دكاترة الحكومة إلى حيوان ضئيل "[1725].

لذلك أصبحت أحلام محمد بسيطة وغير مكلفة، تقتصر فقط على إرادة العيش: " لم يكن هاما لي أن أصير دماغ سلطان أو حمار، كنت أريد فقط أن أعيش، وما دام دماغي حيا، فحياتي ينبغي أن تسكن في جسد حي، وليكن في أقرب حيوان ينتمي إلي"[1726] .

أصبح محمد، في وضعه الراهن، يقبل بأي شيء ، طموحاته محدودة، إنه لا يضايق الطبقة العليا في أحلامها ومطامحها اللامحدودة. وهو بذلك يعترف بدونيته أمام الآخر، بل وله استعداد لخدمة الغير وبأن يعمل أي شيء كعبد ضعيف حافي القدمين، يقول: " ألثم القدمين و أتخشع وأستخير، وربما أشتغل في تطهير مراحيض الجنة.. من أجل أي شيء، كل عمل أستطيع مهره أنا العبد الضعيف الحافي القدمين "[1727] أحلام محمد تحيل على أحلام المستضعفين الذين لا يأملون إلا في العيش بأمان، وأن يكونوا مخلوقات بشرية حقيقية تتم معاملتها معاملة إنسانية، وليس كمعاملة (بكرعلاّل) التي كانت وصفا لصيقا بمحمد. والملاحظ أن عملية التحول لم تقتصر على الجسد فقط، بل شملت كذلك اللغة: "عجزت عن الرد لأنني فقدت لساني البشري، وأدركت مفارقة الموقف "[1728]

وفي سياق آخر، يقول: " كنت أريد أن أسمعه صوتي الآدمي فخرج مني صوت قبيح عاجز"[1729]، يقول كذلك: "وأخذت أصيح من جديد " معووو .. معووو "، و كنت أقصد بصياحي – احذر..احذر أيها الأعمى، لا تحاول تسلق الجدار، ستنزلق"[1730] .

إن مسألة التحول لها ذاكرة بعيدة ممتدة في الزمن ومختلفة الأبعاد؛ يتقاطع من خلالها الأدبي والديني والأسطوري والسحري ... كأمثلة على ذلك: تحول عصا موسى إلى حية؛ الأصل الحيو اني للإنسان في النظرية الداروينية ؛ تحول الآلهة في الأسطورة الإغريقية؛ تحول الشخصيات في الخر افة ... ورو اية أحلام بقرة من أبرز النصوص التي بنيت على موضوعة التحول من جنس إلى جنس آخر.

1725) أحلام بقرة، ص15.
1726) أحلام بقرة، ص7.
1727) أحلام بقرة، ص8.
1728) أحلام بقرة، ص18.
1729) أحلام بقرة، ص11.
1730) أحلام بقرة، ص49.

إذا كان السارد يمثل، في النقد الروائي، المسافة التي تفصل بين الكاتب والشخصية، فإن هذه المسافة تتأثر عندما يصبح السارد هو الشخصية الرئيسية في الرواية (يسرد ويشارك في الأحداث في الوقت نفسه). وفي أحلام بقرة، ينبغي التمييز بين محمد الذي يروي الأحداث ومحمد الكاتب.

فالملاحظ أن محمد الراوي له دور مزدوج في النص: فهو شخصية محورية وفاعلة في مسار الأحداث و راو لهذه الأحداث كذلك، وهذا الدور المزدوج يعتبر خاصية من خاصيات النصوص العجائبية ، يوهم بو اقعية الأحداث ويساعد القارئ على الاندماج الكلي في عالم الرواية ، حيث يغدو أكثر وثوقا مما يجري، فيتوهم أن الشخصية تعيش لذاتها، وأن الأفعال التي تقوم بها هي أفعال و اقعية، وليست من إبداع الكاتب.

إننا أمام شخصية ذات صبغة فوق طبيعية: مزيج من الصفات الإنسانية والحيو انية، تفكر لكنها تقتات على العشب، تتصف بالطيبوبة لكن (إنسانيتها مجرد احتمال)، وتنظر إلى نفسها نظرة دونية " كل هذا اللحم الذي تحمله يا محمد مجرد خراء "[1731] .

وهي نظرة كرستها إهانات الأعمى و استفزازات طيربكر و احتيال موسى وعيسى وسخرية الناس، يعيش محمد في عالم مليء بالأعداء، يفترض دائما أنه بشر في بقر، ولا يرقى إلى مستوى الإنسان، و بهذه الصورة التي تقدمها لنا الرواية، تصبح الشخصية الرئيسية رمزا لكل إنسان يحس بالتهميش والدونية، في أرض تغيب فيها الحرية و الكرامة و المواطنة ؛ و بهذه الصورة، يتحول محمد إلى صيغة للجمع، تعبر عن مجتمع تم تحويله إلى قطيع من البقر(تبقيره على حد تعبير الكاتب) ، محوره الإنسان المغربي المقهور والمستلب.

ويرتبط مفهوم الحيو انية ، في سياق تحول شخصية محمد (الإنسان) إلى بقرة (حيوان)، بما يجري في الو اقع من قهروفساد واستبداد يفرض نفسه على كل شيء؛ فالقطيع الذي أصبح محمد جزءا منه، هو بالذات مجتمع الحكرة والجور الذي يمثله الو اقع. وعملية التحول، التي خضعت لها شخصية محمد في مسار الرواية، ليست إلا قناعا تمويهيا وتجميليا ساهم في تقوية وإغناء رو ائية الرواية، وجعلها منفتحة على قراءات مفتوحة تضمن لها الحياة والاستمرارية، وجعلت الكاتب أكثرا تحررا من رقابة الذات و الآخر خلال لحظة الكتابة، خصوصا و أن " الو اقع الانحطاطي يوفر إمكانات هذه الكتابة "[1732]

لذلك، يمكن القول إن محمد الهرادي استطاع، عبر تقنية التحول، أن يضعنا في صلب القضايا الاجتماعية التي يشهدها الو اقع، بعيدا عن التقريرية، وموظفا عنصر التخييل الإبداعي الذي أعطى النص حق الانتماء للإبداع الرو ائي. ويبقى موقع السارد/ الراوي موضوعا منفتحا يمكن لكل قارئ أن يؤوله حسب تصوره واجتهاده الخاص.

الحلم في رو اية "أحلام بقرة"

يعتبر الحلم من التقنيات البارزة التي وُظّفتْ في الرو اية العربية، وضمنها الرو اية المغربية، و يدخل (مصطلح الحلم ومرادفاته) في تكوين وصياغة مجموعة من العناوين الرو ائية المغربية، مثل: (مهاوي الحلم) لعزالدين التازي، و(زمن الولادة والحلم) لأحمد المديني، و(أحلام بقرة) لمحمد الهرادي، و أيضا الرو اية العربية، مثل رو اية (سرادق الحلم والفجيعة) لعزالدين جلاوجي ورو اية (لا تقصص رؤياك) لعبد الوهاب الحمادي، ورو اية (منامات العم أحمد السماك) لخيري شلبي، وهناك رو ايات تنبني على تقنية الحلم مثل رو اية

1731) أحلام بقرة، ص12.

1732) واسيني الأعرج، مقال: أحلام بقرة: العجائبية/التأويل/التناص، مجلة آفاق المغربية - العدد1 الصادر في 1يناير1990، ص61.

(كأنها نائمة) لإلياس خوري، و(ليالي الحرير) لعائشة البصري... بل، لا يكاد يخلو نص من النصوص الروائية العربية الحديثة والمعاصرة من الأحلام بوصفها تقنية ووحدات نصية تدخل في بنائها و معمارها.

فقد شكلت الرواية العربية، خصوصا بعد فترة سبعينيات القرن الماضي، مجالا لتوظيف الأحلام واستثمارها في الإبداع الروائي، فشكلت بذلك قيمة مضافة في تجديد الكتابة الروائية قصد الاحتفاء بالذات وأسرارها في علاقتها بالمجتمع وقيمه وتقاليده. ويدخل الحلم، كعنصر من عناصر تشكيل النص الروائي والسردي عموما، في صنف الحلم الإبداعي المتخيل، لأنه مُنتَج يصدر عن مخيلة الكاتب الروائي وهو في حالة اليقظة، وبوصفه نصا (أو مقطعا سرديا) إبداعيا حلميا مُبدَعاً غير محلوم خلال النوم، لكنه يتميز بخصائص الحلم من حيث المكونات والرموز والخيال، بعيدا عن قيود الواقع. ويعد الحلم أيضا من التقنيات المؤسسة للسرد العجائبي عموما، حيث يمتزج الواقع بالخيال، والطبيعي بالخارق. وفي هذا الصدد، سنحاول الكشف عن تجليات هذه التقنية في رواية (أحلام بقرة) التي يدخل الحلم بصيغة الجمع عنصرا أساسيا في تشكيل عنوانها.

فأحلام بقرة في الأصل، هي أحلام محمد المتحول إلى بقرة، وهذا يدعو إلى احتمال أن يكون هذا التحول/المسخ ناتجا عن أحلام السارد نفسها، وهي أحلام تتسم بالعجائبية أحيانا. تلوح له هذه الأحلام على عظم لوح الكتف، حيث " تنعكس أضواء مكتومة على كتف الخروف، ويبدو العظم ذو الزوايا المثلثة متحركا كشاشة ملونة.."[1733] إن ربط الرؤيا بعظم لوح الكتف ذي الزوايا المثلثة، ينقل هذه الرؤيا إلى نوع من التشوف لما سيأتي به المستقبل، فيغدو الحالم كمن يقرأ طالعه بنفسه " فها أنا أرى نفسي أُولد، وبعد ذلك أتنقل بين مدينة ودوّار، وكل القطارات تجري في أنفاق رأسي"[1734]

الملاحظ في الفصل الرابع من رواية (أحلام بقرة) والمعنون ب: (القرعة والكاس)، تكرار للفعل (أرى) كفعل تعقبه الرؤى والأحلام التي يراها محمد كذات مخمورة . فإذا اعتبرنا العنوان (القرعة والكاس) نصا موازيا لهذا الفصل ومدخلا لفهمه، فإننا سنخرج باستنتاج وجود علاقة بين الحلم/الرؤيا وبين تأثير الخمر على الذات الحالمة. وفي هذه الحالة، يمكن افتراض أن أصل التحول هو الخمر الباعث على الأحلام، على اعتبار أن هذه الذات المخمورة يمكنها أن تعيش الحلم بكلا وجهيه: حلم اليقظة والحلم خلال النوم. يقول محمد: " أرى على لوحة الكتف أوبتي الأخيرة و أنا محمول، الدكتور يمسك بالقدمين، يحاول جرجرة الجسد المخمور، والجدة تصيح على الملأ: "بلاك، بلاك الدم .. بلاك الدم" [1735] ؛ يرى كذلك، وفي هذه الرؤيا تتوضح لنا أكثر عجائبية الحلم حيث يبدو الماء خمرة، يرى: " سدا هائلا على نهر، وماء السد ليس ماء، بل هو من البيرة الطازجة، كأنه جفنة تصبين هائلة"[1736] ، يقول أيضا: " ثم أرى نفسي على شاشة العظم وقد نبت لي زغب أبيض في ذقني، ثم توسعت جبهتي لصالح صلعة مبكرة، وها هي أسناني تهتز واحدة إثر أخرى بفعل صداع الرأس أو حمى النبيذ ..أو أنيميا التدخين"، "و دائما على كتف الخروف، أرى نفسي أدخل (سلا) في الظلام، أمشي على قوائمي الأربعة، أتعوذ و أقرأ آية الكرسي في سري، وأسوار المدينة ساكنة، أقترب من باب مرقد الولي، أجتازه،

1733) أحلام بقرة، ص39.
1734) أحلام بقرة، ص39.
1735) أحلام بقرة، ص40.
1736) أحلام بقرة، ص40.

و قدّرتُ أنه منتصف الليل، وأدخل عالم الموتى، أجتاز باب المقبرة، أسمع هدير الأمواج ..."[1737]. نستنتج مما سبق أن هذه الأشياء المسرودة لم يعشها السارد على صعيد الو اقع، بل كانت مجرد رؤى وأحلام.

الاسترجاع في "أحلام بقرة"

سنحاول رصد بعض مظاهر الاسترجاع التي قام بها السارد/محمد الممسوخ بقرة في رو اية أحلام بقرة، حيث، بدءا من هروبه من اللصين الشريرين (موسى وعيسى)، سيتخلل السرد عمليات استرجاع يفرضها السياق أو الموقف الذي توجد عليه الشخصية:

- تذكر محمد، وهو بقرة، حالات الوجع التي كانت تلم به عندما كان بشرا، وَلُجوؤه إلى حسو مرق الدجاج البلدي، وأكل لحمه المبارك رغبة في التعافي والشفاء، في الوقت الذي أصيب فيه بمغص نتيجة شربه المياه الملوثة: ".. وأحسست بمغص يعصر أمعائي. كنت في حاجة إلى أعشاب طرية تنهي هذا المغص وتشبع غريزتي، وتأسفت كثيرا لأنني في حالات مماثلة كنت أزور أحد أصدقائي المرفهين لأحسو مرق الدجاج البلدي وألقم فخذا أو صدرا مباركا، تلك أيام فاتت مواعيدها "[1738] ، في هذا التذكر، يحس محمد بالأسف والحسرة على الأيام الماضية البعيدة، واستعمال اسم الإشارة (تلك) في هذا السياق يعبر عن هذا البعد، وبذلك تصبح هذه الأيام صعبة الرجوع مرة أخرى.

- يتذكر محمد أيضا، وهو في حالة هروب وقت الفجر، حيث أصوات نباح الكلاب وأصوات القطارات، ووقع حو افر البهائم، يتذكر أحواله السابقة في أوقات الفجر، قبل تحوله إلى بقرة، حيث الراحة و المتع و الفراش الدافئ ، يقول في هذا الصدد: " .. و قارنت حالتي اليوم بما كان يقدمه لي الفجر من متعة و أنا أنهض من فراشي لاستقباله ورؤية بداية الخلق يدب في الطرقات المعتمة، مدركا أن لا شيء ينتظرني"[1739] .

- في قصر الحاج، حيث يقام حفل (عشية السبت الكبير)، سيتذكر محمد كل الأشياء التي مر بها: " وتذكرت صاحبي الأعمى، صاحبي طيربكر، تذكرت كل الأمكنة التي مررت بها، كل أثر تركه جسدي على الطرقات، وكل أصداء الكلمات التي لم أنطق بها، تذكرت الدكتور، وزملائي في المكتب، تذكرت جولاتي في الغسق و أنا وحيد أضم إلى صدري طفولتي ومراهقتي، تذكرت كل الزجاجات والأيام، كل النساء وكل السماوات وما لمحت وجها منها، وقلت لهم تعالوا، تعالوا أنقذوني ..."[1740] .

- يسترجع محمد كذلك حكاية العوم في الحمام عندما رأى الجدة تحتال لدفن زجاجة خمر في المقبرة: "وذكرتني مغامرة الجدة بحكاية العوم في الحمام قبل أن أتحول إلى بقرة. اجتزت البهو المظلم للحمام، ثم دخلت الغرفة الدافئة التي أضيئت بشموع. كانت غرف الحمام خالية، فأنا أول الزبناء عند الفجر، وشرعت في تحريك أعضائي حتى عرقت، أخذت الليفة ودهنت جسمي بالصابون، ثم سمعت صوت قرقبة السطول والهرج والمرج "[1741] .

هذه الذكريات التي كان محمد يسترجعها، جعلته يحزن لوضعه الحالي، فتحوُله إلى بقرة لم يجلب له إلا المتاعب. لذلك، عندما يقارن الوضع الذي هو عليه بماضيه، يشعر بالخيبة والحسرة. إن السعادة المزيفة التي تبرق أمام عينيه، يتصورها فقط عبر مخيلته وعبر أحلامه الرمادية : " كان مزاجي الرمادي يرسم لي

1737) أحلام بقرة، ص41.
1738) أحلام بقرة، ص15.
1739) أحلام بقرة، ص16.
1740) أحلام بقرة، ص72.
1741) أحلام بقرة، ص44.

عكس ما أعيشه في و اقع الحال، ولذلك طأطأت رأسي وغالبت رغبة قوية في النشيج حزنا على ما آل إليه أمري"[1742] .

إن عمليات الاسترجاع والتذكر التي قامت بها شخصية محمد تعطي القارئ انطباعا سلبيا عن انعكاسات التحول التي خضعت لها هذه الشخصية. لذلك، فعملية الاسترجاع تخدم وظيفة التحول داخل الرو اية باعتباره تحولا سلبيا، وتوضح طبيعة المسار السردي للأحداث التي عرفتها الشخصية الممسوخة أو المتحولة، إذ تبين حياة الانكسار التي آلت إليها هذه الشخصية (موضوع التحول).

الملاحظ أن تحول محمد إلى بقرة سيؤدي به إلى الهروب من و اقع مليء بالعقبات (اصطدامه باللصين موسى وعيسى، ولقاؤه المشؤوم مع الأعمى الذي كان هبله بلا حد، ومعذبه طيربكر الذي كان يقتات على جروحه التي أحدثها الأعمى).

لم يكن في نظر هؤلاء سوى (بكرعلال، ولعل هذه العبارة لم تأت من فراغ، فاسم (علال)، كاسم لفلاح مغربي عاش في زمن ماض، كان يملك قطيعا من البقر كمصدر لرزقه اليومي ليست مسألة أسطورية خر افية أو من ابتكار الخيال، بل هي مسألة ذات أصل في الو اقع المغربي، انطلقت من قصة حقيقية وقعت في زمن ما، وربما تكررت في أزمنة مختلفة شهدت رجلا بهذا الاسم (علال) يمتلك فعلا قطيعا متسيبا من البقر، يرعى في مراعي الغير، خلق احتجاجا و تذمرا لدى الناس الذين عرفوا أن صاحبه هو علال، فغابت القصة الأصل وبقيت دلالتها الإيحائية التي احتفظت بها الذاكرة المغربية. فأصبحت عبارة (بكرعلال) توظف في التواصل اللغوي اليومي، إذ تحيل على صنف بشري يشبه فعلا بقر علال في تسيبه ودونيته وخروجه عن كل تعيين على حد تعبير السارد نفسه " أما أنا، أنا المنطيح، فأحسب نفسي خارج كل تعيين"[1743].

خاتمة:

لم تخل كتابات محمد الهرادي من سمة العجائبية (ديك الشمال، اللوز المر)، وفي أحلام بقرة، تمثلت هذه العجائبية في الشخصية الرئيسية التي تحولت إلى بقرة واحتفظت بدماغها البشري. فقد حاولت هذه الشخصية الهروب من و اقعها الأليم (كراهية الأعمى وضغينة اللصين موسى وعيسى، وظلم طيربكر..) ومن خلال نص أحلام بقرة، يمكن القول إن محمد الهرادي استطاع أن يحول النص الموازي/ قولة الكاتب فراي لويس دي ليون المتصدرة لعمله (أحلام بقرة) إلى نص رو ائي فني، فعندما ننصت بإمعان لهذا النص الموازي للرو اية :" وحيدا أريد أن أعيش، وحيدا لا رقيب لي، متحللا من الحب، ومن الكراهية، من الضغينة، من الأمل، والقلق"، فكأنما ننصت إلى صرخة الشخصية الرئيسية في أحلام بقرة، لكنها صرخة في قالب إبداعي رو ائي تنم عن خيال واسع وقدرة فنية ملحوظة يتمتع بها الكاتب.

المصادر والمراجع

إبراهيم مصطفى و آخرون : معجم الوسيط ، المكتبة الإسلامية للطباعة و النشر ، القاهرة ، ط1، 2010.

ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ،ط1، 2002، مادة عجب.

بطرس البستاني، محيط المحيط، قاموس مطول للغة العربية ،مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1977م.

1742) أحلام بقرة، ص30.
1743) أحلام بقرة، ص64.

الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين ، تحقيق : مهدي المخزومي و إبراهيم السمرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1988م ، ج1.

الراغب الأصفهاني أبو القاسم حسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن ، تحقيق : محمد سيد الكيلاني، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط1، 1967م.

زكرياء بن محمد بن محمود القزويني، عجائب المخلوقات و غرائب الموجودات، دار الآفاق الجديدة، 1973.

الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ج3، ط1، مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية، مصر.

شوقي ضيف، المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية للنشر والتوزيع، مصر، ط4، 2004م.

زكرياء بن محمد بن محمود القزويني :عجائب المخلوقات و غرائب الموجودات، دار الآفاق الجديدة، 1973.

فرانتس كافكا، التحول، ترجمة مبارك وساط، منشورات النخيل.

واسيني الأعرج، مقال: أحلام بقرة: العجائبية- التأويل- التناص، مجلة آفاق المغربية - العدد1 الصادر في 1يناير1990.

مسعود جبران، معجم الرائد ألف بائي في اللغة والإعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

كرم البستاني و آخرون :المنجد في اللغة و الإعلام ، دار المشرق، لبنان،ط29، مادة (عجب).

محمد الهرادي، أحلام بقرة، دارا لخطابي للطباعة والنشر، ط1/1988، الدار البيضاء، المغرب.

دة. أمينة كروم و د. جمال عمراوي و دة. رشيدة كوجيل
جامعة سيدي محمد بن عبد الله - المدرسة العليا للأساتذة فاس

البيداغوجيا عبر اللعب: مدخل ديداكتيكي لبناء التعلمات وتنمية الكفايات

Pedagogy through play: A pedagogical approach to building learning and developing competencies

الملخص

تؤكد هذه الدراسة أن البيداغوجيا عبر اللعب تمثل مقاربة تربوية فعالة لتحسين جودة التعلم وتنمية الكفايات المتعددة للأطفال، انسجاما مع ما أثبتته النظريات التربوية والبحوث الميدانية الحديثة. وأظهرت النماذج الدولية الناجحة، مثل فنلندا وكيبيك، أن توفير تكوين متخصص للمربين، وبيئة تعليمية محفزة، ودعم مؤسساتي مستدام هي شروط أساسية لضمان فعالية هذا النهج. في المقابل، يواجه السياق المغربي تحديات مرتبطة بضعف التكوين، ونقص الموارد، وهيمنة التصورات التقليدية، مما يتطلب إدماج اللعب في التخطيط البيداغوجي، وتطوير البنية التحتية، واعتماد أساليب تقويم بديلة. إن تبني البيداغوجيا عبر اللعب بشكل منهجي ومستدام يمكن أن يسهم في إعداد جيل مبدع وقادر على التكيف مع تحولات القرن الحادي والعشرين. الكلمات المفتاحية: البيداغوجيا عبر اللعب، التعليم الأولي، اللعب الموجه، النماذج الدولية، السياق المغربي.

1. مقدمة

يعد اللعب حقا أساسيا من حقوق الطفل منذ إعلان الأمم المتحدة سنة 1986، وقد تعزز الوعي التربوي عالميا بدوره المحوري في بناء شخصية الطفل وتنمية مهاراته المتنوعة. فقد أولى كبار منظري التربية والطفولة – مثل Jean Piaget ، Lev Vygotsky، Jerome Bruner، و – John Dewey اهتماما بالغا باللعب باعتباره ركيزة أساسية في التطور المعرفي، والاجتماعي والانفعالي. ووفق هذه الرؤى، يشكل اللعب مدخلا فاعلا لبناء التعلمات بطريقة ذاتية ونشطة، حيث يمتزج عنصر المتعة بالاكتشاف والتجريب.

تشير الأبحاث الحديثة إلى أن اللعب لم يعد نشاطا ترفيهيا فحسب، بل أصبح استراتيجية تربوية قائمة على أسس علمية، تسهم في تعزيز الدافعية الذاتية، والإبداع، وتنمية الكفايات المعرفية والاجتماعية والوجدانية .(Sanchez, 2023) كما برز في السياقات المعاصرة كأداة لتطوير المهارات التنفيذية مثل الذاكرة العاملة، والمرونة المعرفية والتحكم الانفعالي، خصوصا في المراحل المبكرة من التعلم (Pelletier, 2018) . وتؤكد الدراسات الميدانية أن البيداغوجيا عبر اللعب يمكن أن تشمل أبعادا بيئية وثقافية، من خلال توظيف فضاءات مفتوحة كالحدائق والغابات لتعزيز الارتباط بالطبيعة وتنمية المهارات البيئية إلى جانب الأكاديمية .(Jacq, 2021)

ورغم هذا الزخم النظري والتجريبي، لا يزال إدماج اللعب في المنظومات التربوية، خاصة في السياقات العربية، يواجه تحديات تتعلق بضعف التكوين، ونقص الموارد، وهيمنة المقاربات التلقينية التي تُغفل الأبعاد الوجدانية والاجتماعية. ومن هنا، يطرح المقال التساؤلين التاليين:

1. كيف يمكن للبيداغوجيا عبر اللعب أن تسهم في تحسين جودة التعلم وتنمية الكفايات لدى الطفل في مرحلة التعليم الأولي؟
2. ما حدود وإمكانات تطبيق هذا النهج في السياق المغربي في ظل التحديات البنيوية والثقافية القائمة؟

وقد اعتمد هذا المقال على مراجعة منهجية لأحدث الأدبيات العلمية المنشورة، إضافة إلى المراجع الكلاسيكية في هذا المجال. وقد شملت هذه المراجع دراسات نظرية، و أبحاثا ميدانية، وتقارير وطنية ودولية، مما مكن من بناء رؤية شاملة تجمع بين التحليل الأكاديمي والممارسات العملية.

يهدف هذا العمل إلى ربط المعطيات النظرية بالأدلة الميدانية، عبر تحليل مقارن لتجارب دولية مختارة، واستخلاص الدروس القابلة للتطبيق في السياق المغربي، مع تقديم توصيات عملية لتفعيل البيداغوجيا عبر اللعب كمدخل بيداغوجي معاصر.

2. مفهوم اللعب والبيداغوجيا عبر اللعب

2.1تعريف البيداغوجيا عبر اللعب

تعرف البيداغوجيا عبر اللعب بأنها مقاربة تربوية تدمج أنشطة اللعب في الممارسات التعليمية بشكل منظم وهادف، بحيث يصبح اللعب أداة للتعلم و اكتساب المعارف، وليس مجرد نشاط ترفيهي. وفقا لGood (1973)، يعد هذا النهج «نشاطا ديداكتيكيا منظما، يدمج المتعة بالتعلم ضمن إطار من القواعد والأهداف المحددة، ويهدف إلى بناء المعارف والكفايات بطريقة غير مباشرة.»

وتشير Pelletier (2018) إلى أن اللعب، عندما يوظف بطريقة مدروسة، يعزز قدرة المتعلم على الانخراط النشط، ويدعم تطوير مهاراته المعرفية، واللغوية، والحركية والاجتماعية. أما Sanchez (2023) فيرى أن إدماج اللعب في التعليم يسهم في تحفيز الدافعية الذاتية، وتطوير روح الإبداع، وتشجيع التعلم التعاوني، مما يجعله وسيلة فعالة لتسهيل اكتساب المهارات المعقدة.

كما تظهر نتائج Jacq (2021) في مجال "البيداغوجيا عبر الطبيعة" أن اللعب يمكن أن يتجاوز الإطار الصفي، ليصبح وسيلة لتنمية المهارات البيئية والوجدانية، وتعزيز الوعي بالقيم المستدامة، وذلك من خلال تفاعلات حرة أو موجهة في بيئات طبيعية غنية.

بناء على ذلك، يمكن القول إن البيداغوجيا عبر اللعب ليست مجرد إضافة تكميلية للعملية التعليمية، بل تمثل فلسفة تعليمية متكاملة، تُعيد صياغة العلاقة بين المعلم والمتعلم، وتفتح المجال أمام تجارب تعلمية مرنة، ممتعة وذات مغزى.

2.2عناصر البيداغوجيا عبر اللعب

ترتكز البيداغوجيا عبر اللعب على مجموعة من العناصر المترابطة التي تضمن فعاليتها التربوية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- المتعلم الفاعل

يُنظر إلى الطفل باعتباره محور العملية التعليمية، حيث يشارك بفعالية في بناء معارفه بدل الاكتفاء بدور المتلقي. ويؤكد Sanchez (2023) أن جعل المتعلم فاعلا أساسيا يعزز حس المسؤولية، ويدعم التعلم الذاتي، ويقوي مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات.

- اللعب الموجه والمخطط

يتم اختيار نشاط اللعب بعناية من حيث الشكل والمحتوى، بحيث يتوافق مع الأهداف التعليمية المنشودة. وترى Pelletier (2018) أن جودة التصميم التربوي للعب هي ما يضمن تحقيق أثر ملموس على الكفايات المعرفية والحسية والاجتماعية.

- المعلم كوسيط وميسر

يقوم المعلم بدور محوري يتمثل في التوجيه، وتوفير الدعم عند الحاجة، واستثمار اللحظات التعليمية التي تنشأ أثناء اللعب. وتوضح Jacq (2021) أن دور المعلم لا يقتصر على المراقبة، بل يشمل بناء بيئة آمنة ومشجعة تسمح بالتجريب وتقبل الخطأ كجزء من التعلم.

- البيئة التعليمية المحفزة

يجب أن تكون البيئة الصفية أو خارج الصف غنية بالموارد، مرنة في تنظيمها، وقادرة على توفير فضاءات للتجريب والاكتشاف والتعاون. وقد أبرز Sanchez (2023) أن البيئة المحفزة ترفع من معدلات الانخراط والمثابرة لدى المتعلمين، خاصة إذا كانت تتضمن عناصر حسية وملموسة.

وتُظهر الدراسات أن الجدوى التعليمية للبيداغوجيا عبر اللعب تتحقق فقط عندما يكون الطفل نشطا، والمعلم واعيا بوظائف اللعب وأبعاده، والبيئة داعمة للحرية الإبداعية مع الحفاظ على إطار تربوي منظم (Pelletier, 2018; Sanchez, 2023).

2.3 خلفياتها النظرية

تستند البيداغوجيا عبر اللعب إلى مجموعة من المرجعيات النظرية التي أسست لمكانة اللعب كأداة تعليمية ذات قيمة عالية:

- نظرية النمو المعرفي Jean Piaget –

يرى Piaget أن اللعب يمثل وسيلة طبيعية لبناء المعرفة، حيث يعكس مراحل التطور المعرفي للطفل. فاللعب الرمزي والتمثيلي، على سبيل المثال، يتيحان للطفل إعادة بناء الواقع وفق تصوراته، مما يدعم انتقاله بين مراحل النمو المختلفة.

- النظرية السوسيوبنائية Lev Vygotsky –

يؤكد Vygotsky على الدور الاجتماعي للتعلم، معتبرا أن اللعب يشكل سياقا غنيا للتفاعل مع الأقران، ووسيلة لتجاوز المستوى الفعلي لقدرات الطفل نحو ما يُعرف بـ "منطقة النمو القريبة .(ZPD) "من خلال اللعب الموجه، يمكن للمربي أن يوفر تحديات مناسبة تدفع الطفل إلى تطوير مهاراته.

- النظرية البنائية الاجتماعية للمعنى Jerome Bruner –

يرى Bruner أن اللعب يتيح للطفل فرصا لبناء المعنى عبر وضعيات مفتوحة، حيث يمكن تعديل وتطوير الفهم بشكل مرن. ويعتبر أن السياقات التفاعلية في اللعب توفر بيئة مثالية لتجريب الأفكار الجديدة وتثبيتها.

- مقاربات حديثة Pelletier – وJacq

أظهرت Pelletier (2018) أن فعالية اللعب تعتمد على وعي المعلم بوظائفه التعليمية، وعلى قدرته في تكييفه مع أهداف متنوعة (لغوية، ومعرفية، وحركية، واجتماعية).

أبرزت Jacq (2021) من خلال "البيداغوجيا عبر الطبيعة" أن اللعب يمكن أن يكون وسيطا لبناء المهارات البيئية والوجدانية، إضافة إلى المعارف الأكاديمية، من خلال وضعيات تعلمية حرة أو شبه موجهة في بيئات طبيعية.

وبذلك، تمثل البيداغوجيا عبر اللعب ملتقى لعدة نظريات تربوية، تجمع بين البعد المعرفي، والاجتماعي، والوجداني، مع التركيز على جعل التعلم عملية نشطة وذات معنى، تتم في بيئة محفزة وداعمة للإبداع.

3. النماذج الدولية لتفعيل البيداغوجيا عبر اللعب

تختلف النظم التعليمية في كيفية دمج اللعب داخل المناهج، تبعا للفلسفات التربوية والسياقات الثقافية، مما يؤدي إلى تنوع في مكانته بين كونه أداة مساعدة للتعلم أو مكونا محوريا في المنهاج. وفيما يلي عرض لأربعة نماذج بارزة:

3.1فنلندا: اللعب كجوهر للعملية التربوية

يعد النظام الفنلندي من أبرز التجارب العالمية التي تجعل من اللعب أساسا للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. يركز المنهاج على متعة الطفل وتنمية استقلاليته، حيث تبنى الأنشطة اليومية حول مزيج من اللعب الحر والموجه. وغالبا ما يحمل المعلمون درجات عليا في التربية، يعملون كمرشدين وميسرين، في بيئة صفية غنية بالموارد المحفزة (Sanchez, 2023). هذا النموذج يعكس توازنا دقيقا بين الحرية والإطار التربوي المنظم، مما يسمح بتطوير المهارات المعرفية والاجتماعية والعاطفية بشكل متكامل.

3.2كيبيك (كندا): توازن بين المتعة والجاهزية المدرسية

في مقاطعة كيبيك، يعتمد برنامج التعليم ما قبل المدرسي على اللعب باعتباره وسيلة رئيسية لبناء المعارف، مع منح الطفل دورا فاعلا في التعلم من خلال التجريب. إلا أن Pelletier (2018) تشير إلى أن الضغوط المرتبطة بنتائج التقييم المبكر بدأت تحد من حضور اللعب، لصالح أنشطة أكثر تلقينا، ما يهدد الفلسفة التكوينية الأصلية للبرنامج. ومع ذلك، لا يزال المعلمون في كيبيك يوظفون اللعب الموجه كأداة لتطوير مهارات اللغة، والحساب، والتفكير المنطقي.

3.3فرنسا: اللعب كأداة مرافقة للتعلمات الأكاديمية

في التعليم ما قبل المدرسي في المدارس الفرنسية، يُنظر إلى اللعب في الغالب كأداة مساندة للأنشطة الأكاديمية، وليس كمدخل بيداغوجي مستقل. وفقا لـ Sanchez (2023)، يتم تأطير اللعب بدقة لتحقيق أهداف معرفية محددة، مما يقلل أحيانا من طابعه التلقائي والعفوي. ويؤدي ذلك إلى ما يعرف بـ "التسكلن المبكر" (scolarisation précoce)، حيث تتحول بعض الأنشطة إلى محاكاة مصغرة للتعليم الابتدائي، ما قد يحد من تنمية الإبداع والمرونة المعرفية لدى الطفل.

3.4المغرب: بين الطموح الدستوري والتفعيل الميداني المحدود

في المغرب، تنص الوثائق المرجعية (الميثاق الوطني، والرؤية الاستراتيجية، والإطار المنهاجي للتعليم الأولي) على أهمية اللعب في بناء شخصية الطفل وتنمية كفاياته. ويُفترض أن يشكل اللعب أداة تعليمية مركزية

في السنوات الأولى من التمدرس. غير أن الممارسات الميدانية تظهر أن هذا التوجه لا يزال يواجه تحديات، منها:

- غياب التكوين المتخصص لأطر التعليم الأولي؛
- نقص الوسائل الديداكتيكية اللازمة لتنويع أنشطة اللعب؛
- هيمنة التمثلات التقليدية التي تربط اللعب باللهو والتراخي؛
- تركيز البرامج على الجوانب المعرفية المباشرة بدل التجارب الحسية والتفاعلية.

وقد أكدت تقارير وطنية (مثل تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين) أن اللعب يُختزل غالبا في أنشطة عشوائية، ولا يُدمج ضمن مشروع تربوي ذي أهداف واضحة ومقننة. كما أن غياب المتابعة والتقويم يجعل من اللعب نشاطا شكليا لا يحقق الأثر التعلمي المرجو.

3.5خلاصة مقارنة

النموذج	مكانة اللعب	دور المربي	ملاحظات خاصة
فنلندا	جوهري ويومي	مرشد متخصص	توازن تام بين الحرية والهيكلة
كيبيك	موجه ومدمج	موجه وميسر	تراجع جزئي بسبب ضغوط الأداء المدرسي
فرنسا	تكميلي ومؤطر أكاديميا	ملقن وموجه	ميل نحو "سكلنة" مبكرة للمتعلمات
المغرب	مذكور نظريا فقط	غالبا غير مكون	ضعف التنزيل، وغياب الدعم البنيوي

يتضح من المقارنة أن نجاح البيداغوجيا عبر اللعب يرتبط بعدة عوامل أساسية:

- التكوين المتخصص للمربين (فنلندا، كيبيك) يضمن توظيف اللعب بشكل هادف، بينما في المغرب غالبا ما يغيب هذا البعد؛
- البيئة التعليمية الغنية والمرنة تعزز الإبداع والتجريب، وهي متوفرة في النماذج المتقدمة، بينما يحد نقص التجهيزات في المغرب من إمكانات اللعب النشط؛
- التوازن بين الحرية والهيكلة هو ما يميز التجارب الناجحة، خلافا للنماذج التي تفرض قيودا مفرطة (فرنسا) أو تقلل من وقت اللعب (كيبيك تحت ضغط التقييمات)؛
- الدعم المؤسسي والثقافي يلعب دورا حاسما، حيث يلقى اللعب اعترافا كمكون أساسي للتعلم في فنلندا، في حين يبقى في المغرب بين الطموح النظري والتطبيق المحدود.

بناء على ذلك، فإن نقل الممارسات الدولية إلى السياق المغربي يستلزم تأهيل المربين، وتحسين التجهيزات، وتغيير التصورات المجتمعية حول اللعب، مع دمجه فعليا في التخطيط البيداغوجي.

4. الأبعاد التعليمية والنمائية للبيداغوجيا عبر اللعب في ضوء النظريات المعاصرة

تؤكد الأدبيات التربوية الحديثة أن اللعب ليس نشاطا ترفيهيا فحسب، بل هو بنية تعلمية متكاملة تسهم في بناء الكفايات من خلال مسارات معرفية، ولغوية، واجتماعية-عاطفية، وحسية-حركية، وتنفيذية، و إبداعيةPiaget؛ Vygotsky؛ Bruner ؛ Bernier et al., 2017. وفيما يلي عرض لأبرز هذه الأبعاد:

1.4 البعد المعرفي وبناء التمثلات

يمثل اللعب وسيلة جوهرية للتجريب والاكتشاف، إذ يتيح للطفل اختبار الفرضيات وفهم العلاقات السببية عبر المحاولة والخطأ، مما يعمق الفهم المفاهيمي وينمي التفكير المنطقي. وتسهم ألعاب التصنيف، والتسلسل، والقياس والبناء في ترسيخ مفاهيم رياضية وعلمية أساسية، في حين يطور اللعب الرمزي القدرة على الانتقال بين دلالات متعددة للشيء الواحد، مما يعزز الإبداع والمرونة الذهنية.

2.4 البعد اللغوي والتواصلي

يوفر اللعب، خاصة من خلال التقمص والأدوار التخيلية، بيئة خصبة لتوسيع المعجم اللغوي وتحسين التراكيب النحوية وتعزيز التفاعل اللفظي وغير اللفظي. كما يطور الوعي الصوتي والبنية السردية، ويشجع على الحوار وبناء الحجج واحترام دور الآخر، وهو ما يمهد لاكتساب مهارات القراءة والكتابة.

3.4 البعد الاجتماعي-العاطفي

يساعد اللعب على تنمية الذكاء الاجتماعي والعاطفي عبر ممارسات التفاوض، وتقبل قواعد الجماعة، وتقمص أدوار القيادة والتبعية. ويسهم في بناء الثقة بالنفس والشعور بالانتماء، كما يدرب الطفل على فهم مشاعره وضبط انفعالاته في مو اقف آمنة.

4.4 البعد الحسي-الحركي

يدعم اللعب تنمية المهارات الحركية الدقيقة (مثل التنسيق بين العين واليد) والمهارات الحركية الكبرى (مثل التوازن والتحكم في الحركة)، وهي مهارات أساسية لممارسة أنشطة مدرسية مثل الكتابة والرسم واستخدام الأدوات التعليمية.

5.4 الوظائف التنفيذية وما وراء المعرفية

يعزز اللعب المنظم الانتباه المستمر، والذاكرة العاملة، والقدرة على التخطيط و اتخاذ القرار، مما يطور الوظائف التنفيذية للدماغ. كما يدرب الطفل على مر اقبة سلوكه وتعديل استر اتيجياته، وهو ما يمثل أساس المهارات ما وراء المعرفية (Metacognition) الضرورية للتعلم الذاتي.

6.4 الإبداع وحل المشكلات

يوفر اللعب الرمزي والمفتوح فضاء حرا لتوليد الأفكار الجديدة وتجريب الحلول البديلة، مما يعزز روح المبادرة، والقدرة على التكيف، ونقل المعارف إلى سياقات جديدة.

5. التحديات البيداغوجية ومحددات النجاح في تفعيل البيداغوجيا عبر اللعب

رغم ما أثبتته الدراسات التربوية من مز ايا متعددة للبيداغوجيا عبر اللعب على المستويات المعرفية، والوجدانية، والاجتماعية والحركية(Bernier et al., 2017; Pelletier, 2018) ، فإن تفعيلها في السياقات التعليمية، ولا سيما في المنظومات العربية والمغربية، يصطدم بعدد من التحديات التي تشمل التصورات التقليدية، وضعف التكوين، وضعف البنية التحتية، وضغوط المناهج والتقويم. ففي بعض البيئات المدرسية، ما زال ينظر للعب كنشاط ثانوي أو ترفيهي لا يرقى إلى "التعلم الجاد"، مما يجعل المعلمين وأولياء الأمور مترددين في اعتماده كمدخل رئيسي للتعلم.(Sanchez, 2023)

ويتفاقم هذا الوضع مع محدودية التكوين البيداغوجي للمربين في تصميم وتفعيل أنشطة اللعب الموجه(Jacq, 2021) ، وغياب بيئات تعليمية مرنة وموارد ديداكتيكية كافية، إضافة إلى اكتظاظ الأقسام وضيق المساحات، وهي عوامل تحد من فرص اللعب النشط والإبداعي .(Pelletier, 2018) كما أن الضغط الزمني للمناهج والتقويمات المعيارية، التي تركز على التحصيل المعرفي المباشر، يقلل من إمكانية تخصيص وقت للتجريب والاستكشاف.(Sanchez, 2023)

إلى جانب ذلك، تؤثر التمثلات الثقافية السائدة، التي تربط اللعب بالكسل أو إضاعة الوقت، على انخراط المجتمع في دعم هذا التوجه (المجلس الأعلى للتربية والتكوين، 2015).

لتجاوز هذه التحديات، تؤكد الأدبيات على ضرورة توفر شروط عملية وأسس ديداكتيكية واضحة، تبدأ بتبني تصور تربوي يرى في اللعب مكونا جوهريا في بناء الدروس وتنمية الكفايات، مع إدماجه بشكل صريح في التخطيط البيداغوجي وجذاذات الدروس، وتحديد أهدافه ووضعياته التعليمية بدقة ;Sanchez, 2023 .Pelletier, 2018كما يقتضي الأمر تكوينا مستمرا للمربين في استراتيجيات اللعب التربوي، بما في ذلك لعب الأدوار (Jeu de rôle) لما له من دور محوري في تنمية التفكير النقدي والتواصل.(Jacq, 2021)

ويتعين كذلك تهيئة بيئة تعليمية محفزة، سواء عبر إعادة تنظيم الفضاءات الصفية أو توفير موارد متنوعة، مع إشراك الأسر في الوعي بأهمية اللعب عبر ورشات توعوية ونشرات مبسطة .(Pelletier, 2018) أما على مستوى التقويم، فينبغي اعتماد أساليب بديلة تراعي سيرورات اللعب ومخرجاته الكمية والنوعية، مثل شبكات الملاحظة، والملفات الفردية، والتقارير السردية.(Bernier et al., 2017)

ولا يمكن لهذه الشروط أن تتحقق دون دعم مؤسساتي يضمن التنسيق بين الإدارة، وهيئة التدريس، والمجتمع المدرسي بأكمله. إن الرهان المستقبلي يتمثل في إعادة صياغة الثقافة المدرسية بما يجعل اللعب حقا تربويا ومنهجا معتمدا، لا خيارا ثانويا. فالمدرسة التي تدرك قيمة اللعب وتدرجه في مشروعها التربوي، هي مدرسة تراهن على بناء شخصية متكاملة، وتربط التعلم بالمتعة والمعنى، وتؤهل المتعلم ليكون فاعلا في مسار تعلمه ومالكا لمفاتيح بناء ذاته وعالمه (Bernier et al., 2017).

خاتمة:

أظهرت هذه الدراسة أن البيداغوجيا عبر اللعب تمثل مدخلا تربويا متقدما قادرا على تحسين جودة التعلم وتنمية شخصية الطفل في مختلف أبعادها المعرفية، واللغوية، والاجتماعية والحركية، بما يتوافق مع ما أثبتته النظريات التربوية Piaget؛Vygotsky؛ Bruner؛ Dewey والبحوث الميدانية الحديثة,Sanchez 2023; Pelletier, 2018; Jacq, 2021. وأكدت التجارب الدولية الرائدة، مثل فنلندا وكيبيك، أن نجاح هذا النهج يرتبط بوجود رؤية واضحة، وتكوين متخصص للمربين، وتوفير بيئة تعليمية محفزة، وموارد ديداكتيكية متنوعة، إلى جانب دعم مؤسساتي وثقافي مستمر.

أما في السياق المغربي، فرغم التنصيص في الوثائق المرجعية الوطنية على أهمية اللعب في التعليم الأولي (الميثاق الوطني، الرؤية الاستراتيجية، الإطار المنهاجي)، فإن تفعيله الميداني يظل محدودا بسبب ضعف التكوين، ونقص التجهيزات، وهيمنة التصورات التقليدية، وضغط المناهج الموجهة نحو التحصيل المعرفي المباشر (المجلس الأعلى للتربية والتكوين، 2015).

وللإجابة عن التساؤلات التي انطلقت منها الدراسة، نقترح جملة من التوصيات العملية:

- إدماج اللعب في التخطيط البيداغوجي كجزء أساسي من الدروس؛

- توفير تكوين مستمر للمربين حول استراتيجيات اللعب الموجه وربطه بالأهداف التعليمية؛
- تهيئة فضاءات تعليمية مرنة وغنية بالموارد تسمح بالتجريب والتعاون والاكتشاف؛
- إشراك الأسر والمجتمع المحلي في ترسيخ الوعي بأهمية اللعب ودوره في التعلم؛
- اعتماد أساليب تقويم بديلة تراعي سيرورات اللعب ومخرجاته النوعية، مثل شبكات الملاحظة، والملفات الفردية، والتقارير السردية.

إن الرهان المستقبلي يتمثل في بناء ثقافة مدرسية تجعل من اللعب حقا تربويا ومنهجا معتمدا، يربط التعلم بالمتعة والمعنى، ويؤهل الطفل ليكون فاعلا في مسار تعلمه، مبتكرا، ومتكيفا مع متطلبات الحياة المعاصرة. فالتعليم الذي يحتفي باللعب منذ السنوات الأولى لا يقتصر على نقل المعارف، بل يؤسس لجيل قادر على الإبداع، والنقد، وحل المشكلات في عالم سريع التغير.

لائحة المراجع

- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي .(2015) .الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء .الرباط.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني .(1999) .الميثاق الوطني للتربية والتكوين .الرباط.
- وزارة التربية الوطنية .(2018) .الإطار المنهاجي للتعليم الأولي .الرباط: مديرية البرامج والمناهج.
- Bernier, A., Beauchamp, M. H., Bouvette-Turcot, A.-A., Carlson, S. M., & Carrier, J. (2017). Preschool sleep, executive functioning, and the development of self-regulation in socioeconomically disadvantaged children. Child Development, 88(3), 874–887. https://doi.org/10.1111/cdev.12683
- Bruner, J. S. (1986). *Actual Minds, Possible Worlds*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Good, C. V. (1973). Dictionary of education (3rd ed.). McGraw-Hill.
- Pelletier, J. (2018). Play-based learning: A foundation for meaningful educational practice. Canadian Journal of Education, 41(2), 478–507.
- Piaget, J. (1962). *Play, Dreams and Imitation in Childhood*. New York, NY: Norton.
- Sanchez, L. (2023). Learning through play: Rethinking early childhood education for the 21st century. International Journal of Early Childhood Education, 55(1), 12–29. https://doi.org/10.1007/s10643-022-01362-1
- Vygotsky, L. S. (1978). *Mind in Society: The Development of Higher Psychological Processes*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

لحبيب رتباني
باحث في سلك الدكتوراه بجامعة ابن
طفيل القنيطرة

التكامل المعرفي بين علم الكلام والفلسفة عند الإمام ابن خلدون

Cognitive integration between theology and philosophy according to Imam Ibn Khaldun

تقديم:

إن التكامل المعرفي في الحقيقة موضوع غير تقليدي؛ يسد فراغا كبيرا في الساحة الفكرية في العالم الإسلامي و أيضا في العالم كله؛ خصوصا فيما يتعلق بالذين يتعاطون مع العلم الشرعي وعلاقته بالعلوم الإنسانية، ويفتح آفاقا لمواصلة الدراسة والبحث وتقديم خطاب يؤدي الى التو افق والوئام ويجعل الفكر الإسلامي المبني على العلوم الشرعية يتناغم كما هو في حقيقته وفي طبيعته مع العلوم الإنسانية؛ لأنه في النهاية مصدر العلوم الإسلامية و العلوم الانسانية واحد، وهو أن الله عزوجل هو الذي خلق هذه الذات الإنسانية وهو الذي أنزل الوحي و أنزل الشريعة فلابد أن تتكامل أهداف ورؤى ما يخرج من هذه المصادر سواء كان علما شرعيا أو علما إنسانيا، وسأبين في هذه الدراسة ملامح التكامل المعرفي بين علمي: الكلام الشرعي و الفلسفة الإنسانية عند الإمام ابن خلدون؛ وذلك لأن معظم رواد علم الكلام تأثروا بما نقل عن الفلسفة اليونانية، و أفادوا بالترجمات والمنطق الأرسطي، وتجلت فيه النزعة العقلانية التي جعلت من العقل هاديًا في النظر والفكر وفي نفس الوقت مسترشدا بالوحي الرباني.

وترتكز هذه الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسية: المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن خلدون. المبحث الثانية: مقاربة مفاهيمية لمصطلحات: التكامل المعرفي وعلم الكلام والفلسفة. المبحث الثالث: ملامح التكامل المعرفي بين علم الكلام والفلسفة عند الإمام ابن خلدون:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن خلدون، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الجانب الذاتي في شخصية ابن خلدون:

الفرع الأول: اسمه ونسبه:

هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد ابن جابر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي الإشبيلي الأصل، التونسي المولد، أبو زيد ولي الدين المالكي، من المائة التاسع، ولد في أول شهر رمضان سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة، وتوفي سنة ثمانية وثمانمائة»[1744]

الفرع الثاني: طلبه للعلم وأشهر شيوخه وتلاميذه:

1744رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر العسقلاني/ ص: 234

ينحدر ابن خلدون من أسرة علمية، بعض أجداده تولى المناصب الرفيعة في تونس ووالده اعتزل السياسة، وعاش حياة فقيه وأديب، ففي هذه الأسرة ذات المكانة العلمية والسياسية نشأ ابن خلدون، فلا عجب إذا كان محبا للعلم مقبلا على دراسته، ومحبا للحياة والسياسة، واعتنى والده بتربيته وتوجيهه نحو الإقبال على الدراسة العلمية.

شيوخه:

أخذ ابن خلدون القرآن عن ابن برّال، وتأدب بوالده، وأخذ عن المحدث صاحب الرحلتين محمد بن جابر الوادي آشي، وحضر مجالس محمد بن عبد السلام، وروى عن علماء المغرب الو افدين على تونس صحبة السلطان أبي الحسن المريني كالسطي، وعبد المهيمن الحضرمي إمام المحدثين والنحاة في المغرب، أخذ عنه سماعا وإجازة الأمهات الست، وموطأ الإمام مالك، وكتاب السيرة لابن إسحاق، وكتاب ابن الصلاح في مصطلح الحديث، ومحمد بن إبراهيم الآبلي لازمه و انتفع به في العلوم الرياضية، والفلسفة، وتفقه بمحمد بن عبد الله الجيّاني، و أبي القاسم بن القصير قرأ عليه تهذيب المدونة، وحفظ الحماسة، وشعر أبي تمام، وقطعة من شعر المتنبي، وسقط الزند للمعري، وأخذ العربية عن والده، وعن الإمام محمد بن العربي الحصايري شارح «تسهيل الفو ائد» لابن مالك.، ومات والده و أكثر مشايخه في الطاعون الجارف العالمي الذي اجتاح تونس سنة 749 هـ ، وله من العمر سبع عشرة سنة، وترك رحيل العلماء المرينيين فراغا كبيرا في الحياة الفكرية بتونس، وفكر في الرحيل إلى فاس التي كانت حينذاك ألمع عاصمة في المغرب الإسلامي[1745]

مؤلفاته:

اشتهر ابن خلدون بكتابه (العبر وديوان المبتدإ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر - ط) في سبعة مجلدات، أوّلها (المقدمة) وهي تعد من أصول علم الاجتماع، ترجمت هي وأجزاء منه إلى الفرنسية وغيرها. وختم (العبر) بفصل عنو انه (التعريف بابن خلدون) ذكر فيه نسبه وسيرته وما يتصل به من أحداث زمنه. ثم أفرد هذا الفصل، فتبسّط فيه، وجعله ذيلا للعبر، وسماه (التعريف بابن خلدون، مؤلف الكتاب، ورحلته غربا وشرقا - ط) ومن كتبه (شرح البردة) وكتاب في (الحساب) ورسالة في (المنطق) و (شفاء السائل لتهذيب المسائل - ط) وله شعر. وتناول كتّاب من العرب وغيرهم، سيرته وآراءه، في مؤلفات خاصة، منها (حياة ابن خلدون - ط) لمحمد الخضر بن الحسين، و (فلسفة ابن خلدون - ط) لطه حسين، و (دراسات عن مقدمة ابن خلدون - ط) لساطع الحصري، جزآن، و (ابن خلدون، حياته وتر اثه الفكري - ط) لمحمد عبد الله عنان، و (ابن خلدون - ط) ليوحنا قمير، ومثله لعمر فروخ[1746]

المطلب الثاني: الجانب الموضوعي في شخصية ابن خلدون:

من الناحية الاقتصادية شهدت علاقات الإنتاج السائدة ركودا تر افَقَ بتدني مستوى الصناعة والحِرف، في الوقت الذي كانت الرأسمالية التجارية الأوروبية الصاعدة تتوج نجاحاتها باكتشاف الطريق الموصل إلى الذهب مباشرة، ولم تكن الأوضاع السياسية أحسن حالا إذ كان الاضمحلال في رقعة الدويلات إسلامية في الأندلس مضطردا لصالح الإسبان وفي شمال إفريقيا انعدمت القدرة على فرض سيادة مركزية تحتوي تمرد القبائل المستمر وفي الشرق كان المغول يدقون أبواب العالم الإسلامي بقوة تؤذن بقرب انهيار الخلافة، أما بالنسبة للوضع الفكري الثقافي فقد كان الجمود ممثلا بحسم الموقف لصالح السلفية هو

1745تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ/ ج: 2/ص: 212
1746الأعلام، للزركلي/ ج:3/ص: 330

المهيمن إذ أصبحت الفلسفة اجترارا لابن سينا و ابن رشد وتوقف علم الكلام وحل محله التفسير والحديث، إضافة إلى انتشار الطرق الصوفية، ناهيك عن الموقف المتشددة أصلا من الفلسفة وعلم الكلام، وقد تحالفت الظروف البيئية مع كل هذه الظروف المفرطة في مأساويتها فانتشر الطاعون وكثير من الأوبئة لمرات عديدة.[1747]

المبحث الثالث: مقاربة مفاهيمية لمصطلحات التكامل المعرفي وعلم الكلام والفلسفة:

المطلب الأول: مفهوم التكامل المعرفي

الفرع الأول: مفهوم التكامل المعرفي باعتباره مركبا

أولا: مفهوم التكامل:

التكامل لغة:

التكامل في اللغة من كَمَلَ الشيء يكمُل كَمالاً، وأكملتُ الشيء: أجملته و أتممته[1748]، وقال ابن فارس:"الْكَافُ وَالْمِيمُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ الشَّيْءِ. يُقَالُ: كَمَلَ الشَّيْءُ وَكَمُلَ فَهُوَ كَامِلٌ، أَيْ تَامٌّ. وَأَكْمَلْتُهُ أَنَا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} [المائدة: 3]»[1749]وقيل: الكَمَال هو التَّمام، وَقِيلَ: التَّمام الَّذِي تَجَزَّأَ مِنْهُ أَجزاؤه»[1750]

فالتكامل في اللغة العربية: يقتضي وجود مجموعة من العناصر، وهذه الأخيرة تمثل أجزاءً، وهذه الأجزاء يتخللها النقص إذا نُظر إليها منفردة، وتعويض النقص يقتضي الاجتماع بالأجزاء الأخرى، حتى تُحفظ من الآفات وتحقق الاكتفاء، وهذا الاتصال يقتضي عملا تحكمه قوة وجهد، واستمراروتتابع، فكل جزء يجيب دعوة الأجزاء الأخرى ويُقبل عليها ويوفِّر لها ما تحتاجه، وكلما طال الزمن أدى كل جزء ما فيه وحقق وظيفته فتتحقق ذاته ويتحقق التكامل.

التكامل اصطلاحا:

للتكامل تعاريف عديدة أقتصر على ذكر واحد منها، حيث تم تعريفه بأنه حركةتركيبٍ وتنسيق مجموعة من العناصر بمثابة أجزاء، يتخللها النقص إذا نُظر إليها منفردة، وتعويض النقص يقتضي الاتصال بالأجزاء الأخرى، وهذا الاتصال تحكمه آليات (التكميل والتلاقي والتمثيل و التأليف والتحديد والمقارنة والاستعارة) وضو ابط (الاستقراء والاستقصاء والتركيب والتنسيق) ورو ابط (التوحيد وهو الخط الر ابط بين جميع الشعب العلمية) [1751]

ثانيا: مفهوم المعرفة:

المعرفة لغة:

المعرفة في اللغة من عَرَفت الشيءَ مَعْرِفَةً وعِرْفاناً. وأَمْرٌ عارفٌ، معروفٌ، عَرِيفٌ. والعُرْفُ: المعروف»[1752]وعند ابن فارس:"الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْفَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى تَتَابُعِ الشَّيْءِ مُتَّصِلًا

1747للاطّلاع على تفاصيل أوسع حول الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بابن خلدون، انظر د عبد القادر جغلول، الإشكاليات التاريخية، ص24/22

» 1748العين، للخليل الفراهيدي (5/ 378

1749مقاييس اللغة، لابن فارس/ ج:5/ص: 139

1750لسان العرب، لابن منظور/ مادة: كمل/ ج:11/ص: 598

1751مقال منشور في مجلة آفاق العلمية، تحت عنوان"التكامل المعرفي مقاربة مفاهيمية" لعمار قاسمي/ مج: 10/ عدد: 01/ السنة: 2018 ص: 150-151

1752العين/ج: 2/ص: 121

بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَالْآخَرُ عَلَى السُّكُونِ وَالطُّمَأْنِينَةِ"[1753] وقيل: "المعرِفةُ: إِدْراكُ الشيءِ بتَفَكُّرٍ وتَدَبُّرٍ لأَثَرِه، فَهِيَ أَخصُّ من الْعلم"[1754]

المعرفة اصطلاحا:

للمعرفة تعريفات عديدة، من أبرزها ما أورده الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات، حيث عرفها بقوله:" هي ما وضع ليدل على شيء بعينه، وهي المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عرف باللام، والمضاف إلى أحدهما، والمعرفة أيضًا: إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم، ولذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف[1755]، وتطلق المعرفة على معان: منها العلم بمعنى الإدراك مطلقا تصوّرا كان أو تصديقا؛ ولهذا قيل كلّ معرفة وعلم فإمّا تصوّر أو تصديق[1756]

الفرع الثاني: مفهوم التكامل المعرفي باعتباره لقبا:

يعتبر التكامل المعرفي توجها فكريا يتناول العلوم وينظر إلى علاقة هذه العلوم فيما بينها وموقع كل واحد منها من الآخر، وقد تناوله العديد من المفكرين بالدراسة والتحليل، وقبل ذلك بالتعريف لمعناه وكنهه.

فلابد ابتداءً من تعريف التكامل المعرفي و أبعاده وكيف يُنظر إليه في العلوم الاسلامية ؟ وهل يمكن الحديث عن وجود تكامل بين العلوم الإسلامية والإنسانية؟

يستعمل مصطلح التكامل المعرفي للدلالة على معاني متعددة ومختلفة، فيُستخدم في كثير من الأحيان؛ ليعني أن شخصا ما موسوعي في معرفته وثقافته؛ لأنه يُلِم بكثير من العلوم ولو كان إلمامه من باب الثقافة العامة وليس المعرفة التخصصية.[1757]

المطلب الثاني: مفهوم علم الكلام:

الفرع الأول: علم الكلام لغة:

الكَلام في اللغة والكَلِمَةُ: معروفٌ، وجَمْعُها كَلِمٌ. وكَلِيْمُكَ: الذي يُكَلِّمُكَ وتُكَلِّمُه[1758]وقال ابن فارس: "الْكَافُ وَاللَّامُ وَالْمِيمُ يَدُلُّ عَلَى نُطْقٍ مُفْهِمٍ".[1759]

الفرع الثاني: علم الكلام اصطلاحا:

عرف الشريف الجرجاني علم الكلام بقوله:" هو علم باحث عن الأعراض الذاتية للموجود من حيث هو على قاعدة الإسلام"[1760]، وقيل هو مَا يبْحَث فِيهِ عَن ذَات الله تَعَالَى، وَصِفَاته، وأحوال الممكنات فِي المبدأ والمعاد، على قانون الْإِسْلَام، وَقيل: علم يبْحَث فِيهِ عَن الْأَعْرَاض الذاتية للموجود من حَيْثُ هُوَ هُوَ على قانون الْإِسْلَام، وَقيل: علم يقدر مَعَه على إِثْبَات العقائد الدِّينِيَّة بإيراد الْحجَج وَدفع الشُّبْهَة.[1761]

المطلب الثالث: مفهوم الفلسفة:

1753مقاييس اللغة/ ج: 4/ص: 281
1754تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي/ج: 24/ص: 133
1755التعريفات، للشريف الجرجاني ص:221
1756كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي ج:2/ص: 1583
1757مفاهيم التكامل المعرفي، كتاب جماعي التكامل المعرفي أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، لفتحي حسن ملكاوي/ ص:19
1758المحيط في اللغة، للصاحب إسماعيل بن عباد/ ج:6/ص: 273
1759مقاييس اللغة/ ج:5/ص: 131
1760التعريفات/ ص:156
1761معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي/ ص:70

الفرع الأول: الفلسفة لغة:

الفلسفة مشتقة من كلمة يونانية وهي فيلاسوفيا وتفسيرها: محبة الحكمة فلما أعربت قيل: فيلسوف ثم اشتقت الفلسفة منه ومعنى الفلسفة: علم حقائق الأشياء والعمل بما هو أصلح[1762] والفَلْسَفَةُ الحِكْمَةُ أعجميٌّ وهو الفَيْلَسُوفُ وقد تَفَلْسَفَ.[1763]

الفرع الثاني: الفلسفة اصطلاحا:

الفلسفة عند الشريف الجرجاني هي:" التشبه بالإله بحسب الطاقة البشرية؛ لتحصيل السعادة الأبدية، كما أمر الصادق صلى الله عليه وسلم في قوله: "تخلقوا بأخلاق الله"، أي تشبهوا به في الإحاطة بالمعلومات والتجرد عن الجسمانيات"[1764]

وقال السيوطي:"الفَلْسَفَةُ: هِيَ الْحِكْمَة، وَقيل معرفَة الْإِنْسَان نَفسه، وَقيل: علم الْأَشْيَاء الأبدية".[1765]

المحور الثالث: ملامح التكامل المعرفي بين علم الكلام والفلسفة عند الإمام ابن خلدون:

إن الناظر في علمي الكلام و الفلسفة في شقها الإلهي ليجد تشابها وتقاربا بائنين في مواضيعهما، وإن اختلفا في طريقة تقرير المسائل ؛وقد نص ابن خلدون على هذا التداخل بينهما في مقدمته حيث قال: "خلط المتأخّرون من المتكلّمين مسائل علم الكلام بمسائل الفلسفة لاشتراكهما في المباحث"[1766] وهذا ما أشار إليه المفكر طه عبد الرحمان في معرض حديثه عن علاقة علم الكلام بالفلسفة، حيث قال: إن كلا منهما ينزل من إحدى الثقافتين المنقولة والأصلية منزلة الآخر في الثقافة الثانية، فكل واحد منهما علم نظري ويتبوأ في ترتيب العلوم النظرية في إحدى الثقافتين المرتبة التي يتبوأها الآخر في الثقافة الثانية كما كانت الإلهيات من العلوم النظرية منقولة كما كانت الكلاميات من العلوم النظرية الأصلية.[1767]و قال ابن خلدون أيضا:" توغّل المتأخّرون في مخالطة كتب الفلسفة والتبس عليهم شأن الموضوع في العلمين فحسبوه فيهما واحدا من اشتباه المسائل فيهما»[1768]وفي معرض حديثه عن طريقة الفلاسفة والمتكلمين، قال أيضا : «ولقد اختلطت الطّريقتان عند المتأخّرين والتبست مسائل الكلام بمسائل الفلسفة بحيث لا يتميّز أحد الفنّين من الآخر»[1769]

توجد العديد من المسائل يشترك في البحث فيها كل من علم الكلام والفلسفة، وهذا لما في موضوعيهما من اشتباك وتداخل في عدة جوانب وأهمها:

1-أسس المعرفة: وما يسمى في العصر الحديث بنظرية المعرفة (الابستمولوجيا)وهذا بجميع جوانبها ومباحثها تقريبا وسواء تعلقت هذه الجوانب بالأسباب أو المصادر أو غيرها.

وفي هذا يمكن القول إن علم الكلام وخصوصا ما يسمى بالجديد منه أهم الكلام الجديد، فعلى الرغم من الخلفية الغيبية، واللاهوتية لعلم الكلام الجديد، الذي يسعى أيضا إلى التطبيق المنهجي عند تحليل الظواهر بمبادئ لا تتناسب أحيانا وقدسية المادة المدروسة (عالم الغيب مثل الصّفات الرّبّانيّة والعرش والكرسيّ والملائكة والوحي والنّبوة والرّوح وحقائق كلّ موجود غائب أو شاهد وتركيب الألوان في

1762مفاتيح العلوم، للكاتب البلخي الخوارزمي/ ص:153
1763المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده المرسي/ ج:8/ص: 653
1764التعريفات/ ص:169
1765معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم /ص: 131
1766تاريخ ابن خلدون/ ج:1/ص: 653
1767تجديد المنهج في تقويم التراث، لطه عبد الرحمان/ ص:142
1768تاريخ ابن خلدون/ج: 1/ص: 590
1769المصدر نفسه/ج: 1/ص: 591

صدورها عن موجودها وتكوّنها كما مرّ،[1770] فإنه يجعلها من اهتماماته المعرفية مستعينا في ذلك بتلك الآليات المعرفية معتمدا على أساليب النقد والتقييم والتقويم خاصة في العملية التكاملية مع مختلف العلوم الأخرى .

وبذلك فعلم الكلام الجديد بإمكانه مواكبة ما استحدث في هذا العصر، والاستعانة بمختلف العلوم خصوصا ما كان لا علاقة بالإنسان كعلم الأنثروبولوجيا، (علم الإناسة) الذي يدرس طبيعة الشعوب وحقائقها هذا لغرض تكريس الأنظمة السياسية بما يناسب طبيعة الشعوب.

2-أسس النظر والفكر والاستدلال، والطرائق الصحيحة للنظر وغير الصحيحة، كما أن هذين العلمين يشتركان في تأسيس المباحث المنطقية، هذه المباحث التي اعتبرها البعض دخيلا في حين وظفها البعض وطبقها في علم أصول الفقه (وحتى عند المتكلمين) وهذا ما يبيّن ذلك التكامل الموجود بين المنطق كأهم مباحث الفلسفة والعلوم الإسلامية بما فيها علم الكلام، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون:" الإنسان صاحب الفكر والرّويّة ترتفع إليه من عالم القدرة الّذي اجتمع فيه الحسّ والإدراك ولم ينته إلى الرّويّة والفكر بالفعل وكان ذلك أوّل أفق من الإنسان بعده وهذا غاية شهودنا ثمّ إنّا نجد في العوالم على اختلافها آثارا متنوّعة ففي عالم الحسّ آثار من حركات الأفلاك والعناصر وفي عالم التّكوين آثار من حركة النّموّ والإدراك تشهد كلّها بأنّ لها مؤثّرا مباينا للأجسام فهو روحانيّ ويتّصل بالمكوّنات لوجود اتّصال هذا العالم في وجودها ولذلك هو النّفس المدركة والمحرّكة ولا بدّ فوقها من وجود آخر يعطيها قوى الإدراك والحركة".[1771]

3-القيم الأخلاقية من خلال البحث فيهما هل هذه القيم حقيقية أم وضعية، هل الأخلاق مكتبة أم فطرية وهذا في الحقيقة مباحث متعلقة بالإنسان، وإن كان الكثير من الفلاسفة يختلفون في تعريفها وتحديد علاقتها بمكونات الإنسان الأخرى العقل، والحدس والإدراك، وغيرها إلا أن دراستها متقاربة، في الكثير منها؛ ولابن خلدون طريقان في البحث الأول التّقليد لمن نقل ذلك عنه من أئمّة الصّناعة إلّا أنّه غير مقنع للنّفس والثّاني الحدس والتّجربة[1772]

4-هناك تصورات أساسية كثيرة بين علم الكلام والفلسفة، نحو الزمان والمكان والفعل والانفعال والحركة.

5-حقيقة المادة ومما تتكون والاتصال فيها والانفصال؛ حيث جاء في مقدمة ابن خلدون:"القوّة الإلهيّة الّتي انبثّت في جميع الموجودات كلّيّة وجزئيّة وجمعتها وأحاطت بها من كلّ وجه، لا من جهة الظّهور ولا من جهة الخفاء ولا من جهة الصّورة ولا من جهة المادّة فالكلّ واحد وهو نفس الذّات الإلهيّة وهي في الحقيقة واحدة بسيطة والاعتبار هو المفصّل لها كالإنسانيّة مع الحيوانيّة"[1773]

6-مسألة حرية الإنسان، والتكليف والامتحان والاختيار ومسألة الثواب والعقاب، على الأفعال وخصوصا مسألة ترتيب هذه العقوبات.

7-مبحث النبوات وحقيقتها، وما فائدتها للجنس البشري، وهل تعدّ من مصادر المعرفة للإنسان وهل يمكن لهذا الإنسان عدم الاستعانة في حياته بالغير والاكتفاء بقدراته العقلية أو التجريبية.

1770 المصدر نفسه/ ج:1/ص: 623
» 1771 تاريخ ابن خلدون/ج: 1/ص: 121
» 1772 المصدر نفسه/ج: 1/ص: 714
» 1773 المصدر السابق/ ج: 1/ص: 618

8-مبحث الروح والنفس وحقيقة الإنسان وموقعه بين هذه المكونات.

9-مبحث الحرية، العدل، المساواة وغيرها من المواضيع التي يتداخل فيها كل من علم الكلام والفلسفة وهذا مما يظهر مدى التشابك والتداخل بينهما.

لائحة المصادر والمراجع:

- رفع الإصر عن قضاة مصر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:852ه)/تحقيق: الدكتور علي محمد عمر/ الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة/الطبعة: الأولى، 1998 م
- تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ (ت 1408 ه)/ الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان/ الطبعة: الثانية، 1994 م
- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت 1396 ه)/ الناشر: دار العلم للملايين/ الطبعة: الخامسة عشر- 2002 م
- الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، لعبد القادر جغلول/ الناشر: دار الحداثة- بيروت 1981م/ الطبعة : الثالثة.
- كتاب العين، لعبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170ه)/تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي/ الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395ه)/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ الناشر: دار الفكر/ عام النشر: 1979 م
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711ه)/ الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين/ الناشر: دار صادر – بيروت/ الطبعة: الثالثة - 1414 ه
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي/ تحقيق: جماعة من المختصين/ من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت/ أعوام النشر: (1965- 2001 م)
- كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816ه)/ تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر/ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان/ الطبعة: الأولى 1983م
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد 1158ه)/ تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم/ تحقيق: د. علي دحروج/ نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي/ الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني/ الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت/ الطبعة: الأولى - 1996م
- التكامل المعرفي أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، لفتحي حسن ملكاوي/ الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي/ الطبعة الأولى: 2012م
- المحيط في اللغة، لكافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد (358 ه)/ تحقيق: محمد حسن آل ياسين/ الناشر: عالم الكتب، بيروت/ الطبعة: الأولى، 1994م

- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)/ تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة/ الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة / مصر/ الطبعة: الأولى، 2004 م
- مفاتيح العلوم، لمحمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (ت 387هـ)/ تحقيق: إبراهيم الأبياري/ الناشر: دار الكتاب العربي/ الطبعة: الثانية
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت:458 هـ]/ تحقيق: عبد الحميد هنداوي/ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الأولى، 2000م
- تاريخ ابن خلدون-العِبَر و ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لعبد الرحمن بن بن خلدون (808 هـ)/ ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: أ. خليل شحادة/ مراجعة: د. سهيل زكار/ الناشر: دار الفكر، بيروت/ الطبعة: الأولى، 1981م
- تجديد المنهج في تقويم التراث، لطه عبد الرحمان/ الناشر: المركز الثقافي العربي/ الطبعة: الثانية.

سعد العدلوني
أستاذ التعليم الثانوي بأكاديمية جهة فاس مكناس، تخصص لسانيات
باحث في سلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس. جامعة سيدي محمد بن عبد الله.
الأستاذ المشرف: د. محمد شكري عراقي حسيني
أستاذ جامعي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله

التعليل النحوي عند النحاة المغاربة والأندلسيين

Grammatical reasoning among Moroccan and Andalusian grammarians

مقدمة:

تتناول هذه الورقة البحثية الجهود النحوية عند نحاة المغرب والأندلس من القرن الخامس إلى غاية القرن الثامن للهجرة في تناول ظاهرة التعليل النحوي باعتباره رديفا للحكم النحوي ومبررا له. أما الإشكالية التي يتناولها هذا المقال فهي أن النحاة في المشرق كان لهم قدم السبق في التأصيل والتنظير والتقسيم والتبويب لدرجة أنهم أحاطوا ظاهرة التعليل من جميع الجوانب وعليه هل يمكن أن نقول إن جهود المغاربة في هذا المبحث كانت بمثابة تقليد واجترار لنحاة المشرق؟ أم أن النحاة المغاربة والأندلسيين اجتهدوا و ابتدعوا مفاهيم جديدة، وتصورات مبتكرة جديرة بالدراسة والتمحيص، تنم على علو كعبهم في النظر النحوي؟ لهذا يهدف هذا البحث إلى إبراز مكامن القوة في النظر النحوي عند المغاربة والأندلسيين، ودراسة النماذج ومختلف المواقف اتجاه ظاهرة التعليل النحوي. وقد تضمنت هذه الورقة البحثية مبحثين اثنين؛ المبحث الأول تناول التعريف بالتعليل، وتحديد خصائصه و أقسامه. أما المبحث الثاني فتناول التعليل عند نحاة، اتخذوا ترتيبا كرونولوجيا حسب سنة وفاتهم في التاريخ الهجري؛ وتوج البحث بخلاصة، تضمنت أهم الاستنتاجات. هذا وقد وظف المنهج الوصفي التحليلي لقدرته على تحليل المتون، و إيجاد العلاقات القائمة بين عناصره.

المبحث الأول: التعريف بالتعليل، وتحديد خصائصه و أقسامه

1. التعريف بالتعليل:

1.1.التعليل في اللغة:

التعليل في اللغة، من الفعل "عَلَّلَ" بمعنى السقي بعد السقي، وجني الثمرة مرة بعد أخرى؛ والعِلة المرض، والحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه من شغله الأول[1774].

2.1التعليل في الاصطلاح:

أما في الاصطلاح فهو بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول[1775] .

1774 ابن منظور، لسان العرب، مادة (علل).
1775 الكفوي، الكليات، ص439- 440.

وأول من شق طريق العلة، هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117ه)" أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل"[1776]. تلاه أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والزجاجي، والفارسي، و ابن جني، والرماني، و ابن سنان الخفاجي(ت466ه)، الذي حدد الهدف من العلة قائلا:" ...بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، ويتدرب بها المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدئ"[1777].

ويحتل التعليل مكانة كبيرة في البحث العلمي، ويعتبر أداة أصيلة من أدو اته[1778]. كما أن النظام النحوي العربي قائم على التعليل، الذي يلجأ إليه النحاة لإيجاد تأويلات وتفسيرات مقنعة لظواهر لغوية لتصنيفها في جدول خاص مع مثيلاتها بهدف الكشف عن نظام اللغة[1779]. فالعلة وفق ذلك هي اجتهاد نظري، وتأمل يتوخى الوصول إلى الحكمة التي جعلت العرب ينشئون صرح لغتهم، وهو ما ذهب إليه الخليل حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، أهي مأخوذة مسموعة عن العرب، أم مخترعة؟ فقال: " إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مو اقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم، دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في دار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، وسنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما اعللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[1780] .

2.خصائص العلة النحوية:

والعلة عند الزجاجي هي علة مستنبطة، وليست موجبة[1781]. كما ذهب ابن جني إلى نفس الحكم، مع التمييز بين علل النحويين، وعلل المتكلمين، وفي ذلك يقول:" ...وذلك أنهم (يقصد النحويين) يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه، ذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية"[1782]. فهذا النص يبين أن مفهوم التعليل تتقاسمه العديد من العلوم كالنحو والفقه، بالإضافة إلى علم الكلام واللغة والجدل. وتصريح الزجاجي بأن علل النحو ليست موجبة؛ لإن العلل الموجبة هي العلل الواجبة الوجود، فهي إشكالية أنطولوجية. أما علل النحو، فهي مستنبطة، تستخلص القواعد من خلال اعتبار الحركات آثارا لعلة الإعمال.

3. أقسام العلة النحوية:

وهي على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[1783].(ابن السراج سماها على التوالي: العلة، وعلة العلة، وعلة علة العلة)[1784]، (ابن مضاء سماها على التوالي: العلل الأول، والعلل الثو اني،

1776 ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، جامع الكتب الإسلامية، ص 1|14.
1777 ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص38.
1778 نصر أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط7، 2005، ص203.
1779 نصر أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص 188.
1780الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر، 1959، ص، 65،66.
1781 الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط4، 1982م، ص66.
1782 ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1|50-51.
1783الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65.
1784ابن السراج، الأصول في النحو،1|35.

والعلل الثوالث)[1785] ينتقل الزجاجي بعد ذلك لتحديد هدف العلل التعليمية المتمثل في تعليم اللغة العربية، وضبط كلام العرب، والملاحظ أنه وظف مفهوم الاشتغال، كما وضح مكونات العلة التعليمية المتمثلة في القواعد النحوية. أما العلة القياسية فهي تبحث في العلة التي أنتجت القاعدة، فهدفها هو النظر في العلاقة بين القواعد؛ إن كان هناك انسجام بين القاعدة الأصلية والقاعدة الفرعية. أما العلة الجدلية النظرية، ففيها يذهب إلى أن بناء قاعدة على قاعدة أخرى ينبغي أن تكون هناك صرامة في تحديد أهم الخصائص المشتركة بين المشبه والمشبه به[1786].

بالإضافة إلى هذه التقسيمات، ارتأى الدكتور شعبان عوض العبيدي، صاحب كتاب:" التعليل اللغوي في كتاب سيبويه"، أن ينحو تقسيما آخر، حيث تحدث عن العلل الاستعمالية، والعلل التحويلية، والعلل التي تتأرجح بين الاستعمالية والتحويلية، والعلل القياسية، والعلل الدلالية[1787].

إن النحوي يذعن لسلطة العربي، سليم السليقة، فإذا رأى في كلامه خروجا عن الكثرة؛ فإنه يلجأ إلى التأويل، أو يحفظ صورة كلامه ويمنع القياس عليها. وهنا ينبغي الإشارة إلى العلاقة القائمة بين العلة والحكم النحوي، فهذا الأخير لا يثبت بالنص، و إنما يقوم على العلة؛ لأنه لو كان ثابتا بالنص، لسد باب القياس؛ لأن القياس هو حمل فرع على أصل بعلة جامعة[1788].

فكيف نظر النحاة المغاربة، إلى العلة النحوية؟

المبحث الثاني: العلة النحوية عند النحاة المغاربة والأندلسيين:

المطلب الأول: التعليل عند الأعلم الشمنتري (476هـ)

كان الأعلم الشنتمري (ت 476هـ) من أبرز النحاة الذين توسعوا في التأويل النحوي إلى حد المبالغة، حيث كان يستنبط عللًا متراكبة ومتعددة المستويات، محاولًا تفسير الظواهر النحوية بتفسيرات فلسفية ومنطقية عميقة. لم يكن مقتصرًا على التعليل التقليدي كما هو عند البصريين، بل أدخل تحليلات موسعة تتجاوز المنطق اللغوي المباشر. وهذا يظهر بوضوح في شروحه للنحو والصرف، حيث كان يعمد إلى البحث عن علل بعيدة في بنية اللغة.

ومن مظاهر مغالاته في استنباط العلل النحوية، أنه تجاوز العلل الثنائية والثلاثية إلى العلل الخماسية والسداسية، محاولًا تقديم تفسير شامل لكل ظاهرة نحوية، حتى لو أدى ذلك إلى تعقيد شديد. فمثلًا، عند تحليله لظاهرة تقديم المفعول به على الفاعل، لم يكتفِ بالعلل التركيبية التي يذكرها البصريون كالاهتمام والتخصيص، بل أضاف عللًا متراكبة تتعلق بالسياق الدلالي والوزن الإيقاعي للجملة وأحيانًا حتى بالسياقات النفسية للمتكلم. وكان يرى أن اللغة ليست فقط مجموعة من القواعد المجردة، بل هي نظام معقد يتطلب تفسيرًا متعدد المستويات، ما جعله يذهب في تأويلاته إلى حد بالغ التعقيد.

ومن الأمثلة الأخرى على المبالغة في التعليل عند الأعلم الشنتمري، تفسيره للرفع والنصب في الأفعال المضارعة. فبدلًا من الاكتفاء بعامل النصب والجزم كما هو عند البصريين، كان يبحث عن علل أعمق تتعلق

1785ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 160، 161.

1786 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 65و 66.

1787سمية ياسين زيد القيسي، التعليل النحوي في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، دار عيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2020م-1441هـ، ص55.

1788الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة، الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957هـ، ص142.

بالإيقاع الصوتي في الجملة، وتأثير الحروف المجاورة، وحتى التغيرات التي قد تحدث في الإدراك السمعي للمتلقي. فقد كان يرى أن هذه الظواهر لا يمكن فهمها بمجرد الاعتماد على قواعد ثابتة، بل تحتاج إلى تحليل دقيق يأخذ بعين الاعتبار كل المؤثرات الممكنة.

المطلب الثاني: التعليل عند ابن السيد البطليوسي (ت521هـ)

وفي الأندلس، عبّر بعض النحاة كابن السيد البطليوسي و ابن الطراوة عن تبرمهم من كثرة العلل واعتبروها مفسدة في بعض الأحيان. فاتبع ابن السيد نهج سيبويه في تعليلاته للمسائل النحوية، حيث تميزت آراؤه بالوضوح والبساطة بعيدًا عن التعقيد والاضطراب. يمكن القول إن التعليل كان عنصرًا أساسيًا في منهجه، حيث كان يقدم العلة قبل القاعدة النحوية ذاتها. وقد برز في توظيفه لمصطلح "العلة" باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه مسائل اللغة في أغلب الأحيان. فعلى سبيل المثال، يرى ابن السيد أن "النون" في "يضربان" و"يضربون" جاءت بدلاً من الحركة والتنوين في الأسماء، حيث أن الأسماء تُلحق بالحركة والتنوين للدلالة على الإعراب، أما الأفعال فلا تحتاج إلى ذلك لأن الفعل ذاته يعبر عن الحدث سواء كان قليلاً أم كيرًا[1789].

وفي سياق آخر، يعرض ابن السيد رأيه حول عدم جواز العطف بـ"لا"، موضحًا أن لكل تركيب نحوي علة تمنحه خصوصيته، مما يجعل التحليل العقلي ضروريًا لفهم القواعد وتطبيقها بشكل منطقي. وهو في ذلك يعتمد على التعليل المنهجي، فيقدم تفسيرات منطقية تتسم بالموضوعية والعمق العلمي، مما يجعل القارئ يشعر بجاذبية الطرح ورغبة في متابعة القراءة لاستيعاب الفكرة المطروحة.

يدعم ابن السيد البطليوسي رأي الزجاجي في تسمية "كان وأخواتها" حروفًا، مبررًا ذلك بأن الفعل الصحيح وُضع في أصله للدلالة على حدث وقع في زمن معين، وهذا الزمن هو الذي يستفيده المخاطب من الخبر. أما "كان وأخواتها"، فلا تحمل في ذاتها دلالة على الحدث بل تشير إلى زمن حدوثه، مما يجعلها تشبه الحروف التي لا تكتمل معانيها إلا بما يتصل بها. ولهذا السبب، يرى النحاة أن "كان" وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر لتحديد زمن وقوع الفعل، دون أن تضيف معنى جديدًا على الحدث ذاته.

ومن هذا المنطلق، يُفسر ابن السيد أن الجملة قبل دخول "كان" تفيد بإمكانية تحقق الحدث في أي زمن، لكن بدخولها يتحول المعنى إلى الماضي، مثل قولك: "كان زيد قائمًا"، حيث تُفيد "كان" تحديد زمن القيام في الماضي. وبالمثل، تحمل "أصبح" دلالة على حدوث الفعل في الصباح، و"صار" تدل على الانتقال من حال إلى حال، و"ما زال" تفيد استمرار الفعل ودوامه[1790].

يُشبه ابن السيد هذه الأفعال بحروف المعاني التي تضيف دلالات جديدة على الجمل، مع توضيح الفروق الزمنية أو التحولات في الحالة. وبذلك، تصبح "كان وأخواتها" أدوات نحوية تُحدد الزمن أو الحال دون أن تُغير جوهر الحدث، ما يجعلها تشبه الحروف من حيث الوظيفة النحوية.

هذا النهج يظهر مدى اهتمام ابن السيد بالعقلانية في تحليل المسائل النحوية، مسلطًا الضوء على أهمية التعليل في فهم البنية النحوية بشكل أعمق وأكثر دقة، مما يعكس مدى استيعابه للتراث النحوي وتجديده بما يتناسب مع متطلبات الفهم والتحليل المعاصر.

عند التأمل في طبيعة العلة التي تناولها ابن السيد، نلاحظ أنها امتدت لتشمل مختلف مستويات الدراسة اللغوية، بدءًا من الأصوات والصرف، وصولًا إلى النحو والدلالة. ومن خلال ذلك، يتضح أن العلة

1789ابن السيد البطليوسي: اصلاح الخلل، ص135.
1790ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل، ص125.

تمثل عنصرًا جوهريًا في عمليات الاستدلال والتفسير، فضلاً عن كونها أداة أساسية في دراسة الظواهر اللغوية. ونتيجةً لاختلاف المسائل النحوية وتنوعها، تعددت العلل وتباينت أنواعها، حيث يمكن تلخيص أبرز ملامحها وفق النقاط الآتية:

1. نسبة العلة إلى سيبويه وأصحابه[1791]

في الغالب، يعزو ابن السيد العلة إلى سيبويه و أتباعه. فعلى سبيل المثال، عند مناقشته لرأي الزجاجي الذي يرى أن "ما" لا تُستخدم في الشرط إلا مع "إذا"، يوضح أن سيبويه وأصحابه لا يعتبرون "إذا" أداة شرطية، لأن الشرط يحتمل الوقوع وعدمه، في حين أن "إذا" تدل على تحقق وقوع الفعل. لكنه يشير إلى أن استخدامها للشرط قد يرد في الشعر لمشابهتها أدوات الشرط من حيث الحاجة إلى الجواب، مستشهدًا ببيت أوس بن حجر:

"إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنا..... أصبت حليمًا أو أصابك جاهلُ" ففي هذا السياق، يرى أن "إذا" لم تأتِ في موضعها الصحيح، إذ كان الأنسب استخدام "إن"، نظرًا لإمكانية وقوع الحدث أو عدمه.

2. التنوع في نسب العلة إلى النحاة[1792]

لا يقتصر ابن السيد على نسبة العلة إلى سيبويه فحسب، بل ينسبها أحيانًا إلى نحاة مختلفين، مثل يونس بن حبيب، و أبي جعفر النحاس، والسيرافي، وأحيانًا يكتفي بعزوها إلى النحاة عمومًا دون تحديد اسم بعينه. وتكشف هذه الطريقة عن هدفه في دفع القارئ إلى إعمال العقل، واستحضار المقولات النحوية المختلفة، مما يضفي على دراسته عنصر التشويق، ويدفع الباحث إلى التعرف على تنوع المذاهب النحوية.

3. الاكتفاء بذكر الحجة بدلًا من التصريح بالعلة[1793]

في كثير من المواضع، لا يصرح ابن السيد بالعلة مباشرة، بل يستخدم تعابير مثل: "والحجة في ذلك"، أو "واحتج النحاة"، أو "احتج الفراء وأصحابه". فعلى سبيل المثال، عند تناوله دخول اللام في خبر "لكن"، يشير إلى أن الفراء وأصحابه أجازوا ذلك لسببين: الأول أن "لكن" مكوّنة من "لكنّ" المخففة، والثاني أن دخول اللام في خبر "إن" مبرر ببقاء معنى الابتداء في الجملة.

4. توظيف العلة في الحكم على صحة التراكيب[1794]

يوظف ابن السيد العلة لتحديد صحة أو فساد بعض التراكيب اللغوية. فمثلًا، عند حديثه عن التعبير "هذه يونس" عند الإشارة إلى السورة، يوضح أن هذه العبارة غير صحيحة؛ لأن "يونس" اسم ممنوع من الصرف لعلتين: العلمية والعجمة، وعند استخدامه للإشارة إلى السورة، تضاف علة ثالثة، وهي التأنيث.

5. دور التعليل في تبسيط المسائل النحوية[1795]

يتضح من كتابات ابن السيد أنه يولي أهمية كبيرة للتعليل النحوي، حيث يوظفه في توضيح المعاني النحوية وتفسير المسائل الخلافية، مما يساعد القارئ في فهم المو اقف المختلفة للنحاة. ومن ذلك تحليله لرأي سيبويه حول تعريف الفعل والحرف، حيث يرى أن سيبويه اكتفى بتحديد هذين القسمين، بينما لم يضع

1791ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل، ص145.
1792ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل، ص139.
1793ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل، ص147.
1794ابن السيد البطليوسي؛ إصلاح الخلل، ص148.
1795ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل، ص149.

تعريفًا محددًا للاسم، ربما لأن الاسم هو الأصل، بينما الفعل والحرف فرعان عنه، ويحتاج الفرع إلى مزيد من التوضيح أكثر مما يحتاجه الأصل، تمامًا كما أن التأنيث، كونه فرعًا على التذكير، يحتاج إلى علامة تميّزه.

إن ابن السيد تعامل مع مفهوم العلة بشكل منهجي، حيث اعتمد على تنوع المصادر، والتدرج في طرح القضايا، مما جعل تحليلاته أداة فعالة لفهم الظواهر اللغوية. وقد كشف عن دور العلة في تفسير القواعد النحوية، وحاول تقديم مبرراتها وفقًا لرؤى متعددة، مما جعل أسلوبه أكثر شمولًا وتعمقًا في دراسة النحو العربي.

المطلب الثالث: التعليل عند ابن الطراوة (ت 528هـ)

أما ابن الطراوة(ت528هـ) فقد دعا إلى تحرير النحو من تأثير التعليلات الزائدة، ولاسيما الثواني والثوالث منها، وطالب بمعالجة المسائل النحوية معالجة منطقية، قريبة من الحس اللغوي العربي، ومنطق الفصاحة لديه، فاللغة في اعتقاده اتباع وتقليد، وليست ابتداعا، أو تجديدا، أو اختراعا لجمل لم يعرفها السابقون[1796]. كما اعتبر المعنى أساس اللسان العربي، ولا دخل لعلامات الإعراب فيه، وقد انتقد المضارعة القائمة بين الفعل المضارع وأسماء الفاعلين، واعتبرها باطلة لا أساس لها من الصحة[1797]. وكان تلميذه السهيلي يرفض العلل التي لا تستند إلى أسس منطقية سليمة، مؤكدًا على ضرورة أن تكون العلة مطردة ومنعكسة، بحيث يمكن إثبات الحكم بوجودها أو نفيه بغيابها. ورغم أن تطبيق هذه النظرية لم يكن دائمًا مثاليًا، إلا أنه ساهم في تقليص التعليلات غير الضرورية.

المطلب الرابع: التعليل عند أبي القاسم السهيلي (ت581هـ)

أما الإمام السهيلي (ت 581هـ)، فقد دعا إلى إطلاق العنان للتفسير والتأويل والاجتهاد، والبحث عن العلل وراء الظواهر اللغوية، وفي هذا الصدد يقول:" فكل مجتهد و افق اجتهاده وجها من التأويل، وكان عنده من أدوات الاجتهاد ما يترفع به عن حضيض التقليد إلى هضبة النظر، فهو مصيب في اجتهاده"[1798].

ويعتبر السهيلي تقديم العلة على المعلول، في حكم الفصاحة " وهو أن يذكر ما هو علة الشيء وسبب وجوده ثم يذكر المسبب بعده وهو كثير في الكلام...فالأجود في حكم الفصاحة تقديم السبب على المسبب"[1799].

إن السهيلي عند حديثه عن بناء الأفعال، لم يكن مقتنعًا بتقسيمها التقليدي إلى مبني ومعرب فقط، بل حاول إدخال أبعاد فلسفية في تفسير البناء. فكان يعتقد أن البناء لا يرجع فقط إلى عوامل صوتية أو تركيبية، بل يرتبط بوظيفة الفعل داخل الجملة وسياقه النصي، فالفعل الماضي مثلًا يُبنى لأنه يحيل إلى حدث منتهٍ ومستقر، بينما يبقى الفعل المضارع قابلًا للتغير لأنه يعبر عن حدث مستمر أو محتمل، مما يجعله أكثر ديناميكية من حيث التركيب النحوي.

ميز السهيلي بين العلة الصحيحة والعلة الفاسدة، وفي هذا الصدد، قال:" العلة الصحيحة هي العلة المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها"[1800]. ما يمكن استنتاجه من هذا النص، هو أن السهيلي، لما حدد شروط العلة الصحيحة، أصبحت قريبة من العلل الفقهية الموجبة، حيث يقول:" كما

1796خميس حسن، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000م، ص197.

1797ابن الطراوة، رسالة الإفصاح، ص 49.

1798 السهيلي، أبو القاسم، الروض الأنف، تحقيق عبد الله المشاوي، دار الحديث، القاهرة،2008م، 3|463.

1799 السهيلي، أبو القاسم، الروض الأنف، تحقيق عبد الله المشاوي، دار الحديث، القاهرة،2008م،4|293.

1800 أبو القاسم السهيلي، الأمالي، ص: 20.

تقول: الإسكار في الخمر علة التحريم، فهذا تعليل صحيح؛ لأن الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السكر، ويعدم بعدمه، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة، والعلل العقلية في مذاهب القائلين بها، نحو العلم فإنه علة موجبة إيجابا عقليا للحكم، وهو كون العالم عالما، ولا يتصور في العقل وجود العلة إلا موجبة لمعلولها، وعدمه واجب عند عدمها"[1801]. فهذا النص يثبت بأن علل النحو هي موجبة مثل علل الفقه، وعلل الكلام، وهذا الإيجاب ذو طبيعة لغوية فرضته اللغة، فصار أصلا ينبني عليه[1802]. وبعد ذلك يقدم مثالا توضيحيا يقول فيه:" كالإضافة فإنها علة الخفض، يوجد بوجودها ويعدم بعدمها"[1803]

كما كان أكثر جرأة في تأويل الظواهر النحوية، حيث لم يقتصر على الاستدلال بالعلل القريبة، بل توسع إلى العلل العقلية والفلسفية التي تربط النحو بالمعاني والسياقات البلاغية. رفض الكثير من التعليلات التقليدية التي تعتمد على العامل النحوي الصرف، وفضّل تحليل الظواهر اللغوية وفقًا للمقاصد الدلالية وبالسياق البلاغي والنظم القرآني. معتبرًا أن بعض الأسماء مُنعت من الصرف لأنها تحظى بخصوصية دلالية. ففي هذا الصدد يقول:" وأما علة امتناع الاسم من الصرف ففيها ما ذكرناه من الفساد والمناقضة ، فأما الفساد في العلة، فعدم الاطراد فيها والانعكاس، أما عدم الاطراد، فإنا قد نجد الاسم مضارعا للفعل لفظا ومعنى وعملا ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين، كضارب ونحوه، فإنه فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تال للاسم ووصف له، ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين، ومن ذلك مسلمة، فإنه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث وهو مع ذلك منصرف، ومن ذلك السفسير والبندار قد اجتمع فيه العجمة والزيادة ثم هو منصرف ، فهذا كسر العلة"[1804].

وبذلك يكون السهيلي، قد قدم تعليلا جديدا في النحو للممنوع من الصرف، ليس على أساس الاستغناء عن التنوين، و إنما على أساس الانفصال، والدليل على ذلك قوله:" ومما يدل على أن التنوين ليس هو علامة للتمكن، و إنما هو علامة للانفصال، قولهم: حينئذ، ويومئذ، فنونها لما أرادوا فصل "إذ" عن الجملة، وتركوا التنوين حين قالوا: إذ زيد قائم، ولما أضافوا الظرف إلى الجملة، وليس في الدنيا اسم أقل تمكنا من إذ، ولا أشبه منها بالحرف، نعم، وقد تكون حرفا محضا، بمعنى" أن" في نحو قوله تعالى: ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم جعلها سيبويه ههنا حرفا ولم يجعلها ظرفا، كما فعل غيره"[1805]. وبهذا المنهج، جعل من النحو علمًا مرتبطًا بالدلالات العميقة وليس مجرد تصنيف صوري للكلمات.

المطلب الخامس: التعليل عند ابن مضاء (ت592هـ)

أما ابن مضاء(ت592هـ)، فقد أنكر نظرية العامل في النحو، معتبرا أن المتكلم هو المسؤول عن التغيرات التي تحدث[1806]، كما حاول مهاجمة الأصول التي قام عليها النحو العربي، و اتبع بعض المحدثين نهجه؛ إلا أنهم اصطدموا بالبناء الاستدلالي الصلب للنظرية النحوية خصوصا في بعدها التفسيري التعليلي، وهذا يفرض ضرورة تجاوز المفهوم القديم للعلية (الإيجاد والإحداث) واعتبارها تصورا إدراكيا للعلاقة بين الحوادث والوقائع.

1801 أبو القاسم السهيلي، الأمالي، ص: 20.
1802 أبو القاسم السهيلي، الأمالي، ص: 20.
1803 أبو القاسم السهيلي، الامالي، ص: 20.
1804أبو القاسم السهيلي، الأمالي، ص: 20.
1805 أبو القاسم السهيلي، الأمالي، ص: 25.
1806ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 76-78.

لقد بدا ابن مضاء متأثرا بفكر أستاذه السهيلي وشيخه ابن الطراوة، فرفض العلل الزائدة التي تفوق العلة الأولى المباشرة. رأى أن الاكتفاء بالعلل الأساسية يُغني عن الدخول في تفاصيل لا تضيف قيمة علمية، موضحًا أن بعض علل النحاة لا تؤثر في فهم اللغة أو في صحتها مما وجب إسقاطها من النحو.

كان ابن مضاء يرى أن التشابه قائم بين التعليل النحوي وأحكام الفقه، حيث يجب الأخذ بالنصوص الصريحة دون الحاجة إلى استنباط علل إضافية. استغل هذا الربط لحماية آرائه من المعارضين، مُشددًا على أن العلل الزائدة، خاصة الثواني والثوالث[1807]، لا تسهم في فهم اللغة. ولإثبات موقفه، استعرض أمثلة متعددة على العلل الثانوية، مثل العلة في التقاء الساكنين، وقلب الواو ياء في الميزان، معتبراً أن هذه العلل يمكن الاستغناء عنها لعدم ضرورتها[1808]. شأنها في ذلك شأن تعليل إعراب الفعل المضارع بشبهه بالاسم في دلالة العموم[1809]، أو قياس الممنوع من الصرف على الفعل[1810]. كان يعتبر أن هذه العلل لا تسهم فعليًا في تيسير فهم اللغة، بل تزيد من تعقيدها، مشددًا على ضرورة الابتعاد عن التشبيه غير الدقيق بين الأسماء والأفعال، حيث لا يمكن اعتباره قاعدة صارمة.

لقد ساعدت السلطة السياسية بزعامة الموحدين ثورة ابن مضاء للمضي قدما في الثورة على الجمود والتقليد، إذ كان الخلفاء الموحدون علماء، فالخليفة ابن تومرت كان فقيها وأصوليا وجدليا ومحدثا، محبا للعلماء، وكذلك كان ابنه يوسف من أعلم أهل زمانه باللغة والنحو والقرآن، وقس ذلك أيضا على يعقوب بن يوسف[1811]، ففي عهد هذا الأخير، أصدر الأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، فألف ابن مضاء كتاب " الرد على النحاة " لتخليص النحو من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل[1812]. ورفض ابن مضاء أن تكون العلل خادمة لأهداف النحو دون أن تكون مستندة إلى قواعد منطقية متينة، داعيًا إلى العودة إلى البساطة في دراسة النحو والتركيز على السماع وفهم الاستعمال الفعلي للغة. ويرى الدكتور مازن المبارك أن نظرية ابن مضاء في النحو هي انعكاس لتمرد بيئته وتحرر عقليته المذهبية، وطريقة لجعل النحو مفهوما، تجري به الألسنة والأقلام في سهولة ويسر، كما يرى أن الموضوعات التي أثارها ابن مضاء هي أخصب موضوعات النحو وأكثرها صلاحية للنقاش[1813].

المطلب السادس: التعليل عند الجزولي (ت607هـ)

تميز الجزولي (ت607هـ) بسعة تعليلاته في كتابه " القانون"، وقد اتسمت هذه التعليلات بالنزعة الكلامية، والصبغة العقلية؛ وذلك راجع لاهتمامه بالحدود، التي نجدها مثلا في قوله:" والحركات ثلاث، وألقاب الإعراب أربعة، للرفع منها الضمة وتتبعها الواو، وللنصب منها الفتحة وتتبعها الألف، وللخفض منها الكسرة وتتبعها الياء، ثم النون تشبه الياء والواو لذلك تدغم فيهما، وتشبه الألف لذلك تبدل منها ساكنة في الوقف، فلما استغرقت هذه الألقاب الثلاثة الحركات والحروف المشبهة بها لم يبق للجزم حظ في الحركات ولا في

1807ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة 1366هـ1947م، ص130.
1808ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة 1366هـ1947م، ص132.
1809ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة 1366هـ1947م، ص 135.
1810ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة 1366هـ1947م، ص 135.
1811 مازن المبارك، النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثية، ط 1، 1385هـ- 1965، ص 150.
1812 مازن المبارك، النحو العربي: العلة النحوية، ص 151.
1813مازن المبارك، النحو العربي: العلة النحوية، ص 158.

الحروف، بل حظه حذفها"[1814]. فهذا النص يبين بوضوح النزعة المنطقية من خلال تحديد تقسيمات، وتوظيف مصطلحات مثل: (استغرقت)، كما يوضح أيضا تأثره بالمدرسة الكوفية (استعمال مصطلح الخفض)، كما استخدم ثنائية الأصل والفرع، فالأصل في الرفع الضمة، والواو فرع (في جمع المذكر السالم)؛ والأصل في النصب الفتحة، والألف فرع (في الأسماء الستة)؛ والأصل في الجر الكسرة، والياء فرع (في المثنى وجمع المذكر السالم)؛ ولم يبق للجزم ما يقابله في الحركات، ولا في الحروف، فكانت علامته الأصلية حذف الحركة، وعلامته الفرعية حذف الحرف.

ومن الواضح أن الجزولي عدد العلل في المسألة الواحدة؛ غير أنه لم يصرح بهذا المصطلح، ومن أمثلة النوع الثاني من العلل (العلل القياسية) قوله في إن وأخواتها:" كل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه، فأصله أن يعمل الجر، ولا يعمل الرفع، ولا النصب إلا لشبهه بما يعملهما كشبه (إن وأخواتها) بالأفعال في المعنى"[1815]. ومن أمثلة العلل الجدلية، قوله في باب البناء:" أصل البناء الوقف، والحركة: إما لالتقاء الساكنين... وإما لمضارعة المتمكن، وإما لمضارعة ما ضارع المتمكن"[1816]. ما يمكن استنتاجه أيضا، هو توظيف التعليل النحوي الذي يعتمد على مفهوم "الأصل" كوسيلة لإثبات الحكم النحوي؛ فعلة الأصالة في الاسم (الرفع بالضمة، التنكير، التذكير، التنوين)؛ وعلة البناء في الفعل (الماضي والأمر)، وعلة الفرعية (الإعراب بالحروف، التأنيث، التعريف، الفعل المضارع)؛ سواء قدم تفسيرا لوجه الأصالة، أو لم يقدم، كما يبين في حال الأصل المتروك، تفسير وجه العدول عن الأصل.

وبالعودة إلى مؤلفه "القانون" يمكن تتبع جهود الجزولي، وتصنيف علله وفق الجدول التالي:

عدد	اسم العلة	الاستشهاد	الصفحة
1	علة إيجاز أو اختصار	التثنية ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين وأصلها العطف وفائدتها التكثير وعُدل عن الأصل إيجازا واختصارا	11
2	علة تعويض النقص	وربما جاء هذا الجمع في مالا يعقل عوضا عن نقض الكلمة لفظا أو توهما ك، سِنين وإوزين	22
3	علة فرق	قوله في نون المثنى (وتُحرك لالتقاء الساكنين وتكسر على أصل التقائهما، أو فرقا بينها وبين نون الجمع)	24
4	علة استثقال	وإذا استُثقلت الضمة لم تُستثقل الفتحة وإذا تعذرت تعذره	27
5	علة الحمل على الأصل	لما كان منصوب جمع المذكر السالم محمولا على مجروره في الياء التي هي علامة الجر في الأصل كان منصوب جمع المذكر السالم محمولا على مجروره	28

1814الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية، تحقيق شعبان عبد الوهاب، مطبعة أم القرى، 1988م، ص28و29.

1815 الجزولي، المقدمة الجزولية، ص 109.

1816 الجزولي، المقدمة الجزولية، ص 241.

		في الكسرة التي هي علامة الجر في الأصل قضاء بحق أصالة التذكير	
6	علة جواز	(لن) لنفي (سيفعل) وجواز تقديم معمول معمولها عليها يدل على أنها ليست مركبة من (لا، وأنْ)	39
7	علة توكيد	مثل قوله في جوازم المضارع (وتلحق(ما) ب (كيف ومتى و أين) توكيدا	42
8	علة تعويض	و(إذ وحيث) عوضا من الإضافة	42
9	علة أمن اللبس	وجاز أن يُقام الثاني على وجه لا يعرض معه اللبس	143-142
10	علة حمل على اللفظ وحمل على المعنى	ولك في العطف على المجرور باسم الفاعل الحمل على اللفظ وعلى المعنى	148
11	علة استغناء	وإذا أُخذ الممدوح أو المذموم مبتدأ، أغنى الفاعل عن العائد بعمومه	161
12	علة التخفيف	وكل فعل على (فَعُل) فالعرب قد تسكن وسطه تخفيفا	163
13	علة التوهم ورفعه	و إثبات الهاء في عدد المذكر رفع لما يوهمه ما يضاف إليه العدد من التذكير، ولا يحتاج إليها في المؤنث لعدم الموهم	171
14	علة التضمين	وبناء العِقد لتضمنه معنى حرف العطف	172
15	علة تشبيه	والمنادى يشبه المضمر المخاطب في نحو (لك مال) والمضمر تفتح معه لام الجر، فكذلك تفتح لام المستغاث به	194

إن الطابع المهيمن على الجزولي، هو إضفاء أشكال منطقية وقوالب أقرب إلى أسلوب المناطقة منها إلى أسلوب النحويين، ولاسيما في حدوده النحوية، و أنه عني كثيرا بالتقسيمات والتفريعات بين أبواب مؤلفه" القانون" و أنه ضغط مادته العلمية في أقل ما يمكن حصره من الألفاظ على طريقة المناطقة.

وخلاصة القول: إن التعليل عند الجزولي هو ركيزة أساسية في فكره ونتاجه النحوي، وما نقل عنه من آراء و أقوال، فقد كان قياسا من الدرجة الأولى، حذقا في استنباط العلل لما يؤيده.

كما لجأ النحاة المغاربة في استخراج القواعد النحوية إلى استعمال التعليل النحوي لمحاولة تفسير الظواهر النحوية وربطها بقواعد منطقية، فارتبطت فكرة التعليل النحوي بشكل وثيق بالثقافة الإسلامية، التي ترى أن لكل مخلوق خالقًا ولكل علة معلولًا، وهذا التصور الديني انعكس بوضوح في منهجية النحاة في استنباط القواعد النحوية. فالنحو عند العرب لم يكن مجرد قواعد جامدة، بل كان يسعى لفهم "لماذا" و"كيف" تتشكل التراكيب اللغوية كما هي .فقد مارس النحاة كأبي الأسود الدؤلي التعليل بطرق عفوية، دون أن تكون لديهم نظرية منهجية واضحة، فيما يُطلق عليه بالتعليل الفطري أو غير المقصود[1817]، والذي يمتد إلى بدايات النحو العربي. في حين أن الخليل بن أحمد الفراهيدي قام بتأطير هذه الظاهرة وتوجيه الجهود نحو تعليل الظواهر النحوية بشكل علمي ومنهجي[1818].

المطلب السابع: التعليل عند ابن خروف (ت 609هـ)

ابن خروف، من جهته، أيد الاعتراض على العلل الثانوية والثلاثية، مشددًا على ضرورة التخلص من الجدل غير المثمر وتبسيط النحو، فكان يرى أن العلة الأولى التي تدل على السبب الأساسي للحكم تكفي، بينما العلل الأخرى غالبًا ما تكون غير ضرورية، وقد عُرف عن ابن خروف أنه كان منطقيا في تناول العلل، فهو يبتعد عن الخلافات والتقديرات عبر المجدية، لا يتوقف عند معرفة العلة؛ بل يبحث عن أصول تلك العلل، يقول في باب ما ينصرف وما لا ينصرف:" ...وجاز أن يتجاوز ذلك، ويبحث عن أصول تلك العلل لأي شيء صيرت عللا؟[1819]

المطلب الثامن: التعليل عند أبي حيان الاندلسي (ت 745هـ)

أبو حيان الأندلسي(ت745هـ)، برغم اعترافه بأهمية التعليل، فإنه حذر من الإكثار منه، والإطالة فيه، واعتبره فضول من القول لا يحتاج إليه، وقد أفسد النحاة النحو به، يقول: "لقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم، وصنفت فيها كتبا في لغتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها، لا تحتاج إلى تعليل أصلا وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان، ولم أر أحدا من المتقدمين نبه إلى إطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب (المشرق في النحو) فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ورد عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك. وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته[1820]" . ففي هذا النص، ينتقد أبو حيان تعليلات النحاة، التي تسبب مضيعة الوقت، وتبعث على السأم والملل، والتي لا طائل منها؛ وفي المقابل يدعوهم إلى الاعتماد على الأحكام النحوية المعتمدة على السماع الصحيح من الأعراب ذوي السليقة السليمة.

دعا إلى تجاوز الخلافات التي أثارها ابن مضاء والابتعاد عن التعليلات غير المفيدة، مؤكدًا أن اللغة تُبنى على الاستعمال والسماع لا على التعليل[1821].

المطلب التاسع: التعليل عند الشاطبي (ت 790هـ)

1817طلال علامة، تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، ط1–بيروت 1413هـ- 1993م، ص 36.

1818 الإمام جمال الدين الاسنوي، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- الأردن 1405هـ- 1985م.ص55.

1819ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، 2|898.

1820منهج السالك لأبي حيان طبعة ،1947 ص،230 231

1821فادي صقر عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة علمية، إشراف أ.د. وائل أبو صالح، جامعة النجاح الوطنية- فلسطين 2006، ص.126- وما بعدها.

التعليل عند الشاطبي(ت790هـ): يمكن القول إن الإمام الشاطبي استعمل التعليل بكثرة في " المقاصد الشافية"؛ لأن الكتاب أصلا هو شرح للخلاصة الكافية لابن مالك، وقد جاء شرحا مطولا في عشرة أجزاء، وظف فيه الإمام مجموعة من العلل النحوية دون أن يذكر اسمها، وهي نفس العلل التي حصرها الدينوري في ثلاثة وعشرين نوعا، في كتابه" ثمار الصناعة"؛ إلا أن ابن مكتوم ذكر أنها أربعة وعشرون نوعا، بإضافة علة "جواز". ومن العلل التي استعملها الشاطبي بكثرة "علة الشبه"، حيث قال في تعليل بناء الأسماء:" إن سبب البناء في الأسماء شبهها بالحروف الشبه المقرب منها والشبه الذي يلحق الأسماء على ضربين: أحدهما: شبه الفعل وحكم هذا أن يمنع الاسم ما يمتنع فيه الفعل من التنوين والخفض بالكسرة، ولا يقوى هذا الشبه عند الناظم، أن يبنى لأجله الاسم كما زعمه قوم من النحويين. والثاني شبه الحرف وهذا هو الذي يؤثر في الاسم فيخرجه من أصله من الإعراب إلى البناء[1822]. ففي هذا النص يفصل في مسألة الشبه الذي يلحق بالأسماء؛ حيث انتقد ما ذهب إليه النحاة في مسألة شبه الأسماء والأفعال؛ وفي المقابل يرى أن شبه الاسم بالحرف هو الذي يؤثر فيه، فيخرجه من أصله المتمثل في الإعراب إلى البناء.

وقد أشار أيضا، إلى " علة سماع" في تعليله زيادة الباء في فاعل كفى بقوله:" أن الزيادة في فاعل كفى راجعة في الحقيقة إلى السماع لأنها مخصوصة بهذا اللفظ بعينه، فلا يتعدى إلى غيره، ولا إلى ما هو مادته كالمضارع إذ لا تقول: يكفي بالله شهيدا، و إنما يكفي الله شهيدا، ولا معنى لوقفها على السماع إلا هذا"[1823]

علة الاستغناء، ومثالها في بناء المضمرات قوله:" ويحتمل أن يكون سبب البناء فيها الاستغناء باختلاف صيغها لاختلاف المعاني لأن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة في الرفع وفي غير الرفع، وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع وفي غيره كاف تفتح وتكسر بحسب المذكر والمؤنث"[1824]. ففي هذه العلة، استعمل الإمام لغة الاحتمال؛ لأنه غير متأكد من شمولية الحكم.

كما ذكر علة الاستثقال في عدم ظهور الرفع والجر على آخر المنقوص بقوله:" وأما الرفع والجر فلا يظهران بل يكونان منسوبين في آخر المنقوص كما ينون جميع الإعراب في آخر المقصور، فتقول جاء القاضي، ومررت بالقاضي، وهذا رامٍ، ومررت بداعٍ. ووجه ذلك أن الضمة والكسرة مستثقلتان على حرف العلة، فأدى الاستثقال إلى أن قدروا الحركتين"[1825].

ومن الأمثلة التي قدمها الشاطبي في إطار ما يسمى ب "علة الفرق" لتعليل الفتحة في المثنى قبل الياء، قوله:" فجُعلت الفتحة في المثنى قبل الياء فرقا بينها وبين ياء الجمع"[1826].

وفي إطار ما يسمى ب " علة العوض" ذكر الإمام ما يلي:" أن تحذف الياء وتبقي الكسرة دليلا عليها... ومنها في القرآن ﴿يا عباد فاتقون﴾[1827]. ووجه حذفها أنها عوض من التنوين، إذ هما متعاقبان"[1828].

وقال بخصوص " علة النظير" في كون النصب في جمع المؤنث السالم تابعا للجر:" لأنه نظير جمع المذكر السالم، وجمع المذكر السالم حُمل فيه النصب على الجر في كونه بالياء فكذلك حُمل النصب ها هنا

1822 الشاطبي، المقاصد الشافية، 1|73-74.
1823 الشاطبي، المقاصد الشافية، 2|242.
1824 الشاطبي، المقاصد الشافية، 1|268.
1825 الشاطبي، المقاصد الشافية، 1|229.
1826 الشاطبي، المقاصد الشافية، 1|173.
1827 سورة الزمر، الآية: 16.
1828 الشاطبي، المقاصد الشافية، 5|335.

على الجر في كونه بالكسرة لنوع من المقابلة كما جعلوا هاهنا التنوين في النون هنالك فلم يزل مع وجود مانع الصرف في اللغة الفصحى. كما لم تزل هنالك"[1829].

ومن أمثلة " علة الحمل على اللفظ أو المعنى" قوله:" فإن ورد إسناد إلى غير الاسم فعلى تأويل الاسم، فقولهم: تسمع بالمُعَيْدِي خير من أن تراه، محمول على معناه، وإن كان (تسمع) في اللفظ مخبرا عنه بخبر وكذلك قوله تعالى ﴿ثم بدا لهم من بعدما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين﴾[1830]. ففاعل بدا في اللفظ ليسجننه ومن هذا النوع كثير"[1831].

و"علة المشاكلة" نحو قول الإمام:" ووجه اختيار الرفع مطلقا ما فيه من مناسبة اللفظ المتقدم. وهو لفظ المعطوف عليه؛ لأن البناء فيه شبيه بالإعراب، والتابع ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف"[1832].

علاوة على " علة الاختصار" وبها علل الشاطبي عدم ظهور الفعل في التحذير قائلا:" و إنما لم يظهر الفعل لأنهم لما كثر هذا في كلامهم ألزموه الحذف اختصارا لفهم المعنى"[1833]. فحذف الفعل في التحذير لاختصار الكلام، والوضع يتطلب السرعة في التنفيذ؛ لأنه كثير في كلامهم، ومثله باب الترخيم.

و" علة مراعاة الأصل" ومثالها عنده" ووجه اختصاصه(النداء) بالأسماء أن المنادى مفعول في المعنى؛ لأن معنى يا زيد: أنادي زيدا، أو أدعو زيدا، والمفعولية من خصائص الاسم فكذلك النداء"[1834].

ومن أمثلة " علة اللبس " قوله في تعليل جر المفعول له لزوما" أنه لو انتصب لوقع اللبس بينه وبين غيره، لو قلت فعلتك هذا و أنت تريد فعلت لك هذا بخلاف المصدر، إذ لا لبس فيه إذا قلت: هذا حَذَراً من زيد"[1835].

وفي " علة أَوْلى" التي استعملها لتعليل عدم دخول (رُبَّ) على الضمائر قال:" ولا يجوز أن تقول: رُبَّكَ ولا رُبَّني، ولا زيد رُبَّهُ؛ لأن (رُبَّ) خصتها العرب بالدخول على النكرات فلا تقول: رب زيد، ولا رب هذا، ولا رب الرجل، والضمائر أعرف المعارف فلا تدخل عليها من باب أولى"[1836].

يتضح أن الشاطبي كان شديد الاهتمام بالتعليل، وذلك نتيجة تأثره بالمذهب الفقهي؛ ذلك أنه ألف كتاب "المو افقات" والذي يعتبر من أهم الكتب في تعليل أصول الأحكام. بقي أن نشير أن الإمام الشاطبي رحمه الله، تحدث عن علل لم يسبقه إليها أحد حسب علمي المتواضع ك" علة الطروء"، و"علة التقديم" في جواز تقدم الخبر على المبتدأ إن عاد فيه بعده، وفي هذا الصدد يقول:" جواز تقدم الخبر على ما قبله وإن كان مفسره لفظيا فمرتبته ما اتصل به التقديم نحو: زيد ضربته وعمرو قائم أبوه والزيدان قاما، و أكرمت زيدا فأعطيته كذا، لكن قد يتأخر صاحب الضمير عنه حيث تعين له مرتبة التقديم نحو قولك ضرب غلامه زيد، فالهاء في (غلامه) عائدة على زيد، وهو متأخر ومع ذلك فهو جائز بإجماع من البصريين والكوفيين و إنما أجازوه لأن مرتبة

1829 الشاطبي، المقاصد الشافية، 1|208.
1830سورة يوسف، الآية: 35.
1831 الشاطبي، المقاصد الشافية، 1|48
1832 الشاطبي، المقاصد الشافية، 5|309.
1833 الشاطبي، المقاصد الشافية، 5|478.
1834 الشاطبي، المقاصد الشافية، 1|45- 46.
1835 الشاطبي، المقاصد الشافية، 3|269.
1836 الشاطبي، المقاصد الشافية، 3|570.

(زيد) وهو الفاعل مقدم وهو المفعول، فزيد متأخر في اللفظ متقدم في الأصل فاعتُبر أصله فجازت المسألة"[1837].

ما يمكن أن نستنتجه من تعليلات الإمام هو أنه يبدأ مباشرة بالحكم النحوي، يحلله ويشرحه على عكس ما نجده عند سيبويه، فهو يبدأ بالمثال، يحلله ويبني عليه الحكم؛ والسبب قد يعود إلى الفترات التي تواجدا فيها، فمعلوم أن سيبويه(ت180ه) من مؤسسي النحو العربي، أما الشاطبي(ت790ه) فقد جاء في القرن الثامن الهجري؛ فالنحو في هذه المرحلة المتأخرة ترسخ، ونضجت أصوله و أبو ابه.

وخلاصة القول إن باب التعليل النحوي، يفتح المجال للاجتهاد؛ لذلك خَلَّف آراء متعددة، ووجهات نظر مختلفة ومبتكرة عند النحاة المغاربة والاندلسيين، ففي كل تعليل، كان يخفي وراءه، باع كبير، وعلوم متداخلة، وشخصية متمكنة، تذهب حيثما وقع الاقتناع في ملامسة الحقيقة؛ ومنه تتأكد صحة الفرضية التي انطلقنا منها، وهي أن المغاربة لم يكونوا مقلدين للنحاة المشارقة في تعليلهم، و أقيستهم؛ بل أظهروا تفوقا وتفردا خاصة في بعض القضايا النحوية؛

لم تكن آراء النحاة المغاربة والأندلسيين على موقف واحد، في ظاهرة التعليل النحوي، ويمكن تجميع مختلف هذه المو اقف في ثلاثة: موقف مولع بالعلل، ومجدد فيها، ويمثله كل من السهيلي، والجزولي، والأعلم الشمنتري؛ وموقف معارض للعلل النحوية، وناكر لها، ويمثله ابن مضاء القرطبي، أبو حيان، و ابن الطراوة(ت528ه)؛ وموقف وسط، معترف بأهمية العلل في الدرس النحوي إلا أنه غير مسرف في توظيفها، ويمثله ابن مالك.

وهكذا يتضح أن منهج بعض نحاة المغرب والأندلس في القرن السادس، السابع والثامن للهجرة، جاء ليسطر اتجاها جديدا في باب التعليل، فيه من الجدة والتفرد ما لم يتطرق إليه النحاة المشارقة من قبل، وهو مسار جاء ليتمم ما كان قد بدأ به من قبل ابن مضاء القرطبي، فيكون منهجا مغربيا خالصا ترفض فيه العلل الثو اني والثوالث وكل علة مخالفة لسجية العرب وعاداتها في الكلام، ليكون النحو صناعة لغوية خالصة، منطلقها اللغة، ووصولها إلى اللغة نفسها.

كما نستنتج أيضا أن التعليل عند بعض نحاة المغرب والأندلس انتقل من طور البحث عن الأسباب والقضايا الجزئية، إلى طور انتقاد الأصول التي انبنى عليها صرح النحو العربي؛ فأصحاب هذا الموقف يعتبرون النحو قاعدة واستعمال، لا ينبغي تجاوز هذا الحد.

العلة هي تذييل الحكم النحوي بما يوضحه ويفسره أو يقويه ويدعمه. إنها تستنبط أحكاما ومقاييس من المادة اللغوية، فهي تفسير للو اقع اللغوي، فهي تابعة له.

إن المسائل الخلافية بين النحاة، كان سببها العلل النحوية. وهنا لابد من التمييز بين العلة باعتبارها ركنا من أركان القياس، يجمع بين المقيس والمقيس عليه؛ والعلة باعتبارها أصلا من أصول النظر النحوي، وهو الذي اعتمدناه في هذه الأطروحة؛ لأن الغاية منه بيان حكمة العرب فيما نطقت به.

علل النحو ليست ثابتة وقارة، بل هي دينامية ومتجددة فهي مرتبطة بقوة النظر، والذكاء والفطنة، وقوة الاستدلال، والاجتهاد في استنباط الأحكام.

المصادر والمراجع:

1837 الشاطبي، المقاصد الشافية، 2|57.

- القرآن الكريم برواية ورش.
- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط1: 1405هـ-1985م.
- ابن السيد البطليوسي: اصلاح الخلل. تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت
- ابن الطراوة(ت528هـ)، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط2 منقحة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996-1416هـ
- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، المحقق محمود شاكر، الناشر: دار المدني، جدة.
- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، الناشر دار الكتب العلمية، ط1، 1406هـ-1986م.
- ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة 1366هـ1947م.
- ابن منظور، لسان العرب. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، سنة 1412هـ-1992م
- أبو حيان، منهج السالك، طبعة ،1947.
- الإمام جمال الدين الاسنوي، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- الأردن 1405هـ- 1985م.
- الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957هـ.
- الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية، تحقيق شعبان عبد الوهاب، مطبعة أم القرى، 1988م.
- خميس حسن، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000م.
- الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر، 1959.
- سمية ياسين زيد القيسي، التعليل النحوي في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، دار عيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2020م-1441هـ..
- السهيلي، أبو القاسم، الروض الأنف، تحقيق عبد الله المشاوي، دار الحديث، القاهرة،2008م.
- طلال علامة، تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، ط1–بيروت 1413هـ- 1993م.
- فادي صقر عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة علمية، إشراف أ.د. وائل أبو صالح، جامعة النجاح الوطنية- فلسطين 2006.
- الكفوي، أبو البقاء(1094هـ)، الكليات، تحقيق د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1432-2011م

مبارك محمد مرشد العود
كلية علوم التربية – مركز الدكتوراه: العلوم الإنسانية واللغات
جامعة محمد الخامس الرباط

المصطلح النحوي: قضايا ومقاربات تطبيقية

Grammatical Terminology: Applied Approaches and Issue

الملخص:

تهدف الدراسة إلى عرض موجز للقضايا والمقاربات التطبيقية المختلفة التي مر بها المصطلح العربي النحوي. وقد تعددت اتجاهات البحث اللساني للمصطلح النحوي، والذي يقوم على توصيف اللسان العربي؛ لأن الوضع المصطلحي أساسي ويتم الاعتناء به في شتى علوم المعرفة. وتهدف الورقة إلى إبراز علم المصطلح النحوي من منظور اللسانيات التطبيقية، نظراً لأهمية النحو في تعليم العربية للناطقين بغيرها، كونه أداة محورية لتيسير وتسهيل وفهم اللغة العربية. كما سيتم مناقشة القضايا والمقاربات التطبيقية للمصطلح النحوي عبر المنهج الوصفي، والمنهج الوظيفي، والمنهج التوليدي، والتعمق في النحو التوليدي التحويلي والتطبيق التربوي له؛ لأنه يُعد شرطاً أساسياً لضبط العلوم لضمان وضوح الأفكار ودقة التعبير وضبط المفاهيم التعلمية والتعليمية. وخلصت الدراسة إلى ظهور العديد من المقاربات التطبيقية التي انطلقت وتعمقت في اكتشاف خصائص اللغة وميزاتها، ومحاولتها الولوج في مناقشة العديد من القضايا لاعتماد مقاربات وظيفية تطبيقية يمكن من خلالها تشكيل المدخل لنحو تعليمي طبيعي مبسط وميسر. كما أن هذا الحقل بحاجة للمزيد من الدراسة والتحليل وتقديم الرؤى والمناهج المبتكرة الإبداعية لتعليم اللغة العربية.

الكلمات الافتتاحية: المصطلح النحوي، المقاربات التطبيقية، النحو العربي، الرؤى والابداع.

Abstract:

The study aims to provide a brief overview of the various applied issues and approaches to Arabic grammatical terminology. Linguistic trends on grammatical terminology has varied focusing on the specification of the Arabic tongue. This is because, Due to the terminological case is fundamental and is interested in all cognitive disciplines. The paper aims to appear the science of grammatical terminology from an applied linguistics perspective, given the importance of syntax in teaching Arabic to non-native speakers, as it is a pivotal and crucial tool for facilitating, simplifying, and understanding the Arabic language. The study will also discuss the applied issues and methods to grammatical terminology through descriptive, functional, and generative methods. It will also delve into generative transformational syntax and its educational application, as it is a principal condition for controlling the sciences to ensure clarity of ideas, precision of expression, and the control of learning and teaching concepts. The study concludes with the emergence of numerous applied approaches that

began and delved into discovering the characteristics and features of the language, and attempted to delve into discussing various issues to adopt applied functional approaches that can form the basis for a simplified and facilitated natural educational grammar. This field also needs further study, analysis, and the presentation of innovative visions and creative approaches to teaching the Arabic language. Keywords: Applied Approaches, Arabic Grammar, Grammatical Terminology, Vision and Creativity.

المقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أحد أهم علوم المعرفة في اللسانيات الحديثة، وهو المصطلح النحوي: قضايا ومقاربات لسانية تطبيقية نظراً لدوره المحوري في اللسانيات التطبيقية الحديثة وتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. وقد نشأت اللغة العربية قبل الإسلام في أحضان الجزيرة العربية خالصة نقية سليمة، ولم يكن النحو معروفاً؛ لأن العرب لم يكونوا بحاجة إليه؛ بسبب جودة قريحتهم وسلامة فطرتهم، وكانوا ينطقون بالسليقة لغة فصحى لا يشينها شيء من اللحن أو لكنة اللغات الأخرى. هذه الخاصية جعلت اللغة العربية تحتفظ بأصالتها وخصائصها وصفاتها، فحافظت على مفرداتها ونظمها التركيبية والتصريفية فسلمت العربية من داء اللحن كما حدث بعد اختلاط العرب بالأمم الأخرى بعد ظهور الإسلام.

وعلم المصطلح النحوي الذي هو محور هذه الدراسة هو فرع من اللسانيات التطبيقية الحديثة؛ باعتبار أن مفتاح أي علم هو مصطلحاته، و انطلاقا بما تعارف عليه الخبراء عملاً بالمثل القائل "لا مشاحة في الاصطلاح"[1838]، ستحاول هذه الدراسة تتبع مسار مصطلح النحو العربي بالتقعيد له خلال مسيرته المثيرة للجدال بين اللسانيين؛ لأن الوضع المصطلحي أساسي ويتم الاعتناء به في شتى علوم المعرفة. وعلم النحو الذي قام على توصيف اللسان العربي حظِيَ وما يزال باهتمام كبير في اللسانيات الحديثة، وتعددت الدراسات وتنوعت المدارس حوله، وحول أعلامه ومصطلحاته. كما تنوعت تعاريف علم المصطلح، و أبرزها لـ الفاسي الفهري بأنه " لغة خاصة أو معجم قطاعي يساهم في تشييد بنائه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معين لذلك استغلق فهمه واستعماله على من ليس له دراية بالعلم"[1839]، فهو العلم الذي يدرس العلاقة بين المفاهيم والألفاظ اللغوية ودلالاتها بكل وضوح في حقول المعرفة.

ونلاحظ أن من أهم شروط المصطلح تتلخص في:

- وجوب اتفاق المتخصصين المعنيين على دلالته الدقيقة.
- وجوب وجود علاقة دقيقة ومحددة بين المعنى الدلالي للكلمة ومعناها الاصطلاحي الذي وُضِعت له.
- اختلاف الكلمة في اللغة العامة عن الكلمة الاصطلاحية.

وبادئ ذي بدء، ولكي يحقق البحث أهدافه فقد تم وضع خطة للبحث على النحو الآتي: نقدم مفهوم المصطلح النحوي باستعراض مفهومي النحو والمصطلح النحوي لغةً واصطلاحاً مع عرض أهم الرؤى وصفاً وتحليلاً ونقداً، ونتناول – ثانياً-أبرز ما جدّ في حقل تدريس النحو العربي المتعلقة بـ القضايا والمقاربات

1838 تعليم اللغة اتصالياً بين المناهج والاستراتيجيات، محمود كامل الناقة ورشدي طعيمة، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة –إيسيسكو، (1427هـ/2006م)، ص: 222.

1839 اللسانيات واللغة العربية: نمآذج تركيبية ودلالية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، ج1، (1985)، ص: 396.

التطبيقية من خلال توظيف المناهج التطبيقية لتدريس النحو العربي كالمنهج الوصفي والوظيفي. ثم نستعرض – ثالثاً-النحو في اللسانيات التوليدية التحويلية عبْر تناول مفهوم اللسانيات التوليدية، ونناقش- رابعاً-كيف تم توظيف المنهج التوليدي التحويلي في تدريس النحو العربي من خلال المقاربة غير الداخلية، ومقاربة تلقين النحو. وننتهي -أخيراً-إلى اقتراح رؤية لأهم المقاربات لتدريس النحو العربي للناطقين بغيرها وهي توظيف النظرية الوظيفية التواصلية، والتي انبثقت من رحم هذه الرؤى والأفكار والنظريات والمناهج.

أولاً: مفهوم المصطلح النحوي

- مفهوم النحو لغة واصطلاحاً

إن الحديث عن المفهوم النحوي يستلزم منا تعريف كل مفردة على حدة لغةً واصطلاحاً، من أجل معرفة مفهوم وخصائص كلٍ منها كما يلي:

- النحو

نقصد بالنحو المعنى الذي يتضمن مجموع القواعد النحوية والصرفية ومصطلحاتها في آن واحد، وليس فقط مجرد القواعد المتصلة ببناء الجملة. ولم يحظ موضوع دراسي بقسط و افر من الجدال والنقاش والبحث والتحليل مثلما حظِيَ به موضوع النحو العربي. ولا يعني استمرارية البحث في النحو وكثرتها خللاً أو عيباً أو صعوبة اكتسابٍ كما يرى البعض، و إنما ذلك يعني غنى اللغة ومكانة النحو وأهميته؛ لأن من يملك زمام النحو فقد امتلك زمام العلوم، فتبرز أهميته في اكتساب المهارات اللغوية الأربع الاستماع والتحدث ثم القراءة والكتابة، فليس بمهارة مستقلة؛ لأن إتقان هذه المهارات اللغوية يتطلب المعرفة بمصطلحات اللغة وقواعدها. فتحديد المهارات النحوية يُعد خطوة مهمة؛ لأنها الركيزة الأولى لإتقان اللغة للمعلم والمتعلم، ووضوحها يسهل ويحفز المتعلم لاكتساب اللغة بصورة سلسة.

فالنحو لغة: "القصدُ نحو الشيء. نحوتُ نحوه، أي قصدتُ قصدهُ وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية، فقال للناس انحوا نحْوَ هذا فسُمِيَ نحواً، ويجمع على الأنحاء."[1840] فالنحو يدل على القصد والطريق، تقول نحاه بنحوه، و انتحاء قال الأزهري: قال الليث: النحو القصد نحو الشيء، نحوت نحو فلان إذا قصدت قصده، قال: بلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية وقال للناس: انحوا نحوه فسُمِيَ نحواً. وقد جمع الإمام الداوودي معاني النحو في اللغة فقال:

للنحو سبعُ معانٍ قد أتت لغةً جمعتُها ضمن بيتٍ مفردٍ كمُلا

قصدٌ، ومثلٌ، ومقدارٌ، وناحيةٌ نوعٌ، وبعضٌ، وحرفٌ، فاحفظِ المثلا[1841]

وأما اصطلاحاً: "عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضوعه الأول"، وأضاف "اخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل :الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين."[1842] وعرفه ابن جني في باب القول على النحو بـ "انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من

1840 يُنظر: العين، الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج 3، مادة ن ح و، دار مكتبة الهلال، بيروت، (1986م)، ص: 302.

1841 حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/1، ج/1، لبنان، بيروت، (2003م/1424هـ)، ص: 15.

1842 معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تح ود: محمد صديق المنشاوي، باب الألف/1، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، (2004م)، ص: 27.

إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسيروالإضافة، والنسب، والتركيب، وغيرذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم."[1843] وهو في الأصل مصدرٌ شائعٌ أي نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم. ولذا فهو العلم الذي يعرف به كيفية تركيب الكلم العربي صحةً وسقاماً. فالنحو هو "القصد والطريقة، يقال: (نحوت نحوه: قصدت قصده)، وجمعه أنحاء ونحو، وهو علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء."

وأما الإعراب فمعناه لغة الإبانة، كقولهم: أعرب عن نفسه. ويرى ابن جني بأن "التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة"، وأخذ بهذا التعريف معظم دارسي النحو وعند العلماء فإن النحو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع. وأما الزجاجي فيركز على الفرق بين (النحو واللغة والإعراب) بقوله إن "النحو: اسم لهذا الجنس من العلم ... والإعراب: أصله البيان، يقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ... ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتَبِيْن عنها سموها إعراباً أي بياناً ... ويسمى النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً لأن الغرض طلب علم واحد. أما اللغة وهي العربية التي فضل الله عزوجل بها العرب و أنطقهم بها فهي لغتهم كما أن لكل قومٍ لغة يتكلمون بها ... والإعراب "الحركات المبيّنة عن معاني اللغة."[1844]

ونستنتج أن النحو فرع من فروع اللسانيات يدرس البنية والتركيب اللغوي للجمل والعبارات في اللغة، يساعد في فهم كيفية بناء الجمل وترتيب الكلمات والعلاقات النحوية بين الكلمات، وهو الأداة الأساسية لفهم اللغة العربية الفصحى والتحدث بها واستخدامها بالشكل الصحيح والفعّال. و"فائدته وغايته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كتاب الله ورسوله، وشرفه بشرف فائدته، ...؛ وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة، كان النطق بالإعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال:

ولستُ بنحـويٍ يلُـوكُ لسـانَه ... ولكـن سـليـقيٌ أقـولُ فأعـربُ."[1845]

- مفهوم المصطلح النحوي

أهتم الباحثون المتخصصون والخبراء بالمصطلح وتعريفه وأهميته في تحديد وتعريف وتقديم المفاهيم بشكل دقيق، ونتيجة للتفاعل الحاصل بين العديد من المجالات المعرفية كاللسانيات وعلم التوثيق وعلوم الحاسوب ظهر علم المصطلح Science Terminology، باعتباره علماً يستهدف "الدراسة العلمية للمفاهيم وللمصطلحات المستعملة في اللغات الخاصة،[1846] فـ"قوة اللغة في مصطلحها، ودقة معناه، وسداد إبانته، واعتدال ميزانه، و انسجام أصواتها، وخفة النطق به على قاعدة الاقتصاد التي تفيد دقيق التوازن بين المجهود والمردود في فصل الخطاب. وبذلك يكون المصطلح بحق مفتاح العلوم والمعارف كلها، فإذا أردت ولوج باب معرفة ما بمفتاح مصطلحاتها. ومن هذا يكون المصطلح مفتاحاً لتعليمية العلوم واللغات، وإطارًا

1843 الخصائص، أبي الفتح عثمان ابن جني، ج/2، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية: المدرسة العلمية، (1952م/1371ه)، ص: 34.

1844 الايضاح في علل النحو، أبو القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح مازن المبارك، ط/2، بيروت، (1393/1973)، ص: 91.

1845 حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/1، ج/1، لبنان، بيروت، (2003م/1424ه)، ص: 15.

1846 علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، ص 10.

موسوماً في تحصيلها من غير انحراف مقصود ولا إجحاف مردود."[1847] ويُعد فهم المصطلحات النحوية أمر أساسي لدارسي اللغة العربية. ولقد أثبتت الدراسات في مجال الترجمة أن "المنهجية النسقية في ترجمة المصطلحات العلمية يجب أن تقوم على مراعاة خصائص المصطلح وخصائص العلم معاً، وتروم تحقيق التقييس المصطلحي، والحد من الارتباك والفوضى في ترجمة المصطلح؛ فالمصطلحات هي نواة اللغات الخاصة، و"مفاتيح العلوم"، ومَنْفذ مهم لفهم كيفية عمل العقل البشري في بناء أنساق المفاهيم والتصورات.[1848]

ولذا، فقد قام علماء اللغة العربية بوضع العديد من التعريفات العلمية للفظة "مصطلح"، فكلمة المصطلح مأخوذة من مادة (ص. ل. ح) أي "الاتفاق بين اللغويين وأهل الاختصاص على استعمال ألفاظ معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني العلمية والتقنية والبيولوجية وغيرها من المعارف"[1849] وأهتم الاوربيون بتعريف المصطلح وأنشأوا العديد من التعريفات؛ من أشهرها بأن "الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائماً في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري."[1850]

واذا أتينا إلى المصطلح النحوي – محل دراستنا هذه؛ سنجد الأمر مختلفاً بعض الشيء، ونشأة المصطلحات يحيطها بعض الغموض وخاصة نشأة المصطلح النحوي نفسه وتطوره عبر عصور اللغة ووصوله إلينا بهذه الصورة، فلم يعرف العرب قبل الإسلام شيئاً عن النحو أو المصطلح النحوي؛ لأنهم كانوا يتحدثون اللغة العربية الفصحى بالسليقة الفطرية، فهم أرباب الفصاحة وفرسان البيان والمعلقات السبع؛ ولكن بسبب الفتوحات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين واختلاط العرب بالعجم وتأثيرهم على تلك الأمم وتأثرهم بها، فبدأ اللسان العربي يتأثر باللحن في القول. وبدأ آنذاك التفكير في علم اللغة واللسان، وهنا بدأت الحاجة لوضع اللبنات الأولى لما عرف فيما بعد بعلم العربية و أيضاً من أجل فهم وتفسير القرآن الكريم.

وقد مر النحو بمراحل متعددة يمكن إيجازها في الآتي:

- نشأة النحو على يد أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) وبداية كتابة النحو وظهور المدرسة البصرية على يد الخليل الفراهيدي (ت 175هـ) وتلميذه سيبويه (ت 180هـ) إلى ما قبل ظهور كتاب سيبويه (الكتاب)، وتم استعمال مصطلحات غير التي يتم استعمالها حالياً، فمثلاً كان يُطلق على النحو (العربية – الكلام)، ووصف ابن خلدون كتاب سيبويه بأنه في علم العربية؛ وألفية ابن مالك.[1851]
- يُعد كتاب سيبويه المسمى بـ(الكتاب) البداية الحقيقية للمصطلحات النحوية، بالرغم أنها لم تكن بالصورة التي هي عليها اليوم. ونلاحظ أن المصطلح النحوي عند سيبويه قد مر بثلاث مراحل؛ هي (أ) وصف المصطلح وشرحه بالأمثلة دون تسميته مثل المسند والمسند إليه، (ب) تسمية المصطلح عرضاً مثل الصلة التي كانت تُعد حشواً، (ج) مجيء المصطلح بمعناه الدقيق اليوم.

1847 المصطلح في اللسان العربي، عمار ساسي، عمان، جدارا للكتاب العالمي، (2009)، ص4.
1848 نحو منهجية نسقية لترجمة المصطلحات العلمية، عزالدين البوشيخي، (2014)، على الرابط الآتي:
http://www.dohainstitute.org/content/f0c1ad69-6198-4040-a202-63a49b042cd5
1849 لسان العرب لابن منظور مادة (صلح)، دار صادر، بيروت.
1850 الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، مصر، ص 11-12.
1851 علم العربية، محمود فهمي حجازي، ص/62.

- ظهور المدرسة الكوفية على يد مؤسسها علي بن حمزة الكسائي (ت 198ه)، والتي تبنت مصطلحات مغايرة للمدرسة البصرية. وبالرغم من إنجاز الكثير من الجهود العلمية كالكتب التعليمية، مثل كتاب الموجز في النحو لابن السراج ت٣١٦ه، والجمل للزجاجي ت ٣٣٧ه، والإيضاح لأبي على الفارسي ت ٣٧٧ه، واللُمع لابن جني (ت 392ه)، إلا أننا نلمس استمرار المصطلح النحوي بحالة الاضطراب حتى نهاية القرن الرابع الهجري. وقد أشار إلى ذلك الاضطراب ابن جني – باب في الاشتقاق الأكبر-بقوله "هذا الموضع لم يسمه أحد من أصحابنا؛ غير أن أبا علي – رحمه الله -كان يستعين به، ويخُلِد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر. لكنه مع هذا لم يسّمه، و إنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه ويتعلل به. و إنما هذا التلقيب لنا نحن."[1852]
- بدأ المصطلح النحوي يستقر نوعاً ما في القرن السادس الهجري بتأليف الزمخشري ت ٥٣٨ه كتابه المفصل، الذي يُعد موسوعة نحوية، وشروحاته متعددة من أشهرها شرح ابن يعيش ت ٦٤٣ه.
- ظهرت المدرسة الأندلسية على يد ابن مضاء القرطبي ت ٥٩٢ه، والمذهب الظاهري الذي يرفض القياس وما يتصل به من علل، ويدعو للاكتفاء بالظاهر من القرآن الكريم والحديث.
- بداية مرحلة الاستقرار للمصطلح النحوي بمجيء ألفية ابن مالك ت ٦٧٢ه، والتي تتألف من ألف بيت شعري في الصياغة والنظم تضمنت قواعد النحو العربي. وتكمن أهمية الألفية في كون ابن مالك يرجح رأي على آخر، كما أنه قد أخذ عن البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين.
- وأخيراً يصل المصطلح النحوي للنضج والاستقرار التي نراها اليوم في مناهجنا الدراسية في القرن الثامن الهجري، ويعود الفضل في ذلك لابن هشام الأنصاري المصري ت ٧٦١ه، الذي أسس منهجاً جديداً في النحو في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". وأخذ برأي البصريين والكوفيين، و انتصر للبصريين ومصطلحاتهم النحوية الموجودة في مصنفاته خير دليل. وأضاف مصطلح الجملة الصغرى والجملة الكبرى موضحاً الفرق بينهما عن طريق احتواء الصغرى على مسند إليه واحد، أما الكبرى فتحتوي على أكثر من مسند إليه بقوله: الكبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائم، والصغرى هي: المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين."[1853] وفي عصر اللسانيات الحديثة، بدأ المصطلح النحوي يعيش حالة اضطراب مرة أخرى، ولكن هذه المرة اقتصر الاضطراب على فئة المتخصصين في فرعي النحو وعلم اللغة.

ونستنبط مما سبق أن أهم خصائص ومميزات المصطلح النحوي تتلخص في أن المصطلح اللغوي مر بمراحل عديدة، وقد يكون المصطلح مفرداً أو مركباً، وأخذ المصطلح النحوي معناه الاصطلاحي من معناه اللغوي الدلالي، ويكون ضيق الدلالة ذا معنى خاص بمصطلح واحد، ويتمتع بالوضوح والدقة إلى أقصى درجة، و أنه يجب ربط المصطلح النحوي بالمعنى الدلالي وبما يُمارس فعلياً.

ثانياً: قضايا ومقاربات تطبيقية

زاد اهتمام الدراسات اللسانية الحديثة بالمصطلح النحوي ودراسة قضاياه وخصائصه؛ لأن البحث في المصطلح النحوي يُعد من أهم موضوعات البحث العلمي الراهن في إطار البحث في عُمق المعرفة العلمية.

1852 الخصائص، عثمان ابن جني، ج/2، مصدر سابق، ص: 133.

1853 مغني اللبيب، عبدالله جمال الدين الملقب ابن هشام الأنصاري، الباب الثاني: تحت باب أقسام الجملة الى صغرى وكبرى، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (1411/1991م)، ص: 437.

وقد ظهرت المقاربات التطبيقية التي انطلقت وتعمقت في اكتشاف خصائص اللغة وميزاتها، ومحاولتها الولوج في مناقشة العديد من القضايا لاعتماد مقاربات تطبيقية يمكن من خلالها تشكيل المدخل لنحو تعليمي طبيعي مبسط وميسر، ومن أهم تلك المقاربات التطبيقية:

- توظيف المنهج الوصفي في تدريس النحو العربي

أسس المنهج الوصفي (Descriptive Method) دي سوسيور De Saussure(1857 -1913)، أحد رواد علم اللغة الحديث الذي تبني النظرية الوصفية في الدرس اللغوي وعارض المنهج التاريخي المقارن، ودعا إلى نبذ النظرية التاريخية. ويعتمد هذا المنهج على اللغة المنطوقة ويُعد أساساً للدراسات اللغوية. ومن أبرز ملامح هذا المنهج أنه يصف الو اقع اللغوي بحالته ويستبعد الأحكام المعيارية، والفلسفية، والمنطقية، والتعليلية. ويلتزم هذا المنهج الخطوات التالية:

- تحديد البيئة المكانية والزمانية للمادة اللغوية المدروسة.
- جمع المادة اللغوية من مظانها الأساسية الموثوقة إذا كانت مدونة مكتوبة، أما إذا كانت المادة منطوقة حية فالمعتمد فيها هو المخبر اللغوي (informant) بمواصفاته المقننة.
- تحديد المستوى اللغوي الذي تنتمي إليه عينة الكلام المراد وصفها وتحليلها.

وقد ارتبط المنهج الوصفي بالمنهج البنائي، فظهرت المدرسة اللغوية التي أُطلِق عليها البنيوية الوصفية، ومن أبرز روادها اللغوي الأمريكي بلومفيد Bloomfield (1987-1949). وتطور المنهج البنيوي الوصفي ليشمل التحليل التصنيفي (taxonomic) الذي يعتمد النظرية التوزيعية (distribution)، والتحليل الشكلي (formalistic)، الذي يعتمد على الشكل دون المضمون، والوظيفي، والاجتماعي، والتحويلي، ومنهج التحليل إلى المكونات المباشرة ... إلخ.[1854]

وتجدر الإشارة أن سمات هذا المنهج كانت حاضرة في الدرس اللغوي عند قدامى النحاة العرب سواء على مستوى الأصوات، أو الصرف والنحو فـ"اهتدى إليها سيبويه وطبقها في أول موسوعة لغوية عربية، بشكل ينم على صواب منهجه، وريادته في هذا المجال."[1855] ونلاحظ أن فكرة تيسير وتبسيط النحو العربي قديمة قدم هذا العلم، وتمثل ذلك بالمختصرات النحوية التي تهدف لتبسيط النحو للناشئة. ولا يغيب عن البال الحركة التي أطلقها ابن مضاء القرطبي (592هـ)، والتي تُعد أهم محطة في تاريخ فكر النحو العربي، وكانت قاعدة أساسية ومنطلقاً رئيسياً لأفكار الإصلاح والتطوير بالنحو العربي. وفي العصر الحديث، نتيجة للبعثات العلمية من العالم العربي إلى الغرب لدراسة علم اللغة الحديث، ولاتصال اللغويين العرب بالمدارس اللسانية في أوروبا وأمريكا وروسيا الذين ارتووا من مناهلها وتأثروا بمناهجها اللسانية، ومع عودتهم ظهرت نظريات حديثة ومناهج جديدة و اتجاهات معاصرة لدراسة اللغة لا يتسع المجال لذكرها.

مما سبق، يمكن القول إن المنهج الوصفي تم تبنيه بالنحو العربي، و أنه لم يحقق النتائج المرجوة ذات الأثر الفعال في الدرس النحوي، إلا أنه أوجد حركة لغوية، وفتح الباب على مصراعيه للباحثين في النحو اللساني.

1854 يُنظر علم اللغة نشأته وتطوره، محمود جاد الرب، دار المعارف، ط/1، مصر(1985)، ص: 152 -170؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية –الإسكندرية، (1988).

1855 اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1973م)، ص: 22؛ المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، (1996)، ص: 83.

- توظيف نظرية النحو الوظيفي

تُعد نظرية النحو الوظيفي التي استحدثها اللساني الهولندي ديك Dick (1989) من أهم النظريات اللسانية التي ساهمت في إنتاج المصطلح اللساني وفق المبادئ والمرتكزات التي تتبناها؛ إذ "ينفرد نموذج النحو الوظيفي عن غيره من الأنحاء بسمات تميزه، فاللغة فيه مثلاً لا تتحقق ولا توجد بنيتها اعتباطاً(Arbitrary)، بل هي ظاهرة تواصلية موجودة بحكم استعمالنا لها لأغراض معينة، وهذه الأغراض تُعنى بالتفاعل الاجتماعي بين الناس."[1856] كما دعا ديك Dick إلى ضرورة أن تكون مكونات القدرة التواصلية[1857] وفق مبدأ أساس قائم على أن إضافة طاقة إلى الطاقات الخمسة المكونة لقدرة المتكلم التواصلية يجب أن يستجيب لهذا المبدأ، القاضي باشتراك جميع مستعملي اللغة الطبيعية في الطاقات اللغوية والاجتماعية، والتخيلية وسائر المكونات التي تكون نموذج مستعمل اللغة الطبيعية.[1858]وتكمن أهمية هذه المصطلحات وغيرها، في كونها تُمكِن من بلورة مشروع معجم للسانيات الوظيفية.

وتُعَدُ أعمال اللساني الهولندي سيمون ديك 1978، و1989، و1997 حافلة بهذا الصنف من المصطلحات بوصفها من أهم ما تم إنتاجه في النظرية اللسانية لصناعة معجم خاص بمصطلحات النحو الوظيفي وفق مقاربة تقوم على خصائص الصناعة المعجمية الحديثة المتمثلة في تصنيف هذه المصطلحات، لتحديد ما ينتمي منها على وجه الخصوص إلى النظرية الوظيفية.

يساعد هذا التصنيف في بناء المعجم على أساسين: الموضوعات والمفاهيم .فنُصنِّف الموضوعات بحسب خصوصياتها العلمية، مثل: اللسانيات العامة، اللسانيات التصنيفية، اللسانيات النظرية أو التفسيرية. وفي إطار كل موضوع، نعرض المصطلحات المتعلقة به حسب مجالاته الفرعية ونظرياته، وفق نسقية دقيقة تعكس بنية النظرية التي تمثلها. كما يتيح هذا التصنيف للباحث تمييز المصطلح المتعلق بالنظرية الوظيفية تحديداً عن المتعلق بنظريات لسانية غيروظيفية، مثل النظرية التوليدية، أو نظرية النحو الوظيفي المعجمي وغيرها.

والتوجه الوظيفي هو الذي يحدد الملكة اللغوية؛ لأنها تُعد قدرة تواصلية (أو تداولية) تتكون من المبادئ والقواعد التي تعمل على توليد الجمل السليمة تركيبيا ودلاليا بالإضافة إلى تلك المسؤولة عن مطابقة تلك الجمل لمختلف الأهداف التواصلية التي تُستعمل من أجلها من جهة، وللمقامات والسياقات التي تنتج فيها من جهة أخرى. ومما يجعل من نظرية النحو الوظيفي أنها كانت منذ نشأتها نظريةً مؤسسة تداولياً، تسعى من حيث طبيعتها إلى وصف وتفسير خصائص الخطاب ببُعديه المقالي والمقامي.[1859] ومن المهم التنويه

1856 The Theory of Functional Grammar Part1: The structure of the Clause (Dick 1989, p. 4).

1857 مكونات القدرة التواصلية هي الطاقة اللغوية والطاقة المعرفية، والطاقة المنطقية والطاقة الإدراكية ولطاقة الاجتماعية والطاقة التخيلية والطاقة القصدية.

1858 كما نبينه بالمصطلحات الآتية:

الطاقة (Capacity) كـ طاقة اجتماعية (Social Capacity)، وطاقة إدراكية (Perceptual Capacity)، طاقة تخيلية (Imaginary Capacity)، طاقة لغوية (Linguistic Capacity)، طاقة معرفية (Capacity Epistemic)، طاقة منطقية (Logical Capacity)، أو ملكة (Faculty) كـ ملكة اجتماعية (Social faculty)، ملكة إدراكية (Perceptual faculty)، ملكة تخيلية (faculty Imaginary)، ملكة لغوية (Linguistic faculty)، ملكة معرفية (Epistemic faculty)، ملكة منطقية (Logical faculty)

1859 الوظيفية بين الكلية والنمطية، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، المغرب، (2005)، ص: 18.

إلى أن تداخل المفاهيم في ذهن الباحثين يؤدي إلى مشاكل؛ فعند ذكر كل هذه الأصناف من المصطلحات، يصعب الحفاظ على النسقية المنظمة، وحذف بعضها يُفقد المعجم جزءاً أساسياً من محتواه ويجعله ناقصًا ومخِلًّا. لذا، فإن تجاوز هذا الوضع يتطلب حلولًا دقيقة لتجاوز هذا الوضع وبالتالي المزيد من الأبحاث والرؤى.

وبناءً على ذلك، يبقى التساؤل المطروح بأن المصطلح اللساني وما يثيره من قضايا لم يُوفَ حقه في البرنامج العلمي للأبحاث النظرية، الأمر الذي يقتضي أن تنهض أبحاث علمية جادة وتُشمر عن ساقها لتعميق النظر في أهم القضايا النظرية والتطبيقية التي تميز مجال البحث في المصطلح اللساني الوظيفي.

ثالثاً: اللسانيات التوليدية

مفهوم اللسانيات التوليدية

نشطت الجهود في الدراسات اللسانيات في العالم الغربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ومن أبرز تلك الجهود التيار البنيوي الوصفي الذي دعا إلى استبعاد المعنى من الدرس اللساني، والتركيز على شكل اللغة متبعاً أهم ما تبنته النظرية الفلسفية والمنطقية للغة، والمدارس الشكلية كمدرسة " براغ" ومدرسة "كوبنهاغ" التي تبنت مبادئ دي سوسيو F.De Saussure، الذي تبنى ما يُسمى بـ ثنائية الدال والمدلول أو اللغة والكلام. وأهتم دي سوسيور بالجانب البنيوي للغة على حساب الجانب الدلالي. كذلك بلومفيلد(Bloomfied) و أتباعه أو ما عُرِفَ بالمدرسة البنيوية السلوكية، والذين ركزوا دراستهم على جانب واحد للغة، وهو الشكل، و أقصوا المعنى بشكل كبير لكونه ينتمي للعقل حسب رأيهم.

وجاء اللساني الشهير نعوم تشو مسكي وتبنّى بأن اللغة لا تكاد تخرج عن ثنائية الشكل والمضمون، أو اللفظ والمعنى، وعُرِفَ بثنائية تشو مسكي الشهيرة المتمثلة بـ الكفاءة (competence) والأداء (performance). وفي هذا الصدد، ألف تشو مسكي كتاباً بعنوان البنى التركيبية (Syntactic Structures)، والذي أحدث تحولاً في اللسانيات بظهور القواعد التوليدية التحويلية (Transformational Generative Grammar) لـ تشو مسكي وتبنّى أن اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة، وفيها انتقال من البنيوية، إلى اللّسانيّات التّوليديّة "مرورًا من مفهوم العلم المبني أساساً على الملاحظة، وتصنيف الوقائع إلى مفهوم يعطي الأولويّة للنماذج النظريّة التي بواسطتها تفسّر الوقائع."[1860]

وقدم تشو مسكي نقداً للمدرسة التوزيعية لتبنيها التحليل البنيوي الشكلي-التحليل إلى المكونات المباشرة (Immediate Constituent Analysis) في دراسة الجملة، والذي يقوم على دراسة النسق اللغوي وفق مستويين هما مستوى العلاقات المركبية؛ ويمثل عملية انتظام الجملة أفقياً، ومستوى العلاقات الجدولية؛ وتمثل العمليات التبادلية بين عناصر الجملة على المستوى العمودي، وهي نظرة شكلية سطحية للجملة. (يُنظر، ربيعة العربي، نظرية الأنحاء التوليدية التحويلية النشأة والتطور.[1861] ووفق هذا النموذج فإن وظيفة العناصر تتحدد على أساس التوزيع وحده، وتتحدد تعالقاتها حسبما يظهر بمستوى البنية السطحية مع إغفالها لتعالقات البنية الأعمق، ولهذا نعته تشو مسكي "بنموذج البنية." ويرى تشو مسكي ضرورة إنجاز نموذج جديد يتسع للمستوى العميق من الجملة، وعلل نقده للسانيات التوزيعية والبنيوية في تركيزها على

1860 اللّسانيّات، جان بيرو. ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر ساني (2001)، ص102.

1861 www.ahewar.org.10 – 11, 2019, 53 – 11.

البنية الشّكليّة للغة؛ لأنه يبعدها عن العلة الحقيقية لدراسة اللغة وهو التفسير، وحسب رأيه فليس المهم الشّكل الذي تبدو عليه اللغة بل المهم لديه هو لماذا هذا التركيب؟

وتأسيساً على ذلك، أسس تشو مسكي من خلال كتابه "البنى التركيبية (Syntactic Structures) سنة 1957م، نموذجه الأول الذي يُعد أول نموذج يمهد الطريق للسانيات لدراسة الدلالة للجملة؛ وأشار فيه إلى وجود مستوى عميق للجملة؛ إذ يكون تشو مسكي قد انفتح على المستوى الداخلي الدلالي للغة وجعله الموضوع الأساس في الدرس اللساني التوليدي بالموازاة مع المستوى الأول البنيوي الشكلي للغة. ومن هذا المنطلق، يكون تشو مسكي قد أعلن منهجاً جديداً للسانيات سُمِيَ بـ "القواعد التوليدية التحويلية – Transformational Generative Grammar". وهذه القواعد مرت بثلاث مراحل حتى وصلت لمرحلة النضج التي نستعرضها في الآتي:

المرحلة الأولى تجسدت في كتاب تشو مسكي الأول 1957م -البنى التركيبية (Syntactic Structures)، وسُمِيت بالنظرية الكلاسيكية (Classical Theory)، وقد أشار إلى بعض ملامح النظريّة الجديدة التي تخطى فيها اللسانيات البلومفيلدية، لكنه لم يشر إلى المنهج الذي وضعه على المستوى الدلالي.[1862] وأكد تشو مسكي على ضرورة اتجاه الباحث اللساني للجهاز الذهني الداخلي للمتكلمين، وبالتالي لم يعد جانب الأداء وحده كاف لتفسير اللغة إلا بربطه بمستوى الكفاءة. فالفكرة التي يركز عليها النحو التوليدي هي تفسير البنية اللّغويّة وتحليلها؛ لأن الغاية من دراسة النحو هي "فهم تحليل بناء الجملة تحليلاً لغوياً يكشف عن أجزائها ويوضح عناصر تركيبها وترابط هذه العناصر بعضها ببعض، إذ تؤدي معنىً مفيداً ويبين علائق هذا البناء ووسائل الربط."[1863] ويتضح بأن الهدف عند تشو مسكي من دراسة البنيّة ليس وصفها وإنما يتمثل في التحليل الدلالي والتفسير لها؛ لفهم كيف تمت صياغتها، وأيضاً إزالة غموض المصطلح المعجمي؛ وذلك لأن القواعد التوليدية التحويلية تسعى إلى عدم قصر غاية البحث اللساني على وصف الظواهر اللغوية بل أن تكون النظرية اللغوية قادرة على تقديم التفسيرات العلمية لجميع الظواهر اللغوية. وأكد تشو مسكي أن النحو التقليدي يعطي تصوراً أكثر عمقاً وملاءمة عن طبيعة اللغة وأعترف ببعض جوانب القوة في النحو التقليدي، كما انتقد شكله العام خصوصاً تعريفاته وقواعده التي وصفها بالغامضة. وقام تشو مسكي بنقد النظريات السلوكية والبنيوية والتّوزيعيّة لأنها ركزت على الشكل بينما المهم عنده مضمون الجمل وتفسيرها. وهذه "النظرية اللّغويّة الجديدة ما هي إلّا واحدة من النظريات اللّغويّة التي طورت في أمريكا من النظرية البنيوية وبعض النّظريات المنطقيّة"[1864].

واستمر تشو مسكي في بحثه وأخذ يتتبع نقائص نموذجه الأول الذي أقترحه، فمثلاً "نموذج الحالات المحدودة (Finite states) "عجز عن تفسير العلاقات بين الكلمات، وعجز طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة عن تحليل الجمل التي تحتمل أكثر من معنى والجمل المركبة والمبنية للمجهول."[1865] أما الطريقة

1862 نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط/1، (1987)، ص 52.

1863 بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (2003م)، ص 19.

1864 محاضر ات في المدارس اللّسانيّة المعاصرة، نعمان بوقرة، منشورات جامعة باجي مختار ساني عنابة، (2006)، ص147.

1865 دراسات في اللسانيات، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، عبد الحميد مصطفى السيد، دار الحامد، ط/1 عمان، الأردن، (2004)، ص 78.

الثالثة التي اقترحها تشومسكي في تحليل الجملة فهي تضفي بعض العناصر الدلالية من أجل سد نقص طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة، مثل الإفراد والجمع، والأفعال المساعدة، والأزمنة، والبناء للمجهول(أسماء)، ولأنه لا يفسح مجالاً للمكون الدلالي فقد وصف صياغة هذا النموذج في كتابه الأول (1957) "بأنها صياغة نحوية تركيبية محضة."[1866]

وتلتها المرحلة الثانية مع تقديم تشومسكي كتابه الثاني "مظاهر النظرية التركيبية- Aspects of The Theory of Syntax" في العام 1965م، وهي النظرية النموذجية "Standard Theory"، ليفسح مكانا للدلالة، ويحدد بوضوح الجوانب الدلالية في ضوء العلاقات بين البنية العميقة والبنية السطحية لتلافي الإشارات العابرة في كتابه الأول (1957).

وجاءت المرحلة الثالثة عندما نشر تشومسكي ثلاثة مقالات مختلفة حول مكانة الدلالة والبنية العميقة في نظريته، وقام بجمعها فيما بعد في كتاب بعنوان دراسات الدلالة في القواعد التوليدية "Studies on Semantic in Generative Grammar" في العام 1972، وسُمِيت بالنظرية النموذجية الموسعة Extended Standard Theory"[1867]. ومن أهم جوانب هذه النظرية هي التوليد والتحويل، وسنستعرض هذين الجانبين بإيجاز في الآتي:

التوليد Generative: هو إحياء للقواعد الكلية (Universal Grammar)، ويدل مصطلح التوليد على الجانب الإبداعي في اللغة، أي القدرة التي يمتلكها كل إنسان لتكوين وفهم عدد لا متناهٍ من الجمل في لغته الأم، بما فيها الجمل التي لم يسمعها من قبل، ويصدر كل هذا من الإنسان بطريقة طبيعية دون شعور منه بتطبيق قواعد نحوية معينة.[1868] وقد أولى تشومسكي هذه القدرة الإبداعية (Creativity) اهتماماً كبيراً. ويوضح بوليمر (Palmer) التنظير بأن القواعد التوليدية تختلف عن القواعد التقليدية والبنيوية في نقطتين أساسيتين:

- إن القواعد التقليدية لم تهتم بالجمل الفعلية أو الحقيقية (actual) أي الجمل التي وردت من قبل، لكن بالجمل الممكنة (possible)، التي يمكن أن ترد، أو يمكن أن تكون وردت من قبل. وقد لجأ تشومسكي إلى هذا التمييز؛ لأن المدونة (corpus) – في رأيه-مهما كان حجمها لا تضم إلا عدداً محدوداً من الجمل، في حين أن اللغة تتكون من عددٍ لا متناهٍ من الجمل.
- إن القواعد التوليدية تبين بدقة الجمل الممكنة في لغةٍ ما، ولم تترك بذلك مجالاً للشك أو الصدفة. ولم تدع كذلك أي شيء لذكاء القارئ أو معرفته بلغته.[1869] كما أكد تشومسكي على أن الخصائص الكلية الشكلية المعقدة الموجودة في كافة اللغات هي في أصلها اعتباطية arbitrary: لا تخدم هدفاً معيناً، ولا يمكن استنباطها من أي شيء آخر نعرفه عن الكائنات البشرية أو عن العالم الذي نعيش فيه، بسبب أن الملكة اللغوية للإنسان فطرية innate وراثية، ومقتصرة على الجنس البشري.[1870]

1866 نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر، مصدر سابق، ص 52-53.
1867 يُنظر اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، ط/2، الجزائر، (2005)، ص 206.
1868 نفسه.
1869 Frank Palmer, Grammar, Penguin, 1971, p. 150-52.
1870 John Lyons, Op. Cit., p. 232.

التحويل transform هو تحويل البُنى العميقة إلى بُنى سطحية ومتوسطة، أي أنها تربط البنى العميقة بالبنى السطحية. وميز تشو مسكي في البنى التركيبية بين الجملة الأساسية وسماها بالجملة النواة (Kerne Sentence)، ووصفها بأنها بسيطة، وتامة، وصريحة، و إيجابية، ومبنية للمعلوم، وأما الجملة المشتقة فقد أطلق عليها الجملة المحولة (Transformational Sentence) وأكد على أنها تنقصها خاصة من خواص الجملة النواة، وتكون إما استفهاماً، أو أمراً، أو نفياً، أو معطوفة (coordinated)، أو متبعة (subordinated)، أو مدمجة (embedded). وقال بأن التحويل يكشف لنا بوضوح كيف تتحول الجملة النواة إلى عدد من الجمل المحولة، و أتى بجملة من القواعد التحويلية التي قد تكون وجوبية (obligatory) أو جوازية (optional) منها الاستفهام، والنفي، والأمر، والمجهول، والعطف، والدمج، والإتباع، والزمن والملحقات، والحدود الفاصلة (boundaries) ... إلخ. والطريقة المتبعة لتوليد الجمل هي أنه بعد تطبيق القواعد المركبة (Phrase Structure Grammar)، بعد ذلك تُطبق القواعد التحويلية (Transformational rules) على السلسة النهائية (Terminal String) لتوليد الجمل المرادة. وبهذا لا تخرج من إطار هذه العمليات المستعملة بكثرة في الرياضيات وتشمل الحذف (deletion)، والإحلال (replacement)، والتوسع (expansion)، والاختصار (reduction)، والزيادة (addition)، وإعادة الترتيب (permutation).

- النحو في اللسانيات التوليدية التحويلية

اللسانيات التوليدية التحويلية

إن البحث في اللسانيات التوليدية التحويلية منصب بشكل أساسي رئيسي للجملة باعتبارها الوحدة اللسانية الأساسية. ومن أهم ما ترتكز عليه تلك اللسانيات أن الجمل الحقيقية المنجزة فعلاً لها "بُنى عميقة" يتحتم وصفها لفهم "البنى السطحية"، كما أن للحدس (intuition) دوره المحوري في تمييز الجمل الصحيحة من الجمل غير الصحيحة، فالسامع المثالي له ملكة (competence) قادرة على ذلك، وإن كان إنجازه (performance) الفعلي لجمل اللسان محدوداً ضرورة.[1871] وطبقاً للسانيات الحديثة فقد توسع مفهوم حد النحو كما ورد في البنى التركيبية لتشو مسكي بأنه جهاز (device) لتوليد الجمل النحوية في اللغة.[1872] فوظيفة النحو التّوليدي التّحويلي هي "تحديد مجموع الإمكانات التّعبيريّة الكامنة عند مستخدم اللّغة حتّى يتمكّن من المختزن لديه أن يفهم جملًا جديدةً لم يقرأها ولم يسمعها من قبل."[1873] لذا فالنحو في اللسانيات التوليدية التحويلية يُعد وسيلة لتوليد الجمل الصحيحة في لسان معين. وهذا يعني أن النظرية التوليدية التحويلية تدرس أيضاً الطريقة التي يتمكّن بها المتكلّم من إنتاج الجمل الجديدة التي لم يسمع بها أو لم يقرأها سابقاً. فنظرية تشو مسكي اللغوية تعتبر تحليل الجملة "ليس تحليلاً للوظائف و إنما هو تحليل للعناصر إذ هدف الوصف اللغوي عنده يجب أن يتجه إلى بناء النظرية التي تُمكِّن من إنتاج جمل لا متناهيّة في اللغة الطّبيعيّة."[1874] فيكون تحليل العناصر ووصف البنية ليسا الهدف و إنما وسيلة للوصول إلى صياغة نظرية لغوية تُمكِن من معرفة القواعد التي تحكم بناء الجملة. وسنرى استثمار هذا المنهج التوليدي التحويلي في النحو العربي.

1871 المدرسة التوليدية التحويلية، ضمن أهم المدارس اللسانية، محمد الشايب، (1986)، ص 77.
1872 مومن، مصدر سابق، ص208.
1873 ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للنشر والتوزيع، طبعة مزيدة ومنقحة، القاهرة، ص 12.
1874 الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، عبادة، محمد إبراهيم، منشأة المعارف، الإسكندرية، (1988)، ص199.

رابعاً: توظيف المنهج التوليدي التحويلي في النحو العربي

استأثرت هذه النظرية باهتمام معظم النحاة العرب المحدثين، وحاول بعضهم الاستفادة من جوانب معطيات بتطبيق نظرية تشومسكي على النحو العربي. ومن أبرز هؤلاء النحاة اللسانيين عبد القادر الفاسي الفهري، ومحمد الخولي، وميشال زكريا، ومازن الوعر، وخليل العمايرة. ويقدم الفاسي البديل الذي يقوم على أنّ البحث في اللسانيات العربية يجب أن يقسم إلى ثلاثة أقسام: وصفي (لسانيات الظواهر)، وتاريخي (يؤرّخ للفكر اللساني العربي)، وابستيمي -يدخل فيه إمكان نقل بعض المفاهيم وترجمتها من التراث إلى النماذج الحديثة.) كما يرى أنّ اللغة العربية وإنْ تفرّدت ببعض الخصائص فإنها تشترك مع سائر اللغات في خصائص كثيرة، كما تضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات. ويؤمن الفاسي بأن يكون النحو إسقاطاً للمعجم أي أن تكون هناك روابط وثيقة بن القواعد التركيبية والصرفية والصوتية والدلالية وبين المعجم.[1875]

واتجهت جهود اللسانيين العرب للنحو العربي واتسع مفهوم تدريس النحو من التصور التقليدي -الذي يُعنى بتقديم التراكيب النحوية ودراسة قواعد بناء العبارات والجمل والفقرات وتركيبها والتدريب عليها -إلى إشراك المتعلمين في عملية اكتشاف القواعد النحوية، كما أن عملية الإغذاء التصحيحي (correcting feedback)، التي يجب أن تتم بطريقة غير مباشرة في سياق مهام تواصلية تساهم في تعزيز التعليم، وأكد إليس (Elliss)[1876] بأن مفهوم تدريس النحو يعني "أي تقنية تعليمية تثير انتباه المتعلمين إلى صورة نحوية مخصوصة بطريقة تعينهم على فهمها ميتا لغوياً و/ أو معالجتها خلال الفهم و/ أو الإنتاج حتى يكون في مُكْنتهم استدخالها internalize".

ونستنتج بأن المحاولات الأولى لإصلاح النحو العربي بدأت واضحة على يد ابن مضاء القرطبي، ومثلت دعوته تلك الشعلة التي ألهبت الحماس لجهود إصلاح النحو الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر على يد مجموعة من الباحثين العرب مثل رفاعة الطهطاوي، ومصطفى أمين ومحمد عبده وغيرهم. وقد عملت تلك المحاولات على تبسيط وتسهيل النحو. وقد تبنّى اتجاه التيسير مجمع اللغة العربية سنة 1945، وشكلت لجنة للغة والقواعد في مؤتمر الجامعة الدول العربية (1947). ويمكن وصف تلك المحاولات بأنها دعت لإعادة النظر في تنسيق أبواب النحو بإحياء الآراء النحوية الواضحة والبسيطة واليسيرة، والاهتمام بوظيفة النحو، وذلك بالاستغناء عن التعقيدات النحوية؛ لأن الهدف اكتساب اللغة الصحيحة وليس حفظ القواعد. واستمرت الجهود لتسهيل تدريس النحو بتقديم العديد من المقاربات التوليدية التحويلية ومن أهمها:

- مقاربة تلقين النحو

كان الأسس والمبادئ والتصورات النظرية للمقاربة غير الداخلية آثارها السلبية على البيداغوجيا التعليمية لاكتساب اللغة الثانية؛ لتبنيها مقاربة طبيعية تركز على أهمية الاكتساب الطبيعي من خلال المهام والأنشطة التواصلية وفق الترتيب الطبيعي للاكتساب اللغوي، وتستجيب لحاجات المتعلمين بخلق شروط ملائمة داخل الفصل. ونتيجة لذلك ظهرت دعوة معاكسة لها تُسمى المقاربة للحاجة إلى تلقين النحو، وأُجرِيت العديد من الأبحاث وصُمِمَت الدراسات للمقارنة بين المقاربة غير الطبيعية ومقاربة التلقين أي بين المتعلمين الطبيعيين والمتعلمين الذين استفادوا من التلقين وفحص مساهمة تعليم بُنى نحوية في اكتسابها، وركزت

1875 اللسانيات واللغة العربية، نمآذج تركيبية ودلالية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، ج/1، ط/1، الدار البيضاء، (1985م)، ص53.

1876 Ellis, R. 2006. Current Issues in the Teaching of Grammar: An SLA Perspective, p. 48.

الاختبارات على عملية سير عملية الاكتساب اللغوي ودرجة نجاح الفئتين في التعلم. وأظهرت نتائج تلك الدراسات أن المتعلمين الطبيعيين والملقنين يخضعون لمسار اكتسابي واحد بالرغم من بعض الفروق، وأن التلقين لا يضمن تماماً أن يكتسب المتعلمون ما يلقنون، لكنها بينت أيضاً أن المتعلمين الملقنين بلغوا مستويات في المقدرة النحوية أعلى من نظرائهم بالمقاربة الطبيعية. إن التأويل الذي ساد بين المهتمين لهذه النتائج هو أنه لا اختلاف في سيرورات التعلم في التعلم الطبيعي والتعلم الملقن، لكن المتعلمين الملقنين يتطورون بسرعة ويحققون مستويات أعلى في مقدرتهم اللغوية.[1877]

ونتيجة لذلك، فقد ظهرت مجموعة من المقاربات في هذا الاتجاه تلتقي عند دور التلقين الموجه نحو الشكل Form-Focused instruction في تسهيل التعلم بإثارة الوعي consciousness-raising، تعزيز الدخل input enhancement، الانتباه noticing، فرضية الخرج Output Hypothesis، الفرضية التدريسية teachability hypothesis، نظرية الانتحاء Grammaring.[1878]

وبالرغم من تنوع هذه المقاربات التلقينية، فإنها جميعاً تتبنى تصوراً يدعو إلى ضرورة تلقين النحو وتركز على الدور الحاسم للتلقين في خلق تعلمٍ فعالٍ وناجحٍ. ويمكننا استخلاص أهم أفكارها ومبادئها في الآتي:

- يُعد إظهار سمات اللغة الهدف هو الأول والأسمى للمتلقي؛ لكي يدرك المتعلم أحد أهداف التعليم.
- إن نمو المعرفة الإجرائية procedural knowledge يتحقق بجعل المتعلمين يهتمون بسمات النحو الصورية.
- أكدت الأبحاث أن الإغذاء التصحيحي correcting feedback بطريقة غير مباشرة يساهم بدور كبير في تيسير التعلم وتسهيله.
- التشجيع والتحفيز للمتعلم لتفعيل استعمال موارده اللغوية؛ لكي يقارب عبارات اللغة الهدف.

- المقاربة غير الداخلية

اهتم البحث اللساني في اكتساب اللغة الثانية بمسألة النحو وطريقة تدريسه للإجابة على التساؤل المطروح: هل تلقين النحو يمثل دوراً أساسياً في عملية اكتساب اللغة الثانية؟ أي هل تدريس النحو أساسي في اكتساب اللغة؟ وقد أظهرت الأبحاث حول الاكتساب الطبيعي "naturalistic" للغة الثانية تشابه السُبل التي يتخذها المتعلمون؛ لأنهم يمررون بنفس الأطوار في اكتساب البُنى النحوية وفق ترتيب ثابت وكلي نسبياً. وهذا أدى بالكثير من الباحثين أن يفترضوا أن المتعلمين يمتلكون منهاجاً داخلياً قبلياً built-in syllabus يقود عملية تعلم اللغة (كوردر Corder 1967). ويرى كراشن Krashen في نظريته "الاكتساب الطبيعي للغة " أن تلقين النحو ليس له الدور الحاسم في اكتساب اللغة؛ لأن المتعلمين، بمن فيهم المتعلمون داخل الفصول الدراسية، يهتدون بمنهاجهم الداخلي في اكتساب نحو اللغة إذا عرضوا على دخل مفهوم (comprehensive input) وكان لهم تحفيز كاف. وتوالت الفرضيات في مجال البحث لاكتساب اللغة الثانية، والتي كان لها الدور الحاسم في بلورة المقاربة غير التدخلية non-interventionist مثل فرضية اللغة البينية interlanguage لـ سلنكر Selinker، ونموذج المراقب monitor's model لـ كراشن، فرضية التطابق Identity Hypothesis[1879]

1877 Ellis, R. 2006. Current Issues in the Teaching of Grammar: An SLA Perspective.
1878 For more details see (Ellis, 2006 & Larson Freeman, 2009).
1879التي تقوم على افتراض أن السيرورات المسؤولة عن اكتساب اللغة الثانية تشبه جوهرياً تلك التي تتداخل في اكتساب اللغة الأولى. ويتجلى هنا التشابه في مراحل النمو اللغوي التي يمر منها المتعلم في اكتسابه اللغة الأولى أو الثانية، والتطابق

وغيرها.[1880] وتفترض المقاربة غير الداخلية أن التدخل في مسار الاكتساب عبر التلقين ليس حاسماً في جعل التعلم ناجحاً وفعالاً. لذلك يدعو أصحاب هذه الأطروحة إلى التخلي عن تدريس النحو في برامج تعليم اللغات، ويقترحون اعتماد مقاربة طبيعية تعطي الأهمية لقدرات المتعلم على اكتساب اللغة بالتفاعل مع وسط لغوي ملائم.

وبناءً عليه، وتبنياً لتلك المقاربة غير الداخلية، شهدت العقود الأخيرة برامج متنوعة تم صياغتها، وتأسست على فرضية عدم التدخل والاستغناء عن التلقين المباشر للنحو كالبرنامج الأدنى لتدريس اللغة Language Teaching naturalistic Minimal، والمقاربة الطبيعية Approach programmes، وبرامج الانغماس اللغوي Immersion Programme، ومنهج الانغماس يعني "وضع المتعلم في محيط لغوي تعليمي يماثل ما أمكن المحيط اللغوي الطبيعي للغة المعنيّة،"[1881] وجميعها تستلهم نموذج المراقب. وتقوم المقاربات غير الداخلية على مجموعة من الأسس النظرية التي سادت في الأبحاث النظرية في مجال نظرية الاكتساب اللغوي. ويمكن إيجاز أهم الأسس والمبادئ التي سادت في الأبحاث النظرية في مجال نظرية الاكتساب اللغوي في الآتي:

- إن اكتساب اللغة يستند إلى القدرة الفطرية التي يملكها المتعلم، ولا بد من اعتبار الاستراتيجية الدنيا لتقاوم التداخل مع الميكانيزمات الطبيعية للتعلم.
- يتمثل دور المدرسين في خلق ظروف تعلم طبيعية داخل الفصل لإيجاد تعلم يشبه الاكتساب الذي يتم في ظروف طبيعية.
- تستلهم المقاربة الطبيعية نموذج المراقب وتشدد على أولوية الفهم على الإنتاج، ولا تولي تدريس النحو الأهمية الكبرى؛ لأنها ترى أن أفضل طريق لتدريس اللغة يكون خلال نقل محتوى معين، وليس عبر التلقين الصريح. فالحد الأدنى من القواعد يسهل عملية التواصل.
- يجب أن تكون هذه البرامج موجهة إلى المحتوى content-based، وتركز على الانغماس اللغوي (language immersion) لاكتساب اللغة؛ فاللغة ليست مادة للتلقين، ولكنها أداة لتلقين المعارف الأخرى؛ لذلك يجب استخدام اللغة في اكتساب المعارف الأخرى، أي اللغة عبر المنهاج.
- ضرورة عرض الطفل على اللغة الهدف بالطريقة الملائمة أي تبنّي فرضية الدخل Input Hypothesis، فليس كل ما يُلقن يتعلم، بل قد يكتسب المتلقي أشياء لم يتم تلقينه إياها. ولهذا يُعد نموذج المراقب الدخل والسيرورات غير الواعية ذو أهمية قصوى في اكتساب اللغة الثانية.

عموماً فقد أفرزت التجارب للمتمرسين والمؤلفين في ميدان تعليم اللغة العربية كلغة ثانية توجهين أساسيين التوجه التقليدي البنيوي، والتوجه التواصلي الوظيفي.[1882] ويرى البوشيخي بـ أن تعليم اللغة الأجنبية/ الثانية يجب أن يستند إلى "المقاربة التواصلية" و"منهج الانغماس". وذلك بتبنّي إعطاء الأسبقية

في اكتساب البنيات التركيبية. وبرغم وجود تماثلات، فإن هناك اختلاف بين نوعي الاكتساب بالنظر الى كثير من الخصائص مثل: القدرة المحصلة، التحجر، التلقين، التنوع، الحجة السالبة، الحدس، العوامل العاطفية. لذلك اتجه بعض الباحثين إلى صياغة فرضيات مخالفة: فرضية الاختلاف الجوهري.

1880 وحيدي، محمد. النحو التربوي: تدريس النحو وتعلم اللغة، مصدر سابق، ص 248.

1881 عز الدين البوشيخي. "نظرية النحو الوظيفي وتعلم اللغات". مصدر سابق. ص: 128 – 129

1882 إدراوي، العياشي. المقاربة التواصلية الوظيفية: المنظور الوظيفي وأهميته في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، ص 51.

أثناء تعليم هذه اللغة للوظيفة التواصلية على القواعد النحوية مع تبنّي أيضاً تطبيق منهج الانغماس بـ محاولة خلق محيط لغوي تعليمي للمتعلم يُماثل المحيط اللغوي الطبيعي للغة المعنيّة.[1883]

نستنتج أن هذه المقاربات تركز جميعها على – أولاً-أهمية تلقين النحو؛ لفائدته العملية في تسيير وتيسير عملية التعلم، كما تُشدد – ثانياً-على أن تدريسه ينبغي أن يكون في تلاؤم تام مع سيرورات الاكتساب الطبيعي للغة. ومن هنا، وبناء على ما سبق فإنه يمكن لهذه الورقة المزج بين المقاربتين السابقتين (مقاربة تلقين النحو والمقاربة غير الداخلية)، واللتان تضمنتا العديد من النظريات والرؤى، إنْ كان عبْر التلقين الموجه أو الاكتساب اللغوي، وبالمزج بين تلك المقاربات والرؤى، فإن هذه الدراسة تتبنّي منهج التوجه الوظيفي التواصلي لتدريس وتبسيط النحو باللغة العربية للناطقين بغيرها.

- استثمار المنهج التواصلي الوظيفي

كما رأينا بـ نظرية النحو الوظيفي والمنهج التوليدي التحويلي في النحو العربي وكيف تم استثمار هذه النظريات والرؤى وتوظيفها بالنحو العربي وما نتج عنها من مقاربات مختلفة، وقمنا باستعراض المقاربة غير الداخلية ومقاربة تلقين النحو، والنقاش الذي دار حول المقاربتين السابقتين والتأييد لكل مقاربة وتبنيها، رغم الفرق الواضح بينهما في الرؤى والأفكار والمبادئ والأسس. وبناءً عليه، ومن رحم تلك الجهود ستتبنّى هذه الروقة المقاربة الوظيفية التواصلية لتسهيل وتبسيط تدريس النحو لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. ويبقى المنهج الوظيفي -فيما يبدو-المنهج الأكَفى والأكثر فاعلية نظراً لما يتّسم به من انفتاح أولاً، ومن توازن ثانياً، يتمثل ذلك في جمعه بين الحرص على تعلم القواعد النحوية وتعلم كيفيات الاستعمال التي تنسجم مع الواقع اللغوي.[1884] ونلاحظ أن بعض تلك الجهود والمحاولات أينعت وآتت أكلها بتسهيل، ولو جزئياً، تدريس النحو بينما بعض تلك الجهود قد تجنت على اللغة العربية ونحوها، والأجدر والأولى هو تبني المقاربات التي تعتمد على جهود النحاة واللسانيين العرب القدامى كمرجعية تأصيلية ومنبثقة من رحم اللسانيات الحديثة ومقارباتها وتوظيفها في تعليم واكتساب اللغة العربية للناطقين بغيرها. وسنحاول تسليط الضوء على هذه المقاربة بمقال آخر إن شاء الله تعالى.

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى مناقشة أهم القضايا والمقاربات التطبيقية و اتجاهات البحث اللساني للمصطلح النحوي، والمناهج لتوصيف اللسان العربي؛ لأن الوضع المصطلحي أساسي ويتم الاعتناء به في شتى علوم المعرفة. وركزت الورقة بإبراز علم المصطلح النحوي من منظور اللسانيات التطبيقية، نظراً لأهمية النحو في تعليم العربية للناطقين بغيرها، كونه أداة محورية لتيسير وتسهيل وفهم اللغة العربية. وخلصت الدراسة إلى ظهور العديد من المقاربات التطبيقية والمناهج التي انطلقت وتعمقت في اكتشاف خصائص اللغة وميزاتها، ومحاولتها الولوج في مناقشة العديد من القضايا لاعتماد مقاربات وظيفية تطبيقية يمكن من خلالها تشكيل المدخل لنحو تعليمي طبيعي مبسط وميسر. وترى الدراسة ضرورة استبعاد المقاربات ذات التوجه التقليدي في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، والتي ترتكز على المعجم والنحو والترجمة لاكتساب الجانب اللغوي، وعوضاً عن ذلك، تتبنّي الدراسة المنهج التواصلي الوظيفي الذي يركز على تنمية القدرات للمتعلم بالتفاعل والحوار والتواصل واستثماره في تعليم النحو بطريقة علمية رصينة يتم من خلال ذلك دمج المبادئ (المعلم،

1883 يُنظر: عز الدين البوشيخي. "نظرية النحو الوظيفي وتعلم اللغات". مصدر سابق. ص: 128 – 129.
1884 إدراوي، العياشي. المقاربة التواصلية الوظيفية، مصدر سابق، ص 57.

المتعلم، عمليتي التعلم والتعليم، اللغة المكتسبة، الثقافة) لتحقيق التواصل الطبيعي للغة من تصورينطلق بإمكانية التقريب بين اكتساب اللغتين، كما توصلت الدراسة بأن هذا الحقل بحاجة للمزيد من الدراسة والتحليل وتقديم الرؤى والمناهج المبتكرة الإبداعية لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

المراجع والمصادر

- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة، مصر.
- الايضاح في علل النحو، أبو القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح مازن المبارك، ط/2، بيروت، (1393/1973).
- الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، عبادة، محمد إبراهيم، منشأة المعارف، الإسكندرية، (1988).
- الخصائص، أبي الفتح عثمان ابن جني، ج/2، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية: المدرسة العلمية، (1952م/1371هـ).
- اللسانيات واللغة العربية، نمآذج تركيبية ودلالية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، ط/1، ج1، (1985).
- اللسانيات واللغة العربية، نمآذج تركيبية ودلالية، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، ج/1، ط/1، الدار البيضاء، (1985م).
- اللّسانيّات، جان بيرو. ترجمة: الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق، الجزائر ساني، (2001).
- اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، ط/2، الجزائر، (2005).
- المدرسة التوليدية التحويلية، ضمن أهم المدارس اللسانية محمد الشايب، (1986).
- العين، الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، ج/3، مادة ن ح و، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، (1986م).
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1973م).
- المصطلح في اللسان العربي، عمار ساسي، عمان، جدارا للكتاب العالمي، (2009).
- المقاربة التواصلية الوظيفية: المنظور الوظيفي وأهميته في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، العياشي إدراوي، ص 51. مقال ضمن المناهج اللسانية وتدريس اللغة العربية، دفاتر المدرسة العليا للأساتذة بمكناس، مجلة وليلي (Oualili) محكمة علمية، إعداد: محمد أمين، مطبعة مرجان، مكناس-المغرب، العدد 20-أبريل (2015م).
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، (1996).
- النحو التربوي: تدريس النحو وتعلم اللغة، محمد وحيدي، ص 252. مقال ضمن المناهج اللسانية وتدريس اللغة العربية، دفاتر المدرسة العليا للأساتذة بمكناس، مجلة وليلي (Oualili) محكمة علمية، إعداد: محمد أمين، مطبعة مرجان، مكناس-المغرب، العدد 20 –أبريل (2015م).
- الوظيفية بين الكلية والنمطية، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، المغرب، (2005).

- بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (2003م).
- تعليم اللغة اتصالياً بين المناهج والاستراتيجيات، محمود الناقة ورشدي طعيمة، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة –إيسيسكو، (1427ه/2006م).
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/1، ج/1، لبنان، بيروت، (2003م/1424ه).
- دراسات في اللسانيات، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، عبد الحميد مصطفى السيد، دار الحامد، ط/1 عمان، الأردن، (2004).
- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي.
- لسان العرب، ابن منظور، مادة (صلح) دار صادر، بيروت.
- مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للنشر والتوزيع، طبعة مزيدة ومنقحة، القاهرة.
- محاضرات في المدارس اللّسانيّة المعاصرة، نعمان بوقرة، منشورات جامعة باجي مختار سانى عنابة، (2006).
- معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تح ود: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، باب الألف/1، القاهرة، مصر، (2004م).
- مغني اللبيب، عبدالله جمال الدين الملقب ابن هشام الأنصاري، الباب الثاني: تحت باب أقسام الجملة الى صغرى وكبرى تح: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (1991/1411م).
- نحو منهجية نسقية لترجمة المصطلحات العلمية، عزالدين البوشيخي، (2014) على الرابط الآتي: (http://www.dohainstitute.org/content/f0c1ad69-6198-4040-a202-63a49b042cd5)
- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط/1، دمشق، (1987).
- نظرية النحو الوظيفي وتعلم اللغات عز الدين البوشيخي، ص: 128 – 129. ضمن كتاب: تعليم اللغات، نظريات ومفاهيم وتطبيقات، منشورات جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، المغرب، (2005).
- Dick, S. (1989). The Theory of Functional Grammar, part1: The Structure of the Clause. Foris Publications: Dordrecht.
- Ellis, R. (2006). Current Issues in the Teaching of Grammar: An SLA Perspective, TESOLQUARTERRLY, Vol. 40, No. 1, March 2006, p. 48.
- Larson-Freeman, D. (2009). Teaching and Testing Grammar, in Long and Doughty eds. p.518-542.
- Palmer, Frank. (1971). GRAMMER: Made and Printed in Great Britain, Copyright. Website: www.ahewar.org.10 – 11, 2019, 53 – 11.

خديجة الحساني
باحثة بسلك الدكتوراه – كلية الأدب والعلوم الإنسانية
عين الشق - جامعة الحسن الثاني

تأثير ثنائيّة العامة - الخاصة في نشوء بنيات علميّة ومؤسسية في تطوان خلال الفترة المعاصرة

The impact of the public/private dichotomy on the emergence of scientific structures in Tetouan during the comtemporary period

الملخص:

لقد أتاحت تطوّرات القرن العشرين، ولا سيما مع بروز الصحافة الوطنية ونقابات المتعلّمين، تفكيك الحدود الصارمة بين الفئتَيْن؛ فانتقلت سلطة التأويل من مجالس العلماء إلى المنابر الصحفية والحركة الوطنية، وقد استوعبت الدراساتُ المعاصرة هذا التراث فحاولت مقاربته بمنهجٍ نقديّ يُعيد قراءة ثنائية العموم والخصوص في ضوء مفاهيم المجال العامّ والفضاء المدنيّ.

فكيف ساهمت ثنائية العامة و الخاصة في نشوء بنيات علمية و مؤسسية في تطوان خلال الفترة الحديثة و المعاصرة؟ وكيف تحول مفهوم الخاصة من نخبة فقهية الى طبقة مثقفة حديثة؟

يشير الباحثون الأنثروبولوجيون إلى أنّ الثنائية المستبطنة في الثقافة الدينية المغربية بين «أهل العلم» و«عامة المؤمنين» ليست مجرّد تمايز معرفي، بل هي بنية اجتماعية تُنتج أنماطاً مخصوصة من السلطة الرمزية، وتعيد توزيع الرأسمال الثقافي بين الفئات المختلفة. وقد أبرز دايل إيكلمن في دراسته الكلاسيكية حول نظام التعليم التقليدي كيف تُدرَّج المراتب العلمية في سلّمٍ هرمي يربط الإجازة العلمية بالانتماء الأسري والطريق الصوفي معاً [1886].[1885] ومن هذا المنطلق يمكن القول إنّ تتبّع جذور هذه الثنائية يمكّننا من فهم نشأة البنى المؤسسية في تطوان، وبخاصة المجالس العلميّة، والزوايا، وحلقات الدرس، بوصفها أجهزةً لإعادة إنتاج التفوّق الرمزي وضبط الحدود الفاصلة بين النخبة والجمهور.

عند الانتقال إلى السياق المحلّي لمدينة تطوان، يظهر أنّ الدور المركزي لهذه الثنائية قد تأصّل منذ إعادة بناء المدينة عقب الحروب الإيبيريّة، حيث استقرّت بها أسرٌ أندلسيّة تحمل رساميل علميّة كبيرة واحتكرت سلطة الفتوى والتدريس في الجامع الكبير وفي الزوايا الفرعيّة[1887][1888]. وقد انعكس ذلك على العمران

1885 مايكل جلسنان، التعرّف إلى الإسلام: مدخل أنثروبولوجي (لندن: كروم هلم، 1982)، ص 33.
1886 دايل إف. إيكلمن، المعرفة والسلطة في المغرب: تربية وجيه من القرن العشرين (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، 1985)، ص 54.
1887 العمارة الروحية بمدينة تطوان: التشكيل وإعادة التشكيل، رسالة ماجستير، جامعة عبد المالك السعدي، 2024، ص 67.
1888 عبد العزيز بنعبد الله، تطوان عاصمة الشمال ومنبع إشعاعه (تطوان: مطبعة تطوان، 2005)، ص 37.

الروحي نفسه؛ فالمساجد والزوايا شُيِّدت وفق هندسة تجعل فضاء الحلقة التعليميّة محكوماً بضوابط تقصي المبتدئين إلى الأروقة أو الصحن، في إشارة رمزيّة إلى التراتب الداخلي للمعرفة.

وفي القرن التاسع عشر وأوائل العشرين تكاثرت الزوايا التي تمثّل الامتداد الصوفي لهذه البنية؛ وفي مقدّمتها الحراقية والدرقاوية والناصرية، فغدت، إضافة إلى وظيفتها الروحيّة، مراكز لتلقين العلوم الشرعيّة وإدارة الأوقاف.[1889 18901891] وعلى الرغم من اختلاف المناهج الصوفيّة، اجتمعت على ربط الكرامة العلمية بالولاية، معزِّزةً بذلك احتكار النخبة للشرعيّة الدينية، ومنحَتها أداةً إضافية لاكتساب «البركة» في الوعي الشعبي.

ومع فجر القرن العشرين اتّجهت السلطة المخزنية ثم الوطنية إلى تقنين هذا الحقل؛ فصدر ظهير 1916 بتأسيس أول مجلس علمي بتطوان، قبل أن يُعاد تنظيم المنظومة بظهائر 1981 و 2004 وتُسنَد الإشرافات إلى المجلس العلمي الأعلى. حوّلت هذه النصوص الشبكة اللامركزية من حلقات وزوايا إلى بنية هرمية رسمية يُعيَّن أعضاؤها بظهير ويُربط عملها بالوزارة الوصيّة، مع الإبقاء على رمزية لقب «عَالِم» وآليات الانتقاء النخبوي [1892].وقد رافق ذلك إنشاء مدارس قرآنية ومدارس عتيقة تابعة للمجالس لتحلّ محل بعض الوظائف التعليمية للزوايا من غير أن تُقصيها كلّياً.

غير أنّ الحلقة التعليميّة ظلّت الفضاء الأكثر مرونة وقدرة على مدّ الجسور بين المؤسسي واللامؤسسي؛ ففي زوايا مثل الحراقية كان الشيخ يقف في الإيوان المحاط بالمريدين، بينما يبقى المتفرّجون من العامة على الأطراف يسمعون مجالس الذكر من غير أن يشاركوا في النقاش العلمي. ويشير نقد الفهارس المغربية إلى أنّ الانتقال من الحلقة الحرّة إلى الدرس الرسمي كان يستلزم تزكية خطيّة من شيخ معترف به في «سند القراءة» قبل السماح للطالب بالجلوس في الصف الأول[18941893]؛ وهكذا تشكّلت داخل الحلقة آليّة دقيقة لفرز المراتب وتوطيد احتكار رأس المال الرمزي.

وقد بدا أثر هذا الاحتكار جليّاً أثناء الأزمات؛ ففي مواجهة التوغّل البرتغالي على السواحل الشمالية لجأ الناس إلى الزوايا طلباً للحماية الروحية ودعماً للمقاومة المسلحة، بينما تولّى العلماء إدارة التفاوض الرمزي مع المحتل عبر خطب الجمعة والفتاوى التعبوية [1895] فالعامة، وإن شاركوا في الجهاد مادّياً، ظلّوا في الموقع التابع معرفياً، يستمدّون مشروعية فعلهم من صياغات النخبة للواجب الديني.

وعندما دخل المغرب مرحلة الإصلاح في القرن التاسع عشر حاول بعض السلاطين تقليص هذه الفجوة بإيفاد بعثات علميّة وإعادة تنظيم مداخيل الأحباس، لكن الإصلاح ظلّ حبيس منطق التوفيق بين

1889 عبد العزيز عموري، «الزاوية بين الديني والاجتماعي والسياسي»، مجلة ليكسوس للدراسات التراثية، 2022، ص 9.
1890 عبد اللطيف بن رحو، «الزوايا ودورها الاجتماعي بالمغرب الأقصى في عصر بني مرين»، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع 12 (2021)، ص 15.
1891 محمد ضريف، مؤسسة الزوايا بالمغرب (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2023)، ص 58.
1892 مريم سكاكو، المجالس العلمية السلطانية لبلاد المغرب الإسلامي)الرباط: وزارة الأوقاف، (2018، ص 42.
1893 »القرويين: من الجامع إلى الجامعة«، مجلة مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، ع 7 (2025)، ص 247.
1894 عبد الله المرابط الترغي، فهارس علماء المغرب منذ النشأة حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري (طنجة: جامعة عبد المالك السعدي، 1999)، ص 125.
1895 محمد شونم، «الاحتلال البرتغالي للسواحل المغربية وموقف المجتمع والزوايا والسلطة»، مجلة كلية الآداب جامعة كفر الشيخ، 2021، ص 23.

العلم التقليدي والبيروقراطية من دون المساس بجوهر الثنائية؛ فاحتفظ العلماء بمفتاح «الإجازة» ونظام الشهادة، في حين أُسند إلى العامة دور الصيانة والتنفيذ وتلقّي الموعظة[1896].

واليوم، رغم اندماج التعليم الديني في الجامعة الحديثة، ما تزال البنى التي أنشأتها تلك الثنائية حاضرةً؛ فالمجلس العلمي المحلي يصادق على مناهج تُدرِّسها الزوايا، والزوايا بدورها تحتفظ بالشعبية التي تجعلها وسيطاً تربوياً واجتماعياً بين الدولة والمجتمع. ومادام هذا التوازن التاريخي قائماً على توزيع للأدوار يضمن استمرارية التفوق الرمزي، فإن أي إصلاح مؤسسي مستقبلي يبقى ملزماً بمراعاة الشروط التي تبلورت في رحاب حلقات الدرس وشرفات الزوايا وأروقة المجالس العلميّة.

بيد أنّ المصطلح عرف انزياحاً اصطلاحياً مع أوائل القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي؛ فمع توسّع التجارة المتوسطية واشتداد التنافس الإسباني-الفرنسي على الشمال، برزت في الوثائق المخزنية كلمة «الرعية» للدلالة على أهل تطوان كلّهم، بينما انحصرت «العامة» شيئاً فشيئاً في فئةٍ تعاني الهشاشة المعيشية نتيجة الأزمات الوبائية والضرائب الاستثنائية التي أحصاها محمد القبلي ضمن شروط إعادة تشكيل السلطة المحلية.[1897] وتكشف مدونة الضرائب الوطاسية. كما يوردها كتاب «تاريخ المغرب في العصر الوسيط» . عن انتقال وصف «السوقة» من مدلولٍ حرفيّ إلى مدلولٍ ماليّ يعبّر عن الخاضعين المباشرين للجباية، وهو تحوّل لغوي يلازمه تحوّلٌ في موقع الفاعلين اجتماعيّاً.[1898]

مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تسارعت الهجرة القروية إلى تطوان، وظهر مصطلح «الأهالي» في تقارير القناصل الإسبان لوصف الجمهور الحضري الجديد وخاصّة اليد العاملة في مهن الخياطة والجلد. وقد أسهمت تلك «الأهالي» في صوغ خطابٍ احتجاجيٍّ مبكّر، تجلّى في الحركات المطالبة بتخفيف المكوس وفي الانتفاضات ضدّ احتكار التبغ، فغدت «العامة» مرادفاً لقوةٍ تفاوضيةٍ وليست مجرّد كتلة صامتة. وتؤكّد دراسةٌ سوسيولوجية منشورة في مجلّة «ليكسوس» أنّ أحياء «الباريو» الجديدة صارت مراكز لتجميع المطالب الاجتماعية، وأنّ المصطلحات الإدارية الإسبانية مثل ***el pueblo*** اندغمت في المعجم المحلي لتشير إلى «الشعب» لا إلى «السوقة» فحسب.[1899]

مع مطلع القرن العشرين، حملت الصحافة الوطنية التي نشأت في المنطقة الخليفية خطاباً تحديثيّاً ربط بين مفهوم «العامة» ومبدأ «المواطنة». فالصحف العربية-الإسبانية التي أحصى محمد الحبيب الخراز صدورها بتطوان بين 1912 و1930 وظّفت اللفظين «الشعب» و«الجمهور» بدلاً من «العامة»، معلنة أنّ زمن «السوقة» انتهى لصالح فئةٍ مدنيةٍ تطالب بالإصلاحات الدستورية.[1900] وسرعان ما انعكس هذا التحول المفهومي في العرائض التي رفعها زعماء الحركة الوطنية إلى المقيم العام الإسباني، حيث وُقِّعت باسم «سكان تطوان» أو «الوطنيين» بدل «رؤساء الطوائف»، ما يؤكد تحقق الانزياح الدلالي من هوية مهنية ضيقة إلى هوية سياسية جامعة.[1901]

1896 أحمد سليم، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (الرباط: منشورات كلية الآداب، 2001)، ص 101.
1897 محمد القبلي، الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط (الدار البيضاء: دار توبقال، 1997)، ص 72.
1898 مزاحم علاوي الشاهري، تاريخ المغرب في العصر الوسيط (بغداد: مركز دراسات الوحدة، 2009)، ص 211.
1899 محمد الحبيب الخراز، «تاريخ الصحافة في شمال المغرب»، دراسات محكّمة، 2021، ص 7.
1900 المرجع نفسه، ص 10.
1901 Federica Ferrero, “We Don’t Want Another Polisario: Tetouan and the Northern Question beyond the Rif,” Afriche e Orienti 1 (2021): 65.

وتشير دراساتٌ معاصرة إلى أن حراك 20 فبراير 2011 أعاد تفعيل هذا التراث، فرفع المحتجون شعار «الشعب يريد» متجاوزين كل الإشارات الطبقية القديمة؛ ويرى فيديريكا فيرّيرو أنّ هذا الامتداد التاريخي هو الذي منح تطوان «بُعدَها الشمالي» الخاص داخل الحركة الوطنية المغربية، وحول «العامة» إلى فاعلٍ مدنيّ يعيد إنتاج ذاته كلما تغيّر السياق السياسي[1902].

يتّضح، إذن، أنّ مفهوم «العامة» بتطوان سار في مسارٍ دائري يبدأ بحرفيي السوق وينتهي إلى مواطنين منخرطين في الفعل الوطني. لقد تحرّر اللفظ من الإيحاء بالاستضعاف ليتحوّل إلى عنوانٍ على المشاركة، فكل انزياحٍ اصطلاحيّ . من «السوقة» إلى «الرعية» إلى «الأهالي» ثم «الشعب» . كان يستجيب لتحوّلٍ بنيوي في علاقات القوة بين الدولة والمجتمع. وهكذا أسهم تطور البنية الاقتصادية والمجال الحضري، ثم صعود الصحافة والحركة الوطنية، في صهر «العامة» داخل هوية مدنية مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تسارعت الهجرة القروية إلى تطوان، وظهر مصطلح «الأهالي» في تقارير القناصل الإسبان لوصف الجمهور الحضري الجديد وخاصّة اليد العاملة في مهن الخياطة والجلد. وقد أسهمت تلك «الأهالي» في صوغ خطابٍ احتجاجيّ مبكّر، تجلّى في الحركات المطالبة بتخفيف المكوس وفي الانتفاضات ضدّ احتكار التبغ، فغدت «العامة» مرادفاً لقوةٍ تفاوضيةٍ وليست مجرّد كتلة صامتة. وتؤكّد دراسةٌ سوسيولوجية منشورة في مجلّة «ليكسوس» أنّ أحياء «الباريو» الجديدة صارت مراكز لتجميع المطالب الاجتماعية، وأنّ المصطلحات الإدارية الإسبانية مثل *el pueblo* اندغمت في المعجم المحلي لتشير إلى «الشعب» لا إلى «السوقة» فحسب.[1903] فاعلة، تمهيداً لظهورها كركيزة أساسية للحراك السياسي في القرن الحادي والعشرين.

مع مطلع القرن العشرين، حملت الصحافة الوطنية التي نشأت في المنطقة الخليفية خطاباً تحديثيّاً ربط بين مفهوم «العامة» ومبدأ «المواطنة». فالصحف العربية-الإسبانية التي أحصى محمد الحبيب الخراز صدورها بتطوان بين 1912 و1930 وظّفت اللفظين «الشعب» و«الجمهور» بدلاً من «العامة»، معلنة أنّ زمن «السوقة» انتهى لصالح فئةٍ مدنيةٍ تطالب بالإصلاحات الدستورية.[1904] وسرعان ما انعكس هذا التحول المفهومي في العرائض التي رفعها زعماء الحركة الوطنية إلى المقيم العام الإسباني، حيث وُقِّعت باسم «سكان تطوان» أو «الوطنيين» بدل «رؤساء الطوائف»، ما يؤكد تحقق الانزياح الدلالي من هوية مهنية ضيقة إلى هوية سياسية جامعة.[1905]

وتشير دراساتٌ معاصرة إلى أن حراك 20 فبراير 2011 أعاد تفعيل هذا التراث، فرفع المحتجون شعار «الشعب يريد» متجاوزين كل الإشارات الطبقية القديمة؛ ويرى فيديريكا فيرّيرو أنّ هذا الامتداد التاريخي هو الذي منح تطوان «بُعدَها الشمالي» الخاص داخل الحركة الوطنية المغربية، وحول «العامة» إلى فاعلٍ مدنيّ يعيد إنتاج ذاته كلما تغيّر السياق السياسي[1906]

الفقرة الثانية: دراسة تحوّل مفهوم «الخاصة» من نخبة فقهية إلى طبقة مثقفة حديثة

1902 المرجع نفسه، ص 70.

1903 محمد الحبيب الخراز، «تاريخ الصحافة في شمال المغرب»، دراسات محكّمة، 2021، ص 7.

1904 المرجع نفسه، ص 10.

1905 Federica Ferrero, “We Don’t Want Another Polisario: Tetouan and the Northern Question beyond the Rif,” Afriche e Orienti 1 (2021): 65.

1906 المرجع نفسه، ص 70.

شهدَ مفهومُ «الخاصة» في المغرب تحوّلاً عميقاً بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين؛ فقد انتقل من كونه لقباً مقصوراً على نخبةٍ فقهيةٍ–علمية يُمثّلها فقهاءُ القرويين وجماعةُ العُدول إلى صفةٍ يتقاسمها موظَّفو الإدارة الاستعمارية وخريجو الجامعات الحديثة. لقد أعاد هذا التحوّل تشكيلَ ميزان السُّلطة المعرفيّة، مُدخِلاً عناصرَ بيروقراطية وعلمانية إلى فضاءٍ ظلّ قروناً تحكمه الشرعية الشرعية والرسوخ التقليدي. تتتبّع الصفحاتُ الآتية مسارات هذا التحوّل وأسبابه التاريخيّة، مبيّنةً كيف غيّرت تحوّلات الدولة والمجتمع بنيةَ النخبة وأساليبَ إنتاج المعرفة في المغرب.[1907]

مع بدايات القرن التاسع عشر ظلّت صفةُ «الخاصة» لصيقةً بعلماء جامعة القرويين؛ إذ قضت أعرافُ المخزن بأن يحتكرَ هؤلاء الفتوى والتدريس والإمامة، وأن ينهض العُدول بمهمّات التوثيق الشرعي، وهو احتكارٌ أضفى عليهم رأسمالاً رمزياً مكّنهم من ضبط المجال العمومي فكرياً وأخلاقياً.[1908] وقد سجّل أحمد التوفيق أنّ القبائل كانت تُحيل نزاعاتها إلى «أهل فاس» طلباً للتمييز بين «العامة» و«الخاصة»، وهو تمييزٌ شرعيّ قبل أن يصير اجتماعياً.[1909] بيد أن هذا النسق بدأ يهتزّ بفعل الأزمات المالية للمخزن والانفتاح المحدود على التجارة الأوروبية؛ فظهر إلى جانب الفقيه العُدلُ الموثّقُ والوسيطُ التجاريّ المتمرّسُ باللغات الأجنبية، ما أحدثَ أوّل شرخٍ في الحصرية المعرفيّة لرجال القرويين.[1910]

ومع تز ايد التوغّل الفرنسي قبيل فرض الحماية (1912) نشأت حاجةٌ ماسّة إلى مترجمين وكتّابٍ ذوي تكوين مزدوج: شرعي–لغوي أو شرعي–تجاري. استجابت بعض أسر فاس المرموقة بإرسال أبنائها إلى مدارس البعثة، بينما وفّر المخزن منحاً لشبابٍ يتعلّمون الحساب واللغات قصدَ خدمة «الدواوين» الجديدة؛ وهكذا تشكّلت طبقةٌ وسيطة لم تعد تستمدّ وجاهتها من الحفظ الفقهي حصراً، بل من تمكّنها من الأدوات البيروقراطية الحديثة.[1911] وفي هذا المناخ كتب روجيه لوتورنو عن «أُطُرٍ مغاربة ناطقين بالفرنسية يزاوجون بين تقليد القرويين وإملاءات الإدارة» معتبراً أنّ هؤلاء اختطفوا لقب «الخاصة» من يد العلماء[1912]

فرضت معاهدةُ الحماية نفسها نقطةَ انعطاف؛ فقد سنّ المقيم العام ليوطي شبكة مدارسٍ فرنسية–بربرية أعدّت جيلاً اكتسب كفايات الضبط الإداري والعُرف القانوني معاً، وأضحى يُشار إليه في التقارير باسم «النخبة المثقفة» تمييزاً له عن «العُلماء التقليديين».[1913] وصار الموظف المخزنيُّ المرتبطُ بالمر اقبة الفرنسية يُعرَّف بـ«الخاصة» في الوثائق الرسمية، بعدما أُقصي العلماء إلى لقب «الفقهاء».[1914] ويُبرز عبد الرحيم بنحادة أنّ هذا الإقصاء لم يكن محايداً؛ إذ ر افقته سياسةُ «عقلنة» القضاء الشرعي بدمج العُدول في محاكم عرفية خاضعة للإدارة، فجُرّدوا تدريجياً من استقلالهم القديم.[1915]

1907 أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850–1912) (الرباط: منشورات كلية الآداب، 2011)، ص 112.

1908 محمد المنوني، ورقات عن الحضارة المغربية (الرباط: مطبعة المعارف، 1999)، ص 45

1909 Roger Le Tourneau ،Fès avant le protectorat (باريس: PUF1949، ص 78).

1910 Henri Terrasse ،La Mosquée al-Qarawiyin à Fès (باريس: Klincksieck1968، ص 33).

1911 عبد الرحيم بنحادة، العلماء والمخزن: جدلية السلط والشرع في المغرب (الرباط: دار أبي رقراق، 2002)، ص 59.

1912 محمد أرسلان، الفشتاليون في المغرب الأقصى ودورهم في الحياة العامة (فاس: منشورات كلية الآداب، 2010)، ص 42.

1913 عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996)، ص 131.

1914 محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، ج 2 (الرباط: دار المغرب، 1978)، ص 201

1915 محمد مزيان، «المغرب في الأدبيات الكولونيالية الفرنسية ومشروعية الغزو»، عمران (2015) 17، ص 118.

تزامناً مع ذلك، ولّد تأسيسُ معاهد عليا كالمدرسة المغربية للإدارة (1920) ثم جامعة محمد الخامس لاحقاً فضاءً أكاديمياً بديلاً لجلسات القرويين.[1916] فأضحى خريجُ الجامعة –وإن لم يتلقَّ تكويناً شرعياً– مُخوَّلاً للوظائف العليا، فامتدت إليه صفةُ «الخاصة» بحكم موقعه الوظيفي لا حفظه المتون، وهو ما عبّر عنه العرويّ قائلاً: «إنّ الشرعية انتقلت من السَّند إلى الشهادة».[1917] ووجد العلماء أنفسهم مضطرّين لمجاراة هذا التحول؛ فأنشأ بعضهم مجلاتٍ مُحْكمة ودمجوا العلوم الاجتماعية في مناهجهم، سعياً لاستعادة بعضٍ من رأس المال الرمزي المفقود.[1918]

التحوّل في بُنية «الخاصة» انعكس مباشرةً على السلطة المعرفية؛ فقد صارت اللغة الفرنسية وعُدَّةُ الإحصاء أدواتٍ لإنتاج المعرفة «المعترف» بها، بينما أُعيد تأطير الفتوى والتدريس التقليديَّين داخل حدود «التراث».[1919] ووثّق محمد مزيان كيف استخدمت الكتابة الكولونيالية هذا التصنيف لتبرير الغزو بذريعة تحديث البِنى الذهنية للمغرب، مُقدِّمةً النخبة الجديدة كحليف معرفي ضروري للحماية.[1920] ومع نهاية الأربعينيات، كان موظّفو المالية، وأطرُ الصحة، والمهندسون المغاربة –وجميعهم خرّيجو المعاهد الفرنسية– يُعرَّفون في الصحافة الوطنيّة بلقب «الخاصة»، بل وُضِعوا في صدارة الحركة الوطنية التي طالبت بتوحيد التعليم وإلغاء التمييز بين «العِلم» و«الشرع».[1921]

غير أنّ استقلال 1956 كشف هشاشةَ هذا البناء المزدوج: فقد ورثت الدولة نظاماً جامعياً منقسمَ الهوية بين لغةٍ استعماريةٍ وهيمنةٍ مخزنيةٍ قديمة، الأمر الذي تَرسَّخ لاحقاً في ما سمّاه المتخصصون «فشل الازدواجية التعليمية».[1922] ولئن احتفظ فقهاء القرويين بجزء من المشروعية الرمزية عبر شبكات الأوقاف والإرشاد، فإن مرجعيتهم صارت خاضعة للمساءلة من قِبل خريجي العلوم الإنسانية والقانونية الذين امتلكوا مفاتيح الإدارة والإعلام، فتحددت سلطةُ المعرفة بقدرة حاملها على صوغ خطابٍ عقلانيّ ينسجم مع مؤسسات الدولة الحديثة لا بعمق إسناده.[1923]

وهكذا اكتمل تحوّلُ مفهوم «الخاصة» من شريحة فقهية ضيّقة إلى طبقة مثقفة قادرة على توظيف رأس مالها التعليمي في ميدان السّلطة، وهو تحوّلٌ أعاد تعريف الشرعية نفسها: من مرجعية نصيّةٍ–فقهية إلى مرجعية تقنية–إدارية، ومن جماعةٍ يستمدّ أفرادُها وجاهتهم من حفظ المتون إلى جماعةٍ تُقاس قيمتُها بدرجة التخصص وموقعها في هرم الدولة.[1924] ومع انصرام عقود الاستقلال تبدو المنافسة مُستمرّة بين صورتيْ

1916 ثامر عزام الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب 1939–1956 (بغداد: دار البشائر، 2014)، ص 77.

1917 محمد رفيق، «رحلة في النظام التعليمي المغربي»، أعمال أكاديمية العلوم والآداب – مونبلييه (2010)، ص 6.

1918 سعيد العلوي، «السياسات التعليمية الفرنسية بالمغرب زمن الحماية»، International Journal of Language, Literature and Society 4, 2 (2019)، ص 49.

1919 Edmund Burke III, “Morocco and the Near East,” European Journal of Sociology 10,1 (1969), p. 81.

1920 خالد الهادي، «الحركة الوطنية المغربية 1912–1937»، مجلة جامعة الزيتونة (2014) 16، ص 30.

1921 أحمد الهيل، «تعليم جامعي مزدوج فاشل: تاريخ التعليم العالي المغربي»، Journal of Quality in Education (2022) 5,1، ص 19.

1922 إدريس الكتاني، النظام التربوي في المغرب: بعد ربع قرن من عهد الاستقلال 1956–1982 (الرباط: نادي الفكر الإسلامي، 1982)، 1982

1923 محمد عبد الحي الكتاني، ماضي القرويين ومستقبلها (فاس: مطبعة النجاح، 1964)، ص 78.

1924 ديل ف. إيكلمان، المعرفة والسلطة في المغرب: صور من حياة مثقف من البادية في القرن العشرين، ترجمة محمد أعفيف (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2000)، ص 24.

«الخاصة» القديمة والجديدة، إلا أنّ الغلبة تميل لمن يملك أدوات الاقتصاد المعرفي العالمي، لا من يملك حُجّةَ السَّند وحده[1925].

خاتمة:

يسعى البحث للإجابة عن الإشكالية المطروحة عن طريق تسليط الضوء على ثنائية العامة و الخاصة خلال الفترة الحديثة و المعاصرة بمدينة تطوان من خلال مجموعة من المصادرالرسمية و الأجنبية من خلال مقاربة تعيد الاعتبارللعامة في خطابهم الذاتي وفي خطاب النخبة عنهم, مستفيدة من أدوات التاريخ الاجتماعي و الاقتصاد السياسي و الانتروبولوجيا التاريخية

المراجع

Federica Ferrero, “We Don’t Want Another Polisario: Tetouan and the Northern Question beyond the Rif,” Afriche e Orienti 1 (2021)

Henri Terrasse ،) La Mosquée al-Qarawiyin à Fès باريسKlincksieck :، 1968.

إدريس الكتاني، النظام التربوي في المغرب: بعد ربع قرن من عهد الاستقلال 1956–1982)الرباط: نادي الفكر الإسلامي، 1982(،

Roger Le Tourneau،) Fès avant le protectorat باريسPUF :، 1949

أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850–1912) (الرباط: منشورات كلية الآداب، 2011)، ص 112.

أحمد الهيل، «تعليم جامعي مزدوج فاشل: تاريخ التعليم العالي المغربي»، Journal of Quality in Education 5,1 (2022)، ص 19.

ثامر عزام الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب 1939–1956 (بغداد: دار البشائر، 2014)،

خالد الهادي، «الحركة الوطنية المغربية 1912–1937»، مجلة جامعة الزيتونة (2014) 16، ص 30.

ديل ف. إيكلمان، المعرفة والسلطة في المغرب: صور من حياة مثقف من البادية في القرن العشرين، ترجمة محمد أعفيف (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2000)، ص 24(19، ص 49.

سعيد العلوي، «السياسات التعليمية الفرنسية بالمغرب زمن الحماية»، International Journal of Language, Literature and Society 4, 2 (20.

عبد الرحيم بنحادة، العلماء والمخزن: جدلية السلط والشرع في المغرب (الرباط: دار أبي رقراق، 2002)، ص

عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996)، ص 131.

محمد أرسلان، الفشتاليون في المغرب الأقصى ودورهم في الحياة العامة (فاس: منشورات كلية الآداب، 2010)، ص 42.

محمد الحبيب الخراز، «تاريخ الصحافة في شمال المغرب»، دراسات محكّمة، 2021، ص 7.

محمد المنوني، ورقات عن الحضارة المغربية (الرباط: مطبعة المعارف، 1999)، ص 45

محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، ج 2 (الرباط: دار المغرب، 1978)، ص 201

محمد رفيق، «رحلة في النظام التعليمي المغربي»، أعمال أكاديمية العلوم والآداب – مونبلييه (2010)، ص 6.

محمد عبد الحي الكتاني، ماضي القرويين ومستقبلها (فاس: مطبعة النجاح، 1964)، ص 78.

محمد مزيان، «المغرب في الأدبيات الكولونيالية الفرنسية ومشروعية الغزو»، عمران (2015) 17، ص 118.

مايكل جلسنان، التعرّف إلى الإسلام: مدخل أنثروبولوجي (لندن: كروم هلم، 1982)، ص 33.

دايل إف. إيكلمن، المعرفة والسلطة في المغرب: تربية وجيه من القرن العشرين (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، 1985).

الدكتور محمَّد عالي أحمَد الفاروق
أستاذ الفقه وأصوله بكلية الشريعة بجامعة العلوم
الإسلامية بلعيُون ـ موريتانيا

المنهج الفقهي للإمام الرهوني في النقد، والترجيح من خلال باب الدماءات

The Jurisprudential Methodology of Imam al-Rahūnī in Criticism and Preference through the Chapter on al-Damā'āt:

الملخص:

تسعَى هذه الدراسةُ إلى الكشفِ عن المنهج الفقهي الذي سلكه الإمام الرهوني في مجال النقد، والترجيح، وهي تهدِفُ بشكل خاصّ إلى إبراز خصائص هذا المنهج، وتجلِّياته في باب الدماءات. وقد بدأت الدراسةُ بتحديد مفهومي النقد، والترجيح، والتعريفِ بالعلامة الرُّهوني، وبيانِ قَبَسات من سيرته العَطرة في المبحث الأول، ثمَّ تناولت في المبحث الثاني الجانبَ العَمَلي، المتعلِّق بدراسة منهجه في مجال النقد، والترجيح من خلال باب الدماءات.

وقد توصَّلَت الدراسةُ إلى نتائج عديدة، وخُلاصات مُفِيدَة، تَبيَّنَ من خلالها أنَّ المنهج الفقهي الذي سلكه الإمام الرهوني في مجال النقد، والترجيح منهج وسط يمتازُ بالتحرير، والنقد الصريح في مقامه، وبالإنصاف، والتأييد في مقامهما، إذا ظهر له وجهُ ذلك، مع التنبيه إلى أنَّ النقد، والترجيح غالبا ما يكونان عنده متر ابطين. الكلمات المفتاحية: الإمام الرهوني ـ النقد الفقهي ـ منهج النقد، والترجيح عند الرهوني.

Abstract of the Study:

This study seeks to uncover the jurisprudential methodology followed by Imam al-Rahūnī in the fields of criticism and preference. It specifically aims to highlight the features of this methodology and its manifestations in the chapter on al-Damā'āt (blood-related cases).

The study begins by defining the concepts of criticism and preference, introducing the eminent scholar al-Rahūnī, and presenting glimpses from his honorable biography in the first section. Then, the second section addresses the practical aspect related to the study of his methodology in criticism and preference through the chapter on al-Damā'āt.

The study reached numerous results and valuable conclusions, demonstrating that the jurisprudential methodology employed by Imam al-Rahūnī in criticism and preference is a balanced methodology characterized by clarity and frank criticism when appropriate, and

fairness and endorsement when justified. The study also notes that criticism and preference are often interconnected in his approach.

Keywords: Imam al-Rahūnī — Jurisprudential Criticism — Methodology of Criticism and Preference according to al-Rahūnī.

مقدمة:

الحمد لله الذي فقَّه في الدين من أراد به خيراً، وأولاه مثوبة، وأجرا، وأعظم له عنده قدرا، ومحلاً.

ثمَّ الصلاة، والسلام على الرسول الأمين، محمد صلى الله عليه وعلى آله الأبرار، وصحبه الأخيار.

وبعدُ، فإنَّ أعزّما تقضى فيه نفائس الأحقاب، هو العلم الشرعي، قال الله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَى الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾[1926]، وذلك لأنه عمل القلب الذي هو أشرف الأعضاء، وسَعْيُ العقل الذي هو أعزّ الأشياء.

والعلوم الشرعية كثيرة، ومتنوعة، ومما لا شكَّ فيه أنَّ علم الفقه منها في الدرجة العليا، والمرتبة العظمى، وذلك لما له من أهمية شريفة، ومكانة رفيعة، من حيث إنه الطريق المأمون لتصحيح العبادات، وسائر المعاملات، ونيل أعلى الدرجات عند الله عزوجل.

وقد أدرك فقهاء الأمة الأخيار من سلف هذه الأمة، وخلفها الصالح ما للفقه من أهمية بالغة، فوجَّهوا عنايتهم له، وصرفوا فيه نفائس أوقاتهم تدريسا، وتصنيفا، وتقعيدا، وتأصيلا، ونقدا، وترجيحا... وفي مقدمة أولئك الأئمة الأربعة، وتلامذتهم، و أتباعهم، و أتباع أتباعهم.

فقد بذلَ كلّ من أولئك الأعلام قُصارى جهده في نشر مذهب إمامه، وتحريره، والتفريع عليه، والاستدلال له، مع الترجيح لما يقوَى عنده رجحانه في مؤلفات زخرت بها المكتبات.

ولعل من أبرز أولئك الأئمة الأعلام الذين بذلوا قصارى جهدهم في سبيل تحرير مسائل الخلاف، ومواطن الإشكال في المذهب المالكي، والتعرُّض لنقد آراءِ مَن سبقه من الفقهاء، وترجيح ما يرى رجحانَهُ من الآراء: خاتمة المحققين، وحامل لواء المذهب المالكي في عصره العلامة الفقيه النوازليُّ: أبو عبد الله سيدي مَحَمَّد بن أحمد بن مُحمَّد بن يوسف بن علي الحاج الرُّهُوني الوَزَّاني (ت: 1230هـ)، ولذلك فإنَّ دراسة المنهج الفقهي الذي سلكه هذا الإمام الهُمام في مجال النقد، والترجيح من الأهمية بمكان، نظراً لما يتميَّزُبه من الإنصاف، والموضوعية.

ذلك أن المنهج الذي سلكه خاصةً فيما يتعلَّق بالنقد، والترجيح منهجٌ وسط يمتاز بالتحرير، والنقد الصريح في مقامه، وبالإنصاف، والتأييد في مقامهما، إذا ظهر له وجهُ ذلك.

وهو بلا شكّ أهلٌ لكل ذلك، فقد حاز الريادة الفقهية على مستوى عصره، وبشهادة أقرانه، ومعاصريه، ودارت عليه رحى الفتوى، والفقه، والتأليف في المغرب الأقصى، وتميَّز في آرائه الفقهية، وترجيحاته بالقوة، والقدرة الفائقة على نقد آراء مُخالِفِيه، هذا مع قُدرة فائقة على الدفاع عن هذه الآراء، والاختيارات الفقهية، وربطِها بمداركها الشرعية أصولا، وقواعد...

وخيرُ شاهد على ذلك حاشيتُهُ الرائعة التي كتَبها على شرح الشيخ العلامة عبد الباقي الزرقاني لمختصر العلامة خليل بن إسحاق، ذلك أنَّ شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني بالرغم من المكانة التي يحظى

1926 سورة البقرة، الآية: 268.

بها من بين شُرَّاحِ المختصر قد اعتمدَ فيه مُؤلِّفُه بعضَ الآراء الفقهية التي لم تكن محلَّ تسليم ممن جاء بعده من فقهاء المالكية.

وهذا ما نتج عنه وضعُ كثير من الحواشي، والتعليقات عليه، والتي من أبرزها حاشية الإمام العلامة سيدي محمد بن الحسن البناني (ت: 1194هـ)، وحاشية الإمام العلامة سيدي محمد التاودي بن الطالب سودة (ت: 1209هـ).

فقد تصدَّيَا من خلال حاشيتيهما المذكورتين للكثير من النقد، والاعتراض على الشيخ عبد الباقي الزرقاني، فخالفاه في كثير مما ذهبَ إليه، وأكثرا من الردِّ، والاعتراض عليه.

حتى جاء الإمام الهمام الشيخ سيدي مَحمد الرهوني ليكون ناقدا، ومحررا، وحكما بين هؤلاء الأعلام الثلاثة بكل إنصاف، وموضوعية، ففي بعض الأحيان يكون مؤيدا، ومنتصرا للشيخ عبد الباقي الزرقاني، ومرة يؤيد الشيخ سيدي محمد بن الحسن البناني، ومرة يؤيد الشيخ سيدي محمد التاودي، وتارة يكون انتقاده لغيرهم من الفقهاء، خاصة متأخري المالكية من المغاربة.

والأمثلة على ذلك كله كثيرة، ومتعددة، وسيورد الباحث نماذج عديدة منها في محلها بإذن الله.

ولأجل هذه المكانة السامقة التي يمتازُ بها الإمام الرهوني في مختلف المجالات، وفي مجال النقد، والترجيح على وجه الخصوص، ارتأيتُ أن تكون لي دراسة علمية عن هذا الموضوع الجليل، وفي إطار هذه الدراسة لا مناصَ من أن أُقَدِّم بين يدي الموضوع بذكر أمور من الضروريِّ تضمِينُها في مقدمة هذا النوع من الدراسات العلمية، وذلك من خلال النقاط التالية:

- أهداف البحث:

يمكن إبراز أهمّ أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1 ـ التعريف بعلم من أعلام المذهب المالكي، و أئمة الفتوى، والترجيح في بلاد المغرب الأقصى.

2 ـ الاطلاع على المرتكزات، والأسس التي يرتكز عليها المنهج الفقهي للإمام الرهوني في مجال النقد، والترجيح.

3 ـ الوقوف على حقيقة النقد الفقهي، وضبط مدلوله، باعتباره مصطلحا من المصطلحات العلمية الحادثة، وتحديد العلاقة بينه، وبين مفهوم الترجيح الفقهي.

- إشكالية البحث:

تدورُ الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة حول المنهج الذي يتبعه الإمام الرهوني في مجال النقد، والترجيح، وبناء الأقوال، والرد على من سبقه من الفقهاء، وفي سبيل ذلك تُثيرُ الدراسة جملة من التساؤلات المتفرِّعة عن الإشكالية الرئيسة للموضوع، وذلك على النحو التالي:

1ـ ما هي الأسس، والمرتكزات التي يقوم عليها المنهج الفقهي للإمام الرهوني في مجال النقد، والترجيح؟

2 ـ كيف كان تعامل الشيخ الرهوني مع آراء من سبقه من الفقهاء؟

3 ـ ما السر في إكثار الشيخ الرهوني من الردود على شيوخه، وهل كان مُنصفا في الرد عليهم؟

- أهمية البحث:

يعتبرُموضوع هذه الدراسة من أهم المواضيع الفقهية الحريَّة بالدراسة والبحث؛ نظرا لما يتَّسِمُ به المنهج الفقهي للإمام الرهوني في مجال النقد، والترجيح، خاصة في فقه الدماءات، ولأجل ذلك رأى الباحث إفراد هذا الموضوع بدراسة علمية، يقفُ من خلالها على بعض جو انبه المهمة.

- منهج البحث:

بما أنَّ هذه الدراسة تتعلق بالمنهج الفقهي للإمام الرهوني في مجال النقد، والترجيح من خلال باب الدماءات، فيمكن للباحث استخدام المناهج التالية:

1 ـ المنهج الاستقرائي: والذي يتمكَّن بواسطته الباحثُ من تتبُّعِ الآراء الفقهية التي يتعرض الإمام الرهوني لنقدها في باب الدماءات، والوقوف على مدى وجاهة نقده، وترجيحاته الفقهية.

2 ـ المنهج المقارن: والذي يتمكَّن بواسطته الباحثُ من مقارنة آراء الفقهاء، ودراستها.

- الدراسات السابقة:

بعد التفتيش في كثير من المكتبات العلمية، ـ ولحدِّ الآن ـ فإنَّ الباحث لم يقف على دراسة علمية أكاديمية، تتناول موضوع هذه الدراسة، وهو: "المنهج الفقهي للإمام الرهوني في النقد، والترجيح من خلال باب الدماءات"، مما يَجعل طَرْقَ هذا الموضوع جديدًا على ميدان البحث الأكاديمي.

- خطة الدراسة: جات هذه الدراسة وفق الخطة التالية:
  - مقدمة
  - المبحث الأول: في التعريف بالإمام الرهوني وفيه مطلبان:
  - المطلب الأوَّل: مولده واسمه ونسبته
  - المطلب الثاني: دراسته العلمية وتلامذته ووفاته
  - المبحث الثاني: في النقد والترجيح عند الإمام الرهوني من خلال باب الدماءات وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: مفهوم النقد والترجيح
  - المطلب الثاني: نماذج من النقد والترجيح عند الإمام الرهوني في باب الدماءات
  - الخاتمة
  - قائمة المصادروالمراجع.

✓ المبحث الأول: في التعريف بالإمام الرُّهوني[1927] وفيه مطلبان:

1927 اعتمدَ الباحثُ في ترجمته للإمام الرهوني على كثير من المصادر، والمراجع، من أهمها: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عُمَر بن قاسم مخلُوف، (المتوفى: 1360هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م، عدد الأجزاء: 2، الطبقة الخامسة والعشرون، فرع فاس، ج: 1 ص: 541، وإتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر، والرابع، لعبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، تنسيق، وتحقيق: محمد حجّي، أستاذ التاريخ بجامعة محمد الخامس، سابقاً، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، بتاريخ: 1417هـ -1997م، ج: 1 ص: 114، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، ج: 2 ص: 357، باب الميم، وأزهار البستان في طبقات الأعيان، لأبي العباس أحمد بن عجيبة، الناشر: دار الكتب العلمية، بتاريخ: 2020م، ص: 206 ـ 207، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (المتوفى: 1376هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى - 1416هـ- 1995م، عدد الأجزاء: 2، ج: 2 ص: 352 ـ 353، والاستقصا لأخبارِ دُول المغرب الأقصى، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي (المتوفى: 1315هـ)، المحقق: جعفر الناصري/ محمد الناصري، الناشر: دار الكتاب ـ الدار البيضاء، (بدون تاريخ نشر)، عدد الأجزاء: 3، ج: 8 ص: 129، وسلوة الأنفاس، ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لمحمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، حققها ووضع فهارسها حفيد المؤلف: الدكتور الشريف: محمد

- **المطلب الأول: مولده واسمه ونسبته وفيه فرعان:**
- **الفرع الأوَّل: مولده ونشأته:**

وُلد الإمام أبو عبد الله مَحمَّد ـ بفتح الميم الأُولى ـ بن أحمد بن مُحَمَّد الرُّهوني[1928] بقرية مدشر ابْريكْشَه بفرقة بُورَنْدَة بقَبيلة "رُهُونَة" المُتَاخِمَة لِمَصْمُودَة[1929]، ووَزَّان في ذي القعدة، سنة: (1159هـ)، المو افِق أواخر نوفمبر سنة: (1746م[1930])، ونشأَ نشأةً دِينيَّة في حجر والده، وأسرته المحافظة بفرقة أولاد بورندة، بقرية ابريكْشة، عاصمة قبيلة رُهُونَة الجبليَّة التي تبعُدُ عن مدينة وَزَّان المغربية حدود: 25 كلم تقريباً.

- **الفرع الثاني: اسمُه ونسبته:**

هو العلامة الفهامة، أبو عبد الله سيدي مَحَمَّد، (بفتح الميم الأُولى من محمَّد، كما هي العادة عند أهل المغرب[1931]) بن أحمد بن مُحَمَّد (ضَمّاً) بن الولي الصالح سيدي يوسف بن علي الحاج، البريكشي[1932]، الوزاني الرُّهُوني (بضمِّ الرَّاء[1933])، نسبة إلى قبيلة رهونة[1934]، وهي إحدى قبائل جبل التين، والزيتون، وتقع

حمزة بن علي الكتاني، ج: 1 ص: 107ـ 108، وجامع القرويين المسجد والجامعة بمدينة فاس موسوعة لتاريخها المعماري والفكري، للدكتور: عبد الهادي التاري، عضو أكاديمية المملكة المغربية، دار نشر المعرفة ـ الرباط ـ المغرب، الطبعة الثانية 2000م، ج: 3 ص: 807، رقم الترجمة: 130.

1928 ملاحظة: يختلف الشيخ الرهوني الوزاذ هذا عن الرهوني التطواني، صاحب كتاب: "تنبيه الأنام على ما في كتاب الله من المواعظ والأحكام"، وعمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، وحادِي الرِّفاق إلى شرح لامية الزقَّاق"، فمُترجَمنا اسمه مَحمَّد بن أحمد الرهوني، وكنيته أبو عبد الله، وقد اشتهرَ بالفقيه الرهوني، بينما الرهوني الثاني اسمه: أحمد بن أحمد الرهوني التطواني، ويكنى بأبي العباس، وهو متأخِّرٌ عن الرهوني مترجَمِنا، بل لم يُولد إلاَّ بعد وفاته؛ لأنَّ الرهوني مترجَمنا تُوفي سنة: (1230هـ ـ 1815م)، وهذا وُلِدَ سنة: (1288هـ ـ 1871م)، وتوفي يوم الثلثاء: 15 ربيع الثاني سنة: (1373هـ ـ 1953م)، وكذلك يختلفُ أيضاً مترجَمنا عن العلامة يحيى بن موسى الرهوني، المتوفى سنة: (773هـ). انظر من أعلام وزَّان العلامة الفقيه النوازلي مَحمَّد بن أحمد الرهوني الوزَّاني، (ت: 1230هـ ـ 1815م) قبسات من سيرته ولمحات من فضله، المؤلف: ذ. عبد المجيد بن عبد السلام بودياب الرُّهوني، تقديم الدكتورة: لطيفة الوزاني الطيبي (أستاذة باحثة في التصوف والتاريخ والأدب)، الناشر: مكتبة سلمى الثقافية ـ تطوان ـ المغرب، الطبعة الأولى، 1442هـ ـ 2021م، ص: 9، و ص: 13.

1929 هي إحدى قبائل المغرب المشهورة.

1930 انظر من أعلام وزَّان العلامة الفقيه النوازلي مَحمَّد بن أحمد الرهوني الوزَّاني، (ت: 1230هـ ـ 1815م) قبسات من سيرته ولمحات من فضله، المؤلف: ذ. عبد المجيد بن عبد السلام بودياب الرُّهوني، ص: 13.

1931 انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، المؤلف: الأستاذ سيدي محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، ج: 4 ص: 129، وسلوة الأنفاس، ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، المؤلف: محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، ج: 1 ص: 107، ومن أعلام وزَّان العلامة الفقيه النوازلي مَحمَّد بن أحمد الرهوني الوزَّاني، (ت: 1230هـ ـ 1815م) قبسات من سيرته ولمحات من فضله، المؤلف: ذ. عبد المجيد بن عبد السلام بودياب الرُّهوني، ص: 13.

1932 البريكشي نسبة إلى بَرِيكْشة بفتح الباء، وكسر الراء، وسكون الكاف، وهو اسم للدوار الذي وُلِدَ فيه، وبه نشأَ، وترعرع، هكذا قال الأستاذ عبد المجيد بن عبد السلام بودياب الرهوني، بينما ذكر الأستاذ محمد بن جعفر الكتاني أنَّ ابريكشه يُدعى بها جدُّ أبيه الولي الصالح الشيخ يوسف بن علي الحاج. انظر من أعلام وزَّان العلامة الفقيه النوازلي مَحمَّد بن أحمد الرهوني الوزَّاني، (ت: 1230هـ ـ 1815م) قبسات من سيرته ولمحات من فضله، المؤلف: ذ. عبد المجيد بن عبد السلام بودياب الرُّهوني، ص: 14، وسلوة الأنفاس، ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، المؤلف: محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، ج: 1 ص: 107.

1933 الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي المؤلف: الأستاذ سيدي محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، ج: 4 ص: 129.

1934 ذكَرَ الأستاذ عبد المجيد بن عبد السلام بودياب الذي هو من أفراد هذه القبيلة: "ارهونة" بعض المعلومات المهمَّة عن هذه القبيلة، فذكر أنَّها من بين قبائل اجبالة التابعة لجهة طنجة تطوان شمال مدينة وزَّان، وأنَّ اسمها القديم هو: تارهونت، وأنها تحدُّها من جهة الشرق قبيلة اغزاوة، ومن جهة الشمال قبيلة بني زكار، وقبيلة بني يسف، ومن جهة الغرب قبيلة أهل سريف، وقبيلة صرصار، ومن جهة الجنوب قبيلة مصمودة، وأهل الرباع، وأنها تنقسم إلى جماعتي ابريكشه، وأسجن، بالإضافة إلى مشيخات عديدة، وهي: مشيخة اللوطاوين ـ بني زكون ـ الفتاحنة ـ أولاد بورندة، وأنها تضمُّ عددا كبيرا

بين مدينتي شفشاون، ووزَّان[1935]، وفي وسط هذه القبيلة يُوجدُ قبرُ جَدِّ والده المعروف بالدِّين، والصلاح يوسف[1936] بن علي، الذي اشتهر بالحاج[1937]، وقد اشتهرت هذه القبيلة بكثرة ما أنجبته من الحُفَّاظ، والفقهاء، والعلماء الأفذاذ الذين ذاع صيتُهم، و انتشر شذَاهم، وغطَّت شُهرتُهم الآفاق، وعلى رأسهم العلامة المتقن المتفنِّن، المتَّسع المؤلف المطَّلع، صاحب التصانيف الرائقة النافعة، الذي إليه المرجع في حلِّ المشكلات.

- المطلب الثاني: دراسته العلمية وتلامذته ووفاته وفيه ثلاثة فروع:
- الفرع الأول: مشايخه وأساتذته:

أخذَ الإمام الرهوني في بداية طلبه القرآن الكريم، وبعد تمكّنه من حفظه عن ظهر قلب برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، كما هي عادة أهل بلده اشتغل بحفظ المتون اللغوية، والفقهية، وتعلَّم العلوم الأولية على شيوخ بلدته، فشهدوا له بالذكاء، والفهم، ثم انتقل إلى زاويَّة وزان؛ لاستكمالِ دراسته، فمكث فيها فترة من الزمن، نالَ فيها تكوينا رفيع المستوى في التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والبلاغة بمسجد مولاي عبد الله الشريف على يد الشيخ العلامة المدرس الشهير محمد بن الحسن الجنوي، وعلي بن حسين الوزاني[1938]، ثم سمت به نفسه للارتواء من مناهل الدراسة العلمية، فشدَّ الرحال إلى منبع العلم، ومركز الإشعاع الفكري عاصمة المغرب العلمية ـ مدينة فاس ـ ، فجالس علماءها، وفقهاءها، وتفرَّغ لحلقات التدريس بها، فتعمّقت معارفه، وتوسَّعت مداركه في مختلف العلوم الشرعية، واللغوية بفضل تتلمذه على شيخ الجماعة بالقرويين العلاَّمة محمد بن سودة التاودي، وقد نال منه إجازة عامة بشرطها المعتبر، وقيدها المقرَّر[1939].

وخلاصة القول إنَّ الإمام الرهوني قد أخذ العلم عن مجموعة من أعلام عصره، وهداة مصره، وقطره، وفيما يلي يذكر الباحث عددا من المشاهير الذين جالسهم، وأخذ عنهم العلم بين وزَّان، وتطوان، وفاس، ومكناس، وغير ذلك من أقطار المغرب الأقصى ممن يعدُّون من أبرز شيوخه:

- العلامة سيدي محمد بن علي الورزازي (ت: 1214هـ)، فقد أخذ عنه في بداية طلبه، كما ذكرَ الشيخ الرهوني نفسه، حيث قالَ أثناءَ ترجمته لشيخه أبي عبد الله سيدي محمد التاودي في معرضِ عَدِّ

من المساجد، والزوايا والأضرحة. انظر من أعلام وزَّان العلامة الفقيه النوازلي مَحمَّد بن أحمد الرهوني الوزَّاني، (ت: 1230هـ ـ 1815م) قبسات من سيرته ولمحات من فضله، المؤلف: ذ. عبد المجيد بن عبد السلام بودياب الرُّهوني، ص: 7.

1935 انظر المرجع السابق، ص: 14.

1936 كان جدُّ والده يوسف من أهل الولاية، والصلاح، والدين، والخير، ومنه اشتهر في بنيه لقب الحاج، ومزارتُه بقرب مد شرهم بوسط قبيلة رهونة مشهورةٌ. انظر سلوة الأنفاس، ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، المؤلف: محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، ج: 1 ص: 108.

1937 انظر إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر، والرابع، المؤلف: عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة ج: 1 ص: 114.

1938 مجلة دعوة الحق، مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مقال للأستاذ عبد الإله لغزاوي، (باحث جامعي) حول النوازل الكبرى للمفتي محمد بن الحاج الرهوني قضايا ومواقف وتوجهات، العدد: 396، تاريخ الإصدار: يونيو 2010م، ص: 31.

1939 انظر حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر العلامة خليل، المؤلف: سيدي محمد بن أحمد الحاج الرهوني، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، ط: 1، بتاريخ: 1306، ج: 1 ص: 14، ومجلة دعوة الحق، مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مقال لعبد الإله لغزاوي حول النوازل الكبرى للمفتي محمد بن الحاج الرهوني قضايا ومواقف وتوجهات، العدد 396، تاريخ الإصدار: يونيو 2010م، ص: 32.

الآخِذينَ عنه: "وَأَخَذَ عنه خلقٌ كثيرٌ، من أَجلِّهم شيخُنا العلامة الجنوي، الآتي ذِكْرُه، وشيخُنا المتفنِّن أبو عبد الله سيدي محمد بن علي الورزازي، أطالَ الله بقاءه[1940]".

- العلامة سيدي علي بن حسين الوزاني، الذي كانت له اليد الطولى في العلوم العقلية، والنقلية.
- العلامة أبو عبد الله محمد بن الحسن الجنوي الحسني العمراني الوزاني التطواني (ت: 1200هـ)، وقد لزمه بتطوان، كما لزمه أيضاً بمكناس، لمَّا انتقل إليها، وهو عمدته، وعليه معوَّله في العلوم، وقد كان شديد التأثُّر به، مبالغاً في الثناء عليه يصفه بقوله: "شيخنا، وسيدنا العلاَّمة المَشهُودُ له بالتَّقدُّم في الفُروع، والأصول المرجُوعُ إليه في المعضلات من المعقول، والمنقول[1941]"، وهذا ليس اعتباطا، بل هو للمكانة العلمية الكبيرة التي وصلَ إليها العلامة محمد بن الحسن الجنوي، فقد كان فقيها، مفتيا، مشاركا في التفسير، والحديث، والأصول، وعلم الكلام، والنحو، والبيان، والمنطق، والتصوف، وغيرها، وقد قرأ بتطوان، ثم رحل إلى فاس، فدرس بها على الشيخ محمد جسوس، وعمر الفاسي، ومحمد التاودي بن سودة، وغيرهم، وكان مولده في رجب سنة: 1135هـ، وتُوفي يوم الاثنين: 13 رمضان عام: 1200هـ، وَدُفِنَ بمراكش، وقد تتلمذ عليه جماعةٌ من الطلبة من أبرزهم الإمام الرهوني الذي لازمه حضراً، وسفراً[1942]، حتى أجازه إجازة عامَّة.
- العلامة المحقق، والعمدة المدقق أبو عبد الله سيدي محمد التاودي بن محمد الطالب بن سودة المُرِّي الأندلسي أصلا الفاسيُّ منشأً، وداراً، (ت: 1209هـ)، كما ذكر ذلك الرهوني نفسه، فقد ذكر أنه منَّ الله عليه بالأخذ عنه، فسمع منه موطأ الإمام مالك بقراءته عليه، مع تتبُّعِ ألفاظه، وتفهُّمِ معانيه، وكذلك صحيح البخاري، بعضه بقراءته عليه، وجلُّه بقراءة غيره، واستماعه هو له، كما ذكر أيضاً أنَّه سمع منه مواضع من تفسير كتاب الله تعالى، وشيئا من صحيح الإمام مسلم، و أنه قرأ عليه شيئاً من لامية الأفعال في التصريف لجمال الدين محمد بن مالك، و أنه ذَاكرَهُ في عدَّة مسائل فقهية، وأجازه في ذلك، وفي غيره إجازة تامَّة، مطلقة عامَّة بشرطها المعتبر، وقيدها المقرَّر، وقد أوردَ في حاشيته المذكورة نصَّ هذه الإجازة، واستدعاءَها من شيخه المذكور[1943].
- العلامة الفهامة المشارك المحقِّق أبو عبد الله سيدي محمد بن الحسن البناني الفاسي منشأً، وداراً، (ت: 1194هـ)، وقد ترجمَ هو بنفسه لهؤلاء الثلاثة الأعلام في حاشيته على الزرقاني، و أثنى عليهم، وذكر الكثير من آثارهم العلمية، ومآثرهم السَّنية[1944].

1940 انظر حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر العلامة خليل، المؤلف: سيدي محمد بن أحمد الحاج الرهوني، ج: 1 ص: 13.

1941 انظر مثلاً ج: 7 ص: 461 ـ 462 من الحاشية المذكورة.

1942 كانت العلاقة وثيقة جدا بين الإمام الرهوني، وشيخه محمد بن الحسن الجنوي، وقد كان دائم الاتصال به، والمراسلة له، من ذلك رسالة بعثها له الرهوني بعد أن فارقَهُ مُدَّةً من الزمن، وتزوَّجَ، وقد أوردَ الشيخ الرهوني هذه المراسلة، وَرَدَّ شيخه عليها في حاشيته على الزرقاني. انظر حاشية الرهوني، ج: 1 ص: 23.

1943 انظر المرجع السابق، ج: 1 ص: 14 ـ 15.

1944 انظر المرجع السابق، ج: 1 ص: 12 ـ 24.

- الشيخ علي بن أحمد بن الطيب الوزاني المتوفى بوزان يوم الثلثاء: 29 ربيع الثاني عام: 1226هـ، وهو أحد شيوخه في التصوف، فقد أخذ عنه الطريقة الصوفية الوزانية، وكان يلازمه حضرا، وسفراً، حتى أصبح من خاصته الملازمين له، وقد نظمَ قصائد متعددة في مناقبه[1945].

- الفرع الثاني: تلامذته وطلاَّبه:

انتفَع بالإمام الرهوني، وأخَذ عنه جماعة، يصعب عدُّهم، وقد لا تمكن الإحاطة بهم، نظراً لكثرتهم، و انتشارهم، وذلك ناتج عن المكانة العلمية الكبيرة التي كان يتمتع بها، وطول المدة التي قضاها في خدمة العلم، فمن أشهر من انتفع بمجالسته، وأخذ عنه[1946]:

- سلطان المغرب المولى أبو الربيع سليمان بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل الحسني، العلوي السجلماسي، وهو علامة كبير قبل أن يكون سلطان المغرب، كان ميلاده بسجلماسة سنة: 1180هـ، وتوفي بمراكش، ودفن بها في: 13 ربيع الأول عام 1238هـ، وقد نال الإمام الرهوني مكانة مرموقة لدى السلطان مولاي سليمان الذي قرظ حاشيته، وولاَّه النظر في قضاء المنطقة الشمالية[1947]، وقد كان له اتصال دائم به، وكان يكرمه، ويرعاه إلى أن توفي، رحمه الله تعالى[1948].
- الشيخ محمد بن محمد التهامي بن محمد بن عمر بن القاسم الأندلسي لقبا، الأوسي نسبا، الرباطي داراً، ومنشأ، الزيزوني (ت: 1226هـ)، وهو من ضمن من قرّظ حاشيته على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني.
- محمد بن أحمد بن الحاج علي البرنوسي الأصل الوزاني المنشأ، والدار، وقد كانت له معرفة بالفقه، واللغة، والنحو والفرائض، والحساب، وقد توفي بوزان يوم الخميس 8 صفر 1261هـ.
- العلامة المشارك المكي بن عبد الله بناني الرباطي (ت: 1254هـ).
- الشيخ عبد الله بن أبي بكر بن محمد السهلي المكناسي المتوفى حوالي عام: 1236هـ.
- قاضي العدوتين، ومكناسة العلامة الطيب بن إبراهيم بَسِّير، أو بصير الرباطي، المتوفى بالرباط سنة: 1271هـ)، والذي كان يعدُّ من أحذق تلامذته، وقد قرَّظ حاشيته المذكورة.
- محمد بدر الدين الحموي الشاذلي المتوفى عام: 1266هـ.
- العربي بن محمد الدمناتي الفاسي.

إلى غير ذلك من طلابه، فقد درس عليه كوكبة من فقهاء اجْبالة، ووزان، وما جاورها من القبائل، كما درس عليه أثناء إقامته بفاس جمهور من أبناء المغرب لا يكادون يحصون.

1945 انظر إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المؤلف: عبد الرحمن بن زيدان، المطبعة الوطنية، الرباط، ج: 4 ص: 281، ومجلة دعوة الحق، مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مقال لعبد الإله لغزاوي حول النوازل الكبرى للمفتي محمد بن الحاج الرهوني قضايا ومواقف وتوجهات، العدد: 396، تاريخ الإصدار: يونيو 2010م، ص: 32.

1946 مجلة دعوة الحق، مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مقال لعبد الإله لغزاوي حول النوازل الكبرى للمفتي محمد بن الحاج الرهوني قضايا ومواقف وتوجهات، العدد 396، تاريخ الإصدار: يونيو 2010م، ص: 32.

1947 المرجع السابق، نفس الصفحة.

1948 انظر من أعلام وزّان العلامة الفقيه النوازلي محمد بن أحمد الرهوني الوزّاني، المؤلف: ذ. عبد المجيد بن عبد السلام بودياب، ص: 48.

- **الفرع الثالث: وفاته ومدفنه:**

تُوفي الإمام العلامة الرهوني ـ رحمه الله ـ بوزّان بعد فجر يوم السبت، ثالث عشر رمضان عام ثلاثين، ومائتين، وألف (1230هـ[1949])، الموافق: 19 غشت (1815م[1950]).

ولم يطلع الباحث على خلاف في تاريخ وفاته، فقد أطبقت المصادر التي وقعت تحت يد الباحث على أنه توفي في سنة: 1230هـ، قال في الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصا: "وفي هذه السنة (يعني سنة: 1230هـ) في الثالث عشر من رمضان منها توفي الشيخ العلامة الفقيه الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الحاج الرهوني، صاحب الحاشية الكبيرة على مختصر الشيخ خليل، وغيرها من التآليف النافعة، والخُطَب البارعة، وباعه في العلوم خصوصا الفقه مقرر معلوم رحمه الله ونفعنا به[1951]".

وقال الحجوي في الفكر السامي: "تُوفِّي سنة: ثلاثين، ومائتين، وألف[1952]".

وعلى ذلك يكون الرهوني قد عاشَ إحدى وسبعين سنة، وشهرا واحد، وسبعة عشر يوماً، وكانت جنازته مهيبة، ودُفِنَ بوزّان، قرب قُبَّة ضريح شيخه سيدي علي بن أحمد الوزاني[1953]، وذلك استجابة لشيخه الذي كان يُقِرُّله بالإمامة في الدين، ويدعو الله أن يجعله إماما له في الدنيا، والآخرة، فيقول: "اللهم اجعل الرهوني إمامي في الدنيا، والآخرة"، ونظرا لقوة العلاقة بينهما أَوْصَى الفقيه الرهوني أن يدفن في روضته، وقد نفِّذت الوصية، فدفن في روضته، وقبره هناك مشهور، مكتوبة عليه هذه العبارة: "هذا قبر الرهوني"[1954].

- ✓ **المبحث الثاني: في النقد والترجيح عند الإمام الرهوني من خلال باب الدماءات وفيه مطلبان:**
  - **المطلب الأول: مفهوم النقد والترجيح:**
  - **الفرع الأول: المفهوم اللغوي للنقد والترجيح:**
  - **أوَّلاً: مفهوم النقد لغة:**

يُطلقُ النقد لغة على عدة معان، يمكن أن نستخلصها بالرجوع إلى المعاجم اللغوية، يقول ابن منظور: "النقْدُ: خلافُ النَّسيئة، والنَّقْدُ، والتَّنْقادُ: تمييزُ الدَّراهِم، وإخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا؛ أَنشد سِيبَوَيْهِ:

تَنْفِي يَداها الحَصَى، فِي كلِّ هاجِرةٍ ... نَفْيَ الدَّنانِيرِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

1949 انظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المؤلف: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: 1360هـ)، ج: 1 ص: 541، ومن أعلام وزّان العلامة الفقيه النوازلي محمد بن أحمد الرهوني الوزّاني، المؤلف: ذ. عبد المجيد بن عبد السلام بودياب الرهوني، ص: 78.

1950 انظر المرجع السابق، ص: 78.

1951 انظر الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، المؤلف: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي (المتوفى: 1315هـ)، المحقق: جعفر الناصري/ محمد الناصري، الناشر: دار الكتاب - الدار البيضاء، سنة النشر: (بدون)، عدد الأجزاء: 3، ج: 3 ص: 129 ـ 130.

1952 انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، المؤلف: الأستاذ سيدي محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، ج 4، ص: 130.

1953 انظر سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، المؤلف: محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، ج: 1 ص: 107، وإتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر، والرابع، المؤلف: عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، ج: 1 ص: 114، ومجلة دعوة الحق، مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مقال لعبد الإله لغزاوي حول النوازل الكبرى للمفتي محمد بن الحاج الرهوني قضايا ومواقف وتوجهات، العدد 396، تاريخ الإصدار: يونيو 2010م، ص: 32، ومن أعلام وزّان العلامة الفقيه النوازلي محمد بن أحمد الرهوني الوزّاني، المؤلف: ذ. عبد المجيد بن عبد السلام بودياب، ص: 78.

1954 انظر من أعلام وزّان العلامة الفقيه النوازلي محمد بن أحمد الرهوني الوزّاني، المؤلف: ذ. عبد المجيد بن عبد السلام بودياب، ص: 78.

وَرِوَايَةُ سِيبَوَيْهِ: نَفْيَ الدراهِيمِ، وَهُوَ جَمْعُ دِرْهم عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، أَو دِرْهام عَلَى الْقِيَاسِ فِيمَنْ قَالَهُ، وَقَدْ نَقَدَها يَنْقُدُها نَقْداً، و انتَقَدَها، وتَنَقَّدَها، ونَقَدَه إِياها نَقْداً: أَعطاه، فانتَقَدَها، أَي: قَبَضَها. اللَّيْثُ: النقْدُ تَمْيِيزُ الدراهِمِ، وإِعطاؤكَها إِنساناً، وأَخْذُها الانتقادُ، والنقْدُ: مَصْدَرُ نَقَدْتُه دراهِمَه، ونَقَدْتُه الدراهِمَ، ونقَدْتُ لَهُ الدَّرَاهِمَ، أَي: أَعطيته، فانتَقَدَها، أَي: قَبَضَها، ونقَدْتُ الدَّرَاهِمَ، و انتَقَدْتُها إِذا أَخْرَجْتَ مِنْهَا الزَّيْفَ[1955]".

ويلخص مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي هذه المعاني، ويزيدُ عليها بقوله: "النَّقْدُ: خِلافُ النَّسيئَةِ، وتمييزُ الدراهِمِ، وغيرِها، كالتَّنْقادِ، والانْتقادِ، والتَّنَقُّدِ، وإِعْطاءُ النَّقْدِ، والنَّقْرُ بالإِصْبَعِ في الجَوْزِ، وأن يَضْرِبَ الطائِرُ بِمِنْقادِهِ، أي: بِمِنْقارِهِ في الفَخِّ، والوازِنُ من الدراهِمِ، واخْتِلاسُ النَّظَرِ نحوَ الشيءِ، ولَدْغُ الحَيَّةِ[1956]".

- ثانيا: مفهوم الترجيح لغة:

الترجيح لغة مصدَرٌ مقيسٌ من الفعل الرُّباعيّ: "رَجَّحَ، يُرجِّحُ ترجيحا"، وهو مأخُوذٌ من رُجحان المِيزان، وهو مَيَلانُ إحدى كفَّتيه، وهو يطلق على تفضيل الشيء على غيره، وتقويته عليه، يقول الفيُّومي في المصباح: "وَرَجَّحْتُ الشَّيْءَ بِالتَّثْقِيلِ: فَضَّلْتُهُ، وَقَوَّيْتُه[1957]".

- الفرع الثاني: المفهوم الاصطلاحي للنقد والترجيح:
- أَوَّلاً: مفهوم النقد في اصطلاح الفقهاء:

النقد الفقهي من المصطلحات الحادثة، ولكنه يرتبط في الاستعمال بالفقه، فهو مصاحبٌ، ومُعايش له، ولذلك لا وجود لهذا المصطلح بلفظه في مصنفات الفقهاء المتقدمين حتى في الكتب التي تعتني بالتعريفات، والحدود، رغم ممارستهم له بشكل واضح، إلاَّ أنهم استعملوا ألفاظا تؤدي معناه، مثل التصحيح، والتقويم، والتهذيب...

فلذلك سنذكر بعضا من تعريفاته من خلال الرجوع إلى كتب المعاصرين، ومنها ما يلي:

1 ـ أنَّهُ: "تبيان الصحيح، والضعيف من فروع المذهب، انطِلاقا من عرضها على أصوله، وقواعده، وضوابطه[1958]"، وهذا التعريف يمتاز بالاختصار، وحسن انتقاء عبارة: "انطِلاقا من عرضها على أصوله، وقواعده، وضوابطه"، حيث حدد بها الميزان الذي يتم الاحتكام إليه لمعرفة معايير الصحة، والخطأ، ولكن يعاب على هذا التعريف أنه حصر جانب النقد في فروع المذهب، مع أن النقد يتجاوز ذلك إلى نقد الأصول، ومناهج التأليف، وطرق التدريس...

1955 لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414هـ، عدد الأجزاء: 15، ج: 3 ص: 425، مادة: "نقد".

1956 القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426هـ - 2005م، عدد الأجزاء: 1 ص: 322.

1957 المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: 2 (في مجلد واحد وترقيم مسلسل واحد)، ص: 219، مادة: "رجح".

1958 الإمام أبو الحسن اللخمي وجهوده في تطوير الاتجاه النقدي في المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، د. محمد المصلح، (2007)، ط: 1، دار البحوث للدراسات وإحياء التراث ـ دبي، ص: 9.

2 ـ أنَّهُ: "عمليَّة دراسة، وتقويم الإنتاج الفقهي لمذهب من المذاهب الفقهية"، ويمتاز هذا التعريف، كسابقه بالاختصار، ولكنه لم يفِ بالغرض، لكونه لم يذكر الأداة، والوسيلة المعتمدة في الدراسة، والتقويم[1959].

3 ـ أنَّهُ: "العملية البحثية التي تروم تحرير مسائل المذهب، سواء من حيث الروايات، والأقوال، أو من حيث توجيهها، والتخريج عليها، بتمييز أصحها، و أقواها من ضعيفها، ومرجوحها، وذلك باعتماد طرُق معلومة، ومصطلحات مخوصة[1960]".

ولعلَّ هذا التعريف هو أجود التعريفات؛ لأنَّ صاحبه قد ضمَّنه العناصر المطلوبة في عملية النقد، وإن كان يمكن اختصاره، فيستبدل عبارة: "تحرير مسائل المذهب، سواء من حيث الروايات، والأقوال، أو من حيث توجيهها، والتخريج عليها، بتمييز أصحها، و أقواها من ضعيفها، ومرجوحها" بعبارة مختصرة جامعة لمعناها، مثل: "تقويم النتاج الفقهي بكل جوانبه"، إلاَّ أنه اختار التفصيل، ويلاحظ عليه أيضا أنه لم يتعرض للنقد الخارجي الذي يكون موجها إلى المذهب من المذاهب الأخرى.

- ثانياً: مفهوم الترجيح في اصطلاح الفقهاء:

الترجيح عند الفقهاء لا يبعُدُ كثيرا في معناه الاصطلاحي عن معناه اللغوي المُتقدِّم آنفا، وقد عرَّفوهُ بعدة تعريفات، وهي وإن اختلفت في مبناها، إلاَّ أنها تكادُ تتَّحد في معناها، ولعلَّ من أشهر تلك التعريفات ما يلي:

1 ـ ما عرَّفه الشيخ زكريا الأنصاري، حيث عرَّفهُ بأنه: "إثبات مزية لأحد الدليلين على الآخر[1961]".

2 ـ ما عرَّفه به بعض الباحثين من أنه: "عمَليَّةٌ عِلميَّةٌ فقهيَّةٌ تقتضي الحُكم بتفضيلِ أحد الدليلين الشرعيَّين، أو أحد القولين الفقهيين، أو إحدى الرِّوايتين؛ لأسباب يعتمدُها الفقيهُ عند النظر في الأدلة، والمسائل الفقهية[1962]".

- المطلب الثاني: نماذج من النقد والترجيح عند الإمام الرهوني في باب الدماءات وفيه فرعان:

غالبا ما يكونُ النقد، والترجيح عند الإمام الرهوني مترابطين، ففي الوقت الذي ينتقدُ فيه على بعض العلماء قولا، أو رأيا فقهيا، يرجح القول المقابل له، والعكس أيضا صحيح، وأمثلة ذلك عديدة، سنتناولها من خلال الفرعين التاليين:

- الفرع الأوَّل: منهجه في النقد:

النموذج الأوَّل: مسألة القاتل إذا تاب: هل تُقبلُ توبتُه، فتدفع عنه القتلَ؛ قصاصا؟

وقد اختلفَ الفقهاء في هذه المسألة على قولين، أشار إليهما الشيخ الرهوني بقوله:

1959 النقد الفقهي مفهومه وأهميته، د. رابح صرموم، (2014)، ط: الجزائر: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ص: 56.

1960 منهج النقد الفقهي عند الإمام المازري ـ دراسة في الوسائل والمقاصد ـ د. عبد الحميد عشاق، (2017)، ط: 2، الإمارات العربية المتحدة، دار الموطأ للنشر، ص: 13.

1961 الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411، عدد الأجزاء: 1 ص: 83.

1962 قاعدة مراعاة الخلاف، شروطها وتطبيقاتها وأثرها في الترجيح الفقهي، إبراهيم عبد سعود، آل حمد الجنابي، ص: 467، بحث في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد: 15، العدد: 1.

(وقولُ البناني عن ابن رشد: "واختَلف السلفُ، فمَن بعدهم من الخلف في قبول توبة القاتل[1963]... إلخ" سوَّى بين القولين، ونحوُه في ابن عرفة، والحطاب، والتاودي عن ابن رشد، وسلَّمُوه، مع أنَّ القولَ بقبول توبته هو الراجح، عزاه ابنُ عطية، وغيرُهُ للجمهور[1964]).

هنا نجد أنه ينتقد على البناني، والحطاب، والتاودي تسويتهم بين القول بقبول توبة القاتل، والقول بعدمها، وفي الوقت ذاته يرجح القول بقبولها، مستدلاّ على ذلك بما أشار إليه من كلام ابن عطية في تفسير قوله تعالى: {وَمَنْ يَّقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمَ...[1965]} حين قال:

(وكان ابن عباس يقول: الشرك، والقتل مبهمان من مات عليهما خلد، وكان يقول: هذه الآية مدنية نسخت الآية التي في الفرقان؛ إذ الفرقان مكية، والجمهور على قبول توبته[1966]).

ومن منهجه في مثل هذه الحالة من المسائل الخلافية التي يتطرق لها كثيرٌ من الفقهاء، ويترجح عنده هو أحد القولين، أو الأقوال فيها أنه يجلبُ الكثير من تلك النقول، والردود حتى تكتملَ الصورة أمام القارئ، ويتضح له الوجه الذي جعل الشيخ الرهوني ينتقد هذا الرأي، أو يرجح ذاك القول، يقول:

(تنبيهان: الأوَّلُ: عزا ابنُ رشد القول بعدم قبول توبته لمالك، أخذا من قوله: لا تجوز إمامته، فقال ابن عرفة ما نصه: "قلتُ لا يلزم منه عدم قبول توبته؛ لعدم علم رفع سابق جرأته، وقبول التوبة أمرٌ باطنٌ، وموجبُ نصبِ الإمامة أمرٌ ظاهرٌ[1967]"، ونقله الشيخ الحطاب، وسلَّمه، وفيه نظرٌ؛ لأنه يلزم عليه أنَّ كلَّ من ارتكب كبيرة غير القتل لا تجوز إمامته، وشهادته إذا تاب، والإجماع على خلافه.

ولم يشترط الأئمة في قبول التوبة حصول العلم بما ذكر، بل غلبة الظن...إلخ[1968]).

النموذج الثاني: العبارات التي يستخدمها في النقد:

عندما ينتقد الشيخ الرهوني قولا، أو رأيا، فكثيرا ما يكون نقدُه له باستخدام عبارة صريحة في ذلك، مثل عبارة: "فيه نظر"، أو "لا وجهَ له"، أو "غير صحيح"، فقد تكررت هذه العبارات عنده في هذا الباب، وفي غيره عدة مرات، ومن أمثلة ذلك قولُه:

(قولُ الزرقاني: "كما يسقط الأدب مع كون الإمام غيرَ عدل...[1969] إلخ" فيه نظر؛ لأنَّهُ إن عنى أنه...[1970] إلخ).

1963 البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المتوفى: 520هـ، حققه د. محمد حجي وآخرون، الناشر دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان الطبعة الثانية، 1408هـ - 1988م، ج: 15 ص: 480.

1964 حاشية الرهوني، ج: 8 ص: 3.

1965 سورة النساء، الآية: 93.

1966 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، حققه عبد السلام عبد الشافي محمد الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1422هـ.

1967 المختصر الفقهي للعلامة أبي عبد الله محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي (المتوفى: 803هـ)، حققه د. حافظ عبد الرحمن محمد خير الناشر: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية الطبعة الأولى 1435هـ - 2014م، ج: 9 ص: 525.

1968 حاشية الرهوني، ج: 8 ص: 5.

1969 شرح الزرقاني على مختصر خليل للعلامة عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري المتوفى 1099هـ، ضبطه وصححه وخرج آياته عبد السلام محمد أمين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م، عدد الأجزاء: 8، ومعه حاشية البناني، ج: 8 ص: 7.

1970 حاشية الرهوني، ج: 8 ص: 6.

وهذا في مسألة ما إذا قتلَ مستحقُّ الدم القاتلَ، حيث ذكر الشيخ عبد الباقي الزرقاني أنه يسقط عنه الأدبُ في عدة حالات، من بينها هذه الحالة.

بل إنه أحيانا يستخدم العبارة المذكورة في نقد رأي فقهي، مؤكدا على نقده حتى ولو كان مسلَّما، أو مرجحا عند بعض الفقهاء، فيقول على سبيل المثال: (قال ابن رشد: "ومِن توبته عرضُ نفسه على وليِّ المقتول قودا، أودية[1971]"، وسلَّمه ابن عرفة، والحطاب، والتاودي، وزاد الشيخ الحطاب ما نصه:

وقال القر افي في الذخيرة عن ابن رشد أيضا في التعليل لعدم قبول توبته؛ لأنَّ من شرح التوبة ردَّ التَّبِعات[1972]... إلخ، وفيه نظرٌ، وإن سلَّمه القر افي، و ابنُ عرفة، ومَن تبعهما...[1973]).

فمعنى كلام ابن رشد هذا أن القاتل إذا أراد التوبة من جريرة القتل، فإنَّ ذلك مشروطٌ بأن يعرض نفسه على ولي المقتول، ليقتصَّ منه، أو يأخذ الدية.

ورغمَ أنَّ هذا القول مسلَّمٌ به عند القر افي، و ابن عرفة... إلاَّ أنه ليس كذلك عند الإمام الرهوني، فانظر إلى قوله: (وفيه نظر، وإن سلَّمه القر افي...).

وهكذا أيضا قوله: (قول الزرقاني: "ولا أدبَ على المُقَدِّم[1974]" إلخ، فيه نظرٌ، وإن سكت عنه التاودي، والبناني؛ لأنه أعان على معصية هي أكبر المعاصي...[1975]).

وهذا تعليق على قول خليل: (وتقديم مسمُوم[1976]) بمعنى أنَّ من قدَّم مسموما من طعام، أو شراب لآخر، فمات الآكِلُ، فإنه يقتصُّ من المُقدِّم، ولكن إذا لم يكن مقدمه عالما بأنه مسموم، أو علِمَا به معا، أي: (المُقدِّم، والآكِل)، فلا قصاصَ، ولا أدبَ عليه حينئذ، هذا ما يراه الشيخ عبد الباقي الزرقاني، وهو ما اعترض عليه الشيخ الرهوني.

وإذا كانت عبارة "فيه نظرٌ" هي الأكثر استخداما عنده، فإنه قد يستخدم أيضا غيرها مما قد يكون أكثر قوة، وصراحة في النقد، كما في قوله:

(تنبيه: تسوية سحنون بين الزوجة، والأمة، وتسليم اللخمي ذلك يفيد تسوية البنت، والأخت بها من باب أحرى، بأن قد يقال: إن البنت، والأخت أحرى من الزوجة، وهذا هو المشاهد في هذه الأزمنة؛ إذ يزول عنه العار عادة بطلاق الزوجة، ولا يمكنه ذلك في البنت، والأخت، فتوقف الزرقاني تبعا لعلي الأجهوري في ذلك لا وجه له، والله أعلم[1977]).

وهذه العبارة: (لا وجه له) صريحة في النقد، ومع ذلك لا يكادُ يستعملها إلا قليلا.

ومثلها أيضا بعض العبارات الأخرى التي قد يستعملها نادرا، كما نجد في قوله:

1971 لم أجد هذا الكلام لابن رشد، وإنما وجدته في منح الجليل، ج: 9 ص: 4، ومواهب الجليل.

1972 الذخيرة لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي المتوفى 684هـ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى 1994م، ج: 12 ص: 272.

1973 حاشية الرهوني، ج: 8 ص: 5.

1974 شرح الزرقاني على مختصر خليل، ج: 8 ص: 15.

1975 حاشية الرهوني، ص: 17.

1976 مختصر خليل، ج: 1 ص: 229.

1977 حاشية الرهوني، ص: 13.

(وقولُ الزرقاني: "ويرى الممسك القاتل بيده السيف...[1978] إلخ" جعل هذا قيدا، وليس بصحيح، وإن سكتوا عنه[1979]).

ومعنى كلام الشيخ عبد الباقي أنَّ الشخص إذا أمسك شخصا لآخر ليقتله، فإنهما يقتلان معا ـ القاتل، والممسك ـ قصاصا، لكن بقيد أن يرى الممسكُ القاتلَ، وبيده آلة القتل... إلاَّ أنَّ الإمام الرهوني كان صريحا في نقد ذلك حين قال: (وليس بصحيح)، فهو عنده دليل على قصد القتل، لا قيد زائد عليه.

وإذا تتَّبعنا منهجه في هذا الإطار، نجد نفس العبارة، أو قريبا منها في موضع آخر، حين يتحدث عن تأخير الحد عن المرضع إلى أن توجد مرضعٌ أخرى عند قول خليل: (والمرضع لوجود مرضع[1980])، حيث يرى الشيخ عبد الباقي أن التأخير في هذه الحالة جائز فقط، بينما يرى الشيخ

الرهوني أنه واجب، وفي ذلك يقول:

(قول الزرقاني: "وتؤخَّرُ جوازا[1981]"، غيرُ صحيح، بل تأخيرها لوجود المرضع واجبٌ على كل حال[1982])... إلخ.

النموذج الثالث: عمومية النقد:

مما يلاحظه القارئ لحاشية الشيخ الرهوني على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني لمختصر خليل في مجال النقد عند الشيخ الرهوني أنه نقدٌ عامٌّ، لا يقتصر فيه على نقد بعض المسائل، أو الآراء الفقهية، دون بعض، بل يتعدَّاها إلى نقد الآراء، والتوجيهات النحوية.

وأمثلة ذلك كثيرة منها نقدُهُ لما ذكره الشيخ عبد الباقي الزرقاني عند قول الشيخ خليل في المختصر: (إن أتلفَ مُكلَّفٌ، وإن رقَّ غير حربيّ، ولا زائد حريَّة، أو إسلام[1983]).

حيث يرى الشيخ عبد الباقي الزرقاني أنَّ الإضافة في قوله: (زائد حُريَّة، أو إسلام) على معنى اللام، حيث قال: (والإضافةُ على معنى اللام، وهي بمعنى الباء، أي: شرطُ قتلِ القاتل المكلَّف أن لا يكون زائدًا بإسلام مطلقًا، أو بحريَّة في غير مسلَّم، لا على معنى "في"؛ لاقتضائها المشاركة في الحرية، أو الإسلام، وزيادة القاتل فيهما، وكانت بمعنى اللام؛ لقول الألفية: رحم الله مؤلفها: واللام خذا لما سوى ذينك، وجعلها بمعنى الباء ظاهر[1984]).

بينما يُوردُ عليه الشيخ الرهوني أنَّ اللام التي تقدَّرُ في باب الإضافة هي لام الملك، وشبهه، وتلك لا يصح تقديرها هنا.

ويستظهر في هذا ما استظهره الشيخ سيدي محمد بن الحسن الجنوي من أنَّ الإضافة ليست على معنى حرف أصلا؛ لأنها إضافة لفظية[1985].

1978 شرح الزرقاني على مختصر خليل، ج: 8 ص: 16.
1979 حاشية الرهوني، ج: 8 ص: 17 ـ 18.
1980 مختصر خليل، ص: 231.
1981 شرح الزرقاني على مختصر خليل، ج: 8 ص: 41.
1982 الرهوني، ج: 8 ص: 32.
1983 مختصر خليل، ص: 229.
1984 شرح الزرقاني على مختصر خليل، ج: 8 ص: 5.
1985 من المعلوم أنَّ الإضافة تنقسم عند النحاة إلى قسمين:
الأوّل: الإضافة اللفظية، وهي التي يكون فيها المضاف وصفا مشابها للفعل المضارع في الدلالة على الحال، أو الاستقبال، وفي هذه الحالة لا يكتسب المضافُ من المضاف إليه التعريفَ، ولا التخصيص.
الثاني: الإضافة المعنوية، وهي التي يتعرَّفُ فيها المضاف بالمضاف إليه، إن كان معرفة، أو يتخصص إن كان نكرة.

وفي هذا يقولُ الشيخ الرهوني: (قولُ الزرقاني على معنى اللام، وهي بمعنى الباء[1986] إلخ، فيه نظر، وإن سكت عنه التاودي، والبناني؛ لأن اللام المقدرة في باب الإضافة هي لام الملك، وشبهه...[1987]).

وفي مسألة أخرى نحوية قريبة من هذه نجده في التعليق على قول خليل: (وكالإمساك للقتل[1988])

يقول: (قول الزرقاني أي: لأجله جعل اللام للتعليل، كما فعل المصنف في كلام ابن الحاجب، وهو الصواب، خلافا لجعل ابن عبد السلام اللامَ لانتهاء الغاية...[1989]).

ثم إنه أيضا قد يتعدى النقد الفقهي، والنحوي إلى نوع آخر، فمن ذلك على سبيل المثال النقد في العزو، أو التصحيف لاسم مؤَلَّف مثلا، كما في قوله:

(قول البناني عن ابن فرحون: فقال ابن القاسم في المدونة: عليه الدية[1990]... إلخ، وكذا في جميع ما وقفنا عليه من نسخ البناني المدونة بالواو قبل النون، وكذا في جميع ما وقفنا عليه من نسخ تبصرة ابن فرحون، وهو تصحيف، والصواب المدنيَّة بالنون قبل الياء، هذا الذي في المنتقى، وهو المتعيِّن...[1991]).

وقد أطال الكلام في هذه المسألة، وجلب لها من الأدلة، والتحرير ما فيه كفاية، ويضيق المقام عن ذكر تفاصيله.

وقد وردت هذه الكلمة: (المدونة) في موضع آخر، فاقتضى ذلك منه التنبيه مرة أخرى على هذا التصحيف، والتذكير بكلامه المتقدم آنفا في ضبطها الصحيح، فقال:

(ونقله أيضا في التوضيح، لكنه قال: وفي المدوَّنة[1992] بالواو والنون، كذا وجدته في أربع نسخ منه، وكذا نقله جسوس، وهو تصحيف، والصواب ما قدمته عن المنتقى: "المَدَنيَّة" بالنون بعدها ياء نسب؛ لأن المسألة في المُدوَّنة...[1993]).

- الفرع الثاني: منهجه في الترجيح:

النموذج الأوَّل: العبارات التي يستخدمها في الترجيح:

في إطار ما يتعلق بمنهج الترجيح عند الشيخ الرهوني، فإنه يستخدم فيه أساليب، وعبارات مختلفة، ومع ذلك فهي كلها صريحة في الدلالة على المقصود، والأغلب في ذلك أن يكون بعبارة: "الصواب"، أو

وهذه الإضافة هي التي يقدر فيها حرف الجر: "من"، أو "في"، أو "اللام" قبل الثاني، وفي هذا يقول ابن مالك:

والثاني اجرر وانو مِن أو في إذا ... لم يصلح إلا ذاك واللامَ خُذا
لما سوى ذينك واخصص أولا ... أو اعطه التعريف بالذي تلا
وإن يُشابه المضافُ يفعل ... وصفا فعن تنكيره لا يُعزل
كربَّ راجينا عظيم الأمل ... مروع القلب قليل الحيل
وذي الإضافة اسمُها لفظيه ... وتلك محضة ومعنويه

ألفية ابن مالك، المؤلف: العلامة أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك الطائي الجياني المتوفى: 672هـ، الناشر: دار التعاون، ج: 1 ص: 36.

1986 شرح الزرقاني على مختصر خليل، ج: 8 ص: 5.

1987 حاشية الرهوني، ص: 6.

1988 مختصر خليل، ص: 229.

1989 حاشية الرهوني، ج: 8 ص: 17.

1990 شرح الزرقاني على مختصر خليل، وحاشية البناني ج: 8 ص: 8.

1991 حاشية الرهوني، ص: 6.

1992 القول بالحكومة في المدونة ونصَّ عليه في كتاب الرجم، والقول بوجوب الدية لابن القاسم وهو الأقرب. التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب، المؤلف: العلامة خليل بن إسحاق بن موسى، المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، الناشر: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م.

1993 حاشية الرهوني ج: 8 ص: 18.

"صوابه"... فقد تكررت هذه العبارة عنده في هذا الباب كثيرا، ومن ذلك ـ على سبيل المثال ـ ما أورده في الكلام عما إذا عفا وليُّ الدم عن القاتل، ولم يصرح حالة العفو بِدِية، ولا أقلَّ منها، كما قال خليل: (ولا دية لعاف مطلِق، إلا أن يظهر إراداتها[1994]).

يقول الشيخ الرهوني: (قول الزرقاني: "ويأخذ منه دية عمد[1995] إلخ"، الصوابُ حذفه؛ لأنه لا يلائم ما رتَّبه المصنف على قوله فيحلف، من قوله، ويبقى على حقه، تأمَّل[1996])، ومثل ذلك ما نراه فيه أيضا في معرض الحديث عن مسألة المتمالئين على القتل المشار إليها بقول خليل: (ويقتل الجمعُ بواحد، والمتمالئون، وإن بسوط سوط[1997]).

فبعد جَلبه لبعض النقول، ونقاشها، يقول الشيخ الرهوني: (فما قاله الشيخ علي الأجهوري، وصوَّبه الشيخ مصطفى الرماصي، وجسوس هو الصواب، والله أعلم[1998]).

وهكذا أيضا قوله: (قول الزرقاني: "ولا يسقط القصاص حتى تعفو البنات، والأخوات[1999] إلخ"، صوابه حتى يعفو بعض البنات، وأحد الأخوين[2000]).

ثمَّ إنَّ الشيخ الرهوني في إطار النقد، أو الترجيح يختار كل أسلوب، أو كل عبارة في محلها المناسب، وليس الأمر على سبيل الصدفة، أو قصد التغيير، فقط، ولذلك لاحظت أنه حين يكون أحد القولين، أو الأقوال أقوى من جهة كثرة قائله، فإنه يستعمل عبارة "المشهور"، التي تفيد ذلك، كما في قوله على سبيل المثال:

(قولُ البناني: "وهو خلاف ما درج عليه المؤلف...[2001]" إلخ، حقُّه أن يجزم بردِّ ما أوهمه كلام الزرقاني؛ لأنَّ ما درج عليه المصنف هو المشهور[2002]).

وهكذا أيضا نجده عند قول خليل: "وتقطع اليدُ الناقصة إصبعا بالكاملة[2003]"، يقول: (هذا هو المشهور من أقوال أربعة[2004]).

وفي تنويعه أيضا في منهج النقد نراه ينتقل من أسلوب لآخر، ومن عبارة إلى أخرى، فيستعمل مثلا عبارة "ظاهر"، كما في قوله:

(قولُ الزرقاني: "أو قطع معطوف على مقدر إلخ"، كتبَ عليه شيخُنا الجنوي ما نصه: "فيه نظرٌ، بل فاسدٌ، والكلام ظاهرٌ" من خطه طيب الله ثراه، وما قاله ظاهر غاية، وفساده من وجهين:

أحدهما أنه فسَّر الولي أوَّلا بقوله...[2005]).

1994 مختصر خليل، المؤلف: خليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي المالكي المصري المتوفى 776هـ، المحقق: أحمد جاد الناشر دار الحديث/القاهرة الطبعة الأولى 1426هـ /2005م، ص: 229.

1995 شرح الزرقاني على مختصر خليل، وحاشية البناني، ج: 8 ص: 9.

1996 حاشية الرهوني، ص: 14.

1997 مختصر خليل، ص: 229.

1998 حاشية الرهوني، ج: 8 ص: 20.

1999 شرح الزرقاني على مختصر خليل، ج: 8 ص: 45.

2000 حاشية الرهوني، ج: 8 ص: 33.

2001 شرح الزرقاني على مختصر خليل، وحاشية البناني، ج 8 ص: 4.

2002 حاشية الرهوني، ج: 8 ص: 5.

2003 مختصر خليل، ج: 1 ص: 231.

2004 حاشية الرهوني، ج: 8 ص: 29.

2005 حاشية الرهوني، ج: 8 ص: 15.

بل ويأتي معها أحيانا بما هو مُشعر، أو مصرح بأن الترجيح، أو الاستظهار من عنده هو، فيقول: (وهذا هو الظاهر عندي والله أعلم[2006]).

وخلاصة ما يتعلق بالمنهج النقدي، أو الترجيحي عند الامام الرهوني، فإنه يعتمد في ذلك على ما جرى به عند الفقهاء، حيث يسوق الكلام في المسألة بتمامه، ويعزو الأقوال إلى قائليها بدقة، وتحرير، ثمَّ إذا عنَّ له فيها ما هو محل نظر، أو ما هو الراجح من الخلاف فيها، فإنه يبين ذلك بشكل واضح، وجلي، ويسوق الدليل مفصلا على صحة ما يرجحه حتى يبرهن على كل ذلك بمنتهى التدقيق في النقل، والتحرير في أصل المسائل، والأدب في النقد، والإنصاف فيه.

❖ خاتمة: وفيها أبرز النتائج، وأهم التوصيات:

في نهاية هذه الدراسة لا يسعني إلاَّ أن أقِفَ مع أبرز النتائج، وأهم التوصيات، وذلك على النحو الآتي:

- أوَّلاً: النتائج:

1ـ أنَّ الإمام الرهوني، ورغم كثرة ردُوده على سابِقِيه، ومُعاصِريه، كان مُنصفا، وحكَماً عدلاً بين شراح المختصر عامّة، و أتباع الشيخ عليّ الأجهوري خاصّة، فكان يتَّصف بما يُمكنُ أن نسمِّيه بالحياد العلمي، أو الأمانة العلمية، فلذلك نجده في بعض الأحيان يُؤيِّدُ رأي الشيخ خليل في المختصر حين يتعقَّبه الشرَّاحُ، وحين يختلف الشراح فيما بينهم، نجده تارة يؤيد الحطاب، أو المواق، أو عليا الأجهوري، أو عبد الباقي الزرقاني، أو غيرَهم.

2 ـ أنَّ الإمام الرهوني كان يحمل رؤية فقهية تجديدية، تسعى لغربلة الفقه المالكي، وإعادة قراءته، فلذلك حرَّرَكثيرا من مسائل الخلاف داخل المذهب، وأضَافَ لمدونة الفقه المالكي اختيارات فقهية عديدة، وآراء مذهبية سديدة، وقد امتازَبقُوَّته في النقد، والترجيح، والاستدلال، مع القدرة الفائقة على الدفاع عن آرائه، واختياراته الفقهية.

3 ـ أنَّ المنهج الفقهي الذي سلكه الإمام الرهوني في مجال النقد، والترجيح منهج وسط يمتازُ بالتحرير، والنقد الصريح في مقامه، وبالإنصاف، والتأييد في مقامهما، إذا ظهرله وجهُ ذلك، مع التنبيه إلى أنَّ النقد، والترجيح غالبا ما يكونان عنده مترابطين، ففي الوقت الذي ينتقد فيه على بعضِ الفقهاء قولا، أو رأيا فقهيا... يُرجِّحُ القولَ المقابل له، والعكس أيضا صحيح.

- ثانيا: التوصيات:

1 ـ يوصي الباحث بالاعتناء بالتراث الفقهي للإمام الرهوني عموما، وبالتركيز بشكل خاصّ على دراسة منهجه العلمي في مجال النقد، والترجيح.

2 ـ يوصي الباحث بشكل خاص بضرورة العكوف على حاشية الإمام الرهوني على المختصر، وإعادة قراءتها المرة تلو المرة من أجل الوقوف على كنوزها العلمية، والاطلاع من خلالها على الأسس، والمرتكزات التي يقوم عليها منهجه العلمي في مجال النقد، والترجيح.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

2006 حاشية الرهوني ج: 8 ص: 18.

ألفية ابن مالك، المؤلف: العلامة أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك الطائي الجياني المتوفى: 672هـ، الناشر: دار التعاون.

أزهار البستان في طبقات الأعيان، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عجيبة، الناشر: دار الكتب العلمية، بتاريخ: 2020م.

إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر، والرابع، المؤلف: عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، تنسيق، وتحقيق: محمد حجّي، أستاذ التاريخ بجامعة محمد الخامس، سابقاً، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، بتاريخ: 1417هـ-1997م.

الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، المؤلف: محمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (المتوفى: 1376هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى - 1416هـ- 1995م، عدد الأجزاء: 2.

الاستقصا لأخبارِ دُول المغرب الأقصى، المؤلف: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي (المتوفى: 1315هـ)، المحقق: جعفر الناصري/ محمد الناصري، الناشر: دار الكتاب - الدار البيضاء، (بدون تاريخ نشر)، عدد الأجزاء: 3.

القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (المتوفى: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426هـ - 2005م، عدد الأجزاء: 1.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: 2 (في مجلد واحد وترقيم مسلسل واحد).

الإمام أبو الحسن اللخمي وجهوده في تطوير الاتجاه النقدي في المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، د. محمد المصلح، (2007)، ط: 1، دار البحوث للدراسات وإحياء التراث - دبي.

النقد الفقهي مفهومه وأهميته، د. رابح صرموم، (2014)، ط: الجزائر: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411، عدد الأجزاء: 1.

البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المتوفى: 520هـ، حققه د. محمد حجي وآخرون، الناشر دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان الطبعة الثانية، 1408هـ - 1988م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، حققه عبد السلام عبد الشافي محمد الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1422هـ.

المختصر الفقهي للعلامة أبي عبد الله محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي (المتوفى: 803هـ)، حققه د. حافظ عبد الرحمن محمد خير الناشر: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية الطبعة الأولى 1435هـ - 2014م.

التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب، المؤلف: العلامة خليل بن إسحاق بن موسى، المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، الناشر: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م.

الذخيرة لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي المتوفى 684هـ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى 1994م.

جامع القرويين المسجد والجامعة بمدينة فاس موسوعة لتاريخها المعماري والفكري، للدكتور: عبد الهادي التاري، عضو أكاديمية المملكة المغربية، دار نشر المعرفة - الرباط - المغرب، الطبعة الثانية 2000م.

حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر العلامة خليل، المؤلف: سيدي محمد بن أحمد الحاج الرهوني، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، ط: 1، بتاريخ: 1306.

سلوة الأنفاس، ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لمحمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، حققها ووضع فهارسها حفيد المؤلف: الدكتور الشريف: محمد حمزة بن علي الكتاني.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عُمَر بن قاسم مخلُوف، (المتوفى: 1360هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م، عدد الأجزاء: 2.

شرح الزرقاني على مختصر خليل للعلامة عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري المتوفى 1099هـ، ضبطه وصححه وخرج آياته عبد السلام محمد أمين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م، عدد الأجزاء: 8، ومعه حاشية البناني.

قاعدة مراعاة الخلاف، شروطها وتطبيقاتها و أثرها في الترجيح الفقهي، إبراهيم عبد سعود، آل حمد الجنابي، بحث في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد: 15، العدد: 1.

لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر– بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414هـ، عدد الأجزاء: 15.

من أعلام وزَّان العلامة الفقيه النوازلي مَحمَّد بن أحمد الرهوني الوزَّاني، (ت: 1230هـ - 1815م) قبسات من سيرته ولمحات من فضله، المؤلف: ذ. عبد المجيد بن عبد السلام بودياب الرُّهوني، تقديم الدكتورة: لطيفة الوزاني الطيبي (أستاذة باحثة في التصوف والتاريخ والأدب)، الناشر: مكتبة سلمى الثقافية - تطوان - المغرب، الطبعة الأولى، 1442هـ - 2021م.

مجلة دعوة الحق، مجلة شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مقال للأستاذ عبد الإله لغزاوي، (باحث جامعي) حول النوازل الكبرى للمفتي محمد بن الحاج الرهوني قضايا ومواقف وتوجهات، العدد: 396، تاريخ الإصدار: يونيو 2010م.

منهج النقد الفقهي عند الإمام المازري - دراسة في الوسائل والمقاصد - د. عبد الحميد عشاق، (2017)، ط: 2، الإمارات العربية المتحدة، دار الموطأ للنشر.

مختصر خليل، المؤلف: خليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي المالكي المصري المتوفى 776هـ، المحقق: أحمد جاد الناشر دار الحديث/القاهرة الطبعة الأولى 1426هـ /2005م.

هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي.

الدكتور سيدي عبد القادر بن الطفيل
المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية - موريتاني

ضرورة العمل بالعلم وأهميته في حياة الأحكام ووضوحها

The Necessity of Acting upon Knowledge and Its Importance in the Clarity and Application of Rulings

الملخص:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبيانا لكل شيء، وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين، والصلاة والسلام على من أنزل إليه الذكر ليبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون، فقام بوظيفته من بيان التنزيل، وقال في دعائه لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»(2007)، وعلى آله وأصحابه الذين كانوا قدوة حسنة في العلم والعمل بالكتاب والسنة، وعلى من اقتفى أثرهم في الدين إلى يوم الدين.

أما بعد فإن العلم بلا عمل شجر بلا ثمر، والنصوص بلا معان لسان بلا جَنان، وقد قال الله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾(2008)، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾(2009)، وقال: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾(2010).

و إني أثير هذا الموضوع بين يدي القارئ الكريم و أتناوله تناولا سريعا لا يسمح الوقت بغيره، لعله يجد الفرصة لإتمامه و إثرائه بعد الإثارة والتناول السريع.

والتناول على النحو المذكور من جانبين اثنين: الأول: ضرورة العمل بالعلم في الشريعة وتعليق الثواب عليه وذم تاركه، والثاني: أهمية العمل في وضوح الأحكام الشرعية في أذهان الخاصة والعامة، وفي حياتها وهيبتها في نفوس الأمة، بخلاف عدم العمل بها، فإنه ينشأ عنه موتها وغموضها والاستخفاف بها. وبعد ذلك خاتمة موجزة في مضمون هذين الجانبين، وفهرس للمصادر والمراجع.

الجانب الأول: ضرورة العمل بالعلم في الشريعة:

أما ضرورة العمل بالعلم في الشريعة فمن الوضوح بمكان ولا تحتاج إلى دليل وبرهان:

«وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل»

فقد قرن الله تعالى الإيمان بالعمل في غير ما آية ورتب الثواب عليهما معا.

(2007) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر 204/1 ومواضع أخرى وهو مرويٌّ بألفاظ مختلفة سقط في بعضها (وعلمه التأويل).
(2008) سورة ص، الآية: 29.
(2009) سورة محمد، الآية: 24.
(2010) سورة الجمعة، الآية: 5.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِے مِن تَحْتِهَا ٱلأَنْهَٰرُ﴾[2011]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾[2012]، وقوله: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلإِنسَٰنَ لَفِے خُسْرٍ إِلاَّ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[2013].

وقواعد الإسلام الخمس أربع منها عملية: الصلاة والزكاة وصوم رمضان وحج البيت الحرام، كما جاء في الحديث الذي رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

«الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا»(2014).

وإذا نودي المؤمنون في الكتاب المبين تبع ذلك أمر أو نهي، كما قال عبد الله بن مسعود: «إذا سمعت الله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فأرعها سمعك، فإنه خير يأمر به أو شر ينهى عنه»(2015).

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَابْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِے سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[2016]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَاسْجُدُواْ وَاعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَافْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[2017]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَاٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾[2018]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَاٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2019].

ولو اكتُفي من الناس بالشهادة دون العمل بمقتضاها من امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه، لسهل الأمر ولم يظهر الفرق بين المؤمنين والمنافقين.

قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[2020]، وقال: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوٓاْ أَنْ يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لاَ يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[2021].

(2011) سورة البقرة، الآية: 25.
(2012) سورة الكهف، الآية: 107.
(2013) سورة العصر، الآية: 1-3.
(2014) صحيح مسلم 140/1.
(2015) تفسير ابن كثير 470/2.
(2016) سورة المائدة، الآية: 35.
(2017) سورة الحج، الآية 77.
(2018) سورة المائدة، الآية: 87.
(2019) سورة الأنفال، الآية: 27.
(2020) سورة آل عمران، الآية: 142.
(2021) سورة العنكبوت، الآية: 2-3.

وقد فهم الصحابة والسلف ضرورة العمل فتطابقت أقوالهم و أفعالهم على ما هو متواتر ظاهر لا ينكره المنكرون ولا يجهله الجاهلون، حتى قال الصديق – رضي الله عنه – في مانعي الزكاة: «والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه»(2022)، وحتى قال معاذ بن جبل – رضي الله عنه -: «اعلموا ما شئتم أن تعلموا فلن يأجركم الله بعلمه حتى تعملوا»(2023).

ومن هنا تدرجوا في تعلم القرآن؛ إذ لم يكن همهم حفظه دون فهمه والعمل به على خلاف من جاء بعدهم من العصور، ولا سيما عصرنا هذا.

روي عن ابن مسعود وغيره أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات من القرآن لا يتجاوزونها إلى ما بعدها حتى يعلموا حلالها وحرامها وأمرها ونهيها، فيتعلمون العلم والعمل معا(2024).

روي أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – تعلم سورة البقرة في اثنتي عشرة سنة، فلما ختمها نحر جزورا شكرا لله تعالى(2025). وذلك أنه لم يكن يقتصر على حفظها دون معرفة تفسيرها.

وروي أيضا أن ابنه عبد الله بن عمر مكث في تعلمها ثماني سنين(2026). والعلة فيه كالعلة في الذي قبله الاهتمام بفهم القرآن وما اشتمل عليه من المعاني والبيان.

وروي عن ابن مسعود أنه قال: «إنا صعب علينا حفظ ألفاظ القرآن وسهل علينا العمل به، وإن من بعدنا يسهل عليهم حفظ القرآن ويصعب عليهم العمل به»(2027).

وهو كقول ابن عمر «كان الفاضل من أصحاب رسول الله ﷺ في صدر هذه الأمة لا يحفظ من القرآن إلا السورة أو نحوها ورزقوا العمل بالقرآن، وإن آخر هذه الأمة يقرؤون القرآن منهم الصبي والأعمى ولا يرزقون العمل به»(2028).

وقد كان هذا، فاهتم آخر الأمة بحفظ القرآن دون فهمه والعمل به، ولا سيما أهل المغرب؛ فإن عنايتهم بالحفظ دون الفهم أظهر من أهل المشرق، كما قال ابن العربي، وهو يتحدث عن طريقة أهل المشرق في التعليم، وقد جال في أقطاره:

«ومنهم – وهم الأكثر – من يؤخر حفظ القرآن، ويتعلم الفقه والحديث وما شاء الله، فربما كان إماما، وهو لا يحفظه، وما رأيت بعيني إماما يحفظ القرآن، ولا رأيت فقيها يحفظه إلا اثنين. ذلك لتعلموا أن المقصود حدوده لا حروفه، وعلقت القلوب اليوم بالحروف، وضيعوا الحدود، خلافا لأمر رسول الله ﷺ»(2029).

وقد ذم الله علماء أهل الكتاب من قبلنا ووبخهم على كتمان العلم وعدم العمل به رغبة في الدنيا وأمنا لمكر الله تعالى، وجعل عقابهم على ذلك شديدا.

(2022) صحيح مسلم 178/1-179.
(2023) تفسير القرطبي 40/1.
(2024) ينظر المصدر السابق 39.
(2025) بنظر المصدر السابق 40.
(2026) ينظر المصدر السابق.
(2027) المصدر السابق.
(2028) المصدر السابق.
(2029) أحكام القرآن 349/4.

قال تعالى: ﴿وَإِذَ آخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ ٱللَّهَ وَبِالْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰناً وَذِے ٱلْقُرْبىٰ وَالْيَتَٰمىٰ وَالْمَسَٰكِيِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾[2030].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَناً قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَاكُلُونَ فِے بُطُونِهِمْ إِلاَّ ٱلنَّارَ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ آلِيمٌ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِالْهُدىٰ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[2031].

فكان علينا أن ننتهي عما ذمهم الله تعالى به ووبخهم عليه وأوعدهم، وأن نأتمر بما أمرنا به من تعلم كتاب الله – عزوجل – وتعليمه والعمل به.

وهذا الجانب جانب ضرورة العمل بالعلم إلى آخره لا يحتاج إلى الوقوف طويلا؛ لوضوحه في أذهان الناس جميعا، فلا أحد ينكره أو يمارى فيه؛ لأنه معلوم بالضرورة.

و إنما أردت بما ذكرت في هذا الجانب الأول التمهيد للجانب الثاني، فهو الذي قد يخفى على كثير من الناس، أعني أهمية العمل في حياة الأحكام الشرعية ووضوحها في أذهان الخاصة والعامة وهيبتها في نفوس الأمة إلى آخره.

أهمية العمل في وضوح الأحكام:

أما أهمية العمل في وضوح الأحكام الشرعية، فلأن المشاهدة والممارسة أثبت وأرسخ في النفس من التصوروالنظرعلى ما هو مشاهد معلوم في أصحاب الحِرف من الزراعة والنجارة والحياكة والخياطة والكتابة والسياقة وغيرها من الحِرَف المهمة وغير المهمة.

وقد يصير الإنسان غنيا بالممارسة عن التصور وإعمال النظر، ولذلك نجد أصحاب هذه الحِرَف يهتمون في التعلم والتعليم بالجانب العملي أكثر من النظري.

وهكذا الأحكام الشرعية والعلوم الإنسانية تصير ملكة راسخة بالمشاهدة والممارسة، ولذلك قال النبي ﷺ للصحابة – رضي الله عنهم -: «صلوا كما رأيتموني أصلي»(2032)، ولم يقل كما أصف لكم أو أقول لكم.

ولهذا كانوا أعلم الناس بالشريعة وتفسير القرآن بعد النبي ﷺ؛ لأنهم عاشوا وقت نزول القرآن وما صاحبه من الأحداث والوقائع التي كانت سببا في نزول كثير من آي التنزيل، وعملوا بالمنسوخ قبل نسخه وبالناسخ بعد نزوله، وشاهدوا من أفعال النبي ﷺ ما يوضح معاني القرآن، ورجعوا إليه فيما أشكل عليهم منه،

(2030) سورة البقرة، الآية: 83-86.
(2031) سورة البقرة، الآية: 174-175.
(2032) صحيح البخاري 77.

فقام بوظيفته من البيان، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2033].

والذي يبين هذا أكثر ويغني عن التطويل أن ننظر إلى الصلاة والحج، فنرى المرء يؤدي الصلاة كاملة بركوعها وسجودها وقيامها وقعودها وقراءتها الجهرية أو السرية، ولعله لو سئل كم صلى لم يدر ما الجواب؛ لانشغال قلبه بغيرها، ونحن نراها في الصورة كاملة؛ لما اعتاده من أدائها حتى صارت له سجية لا يحتاج فيها إلى فكر وروية.

وليس الحج كذلك؛ فإن العالم النحرير قد يحتاج فيه إلى من يعلمه مسائله ويوقفه على مناسكه إذا لم يكن من أهل الحرم الذين يشاهدونه ويمارسونه، ولذلك نجد الحاجة إلى المطوفين المعلمين في الحج دون الصلاة، ولعل صور الصلاة وهيئاتها أكثر من الحج وأعسر لولا مشاهدتها وممارستها في كل زمان ومكان.

يحكى أن محمد بن عرفة صاحب المختصر في الفقه المالكي لما حج ودخل المسجد الحرام حياه بركعتين، فقال له بعض من حضره: (يا شيخ وتحية مسجد مكة الطواف، ألم تقرأ مختصر ابن عرفة؟ فقال: أنا ابن عرفة).

وروي أن أبا حنيفة – رحمه الله – قال: «أخطأت في ستة أبواب من المناسك فعلمنيها حجام، وذلك أني حين أردت أن أحلق رأسي وقفت على حجام، فقلت: بكم تحلق رأسي؟ فقال: أعراقي أنت؟ فقلت: نعم، فقال: النسك لا يشارط عليه اجلس، فجلست منحرفا عن القبلة، فقال لي: حول وجهك إلى القبلة، فحولته وأردت أن يحلق رأسي من الجانب الأيسر، فقال لي: أدر الشق الأيمن من رأسك فأدرته فجعل يحلقه، و أنا ساكت، فقال لي: كبر، فجعلت أكبر حتى قمت لأذهب، فقال لي: أين تريد؟ قلت: رحلي، فقال لي: ادفن شعرك ثم صلِّ ركعتين، ثم امض، فقلت له: من أين لك ما أمرتني به؟ فقال: رأيت عطاء بن أبي رباح يفعل ذلك»(2034).

وفي القصة رواية أخرى تركتها لما اشتملت عليه من سوء أدب الحجام بنسبته الجهل إلى أبي حنيفة في كل مرة، والغرض من ذكر هاتين القصتين عن هذين الإمامين بيان أن الممارسة الفعلية خير من الدراسة والرواية دون ممارسة أو مشاهدة.

ولو أن أحدا من أهل الصلاة سئل عن أوقاتها وعددها وعدد ركعاتها، لأجاب على البديهة كما فعل بعض الأعراب حين ظُنَّ به أنه يجهل الصلاة لأعرابيته.

حدَّثَ ابنُ قتيبة قال: «قال بعض العمال لأعرابي: ما أحسبك تدري كم تصلي في كل يوم وليلة، فقال: أرأيت إن أنبأتك بذلك تجعل لي عليك مسألة؟ قال: نعم، قال الأعرابي:

إن الصلاة أربع وأربعُ ... ثم ثلاث بعدهن أربعُ

ثم صلاة الفجر لا تضيعُ

(2033) سورة النحل، الآية: 44.

(2034) مواهب الجليل للحطاب 138/3، وحاشية ابن حمدون 144.

قال: قد صدقت فسل، قال: كم فقار ظهرك؟ قال: لا أدري، قال: أفتحكم بين الناس و أنت تجهل هذا من نفسك؟»(2035).

ولعل أحدا لو سُئل عن موضع القطع من يد السارق في بلد لا يطبق فيه حد السرقة، لقال: من المرفق أو من المنكب، ولو كان في بلد يطبق فيه، لقال على البديهة من الرسغ؛ لأنه رأى ذلك معاينة واستقر في ذهنه مشاهدة.

أهمية العمل في حياة الأحكام وهيبتها في النفوس:

وأما أهمية العمل في حياة الأحكام الشرعية وهيبتها في نفوس الأمة؛ فلأن النصوص الشرعية تكتسب هيبة وحرمة بتطبيقها، فيقبل الناس على تعلمها وتعليمها لحاجتهم إليها في أمور دنياهم وآخرتهم، وإلا ذهبت هيبتها وحرمتها وقل طالبها؛ لأن أكثر الناس إنما يطلبون بأعمالهم ما يكون به معاشهم وصلاح حالهم.

والحذق في العلوم والتفنن فيها والاستيلاء عليها إنما يكون بكثرة طالبيها والحاجة إليها؛ لأن العلوم – كما يقول ابن خلدون – من جملة الصنائع، وهي إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبوها.

«والسبب في ذلك – كما يقول – ظاهر، وهو أن الإنسان لا يسمح بعمله أن يقع مجانا؛ لأنه كسبه ومنه معاشه؛ إذ لا فائدة له في جميع عمره في شيء مما سواه، فلا يصرفه إلا فيما له قيمة في مصره؛ ليعود عليه بالنفع، وإن كانت الصناعة مطلوبة وتوجه إليها النَّفاق، كانت حينئذ الصناعة بمثابة السلعة التي تَنفُق سوقها وتجلب للبيع، فتجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعة؛ ليكون منها معاشهم.

وإذا لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفُقْ سوقها ولا يوجه قصد إلى تعلمها، فاختصت بالترك وفقدت للإهمال، ولهذا يقال عن علي – رضي الله عنه -: قيمة كل امرئ ما يحسن، بمعنى أن صناعته هي قيمته، أي قيمة عمله الذي هو معاشه»(2036).

ولو نظرنا قليلا في تاريخ الإسلام من عهد الصحابة إلى الآن، لوجدنا أن الأمر بالنسبة إلى العلوم هكذا.

هذا عليٌّ – رضي الله عنه – يصف جابر بن عبد الله بالعلم، فيقول له رجل: تصف جابرا بالعلم، و أنت أنت؟ فيقول: إنه كان يعرف تفسير آية من كتاب الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾(2037)(2038).

ورحل مسروق إلى البصرة يريد تفسير آية عند رجل بها، فوجده رحل إلى الشام، فلحق به في الشام حتى علم تفسيرها، ومكث عكرمة أربع عشرة سنة يبحث عن اسم المَعْنِيّ بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾(2039) حتى وجده(2040).

وقال ابن عباس: «مكثت سنتين أريد أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول الله ﷺ ما يمنعني إلا مهابته، فسألته، فقال: هي حفصة وعائشة»(2041).

(2035) عيون الأخبار 73/2.
(2036) المقدمة 940/2.
(2037) سورة القصص، الآية: 85.
(2038) ينظر المحرر الوجيز 15/1، وتفسير القرطبي 26/1.
(2039) سورة النساء، الآية: 100.
(2040) ينظر المحرر الوجيز 15/1، وتفسير القرطبي 26/1.
(2041) المصدر السابق. وينظر صحيح مسلم 71/10.

فماذا يعني اليوم أن يوصف رجل بأنه يعرف تفسير آية أو سورة أو أكثر أو أنه محدث أو فقيه؟ ومن يصدق اليوم أن رجلا يقطع مسافة بعيدة من أجل تفسير آية، أو يقيم أربعة عشرة سنة من أجل أن يعلم اسم رجل ورد في القرآن مبهما، أو يقيم سنتين من أجل أن يعلم اسم امر أتين وردتا في القرآن مبهمتين.

لم يكن مثل هذا مستبعدا في عصر الصحابة والعصور الزاهية بعده، فقد بذلوا في سبيل العلم ما يقصر دونه الوصف، وأظهروا من الرغبة في التصنيف والصبر عليه ما يعجز عنه التصور، وقد رأينا كثيرا من المؤلفات في تلك العصور الزاهية كان بسبب سؤال عن مسألة علمية أو طلب فرد أو جماعة، والأمثلة على ذلك كثيرة.

ألف أبو عبيدة معانيه بسبب سؤاله عن معنى آية، فقد روى في سبب تأليفه أن الفضل بن الربيع طلب حضوره من البصرة إلى بغداد، فلما حضر سأله بعض كتاب الفضل عن قوله تعالى: /طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾(2042) مستشكلا أن يقع الإيعاد بالمجهول والخوفُ إنما يكون من المعلوم، فقال أبو عبيدة:

«إنما كلم الله العرب على قدر كلامهم، أما سمعت قول امرئ القيس:

أيقتلني والمَشْرَفِيُّ مضاجعي ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنياب أغوال

وهم لم يروا الغول قط؟! ولكنه لما كان أمر الغول يهولهم أوعدوا به [قال أبو عبيدة]: فاستحسن الفضل ذلك واستحسنه السائل، وعزمت من ذلك اليوم أن أضع كتابا في مثل هذا وأشباهه وما يحتاج إليه من علمه، فلما رجعت إلى البصرة عملت كتابي الذي سميته المجاز»(2043).

وكان تأليف الأخفش معانيه بطلب من علي الكسائي، وتأليف يحيى الفراء معانيه بطلب من عمر بن بكير أحد أصحابه، فقد روى أن عمر هذا كان من أصحاب الحسن بن سهل، فكتب إلى الفراء يقول:

«إن الأمير الحسن لا يزال يسألني عن أشياء من القرآن لا يحضرني عنها جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولا وتجعل في ذلك كتابا يرجع إليه، فعلت، فلما قرأ الكتاب قال لأصحابه: اجتمعوا حتى أُملَّ عليكم كتابا في القرآن وجعل لهم يوما، فلما حضروا خرج إليهم وكان في المسجد رجل يؤذن فيه، وكان قارئا، فقال له: اقرأ، فقرأ فاتحة الكتاب ففسرها، ثم مر في القرآن كله على ذلك، يقرأ الرجل والفرَّاء يفسر»(2044).

وكثيراً ما نقرأ في مقدمات المصنفات التصريح من المؤلف بأنه ألف كتابه بطلب من فلان كما في مقدمة الرسالة، أو بطلب من جماعة كما في مقدمة المختصر.

وكانت المناظرات تجري في مجالس الأمراء والخلفاء فضلا عن المساجد، وقد ورد في كتب الأدب واللغة والتاريخ والتراجم كثير من ذلك، وفي رحلة ابن العربي إلى المشرق من ذلك أمثلة حسنة، وفي مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.

من ذلك قول ابن هشام: حكى عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي:

أظلومُ إنَّ مُصَابَكم رجلاً أَهْدَى السلام تحيةً ظُلْمُ:

(2042) سورة الصافات، الآية: 65.
(2043) معجم الأدباء للحموي 19/158-159.
(2044) إنباه الرواة للقفطي 4/109.

إن الصواب رجلٌ بالرفع خبرا لإن، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى البتة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب:

رووا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه، فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج، فلامه تلميذه المبرد، فأجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذميٍّ من قراءتها.

ثم قُدِّر أن غنَّتْ جارية بحضرة الواثق بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه، وأصرَّت الجارية على النصب، وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة، فلما حضر أوجب النصب، وشرحه بأنَّ (مُصابَكم) بمعنى إصابتكم، و(رجلا) مفعوله، و(ظلمٌ) الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيديُّ في معارضتي، فقلت له: هو كقولك: (إن ضربك زيدا ظلم)، فاستحسنه الواثق، ثم أمر له بألف دينار، ورده مكرما، فقال للمبرد: تركنا لله مائة دينار فعوَّضنا ألفا(2045).

وبالجملة كانت سوق العلم نافقة وبضاعته مطلوبة من الخاصة والعامة، تثار مسائله في مجالس الأمراء والخلفاء، ويتناظر العلماء في عويصاته ومشكلاته بخلاف ما عليه حاله في أيامنا هذه.

ولذلك نرى أكبر خطر على الفقه اليوم – والأخطار كثيرة – عدم تطبيقه، ففي عدم التطبيق عائق كبير عن فهمه، حيث تدرس مسائله صورا فكرية لا وجود لها في الواقع، وكأن أبوابه وفصوله أبواب وفصول تاريخية قديمة من عهد العباسيين إلى المرابطين والموحدين.

و أنت لو نظرت متجردا عن العواطف وسلطانها والعوائد وطغيانها، لم تجد معنى غير المعنى التاريخي لكثير مما تضمنته كتب الفقه والشريعة.

الخاتمة:

ذلك ما أردت ذكره في هذا البحيث من أجل لفت نظر القارئ الكريم إلى أهمية هذا الموضوع التي تقتضي من الباحثين المعاصرين العناية به حتى لا يقع انفصام بين نصوص الشريعة وواقع حياة الأمة.

وقد رأينا في هذا البحيث المتواضع ضرورة العمل بالعلم في الشريعة وتوقف الثواب عليه وذم تاركه في نصوص كثيرة محكمة، كما رأينا أهميته في حياة الأحكام الشرعية ووضوحها في أذهان الناس وهيبتها في نفوسهم.

وفي الأمثلة المضروبة لذلك من عهد الصحابة والعصور الزاهية بعدهم برهان على ذلك أي برهان، وفي عصرنا هذا والعصور التي قبله ما يدل على أن عدم العمل بالعلم بعكس ذلك، ينشأ عنه موت الأحكام وغموضها والاستخفاف بها.

ولعل ما لفتنا النظر إليه من هذا الموضوع يثير انتباه القارئين والباحثين، ويحملهم على توسيعه وتعميقه حتى ينال ما يستحقه من البحث والدراسة.

والله نرجو أن ينفع بهذا الجهد المتواضع كاتبه وقارئه وناشره والساعي في شيء منه يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وأن يصلي ويسلم على النبي الخاتم وآله وصحبه الأكارم وأمته الداعية إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

(2045) المغني 697-698.

القرآن الكريم.

أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن العربي المعافري (ت 543هـ). تحقيق محمد عبد القادر عطا. لبنان، بيروت، دار الفكر.

إنباه الرواة: (إنباه الرواة على أنباء النحاة) لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ). تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1406هـ / 1986م.

تفسير القرطبي: (الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة و آية الفرقان) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671هـ). تحقيق أحمد عبد العليم البردوني. دار الكتاب العربي.

تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت 774هـ). لبنان، بيروت، دار الأندلس ط4، 1983م.

حاشية ابن حمدون لأبي عبد الله محمد الطالب بن سيدي حمدون على شرح محمد بن أحمد الشهير بميارة. المغرب، الدار البيضاء، دار المعرفة.

صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة، دار ابن الهيثم، ط1، 1425هـ /2004م.

صحيح مسلم بشرح أبي زكريا يحي بن شرف النووي (ت 676 هـ). تحقيق صدقي محمد جميل العطار. لبنان، بيروت، دار الفكر، 1421هـ/2000م.

عيون الأخبار لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ). لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ). تحقيق عبد العزيز بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. بيروت، مؤسسة مناهل العرفان، ودمشق، مكتبة الغزالي.

المحرر الوجيز: (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت 546هـ). تحقيق المجلس العلمي بفاس. المغرب، المحمدية، مطابع فضالة، ط2، 1403هـ/1982م.

معجم الأدباء لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ). لبنان، بيروت، دار التراث العربي.

المغني: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ). تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. بيروت، دار الفكر، ط6، 1985م.

المقدمة لعبد الرحمن بن خلدون الحضرمي المغربي (ت 808هـ). تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي. القاهرة، الفجالة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط3.

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد الحطاب (ت 954هـ). لبنان، بيروت، دار الفكر، 1422هـ/ 2002م.

عبدالعالي المزواري
إشراف: الأستاذ الدكتور محمد قجوي
الأستاذ الدكتور محمد صغيري
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس

ظاهرة اقتران الزكاة بالصلاة في القرآن الكريم والحديث الشريف: دراسة استقرائية

The phenomenon of coupling zakat with prayer in the Qur'an and Hadith: An inductive study

مقدمة:

الحمد لله الذي جعل الصلاة والزكاة من دعائم الإسلام، والصلاة والسلام على خير من بلّغ وأدّى الأمانة، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تُعدّ الصلاة والزكاة من أبرز العبادات التي جاء بها الإسلام، وجُعل لهما من المكانة ما ليس لغيرهما، إذ ورد اقترانهما في عشرات المواضع في القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهّرة، اقترانًا يكشف عن علاقة عضوية ووظيفية بينهما؛ علاقة تعبدية وأخلاقية واجتماعية. وإذا كانت الصلاة عماد الدين وعلامة العبودية، فإن الزكاة تمثل بُعد الإسلام المالي والاجتماعي، وتُجسّد روح التكافل والتطهير.

وقد تنوعت الدراسات التي تناولت كلًّا من الصلاة والزكاة من حيث الأحكام والفضائل والمقاصد، لكن قلّما وُجدت دراسة تستعرض مواضع اقترانهما في القرآن الكريم والحديث الشريف، وتبيّن أسرار هذا الاقتران ودلالاته الوظيفية والتربوية.

إشكالية الدراسة: ما طبيعة العلاقة بين الزكاة والصلاة في النص القرآني والنّبوي؟ وما دلالات اقترانهما المتكرّر؟ وكيف يمكن فهم هذه العلاقة في ضوء مقاصد الشريعة ووظائف العبادات في الإسلام؟

أهداف الدراسة:

- تتبّع الموارد النصيّة التي ورد فيها الجمع بين الصلاة والزكاة في القرآن الكريم والسنة النبوية.
- تحليل دلالات هذا الاقتران وظيفيًا وتربويًا.
- إبراز الأبعاد المقاصدية للعلاقة بين هاتين العبادتين.
- التنبيه إلى أهمية حضور هذا الاقتران في بناء شخصية المسلم والمجتمع الإسلامي.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي في تتبّع الموارد، والمنهج التحليلي في استخراج المعاني والدلالات، والمنهج المقاصدي في بيان أهداف هذا الاقتران في بناء الفرد والمجتمع.

المبحث الأول: موارد اقتران الزكاة بالصلاة في النصوص الشرعية

المطلب الأول: موارد الاقتران في القرآن الكريم

ورد مصطلح الزّكاة في القرآن الكريم مع الصّلاة في سبعة وعشرين موضعا من القرآن الكريم؛ ستة منها في سور مكية، وموضع واحد في سورة مختلف[2046] فيها والراجح أنها مدنية، وعشرون موضعا في سور مدنية.

1. {وَأَقِيمُوا **الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ** وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا} سورة المزمل، الآية: 18
2. { وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي **بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ** مَا دُمْتُ حَيًّا}سورة مريم، الآية: 30
3. { وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ **بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ** وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا}سورة مريم، الآية: 55
4. { الَّذِينَ **يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ** وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ}سورة النمل، الآية: 3
5. { الَّذِينَ **يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ** وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ}سورة لقمان، الآية: 3
6. وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَ **إِقَامَ الصَّلَاةِ وَ إِيتَاء الزَّكَاةِ** وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ}سورة الأنبياء، الآية: 72
7. { قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ **خَاشِعُونَ** * وَالَّذِينَ هُمْ **لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ**} سورة المؤمنون، الآيات: 1-3
8. { وَ **أَقِيمُواْ الصَّلَاةَ وَ آتُواْ الزَّكَاةَ** وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ } سورة البقرة، الآية: 42
9. وَ **أَقِيمُواْ الصَّلَاةَ وَ آتُواْ الزَّكَاةَ** ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنكُمْ وَأَنتُم مِّعْرِضُونَ}سورة البقرة، الآية: 82
10. { وَ **أَقِيمُواْ الصَّلَاةَ وَ آتُواْ الزَّكَاةَ** وَمَا تُقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ } سورة البقرة، الآية: 109
11. وَ **أَقَامَ الصَّلَاةَ وَ آتَى الزَّكَاةَ** وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ}سورة البقرة، الآية: 176
12. وَ **أَقَامُواْ الصَّلَاةَ وَ آتَوُاْ الزَّكَاةَ** لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ} سورة البقرة، الآية: 276
13. {وَ **أَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَ آتِينَ الزَّكَاةَ** وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ} سورة الأحزاب، الآية: 33

2046 -هو قوله تعالى: في آخر آية من سورة المزمل المكية: فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا [سورة المزمل آية 17]. قال جمهور المفسرين: نزل صدر السورة بمكة، ونزل من إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ إلى آخرها بالمدينة أي بعد نزولها بسنين./ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، (112/15).

14. {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ وَ أَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَ آتُواْ الزَّكَاةَ} سورة النساء، الآية: 76

15. {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ} سورة النساء، الآية: 161

16. {رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَ إِقَامِ الصَّلاَةِ وَ إِيتَاء الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَار }[سورة النور، الآية: 36

17. { وَ أَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُون}سورة النور، الآية: 54

18. {وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاء وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَة} سورة البينة، الآية: 5

19. {فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُون}سورة المجادلة، الآية: 13

20. {الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاَةَ وَ آتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُور }سورة الحج، الآية: 39

21. {فَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلاَكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِير }سورة الحج، الآية: 76

22. فَإِن تَابُواْ وَ أَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَ آتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيم سورة التوبة: الآية: 5

23. { فَإِن تَابُواْ وَ أَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَ آتَوُاْ الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُون} سورة التوبة: الآية: 11

24. { إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللّهِ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَ أَقَامَ الصَّلاَةَ وَ آتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللّهَ فَعَسَى أُوْلَـئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ الْمُهْتَدِين * }سورة التوبة، الآية: 18

25. {يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ} سورة التوبة، الآية: 72

26. {وَقَالَ اللّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلاَةَ وَ آتَيْتُمُ الزَّكَاةَ} سورة المائدة، الآية: 13

27. {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُون}سورة المائدة، الآية: 57

وذكرت الزّكاة منفردة عن الصّلاة في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم هي قوله تعالى:

1. {وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُون } (2047).

2. { وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلاَ يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُون} (2048).

2047 - سورة الأعراف، الآية: 156.

2048 - سورة الروم، الآية: 39.

3. { الَّذِينَ لاَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُون}[2049].

وبهذا تكون هذه الموارد حاملة للفظ الزّكاة في ثلاثين موضعا من القرآن الكريم، وقد ذكر محمد فؤاد عبدالباقي رحمه في معجمه أن الزّكاة جاءت في اثنتين وثلاثين (32) موضعا[2050]، ولكنْ عند التدقيق نجدها جاءت في موضعين بمعنى التزكية، وهما قوله تعالى: {**وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا**}[2051] وقوله: {**فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَ أَقْرَبَ رُحْمًا**}[2052].

المطلب الثاني: موارد الاقتران في السنة النبوية

وأما في الحديث النبوي الشريف فقد وردت الزّكاة إحدى عشرة (11) مرة:

- عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم ... وتقيم الصّلاة، وتؤدي الزّكاة المفروضة»[2053].
- عن ابن عمر رضي الله عنها، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «بني الإسلام على خمس.. **و إقام الصّلاة، و إيتاء الزّكاة**، والحج، وصوم رمضان»[2054].
- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم.. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «.. **وتقيم الصّلاة وتؤتي الزّكاة**»[2055].
- عن ابن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أمرت أن أقاتل..**ويقيموا الصّلاة ويؤتوا الزّكاة..**»[2056].
- عن جرير بن عبد الله، قال: «بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على **إقام الصّلاة، و إيتاء الزّكاة**، والنصح لكل مسلم»[2057].

2049 - سورة فصلت، الآية: 6-7.

2050 - المعجم المفهرس لمحمد فؤاد عبدالباقي، (ص: 331 . 332).

2051 - سورة مريم، الآية: 12.

2052 - سورة الكهف، الآية: 80.

2053 -أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان - باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان - باب الإيمان ما هو وبيان خصاله

2054 -أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان - باب دعاؤكم إيمانكم

2055 - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان - باب معرفة الإيمان

2056 - - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان - باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان - باب الْأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله

2057 - أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان - باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون

- عن ابن عباس رضي الله عنه قال: إن وفد عبد القيس أتوا النبيصلى الله عليه وسلم فقال: «من الوفد أو من القوم» ... قال: «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، و **إقام الصّلاة، و إيتاء الزّكاة**...»[2058].
- عن أبي أيوب رضي الله عنه : أن رجلًا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أخبرني بعمل يدخلني الجنة، قال: «ما له ما له». وقال النبي صلى الله عليه وسلم : «... **وتقيم الصّلاة، وتؤتي الزّكاة**..»[2059].
- عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال: دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة، قال: «... **وتقيم الصّلاة المكتوبة، وتؤدي الزّكاة المفروضة**..»[2060].
- عن معاذ بن جبل رضي الله عنه ، قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر... قال: «لقد سألتني عن عظيم.. **وتقيم الصّلاة، وتؤتي الزّكاة**..»[2061].
- عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه قال: «من خير معاش الناس لهم.. **يقيم الصّلاة، ويؤتي الزّكاة**..»[2062].
- عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج عليهم وهم جلوس، فقال: «ألا أخبركم بخير الناس منزلة؟ ... **يقيم الصّلاة، ويؤتي الزّكاة**..»[2063].

المبحث الثاني: الدلالات اللغوية والمقاصدية لاقتران الزكاة بالصلاة

المطلب الأول: التحليل اللغوي والاصطلاحي ودلالة الإقامة

أولا: المعنى اللغوي

الصّلاة في اللّغة مأخوذة من صلي: يقول ابن فارس: «الصاد واللام والحرف المعتل أصلان: أحدهما النار وما أشبهها من الحمى، والآخر جنس من العبادة»[2064]. وأصل الصَّلْي: الإيقاد بالنار،

2058 - أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان - باب أداء الخمس من الإيمان، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان - باب الْأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه،

2059 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة

2060 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان - باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة

2061 - أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الإيمان

2062 - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة

2063 - أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب البر والإحسان - ذكر البيان بأن العزلة عن الناس أفضل الأعمال بعد الجهاد في سبيل الله

2064 - مقاييس اللغة/مادة: صَلى.

ويقال: صلي بالنار وبكذا، أي: بلي بها، واصطلى بها، وصليت الشاة: شويتها، وهي مصلية. جمع صال، والصلاء يقال للوقود وللشواء[2065]. والأصل الثاني «**الدعاء** فسميت ببعض أجزائها، وقيل: أصلها في اللّغة **التعظيم**، وسميت الصّلاة المخصوصة صلاة لما فيها من تعظيم الرب تعالى وتقدس.

وقوله في التشهد: الصلوات لله أي الأدعية التي يراد بها تعظيم الله هو مستحقها لا تليق بأحد سواه. وأما قولنا: اللهم صل على محمد، فمعناه عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دعوته وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بتشفيعه في أمته وتضعيف أجره ومثوبته؛ وقيل: المعنى لما أمرنا الله تعالى بالصّلاة عليه ولم نبلغ قدر الواجب من ذلك أحلناه على الله وقلنا: اللهم صل أنت على محمد، لأنك أعلم بما يليق به»[2066] والصّلاة «من الله التزكية، ومن الملائكة الاستغفار ومن الناس الدعاء»[2067].

«والصّلاة: واحدة الصلوات المفروضة، وهو اسم يوضع موضع المصدر. تقول: صليت صلاة، ولا تقل تصلية. وصليت على النبي صلى الله عليه وسلم . والمُصلي: تالي السابق. يقال: صلّى الفرس، إذا جاء مصليا، وهو الذي يتلو السابق، لأن رأسه عند صلاه. والصلا: ما عن يمين الذنب وشماله؛ وهما صلوان. وأصْلَت الفرس، إذا استرخى صلواها، وذلك إذا قرب نتاجها»[2068].

ثانيا: المعنى الاصطلاحي

قال الشريف الجرجاني رحمه الله: «عبارة عن أركان مخصوصة، وأذكار معلومة، بشرائط محصورة في أوقات مقدرة»[2069].

فالعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة، فالدعاء والذكر والتعظيم، خصال كلها حاضرة في ماهية عبادة الصّلاة.

ثالثا :مفهوم الصّلاة في موارد الآيات والأحاديث

إن الصّلاة من أعظم أركان الإسلام، وهي عمود الدين، وقد تفردت بأن فرضها الله في السماء، وقد دعا إليها جميع الرسل عليهم السلام.

وإن أول ما يلفت النظر في مورد العلاقات أن ذكر الصّلاة في موارد العلاقة أعلاه، يرد غالبا مقرونا بالإيمان[2070] أولا، وبالزّكاة ثانيا، وقد يقرن الثلاثة بالعمل الصالح وهو ترتيب معلوم، فالإيمان هو الركن الأساس وعليه العمدة وهو عمل القلب، والعمل الصالح هو دليل صدق ورسوخ الإيمان وهو

2065 - المفردات، باب/ صلا.

2066 - لسان العرب، مادة/ صلا

2067 - المفردات، باب/ صلا.

2068 - الصّحاح في اللغة والعلوم، باب/ صلا.

2069 - التعريفات/ باب الصاد.

2070 - وقد يعبر عنه بألفاظ مشتركة أخرى كالشهادتين.

عمل الجوارح، وأول عمل يطالب به المؤمن الصّلاة فهي عماد الدين، وهي عبادة بدنية، ثم الزّكاة باعتبارها قنطرة للإسلام وهي عبادة مالية ؛ ولذا فإنه بعد الدعوة للإيمان تُقَدَّم الصّلاة والزّكاة على ما عداهما من أركان الاسلام كما هو الحال في موارد النصوص؛ منها: حديث عبدالله ابن عمر رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصّلاة ويؤتوا الزّكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»[2071].

و«إنما خصَّ هذه الأركان الثلاثة لعظم شأنهما؛ لأن الشهادة أفضلُ شعب الإيمان وأولها، والصّلاة واجبة في كل يوم خمس مرات، وهي مجمع جميع العبادات؛ لأن فيها تلاوة القرآن والقيام والركوع والسجود والتسبيح والتكبير وترك الأكل والشرب الذي هو نوع من الصوم وما أشبه ذلك من الخضوع والتذلل، وأما الزّكاة فهي حقوق الفقراء وسبب معاشهم وقيامهم بعبادة الله تعالى والقوة على الجهاد، وأيضاً الزّكاة أشدُّ شيءٍ على النفس؛ لأن النفس؛ مجبولةٌ على حب المال، فأوجب الله تعالى الزّكاة؛ ليخالف الرجلّ نفسه، ويختار أمر الله تعالى على ما أحبته نفسه»[2072].

ولما جاء أيضا في حديث ابن عباس رضي الله عنها رضي الله عنها قَالَ: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قال: «إنك تأتي قوما أهل كتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله عزّ وجلّ افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله عزّ وجلّ حجاب»[2073]. فوصية النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بدعوتهم للإيمان فإن هم استجابوا دعاهم لإقام الصّلاة وإيتاء الزّكاة؛ و«إنما اقتصر عليهما لشدة اهتمام الشارع بهما، وتقديمهما على غيرهما عند الدعوة إلى الاسلام، وأخذا بمبدأ التدرج في بيان فرائض الإسلام»[2074].

ومما نَلْحظه على مُصطلح (الصّلاة) أنّه ورد في كل الموارد (الآيات والأحاديث) مفردا، ولم يأت بصيغة الجمع ولا المثنى.

2071 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان - باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان - باب الْأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله

2072 - المفاتيح في شرح المصابيح، (78/1).

2073 - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان - باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه.

2074 - نيل الأوطار، (140/4).

ويرد بمعنَيَيْه: المعنى اللغوي الأصلي وهو الدعاء وهو الأصل الثاني، ويرد على الحقيقة الشرعية أي الشعيرة التعبدية.

الفعل الماضي		الفعل المضارع		فعل الأمر		الاسم	
الصيغة	العدد	الصيغة	العدد	الصيغة	العدد	الصيغة	العدد
أقام	2	يقيم	3	أقيموا	8	إقام	5
أقاموا	4	تقيم	5	أقمن	1	المقيمين	1
أقمتم	1	يقيموا	2				
		يقيمون	04				
07		14		09		06	
المجموع: 36							

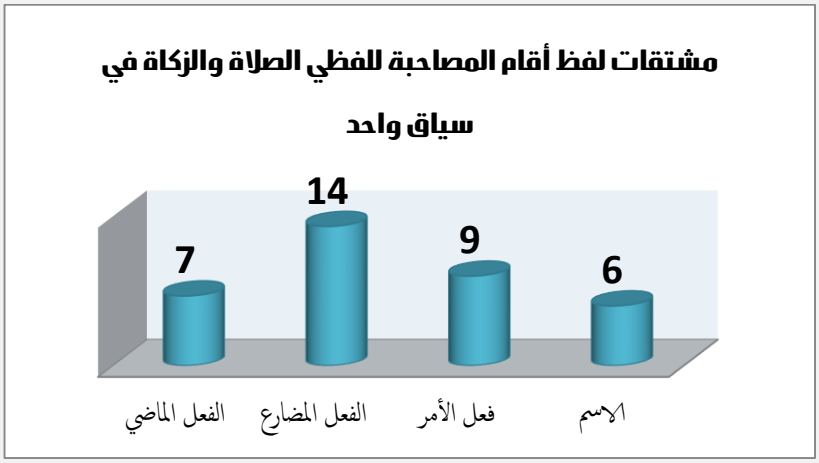
وألحظ أيضا أن مصطلح الصّلاة والزّكاة يُسبقان بلفظ خاص لتدعيم المعنى، فالصّلاة يتقدمها دائما لفظ الإقامة باستثناء ثلاثة مواضع[2075]؛ وإنما «خص لفظ الإقامة تنبيها أن المقصود من فعلها توفية حقوقها وشرائطها، لا الإتيان بهيأتها فقط، ولهذا رُوي أن المصلين[2076] كثير، والمقيمين لها قليل»[2077] وأمّا الزّكاة فتُسبق بلفظ الإيتاء وما يشابهه كالأداء والإعطا.

وألحظ أيضا أنَّ الصّلاة لم ترد معنا في الآيات والأحاديث المُحصاة بصيغة الفعل وحده كـ (صلِّ أو صلُّو) بل تُسبق دائما بلفظ الإقامة كما قُلنا قبلُ؛ وبيان ذلك وتفصيله في الآتي:

2075 - في سورة مريم، الآيتان: 30 و55، وفي سورة المؤمنون، الآية:02.

2076 - فلم يقل المصلين إلا للمنافقين، نحو قوله: { فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّين الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُون }،سورة الماعون، الآية: 4-5]. وقوله: {وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلاَ يَأْتُونَ الصَّلاَةَ إِلاَّ وَهُمْ كُسَالَى وَلاَ يُنفِقُونَ إِلاَّ وَهُمْ كَارِهُون} [سورة التوبة، الآية: 54]، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، (3/ 436).

2077 - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، (3/ 436).



رابعا: معنى الإقامة في موارد العلاقة

نعرض جملة من أقوال المفسرين في بيان معنى الإقامة:

فهذا «ابن عباس رضي الله عنها يقول: إقامة الصّلاة إتمام الركوع والسجود والتلاوة والخشوع والإقبال عليها فيه. وقال قتادة رضي الله عنه : إقامة الصّلاة المحافظة على مواقيتها ووضوئها، وركوعها. وقال مقاتل بن حيان: إقامتها: المحافظة على مواقيتها، وإسباغ الطهور فيها وتمام ركوعها وسجودها وتلاوة القرآن فيها، والتشهد والصّلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا إقامتها»[2078].

وأما الطبري رحمه الله فقال: «إقامتها: أداؤها بحدودها وفروضها، والواجب فيها على من فرضت عليهم»[2079]. وذهب الإمام القرطبي رحمه الله أن تأويل (يقيمون): «يديمون، وأقامه أي أدامه، وإلى هذا المعنى أشار عمر بقوله: من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع»[2080] فقد تعالى:{ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُون }[2081].

والفرق بين يصلون ويقيمون الصّلاة: أن الصّلاة «متى حددت بكيفية مخصوصة يقال لمن يؤديها بتلك الكيفية: إنه صلى، وإن كان عمله هذا خِلوًا من معنى الصّلاة وقوامها المقصود من الهيئة الظاهرة، فاحتيج إلى لفظ يدل على هذا المعنى الذي به قوام الصّلاة، وهو ما عبر عنه القرآن بلفظ الإقامة. وقد قالوا: إن إقامة الصّلاة عبارة عن الإتيان بجميع حقوقها من كمال الطهارة واستيفاء الأركان والسنن. وهو لا يعدو وصف الصورة الظاهرة، وإنما قوام الصّلاة الذي يحصل بالإقامة: هو التوجه إلى الله تعالى والخشوع الحقيقي له، والإحساس بالحاجة إليه تعالى»[2082].

2078 - تفسير ابن كثير، (1/ 168).

2079 - تفسير الطبري، (1/ 247).

2080 - تفسير القرطبي، (164/1).

2081 - سورة المعارج، الآية: 23.

2082 - شرح الأربعين، (63/ 11).

وليعلم الإنسان أن أداء الصّلاة ليس مجرد أداء حق لله لا يعود عليه منه شيء، بل الصّلاة أعظم من هذا، فإنها منهج حياة. وكل أركان الإسلام كذلك، والكل يكمل بعضه بعضا حتى يكون المسلم متكامل الشخصية، فالصّلاة جاء فيها قوله تعالى: : "إِنَّ الصَّلاَةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ" [2083]، فإذا كانت الصّلاة معك فأنت في حصن يقيك من الوقوع في الفحشاء والمنكر، ومعنى ذلك أن المجتمع الذي تؤدى فيه الصلوات مجتمع طاهر نقي مثالي، بعيد عن مواقع الفحشاء والمنكر، وأقل ما يكون أنها لا تظهر فيه. وهنا يقول صلى الله عليه وسلم : (والصّلاة نور)، بل وهناك ما هو أعظم مردودا عليك، كما في قوله تعالى: { وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِين * } [2084]، فالصّلاة عون للإنسان، وليس عونا ماديا، بل أعظم من ذلك، فهي عون على النوائب التي تنتاب الإنسان، وعون على ملازمة طاعة الله، وعون على الوصول إلى الله»[2085].

المطلب الثاني: الأبعاد الوظيفية والمقاصدية لعلاقة الزكاة بالصلاة

إن ورود لفظ الزّكاة مقترنا بإقامة الصّلاة في معظم الآيات والأحاديث النبوية الشريفة[2086]، يدل على أهمية الزّكاة منزلتها، فهي قرينة الصّلاة وصاحبتها التي تلازمها وتُجاورها ولا تكاد تفارقها في الخطابين المكي والمدني على السواء وفي الحديث الشريف أيضا.

قال الجاحظ: «وفي القرآن معان لا تكاد تفترق، مثل الصّلاة والزّكاة، والجوع والخوف، والجنة والنار، والرغبة والرهبة، والمهاجرين والأنصار، والجن والإنس»[2087].

«وكثرة هذا التّلازم بينهما ينص على أنَّ الصّلاة أفضل الأعمال التي فيها حقه»[2088]، فهي عبادة محضة يتعبد بها المؤمن ربه تكبيرا وتسبيحا وخضوعا..، «والزّكاة أفضل الأعمال، التي فيها الإحسان لخلقه»[2089].

قال صاحب تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن: «جمع الله في كتابه في آيات كثيرة بين الأمر بإقام الصّلاة وإيتاء الزّكاة؛ لأنهما مشتركتان في أنهما من أهم فروض الدين، ومباني الإسلام العظيمة، والإيمان لا يتم إلا بهما، ومن قام بالصّلاة وبالزّكاة كان مقيما لدينه، ومن ضيعهما كان لما

2083 - سورة العنكبوت، الآية: 45.

2084 - سورة البقرة، الآية: 44.

2085 - شرح الأربعين، (63/ 11).

2086 -ترد الصلاة أولا والزكاة ثانيا.

2087 - البيان والتبيين، (1/ 42).

2088 - تفسير السعدي، (ص: 527).

2089 - نفسه.

سواهما من دينه أضيع، فالصّلاة فيها الإخلاص التام للمعبود، وهي ميزان الإيمان، والزّكاة فيها الإحسان إلى المخلوقين، وهي برهان الإيمان، ولهذا اتفق الصحابة على قتال مانعي الزّكاة»[2090].

فالزّكاة وإن كانت عبادة هي الأخرى غير أن لها طابعا اجتماعيا يجسد واقعية الإسلام وربانية نظامه الذي جعل الإحسان إلى الغير، ومنفعته طاعة لله وعبادة له.

ومن ثَم يمكن لنا أن نقول: إنّ الصّلاة تقيم فينا الفرد الصالح والزّكاة تأتينا بالمجتمع الصالح وذلك جماع الخير. فالصّلاة تؤدي إلى تمكين التقوى في القلوب بتحليتها بالأذكار وتنميتها بالدعاء ولخشوع، حتى يأخذ القلب زاده فيصير مخبتا طائعا لله، فإن كان ذلك كذلك ازدادت صلته بالله تعالى، وإقباله عليه وقربه منه.

ومن جميل ما ذكر ابن القيم؛ أنه قال: إنّ «الصوم ثمرته تطهير النفس، وثمرة الزّكاة تطهير المال، وثمرة الحج وجوب المغفرة، وثمرة الجهاد تسليم النفس التي اشتراها تعالى من العباد، وجعل الجنة ثمنها فالصّلاة ثمرتها الإقبال على الله، وإقبال الله تعالى على العبد»[2091].

وإذا كان هذا من أدوار الصلاة وأسرارها، فإن وظيفة الزّكاة تتجلى في تخلية القلوب من حب المال، وتطهيرها من رذائل البخل والشح وما ينتج عن حب المال، «فحب الشيء لا ينقطع إلا بقهر النفس على مُفارقته حتى يصير اعتيادا. فالزكاة بهذا المعنى طُهرة أي تطهر صاحبها من خبث البخل المُهلك وإنما طهارته بقدر بذله، وبقدر فرحه بإخراجه واستبشاره بصرفه إلى الله تعالى»[2092] فينعكس هذا الفرح على قلوب آخذيها ومستحقيها أولا وعلى الحياة المادية الاقتصادية للمجتمع المسلم ثانيا.

خاتمة:

بعد استقراء موارد اقتران الزكاة بالصلاة في القرآن الكريم والحديث الشريف، تبيّن أن هذا التلازم لم يكن عارضًا ولا اتفاقيًا، بل يمثل مظهرًا من مظاهر البناء النسقي في الخطاب الشرعي، يعكس وحدة المقاصد ووظائف العبادات في الإسلام. فقد تكرّر هذا الاقتران في مواطن متعددة، في سياقات مختلفة، مما يدل على مركزية العلاقة بين العبادتين في صياغة الشخصية المسلمة، وتنظيم الحياة الاجتماعية على أسس من الطهارة القلبية والنقاء المالي.

وقد كشفت الدراسة أن استعمال فعل "أقاموا" مع الصلاة، و"آتوا" مع الزكاة، جاء متّسقًا مع طبيعة كل عبادة، من حيث البنية والدور، كما أن ورود المصطلحين معًا بصيغة الإفراد، رغم كونهما جمعين في الحقيقة، يدل على التناغم والانسجام في التصوّر القرآني.

2090 - تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، (1/ 75).

2091 - ذوق الصلاة ، (ص: 51).

2092 - إحياء علوم الدين، (1/ 214).

ومن خلال التحليل الدلالي والمقاصدي، يظهر أن اقتران الزكاة بالصلاة يشكّل نموذجًا تعبّديًا واجتماعيًا متكاملًا، يُراد به تحقيق مقاصد الشريعة في إصلاح الفرد والمجتمع، في تربية النفس وتطهير المال، وفي إقامة صرح التكافل والتزكية معًا.

وتوصي هذه الدراسة بضرورة تعميق البحث في البنى النصية المتكررة في القرآن الكريم، وربطها بمقاصد الخطاب الشرعي، وخصوصًا في سياق الدراسات الموضوعية لعلوم القرآن، التي تُسهم في الكشف عن النسق الداخلي للخطاب الإلهي، وتُبرز وحدة الهداية فيه.

لائحة المصادروالمراجع:

+ الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
+ البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.
+ ابن حبان، محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ.
+ ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، 1420هـ.
+ الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دون طبعة، 1323هـ.
+ الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح في اللغة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ.
+ الشريف الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ.
+ الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ.
+ عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الاولى
+ ابن فارس، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ.
+ القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ.

+ الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1412هـ.

+ مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1388هـ.

الدكتور منير محقق
كاتب وباحث أكاديمي مغربي

مفهوم الصورة عند القدماء والمحدثين

The Concept of the Image in Classical and Modern Grammar

مفهوم الصورة لغويا:

اختلفت التحديدات والتعريفات التي حاولت تقديم تعريف محدد ونهائي للصورة، لذا نجدها تتسم بالتباين في مرجعياتها وطرق تحديدها، فالصورة في اللغة من مادة صور، يصور، تصويرا.

وورد في لسان العرب لابن المنظور، مادة (ص و ر): "الصورة في الشكل، والجمع صور، وقد صوره فتصور وتصورت الشيء توهمت صورته، فتصور لي[2093].

المصور: في أسماء الله تعالى هو الذي صور الموجودات ورتبها وأعطى كل شيء منها صورة خاصة وهيئة مفردة يتميز بها على اختلافها وكثرتها.

- وقد يراد بالصورة الوجه من الإنسان أو الهيئة من شكل وأمر وصفة[2094].

- وأما التصور فهو مرور الفكر بالصورة الطبيعية التي سبق أن شاهدها و انفعل بها ثم اختارها في مخيلته في مروره بها يتصفحها[2095].

- وأما التصوير فهو إبراز الصورة إلى الخارج بشكل فني، فالتصور إذا عقلي أما التصوير فهو شكلي "إن التصور هو العلاقة بين الصورة والتصوير، وأداته الفكر فقط، وأما التصوير فأداته الفكر واللسان واللغة"[2096].

و"تتوزع ثقافة الصورة على فضاءات فنية مختلفة، نحو الفضاء الفوتوغرافي والفضاء التشكيلي والفضاء الكاريكاتيري، وكل فضاء يمتاز بتقنيات فنية و أبعاد هندسية مشبعة بالإيحاءات الدلالية، ونظرا لخصوصية التقنية الفنية كفضاء ينبغي دراسته وفق نوعها"[2097].

قال ابن الأثير: "الصورة ترد في كلام العرب على ظاهرها وعلى معنى حقيقة الشيء وهيئته وعلى معنى صفته، يقال صورة الفعل كذا وكذا أي هيئته، وصورة كذا وكذا أي صفته "[2098].

من خلال هذا التعريف، نستشف ارتباط الصورة بجوهر وحقيقة الشيء، أي هيأته، أو صفته التي يتصف بها وتميزه عن غيره من الأشياء.

وقد جاء في قاموس الهادي إلى لغة العرب:

صور الرجل الشيء جعله على صورة معينة، وصور الله الخلق، خلقهم على صورة معينة، وصور الشيء وصفه حتى تعرف صورته.

(2093) . ابن منظور: لسان العرب – دار لسان العرب- بيروت – مادة ص.و.ر.- د. ت-492/2.
(2094) . لسان العرب مادة صير.
(2095) . صلاح عبد الفتاح الخالدي، نظرية التصوير الفني عند السيد قطب، الفنون المطبعية، الجزائر ,1988 ,ص74.
(2096) . صلاح عبد الفتاح الخالدي، نظرية التصوير الفني عند السيد قطب، الفنون المطبعية، الجزائر، سنة 1988,ص 74.
(2097) . عمر عتيق، ثقافة الصورة دراسات أسلوبية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص1.
(2098) . ابن منظور- المجلد الثاني- الصفحتين 491 و492.

والصورة هي الشكل والمثال كصورة الشخص في المرآة أو الصورة بآلة التصوير، والصورة عند

أرسطو هي الشكل الذي يكون عليه الشيء، وعند أفلاطون هي المثال الأصلي للشيء في نظرية الصور عنده[2099].

قال أرسطو "إن التفكير مستحيل من دون صورة "[2100].

وجاء مفهوم الصورة أيضا في "الوافي معجم وسيط اللغة العربية" بمعنى الوجه وشكل الشيء وتماثله، وكل ما يصور مشبها بخلق الله من ذوات الأرواح"[2101]. أما الجرجاني، وفي كتابه "التعريفات"، فقد وجدناه يقف عند ثلاثة أنواع للصور ذهب إلى بسطها فيما يلي:

- صورة الشيء، أي ما يؤخذ منه عند حذف المشخصات، ويقال هذه صورة الشيء، ما به يحصل الشيء بالفعل.

- الصورة الجسمية: جوهر متصل بسيط لا وجود له لمحله دونه قابل للأبعاد الثلاثة المدركة من الجسم في بادئ النظر، والصورة الجسمية هي الجوهر الممتد في الأبعاد كلها المدرك في بادئ النظر بالحس.

- الصورة النوعية: جوهر بسيط لا يتم وجوده بالفعل دون وجود ما حل فيه"[2102].

نستشف من التحديدات السابقة، اتخاذ الصورة شكلا وماهية (معنى). إنه ما يدفع بنا إلى التأمل في حقيقة الصورة المكونة من تآلف عنصرين متمايزين يصعب فصل أحدهما عن الآخر.

إنهما: الشكل والمحتوى، غير أن تأملا دقيقا للوجهين يضعنا إزاء ارتباطهما بالعنصر الجوهري الثالث، والذي يتجلى في العلاقة (المرجع) القائمة بين التعبير والمضمون، الشكل والماهية، الدال والمدلول.

ويمكننا التمثيل للصورة بالترسيمة التالية:



تتخذ الصورة إذن أشكالا وتجليات عدة، فهي ترتبط بالمنطوق والمكتوب أحيانا، والمنحوت أو المرسوم في أحيان أخرى، وفي مجال الاتصال مثلا، هناك ثلاثة أنظمة علامات: "النص المكتوب، والصوت الكلامي، والصورة. كل عنصر من هذه العناصر ولد نظاما متكاملا ومتميزا.

النص كان أساسا للنشر والمطبعة، والكتاب، والصحيفة، وتقنية الطباعة، والآلة الكاتبة.

الصوت أعطى اللغة، والراديو، وآلة التسجيل، والهاتف والأسطوانة، أما الصورة فقد أنتجت الرسم والنحت، والحكايات المصورة، والسينما، والتلفاز، والفيديو"[2103].

(2099) . حسين سعيد الكرمي، الجزء 3 الصفحتين 59 و60.
(2100). شاكر عبد الحميد، عصر الصورة، ص. 7.
(2101). الشيخ عبد الله البستاني، الصفحة 254.
(2102) . علي بن محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، بيروت، 1985، ص 141.
(2103) . إيناسيو رامونه، ترجمة نبيل الدبس، الصورة وطغيان الاتصال، دمشق، 2009، ص50.

إن أهم ما يميز الصورة إلى جانب دلالتها المعبرة، كونها وسيلة للتواصل مع الآخر، ولا يخفى الدور الوظيفي للصورة في الخطاب الثقافي السيميائي، فقد أضحت الصورة قناة تواصل بامتياز، تمتلك قدرة على منافسة الكلمة في كثير من السياقات والمقامات، وتعود تلك القدرة إلى حزمة من المواصفات، إذ تتجلى الدلالة في الصورة أكثر من دلالة الكلمة التي قد تتحصن خلف الأقنعة والرموز والإيحاءات ويفضي هذا الجلاء الدلالي للصورة إلى اتساع دائرة المتلقين الذين يتفاعلون مع دلالة الصورة، أما التفاعل مع الكلمة فقد يقتضي خصوصية ثقافية فكرية و أبعاد أيديولوجية مقصورة على نخبة من المتلقين.

مفهوم الصورة اصطلاحا

وردت العديد من التعاريف الاصطلاحية للصورة وتم تناولها في علوم متباينة وباختلاف الرؤى والأفكار، وقد اهتم البلاغيون والنقاد العرب بدراسة الصورة، وتحليل أقسامها، وبيان وظائفها من خلال دراستهم للأسلوب القرآني الذي اعتمد الصورة في التعبير عن أغراضه الدينية، والشعر العربي الذي حفل بها حيث لا تكاد تخلو قصيدة شعرية منها. وعندما نتوقف عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، نجد أن منهجه في دراسة الصورة منهج متميز عما سبقه من العلماء العرب، وعلى الرغم من إفادته الكبيرة من جهودهم، فقد أفاض في حديثه عن الصورة في كتابه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، حيث يقول في هذا الصدد ما يلي: "ومن الفضيلة الجامعة فيها أنها تبرز هذا البيان في صورة مستجدة تزيد قدره نبلا، وتوجب له بعد الفضل فضلا"[2104].

وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني هذا النص وهو يتحدث عن الاستعارة المقيدة مبينا أن فضيلتها أنها توضح المعنى في صورة مستجدة، ثم نراه في نص آخر يربط الصورة بدوافع نفسية إضافة إلى الخصائص الذوقية والحسية حيث تجتمع هذه الخصائص جميعا، لتعطي الصورة شكلا ورونقا وعمقا مؤثرا، "فالتمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني أو أبرزت هي باختصار في معرضه، ونقلت عن صورها الأصلية إلى صورته كساها أبهة وكسبها منقبة، ورفع من أقدارها وشب من نارها وضاعف قواها في تحريك النفوس ودعا القلوب إليها واستثار لها أقاصي الأفئدة صبابة وكلفا وقسر الطباع على أن تعطيها محبة وشغفا"[2105].

فعبد القاهر الجرجاني لم يهمل الأثر النفسي وأهميته في تكوين وتشكيل الصورة فاتسم تحليله العميق للخلق والإبداع الشعريين على الذوق الفني المرهف وما تثيره مفردات البيان العربي أو ضروبه الفنية من استجابة في نفس متلقيها، ويبلغ الجرجاني ذروة إبداعه الفني والنقدي في دراسته للصورة حينما ينظر إليها نظرة متكاملة لا تقوم على اللفظ وحده أو المعنى وحده بل إنهما عنصران مكملان لبعضهما، حيث يقول في هذا الصدد ما يلي: "واعلم أن قولنا (الصورة) إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا، فلما رأينا البينونة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصورة فكان بين إنسان من إنسان ، وفرس من فرس بخصوصية تكون في صورة ذاك، وليست العبارة عن ذلك بالصورة شيئا نحن ابتدأناه فينكره منكر، بل هو مستعمل في كلام العلماء، ويكفيك قول الجاحظ: و إنما الشعر صناعة ، وضرب من التصوير "[2106].

وهكذا نرى على أن مفهوم مصطلح الصورة عند الجرجاني قد استقر على ثلاثة أركان:

(2104) . عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مكتبة المتنبي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1979م، ص41.
(2105) . عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص. 101.
(2106) . عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح. محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط. الثالثة،1992م، ص508.

الأول: تناول الثورة والتصوير في خضم البحث البلاغة.

الثاني: ربط معاني الصورة بالنظرية الأدبية العربية التي ترى أن القول صناعة في عملية خلقها وصناعتها.

الثالث: يتلمس مصادر الصورة الأدبية ووسيلة خلقها ومعيار تقويمها في الو اقع بأبعاده الموروثة ومقوماته الحيوية"[2107]، حيث أن عبد القاهر الجرجاني كان: "يؤكد على قيمة التعبير بالصورة من خلال تحويل المعنى المجرد إلى صور وأشكال ترى بالعين، وفي قوله هذا إظهار للجانب البصري للصورة، وتركيز على فكرة تجسيم المعنوي"[2108].

وبهذا تكون دراسة الصورة عند عبد القاهر الجرجاني هي دراسة متميزة ونظرته نظرة تغيير المفاهيم التي سبقت دراساته، الشيء الذي يجعله بمثابة الناقد الأول الذي بسط القول في الصورة مفهوما واصطلاحا.

أما بالنسبة للمفهوم الاصطلاحي للصورة لدى النقاد المحدثين فقد توسع هذا المفهوم إلى حد أنه:" أصبح يشمل كل الأدوات التعبيرية مما تعودنا على دراسته ضمن علم البيان والبديع والمعاني والعروض والقافية والسرد وغيرها من وسائل التعبير الفني"[2109].

وهو يختلف من ناقد لآخر، ولقد ذهب د. عبد القادر القط إلى أنها: "الصورة الشكل الفني الذي تتخذه الألفاظ والعبارات ينظمها الشاعر في سياق بياني خاص ليعبر عن جانب من جو انب التجربة الشعرية الكامنة في القصيدة، مستخدما طاقات اللغة وإمكاناتها في الدلالة والتركيب والإيقاع

والحقيقة والمجاز والترادف والتضاد والمقابلة والتجانس وغيرها من وسائل التعبير الفني"[2110].

وتتسم عملية تعريف مصطلح الصورة في الأغلب بالغموض وعدم الدقة، فمفردة الصورة من حيث المفهوم "غامضة لكونها تسمح باستعمالها بمعنى عام بشكل مبهم وواسع جدا، وذلك بالنظر إلى هذا الاستعمال من منظور أسلوبي خاص وغير دقيق لأن استعمالها ولو في مجال البلاغة المحصور عائم وغير محدد بدقة"[2111].

وتعود صعوبة تحديد مفهوم الصورة إلى أسباب متنوعة منها: تداول المصطلح في علوم متباينة، واختلاف المذاهب والحركات والمناهج النقدية التي تدرسه، و اتساع الصورة لتعبر عن كثير من جو انب الإبداع الإنساني، وكل ذلك يؤدي إلى صعوبة وضع تعريف واحد محدد. ومفهوم الصورة أيضا يتداخل مع مفاهيم أخرى تؤدي إلى تعدد المعنى المراد بالمصطلح، مما يخلق حالة من القلق والصعوبة في تحري العلاقة الوثيقة بين كل هذه المفاهيم والصورة الأدبية، ومن هنا «أضحى من الشائع في سياقي النظر والتحليل

(2107) .كامل حسن البصير، بناء الصورة الفنية في البيان العربي، ص42.

(2108) . عبير عليوة إبراهيم، الصورة الفنية في شعر حسان بن ثابت، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الآداب، جامعة الزقازيق،1990م، ص.66.

(2109) . الولي محمد، الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1990، ص10.

(2110) . عبد القادر القط، الاتجاه الوجداني في الشعر العربي المعاصر، دار النهضة العربية، ط2 ، 1981 ، ص391.

(2111) .فرانسوا مورو: البلاغة مدخل لدراسة الصور البيانية، ترجمة: محمد الولي وعائشة جرير، إفريقيا الشرق-الدار البيضاء، 2003م، ص.15.

النقديين استعمال مقولات(التعبير) و(التشخيص) المفضية كلها إلى إنتاج شتى الظلال المعنوية لمقولة الصورة[2112].

وبالرغم من أن مصطلح الصورة الفنية يعد مصطلحا جديدا على النقد العربي بهذه الصياغة الجديدة له، فإن" المشاكل والقضايا التي يثيرها المصطلح الحديث ويطرحها موجودة في التراث، وان اختلفت طريقة العرض والتناول، أو تميزت درجات التركيز والاهتمام[2113].

وقد استعمل القرآن الكريم مصطلح الصورة بصيغ مختلفة، في سياق تكريم الإنسان، وتفضيله على سائر المخلوقات، كما وظفه معظم النقاد القدامى وعلى رأسهم الجاحظ الذي أثار بدقة انتباه الأدباء والنقاد لهذا المصطلح، وأهميته في العمل الأدبي، ولقد تعددت الاتجاهات والحركات والمدارس

النقدية والأدبية التي أولت الصورة مكانة متميزة في الإبداع الأدبي فجعلتها مركزه الأساسي بل مكونه الرئيسي، ونظر لهذا التعدد أيضا تعددت مفاهيم الصورة وتحديداتها و أنماطها وأشكالها، ومن هدا المنطلق سنحاول التعرف على مفهوم الصورة في القران الكريم وفي التراث العربي القديم وما آلت إليه من الفهم في ظل هذه الاتجاهات والمدارس النقدية والأدبية.

مفهوم الصورة في القران الكريم

وردت كلمة "الصورة "في القران الكريم ست مرات، بصيغ مختلفة، تم ذكرها بصيغة الماضي والجمع في قوله تعالى: ﴿وصوركم فأحسن صوركم﴾[2114]، وبصيغة الماضي فقط، في قوله عزوجل: ﴿ولقد خلقناكم ثم صورناكم﴾[2115]، وبصيغة المضارع، في قوله تعالى:﴿هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء﴾[2116]. وكم وردت بصيغة اسم الفاعل، في قول المولى عزوجل:﴿هو الله الخالق البارئ المصور﴾[2117]، وبصيغة المفرد "صورة " في قوله تعالى :﴿يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم الذي خلقك فسواك فعدلك في اي صورة ماشا ركبك﴾[2118].

ويرى الدكتور "احمد الراغب" في كتابه "وظيفة الصورة في القران الكريم"، بان الصورة عند هؤلاء المفسرين تعني: الشكل الخارجي للإنسان، ولا تدل على الجانب المعنوي فيه، حيثُ ذهب كثير من المفسرين إلى أن «الصورة» هي «الشكل». قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: وَصَوَّرَكُم ْفَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ أي أحسن أشكالكم"[2119].

وقال القرطبي: ﴿خلقكم في أحسن صورة﴾[2120]. ويرى الزمخشري أن الله خلق الإنسان على هيئة ميزته عن باقي المخلوقات[2121].

(2112) . شرف الدين مجدولين: الصورة والنوع والمتخيل الثقافي قراءة في نموذجين نقديين، مجلة نزوى، العدد.36، ص. 103، أكتوبر 2003.

(2113) . د. جابر عصفور: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، دار المعارف-مصر، 1980م، ص.2.

(2114) . سورة غافر، الآية: 64.

(2115) . سورة الأعراف، الآية: 11.

(2116) -سورة الحشر، الآية: 10.

(2117) . سورة الحشر، الآية: 24.

(2118) . سورة الانفطار، الآية: 7/6.

(2119) . ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، (4/ 106) .

(2120) . القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 15، ص. 328.

(2121) . الزمخشري، الكشاف: (3/ 435).

بينما إذا قمنا بالتدقيق في استعمال كلمة الصورة في القران الكريم، نجدها وردت في صيغة الحديث عن الإنسان، وفي سياق تذكيره بنعمة الله عليه، في حسن خلقه، وتمييزه عن سائر المخلوقات بالعقل والشكل والأحاسيس والإدراك. وبذلك يمكن أن نوسّع من مدلول استعمال الكلمة في القرآن ليشمل الشكل والمضمون معا.

مفهوم الصورة عند القدماء

يعدّ الجاحظ المتوفى سنة 255 هجرية، أول من لفت الانتباه إلى الصورة في العمل الأدبي بقوله: "فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسج، وجنس من التصوير"[2122]، وقد أثارت هذه العبارة جدلا بين النقاد في تحديد مدلولها، فالدكتور كامل بصير" يرى أن عبارة الجاحظ حول التصوير، تشمل اللفظ والمعنى معا، أو الشكل والمضمون"[2123].

وهذا المفهوم بر أيه يعدّ امتدادا لمدلولها في اللغة والقرآن، فالجاحظ يوازن بين اللفظ والمعنى، فقد يكون المعنى واحد ولكنه في صور مختلفة وحديثه عن الصياغة وأحكام النسج في العبارات والتخيير في الألفاظ والأوزان، كل هذا يقصد به الصورة[2124]، ويرى الدكتور إحسان عباس "أن الجاحظ ينحاز إلى الشكل في مفهومه للتصوير مقلّلا من أهمية المعنى"[2125].

وهكذا اتجه الجاحظ إلى الاتجاه الشكلي في التصوير، ولربما يرجع السبب إلى الجاحظ نفسه الذي لم يكن يعجزه الموضوع أو المعنى، فأحس بأن المعنى مبذول في الطريق، وأن القيمة تكمن في الصياغة والتصوير، فالجاحظ لم يكن يدور في ذهنه أن يفضل الشكل على المضمون في عبارته هذه، أو أن تصبح هذه العبارة «نظرية» مطبقة عند البلاغيين من بعده، الذين انصرفوا إلى العناية بالصورة الشكلية على حساب المعاني والأفكار.

ويتجه قدامة بن جعفر المتوفى سنة 337 هجرية اتجاها شكليا في فهم الصورة، متأثرا بالمفهوم الفلسفي اليوناني للصورة وبالذات الفلسفة الأرسطية، فقد عرف العرب كلمة الصورة بمعناها الفلسفي التي تفصل بين المادة والماهية أي التي تفصل بين الشكل والمادة حيثُ الصورة هي

الشكل، والماهية هي المادة رابطا إياها بالمحسوسات، محاكيا بذلك رأي الجاحظ في قياس الصورة بمواد محسوسة، فالصورة لديه تعني تشكيل المادة في هيئة معينة يقول: "إن المعاني كلها معرضة للشاعر، وله أن يتكلم منه فيما أحب و آثر، من غير أن يحظر عليه معنى يروم الكلام فيه. وإذ كانت المعاني للشعر بمنزلة المادة الموضوعة، والشعر فيه كالصورة، كما يوجد في كل صناعة من أنه لابد فيها من شيء موضوع يقبل تأثير الصورة فيها، مثل الخشب للنجارة والفضة للصياغة"[2126]، وهو هنا لا يقدم مفهوما جديدا للصورة، ولكن يقوم بالتركيز على الفصل بين المادة والصورة، فيعتبر الصورة تقابل المادة، وكأنها هيئة خارجية لها أو شكل، فهو يفصل بين الشكل والمضمون، ليطلق حرية الشاعر في اختيار المعاني التي يريد، طالما صحت الأشكال الخارجية للشعر. وهذا الفهم للصورة هو فهم الفلاسفة الذي يفصلون بين المادة والصورة .

(2122) . الجاحظ، عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ج3 ، ص. 132/131.
(2123) . د. كامل البصير، بناء الصورة الفنية في البيان العربي، ص 24 – 28.
(2124) . نفس الكتاب السابق، ص132/131.
(2125) . د. إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص 98 -99.
(2126) . الراغب أحمد، وظيفة الصورة في القران الكريم، ص 21, عن: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص. 14.

وقد أخذ الرماني المتوفى سنة 386 هجرية فكرة من الجاحظ، وخطابها خطوة أخرى، فطوّرها من خلال تطبيقها على استعارات القرآن الكريم وتشبيهاته، ليصبح مفهوم التصوير أكثر تحديدا عنده.

فالتصوير عنده هو "تجسيد المعنويات في صورة المحسوسات التي ترى بالأبصار"[2127].

وتقوم الصورة البلاغية عنده بنقل المعنى المجرد الى الحس العيني، لكن ما يؤخذ على الرماني انه لم يخرج من الإطار الحسي والجزئي للصورة، إذ ظلّ يركّز على الشكل من خلال إلحاحه على الصورة البصرية في نماذجها ليتوقف عندها، ويحيل كلّ أنواع الصور القرآنية إليها، علما بأن الصورة في القرآن أعمّ من ذلك وأشمل، فهي تربط بين المحسوس وغير المحسوس أو بين الصورة الحسية والمعنوية، فلا يمكن الفصل في الصورة القرآنية بين الحسي والمعنوي أو بين الصورة المفردة والسياق، أو بين الصورة والمعنى الديني. ولم يخرج أيضا من النظرة الجزئية للصورة حيث لم تتجاوز نظرته جمال الاستعارة أو التشبيه في الآيات القرآنية دون أن يربط الصورة بالسياق الواردة فيه، أو يتجاوز الصورة البلاغية في الجملة إلى الصورة في السياق.

بينما جعل أبو الهلال العسكري المتوفى سنة 395 هجري قبول الصورة شرطا من شروط البلاغة , فقال:" البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نسفه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن ", ثم قال :"إن على البليغ أن يتوخى الصورة المقبولة, والعبارة المستحسنة , ولا يتكل فيما ابتكره على فضيلة ابتكاره إياه , ولا يغره ابتداعه له, فيساهل نفسه في تهجين صورته, فيذهب حسنه ويطمس نوره, ويكون فيه اقرب إلى الذم منه إلى الحمد, كما لو حول الرأس إلى موضع اليد, أو اليد إلى موضع الرجل, لتحولت الخلقة , وتغيرت الحلية..." [2128].

وتوقف أبو الهلال العسكري عند الشواهد القرآنية نفسها التي عالجها الرماني[2129]، ويلاحظ في تحليله، إلحاحه على أفعال الرؤية والمشاهدة، لأنه ركّز على الصورة البصرية، لكنه حاول الاجتهاد في فكرة التصوير الجاحظية وذلك لتأثّره بفكرة الجاحظ. كما استفاد من تحليل الرماني لآيات القرآن على ضوء فكرة التصوير، فألحّ على الجانب الحسي البصري في الاستعارة، ولكنه لم يستطع أن يخرج عن شواهد الرماني و أفكاره وأسلوبه في تحليل الآيات القرآنية، فظلّ يتعامل مع مفهوم الصورة بإطارها الشكلي والجزئي، فقصرها على الاستعارة والتشبيه فقط كالرماني، ولم يربطها بالمعنى والسياق، مع أن فكرة التصوير أعم وأشمل من التشبيه والاستعارة، إذا نظرنا إلى الأسلوب القرآني الذي يتخذ الصورة وسيلة للتعبير عن أعراضه الدينية بحيث يمكن أن يعدّ أسلوبه أسلوبا تصويريا، هذه النظرة الشمولية للأسلوب القرآني التصويري، تثري مفهوم الصورة الفنية وتنقلها من إطارها الجزئي إلى مفهوم كلي شامل مرتبط بالسياق كله والذي يقوم على نظام العلاقات بين الصورة البلاغية المفردة، والصورة السياقية وهذا ما حاول أن يقوم به الناقد عبد القاهر الجرجاني.

فقد حاول الجرجاني (ت. 471 هـ)، أن يصحّح المفاهيم النقدية الخاطئة، والتي قامت على الفصل بين اللفظ والمعنى. فنظرت على ضوء هذه الثنائية بين اللفظ والمعنى إلى حصر الصورة في الشكل دون المضمون، فقام الجرجاني بربط الصورة بالصياغة أو النظم، والصياغة عنده متحدة بالمعنى ولا تنفصل

(2127) . الدكتور محمد إبراهيم عبد العزيز شادي، الصورة بين القدماء والمعاصرين، ص. 18.

(2128) . العسكري ابو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، 1952م، ص. 19، 173، 311.

(2129) . نفس المرجع السابق، ص262.

عنه، فأي تغيير في الصياغة يتبعه تغيير في الصورة، لأن الصورة تفهم من خلال النظم يقول الجرجاني: "ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير، والصوغ فيه، كالفضة والذهبي صاغ منهما خاتم أو سوار".

ويتضح من عبارته هذه أن الصياغة عنده تعني الصورة، والصورة تعني الصياغة أو النظم، ومعيار الجودة ليس في المادة المكونة للصورة، و إنما في التشكيل الفني للصورة، لأن الصورة هي التي تجعل الفضة خاتما أو سوارا.

ويلاحظ أن الجرجاني مازال يقيس الصورة في الكلام على الصورة في المواد المحسوسة، ولكنه يزيل اللبس الذي لحق بأقوال سابقيه حول الفصل بين اللفظ والمعنى، أو المادة والصورة، ويرى أن العلاقة بين الصورة ومادتها علاقة تفاعل و انصهار لتوليد المعنى المراد، فليس هنا كثنائية منفصلة بين اللفظ والمعنى و إنما هنا كالتفاعل لتوليد عنصر جديد ثالث هو الصورة.

ولعل السر في تفوق الجرجاني على النقاد القدامى هو خروجه من ثنائية اللفظ والمعنى، حيث قدم مقاربة جديدة تعتمد في تحليلها للصورة على استثمار المعنى بربط الصورة بالصياغة أو بالنظم، والصياغة عنده متحدة مع المعنى ولا تنفصل عنه، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا وهكذا فقد أعطى عبد القاهر الجرجاني للنظم أهمية كبرى، وجعله أساس نجاح التصوير.

وقد حاول الزمخشري (ت. 538 هـ) أن يسير على طريقة الجرجاني في التصوير، فاستخدم مصطلحات عدّة: مثل التصوير والتمثيل والتخييل، وكلّها عنده تبرز المعاني المعقولة في صور حسية. وقد فسّر المعاني القرآنية والحقائق الدينية، على ضوء التصوير، فوضّح أن التشبيهات" إنما هي الطرق إلى المعاني المحتجبة في الأشياء، حتى تبرزها، وتكشف عنها وتصورها للأفهام"[2130].

فدور التمثيل هو الكشف عن المعاني الغامضة، والتصوير بمنزلة التشكيل لها يقول: "لأن التمثيل مما يكشف المعاني، ويوضّحها، لأنه بمنزلة التصوير والتشكيل لها"[2131]، وهو تشكيل المعاني على هيئة مخصوصة. فالزمخشري يستخدم هذه المصطلحات المتعددة للصورة، لكي يحيط بوظائف الصورة في التشخيص والتجسيد والتخييل والمعاني عنده نوعان: المعاني المحققة، والمعاني المفروضة المتخيلة، فالمعاني المحققة هي التي لها وجود خارجي حسي، وتقوم الصورة بدورها في إبراز هذين النوعين من المعاني، حيثُ يبيّن الزمخشري قيمة الصورة في نقل المعاني الذهنية في صور حسية. ولم

يختلف ابن الأثير المتوفى سنة 637 هجرية في نظرته للصورة وتوجيهها نحو الجانب البصري أو الحسي على سابقيه، إلى درجة انه أطلق مصطلح الصورة على كل مرئي مشاهد من التشبيهات , ففي قوله تعالى مثلا : ﴿وعندهم قاصرات الطرف عين كأنهن بيض مكنون﴾[2132]، يرى ان هذا التشبيه من قبيل تشبيه صورة حسية بصورة حسية كما يرى ان هناك أيضا تشبيه بمعنى صورة كقوله عز وجل:﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب

(2130) . الدكتور محمد محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص. 403.
(2131) . المصدر السابق: ص 404.
(2132) . سورة الصافات، الآية: 48 / 49.

بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا﴾[2133]، وهذا عنده من أجود أنواع التشبيه , لأنه يعبر عن المعاني الذهنية بالصور المرئية المشاهدة[2134].

أما حازم القرطاجني المتوفى سنة 648 هجرية، فقد تجاوز نظرة القدماء للصورة من خلال فكره الفلسفي الذي اكتسبه من ابن سينا و ابن رشد، فركز في تحليله للصورة على كيفية تشكيلها وارتسامها، فيقول: "إن المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان، فكل شيء له وجود خارج الذهن، فإنّه إذا أدرك، حصلت له صورة في الذهن تطابق ما أدركه منه، فإذا عبر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك، أقام اللفظ المعبر به هيئة تلك الصور الذهنية في إفهام السامعين وأذهانهم"[2135].

مفهوم الصورة في النقد الحديث

قدّم النقاد العرب المحدثون العديد من التعاريف الاصطلاحية للصورة، وقد تأثر البعض منهم بالمدارس النقدية الغربية، وهذا ما أدّى إلى صعوبة ضبط المفهوم، حيث جاء فهمهم للصورة متباينا، باختلاف الأفكار والرؤى، ولقد جاءت هذه التعاريف كما يلي:

"الصورة ما ترسمه مخيلة الأديب باستخدام اللفظ كما ترسمه ريشة الفن، وتكون متأثّرة بحرية الأديب النفسية إما بهيجة وإمّا كئيبة، وتتجلى الصورة في التشبيه والاستعارة والكناية، والمعروف أن الصورة الأدبية الموفقة تختلف في النص جمالا وجذبا"[2136]، أي: أن الصورة تحمل البعد الجمالي واللغوي التي تقوم عليه.

"والصورة الأدبية لها معنيان: أحدهما يقابل المادة الأدبية، ويظهر في الخيال والعبارة والثاني ما يقابل الأسلوب، ويتحقق بالوحدة وهذه تقوم على الكمال والتناسب والتأليف" [2137].

"إن الصورة الأدبية في العمل الفني إفراز خيالي متوتر يجمع بين الانكشاف والتحجب بين الكيف والحس للصور، والدلالة الكلية المجردة، بين النسق المثالي، الذي يجده الخيال والأساس المادي للتجربة وهو تبدأ منه الصور"[2138]، أي أن الصورة إنتاج خيالي عن كل ما هو محسوس. (صورة حسية)، وللصورة قدرة خالصة على نقل الفكرة والعاطفة بأمانة ودقة، فهي التصور الخارجي للحالة الداخلية، ولها أبعاد جمالية وأخرى نفسية وكذلك أبعاد رمزية، تنتقل بالقارئ أو المتلقي إلى مستويات عميقة في النص، يقول الدكتور جابر احمد عصفور فالصورة هي "طريق خاصة في التعبير، أو وجه من أوجه الدلالة، تنحصر أهميتها فيما تحدثه في معنى من المعاني من خصوصية وتأثير، ولكن أيا كانت هذه الخصوصية أو ذلك التأثير، فإن الصورة لنتغير من طبيعة المعنى في ذاته، إنها لا تغير إلا من طريقة عرضه، وكيفية تقديمه"[2139].

(2133) . سورة النور، الآية: 39.

(2134) . الراغب احمد، وظيفة الصورة في القران الكريم، ص.30، عن ابن الاثير، المثل السائر، ص127.

(2135) . حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الادباء، تحقيق محمد الحبيب الخوجة – بيروت – دار الغرب الاسلامية، ط. 2، 1981، ص. 19/18.

(2136) . محمد بوزاوي، معجم مصطلحات الأدب، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، دط،2009 ، ص 1.

(2137) . أحمد جمعة أحمد نايل، التحليل الأدبي أسسه وتطبيقاته التربوية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، ص.206.

(2138) . المرجع نفسه.

(2139) . جابر عصفور، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر، ط3، 1992، ص392.

والصورة الفنية "لا تثير في ذهن المتلقي صورا بصرية فحسب، بل تثير صورا لها صلة بكل الإحساسات التي يتكون منها نسيج الإدراك الإنساني ذاته"[2140]، فالصورة إذن تهتم بالجانب الحسي بقدر ما تهتم بالجانب العقلي. وبالتالي فإن الصورة تستعمل عادة" للدلالة على كل ما له صلة بالتعبير الحسي، وتطلق أحيانا مرادفة للاستعمال الاستعاري للكلمات" أي أن مصطلح الصورة يطلق على كل ما هو حسي معنوي، وربطها بالاستعمال الاستعاري"[2141].

أيضا ورد مفهوم الصورة لدى عز الدين إسماعيل في قوله: "الصورة جزء من الأفكار لا من الموجودات، حيث يعتبرها تركيبة عقلية تنتمي في جوهرها إلى عالم الفكرة أكثر من انتمائها إلى عالم الو اقع"[2142]، فالصورة إذن عند عز الدين إسماعيل إبداع ذهني، تعتمد على العقل و ابتعادها عن الو اقع.

ويرى الناقد كمال أبو ديب بان تحليل الصورة في النقد الأدبي يكتنفه الغموض، وتستهويه الذوقية والجزئية ويفتقر إلى المنهجية، ويرجع ذلك إلى الاعتماد على معطيات النقد الغربي في دراسة أدبنا العربي فيقول:" أمّا في النقد العربي الحديث فما يزال تحليل الصورة هشا ذوقيا جزئيا قاصرا من حيث توفر النظرة الحيوية الى الصورة فيها ... لكن الحقيقة الأكثر جذرية في النقد العربي للصورة في أفضل نماذجه قد تكون الحقيقة اعتماده المطلق على معطيات النقد الأوروبي وقصوره عن تنمية آفاق نصية جديدة"[2143].

ويعتمد الدكتور نعيم اليافي في تعريفه للصورة على تحليل وطرح علمي، أكثر منه بلاغي، إذا يقول: "الصورة ترد كلمة مفردة (صورة) ومركبة (فنية، أدبية، شعرية) وتستخدم بدلالتين، إحداهما عامة تعني الشكل المادي، أو الحضور الذهني، أو التمثيل النفسي أو التعبير المجازي، وأخراها خاصة تشير إلى التشبيه أو الاستعارة، أو ضروب علم البيان جميعها"[2144].

فالصورة إذن هي مجموعة العناصر المحسوسة التي ينطوي عليها الكلام من ألوان وحركة، وتوحي بأكثر مما تحمله من المعنى الظاهر، فالصورة لوحة تتألف من كلمات ذات قوة إيحائية لأنها توحي بالفكرة، فهي مؤلفة من عناصر محسوسة تحمل أفكاروأحاسيس تؤثرفي ذهن المتلقي وتحدث عنده متعة ذهنية، إنها ذلك التعبير الوجداني الذي يقدم المعنى ويحمل دلالات رمزية ترتبط بمكتسبات نفسية تثيرها عند المتلقي، إنّها توحي بأكثر من المعنى الظاهروتعكس أكثر الو اقع الخارجي.

ومنه فالصورة "إبداع خالص للذهن، ولا يمكن أن تنتج عن مجرد المقارنة أو التشبيه إنها نتاج التقريب بين و اقعين متباعدين قليلا أو أكثر، وبقدر ما تكون علاقات الو اقعيتين المقربتين بعيدة وصادقة، بقدر ما تكون الصورة قوية وقادرة على التأثير الانفعالي"[2145]، فالصورة الذهنية إذن انعكاس للو اقع من خلال رصدها صور صادقة وقوية ومؤثّرة.

وترى ماجدة حمود بأنّه لابد من أن تنشأ الصورة عن وعي بالأنا مقابل الآخر إذ تقول في هذا

(2140) . نفس المرجع، ص. 14.

(2141) . مصطفى ناصف، الصورة الأدبية، مكتبة مصر، القاهرة، ط. 1، 1998م، ص. 04.

(2142) . عز الدين إسماعيل، التفسير النفسي للأدب، مكتبة غريب، القاهرة، ط4، د.ت، ص.58.

(2143) . أبو أديب كمال، جدلية الخفاء والتجلي، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة 3 ، ص. 20 .

(2144) . اليافي نعيم، الصورة في القصيدة العربية المعاصرة، القاهرة، ص. 2.

(2145) . محمد الولي، الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي النقدي، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1 ،1990م، ص 16.

الصدد ما يلي: "فالصورة هي تعبير أدبي يشير إلى تباعد ذي دلالة بين نظامين ثقافيين ينتميان إلى مكانين مختلفين، وبذلك تكون الصورة جزأ من الخيال الاجتماعي، والفضاء الثقافي أو الإيديولوجي الذي تقع ضمنه"[2146]، وبهذا تكون الصورة جزء من تاريخ الأفكار والثقافات، تعيننا على معرفة الآخر من خلال خياله الاجتماعي يمكن تمثلا لصورة التي هي "تشكيل لمتخيل تجربة حققت نسقا صوريا بعناصره ومكوناته وخطابه باعتباره ا استردادا لتجربة الماضي". أي أن الصورة تكون نابعة من صميم التجربة.

والصورة هي بمثابة "إعادة تقديم و اقع ثقافي يكشف من خلالها لفرد والجماعة الذين شكلوه، ويترجمون الفضاء الاجتماعي والثقافي والإيديولوجي، والخيالي الذي يريدون أن يتموضعوا ضمه، فالصورة يمكن أن تعبر أيضا عن أشياء حول الثقافة الأصلية".

والصورة بهذا المعنى هي أداة تقوم بإعادة تمثيل و اقع ثقافي، يستطيع الفرد أو الجماعة الذين شكلوه الكشف عنه.

كما تعتبر الصورة "لغة رمزية كما حددها اللغوي "إميل بنفنيست"، فهي تعبير أي حديث عن شيء معين انطلاقا من مكان التعبير، ومن هنا تأتي ضرورة وصف هذه اللغة التي هي الصورة، فالصورة إذن هي لغة ثانية لأسباب أخرى".

فالصورة لغة رمزية أي أنّها تعبر عن العلاقات بين الشعوب و أفكارهم وثقافاتهم، وتحقيق التواصل داخل العالم الرمزي، أما الصورة في اللغة الفرنسية Image فهي مشتقة من الكلمة اللاتينية .Imago وهي عبارة عن تمثيل للشيء بواسطة النحت أو الصباغة أو النقش أو الرسم...أو إنها تمثل الأشخاص في الفكر أو الذاكرة[2147].

وورد في مقال للكاتب عبد المجيد العابد أن كلمة الصورة تمتد إلى الكلمة اليونانية Icon وتشير إلى التشابه والتماثل، والتي ترجمت إلى Imago في اللغة اللاتينية و Image في اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية مع اختلاف النطق، ويتفق معجما لاروس وروبير الفرنسيين على أن الصورة هي إعادة إنتاج شيء بواسطة الرسم أو النحت أو غيرهما.

وقد قدم" ألجرداس جوليان غريماس" A.G. Greimas" رائد السيميائيات السردية الفرنسية للصورة في معجمه السيميائي «القاموس المعقلن لنظرية اللغة" يقول: الصورة هي كل دال، وهذا التعريف هو الشائع في الدراسات السيميائية البصرية التي تتخذ الصورة موضوعا لها[2148]، ومما لا شك فيه أن عصرنا هو عصر الصورة بامتياز مما يعني هيمنتها وسيادتها لتكون إحدى أهم أدوات عالمنا المعرفية والإعلامية...

وقد اعتمد ليمسليف توظيفها ضمن مجال السيميائيات السردية لذلك فإنها تحدد اعتمادا على "مبدأ الملاءمة والانسجام في علاقتها بالمسار التوليدي للنظرية، ومن هذا المنظور فإنها عدت مفهوما أساسيا على مستوى الدلالة الخطابيةsémantique discursive ، فالصورة تعد، إذن، حسب هذا التحديد وحدة

(2146) . ماجدة حمود، مقاربات تطبيقية في الأدب المقارن، اتحاد كتاب العرب، سوريا، ط. 1، 2011م، ص. 240.
(2147) . الدكتور أحمد أوزي، الطفل والمجتمع، الصفحة. 59.
(2148) . أهمية الصورة في العملية التعليمية التعلمية – الحوار المتمدن العدد 2826 – المحور: الفلسفة، علم النفس، وعلم الاجتماع.

محتوى حين يكون لها ما يو افقها على مستوى عبارة السيميوطيقا الطبيعية، المتمثلة في العالم الطبيعي أو المعنى المشترك واللغات الطبيعية"[2149].

ويطلق اسم الصور على "وحدات المضمون هذه التي تستخدم لتأهيل ولتلبيس نوعا ما، الأدوار العاملية والوظائف التي تؤديها "[2150].

من هذا التحديد فالصورة تأخذ شكل "مفاهيم وتصورات يوردها المعجم على شكل مفردات لغوية للتعبير عن رؤية مشتركة تجسد النواة المركزية التي تحوم حولها تلك المفاهيم، فهي تظهر وكأنها جملة من المسارات الخطابية المحتملة بما أنها تجسيد يجمع بصفة أكثر أو أقل حدثية لسيميمات مختلفة تقدم المفردة المعجمية وكأنها نتاج للقصة، أو للاستعمال قبل أن تكون نتاجا للبنية"[2151].

ويحدد غريماس ضمن مفهوم الصورة عنصرين:

-المسارات التصويرية

يقوم المسار التصويري على تصوير مجموعة من الصور المتمفصلة في تيمات معينة، فتظهر صورة الخطابات كشبكة من الصور الليكسيمية المترابطة والمتجانسة فيما بينها، و انتشارها ضمن الخطاب هو ما يحددها باعتبارها مسارات تصورية.

وتتحد كل الصور لتشكل مسارا تصويريا، تعتمد فيه مجموعة من الألفاظ كوسيلة للإفصاح عن التيمة باعتبارها الصورة الأساس، من أجل الوصول للهدف والمحتوى. حيثُ أنّ كل هذه العناصر التصويرية توسع من نمط التشاكلات الدلالية في المسار التصوري، التي تندرج ضمن التيمة باعتبارها المسار الأساسي الذي يفضي للحصول على موضوع القيمة.

- الأدوار الموضوعاتية

يتعالق المكون التصويري مع المكون الثاني المتحدد في المكون الموضوعاتي، فإذا كانت "الصور تتجمع، لتفسح المجال لتشكيلات خطابية " [2152]. فالمكون "الموضوعاتي يتميز بأنه استثمار دلالي مجرد ذو طبيعة مفهومية، وليست له أية علاقة ضرورية مع فضاء العالم الطبيعي[2153].

والصورة هي "أداة للتفكير الناهض على استجلاب موضوع غائب إلى الذهن بشكل تلقائي"[2154]، وتنقل لنا الموضوع من طابعه الملموس إلى مجاله المجرد، أي أنها تقوم على تجاوز الواقع نحو عوالم تخييلية، أما الصورة في علم النفس فقد نالت اهتماما كبيرا لدى كثير من الفلاسفة واحتلت مكانة هامة في الفلسفة الإغريقية، فكل فيلسوف عرفها بطريقته.

يرى باشلار على أن الصورة "إبداعا محضا للفكر، بحيث يشتغل هذا الأخير بهدف إنتاج الصور أكثر من اشتغاله لإنتاج العلامة اللغوية، علما بأن هذه الأخيرة ليست بمعزل عن الصورة المقابلة لها في الذهن، لذلك

(2149) . عبد المجيد النوسي، التحليل السيميائي للخطاب الروائي، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،2002، ص:170

(2150) . التحليل السيميائي للنصوص مقدمة، نظرية – تطبيق، ص: 128.

(2151) . جريوي آسيا، السيميائية السردية من البنية إلى الدلالة دراسة في ثلاثية (حكاية البحار) لحنا مينة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012-2013، ص:217-218.

(1) - مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، ص:146

(2) - التحليل السيميائي للخطاب الروائي، ص:173

(2154) . أحمد فرشوخ، الطفولة والخطاب، الصفحة. 40..

يجب التمييز بين العلامة اللغوية البسيطة والصورة"[2155]، كما نجد أن"د يمقريطس" يعتبرها ذرة نفسية أساسية تنتج عن فكر الإنسان، فهي بمثابة ظل للأشياء، ونجد "أفلاطون" يقربها من الإحساس، وقد جعل لها مكانة هامة في الفنون القائمة على التقليد[2156]. أما في الفكر التجريبي فإن "جون لوك" يرى أن النفس تستمد أفكارها من الو اقع والتجربة، فهو لا يميز بين الفكرة والصورة، ويعتبر أن منبع أفكارنا يتجلى في الحواس، وقد شبه العقل بمرآة لا تستطيع رفض الصورة التي تنعكس على صفحتها[2157]، ولابد أن نشير إلى الدراسة التي قام بها "جالتون" سنة 1773 حول الصورة، والذي أجرى أبحاثا متعلقة بالقدرات الفردية على استخدام الصورة[2158].

ونجد في فرنسا "بينيه" الذي اعتبر الصور جزءا من ظاهرة الفكر المعقد، والتفكير تبعا لذلك شعور بمجموعة من الصور[2159].

مع كل الأبحاث السيكولوجية حول الصورة، إلا أن «واطسون" مؤسس المدرسة السلوكية أقصى مفهوم الصورة من علم النفس، فهو اعتبره ذو طابع عقلي، واستمر استبعاد مفهوم الصورة من السيكولوجيا التجريبية تحت تأثير"واطسون" ومدرسته من سنة 1920 إلى 1950، أما السيكولوجيا في أوربا لم تستبعد نهائيا هذا المفهوم[2160].

كما ان "برتلي" هو الاخر أكد على ضرورة الاهتمام بأهمية ودور الصور في التفكير، وعلى القرابة الوظيفية بين الصورة واللغة، إذ اعتبرهما يشكلان نسقا يسمح للفرد بالرجوع إلى موضوع ما في غيابه عن الحواس[2161].

نستخلص إذن أن مفهوم الصورة عرف اهتماما واسعا من قبل العديد من الفلاسفة وعلماء النفس أمثال جالتون وبينيه وغيرهما، من خلال دراسات علمية في موضوع الصور، وجل هذه البحوث اتخذت ثلاثة اتجاهات:

- بحوث تتناول الصور كوسيط في التعلم واستحضار الذكريات.
- بحوث تتناول الصور والتمثلات وتأثير التمثل التصوري.
- وبحوث تتناول صلة الصور والتمثلات بجو انب الحياة الاجتماعية والفردية للإنسان[2162].

اما عند الباحث أحمد اليابوري فقد ارتبط مصطلحي الصورة والتصوير عنده ببدائل أخرى وهي:

الرسم: يجمع الباحث أحمد اليابوري بين الصورة / التصوير والرسم فتكون الصورة بذلك نتيجة لعملية الرسم التي يقوم بها المبدع، وقد يرد الرسم بديلا للتصوير.

المرآة: تعتبر الصورة بمثابة مرآة، حيث إن مفهوم المرآة يرد بديلا لمصطلحي الصورة والتصوير، فالو اقع هو الأصل والصورة القصصية انعكاس لهذا الأصل، بمعنى أنها تنقل نموذجا موجودا في الو اقع.

---

(4) – محمد فخر الدين، المرجع السابق ، ص.175.
(2156) . الدكتور أحمد أوزي، الطفل والمجتمع، الصفحة. 61.
(2157) . الدكتور أحمد أوزي، الطفل والمجتمع، الصفحة. 61 – 62.
(2158) . المرجع نفسه الصفحة 62.
(2159) . المرجع نفسه الصفحة 62.
(2160) . المرجع نفسه الصفحة -62-63 بتصرف.
(2161) . المرجع نفسه الصفحة.63.
(2162) . أحمد أوزي، الطفل والمجتمع، الصفحة 64.

التمثيل والتشخيص: وهما مرتبطان بالصورة والتصوير، فهما إحدى وسائل التصوير.

الوصف: يوظف بديلا للتصوير، بحيث يمكن استبدال بعضهما ببعض دون حدوث خلل في المعنى المقصود[2163].

ومن الملاحظ أن معظم هذه البدائل تهتم بالبعد البصري للصورة، وتغفل الطبيعة الذهنية للصورة الحكائية التي تمنح حرية أكبروقدرة على التصويرعن طريق الربط بين الأجزاء [2164].

أمّا الباحث أحمد المديني فقد اعتبر الصورة، أداة من أدوات الحكي الفنية والتي يعتمدها المبدع كمكون من مكونات العمل القصصي، لكنها قد تطغى في بعض الأعمال حتى تحتل الصدارة [2165].

ولكي تصبح الصورة قصصية، فلا بد أن تتسم بأربعة سمات:

أ. الحيوية: يجب أن يكون هناك تر ابط بين الأوصاف المعتمدة في التصويروبين باقي مكونات القصة من شخصيات وأحداث وسرد وحوار.

ب. الإيحاء: التصوير القصصي يجب ألا يكون مباشرا، بل يلزمه توظيف القدرات التصويرية لمكونات القصة.

ت. الدرامية: أي ارتباط تشكل الصورة بالتطور الدرامي لأحداث القصة.

ج. التمثيل: الابتعاد عن المباشرة في نقل الفكرة والموضوع وتوصيلهما إلى القارئ [2166].

فالصورة إذا تعطينا رؤية أشياء أخرى بطريقة مغايرة، وهي تمكننا من الحلم، ومن خلال هذا الحلم تولد معنى ونظاما جديدا للدلالة، فلا يمكن أن يكون هناك حلم بدون صور، كما لا يمكن أن يكون إبداع بدون الاعتماد على الصورة"[2167].

وهكذا فإن كيفية اشتغال الصورة في ذهن الأنسان قد تحيل مباشرة إلى المعنى، دون اللجوء إلى علامة لغوية، إذ مهما اجتهدت اللغة في التعبيرعن الدلالة، فإن الدورالذي تؤديه الكلمات والجمل والخطاب، لا يعدو أن يكون منحصرا في تشكيل الصورة أو مجموع الصور التي ينتظمها منطق خاص، هو منطق الصور نفسها، ولأن ذهن الإنسان لا يتوقف عن استهلاك الصور و إنتاجها، فإن الصورة تعتبر جزء ا أساسيا من الحياة الذهنية للإنسان، فهي تسكن متخيله وفكره في ان واحد، وبناء على ذلك فإنه لا وجود لفكر من دون صور، حيث يمكننا إذن، أن ننطلق باستحضارعلاقة الصوربالتفكير، خصوصا إذا ما تعلق الأمربعصرنا هذا والذي باتت فيه الصورة مكونا أساسيا من مكونات الخطاب بشتى أنواعه، حيث تشكل نظاما دلاليا يخفي في نسقه دلالات تتجاوز حد اللسان الذي يشكل " نظاما من العلامات المعبرة عن الأفكار"[2168] في كنف المجتمع. فالصورة ادن تمنح للمتلقي فضاء تأمليا يتسع لكل الأحداث التي تعبر عنها، وعلى حد تعبير الناقد الفرنسي "رولان بارث" الذي يقول في هذا الصدد:" نحن نعيش حضارة الصورة[2169]. ومصطلح الصورة لا يكاد ينفصل

(2163) . مصطفى الورغالي، الصورة الروائية، الصفحتين 16 و17.

(2164) . نفسه، ص.17.

(2165) . المرجع نفسه الصفحتين 30 و31.

(2166) . المرجع نفسه، الصفحتين 34 و35. بتصرف.

(2167) . محمد فخر الدين، المرجع السابق، ص.177.

(2168) – Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale dans Bougnoux, D. Sciences de l'information, Larousse, Paris, 1993, p. 12.

(2169) . شاكر عبد الحميد، عصر الصورة، ص 7.

عن إشاراته المتعددة الدالة على صعوبة تحديده في شكل مفهوم جامع لكل أنواع الصورومانع لغيرها مما لا يدخل في حيزه ولذلك يعد هذا المصطلح من أكثر المفاهيم الأدبية والنقدية استعمالا في النقد الأدبي إذ يتنوع ويتعدد باختلاف الاتجاهات والمدارس النقدية والأدبية، ولعل صعوبة تحديد مفهوم الصورة أمر يشترك فيه مع غيره من المصطلحات النقدية غير المستقرة في بعض الأحيان.

وهكذا يمكن أن نخلص الى ما مفاده أن الإنسان منذ أن وجد على اليابسة، وهو يعيش مع الصور، فهو تارة يصنعها ويكونها، وتارة أخرى يتمثلها ويجسدها. إنها أداة للتعبيروالتواصل التي تعنى و" تهتم بتحليل عناصر عملية التواصل كيفما كان شكل ودعامة الرسالة، كالروايات البوليسية والأغاني، والأفلام التلفزيونية، والصحافة"[2170]. ومع تطور تاريخه الذي يمكن اعتباره تاريخ أشكال صور، تطورت النماذج والأشكال التي اتخذتها الصور باتساق المجالات التي وظفت فيها من قبله. وكثيرا ما نوظف لفظة صورة على سبيل التمثل والتمثيل، أو التخييل والتجريد باعتباره "عملية عقلية تؤدي إلى استخلاص إحدى الصفات، وذلك بتمييزها واختبارها وعزلها"[2171].

إنها الصور التي تقدم لنا في كل لحظة وحين، بل وبطرق جد مختلفة عن طريق الإذاعات، وشبكات التواصل، والإنترنيت، والسينما، وإشارات المروروالملصقات، والإشهار. انها تعرض باعتبارها موضوعا ماديا ملموسا، كما تعرض أيضا باعتبارها لغة مرئية ووسيلة تعبيرية، وتتعدد أنواع الصورة بين فوتوغرافية وإشهارية ومرسومة إلى غير ذلك. وقد تكون واقعية تمثل الواقع أو خيالية مستمدة من عناصر خيالية أو رمزية. وقد "ولدت الصورة احتجاجا ضد الموت المرعب والمخيف، وزينت المقابر بالرسوم والمنحوتات تعبيرا عن رمز الغياب ومقاومة مصدره" [2172]. حيثُ ساهمت ولادتها في التشكل التدريجي للنحت والرسم.

اننا لا يمكن أن نتصور الحياة المعاصرة من دون صورة، إنها وسيلة من وسائل التوجيه والتأثير، وأداة المعرفة ووسيلة لإدراك المعطيات، فالصورة هي بمثابة قناة للتواصل التي تمتلك القدرة حتى تنافس الكلمة في الكثير من السياقات.

لائحة المراجع والمصادر

المراجع والمصادر باللغة العربية

- القرآن الكريم.
- الزمخشري، أساس البلاغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.ط.3. ج 1910.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر.ج.3. د.ت بيروت.
- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح.
- عبد السلام هارون، التراث العربي، دار المعارف. سلسلة كتابه. 30 القاهرة (ج.ت).
- ابن سيدة: المحكم والمحيط العظم في اللغة، ت.د. عائشة عبد الرحمان بنت الشاطئ، ط 2، ج3.
- المنجد الأبجدي، دار المشرق، بيروت، ط 5، (د.ت)..
- عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، عالم الكتاب.

(2170) . رولان بارت، مبادئ في علم الأدلة، ترجمة محمد البكري، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، اللاذقية، الطبعة الثانية، 1987، ص27.

(2171) . مجمع اللغة العربية، معجم علم النفس والتربية، الجزء الأول، الهيأة العامة لشئون المطابع الأميرية،1984، ص4.

(2172) . ريجيس دوبري، مفهوم الصورة عند ريجيس دوبري، ص. 113.

- الأستاذ الدكتور عبد الرحمان عبد الهاشمي، أدب الأطفال، فلسفته.أنواعه. تدريسه.
- جون سكوت، علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية، طبعة الأولى بيروت 2009.
- جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، طبعة الأولى، 2011.
- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مراجعة وتقديم محمد الجوهري. طبعة الأولى 2000.
- مجلة مو اقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ.
- حليمة كريم 2007 ص .120، المرجع: التمثلات وعلاقتها بالعملية التعليمية، مجلة علوم التربية، دورية مغربية نصف سنوية، أكتوبر 2007، العدد 35.
- مجمع اللغة العربية، معجم علم النفس والتربية، الجزء الأول، الهيأة العامة لشئون المطابع الأميرية،1984.
- ريجيس دوبري، مفهوم الصورة عند ريجيس دوبري.
- شاكر عبد الحميد، عصر الصورة.
- فر انسوا مورو: البلاغة مدخل لدراسة الصور البيانية، ترجمة: محمد الولي وعائشة جرير، إفريقيا الشرق-الدار البيضاء، 2003م.
- شرف الدين مجدولين: الصورة والنوع والمتخيل الثقافي قراءة في نموذجين نقديين، مجلة نزوى، العدد.36، أكتوبر2003.
- صلاح عبد الفتاح الخالدي، نظرية التصوير الفني عند السيد قطب، الفنون المطبعية، الجز ائر، 1988.
- عمر عتيق، ثقافة الصورة دراسات أسلوبية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2010.
- شاكر عبد الحميد، عصر الصورة.
- علي بن محمد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، طبعة جديدة، بيروت، 1985.
- إيناسيورامونه، ترجمة نبيل الدبس، الصورة وطغيان الاتصال، دمشق، 2009.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، 1992 م.
- كامل حسن البصير، بناء الصورة الفنية في البيان العربي.
- عبير عليوة إبراهيم، الصورة الفنية في شعر حسان بن ثابت، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الآداب، جامعة الزقازيق،1990م.
- الولي محمد، الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1990.
- عبد القادر القط، الاتجاه الوجداني في الشعر العربي المعاصر، دار النهضة العربية، ط2، 1981.
- ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، (4/ 106) .
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 15، ص. 328.
- الجاحظ، عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ج3.
- د. كامل البصير، بناء الصورة الفنية في البيان العربي.

- د. إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب.
- الراغب أحمد، وظيفة الصورة في القران الكريم، ص 21, عن: قدامة بن جعفر، نقد الشعر.
- الدكتور محمد إبراهيم عبد العزيز شادي، الصورة بين القدماء والمعاصرين.
- العسكري ابو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، 1952م.
- الدكتور محمد محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري.
- الراغب احمد، وظيفة الصورة في القران الكريم، ص.30، عن ابن الاثير، المثل السائر.
- حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب الخوجة – بيروت – دار الغرب الاسلامية، ط. 2، 1981.
- محمد بوزاوي، معجم مصطلحات الأدب، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، 2009.
- أحمد جمعة أحمد نايل، التحليل الأدبي أسسه وتطبيقاته التربوية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، ص.206.
- جابر عصفور، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر، ط3، 1992.
- مصطفى ناصف، الصورة الأدبية، مكتبة مصر، القاهرة، ط. 1، 1998م.
- عز الدين إسماعيل، التفسير النفسي للأدب، مكتبة غريب، القاهرة، ط4، د.ت.
- أبو أديب كمال، جدلية الخفاء والتجلي، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة 3، ص. 20.
- اليافي نعيم، الصورة في القصيدة العربية المعاصرة، القاهرة، ص. 2.
- ماجدة حمود، مقاربات تطبيقية في الأدب المقارن، تحاد كتاب العرب، سوريا، ط. 1، 2011م.
- أهمية الصورة في العملية التعليمية التعلمية – الحوار المتمدن العدد 2826 – المحور: الفلسفة، علم النفس، وعلم الاجتماع.
- أحمد فرشوخ، الطفولة والخطاب.
- الدكتور أحمد أوزي، الطفل والمجتمع.
- مصطفى الورياغلي، الصورة الروائية.
- كيليطو، الأدب والغرابة.
- عبد السلام بنعبد العالي، سوسيولوجية الحياة اليومية.
- د. محمد مفتاح تحليل الخطاب الشعري إستراتيجية التناص، دار السنوبر ط1 1985.
- جوزيف كورتيس، مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، ترجمة: د. جمال حضري، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف.
mawdoo3.com.
- كورتيس، مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، ص 208، ترجمة د. جمال حضري، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، السنة 2007.
- غريماس، تقديم لكتاب جوزيف كورتيس مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية.
- المراجع والمصادر بغير العربية

– DRISS Ben Hamed Charhadi : A Life full of holes. New york. Grove 1964, trad. Française CelineZins (une vie pleine de trous). Paris. Ed. Galimard. 1965.
– Robert Briatte : Paul Bowles, Collection Biographique, Paris. Ed. Plon ; 1989.
– Larbi Layachi : Yesterday and Today (الأمس واليوم).
- Le petit robert.
– Flament. C. 447 : 1989.
– P. Mannoni, 1989.
– G. Thines, et, A. Lempreur, 1975.
– E.durkeheim : " forme élémentaire de la vie religieuse" puf. Paris 1968.
– Baudrillard, Jean. Simulacra and Simulations. The Precession of Simulacra.
– La sociologie de A à Z. Frédéric lebaron. paris.2009.p 103.
– Moscovici, " son image et son publique" édition puf, 1961.
– Yves Alpe, 2005.
– Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale dans Bougnoux, D. Sciences de l'information,
- Larousse, Paris, 1993, p. 12.
- Gremas, sémiotique structurale.6
- G. Courtes, Introduction à la sémiotique narrative et discursive.
- Analyse sémiotique du texte, p.15, Groupe d entre vernes.

الأستاذ بركة ديحان
باحث بسلك الدكتوراه بجامعة
ابن طفيل القنيطرة

المسؤولة في الإسلام

Responsibility in Islam

المسؤولية لغة واصطلاحا.

للمسؤولية مفهوم متعدد المجالات. وعند تناول المسؤولية لغة، فهي: الاعمال الاجتماعية التي يكون الانسان مطالب بها. أما اصطلاحا : فهي المقدرة على أن يلزم الانسان نفسه أولا . والقدرة على أن يفي ذلك .

وتعد المسؤولية كلمة من الكلمات حديثة الاستعمال والاستخدام. حيث ليس لها وجود في استعمالات الفقهاء الاقدمين، بل هي تعبير معاصر قد استعمله بعض الفقهاء المتأخرين.

فكلمة المسؤولية ترجع أصل مادتها الى ثلاثة أحرف وهي: السين والهمزة واللام وعند جمعها تصبح: سأل. يسأل، سؤالا. ومسألة. واسم الفاعل منه هو السائل، وكلمة مسؤول هي اسم المفعول منه . والمصدر مسؤولية. وقال راغب الاصفهاني في كتابه المفردات في غريب القرآن، في معنى السؤال وجاء بما معناه : ان السؤال في اللغة يعتبر استدعاء معرفة ، أو طريقا وسبيلا في اللغة يعتبر استدعاء معرفة ،أو طريقا وسبيلا مؤديا إلى المعرفة. وقال ابن منظور في معنى السؤال، في قوله تعالى:" وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ" كان المقصود أنه سوف تسألون عن شكر ما خلقة الله –عزوجل لكم ، وذلك من شرف وذكر..

والمسؤولية هي شعور المرء بجسامة الأمانة التي رضي بحملها لتفتح أمامه آفاقا لا حدود لها للمبادرة بالقيام بواجبه ، إنه يرنو دائما إلى اللحظة التي سيقف فيها بين يدين الله عزوجل ويسال عما كان يعمل . قال تعالى :" وَيَسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ".

واعتبر الله الانسان مسؤولا عن صناعة مشكلاته ، قال تعالى :" قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ [2173]"

إن مدار المسؤولية الإنسانية والتكليف والحرية، على مباشرة الاسباب وتسخير النواميس والقوانين الإلهية التي تحكم حركة الوجود واستيفاء آثارها ونتائجها ، لتحقيق امانة الإستخلاف وبناء العمران [2174] . ويشعر المسلم بجسامة المسؤولية والأمانة التي يحملها بين يدي الله عزوجل باعتبار الوعي تحقيق التكليف، وبزوغ الشخصية لا يتم إلا من خلال الشعور بالمسؤولية وخلو النفس من جفاف روحي وبرود عاطفي لبناء شخصية تقوم على الشمول والتكامل، والشعور بالمسؤولية عصب مهم في الأخلاق وهو الفوري الذي يتحلى به المسلم من خلال التزامه بواجباته الخلقية وحريته التي تملي تحمل المسؤولية ولو أن الالتزام يحد مجال

2173سورة آل عمران . 165.
2174يوسف العالم . تصدير المقاصد العامة للشريعة الإسلامية . ص. 123.

الاختيار. ولا يجد المسلم عناء في تحديد الجهة الملزمة بالمسؤولية ما دام مستسلم لإرادة الله وقدرته. وليعود المسلم إلى ما كان عليه السلف الصالح بالتشبث بالإحساس بالمسؤولية الشرعية.

ويقول الامام الغزالي رحمه الله في كتابه "أنجع الوسائل" : أيها الكفيل إذا ألقيت مسؤولية الطفل في مراتع وخيمة، أخشى أن يضاعف لك ذلك العذاب ضعفين، تعذب على تشويه تلك الجوهرة المكرمة عذابا نكيرا وتحوز من تلك الجناية العامة نصيبا مفروضا .[2175]

كما عاتب بعضهم ولده على العقوق، فقال : يا أبت ! عققتني صغيرا، فعققتك كبيرا ، وأضعتني وليدا فأضعتك شيخا" .[2176]

ولن يستطيع الانسان أن يؤدي الواجبات والتكاليف التي كلفه بها الخالق سبحانه إلا من خلال نسيج تعاون تسري خيوطه بينه وبين بني جنسه، وسبيل ذلك أن يقبل الإنسان متعاونا مع إخوانه إلى عمارة هذه الأرض بمعناها الحضاري الشامل، لكل ما تتسع له كلمة العمارة من المعاني المادية والعلمية والاقتصادية [2177].

والإيمان الحق يسرع بالإنسان إلى اكتمال النضج ،ويرفع من لديه الاستعداد إلى مستوى العبقرية . والسمات العامة اهذه الفترة هي الرغبة في حمل المسؤولية ،والرغبة في العمل و اكتساب الخبرة العملية. يقول الدكتور محمد قطب :"المسؤولية الضخمة التي يضع الإسلام الإنسان فيها – أيا كان تخصصه الفردي، و أيا كانتُ مواهبه واستعداداته – هي إقامة منهج الله في الأرض ،و المجاهدة لكي تكون كلمة الله هي العليا ، ويكون الدين لله [2178]،

المسلم مأموربعمارة الأرض والاستفادة من مدخراتها ،قال سبحانه وتعالى :" هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ"[2179]. ومادام لإنسان مطالبا بعمارة الأرض فإنه لا شك سيحتاج إلى غيره لتحقيق هذه العمارة ,فحاجة بعض الناس إلى بعض صفة لازمة في طبائعهم ، وخلقة قائمة في جواهرهم ، وثابتة لا تزايلهم ،ومحيطة بجماعتهم ،ومشتملة على أدناهم و أقصاهم "[2180].

وتكريم الإسلام للإنسان وتفضيله على سائر المخلوقات لا يمنحه التكبروالطغيان في الأرض ، فما ينبغي أن ينسى هويته الإنسانية التي تتكون من حقيقتين متكاملتين :

الأولى : أن أصله الأول من تراب ،وسلالته من ماء مهين.

الثانية : أن الإنسان هو ذلك المخلوق المكرم على سائر المخلوقات .[2181]

والمسؤولية الملقاة على عاتق البشر أجمعين ، هي التي لا يؤديها في الحق إلا المؤمنون ، أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئا ، بهذا المعنى الواسع الشامل للعبادة ، الذي يعني التوجه لله في كل أمر من الأمور، والالتزام بما أنزل الله في كل أمر من الأمور، سواء كان – في اصلاح البشر- من أمور الآخرة ، ويعنون بها الشعائر التعبدية، أم كان من أمور الدنيا التي يعنون بها عمارة الأرض. فكلاهما شيء واحد في الإسلام ، تشمله تلك العبادة الشاملة

2175الامام الغزالي .رسالة أنجع الوسائل . ص

2176إبن القيم رحمه الله. أحكام المولود. ص 229.

2177الدكتور البوطي .الإسلام ملاذ كل المجتمعات الإنسانية . ص 51 . .

2178محمد قطب . منهج التربية الإسلامية . ص . 338

2179سورة الملك . الآية . 67 .

2180أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ . كتاب الحيوان . 42/1 .

2181محمد سعيد رمضان البوطي . منهج الحضارة الإسلامية في القرآن . ص. 42 .

التي تشمل كل حياة الانسان .وذلك هو منهج التربية الإسلامية وخاصة في مرحلة النضوج .[2182] " وحين يكون الدين هو المهيمن على نفوس الافراد ، والمنظم للملكات التي متعهم الله بها ، فإن المجتمع حينئذ يقوم على المحبة والسعادة ، وتصبح الصفات التي متح الله للإنسان ينابيع للخير، و ابتعادا عن الشر. " وهكذا يتبين أن الدين ضرورة لسائر المجتمعات الإنسانية ، وركن أصيل يقوم عليه المجتمع الإسلامي ، وأن الحاجة إليه ليست حاجة عرضية تقتضيها المصلحة الاجتماعية أو الاقتصادية ولكنها مطلب فطري نابع من ذات الانسان ، وإذا نبذ المجتمع الدين و انبعث السلوك الاجتماعي من معايير أخرى كالاحتكام إلى قواعد العقل وحده أو السيروراء الرغبات والاهواء، فإن المجتمع سيصاب باضطراب سلوكي ، و انفلات من الرو ابط الطبيعية .[2183]

والمسؤولية معناها أن كل إنسان سوي يسأل عن تفاصيل ما بتلي به في قاعة الحياة الدنيا ، وفي ضوء نجاحه أوفشله في هذه المسؤولية فسوف يتقررجزاؤه ومستقره ، فإما النعيم الدائم في الجنة أو الشقاء الدائم في النار. قال تعالى :" فَوَرَبِكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينْ ، عَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ "[2184] .وقال أيضا :" يَسْأَلُ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ ،وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا "[2185]

" ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال سريره "

وتنقسم اشكال هذه المسؤولية إلى أقسام ومراتب تتوازى مع مراتب الابتلاء ، والدرجة في الحياة الدنيا . وهذه الأقسام هي :

- القسم الأول : مسؤولية الرسل عن أداء رسالاتهم . وإلى هذه المسؤولية يشير القرآن بقوله تعالى : " يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيَقُولَ مَاذَا أَجَبْتُمْ ؟ قَالُوا لاَ عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ "[2186].
- ويقدم القرآن الكريم تفصيلات وامثلة عن كيفية سؤال الرسل من ذلك سؤال عيسى عليه السلام ." وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَخِذُونِي وَامِي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ ؟ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ، تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا اَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ "[2187]

ويسأل محمد صلى الله عليه وسلم " وَ إِنَّهُ لَذِكْرٌلَكَ وَلِقَوْمِكَ وَلَسَوْفَ تُسْأَلُونَ "[2188]

ويقول صلى الله عليه وسلم :" اَلَا إِنَّ رَبِّي دَاعِي وَ إِنَّهُ سَائِلٌ ؟ هَلْ بَلَّغْتَ عِبَادِي ؟ وَ أَنَا قَائِلٌ لَهُ . رَبِّ قَدْ بَلَّغْتُهُمْ . أَلَا فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ "[2189].

كذلك تسال الأمم علاقتها بقادتها والتحقق من ربط طاعتها لهم بطاعة الله . لذلك أدان القرآن قوم فرعون لأنهم سمحوا لفرعون بالاستخفاف بهم والتلاعب بمصائرهم " فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ "[2190].

وكذلك تسأل الأمم عن الخيرات والنعم التي تمتعت بها كيف جمعتها وفيما أنفقتها .

2182الدكتور محمد قطب . منهج التربية الإسلامية ص. 331
2183محمد سعيد رمضان البوطي . القضايا الاجتماعية . ص . 313
2184سورة الحجرات . الآية . 92-93
2185سورة الأحزاب . الآية . 8
2186المائدة 109
2187المائدة 116
2188الزخرف . الاية 44
2189مسند أحمد . تصنيف الساعاتي . ج .1. ص . 69
2190الأعراف 37

" ثم لتسألن يومئذ عن النعيم " [2191].

ويسال كذلك المؤمنون عما تعهدوا به وبايعوا عليه ." ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الادبار وكان عهد الله مسؤولا "[2192].

" وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا " [2193]

والثالث : سؤال القيادات الدينية والفكرية والسياسية والاقتصادية والتربوية و أثالهم . وفي الحديث تفاصيل واسعة دقيقة لمثل هذا السؤال منها قوله صلى الله عليه وسلم :" يقول الله عزوجل يوم القيامة للأنبياء والعلماء أنتم كنتم رعاة الخلق فما صنعتم في رعاياكم ؟ ويقول للأغنياء انتم كنتم خزان كنوزي هل واصلتم الفقراء وربيتم الايتام واخرجتم منها حقي الذي كتبته إليهم ؟[2194]

والقسم الر ابع مسؤولية الفرد عن نفسه وماله وعرضه .

ويقدم الحديث النبوي تفاصيل دقيقة عن هذا القسم من المسؤولية من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :" لا تزول قدم عبد يوم القيامة حتى تسال عن أربع :شبابه فيما ابلاه وعن عمره فيما افناه . وعن ماله من أين اكتسبه وفيما انفقه ، وعن عمله ماذا عمل به "[2195]. وقال تعالى ": إن السمع والبصر كل والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا" [2196]. والمسؤولية الاجتماعية في الحياة الدنيا هي نتيجة لازمة لعلاقة المسؤولية الأخروية، وهي الحلقة التي تربط بين مو اقف الانسان في الدنيا وفي الاخرة وتجعلهما طورين متكاملين من الابتلاء والجزاء . [2197]

المطلب الثاني : الاسناد الشرعي للمسؤولية .

قال تعالى :" ولقد عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال واشفقن منها و ابين أن يحملنها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا "[2198]

قرر الإسلام سيادة الانسان وفضله على سائر المخلوقات وجعله خليفة في الأرض وكرهه تكريما .وفي ضوء هذا يقول اللامة الدكتور البوطي رحمه الله :" من الواضح أن التعبير بكلمة "بني: آدم " وبما يدل على التعميم الذي يخترق كل الفوارق الطبقية ،وفوارق الألوان والأعراف ،وحتى الديانات ، ذلك لأن الآية نعلن بأن منح الله الانسان هذا التكريم كان أسبق من حظوظه اللونية والعرقية، ومن اختيار اته الدينية."[2199]

ويقول ابن كثير :"يخبر تعالى عن تشريفه لبني آدم ،وتكريمه إياهم ، خلقه لهم على أحسن الهيئات وأكملها . قالت تعالى:" لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم "[2200] أي يمشي قائما منتصبا على رجليه، ويأكل بيديه ، وغيره من الحيو انات يمشي على أربع ويأكل بفمه ، وجعل له سمعا وبصرا وفؤادا ،يفقه بذلك كله وينتفع به .ويفرق بين الأشياء ،ويعرف منافعها وخواصها ومصارها في الأمور الدنيوية والدينية .[2201]

2191 سورة التكاثر . الاية 8
2192سورة الأحزاب . الاية 15
2193سورة الاسراء . الاية . 34
2194كنز العمال ج 3. ص . 254.
2195كنز العمال . ج 14 . ص 373
2196سورة الاسراء ص 36
2197كنز العمال . ج 14 . ص . 389
2198الاية
2199العلامة الدكتور البوطي .الله أم الانسان أيهما أقدر على حقوق الانسان .ص.11.دار الفكر . دمشق. ط.5. 2009م
2200سورة التين . الاية 95
2201ابن كثير . تفسير القرآن العظيم . 5.97

وقد أكد إبن القيم –رضي الله عنه- هذه المسؤولية ، وتكلم كلاما مفيدا نافعا، فقال :قال بعض أهل العلم : إن الله سبحانه وتعالى يسأل الوالد عن ولده يوم القيامة، قبل أن يسأل الولد عن والده، فإنه كما أن للأب على إبنه حقا ، فللابن على أبيه حق، كما قال تعالى:" ووصينا الانسان بوالديه حسنا" [2202] وقال تعالى :" قوا أنفسكم وأهلكم نارا وقودها الناس والحجارة " [2203] . ويتابع ابن القيم قوله : فمن أهمل تعليم ولده ما ينفعه ، وتركه سدى ، فقد أساء غاية الإساءة ، و أكثر الأولاد إنما جاء فسادهم من قبل الآباء، وإهمالهم لهم ، وترك تعليمهم فرائض الدين وسننه، فأضاعوهم صغارا ، فلم ينتفعوا بأنفسهم ، ولم ينفعوا آباءهم كبارا ، كما عاتب بعضهم ولده على العقوق ، فقال : يا أبت ! عققتني صغيرا، فعققتك كبيرا ، وأضعتني وليدا فأضعتك شيخا" .[2204]

ناط الله سبحانه وتعالى الفلاح والتغيير نحو الأفضل بإرادة الانسان ،وجعل الانسان وسيلة لتحقيق التزكية ، وهدفها في الوقت نفسه ، كما اعتبره مسؤولا عن التدسية و إفساد نفسه ومجتمعه بالمعاصي المؤدية إلى الخسران المبين ، فقال تعالى:" قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى "[2205]

وقال :" وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ،قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا " [2206] . وبذلك جعل التربية وتطهير النفس من المعاصي ، وحملها على الطاعات ، وتدريبها على معاني الخير، هو سبيل النجاح والتفوق الحضاري في الدنيا .[2207]

كما جعل الإسلام الحكم على الشيء فرع عن تصوره وعلمه ، فقال تعالى:" وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ "[2208]. وجعل الانسان مسؤولا عن حواسه ونوافذ معرفته ، ووسائلها وجعله مسؤولا عن تعطيلها وعدم تشغيلها ،كما جعله مسؤولا عن عدم الالتزام بعطائها ، فقال تعالى:" إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً"[2209]. لذلك فالمسؤولية هنا مزدوجة مسؤولية عن التشغيل والتحريك والكسب المعرفي، ومسؤولية عن الالتزام بخلق المعرفة وأدبها وثمراتها .[2210]

المطلب الثاني : التفعيل الوجودي .

فالمسؤولية حاجة نفسية تنبع من داخل الانسان وهي استعداد نفسي لتلبية حاجات الاخرين . والمسؤولية هي نتيجة العنصر الثالث للحب وهو الاحترام . والاحترام هو القدرة على رؤية الانسان على حقيقته والتعرف على وجوده المتميز. وهو أيضا الاهتمام بتوفير الفرصة للآخر لينمو ويترعرع وينضج لنفسه دونما استغلال أو لخدمة الآخرين ،ولكنا لا نحترم أنسانا إلا إذا عرفنا منه ما يستحق الاحترام . وبهذا يكون الحب حصيلة أربعة مكونات هي : الرعاية والشعور بالمسؤولية ،والاحترام والمعرفة .[2211]

2202سورة العنكبوت . الاية 29 .
2203سورة التحريم . الاية 66.
2204إبن القيم رحمه الله. أحكام المولود. ص 229.
2205سورة الأعلى . الاية . 14
2206سورة الشمس . الاية . 10
2207عمر عبيد حسنة . التفكير المقصدي . ص 47
2208سورة الاسراء . الاية 36
2209سورة الاسراء . الاية 36
2210عمر عبيد حسنة . التفكير المقصدي . ص 77
2211فلسفة التربية الإسلامية . د. ماجد الكيلاني . ص . 228

ويضيف الفيلسوف أفروم – إن معاني هذه العناصر الاربعة التي تكون الحب قد تعرضت للتشويه في وقتنا الحاضر من خلال الافهام الخاطئة التي صورت المسؤولية واجبا مفروضا على الانسان من خارج نفسه ، وصورت الاحترام على أنه المهابة والخوف ، و انتهت بالمسؤولية لتصبح تسلطا وهيمنة.[2212]

أقسام المسؤولية :

1- المسؤولية اتجاه الخالق ، بالإخلاص في عبادة الله سبحانه وتعالى وعدم الشرك به لقوله تعالى " وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون "[2213].

2- المسؤولية في اتجاه النفس وبحفظها من كل ما يهلكها ويؤذيها لقوله تعالى :" ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة "[2214].ولآية الكريمة التي تتحدث عن النفس تبين خطورة مسؤولية الحياة .

3- المسؤولية اتجاه العبد ،برعاية حقوقهم وصيانتها . لقوله صلى الله عليه وسلم :" الا كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته ."[2215]

4- المسؤولية اتجاه المحيط .بالعناية بالمحيط الذي يعيش فيه الانسان ،لقوله تعالى :" ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها "[2216]

وتقوم المسؤولية على ثلاث ركائز أساسية منها :

1- الرعاية ويقصد بها الاهتمام بالآخرين وإظهار الرحمة والحنان اتجاههم فكل شخص راع وكل راع مسؤول عن رعيته، كما هو حال الحاكم والمحكوم ، والرجل والمرأة والولد والوالد وغيرها كثير.

2- الهداية : تعد جزءا من تحمل المسؤولية تجاه الاخرين . حيث تتضمن تقديم النصح والإرشاد لهم نحو القيم الاجتماعية السليمة والدعوة للخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليكون الأنبياء عليهم السلام القدوة المثلى للاقتداء بهم .

3- الاتقان : يتجلى بالإتقان أروع صور التعبد إلى الله والتقرب إليه ، فالله يحب من عباده اتقان الاعمال على أفضل وجه ممكن ، واخراجها بأفضل صورة ،ومراعاة الله عزوجل أولا والضمير ثانيا .[2217]

4- والمسؤولية الضخمة التي يضع الإسلام فيها ،أيا كان تخصصه الفردي، وأيا كانت مواهبه واستعداداته ، هي إقامة منهج الله في الأرض. هي المجاهدة لتكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله. وهي مسؤولية لا تنحصر في جانب واحد ..

5- ومما كشفته آيات الله في الانفس أو علم النفس حسب مصطلحنا المعاصر– أن الشعور بالمسؤولية عميق الجذور في النفس البشرية .

أثار المسؤولية الاسلامية في التنمية .

- مقصد المسؤولية الاسلامية .

التنمية الفكرية .

2212 Ehich Fromm. The nature of love . pp. 158,159

2213سورة

2214سورة

2215صحيح البوخاري ج/ 317. صحيح مسلم 1821 . باب الفصل . الامام اعامل .

2216سورة

2217الشعور بالمسؤولية لدى الطلاب . ص . 8

إن التنمية الفكرية التي ننشدها ستظل مرهونة بالنجاح الذي نحققه على صعيد التخلص من ألوان التفكير القاصر والمنحرف والخاطئ ، إذ لا بد قبل زرع النبتات الفكرية الجديدة من تطهير الارض من الاشواك ، وتعريض التربة لأشعة الشمس الساطعة .[2218]

إن لحيوية الأفكار سلطانا أعظم بكثير مما يظن الناس ، وإن قوة الفكر في المدى البعيد هي أكبر من أية قوة إنسانية أخرى ، مع أن ثمار إشر اقات المفكرين قد لا ينتفع بها الناس إلا بعد مماتها .وتنمية الفكر تقوم على ثلاثة أسس رئيسة ،هي التعرف على المبادئ والمنطلقات الصحيحة التي تستخدم في التفكير، إلى جانب معرفة بعض التقنيات التي تساعدنا على استخدام إمكاناتنا العقلية على نحو صحيح ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض الانحر افات عن سبيل التفكير المنهجي .[2219]

إن أنظمة الفكر لها تاريخ وليست آتية من الغيب أو من وراء البحار أو من فوق السماوات ،

- التنمية الثقافية .

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي ، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستم وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه .. وهي كذلك في الأساس مفهوم اقتصادي له دلالة إيجابية ، فهي تتضمن تطبيق بعض التدابير الاقتصادية والتقنية لاستغلال الموارد المتاحة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحسن نوعية حياة الناس .

أما التعريف الشامل للثقافة فيشار إلى أنها " طرقة الحياة الكلية للمجتمع بجو انبه الفكرية والمادية ، وهي تشمل مجموعة الأفكار، والقيم ، والمعتقدات ، والتقاليد والعادات والأخلاق والنظم والمهارات ، وطرق التفكير، وأسلوب الحياة ، والعرف والفن والأدب والرو اية ووسائل الاتصال والانتقال ، وكل ما توارثه الانسان.

"تعني التنمية ،نوعا من صرف العناية والاهتمام لكل مجال من مجالات الحياة المختلفة الروحية والمادية ، الثقافية والعمر انية ..هذا موجود عند كل دول العالم ، [2220]حيث ليس هناك دولة ، لا تلقن أبناءها عددا من القيم والمبادئ ، كما أنه ليس هناك دولة لا تبني المدارس والمشافي ، ولا تفتح دورا للرعاية الاجتماعية.[2221].

والتنمية الثقافية هي تمكين الأنشطة الثقافية وتعزيزها داخل المجتمع ، لجعل أفراده أكثر ثقافة وإدراكا ، مما يحسن جودة حياتهم . فالثقافة تفتح آفاقا اجتماعية و اقتصادية جديدة في البلد الذي ينتمي إليه الأفراد ، وهو ما يزيد دخلهم .، ويحقق رفاهيته على المدى البعيد .

تعد الثقافة من الخصوصيات الحضارية ، فكل مجتمع له خصوصياته من عادات وتقاليد ومعتقدات ، إلا أن العلم من الحقوق المشاعة بين المجتمعات ، ومحاولة تفريغ مجتمع ما من ثقافته ، وفرض ثقافة أخرى عليه من أهم عوامل تدميره والقضاء عليه [2222].

وفي كثير من الأحيان يكون ذلك عن حسن نية ، فتستورد المناهج والبرامج والسياسات التعليمية والتربوية التي أعدت لغير مجتمعاتنا ، وضمن مرجعية غير مرجعيتنا ، فتزداد المشكلة تأزما ، والحال خبالا، ويزداد الشرخ بين أفراد الأمة ، ويكبر التصدع والانشطار الثقافي ، وتمزيق رقعة التفكير، لأن هذه المستوردات

2218التنمية المتكاملة زؤية إسلامية .د عبد الكريم بكار ص. 93
2219التنمية المتكاملة رؤية إسلامية . د. عبد الكريم بكار . ص. 51

2221التنمية المتكامل . د. عبد الكريم بكار . ص. 24
2222الإسلام ومشكلات الشباب . د. البوطي . 38

لا مشروعية لها في في قيمنا ومير اثنا الثقافي ونظامنا الأخلاقي ، ولا تشكل نباتا طبيعيا متناسبا مع طبيعة التربية، التي تزرع فيها والمناخ الذي تنمو فيه ،وهي أشبه بربط الثمار بخيوط خفية على غير أشجارها ، وهي وإن كانت مغرية في فترة بسيطة ، غلا أنها لا تلبث أن تذبل وتتكمش ويفتضح أمرها . فهذه النظريات التربوية والنظم المعرفية المستوردة ، لا مشروعية لها في إطار قيم الأمة وتاريخها وثقافتها .[2223]

ويحكم توازننا الاجتماعي عدد من الأنساق والمنظومات الفكرية والأخلاقية والاقتصادية والرمزية، وعلاقة هذه المنظومات بعضها ببعض غلاقة تكامل وتعاون وتنافس في آن واحد، فالمنظومة الأخلاقية توجه السلوك الاقتصادي، وتضغط عليه، كما أن المصالح الاقتصادية تضغط على المنظومة الأخلاقية و الاجتماعية، وتحاول التمدد على حسابهما. ومع أن الفكر يحكم الو اقع ويقومه، ويرشده إلا أن الصحيح أيضا أن الو اقع يضغط على الفكر، ويحمله على تغيير طروحاته وفروضه كلما تبدت لنا نتائج الاجتهادات والخطط التي من حولنا من خلال اجتراح المستقبل .

وهذه الجدليات بين الأنساق والمنظومات المختلفة تهدف كلها إلى تلبية حاجاتنا الروحية والمادية، الفردية والاجتماعية، لكن علينا أن نعلم ذلك لا يتم بصورة آلية وعفوية، و إنما يجب أن تكون هناك رعاية دقيقة، وعلى مستوى عال من المتابعة، وإلا فمن الممكن لأية منظومة أن تخنق المنظومات الأخرى، وتحط بالتالي من مستوى توازن الحياة لحضارية كلها. فإذا تم إشباع الحاجات المادية دون ابطاء، فإن ذلك يمنع التفكير من ابتكار نظم اقتصادية أكثر إنتاجية، أي ظهور نظام اقتصادي ذي بعد ثقافي.[2224]

"والثقافة المقصدية ،هي القدرة على تحديد الأهداف والمقاصد المرحلية والاستر اتيجية ، وهي القدرة على الربط بين الاستطاعة والحكم الشرعي المناسب للحركة في هذه المرحلة ، والهدف الممكن تحقيقه في ضوء هذه الاستطاعة ، حتى لو كان الهدف جزئيا شريطة أن يكون هذا الهدف الجزئي بعضا من كل ، أي جزءا من الهدف الكلي والرؤية الشاملة لمجال الحركة ، بعيدا عن الرسم بالفراغ، والأماني والحماسات التي

لم تؤرث الا الإحباط ، وبذلك يتحقق الفقه المطلوب لتنزيل الاحكام الشرعية على الو اقع ، ويحمى العمل الإسلامي ، من كثير من المجازفات والعشو ائية ،التي ما يزال يقع فيها ويخلص من الحفر وسوء التقدير وهدر التضحيات تحت الر ايات العمية ، التي لا تبصر أهدافها ، ويمنح القدرة على التقويم والإفادة من التجربة.

السلوك العقدي .

يعد سلوك الكائن الحي المحور الأساسي للدراسات النفسية والعلوم النفسية ، فيسلك الضوء بشكل رئيسي على السلوك بجميع أشكاله المقبولة وغير المقبولة ، كما يهتم بدراسة معايير السلوك السوي وغير السوي وأسباب وظروف ظهوره . وقد عرف علم النفس السلوك من خلال عدة تعريفات ومفاهيم ، ومنها أن السلوك هو حالة التفاعل الحاصل بين الكائن الحي وبيئته وعالمه الخارجي، وفي أغلب الأحيان يظهر السلوك على هيئة استجابات سلوكية مكتسبة ومتعلمة ، من خلال تعلم الفرد بالتدريب والملاحظة . والتعرض للخبرات

2223التفكير المقصدي. عمر عبيد حسنة . ص. 56
2224اغتيال العقل. ص. 93

المختلفة ، ويعرف السلوك كذلك بأنه مجموعة من الاستجابات التي تصدر عن الفرد تجاه المثيرات لبيئية المختلفة حيث تمثل البيئة جميع المؤثرات التي تدعم آلية ظهور السلوك [2225].

من التعريفات الأخرى للسلوك هو جميع أشكال الاستجابة الكلية التي نظهر عند الكائن الحي تجاه أي موقف يواجهه.[2226]

كما يرى علماء النفس السلوك بشكل شمولي بأنه نشاط مركب تتكون بنيته من ثلاث جو انب أساسية وهي:

الجانب المعرفي : هو مجموعة العمليات العقلية والمعرفية التي يستخدمها الانسان لإدراك الأحداث التي تدور من حوله ، وآلية تفاعله معها بالطريقة التي يتفرد فيها الشخص باستخدام المعاني والرموز، ومن أهم هذه العمليات الادراك ، والتذكر، والتصور، والتعبير الرمزي واللغوي واللفظي وغيرها .

الجانب الحركي: هو جميع الاستجابات الجسمية التي تظهر على الفرد : بسبب تعرضه لمثير معين ، وتكون هذه الاستجابات على صور استجابات حركية لتعليمات أو ممارسة الكتابة والرياضة وغيرها . .

الجانب الانفعالي : هو الحالة الانفعالية والعاطفية التي يمر بها الفرد أثناء استجاباته السلوكية للمثيرات المختلفة : أي أنها الحالة الداخلية التي تر افق سلوكا معينا . كالشعور بالسعادة والحماس تجاه نشاط معين ، أو الشعور بالارتياح أو عدم لارتياح لمثير أو نشاط معين . [2227]

ويقصد بالسلوك العقدي جملة التصرفات والأفعال الإرادية التي يأتيها الانسان صادرا فيها عن خلفية إيمانه ، ومتتبعا توجيها عقديا ، لولاه لكان له في الموقف نفسه وفي الظرف ذاته تصرف مغاير. قال تعالى :" ادعوا ربكم تضرعا وخفية إنه لايحب المعتدين و لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا إن رحمة الله قريب من المحسنين " [2228]. والسلوك بهذا الوصف العقدي ، والنسبة إلى العقيدة يتغير من شخص إلى آخر، وفي كل حال فإن الفعل أو الانفعال لم يخل من اعتبار عقدي إيماني تتفاوت قيمته بقدر تمكن العقيدة في القلب أو ضعفها وتبعا لذلك يظهر الأثر على السلوك . [2229]

وإن العقيدة هي القاعدة المركزية في حياة المسلمين، وهي التي تمنح الأفكار والمفاهيم قوامها وفضاءاتها، وتحدد وجهتها، وهذا يعني أن صفاء العقيدة ووضوحها شرط أساسي لصفاء الأفكار واستقامتها.

لا يكفي أن يكون دور العقيدة هو رسم الفضاء النظري للمسلم، و إنما يجب أن تتجاوزه إلى أن تكون عاملا في توجيه السلوك، ومصدر دفع إلى العطاء والتضحية، فالعقيدة جسم وروح، وإن روحها كامن في حيويتها وفاعليتها، بل إن العقيدة لا يمكن أن تحافظ على صفائها ما لم تكن حية، وقادرة على الحث والكف. العقيدة واحدة ، لكن تجلياتها متعددة، وحيويتها وحدها هي التي تجعلها تتجلى في كل زمان وفي كل مكان، في صور توحيد المجتمع، وتوجيه لفاعلياته الكبرى، وتمييز له عن غيره من مجتمعات الأرض.

الاتساق الاجتماعي ينشأ من خلال تطابق المفهومات والمبادئ المشتركة، أو تقاربها، وهذه المبادئ حتى تكون عامل توحيد لا بد أن ترتكز على عقيدة واحدة وإلا كانت تشتت و انقسام بدل أن تكون مظاهر تنوع وثراء.

2225المشكلات والسلوكية . منى خضر الحبش. الجامعة العربية المفتوحة .ص. 3. بتصرف.
2226تعريف ومعنى سلوك في معجم المعاني الجامع .
2227أسس علم النفس العام . د. طلعت منصور ود أنور الشرقاوي . المكتبة الأنجلو المصرية . صفحة . 8-9 .
2228الأعراف . الآية . 55-56 .
2229السلوك العقدي . الشيخ صالح بزملال

حين تشكل العقيدة القاعدة الأساسية للحياة الفكرية، تتوحد نظرة الناس إلى قضايا عديدة، مثل الحلال والحرام، والموت والجزاء والمال والجاه والنفوذ، وأسس التفاضل والنجاح، وقطعيات الخطأ والصواب، وهم بحاجة إلى جانب ذلك إلى نوع من التطابق المنطقي، أي أسلوب النظر إلى الأشياء، وأسلوب المحاكمة العقلية.

وحدة العقيدة، ووحدة المفاهيم تولدان اتجاها موحدا للعواطف، وتحددان معاقد التراحم والتقدير والاحترام والتوصل الاجتماعي.[2230]

التربية تؤدي إلى تفعيل الاستعدادات وتغيير سلوك الشخص ، وفي تغيير سلوكه ورؤاه و اتجاهاته . وبتعبير آخر، يمكن القول أنه للتربية نمط تعليمي وللتعليم أيضا أسلوب تربوي . على هذا ،فإن ما يميز هذين المفهومين عن بعض من منطلق ذهني هو نمط تأثير كل منهما في سلوك الشخص .[2231]

وقد أشار القرآن الكريم إلى أدب المتعلم مع المعلم من التسليم والصمت والصبر في قصة موسى وخضر عليهما السلام . فقد رحل موسى – وهو نبي من أنبياء الله عليه السلام – في طلب العلم إلى شاطئ البحر تاركا قومه في سبيل التعلم من عبد من عباد الله تعالى. ثم لما رآه استأذنه في أن يصاحبه للعلم ، غير أن خضر عليه السلام اشترط عليه شروطا وقبلها موسى عليه السلام حيث يقول القرآن، الكريم حاكيا كلام خضر لموسى :" إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا " ثم كان مشفقا عليه فبين أن عدم استطاعته يعود إلى عدم إحاطته بعلم هذه الأشياء فقال : " وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا " فقال موسى :" قال ستجدني إن شاء الله صابرا ولا أعصي لك أمرا" فقد استجاب موسى لكلامه وزاد أدبا آخر وهو أنه لا يعصيه في أمره بل يستجيب إليه بكل ما أوتي من وسائل .

ثم عاد خضر لبين الطرق الأسلم والأنجح في التعليم وهو الاقتناع الكامل بمنهج المعلم وسلامته ، والتسليم الكامل إليه ، والصمت الحقيقي حتى ينتهي الأستاذ من أعماله ثم يقوم بشرحها له فقال خضر: كما جاء في القرآن الكريم " قال فإن اتبعتني فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكرا"

ثم مضيا على ساحل البحر بعد أن اتفقا على هذه الآداب ، حتى إذا ركبا سفينة فقام خضر بخرق السفينة وتعييبها ، وهنا عارضه موسى عليه اللام فقال : أخرقتها لتغرق أهلها لقد جئت شيئا إمرا " أي منكرا . فقد كان مع سيدنا موسى كل الحق في معارضته مع أنه التزم بأن لا يعترض عليه، لأن وظيفته – وهو نبي – الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، و أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وأن كل شرط أحل حراما أو حرم حلالا فهو باطل ، وسيدنا موسى لم يعلم بعد بالسر الذي وراء عملية الخرق ،ولما علم بحقيقة الأمر اقتنع وهكذا إلى آخر القصة في سورة الكهف .[2232]وكذلك لو فتشنا عن آداب المعلم والعالم في القرآن الكريم لوجدناه مليئا بها من خلال قصص الأنبياء عليهم السلام مع أقوامهم .[2233]

وأما مدرسة سينا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم فهي أعجوبة الزمن ومعجزة العالم في الربية والتزكية والتعليم والسمو حتى شهد الله تعالى بنجاح مدرسته فقال :

" كُنْتُمْ خَيْرَ ُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ

2230التنمية المتكاملة رؤية إسلامية . د. عبد الكريم بكار. ص. 264
2231التربية . د. عبد العظيم كريمي . ص 29
2232سورة الكهف . الآيات . 60-82
2233أيها الولد . أبو حامد الغزالي . ص. 36

"[2234].وقد بين القرآن الكريم أسباب نجاحه وهي الرحمة ، والر أفة والعزم والتشاور، واللين وبشاشة الوجه ، فقال :" فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين " [2235].

فقد وضع الرسول صلى الله عليه وسلم الأسس العامة للتعليم وهو استعمال الرحمة والرفق والتيسير والتبشير، فقد قال لأبي موسى ومعاذ لما بعثهما إلى اليمن : " يسرا ولا تعسرا ، وعلما ولا تنفرا " [2236]. وقال صلى الله عليه وسلم . :" علموا ولا تعنفوا فإن المعلم خير من المعنف " [2237].

ويكفي أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى كتب الصحاح والسنن حيث نجدها مليئة بطرق التربية والتزكية، فقد خصص جميعهم كتبا أو أبو ابا خاصة للعلم وفضائله ، وفضل تعلمه وتعليمه وأدب ذلك .[2238]

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض الأحاديث والآثار تشير إلى أنه كان في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين كتاتيب منظمة يتعلم فيها أبناء المسلمين الفقراء والأغنياء على السواء ، وأن هناك من اتخذ التعليم مهنة وصناعة لها أولها ومناهجها وآدابها ، فكان يقوم بها رجال أكفاء متخصصون في طر ائق التعليم وفي تهذيب الأخلاق والعناية بتنشئة أطفال المسلمين.[2239]

فقد روى محمد بن سحنون (ت 265هج) بسنده عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيما مؤدب ولى ثلاث صبية من هذه الأمة فلم يعلمهم بالتسوية فقيرهم مع غنيهم ،وغنيهم مع فقيرهم حشر يوم القيامة مع الخائنين "[2240]. وروي أنه صلى الله عليه وسلم قال :" شرار أمتي معلمو صبيانهم أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين .[2241]وقال عليه الصلاة والسلام :" أدب الصبي ثلاث درر"،[2242] أي عصيات صغيرات .

وروي أيضا عن الحسن أنه قال :" إذا قوطع المعلم على الأجرة فلم يعدل بينهم – أي الصبيان- كتب من الظلمة .[2243]

وروي أيضا عن ابن مسعود أه قال :" ثلاث لابد للناس منهم : فلابد للناس من أمير يحكم بينهم ولولا ذلك لأكل بعضهم بعضا، ولا بد للناس من شراء المصاحف وبيعها ، ولولا ذلك لقل كتاب الله – أي قلت نسخه – ولابد للناس من معلم يعلم أولادهم ويأخذ على ذلك أجرا، ولولا ذلك لكان الناس أميين .[2244]

وأكثر من ذلك فقد أثبت لنا الإمام محمد ابن سحنون رو ايات عن أنس تثبت ازدهار مدارس التعليم (الكتاتيب) في عهد الخلفاء الراشدين . منها أنه قيل لأنس بن مالك : كيف كان المؤدبون على عهد الأئمة : أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ؟ قال أنس : " كان المؤدب له إجانة – أي إناء- وكل صبي يأتي كل يوم

2234سورة آل عمران . الآية . 110
2235سورة آل عمران . الآية . 159
2236) رواه البخاري في صحيحه . كتاب الأدب ، مع فتح الباري. (542-10
2237رواه الطيالسي في مسنده . أنظر المقاصد الحسنة ص. 279
2238صحيح البخاري ، مع فتح الباري. كتاب كتاب العلم (1/ 140- 232
2239 الدكتور محمود عبد المولى في القسم الدراسي لكتاب :آداب المعلمين لمحمد بن سحنون . ص 62.
2240آداب المعلمين لمحمد بن سحنون . ص. 74.
2241المصدر السابق . ص. 76.
2242المصدر السابق . ص. 74
2243المصدر السابق . ص. 74
2244آداب المعلمين لمحمد سحنون . ص. 73.

بنوبته ماء طاهرا فيصبونه فيها فيمحون به ألواحهم" ، قال أنس : " ثم يحفرون حفرة في الأرض فيصبون ذلك الماء فينشف" [2245].

فهذه النصوص وغيرها تدل دلالة واضحة على أنه بدأت الكتاتيب المنظمة (المدارس) لتحفيظ القرآن وتعليم العلوم في وقت مبكر جدا . فقد كان في المدينة دار تسمى (دار القرآن)وأن بعض القراء كانوا يسكنونها ليحفظوا آي كتاب الله تعالى ويجودوا قراءته ، ويقصدهم الناس إليها فيفيدون مما عندهم من علم كتاب الله وما حفظوا من حروفه وتلاوته.[2246]

ملامح الثنائية بين الفكر والسلوك تنتج عن كثرت المعرفة وقلة العمل .

إن الاقتناع بالإسلام لا يكفي إذا لم يكن لهذه القناعة أثر يمتد إلى سلوك المسلم بتوجيهه وتهذيبه ، فما قيمة أن يقتنع المسلم بعظمة الإسلام ثم تبقى هذه القناعة حبيسة الفكر دون ان يكون لها أثر في تصحيح سلوكه وترقيته نحو الأفضل والأمثل ؟

ويصف الدكتور البوطي هذا الملمح للثنائية قائلا :"

إن داءنا المستحكم العضال أننا مسلمون بالفكر والعقل لا بالحب والقلب ، أي أننا نمارس إسلاما عقلانيا مجردا بعيدا عن جوانب القلب ومؤثراته ، ومثل هذا النوع من الحياة الإسلامية قد يثمر ثروة فكرية عظيمة أو مكتبة إسلامية واسعة ولكنه لن يثمر أبدا السعادة الإسلامية المنشودة .[2247]

ويدل على أن غياب المعنى الحقيقي للأخلاق لا يغني عنه أي شيء ولو كان للمجتمع قدم راسخ في الفكر والثقافة .

" لو كانت العلوم والابحاث الفكرية وحدها حلا لمشكلة الفضيلة والسلوك ، إذا لبطل أن تكون هذه الدنيا دار البلاء ، كما قضى الله ، إذ كان الناس يجدون انفسهم مسوقين إلى اتباع الصراط الإلهي الحق بمجرد أن يعلموا بعقولهم دلائل هذا الصراط ومعالمه وحدوده .[2248]

كان القرآن يندد بأخلاق الجاهلية المنتكسة ومفاهيمها الجاهلة الهابطة، ويضع في مقابلها الأخلاق الإيمانية التي ينبغي أن يكون عليها البشر السوي، الذي كرمه الله وفضله، وهداه النجدين، وأعطاه القدرة على التميز والاخيار.

وبعض السور تكاد أن تكون متخصصة في هذا الأمر. فسورة الفجر تندد بأخلاق الجاهلية، وسورة الإسراء تفصل الأخلاق الإيمانية المطلوبة من المؤمنين ، وسورة أخرى تعرض لهذه الموضوعات في أثناء السياق.

والجانب التربوي من هذا الموضوع واضح بلا شك . فكلها توجيهات أخلاقية، ومن ثم فهي توجيهات تربوية. وهي متصلة بالعقيدة في ذات الوقت. فهذه العقيدة الإسلامية ليست نظرية تحفظ، وليست لاهوتا يدرس، إنما هي واقع سلوكي معين لابد أن يرى أثره في واقع الأرض. ومن ثم كانت لها "أخلاقيات" متصلة بها ومنبثقة عنها. أخلاقيات تشمل الحياة كلها وتضع لها منهجا مفصلا، في السياسة والاقتصاد والاجتماع وعلاقات الجنسين وعلاقة الأسرة، وعلاقات السلم وعلاقات الحرب...وفي كل مجال من مجالات الحياة. وكانت

2245المصدر السابق . ص. 75

2246التربية والتعليم . د. محمد أسعد أطلس . ط. دار العلم للملايين . 1975م.

2247من الفكر والقلب . د. محمد سعيد رمضان البوطي . ص . 117. .

2248الإسلام ملاذ كل المجتمعات الإنسانية . د. البوطي . ص. 253

مهمة التربية الإسلامية المرتكزة على توجيهات القرآن وتوجيهات الرسول صلى الله عليه وسلم هي ترسيخ هذه الأخلاقيات والتدريب الدائم عليها، حتى تصبح عادة للإنسان يقوم بها دون جهد، ويتوجه إليها من تلقاء نفسه في كل عمل يقوم به، ولكل عمل على الإطلاق أخلاقيات حددها القرآن أو حددها الرسول صلى الله عليه وسلم في توجيهاته للمؤمنين.[2249]

ومما لاشك فيه أن المعرفة الصحيحة هي الشرط الأساسي للسلوك، أي لتعامل الإنسان مع الكون والحياة .. ذلك لأن أي عمل يباشره الإنسان ، إنما يندفع إليه بعامل غاية يهدف إليها ، ولا تزدهر الأهداف الغائبة للأعمال إلا على أثر معرفة تنشأ في ساحة الذهن .

وهكذا فإن المعرفة هي منطلق السلوك في حياة الإنسان .[2250]

يعد السلوك الإنساني ثمرة لقيادة كل من العقل والوجدان والتربية الراشدة التي هي مكونات الكيان الإنساني ، فلكل منهم دوريؤديه، ولا يقوم بغيره .

أولا : دور العقل ، وينحصر في الكشف والدلالة .

ثانيا : دور العاطفة ، ويتمثل دورها في الدفع إلى السلوك الذي كشف عنه العقل .

ثالثا : التربية الراشدة ، ومهمتها : التنسيق والتوفيق بين قيادتي العقل والوجدان ، و اتخاذ الوسائل الكفيلة بإخضاع العاطفة لقرار العقل وحكمه الصحيح ، وإذا لم تتوفر التربية الراشدة ، فإن كل ما يصدر عن الناس من اتجاه وسلوك يكون بدافع من عواطف الحب والكراهية ،وهي في الأغلب تكون مخالفة لقرارات العقل وأحكامه [2251]

وهذا يعني أن السلوك الإنساني الحميد لا يقوم إلا على أساس من العقل والوجدان والتربية الراشدة.

- المسؤولية التربوية

-: التربية هي التنمية .

جاءت التربية في اللغة على عدو معان منها :" الزيادة والنماء والغلو تقول من ذلك :

ربا الشيء يربو إذا زاد ، وربا الرابية يربوها إذا علاها.[2252]ومنها الإصلاح ومن ذلك رب الشيء إذا أصلحه.[2253]ومنها القيام على الأمرومن ذلك : ترباه : أحسن القيام عليه ، ووليه حتى يفارق الطفولة ، كان ابنه أولم يكن .[2254]

والتربية في الاصطلاح : هي عملية تشكيل وإعداد أفراد إنسانيين في مجتمع معين ، وفي زمان ومكان معينين ، ليستطيعوا أن يكتسبوا هذه المهارات والقيم والاتجاهات المختلفة الموجودة داخل المجتمع ، التي سوف تساعدهم على عملية التكيف والتفاعل مع البيئة التي يعيشون فيها .[2255]

2249منهج التربية الإسلامية . محمد قطب . ص. 75

2250قضايا ساخنة . د. محمد سعيد رمضان البوطي . ص . 24

2251الحب في القرآن ودور الحب في حياة الإنسان. د. البوطي .ص. 102

2252معجم مقاييس اللغة لابن فارس . 483/2

2253لسان العرب . لابن منظور . 401/1

2254نفس المصدر .

2255مدخل إلى أصول التربية الإسلامية . د. محمد عبد الرحمن فهد الدخيل . 12/1.

ومعنى التربية في المنظور الإسلامي هي: " عملية مقصودة تستضيء بنور الشريعة تهدف إلى تنشئة جوانب الشخصية الإنسانية جميعا لتحقق العبودية لله سبحانه وتعالى ويقوم فيها أفراد ذوو كفاءة عالية بتوجيه تعلم أفراد آخرين ، وفق طرق ملائمة ، مستخدمين محتوى تعليميا محددا وطرق تقويم ملائمة .

فالتربية في المنظور الإسلامي منهج كاملة للحياة ، ونظام متكامل لتربية الفرد ورعايته ، فلا تقتصر على تنمية جانب معين من جوانب شخصيته بل هي تربية شاملة متكاملة متوازنة .[2256]

طريقة الإسلام في التربية هي معالجة الكائن البشري كله معالجة شاملة لا تترك منه شيئا ولا تغفل عن شيء . جسمه وعقله وروحه ، حياته المادية والمعنوية وكل نشاطه في الأرض .

إنه يأخذ الكائن البشري كله، ويأخذه على ما هو عليه ، بفطرته التي خلقه الله عليها ، لا يغفل شيئا من هذه الفطرة ، ولا يفرض عليها شيئا ليس في تركيبها الأصيل .

ويتناول هذه الفطرة في دقة بالغة فيعالج كل وتر منها ، وكل نغمة تصدر عن هذا الوتر ، فيضبطها بضبطها الصحيح .[2257]

أهداف التربية الإسلامية : يرى الدكتور البوطي أن التربية الإسلامية تهدف إلى عدة أهداف ، منها :

أولا : بلوغ مرضاة الله تعالى ، إذ يقول:" ولا ريب أن من أهم ما يتوقف عليه رضا الله عز وجل أن نستعمل عقولنا في التعرف إلى ذاته، والاهتداء إلى وحدانيته وعظمته وهي إلى النظم والاوامر التي الزمنا بها ، والقيام بهذا الواجب يقتضي لا محالة أن نصرف جهدنا الفكري ، عن طريق التعلم إلى فهم كلام الله تعالى وسنة رسوله كي نستخلص منهما ما الزمنا من أحكام ونظم وعبادات .فعقلية هذا المجتمع غدت لاتؤمن إلا بالنتائج التجريبية المحسوسة ، وإن كان ثمة أفراد كثيرون لا يزالون يقدسون هذه الغاية (بلوغ مرضاة الله) في مجال عقيدتهم الفردية الخاصة ، ولا شك أن هذا التطور الخطير هو السبب الرئيسي لانحسار سلطة الإسلام وقوته عن المجتمع .[2258]

ثانيا : رفع المستوى الأخلاقي ، فلقد جاء الدين ليستلم هو قيادة المجتمع في المخطط الخلقي الذي يضعه هو ، فوضع على بعض أنواع السلوك عنوان الخير، وعلى بعضها الآخر عنوان الشر، وكان لابد لكي يوقن الناس أن النداء المحذر من الشر والامر بالخير إنما هو آت من الله سبحانه وتعالى من ركن العقيدة الإسلامية التي تجعل صاحبها يؤمن بوجود الله و وحدانيته ، وكان لابد لكي يظل غرس العقيدة قويا في النفس من أن يسقى بماء العبادة بمختلف صورها وأشكالها ، فبذلك تنمو العقيدة في الفؤاد وتترعرع، وتثبت أمام عواصف الحياة وزعازعها .[2259]

التربية عملية اكتشاف من الذات وليست عملية اكتساب من الغير.فأحد أهم مقومات التربية الباطنية هي ان يكون للشخص نفسه دورناشط في عملية ازدهار لاستعدادات والقابليات . فالتربية المتأنية بالاكتشاف تكون اكثر ديمومة واصالة من التربية المحققة بالاكتساب والإجبار والإيحاء . كما ان التربية بالاكتشاف تأخذ بيد المتربي ان يطبق غريزيا ما يؤمن به باطنيا في مو اقف مختلفة دون اشراف وضبط خارجي ودون حاجة

2256مدخل إلى التربية الإسلامية وطرق تدريسها ،د. عبد ارحمن صالح عبد الله وآخرون . ص. 19 ،دار الفرقان عمان ،الأردن ط 1. 1991م.

2257منهج التربية الإسلامية . محمد قطب .ص. 18

2258تجربة التربية الإسلامية في ميزان البحث . >. البوطي . ص. 23

2259نفس المصدر . ص. 40.

لتحفيز الإثابة او العقاب الخارجيين . وبما أن الشخص يتوصل إلى الخطاب التربوي بنفسه فإنه يأخذ مفهومه الإيجابي القيم بالحساب مما يؤدي بالتالي على التزامه عن وعي بالقيم والمثل الأخلاقية .

فالتربية بالاكتشاف عملية " باطنية" تتضمن جدب المتلقيات بحسب متطلبات فطرة المتربي بينما التربية بالاكتساب عملية خارجية يترشح عنها ادخار المدركات في الذاكرة والتأثير في ظاهر السلوك . ويتم الكشف عنها بحسب المو اقف وأذواق الغير أو الاخرين ، وتحديدا لكسب الوجاهة والاستحسان ويتضمن ما يتوصل إليه المتربي خلال عملية التربية بالاكتشاف في إطار المفاهيم والمثل ، معنى أكثر عمقا مما يولد لديه الاخرون .ويكون مستغنيا به عن الاثابة الخارجية والمعززات الآلية بل يمثل تقصي الحقيقة دافع النمو والرقي لديه . ويساهم المتربي في صنع أفكاره وسلوكياته . فيعتبر ما يتحقق له نتاج مساعيه. وهذا ما يمنحه الثقة بالنفس ويساعده على تحقيق الذات .

فالتربية في الحقيقة ليست عملية "افهام" بل توفير الأجواء للمتربي ليفهم تلقائيا . فهنالك فرق بين "الإفهام " و"الفهم التلقائي " ففي عملية " الإفهام" و" التعليم" يكون المربي هو الفاعل والمؤثر والمتربي هو المنفعل المتجاوب ، بينما في عملية " الفهم التلقائي "و" التعليم" يكون المتربي هو الفاعل الناشط والمربي ممهد ومرشد لا غير فهمة المربي لا تتحدد بنقل المعلومات والخطابات والمبادئ الأخلاقية والدينية بل بتوفر الخلفيات ليكشف المتربي بنفسه ما نرتأي تعليمه إياه . فلو حاولنا تعليمه له قبل تكون الرغبة لديه لتعلمها نكون قد سلبنا فرصة إحراز الدو افع الباطنية ومتعة التقصي الذاتي لتلقي النداء وقد تولد لديه نوعا من الام والنفور، إزاء ما نرغب أن يتعلمه . بهدف هذا المنهج التربوي أن تتحقق للمتربي المتعة الباطنية المتأتية من تعلمه الشخصي والفاعلي . هكذا تستبدل الارتباطات السطحية الشكلية بفكر منطقي وشخصي ، طبيعي ، واصيل .فالمتربي إضافة إلى الأفكار يتعلم كيف يفكر وقبل أن يستبطن حصيلة أفكار الآخرين يساهم بشكل ناشط وفاعل في عملية تفكيره وتربيته .

فالمعرفة الحاصلة دون تعليم والعلم المتأتي دون تعلم هو عينه العلم الباطني المتكون بالاكتشاف، والذي ينبثق من مكنونات الشخص الغريزية . فالشاعر مولوي يقول: كل العلوم تختبئ طبيعة الانسان "، ويتعين على الجميع أن يكشفوا النقاب عن هذا العلم المستودع لديهم .

فخلال عملية " الاكتشاف" تكون المكافأة والتعزيز أمر باطني وفعل لاكتشاف ممتع بحد ذاته ، بينما في عملية "الاكتساب " تكون المكافأة والتعزيز خارجيين. فالطفل يتوقع المكافآت وبطاقات التشجيع من الاخرين، على قدم وساق .

وتتعزز في سياق " الاكتشاف" الشعور بالفائدة والنجاح والإباء والثقة بالنفس واحترام الذات . وفي سياق الاكتساب تمنح هذه الاحاسيس من قبل البيئة للشخص . جلي أن لاكتساب الإباء من الاخرين أثر تربوي لغلى اختلاف كبير من إحساس الإباء المنبثق من باطن الشخص .[2260]

البيت والشارع والمدرسة والمجتمع هي ركائز التربية الأساسية ، وهي التي تعطي الحصيلة النهائية للعملية التربوية ، مع عدم إغفال الطابع الذاتي والوراثات الخاصة ، بل مع توكيد وجودهما و إبراز في الحياة البشرية .

2260 كيف نربي أبنائنا . د. عبد الكريم كريمي . ص. 232

ومن أجل تربية طفل واحد – كتربية جميع الأطفال على السواء – نحتاج أن يكون البيت والشارع والمدرسة والمجتمع في الصورة التي نرغب في تنشئة هذا الطفل عليها، لأن تأثيرها على الطفل واحد كتأثيرها على جميع الأطفال مجتمعين ، ومتطلبات طفل واحد منها كمتطلبات كل الأطفال مجتمعين .

ولا يحسبن أحد أن هذه القولة تهويل بلاغي أو مبالغة لفظية .

كلا إنها حقيقة علمية مجردة لا انفعال فيها ولا تهويل .

فما دمت لا تستطيع – ولا ينبغي لك – أن تحسبن طفلك – وهو طفل واحد – عن النزول إلى الشارع للعب أو للسير والانتقال فيه ، ولا عن الذهاب إلى المدرسة ليتعلم ولا عن الاختلاط بالمجتمع ولا عن مفاهيمه وعاداته وتقاليده و أنماط سلوكه . ولا عن التأثيرات الناشئة من ذلك كله فلن تستطيع إذن أن تنشئ هذا الطفل – الواحد- كما تريد أنت مهما كنت في بيتك على أعلى درجات المثالية في سلوكك الشخصي أو في منهجك التربوي .

صحيح أن البيت هو المؤثر الأول . وهو أقوى هذه العوامل الأربعة جميعا .لأنه يتسلم الطفل من أول مراحله فيبذر فيه بذوره قبل أي شيء أو أي أحد آخر . ولأن الزمن الذي يقضيه الطفل فيه أكثر- في سنو اته الأولى على الأقل – ولأن الأشخاص المحيطين بالطفل فيه أهم ألصق الناس جميعا به وأحبهم إليه ، وخاصة أمه ، ومن ثم فهم أكثر الناس تأثيرا فيه بالقدوة وبالتلقين على السواء.[2261]

ومن بديهيات المجتمع الإسلامي أن يكون البيت والشارع والبيت والمدرسة كاها سائرة في طريق واحد هو طريق الإسلام والتربية الاسمية ، ولا يوجد الصراع بينها ما دامت كلها تنتج نهجا واحدا وتستمد من معين واحد، وأن تتآزر جميعا على تكوين الشخصية الإيمانية المسلمة التي هي طابع الإسلام وحصيلته الو اقعية كذلك .

والشخصية الإيمانية الميلة ليست صورة واحدة مكرورة كالنسخ المطبوعة ، وإن كان الإسلام ولا شك يوحد يوحد كثيرا من أنماط السلوك وعاداته ، ويجعلها طابعا مميزا للمجتمع الاسمي كله . ينعكس في السلوك الفردي لكل مسلم ، كالآداب العامة ، وطريقة التعامل في البع والشراء ، وآداب الزيارة ، وآداب الحديث ، وآداب الزواج ، وآداب الأسرة ، ولكن هذا التوحيد العام لأنماط السلوك وعاداته لا يلغي الفوارق الذاتية بين البشر المسلمين ولا يجعلهم نسخا مكرورا ، و إنما يسمح بوجود درجات من الاختلاف .[2262]

فالعملية التربوية والتعليمية لها خصوصيتها في كون أداتها الإنسان ، وموضوعها الإنسان ، في الوقت ذاته ، لذلك أي خطأ فيها يشكل ألغاما اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى نتائج خطيرة ومدمرة .

ولما كانت العملية التربوية والتعليمية بهذه الأهمية والخطورة في الآثار المترتبة عليها ، لذلك لابد أن يتقدم لها ويطلع بها أهل الاختصاص والحماس والاحتساب ، لأنها لا تقابل بأجر دنيوي، مهما عظم . وقد تتباطأ نتائجها لدرجة قد تعود باليأس والإحباط على المتعاطين معها ، الهم إلا أصحاب النفوس الكبيرة والعز ائم العظيمة ، لذلك تتطلب النماذج الممتازة من أصحاب النفوس الر اقية ، والهمم العالية ، والإيثار الكبيرة و انتظار لما عند الله ، تتطلب خيرة الطاقات وخلاصة الكفاءات ، و أفضل الإمكانيات ، وأعظم الميز انيات كما تتطلب أقدارا اجتماعية فائقة من الاحترام للمعلم ، ورعاية كاملة لأحواله ، وتأمينا متميزا لظروفه ، ليتوفر

2261منهج التربية الإسلامية . محمد قطب . ص . 93

2262نفس المصدر . ص. 91

على الأداء بكل طاقاته ، لأنه هو الذي يشكل المحور الأساس للعملية التعليمية ، فهو يعلم ويربي ويشكل النموذج المحتوى والمثير للاقتداء .[2263]

تقوم التربية عند ابن مسكويه على أسس ثلاثة :

علم النفس تربوي قائم على تحليل النفس ، وأساس اجتماعي يبلور معنى الخير والسعادة ، وأساس فلسفي يحدد ما هو فاضل ورذيل .

الهدف الذي تسعى إليه التربة الإسلامية هو بلوغ المتعلم درجة الرقي الإنساني – أو درجة أحسن تقويم حسب التعبير القرآني ويبلغ الانسان درجة الرقي حيث تتشكل علاقته بالخالق والكون والانسان والحياة والآخرة كما يلي :

-العلاقة بين الخلق وبين الانسان هي علاقة عبادة .

- العلاقة بين الانسان وبين الكون هي علاقة تسخير.

- العلاقة بين الانسان وبين الانسان هي علاقة عدل وإحسان .

- العلاقة بين الانسان وبين الحياة هي علاقة ابتلاء .

- العلاقة بين الانسان وبين الآخرة هي علاقة مسؤولية وجزاء .

والعلاقة التي تتطلع التربية الإسلامية إلى أبنائها بين الله وبين الانسان المتعلم هي العبادة .

والعبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الاقوال والافعال في حياة الافراد والجماعات ، وشتى الميادين .

وأهمية هذه العبادة أنها الصلة الرئيسية للخلق والإيجاد .

قال تعالى:" وما خلقت الانس والجن الا ليعبدون ، ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون . إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين "[2264].

وبالعبادة طلبت جميع الأمم. قال تعالى :" ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله "[2265]

وبالعبادة جاء جميع الرسل . قال تعالى:" وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أن لا إله إلا أنا فاعبدوني "[2266].

فقد جاء بها نوح عيه السلام . قال تعالى:" ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه ، فقال يا قوم اعبدوا الله "[2267]. وجاء بها إبراهيم عليه السلام . قال تعالى :" و إبراهيم إذ قال لقومه اعبدوا الله و اتقوه "[2268]. وجاء بها هود عليه السلام . قال تعالى:" وإلى عاد أخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله "[2269]. وجاء بها صالح عليه السلام . قال تعالى:" وإلى ثمود أخاهم صالحا قال يا قوم اعبدوا الله "[2270]. وجاء بها شعيب عليه السلام . قال تعالى :" وإلى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله "[2271]

2263التفكير المقصدي . =. عمر عبيد حسنة . ص. 53.
2264سورة االذاريات . آية 56
2265سورة النحل . آية 36 .
2266سورة الأنبياء . آية 25
2267سورة المؤمنون . آية . 23
2268سورة العنكبوت . آية 16
2269سورة الأعراف . آية . 65
2270سورة الأعراف . آية 73
2271سورة هود . آية 84

من الأسباب التي تجعل البحث في مناهج التربية ا لإسلامية أمرا مهما هي:

1- الأزمة القائمة في مناهج التربية المعاصرة على المستوى العالمي.

2- أزمة المناهج المعتمدة في المؤسسات التربوية وتتمثل في أمرين :

أ- الأبائية : وهو الاقتصار على تعليم الأبناء ما يصدر عن الآباء .

ب- الاغتراب : أي اغتراب المناهج عن و اقع المجتمع وأصوله.[2272]

ففريق الآبائيين مغتربون في الماضي ولا وعي لهم بحاجات الحاضر وتحديات المستقبل . ولا اتصال مباشر لهم بالكتاب والسنة ، فهم أناس يرفعون فهم الآباء للكتاب والسنة إلى منزلة الكتاب والسنة، ويصرون على تقليدهم ويعتقدون عصمتهم .

وفريق المثقفين المستغربين أسرتهم الثقافة الغربية وشكلت أنماط التفكير عندهم ، وصنعت منهم وكلاء توزيع وتسويق لثقافاتهم ومعارفها .

فهؤلاء تشابهت قلوبهم – حسب تعبير القرآن – مع قلوب المبشرين الذين خططوا المناهج التربوية في عهود الاستعمار.[2273]

السبب الثاني : الازمة القائمة في مناهج التربية المعاصرة على مستوى العالم كله :

أ-أزمة أهداف المناهج .

الأهداف هي النهاية التي تتحرك التربية نحوها أو تعمل من أجل الوصول إليها.

=فهناك نظرية التمركز حول حاجات المتعلم التي تدعو على تحديد محتوى المنهاج انطلاقا من رغبات الطفل وحاجاته .

-وهناك نظرية التمحور حول المواد الدراسية. وهذا التمركز ذو البعد الواحد ،أي التركيز على المحتوى الدراسي أو على حاجات المتعلم ، أو حاجات المجتمع مما أدى إلى ظهور أنماط مختلفة متناقضة في التقليد .

فهناك نظرية " الضبط الاجتماعي" أو الفاعلية الاجتماعية بامريكا والتي تقول بإسناد تنظيم المناهج إلى الخبراء والكبار الرسميين مما يحقق للمجتمع الاستقرار والنظام .

وكذلك تعرضت – التربية التقدمية – التي تدور حول المنهاج المبني على حاجات الطفل ورعايته ،تعرضت إلى لنقد مماثل واتهمت بأنها نوع من الصوفية الخيالية ، وانها ترديد لآراء جان جوك روسو عن الطفل الفطري الذي يجب عدم التدخل في نموه :[2274]

والحقيقة إن المنهاج التربوي كميدان متميز في عالم التربية ولد وتبلور خلال – حركة الفاعلية الإنتاجية- وامتداداتها في القرن العشرين .

ولم يخفوا مخططوا المناهج التربوية اعتمادهم على نظرية تايلور الصناعية لجعل المنهاج التربوي قوة مؤثرة في صياغة شخصية للمستقبل وليكون أداة المواطن المطلوب للمستقبل وليكون أداة لإيجاد مجتمع عامل مستقر سليم العلاقات .

2272مناهج التربية الإسلامية. المربون العاملون فيها . ماجد عرسان الكيلاني. ص, 15.

2273نفس المصدر . ص. 20.

2274 Modern Education Theories

ففي سنة 1917م أصبحت أهداف نظرية الفاعلية الإنتاجية توجه المناهج التربوية التي صارت تخصصا تربويا هاما . مع أن أهداف المنهاج المذكور خلت من التطلعات الاجتماعية والافكار الإنسانية العليا ، وركزت على حدمت الحياة المادية الجارية ،وهذا ما يتوج مجتمعا عديم العقل مجردا من الإنسانية .

وتتجلى أزمة محتوى المناهج التربوية المعاصرة في أمرين :

أولا هو اختلاف المختصين خول الخبرات التي يجب أن تتضمنها المناهج .

ثانيا هو الفصام بين "الانسانيات " و"العلوم" [2275].

اما النجاح الو اقعي فقد تحقق - لحركة التربية التقدمية – ضمت عددا من المربين الذين افرزوا أفكارا كان أكثر ملائمة لقوى الصناعة والتجارة و أثرت في مجرى التربية في القرن العشرين .ولقد دعم رجال الاعمال والصناعة والمؤسسات التابعة لهم ،الحركة التقدمية المذكورة . فعملت على تغيير المنهاج التقليدي بشكل كبير، وخلصته من المعارف اللاتينية وأعطت أهمية أكبر للغة الإنجليزية الحديثة وأزاحي ما أسمته الزخارف الشكلية للمناهج ودعت إلى التركيز على مهارات العمل و اتجاهات الترويج والمواطنة ومعارف العائلة والصحة . وهذا ما أدى إلى ظهور ما يعرف ب –المنهاج التربوي – الذي ركز على تلبية رغبات الفرد وحاجات التلاميذ بشكل أكثر فاعلية ، وجوهر هذا المنهاج يعرف باسم – ميادين الحياة - وفي مطلع النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي برزت آثار الايجابية للمناهج العلمية التقدمية في ميدان التكنولوجيا والصناعة. ول[2276]كن آثارها في سلوك الإنسان نفسه وعلاقته الاجتماعية ومفهومه عن الذات والحياة كانت سلبية إلى درجة كبيرة

ول تسلم المناهج التقدمية من النقد إذ اعتبرها آخرون أنها تشكل ضررا كبيرا على التربية حيث لى علم نفس ضيق محدود تناول قطاعا جزئيا من النفس الانسانية الا وهووظيفة الانسان الغر ائزي ، الشيء الذي يمنع الدو افع الكريمة ، ويصنع من الانسان مخلوقا تتركز رغباته في الجمع والتملك .

ونتيجة لهذا كله تدنت مكانة الأستاذة في الجامعات وتركزت اهتمامات الطلبة على حول الحصول على الشهادات .[2277]

يقول – ماسلو- وهو أحد المفكرين الغربيين الذي انتقد البيروقراطية التربوية " تلخص عبارة " – التخلص من الشهادة- كل شرور الربية التي تهتم بالمهارات الخارجية ، فالطالب يحصل على الشهادة بشكل أوتوماتيكي تلقائي بعد ان يدرس عددا معينا من الساعات في الجامعة يشار إليها بالساعات المعتمدة ، فالمعرفة التي تعلم في الجامعة قيمتها النقدية " التي يرمز لها بالساعات المعتمدة مع عدم التمييز بين المواد التي تدرس.[2278]

واستمرت حملة الانتقاد للفصل بين الانسانيات والعلوم في المناهج الحديثة خلال عقدي السبعينات والثمانينات من هذا القرن وقادها نفر غير قليل عرفوا باسم – المراجعون – Revisionists وقد ركزوا على البحث في تاريخ التربية الحديثة و ابراز بدايات الانحراف فيها ومساره والعوامل المؤثرة فيه . ومن النتائج التي توصلوا إليها بذور النقص في الربية الحديثة بدأت من الثورة الصناعية عندما أشاروا إلى أن التخصص

2275مناهج التربية الإسلامية والعاملون فيها . د. ماجد عرسان الكيلاني . ص. 35

2277مناهج التربية الإسلامية . والمربون الهالون فيها . د. ماجد عرسان الكيلاني . ص. 22

2278نفس المصدر . ص. 37

الصناعي الحديث سوف يحيل الصانع 'لى مخلوق غبي وجاهل عاجز عن الاستمتاع بأي حوار عقلي ، أو تذوق أية مشاعر نبيلة أو حساسة .كما يقول آدم سميث .[2279]

ويقول جول سبريج : أن و اقع التربية المعاصر يثبت ما توقعه – سميث – لأن النظام التربوي الحديث أفقد الانسان الإحساس بإنسانيته وصلته بالمجتمع وأحاله إلى جزء من المصنع أو دائرة العمل أو مجرد ملحق لعملية الإنتاج ، وذلك من خلال الفصل بين الدراسات الإنسانية والدراسات المهنية ، الذي يعني فصل بين العقل والعضل .

وقد نتج عن ذلك عدة نتائج وهي :

-تحكم صاحب العمل في العمال وتسيير عقولهم .

- اعتقاج الطبقات الحاكمة في المجتمعات الصناعية .

- انقسام المجتمعات إلى قسمين :

أ –طبقة تعمل بدون تفكير ولا تملك شيئا من المؤهلات الثقافية .

ب-وطبقة تفكر ولا تعمل وتجني ثمار عمل الطبقة العاملة ، الأمر الذي أدى إلى خلق هوة سحيقة بين الطبقتين و أفرز الاعتقاد بامتيازات مطلقة للطبقة التي تمتلك الثقافة والفكر.

و أفرز الاعتقاد بوجوب تبعية الطبقة العاملة بشكل مطلق [2280]

- أسس المنهج التربوي .

لابد في المنهج التربوي من أسلوب يناسب جميع فئات المخاطبين ، أما توجيهه لفئة دون أخرى فلن يحقق المطلوب ، والقرآن خير مرجع للمناهج التربوية ، وفي ذلك يقول الدكتور البوطي :" جاءت صياغة هذا الكتاب العجيب (القرآن الكريم) على قدر الطاقة الإدراكية لدى كل طائفة منهم ، دون أن يتسبب عن ذلك أي خلل في الإفهام ، ولا أي تضارب بين المفاهيم "[2281].

التربية الإسلامية نظام منبثق من مصادر الإسلام بهدف تنشئة المسلم ، وتنمية جو انب نموه المختلفة . وتهدف التربية الإسلامية - في الأساس – إلى تربية شخصية المسلم تربية شاملة فهي تبغي تغذيته بالعقيدة الإسلامية الصحيحة حتى تكون أساسا ينطلق منه إلى كافة شؤون الحياة ، ويكون لديه القدرة على القيام بدوره الاجتماعي على أتم وجه ، وحينئذ لن تقبل شخصيته الانصهار في ذات أحرى ، لأن معتمده هو الإسلام الذي هو معيار ثابت لا تتغير بتغير المجمعات .

كما تهدف التربية الإسلامية إلى رفع المستوى الأخلاقي ، و إيجاد الطمأنينة في النفس ، وتحصين اللغة العربية ، والقضاء على الخر افات والاوهام .[2282]

لقد تخبطت البشرية ما بين عبادة العقل وعبادة المادة ، وعبادة الحتمية التاريخية والحتمية الاقتصادية والحتمية الاجتماعية ... فماهي مراحل المنهج التربوي الإسلامي ومجهوداته في توجيه النفس إلى الخير وتعويدها على الصلاح ؟ وما هو مفهوم التربية الغربية والعالمية المعاصرة؟

مراحل النظرية التربوية الإسلامية .

2279نفس المصدر . ص 39

2280التربية الإسلامية . والمربون العاملون فيها . ص. 66

2281القضايا الاجتماعية . الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي . ص. 464.

2282عبد الغفار عبد الرؤوف . القضايا الاجتماعية . ص. 476

القرن الهجري الأول :

-اجتهاد الخلفاء لتأمين أجواء التعليم .

لم يكد يستقر الفتح الإسلامي في الأقطار المفتوحة أخذ الخلفاء يخططون لنشر التعليم فيها . فبعث عمر بن الخطاب عشرة أشخاص ليفقهوا أهل البصرة ، منهم عبد الله بن المغفل المرني ، وعمران بن حصين الآسلمي، و أبو موسى الآشعري. كذلك كتب إلى الامصار: أما بعد فعلموا أولادكم السباحة والفروسية ،ورووهم ما سار من المثل ، وحسن الشعر.[2283] و اقد نظر عمر ابن الخطاب إلى التعليم لدعامة من دعائم استقرار المجتمع ونجاح حكمه في الإدارة ،(فمن سوده قومه على فقه كان ذلك خيرا له ومن سوده على غير فقه كان ذلك هلاكا له ولمن تبعه)[2284].

و اقتفى عثمان بن عفان نفس السياسة فعمل على جمع القرآن الكريم وإرسال نسخ منه إلى كل مصر تسهيلا لفهمه المعلمين والموفدين إليه . ومثله علي بن طالب الذي شارك بنفسه في تعليكم وحض الناس على الاقبال عليه ، ومن وصاياه في ذلك (العلم خير من المال ، لآن المال تحرسه والعلم يحرسك ، والمال تفنيه النفقة، والعلم يزكو على الانفاق ، والعلم حاكم والمال محكوم عليه . والعلماء باقون ما بقي الدهر[2285].

وكان يوصي المعلمين أن يطبقوا ما يعلمون ، لآنهم بذلك يجذبون من حولهم المتعلم.[2286]

ومضى عمر ابن عبد العزيز الذي أجرى العطاء للعلماء وارسلهم إلى البادية ليعلموا الناس وكتب إلى الولاة يأمرهم بإجراء الرو اتب على المعلمين لئلا يشغلهم شيء عن تلاوة القرآن وما حملوا من الاحاديث ، وكان يرى أن يسعى الانسان ليكون عالما .[2287] ويلاحظ على مفهوم التربية الإسلامية أنه كان يتطور بتطور ظروف المجتمع . فقد بدأ زمن الراشدين حول دراسة القرآن الكريم والعمل بما جاء فيه . وإذا تخطينا إلى العلماء وجدنا الآخرين يركزون صراحة على دراسة القرآن الكريم وتعليمه .[2288] ويلاحظ على مفهوم التربية في تلك الفترة أمران :

-الأول أن جاء متطابقا مع الأصول التي وردت في القرآن والسنة من حيث الفلسفة والاهداف .

-الثاني أن ميادين المناهج والأساليب . ومراحل التربية تمت بالقدر الذي يستدعيه تطور المجتمع الإسلامي أنذاك ويلبي حاجاته .[2289]

وقد بحث علماء القرن الآول في التعليم وعرفوه أنه إلهام من الله يجعله في قلب المتعلم أذا أخذ بأسبابه وأدو اته ، ووقرنوا مفهوم التعلم بالحكمة إلى حدودها بحسن الادراك.[2290]

كان الامام الزهري – وهومن أشهر من ساهم في تطوير النظري التربوية في النصف الآخير من القرن الأول وأو ائل القرن الثاني – يرى أن يتم التعليم بالتدريج . وإذا لم يراع ذلك أعاق التعلم وأضر بالمتعلم كمن يسرع في واد سحيق .[2291] ولقد بلور هذا الرأي في وصيته لآحد تلاميذه – يونس ابن يزيد – حيث قال :" يا يونس لا تكابر

2283الجاحظ . البيان والتبيين . ج . 2. تحقيق السندوبي . الطبعة الرابعة . ص. 205.
2284إبن عبد البر ، جامع بيان العلم . ج. 1. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان . الطبعة الثانية . ص. 74.
2285ابن عبد البر . نفس المصدر . ص. 68 .
2286الموردي . آداب الدنيا والدين . تحقيق مصطفى السقا . الطبعة الثالثة . ص. 69
2287ابن عبد الحكم . سيرة ابن عبد العزيز . تحقيق أحمد عبيد الطبعة الثانية . ص. 137.
2288الدرامي . السنن . ج. 2. ص. 312.
2289النظرية التربوية الإسلامية . د. ماجد عرسان الكيلاني. ص. 72.
2290ابن عبد البر . جامع بيان العلم . ج. 1. ص. 31.
2291أبو نعيم الاصبهاني . ص. 632

العلم فإن العلم أودية ، فأيها أخذت فيه قطع بك قبل أن تبلغه ،ولكن خذه مع الأيام والليالي ولا تأخذ العلم جملة فإن من رام أخذه جملة ذهب عنه جملة.ولكن الشيء بعد الشيء مع الأيام والليالي [2292]

انتهى عصر الصحابة ما بين 90- 100هـ ولقد ترتب على جهودهم في ميدان التعليم أن ظهر في كل قطر تلاميذ تسنموا مركز التوجيه في المجتمع ودفعوا الحركة العلمية وحاولوا أن يغرسوا في ضميرالرأي العام أن الإقبال على العلم خيرمن التكالب على نعيم الدنيا [2293]

وخلال هذا النشاط العلمي برزت عوامل أدت إلى تطورجديد في مفهوم النظرية التربوية الإسلامية على النحو التالي :

-ظهورالمدارس الفقهية واللغوية . وأول هذه المدارس مدرسة الحديث والفقه في المدينة المنورة التي كان يقودها محمد الباقربن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب (ت 117) وولده جعفر الصادق . (ت 148) .وفي العراق ظهرت مدرسة أبي حنيفة (150) التي اشتهرت بمدرسة الرأي والاجتهاد . وكذلك ظهرت مدرسة الشافعي في العراق ومصر ،وظهرمالك في المدينة والاوزاعي في الشام .

وإلى جانب مدارس الفقه والحديث ظهرت مدارس لغوية اشتهر منها مدرستا البصرة والكوفة في العراق.[2294] ولقد خلقت هذه الفرق نوعا من النشاط الفكري كان له آثاره في مفاهيم التربية ومناهجها وأساليبها .

وفي القرن الثالث والرابع الهجريين ،فإن التطورالذي عزى مفهوم النظرية التربوية الإسلامية هو بروز المدارس التربوية التي ساهمت في ابرازميادين التربية وعناصرالمنهاج . و ابرزملامح التطورالذي عرى مفهوم النظرية التربوية الإسلامية خلال القرن الخامس الهجري هو ما تم على يد الأشاعرة الثلاثة ، الموردي ،والخطيب البغدادي ، والغزالي . فقد استطاع الثلاثة بما اوتوا من ثقافة واسعة وبسبب منهج التفكير الأشعري نفسه أن يتفاعلوا مع مشكلات عصرهم . وأن يحيطوا بمقتضيات التطورفيه حتى خلصوا إلى بلورة نظرية تربوية تتسق مع الأصول الكامنة في القرآن الكريم والسنة الشريفة .[2295]

أما القرنين السادس والسابع الهجريين فإن النظرية التربوية الإسلامية لم تستطع أن تخترق جدران التفكيرالجزئي وحواجزالتقليد المذهبي التي عاصرتها . ومن العوامل التي أدت إلى ركود المفهوم التربوي :

-انتشارالتعصب المذهبي .

-سيطرة الدولة على التعليم .

-ضيق مفهوم المنهاج .

أما مفهوم التربية في القرن الثامن فقد اتسمت بترديد معارف السلف والتزام التراث . حيث اشتدت الدعوة إلى التزام تراث السلف وعدم التجديد فيه، كما أصبحت قمة النشاط العلمي تتمثل في تدوين علوم الماضين والاشتغال بالإفتاء [2296].ومع أن هذه الفترة شاهدت ظهور المصنفات الواسعة إلا أنها في غالبها اقتصرت على ترديد معرف السلف وحفظ آثارهم .

2292ابن عبد البر .جامع بيان العلم . ج.1. ص. 125

2293الشيرازي . ج. 1. ص.78

2294السراني . ص. 38.

2295ابن تغري بردي . ج. ص. 99. 105

2296ابن تغري بردي . ج. 11. ص. 105. 99

وفي القرنين التاسع والعاشر فقد استمر جمود مفهوم النظرية التربوية ومن مظاهره نفس العوامل التي ظهرت في القرن السابع والثامن وأدى ذلك إلى مزيد من التقليد والجمود في مفهوم النظرية التربوية حيث استمرت محتويات المنهاج تقوم على اختصار تراث السلف وشرحه . وثمة إنتاج آخر في القرنين التاسع والعاشر وهو نظم مؤلفات السلف في قصائد شعرية [2297].

وهكذا أصبح مفهوم المنهاج في هذه الفترة يقوم على تدريس الشرح والتلخيصات والمنظومات الشعرية والحواشي . وبالرغم من كل هذا فإن التربية الإسلامية هي أكثر نظم التربية تحديدا وتفصيلا وشمولا لمكونات الدائرة التربوية . وأن فلسفة التربية الإسلامية محددة وواضحة ، وأن هذا الوضوح والتحديد قد سريا فيما انبثق من أهداف وأساليب ووسائل ، وأن المعادلات العلمية المطلوبة ، قد تجسدت مظاهرها الدينية والاجتماعية في تطبيقات السنة ونموذج الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو تجسيد دقيق شامل مفصل لم تتيسر ميادينه ودقته لرسول سابق.

أما مظاهرها الكونية فقد تركت للعقل البشري بعد أن أنارت له الطريق لأنها إحدى الوسائل التي تمكن الانسان من قراءة الكون و اكتشاف البراهين العلمية على قدرة الله وعظمته . [2298]

أما العمل المدرسي والتربوي فإن التربية الإسلامية – وإن تحددت خطوطه العريضة فإنها تركت تفاصيله الأولي الألباب ، من المختصين في كل زمان ومكان . وأما القياس والتقديم فإنه يتجسد في مبدأ التوبة – فالتوبة وإن ضاق مفهومها عند المسلمين ابتداء من عصور الجمود – هي قياس وتقويم يشملان كافة مظاهر السلوك العقلية والنفسية والعلمية ، بل إن التوبة من الفهم الخاطئ والفكر الخاطئ هي أكثر ضرورة من توبة الأعضاء الخاطئة [2299]

والتربية الخلقية تبدأ من ثلاثة مجالات :

المجال الأول الأسرة : ويتمثل دورها في بناء الأفراد الأسوياء بناء عقليا وروحيا وجسديا وتوعية الأطفال بالمفاهيم والمعتقدات الإسلامية ، وتقديم النماذج السلوكية المقبولة في المعيار الشرعي ، وتعليمهم العبادات والأخلاق الكريمة.[2300]

فالأسرة هي أول من يلقن الطفل الأخلاق ، وتستمر المبادئ الخلقية التي تلقاها الطفل في أسرته طول حياته ، ومنه قيل :" التعليم في الصغر كالنقش على الحجر" فبرغم صعوبة النقش على الحجر إلا أن هذا النقش يصمد زمنا طويلا ، هكذا حال المتربي والمعلم .

المجال الثاني : المدرسة : ولا يقتصر دورها على تلقين الطلاب مبادئ نظرية مجردة ، و لا نظريات فلسفية تسمى (الأخلاق) إلى غير ذلك من الكلمات التي تحشو العقل بالتجريديات ، ولكن " التربية الخلقية شيء يؤخذ به التلاميذ أخذا ، وتشرب به طباعهم عن طريق المران التطبيقي على النماذج الخلقية السامية ، وعن طريق صبغ مواد الدراسة عامة بالصبغة الخلقية والدينية ،كما يحصل على قدر كبير منها عن طريق القدوة الحسنة بأن يكون التلاميذ دائما امام نماذج سامية من الأساتذة والمعلمين خلقا ودينا ، ولصلاة واحدة يحمل على أدائها الطلاب ، سواء في المرحلة الابتدائية أم الإعدادية أم الثانوية ، عن طريق طبيعي

2297الغري . نفس المصدر .ج. 2. ص. 4

2298فلسفة الربية الإسلامية . د. ماجد عرسان الكيلاني .ص. 19

2299نفس المصدر . ص. 21

2300مدخل إلى أصول التربية الإسلامية . دز محمد عبد الرحمن فهد الدخيل . ج 1/ 93.

كالقدوة الحسنة ، أبلغ فائدة من عدة دروس في الأخلاق والدين يقذف فيه إليهم المدرس بالحقائق العلمية .[2301]

المجال الثالث :المجتمع .

إن التو افق بين المجتمع والأسرة والمدرسة ركيزة أساسية لتنمية التربية الخلقية ، وهذا ما يعني أن العلاقة بينهم علاقة تكاملية تعاونية . إنه لابد من الهمل على تو افق روحي المدرسة والمجتمع والتفاعل بينهما ، إذ الطفل ابن مجتمعه قبل أ يكون ابنا لأسرته أو مدرسته .

المسؤولية الاجتماعية.

- تنمية المعرفة .

الغاية الأساسية للمعرفة في التربية الإسلامية هي معرفة الله . ولقد أجمل القرآن هذه الغاية عند قوله تعالى :" فَاعْلَمْ اَنَّهُ لَا إِلَهَ اِلَّا اللهُ "[2302].

ثم عرض تفاصيل هذا الإجمال في مختلف السوروالآيات .ومعرفة الله هي معرفة افعاله ومظاهرتدبيره وتصريفه في الخلق والوجود القائم . فهذه المعرفة هي السبيل الفعال لتحقيق الغاية التي خلق الانسان من أجلها وهي عبادته سبحانه وتعالى .[2303]

والله سبحانه وتعالى هو المصدر الحقيقي للعلم والمعرفة . قال تعالى :" إنما العلم عند الله " .[2304] وعلم الله هو علم شامل لكل ما هو مشهود محسوس أ, مغيب غير ملموس . قال عز وجل :" عالم الغيب والشهادة العزيز الحكيم " .[2305] وعلم الله علم كامل يحيط بكل ما يتعلق بموضوعات العلم إحاطة مطلقة . وقوله تعالى:" إن الله قد أحاط بكل شيء علما "[2306]. وعلم الله مفصل دقيق يتناول دقائق الأشياء والأحداث والتطورات . :" يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ، وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ ، قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ،عَالِمُ الْغَيْبِ لَا يَعْزِبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّماوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ "[2307]

- الشعور بالمسؤولية .

تمثل المسؤولية دعامة من دعامات الموضوعية، حيث يتحمل الانسان مسؤولية ما قام به من عمل في حدود شروط موضوعية معينة، وله ثمرة جهده الخاص، وهذه الثمار محفوظة له على المستوى الأخلاقي والتشريعي، وهذا وذاك لا يقتصران على الدنيا أو الآخرة، و إنما هو تقرير عام يلازم وجود الإنسان من لحظة التكليف إلى ما لانهاية إن الموضوعية تتبدى في تحديد المسؤولية بشكل جيد فيما لو تصورنا تحمل الإنسان لأخطاء الأجيال السابقة، أو جواز أن يقطف غيره ثمرة جهده .

والأصل في المسؤولية أن تكون فردية :" كُلُّ أمْرِيءِ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ "[2308].

2301في سبيل الله والحق . د. البوطي . ص. 105
2302سورة محمد . الآية . 19
2303.فلسفة التربية الإسلامية .د. ماجد عرسان الكلاني . ص. 232 .
2304سورة الملك . الآية . 26.
2305سورة التغابن . الآية . 18
2306سورة الطلاق . الآية . 12
2307سورة سبأ. الآية . 2
2308سورة الطور . الآية . 21

لكن هذه المسؤولية تمتد في بعض الأحيان، لتختلط بالمسؤولية الاجتماعية، وإن كان لكل منها شروطها وحدودها الموضوعية، كما قال سبحانه :" لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ، كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنِ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ "[2309].

ولا معنى للمسؤولية دون ربطها بالجزء، لأن هذا ينبه المسلم إذا ما لقي أزمة أو انتكاسة ما في الدنيا إلى الأسباب التي سببتها، فربما كانت معصية وقع فيها، أو غفلة أو تقصيرا فرط منه، وحين يفعل المسلم ذلك فإنه يكون موضوعيا في فهم و اقعه ومشكلاته، وذلك خير من القاء أسباب و اقعة على القدر، أو على الأعداء أو سوء الحظ . وفي هذا المعنى يقول سبحانه وتعالى :" لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا "[2310].

وحين أصاب المسلمين ما أصابهم يوم أحد استغربوا كيف يهزمون وهم جند الله وعبيده ، فأنزل الله تعالى :" أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم إن الله على كل شيء قدير " [2311].

واما كانت النفس البشرية ميالة إلى إلقاء عيوبها وأخطائها على غيرها، وكان دأب الإنسان دوما البحث عن ضحية يسقط عليها أنواع قصوره جاء الوعد الشديد لمن بفعل ذلك : كما قال تعالى:" وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بهتانا وَإِثْمًا مُبِينًا ".[2312]

وهكذا يهيئ الإسلام للفرد والمجتمع أن يدرك مسؤولياته، ويعي نتائجها، ويكوم مستعدا لقبول تلك النتائج، ثم التحليل الدقيق لأسبابها، وهذا كله ترشيد للفكر، حتى لا يدخل في متاهات العطالة والعقم، أي : حتى لا يخرج عن دائرة الموضوعية .[2313]

من الواضح أن التعبير بكلمة "بني آدم" إنما يدل على التعميم اذي يخترق كل الفوارق الطبقية، وفوارق الألوان، والأعراق، وحتى الديانات ذلك لأن الآية تعلن بأن منح الله الإنسان هذا التكريم كان أسبق من حظوظه اللونية والعرفية، ومن اختيار اته الدينية.[2314]

يقرر بذلك أن الإسلام هو أول من قرر مبدأ سيادة الإنسان، ودعا إلى تكريمه أيا كان عرفه أو جنسه، غير ان هذه السيادة يختلف مفهومها في الإسلام عنه في الغرب إذ أن السلطة التشريعية في حياة الإنسان إنما هي لله وحده، في حين أن النظم الديمقراطية ترى – على اختلافها – ان الإنسان هو المسؤول الأول عن سيادة ذاته.[2315]

خلق الله الإنسان وأودع فيه مالكات وقدرات كالعلم والقدرة والنزوع إلى الأثرة والتملك وحب الذات، وتمكنه من النهوض بالهمة الملقاة على عاتقه، ألا وهي عمارة الأرض بمعناها الحضاري، الشامل لمستودع العمران والتعمير، غير أن هذه الصفات والقدرات التي جهز الله الإنسان بها أسلحة ذات حدين، فهي تصلح لن تكون أداة تخريب و إفساد وتدمير، وتصلح لأن تكون أداة إصلاح، وإسعاد وتعمير.[2316]

2309سورة المائدة . الآية 79
2310سورة النساء. الآية .163
2311 سورة آل عمران . الآية 165
2312سورة النساء. الآية . 116
2313فصول في التفكير الموضوعي . د . عبد الكريم بكار، ص،77/72
2314الله أم الإنسان أيهما أقدر على رعاية حقوق الإنسان. د. البوطي ص. 11 دار الفكر ،دمشق ط 5..2009م
2315نفس المصدر. ص. 15
2316الإسلام ملاذ كل المجتمعات الإنسانية . د. سعيد البوطي. ص. 23

والمسؤولية الضخمة التي يضع الإسلام الانسان فيها – أيا كان تخصصه الفردي، و أيا كانت مواهبه واستعداداته – هي إقامة منهج الله في الأرض ...هي المجاهدة لكي تكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله.

وهي مسؤولية لا تنحصر في جانب واحد ... لا تنحصر في " القتال " كما قد يبدو الأمر لأول وهلة . إنما القتال هو جانب واحد ، من جوانبها المتعددة . ولو كان الأمر أمر قتال فحسب ، فقد كان يكفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يربي جيشا من المقاتلين الشجعان ولا زيادة ، وما أصغر من هدف تحسنه كل الجاهليات الكبرى في التاريخ ، غرفته من قبل الجاهلية الفرعونية والجاهلية الإغريقية والرومانية والفارسية وغيرها ...وعرفته في الحديث جاهليات أوربا وأمريكا ،وتسابقت فيه وتفننت .ونعلم - إلى درجة اليقين – أن مهمة الإنسان في الأرض محصورة في عبادة الله ، تم يتسع علمها فتعلم أن عبادة الله ليست هي ساعة "التعبد" التي لا تستغرق وقت الإنسان ولا جهده ، ولا تكاد تشغل من حياته إلا سويعات من كل يوم ، إنلما هي الحياة كلها حتى الموت ، بل الموت ذاته ، كذلك (بأن يكون على طاعة الله وفي سبيل الله) قال تعالى :" قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ، وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ " [2317]. وأن العبادة الحق هي القيام بكل التكاليف الربانية كما أمر بها الله ، سواء كانت هي عمارة الأرض ، أو السعي للرزق ، أو إنشاء أسرة وتحمل تبعاتها ، أو إقامة الحق والعدل في الأرض . قال تعالى:" إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ، إِنَّ اللهَ نَعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ، إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا "[2318]

وهذه الخشية ، أو الوجدان الديني الذي يؤدي إلى تقوى الله والسعي إلى مرضاة الله ، هو الخطوة الثانية في منهج التربية الإسلامية ، وهو الثمرة الثانية من ثمار هذه العقيدة الضخمة و آثارها في حياة النفوس .

ثم الخطوة الأخيرة هي ترجمة هذا العلم وهذا الوجدان إلى و اقع عملي ، أي تربية سلوك و اقعي يتناسب مع هذا العلم وما أنتجه في النفس من وجدان . [2319]

وفي مرحلة المراهقة والشباب ينصرف معظم " العمل" إلى التحصيل الدراسي والألعاب الرياضية ، الفردية كنها والجماعية . وبمكن استغلال كليهما في التربية .

أما في مرحلة النضج فإن العمل يتخذ طابع المسؤولية . وهو الطابع العام لكل شيء في هذه المرحلة ، كما يتجه إلى الناحية العملية من جهة أخرى .

اليوم يعمل الشاب عملا يحس أنه مسؤول عنه لأنه هو وسيلته إلى الرزق. كما يحس أن التبعة الملقاة على عاتقه فيه أوسع من نطاق شخصه ، لأنها تبعة اجتماعية .

وقد تكون أخطر من ذلك تبعة " إنسانية" لذلك يحس دائما بالمسؤولية وهو مقدم على العمل . [2320]

- الوازع الأخلاقي .

إن أهمية الوازع الأخلاقي التكاملي بين العلم والعمل ، أو المعرفة والأخلاق ، وبيان الأثر الإيجابي لهما على إثبات الشخصية وتكامل أبعادها وتجديد فعلها ، لأن العلم أو المعرفة مهما بلغت مبلغا واسعا ، فإنها

2317سورة الأنعام. الآية 162-163
2318سورة النساء . الآية 58
2319منهج التربية الإسلامية . د. محمد قطب . ص. 240/239
2320نفس المصدر . ص. 246

ستكون قاصرة ، إذا ما كانت منفصلة عن السلوك ، وإذا ما انبنت الشخصية على التكامل الأخلاقي ، بين العلم والعمل ، فإن الذات تتجدد وتنمو وتتحرك، وينتهي الصراع والتقابل بين النظر والعمل ،ويصبح إحياء النموذج الإنساني الذي يرتكز على فلسفة " أحسن تقويم " موقوف حصول على الانتساب الإيماني والتكامل الأخلاقي، لأن الانتساب إلى الإيمان يعود بهوية الإنسان إلى حقيقتها الأخلاقية المفقودة ، وجوهرتها الصافية ، التي تتشتت بمجرد التنكر لهذه القيمة العليا أي الانتساب الإيماني . أما التكامل الأخلاقي، فمبناه على التسليم ،بأن الانسان، بأن الانسان جيء به إلى هذا العالم، لأجل أنم يتكامل بالمعرفة والدعاء ، لأن منتهى المعرفة هي الوصول إلى الله ، والتسليم له، والتوكل عليه .[2321]

إن بناء منهج النظر إلى القيم الأخلاقية، وذلك بنقلها من دائرة الوجود الكمالي ، أو التجزيئي ، أو التهميشي إلى دائرة النموذج الحاكم ، والإطار المرجعي الذي ينظم العلوم الإنسانية عامة، والعلوم النفسية بوجه خاص، إذ لا يتم تناول القيم الأخلاقية بوصفها معوقات إبستمولوجيا ، و إنما تستحيل (أي منظومة القيم) أساسا إبستمولوجيا ونموذجا معرفيا، أو مفهوم الأصل والواصل ، ومفهوم المظلة، ومفهوم العائلة أيضا .

وتبني هذا الرأي يقتضي أيضا تجديد مفهوم القيم الأخلاقية، تماشيا مع شموليتها وإحاطتها بمختلف أوجه الفاعليات الإنسانية . هذا التجديد يبصر أن ثمة منظومة من القيم العليا الحاكمة ، هي : التوحيد ، والتزكية ، والعمران، .[2322]

- الواجب الديني .

لا ينفرد الإنسان عن سائر الأحياء بأنه كائن مزود بالعقل ، وبأنه يحيا حياة اجتماعية وحسب ، بل ان عقله وطراز حياته الاجتماعية يختلفان اختلافا نوعيا عن اتسام أرقى الحيوانات ببعض مظاهر السلوك العقلي والاجتماعي . فإذا صحت صلة الإنسان بأصول غريزية أو بهيمية جار قولنا أن غريزة الإنسان وعقله يتعارضان في سلوكه الاجتماعي النوعي . وليس من ريب في أن أعظم خصال الانسان المميزة هي أن تفكيره ينعطف على ذاته فيفكر المرء في أفكاره ، ويعيها ، ويدرن بتمييزه العقلي ان له إرادة أن يفعل ما هو يريد ، وبذا يثق بأن غريزته لا تكفي لتوجيه حياته ، وإن لحركات الجسد و أفعاله الفردية او الجمعية ميزة مزدوجة : فهي أولا أفعال لا حركات بمعنى أن الحركة سلوك آلي ، أو تكرار اعتيادي ، بينما الفعل وحده هو السلوك الإرادي الذي يتضمن دلالة ذاتية يمكن إدراكها وتقويمها .[2323]

وإذ يدرك الإنسان إدراك تقويم حقيقة أفعاله فإنه يعي مسؤوليته عنها وينسبها إلى غاية يتطلع إلى تحقيقها . وهذا يعني أن الإنسان يسعى لتعريف إرادته بحسب الأهداف التي ترمي إليها ، ويكون تقويمه لها تفكيرا من الدرجة الثانية ، تفكيرا يقوم فكرته عن أفعاله ، قبل حدوثها ، و إبان اجرائها . ولا يكف إنسان ، أي إنسان واع ، عن الاعتقاد بأن في وسعه أن يكون على غير ما أرادت غرائز الطبيعة ومطالب الجسد . فهو يؤمن بانه كائن متكامل . وان مطلب التكامل هو مطلب العمل الأخلاقي ومن إعمال الإنسان فكره في قيمة أفعاله الأخلاقية يستخلص مفاهيم هي بمثابة ترجمات متعددة ، او متباينة ، من أصل واحد ، هو القيمة الأخلاقية

2321الايمان وتكامل الانسان ، ترجمة احسان قاسم الصالحي . دار سوزلر للنشر . 2014م ص . 27
2322منظومة القيم العليا التوحيد والتزكية والعمران . د. جابر العلواني . ص. 233
2323العمدة في فلسفة القيم . د. عادل العوا . ص. 502

بوجه عام . ومن الجائز تمييز عدد غير محدد من هذه المفاهيم الأخلاقية ، واعتناق سبل شتى لنضدها في اطار تسلسلي قيمي معين .[2324]

أداء الواجب شاق على النفس البشرية ، فمن طبيعتها ان تركن إلى أخذ الحقوق ، ويصعب غليها أداء الواجبات ، لذا أغرى الله الإنسان لأداء واجباته الأسرية بنوع من الحب، ولولاه لتفككت عرى الأسرة . ونظرا إلى القانون الفطري في حياة الإنسان والمتمثل في هيمنة العاطفة غالبا على العقل ، فقد اقتضت الحكمة الإلهية أن يقاد الإنسان إلى وظائفه الإنسانية التي أقامه الله عليها ، كالزواج وتربية النشء بنوع من الحب لها، بحيث يتغلب على ما في تحمل تلك الوظائف من الكراهية والأتعاب ، فتنسجم الرغبة عندئذ مع الوظيفة والواجب دون حاجة إلى وسائل تربوية ، أو ملاحقة قانونية .[2325]

ولعل كلمة واجب هي اللفظ الأكثر شيوعا في احاديث الناس كلما فطنوا على الوجود الأخلاقي ، وسعوا للإعراب عنه بلفظ مجرد ينم عن تصورهم الأكثر بعدا عن عطيات الغريزة أو الاعتياد . فإذا حللنا الحالات التي تتردد فيها كلمة واجب رأينا أنها تشف عن رفض دلالة تضادها . فالواجب لا يبدو في الشعور إلا عنما يعترض سبيله فيه تصور آخر تصور ما لا ينبغي أن يكون .

الشعور بالواجب عصب مهم في الأخلاق، بل هو العنصر النووي الذي يدور حوله النظام الأخلاقي كله، إذ ما فائدة الأخلاق، لدى شخص لا يشعر بأي التزام نحوها ؟

إن الواجب التزام، تشعر به ذات حرة، وهذا يعني أن الشعور بالحرية يكاد يكون شرطا للشعور بالواجب، وتحمل المسؤولية. صحيح أن الالتزام يحد من مجال الاختيار، وأحيانا يلغيه، لكن الشعور بالالتزام، يصدر عن إرادة حرة تلزم نفسها بنفسها. [2326]

ظلت مسألة الشعور بالواجب من أخطر المشكلات الأخلاقية التي عانت منها الأمم على مدار التاريخ، وبسبب فقد هذا الشعور دخل كثير من المجتمعات أنفاق التفكك والفوضى واللامبالاة، وبالتالي التخلف.

وليس لدى المسلم مشكلة في بحديد الجهة الملزمة بالواجبات والمسؤوليات، إذ إنه مستسلم لأمر الله في المنشط والمكره، و إنما تكمن المشكلة الأساسية لدينا في صعيد المعرفة والشعور، ثم في صعيد الالتزام، إذ من السهل على المرء أن يتناسى بعض الواجبات، أو يتساهل بها في زحام المسؤوليات والواجبات، واشتباكها مع الحقوق، وتوقف بعضها على بعض، ومن السهل عليه أن يعلل عدم التزامه بها . [2327]

2324نفس المصدر . ص 54
2325الحب في القرآن ودور الحب في حياة الإنسان .د. البوطي ص 108.
2326الآخلاق النظرية . ص. 127
2327التنمية المتكاملة رؤية إسلامية . د. عبد الكريم بكار. ص. 230

مقالات وأبحاث في مختلف التخصصات العلمية باللغة الفرنسية والإنجليزية والاسبانية

مجلة علمية محكمة
ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

FATIMA ZAHRA EL MALIH
JIHANE EL AMRANI
Encadré par: Pr : Mohammed Rida NOUR

Gouvernance publique du numérique et Accès à l'information à la lumière de la loi 31.13

Résumé:

Cet article examine à la lumière de la loi marocaine n° 31.13 relative au droit d'accès à l'information, les enjeux juridiques, institutionnels et techniques liés à la digitalisation de l'information publique au Maroc. Il se propose de démontrer que la transformation numérique des administrations constitue un levier stratégique pour garantir l'effectivité du droit d'accès à l'information.

L'étude revient d'abord sur l'architecture normative marocaine, enrichie par les lois n° 54.19 sur la charte des services publics et n° 55.19 sur la simplification des procédures administratives, ainsi que sur les politiques publiques de digitalisation telle que la stratégie « Maroc Digital 2020» ou la plus récente « Digital 2030 » , les défis d'appropriation territoriale, révélés par les disparités de maturité numérique entre administration centrale et collectivités territoriales, entravent l'uniformité de l'accès à l'information sur l'ensemble du territoire.

L'article plaide pour un encadrement juridico-technique renforcé, la formation des acteurs publics, la création d'un portail numérique de recours unique, et la publication des décisions administratives dans une base de données publique.

L'article conclut que seule une gouvernance intégrée et transparente, appuyée par une régulation indépendante et une politique numérique territorialisée, est à même d'assurer l'accessibilité à l'information. En érigeant la digitalisation en instrument de démocratie et de participation, le Maroc peut non seulement renforcer la redevabilité des institutions publiques, mais

مجلة علمية محكمة
ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

également consolider l'État de droit et les droits fondamentaux des citoyens à l'ère numérique.

Mots-clés: Droit d'accès à l'information- Digitalisation - Gouvernance publique - Loi 31.13 - Open Data - Recours administratif - Participation citoyenne.

Abstract:

This article examines, in light of Moroccan Law No. 31.13 on the right of access to information, the legal, institutional, and technical issues related to the digitalization of public information in Morocco. It aims to demonstrate that the digital transformation of public administrations serves as a strategic lever to ensure the effectiveness of the right of access to information.

The study first analyzes the Moroccan normative framework, enriched by Laws No. 54.19 on the Charter of Public Services and No. 55.19 on the Simplification of Administrative Procedures, as well as by national digital strategies such as "Morocco Digital 2020" and the current strategy "Digital 2030" plan. It highlights the challenges of territorial appropriation, notably the disparities in digital maturity between central administrations and local authorities, which hinder uniform access to information across the national territory.

The article advocates for a strengthened legal and technical framework, the training of public officials, the creation of a digital appeals platform, and the publication of administrative decisions in a publicly accessible database.

It concludes that only an integrated and transparent model of governance, supported by independent oversight and a territorially adapted digital policy, can guarantee effective access to information. By making digitalization a tool of democracy and civic participation, Morocco can not only reinforce the accountability of public institutions but also consolidate the rule of law and the fundamental rights of citizens in the digital age.

Keywords: Right of Access to Information - Digitalization - Public Governance - Law 31.13 - Open Data - Administrative Appeal - Citizen Participation.

Introduction générale:

L'essor des technologies numériques et leur intégration progressive dans les sphères administratives redessinent les contours de la gouvernance publique contemporaine, où la numérisation est au cœur de la dynamique de refonte des processus et des structures de l'administration publique. Ainsi, le droit d'accès à l'information en pierre angulaire de la transparence administrative et de la participation citoyenne, principes essentiels de la bonne gouvernance, se voit profondément influencé par la numérisation.

Dans le contexte marocain, ce droit n'est pas inconnu de la législation nationale, mais il n'a été formellement consacré qu'avec la dernière révision constitutionnelle de 2011, puis juridiquement encadré par la loi n° 31.13 relative au droit d'accès à l'information, adoptée en 2018 en alignement avec ses engagement internationaux.

Parallèlement, le Royaume s'est engagé dans une course à la modernisation ambitieuse de ses services publics à travers une série de réformes législatives complémentaires, et d'intégration des nouvelles technologies de l'information et de la communication dans la gouvernance administrative à travers une transition numérique audacieuse.

Ces dispositifs s'inscrivent dans un cadre plus large d'engagements internationaux auxquels le Maroc est partie prenante, notamment l'Agenda 2030, spécifiquement son Objectif de Développement Durable n° 16 relatif aux institutions efficaces et transparentes[2328], ou encore la Convention internationale sur la lutte contre la corruption[2329] ratifiée par le Maroc[2330] le 9 Mai 2007. Toutefois, malgré cet arsenal normatif et stratégique, la mise en œuvre concrète du droit d'accès aux informations, particulièrement

2328 L'objectif 16 s'inscrit dans le cadre des objectifs de développement durable à l'horizon 2030 adoptés par les Nations Unies, promouvant des sociétés qui respectent et défendent les droits individuels, ainsi que le droit à la vie privée, la liberté d'expression et l'accès à l'information. Disponible, en ligne sur : https://www.un.org/sustainabledevelopment/fr/peace-justice/

2329 Convention des Nations Unies contre la corruption annexée à la Résolution 58/4 de l'Assemblée générale du 31 octobre 2003, entrée en vigueur en le 14 décembre 2014,

2330 Pour aller plus loin, consultez en ligne : https://www.mmsp.gov.ma/sites/default/files/2022-05/ResumeeAnalytiqueMarocCOSP7_06032019.pdf

celles détenues par les autorités publiques, se heurte à des difficultés multiples, causées par les disparités territoriales de la maturité numérique, les lacunes de gouvernance, la faible effectivité des mécanismes de recours, et une culture de la transparence proactive encore boiteuse.

Partant de ces constats, cet article propose d'interroger les conditions de réalisation effective du droit d'accès à l'information au Maroc dans un contexte de transition numérique. L'hypothèse centrale soutenue est que la numérisation, loin d'être un simple outil technique, peut constituer un véritable catalyseur d'effectivité de ce droit, à condition qu'elle soit soutenue par une gouvernance ouverte[2331], et une stratégie territoriale inclusive.

Le développement se déclinera en deux axes, d'abord, une introduction aux évolutions du cadre juridique de l'accès à l'information dans le cadre de la stratégie numérique nationale, face aux enjeux de gouvernance des disparités territoriales.

Enfin, il convient d'engager une réflexion sur les mécanismes de recours à renforcer, dans le cadre d'une réforme du droit d'accès à l'information, en adaptant les voies de recours aux nouveaux enjeux liés à la gouvernance numérique, à la protection des données et à la transparence algorithmique à la lumière des dynamiques de digitalisation en cours au Maroc.

I. Emergence d'un cadre juridique de l'accès à l'information numérique au Maroc :

La consécration du droit d'accès à l'information au Maroc s'est opérée à travers une dynamique juridique progressive, amorcée par l'article 27 de la Constitution de 2011, qui a érigé ce droit au rang de droit constitutionnel en disposant que les citoyens ont le droit d'accéder à l'information détenue par l'administration publique, les institutions élues et les organismes investis d'une mission de service public. Cette reconnaissance solennelle a ouvert la voie à l'instauration d'un cadre normatif garantissant

2331 En 2018, le Maroc a rejoint le partenariat pour des gouvernements ouverts (OGP), ce partenariat vise à rendre les gouvernements plus transparents, responsables et réactifs envers les citoyens, grâce à l'innovation numérique, l'accès à la justice, la participation civique, et lutte contre la corruption, pour construire une société plus ouverte, où l'information est accessible et où la génération de valeur sociale contribue à une meilleure qualité de vie pour tous les citoyens.

l'effectivité de ce droit, mais aussi a dressé les jalons à une rupture avec la culture du secret administratif.

C'est dans cette logique qu'intervient la loi relative au droit d'accès à l'information, qui reconnaît non seulement aux citoyens marocains, mais aussi aux résidents étrangers résidents de manière régulière sur le territoire national, un droit d'obtenir des autorités publiques l'accès aux informations en sa détention. Plus essentiel encore, elle impose aux administrations une obligation de transparence à travers la publication proactive des informations en sa possession et qui ne sont pas frappées par une obligation d'exception, et un traitement des demandes recevables dans les délais réglementaires, tout en prévoyant des limites strictement encadrées par la législation en vigueur. Toutefois la mise en œuvre efficiente de cette loi est tributaire d'un alignement avec d'autres textes législatifs complémentaires.

A. Evolution normative du droit d'accès à l'information publique

En érigeant le droit d'accès à l'information au rang des garanties constitutionnelles, l'adoption par le Maroc de dispositif législatif encadrant ce droit constitua le socle juridique de sa mise en œuvre. Promulguée en 2018 et entrée en vigueur de manière progressive jusqu'en 2019, la loi n°31.13 définit les modalités concrètes d'exercice du droit d'accès à l'information[2332], en fixant dans son chapitre IV un cadre procédural d'exercice de ce droit[2333], et en définissant les conditions, les modalités appliquées aux demandes formulées par les citoyens. Elle prévoit une série de prescriptions positives à la charge des administrations, notamment l'obligation de désigner des agents chargés de traiter les demandes d'accès à l'information, de veiller à ce que demandes soient satisfaites dans le délai réglementaire de vingt jours, prorogeable d'une durée égale dans certaines conditions prévues par la loi[2334].

2332 Loi 31-13 relative au droit d'accès à l'information, tel que promulguée par Dahir n° 1-18-15 du 22 février 2018, publié au BO n°6670 du 03/05/2018, (p : 1142 -1146).
2333 Art.14 à Art.21 de la loi 31.13,
2334 Art.16, Loi 31-13,

La loi identifie également les informations exemptées de communication, dans une logique de pondération entre transparence et protection des intérêts supérieurs de l'État[2335], par le dressement d'une liste des exceptions à ce droit, justifiées par la protection de la vie privée, de la sûreté du territoire nationale ou des intérêts industrielles et économiques de l'État.

En appui, deux lois viennent renforcer indirectement la mise en œuvre du droit d'accès à l'information, il s'agit de la loi n° 54.19 et de la loi n° 55.19. De son côté la loi n° 54.19 portant charte des services publics[2336] établit un ensemble de principes fondamentaux applicables à l'action administrative, notamment la transparence, la reddition de comptes, la participation et la qualité du service. Elle réaffirme les droits des citoyens, dont celui d'être informé et d'avoir accès aux données administratives les concernant ou les intéressant. D'un autre côté, la loi n° 55.19 relative à la simplification des procédures administratives[2337] et son décret d'application[2338] imposent à l'administration une obligation d'assurer la numérisation progressive de ses procédures et formalités, et de développer les moyens électroniques de réception et de traitement des demandes administratives, et des services offertes par les autorités publiques[2339].

Cette démarche établit une progression vers la réduction des lourdeurs bureaucratiques[2340], condition sine qua non à une diffusion fluide de l'information publique, accessible aux citoyens et aux étrangers résidents sur le territoire national de manière légale.

2335 Chapitre II, Art.7, 8 et 9 de la loi 31-13,

2336 Loi n° 54-19 portant Charte des services publics, promulgué par Dahir n° 1-21-58 du 3 hija 1442 (14 juillet 2021) publié au BO nº 7106 du 7 Juillet 2022,

2337 Loi n° 55-19 relative à la simplification des procédures et des formalités administratives promulgué par Dahir n° 1-20-06 du 11 rejeb 1441 (6 mars 2020) publié au BO n°6866 du 19 Mars 2020 (PP : 1626-1631),

2338 Décret n° 2-20-260 en date du 18 septembre 2020 en application de quelques dispositions de la loi 55-19 relative à la simplification des procédures et formalités administratifs.

2339 Dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de cette loi, le Portail National des Procédures et des Formalités Administratives, un portail national officiel « Idarati », a été lancé en Avril 2021. Il s'agit d'un espace d'information, unifié, intégré et multi-espaces, met les informations administratives à la disposition de l'usager.

2340 Art. 3 de la loi 55-19,

Ces deux textes à l'égard de la loi n° 31-13, forment un triptyque normatif qui marque une avancée significative vers une gouvernance publique numérique, transparente et inclusive. Cependant, en raison de l'absence d'une stratégie transversale de coordination et de pilotage institutionnel, la mise en synergie opérationnelle de ces trois instruments normatifs reste à parfaire afin de garantir une application homogène et conforme aux exigences internationales en matière de droit à l'information.

Aussi, l'interprétation fragmentaire des obligations de publication proactive, l'absence d'harmonisation des formats numériques et le manque de contrôle effectif sur le respect des exigences normatives par les administrations, créent un décalage manifeste avec les standards internationaux auxquels le Maroc a adhéré. Alors que des pays tels que le Mexique ou le Royaume-Uni ont mis en place des institutions indépendantes dotées de pouvoirs contraignants en matière de publication d'information publique, telles que l'INAI[2341] et l'Information Commissioner's Office[2342], la Commission du Droit d'Accès à l'Information (CDAI)[2343] est instituée par le législateur marocain, en organisme de veille sur l'application du droit d'accès à l'information, dépourvue de tout pouvoir de sanction, limitant ainsi sa portée dans un rôle dans un cadre consultatif et ou de médiation.

Pour garantir une effectivité réelle du droit à l'information, il est impératif que la stratégie de digitalisation soit non seulement juridiquement encadrée, mais aussi articulée à une logique de

2341 L'INAI (Instituto Nacional de Transparencia, Acceso a la Información y Protección de Datos Personales) est une institution Mexicaine constitutionnelle autonome, investie de la mission de garantir l'exercice du droit d'accès à l'information publique et de protection des données personnelles, crée en 2002, s'est dotée de pouvoirs contraignants à la suite de la réforme constitutionnelle du 7 février 2014, ainsi, ses résolutions sont exécutoires et peuvent entraîner des sanctions administratives.

2342 Autorité publique indépendante du Royaume-Uni chargée de veiller à l'application des lois relatives à la protection des données personnelles, à la liberté d'accès à l'information, et à la confidentialité des communications. Dirigée par un Information Commissioner, nommé par le Roi sur proposition du gouvernement, son mandat couvre tant le secteur public que le secteur privé. Elle fonctionne de manière autonome vis-à-vis du pouvoir exécutif, conformément aux dispositions de la loi (Data Protection Act 2018 (DPA 2018), UK General Data Protection Regulation (UK GDPR), Freedom of Information Act 2000 (FOIA).

2343 Crée par l'article 22 de la loi 31-13,

responsabilité institutionnelle et de contrôle administratif. Sans cela, les normes adoptées risquent de demeurer inopérantes, affaiblissant la capacité des citoyens à exercer leurs droits et réduisant sa portée à un simple affichage normatif.

B. Stratégies numériques et dispositifs de diffusion de l'information

« La technologie numérique constitue en effet un changement structurel dans notre approche du monde qui nous entoure, car il permet le développement de nouveaux modèles de production et de consommation qui créeront davantage de postes d'emplois et constitueront une source de croissance des opportunités d'investissement. »[2344]

En imposant aux organismes et aux institutions nationaux une obligation de publier un maximum d'informations, le législateur marocain a accordé une attention particulière à la publication numérique des donnés détenues par ces institutions dans le cadre de leurs missions.

C'est dans ce sens que le chapitre afférent aux mesures de publication proactive[2345], dispose la publication des informations (données et statistiques exprimées sous toute forme, produits ou reçus par les institutions ou les organismes nationaux concernés dans le cadre des missions de service public, quel que soit le support, y compris électronique)[2346], notamment sur les portails nationaux[2347].

Dans le prolongement du cadre législatif précité, les stratégies numériques nationales constituent un levier déterminant dans la concrétisation du droit d'accès à l'information au Maroc. Si des initiatives antérieures telles que « Maroc Digital 2013 », et « Maroc Digital 2020» ont permis de poser les jalons à une gouvernance

2344 Extrait du message adressé par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu l'assiste, aux participants aux travaux de la réunion de l'Assemblée des Ministres africains des Finances et gouverneurs des banques centrales, membres de la Banque mondiale et du Fonds Monétaire international le 5 juillet 2022.

2345 Art.10 de la loi 31-13,

2346 Al.a, art.2 de la loi 31-13,

2347 Art.10 de la loi 31-13,

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دمد:

électronique, la nouvelle feuille de route «Digital Maroc 2030»[2348] adoptée récemment, marque une inflexion stratégique décisive. Cette stratégie se veut transversale, inclusive et orientée vers l'usager, avec une ambition affirmée de faire du numérique un moteur de transformation institutionnelle et de transparence.

L'un des piliers majeurs de cette vision est la démocratisation de l'accès aux données publiques à travers l'Open Data[2349], en garantissant leur accessibilité, leur interopérabilité et leur actualisation. À ce titre, la stratégie prévoit le renforcement des infrastructures numériques, le développement de portails thématiques, ainsi que la mise en place d'un cadre de gouvernance axé sur la redevabilité des administrations productrices d'information.

Parmi les outils opérationnels de cette stratégie figure le portail «Transparence» (transparence.ma), dont la vocation est de centraliser l'accès aux informations à caractère public, notamment budgétaires, environnementales, et contractuelles. Ce portail vise à renforcer la transparence proactive exigée par l'article 10 de la loi 31.13, en facilitant l'accès immédiat à des informations stratégiques sans que l'usager n'ait à formuler une demande formelle. Toutefois, malgré son potentiel indéniable, l'exploitation de ce portail reste entravée par une mise à jour sporadique des données et une faible lisibilité pour les non-initiés, et la technicité de certaines données que l'administration doit veiller à simplifier pour vulgariser l'information.

Toutefois, l'analyse des premiers rapports sur la transformation digitale révèle une série de déficits structurels, qui témoignent d'une difficulté d'appropriation par les acteurs publics, ce qui compromet l'effectivité de ce dispositif. Le retard constaté dans la mise en œuvre des politiques publiques en matière de

2348 Présentée en 2024 par le chef du gouvernement, son objectif stratégique est de placer le Maroc parmi les 50 premiers pays du monde dans l'indice de développement de l'e-gouvernement (EGDI) à l'horizon 2030.
Disponible en ligne, sur : https://www.add.gov.ma/filemanager/files/2/2024/Strat%C3%A9gie%202030.pdf

2349 Déchaux, R. (2021). L'évolution du service public par l'open data. Retour sur l'exigence de publication des décisions de justice. Revue française de droit constitutionnel, 125, e1-e43.

transformation digitale, tel que souligné par le Conseil économique, social et environnemental (CESE) [2350], ou le rapport de la cour des comptes[2351] sur la stratégie numérique de 2013, soulevaient de sérieuses interrogations sur le respect effectif des engagements des autorités publiques en matière d'accès équitable à l'information, tel que garanti par la loi.

L'absence d'opérationnalisation concrète des stratégies antérieures, dans des secteurs vitaux comme la santé, l'éducation, l'environnement et l'industrie, reflète une rupture manifeste entre la norme juridique et sa traduction opérationnelle. Un décalage qui affaiblit la capacité des usagers à accéder aux données publiques et aux services administratifs numériques.

Par ailleurs, la faible couverture en infrastructures d'internet à haut et très haut débit intensifie cette situation en constituant un obstacle matériel à l'exercice du droit à l'information et l'accès aux services en ligne.

Également, dans son rapport, le CESE pointe le caractère sectoriel des textes en vigueur, l'inadéquation du cadre législatif et réglementaire, révélant un défaut d'anticipation juridique face aux mutations technologiques, générant une insécurité normative contraire aux exigences de clarté, d'intelligibilité et de prévisibilité du droit. À cet égard, l'absence d'un plan national dédié à l'intelligence artificielle (IA) représente un vide stratégique et juridique préoccupant. L'IA, en tant que vecteur potentiel d'automatisation des services publics et de rationalisation des processus décisionnels, doit être encadrée par des principes éthiques et juridiques clairs, garantissant notamment la

2350 Conseil Economique, Social et Environnemental. (2021). Vers une transformation digitale responsable et inclusive. Auto-saisine n° 52/2021.
Disponible en ligne, sur : https://www.cese.ma/media/2022/06/Transformation-digital.pdf
2351 Cour des comptes. Rapport particulier d'évaluation de la Stratégie Maroc Numeric 2013 (MN2013), Sept 2014.
https://www.courdescomptes.ma/wp-content/uploads/2023/01/EVALUATION-DE-LA-STRATEGIE-MAROC-NUMERIC-2013.pdf

transparence algorithmique, la protection des données personnelles[2352], et le contrôle humain des décisions automatisées.

Ainsi, et en l'absence d'une prise en charge de l'IA dans la stratégie nationale de la digitalisation[2353], le Maroc s'expose à des risques de dérives technocratiques et à une perte de souveraineté informationnelle. C'est pourquoi, il devient nécessaire d'adopter un cadre normatif contraignant en la matière, de former les agents publics aux obligations de publication, et de doter les autorités de régulation des moyens de contrôle effectif. À défaut, la digitalisation restera cantonnée à une vitrine technologique déconnectée des exigences de l'État de droit et de l'accès à l'information efficace, équitable et sécurisé.

Par ailleurs, le déficit d'acteurs technologiques nationaux, souligné dans le rapport du CESE, constitue un handicap stratégique majeure, alors que le développement d'un écosystème numérique souverain, capable de produire des solutions adaptées au contexte national, est une condition sine qua non à la pérennité opérationnelle de la digitalisation des services publics, sinon l'État reste dépendant de solutions importées, souvent mal adaptées aux exigences locales de sécurité des données, et de conformité aux lois marocaines sur la gouvernance de l'information et la protection des données personnelles.

Enfin, le manque de contenus nationaux contextualisés constitue un frein structurel à l'exercice effectif du droit d'accès à

2352 Encadrée par le n° 09-08 du 18 février 2009 relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel promulgué dahir nº 1-09-15 (Bulletin Officiel nº 5714 du 5 mars 2009). (PP :345-356)
https://www.sgg.gov.ma/BO/bo_fr/2009/bo_5714_fr.pdf

2353 Sous le Haut Patronage de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu l'assiste, le Ministère de la Transition Numérique et de la Réforme de l'Administration a organisé les assises Nationales sur l'Intelligence Artificielle, sous le thème « Une stratégie efficace et éthique de l'intelligence artificielle au service de notre société », les 1er et 2 juillet 2025. Les travaux de la conférence ont été marqués par l'organisation de 7 sessions plénières et 14 tables rondes, la participation de 130 intervenants de 35 pays, ainsi que la présence de 200 personnes du secteur public, 400 du secteur privé, et plus de 2000 participants et acteurs intéressés.
Des recommandations ont été formulées pour la mise en œuvre d'un plan national global de l'intelligence artificielle (Communiqué de presse sur la clôture des travaux de la Conférence Nationale sur l'Intelligence Artificielle, publié sur le site Ministre Déléguée auprès du Chef du Gouvernement Chargée de la Transition Numérique et de la Réforme de l'Administration au sein du Gouvernement Marocain).

l'information, donc l'administration publique en négligeant l'investissement dans le contenu numérique local, contrevient à son devoir de fournir une information compréhensible et adaptée aux réalités sociales et linguistiques marocaines.

II. Gouvernance, enjeux territoriaux et limites de la digitalisation de l'information publique

L'effectivité du droit d'accès à l'information ne peut être pleinement assurée sans une gouvernance territoriale adaptée, en mesure de répondre aux disparités structurelles entre les différents échelons de l'administration. La mise en œuvre territorialisée du cadre juridique en matière de transparence et de digitalisation constitue, en effet, un levier stratégique de réduction des inégalités d'accès, notamment en matière d'information d'intérêt général.

Cette section entend ainsi interroger les réalités locales de la gouvernance de l'information au Maroc, à travers un double réflexion, d'une part, les écarts de maturité numérique entre administrations centrales et territoriales, et les freins qu'ils posent à l'opérationnalisation de la loi 31.13, d'autre part, le rôle affirmé du Royaume sur la scène continentale africaine en matière de transformation digitale, qui invite à repenser l'articulation entre ambitions internationales et exigences locales.

A. Vers une gouvernance numérique inclusive et responsable

La problématique de l'accès à l'information en ligne ne saurait être appréhendée sans une lecture territorialisée des capacités numériques, des dispositifs institutionnels et des pratiques administratives en matière de transparence au Maroc. Cette hétérogénéité est d'autant plus paradoxale que le Maroc s'emploie sur le plan continental, à affirmer un leadership stratégique dans le domaine de la transformation numérique en Afrique[2354]. À travers

2354 L'indice de la qualité de vie numérique, repose sur trois atouts majeurs : l'accessibilité d'Internet, la robustesse des infrastructures numériques et le développement des services administratifs en ligne. Selon cet indice le Maroc occupe la 69ème position mondialement, alors qu'il progresse avec un bond à la 2ème position au niveau africain.
Société de cybersécurité Surfshark. 2024.Le Digital Quality of Life Index 2024,

des initiatives telles que l'African Digital Summit[2355] et les partenariats développés avec la Commission économique pour l'Afrique des Nations Unies, le pays promeut un modèle d'intégration digitale fondé sur l'innovation, la transparence et l'efficience administrative.

Toutefois, cette posture internationale contraste avec les défis structurels persistants au niveau national, notamment l'absence de schémas directeurs territorialisés de gouvernance numérique de l'information, obligatoires pour que le Maroc puisse concrétiser son ambition de hub régional de la digitalisation. D'autant plus, il devient impératif d'instaurer une gouvernance multiniveau de l'information publique, assurant une articulation fluide entre le central et le local, ainsi qu'une mutualisation des outils technologiques à l'échelle des territoires, seule une telle approche permettrait d'universaliser l'accès à l'information, de manière équitable, inclusive[2356] (OCDE, 2024a), et juridiquement sécurisée.

a. L'approche territoriale de l'information : diagnostic et disparités

L'effectivité du droit d'accès à l'information numérique suppose l'existence d'un cadre de gouvernance clairement structuré, articulé autour d'une répartition précise des responsabilités entre les différents intervenants du secteur public (administrations centrales, les établissements publics, les entreprises chargées de service publics, et les collectivités territoriales), et du secteur privé. Cette clarification des compétences apparaît aujourd'hui comme une nécessité juridique et institutionnelle pour garantir la cohérence des politiques de transparence, assurer une meilleure coordination interinstitutionnelle, et éviter les chevauchements ou les lacunes dans la mise en œuvre des obligations d'information.

En l'état actuel, l'absence d'un organe central chargé d'orienter, de contrôler et de réguler l'ensemble des initiatives liées

2355 Tenu les 8 et 9 octobre au Maroc à Casablanca , réunissant les acteurs du numérique africain pour le Digital African Summit (ADS 2024) dans sa 6e édition,
Pour aller plus loin, consulter : https://africandigitalsummit.ma/

2356 OCDE (2024a), « 2023 OECD Digital Government Index: Results and key findings »
Documents d'orientation sur la gouvernance publique de l'OCDE, n° 44, Éditions OCDE, Paris.

à la digitalisation de l'information publique constitue une faiblesse majeure, observée tant dans les constats de la Cour des comptes que dans les analyses de la CDAI[2357]. C'est pourquoi il apparaît impératif de concevoir une architecture institutionnelle fondée sur la complémentarité des rôles et la responsabilité partagée, en dotant chaque acteur d'un mandat explicite et opposable en matière de traitement et de diffusion des données.

En effet, une simple observation des portails des institutions nationaux révèle des disparités significatives entre l'administration centrale et les collectivités territoriales quant à la maturité numérique, à la disponibilité des données et à l'aptitude à répondre aux demandes d'accès à l'information. Alors que certains ministères ont su mettre en place des portails numériques sectoriels partiellement conformes à la loi 31.13, la majorité des collectivités territoriales demeurent dépourvues de plateformes régionales dédiées à l'information publique, ce qui entraîne une inégalité manifeste dans l'accès à l'information selon la localisation géographique du demandeur. Cette asymétrie compromet la réalisation effective du principe d'égalité devant le service public, en violation des dispositions de l'article 27 de la Constitution et des engagements internationaux du Royaume.

Par ailleurs la création d'une instance nationale indépendante de régulation et d'évaluation de l'accès des citoyens à l'information détenues par les autorités publiques devait être la réponse pour contrôler des éventuelles irrégularités, pointer les disparités, proposer des ajustements ou des réformes et sanctionner les déviations aux dispositions de la loi.

b- Régulation du droit d'accès l'information

Bien que la loi reconnaisse à la commission d'accès au droit à l'information (CDAI)[2358] la qualité d'instance chargée d'assurer la mise en application du droit d'accès à l'information, mais son rattachement organique au Chef du gouvernement signifie qu'elle est instituée sous la hiérarchie de la structure administrative de la

2357 ibdm
2358 Art.22 de la loi 31.13,

primature, un positionnement administratif qui crée un risque d'immixtion de l'exécutif dans son fonctionnement.

En effet, en étant rattachée à la plus haute autorité de l'exécutif, il existe une confusion potentielle entre l'autorité régulatrice (la Commission) et le gouvernement qu'elle est censée contrôler (l'autorité régulée.), particulièrement que les demandes d'accès à l'information concernent des administrations placées sous l'autorité directe du Chef du gouvernement, et que la CDAI pourrait être amenée à traiter lors des recours contre ces administrations, ce qui limite de facto leur capacité d'action indépendante.

Selon les Principes de Paris adoptés par les Nations Unies concernant les institutions nationales de promotion des droits humains[2359], une instance chargée de la promotion ou la mise en application des droits humains doit bénéficier de l'autonomie de fonctionnement, l'autonomie financière, un processus de nomination transparent et pluraliste, et des pouvoirs d'investigation et de décision effectifs.

Dans le cas marocain, le rattachement de la CDAI à la primature compromet au moins deux de ces principes, à savoir l'autonomie de fonctionnement et l'autonomie budgétaire, ce qui contrevient aux standards internationaux en matière d'indépendance des institutions de régulation du droit à l'information[2360], et terne la confiance des usagers en l'impartialité de l'organe.

Comparable aux modèles internationaux tels que la Commission d'Accès aux Documents Administratifs (CADA) en France, ou la Commission on Administrative Justice (CAJ) au Kenya, une telle entité devrait jouer un rôle central dans l'unification des standards de publication, le suivi de la performance administrative en matière d'ouverture des données, et la protection effective des droits des usagers à l'information

2359 Résolution 48/134 sur les principes concernant le statut des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme adoptée par l'Assemblée générale du 20 décembre 1993,

2360 Idem

numérique. Elle serait également chargée de la mise en œuvre d'un dispositif de reporting institutionnalisé, à travers lequel chaque administration serait tenue de rendre compte périodiquement de son niveau de conformité aux exigences légales et réglementaires. Ce schéma, couplé à un contrôle effectif et à la mise en réseau des plateformes numériques, permettrait au Maroc d'opérer un saut qualitatif en matière d'accès à l'information détenue par les autorités publiques par voie numérique.

B. Vers une gouvernance numérique inclusive et responsable

Dans cette dynamique contemporaine de transformation numérique de l'action publique, la consolidation d'une gouvernance numérique[2361] inclusive et responsable s'érige en exigence stratégique de premier ordre. Fondée sur la confiance institutionnelle entre l'administration et les administrés, la transparence procédurale et l'universalité d'accès à l'information, y compris au bénéfice des populations marginalisées ou situées dans des zones à faible connectivité[2362].

Par ailleurs, l'appropriation raisonnée des bonnes pratiques internationales dans le domaine offre des repères normatifs et institutionnels éclairants, susceptibles d'améliorer les processus nationaux de réforme.

a- Renforcement des mécanismes d'accès à l'information numérique

Au-delà de la simple modernisation technique, une réorganisation en profondeur des structures administratives, doublée d'un renforcement substantiel des garanties procédurales, notamment à travers la révision des dispositifs de recours

2361 Le Maroc a obtenu une note de 91,7 pour l'Indice de Développement des Technologies de l'Information et de la Communication (IDI), selon le rapport publié par l'Union Internationale des Télécommunications (UIT) en 2024.
Pour aller plus loin, consulter : https://www.itu.int/fr/Pages/default.aspx#/fr

2362 Pour un monde rural intégré, valorisé, attractif et connecté, le Maroc a choisi d'Investir dans la digitalisation en tant que moyen de développement à moindre coût, au monde rural. Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental. 2019. Le Nouveau Modèle de Développement du Maroc, p.93-94,
Disponible en ligne, sur :
https://www.cese.ma/media/2020/10/CESE-Nouv_Modele_de_Devt-f-3.pdf

juridictionnels et non juridictionnels en matière d'accès à l'information numérique, se positionne en exigence primordiale.

Le Maroc a lancé des portails nationaux data.gov.ma en 2011 qui propose des données ouvertes issues d'enquêtes / collectes, statistiques et indicateurs publics données de localisation des infrastructures gérées par ces organismes et institutions, données composant les référentiels maintenus par ces organismes et institutions[2363]. Le portail idarati.ma en 2024 dématérialise les démarches administratives de 208 administrations, et une plateforme centralisée e-services lancée en février 2025, facilitant l'accès des citoyens à des services publics en ligne, pour assurer un accès simplifié et efficace aux exigences des usagers.

L'Agence de Développement du Digital (ADD), créée en vertu de la loi n°61.16, est chargée en coopération avec l'autorité chargée de la digitalisation des services publiques de mettre en œuvre la stratégie de l'Etat en matière de développement du digital et de promouvoir la diffusion des outils numériques et le développement de leur usage par les citoyens[2364], à réduire les fractures numériques territoriales en établissant des centres en points de relais numériques[2365] qui offriront des points de connexion assistés pour accompagner les citoyens dans leurs démarches administratives en ligne, sur l'ensemble du territoire national en particulier dans les zones rurales.

Par ailleurs, la consolidation de la gouvernance inclusive suppose le renforcement des mécanismes de recours prévus par la loi 31.13. Les articles 19 à 21 prévoient des voies de recours en cas de rejet explicite ou implicite des demandes d'accès à l'information. Toutefois, ces mécanismes demeurent largement sous-utilisés. Un dispositif numérique performant permettant aux

2363 Le portail héberge les données recueillies de 44 producteurs de données, à ce jour, plus de 154015 fichiers téléchargés et plus que 2 millions de pages sont consultées par les citoyens. Consulté en ligne le 20 juillet 2025, sur : https://data.gov.ma/fr/node/7#

2364 Art. 3 de la Loi n°61.16 portante création de l'ADD, promulguée par Dahir n° 1.17.27 du 30 Août 201, et publiée au bulletin officiel n° 6622 du 16/11/2017 (version Française).

2365464 agents ont été recrutés pour accueillir et orienter les usagers en langue amazighe, dans ses trois variantes : Tarifit, Tachelhit et Tamazight. Ces agents sont déployés tant dans les administrations centrales que dans les administrations déconcentrées à travers le Royaume, afin de faciliter l'accès des citoyens aux services publics.

citoyens de suivre leurs demandes, d'introduire leurs recours, et de recevoir des notifications automatiques, serait un outil judicieux pour stimuler son usage.

Aussi, l'effectivité des recours passe également par une montée en compétences des acteurs concernés, d'où l'impératif d'institutionnaliser la formation des agents publics à la spécificité du contentieux informationnel, et notamment aux obligations issues de la loi 31.13, une attention particulière devrait être également accordée à la formation continue des agents publics sur les enjeux liés à l'open data, la digitalisation, des données surtout en matière de cybersécurité[2366].

De plus, pour garantir l'efficacité de la loi sur l'accès à l'information et afin de tirer profit du développement numérique poursuivi par le Royaume, il serait judicieux de créer une base de données publique unifiée recensant les décisions administratives et judiciaires relatives aux litiges en matière d'accès à l'information, ce qui contribuerait à l'harmonisation des pratiques et d'épargner l'administration et le citoyen une perte de temps considérable, et dédiée aux recours en ligne s'avère indispensable, permettant l'enregistrement sécurisé des plaintes, le suivi en temps réel de leur traitement, et l'orientation systématique vers les juridictions administratives compétentes lorsque les voies internes ont été épuisées.

b- Bonnes pratiques internationales :

L'observation comparative de certains dispositifs étrangers révèle qu'une jonction entre outils numériques innovants et cadres juridiques robustes permet de garantir un accès équitable, rapide et traçable à l'information, tout en assurant le contrôle de la soumission des autorités publiques.

2366 L'Agence de Développement du Digital en partenariat avec la Banque Mondiale, a organisé un atelier de sensibilisation au profit des fonctionnaires et agents des administrations, établissements et entreprises publics, en décembre 2020 à Rabat. Les 22 et 23 janvier 2025 à Fès, l'ADD a organisé sous l'égide du Ministère de la Transition Numérique et de la Réforme de l'Administration et en partenariat avec la Wilaya de la Région Fès-Meknès et le Conseil de la Région de Fès-Meknès, des ateliers de sensibilisation et de formation sur l'Open Data, au profit des organismes et institutions publics.

À titre d'exemple, le Mexique s'est doté d'un système exemplaire à travers la plateforme SISAI (Sistema de Solicitudes de Acceso a la Información), mise en place sous l'égide de l'INAI (Instituto Nacional de Transparencia, Acceso a la Información y Protección de Datos Personales)[2367]. Cette interface numérique permet à tout citoyen de formuler en ligne une demande d'accès à l'information publique, de suivre son traitement par l'entité administrative compétente et, le cas échéant, d'introduire un recours administratif ou juridictionnel[2368].

Le système est conçu selon un principe d'interopérabilité avec les institutions publiques, assurant une traçabilité totale et une sécurité juridique renforcée du processus, et se repose sur une triple exigence dont deux correspondent aux exigences nationales : dématérialisation intégrale des procédures, obligation de réponse motivée, et la troisième est l'existence d'un organe indépendant de régulation doté de pouvoirs contraignants[2369]. Le Maroc devrait s'inspirer de cette dernière exigence et doter la CDAI d'un pouvoir de contrôle actif qui lui permettrait de corriger l'administration contrevenante.

Autre exemple est le Royaume-Uni, qui offre un modèle singulier de mobilisation civique autour de l'accès à l'information numérique via la plateforme WhatDoTheyKnow,[2370] gérée par une ONG « mySociety »[2371]. Ce site constitue un outil collaboratif innovant, en ce qu'il est non seulement géré par une ONG, et permet d'adresser des demandes à toute autorité publique soumise

2367 Institut national de transparence, d'accès à l'information et de protection des données personnelles au Mexique Pour aller plus loin, consulter : http://www.inai.org.mx/

2368 https://www.plataformadetransparencia.org.mx/auth/login

2369 ibid

2370WhatDoTheyKnow, est une plateforme qui assiste les citoyens à déposer une demande d'accès à l'information, auprès du gouvernement central, des autorités publiques locales, du Parlement, les forces armées, les écoles et universités financées par l'État et d'autres autorités publiques.

Consultée en ligne sur : https://www.whatdotheyknow.com/list/successful

2371 WhatDoTheyKnow, un site géré par mySociety n'est pas un organisme public mais une organisation caritative enregistrée en Angleterre et au Pays de Galles (no. 1076346), est responsable du traitement des données enregistrées. Son siège social est situé à mySociety à Londres.

à la Freedom of Information Act 2000[2372], mais aussi parce qu'il publie automatiquement les réponses reçues, favorisant ainsi une forme de transparence circulaire et d'intelligence collective. Il s'agit là d'un modèle d'ouverture par défaut (open-by-design), où l'accès à l'information devient un bien commun numérique, accessible à tous et continuellement enrichi par l'expérience des usagers.

En Afrique, l'expérience du Kenya, à travers la Commission on Administrative Justice (CAJ)[2373], également connue sous le nom d'Ombudsman kenyan, cette institution mérite une attention particulière, créée par la Constitution de 2010, la CAJ en institution indépendante joue un rôle clé dans la supervision du respect des obligations de transparence et de traitement équitable de l'information administrative. Habilité sur toute conduite dans les affaires de l'État, ou sur tout acte ou omission dans l'administration publique d'un organe de l'État ou d'un fonctionnaire du gouvernement national ou des autorités territoriales, présumée ou soupçonnée d'être préjudiciable ou inappropriée, ou qui est susceptible d'entraîner une irrégularité ou un préjudice. Elle facilite la mise en place et le renforcement des capacités de traitement des plaintes dans les secteurs de la fonction publique, des établissements publics et des organes de l'État, mais le plus important c'est le pouvoir de recommandation, dont de recommander une indemnisation, ou d'autres recours appropriés contre les personnes ou les organismes auxquels s'applique la loi sur la liberté d'information Kenyenne. Dotée d'un pouvoir d'enquête sur les allégations de mauvaise administration, de retard,

2372 La loi sur la liberté d'information (Freedom of Information Act 2000), cadre le droit général d'accès aux informations détenues par les autorités publiques, adopté par Royaume-Uni d'Angleterre en 2000 (dernière mise à jour connue à ce date, est du 1er juin 2025).
Pour aller plus loin, consulter : https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2000/36/schedules/2025-06-01

2373 Connue sous le nom de Commission de la justice administrative kenyenne, est une personne morale qui outre les pouvoirs d'une commission en vertu de l'article 253 de la Constitution, elle a le pouvoir de :
a) Acquérir, détenir, grever et aliéner des biens meubles et immeubles ;
b) Faire ou accomplir toutes autres choses ou actes pour le bon exercice de ses fonctions en vertu de la loi,
pour aller plus loin, consulter : https://new.kenyalaw.org/akn/ke/act/2011/23/eng@2022-12-31

d'injustice administrative, la Commission agit en tant qu'organe de recours accessible et de médiation, notamment lorsque les citoyens sont confrontés à des refus d'accès aux informations ou à des réponses dilatoires de la part des autorités. Ce modèle kenyan se distingue par sa capacité à articuler régulation institutionnelle, accès numérique et justice administrative.

Ces exemples convergents autour d'un postulat commun : l'accès effectif à l'information publique dans un environnement numérisé ne peut se limiter à la simple mise en ligne de données ou à la création de portails électroniques. Il suppose l'existence d'un cadre normatif clair, des structures institutionnelles autonomes, et des plateformes numériques intelligentes, conçues pour répondre aux principes de sécurité des données, d'interopérabilité technologique, et d'équité d'accès. Aussi, les expériences comparées démontrent que la transformation numérique de l'administration n'a de portée démocratique que si elle s'accompagne d'une culture consolidée de la responsabilité administrative et d'une architecture de recours efficace.

Conclusion générale:

Les avancées significatives du Royaume du Maroc en matière de consécration normative du droit d'accès à l'information détenue par les autorités publiques, notamment à travers la loi 31.13 et la digitalisation progressive de ses instances, ne sont pas sans faiblesses d'opérationnalisation. Si les stratégies de digitalisation ont permis d'ériger un environnement institutionnel favorable à la transparence administrative, force est de constater que leur mise en œuvre demeure fragmentaire, particulièrement au niveau territorial, où les disparités de maturité numérique freinent l'universalité de l'accès. De même, la délicate activation des mécanismes d'accès à l'information numérique, conjuguée à l'absence d'un encadrement juridique robuste des risques techniques, limite la portée de ce droit, en dépit des garanties légales prévues par les textes en vigueur.

Dans cette perspective, plusieurs recommandations s'imposent, dont l'adoption d'une gouvernance intégrée de l'information publique, appuyée par une instance nationale

indépendante, dotée de véritables pouvoirs de régulation, de sanction et de coordination comme est le l'exemple Kényen, qui du moins détient un pouvoir de recommandation d'indemnisations en faveur des citoyens plaideurs qui sont prouvés être victimes d'injustice manifeste ou de comportement officiel illégal de la part de l'administration, suite à une enquête de ladite commission.

Il convient également de consolider le cadre juridico-technique du droit d'accès à l'information, en rendant non seulement obligatoire la publication électronique proactive, mais d'ajouter une exigence de mise à jour régulière, et que tout manquement aux exigences réglementaires est passible de sanctions, en standardisant les formats de diffusion, et en mettant en place des outils numériques de recours accessibles. Une valorisation systématique des agents publics aux exigences légales du droit d'accès à l'information, à la législation sur la cybersécurité et les avancées numériques par le biais d'une formation spécifique, est indispensable pour asseoir un accès public à l'information de manière efficiente

En définitive, l'effectivité du droit d'accès à l'information numérique au Maroc dépendra de la capacité à concevoir une digitalisation inclusive, centrée sur l'utilisateur, et implantée dans une vision stratégique durable. Cette transformation numérique ne saurait se limiter à une réforme technique, mais elle doit s'inscrire dans un projet de renforcement de la participation citoyenne, et de l'accès équitable à l'information numérique d'intérêt général, notamment dans les secteurs vitaux.

Référence :

- Déchaux, R. (2021). L'évolution du service public par l'open data. Retour sur l'exigence de publication des décisions de justice. Revue française de droit constitutionnel, 125, e1-e43. Disponible en ligne, sur : https://droit.cairn.info/revue-francaise-de-droit-constitutionnel-2021-1-page-e1?lang=fr
- Résolution 58/4 de l'Assemblée générale du 31 octobre 2003 en adoption de la Convention des Nations Unies contre la corruption.

Disponible en ligne, sur : https://www.unodc.org/res/ji/import/international_standards/united_nations_convention_against_corruption/uncac_french.pdf

- Résolution 48/134 sur les principes concernant le statut des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme adoptée par l'Assemblée générale du 20 décembre 1993,

Disponible en ligne, sur : https://www.ohchr.org/fr/instruments-mechanisms/instruments/principles-relating-status-national-institutions-paris

- Loi n° 09-08 du 18 février 2009 relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel promulgué dahir nº 1-09-15, tel que publiée au Bulletin Officiel nº 5714 du 5 mars 2009. (pp :345-356)

Disponible en ligne, sur: https://www.sgg.gov.ma/BO/bo_fr/2009/bo_5714_fr.pdf

- Loi 31-13 relative au droit d'accès à l'information, tel que promulguée par Dahir n° 1-18-15 du 22 février 2018, publié au BO n°6670 du 03/05/2018, (p :1142 -1146).

Disponible en ligne, sur: https://www.sgg.gov.ma/BO/bo_fr/2018/BO_6670_Fr.pdf

- Loi n° 54-19 portant Charte des services publics, promulgué par Dahir n° 1-21-58 du 3 hija 1442 (14 juillet 2021) publié au BO nº 7106 du 7 Juillet 2022 (PP : 785-790).

Disponible en ligne, sur : https://www.sgg.gov.ma/BO/FR/2873/2022/BO_7106_Fr.pdf

- Loi n° 55-19 relative à la simplification des procédures et des formalités administratives promulgué par Dahir n° 1-20-06 du 11 rejeb 1441 (6 mars 2020), publié au BO n°6866 du 19 Mars 2020 (PP : 1626-1631).

Version arabe disponible en ligne, sur : https://www.sgg.gov.ma/BO/bo_ar/2020/BO_6866_Ar.pdf

- Loi n°61.16, promulguée par Dahir n° 1.17.27 du 30 Août 2017, publiée au BO N° 6622 du 16/11/2017, pp : 1277-1280 (version Française).

Disponible en ligne, sur : https://www.add.gov.ma/storage/pdf/Loi%2061.16_ADD_Fr.pdf

- Décret n° 2-20-260 en date du 18 septembre 2020 en application de quelques dispositions de la loi 55-19 relative à la simplification des procédures et formalités administratifs.
- Loi sur la commission de justice administrative, publié le 9 septembre 2011, dans la Gazette du Kenya, vol. CXIII—n° 90, sanctionnée le 27 août 2011, entrée en vigueur le 5 septembre 2011

Disponible en ligne, sur: https://new.kenyalaw.org/akn/ke/act/2011/23/eng@2022-12-31

- Conseil Economique, Social et Environnemental. (2021). Vers une transformation digitale responsable et inclusive. Auto-saisine n° 52/2021.

Disponible en ligne, sur : https://www.cese.ma/media/2022/06/Transformation-digital.pdf

- Agenda 2030 des objectifs de développement durable à l'horizon 2030

Disponible en ligne, sur : https://sdgs.un.org/2030agenda

- Ministère de la Transition Numérique et de la Réforme de l'Administration. (2019). Résumé analytique Maroc, Chapitres 2 et 5. Rapport présenté lors de la 7e session de la Conférence des États parties à la Convention des Nations Unies contre la corruption (COSP7).

Consulté le 20 juin 2025, en ligne: https://www.mmsp.gov.ma/sites/default/files/2022-05/ResumeeAnalytiqueMarocCOSP7_06032019.pdf

- Stratégie Maroc Digital 2030, disponible en ligne, sur : https://www.add.gov.ma/filemanager/files/2/2024/Strat%C3%A9gie%202030.pdf
- Rapport particulier D'EVALUATION DE LA STRATEGIE MAROC NUMERIC 2013 (MN2013), réalisé par la Cour des comptes, (version : sept 2014).

Disponible en ligne, sur : https://www.courdescomptes.ma/wp-content/uploads/2023/01/EVALUATION-DE-LA-STRATEGIE-MAROC-NUMERIC-2013.pdf

- OCDE (2024a), « 2023 OECD Digital Government Index: Results and key findings », Documents d'orientation sur la gouvernance publique de l'OCDE, n° 44, Éditions OCDE, Paris, Disponible en ligne, sur : https://doi.org/10.1787/1a89ed5e-en
- Communiqué de presse sur la clôture des travaux de la Conférence Nationale sur l'Intelligence Artificielle. Disponible en ligne, sur: https://www.mmsp.gov.ma/sites/default/files/2025-07/CommuniquePresseClotureTravaux_IA_04072025.pdf
- Société de cybersécurité Surfshark. 2024.Le Digital Quality of Life Index 2024, Disponible en ligne, sur : https://surfshark.com/research/dql
- Rapport annuel sur l'Indice de Développement des Technologies de l'Information et de la Communication (IDI) pour l'année 2024, publié par l'Union Internationale des Télécommunications (UIT). Disponible, en ligne sur : https://www.itu.int/fr/Pages/default.aspx#/fr
- Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental. 2019. Le Nouveau Modèle de Développement du Maroc, p.93-94, Disponible en ligne, sur : https://www.cese.ma/media/2020/10/CESE-Nouv_Modele_de_Devt-f-3.pdf
- https://ico.org.uk/
- https://www.data.gov.ma/
- https://www.mmsp.gov.ma/fr/add
- https://idarati.ma/ar/web/pna
- https://saip.gob.do/
- https://inicio.inai.org.mx/
- https://www.plataformadetransparencia.org.mx/Inicio
- https://www.whatdotheyknow.com/list/successful

Amina DAASSISS- Omar NJOUM
Faculté des sciences juridiques et politiques université Ibn Tofail Kenitra

L'assurance à l'ère de la blockchain: comment les DAO révolutionnent le secteur

Abstract:

The integration of blockchain technology with the insurance sector signifies a transformative shift in data processing and the establishment of trust among stakeholders. By facilitating immutable and transparent transaction records, blockchain enhances the reliability and efficiency of insurance operations. Decentralized Autonomous Organizations (DAOs), through smart contracts, further revolutionize policy management by enabling autonomous, community-driven decision-making processes, thus shifting power from insurance companies to policyholders. This decentralization promises more personalized products and potentially lower premiums. Moreover, the combination of blockchain with IoT technologies offers advanced risk assessment capabilities, dynamic pricing, and the facilitation of a global insurance market. However, challenges such as regulatory compliance and technological integration persist. This paper explores these innovations and their implications, advocating for a gradual implementation starting with foundational blockchain applications in insurance, followed by a deeper focus on the disruptive potential of DAOs. The anticipated outcome is a more democratic, transparent, and efficient insurance industry globally, despite the existing hurdles.

Résumé:

L'intégration de la technologie blockchain dans le secteur de l'assurance marque un changement transformateur dans le traitement des données et l'établissement de la confiance entre les parties prenantes. En facilitant des enregistrements de transactions immuables et transparents, la blockchain améliore la fiabilité et l'efficacité des opérations d'assurance. Les Organisations

Autonomes Décentralisées (DAO), à travers les contrats intelligents, révolutionnent davantage la gestion des politiques en permettant des processus de prise de décision autonomes et pilotés par la communauté, déplaçant ainsi le pouvoir des compagnies d'assurance vers les titulaires de polices. Cette décentralisation promet des produits plus personnalisés et potentiellement des primes plus basses. De plus, la combinaison de la blockchain avec les technologies IoT offre des capacités avancées d'évaluation des risques, une tarification dynamique, et facilite un marché d'assurance mondial. Cependant, des défis tels que la conformité réglementaire et l'intégration technologique persistent. Cet article explore ces innovations et leurs implications, prônant une mise en œuvre progressive commençant par des applications blockchain fondamentales dans l'assurance, suivie d'un accent plus marqué sur le potentiel perturbateur des DAO. Le résultat anticipé est une industrie de l'assurance plus démocratique, transparente et efficace à l'échelle mondiale, malgré les obstacles existants.

Introduction:

L'intégration de la technologie blockchain dans le secteur de l'assurance ne représente pas seulement une mise à niveau technologique, mais un changement fondamental dans la manière de traiter les données et d'établir la confiance entre les parties. La blockchain, un système d'enregistrement d'informations qui rend difficile ou impossible de modifier, pirater ou truquer le système, offre un registre immuable des transactions qui est ouvertement vérifiable par tous les participants. Cette technologie soutient le concept de transactions sans confiance, où il n'est pas nécessaire de faire confiance à une partie plus qu'à une autre, réduisant ainsi le potentiel de fraude[2374]. Les Organisations Autonomes Décentralisées (DAO) vont plus loin en mettant en œuvre un système de règles codées sous forme de contrats intelligents sur la blockchain. Ces entités fonctionnent de manière autonome sans autorité centrale et prennent des décisions par le consensus de ses membres. Dans l'assurance, cela peut transformer la manière dont

2374 Nakamoto, S. (2008). Bitcoin: A peer-to-peer electronic cash system.

les politiques sont créées, revendiquées et gérées, conduisant potentiellement à des opérations plus démocratiques et transparentes[2375].

L'importance de la blockchain dans le secteur de l'assurance est d'autant plus mise en évidence par le besoin de plus de transparence et d'efficacité dans le traitement des réclamations. Les méthodes traditionnelles impliquent souvent de longs processus de vérification qui peuvent retarder considérablement les réclamations. La blockchain peut automatiser nombre de ces processus grâce à des contrats intelligents, qui exécutent automatiquement les conditions prédéfinies, réduisant le temps et le potentiel de litige sur les réclamations[2376]. Les DAO introduisent une approche novatrice pour gérer les régimes d'assurance. En tirant parti de la sagesse collective de la communauté, les modèles d'assurance peuvent passer d'une orientation centrée sur l'entreprise à une orientation centrée sur le client, où les titulaires de polices ont une influence directe sur les termes des polices et les règlements des sinistres. Cela pourrait conduire à des produits d'assurance plus personnalisés et potentiellement à des primes plus basses en raison de la réduction des frais généraux et de l'augmentation de la concurrence entre les fournisseurs[2377].

La convergence des technologies blockchain et IoT peut révolutionner l'évaluation des risques dans l'assurance. Les capteurs et les dispositifs intelligents peuvent automatiquement alimenter les systèmes blockchain, permettant une analyse des données en temps réel et une modélisation des risques plus précise. Cela peut conduire à des modèles de tarification plus dynamiques et à des politiques d'assurance plus adaptées qui reflètent les profils de risque réels des titulaires de polices[2378]. De plus, la blockchain

2375 Buterin, V. (2014). A next-generation smart contract and decentralized application platform. white paper, 3(37), 2-1.

2376 Swan, M. (2015). Blockchain: Blueprint for a new economy. " O'Reilly Media, Inc.".

2377 Tapscott, D. and Tapscott, A. (2016) Blockchain Revolution: How the Technology behind Bitcoin Is Changing Money, Business, and the World. Penguin, New York. https://www.amazon.com/Blockchain-Revolution-Technology

2378 Christidis, K., & Devetsikiotis, M. (2016). Blockchains and smart contracts for the internet of things. IEEE access, 4, 2292-2303.

facilite la création d'un marché d'assurance mondial en simplifiant les transactions transfrontalières. Les contrats intelligents peuvent être conçus pour se conformer à plusieurs systèmes juridiques, ce qui facilite l'offre de produits d'assurance à l'international. Cela ouvre des marchés et permet aux consommateurs de trouver les meilleures polices dans le monde entier, augmentant ainsi la concurrence et l'innovation au sein de l'industrie[2379]. Cependant, des défis subsistent, notamment en termes de conformité réglementaire et d'intégration technologique. Les organismes de réglementation peinent encore à suivre les développements rapides de la blockchain et des DAO, et il existe des préoccupations significatives concernant la confidentialité, la protection des données et l'applicabilité des contrats intelligents sous les cadres juridiques actuels[2380]. L'avenir de la blockchain dans l'assurance pourrait connaître des changements encore plus radicaux avec l'intégration de l'intelligence artificielle et de l'apprentissage automatique. Ces technologies pourraient analyser d'énormes quantités de données stockées sur la blockchain pour prédire les tendances, identifier plus efficacement les fraudes et personnaliser les offres d'assurance à une échelle sans précédent.

La blockchain et les DAO représentent des forces transformatrices pour l'industrie de l'assurance, promettant d'améliorer la transparence, l'efficacité et la satisfaction clientèle. Bien qu'il reste des obstacles à surmonter, notamment dans les domaines des cadres réglementaires et de l'intégration technologique, les avantages potentiels sont substantiels et pourraient redéfinir le paysage de l'assurance dans le monde[2381]. Cette évolution technologique s'aligne étroitement avec les besoins de l'industrie pour des services plus fiables, efficaces et centrés sur l'utilisateur, rendant son adoption future probable et potentiellement répandue. Dans ce cadre, il est préférable de se

2379 Mainelli, M., & Smith, M. (2015). Sharing ledgers for sharing economies: an exploration of mutual distributed ledgers (aka blockchain technology). Journal of financial perspectives, 3(3).
2380 Wright, A., & De Filippi, P. (2015). Decentralized blockchain technology and the rise of lex cryptographia. Available at SSRN 2580664.
2381 Christidis, K., & Devetsikiotis, M. (2016). Blockchains and smart contracts for the internet of things. IEEE access, 4, 2292-2303.

pencher de prime abord sur les fondements de la blockchain et des DAO dans l'assurance (Partie I). Pour mettre l'accent ensuite sur la révolution par les DAO dans le secteur de l'assurance (Partie II).

Partie I: Les fondements de la blockchain et des DAO dans l'assurance

Dans un monde où la technologie évolue à une vitesse vertigineuse, la blockchain émerge comme une révolution capable de redéfinir de nombreux secteurs, dont celui de l'assurance. Cette technologie, initialement développée comme la base du Bitcoin, offre désormais des possibilités étendues bien au-delà des cryptomonnaies. Parmi ses applications les plus prometteuses figure l'intégration dans le secteur de l'assurance, notamment à travers les organisations autonomes décentralisées (DAO).

Les DAO représentent une rupture fondamentale avec les modèles organisationnels traditionnels. Elles utilisent la blockchain pour créer des structures sans autorité centrale où les règles sont écrites en code et exécutées de manière automatisée. Dans le domaine de l'assurance, cela permet une gestion transparente, une prise de décision démocratique et une efficacité opérationnelle accrue. L'adoption des DAO peut potentiellement diminuer les coûts administratifs, réduire les fraudes, et offrir une personnalisation sans précédent des polices d'assurance pour les utilisateurs finaux.

Dans cette partie, nous allons décomposer et approfondir les éléments fondamentaux et les premières applications de la blockchain et des DAO dans le secteur de l'assurance, structurée en deux chapitres principaux. Nous débuterons par une explication détaillée des principes fondamentaux de la blockchain. Ensuite, nous examinerons spécifiquement les DAO (Organisations Autonomes Décentralisées) (**Chapitre 1**). Puis nous allons nous concentrer sur les premières utilisations de la blockchain dans l'assurance (**Chapitre 2**). Chaque chapitre de cette partie sera construit pour établir une compréhension claire et approfondie des technologies de blockchain et des DAO, tout en illustrant leur impact pratique et potentiel dans le renouvellement du secteur de l'assurance.

Chapitre 1 : Principes de base de la blockchain et des DAO

Nous commencerons par une exploration approfondie des principes essentiels de la blockchain. Dans ce chapitre, nous démystifierons la nature et le fonctionnement de cette technologie disruptive, tout en expliquant les raisons de sa considération comme révolutionnaire. Nous explorerons aussi les multiples domaines d'application de la blockchain pour élargir la compréhension de son potentiel bien au-delà du secteur de l'assurance (**Section 1**) . Puis, nous nous pencherons sur les Organisations Autonomes Décentralisées (DAO). Nous détaillerons la structure et les mécanismes opérationnels des DAO, illustrant la manière dont ces entités, pilotées par des algorithmes, fonctionnent de manière autonome, sans nécessiter de gestion centrale humaine. Nous approfondirons leur modèle de gouvernance distribuée, y compris les protocoles de consensus et les contrats intelligents, et nous discuterons de la manière dont ces technologies favorisent l'autonomie et la transparence des DAO (**Section 2**).

Section 1: Définition et fonctionnement de la blockchain

La technologie blockchain est un registre décentralisé qui enregistre les transactions sur plusieurs nœuds pour assurer la sécurité et l'intégrité sans autorité centrale. Elle utilise des méthodes cryptographiques pour créer une chaîne immuable de blocs de données, chacun contenant un hachage du bloc précédent, des données de transaction et un horodatage[238223832384]. La décentralisation et le hachage cryptographique de la blockchain garantissent que les enregistrements sont pratiquement inviolables et transparents. De plus, les blockchains peuvent être programmées

2382 Namasudra, S., Akkaya, K. (2023). Introduction to Blockchain Technology. In: Namasudra, S., Akkaya, K. (eds) Blockchain and its Applications in Industry 4.0. Studies in Big Data, vol 119. Springer, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-19-8730-4_1

2383 Carlos, Reyes, Sánchez. (2022). Blockchain: Funcionamiento y pertinencia en sectores públicos y privados. Interconectando saberes, 169-178. doi: 10.25009/is.v0i14.2734

2384 Laura, E., Diamond. (2023). Blockchain Technology. 367-384. doi: 10.1201/9781003180302-18

pour déclencher automatiquement des transactions via des contrats intelligents[2385].

Les réseaux de blockchain peuvent être principalement catégorisés en types publics, privés, consortiaux et hybrides, chacun avec des caractéristiques distinctes et des mécanismes opérationnels. Les blockchains publiques fonctionnent sans restrictions d'accès, permettant à quiconque de participer au processus de consensus, de consulter les transactions et de maintenir le registre public. Des exemples incluent Bitcoin et Ethereum, où les transactions sont transparentes et n'importe qui peut rejoindre le réseau[2386]. Les blockchains privées sont contrôlées par une seule organisation ou entité. L'accès est restreint, les rendant plus centralisées que les blockchains publiques. Elles sont souvent utilisées au sein d'une organisation où seuls certains membres sont autorisés à participer au réseau, les rendant plus rapides et plus efficaces que les blockchains publiques[2387]. Les blockchains consortiales impliquent plusieurs organisations et fonctionnent sous la direction d'un groupe plutôt que d'une seule entité. Elles sont bénéfiques pour les entreprises qui ont besoin de sécuriser l'échange de données entre plusieurs parties prenantes[2388]. Les blockchains hybrides combinent des éléments des blockchains privées et publiques. Elles offrent une configuration flexible qui peut être ajustée à des cas d'utilisation spécifiques, permettant un accès contrôlé et une confidentialité tout en maintenant la sécurité et la décentralisation. Ces types de blockchain fonctionnent sur la base d'un mécanisme de consensus qui varie selon leur structure et leur modèle de gouvernance. Les mécanismes communs incluent la Preuve de Travail (PoW), la Preuve d'Enjeu (PoS), et la Preuve d'Enjeu Déléguée (DPoS), chacun fournissant une méthode

2385 Barnali, Gupta. (2022). Understanding Blockchain Technology: How It Works and What It Can Do. doi: 10.56294/mr202218

2386 Cuneyt, Gurcan, Akcora., Murat, Kantarcioglu., Yulia, R., Gel. (2021). Blockchain Networks: Data Structures of Bitcoin, Monero, Zcash, Ethereum, Ripple and Iota. arXiv: Cryptography and Security,

2387 Mohammad, Khalid, Imam, Rahmani. (2022). Blockchain Technology. Studies in Autonomic, Data-driven and Industrial Computing, doi: 10.1007/978-981-19-1488-1

2388 Davis, Steven., Yadav, Rakesh., Buradagunta, Sarala., Kryvoshei, Dmytro., Le, Callonnec, Sébastien. (2021). Blockchains on heterogeneous blockchain networks.

différente de validation des transactions et de sécurisation du réseau.

La technologie blockchain fonctionne comme un registre distribué qui permet de stocker des données sur un réseau d'ordinateurs de manière sécurisée et transparente. Les concepts fondamentaux de la technologie blockchain sont exposés ci-dessous:

- Transactions: Chaque transaction effectuée sur une blockchain est enregistrée sous forme de bloc de données. Chaque transaction est vérifiée par plusieurs participants du réseau, souvent appelés nœuds[2389].
- Création de Blocs : Une fois une transaction vérifiée, elle est combinée avec d'autres transactions pour créer un nouveau bloc de données pour le registre. Ce bloc contient également un code unique appelé hash, ainsi que le hash du bloc précédent, ce qui relie les blocs entre eux dans un ordre chronologique[2390].
- Hachage et Formation de Chaîne : Le hachage sécurise les blocs et agit comme une empreinte digitale. Si des informations sont modifiées, le code hash change, alertant le système d'une possible falsification. Cela est crucial pour maintenir la confiance et la sécurité à travers le réseau[2391].
- Protocoles de Consensus : La blockchain utilise des modèles de consensus comme la Preuve de Travail (PoW) ou la Preuve d'Enjeu (PoS) pour s'accorder sur la légitimité des transactions. Cela signifie qu'aucune entité seule n'a le contrôle, et chaque nœud du réseau possède une copie de l'ensemble de la blockchain, qui est mise à jour avec de nouveaux blocs à mesure qu'ils sont approuvés et ajoutés[2392].

2389 Barnali, Gupta. (2022). Understanding Blockchain Technology: How It Works and What It Can Do. doi: 10.56294/mr202218

2390 Kurt, Fanning., David, P., Centers. (2016). Blockchain and Its Coming Impact on Financial Services. Journal of Corporate Accounting & Finance, 27(5):53-57. doi: 10.1002/JCAF.22179

2391 Bikramaditya, Singhal., Gautam, Dhameja., Priyansu, Sekhar, Panda. (2018). How Blockchain Works. 31-148. doi: 10.1007/978-1-4842-3444-0_2

2392 Dylan, J., Yaga., Peter, Mell., Nik, Roby., Karen, A., Scarfone. (2019). Blockchain Technology Overview. arXiv: Cryptography and Security, doi: 10.6028/NIST.IR.8202

- Immuabilité : Une fois qu'un bloc est ajouté à la chaîne, il est extrêmement difficile de le modifier. Cette immuabilité rend les blockchains très sécurisées et c'est pourquoi elles sont considérées comme résistantes à la fraude et à la falsification.

Les possibilités d'application de la blockchain ne se limitent pas aux actifs monétaires, mais pourraient englober une grande variété de cas d'utilisation. Parmi les scénarios d'application initiaux qui ont été explorés pour la blockchain, il convient de rappeler le contexte notarial. En effet, puisque la blockchain est immuable et publiquement accessible, les chercheurs ont suggéré de l'utiliser pour stocker des registres publics et des attestations[2393]. Un autre domaine où la blockchain a été reconnue pour pouvoir apporter des avantages significatifs est la protection de la propriété intellectuelle. Dans ce contexte, la technologie blockchain pourrait être utilisée pour prouver/certifier l'existence d'un document à un moment donné[2394]. Dans des contextes où, par exemple, la liberté de pensée est menacée, la technologie blockchain pourrait être utilisée pour stocker des informations afin d'éviter la censure[2395] : en effet, tout le monde peut écrire des informations sur la blockchain et les lire. Au fil du temps, les chercheurs ont réalisé que la blockchain pourrait également être utilisée pour stocker d'autres types d'actifs, y compris des morceaux de code. Cela a donné naissance aux "contrats intelligents", c'est-à-dire de petits programmes stockés dans la blockchain et programmés pour se comporter de manière autonome dans des conditions données. L'idée d'un contrat intelligent est connue depuis les années 90[2396], mais ce n'est qu'avec la technologie blockchain — et, en particulier, avec la blockchain Ethereum (probablement la blockchain la plus

2393 Swan, M. (2015). Blockchain: Blueprint for a new economy. " O'Reilly Media, Inc."
2394 de la Rosa, J. L., Gibovic, D., Torres, V., Maicher, L., Miralles, F., El-Fakdi, A., & Bikfalvi, A. (2016, December). On intellectual property in online open innovation for SME by means of blockchain and smart contracts. In 3rd Annual World Open Innovation Conf. WOIC.
2395 Lee, D. (2016). Arachneum: Blockchain meets distributed web. arXiv preprint arXiv:1609.02789.
2396 Szabo, N. Smart Contracts. 1994. Available online: https://archive.is/zQ1p8 (accessed on 19 April 2024).

célèbre après Bitcoin) — que les contrats intelligents ont pu déployer leur plein potentiel.

Section 2: Les DAO (Organisations Autonomes Décentralisées)

Le concept de contrat intelligent basé sur la blockchain peut être étendu à l'Organisation Autonome Décentralisée (DAO). Une DAO fonctionne avec un ensemble de programmes informatiques, dans ce cas des contrats intelligents, qui définissent à l'avance les règles régissant une organisation[2397]. Comme une organisation, une DAO se comporte avec des objectifs et des attentes pour atteindre un ensemble de buts.

En théorie, une DAO peut être créée pour n'importe quelle raison ou objectif[2398]. Habituellement, une organisation traditionnelle est possédée par un individu ou des actionnaires et est enregistrée dans un système centralisé, par exemple gouvernemental. Ce type d'organisation est géré dans des structures hiérarchiques. Les directeurs de l'organisation décident des actions futures et les autres membres suivent simplement la décision. Par exemple, dans une entreprise, le conseil a le pouvoir de décider comment gérer les fonds et de fixer un objectif ; les autres employés se verront assigner des tâches pour atteindre cet objectif. En revanche, tous les participants d'une DAO ont les mêmes droits pour prendre des décisions. Cela signifie que personne n'a de privilèges spéciaux dans la gestion de l'organisation. L'autonomie est la caractéristique principale d'une DAO.

Une DAO nécessite un programme automatisé pour garantir que les décisions peuvent être exécutées sans aucune intervention manuelle[2399]. Pour un contrat intelligent, si un ensemble d'événements dans le contrat est déclenché, il sera exécuté

2397 W. Dilger, “Decentralized autonomous organization of the intelligent home according to the principle of the immune system,” in Systems, Man, and Cybernetics, 1997. Computational Cybernetics and Simulation., 1997 IEEE International Conference on, vol. 1. IEEE, 1997, pp. 351–356.

2398 M. Swan, “Blockchain thinking: The brain as a dac (decentralized autonomous organization),” in Texas Bitcoin Conference, 2015, pp. 27– 29.

2399 C. Jentzsch, “Decentralized autonomous organization to automate governance,” Online-Publikation: https://download.slock.it/public/DAO/WhitePaper. pdf.(Stand: 23.06. 2016), 2016.

automatiquement par le système décentralisé. Par exemple, si un contractant reçoit suffisamment de votes des membres de la DAO, des fonds lui seront libérés.

Typiquement, une DAO implique également les caractéristiques suivantes:

- Une DAO comprend toutes les données/exigences (ressources) nécessaires pour compléter une tâche/un processus.
- Une DAO peut faire respecter les partenariats entre entreprises/organisations sans aucune interaction physique car un contrat intelligent fonctionne automatiquement sur les nœuds du réseau et ne nécessite aucune interaction humaine.
- Une DAO peut être mise en place aussi facilement que la création d'une entreprise. C'est une organisation mondiale ouverte à tous, régulée par un contrat intelligent et opérée en utilisant des codes informatiques.
- Une DAO transformera les processus organisationnels et créera une nouvelle plateforme (système distribué) qui impactera nos sociétés.

Les mécanismes de gouvernance dans les DAOs se réfèrent aux processus de prise de décision, aux systèmes de vote et aux structures qui déterminent le fonctionnement de l'organisation. Ces mécanismes sont cruciaux pour permettre une gestion décentralisée et démocratique[2400]. Différents modèles de gouvernance peuvent être adoptés par les DAOs, en fonction de leur conception spécifique et de leurs objectifs. Voici quelques mécanismes de gouvernance courants[2401]:

2400 From Code to Consensus: Understanding How DAOs Work | Dyor Exchange.” From Code to Consensus: Understanding How DAOs Work | Dyor Exchange, dyor.exchange/blog/from-code-to-consensusunderstanding-how-daos-work.

2401 Decentralized Autonomous Organizations (DAOs), Explained: What, Why, and How | Binance Academy.” Binance Academy, academy.binance.com/en/articles/decentralized-autonomous-organizations-daosexplained.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دمد:

- Vote Direct : Dans ce modèle, chaque participant a un vote direct sur les propositions ou décisions, avec un pouvoir de vote souvent déterminé par le nombre de jetons de gouvernance qu'ils détiennent. Les participants peuvent voter pour ou contre les propositions, et les décisions sont généralement prises en fonction d'un seuil de majorité prédéfini.
- Vote Délégué: Le vote délégué permet aux participants de déléguer leur pouvoir de vote à un autre membre, qui vote alors en leur nom. Ce modèle peut aider à lutter contre l'apathie des votants et encourager une prise de décision éclairée en permettant aux participants de déléguer à ceux qui ont une expertise spécifique ou un historique prouvé.
- Démocratie Liquide : Ce modèle de gouvernance combine des éléments de vote direct et de vote délégué. Les participants peuvent voter directement sur les propositions ou déléguer leur pouvoir de vote à un représentant. La délégation est fluide, ce qui signifie que les participants peuvent reprendre leur pouvoir de vote ou changer de délégué à tout moment.
- Vote Quadratique : Le vote quadratique est un mécanisme qui vise à équilibrer l'influence des participants en leur permettant d'allouer un nombre limité de crédits de vote sur plusieurs propositions. Le coût de chaque vote supplémentaire sur une proposition augmente de manière quadratique, empêchant les participants de concentrer leur influence sur une seule question.
- Registres Curés par Jetons (TCRs) : Les TCRs sont des listes décentralisées et gérées par la communauté d'éléments (par exemple, projets, produits ou services), maintenues par un vote basé sur des jetons. Les participants peuvent proposer de nouveaux éléments ou contester les éléments existants sur la liste. Les détenteurs de jetons votent sur la validité des changements proposés, avec pour objectif de maintenir un registre de haute qualité et précieux.

- Algorithmes de Consensus : Les DAOs peuvent également utiliser divers algorithmes de consensus (par exemple, Preuve de Travail, Preuve d'Enjeu ou Preuve d'Enjeu Déléguée) pour parvenir à un accord sur l'état de la blockchain et valider les transactions. Ces algorithmes jouent un rôle crucial dans le maintien de la sécurité et de l'intégrité de la blockchain sous-jacente.

Ces mécanismes de gouvernance peuvent être mis en œuvre individuellement ou en combinaison, en fonction des besoins spécifiques d'une DAO. Le choix du modèle de gouvernance peut avoir un impact significatif sur l'efficacité, l'efficience et l'équité de la prise de décision au sein de l'organisation.

Chapitre 2: Applications initiales de la blockchain dans l'assurance

Le deuxième chapitre se focalise sur les applications initiales de la blockchain dans le domaine de l'assurance. Nous débuterons par un examen des premières initiatives innovantes, en parcourant des études de cas et des exemples tangibles démontrant comment la blockchain a été utilisée pour apporter des innovations dans l'assurance. Cette analyse historique facilitera la compréhension de l'intégration progressive de la blockchain dans ce secteur (**Section 1**). La discussion évoluera ensuite vers une mise en avant des bénéfices distincts offerts par la blockchain (**Section 2**). Nous explorerons en profondeur comment les améliorations en termes de transparence, la diminution des coûts de transactions, et l'automatisation des procédures via la blockchain ont non seulement renforcé l'efficacité, mais ont également le potentiel de transformer le caractère des services d'assurance. Cela inclut de rendre les polices plus accessibles et mieux adaptées aux besoins spécifiques des clients.

Section 1: Historique des premières utilisations de la blockchain dans le domaine de l’assurance

L'intégration de la technologie blockchain dans le secteur des assurances s'est déroulée en plusieurs étapes, chacune marquée par des avancées distinctives et une intégration plus profonde dans les processus d'assurance fondamentaux. Initialement, à partir de

2008, l'attrait de la blockchain pour l'industrie de l'assurance provenait de son potentiel à améliorer la transparence et la sécurité des transactions. La technologie était perçue comme une solution aux défis communs tels que la fraude, l'inefficacité et l'opacité des transactions. Les premières discussions et projets pilotes ont exploré comment la blockchain pourrait rationaliser le traitement des réclamations et la gestion des politiques, traditionnellement des domaines en proie à la complexité administrative et à la susceptibilité à la fraude[2402].

Au fur et à mesure que la technologie a mûri, la période à partir de 2016 a vu l'adoption de contrats intelligents, qui ont automatisé de nombreux processus manuels au sein des assurances. Ces contrats exécutent, vérifient ou font respecter automatiquement la négociation ou l'exécution d'un contrat, réduisant le besoin de surveillance manuelle et accélérant la résolution des réclamations et des processus de souscription. L'utilisation accrue des contrats intelligents a marqué un changement significatif vers des flux de travail opérationnels plus efficaces, accélérant non seulement les transactions mais réduisant également les erreurs et les litiges liés à l'interprétation ou à l'exécution des contrats[2403].

L'intégration de la blockchain avec les appareils Internet des Objets (IoT) vers 2018 a encore amélioré les capacités dans le secteur des assurances, notamment en automatisant et en personnalisant les services d'assurance. Les appareils IoT fournissent des données en temps réel que les systèmes blockchain peuvent enregistrer de manière sécurisée, facilitant l'évaluation dynamique des risques et les ajustements de primes, en particulier dans les secteurs de l'assurance automobile et de la santé. Cette convergence a permis aux assureurs de proposer des plans d'assurance personnalisés basés sur le comportement réel des

2402 Laibing, Sun. (2022). The innovative development of blockchain technology in the insurance industry and its practice in China. doi: 10.56199/dpcsebm.kcxb6370

2403 (2023). Blockchain-Based Smart Contracts in Insurance Service Delivery: A Conceptual Analysis. International Journal of Advanced Research in Economics and Finance, doi: 10.55057/ijaref.2023.5.2.6

utilisateurs et les risques, annonçant une évolution vers des modèles d'assurance plus centrés sur le client[2404].

Avec l'arrivée de 2020, un accent accru sur la confidentialité et la sécurité est devenu primordial, notamment en raison de la nature sensible des données dans des secteurs tels que l'assurance santé et vie. La capacité de la blockchain à fournir un registre sécurisé et immuable pour stocker des données sensibles était cruciale pour atténuer les risques de violations et d'accès non autorisés. La nature décentralisée de la technologie élimine les points de défaillance uniques, tandis que ses pistes de vérification garantissent la transparence et la confiance parmi les parties prenantes[2405].

Aujourd'hui, l'adoption mondiale de la blockchain dans l'industrie de l'assurance influence les cadres réglementaires visant à garantir l'utilisation sûre et efficace de la technologie. Ces réglementations se concentrent sur la protection des consommateurs, la sécurité des données et la facilitation des flux de données transfrontaliers, soutenant un écosystème sécurisé, transparent et efficace pour les transactions d'assurance dans le monde entier. L'évolution continue de la blockchain promet de nouvelles innovations dans l'industrie de l'assurance, potentiellement en la transformant en un secteur plus accessible, efficace et convivial[2406].

Section 2: Les avantages apportés par la blockchain dans le domaine de l'assurance

La technologie blockchain apporte des avantages transformateurs au secteur de l'assurance, en améliorant à la fois l'efficacité opérationnelle et le service client. Un avantage significatif est l'automatisation du traitement des réclamations et de

2404 Bülent, Bilgehan., Özlem, Sabuncu. (2023). An optimized device-to-device (D2D) blockchain network for the insurance industry. International Journal of Communication Systems, 36(6) doi: 10.1002/dac.5446

2405 Shojonov, Ma`rufjon, To`ymurodovich., Frank, R., Spellman., Wojtek, Hanbowski., Nicolas, Ariel, Capitelli., R., RenugaDevi., NMNH, Division, of, Mammals. (2023). Blockchain-based Secure Privacy-Preserving Vehicle Accident and Insurance Registration. Expert systems with applications, 230:120651-120651. doi: 10.1016/j.eswa.2023.120651

2406 Wadnerson, Boileau. (2022). Blockchain in Insurance Industry: Turning Threat into Innovative Opportunities. doi: 10.5121/csit.2022.121702

la gestion des polices grâce au déploiement de contrats intelligents. Ces contrats s'exécutent automatiquement en fonction des conditions prédéfinies, réduisant la charge de travail manuelle et minimisant les erreurs humaines. Cela conduit à une résolution des réclamations plus rapide, une réduction des coûts opérationnels et des opportunités de fraude réduites, augmentant ainsi la confiance et la transparence entre les assureurs et les titulaires de polices[2407].

Un autre avantage crucial est la sécurité et la confidentialité améliorées fournies par l'architecture décentralisée de la blockchain. Dans le domaine de l'assurance automobile, par exemple, la technologie blockchain offre un cadre sécurisé et transparent pour l'enregistrement et la gestion des réclamations et des accidents. Cela empêche l'accès non autorisé et la manipulation des données, garantissant que le processus de réclamation est à la fois transparent et à l'épreuve des falsifications. Ces améliorations dans la gestion des données réduisent la charge administrative et renforcent la sécurité des informations sensibles[2408].

L'intégration de la blockchain avec des technologies émergentes telles que l'Intelligence Artificielle (IA) et l'Internet des Objets (IoT) établit de nouvelles normes pour l'efficacité opérationnelle et l'évaluation des risques dans l'industrie de l'assurance. L'IA améliore les processus de prise de décision tandis que les appareils IoT fournissent des données en temps réel que les systèmes blockchain peuvent gérer et utiliser de manière sécurisée. Cette combinaison aide non seulement à une évaluation précise des risques et à la détermination des primes, mais permet également des offres d'assurance plus personnalisées, alignant les produits plus étroitement sur les besoins et comportements spécifiques des consommateurs[2409].

2407 Srivalli, Ch., Ravi, Prakash, Achanta. (2023). Insurance Industry and BlockChain Technology: An Analysis of Opportunities and Challenges. 1-10. doi: 10.55529/ijitc.34.1.10

2408 Shojonov, Ma`rufjon, To`ymurodovich., Frank, R., Spellman., Wojtek, Hanbowski., Nicolas, Ariel, Capitelli., R., RenugaDevi., NMNH, Division, of, Mammals. (2023). Blockchain-based Secure Privacy-Preserving Vehicle Accident and Insurance Registration. Expert systems with applications, 230:120651-120651. doi: 10.1016/j.eswa.2023.120651

2409 (2023). Application of Blockchain in the Insurance Sector. 173-181. doi: 10.1108/978-1-80455-562-020231012

De plus, la blockchain facilite de meilleures stratégies d'engagement et de fidélisation des clients. En améliorant la transparence et l'efficacité des processus d'assurance, la technologie blockchain aide à construire des relations plus solides avec les clients. Elle garantit que les clients sont plus engagés et satisfaits des services d'assurance, conduisant à des taux de rétention plus élevés et à une fidélité accrue. Ce changement est crucial dans un secteur où la confiance et la satisfaction des clients sont primordiales pour soutenir la croissance commerciale à long terme[2410]. En outre, la blockchain introduit des efficacités de coût en rationalisant divers processus administratifs associés aux opérations d'assurance. La technologie permet la vérification numérique des contrats et des réclamations sans nécessité d'intermédiaires tiers, ce qui réduit considérablement les dépenses administratives et améliore la rapidité de la prestation de services. Cette réduction des coûts généraux peut être répercutée sur les consommateurs sous forme de primes plus basses et de meilleures options de couverture, rendant l'assurance plus accessible et abordable[2411].

Enfin, l'aspect de conformité réglementaire de la blockchain garantit que les compagnies d'assurance peuvent mieux adhérer aux lois et réglementations sur la protection des données. Avec sa capacité à fournir des enregistrements de données immuables et transparents, la blockchain soutient la conformité aux exigences réglementaires évolutives. Cela aide non seulement à atténuer les risques juridiques mais améliore également la responsabilité et la fiabilité globales de l'industrie, consolidant ainsi le rôle de la blockchain en tant que technologie fondamentale dans la modernisation du secteur de l'assurance.

Partie II: Révolution par les DAO dans le secteur de l'assurance

2410 (2022). Blockchain and Smart Contracts for Insurance Industry. 239-252. doi: 10.1002/9781119865247.ch11

2411 S., Noor, Ahmad., Charu, Saxena. (2022). Internet of Things and Blockchain Technologies in the Insurance Sector. 1-6. doi: 10.1109/ICAN56228.2022.10007267

L'avènement des Organisations Autonomes Décentralisées (DAO) marque une ère de transformation radicale dans le secteur de l'assurance. Ces entités numériques basées sur la blockchain promettent de redéfinir les pratiques traditionnelles en décentralisant le contrôle et en automatisant la gestion. Cette partie explore profondément l'impact et les implications de ces innovations.

Le premier chapitre se penche sur les modifications que les DAO apportent aux modèles traditionnels d'assurance. Il illustre également ces concepts à travers des études de cas concrètes, telles que Etherisc et Nexus Mutual, qui montrent comment ces modèles décentralisés transforment l'industrie. Le deuxième chapitre, nous abordons les défis significatifs que ces nouvelles structures doivent relever, notamment en matière réglementaire et de sécurité. En outre, il se projette dans l'avenir, envisageant des innovations potentielles et l'expansion future des DAO dans le secteur, ouvrant la voie à des modèles d'assurance plus inclusifs et adaptatifs.

Cette partie vise à fournir une compréhension approfondie de la révolution que représentent les DAO pour l'industrie de l'assurance, soulignant à la fois les opportunités extraordinaires et les défis importants à surmonter.

Chapitre 1: Impact des DAO sur les modèles traditionnels d'assurance

Ce premier chapitre examine comment les Organisations Autonomes Décentralisées (DAO) commencent à redéfinir les fondements du secteur de l'assurance. En s'appuyant sur les principes de la blockchain, les DAO introduisent une ère de décentralisation qui remet en question les structures de gestion et de distribution des polices d'assurance traditionnelles. Cette transformation vise à rendre les processus d'assurance plus transparents, équitables et accessibles à une plus grande diversité de participants. (**Section 1**) explore comment cette nouvelle approche modifie la gestion et la distribution des polices d'assurance. En déplaçant le contrôle des mains de quelques entités centralisées vers une gestion distribuée, les DAO facilitent une participation plus large et plus démocratique, ce qui pourrait

potentiellement augmenter la confiance et l'efficacité dans les processus d'assurance. Ensuite, nous nous plongeons dans (**Section 2**), où nous étudierons des cas concrets tels que Etherisc et Nexus Mutual.

Ces études de cas illustrent comment des DAO spécifiques appliquent les principes de décentralisation pour innover dans la manière dont les risques sont évalués et les réclamations sont traitées, offrant ainsi un aperçu des possibilités et des défis de ces modèles émergents.

Section 1: Décentralisation du contrôle

Les Organisations Autonomes Décentralisées (DAO) redéfinissent la gestion et la distribution des polices d'assurance grâce à leur structure intrinsèquement décentralisée et à une gouvernance basée sur la blockchain. Les DAO fonctionnent sans les hiérarchies de gestion traditionnelles, où les décisions sont prises collectivement par les parties prenantes via un processus de vote transparent utilisant des contrats intelligents. Cette structure garantit que chaque membre a son mot à dire dans les décisions clés, y compris le développement des politiques, la gestion des sinistres et la distribution des revenus, ce qui peut conduire à des pratiques de gestion plus démocratiques et équitables dans l'industrie de l'assurance[2412].

La transparence des DAO découle de la technologie blockchain qui les sous-tend, fournissant un grand livre public pour toutes les transactions et décisions. Cette transparence est cruciale dans l'industrie de l'assurance car elle renforce la confiance entre les titulaires de polices et les parties prenantes en fournissant des enregistrements clairs et inviolables des termes des politiques, des réclamations et des paiements. De plus, les fonctionnalités de sécurité de la blockchain protègent contre la fraude et la manipulation non autorisée, qui sont des préoccupations significatives dans les modèles d'assurance traditionnels[2413].

2412 (2023). Control of Decentralized Autonomous Organizations. AEA papers and proceedings, 113:182-185. doi: 10.1257/pandp.20231119

2413 Ian, Appel., Jillian, Grennan. (2023). Control of Decentralized Autonomous Organizations. Social Science Research Network, doi: 10.2139/ssrn.4322917

Les DAO introduisent un nouveau paradigme pour la distribution des polices et le traitement des réclamations en exploitant les contrats intelligents qui exécutent et appliquent automatiquement les termes basés sur des conditions prédéfinies. Cette automatisation réduit considérablement le fardeau administratif et les coûts associés au traitement manuel dans les compagnies d'assurance traditionnelles. Elle accélère également les délais de réponse pour les approbations de réclamations et les paiements, améliorant la prestation de services et la satisfaction des clients[2414].

En outre, les DAO facilitent des modèles d'assurance innovants tels que l'assurance entre pairs, où les individus peuvent mutualiser les ressources et partager les risques sans nécessiter d'intermédiaire. Ce modèle réduit non seulement les coûts en éliminant les intermédiaires, mais permet également des termes de politique plus personnalisés et flexibles qui répondent mieux aux besoins de groupes ou de communautés spécifiques. Les DAO gèrent ces pools avec un haut degré de transparence et d'efficacité, favorisant une approche coopérative plutôt que descendante de la gestion des risques[2415].

Cependant, le paysage réglementaire des DAO présente des défis et des opportunités. Au fur et à mesure que les DAO gagnent en popularité, elles attirent l'attention des régulateurs cherchant à comprendre et potentiellement à intégrer ces entités dans les cadres financiers et légaux existants. Cette interaction entre la technologie émergente et la régulation peut conduire à des modèles de gouvernance plus robustes et potentiellement stimuler une acceptation et une confiance plus larges dans les DAO comme outils légitimes et efficaces pour gérer et distribuer des polices d'assurance[2416].

2414 (2023). When is a DAO Decentralized?. doi: 10.48550/arxiv.2304.08160

2415 Angela, Nuovo. (2023). Decentralized Autonomous Organization (DAO): The case of MakerDAO. Journal of information technology teaching cases, doi: 10.1177/20438869231181151

2416 Steven, A., Wright. (2021). Measuring DAO Autonomy: Lessons From Other Autonomous Systems. 2(1):43-53. doi: 10.1109/TTS.2021.3054974

En conclusion, les DAO représentent un changement significatif dans la manière dont les polices d'assurance peuvent être gérées et distribuées, offrant une transparence accrue, une efficacité et un contrôle des participants. Bien que des défis subsistent, notamment en termes de réglementation, le potentiel des DAO pour transformer l'industrie de l'assurance est immense, offrant une approche de la gestion de l'assurance plus réactive, équitable et rentable. Le développement continu des DAO et leur intégration dans les marchés traditionnels seront cruciaux pour déterminer leur impact à long terme sur le secteur de l'assurance.

Section 2: Exemples de DAO dans l'assurance

Les Organisations Autonomes Décentralisées (DAO) transforment le secteur de l'assurance en innovant sur les modèles et processus traditionnels. Etherisc est un exemple pionnier de cette transformation, offrant des applications d'assurance décentralisées qui rationalisent et démocratisent les offres d'assurance. Etherisc utilise la technologie blockchain pour automatiser le traitement des sinistres et la souscription, réduisant considérablement les coûts opérationnels généralement associés à ces processus. Cette automatisation accélère non seulement les temps de transaction mais minimise également les erreurs humaines, rendant l'assurance plus accessible et abordable pour les utilisateurs du monde entier. Le modèle prône la transparence et l'équité, toutes les transactions et données des sinistres étant enregistrées sur un registre public, garantissant un traitement équitable de toutes les parties[2417]. L'approche d'Etherisc en matière d'assurance décentralisée est également remarquable pour son inclusion de divers intervenants dans la chaîne de valeur de l'assurance. En permettant aux utilisateurs de s'engager directement et d'influencer les produits d'assurance qu'ils utilisent, Etherisc crée un écosystème d'assurance plus réactif et centré sur l'utilisateur. Cette approche participative responsabilise les consommateurs, leur donnant un mot à dire dans des décisions importantes telles que les litiges sur

2417 Yiguang, Pan., Xiaomei, Deng. (2021). Incentive Mechanism Design for Distributed Autonomous Organizations Based on the Mutual Insurance Scenario. Complexity, 2021:1-16. doi: 10.1155/2021/9947360

les sinistres et les termes des politiques, qui étaient traditionnellement gérés par les compagnies d'assurance avec peu ou pas d'entrée de la part des titulaires de police. Ce changement améliore non seulement la satisfaction des clients mais construit également une communauté autour des valeurs partagées de transparence et d'avantage mutuel[2418].

De plus, Etherisc contribue à l'impact social en se concentrant sur des produits qui offrent des solutions d'assurance aux populations mal desservies. Un exemple est le développement de produits de micro-assurance conçus pour aider les petits agriculteurs dans les pays en développement à gérer les risques liés à la variabilité climatique. Ces produits exploitent la technologie blockchain pour fournir aux agriculteurs des paiements opportuns et équitables après des événements météorologiques défavorables, garantissant qu'ils sont rapidement compensés sans les retards bureaucratiques souvent observés dans les contextes d'assurance traditionnels. Cette application démontre non seulement la scalabilité des DAO dans l'assurance mais souligne également leur potentiel pour aborder des problèmes réels grâce à des applications technologiques innovantes[2419]. Le déploiement réussi des principes des DAO sur le marché de l'assurance par Etherisc illustre une tendance plus large vers la décentralisation dans les services financiers. En réduisant la dépendance vis-à-vis des institutions centralisées, en améliorant l'engagement des clients et en améliorant la prestation de services grâce à l'automatisation, des DAO comme Etherisc établissent de nouvelles normes pour l'industrie de l'assurance. Ces développements indiquent un changement significatif dans la façon dont les produits d'assurance sont conçus, livrés et gérés, avec des implications potentielles pour les pratiques réglementaires et les attentes des consommateurs à l'avenir.

2418 (2023). Dance of the DAOs: Building Data Assets as a Use Case. doi: 10.48550/arxiv.2301.05945

2419 Sarad, Venugopalan., Heiko, Aydt. (2023). Dance of the DAOs: Building Data Assets as a Use Case. arXiv.org, abs/2301.05945 doi: 10.48550/arXiv.2301.05945

Nexus Mutual adopte une approche décentralisée de l'assurance, utilisant la technologie blockchain pour créer un modèle d'assurance de type mutuelle qui est géré par ses membres. Ce modèle bouleverse l'assurance traditionnelle en éliminant la nécessité d'une compagnie d'assurance en tant qu'intermédiaire. Au lieu de cela, il fonctionne comme un pool de partage de risques peer-to-peer où les membres peuvent acheter une couverture et participer à l'évaluation des sinistres et à la gouvernance. L'innovation clé réside dans l'utilisation de la blockchain pour la transparence et la confiance, garantissant que toutes les transactions et activités de gouvernance sont visibles et vérifiables par tous les membres. Cette approche réduit non seulement les coûts mais améliore également la confiance entre les membres, ce qui est crucial dans une industrie souvent entachée d'opacité[2420]. La gouvernance de Nexus Mutual est entièrement gérée par ses membres, qui possèdent des jetons natifs. Ces jetons représentent des droits de vote dans l'écosystème et peuvent être utilisés pour participer à des décisions clés telles que l'approbation des sinistres, l'évaluation des risques et les changements de gouvernance. Ce modèle démocratique favorise une communauté de membres engagés qui contribuent activement à la santé et à la durabilité de la mutuelle. L'utilisation de contrats intelligents automatise l'exécution de ces décisions, minimisant les frais administratifs et les conflits d'intérêts potentiels. Ce système améliore non seulement l'efficacité mais aligne également les intérêts des membres avec la santé globale de la mutuelle[2421].

Un cas significatif où Nexus Mutual a démontré son efficacité fut lors du piratage du protocole bZx, où plusieurs membres avaient acheté une couverture pour les défaillances de contrats intelligents. Les sinistres ont été validés et payés à travers un processus transparent dirigé par les membres, prouvant la robustesse du modèle de Nexus Mutual dans des scénarios réels. De tels exemples

2420 (2023). A Survey on Decentralized Autonomous Organizations (DAOs) and Their Governance. 01 doi: 10.1142/s281100482350001x

2421 Yiguang, Pan., Xiaomei, Deng. (2021). Incentive Mechanism Design for Distributed Autonomous Organizations Based on the Mutual Insurance Scenario. Complexity, 2021:1-16. doi: 10.1155/2021/9947360

valident la capacité des mutuelles basées sur la blockchain à gérer les risques dans les systèmes financiers modernes comme la DeFi (Finance Décentralisée), où les assureurs traditionnels hésitent à s'aventurer. Le succès de ces paiements a non seulement démontré l'efficacité opérationnelle mais a également renforcé la confiance et la confiance des membres dans la plateforme[2422]. Nexus Mutual continue d'innover dans ce domaine en explorant de nouveaux produits d'assurance qui peuvent être adaptés aux besoins de l'ère blockchain, tels que la couverture pour les solutions de garde d'échange et des contrats multi-usages plus complexes. La capacité de la mutuelle à s'adapter et à couvrir les risques numériques émergents la positionne de manière unique dans le paysage DeFi en croissance. À mesure que la technologie blockchain évolue et que de nouveaux risques émergent, le modèle de gouvernance adaptable et réactif de Nexus Mutual garantit qu'elle reste à la pointe des solutions d'assurance décentralisées, offrant des options de couverture pertinentes et opportunes à ses membres[2423].

Chapitre 2 : Défis et perspectives d'avenir

Ce chapitre explore les défis et les perspectives d'avenir des organisations autonomes décentralisées (DAO) dans le secteur de l'assurance, mettant en lumière les obstacles réglementaires et de sécurité ainsi que les opportunités de croissance et d'innovation (**Section 1**). Les DAO, malgré leur potentiel révolutionnaire, se heurtent à des défis juridiques complexes et à des préoccupations en matière de sécurité qui nécessitent des solutions innovantes et des cadres réglementaires adaptés. En outre, nous explorerons les perspectives d'avenir, en discutant des innovations potentielles que les DAO pourraient apporter au secteur de l'assurance (**Section 2**). L'accent sera mis sur la manière dont ces organisations pourraient transformer la gestion des risques, la souscription et la distribution des produits d'assurance, rendant les processus plus transparents, équitables et accessibles aux consommateurs.

2422 (2022). An Empirical Study on Snapshot DAOs. doi: 10.48550/arxiv.2211.15993

2423 (2023). A Survey on Decentralized Autonomous Organizations (DAOs) and Their Governance. 01 doi: 10.1142/s281100482350001x

Ce chapitre examine comment les défis peuvent être surmontés pour faciliter une intégration plus large des DAO dans les pratiques d'assurance traditionnelles, comme il visera à fournir une vision de l'expansion future des DAO dans l'assurance, soulignant comment elles pourraient non seulement améliorer les opérations existantes mais aussi ouvrir la voie à de nouveaux modèles d'affaires dans un environnement en constante évolution.

Section 1: Les défis réglementaires et de sécurité des DAO dans le secteur de l'assurance

Les Organisations Autonomes Décentralisées (DAO) remettent en question les structures traditionnelles d'entreprise et de gouvernance avec leur nature décentralisée, ce qui soulève des considérations réglementaires et de sécurité significatives. Le principal défi réglementaire pour les DAO découle de l'absence de cadres juridiques existants pouvant accommoder leurs opérations décentralisées. Les systèmes juridiques reposent traditionnellement sur l'existence d'une entité claire ou d'un groupe d'entités (tel qu'un conseil d'administration ou des dirigeants d'une société) pour en assurer la responsabilité, mais les DAO distribuent la prise de décision parmi tous les détenteurs de jetons. Cette dispersion complique la supervision réglementaire et l'attribution de responsabilité, conduisant à des ambiguïtés juridiques potentielles, notamment dans des scénarios impliquant des obligations contractuelles ou des activités illégales[2424].

Les préoccupations de sécurité sont également prédominantes pour les DAO en raison de leur dépendance aux contrats intelligents, qui sont des contrats s'exécutant automatiquement avec les termes de l'accord directement écrits dans le code. Bien que les contrats intelligents puissent appliquer automatiquement les accords, ils présentent également une structure rigide qui, si elle est défectueuse, peut être exploitée. L'infâme attaque de DAO en 2016, où une quantité significative d'Ethereum a été volée en raison d'une vulnérabilité du contrat intelligent, souligne la nécessité

2424 Joanna, Diane, Caytas. (2017). Regulatory Issues and Challenges Presented by Virtual Currencies. Social Science Research Network,

critique d'audits de sécurité rigoureux et de mécanismes pour aborder les vulnérabilités rapidement[2425].

En réponse aux incertitudes réglementaires, certaines DAO explorent la mise en œuvre de cadres de gouvernance plus structurés pouvant offrir une responsabilité plus claire tout en maintenant la décentralisation. Cette approche implique l'utilisation de modèles hybrides qui incorporent des éléments de gouvernance traditionnels, tels que des responsables de conformité désignés ou des conseils consultatifs, qui peuvent interagir plus efficacement avec les organismes de réglementation. Cependant, cela peut être perçu comme un écart par rapport à l'éthos totalement décentralisé que de nombreuses DAO cherchent à préserver, potentiellement en aliénant les membres qui valorisent une décentralisation complète[2426]. De plus, pour naviguer dans le paysage complexe des réglementations internationales, les DAO peuvent devoir opérer dans des juridictions spécifiques offrant plus de clarté et d'ouverture aux technologies blockchain. Des pays comme la Suisse et Malte ont progressé dans la création de cadres juridiques qui reconnaissent et accommodent les aspects uniques des organisations basées sur la blockchain, y compris les DAO. Opérer dans de tels cadres peut fournir aux DAO un environnement juridique plus stable tout en établissant un précédent pour que d'autres juridictions suivent[2427].

La sécurité des DAO dépend non seulement de fondations techniques solides, mais également d'une gouvernance proactive pouvant répondre dynamiquement aux menaces émergentes. La mise en œuvre de systèmes de surveillance robustes capables de détecter et de signaler les activités malveillantes en temps réel est cruciale. Des technologies telles que les oracles décentralisés et les protocoles de rapport collectif renforcent le cadre de sécurité au

2425 Safari, Kasiyanto. (2016). Security Issues of New Innovative Payments and Their Regulatory Challenges. 145-179. doi: 10.1057/978-1-137-57512-8_7

2426 Ryosuke, Ushida., Ryosuke, Ushida., James, J., Angel. (2021). Regulatory Considerations on Centralized Aspects of DeFi Managed by DAOs. 21-36. doi: 10.1007/978-3-662-63958-0_2

2427 Ismael, Arribas., David, Arroyo., Denisa, Kera. (2020). Sandbox for Minimal Viable Governance of Blockchain Services and DAOs: CLAUDIA.. 24-30. doi: 10.1007/978-3-030-52535-4_3

sein des DAO en fournissant des données précises et en temps réel et en permettant une supervision et une réponse communautaires aux violations de sécurité[2428].

En conclusion, bien que les DAO présentent une approche novatrice et potentiellement transformatrice de l'organisation et de la gouvernance, elles doivent naviguer dans un ensemble complexe de défis juridiques et de sécurité. L'avenir des DAO dépendra probablement de leur capacité à s'adapter aux exigences réglementaires et à améliorer continuellement leurs pratiques de sécurité pour protéger les actifs des membres et maintenir la confiance. Ce domaine dynamique continue d'évoluer, chaque défi offrant une opportunité d'innovation et de progrès dans l'espace décentralisé.

Section 2: Perspectives d'avenir

L'avenir des Organisations Autonomes Décentralisées (DAO) dans le secteur de l'assurance est marqué par des innovations potentielles qui pourraient redéfinir considérablement le paysage des services d'assurance. Les DAO proposent un modèle où les politiques d'assurance sont gérées et exécutées par des contrats intelligents sur des plateformes blockchain, réduisant ainsi le besoin d'intermédiaires traditionnels dans l'assurance. Ce modèle améliore la transparence et la confiance parmi les participants, car chaque transaction et décision est enregistrée sur la blockchain, qui est immuable et accessible publiquement. Ainsi, les DAO pourraient conduire à des processus d'assurance plus efficaces, équitables et transparents, potentiellement en réduisant les coûts et en améliorant la satisfaction des clients[2429].

Un domaine significatif d'innovation comprend l'utilisation des DAO pour créer des structures de réassurance autonomes, telles que les Obligations de Dette Collatéralisée (CDO). Ces instruments peuvent être adaptés à l'industrie de l'assurance pour gérer et

2428 Saeed, Banaeian, Far., Seyed, Mojtaba, Hosseini, Bamakan. (2022). Blockchain-based reporting protocols as a collective monitoring mechanism in DAOs. Data science and management, 5(1):11-12. doi: 10.1016/j.dsm.2022.03.002

2429 Faiza, Loukil., Khouloud, Boukadi., Rasheed, Hussain., Mourad, Abed. (2021). CioSy: A Collaborative Blockchain-Based Insurance System. Electronics, 10(11):1343-. doi: 10.3390/ELECTRONICS10111343

distribuer le risque plus efficacement parmi un ensemble plus large d'investisseurs, améliorant ainsi la capacité à souscrire un plus grand volume de politiques d'assurance. En exploitant la capacité de la blockchain à créer des transactions transparentes et sécurisées, ces structures pourraient attirer plus de capital des marchés, stabilisant ainsi financièrement les opérations d'assurance et de réassurance[2430].

Une autre perspective prometteuse pour les DAO dans l'assurance est leur rôle potentiel dans la gestion des régimes d'assurance santé et d'invalidité. Par exemple, alors que les systèmes de sécurité sociale sont sous pression en raison de changements démographiques et de contraintes fiscales, les DAO pourraient offrir un modèle plus durable en décentralisant la gestion et l'administration de ces fonds. Un tel système pourrait permettre des régimes d'assurance plus personnalisés et réactifs qui répondent mieux aux besoins des bénéficiaires tout en assurant la viabilité à long terme des fonds d'assurance[2431].

De plus, les DAO peuvent favoriser l'adoption de modèles d'assurance de pair à pair, qui permettent aux individus de se regrouper pour s'assurer contre des risques communs sans avoir besoin d'un fournisseur d'assurance traditionnel. Ce modèle peut être particulièrement efficace dans les régions ou les communautés où l'assurance traditionnelle est coûteuse ou difficile d'accès. Les DAO facilitent ces groupes en fournissant l'infrastructure technologique pour mutualiser les risques et les fonds de manière sécurisée et transparente, démocratisant ainsi l'accès à l'assurance[2432]. L'intégration des DAO avec les systèmes autonomes décentralisés (ADS) est également à l'horizon. Ces systèmes fonctionnent indépendamment des interventions humaines et peuvent gérer des infrastructures à grande échelle et

2430 Morton, N., Lane. (2001). CDOs as Self-Contained Reinsurance Structures. The Journal of Risk Finance, 2(3):62-69. doi: 10.1108/EB043467

2431 Mary, C., Daly., Brian, Lucking., Jonathan, A., Schwabish. (2013). The future of Social Security Disability Insurance. FRBSF Economic Letter,

2432 Faiza, Loukil., Khouloud, Boukadi., Rasheed, Hussain., Mourad, Abed. (2021). CioSy: A Collaborative Blockchain-Based Insurance System. Electronics, 10(11):1343-. doi: 10.3390/ELECTRONICS10111343

complexes, y compris celles liées à l'assurance. Les DAO peuvent gouverner ces ADS, offrant une nouvelle manière de gérer les données et les processus opérationnels dans de grandes organisations d'assurance. Cette intégration pourrait conduire à des pratiques d'assurance plus efficaces et réactives, mieux alignées avec les changements rapides de l'environnement et des conditions du marché[2433].

Enfin, à mesure que les systèmes d'assurance santé nationaux évoluent, les DAO pourraient jouer un rôle dans le paysage futur de la santé en gérant des aspects des plans d'assurance santé nationaux. Cela pourrait aider à rationaliser les processus administratifs et à réduire les coûts généraux, rendant les soins de santé plus accessibles et abordables. La nature décentralisée des DAO signifie qu'elles pourraient potentiellement s'adapter plus rapidement aux changements de politique de santé et aux besoins des patients, conduisant à des modèles d'assurance santé plus réactifs et efficaces[2434].

Conclusion:

L'intégration de la blockchain et des Organisations Autonomes Décentralisées (DAO) dans le secteur de l'assurance annonce un changement transformateur dans la manière dont les politiques d'assurance sont gérées et exécutées. La technologie blockchain améliore la transparence et la confiance en garantissant que toutes les transactions et les réglementations des politiques sont immuables et vérifiables par toutes les parties. Cela élimine l'opacité typique qui peut entourer les opérations d'assurance. Les DAO contribuent en outre en décentralisant la gouvernance des politiques d'assurance, ce qui démocratise la prise de décision et peut potentiellement réduire les coûts administratifs. Des innovations telles que les structures de réassurance autonomes et les modèles d'assurance de pair à pair ne se contentent pas de répartir le risque plus efficacement, mais rendent également l'assurance plus accessible aux populations mal desservies. La

2433 Steven, Wright. (2023). DAOs & ADSs. 1-6. doi: 10.1109/ISADS56919.2023.10091973

2434 Thomas, P., Weil. (1991). Managed-care plans. Their future under national health insurance.. Western Journal of Medicine, 155(5):533-537.

capacité des DAO à s'intégrer avec des systèmes autonomes décentralisés peut en outre rationaliser la gestion des infrastructures d'assurance complexes, rendant les opérations plus efficaces.

En regardant vers l'avenir, la vision à long terme pour l'intégration de la blockchain et des DAO dans les pratiques d'assurance standard est prometteuse, mais nécessite de naviguer à travers de nombreux défis, y compris l'acceptation réglementaire et la surmonter des obstacles technologiques initiaux. Au fur et à mesure que ces technologies mûrissent, elles pourraient transformer fondamentalement le paysage de l'industrie de l'assurance en introduisant des structures financières plus résilientes et en améliorant l'expérience globale du client. Le potentiel de ces technologies pour améliorer la scalabilité et l'efficacité des services d'assurance est significatif, offrant une approche plus personnalisée et réactive de l'assurance qui s'aligne avec les avancées technologiques modernes. À long terme, la blockchain et les DAO pourraient devenir une pierre angulaire dans la redéfinition des pratiques d'assurance mondiales, les rendant plus équitables, efficaces et adaptées à l'ère numérique.

Bassima hassani
Doctorante a l'université Abdelmalek essaadi - Sous la direction de prof MASRAR soufiane

Régulation des cryptomonnaies: Implications pour la souveraineté monétaire

Résumé:

L'émergence de la monnaie a permis de dépasser les contraintes du troc, instaurant un cadre juridique fondé sur la souveraineté monétaire des États, exercée notamment par les banques centrales. L'essor des cryptomonnaies, portées par la technologie blockchain, introduit une dynamique inédite : décentralisées, transparentes et anonymes, elles concurrencent les devises nationales et interrogent la stabilité des systèmes monétaires.

Cet article adopte une **méthodologie hybride**, combinant **l'approche analytique et l'approche comparative:** l'une pour l'analyse juridique des textes en vigueur et l'autre pour comparer des stratégies étatiques. L'étude met en lumière les usages multiples des cryptomonnaies (paiement, investissement, réserve de valeur), leurs effets économiques (flux monétaires, taux de change, fiscalité) ainsi que les risques (blanchiment, cybercriminalité).

Trois modèles de réponse des États se dessinent : **interdiction et création d'une monnaie numérique de banque centrale (MNBC)**, **régulation stricte**, ou **intégration progressive**. Les résultats montrent que, sans régulation adaptée, les cryptomonnaies peuvent fragiliser la souveraineté monétaire. Leur avenir reste incertain, partagé entre innovation financière et impératif de stabilité monétaire. **Mots-clés**: Cryptomonnaie, souveraineté monétaire, blockchain, régulation, monnaie numérique de banque centrale (MNBC)

مجلة علمية محكمة
ر دمد: ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

Introduction:

La monnaie est apparue pour répondre aux besoins des échanges et des transactions commerciales, notamment après l'échec du système de troc, qui s'est avéré inefficace en raison de ses nombreuses limites, comme l'absence d'une unité de mesure universelle ou la difficulté de trouver des biens échangeables correspondants. Avec l'évolution des sociétés, le contrôle de la monnaie – qu'il s'agisse de sa création, de sa valeur ou de sa circulation- est rapidement devenu une nécessité pour les États, afin de garantir la stabilité économique et la confiance dans les transactions.

L'un des premiers exemples historiques de réglementation économique peut être trouvé dans le Code du roi Hammurabi(Universalis, 2025)[2435], l'un des plus anciens codes juridiques connus. Ce code, bien qu'il ne mentionne pas la monnaie au sens moderne, fixe des règles claires pour les transactions commerciales, les prêts et les dettes, reflétant ainsi une première tentative de régulation économique et monétaire dans la société babylonienne.

Dans les sociétés modernes, les États, en exerçant leur souveraineté sur leur territoire, ont établi des institutions dédiées au contrôle et à la gestion de la monnaie. Ces institutions, généralement appelées banques centrales, jouent un rôle fondamental en régulant l'émission de la monnaie, en fixant les politiques monétaires et en garantissant la stabilité financière.

Au Maroc, comme dans de nombreux pays, la souveraineté monétaire est exercée par la banque centrale, connue sous le nom de Bank Al-Maghrib. Cette institution, reconnue comme une personne morale de droit public, est dotée d'une autonomie financière et administrative. Son rôle consiste à veiller à la stabilité des prix, à superviser le système bancaire, et à garantir la gestion des réserves en devises étrangères. Ainsi, Bank Al-Maghrib incarne l'autorité monétaire du Royaume et constitue un pilier essentiel de la souveraineté économique du Maroc.

2435 Denier romain, monnaie histoire de la monnaie, janvier 2025.

La souveraineté monétaire se manifeste par la capacité d'un État à avoir le mainmise sur sa monnaie. Cela repose sur trois aspect clés(*Monnaie*, s. d.)[2436] : le **privilège d'émission**, qui confère à la banque centrale le monopole de la création monétaire ; la **maîtrise de la valeur externe de la monnaie**, essentielle pour garantir la stabilité des échanges internationaux ; et la **régulation des pratiques monétaires internes**, ainsi que des flux financiers avec l'étranger.

En d'autres termes, la souveraineté monétaire implique que l'État assure l'utilisation de sa propre monnaie sur son territoire par ses résidents, qu'il s'agisse de transactions commerciales, d'épargne ou d'investissements. Cependant, la perte de cette souveraineté est souvent synonyme de perte de contrôle monétaire. Cela se révèle notamment lorsque les citoyens commencent à adopter une monnaie étrangère dans leur quotidien, phénomène connu sous le nom de **dollarisation**(Économie politique de la dollarisation, 2024)[2437], qui se traduit par l'utilisation du dollar au lieu de la monnaie officielle. Cette situation ouvre la voie à l'émergence de phénomènes monétaires parallèles, où des monnaies étrangères ou alternatives coexistent avec la monnaie nationale.

À l'ère numérique, l'apparition de monnaies alternatives, en particulier les **crypto-monnaies** , bénéficie d'un terrain favorable à leur développement. Ce phénomène encourage l'émergence de systèmes monétaires parallèles, dont l'usage et le nombre d'utilisateurs augmentent sans cesse, souvent pour des raisons d'échapper au contrôle des États et des autorités monétaires. Grâce à des technologies avancées et sécurisées, telles que la **blockchain**, ces monnaies numériques se diffusent à grande échelle et sans régulation centralisée.

Dès lors, l'objectif de cet article est d'analyser l'impact des cryptomonnaies sur la souveraineté monétaires en posant des questions cruciales suivantes : ce phénomène représente-t-il un

2436 Banque de France, monnaie-de-quoi-parle-t-on, janvier 2024

2437 Jean-François PONSOT, Économie politique de la dollarisation, , Mondes en Développement Vol.47-2019/4-n°188.

danger pour la monnaie officielle ? Les crypto-monnaies sont-elles en concurrence directe avec les monnaies nationales ? Si la réponse est positive , quelles mesures les États concernés doivent-ils adopter pour contrôler et réguler ce phénomène, tout en préservant leur souveraineté monétaire ?

Dans cette perspective, nous allons procéder, dans un premier temps, à l'examen de la nature juridique des crypto-monnaies en nous appuyant sur les textes législatifs . Dans un second temps, nous tenterons d'identifier les défis juridiques et économiques de la crypto-monnaie vis-à-vis de la monnaie officielle . Ceci nous permettra d'évaluer les implications de ces actifs numériques . Enfin, Nous allons mettre en valeur les efforts des États pour sauvegarder leurs souverainetés monétaires. Pour mener à bien ce travail, nous avons opté pour l'approche analytique afin d'analyser les textes législatifs et les rapports des institutions internationales, et l'approche comparative qui permettra de comparer les phénomènes de la cryptomonnaie dans différents États et les stratégies adoptées pour préserver leurs souverainetés monétaires.

I. La monnaie officielle Face à une monnaie occulte :

Dans un monde où les nouvelles technologies (NTIC) évoluent à une vitesse fulgurante, la monnaie n'échappe pas à cette transformation numérique, tant dans sa forme que dans ses usages. Au-delà de la monnaie souveraine, cette évolution soulève un paradoxe : d'un côté, un manque de traçabilité pour les autorités compétentes, et de l'autre, des systèmes sécurisés qui garantissent la transparence et la traçabilité des transactions entre les parties concernées, sans nécessiter l'intervention d'un tiers. Ce chapitre a pour objectif d'analyser les crypto-monnaies en abordant leur définition, leur fonctionnement, ainsi que leurs modes d'utilisation.

a) Définition de la crypto-monnaie :

Au Maroc, aucun texte législatif ne définit les cryptomonnaies, bien que Bank el Maghrib et L'AMMC ont publier des avertissements sur les risque liés (AMMC,2023) . Cette absence de définition laisse un vide juridique qui fragilise la capacité de l'État d'encadrer le flux monétaires parallèles.

En France les crypto-monnaies bénéficient d'une définition juridique et d'un encadrement légal à travers la loi n°2018-1317 du 28 décembre 2018 de finances pour 2019 ainsi que par le code monétaire et financier.

L'article L.54-10-1 du Code monétaire et financier définit les actifs numériques, qui comprennent les crypto-monnaies , comme :

« …2° toute représentation numérique d'une valeur qui n'est pas émise ou garantie par une banque centrale ou par une autorité publique, qui n'est pas nécessairement attachée à une monnaie ayant cours légal et qui ne possède pas le statut juridique d'une monnaie, mais qui est acceptée par des personnes physiques ou morales comme un moyen d'échange et qui peut être transférée, stockée ou échangée électroniquement »(*Article L54-10-1 - Code monétaire et financier - Légifrance*, s. d.)[2438].

Les crypto-monnaies sont les monnaies numériques qui n'existent que sous forme électronique. Elles offrent un moyen de paiement universel pour les biens, les services et les investissement, sans avoir recours aux systèmes bancaires traditionnels, bouleversant ainsi radicalement le fonctionnement de la finance. Il en existe à ce jour plus de 1 300 types, appelés les cryptoactifs (plus communément connus sous le nom de « crypto-monnaies » selon institut national de la consommation), dont Les plus connus sont le bitcoin, le ripple, l'ether, le litecoin, le nem et le dash[2439]. C'est pourquoi on parle des crypto-monnaies « au pluriel ».

De manière globale, les cryptoactifs représentent des actifs virtuels stockés sur un support électronique permettant à une communauté d'utilisateurs les acceptant en paiement de réaliser des transactions sans avoir à recourir à la monnaie légale, ce qui requière un mode de fonctionnement spécifique.

b) Fonctionnement :

2438Modifié par Ordonnance n°2024-936 du 15 octobre 2024 - art. 18, Code monétaire et financier Chapitre X : Prestataires de services sur crypto ARTICLE L54-10-1

2439. https://www.amf-france.org/fr/quest-ce-quune-crypto-monnaie « consulté le 30 décembre 2024 »

Les crypto-monnaies ont émergé pour répondre aux besoins croissants de transactions rapides, sécurisées et sans frontières dans un monde de plus en plus connecté. En l'absence d'intermédiaires tels que les banques, elles reposent sur un système décentralisé peer-to-peer (P2P) qui permet aux utilisateurs de valider directement les transactions entre eux. Ce système fonctionne grâce à un processus de "minage", dans lequel des membres de la communauté, appelés mineurs, utilisent des ordinateurs puissants pour résoudre des algorithmes complexes. En retour, ils sont récompensés par des crypto-monnaies pour leur travail de validation(Laurent, 2018)[2440].

Grâce à cette méthode, il est possible d'ajouter des blocs à la blockchain en quelques secondes, comme dans le cas d'Ethereum où un bloc est validé toutes les 15 secondes. Cette rapidité permet d'effectuer des paiements et des échanges à l'échelle mondiale sans avoir besoin de manipuler de l'argent physique ni de passer par des échanges traditionnels(*Précis du COFEB n°20 " Les Crypto-monnaies : quels enjeux pour les banques centrales " | COFEB*, s. d.)[2441].

Les crypto-monnaies s'appuient sur la technologie de la blockchain, un registre décentralisé et sécurisé où chaque transaction est vérifiée, cryptée et enregistrée. Ce processus garantit la transparence, la traçabilité et la sécurité des échanges tout en éliminant la nécessité d'intermédiaires. La blockchain remplit deux fonctions majeures : l'enregistrement et le stockage des transactions, ainsi que leur émission et leur transmission. Il existe deux types de blockchain : publique, qui repose sur l'anonymat des utilisateurs, et privée, qui fonctionne sur un système d'autorisation d'accès, et donc moins anonyme.

Les cryptoactifs, définis par la Banque de France comme des actifs numériques créés par l'utilisation de la cryptographie, sont stockés dans des portefeuilles électroniques. Ces portefeuilles peuvent être situés sur des appareils personnels ou à distance, via

2440 La blockchain est-elle une technologie de confiance, Maryline Laurent, Submitted on 26 Apr 2018

2441 Gbêmèho Mathieu TRINNOU, LES PRECIS DU COFEB , N°20 , Novembre 2021,

des services de cloud. Une fois stockés, ces actifs numériques peuvent être transférés entre utilisateurs de manière anonyme, permettant ainsi des transactions sans contraintes géographiques ou physiques.

Après la définition des cryptomonnaies et de leur mode de fonctionnement, il est fondamental de mettre en évidence les différents domaines dans lesquels elles trouvent leur application

c) Domaines de crypto-monnaies

Contrairement aux monnaies fiduciaires, les crypto-monnaies ne disposent pas de cours légal dans la majorité des juridictions. Elles sont avant tout un produit des avancées technologiques, issues des NTIC et de l'informatique, favorisant la dématérialisation des paiements en ligne. Leur accessibilité universelle contribue grandement à leur adoption croissante, que ce soit comme moyen de paiement, réserve de valeur ou outil d'investissement.

- Moyen de paiement :

Les crypto-monnaies servent d'une part de moyen d'échange et permettent des opérations de paiement sans numéraire sans surveillance des banques et des autorités. Pour les investisseurs privés, cela signifie certes un contrôle total sur leurs cryptoactifs, mais ils assument également seuls l'ensemble des risques. D'autre part, une crypto-monnaie comme le bitcoin et autres sert de classe d'actifs supplémentaire aux investisseurs privés et institutionnels.

- Outil d'investissement :

Les crypto-monnaies sont négociées sur les crypto-bourses. Cela peut se faire à n'importe quelle heure du jour ou de la nuit, car les crypto-bourses ne sont pas soumises à des heures d'ouverture. L'évolution des cours est en partie très volatile et un investissement comporte toujours un certain risque.

- Reserve de valeur :

Historiquement, les métaux précieux tels que l'or ont été considérés comme des réserves de valeur fiables en raison de leur rareté, leur durabilité et leur valeur intrinsèque. À l'ère numérique, la préservation de la richesse a évolué pour inclure des actifs numériques, parmi lesquels les cryptomonnaies avec le Bitcoin en

tête, souvent désigné comme « l'or numérique »(*Gestion Des Réserves de Change*, s. d.)[2442]. Cette analogie repose sur plusieurs similitudes fondamentales. Tout d'abord, l'offre limitée: à l'instar de l'or, le Bitcoin a un plafond d'approvisionnement fixé à 21 millions d'unités(*How Many Bitcoin Are There?*, s. d.)[2443], ce qui le rend intrinsèquement rare. Ensuite, sa durabilité et sa portabilité : en tant qu'actif numérique, il peut être facilement stocké et transféré à travers le monde sans contraintes physiques. Enfin, sa divisibilité : le Bitcoin peut être fractionné en unités plus petites, permettant ainsi un investissement flexible accessible à tous.

La compréhension des cryptomonnaies, de leur fonctionnement technologique à leurs diverses utilisations, offre un aperçu précieux du potentiel et des opportunités qu'elles représentent. Cependant, au-delà de ces innovations, des questions cruciales se posent quant à leur impact sur la souveraineté des États et l'économie globale

II. Les Défis juridique et économiques des crypto-monnaies

Il devient indispensable d'examiner les défis juridiques et économiques que posent les cryptomonnaies. Leur nature décentralisée et quasi-anonyme, couplée à une adoption croissante et un cadre réglementaire souvent inadéquat, menace directement l'autorité monétaire des États et la stabilité économique. Cette section explore ces défis en profondeur, en commençant par l'impact sur la souveraineté des États

a) Souveraineté de l'État mis à mal :

La possibilité d'échanger de la valeur sans passer par des intermédiaires de confiance, telles que les banques et autres institutions financières, ajoute de la transparence et de l'efficacité aux transactions, mais soulève de nouveaux défis en termes de régulation

- **Corps immatériel** (*How Many Bitcoin Are There?*, s. d.)[2444]: Les cryptomonnaies, contrairement à de la monnaie

2442 https://bitmachina.ca/fr/learn/crypto-as-a-store-of-value « consulté le 10 janvier 2025 »
2443. https://bitbo.io/how-many-bitcoin/ « consulté le 10 janvier 2025 »
2444 Odile Lakomski-Laguerre et Ludovic Desmedt, L'alternative monétaire Bitcoin : une perspective institutionnaliste, OpenEdition Journals, 2eme semestre automn 2015

traditionnelle, elles ne se matérialisent ni sous forme des pièces physiques ni des billets, ce qui confère à son stockage un caractère latent et insaisissable,

- **Absence de Législation**: en outre, leur nature immatérielle facilite échappent au contrôle traditionnel des États, ce qui rend à leur supervision et leur régulation particulièrement complexes.
- **Accessibilité Universelle**: Grâce à leur support informatique, les cryptomonnaies sont accessibles à des millions de personnes à travers le monde. En 2023, environ 420 millions de personnes utilisaient des cryptomonnaies, dont 1,15 million au Maroc[2445]. Ce chiffre en croissance ininterrompue rend la gestion et le contrôle par les États très complexe et pose une menace directe à la souveraineté monétaire nationale. Par ailleurs, en 2025, le Maroc ne dispose toujours pas de statistiques précises sur le nombre d'utilisateurs, en raison du recours fréquent de ces derniers à des VPN pour dissimuler leur localisation réelle.

L'absence de régulation claire et adaptée, couplée avec l'accessibilité universelle aux cryptomonnaies, entraîne une perte de contrôle pour les États, compromettant leur capacité à maintenir une souveraineté monétaire efficace. Plus grave, l'usage des crypto-monnaies porte un coup à l'économie

b) Érosion de l'économie :

L'essor des cryptomonnaies soulève des préoccupations concernant leur impact sur l'économie. Cela mène a explorer plusieurs aspects de cette érosion économique, en abordant les principaux facteurs qui contribuent à cette dynamique.

- Flux monétaires

Pour commencer les flux monétaires ou financiers correspondent à des mouvements d'argent, par exemple le versement d'un salaire a un employé, le règlement d'une facture. Ces mouvements engendrent des gains à l'État, car ils opèrent à travers des intermédiaires matériels (argent, cheque…) selon le

2445 https://fnh.ma/article/actualites-marocaines/maroc-1-15-million-de-detenteurs-de-cryptomonnaies-en-2022 « consulté le 31 décembre 2024 »

code de commerce qui a défini les moyens de paiements, ce qui permet à l'organisme de gagner, or avec l'arrivé de la crypto-monnaie ces mouvements, décentralisés et non contrôlés, engendrent des pertes en matière de ressources de l'État, et des pertes des frais pour les banques en matières des transactions bancaires .

- Les transaction d'échanges

Les transactions d'échanges génèrent des revenus pour l'État sous forme des Taxes et des commissions imposées sur ces transactions, de plus elles jouent un rôle crucial dans la gestion de réserve de d'échange et la stabilité économique(*Gestion Des Réserves de Change*, s. d.)[2446]. Cependant Les crypto-monnaies transfèrent les fonds transfrontaliers sans recourir aux établissements autorisés par l'État, comme le proclame l'article 29 de dispositions règlementaires relatives à l'activité d'échange manuel au Maroc. Cela peut réduire les revenus de l'État en matière de frais de changes. Par ailleurs, les réserves de change, utilisées par l'État pour les transactions internationales et remboursement des dettes de l'État, sont également affectées par l'utilisation croissante des crypto-monnaies .

- Seigneuriage

La banque centrale génère des grains du « seigneuriage[2447] » (qui signifie le cout de production est généralement inferieur de la valeur nominal de la pièce), gains proviennent des intérêts perçus sur les créances détenues par la banque centrale à l'égard des banques commerciales, en échange des billets en circulation, après déduction des coûts liés à la fabrication, la distribution et l'entretien de ces billets. Ces revenus sont versés comme résultat à l'État sous forme des dividendes. Or, la digitalisation de la monnaie supprime ces avantages économiques ce qui génère des pertes pour l'État, si ces crypto-monnaies , qui compte par milliard, étaient frappées ils auraient ajouté aux gains de L'État.

- Impôt sur le revenu/ import sur société

2446 Bank el Maghrib, espace pédagogique, Gestion des réserves de change.
2447 banque de France, le-seigneuriage, avril 2021.

Malgré le manque de cadres légaux régissant les crypto-monnaies et l'interdiction de la possession et le commerce de crypto-monnaie au Maroc par le gouvernement, les personnes physiques et morales continuent d'investir dans ces actifs numériques, générant ainsi des plus-values. Ces gains échappent souvent à l'Impôt sur le Revenu (IR) et à l'Impôt sur les Sociétés (IS) conformément au Code Général des Impôts. Cette situation entraîne des pertes de recettes fiscales pour l'État, compromettant ainsi les ressources financières nécessaires pour le développement économique et social[2448] .

Plus grave encore, au-delà de l'impact économique, l'utilisation de ces actifs numériques engendre des risques criminels menaçant à la fois la sécurité des individus et celle de la nation. En raison de leur nature pseudo-anonyme, les cryptomonnaies rendent la traçabilité difficile, ce qui les rend particulièrement attrayantes pour les activités illicites. Cette opacité dans les transactions impact à la fois la gestion de la sécurité et la souveraineté économique

c) Usage criminel des crypto-monnaie :

Deuxième face de l'utilisation des cryptomonnaies : leur usage dans des activités criminelles. En raison de leur anonymat et de leur nature décentralisée

- Blanchiment des capitaux :

Le marché des capitaux est le plus vulnérable aux actes de malversation qui sont interdit strictement par la loi 43-05, modifiée par la loi n° 12-18**,** relative à la lutte contre le blanchiment du capitaux(*Loi 43-05 actualisée et consolidée.pdf*, s. d.)[2449]. Ainsi, l'article 574-1 du code pénal marocain dispose que constituent un blanchiment de capitaux, les infractions ci-après, lorsqu'elles sont commises intentionnellement:

« le fait d'acquérir, de détenir, d'utiliser, de convertir ou de transférer des biens dans le but de dissimuler ou de déguiser

2448 https://www.binance.com/fr/square/post/5729683129697 - « consulté le 27 décembre 2024 »

2449 La loi 43-05 relative à la lutte contre le blanchiment du capitaux modifiée et complétée par la loi 12-18 publiée au BO du 02 Septembre 2021.

l'origine de ces biens, dans l'intérêt de l'auteur ou d'autrui, lorsqu'ils sont le produit de l'une des infractions prévues à l'article 574-2 ci-dessous ; »

Des lors, Ce marché est placé sous un contrôle stricte exercé par les intervenants CSNU, banques centrales, AMMC, ANFR, et d'autres organismes de régulation, et ces acteurs contrôlent deux aspects : l'origine de l'argent et ou sont-ils utilisés. Ceci a pour but de prévenir les actes illicites dont le blanchiment des capitaux, et le financement de terrorismes qui menace la sécurité national(VirtualConnect, 2025)[2450] .

- Financement de terrorismes

Les cartels et les blanchisseurs d'argent profitent du caractère pseudo-anonyme et incontrôlable des cryptomonnaies pour exercer leurs activités malveillantes, notamment le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme. Cette utilisation illicite des actifs numériques confrontent la législations à la fois nationales et l'internationales. En effet, la loi n° 43-05 relative à la lutte contre le blanchiment de capitaux, renforce les sanctions pour les activités de blanchiment, en précisant les peines encourues pour les contrevenants. Par ailleurs, l'Article 218-4 du Code pénal marocain qualifie le financement du terrorisme d'acte de terrorisme, et impose des sanctions sévères, y compris la réclusion criminelle et des amendes substantielles. Ces dispositifs législatifs visent à encadrer les activités financières illicites et à protéger la souveraineté économique, mais restent confrontés à la difficulté de réguler les flux financiers anonymes liés aux cryptomonnaies.

- Cybercriminalité

le cybercriminalité est strictement reprimé par la loi marocaine. La Loi n° 05-20 sur la cybersécurité(*loi 05-20.pdf*, s. d.)[2451] vise à renforcer la protection contre les cybermenaces, y compris les rançongiciels -prise de données d'une victime en otage- . Cette loi a été adoptée pour répondre à l'augmentation rapide des

2450 Guide pratique de l'AMMC, lutte contre le blanchiment des capitaux et le financement du terrorisme, version novembre 2022.

2451 Dahir n° 1-20-69 du 4 hija 1441 (25 juillet 2020) portant promulgation de la loi n° 05-20 relative à la cybersécurité.

cyberattaques et pour sécuriser les infrastructures numériques du pays. Elle impose des sanctions sévères pour les actes de cybercriminalité. En outre, le Code pénal marocain prévoit des sanctions pour les actes de piratage informatique et de cybercriminalité. Par exemple, l'Article 607-3 du Code pénal marocain(*Morocco - 1962 Penal Code (as amended).pdf*, s. d.)[2452] stipule que toute personne qui accède frauduleusement à un système de traitement automatisé de données est passible de peines d'emprisonnement et d'amendes.

Les cyberattaques dans le domaine des cryptomonnaies ciblent spécifiquement les utilisateurs et les plateformes de transactions numériques en exploitant les vulnérabilités des systèmes liés à la gestion des cryptomonnaies. Pour protéger les actifs, les utilisateurs doivent impérativement utiliser des portefeuilles numériques pour stocker, envoyer, recevoir ou générer des cryptomonnaies. Ceux-ci peuvent être de deux types : les « cold wallets » et les « hot wallets ». Les cold wallets sont des portefeuilles hors ligne, ce qui signifie que l'utilisateur n'a pas besoin d'Internet pour y accéder. Un des principaux avantages de ce type de portefeuille est que l'utilisateur est moins vulnérable aux attaques de hackers malveillants. Cependant, ils nécessitent l'achat de matériel spécifique, dont le prix varie généralement entre 50 et 250 dollars. En revanche, les hot wallets, utilisés en ligne pour accéder aux cryptomonnaies, exposent l'utilisateur à un risque accru de cyberattaques. En étant connectés à Internet, ces portefeuilles sont plus susceptibles d'être ciblés par des hackers, ce qui augmente la vulnérabilité de l'utilisateur[2453].

Ainsi en l'absence de cadre juridique claire et adapté, l'utilisation des crypto-monnaies connait croissance constante, à la recherche des profils soit en échappant aux impôts, soit en recourant aux actes illégaux. Ceci pose un défi majeur aux États.

2452 DAHIR N° 1-59-413 DU 28 JOUMADA II 1382 (26 NOVEMBRE 1962) PORTANT APPROBATION DU TEXTE DU CODE PÉNAL.

2453https://cryptomus.com/fr/blog/hot-wallet-vs-cold-wallet?srsltid=AfmBOop5oFxYN2oZ5ii0BxT6_Mu-0HyxrXDbFlg18cPobuuDcIoFrEKs « consulter le 10 janvier 25 »

Ce qui menace directement la souveraineté de l'État sur le plan monétaire et sécuritaire. Dans cette perspective les États commencent à mettre en place des solutions pour encadrer la crypto-monnaie et protéger leur souveraineté , que ce soit par l'adoption de ces actifs numériques en assumant les risques qui y sont liés ou par prémunition contre les risques associé.

III. Tentative de défense face à la crypto-monnaie :

L'adoption des cryptomonnaies, notamment Bitcoin, a engendré des réactions variées à travers le monde hésitant entre audace et prudence, tant que quelques pays ont adopté des approche nuancées entre la régulation et parvenir aux résultats souhaitées, cependant, ces choix audacieuses n'échappent pas des risques inhérent. Autres pays privilégient les stratégies préventives, dans ce chapitre nous allons examiner la possibilité d'alliance en examinons en particulier le choix de certains pays d'adopter ces technologies, les risques qu'elles comportent, ainsi que la position plus prudente d'autres nations qui optent pour des stratégies d'attente et de réflexion avant toute intégration

a) L'adoption de Cryptomonnaie comme monnaie légale

Plusieurs pays ont adopté les crypto-monnaies , notamment le Bitcoin, comme monnaie national en parallèle de leur monnaie souveraine, dans cette partie de la recherche nous allons examiner deux de ces pays :

- EL SALVADOR

En septembre 2021, le Salvador est devenu le premier pays au monde a adopté le Bitcoin comme monnaie officielle à côté du dollar américain, qui été utilisé comme monnaie nationale depuis décembre 2000(*Nayib Bukele sur X*, 2021)[2454]. Le président Nayib Bukele a justifié la décision par plusieurs raisons économiques. Tout. D'abord, il considère que le Bitcoin permettra à la population d'économiser des millions de dollars grâce à l'accès à des applications financières, en réduisant les frais bancaires, notamment pour les envois depuis l'étranger cela vise aussi les couts de transactions au niveau national. En outre, l'adoption de la

2454 https://x.com/nayibbukele/status/1402446890466217985/photo/3 vue le 29 décembre 2024

Bitcoin reflet la volonté de l'Independence économique vis-à-vis le dollar américain qui limite a exercé son contrôle souverain sur sa politique monnaie. En Fin il vise à se positionner comme premier pays qui attire l'investissement dans le secteur des crypto-monnaies , en favorisant l'innovation et le développement économique.

Plusieurs Critiques menées sur l'adoption du Bitcoin au Salvador. D'abord Une étude a été faite par des chercheurs universitaires américains F. Alvarez, D. Argente et D. Van Pattan(Alvarez et al., 2022)[2455] porte sur utilisation de Bitcoin comme moyen de paiement par les ménages salvadoriens reste limitée. La majorité préfère les paiements en espèces, en exprimant une méfiance envers les applications et le Bitcoin en général. Malgré l'entrée en vigueur de la loi rendant le Bitcoin une monnaie légale, seulement 20 % des entreprises interrogées déclarent accepter les paiements en Bitcoin. Dans la même perspective certains écologistes dénoncent l'impact négatif des crypto-monnaie sur l'écologie : le fonctionnement des crypto-monnaies , notamment le Bitcoin, repose sur une consommation massive de l'électricité pour les minages ce qui rend son impact environnemental problématique malgré les promesses d'Energie renouvelable[2456]. Pour sa part, le FMI a recommandé en 2022 le gouvernement du Salvador de retirer le statut de monnaie légale du Bitcoin, en mettant en exergue les risques de la stabilité financière, l'intégrité du système financier, et la protection des consommateurs. En 2024 FMI a renouvelé son appel en matière de l'utilisation de Bitcoin en réduisant la portée de la loi sur le bitcoin, en renforçant le cadre réglementaire et la supervision de l'écosystème bitcoin, et en limitant l'exposition du secteur public au bitcoin(*Transcript of IMF Press Briefing*, s. d.)[2457].

- CENTRAFRIQUE

2455 Fernando E. Alvarez, David Argente, Diana Van Patten, ARE CRYPTOCURRENCIES CURRENCIES? BITCOIN AS LEGAL TENDER IN EL SALVADOR, National Bureau of economic research, 2023.

2456 https://www.bfmtv.com/crypto/bitcoin/le-salvador-ce-pays-beni-des-bitcoiners-mais-incompris-par-les-locaux_AV-202309110038.html vue le 30 décembre 2024.

2457 International monetary fund, Transcript of IMF Press Briefin, October 2024.

Centre d'Afrique, comme premier pays en Afrique, a annoncé l'adoption du bitcoin comme monnaie légal en avril 2022 a côté de Franc CFA et a publié la loi N° 22.004 régissant la crypto-monnaie en République Centrafrique (RCA). Cette décision rentre dans le plan de redressement économique et de consolidation de la paix en Centrafrique qui est en guerre civil depuis 2013.

les risques lies a l'adoption des crypto-monnaies dans ce pays sont nombreux , d'une part des risques lies a la sécurité nationale , ce pays riche en sources naturelles souffre de l'instabilité causé par des groupements rebelles. Les crypto-monnaies , grâce à leur caractère de l'anonymat et l'absence de la traçabilité facilitent les actes criminels notamment trafique d'armes, drogue, les prise d'otage contre rançon et le blanchiment d'argent et permettent aux organisations terroriste de collecter des dons en crypto-monnaie. D'autre part le manque de l'infrastructure joue également un rôle négatif pour le GABAC (Groupe d'Action contre le Blanchiment d'Argent en Afrique Centrale) car il ne dispose pas de la technologie pour exercer sans contrôle sur les opérations effectuées en crypto-monnaies . Finalement le cadre juridique et règlementaire de la crypto-monnaie en RCA reste incomplet et incertain dans la zone CEMAC ce qui expose le système bancaire et le consommateur a un divers dangers notamment l'inflation et le réserve officiel(BOLA BOONGO, 2023)[2458].

b) Alliance entre La Monnaie numérique de la banque centrale (MNBC) et les cryptomonnaies : Approche duale

- RUSSIE

En Russie, le parlement a voté en juillet 2024 pour l'adoption des Crypto-monnaies Comme moyen de paiement pour les transactions internationales, la légalisation du minages ainsi que l'introduction du Rubel numérique dans le code fiscal russe. Cette décision est motivée par plusieurs considérations, notamment l'instauré d'un cadre règlementaire vise à légaliser les cryptomonnaies . Par ailleurs les motivations politiques cherchent

2458 Elie BOLA BOONGO, Crypto-monnaie comme monnaie légale en République centrafricaine : Quels enjeux et implications ? , Hal OpenSource, janvier 2025

à aider les entreprises et les particuliers russes de contourner les interdictions de paiement appliquées par les banques internationales suites a des sanctions économiques . en raison du sa nature décentralisé et de l'anonymat et de qu'elle offre, les crypto-monnaies apparait une échappatoire aux restrictions financières imposées par la communauté internationale(Lejniece, 2022)[2459] .

L'adoption de la Crypto-monnaie en Russie pourrait diminuer l'impact des sanctions économiques, il pourrait en parallèle de développer des mesures strictes pour faire face à cette échappatoires.

- LES ETATS UNIS :

Aux États-Unis, la classification des cryptomonnaies varie selon les autorités fédérales, influençant directement leur cadre juridique. La Commodity Futures Trading Commission (CFTC) considère certaines cryptomonnaies, comme le Bitcoin, comme des matières premières, les soumettant aux lois régissant les marchés à terme et les produits dérivés. La Securities and Exchange Commission (SEC), en revanche, qualifie certaines cryptomonnaies de titres financiers lorsqu'elles fonctionnent comme des actions ou obligations, les plaçant sous les exigences des lois sur les valeurs mobilières. Par ailleurs, lorsqu'une cryptomonnaie est utilisée comme moyen de paiement, elle relève des réglementations des systèmes de paiement traditionnels, notamment celles imposées par le Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN). Cette multiplicité de qualifications crée une complexité juridique, où la régulation dépend de l'usage spécifique des cryptomonnaies, soulignant le besoin d'harmonisation pour clarifier les règles applicables(*Le système juridique des crypto-monnaies aux États-Unis : enjeux, régulations et perspectives. Par Yanis Mouhou, Juriste.*, s. d.)[2460].

Aux États-Unis, l'adoption des cryptomonnaies comme monnaies officielles n'est pas envisagée comme une solution idéale. Cependant, les législateurs américains ont proposé des

2459 Aija Lejniece, Les crypto-monnaies au cœur de la guerre de la Russie contre l'Ukraine, Cairn.info, 2022

2460 https://www.village-justice.com/articles/droit-vin,51663.html.

projets de loi visant à inclure le Bitcoin dans les réserves stratégiques, aux côtés des biens énergétiques, des aliments et des médicaments. Par ailleurs, le gouvernement fédéral a mis en place plusieurs lois pour encadrer la fiscalité des plus-values réalisées sur les cryptomonnaies, assurer la traçabilité des plateformes d'échange, et renforcer leur sécurité contre les cyberattaques. En parallèle, des discussions sur les stable-coins et la création éventuelle d'une monnaie numérique de banque centrale (MNBC), comme un E-dollar, ont débuté, mais aucune décision concrète n'a encore été prise à ce sujet.

c) Monnaie numérique de la banque centrale (MNBC) comme monnaie numérique alternative:

- CHINE

Depuis le 24 septembre 2021, la Chine a rendu illégales toutes les activités liées aux cryptomonnaies, telles que leur commerce, leur minage et leur utilisation. Cette décision s'inscrit dans une volonté de renforcer le contrôle centralisé de l'État sur l'économie numérique, tout en limitant l'influence croissante des cryptomonnaies, perçues comme incontrôlables. L'interdiction marque un tournant stratégique, l'État a lancé dès 2020 avec l'introduction du yuan numérique(*2021-10-19_Chine-et-cryptomonnaie_GabrielleGendron-2*, s. d.)[2461].

Le yuan numérique, connu sous le nom d'e-CNY, se distingue des cryptomonnaies traditionnelles par sa centralisation. Bien qu'il utilise certaines technologies issues de la blockchain pour sécuriser les transactions, il repose sur un registre entièrement contrôlé par la Banque populaire de Chine (PBoC). Cette centralisation permet au gouvernement d'assurer une surveillance étroite des flux monétaires et de maintenir un contrôle total sur la politique monétaire nationale.

Plusieurs motivations expliquent l'introduction du yuan numérique. Premièrement, la Chine cherche à renforcer sa souveraineté économique en réduisant les risques liés à l'utilisation de devises étrangères sur son territoire. Le contrôle de sa propre

2461Gabrielle Gendron, Chine et cryptomonnaie : les deux faces d'une même pièce , CHRONIQUES DES NOUVELLES CONFLICTUALITÉS, avril 2021.

monnaie numérique permet également de maîtriser davantage les transactions internes et internationales. Deuxièmement, L'État souhaite réduire sa dépendance au dollar américain en favorisant l'utilisation de l'e-CNY dans ses échanges commerciaux avec d'autres pays. Enfin, la Chine ambitionne de consolider sa position de leader économique mondial en mettant en avant son avance technologique grâce à cette innovation.

Cependant, l'introduction du yuan numérique n'est pas sans risques. En tant que monnaie numérique privé , l'e-CNY est exposé à des menaces de cybersécurité, telles que des cyberattaques et des fraudes. De plus, l'acceptation par le grand public reste un autre défi, car de nombreux citoyens pourraient hésiter à adopter une monnaie entièrement contrôlée par l'État. Enfin, cette centralisation pourrait perturber le secteur bancaire chinois, notamment en affaiblissant le rôle des banques commerciales, qui risquent d'être marginalisées.

L'interdiction des cryptomonnaies a également eu un impact majeur sur l'industrie mondiale. La Chine, qui représentait environ 65 % du minage de bitcoin grâce à son faible coût énergétique, a vu de nombreuses entreprises relocaliser leurs activités vers d'autres pays, notamment le Canada. Cette migration massive a bouleversé les chaînes d'approvisionnement et fragilisé le commerce global des cryptomonnaies.

- MAROC

L'approche marocaine repose sur une interdiction stricte de l'utilisation et de la circulation des cryptomonnaies, accompagnée de sanctions lourdes, comme l'ont indiqué les communiqués conjoints de trois institutions en 2017 : Bank Al-Maghrib, le Ministère de l'Économie et des Finances, et l'Autorité Marocaine du Marché des Capitaux (AMMC)[2462]. Parallèlement, le Maroc s'oriente vers la création d'une monnaie numérique de banque centrale, le e-Dirham, en tant qu'alternative visant à préserver sa souveraineté face à ce phénomène émergent.

2462 Communique De Presse Conjoint Du Ministère De L'économie Et Des Finances, De Bank Al Maghrib Et De L'autorité Marocaine Du Marche Des Capitaux Sur L'usage Des Monnaies Virtuelles, 2017.

Dans cette perspective, le Maroc suit les recommandations de la Banque mondiale et du Fonds monétaire international (FMI). Ces recommandations mettent en avant le rôle des banques centrales dans la stabilité des prix, le contrôle de l'inflation, ainsi que la préservation de la confiance dans le système monétaire et financier, objectif est généralement limité par les cryptomonnaies. le FMI conseille en premier lieu de renforcer la coopération entre les pays afin de mieux surveiller les évolutions de l'écosystème des cryptoactifs, mais aussi de renforcer leurs réglementations pour limiter le risque(*Les MNBC ont le vent en poupe*, s. d.)(*Les MNBC ont le vent en poupe*, s. d.) [2463].

Cependant, son conseil principal consiste à inciter les autorités publiques à adopter elles-mêmes les monnaies numériques. De nombreuses banques centrales, comme la Banque de France et la Banque centrale européenne, travaillent en effet à la mise en place de monnaies numériques en utilisant la technologie de la blockchain. Il ne s'agit bien sûr pas pour elles de se positionner sur le marché des cryptoactifs, mais bien de fluidifier les échanges de monnaies nationales, avec des dispositifs numériques plus rapides et plus fiables.

Conclusion:

En conclusion, l'émergence des cryptomonnaies à l'échelle mondiale représente une réalité à laquelle les nations doivent s'adapter. Cependant, cette adaptation est complexe en raison des caractéristiques propres aux cryptomonnaies, telles que l'anonymat, la décentralisation et leur support numérique. Ces aspects commencent à menacer la souveraineté monétaire des États et leur sécurité économique.

L'absence de cadre légal favorise à la fois les utilisateurs illicites, qui peuvent échapper à leurs obligations fiscales ou mener des activités malveillantes, et les pays qui hésitent à adopter ou à interdire ces actifs numériques. Cette incertitude reflète un vide juridique qui échappe au contrôle des États et compromet l'exercice de leur souveraineté sur leurs territoires. À l'inverse,

2463 Fond monétaire international, les MNBC ont le vent en poupe, septembre 2022.

certains pays ont choisi de réguler et d'encadrer les cryptoactifs dans l'espoir de maîtriser ce phénomène et d'en limiter les risques.

L'avenir des cryptomonnaies repose sur un équilibre fragile entre l'innovation technologique et les impératifs de régulation. Cet équilibre est nécessaire pour garantir une stabilité économique mondiale. Peu de pays ont osé adopter les cryptomonnaies comme monnaie nationale, aux côtés de leur monnaie souveraine, assumant ainsi les risques liés à une telle décision. D'autres ont choisi de les interdire pour préserver leur souveraineté, tout en prenant également des risques liés à cette position restrictive.

Enfin, certains États privilégient une approche hybride, tentant de concilier innovation et prudence afin de prévenir une éventuelle concurrence, notamment face à l'augmentation constante du nombre d'utilisateurs de cryptomonnaies. Malgré les nombreuses critiques qui émergent chaque jour, on peut affirmer que les cryptomonnaies n'ont pas encore un impact significatif sur la souveraineté monétaire mondiale. Néanmoins, dans toutes les configurations, les nations cherchent avant tout à préserver leur souveraineté monétaire face à ce phénomène en pleine évolution.

Bibliographie :

2021-10-19_Chine-et-cryptomonnaie_GabrielleGendron-2. (s. d.).

Alvarez, F. E., Argente, D., & Van Patten, D. (2022). Are Cryptocurrencies Currencies? Bitcoin as Legal Tender in El Salvador (Working Paper No. 29968). National Bureau of Economic Research. https://doi.org/10.3386/w29968

Article L54-10-1—Code monétaire et financier—Légifrance. (s. d.). Consulté 25 février 2025, à l'adresse https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000050370402/2024-10-18/

Auer, R., & Claessens, S. (s. d.). Réglementation des cryptomonnaies : Évaluation des réactions du marché.

BOLA BOONGO, E. (2023). Cryptomonnaie comme monnaie légale en République centrafricaine : Quels enjeux et implications? Global journal, 10(6). https://hal.science/hal-04909680

Gestion des réserves de change. (s. d.). BANK AL-MAGHRIB Espace Pédagogique. Consulté 26 février 2025, à l'adresse https://www.bkam.ma/pedagogique/Principales-missions-de-bank-al-maghrib/Gestion-des-reserves-de-change

How Many Bitcoin Are There? How Much Supply Left to Mine? (s. d.). Consulté 2 mars 2025, à l'adresse https://bitbo.io/how-many-bitcoin/

Lakomski-Laguerre, O., & Desmedt, L. (2015). L'alternative monétaire Bitcoin : Une perspective institutionnaliste. Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs, 18, Article 18. https://doi.org/10.4000/regulation.11489

Laurent, M. (2018). La blockchain est-elle une technologie de confiance. In C. Levallois-Barth (Éd.), Signes de confiance : L'impact des labels sur la gestion des données personnelles (p. 179-198). Institut Mines-Télécom. https://hal.science/hal-01778949

Le système juridique des crypto-monnaies aux États-Unis : Enjeux, régulations et perspectives. Par Yanis Mouhou, Juriste. (s. d.). Consulté 26 février 2025, à l'adresse https://www.village-justice.com/articles/droit-vin,51663.html

Lejniece, A. (2022). Les crypto-monnaies au cœur de la guerre de la Russie contre l'Ukraine. RED, 4(1), 78-83. https://doi.org/10.3917/red.004.0078

Les MNBC ont le vent en poupe. (s. d.). IMF. Consulté 26 février 2025, à l'adresse https://www.imf.org/fr/Publications/fandd/issues/2022/09/Picture-this-The-ascent-of-CBDCs

Loi 05-20.pdf. (s. d.). Consulté 26 février 2025, à l'adresse https://www.dgssi.gov.ma/sites/default/files/legislative/brochure/2023-03/loi%2005-20.pdf

Loi 43-05 actualisée et consolidée.pdf. (s. d.). Consulté 26 février 2025, à l'adresse https://www.oc.gov.ma/sites/default/files/CM%20LBC%20FT/Loi%2043-05%20actualis%C3%A9e%20et%20consolid%C3%A9e.pdf

Monnaie : De quoi parle-t-on ? (s. d.). Banque de France. Consulté 3 mars 2025, à l'adresse https://www.banque-france.fr/fr/publications-et-statistiques/publications/monnaie-de-quoi-parle-t-on

Morocco—1962 Penal Code (as amended).pdf. (s. d.). Consulté 2 mars 2025, à l'adresse https://features.hrw.org/features/african-union/files/Morocco%20-%201962%20Penal%20Code%20(as%20amended).pdf

Nayib Bukele sur X : « I've just sent the #BitcoinLaw to Congress sv https://t.co/DljnxsXlyt » / X. (2021, juin 9). X (formerly Twitter). https://x.com/nayibbukele/status/1402446890466217985

(PDF) Économie politique de la dollarisation. (2024). ResearchGate. https://doi.org/10.3917/med.188.0051

Précis du COFEB n°20 " Les Crypto-monnaies : Quels enjeux pour les banques centrales " | COFEB. (s. d.). Consulté 25 février 2025, à l'adresse https://cofeb.bceao.int/rapport-et-publication/precis-du-cofeb-ndeg20-les-crypto-monnaies-quels-enjeux-pour-les-banques

Transcript of IMF Press Briefing. (s. d.). IMF. Consulté 26 février 2025, à l'adresse https://www.imf.org/en/News/Articles/2024/10/03/tr100324-transcript-of-imf-press-briefing

Universalis, E. (2025, janvier 29). MONNAIE - Histoire de la monnaie. Encyclopædia Universalis. https://www.universalis.fr/encyclopedie/monnaie-histoire-de-la-monnaie/

VirtualConnect. (2025, février 28). L'AMMC publie une nouvelle version du guide pratique relatif à la lutte contre le blanchiment des capitaux et le financement du terrorisme (LBC&FT) | AMMC. https://www.ammc.ma/index.php/fr

SAIF Fadwa
Doctorante en Psychologie Clinique.
Laboratoire ICM. FLSHM. Université Hassan II.
Belgnaoui Saad, Professeur de psychologie clinique, Laboratoire ICM. FLSHM. Université Hassan II.

Face à la mort : le vécu traumatique, une lecture psychanalytique de la nouvelle de Maurice Blanchot, L'instant de ma mort

Résumé:

À travers une lecture psychanalytique du célèbre récit autobiographique de Maurice Blanchot, nous explorons l'expérience traumatique sous plusieurs dimensions : la défaillance de la fonction symbolique, où le sujet peine à attribuer un sens aux événements ; l'excitation traumatique qui pénètre de manière violente et fait effraction dans le psychisme ; la fascination éprouvée par le sujet devant la scène traumatique, qui interrompt sa capacité à s'exprimer ou à réagir ; et le clivage du sujet en plusieurs fragments pour se protéger.

Through a psychoanalytic reading of Maurice Blanchot's famous autobiographical narrative, we explore the traumatic experience in several dimensions: the failure of the symbolic function, where the subject struggles to attribute meaning to events; the traumatic excitement that penetrates violently and breaks into the psyche; the fascination felt by the subject in front of the traumatic scene, which interrupts his capacity to express himself or to react; and the splitting of the subject into several fragments to protect himself.

Introduction:

Dans le présent article, nous abordons la question des effets psychiques immédiats du traumatisme actuel à partir du récit autobiographique de Maurice Blanchot dont le texte nous révèle la capacité sublimatoire de l'auteur d'avoir traité, dans un après coup, les effets sidérants du traumatisme: l'effroi et la sidération,

débordement psychique, l'incapacité immédiate de figuration en représentations psychiques et le risque de clivage et d'éclatement.

Dans son récit autobiographique de huit pages L'instant de ma mort, Maurice Blanchot (1994)[2464], rapporte le récit d'un événement traumatique vécu il y a 50 ans. L'intrigue se situe à la fin de la guerre. Un jeune homme issu d'une famille noble vivant dans un château entend un coup à sa porte, persuadé qu'il s'agit de résistants en quête d'aide. En ouvrant, il se retrouve face à un lieutenant nazi, escorté par son équipe d'exécution. Le jeune homme se trouve tout d'un coup face aux fusils allemands. Sa mort est certaine, il demande de laisser rentrer sa famille pour affronter la mort seul. En attendant son exécution, soudain, il entend le bruit d'une fusillade. Est-il mort ? Déjà ailleurs ? Non, les bruits des fusils sont ceux d'un combat voisin. Le lieutenant s'approche de lui et lui fait signe de disparaître. Son exécution est suspendue, et sa mort est empêchée. Face à cet événement « Le jeune homme éprouva un sentiment de légèreté extraordinaire. Une sorte de béatitude. La rencontre de la mort et de la mort ? ». Maurice Blanchot ne conseille pas au jeune homme de chercher à comprendre ce sentiment de légèreté. Il vacille entre le vécu de l'idée de la mort et l'immortalité. Il perçoit la naissance d'une amitié subreptice avec la mort. Il s'éloigne, emporté par cette même légèreté, et se cache dans un bosquet voisin. Après un moment, il sort du bois et distingue des fermes qui brûlent, le château épargné, les corps des jeunes paysans, les cadavres gonflés des chevaux dans les champs, ainsi que les traces d'une guerre. Il est incapable de déterminer le temps qui s'est écoulé, « en réalité, combien de temps s'était-il écoulé ? ». Dans le bois, le temps semble s'être figé. Il regarde passivement et, peu à peu, retrouve le sens de la réalité, réalisant que la guerre est déjà terminée. Au moment de l'annulation de l'exécution, n'était-il pas déjà mort ? le narrateur affirme « L'instant de ma mort », indiquant ainsi qu'il a vécu sa

2464 Maurice Blanchot est un romancier, critique littéraire et philosophe français, né le 22 septembre 1907 au hameau de Quain, dans la commune de Devrouze en Saône-et-Loire, mort le 20 février 2003 au Mesnil-Saint-Denis, Yvelines. Il est issu d'un milieu aisé. Sa pensée et son écriture ont influencé la littérature française des années 1950 et 1960.

propre expérience de mort, qu'elle soit réelle ou imaginaire. À travers son texte, il évoque les traces d'un souvenir traumatique, où il a été soudainement confronté à un événement qui le plonge dans la confusion, rendant difficile la compréhension de ce qui se passe et ce qui peut le détruire tant physiquement que psychiquement.

Comment une personne peut-elle affronter sa propre mort lors d'un accident, d'une agression sévère, d'un attentat ou d'une catastrophe naturelle ?

Selon Dolto, « La mort n'est pas un événement à vivre, nous ne le vivrons jamais, pas plus que nous avons vécu notre naissance »[2465], c'est l'autre qui était témoin de notre naissance et qui sera témoin de notre mort. Pour comprendre la mort il faut d'abord définir la vie, « celle qui se passe dans le temps et dans l'espace, avec le corps qui est resté le même pour les témoins »[2466]. Cela veut dire que le corps ne détermine pas tout seul la mort et que les mutilations n'entrainent pas le sentiment de la mort, car justement le corps n'est pas tout de nous. Dans l'inconscient, la mort n'existe pas et ce n'est qu'un artefact d'imagination qui nous fait fantasmer la mort. Ainsi, nous pouvons avoir des représentations de ce qui pourrait s'ensuivre après la vie, en pensant à des êtres vivants que nous avons connus, qu'ils soient humains ou animaux. « Notre propre mort ne nous est pas représentable… dans l'inconscient, chacun de nous est persuadé de son immortalité. »[2467] Nous n'avons que des représentations et des sentiments pour les personnes qu'on a perdues, les horreurs de la putréfaction, le froid de la tombe, les effrois du néant infini sont formés en nous par le biais de mythes qui nous permettent de partager le fantasme de la mort avec les autres.

Si la mort est seulement fantasmée et imaginée, comment expliquons-nous la crainte de la mort ?

D'après F. Dolto (1985), notre véritable crainte n'est pas la mort en soi, car elle n'existe pas dans l'inconscient, mais plutôt la souffrance, la décrépitude et la séparation d'avec les êtres chers.

2465 Dolto F. (1985), Parler de la mort, Le petit Mercure, Editions Gallimard, 1998, p. 9.
2466 Ibid., p. 11.
2467 Freud S. (1915), Notre relation à la mort, Paris, Editions Payot & Rivages, 2012, p. 52.

Freud, soutient que les expériences traumatisantes, comme les scènes de guerre, peuvent nous imposer un certain changement d'attitude à l'égard de la mort. La perturbation de notre relation à la mort, telle que nous l'avions maintenue jusque-là, suscite un sentiment de perte, « la mort est naturelle, indéniable, et inévitable. »[2468] Pour notre inconscient, il n'existe qu'un seul cas où le psychisme éprouve deux attitudes opposées à l'égard de la mort, l'une la reconnaît comme anéantissement de la vie, tandis que l'autre la dénie comme non réelle. Selon Freud la douleur liée à l'enterrement d'un proche, influence fortement notre rapport à la mort et à la vie. Néanmoins, cela ne signifie pas que la mort n'est pas essentielle à la vie, car celle-ci perd son sens sans elle. Dans le quotidien la mort est déniée, personne ne croit à sa propre mort, mais dans la guerre la relation à la mort change, car la mort devient si proche. « Il est évident que la guerre balaie nécessairement cette manière conventionnelle de traiter la mort. La mort ne se laisse plus dénier ; on est forcé de croire en elle. Les hommes meurent réellement et non plus isolément mais en nombre, souvent par dizaines de mille en un seul jour. Et il ne s'agit plus de hasard. »[2469]

Les scènes violentes, voire mortelles, telles que les accidents et les agressions extrêmes, affaiblissent l'appareil psychique et laissent pénétrer l'image de la mort. « La mort n'est pas une chose que nous aurions frôlée, côtoyée, dont nous aurions réchappé comme d'un accident dont on serait sorti indemne. Nous l'avons vécue...Nous ne sommes pas des rescapés mais des revenants »[2470]. Ceux qui ont subi un événement violent ne sont pas des survivants, mais des revenants de la mort. Ce type d'événement génère une signification au-delà du contexte, car « nous touchons au Réel que nous ne pouvons pas connaître dans un corps, dans le temps et dans l'espace.»[2471] Ce réel, rencontré lors d'un moment traumatique, incarne cette petite mort qui transperce le voile de la vie et laisse des cicatrices profondes.

2468 Ibid., p. 51-52.
2469 Ibid., p. 58.
2470 Semprun J. (1994), L'écriture ou la vie. Paris, Gallimard, p. 98.
2471 Dolto F. (1985), Parler de la mort, Le petit Mercure, Editions Gallimard, 1998, p. 41.

D'après Freud (1920), lorsqu'un traumatisme violent entraîne une lésion manifeste, la probabilité d'émergence d'une névrose est réduite pour deux motifs. Premièrement, l'ébranlement d'origine mécanique doit être identifié comme une source d'excitation sexuelle, et deuxièmement, une maladie aiguë et douloureuse, tant qu'elle est active, exerce une influence significative sur la manière dont la libido est répartie. La violence mécanique liée au traumatisme pourrait libérer un quantum d'excitation sexuelle ayant des conséquences traumatiques ; cependant, elle entraîne également une lésion physique qui, en nécessitant un surinvestissement narcissique de l'organe atteint, pourrait lier cette excitation. Il est à noter que même un traumatisme causé par une violence mécanique peut réactiver des anciens traumatismes. Face à une douleur physique, un système qui est fortement investi peut recevoir un afflux supplémentaire d'énergie, qu'il peut ensuite transformer en un investissement quiescent, permettant alors la formation de liens psychiques. Plus cet investissement quiescent est significatif, plus le système doit être capable d'établir des liens. À contrario, lorsque cet investissement est faible, le système sera moins en mesure de recevoir cet afflux d'énergie, ce qui entraînera des effets violents liés à l'effraction du pare-excitation[2472].

La guerre remet en cause ce déni chronique de la mort, et supprime ce traitement conventionnel de la mort. Ainsi la mort ne peut plus être niée, on est forcé d'y croire, et les hommes meurent effectivement. La guerre est une de ces situations de l'expérience de la mort forcée, fréquentée intensément, et qui modifie la posture du sujet envers ce réel.

Blanchot évoque dans son texte l'impensable de la mort qui a fasciné le jeune homme, et montre une capacité surprenante à élaborer son expérience traumatique par l'écriture. Il est impossible de ne pas y croire, et les décès deviennent une réalité tangible. La guerre représente une de ces expériences où la confrontation avec la mort est forcée et intensifiée, modifiant ainsi la façon dont on envisage cette réalité.

2472 Freud S. (1920), Au-delà du principe de plaisir, Paris, petite bibliothèque Payot, 2010, p. 83.

Le jeune homme est imprégné d'un sentiment de perte qui s'infiltre dans son expérience et son langage. Bien qu'il ait renoncé à l'espoir de survivre, il a aussi été dépouillé de toute peur. Il écrit : « Même les chevaux gonflés, sur la route, dans les champs, attestaient une guerre qui avait assez duré. En réalité, combien de temps s'était-il écoulé ?»[2473]. Il marche lentement vers son lieu d'exécution, son lieu de mort. Il sait qu'il est condamné, ce qui le faisait avancer si lentement, « d'une manière presque sacerdotale ». Mais soudain, l'instant de sa mort se transforme subitement en sursis, son exécution est annulée. « Qu'importe. Seul demeure le sentiment de légèreté qui est la mort même ou, pour le dire plus précisément, l'instant de ma mort désormais toujours en instance ». Le sentiment de légèreté dont parle l'auteur, correspond à celui de se penser mortel et de s'être approprié l'idée de sa mortalité, alors pour quoi s'en faire ? Ce qui témoigne de sa capacité d'avoir pu transformer les effets de sidération en capacité de se sentir plus humain que jamais. Mais l'effet de sidération et d'effroi ainsi élaborés doivent nécessairement tenir compte du sentiment de culpabilité des survivants, et de la fameuse « erreur de l'injustice », dont nous parle le narrateur.

Sur un registre psychopathologique, Freud affirme que le signe principal de la psychonévrose de guerre est le vécu d'un ébranlement d'une violence innouie. Les raisons ne se trouvent pas dans une présupposée lâcheté mais dans les effets de la réactualisation que produit le traumatisme de guerre « ce n'est pas que le sujet soit lâche … s'il a peur de son ombre, c'est que se trouve actualisée une tendance suicidaire compulsionnelle, terreur du sujet envers lui-même, telle que rien ne l'arrête, au point de se précipiter vers la mort à son corps défendant. »[2474] La guerre efface l'écart entre réalité psychique et réalité matérielle, le meurtre se joue alors sur la scène extérieure. La mort n'est plus déniée.

La phrase « Je suis vivant, Non, tu es mort »[2475] nous laisse entendre qu'une partie en lui est vivante, tandis que l'autre est déjà

2473 Blanchot M. (1994), L'instant de ma mort, Gallimard, 2002, p. 13.
2474 Freud S. (1920), Au-delà du principe de plaisir, Paris, petite bibliothèque Payot, 2010.
2475 Blanchot M. (1994), L'instant de ma mort, Gallimard, 2002, p. 15.

morte. En attendant sa mort, il est déjà décédé ; c'est irréversible, seule la balle de fusil manque. « Demeurait cependant, au moment où la fusillade n'était plus qu'en attente, le sentiment de légèreté que je ne saurais traduire : libéré de la vie ? L'infini qui s'ouvre ? Ni bonheur, ni malheur. Ni l'absence de crainte et peut-être déjà le pas au-delà. » [2476]

La défaillance de la fonction de la symbolisation et de mises en sens :

Dès que l'exécution est lancée et est ensuite interrompue, le jeune est emporté par l'absurde et l'incertitude, ne comprenant ni ce qui se passe, ni étant capable de ranger les événements dans le temps. Il ne ressent rien jusqu'à ce qu'il arrive dans les bois. Son unique souvenir de cette époque est un sentiment de légèreté.

Dans son livre L'interprétation du rêve (1900), chapitre : sur la psychologie des processus oniriques, S. Freud conçoit deux processus du fonctionnement psychique de l'appareil psychique : le processus primaire et le processus secondaire. Le processus primaire est du type primitif, il s'appuie sur le principe de plaisir et tend vers la satisfaction immédiate des désirs provenant de l'inconscient. Son fonctionnement est lié à l'inconsciente. En revanche, le processus secondaire est du type plus élaboré et plus rationnel qui, « doit corriger le processus primaire »[2477], en s'appuyant sur le principe de réalité et son fonctionnement dépend du conscient et du préconscient. Freud attribue le caractère « libre » et « mobile » au processus primaire, et le caractère « lié » et « inhibé » au processus secondaire. Ce dernier peut se définir en tant que cognition de moi.

Dans le même chapitre de l'ouvrage, Freud conçoit deux états de fonctionnement psychique : des états ordinaires ou « normaux » (la vigilance) et d'autres états décrits comme « anormaux » (le rêve, la psychose, etc.). Ces états anormaux témoignent du fonctionnement primaire primitif. Le rôle du processus primaire est donc de former le noyau de l'être désirant, mais aussi bien de

2476 Ibid., p. 15.

2477 Freud S. (1900), L'interprétation du rêve, Paris, Éditions du Seuil, 2010, p. 645.

substituer le processus secondaire dans le cas où ce système est mis en échec. En revanche, le processus secondaire vise le développement de la secondarisation chez le nouveau-né, la fonction responsable sur la capacité de se séparer et de se différencier de l'objet maternel (la négation), sur la capacité de se penser et de penser l'objet (la mentalisation), et sur la capacité d'attribuer un sens à une représentation verbalisée ou hallucinée (la symbolisation), ainsi que sur l'inhibition du processus primaire primitif guidé par les désirs et les fantasmes infantiles. Le processus secondaire permet à la personne d'intérioriser, par l'attribution du sens aux représentations, les symboles collectifs partagés, et de les reproduire. Freud aborde la question de la métapsychologie des processus mentaux (processus primaire et secondaire) en rapport avec l'état de rêve et l'état de vielle pour deux raisons : premièrement la naissance de ces deux concepts était liée au rêve, deuxièmement le rêve est un état de la vie psychique, où l'infantile s'exprime et domine et les actes s'exécutent sans interdits. Cet état de la vie psychique peut émerger également dans un moment traumatique. A partir de la comparaison entre le mode de pensée dans le rêve et le mode de pensée dans l'état de veille, nous pouvons comprendre la différence entre le processus primaire et le processus secondaire qui échoue lors d'un traumatisme psychique. Le processus qui domine dans le rêve est le processus primaire. Les mécanismes psychiques primitifs et les fantasmes infantiles, réprimés dans l'état de veille, sont impliqués dans la formation du rêve. Ce qui veut dire que le contenu onirique expose le noyau de la personnalité infantile antérieure et la pensée primitive anormale. Selon Freud, cet état, proche de l'état de rêve, peut apparaître à l'état de veille dans certaines situations, comme dans la situation traumatique. Le traumatisme permet donc l'émergence de la personnalité infantile réprimée à l'état de veille, où les mécanismes primitifs se manifestent lorsque les mécanismes secondaires échouent. Les mécanismes propres au processus primaire sont la condensation et le déplacement, en revanche les mécanismes propres au processus secondaire sont la mentalisation et la symbolisation. La condensation en tant que traitement

anormal, elle peut transformer les pensées normales en symptômes ou en agir pathologique à travers la voie de la régression. L'accumulation de l'excitation interne, qui résulte de la naissance permanente des désirs, est ressentie comme un déplaisir, elle met l'appareil psychique en mouvement afin de la diminuer, où cette diminution est vécue comme un plaisir. Dans le processus primaire, l'investissement de l'énergie fonctionne selon un mode d'écoulement libre, en revanche, le second système provoque l'inhibition qui freine l'écoulement des investissements. Le stimulus perceptif est vécu comme une source d'excitation douloureuse qui se répète jusqu'à la disparition de la perception. À ce stade, le processus secondaire mène un refoulement psychique pour esquiver les choses pénibles.
Le processus primaire produit l'identité de pensée qui représente un détour des souvenirs. Cette identité n'est pas perçue par la personne à cause de la condensation, des formations médianes et des compromis. Ces mécanismes primitifs mènent à un surinvestissement qui se traduit dans des états pathologiques (les symptômes, les agirs ou les choix pathologiques...)

Le terme primaire renvoie à un temps antérieur, contrairement au terme secondaire qui revoie à un temps postérieur. Les processus primaires apparaissent avec la naissance physique du nouveau-né, alors que les processus secondaires se mettent en place de manière progressive. En raison de l'arrivée retardée des processus secondaires, le noyau de notre être, qui se manifeste par des mouvements désirants inconscients, reste insaisissable et échappe à la portée du préconscient, qui se limite à orienter les mouvements de désir émanant de l'inconscient vers les voies les plus adéquates. Un territoire significatif du matériau mnésique demeure d'ailleurs inaccessible à l'incursion du préconscient en raison de ce retard. Cet ordre chronologique de mise en place exige une dominance du processus primaire pendant la période d'enfance où le processus secondaire n'est pas encore instauré. Ainsi, il contient les premières marques mnésiques et expériences motrices, lesquelles influencent le développement de l'appareil psychique et trouvent leur source dans les constructions pathologiques.

Cette opposition entre ces deux modes de pensée forme l'équilibre entre l'être désirant et la réalité extérieure, mais la domination d'un processus sur l'autre conduit à des troubles, voire à des pathologies extrêmes. Les divers événements traumatisants constituent la base de la défaillance du processus secondaire et de ses fonctions, ainsi que de da la régression vers le prossesus primaire. La défaillance de l'élaboration psychique réduit les capacités défensives face aux situations traumatiques, mène le « Moi » à régresser vers des niveaux somatiques ou moteurs et véhicule la tension interne dans tout le corps. Le désinvestissement de cette énergie entraîne une destructivité liée à la pulsion de mort. Certains événements peuvent provoquer des pulsions et des instincts infantiles, menant à une excitation interne. Le second système ne peut acquérir une représentation que s'il est capable d'inhiber le développement du déplaisir qui en découle. Dans le cas où les moyens défensifs du processus secondaire échouent et la représentation n'est pas investie par ce système, le psychisme recourt au processus primaire pour décharger cette excitation à travers des formations pathologiques : l'évacuation motrice et/ou l'animation hallucinatoire de l'identité perceptive désirée. Freud mentionne que ces processus appelés incorrects ne sont pas en vérité des processus faussées. Ils sont en fait les processus « libérés d'une inhibition. »[2478] En ce sens le traumatisme est le nom de ce qui n'a pas de nom, de ce qui n'est pas articulable, de ce qui ne se définit pas, de l'irreprésentable en termes d'image et de mot, de la représentation inacceptable et inconciliable qu'on ne peut reconnaître et devant laquelle on ne peut que s'abandonner à la formation du symptôme. Les affects d'effroi ou d'angoisse rompt chez la personne tout travail de symbolisation et de liaison, et provoque l'abolition du principe de plaisir/déplaisir régulateur du fonctionnement psychique. Le récit du sujet traumatisé, qui tentera de tirer le trauma vers le symbolique pour contenir l'effets déstructurant, renvoie à la genèse constitutive et à la dimension anhistorique structurale de l'être humain. Le sujet traumatisé reste sans mot, seul les cries qui expriment le réel de sa douleur. La

2478 Ibid., p. 648.

douleur qui fait écho à la tuché, la « mauvaise rencontre » avec le réel, ne se réduit pas au symbolique et à l'imaginaire. Cette douleur débarrasse le sujet des trois dimensions : d'inouï, d'invisibilité et d'immatérialité. Il ne reste que la douleur du symptôme, ou bien la perception de la perte de continuité entre le réel, le symbolique et l'imaginaire.

Comment donc le langage peut-il contenir le récit du traumatisme ? La nature du langage ne permet pas de parler du trauma, parce que le trauma est au-delà du langage. Nous constatons que le texte de Blanchot est un texte qui ne nous raconte pas tout, malgré le fait que qu'il soit un écrivain, son vécu traumatique dépasse ses possibilités narratives. Comme nous l'apprenons grâce aux cas présentés par Freud, ce n'est donc qu'à partir des symptômes, des rêves répétitives, des fantasmes et de l'angoisse que nous pouvons l'aborder. Peut-être que ne pas avoir une représentation adéquate du traumatisme peut avoir un effet de soulagement. Lacan invente le concept du « parlêtre » pour désigner l'inconscient. Selon lui, l'être humain est constitué de deux corps : une substance vivante et un corps créé par le langage qui devient le lieu du symbolique. Le symbolique s'incarne alors dans le corps, et fait en sorte que le symptôme soit une marque du signifiant sur le corps. Le moment traumatique génère une excitation intraitable par le discours et ne peut être contenu par le symbolique. La narration de l'événement ne peut ni traduire ni produire de nouvelles représentations riches de subjectivité, ce qui élimine le travail de liaison. Les hallucinations, la reviviscence et la réminiscence sont des phénomènes antinarratives, elles excluent tout travail d'« histori-cisation » nécessaire pour le travail de l'élaboration.

Lacan parle de « trois registres essentiels de la réalité humaine » : le Réel, le Symbolique et l'Imaginaire. Au début, il a attribué la place la plus importante au symbolique, alors il a écrit « SIR ». Au fur et à mesure que sa théorie du réel se développait, vers 1972 il redonna cette place au réel, en écrivant « RSI » et en introduisant le concept de « nœud borroméen ». Les trois champs (Réel (R), Symbolique (S) et l'Imaginaire (I))

communiquent entre eux et peuvent faire intrusion l'un dans l'autre, et ils forment le « nœud borroméen ». Le réel pour Lacan n'est pas la réalité, il est au-delà de celle-ci, le réel c'est ce qui ne marche pas, qui fait symptôme, qui est inatteignable, irreprésentable, impensable, non spécularisable, « hors sens », impossible. « La vérité tient au réel » que « la dire toute, c'est impossible : les mots y manquent. »[2479]. Le réel fait trou. Il désigne le défaut même qui constitue la structure, la vérité structurelle. Dans le pré-œdipe, l'enfant qui ne parle pas encore se trouve dans un rapport fusionnel avec sa mère. La séparation d'avec la mère œdipienne lui permet d'accéder à l'ordre symbolique, celui du père. Ainsi, le sujet naît lorsque l'enfant accède au symbolique, mais cela a un prix, une perte qui laisse place au manque constitutif du sujet, lié à l'ordre du réel. La jouissance associée à ce rapport fusionnel sera également perdue à jamais. Cette perte donne lieu à une chute irréparable de l'« objet a », représenté désormais comme un objet perdu dans le champ du réel et comme un manque dans le champ du symbolique. Ainsi, l'objet perdu constitue un trou dans la chaîne des signifiants. Le Symbolique pénètre le Réel, mais en même temps c'est le Réel qui construit le Symbolique, et le réel souffre du signifiant, mais en même temps il construit le signifiant. « L'objet a » est le nom d'une chose innommable, impossible, qui appartient au réel. C'est l'objet perdu, l'objet manquant, la perte/prix encouru pour accéder à la parole. Cette lettre signifie donc l'absence. La chaîne des signifiants a besoin de cet objet (a) perdu pour fonctionner. Ce trou dans la structure est un vide qui attire et anime les signifiants et donne cohésion à la chaîne. Le symbolique est troué, et c'est ce trou qui donne sens au signifiant par rapport à un autre signifiant. Notons que le symbolique est mobile, c'est « ce qui peut changer de place », et les places qui le constituent sont mobiles. Quant au réel, il est fixe, c'est « ce qui revient toujours à la même place, à la même place où le sujet en tant qu'il cogite, où le sujet en tant que rêve cogitant, ne le

2479 Lacan J. (1872-1973), Autres écrits, Éditions du seuil, 2001, p. 509.

rencontre pas. »[2480] Les places qui le constituent sont fixes et occupées. Le réel, comme le processus primaire de Freud, existe avant le symbolique, il précède la parole mais reste en dehors de celle-ci. C'est le reste irréductible qui souffre du signifiant. Cela signifie que le signifiant vient remplacer le réel, la place vide de ce qui fut trop de sens, et qui résiste à toute symbolisation.

Selon Lacan il n'y a pas de manque, ni d'absence dans le réel. Il constitue un manque, mais lui-même ne manque pas. Il est « absolument sans fissure »[2481]. Cette réalité étant insupportable, le sujet tentera d'habiller ce réel insupportable par une réalité fantasmée. Mais quand le fantasme ne suffit plus, elle se dissout et donne lieu à l'angoisse. L'incompréhensible ici n'indique pas une trace d'échec de la littérature, mais indique plutôt l'étrangeté de l'autre, irréductible à l'ordre symbolique. Le réel c'est l'impossible, « c'est ce qui est strictement impensable »[2482], c'est « ce qui ne cesse pas de ne pas s'écrire »[2483], et ce n'est qu'à travers un moment traumatique que la rencontre avec ce réel devient possible. Lacan parle du réel de la jouissance et de la mort. L'imaginaire impose une continuité et est essentiellement métonymique. Certains objets ont d'eux-mêmes une image miroir différente, inversée point par point par une transformation symétrique. Entre cet objet et son image spéculaire, il n'y a aucun chevauchement et aucune confusion possible. En ce sens, Lacan pense que le parlêtre, plongé dans le langage. Son corps propre est spécularisable et est donc différent de son image. Ce temps d'identification est le temps fondateur de l'image idéale spéculaire, par laquelle le corps prend conscience de son unité. Il remonte au stade du miroir. Lacan parle ici de la consistance de l'imaginaire. Cette image entière et globale vient masquer l'impression de morcellement liée à l'immaturité motrice. Le nœud Borroméen n'est donc pas un révélateur de la structure de personnalité, mais

2480 Lacan J. (1963-1964), Séminaire XI : Les quatre concepts fondamentaux de la psychanalyse, Patrick VALAS, p. 58.
2481 Lacan J. (1955), Séminaire II, Le moi dans la théorie de Freud et dans la technique de la psychanalyse, Patrick VALAS, p. 77.
2482 Lacan J. (1974-1975), Séminaire XXII : RSI, Patrick VALAS, p. 6.
2483 Lacan J. (1973), Autres écrits, Éditions du seuil, 2001, p. 539.

plutôt comme révélateur d'« un lieu de dire. ». Le nœud révèle ainsi « un fait de discours », ce qui veut dire que la structure psychique selon Lacan est déterminée par rapport au discours du sujet. C'est donc la position subjective par rapport à la langue et non l'ensemble des comportements qui détermine la structure. La langue contient les trois registres (le Symbolique, l'Imaginaire et le Réel). Le nœud borroméen est donc un nœud de langage[2484], qui permet de parler de ce qui échappe à l'impossible et au réel.

Lacan introduit le concept du « trou-matisme » pour désigner l'effet de trou psychique qu'entraîne la rencontre inattendue et imprévue du réel. Freud parle de « lacune dans le psychisme » pour désigner la marque d'un trou dans la série des représentations. Face à un événement qui fait trou, et qui dépasse les capacités d'élaboration psychique, le sujet rencontre ce qui le fonde, ce qu'il a toujours évité du fait de sa nature d'« irreprésentable ». La mort et le sexuel sont au cœur de cet irreprésentable.

Dans Les Quatre concepts fondamentaux de la psychanalyse, Lacan introduit le concept de « la mauvaise rencontre », pourquoi donc est-elle mauvaise, et que signifie « la rencontre » ? est-ce un hasard ?

La mauvaise rencontre ne peut être que traumatique, en raison de son imprévisibilité et de ce qui est rencontré ; elle indique quelque chose de nouveau et quelque chose de subjectif mais d'étrange. Un événement est ce qui advient, il est caractérisé par une date et un lieu, tandis que l'événement traumatique est inattendu, imprévu et parfois contingent. Il a à voir avec la rupture et la discontinuité, chose qui ne lui permet pas de se situer dans une série. Il provoque une certaine fixation, fait date, a un caractère exceptionnel et prend une valeur subjective. L'inattendu, l'impréparation et la surprise caractérisent l'événement traumatique. Pour Lacan l'expérience du traumatisme est irréductible au savoir ; l'événement traumatique ne concerne qu'un sujet précis, car il comporte à la fois une part de réel qui relève de l'accident et une part de subjectivité dans laquelle le sujet est impliqué. Face à l'événement traumatique, quelque chose échappe

2484 Lacan J. Séminaire XIX : ...Ou pire, Leçon 5 Janvier (1972), Patrick VALAS.

à la personne, un sens caché, auquel la personne résiste, croyant que l'événement seul peut expliquer sa souffrance. La fascination qui accompagne le récit des patients traumatisés est due à cette résistance. Dire que l'inconscient ne connaît pas le temps, et qu'il est caractérisé par le non-respect de l'ordre chronologique et linéaire des souvenirs, c'est dire que le trauma aussi ne connait pas le temps, et sa temporalité est celle de l'après-coup.

La spécificité de la rencontre traumatique réside dans ce qui est au-delà de l'événement : ce qui précède l'événement originaire, ce sur quoi elle s'instaure et ce qui suit l'événement. La rencontre traumatique concerne le malheur de l'événement, tout comme la rencontre de l'être humain et de la mauvaise chance, c'est quelque chose qui échappe ou qui s'impose. La rencontre traumatique est caractérisée par le hasard, mais aussi par le déterminisme de la répétition. La notion du hasard renvoie ici à une rencontre irrégulière, aléatoire, et imprévue. La distinction entre déterminisme et hasard a été reprise par Lacan à travers le concept de « la tuché », qui signifie le croisement de la rencontre du réel et du pur hasard. Cela n'empêche que la « tuché » entretient un lien avec la répétition : « Ce qui se répète, …, c'est toujours quelque chose dont le rapport à la tuché nous est suffisamment désigné par l'expression qui image le mieux ce devant quoi, à tout instant, nous nous trouvons arrêtés et ce qui nous retient, et d'où que cela vienne en apparence dans l'expérience, pas seulement de l'intérieur mais aussi de l'extérieur ce qui se produit « comme par hasard». »[2485] Par conséquent, la compréhension du réel lacanien s'éclaire davantage à travers la clinique du traumatisme. Cette « mauvaise rencontre » du réel du sexe et de la mort, laquelle constitue un trauma en tant qu'impossible, revient inévitablement à la même place, et ne peut en aucun cas être saisie par la représentation. Le traumatisme qui provoque un certain excès de déplaisir engendre un vide (trou-matisme) dans le symbolique et libère le principe de plaisir par une explosion pulsionnelle similaire à celle que l'on observe dans l'état de douleur. Le réel n'est donc pas à considérer

2485 Lacan J. (1963-1964), Séminaire XI : Les quatre concepts fondamentaux de la psychanalyse, Patrick VALAS, p. 64-65.

comme ce qui n'est pas symbolisé, mais plutôt comme ce qui est non symbolisable, l'innommé mais l'innommable.

La fascination :

Blanchot écrit : « le jeune homme ne cherchait pourtant pas à fuir, mais avançait lentement, d'une manière presque saceredotable », « un long et lent cortège, silencieux, comme si tout était déjà accompli », « désormais, il fut lié à la mort, par une amitié subreptice », « un sentiment de légèreté extraordinaire. » Ces phrases révèlent une expérience marquée par une fascination pour la scène traumatique.

Dans Psychologie collective et analyse du moi, Freud utilise le concept de fascination dans quatre domaines : 1- la fascination de l'individu perdu dans la masse sous l'influence de l'hypnotiseur, 2- la fascination des individus les uns pour les autres, 3- la fascination dans l'amour où l'objet a pour ainsi dire consommé le moi, 4- la fascination pour le meneur qui caractérise la passion amoureuse. Freud a développé la fascination en rapport avec le regard de l'hypnotiseur. La fascination caractérise l'état hypnotique, elle ne résulte non pas de la voix de l'hypnotiseur, mais de son regard : « il hypnotise d'une façon typique par le regard »[2486]. L'hypnotiseur prend la place du l'idéal du moi aux yeux de l'hypnotisée, de la même manière que la personne qui fascine représente pour le sujet fasciné, une figure de l'Autre[2487]. La dimension qui semble présente dans l'hypnose est l'obéissance. Lorsque l'hypnotiseur nous fascine par son regard, on se laisse obéir car le consentement du sujet à écouter la voix du surmoi est préalable à l'obéissance. Face au traumatisme, le psychisme ne peut qu'être silencieux et fasciné.

La fascination est accompagnée de deux composantes : l'effroi et la séduction[2488], qui entourent la « matière » du réel qui nous laisse sans voix et sans mots. La fascination part du sublime jusqu'à l'effroi. Selon Lacan, la fascination est dans la fonction du

2486 Freud S. (1921), Psychologie collective et analyse du moi, Édition électronique, 2002, p ; 56.

2487 Ibid., p. 46.

2488 Lacan J. (1962-1963), Séminaire X : L'angoisse, Patrick VALAS, p. 479.

regard[2489], et la première chose qui peut nous fasciner à notre naissance est le regard maternel, qui nous permet d'anticiper notre image fondatrice. Le regard est fascinant parce que justement il touche à notre réel. Le temps de la fascination remonte au temps zéro de la formation de moi, c'est un temps sans négation, sans décision, il est nulle part, où tout se plie sur son image, et le « je » sombre dans la neutralité d'un « il » sans figure. Le temps de la fascination c'est « l'absence de temps. C'est le temps où rien ne commence, où l'initiative n'est pas possible, où avant l'affirmation, il y a déjà retour de l'affirmation »[2490], c'est le temps du regard suspendu, temps où le geste s'arrête. Selon Lacan, cette interruption ou ce temps d'arrêt du mouvement est, en réalité, l'effet fascinatoire. Lorsque le sujet se fige dans cette immobilité de son geste, il ressent une forme de mortification. Ce point d'arrêt joue une fonction anti-vie, anti-mouvement, et représente précisément le fascinum, illustrant ainsi l'une des façons dont la puissance du regard s'exerce directement[2491]. L'instant de voir n'intervient ici comme suture, jonction des deux registres : l'imaginaire et le symbolique, et il est repris dans une dialectique, cette sorte de progrès temporel que Lacan appelle « la hâte, l'élan », le mouvement en avant, qui se conclut sur fascinum. Nous pouvons dire alors que dans l'idée de la fascination, il y a l'idée de silence à laquelle le sujet est réduit. Le fascinum est à la racine du fascisme et d'une sorte de mise en scène qui réduit l'être à un silence radical, dans lequel la parole n'a plus droit d'être, n'a plus d'hospitalité. Le sujet se transmet en pur objet. Cette pure chose vouée à chuter est aussi silencieuse que ce regard fasciné, c'est une modalité de silence qui est au-delà de l'angoisse, car dès qu'il y a une angoisse, il y a une attente de quelque chose. Or, là, il n'y a pas d'attente, il n'y a même pas de notion du bien ou du mal, il n'y a plus de temps, le sujet tombe dans un monde dénué de la dimension historique.

2489 Ibid., p. 456.
2490 Blanchot Maurice. (1955), L'Espace littéraire, Paris, Gallimard, p. 25.
2491 Lacan J. (1963-1964), Séminaire XI : Les quatre concepts fondamentaux de la psychanalyse, Patrick VALAS, p. 133.

L'enseignement de Freud et Lacan nous apprend que le trauma est intimement associé au fantasme et se trouve au cœur du désir. La fascination fragilise et compromet les capacités de liaison interne ; elle fonctionne comme une onde de choc traumatique, révélant l'effondrement des fonctions vitales de liaison psychique, et plongeant le sujet dans une situation de contrainte et de passivité, où seule la mort psychique est perceptible. Ici, l'affect est entièrement écarté, éliminé de la subjectivité qui s'effondre littéralement. La fascination se manifeste comme une érotisation de la violence et du traumatisme face à la mort, ainsi qu'un intense ressenti de l'effet traumatique ; cela engendre une réaction défensive pressante permettant une remobilisation par une redistribution active des éléments perceptifs.

L'excitation traumatique :

S. Ferenczi figure parmi les grandes figures psychanalystes qui avait observé et conceptualisé le caractère traumatique inhérent au traumatisme, de ce qui échappe à la capacité de langage et ne peut donc être exprimé. Il aborde le traumatique à partir de la quantité de la douleur et l'excitation qu'elle provoque. Une douleur intense n'a aucun contenu représentationnel, mais a plutôt un effet anesthésique et est inaccessible à la conscience. Ces états subjectifs peuvent être atteints dans « l'état de transe » : sentiment d'étouffement, de perceptions subjectives, auditives et visuelles, l'absence du contenu et de forme, douleurs de natures diverses, sentiment d'éclatement. Plus la souffrance est forte, destructrice et survenue précocement, plus elle déterminera une orientation dans le psychisme et son centre sera riche de sens. Qu'est-ce qui se passe alors quand la souffrance ou la maltraitance augmente et dépasse la force de compréhension de l'enfant ? L'enfant se trouvera hors de lui, et ce phénomène d'« être hors de soi » entraînera l'absence de réaction et des crampes musculaires généralisés, souvent suivis d'une paralysie généralisée (être parti). Cet « être parti » n'est pas forcément un non-être, mais seulement un (ne-pas-être-là). Mais alors, être où ? L'« être-hors-de-soi » ou l'« être parti » est hors du temps et de l'espace, ne possède aucun savoir, se voit de l'extérieur, envahi d'images et d'hallucinations, et peut être défini

comme une psychose hallucinatoire. À partir du moment où les expériences pénibles se succèdent sans secours, le sujet perd confiance dans la bienveillance du monde extérieur, provoquant un clivage durable de la personnalité. La partie clivée s'établit comme une « sentinelle » contre les dangers, essentiellement à la surface (peau et organes des sens), et n'est retirable que pendant le sommeil. L'attention de cette sentinelle est dirigée vers l'extérieur, vers les objets du monde extérieur qui peuvent devenir dangereux. Le monde, auparavant homogène, est clivé en système psychique subjectif et système objectif, et chaque système a son propre mode de remémoration dont seul le système objectif est complètement conscient. Le clivage en deux personnalités, qui ne veulent rien savoir l'une de l'autre et se regroupent autour de différentes tendances, fait l'économie du conflit subjectif. Lorsqu'une personne perd la capacité de supporter le déplaisir, son manque de cohésion peut la conduire à une fuite des idées, à une psychose hallucinatoire ou à une désorganisation organique.

Dans le trauma, les expériences subjectives et objectives ne font pas l'unité complète de sentiment que dans le sommeil ou l'orgasme. « Si le trauma touche le psychisme ou le corps sans préparation, c'est-à-dire sans- contre-investissement, alors il agit sur le corps et l'esprit de façon destructrice, c'est-à-dire perturbante, par fragmentation. La force, qui maintenait ensemble les fragments et les éléments séparés, manque. Fragments d'organe, éléments d'organe, fragments et éléments psychiques sont dissociés. »[2492] Le traumatisme provoque, sur le plan physique, un chaos des organes, et sur le plan psychique, en l'absence d'un contre-investissement suffisamment établi, il provoque une destruction des associations psychiques entre systèmes et contenus psychiques, et cela peut atteindre les éléments de perception les plus profonds.

Le traumatisme fait effraction dans la psyché parce qu'elle témoigne de la rencontre du non-sens. Cette rencontre avec le réel (le non-sens) provoque une excitation qui est au-delà de la limite du principe de plaisir, et qui appartient au champ de la jouissance ;

2492 Ibid., p. 154.

la mauvaise rencontre s'agit ici de la rencontre avec la jouissance, et ce qui la rend mauvaise c'est son caractère intrusif. Lorsque le sujet jouit passivement, son rapport à l'autre devient placé sous le vécu d'une mauvaise rencontre. De son côté, Freud a souligné dès ses premières théorisations que le vécu originaire de jouissance est à l'origine de la névrose, et que le père qui représente la loi se présente comme une limite à cette jouissance. Ce réel de la jouissance dans le corps représente un point en commun entre la menace de la pulsion dans la névrose et la menace extérieure dans la névrose traumatique, car l'effet du trauma sur le corps et celui de la pulsion ont en commun le fait qu'on n'est jamais préparé contre l'apparition du réel, et que l'élaboration symbolique n'est pas possible à chaque fois pour le sujet. L'afflux d'excitation surprenant n'existera qu'après-coup à travers un autre retour de la jouissance, en d'autres termes, le réel de l'événement traumatique vient réveiller un autre réel qui trouvera là l'occasion de se manifester. Le trauma donc est la limite réelle de l'histoire, il engendre comme conséquence immédiate la répétition qui s'oppose à cette histoire. Freud mentionne que les névroses traumatiques se caractérisent par la compulsion de répétition et la jouissance qu'elle alimente.

Quelle est l'issue de cette excitation violente ?

Selon Freud, le processus de conversion consiste en ce que « la représentation inconciliable est rendue inoffensive par le fait que sa somme d'excitation est reportée dans le corporel »[2493]. La représentation désagréable est convertie totalement ou partiellement dans le corporel, de sorte que l'innervation motrice ou sensorielle provoquée se trouve liée à l'événement traumatique. Par ce processus, le moi se libère de la contradiction, mais se charge d'un symbole mnésique, d'une innervation motrice insoluble, ou d'une sensation hallucinatoire qui resurgissent sans cesse dans la conscience sous forme d'un parasite, qui persiste jusqu'à ce qu'une conversion en sens opposé se produise. L'excitation convertie dans une autre voie, retournera de temps en temps à la représentation dont elle a été détachée, menant la personne à une élaboration

2493 Freud S. et Breuer J. (1893-1894), Études sur l'hystérie, Paris, PUF, 1965, p. 2.

associative ou à une liquidation à travers les symptômes. Quand le clivage se produit dans un « moment traumatique », il s'accroît dans d'autres moments que Freud appelle les moments « traumatiques auxiliaires » ; et lorsqu'une nouvelle impression de la même espèce parvient à faire effraction dans la barrière instaurée par volonté, elle apporte à la représentation affaiblie un nouvel affect, et établit pour un temps la connexion entre les deux groupes psychiques jusqu'à ce qu'à l'établissement d'une défense. « La répartition de l'excitation que l'hystérie cherche à atteindre, se révèle la plupart du temps comme labile ; l'excitation qui a été poussée sur une fausse voie (dans l'innervation corporelle) parvient de temps en temps à retourner à la représentation dont elle a été détachée, contraignant alors la personne à une élaboration associative ou à une liquidation dans des attaques hystériques : c'est ce que montre l'opposition bien connue des attaques et des symptômes durables. »[2494]. En cas d'une « inconciliabilité psychique » ou d'une « accumulation d'excitation », cette capacité de conversion, qui transforme les grandes quantités d'excitation en innervation corporelle, mène à l'hystérie. Alors que dans les phobies et les obsessions, où cette capacité de conversion est absente, l'affect séparé de sa représentation demeure dans le domaine psychique. La représentation affaiblie reste dans la conscience à part, isolée de toutes les associations, son affect se libère et s'attache à d'autres représentations non-inconciliables, qui se transformeront par la suite en représentations obsédantes. La représentation auxiliaire a un caractère quantitatif, est capable d'augmentation, de diminution, de déplacement et de décharge, et s'étend sur les traces mnésiques des représentations. Quant à la source de l'affect qui se trouve dans cette fausse connexion, Freud pointe une origine sexuelle.

Le clivage :

Dans ce texte l'auteur nous parle de sa rencontre avec la mort. Il nous parle de son souvenir comme si c'était le souvenir « d'un autre », et le « je » n'est qu'un téléspectateur. Le lecteur peut être frappé par de fragiles écarts entre l'ordre crié au présent par le

2494 Ibid., p. 5.

lieutenant nazi et le consentement calme et distant. Le texte sur le traumatisme est rédigé dans un langage fragmenté, court, laissant de nombreuses interrogations et lacunes. À travers ces huit pages, il devient évident que le traumatisme échappe au langage et se situe au-delà de celui-ci, révélant ainsi les limites du langage face à cette expérience. Dans ce texte, nous entendons la fragmentation de la personne à travers l'utilisation du « je », et du « jeune homme ». Le « je » regardant agir le jeune homme dans une distance voilée et assourdie, au point qu'il n'entend pas le bruit d'une proche bataille. « Je me souviens d'un homme jeune, un homme encore jeune, empêché de mourir par la mort même, et peut-être l'erreur de l'injustice ». Le récit du narrateur illustre la problématique soulevée par la fragmentation provoquée par le moment traumatique. Le narrateur rappelle certains détails qui ont accompagné ce moment : les bruits, les voix, les choses de guerre, et qui forment les fragments de l'histoire. Ces détails renvoient à ce qui reste du souvenir du traumatisme.

S. Ferenczi (1932) nous dit que la personne se clive en un être psychique qui observe les événements de l'extérieur et un corps totalement insensible. Dans le cas d'une agression sexuelle, le seul sentiment qui reste accessible à la personne est le ressenti de l'agresseur. Le psychisme, dont la seule fonction est de réduire les tensions émotionnelles et d'éviter les douleurs au moment de la mort, oriente sa fonction d'apaisement de la souffrance vers les souffrances, les tensions et les passions de l'agresseur, la seule personne à ressentir quelque chose, c'est-à-dire que l'agressée s'identifie à l'agresseur. La disparation de sa propre personne est la racine la plus profonde du masochisme, du sacrifice de soi au bénéfice d'autres humains, animaux ou choses, et de l'identification avec des tensions et des souffrances étrangères. La mort temporaire de la personne propre est préalable au sentiment masochiste : « Je ne ressens donc même pas la douleur qui m'est infligée, puisque je n'existe pas. Par contre, je ressens la satisfaction et la jouissance (lustbefriedigung) de l'agresseur, que je peux encore percevoir. »[2495] Les événements violents provoquent

2495 Ferenczi S. (1932), Journal clinique, Paris, Payot, 2014, p. 207.

le sentiment d'« être mort » avec un relâchement total. La personne se sent déchirée en morceaux, détachée du reste de sa personne, à une distance infinie et /ou à une hauteur colossale. Suite au phénomène de l'« arrachement à la réalité », la personne se trouve capable de voir tout ce qui se passe autour d'elle. Ce phénomène est appelé par Ferenczi « la clairvoyance ». « Le refoulement du soi, la destruction du soi, est la condition préalable de la perception objective »[2496], le soi disparaît un instant, il n'existe plus, mais à sa place des choses existent en dehors du moi.

Lorsque certains événements n'obéissent pas à la volonté et à la conscience de la personne et lorsque la personne fait l'épreuve de l'existence d'une volonté autre que la sienne, il reconnaît sa faiblesse et disparaît en se retirant petit à petit. Dans le traumatisme, la personne prend conscience de la déchirure entre le moi et le monde environnant, et la partie de l'expérience intérieure représentée par le geste et la parole sera séparée du moi propre comme monde extérieur. Cette image de l'extérieur imposée à l'organisme est utilisée pour l'orientation dans l'espace. Le reste du moi reconnaît ainsi le principe de réalité. Le sommeil est une régression vers l'unité originelle encore non clivée, régression à la sphère pré-traumatique. Lorsque la douleur ou toute autre sensation devient insupportable, ou plus précisément lorsque les forces de « contre-investissement » et les sources d'expression émotionnelle de l'organisme sont épuisés, le corps éprouve une contraction musculaire, un épuisement, des douleurs, une respiration interrompue, un cœur paralysé et une vessie et intestins évacués. La vie ne peut donc continuer qu'à l'aide des hallucinations et de la respiration. Quand les mutilations physiques et morales, les crises émotionnelles hystériques et le rire convulsif… ne suffisent plus à couvrir la scène traumatique, un surinvestissement psychique de la réalité surgit brusquement, par le biais de « fantasmes de jouissance compensatoire ».

La notion du clivage était également centrale dans la conceptualisation freudienne du traumatisme. La technique de l'hypnose, qui ramène le souvenir du traumatisme, montre que la

2496 Ferenczi S. (1930-1932), Le traumatisme, Petite bibliothèque Payot, 2006, p. 29.

dissociation du conscient, appelée la « double conscience » dans les observations classiques, est présente dans toutes les hystéries. Les représentations qui surgissent dans ces états hypnoïdes se sont associées entre elles, mais ne sont pas corrélées avec le reste du contenu du conscient. Le « degré d'isolement du reste des processus qui s'effectuent dans le conscient varient d'une légère somnolence au somnambulisme, d'une parfaite possession des souvenirs jusqu'à l'amnésie totale »[2497]. Un traumatisme grave ou une répression pénible, par exemple de la pulsion sexuelle, peuvent provoquer une dissociation. Ces états hypnoïdes se développent à partir des rêveries diurnes. Les souvenirs qui remontent au cours des accès hystériques « se rapportent à des traumatismes psychiques ayant échappé à toute liquidation par abréaction ou par travail mental d'association. »[2498] Ils échappent totalement ou partiellement au souvenir conscient et forment les représentations des états hypnoïdes. Ces représentations représentent le fondement d'une condition seconde, qui à un moment donné, envahit toute l'existence du sujet à travers les symptômes et les réminiscences.

Références:

Blanchot Maurice. (1955), L'Espace littéraire, Paris, Gallimard.

Blanchot M. (1994), L'instant de ma mort, Gallimard, 2002.

Dolto F. (1985), Parler de la mort, Le petit Mercure, Editions Gallimard, 1998.

Freud S. et Breuer J. (1893-1894), Études sur l'hystérie, Paris, PUF, 1965.

Freud S. (1900), *L'interprétation du rêve*, Paris, Éditions du Seuil, 2010

Freud S. (1915), Notre relation à la mort, Paris, Editions Payot & Rivages, 2012

Freud S. (1920), *Au-delà du principe de plaisir*, Paris, petite bibliothèque Payot, 2010.

Freud S. (1921), Psychologie collective et analyse du moi, Édition électronique, 2002.

2497 Freud S. et Breuer J. (1893-1894), Études sur l'hystérie, Paris, PUF, 1965, p 8-9.

2498 Freud S. et Breuer J. (1893-1894), Études sur l'hystérie, Paris, PUF, 1965, p. 11.

Ferenczi S. (1932), Journal clinique, Paris, Payot, 2014.

Ferenczi S. (1930-1932), Le traumatisme, Petite bibliothèque Payot, 2006.

Lacan J. (1955), Séminaire II, Le moi dans la théorie de Freud et dans la technique de la psychanalyse, Patrick VALAS.

Lacan J. (1962-1963), *Séminaire X* : L'angoisse, Patrick VALAS.

Lacan J. (1963-1964), Séminaire XI : Les quatre concepts fondamentaux de la psychanalyse, Patrick VALAS.

Lacan J. Séminaire XIX : …Ou pire, Leçon 5 Janvier (1972), Patrick VALAS.

Lacan J. (1972-1973), Autres écrits, Éditions du seuil, 2001.

Lacan J. (1973), Autres écrits, Éditions du seuil, 2001.

Lacan J. (1974-1975), Séminaire XXII : RSI, Patrick VALAS.

Semprun J. (1994), L'écriture ou la vie. Paris, Gallimard.

El ouafi TAMEK
Chercheur doctorant à la Faculté de Droit,
Université Moulay Ismail, Meknès

Les biens waqf publics: un levier stratégique pour l'investissement

Introduction:

Le waqf (ou habous), en tant que forme de donation consacrée par la charia islamique, se distingue par une particularité juridique notable : les biens ainsi affectés ne sortent pas du patrimoine du donateur (le wāqif/ le constituant du waqf), tout en étant soustraits à tout acte de disposition qui pourrait entraîner leur transfert de propriété. Le principe fondamental du waqf repose sur l'irrévocabilité : le donateur ne peut, en principe, revenir sur sa décision une fois l'acte de waqf établi.

Institution ancienne profondément enracinée dans l'histoire du Maroc, le waqf a fait l'objet de premières régulations juridiques sous le régime du Protectorat, à travers notamment les dahirs de 1913 et 1914. Ces textes sont demeurés en vigueur jusqu'à l'adoption du Dahir n° 1.09.236 du 23 février 2010 portant promulgation de la nouvelle Loi relative aux habous (Code des waqfs). Bien que promulgué en 2010, ce Code n'est entré pleinement en application qu'en 2013, suite à la publication de ses textes d'application. Il a par la suite fait l'objet d'une réforme en

2019, à travers la Loi n° 18.18, venue actualiser certaines de ses dispositions substantielles[2499].-[2500]_[2501]

Toutefois, certains textes antérieurs, notamment le dahir de 1914 relatif aux sanctions, à la location, à la séance, au droit de clef et aux embellissements, ont été provisoirement maintenus durant une période transitoire, afin de permettre la liquidation progressive des droits existants.

Le dahir de 2010 a été amendé en 2019, et des textes d'application sont venus préciser certaines de ses dispositions, notamment celles des articles 61 et 115. En outre, le dahir relatif au règlement intérieur du Conseil supérieur du contrôle des finances des waqfs publics, publié en 2011, a lui aussi été révisé en 2019.[2502]_[2503]_[2504]

Au-delà de l'aspect normatif, il convient de rappeler que le waqf se décline selon plusieurs formes, en fonction de la finalité poursuivie.

Sur le plan typologique, le waqf peut être public – lorsque ses fruits sont affectés à des fins caritatives ou religieuses (telles que les mosquées, les orphelinats ou les hospices) – ou privé, dit *waqf 'ala al'aāqib*, lorsque les revenus du bien sont attribués aux descendants du donateur, conformément à la clause d'affectation énoncée dans l'acte constitutif du waqf.

Il existe également une forme mixte, combinant les deux régimes, où le bien waqf produit des bénéfices répartis entre des

2499 - Abdelhadi Boushaba, Le régime juridique des biens habous au Maroc : entre permanence historique et mutations législatives, Revue marocaine d'administration locale et de développement (REMALD), n° 157-158 (2019) : 65.

2500 - Tahiri, Abdelali. La protection juridique du bien immobilier waqf au Maroc selon de la jurisprudence et de la législation. "الحماية القانونية للعقار الوقفي بالمغرب في ضوء الاجتهاد القضائي والتشريع" Thèse de doctorat en droit privé, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Cadi Ayyad, Marrakech, 2021, p. 94.

2501 - Benmessaoud, Abderrahim. Le systeme juridique des waqfs publics selon du nouveau Code des waqfs. Mémoire de Master en droit privé, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales – Agdal, Université Mohammed V, Rabat, 2014, pp. 22-23.

2502 - Mustapha Ouhannou, Les Habous au Maroc depuis Moulay Ismaïl, thèse de doctorat, Université Jean Moulin Lyon 3, 1994.

2503 - Ali Karzazi, Le waqf, peut-il constituer un levier du développement des structures de l'économie sociale et solidaire au Maroc? (mémoire de Master, RIUESS, Montpellier, mai 2016).

2504 - Ahmed Tahiri Jouti, L'institution des waqf : quel financement de l'entrepreneuriat social en islam? (mémoire de Master, CED – Université Abdelmalek Essaadi, Tanger, (2013–2014).

bénéficiaires privés et des institutions publiques ou caritatives, selon les proportions définies par le wāqif lui-même[2505].

Cependant, malgré ce cadre juridique rénové, plusieurs défis majeurs persistent quant à la modernisation et à la valorisation effective des biens waqf publics. Parmi ceux-ci, on relève notamment les difficultés liées à la mise en œuvre des réformes législatives, la complexité des droits antérieurs et la nécessité d'assurer une gouvernance transparente et rigoureuse.

Par ailleurs, les mécanismes juridiques tels que les contrats d'échange et de location, ainsi que les procédures de liquidation, jouent un rôle central dans l'intégration des biens waqf dans les circuits d'investissement, avec des retombées économiques et sociales significatives, notamment en termes de développement local et de soutien aux actions caritatives et éducatives[2506].

2505 - Samira Benboubker, La typologie des systeme fonciers au Maroc– Les terres habous Mémoire de Master en droit foncier et gestion immobilière, Faculté des sciences juridiques et sociales, Université Mohammed V-Agdal, Rabat, 2021, p. 45.

- Résumé pédagogique, Banque et finance islamiques – HEI, section « Typologie des waqf », s.d. (sans date), disponible sur Scribd : https://fr.scribd.com/document/617182171, consulté le 6 juillet 2025.

2506- Mustapha Ouhannou, Les Habous au Maroc depuis Moulay Ismaïl, thèse de doctorat en droit, Université Jean Moulin Lyon 3 france, 1994. p. 112- p. 145

- Ali Karzazi, Le waqf, peut-il constituer un levier du développement des structures de l'économie sociale et solidaire au Maroc ? (mémoire de Master, RIUESS, Montpellier, mai 2016), p. 2–4.

- Étudie les mécanismes de location, d'échange et de gestion des biens waqf à des fins de développement économique et social

- Abdelali Tahiri. La protection juridique du bien immobilier waqf au Maroc selon de la jurisprudence et de la législation. Thèse de doctorat en droit privé, Université Cadi Ayyad, Marrakech, 2021, p. 94.

- Analyse les entraves juridiques à la valorisation du waqf, les retards d'application des réformes et le manque de transparence dans la gouvernance.

- Abderrahim Benmessaoud. Le système juridique des waqfs publics à la lumière du nouveau Code des waqfs. Mémoire de Master en droit privé, Université Mohammed V – Agdal, Rabat, 2014, p. 22–23.

- Met en lumière les défis liés à l'application du dahir de 2010 et à la transition entre anciens droits et gestion moderne des biens habous.

- Le WAQF : un outil de financement de l'investissement (mémoire professionnel, 2017).

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

Cette problématique invite également à une comparaison avec les expériences internationales, permettant d'identifier des modèles de gouvernance et d'innovation adaptés au contexte marocain.

Enfin, la question cruciale de l'équilibre entre la préservation de la dimension sacrée du waqf et l'efficacité économique dans sa gestion, ainsi que le rôle accru de la société civile et des acteurs privés, constituent des enjeux fondamentaux pour garantir la pérennité et la valorisation durable des habous publics.

Problématique :

Dans un contexte où le waqf remplit des fonctions multiples " religieuses, sociales et économiques" l'intégration des biens waqf publics dans les circuits d'investissement moderne apparaît comme une nécessité pour assurer à la fois la préservation du capital originel et sa valorisation. Toutefois, cette intégration soulève des questions fondamentales quant à la conciliation entre le respect des valeurs religieuses inhérentes au waqf et les exigences d'une gestion économique innovante et efficiente.

Dès lors, il s'agit d'interroger les mécanismes juridiques et institutionnels mis en place par le législateur marocain pour faciliter cet investissement des biens waqf publics, ainsi que les modalités concrètes permettant de constater, sur le terrain, l'effectivité de ce processus dans une perspective de développement durable.

Questions de recherche:

- Comment s'opère concrètement l'intégration des biens waqf publics dans les dynamiques d'investissement moderne ?
- Quels instruments juridiques et administratifs le législateur marocain a-t-il mobilisés pour favoriser cette intégration ?
- Quelles sont les applications pratiques et les exemples tangibles démontrant l'efficacité de cette intégration en matière de valorisation et de pérennisation du waqf ?

Afin de répondre à cette problématique et d'apporter un éclairage structuré aux interrogations soulevées, nous adopterons une approche en deux axes complémentaires. Cette démarche vise à concilier l'analyse des instruments juridiques encadrant

l'investissement des biens waqf publics avec l'examen des modalités pratiques de leur valorisation sur le terrain.

Ainsi, dans un premier axe, nous nous pencherons sur les mécanismes juridiques prévus par le législateur marocain pour permettre l'intégration des biens habous publics dans les circuits économiques, en insistant particulièrement sur les contrats de mu'āwada et de location comme vecteurs d'investissement.

Dans un second axe, nous analyserons l'effectivité de cette intégration à travers la liquidation des biens waqf peu rentables, ainsi que les applications concrètes mises en œuvre pour valoriser ces biens dans une logique de développement durable.

I. Mu'āwada et location : instruments juridiques d'intégration économique des biens habous publics.

Dans le cadre de la recherche de leviers juridiques capables de mobiliser le patrimoine habous public au service du développement socio-économique, le législateur marocain a instauré, à travers la Loi n° 16-05 formant Code des waqfs, un ensemble de mécanismes permettant d'associer la gestion des biens waqf à une logique d'investissement. Cette ouverture, opérée sous condition de préserver la finalité fondatrice du waqf — à savoir la pérennisation de l'utilité publique —, se traduit notamment par la mise en place d'instruments contractuels spécifiques autorisant, dans un cadre strictement encadré, l'exploitation économique du foncier habous.[2507]

2507 - Maroc.ma (site officiel du gouvernement). «La gestion des biens habous est régie par des modes favorisant l'exploitation optimale du waqf», déclaration du ministre Ahmed Toufiq, 7 novembre 2023.

- Ce paragraphe met selon la mise en place d'une stratégie de valorisation (2021–2032) basée sur des instruments juridiques : location, cofinancement et projets productifs des biens habous
- Le Matin (quotidien marocain). «La réforme des Habous, une nouvelle ère dans l'évolution de ce secteur», 29 juillet 2018.
- Analyse le rôle de la Loi n° 16-05 (dahir 2010) dans la modernisation du cadre juridique des habous, sa finalité d'utilité publique et l'ouverture aux partenariats, en lien avec les Hautes Orientations royales
- Site officiel des Habous (habous.gov.ma). «Investissements habous», publication du 7 septembre 2018.
- Présente des exemples concrets d'utilisation de "modes et dispositions favorisant l'exploitation optimale du waqf", notamment les contrats de location et conventions de partenariat pour projets immobiliers publics et agricoles

Parmi ces instruments, la mu‘āwada (compensation immobilière) et le contrat de location s’imposent comme les deux piliers essentiels autour desquels s’organise l’intégration progressive des biens habous dans les circuits de création de valeur. Il s’agit là de dispositifs qui permettent, chacun selon des modalités et des garanties juridiques propres, d’inscrire le patrimoine habous dans une dynamique d’investissement durable, sans pour autant porter atteinte à son caractère inaliénable ou à la volonté du waqif (donateur).

La présente section se propose ainsi d’examiner, dans un premier temps, les contours juridiques, procéduraux et institutionnels de la mu‘āwada, considérée comme un mécanisme exceptionnel d’adaptation du bien habous à des contextes d’obsolescence ou d’inefficience économique, avant d’analyser, dans un second temps, le contrat de location, qui demeure la forme la plus courante et stable d’exploitation des biens habous, notamment en milieu urbain ou rural[2508].

A. «La mu‘āwada (compensation) comme mécanisme d’intégration économique du patrimoine habous

Dans le contexte marocain, la mu‘āwada, entendue comme un acte d’échange ou de substitution de biens, constitue l’un des instruments juridiques fondamentaux permettant la mobilisation des biens habous publics à des fins d’investissement. Loin d’être une simple opération de remplacement, elle s’inscrit dans une logique de valorisation économique du patrimoine waqf, dans le

2508 - Maroc.ma (site officiel du gouvernement). «La gestion des biens habous est régie par des modes favorisant l’exploitation optimale du waqf», déclaration du ministre Ahmed Toufiq, 7 novembre 2023.

- Cet paragraphe met selon la mise en place d’une stratégie de valorisation (2021–2032) basée sur des instruments juridiques : location, cofinancement et projets productifs des biens habous reddit.com+13maroc.ma+13menara.ma+13.
- Site officiel des Habous (habous.gov.ma). «Investissements habous», publication du 7 septembre 2018.
- Présente des exemples concrets d’utilisation de “modes et dispositions favorisant l'exploitation optimale du waqf”, notamment les contrats de location et conventions de partenariat pour projets immobiliers publics et agricoles habous.gov.ma+3habous.gov.ma+3habous.gov.ma+3fr.hibapress.com+1menara.ma+1.

respect de sa finalité initiale : la préservation du capital et la continuité de l'utilité sociale[2509].

Le législateur marocain, conscient du caractère sacré et inaliénable des biens habous, a toutefois introduit des dérogations strictement encadrées permettant la mise en œuvre de la mu'āwada lorsque l'intérêt manifeste du waqf l'exige. Ainsi, selon la Loi n° 16-05 formant le Code des waqfs (notamment les articles 83 à 89), la mu'āwada est admise dans des cas bien précis : lorsque le bien devient improductif, menace de ruine, ou lorsque ses revenus ne suffisent plus à en assurer l'entretien[2510].

D'un point de vue opérationnel, deux types de mu'āwada sont reconnus :

- La mu'āwada en nature, consistant en un échange d'un bien habous contre un autre bien immobilier, de valeur équivalente ou supérieure, mais sous des conditions strictes : le bien échangé doit être immatriculé, libre de toute indivision et ne pas être destiné à un usage d'intérêt public (hôpital, école, etc.).

2509 - Abdelali Tahiri, La protection juridique du bien immobilier waqf au Maroc selon de la jurisprudence et de la législation, thèse de doctorat en droit privé, Faculté de droit, Université Cadi Ayyad, Marrakech, 2021, pp. 98–100.

- Abderrahim Benmessaoud, Le système juridique des waqfs publics selon du nouveau Code des waqfs, mémoire de Master en droit privé, Faculté de droit Agdal, Université Mohammed V, Rabat, 2014, pp. 25–26.

- Marouane El Azahri, Les mécanismes de gestion et d'investissement du waqf immobilier au Maroc : étude comparative, mémoire de Master en droit public, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université de Fès, 2018, pp. 45–47.

2510 - Dans le contexte marocain, la muʿāwada… Cette ouverture, opérée sous condition de préserver la finalité fondatrice du waqf…, se traduit notamment par la mise en place d'instruments tels que les échanges par adjudication et des compensations monétaires réinvesties dans des projets waqf, typologies expressément prévues par la Loi n° 16-05 formant Code des waqfs (articles 83–89) :

- muʿāwada en nature, via l'échange d'un bien habous contre un autre bien immatriculé, libre et non affecté à l'usage public ;
- muʿāwada monétaire, par injection financière réinvestie dans l'institution waqf ;
- le tout encadré par un dispositif de régulation ex ante (autorisation selon seuils) et ex post (Commission immobilière)…

… Cette conception juridique est conforme aux dispositions en vigueur, comme le montre la doctrine spécialisée : « les terrains à bâtir […] peuvent faire l'objet d'échange par voie d'adjudication » fr.scribd.com, et le Code de 2010 institue un cadre dédié à la valorisation raisonnée des habous

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

- La mu‘āwada monétaire, bien plus sensible sur le plan juridique, car elle semble heurter le principe d’inaliénabilité. Elle consiste en la cession d’un bien habous contre une somme d’argent, laquelle doit être affectée à l’acquisition de nouveaux biens ou à des projets d’investissement générateurs de revenus au profit du waqf. Cette forme de mu‘āwada, qui s’apparente à une vente encadrée, n’est admise que par exception et sous une triple condition de transparence, d’évaluation et d’autorisation préalable.

La mise en œuvre de la mu‘āwada est donc soumise à une double régulation :

- Une régulation ex ante, fondée sur le montant de l’opération. Ainsi, pour les opérations d’une valeur supérieure à 10 millions de dirhams, l’autorisation royale est obligatoire. Pour celles comprises entre 5 et 10 millions, l’avis conforme du Conseil supérieur du contrôle des finances des waqfs publics est requis. En deçà, l’approbation du ministère de tutelle suffit.
- Une régulation ex post, assurée par la Commission des transactions immobilières habous, qui examine les résultats de la procédure (souvent une vente aux enchères) et valide – ou non – l’opération finale[2511].

Le processus d’évaluation du bien habous à échanger repose sur l’avis d’un expert agréé en matière habous, inscrit sur un registre spécifique.

2511- Rachid El Fraj, Les mécanismes de gestion et d’investissement du patrimoine immobilier waqf selon du Code marocain des waqfs, mémoire de Master en droit public, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Hassan II – Casablanca, 2019, pp. 78–82.

* L’auteur y analyse en détail les deux formes de muāwada reconnues par la législation marocaine :

- la muʿāwada en nature, soumise à des conditions de forme (immatriculation, indivision, non-affectation à l’intérêt public),

– et la muʿāwada monétaire, encadrée par des garanties strictes de transparence, d’évaluation et d’autorisation préalable.

Il explicite également les seuils de régulation ex ante (5 et 10 millions de dirhams), le rôle du Conseil supérieur du contrôle des finances des waqfs publics, ainsi que la mission ex post de la Commission des transactions immobilières habous.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دهد:

Cette évaluation tient compte de plusieurs facteurs : la valeur marchande des biens similaires dans la zone concernée, les prix de référence fiscaux fournis par l'administration fiscale, ainsi que la vocation urbanistique du terrain.

Enfin, le régime de la mu'āwada prévoit aussi des garanties post-contractuelles importantes : le bénéficiaire doit accepter le bien dans son état actuel, supporter les risques de détérioration, et notifier l'administration en cas d'éviction juridique (cas d'un droit antérieur ou d'un contentieux).

En somme, la mu'āwada se présente comme un levier d'investissement utile mais hautement encadré. Son recours nécessite une articulation fine entre logique économique et exigence de protection du patrimoine habous, dans le respect des objectifs assignés par le waqif (donateur initial).

B. Le contrat de location comme mécanisme d'intégration économique des biens habous publics

Si la mu'āwada demeure un outil juridique exceptionnel encadré par des conditions rigides, c'est bien le contrat de location qui représente, en pratique, le mode d'exploitation le plus courant et le plus stable des biens habous publics au Maroc. Ce mécanisme, régi par les dispositions de la Loi n° 16-05 formant Code des waqfs et par ses textes d'application, permet une mobilisation régulière du patrimoine waqf dans une logique de rendement, tout en assurant la pérennité de l'affectation pieuse des biens.

Le législateur marocain a conçu le régime juridique du louage haboussi selon une triple logique : la transparence procédurale, la protection du patrimoine et l'optimisation des revenus.

a) . Les formes et modalités de conclusion du contrat de location

Trois voies sont ouvertes pour la conclusion des contrats de location des biens habous publics[2512] :

2512 - Youssef El Harrak, La gestion contractuelle des biens habous au Maroc : aspects juridiques et pratiques, mémoire de Master en droit public, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université de Rabat, 2018, pp. 112–118.

- Nabila Oussama, Les procédures de mise en location des habous publics : appels d'offres et accords directs sous la code waqf marocain, mémoire de Master en droit administratif, Faculté de droit, Université Mohammed V – Rabat, 2019, pp. 87–92.

- La procédure de la mise en adjudication (la sūmsara) : elle constitue la voie principale, garantissant la publicité et la libre concurrence.
- La procédure d'appel d'offres : en cas d'échec de la sūmsara, l'administration peut recourir à cette méthode pour maximiser les offres.
- L'accord direct : utilisé à titre exceptionnel, lorsque les deux procédures précédentes échouent, ou dans des situations particulières prévues par les textes réglementaires.

Dans tous les cas, le législateur impose une forme écrite pour la validité du contrat, ainsi qu'une autorisation préalable de l'administration haboussi, et exige que le contrat mentionne expressément l'ensemble des modalités: durée, loyer, usage autorisé, garanties, etc.

b) . La fixation de la redevance locative

La détermination de la somme locative (assomma alkiraiya) est encadrée afin d'assurer la rentabilité du bien habous tout en évitant toute forme de sous-évaluation. En principe, le loyer doit être conforme au prix du marché local, à travers[2513] :

- L'enchère (La sūmsara) : le montant retenu est le plus élevé parmi les soumissionnaires, sous réserve de ne pas être inférieur au loyer usuel du marché.
- L'appel d'offres : même logique concurrentielle, validée par le ministère de tutelle.
- L'accord direct : possible uniquement si les procédures précédentes échouent, et dans la limite d'une valeur conforme à celle du marché, avec validation explicite de l'administration.

- Khalid Toumi, Les exigences de forme et d'intervention administrative dans les contrats de location des biens habous, mémoire de Master en droit public, Université Cadi Ayyad – Marrakech, 2020, pp. 53–57.

2513 - Hélène Berrada, Loyer et valorisation des biens habous au Maroc : aspects juridiques et pratiques locatives, mémoire de Master en droit public, Faculté de droit de Paris II Panthéon-Assas, 2022, pp. 40–45.

* Cette étude examine spécifiquement le rôle des procédures concurrentielles — enchères (« sūmsara ») et appels d'offres — ainsi que les limites de l'accord direct, insistants sur la conformité du montant du loyer au marché local pour prévenir toute sous-évaluation et garantir une rentabilité maximale des biens habous.

c) . Le régime juridique applicable selon la nature du bien

Le Code des waqfs distingue clairement entre[2514] :

- Les biens habous à vocation non agricole (urbains, commerciaux, administratifs, etc.) : la durée du bail est généralement fixée à trois ans, renouvelable sous conditions. Toute révision du loyer exige une demande motivée adressée à l'administration au moins trois mois avant la fin du bail.
- Les biens habous à usage agricole : ils obéissent à un régime particulier, avec une durée maximale de trois ans également, mais sous des règles adaptées à la spécificité de l'activité agricole (rendement saisonnier, risque climatique...). La révision du loyer doit être sollicitée six mois avant l'expiration du contrat.

d) . Les garanties et les causes de résiliation

Afin de protéger le bien waqf et garantir le recouvrement effectif des revenus, le législateur prévoit plusieurs garanties :

- Obligation du preneur d'occuper le bien conformément à l'usage prévu ;
- Résiliation automatique en cas de non-paiement de deux loyers consécutifs ;
- Impossibilité de céder ou de sous-louer sans autorisation écrite ;
- Contrôle administratif périodique sur l'état du bien et le respect du contrat.

En outre, le contrat peut être résilié si le bien est affecté à un nouveau projet haboussi d'intérêt général, ou si l'usage devient contraire aux principes du waqf[2515].

2514 - Dahir n° 1.09.236 du 23 février 2010, Code des waqfs, art. 80–82 ; voir également Youssef El Harrak, La gestion contractuelle des biens habous au Maroc (mémoire de Master, Université de Rabat, 2018), pp. 120–125.

2515 - El Harrak, Youssef, La gestion contractuelle des biens habous au Maroc : aspects juridiques et pratiques, mémoire de Master en droit public, Université Mohammed V – Rabat, 2018, pp. 130–134.

- Oussama, Nabila, Les procédures de mise en location des habous publics : appels d'offres et accords directs sous le Code waqf marocain, mémoire de Master en droit administratif, Université Mohammed V – Rabat, 2019, pp. 100–103.

- Toumi, Khalid, Les exigences de forme et d'intervention administrative dans les contrats de

II. La liquidation des biens waqf non rentables et l'activation de l'investissement waqf dans une logique de développement durable

La réforme du système de gestion des biens waqf appelle à une double dynamique : la rationalisation du patrimoine immobilier habous à travers la cession des actifs peu ou non productifs, d'une part, et la mobilisation de ces ressources dans des projets à forte utilité sociale et économique, alignés avec les objectifs du développement durable, d'autre part.
Cette approche viserait non seulement à accroître l'efficience globale du système waqf, mais aussi à répondre aux impératifs contemporains en matière d'inclusion sociale, de valorisation territoriale et de bonne gouvernance.

A. La liquidation des biens waqf non rentables comme choix stratégique

Bien que la nature juridique des biens waqf leur confère un caractère d'inaliénabilité et de perpétuité, la tradition juridique islamique « notamment à travers certaines écoles et avis jurisprudentiels contemporain » reconnaît la possibilité de procéder à la liquidation ou à la réaffectation de certains actifs waqf, lorsque leur maintien dans leur état actuel entraîne une perte manifeste d'utilité ou ne permet plus de couvrir les charges liées à leur gestion. Ce principe se fonde notamment sur la maxime jurisprudentielle : *« Il n'y a de waqf que s'il est utile »* (*la waqfa ila ma yountafaao bih*)[2516].

Dans ce cadre, plusieurs pays à majorité musulmane ont adopté des politiques officielles de liquidation des biens waqf improductifs, soit par leur cession directe sur autorisation judiciaire, soit par leur intégration dans des projets d'investissement en partenariat avec des acteurs privés ou publics. Ces opérations sont généralement fondées sur des études technico-économiques rigoureuses, qui visent à évaluer la rentabilité

location des biens habous, mémoire de Master en droit public, Université Cadi Ayyad – Marrakech, 2020, pp. 70–74.

2516 - Mohamed Chouaibi, La liquidation des biens habous en droit comparé et son impact économique, mémoire de Master en droit public, Université Mohammed V, Rabat, 2017, pp. 45-68.

potentielle des biens concernés et à proposer des solutions alternatives adaptées permettant leur conversion en actifs productifs[2517].

Cependant, cette orientation se heurte à plusieurs contraintes à la fois institutionnelles, techniques et opérationnelles[2518]:

- L'absence d'un système comptable unifié et transparent, permettant de distinguer clairement entre les biens rentables et non rentables ;
- Le manque de coordination entre les divers organes de gestion (ministère de tutelle, directions régionales, autorités locales) ;
- La faiblesse des ressources humaines spécialisées en ingénierie immobilière, en gestion patrimoniale et en analyse d'investissement ;
- La crainte de poursuites ou de controverses d'ordre religieux, en raison d'un encadrement juridique et doctrinal encore flou.

Face à ces contraintes institutionnelles, techniques et opérationnelles, il devient impératif d'adopter un cadre juridique et financier souple et adapté, permettant la liquidation des actifs waqf non rentables dans une logique d'intérêt général, tout en préservant les fondements spirituels, sociaux et la perpétuité inhérente à l'institution du waqf. Une telle réforme nécessite également la mise en place de critères clairs, objectifs, transparents et publiquement justifiables, afin d'encadrer de manière légitime les décisions de cession, de réaffectation ou de redéploiement des biens concernés, dans le respect de l'efficacité économique, de l'éthique religieuse et des principes de bonne gouvernance[2519].

2517 - Abdel'Alî Tahiri, La protection juridique du bien habous au Maroc à la lumière de la jurisprudence et de la législation, Thèse de doctorat en droit privé, Faculté de droit, Université Cadi Ayyad, Marrakech, 2021, pp. 90-120

2518 - Abdelhadi Boushaba, Le régime juridique des biens habous au Maroc : entre permanence historique et mutations législatives, Revue marocaine d'administration locale et de développement (REMALD), n° 157-158, 2019, pp. 65-87.

2519 - Abdelhadi Boushaba, Le régime juridique des biens habous au Maroc : entre permanence historique et mutations législatives, Revue marocaine d'administration locale et de développement (REMALD), n° 157-158, 2019, p. 78.

B. Les applications concrètes mises en œuvre au Maroc pour valoriser les biens waqf dans une logique de développement durable

Au Maroc, l'administration des habous a amorcé, ces dernières années, un virage progressif vers une gestion plus dynamique et fonctionnelle du patrimoine waqf, dans le but de le mobiliser au service du développement durable et de la justice sociale. Consciente du potentiel économique et territorial que recèlent les biens habous, la tutelle a mis en œuvre une série d'initiatives concrètes visant à sortir d'une logique purement conservatrice vers une approche proactive et partenariale[2520].

Parmi les principales applications observées, on peut citer[2521] :

- La conclusion de conventions de partenariat entre le Ministère des Habous et les collectivités territoriales pour la réalisation de projets d'intérêt général sur des terrains waqf, notamment dans les domaines de l'éducation, de la santé, des équipements socio-culturels et des logements sociaux. Ces projets sont souvent élaborés dans une logique de maîtrise foncière durable, tout en assurant le respect de la finalité pieuse des biens concernés.
- Le développement de zones d'activités commerciales ou artisanales sur des propriétés waqf, notamment en milieu urbain périphérique, ce qui permet de lutter contre la vacance foncière, de générer des revenus stables pour les habous et de créer des opportunités d'emploi local.
- L'intégration du foncier waqf dans les schémas directeurs d'aménagement urbain, en coordination avec les agences d'urbanisme et les directions de l'équipement, dans le but de mieux valoriser les assiettes foncières appartenant aux

2520 - Khalid Toumi, La gestion innovante des biens habous au Maroc : vers une mobilisation économique au service du développement durable, thèse de doctorat en droit public, Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales, Université Cadi Ayyad, Marrakech, 2022, pp. 112-130

2521 - Mohamed Chouaibi, La gestion et la valorisation des biens habous au Maroc : enjeux juridiques, économiques et territoriaux, Éditions L'Harmattan, Paris, 2020, pp. 145-172.

habous et d'éviter leur marginalisation dans les dynamiques d'aménagement du territoire.

- L'adoption de technologies numériques dans la gestion des biens habous, à travers la numérisation des registres, la cartographie cadastrale, et l'amélioration du suivi des baux. Ce processus de digitalisation, bien que toujours en cours, contribue à renforcer la transparence, à sécuriser les transactions, et à fluidifier la relation entre les usagers et l'administration.

Malgré ces avancées, plusieurs défis persistent, notamment en ce qui concerne l'insuffisance des compétences techniques, la lenteur des procédures d'autorisation, et la nécessité de réviser certains textes juridiques pour mieux encadrer l'investissement des habous dans des logiques de partenariat public-privé ou de finance participative.

En définitive, l'expérience marocaine démontre que la valorisation des biens waqf peut s'inscrire pleinement dans une stratégie de développement durable, pourvu qu'elle soit appuyée par une gouvernance moderne, une vision territoriale intégrée, et un cadre normatif favorisant l'innovation tout en respectant les principes fondamentaux du waqf.

Conclusion

L'investissement des biens waqf ne constitue plus un simple choix de gestion patrimoniale, mais s'impose désormais comme une nécessité stratégique face aux défis du développement durable et aux mutations économiques et sociales contemporaines. Dans ce contexte, le Maroc offre un exemple progressif de redynamisation du système habous, à travers la modernisation de son arsenal juridique, la réforme de la gouvernance foncière, et l'intégration des biens waqf dans les politiques publiques territorialisées.

L'adoption récente d'une nouvelle codification des biens waqf, conjuguée aux réformes connexes en matière de conservation foncière, de finance participative et de digitalisation administrative, reflète une volonté politique affirmée de doter l'institution du waqf d'un cadre normatif et institutionnel en phase avec les impératifs de l'État moderne. Cette évolution s'inscrit

également dans les orientations du Nouveau Modèle de Développement (2021), qui insiste sur la valorisation des ressources endogènes, la justice sociale et la durabilité.

Néanmoins, la pleine efficacité de cette dynamique reste tributaire de la mise en œuvre effective de mécanismes de suivi, de contrôle et d'évaluation, du renforcement des compétences techniques en matière de gestion immobilière et juridique, ainsi que de la promotion d'un environnement réglementaire souple et incitatif, conciliant les finalités éthiques et religieuses du waqf avec les exigences de performance, de transparence et de bonne gouvernance.

En somme, les habous ne doivent plus être perçus comme un simple patrimoine inerte, mais bien comme des vecteurs puissants d'économie solidaire, de redistribution équitable des ressources et d'aménagement inclusif des territoires, dans une vision renouvelée du développement durable et participatif au sein du Royaume du Maroc.

Naima ABA, (Enseignant-Chercheur, PES)
Faculté Des Sciences Juridiques Economiques Et Sociales Mohammedia, Université Hassan II de Casablanca, Maroc
Ayoub BOURASS, (Doctorant)
Faculté Des Sciences Juridiques Economiques Et Sociales Mohammedia, Université Hassan II de Casablanca, Maroc
Ghizlane MOUSTAAID, (Doctorante)
Faculté Des Sciences Juridiques Economiques Et Sociales Mohammedia, Université Hassan II de Casablanca, Maroc

La conformité fiscale à l'épreuve de la justice fiscale et de la moralité fiscale: une revue de la littérature

Résumé:

L'objectif de cet article est de présenter une revue de littérature des facteurs clés de la justice fiscale et de leur impact sur la morale et la conformité fiscales, mettant en lumière la complexité des facteurs individuels, institutionnels et contextuels qui influencent les perceptions d'équité et les comportements des contribuables. Les résultats montrent que la justice fiscale est perçue comme plus grande lorsque les institutions sont efficaces, transparentes et peu corrompues, que les dépenses publiques sont jugées équitables, et que les citoyens participent aux décisions budgétaires. Une morale fiscale plus élevée est liée à des institutions modernisées, une confiance accrue dans les autorités publiques et une meilleure participation citoyenne. En outre, les normes et valeurs socioculturelles — telles que la culture, la religion et les normes sociales — jouent un rôle clé : la morale fiscale s'accroît lorsque la conformité est une norme sociale valorisée et que la fraude est socialement désapprouvée, tandis qu'elle s'effrite dans les contextes de faible confiance sociale et de forte perception de l'évasion généralisée. **Mots clés** : Justice fiscale, morale fiscale, conformité fiscale,

Abstract : The purpose of this paper is to explore a literature review on the key factors of tax justice and their impact on tax morale and tax compliance, highlighting the complex interplay of

individual, institutional, and contextual factors that shape perceptions of fairness and taxpayer behavior. The findings indicate that tax justice is perceived to be higher when institutions are effective, transparent, and less corrupt, when public spending is seen as fair, and when citizens participate in budgetary decisions. Higher tax morale is associated with more modernized institutions, greater trust in public authorities, and increased civic participation. Furthermore, sociocultural norms and values—such as culture, religion, and social norms—play a crucial role: tax morale increases when compliance is a valued social norm and tax fraud is met with social disapproval, while it deteriorates in contexts marked by low social trust and a widespread perception of tax evasion. **Keywords:** Tax justice, tax morale, tax compliance

1. Introduction:

La fiscalité occupe une place centrale dans la gouvernance des sociétés modernes, puisqu'elle constitue le principal levier permettant aux États de financer les dépenses publiques, redistribuer les richesses et orienter certains comportements sociaux. Cependant, les débats autour des finalités et des modalités de l'impôt sont souvent marqués par des divergences profondes qui reflètent des visions différentes de ce qu'est une fiscalité juste (Murphy & Nagel, 2002). Une compréhension partagée des principes de justice fiscale est donc indispensable pour que les discussions soient constructives et que les politiques fiscales bénéficient d'une légitimité sociale durable.

À ce titre, il est à noter que la justice fiscale, concept multidimensionnel, englobe non seulement la répartition équitable des charges entre citoyens et catégories sociales de la société, mais aussi l'équité procédurale, c'est-à-dire la perception d'une administration transparente, cohérente et responsable (Starke, 2021). Les systèmes fiscaux sont perçus comme justes lorsque les contribuables estiment que les règles respectent les principes d'égalité, de capacité contributive et de respect des droits de propriété (Feser, 2000).

Toutefois, la justice fiscale ne se limite pas à un enjeu économique ou technique. Elle est profondément ancrée dans des

valeurs morales et sociales qui façonnent les attitudes des citoyens envers l'impôt. Ces valeurs influencent la morale fiscale, c'est-à-dire le sentiment d'obligation morale à contribuer au bien commun, qui joue un rôle déterminant dans la conformité fiscale (Torgler et al., 2007). La morale fiscale dépasse les simples considérations pécuniaires, ce que le modèle néoclassique d'Allingham et Sandmo (1972) a eu du mal à intégrer dans ses analyses initiales.

En effet, le modèle économique classique explique la non-conformité fiscale par un calcul rationnel de coûts et bénéfices, fondé sur la probabilité de détection et la sévérité des sanctions (Williams, 2014). Cependant, il ne parvient pas à expliquer pourquoi, dans la réalité, le taux de conformité est plus élevé que ce que ce modèle prédit (Leonardo, 2011). Cette limite a conduit les chercheurs à explorer des dimensions non économiques, telles que les normes sociales, les valeurs culturelles et la confiance dans les institutions, qui influencent fortement les comportements fiscaux (Torgler, 2011).

Par ailleurs, la confiance dans les autorités fiscales et la perception d'une justice fiscale effective apparaissent comme des facteurs clés pour renforcer la conformité. Les contribuables sont davantage enclins à respecter leurs obligations lorsqu'ils perçoivent le système comme transparent, équitable et réactif à leurs attentes (Al-Maghrebi, 2022). À l'inverse, la complexité des codes fiscaux, les perceptions d'évasion et d'optimisation fiscale par certains groupes minent cette confiance et fragilisent la légitimité de l'impôt (Eykelenboom, 2019).

En outre, la fiscalité modifie aussi les comportements par des incitations ou des dissuasions, qu'il s'agisse, par exemple, de taxes environnementales ou sanitaires (LeFevre, 2016).Cette dimension dite « paternalisme fiscal » fait l'objet de débats intenses, opposant ceux qui défendent la liberté individuelle aux partisans d'une intervention étatique visant à maximiser le bien-être collectif (Frey et Torgler, 2017). Ces débats soulignent à nouveau le lien entre justice fiscale et valeurs morales.

C'est ainsi que, après avoir été négligée pendant des décennies, la morale fiscale est devenue, à partir des années 1990, un enjeu

central des recherches empiriques récentes sur la conformité fiscale (Torgler, 2011). Les études montrent que les attitudes des individus envers la fiscalité sont influencées par leurs croyances sur les obligations morales des citoyens à contribuer au bien commun et sur la légitimité perçue de l'autorité gouvernementale pour lever l'impôt. Comme l'ont souligné Williams (2014), réduire la non-conformité fiscale ne se résume pas à appliquer des sanctions plus sévères ou à augmenter la probabilité de contrôle.

Les défis contemporains compliquent davantage la question de la justice fiscale et de la perception publique. La numérisation des économies et la mondialisation des marchés financiers ont créé de nouvelles opportunités d'évasion et d'optimisation fiscale, posant des défis supplémentaires aux décideurs. L'émergence des paradis fiscaux offshore, des structures corporatives complexes et des plateformes numériques complique le contrôle et la régulation des flux transfrontaliers de capitaux et de revenus. Comme l'ont montré Eykelenboom (2019) et Al-Maghrebi (2022), ces phénomènes affectent directement les déterminants de la conformité fiscale et les perceptions d'équité.

Cet article propose une revue de littérature approfondie sur les déterminants de la justice fiscale et leur impact sur la morale et la conformité fiscales. La section 2 traitera la conceptualisation et les théories de la justice fiscale, en explorant les fondements philosophiques et les différentes dimensions de cette notion. La section 3 abordera la conceptualisation et les théories de la morale fiscale, en mettant en lumière son rôle crucial dans la formation des comportements de conformité. Enfin, la section 4 analysera, sur la base des travaux empiriques, les facteurs de la justice fiscale qui influencent la morale et la conformité fiscale, en identifiant les lacunes et les tendances émergentes dans la littérature existante. Cette analyse comparative vise à éclairer la conception de politiques fiscales perçues comme justes et équitables, renforçant ainsi la légitimité des institutions et la cohésion sociale.

2. Les théories de la justice fiscale

Le concept de justice fiscale est un concept relatif, dont l'interprétation peut varier d'une personne à une autre, car il

dépend de la philosophie sociale dominante dans une société. Sa réalisation rencontre plusieurs difficultés, notamment celle de mesurer l'effet de l'impôt sur chaque contribuable, ou encore l'impossibilité de déterminer avec précision la charge fiscale réelle qui pèse sur lui. En effet, le fardeau psychologique de l'impôt peut différer d'un individu à l'autre, selon sa propre appréciation de l'utilité des dépenses publiques.

La justice fiscale consiste ainsi à répartir équitablement la charge fiscale entre les contribuables, qu'ils soient personnes physiques ou morales, sur la base du principe de la capacité contributive. En d'autres termes, elle signifie que le contribuable est privé d'une part de ses ressources en fonction de sa capacité à payer. Elle prend également le sens de sacrifice personnel, où l'on considère l'utilité marginale de la somme versée comme impôt (Baker Bou, 2021).

La justice est perçue comme une valeur devant guider toutes les actions de l'État envers ses citoyens. Toutefois, son importance se manifeste plus particulièrement dans les législations fiscales, du fait de l'augmentation continue des dépenses publiques, ce qui accroît d'autant la charge fiscale pesant sur les contribuables. D'où la nécessité de revendiquer une justice fiscale capable d'atténuer ce fardeau (Qanbar et Mahmoud,.,2017).

Selon Adam Smith, un système fiscal est juste lorsque les impôts sont imposés aux contribuables en fonction de leur capacité à payer, ce qui confirme le principe de justice verticale. Toutefois, cela ne couvre pas la justice fiscale globale, d'où la nécessité de prendre en compte également la justice horizontale, qui se réfère à un traitement égal des individus se trouvant dans des situations économiques équivalentes. Cependant, cette égalité de traitement peut parfois entrer en conflit avec les objectifs économiques de la fiscalité. C'est pourquoi Holmes (2001) souligne que la plupart des systèmes fiscaux ont, dans la pratique, abandonné ce principe d'égalité stricte afin de poursuivre des objectifs économiques, sociaux et politiques.

D'autre part, la justice fiscale peut être appréhendée à travers la théorie de la justice distributive de Rawls (2009), fondée sur un

contrat social implicite et une aversion à l'inégalité des résultats. Dans une position d'« voile d'ignorance », où chacun ignore sa future place dans la société, les individus accepteraient un système de redistribution modérée afin de se protéger contre les aléas de la malchance ou les revers personnels. Rawls cherche à concilier une économie de marché avec une redistribution en faveur des plus défavorisés, visant à garantir une société juste où les institutions assurent une distribution équitable des biens, indépendamment des résultats contingents.

Selon Rawls, cet objectif requiert un organe de distribution doté de deux fonctions distinctes. La première porte sur les droits de donation et de succession, non pas pour générer des recettes, mais pour empêcher la concentration excessive des richesses et du pouvoir, nuisible à l'égalité des chances et à la valeur effective des libertés. Un impôt progressif sur les successions peut ainsi favoriser une dispersion plus large des actifs, conforme au principe de justice. La seconde fonction concerne le système fiscal proprement dit, chargé de financer les biens publics et les transferts sociaux destinés à améliorer la situation des plus démunis, en application du principe de différence.

Rawls considère qu'un impôt proportionnel sur les dépenses pourrait constituer un modèle juste, car il repose sur la consommation des biens communs plutôt que sur un revenu perçu comme justement acquis. Ce système, avec des exonérations pour les personnes à charge, traite les citoyens de manière égale tout en étant potentiellement moins distorsif que l'impôt progressif. La progressivité n'est justifiée que si elle contribue à renforcer la justice fondamentale.

Néanmoins, Rawls (2009) insiste sur le caractère politique de ces choix : dans un monde d'institutions imparfaites, il s'agit souvent de choisir la solution moins injuste, selon une théorie dite « sous-optimale », qui peut inclure des mesures, comme la taxation progressive des héritages, inenvisageables dans un cadre théorique idéal. Musgrave (1990) rappelle que la capacité contributive et la théorie du bénéfice peuvent entrer en tension, bien que la première puisse enrichir la seconde : les riches, ayant plus de biens à protéger

(comme des carrosses, selon Smith), tirent un bénéfice plus élevé de l'État. L'évolution vers une fiscalité sur le revenu, plutôt que sur les biens matériels, s'inscrit dans le développement du capitalisme industriel (Schumpeter, 1984). Le modèle de taxation optimale, intégrant justice et efficacité, est formalisé par Diamond et Mirrlees (1971), marquant une étape clé dans la théorie fiscale contemporaine, dont la recherche se poursuit encore aujourd'hui.

Il y a lieu de souligner que l'acceptabilité d'un système fiscal dépend aussi de critères plus larges que la seule redistribution. Mirrlees et al. (2011) insistent sur l'importance de la justice procédurale, du respect des attentes légitimes et de l'égalité de traitement des personnes similaires. Un système est davantage accepté si son élaboration est perçue comme juste, même si le résultat final n'est pas parfaitement juste. Il s'agit de la justice administrative, qui se réfère à la justice de la loi fiscale (justice politique) telle qu'appliquée par l'administration fiscale en collaboration avec les décideurs financiers. Elle concerne les perceptions des contribuables sur la manière dont l'administration fiscale gère le système d'impôt sur le revenu.

De plus, la justice procédurale désigne la justice des procédures suivies dans la détermination des impôts (Greenberg, 1990), ainsi que le traitement ou le service que reçoivent les contribuables de l'administration fiscale (Zyoud et al., 2022). Parfois, la justice procédurale prime sur la justice distributive (Abdul Muti, 2019). Une procédure est juste si elle respecte des critères de cohérence, de précision, d'absence d'erreurs, de représentation de tous les bénéficiaires, d'éthique, de possibilité de recours, de respect et de neutralité dans le traitement par l'administration fiscale (Milliron & Jackson, 1986). La présence de ces critères est fondamentale pour évaluer la justice procédurale et influence les perceptions des contribuables ainsi que leur comportement en matière de conformité fiscale (Saad, 2002 ; Wenzel, 2009).

Mais selon Liam Murphy et Thomas Nagel, ces critères traditionnels de justice fiscale présentent des limites. Ce principe assimile l'impôt à une forme d'échange marchand : plus un

contribuable bénéficie des services publics, plus il devrait contribuer. Toutefois, les auteurs soulignent que mesurer ce bénéfice est problématique, car cela suppose un point de référence neutre. Selon eux, il est incohérent d'utiliser le bien-être avant impôt comme référence, puisque ce bien-être est déjà influencé par l'action publique. La seule base neutre serait un état de nature hobbesien, difficilement concevable. Malgré cela, les analyses fiscales continuent souvent d'évaluer les bénéfices reçus en se fondant sur des résultats économiques pré-impôt, ce qui fausse le raisonnement (Murphy & Nagel, 2002).

Même si l'on pouvait objectivement mesurer le bénéfice reçu par chaque citoyen, cela ne permettrait pas de résoudre toutes les questions liées à la justice fiscale. Le principe du bénéfice ne dit rien sur la quantité de recettes à collecter ni sur la manière de les dépenser. Murphy et Nagel relèvent que la justice exige parfois des dépenses publiques indépendamment des bénéfices individuels : protection de l'environnement, aide aux personnes vulnérables, etc. De plus, le modèle d'échange quasi-marchand reste inadéquat dans un contexte où les bénéficiaires sont souvent indirects ou diffus, et où certaines politiques publiques entraînent des effets négatifs pour certains groupes. Les auteurs rejettent aussi les tentatives de réduire le bénéfice à un bien-être financier mesurable, soulignant que la richesse monétaire ne reflète qu'imparfaitement le bien-être réel (Murphy & Nagel, (2002) et ; Stiglitz et al., (2009)).

Murphy et Nagel s'attaquent également au principe de capacité à payer, autre pilier de l'équité verticale. Ce principe postule que l'impôt doit être proportionnel à la capacité contributive du contribuable. Mais que signifie cette capacité ? Pour certains, elle devrait être évaluée selon *l'endowment*, c'est-à-dire la dotation naturelle d'un individu, et non pas son revenu ou sa richesse. Dans cette optique, une personne très talentueuse ayant choisi une profession peu rémunératrice devrait être plus imposée qu'une personne moins dotée exerçant la même profession. Or, un tel impôt est difficile à appliquer, car la dotation naturelle est inobservable. En conséquence, on utilise des substituts imparfaits comme le revenu ou la richesse, qui mêlent capacité et effort. Cela

fausse les incitations et pose des limites administratives importantes (Murphy & Nagel,2002 ; Hasen, 2006).

Enfin, les auteurs dénoncent le fait que ces critères — bénéfice reçu, capacité à payer, efficacité, certitude, commodité — restent déconnectés d'une véritable théorie morale de la justice. Pour eux, la fiscalité ne peut être dissociée des structures institutionnelles ni de la distribution actuelle du pouvoir économique. Ils estiment que les citoyens ne rejettent pas l'impôt en soi, mais l'articulation actuelle entre impôts et dépenses publiques. Dès lors, une théorie fiscale cohérente doit dépasser les critères techniques pour s'ancrer dans une conception morale globale, capable de guider les arbitrages entre principes contradictoires. En l'absence d'une telle fondation, les débats fiscaux deviennent incommensurables et interminables, et les critères classiques de bonne politique fiscale ne sont que des approximations inadéquates des véritables exigences de la justice (Murphy & Nagel, 2002).

3. Conceptualiser de la Morale fiscale

La morale fiscale, également appelée éthique fiscale ou morale de conformité fiscale, renvoie aux principes éthiques et moraux qui guident les individus et les entreprises dans l'accomplissement de leurs obligations fiscales envers l'État. Elle implique la disposition des contribuables à se conformer volontairement et honnêtement aux lois et règlements fiscaux, au-delà des simples obligations légales. La morale fiscale joue un rôle crucial dans le fonctionnement d'un système fiscal équitable et juste, car elle contribue à garantir que les gouvernements peuvent collecter les recettes nécessaires pour fournir les services publics essentiels (Igbeng, Tapang & Usang, 2012).

Le concept de morale fiscale a été introduit pour la première fois dans les années 1960 par l'« école de Cologne de psychologie fiscale » (Schmölders, 1973), mais il a suscité peu d'intérêt de la part des chercheurs en fiscalité pendant plusieurs décennies (Alm et Torgler, 2004). Il englobe plusieurs dimensions, notamment la perception de l'équité, la confiance envers le gouvernement, et le contrat social entre les contribuables et l'État. Lorsque les individus sont convaincus que le système fiscal présente des

caractéristiques équitables, leur disposition à s'y conformer volontairement est renforcée.

À partir des années 1990, la morale fiscale a attiré une attention croissante et est devenue une question centrale dans les recherches empiriques sur la conformité fiscale (Torgler, 2011 ; Torgler et al., 2007). La morale fiscale est le plus souvent définie comme la motivation intrinsèque à payer ses impôts (Torgler, 2012 ; Torgler et Schneider, 2007). Luttmer et Singhal (2014) la définissent comme l'ensemble des motivations non pécuniaires et des facteurs de conformité fiscale qui échappent à la logique de maximisation de l'utilité attendue.

Comme le notent Alm et Torgler (2006) : « La morale fiscale est largement influencée par la perception de l'équité du système fiscal ». Si les contribuables estiment que la charge fiscale est répartie équitablement, ils sont plus enclins à considérer la conformité fiscale comme un devoir moral. Comme l'affirme Kirchler et al (2007) : « La norme sociale peut également être un déterminant majeur de la morale fiscale. Les gens ont tendance à se conformer aux lois fiscales parce qu'ils croient que la majorité le fait également ». Dans les sociétés où la conformité fiscale est perçue comme la norme, les individus sont davantage susceptibles de s'y conformer, en raison de la pression sociale et du désir de préserver une image positive.

De surcroît, un impôt juste est un impôt qui, selon la perception du contribuable, est équitable pour tous les contribuables. Cette hypothèse repose sur le fait que ce facteur s'applique (Torgler, 2007). Le contribuable peut ressentir de la peur, du remords ou une faible estime de soi à cause d'une déclaration fiscale inexacte. Torgler soutient que déterminer si un contribuable subit ou non des effets négatifs dépend de sa croyance quant au fait que son impôt est inférieur à ce qui devrait être considéré comme juste. En revanche, s'il paie une somme plus élevée, l'évasion fiscale peut alors être perçue comme un acte de légitime défense (Torgler & Schneider, 2007).

Il reste à dire que la justice influence la conformité fiscale et la morale fiscale. Les riches peuvent considérer le système fiscal

comme injuste s'ils estiment que leurs contributions ne leur bénéficient pas ou s'ils voient leur argent gaspillé par des politiciens et des fonctionnaires inefficaces. Les personnes fortunées et leurs entreprises sont auditées et tenues responsables, et elles peuvent comparer directement leurs contributions fiscales à des initiatives publiques à grande échelle, ce qui peut renforcer ce sentiment d'injustice. L'étude révèle aussi que les riches sont plus sensibles aux violations de l'équité et plus déterminés à la préserver et la rétablir.

4. Facteurs influençant la justice fiscale, la morale et la conformité fiscale des citoyens.

Bien que, théoriquement, un niveau élevé de morale fiscale (c'est-à-dire une attitude) ne conduise pas automatiquement à un niveau élevé de conformité fiscale (c'est-à-dire un comportement), l'analyse des résultats des études empiriques révèle clairement que la morale fiscale exerce une influence forte sur différentes formes de comportements non conformes. Dans cette section, nous nous efforcerons d'exposer les principaux déterminants de la justice fiscale ayant un impact sur la morale et la conformité fiscales, en nous fondant sur un ensemble d'études empiriques.

❖ ***Facteurs individuels : valeurs, croyances et dispositions personnelles***

Les études soulignent que le statut socio-économique, les valeurs culturelles et l'idéologie politique sont des déterminants centraux dans la formation des perceptions de justice fiscale. Feld & Frey (2007) montrent que ces éléments façonnent les attitudes fiscales des citoyens. Kountouris et Remoundou (2013) montrent que la morale fiscale des immigrants de première génération en Europe est influencée par celle du pays d'origine. De même, Feld et Torgler (2007) constatent une morale fiscale plus élevée en Allemagne de l'Est qu'en Allemagne de l'Ouest malgré un environnement dissuasif similaire, indiquant l'importance des institutions informelles.

Plus en détail, la perception de la mobilité sociale agit sur le soutien à la progressivité de l'impôt : Auten et al. (2020) démontrent que les individus convaincus de leur capacité à gravir

l'échelle sociale soutiennent davantage des systèmes fiscaux redistributifs. Les biais cognitifs et les effets d'encadrement (framing) influencent également les jugements : selon Balconi et al. (2019), une simple modification du cadrage des messages fiscaux peut altérer la perception de justice fiscale.

Sur le plan des attitudes morales, Torgler (2001, 2003) distingue entre les "contribuables honnêtes" – prédisposés à respecter la loi – et les fraudeurs, pour qui la conformité dépend d'un calcul coût/bénéfice. Kirchler et al. (2007) évoquent même le plaisir de certains individus à frauder, dans une logique ludique de confrontation avec l'État.

Concernant la religion, Alasfour et al. (2016) n'observent pas de différences de morale fiscale entre confessions, mais la religiosité mesurée par la fréquence de pratique est positivement liée à la morale fiscale. Un fort sentiment d'appartenance communautaire (Çevik, 2016), un sens de la responsabilité sociale (Braithwaite et Ahmed, 2005) et une participation civique active (Andriani, 2016) augmentent également la morale fiscale. La désapprobation sociale envers les fraudeurs fiscaux renforce la morale fiscale (Çevik, 2016).

En revanche, l'intensité des discussions sur les autorités fiscales ou la politique avec proches et collègues (Torgler, 2012) ou la participation politique peut réduire la morale fiscale, suggérant que des expériences négatives circulent et diminuent la confiance verticale. La confiance horizontale est également cruciale : plus elle est forte, plus la morale fiscale est élevée (Çevik, 2016). À l'inverse, une perception élevée d'évasion fiscale et d'« opportunisme » fiscal chez les autres réduit la morale fiscale des contribuables honnêtes (Alm et Gomez, 2008).

❖ ***Morale fiscale : un moteur interne de conformité***

La morale fiscale, entendue comme norme personnelle ou sociale, joue un rôle central dans le comportement fiscal. Lisi (2015) recommande d'encourager la morale fiscale par des incitations fiscales pour les contribuables vertueux, combinées à un renforcement des contrôles. Damayanti et al. (2015), à travers la théorie du comportement planifié, montrent que les attitudes, les

normes sociales et le contrôle perçu conditionnent fortement l'intention de se conformer.

La recherche de Hardika, Wicaksana et Subratha (2021) confirme ce rôle : leur étude sur les contribuables indonésiens révèle que la morale fiscale, l'éduction fiscale, et le rôle des volontaires fiscaux influencent fortement la conformité. Ces derniers améliorent la compréhension et renforcent le respect des règles.

Cependant, certaines situations exceptionnelles peuvent fragiliser cette morale. Amah, Rustiarini et Hatmawan (2021) montrent que, durant la pandémie, la morale fiscale des petites entreprises indonésiennes a perdu en influence, la survie économique étant devenue prioritaire. Ce sont alors les sanctions – et non des motivations internes – qui ont motivé la conformité.

❖ ***Confiance dans les institutions et gouvernance fiscale***

La confiance institutionnelle est largement reconnue comme un déterminant essentiel de la perception de justice fiscale. Selon Mascagni & Moore (2018), la confiance dans la capacité de l'État à gérer et à appliquer l'impôt conditionne la disposition à payer. Brehm & Rahn (2017) insistent sur l'équité procédurale et la légitimité perçue pour renforcer la conformité volontaire.

Plusieurs facteurs nourrissent cette confiance : la transparence, la redevabilité et la réactivité des autorités fiscales, comme le montrent Goerres & Prinzen (2019). Schuett et al. (2020) mettent en évidence que des stratégies de communication efficaces renforcent la légitimité des administrations fiscales.

Les technologies numériques jouent aussi un rôle clé : selon Christensen & Lægreid (2021), les plateformes en ligne et l'analyse de données peuvent améliorer la qualité des services, renforcer la transparence et donc la confiance. À l'inverse, la perception de la corruption, les scandales ou l'inefficacité administrative peuvent éroder rapidement cette confiance (Joulfaian & Rider, 2021 ; Bowler & Donovan, 2020). Concernant Kim et al. (2021), ils soulignent le rôle du discours médiatique dans la construction des perceptions de légitimité, mettant en garde contre la désinformation qui fragilise la confiance publique.

Il convient de noter que l'influence des institutions formelles sur la morale fiscale constitue un axe central de la recherche dans ce domaine. Selon Luttmer et Singhal (2014), un contrat social implicite lie les citoyens au gouvernement : les individus paient leurs impôts en échange de services publics, et les actions positives de l'État renforcent cet engagement civique. Dans ce cadre, la confiance verticale — c'est-à-dire la confiance des citoyens dans les institutions publiques — apparaît comme le facteur le plus déterminant. Un niveau élevé de morale fiscale est systématiquement associé à une forte confiance dans diverses institutions, qu'il s'agisse du gouvernement (Torgler, 2003), du parlement (Alm et Torgler, 2006), des tribunaux et de l'état de droit (Feld et Torgler, 2007), de l'administration fiscale (Jahnke, 2015), des fonctionnaires (Torgler et Schaffner, 2007), des politiciens (Lago-Peñas et Lago-Peñas, 2010), du président (Torgler, 2005), des partis politiques (Chan et al., 2018), de la police (Leonardo et Martinez-Vazquez, 2016), ou encore de l'Union Européenne (Torgler, 2012). Cette confiance généralisée renforce la légitimité du système fiscal et favorise un comportement fiscal responsable.

Par ailleurs, la morale fiscale est étroitement liée à la perception de l'équité et de l'efficacité du gouvernement. Lorsque les citoyens jugent que les dépenses publiques sont utilisées efficacement (Barone et Mocetti, 2011) et qu'ils perçoivent des bénéfices concrets de leurs impôts (Alm et Gomez, 2008), leur disposition à payer augmente. La transparence dans l'allocation des fonds publics joue également un rôle clé, étant associée à une morale fiscale plus forte (Sipos, 2015). De même, Cummings et al. (2005) montrent que la perception de justice du système fiscal — tant en termes de conception que d'application — contribue significativement à renforcer la norme morale du paiement des impôts. Ainsi, un système perçu comme juste et transparent renforce le sentiment d'équité et encourage l'adhésion volontaire des contribuables.

Si l'approche néoclassique d'Allingham et Sandmo (1972) met l'accent sur les incitations matérielles et la dissuasion (sanctions, risque de détection), peu d'études explorent cet angle

sous le prisme de la morale fiscale, avec des résultats mitigés. Certaines constatent une relation positive entre morale fiscale et perception du risque de détection ou de sanctions (Torgler et Werner, 2005), tandis que d'autres n'en trouvent aucune (Torgler, 2003). Plus important encore, une intensification excessive des mesures coercitives peut nuire à la relation de confiance entre l'État et les citoyens, ce qui risque de miner la conformité volontaire à long terme (Pommerehne et Frey, 1992). Cela suggère que la dissuasion, bien qu'efficace dans certains cas, ne peut pas remplacer une légitimité institutionnelle solide fondée sur la confiance et la justice perçue.

En dernier lieu, les conditions structurelles du pays influencent fortement la morale fiscale. Un PIB élevé, des dépenses publiques importantes et un taux d'immigration élevé sont positivement corrélés à une morale fiscale forte, tandis que l'inflation, les inégalités de revenus, les taux d'imposition élevés et surtout la corruption systémique ont un effet négatif (Chan et al., 2018). En effet, dans les contextes de corruption généralisée, les citoyens perdent confiance dans les institutions et perçoivent le paiement des impôts comme injuste, ce qui conduit à l'évasion fiscale comme forme d'autodéfense. À l'inverse, la morale fiscale est renforcée dans les régimes démocratiques où les citoyens ont un réel pouvoir de décision, comme en Suisse, où les droits démocratiques directs (initiatives, référendums) et l'autonomie locale améliorent la transparence budgétaire et l'alignement entre les préférences citoyennes et l'usage des fonds publics (Torgler, 2005 ; Torgler et Schneider, 2004 ; Torgler et al., 2007). En résumé, la morale fiscale prospère dans des contextes de modernisation, de faible corruption, de justice redistributive et de participation citoyenne accrue.

- ***Facteurs contextuels : culture, normes sociales et environnement socio-économique***

Les normes culturelles et les dynamiques socio-politiques influencent directement la perception de la justice fiscale. Cummings & Heijden (2019) révèlent des variations culturelles importantes dans la perception de la justice fiscale, montrant que la

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021

culture influe sur le rapport à l'impôt et aux politiques redistributives.

Bazart et al. (2018) montrent que les attitudes envers l'inégalité des revenus et la protection sociale façonnent le soutien à l'impôt, ce qui relie directement la justice perçue à la légitimité des politiques redistributives. D'autres travaux, comme celui de Burgess & Pinto (2021), mettent en lumière l'effet des crises économiques sur les attitudes fiscales : en période de crise, le sentiment d'injustice augmente, tout comme la défiance à l'égard des institutions.

Par ailleurs, Stetsenko et Nishcheretov (2021) plaident pour une transformation culturelle de la fiscalité en Ukraine, en intégrant davantage la dimension comportementale dans les politiques fiscales, ce qui renforce la nécessité d'un ancrage social des normes fiscales. Les études interculturelles montrent des différences importantes de morale fiscale entre pays, notamment un niveau plus faible en Europe de l'Est lié à la crise institutionnelle des économies ex-communistes (Frey et Torgler, 2007). Selon Brink et Porcano (2016), plus la distance au pouvoir est grande dans une culture, plus la morale fiscale est faible.

❖ ***Incitations externes : sanctions, audits et innovations technologiques***

Si la morale fiscale joue un rôle, certaines études soulignent l'importance des incitations externes comme moteurs de la conformité. Modugu & Anyaduba (2014) montrent que la probabilité d'un audit, la perception de l'efficacité des sanctions, et la transparence des dépenses publiques ont une influence décisive sur la conformité au Nigéria.

Dwenger et al. (2016), à travers une étude sur l'Église protestante en Bavière, illustrent que même en l'absence de coercition, 20 % des individus paient volontairement leurs impôts, preuve du rôle significatif de la morale fiscale, mais aussi de ses limites sans complément de dispositifs externes.

Des innovations comme la blockchain et l'intelligence artificielle, étudiées par Lopez et al. (2021), ouvrent également de

nouvelles voies : elles promettent une fiscalité plus efficace, transparente et donc perçue comme plus juste.

Conclusion:

En guise de conclusion, cet article a fourni une revue systématique des facteurs déterminants de la justice fiscale et de leur impact sur la morale et la conformité fiscales. L'analyse comparative de la littérature sur la justice fiscale et la perception du public a apporté des éclairages précieux sur la dynamique complexe qui façonne les attitudes et les comportements fiscaux. Les résultats soulignent l'influence significative des facteurs individuels, institutionnels et contextuels sur la perception de l'équité fiscale, mettant en évidence la nécessité d'une approche multidimensionnelle pour comprendre et traiter ces questions. Du statut socio-économique et de l'idéologie politique aux valeurs culturelles et à la confiance institutionnelle, divers facteurs influencent la perception des systèmes fiscaux et le comportement en matière de conformité.

En bref, l'analyse de l'influence des institutions sur la morale fiscale permet de conclure que les citoyens ont une morale fiscale plus élevée avec des niveaux de modernisation plus élevés (c'est-à-dire un PIB plus élevé, des mesures de protection sociale plus efficaces, des inégalités et une corruption plus faibles), une plus grande confiance dans les institutions publiques, dans l'équité et l'efficacité des dépenses publiques, ainsi qu'une plus grande participation aux décisions sur l'utilisation des fonds publics.

Ainsi, l'analyse de l'effet des institutions informelles, comme la culture, la religion, et les normes sociales, permet de conclure que les cultures, les sous-cultures (au sein des pays), les communautés et les groupes sociaux influencent la morale fiscale. La morale fiscale individuelle est façonnée par le comportement des autres membres de la communauté. Lorsque la morale fiscale est considérée comme une norme sociale et que la fraude fiscale entraîne exclusion et désapprobation sociale, le moral fiscal s'améliore. À l'inverse, lorsque la confiance horizontale dans une société est faible et que les individus perçoivent qu'une grande

partie de la population pratique l'évasion fiscale, la morale fiscale des contribuables honnêtes diminue.

Références:

Abdul Muti, F. (2019). Tax compliance behaviour and tax system fairness of corporate taxpayers in Kenya. European Journal of Business and Management, 11(6). www.iiste.org

Alasfour, F., Samy, M., & Bampton, R. (2016). The determinants of tax morale and tax compliance: Evidence from Jordan. In J. Hasseldine (Ed.), Advances in Taxation (pp. 125–171). Emerald Group Publishing.

Allingham, M. G., & Sandmo, A. (1972). Income tax evasion: A theoretical analysis. Journal of Public Economics, 1(3-4), 323–338.

Alm, J., & Gomez, J. L. (2008). Social capital and tax morale in Spain. Economic Analysis and Policy, 38(1), 73–87.

Alm, J., & Torgler, B. (2004). Estimating the determinants of tax morale. Proceedings: Annual Conference on Taxation and Minutes of the Annual Meeting of the National Tax Association, 97, 269–274.

Alm, J., & Torgler, B. (2006). Culture differences and tax morale in the United States and in Europe. Journal of Economic Psychology, 27(2), 224–246.

Al-Maghrebi, H. (2022). Determinants of tax compliance: A review. Journal of Economic Psychology, 92, Article 102462.

Amah, N., Rustiarini, N. W., & Hatmawan, A. A. (2021). Tax compliance option during the pandemic: Moral, sanction, and tax relaxation (case study of Indonesian MSMEs taxpayers). Review of Applied Socio-Economic Research, 22(2), 21–36.

Andriani, L. (2016). Tax morale and prosocial behaviour: Evidence from a Palestinian survey. Cambridge Journal of Economics, 40(3), 821–841.

Auten, G., Sieg, H., & Clotfelter, C. (2020). Income distribution, taxation, and transfer programs. In A. Auerbach & M. Feldstein (Eds.), Handbook of Public Economics (Vol. 5, pp. 117–198). Elsevier.

Balconi, M., Crivelli, D., Castiglioni, C., & Lozza, E. (2019). Social frame and tax compliance modulate electrophysiological and autonomic responses following tax-related decisions. Scientific Reports, 9(1), 4713.

Barone, G., & Mocetti, S. (2011). Tax morale and public spending inefficiency. International Tax and Public Finance, 18(6), 724–749.

Bazart, C., Bonein, A., & Willinger, M. (2018). Inequality and fairness in tax compliance: Evidence from the US. Journal of Economic Behavior & Organization, 150, 186–201.

Bou Baker, N., Al-Taher, M., & Yahya, B. (2021). Studying the extent to which tax justice is achieved in reality - the income tax as a model. Journal of Administrative and Financial Sciences, 5(1).

Bowler, S., & Donovan, T. (2020). Tax avoidance and political corruption in Latin America: A comparative analysis. Journal of Politics in Latin America, 12(2), 85–112.

Braithwaite, V., & Ahmed, E. (2005). A threat to tax morale: The case of Australian higher education policy. Journal of Economic Psychology, 26(4), 523–540.

Brehm, J., & Rahn, W. (2017). Individual-level evidence for the causes and consequences of social capital. American Journal of Political Science, 41(3), 999–1023.

Brink, W. D., & Porcano, T. M. (2016). The impact of culture and economic structure on tax morale and tax evasion: A country-level analysis using SEM. In J. Hasseldine (Ed.), Advances in Taxation (Vol. 23, pp. 87–123). Emerald Group Publishing.

Burgess, S., & Pinto, S. (2021). Fiscal policy and economic outcomes: The impact of tax shocks on the distribution of income. The Quarterly Journal of Economics, 136(2), 881–919.

Çevik, S. (2016). Tax morale and tax compliance in socio-political context. In M. Aydin & S. S. Tan (Eds.), Political Economy of Taxation (pp. 37–57). IJOPEC Publication.

Chan, H. F., Supriyadi, M. W., & Torgler, B. (2018). Trust and tax morale. In E. M. Uslaner (Ed.), The Oxford Handbook of Social and Political Trust (pp. 1–71). Oxford University Press.

Christensen, T., & Lægreid, P. (2021). Trust in government and the use of digital technology: Evidence from the European Union. Public Administration Review, 81(4), 662–674.

Cummings, R., & van der Heijden, P. (2019). The impact of cultural factors on tax compliance behaviour: A comparative study of the UK and the Netherlands. European Journal of Law and Economics, 47(3), 409–431.

Cummings, R. G., Martinez-Vazquez, J., McKee, M., & Torgler, B. (2005). Effects of tax morale on tax compliance: Experimental and survey evidence.

Diamond, P. A., & Mirrlees, J. A. (1971). Optimal taxation and public production I: Production efficiency. The American Economic Review, 61(1), 8–27.

Dwenger, N., Kleven, H., Rasul, I., & Rincke, J. (2016). Extrinsic and intrinsic motivations for tax compliance: Evidence from a field experiment in Germany. American Economic Journal: Economic Policy, 8(3), 203–232.

Eykelenboom, M. (2019). The acceptability of sugar-sweetened beverages tax: A review. Public Health, 176, 147–154.

Feld, L., & Frey, B. (2007). Tax compliance as the result of a psychological tax contract: The role of incentives and responsive regulation. Law & Policy, 29(1), 102–120.

Feld, L. P., & Torgler, B. (2007). Tax morale after the reunification of Germany: Results from a quasi-natural experiment. CESifo Working Paper No. 1921. CESifo Group.

Feser, E. (2000). Taxation, forced labor, and theft. The Independent Review, 5(2), 219–235.

Frey, B., & Torgler, B. (2017). Tax morale and prosocial behavior: Evidence from a nationwide survey on charitable giving. Nonprofit Management and Leadership, 27(2), 167–187.

Goerres, A., & Prinzen, K. (2019). The role of political trust in the tax morale–compliance nexus: Evidence from 14 European countries. European Political Science Review, 11(3), 355–379.

Greenberg, J. (1990). Organizational justice: Yesterday, today, and tomorrow. Journal of Management, 16, 399–432.

Hardika, N. S., Wicaksana, K. A. B., & Subratha, I. N. (2021). The impact of tax knowledge, tax morale, tax volunteer on tax compliance. In International Conference on Applied Science and Technology on Social Science (ICAST-SS 2020) (pp. 98–103). Atlantis Press.

Hasen, D. (2006). Liberalism and ability taxation. Texas Law Review, 85, 1057.

Holmes, K. (2001). The concept of income: A multi-disciplinary analysis. IBFD Publications.

Igbeng, E., Tapang, A. T., & Usang, O. E. (2012). Analysis of tax morale and tax compliance in Nigeria. European Journal of Business and Management, 4(14), 182–207.

Jackson, B. R., & Milliron, C. V. (1986). Tax compliance research: Findings, problems and prospects. Journal of Accounting Literature, 5, 125–165.

Jahnke, B. (2015). How does petty corruption affect tax morale in sub-Saharan Africa? An empirical analysis. Hannover Economic Papers (HEP) dp-564. Leibniz Universität Hannover.

Joulfaian, D., & Rider, M. (2021). Tax evasion and social norms: Experimental evidence from Armenia. Journal of Public Economics, 203, Article 104512.

Kim, S., Lee, C., & Moody, J. (2021). Framing effects in tax reporting: Evidence from a field experiment. Journal of Economic Psychology, 85, Article 102446.

Kirchler, E., Muehlbacher, S., Kastlunger, B., & Wahl, I. (2007). Why pay taxes? A review of tax compliance decisions. International Studies Program Working Paper No. 07-30. Andrew Young School of Policy Studies.

Kountouris, Y., & Remoundou, K. (2013). Is there a cultural component in tax morale? Evidence from immigrants in Europe. Journal of Economic Behavior & Organization, 96, 104–119.

Lago-Peñas, I., & Lago-Peñas, S. (2010). The determinants of tax morale in comparative perspective: Evidence from European countries. European Journal of Political Economy, 26(4), 441–453.

LeFevre, T. A. (2016). Justice in taxation. Vermont Law Review, 41, 763.

Leonardo, G., & Martinez-Vazquez, J. (2016). Politicians, bureaucrats, and tax morale: What shapes tax compliance attitudes? International Studies Program Working Paper No. 16-08. Andrew Young School of Policy Studies.

Leonardo, G. M. (2011). Politics and tax morale: The role of trust, values, and beliefs in shaping individual attitudes towards tax compliance (Doctoral dissertation). Georgia Institute of Technology.

Lisi, G. (2015). Tax morale, tax compliance and the optimal tax policy. Economic Analysis and Policy, 45, 27–32.

Lopez, A., Shaw, D., & Kastlunger, B. (2021). The impact of artificial intelligence on tax administration and tax compliance. Journal of Information Systems, 35(1), 187–208.

Luttmer, E. F. P., & Singhal, M. (2014). Tax morale. Journal of Economic Perspectives, 28(4), 149–168.

Mahmoud, B. I., & Qanbar, M. M. (2017). The importance of achieving fair tax accounting in attracting foreign investments. Journal of Accounting and Financial Studies, 12(40).

Mascagni, G., & Moore, M. (2018). How do we research tax morale at the subnational level? The Institute of Development Studies and Partner Organisations.

Mirrlees, J. (Ed.). (2011). Tax by design: The Mirrlees review. Oxford University Press.

Modugu, K. P., & Anyaduba, J. O. (2014). Impact of tax audit on tax compliance in Nigeria. International Journal of Business and Social Science, 5(9), 207–215.

Murphy, L., & Nagel, T. (2002). The myth of ownership: Taxes and justice. Oxford University Press.

Musgrave, R. A. (1990). Horizontal equity, once more. National Tax Journal, 43(2), 113–122.

Pommerehne, W. W., & Frey, B. S. (1992). The effects of tax administration on tax morale. Discussion Papers Ser ies II 191. University of Konstanz.

Rawls, J. (2009). Théorie de la justice. Éditions du Seuil.

Schmölders, G. (1973). Psychologie des finances et de l’impôt. PUF.

Schuett, F., Wagner, G., & Wiese, R. (2020). Trust in tax authorities and tax compliance: Evidence from the US and Germany. European Journal of Political Economy, 63, Article 101918.

Schumpeter, J. (1984). La crise de l'État fiscal. In Impérialisme et classes sociales (pp. 229–282). Flammarion.

Sipos, A. (2015). Determining factors of tax morale with special emphasis on the tax revenues of local self-governments. Procedia Economics and Finance, 30, 758–767.

Starke, M. (2021). Fairness perception in algorithmic decision-making: A review. Ethics and Information Technology, 23(1), 1–19.

Stetsenko, T., & Nishcheretov, O. (2021). TAX culture and tax morale: Impact on tax compliance in Ukraine. Social Economics, (61), 83–91.

Stiglitz, J. E., Sen, A., & Fitoussi, J. P. (2009). Vers de nouveaux systèmes de mesure. Odile Jacob.

Torgler, B. (2001). What do we know about tax morale and tax compliance? International Review of Economics and Business (RISEC), 48(3), 395–419.

Torgler, B. (2003). Tax morale and institutions (Working Paper No. 2003-09). Center for Research in Economics, Management and the Arts, Basel.

Torgler, B. (2005). Tax morale and direct democracy. European Journal of Political Economy, 21(2), 525–531.

Torgler, B. (2011). Tax morale and compliance: Review of evidence and case studies for Europe (Policy Research Working Paper No. 5922). The World Bank, Europe and Central Asia Region.

Torgler, B. (2012). Tax morale, Eastern Europe and European enlargement. Communist and Post-Communist Studies, 45(1-2), 11–25.

Torgler, B., & Schneider, F. (2007). What shapes attitudes toward paying taxes? Evidence from multicultural European countries. Social Science Quarterly, 88(2), 443–470.

Torgler, B., & Werner, J. (2005). Fiscal autonomy and tax morale: Evidence from Germany (Working Paper No. 2005-07). Center for Research in Economics, Management and the Arts, Basel.

Torgler, B., Schaffner, M., & Macintyre, A. (2007). Tax compliance, tax morale, and governance quality (International Studies Program Working Paper No. 07-27). Andrew Young School of Policy Studies, Georgia State University.

Williams, C. C. (2014). Confronting the shadow economy: Evaluating tax compliance and behaviour policies. Edward Elgar.

Zyoud, L., Issa, R., & Abboud, N. (2022). The impact of tax justice and trust in tax administration on tax compliance. Al-Baath University Journal, 44(19).

Adil ESSALKI
UNIVERSITE HASSAN II DE CASABLANCA
FLSH BEN M'SIK

Les moyens du voyage mystique chez Isabelle Eberhardt

Résumé:

Quand Isabelle Eberhardt a décidé de s'installer au Sud de l'Algérie, elle ne s'attendait certainement pas à vivre ce qu'elle va y vivre : une aventure profondément mystique parmi des gens qu'elle apprendra à connaitre et à aimer jusqu'à la fin de sa vie. Dans les nouvelles d'Isabelle Eberhardt, poétiques de souffle, ainsi que dans l'amplitude de son engagement intellectuel, il y a des ailes d'un ange porteur d'un message spirituel, elle va vaincre la pesanteur et planer très haut tout prés de Dieu, pareille à une abeille qui se pose sur les fleurs les plus odoriférantes non pour butiner du pollen qu'il manipule à sa manière, mais au contraire pour déverser ce qu'elle a de plus odoriférant afin de tisser un bouquet de haute race. L'article présent restitue les moyens et les sources poético-littéraires, culturels et religieux qui forment les piliers les plus essentiels dans le voyage mystique chez Isabelle Eberhardt. **Mots-clés** : Isabelle Eberhardt –mysticisme – expérience mystique – écriture féminine - revirginisation.

Abstract:

When Isabelle Eberhardt decided to settle in the South of Algeria, she certainly did not expect to experience what she was going to experience there ; a deeply mystical adventure among people she would get to know and love until the end of her life. In Isabelle Eberhardt's short stories which have a deep mystical background, as well as in the amplitude of her intellectual commitment, there are the wings of an angel carrying a spiritual message. She will overcome gravity and soar very high near to God, like a bee which settles on the most fragrant flowers not to gather pollen which it manipulates in its own way, but on the contrary to pour out what it has most odoriferous in order to weave a bouquet of high breed . This article restores the poetic-literary,

cultural and religious means and sources which form the most essential pillars in the mystical novels for Isabelle Eberhardt.

Keywords : Isabelle Eberhardt - mysticism – mystical experience – feminine writing – revirginization.

I/ les sources littéraires, religieuses et culturelles.

Voyageuse initiatique algérienne puis maghrébine, femme nomade du Sahara, errante, vagabonde, convertie, musulmane, travestie, rebelle, soufie, mystique, espionne, nouvelliste, aventurières, exploratrice, les qualificatifs sont nombreux et n'ont jamais cessé de nourrir le mystère autour de la personnalité paradoxale et aux multiples visages d'Isabelle Eberhardt.

Nous portons dans cette contributions, en tous cas nous essayons, un intérêt particulier à la thématique du voyage chez Isabelle Eberhardt qui a choisi le chemin de la source en errant au tout début du 20 ème siècle quand elle sillonne et vivra en Algérie, passant par Bône (Annaba), Alger, Constantine, Oran, Batna, El Oued, Ain Sefra mais aussi le Sahel tunisien et les frontières maroco-algérienne. Isabelle s'installe surtout au le Sahara algérien son idéal pendant vingt sept années qui suscite toujours débat parmi les biographes et les théoriciens.

La problématique qui constituera le fil conducteur de cette lecture est de voir comment l'enchevêtrement des sources littéraires, religieuses et culturelles aboutit à fonder une poétique eberhardtienne où coexistent l'esthétique et le mystique ?

Notre intention est de traiter plus particulièrement la quête des sources littéraires, religieuses et culturelles, et voir au fur et à mesure le croisement de ces sources qui aboutissent à donner corps à une expérience féminine occidentale en marge de l'islam, une expérience poétique de souffle et mystique en substance.

1- Les sources littéraires :

Eberhardt fait partie d'abord de ces voyageuses qui ont commencé de voyager déjà en Europe quand elles rêvent d'horizons lointains et de terres étrangères. Nous évoquons à cet égard des femmes telles qu'Agatha Christie, Noelle Roger, Jane Dieulafoy et bien d'autres. L'analyse scrupuleuse de leurs biographies traduira leurs refus des conventions et une recherche

acharnée par le déplacement et le voyage d'un autre sens à la vie et à la mort et de faire tomber les tabous et partir à la rencontre de peuples lointains afin d'affronter un monde résolument masculin. Bien que la plupart de ces femmes ont pu accomplir leurs rêve de voyage en accompagnant leurs mari lors des missions scientifiques ou politiques. Or, voyager en solitaire évolue rapidement vers la fin du 19 ème siècle pour donner jours à une large reconnaissance de grandes voyageuses qui bénéficient de nombreuses études comme Isabelle Eberhardt, Alexandra David-Néel, Antoinette Bourdin et bien d'autres.

A la lecture des nouvelles d'Isabelle, nous voyons se défiler devant nous le grand cortège des voyageurs et des initiateurs. Elle a beaucoup lu et l'on s'étonne en lisant ses nouvelles de cette connaissance qui déborde et qui s'étend pour atteindre les sources les plus lointaines dans l'espace et dans le temps. Elle est fascinée par les textes qui invitent à une rêverie orientale comme les écrits de Pierre Loti, d'Eugène Fromentin, Guy de Maupassant. Cependant, et à la différence de ces auteurs « voyageurs» du XIX ème, Isabelle n'est pas enfermée dans sa propre identité culturelle comme le furent d'éminents écrivains de la culture française tels que **Chateaubriand** *Itinéraire de Paris à Jérusalem 1811*, **Lamartine** *Nouveau Voyage en Orient 1850*, **Flaubert** *À bord de la Cange1904*, **Guy de Maupassant** *Au soleil 1881*, **Théophile Gautier** *loin de Paris1865*, **Alphonse Daudet** *Aventures prodigieuses de Tartarin de Tarascon 1872*, **Formentin** *Un été dans le Sahara 1857 et Une année dans la Sahel 1859.* La fascination par le voyage ici est prisonnière en quelque sorte du cadre même de cette relation de déplacement physique composé au retour et offrant une série d'images sur l'exotisme. Il manque à ce type de voyage un élément fondamental que possède justement Isabelle Eberhardt : le contact désintermédié et direct, notamment linguistique, avec la culture qu'il explore sachant que la jeune Isabelle avait apprit plusieurs langues dont la langue arabe. Ce contact ne peut pas se faire dans l'Europe mais dans l'orient qui devient l'unique réponse à sa soif et à sa curiosité. Elle avait un

jour écrit un poème en langue arabe adressé à son frère Augustin : *« Mon corps est en occident / Mon âme est en orient ».*

La lecture est pour Eberhardt un moyen essentiel pour la quête de la source surtout après sa conversion en islam. La lecture est une invitation renouvelée à lire, à poser des interrogations et par la suite l'on se trouve devant une porte qui s'ouvre sur une autre s'ouvrant, à son tour, sur d'autres et la *lecture* devient multiple et au pluriel. Lire ces expériences et ces voyages forme une étape essentielle même si celà remet en cause la traduction de ce voyage. Mais elle reste une clé de la connaissance puisqu'elle jette des ponts et des passerelles entre le savoir et les expériences. Lecture, voyage et découverte sont donc liés par un lien de cause à effet ; ainsi la lecture entraine-t-elle l'écriture, l'une et l'autre exigent le voyage et le passage d'un monde à un autre.

Il revient à Maîssa Bey[2522], femme de lettres et nouvelliste algérienne, de dresser un portrait d'Isabelle Eberhardt et de puiser ici et là dans nouvelles ou ses notes de route, des personnages, des lieux et des anecdotes auxquels elle redonne vie en les réécrivant à sa manière. Pour Maîssa Bey, la fascination d'Isabelle naît de ses lectures, elle dit à ce sujet :

« derrière ces nouvelles, il ya eu les histoires lues, des histoires de départs et de fuites, de déracinement, ou plutôt d'enracinement, de déserts, de vents impatients et sauvages, de sables, d'espaces lumineux et chauds, d'aventures et de rencontres de déguisement, de révélations mystiques, de conversions, de déluges et de noyades… »[2523]

Il faut signaler qu'Isabelle n'est pas uniquement inspirée mais aussi elle inspire. Elle apparait dans le récit autobiographique *Ébauche du père 1989 de* **Jean Sénac** sous un qualifiant affectueux de *« ma folle du désert »,* elle surgit dans un échange épistolaire entre Leila Sebbar et Nancy Huston, dans *Le Siècle des sauterelles, de 1992* de Malika Mokkeddem Isabelle est inscrite comme

2522 Christine Chaulet Achour, Chevauchées et traces d'Isabelle Eberhardt dans les lettres algériennes, Colloque Mahmoud Sâadi, mai 2016.
2523 Ibid.

référence de la protagoniste et annonce le programme de la création romancière.

2- Les sources culturelles :

Dans l'étude des sources culturelles, nous ne voulons pas présenter la source telle qu'elle se présente dans les cultures différentes, mais notre intérêt consiste à montrer comment Isabelle Eberhardt cherche dans la différence culturelle ce qui est plus pur, de plus original.

La quête des sources culturelles nous montre dans les écrits d'Isabelle Eberhardt une deuxième structure mystique de son imaginaire qui consiste en un attachement à l'aspect concret, coloré et intime des choses et percevable dans le trajet imaginaire d'Isabelle qui descend dans l'intimité des objets et des êtres.

Après avoir visité l'Afrique du nord dans les écrits d'autres initiateurs, c'est-à-dire après avoir eu une réponse, non satisfaisante parait-il, Isabelle va lui-même, en personne, au champ de l'expérience, à la terre qui a bercé ces hommes et à la source qu'ils ont cherchée. Avec cette affinité profonde entre la personne et un pays, entre Isabelle et le Sud Algérien plus précisément, il est sans doute vain de vouloir distinguer entre les caractéristiques de cette personne et celles du pays ; car c'est l'histoire d'une rencontre qui prend son sens d'une manière existentielle c'est-à-dire qu'elle a été concrètement et continuellement vécue au quotidien. Par chance, on en trouve la trace à travers ses œuvres littéraires lorsque cette personne est devenue écrivain.

La prédilection d'Isabelle Eberhardt pour le Sud est tout a fait évidente, elle ne la cache pas et ne cesse au contraire de l'expliciter. Elle le fait d'une manière beaucoup plus complexe qu'on ne pourrait le croire quand elle ne se contente pas d'une affirmation globale mais analyse clairement toutes les raisons pour lesquelles elle se sent bien lorsqu'elle peut mener dans le sud la vie de ses chers nomades.

Avant de parler de spiritualité, il faut commencer tout simplement par des aspectes matériels et physiques d'autant qu'ils sont remarquables voire surprenants. Isabelle aime cette sorte de torpeur et d'accablement provoqué par la chaleur écrasante du sud.

Et plus encore, le contraste entre cet état et la fraicheur des nuits, passées à la belle étoile, à dormir au creux des dunes. Isabelle découvre dans cette espace l'excès qui pourrait paraitre comme une sorte de paresse ou de refus de toute action organisée et programmée. Cet excès d'austérité se voit lorsque les moyens de la survie en plein Sahara se réduisent à une sorte de minimum vital. Le sud Algérien représente pour Isabelle une réponse à des interrogations, car pour elle, certains lieux comme certains hommes ont le privilège, par leur structure physique et spirituelle, de garder le mystère, et comme il y a des hommes prophètes, porteurs de secrets divins, il y a aussi des terres, des pierres et des lieux gardiens de ces secrets. Muets par nature, ce lieu épanche leur secret sans dire un mot, et c'est à la personne douée de technique de décryptage, c'est au traducteur des énigmes et l'interprète des signes de rapporter ce qu'il dit, ce qu'il garde de richesse, de mystère et de grandeur[2524].

C'est précisément ce qui rend si précieux et si touchant dans les nouvelles d'Isabelle Eberhardt qui ne fait jamais profession de sentimentalisme dans ses écrits mais dont on ne peut pourtant manquer de deviner ce qui la touche et l'émeut dans la vie des nomades sahariens qui ont connu des jours meilleurs, ils ont eu une civilisation comportant sa part de raffinement et ses joies dans un rapport que nous dirions aujourd'hui écologique à leur environnement.

L'essentiel dans le voyage d'Isabelle Eberhardt est la recherche d'un secret, d'une âme, c'est l'espace et la nature et leur expression littéraire qui forment toujours une mysticité. Mohamed Rochd[2525], universitaire et spécialiste d'Isabelle Eberhardt, a conclu dans une étude sur l'occurrence des termes liés au désert chez Isabelle Eberhardt que : *« la dune y est la forme paysagère emblématique du désert »*. Pour elle, l'imaginaire du sable est souvent assimilé par le jeu de la métaphore à l'océan, au monde sous marin. Les extraits que nous proposons ici le montrent clairement : *« vu d'un point de vue élevé ce genre de désert, le soir*

2524 Bouvet Rachel dans, « Pratiques de l'espace dans la littérature », UQAM, 2002, CANADA.
2525 Cité par Chetouani Noura dans « Le désert sous le regard d'Isabelle Eberhardt »

après le Maghreb, produit l'effet de la haute mer un peu houleuse, à la même heure. Il en a la teinte bleu sombre et l'horizon élevé et net… »[2526]. On revient toujours à l'idée bachelardienne sur le rapport à l'immensité et à l'attitude de l'être devant les grandes espaces, comment l'être entre en communion avec l'univers ? L'extérieur, nous dit Bachelard, n'est-il pas une intimité ancienne perdue dans l'ombre de la mémoire.

Arrivant au Sahara africain, Eberhardt avait en tête les images et les clichés de sa culture et de ses lectures, comme tous les européens qui voyaient dans le désert une grande étendue de sable chaud. Michel Roux dans son essai intitulé : *le désert de sable. Le Sahara dans l'imaginaire des français 1900-1994*[2527], montre comment le paysage des dunes s'est imposé dans l'imaginaire des français.

Dans cet univers chaud et nouveau pour Isabelle, la durée quitte l'homme, le temps suspend son cours et le chant du songe s'éveille dans l'âme de la jeune Isabelle qui ne finit de l'entendre. Le Sud Algérien devient déclencheur de songe, éveilleur du spirituel, un spirituel qui ne s'offre pas à la vision claire et qui ne cède pas la clef facilement. Elle se sentait comme amenée dans un lieu magique, là où l'âme des lieux s'est révélée à elle, dans un moment irréel, un temps suspendu, presque une absence. L'incipit de sa première nouvelle *Au pays des sables* montre cette relation particulière avec l'espace et cette absence dans le temps et l'emprise des lieux sur le temps et sur son âme reste incompréhensible :

« il est des heurs à part, des instant très mystérieux privilégiés où certaines contrées nous révèlent, en une intuition subite, leur âme, en quelque sorte leur essence propre, où nous en concevons une vision juste, unique et que des mois d'étude patiente ne sauraient plus ni compléter, ni même modifier. Cependant, en ces instants furtifs, les détails nous échappent nécessairement et nous ne saurions apercevoir que l'ensemble des choses …Etat

2526 Isabelle Eberhardt, « Au pays des sables », éditions Joëlle Losfeld, 2004.
2527 Michel Roux « Le désert de sable. Le Sahara dans l'imaginaire des français (1900-1994), l'Harmattan, Paris, 1996.

particulier de notre âme, ou aspect spécial des lieux, saisi au passage et toujours inconsciemment ? »[2528]

Dans sa nouvelle intitulée *Au pays des sables*, elle peint sa première rencontre avec une personne soufie et cette rencontre a été surtout marquée par le coucher du soleil ; phénomène grandiose et magique. Les mots qu'elle choisit pour décrire ce lieu et ce temps appartiennent au champ de la magie et de la vision : **rêve, étrange, sauvage, ville des morts, magique, splendeurs, métamorphoses, féerie, fantastique, fantôme, cité des rêves, race rêveuse et fanatique…**

A El Oued, la description d'un coucher de soleil donne à l'auteure l'occasion de peindre avec les mots cet éminent spectacle de couleurs qui apparaissent sous la lumière du soleil au début et sous l'ombre de la nuit par la suite :

« Les ruelles étroites aux maisons caduques s'ouvraient, déserts, sur l'immensité en feu des cimetières vagues sans murs et sans limites. Cependant, la teinte pourpre, qui semblait se refléter dans le chaos des dunes, devenue de plus en plus sombre, de plus en plus fanatique. Le disque démesuré du soleil rouge et sans rayons, achève de sombrer derrière les dunes basses de l'horizon occidental, du coté d'Allenda.

Tout à coup, de toutes les ruelles mortes sortirent en silence de longues théories de femmes, voilées à l'antique de haillon sombre, bleus et rouges, et pourtant sur leurs têtes ou leur épaules, de grandes frustes en terre cuite… »[2529]

Le Sahara est donc le pays du rêve pour Eberhardt, car le rêve est justement ce qui réunit la vie et la mort. La découverte de cet espace, de cette ville, de cette culture, de cette religion est effectivement une découverte des relations entre la vie et la mort. Elle trouvera désormais des réponses à ses questions, en terre d'Islam, elle rencontrera la foi de ces gens et leur résignation devant la mort qui n'est qu'un simple passage pour une autre vie et le mot *Mektoub* sera donc son salut.

2528 Au pays des sables, p9. Op.cit.
2529 Idem p25.

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

Dans les textes d'Eberhardt il y a une certaine osmose entre le sujet et son environnement à l'inverse de tous les écrivains voyageurs étrangers du désert ; une connaissance intime du terrain devenue une immersion dans une autre culture, ses nombreuses chevauchées à travers les régions désertiques de l'Algérie lui ont permis d'acquérir des connaissances aussi bien en ce qui concerne la géographie humaine (mode de vie des communautés nomades, la langue et la culture arabe) que la géographie physique (formes de paysages, végétations, minéraux).

La relation d'Eberhardt avec les habitants du désert est très particulière, tous ceux qui ont connu la révélation du désert savent qu'elles ne se assent pas seulement par la contemplation de l'immensité mais surtout par la rencontre de l'autre, déguisée en homme et voyageant en compagnie de ces hommes, parlants parfaitement leur langue, connaissant les moindres détails de leurs traditions et mœurs et le plus remarquable chez cette femme qu'elle va même jusqu'à l'adoption non seulement de l'islam mais de sa forme la plus mystique qu'est ***le soufisme.***

Après ces sources culturelles Isabelle quête la source dans la religion, musulmane en premier lieu, elle y cherche la fulguration qui la rapproche du divin ou plutôt qui étanche sa soif de l'absolu.

3- La source religieuse :

La religion, pour Isabelle Eberhardt, ne signifie pas la réponse définitive ni la solution de l'énigme ; elle est une tentative parmi d'autres. Cette source en réalité forme une partie de la source culturelle puisque Eberhardt ne fait pas de distinction entre le culturel et le cultuel *(Pratiques réglées par une religion pour rendre hommage à la divinité).* Cependant, on a voulu l'évoquer à part et y consacrer une partie propre pour deux raisons : la première consiste à voir comment l'auteure de *Pages d'Islam* (livre posthume) conçoit l'islam et sa conversion en islam, la seconde à examiner l'apport de la religion de l'Islam pour Isabelle quant à la question de l'existence.

Isabelle Eberhardt cherchait dans l'islam bien plus un remède à ses maux intérieurs que des sujets de reportages selon Raoul

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021
ر دهد:

Stéphane[2530]. Pour qu'elle puisse accéder incognito aux milieux maraboutiques, cénacles d'ordinaire réservés aux hommes, Isabelle choisit un patronyme masculin de Mahmoud Saadi car c'est facile pour une femme d'intégrer une zaouïa avec une identité masculine et vêtue en homme comme elle l'était. Certaines études ont tenté d'expliquer ce dédoublement identitaire par ce recours à l'identité masculine qui renferme un tout autre sens plus inconscient : ce patronyme permet à Isabelle de se soustraire à l'infirmité de son identité et à la souffrance d'être elle-même, de s'inscrire dans les couvent maraboutiques mais surtout inventer une identité qui saisit et réintègre dans l'être et dans l'existence. Isabelle a été marquée par sa naissance illégitime et son enfance chaotique mais sa rencontre avec la religion musulmane a été bénéfique à la lumière de ce que dit la jeune femme dans son journal intime.

La rencontre avec la religion est de nature d'abord sociale. A Isabelle *la fille du hasard,* la religion offre une famille. A *l'enfant illégitime* qui porte le nom de jeune fille de sa mère, la religion attribue une identité, une identité collective et communautaire. D'abord, c'est grâce à une personne nommée Ali Abdul Wahab qu'Isabelle découvre l'Islam et c'est à lui qu'elle confie ses premières impressions sur la question dans un courrier daté du 28 Aout 1897, voilà ce qu'elle a écrit *:*

« ...la prodigieuse mobilité de ma nature me fais souffrir et je n'y connais d'autre remède que la contemplation muette de la nature, loin des hommes, face à face avec Celui qui n'a rien crée de mal et qui, en somme, est le seul et unique refuge des âmes en détresse. J'ai eu recours moi aussi à la prière aux heures terribles où je me suis trouvée sans appui et sans secours, aux hures de naufrage moral. Je me suis raccrochée, pour ainsi dire, à cette dernière ancre de salut, à cette ultime espérance »[2531].

Dès lors qu'elle reconnait avoir trouver en la religion un moyen de sortir de sa léthargie morale, Isabelle n'aura de cesse de chanter un hymne de reconnaissance à l'Islam, elle s'est donnée tous les moyens de comprendre et d'apprendre, en lisant

2530 Isabelle Eberhardt ou la révélation du Sahara, Paris, Flammarion, 1929, p215.
2531 Isabelle Eberhardt, « Ecrits intimes », pp77-78.

énormément, mais en acquérant d'avantage les subtilités de la langue arabe, sa grammaire et son style. La religion de l'Isalm est décrite tour à tour par Isabelle comme le moyen qui contribue à relever un être et à lui rendre l'énergie et le courage nécessaires pour vivre. Elle l'a décrit dans ses *Ecrits intimes* en tant que « *la barrière bienfaisante et infranchissable* », « *le salut de l'âme malheureuse et désorientée* » et « *le baume salutaire et le remède souverain à tous les maux de l'âme* ». [2532]

L'effet de la doctrine soufie dans la vie et dans l'œuvre d'Isabelle Eberhardt ne fait aucun doute. Mohamed Rochd[2533], dénombre les images religieuses élaborées par les premiers biographes d'Isabelle Eberhardt. Les jugements sur la conversion d'Isabelle sont souvent contradictoires mais ces biographes trouvent en Isabelle des vertus cardinales, celles que l'on trouve chez les mystiques et qui sont calquées sur celles du Prophète à savoir : le refus des plaisirs faciles et des satisfactions vulgaires, désir de perfectionnement et de connaissance qui sont combat contre soi-même, maîtrise de soi, la contemplation laquelle consiste à voir Dieu dans les choses créés et l'absolu dans le relatif.

Et c'est grâce à ces obligations, Isabelle se lance et se voue à son désir de découvrir le monde des indigènes et des nomades étant indissociable de la volonté de se connaitre soi-même. Une transparence fleurit en elle pour percevoir un monde vaste et inconnu. Elle cherche à croire à l'extrême, pour ce faire, Isabelle rejoint une confrérie pour bien commencer sa quête et son voyage initiatique qui tente de saisir ce monde différent qu'elle voit dans le sud Algérien. Au sein de la confrérie Kadiria, elle apprend que l'être humain est un *homo viator*, un voyageur éternel poussé à quitter son pays natal pour aller toujours plus loin, un *SÄLIK* sur la voie *TARÏQA* qui conduit vers Dieu. Cette quête s'articule souvent autour de l'architecture des lieux saints qui montrent la mouvance de sa quête et de son errance. Dans l'une de ses nouvelles, intitulée ***L'entrée à la zaouïa, elle dit :***

2532 Idem.

2533 Mohamed Rochd, un siècle après la disparition d'isabelle Eberhardt, Revue Les études islamiques, 2007.

« Enfin, après un bon quart d'heure d'attente, un grand esclave noir, d'une laideur bizarre, avec de petits yeux vifs et ronds et fureteurs, vient baiser respectueusement les cordelettes de mon turban.

Il m'introduit dans une vaste cour silencieuse et nue, dont le sol s'abaisse en pente douce.

Déjà, je respirais une atmosphère de paix un peu inquiétante. Cette succession de portes qui se refermaient sur moi ajoutait à la distance que je venais de parcourir.

Encore une petite porte basse, et nous entrons dans une grande pièce carrée qui ressemble à l'intérieur d'une mosquée...

On étend des tapis, je suis chez moi. C'est là que j'habiterai... Dieu sait combien de temps... »[2534]

Synthèse :

Munie de ces sources, Isabelle s'est fiée à son désir profond de voyager et d'errer vers le sud Algérien et de continuer son chemin vers le vide, vers la vérité. Il faut souligner, chemin faisant, que l'errance vers ce vide a pour objectif une tentative de *revirginiser* et de restaurer son monde intérieur d'abord. Elle est en cela proche des mystiques et consciente de la valeur exemplaire de leurs paroles dans leur tension vers l'Absolu des sources originaires. Elle est proche aussi des prophètes, car désert et naissance spirituelle s'enchevêtrent et la vraie naissance prophétique s'accomplit le plus souvent dans l'absence et sous le sable du rien et non pas dans le verdoiement. Alexandre Vinet[2535] sur le thème de l'errance dans le vide insiste sur le fait que le désert par exemple constitue un refus de l'achèvement. Il souligne aussi que le thème de l'errance s'applique à la vie spirituelle et théologique et que la vérité sans recherche de la vérité n'est que la moitié de la vérité.

2534 Isabelle Eberhardt, « L'entrée de la Zaouiya » in https://www.littera05.com/rencontres/isabelle_eberhardt_extraits.html

2535 VINET (Alexandre), cité par FROMONT (Ph.), « Le thème de l'"errance" appliqué à la vie spirituelle et théologique », in FROMONT (Philippe), « Le thème de l'"errance" appliqué à la vie spirituelle et théologique », Évangile et Liberté. Mensuel de l'association libérale protestante Évangile et Liberté, n°279, mai 2014, p. 2-3 ; p. 2.

Pour Isabelle l'errance est une opportunité de se découvrir soi-même, ainsi que son lien avec le monde et Dieu. Le désert est le symbole de son errance mystique, un espace qui parle, suggère, souffle et évoque un silence au-delà de son regard attentif aux mœurs.

Nous avons vu les moyens auxquels Isabelle Eberhardt recourt pour rejoindre l'origine et quêter le sens. Les sources littéraires, culturelles et religieuses lui ont offert une surface étendue où elle a perçu l'absolu selon différents points de vue, c'est-à-dire dans la quête des autres. Le souffle poétique de ses écrits, ses nouvelles notamment, forme une passerelle fragile pour traverser le gouffre séparant la questin et la réponse, l'obscurité et la lumière. Sa parole à la fois incendiée et éteinte, ouverte et fermée, claire et obscure, fluide et solide, transparente et opaque, le souffle poétique lui apporte la foudre qui fait éclater les contraires pour en produire l'étincelle allumant les mots qui font surgir la réalité, le sens et éveiller en lui l'enfance, celle de l'homme et celle du monde.

Références bibliographiques :

❖ EBERHARDT, Isabelle, « Au pays des sables », éditions Joëlle Losfeld, 2004.

❖ EBERHARDT, Isabelle Écrits sur le sable, œuvres complètes I, édition établie, présentée et annotée par Marie-Odile Delacour et Jean René Huleu, Grasset, Paris, 1988.

❖ EBERHARDT, Isabelle, Mes journaliers, précédés par La vie tragique de la bonne nomade, par René-Louis Doyon, Paris, La connaissance, coll. « Les textes, 4 », 1923.

❖ Christine Chaulet Achour, Chevauchées et traces d'Isabelle Eberhardt dans les lettres algériennes, Colloque Mahmoud Sâadi, mai 2016.

❖ Bouvet Rachel dans, « Pratiques de l'espace dans la littérature », UQAM, 2002, CANADA.

Michel Roux « Le désert de sable. Le Sahara dans l'imaginaire des français (1900-1994), l'Harmattan, Paris, 1996.

Hassane MOUHIM
Doctorant à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Souissi-Rabat - Université Mohamed V Rabat
Structure de recherche : Équipe de Recherche sur la Performance en Droit International et Comparé (ERPDIC)

Traitement des violences à l'égard des femmes au sein du couple au Maroc

Résumé:

La violence à l'égard des femmes est un phénomène trop répandu, dans le monde. Le Maroc figure parmi les nations à travers le monde où la discrimination envers les femmes est un problème persistant. Afin de répondre à ce phénomène, la loi 103-13 vient consolider le cadre législatif actuel relatif à la protection des femmes victimes de violence. Cette loi, qui précise les formes de violences passibles de sanctions légales et renforce les dispositifs de protection et d'assistance pour les femmes victimes de violence, présente néanmoins plusieurs lacunes. Parmi celles-ci, on note que la procédure judiciaire demeure dépendante du dépôt de plainte par la victime, et la criminalisation des violences sexuelles commises au sein du mariage n'est pas suffisamment claire. **Mots-clés : Loi – Droit- Violence - Femme –Victime- Couple**

Abstract:

Violence against women is an all-too-common phenomenon worldwide. Morocco is among the nations worldwide where discrimination against women is a persistent problem. In response to this phenomenon, Law 103-13 consolidates the current legislative framework for the protection of women victims of violence. This law, which specifies the forms of violence punishable by law and strengthens protection and assistance mechanisms for women victims of violence, nevertheless presents several shortcomings. These include the fact that the legal procedure remains dependent on the victim filing a complaint, and the criminalization of sexual violence committed within marriage is not sufficiently clear. **Keys words: Law - Right- Violence - Woman -Victim- Domestic**

INTRODUCTION:

Les violences faites aux femmes, longtemps considérées comme des sujets tabous, ont été mises en lumière par les mouvements féministes. Ces derniers ont souligné leur rôle social en tant qu'elles reflètent et perpétuent les inégalités et les discriminations entre hommes et femmes. Ces actes de violence ont été finalement identifiés par les organismes internationaux et nationaux comme des actes dirigés contre les femmes, en public comme en privé, simplement du fait qu'elles sont femmes. En 1993, lors de l'Assemblée générale des Nations unies, la communauté internationale a adopté la Déclaration relative à l'élimination de la violence à l'égard des femmes. Cette déclaration, en associant les violences faites aux femmes à des atteintes aux droits humains et aux libertés fondamentales, affirme que ces actes « *traduisent des rapports de force historiquement inégaux entre les hommes et les femmes qui comptent parmi les principaux mécanismes sociaux auxquels est due la subordination des femmes aux hommes* »[2536]. Elle les définit comme « *tous actes de violence dirigés contre le sexe féminin, et causant ou pouvant causer aux femmes un préjudice ou des souffrances physiques, sexuelles ou psychologiques, y compris la menace de tels actes, la contrainte ou la privation arbitraire de liberté, que ce soit dans la vie publique ou dans la vie privée* »[2537]. En outre, les violences à l'égard des femmes recouvrent diverses formes : violences physique, sexuelle, psychologique ou économique[2538].

2536 Préambule de la Déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes. En ligne : https://www.ohchr.org/fr/instruments-mechanisms/instruments/declaration-elimination-violence-against-women . Consulté, le 12 juillet 2025.

2537 Article premier de la Déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes. En ligne : https://www.ohchr.org/fr/instruments-mechanisms/instruments/declaration-elimination-violence-against-women . Consulté, le 14 juillet 2025.

2538 L'article 3 de la convention d'Istanbul définit le terme de « violence à l'égard des femmes » comme « une violation des droits de l'homme et une forme de discrimination à l'égard des femmes, et désigne tous les actes de violence fondés sur le genre qui entraînent, ou sont susceptibles d'entraîner pour les femmes, des dommages ou souffrances de nature psychique, sexuelle, psychologique ou économique, y compris la menace de se livrer à de tels actes, la contrainte ou la privation arbitraire de liberté, que ce soit dans la vie publique ou privée ».
La Convention d'Istanbul est la convention sur la prévention et la lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique est un instrument majeur des droits humains établissant des normes juridiques complètes garantissant le droit des femmes à ne pas subir de violence.

Ainsi, les instances internationales ainsi que les États ont élaboré des dispositifs, notamment juridiques, pour faire face aux problèmes que recouvrent les catégories *« violences faites aux femmes »* ou *« violences de genre »*, en particulier des violences conjugales et intrafamiliales.

Au Maroc, ces violences ont longtemps été rendus invisibles, parfois même rationalisés ou qualifiés de question privée. En faisant de la lutte contre la violence à l'encontre des femmes et des filles, ainsi que de la promotion de l'égalité, une cause nationale prioritaire intégrée dans une politique publique globale et transversale, le Maroc a œuvré à mettre en place un cadre normatif conforme aux traités internationaux dument ratifiés[2539], qui défend et favorise, sans aucune forme de discrimination, les droits fondamentaux de chaque individu au sein de la société. Ainsi, au cours des deux dernières décennies, l'arsenal juridique défendant les droits des femmes au Maroc a subi un renforcement et une évolution inédits. L'intégration de la loi 103.13[2540] concernant les violences envers les femmes, qui a été incorporé dans le Code pénal marocain actuel[2541], représente une suite des mesures mises en place par notre pays, en vue de la lutte contre toutes les formes de discrimination eu égard des femmes[2542], et une réponse législative

---

Fruit des efforts continus du Conseil de l'Europe depuis les années 1990 pour prévenir la violence à l'égard des femmes et la violence domestique, cet instrument juridique européen a été négocié par ses 47 Etats membres et adopté le 7 avril 2011 par son Comité des Ministres. Elle est aussi appelée la Convention d'Istanbul du nom de la ville où elle a été ouverte à la signature le 11 mai 2011. Elle est entrée en vigueur en août 2014. En ligne: https://www.coe.int/fr/web/istanbulconvention. Consulté, le 15 mai 2025.

2539 Le Maroc a ratifié depuis longtemps les Pactes Internationaux Relatifs aux Droits Civils et Politiques (PIDCP) et aux Droits Économiques, Sociaux et Culturels (PIDESC), ainsi que la Convention sur l'Élimination de toutes les formes de Discriminations à l'Égard des Femmes (CEDEF).

2540 Dahir n° 1-18-19 du 5 joumada II 1439 (22 février 2018) portant promulgation de la loi n° 103-13 relative à
la lutte contre les violences faites aux femmes. B.O. n° 6688-21 chaoual 1439 (5-7-2018).

2541 Dahir n° 1-59-413 du 28 joumada II 1382 (26 novembre 1962) portant approbation du texte du code pénal, Bulletin Officiel n° 2640 bis du 12 moharrem 1383 (5 juin 1963), p. 843.

2542 Fadila AIT BOUGHIMA, « Lecture de la loi 103-13 relative à la lutte contre les violences faites aux femmes au Maroc », La Revue de Médecine Légale Volume 13, Issue 3, Septembre 2022, p. 116-121. En ligne : https://www.em-consulte.com/article/1535347/ . Consulté, le : 12 juillet 2025.

aux réclamations de la société civile et aux besoins de la vie quotidienne de la femme marocaine[2543].

Cet article se fixe comme objectif d'analyser la question des violences faites aux femmes à la lumière des contributions de la loi 103.13, en tant qu'objet de réflexion. Il s'efforce d'examiner la manière dont le droit pénal marocain aborde le traitement juridique et pratique de ces violences dans plusieurs de leurs aspects, notamment, violences conjugales et intrafamiliales.

Ceci dit, on essayera de savoir comment la loi 103.13 se propose-t-elle de lutter contre les violences à l'égard des femmes au sein du foyer conjugal ? Pour répondre à cette question, nous allons voir, d'abord, comment le législateur, marocain à travers la loi 103.13, a procédé à renforcer les sanctions de certaines infractions lorsqu'une femme en est la victime, à créer d'autres infractions (**Section 1**), et ensuite, à mettre en place un certain nombre de mesures de prévention et de la prise en charge des femmes victimes (**Section 2**).

Section 1 : Le volet répressif de la lutte contre les violences conjugales

Les récentes réformes législatives concernant la famille ont porté essentiellement sur la lutte contre les violences au sein du couple**.** En effet, les nouvelles dispositions visant à renforcer la répression des violences faites aux femmes au sein du couple, la loi n 103.13 relative à la lutte contre des violences faites aux femmes, constitue un apport considérable dans la protection pénale de la femme à travers la création de nouvelles infractions ainsi que la modification des infractions existantes.

Ainsi, les dispositions pénales de la 103-13 sont reparties entre celles aggravant des sanctions prévues pour des infractions préexistantes [2544] (**Paragraphe 1)** et celles qui prévoient d'autres infractions (**Paragraphe 2**).

2543 Leïla BEN SEDRINE, « La lutte contre la violence à l'égard des femmes au Maroc », Revue des Études Multidisciplinaires en Sciences Économiques et Sociale, ISSN : 2489-2068 Vol 7 – Numéro 2 (2022), p.304-316. En ligne : http://revues.imist.ma/?journal=REMSES&page=index . Consulté, le 09 juin 2025.

2544 Ibid.

Paragraphe 1: Le durcissement de la répression des violences conjugales

Nous examinerons ici une importante réforme législative qui a joué un rôle crucial dans l'évolution du traitement pénal des violences conjugales. La loi 103.13, qui renforce la prévention et la répression des violences conjugales, établit que le lien matrimonial entre la victime et l'agresseur constitue une circonstance aggravante indépendante. Cette circonstance permet donc d'étendre le périmètre de la répression à toute forme de violence physique, psychologique ou économique commise par un conjoint, en intégrant un certain nombre d'articles du code pénal marocain dont elle revoit et modifie le contenu. Les articles concernés sont les 404, 431, 446, 481 et 503-1 du code pénal marocain.

Ainsi, l'article 404 du code pénal, qui sanctionne les coups et blessures volontaires, voit son étendue légèrement augmentée puisque la loi récemment adoptée y intègre d'autres individus potentiellement victimes en raison de leur statut. Cela dit, cet article désormais dispose que: *« quiconque volontairement porte des coups ou fait des blessures à une femme en raison de son sexe ou à une femme enceinte, lorsque sa grossesse est apparente ou connue de l'auteur, ou en situation de handicap ou connue pour ses capacités mentales faibles, à l'un des ascendants, à un kafil, à un époux, à un fiancé, à un tuteur ou à une personne ayant autorité sur lui ou étant sous sa charge ou à un conjoint divorcé ou en présence de l'un des enfants ou de l'un des parents, est puni :*

1° Dans les cas et selon les distinctions prévues aux articles 400 et 401, du double des peines édictées auxdits articles;

2° Dans le cas prévu à l'article 402, alinéa 1, de la réclusion de dix à vingt ans; dans le cas prévu à l'alinéa 2, de la réclusion de vingt à trente ans;

3° Dans le cas prévu à l'alinéa 1 de l'article 403, de la réclusion de

vingt à trente ans et dans le cas prévu à l'alinéa 2, de la réclusion perpétuelle. ».

En outre, l'infraction prévue au premier alinéa de l'article 431[2545] du Code pénal est punie de l'emprisonnement de trois à deux ans et d'une amende de 2.000 à 10.000 dirhams. La non-assistance à personne en péril. Il s'agit du fait de ne pas porter secours à une personne en danger, alors que cela est possible sans risque pour soi-même ou pour les autres.

La peine est désormais portée au double lorsque l'auteur est un époux, un fiancé, un conjoint divorcé[2546].

De plus, le texte de l'article 481[2547] du code pénal a été modifié pour conférer compétence au tribunal du lieu de résidence non seulement de la personne abandonnée ou du bénéficiaire de la pension dans le cadre du délit d'abandon de famille, mais également au tribunal du lieu de résidence de la personne expulsée du domicile conjugal. Cela est dû au fait que l'expulsion du domicile conjugal devient une infraction, comme nous allons le démontrer par la suite.

De surcroît, l'article 407 al. 1 du code pénal, dans sa version révisée, prévoit que toute personne qui assiste intentionnellement une femme à se suicider en raison de son sexe est punie, si le suicide est réalisé, de l'emprisonnement d'un à cinq ans[2548]. Lorsque l'infraction est commise par un époux contre son

2545 Art. 431 al. 1 du Code pénal marocain dispose que :« Quiconque s'abstient volontairement de porter à une personne en péril l'assistance que sans risque pour lui, ni pour les tiers, il pouvait lui prêter, soit par son action personnelle, soit en provoquant un secours, est puni de l'emprisonnement de trois à deux ans et d'une amende de 2.000 à 10.000 dirhams. »

2546 Art. 431 al. 2 du Code pénal marocain prévoit que : « La peine est portée au double lorsque l'auteur est un époux, un fiancé, un conjoint divorcé, un ascendant, un descendant, un frère, un kafil, un tuteur ou une personne ayant autorité sur la victime ou ayant sa charge ou lorsque la victime est un mineur ou une personne en situation de handicap ou connue pour ses capacités mentales faibles ainsi qu'en cas de récidive. ».

2547 Art. al. 1 du Code pénal marocain dispose que : « Outre les juridictions normalement compétentes, le tribunal de la résidence de la personne abandonnée ou bénéficiaire de la pension ou expulsée du foyer conjugal, peut connaître des poursuites exercées en vertu des dispositions des articles 479, 480 et 480-1. ».

2548 Art.407 al. 1 du Code pénal marocain dispose que : « Quiconque sciemment aide une personne dans les faits qui préparent ou facilitent son suicide, ou fournit les armes, poison ou instruments destinés au suicide, sachant qu'ils doivent y servir, est puni, si le suicide est réalisé, de l'emprisonnement d'un à cinq ans. ».

conjoint, la peine est portée au double[2549] par rapport à celle prévue dans le premier alinéa de l'article précité. En fin, la sanction maximale prévue pour le harcèlement sexuel, tel qu'établi par l'article 503-1[2550] du code pénal marocain, a été portée à trois ans par le législateur pénal[2551].

Paragraphe 2: Les nouvelles infractions prévues dans la loi 103.13

La récente loi 103.13 relative aux violences faites spécifiquement aux femmes se distingue principalement par l'intensification de la répression des violences au sein du couple. En effet, cette loi est venue créer de nouvelles infractions, méconnues auparavant par la législation pénale marocaine[2552]. Il s'agit des infractions d'injures[2553] et de diffamation[2554] aux femmes, de l'expulsion du foyer conjugal[2555], du mariage forcé[2556]

2549 Art. 407 al. 2 du Code pénal ùarocain prévoit que : « La peine est portée au double lorsque l'infraction est commise contre un mineur ou une femme en raison de son sexe ou commise par un époux contre son conjoint ou lorsque l'auteur est un ascendant, un descendant, un frère, un kafil, un conjoint divorcé, un fiancé, un tuteur ou une personne ayant autorité sur la victime ou ayant sa charge. ».

2550 Article ajouté par l'article cinq de la loi n° 24-03 modifiant et complétant le code pénal.

2551 Avant l'adoption de la loi 103-13, la sanction maximale pour le harcèlement sexuel était limitée à deux ans.

2552 Leila BEN SEDRINE, op.cit., p.309.

2553 L'article 444-1 du code pénal, tel qu'il a été ajouté par la loi 103-13, dispose que : « "Toute injure proférée contre une femme en raison de son sexe est punie d'une amende de 12.000 à 60.000 dirhams. ».

2554 L'article 444-2 du code pénal dispose que : « La diffamation proférée contre une femme en raison de son sexe est punie d'une amende de 12.000 à 120.000 dirhams».

2555 L'article 480-1 du code pénal ainsi créé par la loi 103-13 dispose que : « est puni d'un emprisonnement d'un mois à trois mois et d'une amende de 2.000 à 5.000 dirhams, l'expulsion de foyer conjugal ou le refus de ramener le conjoint expulsé au foyer conjugal, conformément à ce qui est prévu à l'article 53 du code de la famille. La peine est portée au double en cas de récidive. ».

2556 Cette infraction est prévue par le nouvel article 503-2-1 du code pénal qui dispose que : « Sans préjudice de dispositions pénales plus sévères, est puni d'un emprisonnement de six mois à un an et d'une amende de 10.000 à 30.000 dirhams ou de l'une de ces deux peines seulement, quiconque contraint une personne au mariage en ayant recours à la violence ou à des menaces.

La peine est portée au double, si la contrainte au mariage, en ayant recours à la violence ou à des menaces, est commise contre une femme en raison de son sexe ou contre une femme mineure, en situation de handicap ou connue pour ses capacités mentales faibles. La poursuite ne peut être engagée sur plainte de la personne lésée. Le retrait de la plainte met fin aux poursuites et

de dissipation des biens matrimoniaux[2557] et du harcèlement sexuel persistant dans un lieu public ou par des moyens de la communication[2558]. Ainsi, le mariage forcé n'est plus en dehors du champ d'action du juge pénal. L'article 503-2-1[2559] du code pénal, tel qu'il a été ajouté, prévoit une peine d'emprisonnement de six mois à un an, ainsi qu'une amende variant de 10.000 à 30.000 Dirhams pour toute personne qui force quelqu'un au mariage par la violence et les menaces. La peine est portée double lorsque l'infraction est commise contre une femme, en raison de son sexe, ou contre une jeune fille[2560]. En outre, dans la mesure où elle prive une femme de son droit au logement et de la stabilité assurée par le domicile conjugal, l'expulsion d'une femme de ce dernier est désormais devenue une infraction[2561] à la loi pénale. De surcroît, la

aux effets de la décision judiciaire ayant acquis la force de la chose jugée, si elle a été prononcée. ».

2557Elle est réprimée au nouvel article 526-1 du code pénal qui dispose que « : Est puni d'un emprisonnement d'un mois à six mois et d'une amende de 2.000 à 10.000 dirhams ou de l'une de ces deux peines, l'un des conjoints en cas de dissipation ou de cession de ses biens de mauvaise foi, avec l'intention de nuire à l'autre conjoint ou aux enfants ou de contourner les dispositions du Code de la famille concernant la pension alimentaire, le logement, les droits dus résultant de la rupture de la relation conjugale ou la répartition des biens.

La poursuite ne peut être engagée que sur plainte du conjoint lésé.

Le retrait de la plainte met fin aux poursuites et aux effets de la décision judicaire ayant acquis la force de la chose jugée, si elle a été prononcée. ».

2558 Le nouvel article 503-1-1 du code pénal dispose que : « Est coupable de harcèlement sexuel et est puni d'un emprisonnement d'un mois à six mois et d'une amende de 2.000 à 10.000 dirhams ou de l'une de ces peines, quiconque persiste à harceler autrui dans les cas suivants :

1. Dans les espaces publics ou autres, par des agissements, des paroles, des gestes à caractère sexuel ou à des fins sexuelles ;

2. Par des messages écrits, téléphonique ou électroniques, des enregistrements ou des images à caractère sexuel ou à des fins sexuelles.

La peine est portée au double si l'auteur est collègue de travail ou une personne en charge du maintien de l'ordre et de la sécurité dans les espaces publics ou autres. ».

2559 Les dispositions de l'article 503-2-1 ont été ajoutées en vertu de l'article 5 de la loi n° 103-13.

2560 Art. 503-2-1 al. 2 du Code pénal marocain dispose que : « La peine est portée au double, si la contrainte au mariage, en ayant recours à la violence ou à des menaces, est commise contre une femme en raison de son sexe ou contre une femme mineure, en situation de handicap ou connue pour ses capacités mentales faibles. ».

2561 Art.480-1 du Code pénal marocain dispose que :« Est puni d'un emprisonnement d'un mois à trois mois et d'une amende de 2.000 à 5.000 dirhams, l'expulsion de foyer conjugal ou le refus de ramener le conjoint expulsé au foyer conjugal, conformément à ce qui est prévu à l'article 53 du Code de la famille. La peine est portée au double en cas de récidive. ». Cet article a été ajouté en vertu de l'article 5 de la loi n° 103-13.

dispersion des biens matrimoniaux ou conjugaux est également sanctionnée si l'utilisation abusive de la chose commune entre les conjoints porte atteinte à l'épouse et la prive de ses droits économiques.

En fin, toutes ces nouvelles infractions servent de bouclier contre la violence excessive masculine et garantissent un recours juridique pour la protection des femmes. Toutefois, élargir la définition des circonstances aggravantes liées aux violences faites aux femmes et instaurer d'autres infractions pour combler les vides juridiques dans ce contexte ne suffira pas à éliminer entièrement ce fléau social. C'est pourquoi le législateur marocain, tenant compte des recommandations d'entités nationales et internationales, a aussi bien mis en place des mesures préventives que des institutions de prise en charge des femmes victimes des actes de violence.

Section 2 : La prévention de la violence et la prise en charge des femmes victimes

La nouvelle politique pénale ne se limite pas aux incriminations pénales, mais participe activement à la prévention de la criminalité[2562] . En matière de lutte contre les violences intrafamiliales, la réponse pénale est marquée par une recherche qualitative de mesures préventives au danger. Bien plus encore, on s'aperçoit que le volet préventif de cette lutte tend à s'orienter vers une « *sur-anticipation* » du risque[2563].

À côté du volet répressif, le législateur marocain a également tenu assurer la protection des victimes des violences conjugales. En témoignent notamment les dispositifs mis en place tels que les mesures préventives des violences (**Paragraphe 1**), et les mesures de prise en charge des femmes victimes (**Paragraphe 2**).

Paragraphe 1: Les mesures préventives des actes de violence

2562 Robert CARIO, « Introduction aux sciences criminelles, Pour une approche globale et intégrée du phénomène criminel », édition L'Harmattan, Traité des Sciences Criminelles, 6ème édition, 2008, p. 268 et s.

2563 V. Christine LAZERGES, « Introduction à la politique criminelle », édition L'Harmattan, Traité des Sciences Criminelles, 2000, p. 9.

Il est évident que la prévention joue un rôle crucial dans toute stratégie destinée à combattre la violence envers les femmes. Ainsi, en adoptant la loi 103-13, le législateur marocain a démontré son ferme volonté de prévenir toutes formes de violences à l'égard des femmes, que ce soit en s'assurant que les agresseurs ne récidivent pas ou par le biais de campagnes de sensibilisation ou d'autres moyens.

En effet, les mesures de sûreté telles que prévues par le code pénal[2564], s'appliquent, sans doute, en raison de la qualité et du caractère dangereux du condamné. Ces mesures, personnelles ou réelles, ont pour objectif de faire face au danger social que représentent certains délinquants[2565] et, ainsi, profitent à la Société dans la mesure où elles la protègent des conséquences néfastes d'un danger futur en le repoussant[2566]. Dans ce cadre, l'article 4 de la loi 103-13 vient compléter les dispositions de l'article 61 du code pénal[2567] en y ajoutant deux autres sûretés personnelles réservées exclusivement aux condamnés de sexe masculin. Il s'agit, premièrement, de l'interdiction au condamné d'entrer en contact avec la victime et, deuxièmement, de la soumission du condamné à un traitement psychologique approprié. Ces mesures déplacent davantage la lutte des violences conjugales d'un domaine répressif à un domaine social et préventif. Elles mettent l'accent sur une question de plus en plus essentielle : celle de la prise en charge – notamment thérapeutique, non plus seulement de la victime, mais aussi de l'auteur des violences. Un tel raisonnement tient finalement à un axiome simple : tant qu'il y aura des auteurs violents, il y aura des victimes violentées.[2568]

Paragraphe 2 : La prise en charge des femmes victimes

2564 V. le deuxième titre du premier livre du code pénal marocain (Dahir n 1-59-413 du 26 novembre 1962).

2565 Francois-Paul BLANC, « Droit pénal général marocain », Sochpress Casablanca, 1984, p. 76.

2566 Fadila AIT BOUGHIMA, op. cit., p. 116-121.

2567 L'Article 61 du code pénal édictent les mesures de sureté personnelles qui sont au nombre de neuf et qui ne distinguent pas selon que le condamnes est une femme ou un homme.

2568 V. Roland Coutanceau, « Évaluation et prise en charge du conjoint violent », in Violence et famille. Comprendre pour prévenir, Paris, Dunod, 2011, p. 127.

Au-delà des autorités publiques en charge de la prévention des violences faites aux femmes, le quatrième chapitre de la loi 103.13 a prévu la création de diverses commissions et cellules destinées à soutenir les femmes victimes de ces violences.

Ainsi, l'article 10[2569] de cette législation a déterminé le statut juridique de ces cellules ainsi que leur mission. Ainsi, elles sont mises en place au sein des tribunaux de première instance, des Cours d'Appel et des services centraux et déconcentrés des départements responsables de la justice, de la santé, de la jeunesse et de la femme. Elles sont également mises en place au sein de la Direction Générale de Sûreté Nationale (DGSN) ainsi qu'au Haut Commandement de la Gendarmerie Nationale. Selon le deuxième alinéa dudit article[2570], la mission essentielle de ces cellules est de recevoir, écouter, soutenir, orienter et accompagner les femmes qui ont été victimes de violences.

En outre, les articles allant de l'article 11 à l'article 16 de la loi 103-13 sont destinés aux commissions, qu'elles soient nationales, régionales ou locales. Ces commissions ont pour mission centrale la prise en charge des femmes victimes de violences. En effet, la commission nationale, dont les responsabilités sont définies par l'article 12[2571], supervise et

2569 Art. 10 al. 1 de la loi 103.13 dispose que : « Des cellules pour la prise en charge des femmes victimes de violences sont créées au sein des tribunaux de première instance et des cours d'appel ainsi qu'aux sein des services centraux et déconcentrés des départements chargés de la justice, de la santé, de la jeunesse et de la femme, de même que de la Direction générale de la sûreté nationale et du Haut commandement de la Gendarmerie royale. ».

2570 Art. 10 al. 2 de la loi 103.13 dispose que : « Ces cellules assument les missions d'accueil, d'écoute, de soutien, d'orientation et d'accompagnement au profit des femmes victimes de violences. ».

2571 Art. 12 de la loi 103.13 dispose que : « La Commission nationale est chargée de missions suivantes :

• Assurer la communication et la coordination, au niveau national, entre les interventions des départements gouvernementaux et des administrations centrales concernés par les violences faites aux femmes ;

• Formuler son avis sur les plans d'action des commissions régionales et locales, visées aux articles 13 et 15 ci-après, et assurer le suivi de leur mise en œuvre ;

• Recevoir et examiner les rapports des commissions régionales et locales ;

• Assurer le suivi et proposer les possibilités pour le développement de l'action des commissions régionales et locales ;

coordonne les activités d'autres commissions ainsi que celles des cellules. Ces commissions, établies pour ce objectif, se distinguent par leur engagement dans des actions de type socio-juridico-économiques. Quoi qu'il en soit, l'association de ces trois approches pourrait s'avérer être un outil très efficient pour lutter contre les violences faites aux femmes, et potentiellement toutes sortes de violence.

Cette réforme a été menée par le législateur marocain qui a également revu son cadre juridique destiné à la protection des femmes, en réponse à l'exigence qu'il a ressentie, surtout face à la mondialisation de la question féminine. L'internationalisation de la répression des violences faites aux femmes a conduit les législateurs à s'inspirer des exemples étrangers pour se conformer aux normes internationales établies dans ce domaine.

Conclusion:

Il est regrettable que toutes les mesures prévues par la réforme soient conditionnées à la mise en place d'une plainte[2572]. Il arrive fréquemment que le dépôt d'une plainte soit mal perçu par la victime, qui a généralement tendance à vouloir préserver le père de ses enfants, sans que cette personne puisse bénéficier des mesures de protection adéquates. De plus, de nombreuses femmes ayant porté plainte pour violence domestique se voient tout simplement ordonner de rentrer chez leurs agresseurs. Si un accompagnement adéquat n'est pas garanti suite à la plainte, les victimes ont la possibilité de se retirer. Il est aussi pertinent de se demander si les juridictions acceptent l'idée du viol conjugal, étant donné que le harcèlement sexuel au sein du couple est expressément exclu, alors que ce n'est pas le cas pour la violence sexuelle entre époux. Malgré

• Contribuer à la mise en place de mécanismes visant à améliorer le fonctionnement des cellules visées à l'article 10 ci-dessus et des commissions régionales et locales et accompagner leur action au niveau central ;

• Renforcer et activer les mécanismes de partenariat et de coopération entre les commissions régionales et locales, les associations de la société civile et les autres parties intervenantes ;

• Etablir un rapport annuel sur le bilan d'activités. ».

2572 V. dernier et avant dernier alinéa de l'article 5 de la loi 103.13 qui disposent que : « La poursuite ne peut être engagée que sur plainte du conjoint lésé.

Le retrait de la plainte met fin aux poursuites et aux effets de la décision judiciaire ayant acquis la force de la chose jugée, si elle a été prononcée. »

ces quelques difficultés, la loi 103-13 a constitué une véritable avancée dans la lutte contre les violences à l'égard des femmes au sein du couple et la protection des victimes.

Pour conclure, bien que les récentes modifications législatives visent à renforcer la protection des femmes victimes de violences, l'enjeu reste de s'assurer que ces dispositions seront réellement appliquées et mises en œuvre par les divers intervenants du système de la justice.

Références bibliographiques :

- **Christine LAZERGES**, *« Introduction à la politique criminelle »*, Traité des Sciences Criminelles, édition L'Harmattan, 2000.
- **Francois-Paul BLANC**, *« Droit pénal général marocain »*, édition Sochpress Casablanca, 1984.
- **Robert CARIO**, *« Introduction aux sciences criminelles, Pour une approche globale et intégrée du phénomène criminel »*, Traité des Sciences Criminelles, édition L'Harmattan, 6ème édition, 2008.
- **Roland COUTANCEAU**, *« Évaluation et prise en charge du conjoint violent »*, in Violence et famille. Comprendre pour prévenir, Paris, Dunod, 2011.
- **Leïla BEN SEDRINE**, *« La lutte contre la violence à l'égard des femmes au Maroc »*, **Revue des Études Multidisciplinaires en Sciences Économiques et Sociale,** ISSN : 2489-2068 Vol 7 – Numéro 2, 2022, p.304-316 http://revues.imist.ma/?journal=REMSES&page=index
- **Fadila AIT BOUGHIMA**, *« Lecture de la loi 103-13 relative à la lutte contre les violences faites aux femmes au Maroc »*, La Revue de Médecine Légale Volume 13, Issue 3, Septembre 2022. p. 116-121.
- **Dahir** n° 1-18-19 du 5 joumada II 1439 (22 février 2018) portant promulgation de la loi n° 103-13 relative à la lutte contre les violences faites aux femmes. B.O. n° 6688-21 chaoual 1439 (5-7-2018).

▪**Dahir** n° 1-59-413 DU 28 joumada II 1382 (26 novembre 1962) portant approbation du texte du code pénal, Bulletin Officiel n° 2640 bis du 12 moharrem 1383 (5 juin 1963), p. 843.

▪**Dahir** n° 1-03-207 du 16 ramadan 1424 (11 novembre 2003) portant promulgation de la n° 24-03 modifiant et complétant le code pénal. B. O. n° 5178-22 kaada (15-1-2004).

▪la Déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes. En ligne: https://www.ohchr.org/fr/instruments-mechanisms/instruments/declaration-elimination-violence-against-women

▪La Convention du Conseil de l'Europe sur la prévention et la lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique, également connue sous le nom de "Convention d'Istanbul". En ligne: https://www.coe.int/fr/web/istanbulconvention

SEMLALI K., Pr. BOUTAYBA A
Doctorante, FLSH Rabat, Université Mohamed V, Maroc
Professeur -Chercheur, FLSH Rabat, Université Mohamed V, Maroc

Visibilité médiatique et patrimoine culturel immatériel: Analyse de l'impact de la labellisation UNESCO sur le Malhoun (2023-2024)

Résumé:

Cette recherche analyse l'impact de la reconnaissance UNESCO sur la visibilité médiatique du Malhoun, art poétique et musical traditionnel du Maroc inscrit sur la Liste représentative du patrimoine culturel immatériel de l'humanité en décembre 2023. L'étude examine les transformations quantitatives et qualitatives de la médiatisation de cette pratique culturelle à travers une analyse comparative de corpus médiatique national sur 18 mois (janvier 2023 - juin 2024).

La méthodologie combine une approche quantitative et qualitative, analysant un corpus de six médias marocains (Le Matin, L'Économiste, L'Opinion, Assabah, Al-Alam, Assahra Al Maghribia) et l'agence MAP, selon une périodisation tripartite : avant, pendant et après la labellisation. L'analyse révèle une amplification médiatique significative, une transformation des cadrages discursifs (du registre traditionnel au registre patrimonial mondial) et l'émergence de nouveaux acteurs médiatiques.

Les résultats démontrent que l'effet UNESCO dépasse la simple reconnaissance institutionnelle pour devenir un facteur structurant de l'écosystème médiatique culturel. Cette labellisation génère trois mécanismes principaux : amplification immédiate, diversification sectorielle et pérennisation éditoriale. L'étude révèle également des tensions entre préservation patrimoniale et dynamiques de marché, particulièrement visibles dans l'émergence d'un registre économique et touristique.

Cette recherche contribue aux Sciences de l'Information et de la Communication en précisant les mécanismes de médiatisation du patrimoine immatériel et en éclairant les enjeux contemporains

مجلة علمية محكمة
ISSN: 2737-8322 ** الإيداع القانوني: 02 ن د 2021 ر دمد:

de communication culturelle dans un contexte de mondialisation patrimoniale. **Mots-clés:**Patrimoine culturel immatériel, Médiatisation, UNESCO, Malhoun, Visibilité médiatique, Communication culturelle, Labellisation, Maroc.

Abstract:

This research analyzes the impact of UNESCO recognition on the media visibility of Malhoun, a traditional poetic and musical art form from Morocco inscribed on the Representative List of the Intangible Cultural Heritage of Humanity in December 2023. The study examines quantitative and qualitative transformations in the mediatization of this cultural practice through a comparative analysis of national media corpus over 18 months (January 2023 - June 2024).

The methodology combines quantitative and qualitative approaches, analyzing a corpus of six Moroccan media outlets (Le Matin, L'Économiste, L'Opinion, Assabah, Al-Alam, Assahra Al Maghribia) and the MAP agency, according to a tripartite periodization: before, during, and after labeling. The analysis reveals significant media amplification, transformation of discursive frameworks (from traditional to world heritage register), and the emergence of new media actors.

Results demonstrate that the UNESCO effect goes beyond simple institutional recognition to become a structuring factor in the cultural media ecosystem. This labeling generates three main mechanisms: immediate amplification, sectoral diversification, and editorial perpetuation. The study also reveals tensions between heritage preservation and market dynamics, particularly visible in the emergence of economic and tourism registers.

This research contributes to Information and Communication Sciences by clarifying the mechanisms of intangible heritage mediatization and illuminating contemporary issues of cultural communication in a context of heritage globalization. **Keywords:**Intangible cultural heritage, Mediatization, UNESCO, Malhoun, Media visibility, Cultural communication, Labeling, Morocco.

Introduction:

Contexte

Le Malhoun constitue bien plus qu'une simple forme d'expression poétique et musicale : il représente le vécu exprimé en poésie, un miroir authentique de la vie quotidienne marocaine sous toutes ses facettes. Cette tradition vivante, pratiquée aussi bien par les artisans que par toute personne écrivant, chantant ou écoutant le Malhoun, transforme les expériences du quotidien en création artistique, offrant une lecture poétique de l'existence ordinaire.

Caractérisé par sa capacité unique à saisir et à transmettre l'essence de la vie sociale, économique et culturelle du Maroc, le Malhoun transcende les frontières sociales et professionnelles pour devenir une expression collective et populaire. Depuis 2017, l'Académie du Royaume du Maroc a entrepris la préparation de la candidature pour l'inscription du Malhoun sur la liste du patrimoine immatériel de l'Humanité, menant un travail scientifique important qui a donné naissance à "l'Encyclopédie du Malhoun", actuellement à son 11e volume. Cette tradition séculaire a connu une reconnaissance internationale majeure en décembre 2023 avec son inscription sur la Liste représentative du patrimoine culturel immatériel de l'humanité de l'UNESCO.

Cette labellisation intervient dans un contexte où les pratiques culturelles traditionnelles font face à des défis de transmission et de sauvegarde, particulièrement dans un environnement médiatique en constante évolution (Bortolotto, 2011). L'inscription du Malhoun sur cette liste prestigieuse soulève des questions importantes concernant l'impact de telles reconnaissances institutionnelles sur la visibilité et la perception médiatique des patrimoines culturels immatériels (Smith, 2006).

Dans le prolongement de nos travaux antérieurs sur la communication des organisations culturelles marocaines, cette recherche s'inscrit dans une démarche d'analyse des stratégies communicationnelles des institutions culturelles nationales et de leur impact sur la construction des représentations patrimoniales.

Problématique et enjeux de recherche

La reconnaissance UNESCO génère généralement ce que la littérature académique identifie comme un "effet de label" (Tornatore, 2019), susceptible de transformer significativement la visibilité médiatique des pratiques culturelles concernées. Dans le cas du Malhoun, cette transformation mérite une attention particulière compte tenu de la richesse de cette tradition et de son ancrage profond dans la culture marocaine.

Cette recherche propose d'examiner la question suivante : **Comment la labellisation UNESCO du Malhoun en 2023 a-t-elle influencé sa visibilité et son traitement dans l'espace médiatique ?**

Cette interrogation centrale soulève plusieurs enjeux théoriques et pratiques. D'un point de vue théorique, elle nous permet d'analyser les mécanismes de médiatisation du patrimoine culturel immatériel et d'examiner l'impact concret des politiques de patrimonialisation internationale. D'un point de vue pratique, elle contribue à une meilleure compréhension des effets de la reconnaissance UNESCO sur la sauvegarde et la valorisation des traditions culturelles.

L'étude de ce cas spécifique présente plusieurs intérêts. Premièrement, le Malhoun représente une tradition vivante encore pratiquée aujourd'hui, contrairement à certains patrimoines "fossilisés". Deuxièmement, sa reconnaissance récente permet une analyse en temps réel de l'évolution de sa médiatisation. Troisièmement, le contexte marocain offre un terrain d'étude riche, avec un paysage médiatique diversifié et une politique culturelle volontariste en matière de valorisation patrimoniale.

Cet article pose trois hypothèses principales :

H1 - Amplification quantitative : La labellisation UNESCO génère une augmentation significative du volume de couverture médiatique du Malhoun.

H2 - Transformation qualitative : La reconnaissance UNESCO transforme les cadrages médiatiques, faisant évoluer le Malhoun du registre traditionnel vers le registre patrimonial mondial.

H3 - Émergence de nouveaux acteurs : La labellisation suscite l'intérêt de nouveaux médias et acteurs qui ne couvraient pas le Malhoun auparavant.

Objectifs et démarche méthodologique

Cette recherche vise à analyser l'évolution de la visibilité médiatique du Malhoun suite à sa reconnaissance UNESCO, en adoptant une approche comparative avant/après labellisation. Notre analyse se concentre sur une période de dix-huit mois, s'étendant de janvier 2023 à juin 2024, permettant d'observer les six mois précédant et suivant la reconnaissance officielle.

Pour mener cette analyse, nous avons constitué un corpus hybride combinant des sources médiatiques nationales et internationales. La dimension nationale est représentée par trois titres de presse marocaine : Le Matin (francophone), Assabah (arabophone) et Libération Maroc, offrant une représentativité linguistique et éditoriale.

Notre démarche méthodologique combine une analyse quantitative de l'évolution du volume de couverture médiatique et une analyse qualitative des transformations discursives et des cadrages journalistiques. Cette approche nous permet d'appréhender à la fois l'ampleur de l'impact médiatique et la nature des transformations dans la représentation du Malhoun.

Structure de l'article

Cet article s'organise en quatre parties principales. Nous présenterons d'abord le cadre théorique mobilisant les concepts de patrimonialisation et de médiatisation culturelle, ainsi que les hypothèses de recherche qui guident notre analyse. Nous détaillerons ensuite notre méthodologie de recherche, incluant la constitution du corpus hybride national/international et les méthodes d'analyse employées. L'analyse empirique constituera le cœur de notre contribution, examinant successivement l'évolution quantitative de la couverture médiatique, les transformations des cadrages journalistiques, l'émergence de nouveaux acteurs de la médiatisation, et les modalités d'appropriation de cette reconnaissance. Enfin, la discussion synthétisera nos résultats et

proposera des pistes de réflexion sur l'impact des labellisations UNESCO sur la médiatisation du patrimoine culturel immatériel.

Cette recherche aspire à contribuer modestement aux études sur la médiatisation du patrimoine culturel, tout en apportant un éclairage spécifique sur le cas du Malhoun et les enjeux de sa sauvegarde dans le contexte médiatique contemporain.

Méthodologie

1. Approche méthodologique générale

Cette recherche adopte une approche comparative diachronique, analysant l'évolution de la visibilité médiatique du Malhoun avant et après sa reconnaissance UNESCO. Cette méthodologie permet d'isoler l'impact spécifique de la labellisation en contrôlant les autres variables susceptibles d'influencer la couverture médiatique.

L'approche combine une analyse quantitative, pour mesurer l'ampleur des transformations, et une analyse qualitative, pour comprendre la nature des évolutions discursives. Cette double perspective méthodologique, classique en SIC, permet une appréhension complète des phénomènes communicationnels étudiés (Mucchielli, 2009).

2. Constitution du corpus

2.1. Sources médiatiques sélectionnées

Suite à une réflexion approfondie sur la pertinence analytique, le corpus se concentre exclusivement sur la presse nationale marocaine**,** permettant une analyse fine de la réception et de l'appropriation nationales de la reconnaissance UNESCO :

Presse francophone :

- **Le Matin du Sahara** : quotidien à tendance officielle, représentant le discours institutionnel et les communiqués du Ministère de la Culture
- **L'Économiste** : quotidien spécialisé permettant d'analyser les dimensions économiques, touristiques et de "branding" territorial de la labellisation
- **L'Opinion** : organe du parti de l'Istiqlal, offrant une perspective historique et politique axée sur l'identité et la culture nationales

Presse arabophone :

- **Al-Alam (العلم)** : organe arabophone du parti de l'Istiqlal, permettant une comparaison avec L'Opinion sur le traitement identitaire
- **Assabah (الصباح)** : quotidien à grand tirage représentant la réception populaire et la "démocratisation" du sujet
- **Assahra Al Maghribia (الصحراء المغربية)** : version arabophone du pôle médiatique officiel, permettant une analyse comparative du discours institutionnel dans les deux langues

Source institutionnelle de référence :

- **MAP (Maghreb Arabe Presse)** : agence officielle dans ses versions française et arabe, servant de référence pour le discours institutionnel et permettant d'analyser les éventuelles adaptations linguistiques

Cette sélection permet des analyses comparatives multidimensionnelles : francophone/arabophone, officiel/populaire, économique/culturel/politique, tout en maintenant un corpus gérable et cohérent avec l'objectif d'analyser la réception nationale de la reconnaissance UNESCO.

2.2. Période d'observation

La période d'analyse s'étend sur 18 mois, de janvier 2023 à juin 2024, organisée selon une logique temporelle en trois phases distinctes permettant de saisir les différentes dynamiques de médiatisation :

- **Phase 1 - Avant la labellisation (janvier-octobre 2023)** : Établissement d'une ligne de base pour comprendre comment le Malhoun était médiatisé avant la reconnaissance UNESCO. Cette période permet d'identifier les contextes habituels de médiatisation (festivals, événements culturels) et le niveau de visibilité "normale" de cette pratique.
- **Phase 2 - Pendant l'annonce (novembre-décembre 2023)** : Analyse du pic de couverture médiatique lié à l'annonce et à la célébration de la reconnaissance UNESCO. Cette phase courte mais intense permet d'observer "l'explosion

médiatique" et les mécanismes d'amplification informationnelle.

- **Phase 3 - Après la labellisation (janvier-juin 2024)** : Évaluation de la durabilité de l'effet de label et analyse des transformations qualitatives du traitement médiatique. Cette période permet de déterminer si l'impact se limite à un effet d'annonce ou génère des changements durables dans la médiatisation du Malhoun.

Cette périodisation tripartite offre une granularité analytique fine pour comprendre les mécanismes temporels de l'effet de label UNESCO et distinguer les effets immédiats des transformations structurelles.

2.3. Critères de sélection des articles

Les articles ont été sélectionnés selon les critères suivants :

- **Mots-clés de recherche** : "Malhoun", "UNESCO", "patrimoine immatériel"
- **Pertinence thématique** : articles traitant directement du Malhoun et/ou de sa reconnaissance patrimoniale
- **Accessibilité** : articles disponibles en ligne ou dans les archives numériques
- **Langue** : français et arabe (selon les sources)

3. Méthodes d'analyse

3.1. Analyse quantitative

L'analyse quantitative vise à mesurer l'évolution de la visibilité médiatique selon plusieurs indicateurs :

Indicateurs de volume :

- Nombre total d'articles par période
- Fréquence mensuelle de publication
- Répartition par type de média et langue

Indicateurs de visibilité :

- Positionnement dans la hiérarchie de l'information (une, pages intérieures)
- Longueur des articles
- Présence d'éléments visuels (photos, vidéos)

Indicateurs comparatifs :

- Évolution avant/après reconnaissance
- Répartition nationale/internationale
- Pics de couverture et moments clés

3.2. Analyse qualitative

L'analyse qualitative s'appuie sur une grille d'analyse de contenu structurée autour de plusieurs dimensions :

Analyse des cadrages médiatiques :

- Registres discursifs mobilisés (artistique, patrimonial, identitaire, touristique)
- Évolution du vocabulaire et des champs lexicaux
- Types d'arguments et de justifications utilisés

Analyse des acteurs :

- Identification des sources citées et interviewées
- Nouveaux porte-paroles émergents
- Rôle des institutions dans la communication

Analyse des représentations :

- Image du Malhoun véhiculée par les médias
- Mise en relation avec d'autres références culturelles
- Construction de la légitimité patrimoniale

3.3. Grille d'analyse comparative

Chaque article est analysé selon une grille standardisée permettant la comparaison systématique :

1. **Données factuelles** : date, source, longueur, positionnement
2. **Cadrage principal** : angle adopté, thématique dominante
3. **Acteurs mentionnés** : sources, experts, institutions
4. **Registres discursifs** : vocabulaire, références, arguments
5. **Éléments de contextualisation** : liens établis, comparaisons

4. Limites méthodologiques

Cette recherche présente plusieurs limites qu'il convient de mentionner :

Limites du corpus :

- Restriction aux médias en ligne accessibles
- Absence de certains médias locaux ou spécialisés
- Période d'observation limitée à 18 mois

Limites analytiques :

- Analyse limitée aux contenus textuels (exclusion des contenus audiovisuels complets)
- Subjectivité potentielle dans l'interprétation qualitative
- Absence d'analyse de réception auprès des publics

Limites contextuelles :

- Autres événements culturels susceptibles d'influencer la couverture
- Évolutions du paysage médiatique durant la période

Ces limites sont prises en compte dans l'interprétation des résultats et ouvrent des perspectives pour des recherches complémentaires.

5. Considérations éthiques et déontologiques

Cette recherche respecte les principes déontologiques de la recherche en SIC :

- Analyse de contenus publics accessible sans restriction
- Respect du droit d'auteur par la citation appropriée des sources
- Objectivité dans l'analyse et transparence méthodologique
- Reconnaissance des biais potentiels du chercheur

4.1. Évolution quantitative de la couverture médiatique

L'analyse quantitative de notre corpus révèle une évolution remarquable de la couverture médiatique du Malhoun selon notre périodisation tripartite. Cette progression témoigne de l'impact concret de la labellisation UNESCO sur l'attention médiatique accordée à cette pratique culturelle.

Phase 1 (janvier-octobre 2023) - Avant la reconnaissance : La période précédant la labellisation UNESCO présente une couverture médiatique modérée avec approximativement 8 articles identifiés. Cette médiatisation s'inscrit dans le cadre traditionnel de la couverture culturelle, principalement centrée sur les événements festivaliers et les manifestations artistiques locales. Les articles de cette période témoignent d'un intérêt journalistique régulier mais limité, caractéristique du traitement habituel accordé aux pratiques patrimoniales avant leur reconnaissance internationale.

Phase 2 (novembre-décembre 2023) - Pendant l'annonce : La période de reconnaissance UNESCO génère une augmentation

sensible avec 11 articles recensés, soit une progression de 37% par rapport à la phase précédente. Cette amplification s'explique par l'effet d'actualité créé par l'annonce officielle de l'inscription. Fait notable, cette phase courte mais intense mobilise l'ensemble des médias de notre corpus, révélant un consensus journalistique sur l'importance de l'événement.

Phase 3 (janvier-juin 2024) - Après la labellisation : La période post-reconnaissance marque une amplification spectaculaire avec 17 articles, représentant une augmentation de 112% par rapport à la phase initiale. Cette multiplication témoigne d'un effet durable de la labellisation UNESCO, dépassant le simple effet d'annonce pour s'inscrire dans une dynamique de médiatisation renforcée et pérenne.

L'examen de la répartition par support médiatique révèle des patterns différenciés qui confirment nos hypothèses de recherche sur l'émergence de nouveaux acteurs de la médiatisation.

L'Économiste présente l'évolution la plus significative : absent de la couverture durante la phase 1 (0 article), ce quotidien spécialisé manifeste un intérêt soudain avec 2 articles lors de la reconnaissance, puis consolide cette attention avec 3 articles en phase 3. Cette progression (0 → 2 → 3) illustre parfaitement l'hypothèse H3 sur l'émergence de nouveaux acteurs médiatiques suite à la labellisation.

La presse arabophone (Assabah) maintient une couverture soutenue avec une progression régulière : présente dès la phase 1, elle intensifie sa couverture lors de la reconnaissance (2 articles) et la consolide en phase 3 (3 articles). Cette constance témoigne d'un ancrage préexistant de cette pratique dans l'espace médiatique arabophone.

L'Opinion démontré une réactivité marquée avec une forte mobilisation lors de la reconnaissance (3 articles en décembre 2023) et un maintien de cette attention en phase 3 (3 articles). Cette intensification révèle l'importance accordée par ce média aux enjeux patrimoniaux et identitaires.

Le Matin présente une évolution contrastée **:** après une présence régulière en phase 1, ce quotidien maintient une

couverture stable lors de la reconnaissance (1 article) puis triple son attention en phase 3 (3 articles). Cette progression tardive suggère une prise de conscience progressive de l'importance de cette labellisation.

La MAP, en tant qu'agence officielle**,** adapte sa couverture aux enjeux institutionnels avec une intensification lors de l'annonce (3 articles) puis une stabilisation en phase 3 (2 articles), reflétant son rôle de relais de la communication gouvernementale.

Al-Alam présente un cas particulier : totalement absent des phases 1 et 2, ce quotidien développe soudainement un intérêt marqué en phase 3 avec 3 articles. Cette apparition tardive mais significative témoigne de logiques éditoriales spécifiques et confirme l'impact différé de la reconnaissance UNESCO sur certains supports.

L'analyse chronologique révèle des pics de couverture correspondant aux événements structurants du processus de reconnaissance.

Le 6 décembre 2023 constitue le moment d'intensité maximale avec la convergence de plusieurs médias sur l'annonce officielle. Cette synchronisation témoigne de l'efficacité de la communication institutionnelle et de la réactivité du paysage médiatique marocain aux nouvelles patrimoniales d'envergure internationale.

La période du 6 au 8 décembre 2023 révèle un effet d'écho avec L'Opinion publiant trois articles consécutifs, illustrant l'importance accordée par ce support à l'événement et sa volonté d'en exploiter toutes les dimensions journalistiques.

L'année 2024 présente une répartition étalée avec des articles s'échelonnant de janvier à mai, démontrant que l'effet de la labellisation dépasse largement l'actualité immédiate pour s'inscrire dans une dynamique médiatique durable. Cette temporalité élargie confirme la transformation structurelle de la visibilité médiatique du Malhoun consécutive à sa reconnaissance UNESCO.

Cette analyse quantitative valide pleinement notre hypothèse H1 d'amplification de la visibilité médiatique suite à la labellisation UNESCO, tout en révélant des dynamiques différenciées selon les

supports qui enrichissent notre compréhension de l'impact médiatique de cette reconnaissance internationale.

4.2. Transformation des cadrages médiatiques

Évolution des registres discursifs

L'analyse qualitative de notre corpus révèle une transformation significative des registres discursifs utilisés pour présenter le Malhoun, témoignant de l'impact de la labellisation UNESCO sur la construction médiatique de cette pratique culturelle.

Avant la reconnaissance UNESCO (Phase 1) : Le Malhoun est systématiquement cadré comme un "art traditionnel" ancré dans des contextes locaux et festivaliers. Les articles de cette période privilégient un registre descriptif et événementiel, présentant le Malhoun comme "فن الملحون" (art du Malhoun) dans le cadre de manifestations culturelles spécifiques. L'accent est mis sur la dimension performative et artistique, avec des références aux "soirées culturelles", aux "festivals nationaux" et aux "journées de la N'zaha". Le vocabulaire demeure circonscrit au champ culturel marocain, sans référence à une dimension universelle ou internationale.

Le traitement de l'événement du Festival International Malhouniyat d'Azemmour (MAP, 18 août 2023) illustre cette approche : l'article se concentre sur les aspects organisationnels et artistiques, présentant l'événement comme "une 11ème édition dédiée au pionnier du Malhoun Feu Abdelmajid Rahimi" sous le thème "Reconnaissance et Fidélité". Le cadrage reste ancré dans une logique de célébration patrimoniale nationale, sans projection internationale.

Pendant l'annonce UNESCO (Phase 2) : La période de reconnaissance marque une rupture discursive majeure avec l'émergence d'un nouveau registre de légitimation internationale. Le Malhoun cesse d'être simplement un "art traditionnel marocain" pour devenir un "patrimoine culturel immatériel de l'humanité". Cette transformation terminologique s'accompagne d'une valorisation du statut symbolique de la pratique.

L'analyse des articles de décembre 2023 révèle l'adoption systématique d'un vocabulaire de la reconnaissance et de la fierté

nationale. Les expressions "reconnaissance internationale d'un héritage marocain authentique", "consécration en tant que patrimoine culturel de l'humanité" et "efforts déployés par le Royaume du Maroc" témoignent de cette nouvelle construction discursive. Le registre célébrateur supplante le registre descriptif, transformant l'information culturelle en événement national.

Après la labellisation (Phase 3) : La période post-reconnaissance consolide cette transformation tout en révélant l'émergence de nouveaux cadrages sectoriels. L'analyse des articles de L'Économiste illustre cette diversification avec l'apparition d'un registre économique et touristique absent des phases précédentes. Le Malhoun est désormais appréhendé comme un "atout" pour le développement territorial et le rayonnement international du Maroc.

Analyse lexicale et sémantique

L'examen des champs lexicaux révèle une évolution significative du vocabulaire mobilisé pour qualifier le Malhoun, témoignant de sa redéfinition médiatique.

Le champ lexical de la tradition demeure constant mais s'enrichit de nouvelles dimensions. Aux termes classiques "تراث" (patrimoine), "فن عريق" (art ancestral) et "تقليدي" (traditionnel) s'ajoutent des qualificatifs de portée universelle : "patrimoine de l'humanité", "reconnaissance mondiale" et "héritage universel". Cette expansion lexicale témoigne de l'élargissement de la signification accordée à cette pratique.

L'émergence du champ lexical institutionnel constitue une innovation majeure de la période post-UNESCO. Les références à "l'Académie du Royaume du Maroc", aux "efforts du ministère de la Culture" et à la "Convention de 2003" transforment le Malhoun en enjeu de politique culturelle nationale. Cette institutionnalisation discursive accompagne sa nouvelle visibilité médiatique.

Le développement d'un registre économique apparaît distinctement dans les articles de L'Économiste avec l'introduction de termes comme "développement touristique", "attractivité territoriale" et "rayonnement économique". Cette diversification

sémantique illustre l'élargissement des enjeux associés au Malhoun suite à sa reconnaissance internationale.

Les références comparatives internationales émergent également en phase 3, avec des mentions d'autres patrimoines UNESCO marocains (Gnaoua, Jemaa El Fna) et des comparaisons avec le classement africain en matière de patrimoine immatériel. Cette contextualisation internationale témoigne de l'inscription du Malhoun dans une logique comparative et concurrentielle.

L'analyse comparative des traitements francophone et arabophone révèle des spécificités discursives qui éclairent les stratégies d'adaptation aux différents publics.

La presse francophone privilégie un registre de médiation culturelle destiné à un public potentiellement moins familier avec cette pratique. Les articles du Matin et de L'Opinion incluent systématiquement des éléments de contextualisation historique et géographique, présentant le Malhoun comme "né dans la région de Tafilalet" et "développé au sein des zaouïas". Cette approche pédagogique témoigne d'une volonté de transmission culturelle auprès d'un lectorat francophone.

L'Économiste développe une approche spécifique en privilégiant l'angle de la valorisation économique et touristique. Ses articles post-UNESCO explorent systématiquement les implications de la reconnaissance en termes de développement territorial et d'attractivité internationale, révélant une adaptation éditoriale aux préoccupations de son lectorat spécialisé.

La presse arabophone (Assabah, Al-Alam) adopte une approche plus immersive, présupposant une familiarité du lectorat avec cette pratique. Le vocabulaire technique spécialisé (" النزاهة", "القصائد"", "الشيوخ") est utilisé sans explicitation, témoignant d'un public considéré comme initié. Cette différenciation linguistique révèle des stratégies éditoriales adaptées aux compétences culturelles présumées des différents publics.

La MAP, dans sa version française, développe un registre institutionnel neutre destiné à la diffusion de l'information officielle. Ses communiqués privilégient la précision factuelle et la reproduction des discours officiels, illustrant son rôle de relais de

la communication gouvernementale auprès des médias nationaux et internationaux.

Cette analyse des transformations discursives confirme notre hypothèse H2 sur l'évolution qualitative des cadrages médiatiques suite à la labellisation UNESCO. La patrimonialisation internationale du Malhoun s'accompagne d'une redéfinition médiatique qui dépasse la simple amplification quantitative pour transformer en profondeur les modalités de sa représentation publique.

4.3. Nouveaux acteurs et supports de médiatisation

Émergence de nouveaux porte-paroles médiatiques

L'analyse de notre corpus révèle une transformation significative du paysage des acteurs médiatiques impliqués dans la couverture du Malhoun, confirmant notre hypothèse H3 sur la diversification des supports et modalités de médiatisation suite à la reconnaissance UNESCO.

L'Économiste illustre parfaitement cette dynamique d'émergence. Totalement absent de la couverture du Malhoun avant la labellisation UNESCO (0 article en phase 1), ce quotidien spécialisé développe soudainement un intérêt marqué avec 2 articles lors de la reconnaissance, puis consolide cette attention avec 3 articles en phase 3. Cette progression ($0 \rightarrow 2 \rightarrow 3$) témoigne de l'effet d'entraînement de la labellisation internationale sur des médias qui ne s'intéressaient pas auparavant à cette pratique culturelle.

Cette appropriation tardive mais significative s'explique par la redéfinition des enjeux associés au Malhoun. La reconnaissance UNESCO transforme cette pratique culturelle en objet d'intérêt économique et touristique, entrant ainsi dans le champ éditorial d'un quotidien spécialisé. L'angle privilégié par L'Économiste révèle cette reconversion : les articles post-reconnaissance explorent systématiquement les implications en termes de développement territorial, d'attractivité touristique et de rayonnement international.

Al-Alam présente un cas d'étude complémentaire de cette dynamique d'émergence différée. Absent des phases 1 et 2, ce

quotidien arabophone développe un intérêt marqué en phase 3 avec 3 articles. Cette apparition tardive mais substantielle suggère des logiques éditoriales spécifiques et confirme que l'impact de la reconnaissance UNESCO ne se limite pas à un effet d'annonce immédiat, mais génère des appropriations progressives et durables.

Cette entrée différée d'Al-Alam dans la couverture du Malhoun illustre la complexité des mécanismes de médiatisation patrimoniale. Contrairement aux autres supports arabophones qui maintenaient une couverture préexistante, Al-Alam semble avoir découvert l'intérêt journalistique de cette pratique à travers sa labellisation internationale, témoignant de l'effet de légitimation exercé par la reconnaissance UNESCO.

Diversification des sources et experts

L'analyse des sources citées et des experts sollicités révèle une transformation qualitative des acteurs légitimes pour parler du Malhoun dans l'espace médiatique.

Avant la reconnaissance**,** les sources privilégiées relevaient principalement du milieu artistique et associatif traditionnel. Les articles de la phase 1 citent prioritairement les organisateurs de festivals, les associations culturelles locales et les praticiens du Malhoun. Cette configuration témoignait d'une médiatisation ancrée dans les réseaux culturels préexistants, sans mobilisation d'expertise institutionnelle ou académique élargie.

L'analyse des articles post-UNESCO révèle une diversification marquée des sources légitimes**.** L'Académie du Royaume du Maroc émerge comme acteur central de la médiatisation, ses représentants étant systématiquement sollicités pour commenter la portée de la reconnaissance. Cette institutionnalisation des sources témoigne de la transformation du Malhoun en enjeu de politique culturelle nationale.

Le ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication acquiert également une visibilité médiatique accrue, ses responsables étant régulièrement cités pour contextualiser la reconnaissance dans les politiques patrimoniales gouvernementales. Cette mobilisation institutionnelle illustre

l'appropriation de la labellisation par les pouvoirs publics comme élément de leur bilan culturel.

L'émergence d'une expertise économique constitue une innovation majeure de la période post-reconnaissance. Les articles de L'Économiste sollicitent des acteurs du secteur touristique et du développement territorial, transformant le Malhoun en objet d'analyse économique. Cette diversification des expertises témoigne de l'élargissement des enjeux associés à cette pratique culturelle.

Les représentants de l'UNESCO et des instances internationales apparaissent également comme nouvelles sources légitimes, leurs déclarations étant mobilisées pour souligner la portée internationale de la reconnaissance. Cette internationalisation des références témoigne de l'inscription du Malhoun dans un cadre de légitimation qui dépasse les frontières nationales.

Nouveaux formats et supports de médiatisation

L'examen des modalités de traitement révèle une diversification des formats journalistiques mobilisés pour couvrir le Malhoun, reflétant l'adaptation des médias à ses nouveaux enjeux.

La période pré-UNESCO privilégiait des formats traditionnels de la couverture culturelle : articles événementiels courts, brèves informatives et comptes-rendus de festivals. Cette approche routinière témoignait d'un traitement standardisé des manifestations culturelles, sans recherche d'angle spécifique ou d'approfondissement particulier.

La reconnaissance UNESCO génère une diversification notable des formats. L'Opinion développe une stratégie de couverture intensive avec 3 articles consécutifs (6-8 décembre 2023), explorant différentes dimensions de l'événement : annonce officielle, réactions institutionnelles et perspectives patrimoniales. Cette multiplication témoigne d'une volonté éditoriale de capitaliser sur l'actualité pour développer une expertise journalistique spécialisée.

L'émergence d'articles d'analyse constitue une innovation majeure de la période post-reconnaissance. L'Économiste développe des formats d'expertise sectoriels, analysant les implications économiques et touristiques de la labellisation à travers des articles de fond. Cette sophistication éditoriale témoigne de la transformation du Malhoun en objet d'analyse spécialisée, dépassant la simple information événementielle.

La MAP adapte ses formats institutionnels en développant des communiqués étoffés qui dépassent la simple annonce factuelle pour inclure des éléments de contextualisation historique et culturelle. Cette évolution témoigne de la prise de conscience de l'importance communicationnelle de la reconnaissance UNESCO pour l'image internationale du Maroc.

L'accompagnement visuel se diversifie également. Alors que la période pré-UNESCO privilégiait des photographies d'événements artistiques, la phase post-reconnaissance intègre des éléments iconographiques institutionnels (logos UNESCO, symboles officiels) qui témoignent de la dimension protocolaire acquise par cette pratique culturelle.

Cette analyse confirme pleinement notre hypothèse H3 sur l'émergence de nouveaux acteurs et supports de médiatisation. La labellisation UNESCO ne se contente pas d'amplifier quantitativement la couverture existante, mais transforme qualitativement l'écosystème médiatique du Malhoun en y intégrant de nouveaux acteurs, sources et formats qui redéfinissent ses modalités de visibilité publique.

4.4. Appropriation et réception médiatique

Appropriation institutionnelle de la reconnaissance

L'analyse de notre corpus révèle une stratégie coordonnée d'appropriation de la labellisation UNESCO par les institutions marocaines, transformant cette reconnaissance en élément de communication publique et de diplomatie culturelle.

Le discours officiel, relayé systématiquement par la MAP, développe une rhétorique de la fierté nationale qui inscrit la reconnaissance du Malhoun dans une logique de rayonnement international du Maroc. L'analyse des communiqués officiels

révèle une terminologie récurrente : "reconnaissance internationale d'un héritage marocain authentique", "efforts déployés par le Royaume du Maroc sous la conduite éclairée de Sa Majesté le Roi Mohammed VI", et "consolidation des efforts dans le domaine de la préservation du patrimoine culturel marocain". Cette rhétorique institutionnelle transforme la labellisation en symbole de la politique culturelle royale et gouvernementale.

L'Académie du Royaume du Maroc émerge comme acteur central de cette appropriation institutionnelle. Les articles post-reconnaissance soulignent systématiquement le travail préparatoire de cette institution depuis 2017, notamment à travers "l'Encyclopédie du Malhoun" actuellement à son 11e volume. Cette valorisation du travail académique préalable témoigne d'une stratégie de légitimation qui présente la reconnaissance UNESCO comme l'aboutissement logique d'un effort scientifique national soutenu.

La dimension diplomatique de cette appropriation apparaît clairement dans le traitement médiatique. Les articles mentionnent régulièrement le positionnement du Maroc comme "leader africain" en matière de patrimoine immatériel UNESCO, avec 13 éléments inscrits. Cette contextualisation comparative transforme la reconnaissance du Malhoun en instrument de soft power régional, illustrant l'utilisation stratégique de la labellisation patrimoniale dans les relations internationales.

Réception sociétale et appropriation culturelle

L'examen des modalités de réception révèle une appropriation différenciée selon les publics et les espaces médiatiques, témoignant de la complexité des mécanismes d'appropriation culturelle d'une reconnaissance internationale.

La presse arabophone (Assabah, Al-Alam) développe un discours d'appropriation communautaire qui présente la reconnaissance comme une validation externe de la valeur intrinsèque d'une pratique déjà valorisée localement. L'utilisation du vocabulaire technique spécialisé sans explicitation (" النزاهة", "الشيوخ"", "القصائد") témoigne d'une complicité culturelle

présupposée avec le lectorat arabophone, considéré comme familier de cette tradition.

Les articles arabophones privilégient également les témoignages de praticiens et d'artistes du Malhoun, donnant la parole aux "communautés porteuses" de cette tradition. Cette approche révèle une stratégie éditoriale d'authentification qui légitime la reconnaissance internationale par l'adhésion des détenteurs traditionnels de cette pratique.

La presse francophone adopte une approche plus médiatrice qui s'adresse à un public potentiellement moins initié. Le Matin et L'Opinion incluent systématiquement des éléments de contextualisation historique et géographique, présentant le Malhoun comme "expression poético-musicale marocaine ancienne" née "dans la région de Tafilalet". Cette pédagogie culturelle témoigne d'une volonté de transmission et d'appropriation élargie au-delà des publics traditionnellement familiers de cette pratique.

L'émergence d'une réception générationnelle différenciée apparaît dans plusieurs articles post-reconnaissance. Les déclarations d'Eric Falt, directeur du Bureau de l'UNESCO pour le Maghreb, évoquent l'espoir "qu'avec cette inscription, il y aura un regain d'intérêt pour ce genre musical, et que les plus jeunes en particulier s'y intéresseront". Cette projection générationnelle témoigne des enjeux de transmission et de renouvellement des publics associés à la labellisation internationale.

Enjeux économiques et touristiques émergents

L'analyse révèle l'émergence progressive d'enjeux économiques et touristiques associés à la reconnaissance UNESCO, particulièrement visible dans le traitement développé par L'Économiste.

La valorisation économique du Malhoun comme "produit culturel" constitue une innovation majeure de la période post-reconnaissance. Les articles de L'Économiste explorent systématiquement les implications de la labellisation en termes de développement touristique et d'attractivité territoriale. Cette économisation discursive transforme une pratique culturelle

traditionnelle en ressource de développement, illustrant les effets induits de la labellisation UNESCO sur la perception des enjeux patrimoniaux.

L'inscription du Malhoun dans les stratégies de "branding" territorial apparaît clairement dans les articles économiques qui présentent cette reconnaissance comme un "atout" pour le rayonnement international du Maroc. Cette instrumentalisation marketing témoigne de l'appropriation de la labellisation patrimoniale par les logiques de développement économique et de compétitivité territoriale.

Les tensions potentielles entre sauvegarde authentique et exploitation commerciale commencent à transparaître dans certains articles qui évoquent la nécessité de "préserver l'authenticité" tout en "valorisant économiquement" cette reconnaissance. Cette dialectique révèle les défis d'équilibre entre patrimonialisation et commercialisation que génère la labellisation UNESCO.

L'émergence d'acteurs économiques nouveaux apparaît dans les sources sollicitées par L'Économiste, qui cite des responsables du secteur touristique et des experts en développement territorial. Cette diversification témoigne de l'élargissement de l'écosystème d'acteurs légitimes pour commenter les implications de la reconnaissance UNESCO.

Dynamiques temporelles d'appropriation

L'analyse chronologique révèle des temporalités différenciées d'appropriation qui éclairent les mécanismes de réception de la labellisation UNESCO.

L'appropriation institutionnelle immédiate (décembre 2023) se caractérise par une mobilisation coordonnée des acteurs officiels (ministère, Académie, MAP) qui transforment instantanément la reconnaissance en élément de communication publique. Cette réactivité témoigne de la préparation institutionnelle et de l'importance stratégique accordée à cette labellisation.

L'appropriation médiatique progressive (2024) révèle des mécanismes d'apprentissage et d'adaptation éditoriale. L'entrée tardive d'Al-Alam et l'intensification de la couverture de L'Économiste témoignent d'appropriations différées qui dépassent

l'effet d'annonce pour s'inscrire dans des dynamiques éditoriales durables.

L'appropriation sociétale diffuse apparaît à travers la diversification des angles de traitement et l'élargissement des publics concernés. La progression de 8 articles en phase 1 à 17 articles en phase 3 témoigne d'une diffusion progressive de l'intérêt pour le Malhoun au-delà des cercles culturels traditionnels.

Cette analyse de l'appropriation et de la réception confirme la transformation structurelle de la visibilité médiatique du Malhoun consécutive à sa reconnaissance UNESCO. Au-delà de l'amplification quantitative et de la transformation qualitative des cadrages, cette labellisation génère de nouveaux modes d'appropriation institutionnelle, culturelle et économique qui redéfinissent durablement la place de cette pratique dans l'espace public marocain.

V. Discussion

5.1. Validation des hypothèses et implications théoriques

L'analyse empirique confirme de manière robuste nos trois hypothèses de recherche, révélant les mécanismes complexes par lesquels la labellisation UNESCO transforme l'écosystème médiatique du patrimoine culturel immatériel.

La validation de H1 (amplification quantitative) dépasse nos attentes initiales. L'augmentation de 112% de la couverture médiatique entre les phases "avant" et "après" illustre concrètement ce que Davallon (2006) conceptualise comme "l'effet de patrimonialisation". Cette amplification ne constitue pas un simple phénomène d'actualité, mais révèle une reconfiguration durable de l'agenda médiatique culturel. L'étalement temporel observé en 2024, contrairement à la concentration initiale de décembre 2023, suggère une institutionnalisation progressive de cette nouvelle visibilité.

La validation de H2 (transformation qualitative) met en évidence les mécanismes de requalification symbolique analysés par Bortolotto (2011). Le passage du registre "traditionnel" au registre "patrimonial mondial" ne relève pas d'une simple substitution lexicale, mais d'une reconfiguration ontologique de

l'objet médiatique. Cette transformation s'opère différemment selon les publics : la presse francophone privilégie une fonction médiatrice vers un public potentiellement non-initié, tandis que la presse arabophone maintient une dimension communautaire tout en intégrant les nouvelles légitimations internationales.

La validation de H3 (émergence de nouveaux acteurs) révèle la dimension performative de la labellisation UNESCO. L'apparition de L'Économiste dans le champ de la médiatisation du Malhoun (0 article avant, 3 après) illustre ce que Miège (2007) identifie comme la capacité des labels institutionnels à créer de nouveaux espaces de légitimité. Cette entrée tardive mais significative d'Al-Alam (3 articles en 2024) confirme que la reconnaissance UNESCO agit comme un révélateur d'intérêts médiatiques latents.

5.2. L'effet UNESCO : mécanismes et paradoxes

Nos résultats permettent d'identifier trois mécanismes principaux de l'effet UNESCO sur la visibilité médiatique du patrimoine immatériel.

Le mécanisme d'amplification immédiate se caractérise par une concentration temporelle intense (6-8 décembre 2023) touchant l'ensemble des médias nationaux. Cette synchronisation révèle l'efficacité du dispositif communicationnel UNESCO-MAP-médias nationaux, confirmant les analyses d'Ollivier-Yaniv (2000) sur les dynamiques de communication publique internationale.

Le mécanisme de diversification sectorielle se manifeste par l'émergence de nouveaux registres discursifs. L'appropriation économique par L'Économiste introduit des problématiques inédites (industrie culturelle, tourisme patrimonial, branding territorial) qui n'existaient pas dans la médiatisation antérieure. Cette diversification illustre la capacité du label UNESCO à générer de nouveaux angles d'intérêt médiatique au-delà du champ culturel traditionnel.

Le mécanisme de pérennisation éditoriale s'observe dans la régularité de la couverture post-reconnaissance. Contrairement à un simple "effet d'annonce", la multiplication des articles en 2024 (17 vs 11 en décembre 2023) suggère une intégration durable du

Malhoun dans les agendas éditoriaux. Cette pérennisation s'accompagne d'une sophistication qualitative : les brèves événementielles cèdent la place à des articles de fond, des analyses sectorielles et des réflexions prospectives.

Paradoxalement, cette médiatisation accrue génère de nouvelles tensions. Nos résultats révèlent une dialectique entre préservation et commercialisation, entre authenticité communautaire et exposition internationale. La presse arabophone exprime ces tensions à travers un vocabulaire de la vigilance ("حماية", "المحافظة"), tandis que la presse francophone privilégie un registre de l'opportunité ("valorisation", "développement").

5.3. Implications pour la communication du patrimoine culturel immatériel

Cette recherche éclaire plusieurs enjeux pratiques pour les politiques de communication patrimoniale au Maroc et au-delà.

Pour les institutions culturelles, nos résultats démontrent l'importance stratégique d'anticiper la phase post-labellisation. L'Académie du Royaume du Maroc et le Ministère de la Culture ont su capitaliser sur l'effet d'amplification immédiate, mais la diversification sectorielle observée (économique, touristique) suggère la nécessité d'élargir les partenariats communicationnels au-delà du champ culturel traditionnel.

Pour les médias, l'émergence de nouveaux acteurs comme L'Économiste révèle des opportunités éditoriales inexploitées dans le champ patrimonial. Cette diversification sectorielle pourrait inspirer d'autres médias spécialisés (juridique, technologique, diplomatique) à explorer les dimensions transversales du patrimoine immatériel.

Pour les communautés porteuses, la différenciation observée entre médiatisation francophone et arabophone soulève des questions importantes sur l'appropriation communautaire de la reconnaissance internationale. Nos résultats suggèrent que la presse arabophone maintient mieux la dimension participative et communautaire, tandis que la presse francophone tend vers une patrimonialisation plus institutionnalisée.

5.4. Limites et perspectives de recherche

Cette recherche présente plusieurs limites qu'il convient de reconnaître. Notre corpus, bien que représentatif, ne couvre pas l'ensemble de l'écosystème médiatique marocain. L'absence d'analyse des médias audiovisuels et des réseaux sociaux constitue une limite importante, ces supports jouant un rôle croissant dans la médiatisation culturelle contemporaine.

La période d'observation (18 mois) permet de saisir les effets immédiats et à court terme de la labellisation, mais ne renseigne pas sur la durabilité à long terme de ces transformations. Une étude longitudinale sur 3-5 ans permettrait d'analyser l'institutionnalisation définitive de ces nouveaux patterns médiatiques.

Plusieurs perspectives de recherche émergent de cette étude. Une analyse comparative avec d'autres éléments du patrimoine marocain récemment inscrits à l'UNESCO (comme l'art gnawa) permettrait de valider la généralisation de nos résultats. L'extension de cette approche à d'autres pays du Maghreb enrichirait la compréhension des spécificités nationales dans la médiatisation du patrimoine immatériel.

L'approfondissement de l'analyse des tensions entre préservation et commercialisation constitue également une piste prometteuse. Nos résultats suggèrent l'émergence d'un nouveau paradigme de "patrimoine-ressource" qui mériterait une investigation spécifique, notamment dans ses implications pour les communautés porteuses.

Enfin, l'analyse des mécanismes de circulation internationale de cette médiatisation (reprise par des médias étrangers, impact sur la diplomatie culturelle marocaine) ouvrirait des perspectives fécondes sur les enjeux géopolitiques du patrimoine immatériel à l'ère de la mondialisation culturelle.

VI. Conclusion

Cette recherche avait pour objectif d'analyser l'impact de la labellisation UNESCO sur la visibilité médiatique du Malhoun, interrogeant les transformations quantitatives et qualitatives de sa médiatisation entre 2023 et 2024. L'analyse comparative menée sur un corpus de médias nationaux marocains révèle des résultats

significatifs qui dépassent nos hypothèses initiales et éclairent les mécanismes contemporains de patrimonialisation médiatique.

Synthèse des apports empiriques

Nos résultats démontrent l'effet transformateur de la reconnaissance UNESCO sur l'écosystème médiatique du Malhoun. L'amplification quantitative observée (+112% entre les phases "avant" et "après") confirme la capacité des labels internationaux à reconfigurer durablement les agendas médiatiques culturels. Cette augmentation ne relève pas d'un simple effet d'actualité, mais s'inscrit dans une dynamique de pérennisation éditoriale qui perdure au-delà de l'événement initial.

La transformation qualitative des cadrages médiatiques révèle un processus de requalification symbolique complexe. Le passage du registre "traditionnel" au registre "patrimonial mondial" s'accompagne d'une diversification des angles de traitement et d'une sophistication discursive notable. Cette évolution se différencie selon les publics et les langues, la presse francophone privilégiant une fonction médiatrice tandis que la presse arabophone maintient une dimension communautaire enrichie par les nouvelles légitimations internationales.

L'émergence de nouveaux acteurs médiatiques constitue l'un des résultats les plus significatifs de cette recherche. L'appropriation tardive mais significative du Malhoun par des médias spécialisés comme L'Économiste (0 article avant, 3 après) ou généralistes comme Al-Alam illustre la dimension performative de la labellisation UNESCO. Cette diversification sectorielle génère de nouveaux registres discursifs (économique, touristique, diplomatique) qui enrichissent considérablement l'écosystème médiatique du patrimoine immatériel.

Cet article permet également d'éclairer les enjeux de communication publique et institutionnelle autour du patrimoine. Nos résultats démontrent l'importance stratégique d'anticiper les phases post-labellisation et de diversifier les partenariats communicationnels au-delà du champ culturel traditionnel.

Pour les organisations culturelles, cette recherche souligne l'importance de préparer en amont les stratégies de communication

post-labellisation. L'effet UNESCO ne se limite pas à un gain de visibilité ponctuel, mais génère des opportunités durables de repositionnement médiatique qui nécessitent une approche stratégique coordonnée entre institutions culturelles, médias et communautés porteuses.

Les résultats révèlent également des tensions importantes entre préservation patrimoniale et dynamiques de marché. L'émergence du registre économique dans la médiatisation du Malhoun (industrie culturelle, tourisme patrimonial) interpelle les politiques publiques sur les équilibres à maintenir entre valorisation internationale et protection des dimensions communautaires du patrimoine immatériel.

Pour les médias, cette recherche révèle des opportunités éditoriales inexploitées dans le champ patrimonial. La diversification sectorielle observée suggère que d'autres médias spécialisés pourraient explorer les dimensions transversales du patrimoine immatériel, enrichissant ainsi le débat public sur ces questions.

Cette recherche ouvre plusieurs pistes pour des investigations futures. L'extension de cette approche à d'autres éléments du patrimoine marocain récemment inscrits à l'UNESCO permettrait de valider la généralisation de nos résultats et d'identifier d'éventuelles spécificités sectorielles.

Une approche comparative internationale, notamment dans l'espace maghrébin, enrichirait la compréhension des modalités nationales de médiatisation du patrimoine immatériel. Les mécanismes identifiés au Maroc se retrouvent-ils en Tunisie ou en Algérie ? Comment les contextes politiques et médiatiques nationaux influencent-ils ces dynamiques ?

L'approfondissement de l'analyse des réseaux sociaux et des médias audiovisuels constitue également une priorité. Notre recherche, centrée sur la presse écrite, ne rend compte que partiellement de l'écosystème médiatique contemporain. L'analyse de la circulation du Malhoun sur les plateformes numériques pourrait révéler d'autres mécanismes de médiatisation et d'appropriation.

Enfin, une perspective longitudinale sur cinq à dix ans permettrait d'analyser la durabilité des transformations observées et d'identifier d'éventuels cycles de médiatisation du patrimoine immatériel.

Au terme de cette analyse, le Malhoun apparaît comme un révélateur privilégié des transformations contemporaines de la médiatisation culturelle. De "vécu exprimé en poésie" ancré dans le quotidien populaire marocain, il accède au statut de "patrimoine de l'humanité" médiatiquement construit et internationalement reconnu. Cette métamorphose, loin d'être uniquement symbolique, reconfigure concrètement les modalités de sa présence dans l'espace public médiatique.

Cette recherche confirme que l'effet UNESCO dépasse largement la simple reconnaissance institutionnelle pour devenir un facteur structurant de l'écosystème médiatique culturel. En transformant les agendas, les acteurs et les registres discursifs, la labellisation génère de nouvelles possibilités mais aussi de nouveaux défis pour la communication du patrimoine immatériel.

Dans un contexte de mondialisation culturelle accélérée, comprendre ces mécanismes devient essentiel pour tous les acteurs – institutions, médias, communautés – soucieux de préserver l'authenticité patrimoniale tout en bénéficiant des opportunités de valorisation internationale. Le Malhoun, dans sa trajectoire médiatique récente, offre des enseignements précieux pour naviguer ces équilibres délicats entre tradition et modernité, entre local et global, entre préservation et promotion.

Cette étude aspire modestement à contribuer à cette réflexion collective sur l'avenir du patrimoine culturel immatériel dans notre époque hyperconnectée, où la visibilité médiatique devient un enjeu central de transmission et de sauvegarde culturelle.

Bibliographie

Ouvrages et chapitres

Bortolotto, C. (2011). Le patrimoine culturel immatériel : Enjeux d'une nouvelle catégorie. Éditions de la Maison des sciences de l'homme.

Charaudeau, P. (2005). Les médias et l'information : L'impossible transparence du discours. De Boeck Université.

Davallon, J. (2006). Le don du patrimoine : Une approche communicationnelle de la patrimonialisation. Hermès Science Publications.

Hjarvard, S. (2013). The mediatization of culture and society. Routledge.

Miège, B. (2007). La société conquise par la communication : Tome 3, Les Tic entre innovation technique et ancrage social. Presses universitaires de Grenoble.

Ollivier-Yaniv, C. (2000). L'État communicant. Presses universitaires de France.

Smith, L. (2006). Uses of heritage. Routledge.

Articles de revues scientifiques

Benjelloun, A. (2019). Le Malhoun marocain : Entre tradition populaire et reconnaissance institutionnelle. Revue marocaine des études culturelles, 15(2), 45-62.

El Fasi, M. (2016). Expression poétique et vécu quotidien dans l'art du Malhoun. Cahiers de littérature orale, 79, 123-145.

Aydoun, A. (2007). Malhoun et société : Dimensions sociales d'un art populaire maghrébin. Horizons Maghrébins, 56, 78-95.

Jacobi, D., & Luckerhoff, J. (2012). Looking for the keys to cultural mediation. Journal of Science Communication, 11(1), 1-8.

Voirol, O. (2005). Les luttes pour la visibilité : Esquisse d'une problématique. Réseaux, 129-130(1), 89-121.

Sources institutionnelles et rapports

Académie du Royaume du Maroc. (2023). Encyclopédie du Malhoun (11 volumes). Publications de l'Académie du Royaume du Maroc.

UNESCO. (2023). Malhoun. Liste représentative du patrimoine culturel immatériel de l'humanité. https://ich.unesco.org/fr/RL/Malhoun-01876

Articles de presse analysés

Sources francophones

L'Économiste. (6 décembre 2023). Le Malhoun inscrit au patrimoine de l'UNESCO : Un levier pour le tourisme culturel. L'Économiste, p. 12.

L'Économiste. (15 janvier 2024). Patrimoine immatériel : Les retombées économiques de la reconnaissance UNESCO. L'Économiste, p. 8.

L'Économiste. (20 mars 2024). Industrie culturelle : Le Malhoun, nouveau vecteur de soft power marocain. L'Économiste, p. 10.

Le Matin. (7 juillet 2023). Journées nationales N'zaha du Malhoun à Salé : Célébration de l'art authentique. Le Matin, p. 18.

Le Matin. (18 août 2023). Soirée culturelle Thami Mdaghri à Casablanca : Le Malhoun à l'honneur. Le Matin, p. 22.

Le Matin. (6 décembre 2023). Le Malhoun marocain inscrit sur la liste du patrimoine mondial de l'UNESCO. Le Matin, p. 1.

L'Opinion. (20 août 2023). Raïna Raï en concert : Quand le patrimoine maghrébin résonne. L'Opinion, p. 15.

L'Opinion. (6 décembre 2023). Consécration internationale : Le Malhoun rejoint le patrimoine de l'humanité. L'Opinion, p. 3.

L'Opinion. (8 décembre 2023). Après l'UNESCO : Quels défis pour la préservation du Malhoun ? L'Opinion, p. 12.

Sources arabophones

الصباح [Assabah]. (11 août 2023). القنيطرة.. المهرجان الوطني الأول لفن الملحون من 25 إلى 27 غشت [Qénitra : Premier festival national de l'art du Malhoun du 25 au 27 août]. الصباح, p. 16.

الصباح [Assabah]. (20 octobre 2023). أمسيات الملحون بمراكش تحتفي بالتراث الأصيل [Les soirées Malhoun à Marrakech célèbrent le patrimoine authentique]. الصباح, p. 20.

الصباح [Assabah]. (9 décembre 2023). إدراج فن الملحون في قائمة التراث اللامادي لليونسكو [Inscription de l'art du Malhoun sur la liste du patrimoine immatériel de l'UNESCO]. الصباح, p. 1.

الصحراء المغربية [Assahra Al Maghribia]. (28 juillet 2023). مهرجان الملحون بمراكش: احتفاء بالذاكرة الشعبية [Festival du Malhoun à Marrakech : Célébration de la mémoire populaire]. الصحراء المغربية, p. 14.

العلم [Al-Alam]. (15 janvier 2024). الملحون المغربي: من التراث المحلي إلى الاعتراف العالمي [Le Malhoun marocain : Du patrimoine local à la reconnaissance mondiale]. العلم, p. 8.

العلم [Al-Alam]. (22 février 2024). تحديات المحافظة على فن الملحون في عصر العولمة [Défis de préservation de l'art du Malhoun à l'ère de la mondialisation]. العلم, p. 12.

العلم [Al-Alam]. (10 avril 2024). الملحون والهوية المغربية: قراءة في الأبعاد الثقافية [Malhoun et identité marocaine : Lecture des dimensions culturelles]. العلم, p. 10.

Sources institutionnelles

MAP [Maghreb Arabe Presse]. (18 août 2023). Festival International Malhouniyat d'Azemmour : 11ème édition sous le signe de l'authenticité. Dépêche MAP n° 2023/08/18-001.

MAP [Maghreb Arabe Presse]. (6 décembre 2023). Le Malhoun inscrit sur la Liste Représentative du Patrimoine Culturel Immatériel de l'Humanité de l'UNESCO. Dépêche MAP n° 2023/12/06-015.

MAP [Maghreb Arabe Presse]. (8 décembre 2023). Déclarations du Ministre de la Culture suite à l'inscription du Malhoun à l'UNESCO. Dépêche MAP n° 2023/12/08-022.

Sources web et documentation électronique

Académie du Royaume du Maroc. (2023, 5 décembre). Communiqué de presse : Inscription du Malhoun au patrimoine de l'UNESCO. https://www.academie.ma/fr/actualites/Malhoun-unesco-2023

Le Matin. (2023, 6 décembre). Le Malhoun inscrit au patrimoine immatériel de l'UNESCO. https://lematin.ma/culture/Malhoun-unesco-inscription-2023

Yabiladi. (2023, 6 décembre). Le Malhoun marocain rejoint la liste du patrimoine culturel immatériel de l'UNESCO. https://www.yabiladi.com/articles/culture/Malhoun-unesco-2023.html

Méthodologie et références théoriques SIC

Bardin, L. (2013). L'analyse de contenu (2e éd.). Presses universitaires de France.

Krippendorff, K. (2019). Content analysis: An introduction to its methodology (4e éd.). Sage Publications.

Mucchielli, A. (Ed.). (2006). Dictionnaire des méthodes qualitatives en sciences humaines (2e éd.). Armand Colin.

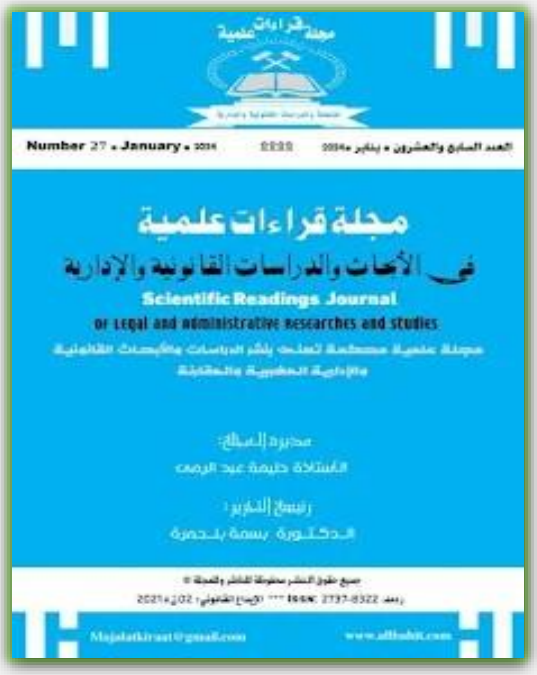
Robert, A. D., & Bouillaguet, A. (2007). L'analyse de contenu (3e éd.). Presses universitaires de France.

Note sur les sources

L'ensemble des articles de presse analysés a été collecté et archivé en format PDF entre janvier 2023 et juin 2024. Les traductions des titres arabes ont été réalisées par l'auteure. Les dépêches MAP ont été consultées via le portail officiel de l'agence (www.mapexpress.ma). Toutes les URL ont été vérifiées et étaient accessibles lors de la dernière consultation en juin 2024.

انتهى بحمد
اللـــه وتوفيقه ... وجـــوده
وكرمه الدائم وتنويره

صدر كذلك عن مجلة قراءات علمية









تقديـم للـعدد:

ذة حليمة عبد الرمى
بـاحثة . محامية متمرنة بهيئة
المحامين بالدار البيضاء



بسم لله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...أما بعد؛ إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نقص شريط مجلة قانونية تنضاف للساحة العلمية كي تكون بين يدي كل باحث وممارس ومهتم بالشؤون القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية، حيث تسنح له الفرصة لنشر مقالاته وأبحاثه المتوفرة على شروط وقواعد النشر المسطرة من قبل طاقم المجلة ويعرف بها على أوسع نطاق....

فبعد تفكير ممل، وشد وجدب، تقرر إخراج هذه المجلة لحيز الوجود، حيث اختار الطاقم المؤسس لها عنونتها بـ (مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية)، وللإشارة، فالعدد السادس والأربعون من صرح هذا المصنف يتضمن أكثر من 50 عملا علميا جادت به جعب باحثين أفذاذ، أساتذة جامعيين ودكاترة وباحثين في الشؤون القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية، ستكون اضافة كبيرة لميدان البحث العلمي الخصب؛ فالشكر الجزيل لأعضاء للجنتين العلمية والمراجعة اللغوية والنشر كل باسمه وصفته على ما أبدوه من رغبة للتعاون مع طاقم المجلة بقصد الرقي بمستوى البحث العلمي في المغرب والوطن العربي.

وفي انتظار العدد (السابع والأربعون)، تقبلوا مني معشر الأفاضل أزكى عبارات التقدير والاحترام، والسلام على من اتبع طريق الرحمان...حرر بالمملكة المغربية الشريفة.

دار القلم للطباعة والنشر
الرباط - المغرب
موقع الباحث العلمي الرسمي
الطبعة الأولى . موسم 2025/2024